



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النَّقَضِ

المكتب الفني

مَجْلَمَةُ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الرابعة عشرة

العدد الثاني : من ابريل الى يوليه سنة ١٩٦٣

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي

١٩٦٣

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

طلبات رجال القضاء

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الطيف
مرمي ، وأميل جبران ، وأحمد حسين موافي .

(٤)

الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق " رجال القضاء " :

(١) ، (ب) اختصاص . " شئون القضاء " . قانون . " التشريع
التفسيري " .

اختصاص محكمة النقض (هيئة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة
بشئون رجال القضاء عدا النقل والندب (م ٢٣ قانون نظام القضاء) . القانون
رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لقادة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء كاشفا
مؤكدًا لهذا الاختصاص فلم يضاف اختصاصًا جديدًا .

طلب احتساب مدة التقيد بمجدول المحامين في المعاش هو من شئون القضاء
التي تختص بها محكمة النقض دون غيرها .

(ج) اختصاص " الحكم بعدم الاختصاص " . أثره . قضاء إداري .

مؤدى حكم محكمة القضاء الإداري بنظر الطلب ، إسقاط القرار المطعون فيه
أمامها والمصدر من اللجنة القضائية وذلك على أساس صدوره في غير ولاية .

(د) إحالة . " حالات جوازها " . نقض " إجراءات الطعن " .

سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم
الاختصاص المحل أو التوعى بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد

إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتهاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص ، متى كانت الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة قانوناً وكان الطلب — في هذه الحالة — لم يرفع بالأرضاع المقررة بالمادة ٢٩ مرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

١ — رسم المشرع في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ طريق الطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية عدا النقل والتدب وذلك أمام محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية . ومؤدى ذلك أن الأصل هو اختصاص هذه الهيئة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال الهيئة القضائية وإن الاستثناء هو عدم اختصاصها بالنظر في القرارات الخاصة بنقل وتدب رجال القضاء والنيابة ومن ثم فلا يجوز اتزاع اختصاص يدخل في ولايتها إلا بنص صريح . ولم يضيف القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ — الذي عدلت به صياغة المادة ٢٣ سالفه الذكر — اختصاصاً جديداً على اختصاص هذه الهيئة وإنما جاء كاشفاً ومؤكداً لاختصاصها من قبل بشئون القضاء عدا النقل والتدب .

٢ — طلب القاضى احتساب مدة قيده بجدول المحامين في المعاش هو من " شئون القضاء " التي تختص محكمة النقض (هيئة جمعية عمومية) بنظرها دون غيرها .

٣ — متى كانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بإحالة الطلب إلى محكمة النقض بأنها غير مختصة بالنظر في المنازعة الخاصة بطلبات رجال القضاء فإن مؤدى ذلك أن الحكم قد فصل في أمر يتعلق بعدم الاختصاص وهو إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية باعتبار أنها قد أصدرته في غير ولاية .

٤ — إذ بين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون — أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتهاء الوظيفة

القضائية ما لم ينص القانون على غير ذلك ، فإنه ينبغي على ذلك أن إحالة طلبات رجال القضاء من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض تكون غير جائزة قانونا . ومتى كان الطلب لم يرفع — في هذه الصورة — بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إلى المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن الوقائع حسبما يبين من صحيفة الطلب وسائر الأوراق تتحصل في أن الأستاذ محمد فهمي عبد الحميد غانم قدم بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٥٢ إلى اللجنة القضائية . لجميع الوزارات بالاسكندرية تظالما قيد برقم ٩٢٠ سنة ٩ ق طلب فيه احتساب مدة قيده في جدول المحامين المشتغلين ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش وفقا لأحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ وما يترتب على ذلك من آثار مالية . وقال في بيان طلبه إنه حصل على شهادة ليسانس الحقوق في سنة ١٩٣٥ وقيد اسمه في جدول المحامين سنة ١٩٣٦ ثم التحق بقلم قضايا بنك التسليف ونقل منه إلى قسم قضايا البنك العقاري الزراعي وظل به حتى حين مدرسا بكلية البوليس ثم نقل وكيلا للنائب العام سنة ١٩٤٥ وبين بعد ذلك قاضيا — وأنه على أثر صدور القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٠ تقدم إلى وزارة العدل بطلب احتساب مدة اشتغاله بالمحاماة في معاشه إلا أن وزارة المالية فسرت القانون تفسيراً لا تحتمله نصوصه إذ رأت أن المدة الواجب احتسابها هي مدة الاشتغال بالمحاماة الحرة وليست مدة الاشتغال بالمحاماة في بنك التسليف أو البنك العقاري .

وفي ١٠/٢/١٩٥٤ أصدرت اللجنة قرارها بإجابة المتظلم إلى طلباته — وطعنت وزارة العدل في هذا القرار أمام محكمة القضاء الإداري بالطعن رقم ٧٣٤٩ سنة ٨ ق طالبة إلغاء مؤسسة طعنها على أن القانون رقم ١١٤

لسنة ١٩٥٠ اشترط لاحتساب مدة الاشتغال بالمحاماة أن يكون هذا الاشتغال بالمحاماة الحرة لأن يكون طالب الضم موظفاً - وأثناء نظر النزاع أمام محكمة القضاء الإداري صدر القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ققضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٦/١/٣٠ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وأحالتها إلى محكمة النقض للفصل فيها وأبقت الفصل في المصروفات وذلك تأسيساً على أنه بصدد القانون المذكور أصبحت محكمة النقض هي المختصة بنظر هذا النزاع .

وحيث إن دفاع وزارة العدل لدى هذه الهيئة يقوم على أساس أنه لا ولاية لغير محكمة النقض بالنظر في جميع المنازعات المتعلقة بشئون القضاء وأن إحالة الدعوى من محكمة القضاء الإداري إلى هذه المحكمة غير جائزة لأنها لا تكون إلا في حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي . وإذا كان المطعون عليه لم يتقدم بطلبه إلى محكمة النقض وفقاً للأوضاع التي كانت مقررة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء وهي نفس الأوضاع المقررة في المادة ٩١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فإن طلبه يكون غير مقبول .

ومن حيث إن المطعون عليه رد على دفاع الوزارة بأن نص المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء مقصوراً على اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض دون غيرها بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء الخاصة بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء ولم يتضمن اختصاصها بنظر طلبات المنازعة في المرتبات أو المعاشات إلا بعد تعديله بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ - ومتى كان الثابت أنه تقدم بتظلمه إلى الجهة المختصة وصدر القرار فعلاً لمصلحته قبل صدور هذا القانون الأخير المعدل للاختصاص فإنه لا يصح القول بأن الطلب قدم إلى جهة غير مختصة لأن العبرة في الاختصاص هي بوقت اتصال النزاع وصدور القرار المطعون فيه من الجهة التي كانت مختصة أصلاً بنظره . وما كان لمحكمة القضاء الإداري أن تحيل النزاع على هذه الهيئة لأن ما كان معروضاً عليها ليس طلباً جديداً وإنما هو استئناف من قرار صدر من جهة مختصة بإصداره وقت رفعه إليها . وخلص المطعون عليه إلى طلب تأييد القرار المطعون فيه .

ومن حيث إن النيابة العامة أبدت رأيها مؤيدة وجهة نظر الوزارة فيما ذهبت إليه في دفاعها وانتهت إلى طلب عدم قبول الطلب شكلا .

ومن حيث إنه يبين من استعراض وقائع النزاع على النحو السابق إيضاحه أن دفاع المطعون عليه يقوم في جوهره على أساس أن الهيئة التي كانت مختصة بنظر تظلمه هي جهة القضاء الإداري وأن المشرع لم ينقل هذا الاختصاص للجمعية العمومية لمحكمة النقض إلا بمقتضى القانون رقم ۲۴۰ لسنة ۱۹۵۵ وأنه رغم صدور هذا القانون تظل جهة القضاء الإداري هي المختصة بالفصل في تظلمه ما دام قد لجأ إليها وقضت في طلبه ابتداءً قبل نزاع الاختصاص منها .

ومن حيث إن المادة ۲۳ من قانون نظام القضاء رقم ۱۴۷ لسنة ۱۹۴۹ إذ نصت على أن محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية تختص " بالفصل في الطلبات المقدمة من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام بإلغاء المراسيم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء عدا النذب والنقل ... " قد قصدت إلى أن تشرع لرجال القضاء والنيابة طريقا للطعن في المراسيم والقرارات التي تتعلق بجميع شئون رجال الهيئة القضائية عدا النذب والنقل - يؤيد هذا ما اشارت إليه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون من أن تقرير المشرع هذه الضمانة لرجال القضاء كان " إمعانا في بث روح الثقة والطمأنينة في نفوسهم حتى لا يشغلهم شاغل على مصائرهم عن أداء رسالتهم المقدسة على أكمل وجه " وأنه أصبح " لمحكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية ولاية القضاء كاملة في شئون رجال الهيئة القضائية " . ومؤدى هذا أن الأصل هو إطلاق سلطان هذه الهيئة بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال الهيئة القضائية وأن الاستثناء هو عدم اختصاصها بنظر القرارات الخاصة بنقل ونذب رجال القضاء والنيابة فلا يجوز اقتراع اختصاص بدخل في ولايتها إلا بنص صريح والمشرع إذ أصدر بعد ذلك القانون رقم ۲۴۰ لسنة ۱۹۵۵ معدلا لصيغة المادة ۲۳ سالفة الذكر لم يضيف اختصاصا جديدا على اختصاص هذه الهيئة وإنما جاء هذا التعديل كاشفا وموضحا ومؤكدا لإختصاصها السابق الشامل إذ تضمنت الصيغة الجديدة أن " تختص محكمة النقض ... بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء

هذا النقل والندب ... كما تختص دون غيرها بالفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم ... " وجاءت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون صريحة في بيان أن هذه الصيغة الجديدة للمادة ٢٣ إن هي إلا إيضاح وتفسير لما قصده المشرع بالصيغة السابقة إذ قالت "ولما كان النص على اختصاص هذه الهيئة بالفصل في طلبات إلغاء المراسم والقرارات المتعلقة بإدارة القضاء قد يبدو قاصرا عن تناول الشئون المالية كالمرتبات والمكافآت والمعاشات المستحقة لرجال القضاء أو لورثتهم وما إليها فقد رأى أيضا لذلك تعديل النص على نحو يكفل لرجال القضاء والنيابة ومن في حكمهم عرض طلباتهم التي تمس أى شأن من شئون القضاء على هذه الهيئة دون غيرها " .

ولما كان يبين مما تقدم أن طلب المطعون عليه احتساب مدة قيده بمجدول المحامين في المعاش هو من شئون رجال القضاء التي تختص هذه الهيئة دون غيرها بنظرها سواء قبل تعديل المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ أو بعد حصول هذا التعديل .

وكانت محكمة القضاء الإداري قد صرحت في أسباب حكمها بأنها غير مختصة بنظر هذا النوع من المنازعات وخلصت من بحثها وقضائها في هذه المسألة في أسباب الحكم إلى القضاء بالإحالة ومعنى ذلك أن حكمها في الواقع قد فصل في الأمرين كليهما - الأول يتعلق بعدم الاختصاص ومؤداه إسقاط القرار الصادر من اللجنة القضائية لأنها أصدرته في غير ولاية . والأمر الثاني - يتعلق بإحالة الدعوى إلى هذه المحكمة . ولما كانت هذه الإحالة غير جائزة قانونا . ذلك أنه يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص لما كان ذلك ، وكان الطلب لم يقدم إلى هذه المحكمة بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطلب يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زهران سالم ،
وعبد السلام بلع ، ومحمود امناضى ، وأحمد زكى محمد ، ومحمود توفيق اصماعيل ، وأحمد أحمد الشامى ،
ومحمد عبد الطيف مرمى ، وأميل جبران ، وأحمد حسين موانى ، ولطيف عبد الحميد فراج .

(٥)

الطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء" :

(١) اختصاص "اختصاص الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية" .
"اختصاص ولائى" . قرار إدارى .

منازعة وزارة العدل فى أعمال أثر الحكم بإلغاء قرار النقل ، إلى إدارة قضايا
الحكومة . قرار إدارى . محل للتقاضى بشأنه الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية التى
تسعى ولايتها لفصل فى جميع طلبات رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والنقل والندب .
طلب رد الفروق المالية المترتبة على الحكم السابق بما تسع له ولاية هذه الهيئة وتختص
بنظره .

(ب) نقل نوعى . "إلغاء قرار النقل" . "أثره" . "ترقية" .

إلغاء قرار النقل إلى إدارة قضايا الحكومة . لا يقتصر أثره على ذلك وإنما
ينسحب إلى القرارات اللاحقة والمترتبة عليه ولولم يطلب إلغاؤها .

١ - إذا كان يبين من الأوراق أن وزارة العدل تنازع فى أعمال آثار الحكم
السابق صدوره من الهيئة العامة للواد المدنية بإلغاء قرار نقل الطالب إلى إدارة
قضايا الحكومة بما يتمخص عن قرار إدارى يكون محلاً للتقاضى بشأنه أمام
هذه الهيئة التى تسع ولايتها للفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء
فيما عدا التعيين والترقية والنقل والندب (م ٩٠ ق السلطة القضائية) ، فإن الطلب

الخاص برد الفروق المالية المترتبة على الحكم السابق مما تتسع له ولاية هذه الهيئة وتختص بنظره^(١) .

٢ - الحكم الصادر بإلغاء قرار نقل الطالب (وكيل نيابة من الدرجة الثانية) إلى إدارة قضايا الحكومة لا يقتصر أثره على إلغاء هذا القرار وإنما ينسحب هذا الأثر إلى القرارات اللاحقة والمترتبة عليه ولولم يطلب إلغائها مما يتعين معه اعتبار الطالب مرقى في تاريخ ترقية زملائه وإلزام وزارة العدل برد الفروق المالية المترتبة على ذلك^(٢) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

من حيث إن وقائع هذا الطلب - حسبما يبين من الأوراق تحصل في أن الطالب كان يشغل وظيفة وكيل نيابة من الدرجة الثانية وأصدر وزير العدل قراراً في ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بنقله محامياً بإدارة قضايا الحكومة فطعن في هذا القرار لدى هذه المحكمة في الطلب رقم ٢٠ سنة ٢٦ في طالباً إلغائه . وأصدرت هذه المحكمة حكمها في ٣١ من يناير سنة ١٩٥٩ بإلغاء قرار النقل المطعون فيه . ويقول الطالب إنه أعلن وزارة العدل بهذا الحكم لتقوم بتنفيذه . وأنه صدرت حركة قضائية في أغسطس سنة ١٩٥٩ عين فيما وكيلًا للنيابة من

(١) راجع قض مدني ١٩٦٣/٣/٣٠ (هيئة عامة) مجموعة المكتب الفني ص ١٤ ص ١٠ "اختصاص الهيئة قاصراً على إلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعاقبة بأي شأن من شئون القضاة والخاصة بالمرتبات والمكافآت وطلبات التعويض الناشئة عن ذلك" .

(٢) راجع قض مدني ١٩٦٢/٣/٣١ (هيئة عامة) مجموعة المكتب الفني ص ١٣ ص ٥ "الحكم الصادر بإلغاء القرار الجمهوري فيما تضمنه من تخفيض الطالب في الترقية إلى درجة رئيس محكمة أو ما يعادلها لا يقتصر على ترقبته إلى هذه الدرجة لحسب وإنما ينسحب أثره إلى للقرارات اللاحقة متى كان من شأنها إقصاؤه عن الترقية أسوة بزملائه الذين يلونه في الأقدمية ولولم يطلب إلغاء هذه القرارات طالما لم يطأ على أهليته ما يحوله دون ترقية الطالب قبل صدور الحكم لمصلحة زميله" .

الفئة الممتازة على أن يكون تالبا في الأقدمية للأستاذ جمال الدين محمد محمود كما كانت أقدميته من قبل . ولكن وزارة العدل لم ترد إليه حقوقه الوظيفية الأخرى المترتبة على ذلك ومن بينها تسوية مرتبه ومنحه العلاوات الدورية على أساسه ورد الفروق المالية بين ما قبضه بالفعل وما كان يستحق أن يقبضه لو لم يصدر القرار الذى النى - فقدم طلبا لوزارة العدل بهذا المعنى - وردت عليه الوزارة بما يفيد عدم إجابة طلبه ولذلك قدم هذا الطلب طالبا أحقيته لكافة الآثار والحقوق الوظيفية والقانونية المترتبة على تنفيذ الحكم السابق - ودفعت وزارة العدل بعدم اختصاص هذه المحكمة لأن اختصاصها فيما عدا التعويض قاصر على إلغاء القرارات فلا يدخل في ولايتها أحقية الطالب لآثار الحكم السابق - ورددت النيابة في مذكرتها هذا الدفع . وأضافت أنه وإن كانت الآثار القانونية المترتبة على حكم الإلغاء نتيجة لازمة وأثرا مباشرا لإلغاء القرار المطعون فيه إلا أن الحكم بها يخرج عن ولاية هذه المحكمة .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه يبين من كتاب مدير إدارة النيابات الموجه إلى رئيس نيابة الاسكندرية في ٢٠ من يونيو سنة ١٩٦٠ أنه يتضمن رأى وزارة العدل في أن الحكم الصادر لمصلحة الطالب قاصر على إلغاء النقل إلى إدارة القضايا ولم يتعرض للطالبة بالفروق التى يطالب بها . ولم يقض بالآثار المترتبة عليه مما يتعين معه أن يتخذ الطالب إجراء قضائيا للطالبة بهذه الفروق - ومفاد هذا أن وزارة العدل تنازع في أعمال آثار الحكم السابق بما يتمحض عن قرار إدارى يكون محلا للتقاضى بشأنه لدى هذه المحكمة التى تتسع ولايتها بنص صريح للفصل فى كافة الطلبات التى يقدمها رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والنقل والندب . (م ٩٠ من قانون السلطة القضائية) . لما كان ذلك ، وكان ما يطلبه الطالب هو رد الفروق المالية التى انقصت من مرتبه نتيجة للحكم السابق الذى لم تعمل الوزارة أناره المالية . والتى طلبت من الطالب أن يتخذ إجراء قضائيا للطالبة بها - فإن ولاية هذه المحكمة تتسع لها وتكون مختصة بنظرها ومن ثم يتعين رفض الدفع بعدم الاختصاص .

وحيث إن الطلب قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث أن الطالب حدد طلباته في مذكرته الختامية بأن الآثار التى حجزتها وزارة العدل تحصل في ثلاثة أمور : الأول - أنه ترتب على صدور القرار

الملف أن تأخرت ترقينه إلى وكيل نيابة من الفئة الممتازة حتى أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ بينما رقي زملاؤه إلى تلك الدرجة في أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ . والثاني - أنه ترتب على تأخير ترقينه إلى وكيل نيابة من الفئة الممتازة أن حلت علاوته الدورية في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ قبل الترقية . ولو أنه رقي قبل ذلك لأضيفت العلاوة الدورية إلى مرتبة بعد الترقية . والثالث - أنه ترتب على تأخير ترقينه إلى الفئة الممتازة أنه اعتبرت علاوته الدورية المستحقة في ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٦١ بطريق التسلسل هي العلاوة الثانية بعد الترقية ولو قد رقي مع أقرانه لصارت تلك العلاوة هي الثالثة فترفع فئتها إلى ٧٢ ج بدلا من ٦٠ ج طبقا لجدول المرتبات الملحق بقانون السلطة القضائية .

وحيث إن وزارة العدل لم تودع ملف خدمة الطالب - تنفيذا لقرار المحكمة وقرر الحاضر عنها بمحضر الجلسة الأخيرة أن الوزارة لا تمنع في إعطاء الطالب الحقوق المالية المترتبة على الحكم السابق أما النيابة العامة فقد أبدت حق الطالب في استحقاق الفروق المالية التي أوضحها في بيانه المتقدم - ولما كان جماع ما يطلبه الطالب هو رد الفروق المالية التي ترتبت على تأخر - ير ترقينه إلى وكيل نيابة من الفئة الممتازة التي رقي إليها في أول أكتوبر سنة ١٩٥٨ بينما رقي زملاؤه لها قبل ذلك في أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ كما يتضح من مراجعة كادر رجال القضاء - وكان الطالب لم يستفد إلا بجزء من حقه في الحكم السابق القاضي بإلغاء قرار قله ولازم هذا الإلغاء ألا يعتبر في درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة بأقدميته الأولى فحسب بل إن أثر الإلغاء ينسحب إلى القرارات اللاحقة ولو لم يطلب الطالب إلغائها - لما كان ذلك فانه يتعين إجابة الطالب إلى طلباته والقضاء له باعتباره مرقى إلى درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة في أول أكتوبر سنة ١٩٥٧ أسوة بزملائه ولإلزام وزارة العدل برد الفروق المالية المترتبة على ذلك - وإعمال كافة الآثار المالية المترتبة على الحكم السابق .

جلسة ١٥ من يونيه سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد / محمود حماد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد مفراتي سالم ،
ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد الطيف
مرمي ، وأميل جبران ، وأحمد حسنين مواني .

(٦)

الطلب رقم ٢٠ لسنة ٣١ ق " رجال القضاء "

اجراءات الطلب " ميعاد رفع الطلب " .

الحكم بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد . متى كان القرار المطعون فيه نتيجة لازمة
لقرار موضوع ذلك الحكم ، فإن طلب إلغاء القرار الثاني يكون غير مقبول كذلك .

إذا كان الطالب قد طعن على القرار الوزاري فيما تضمنه من إلغاء علاوته
الممنوحة له في تاريخ معين طالبا تحديد موعد علاوته الدورية في هذا التاريخ
فقد قضى في طلبه بعدم القبول لرفعه بعد الميعاد وكان القرار المطعون فيه المتضمن
اغفال الطالب ممن شملهم بالعلاوة الدورية في ذات التاريخ يعد نتيجة لازمة
للقرار الوزاري الأول فإن طلب إلغاء القرار الثاني يكون غير مقبول كذلك .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقروء وبعد المرافعة
والمدافعة .

من حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق - تحصل في أن الطالب
عين في وظيفة معاون نيابة بتاريخ ١٩٥١/١٠/٣١ ورفق مساعدا للنيابة
في ١٩٥٢/١٠/٣١ ، وبتاريخ ١٩٥٥/٢/١٢ حكمت محكمة القضاء الإداري

في الطعن رقم ٧١٨٨ سنة ٨ ق باستحقاق الطالب لراتب قدره ٢٤٠ جنيها اعتبارا من ١٩٥٢/١٢/١٤ - تاريخ تطبيق جدول المرتبات الملحق بالمرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء ، وتنفيذا للحكم المذكور أصدر السيد وكيل وزارة العدل القرار رقم ١٧٣٤ سنة ١٩٥٥ بإلغاء العلاوات الممنوحة للطالب في ١٩٥٣/١٠/٣١ وتحديد موعد استحقاقه للعلاوة الدورية في ١٩٥٤/١٠/٣١ - طعن الطالب في هذا القرار بالطلين رقمي ٢٦ سنة ٢٩ ق، ١٣ سنة ٣٠ ق رجال القضاء طلب فيهما إلغاء والحكم باستحقاقه لعلاوة الدورية في ١٩٥٣/١٠/٣١ وتعديل موعد علاواته على هذا الأساس ، بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ قضت هذه المحكمة بعدم قبول الطلين شكلا تأسيسا على أن الطلب الأول وهو رقم ٢٦ سنة ٢٩ ق قد رفع بغير الطريق الذي رسمه القانون وأن الطلب الثاني وهو رقم ١٣ سنة ٣٠ ق قدم بعد الميعاد ، بتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦١ قدم الطالب الطلب الحالي إلى قلم كتاب هذه المحكمة - يطعن في القرار الوزاري رقم ٨٥٥ لسنة ١٩٦١ الصادر بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٣ طالبا إلغاء فيما تضمنه من إغفاله من بين من شملهم بالعلاوة الدورية في ١٩٦١/١٠/٣١ وتعديل موعد علاواته الدورية السابقة على القرار المطعون فيه بجعلها تبدأ من ١٩٥٣/١٠/٣١ وصرف الفروق المستحقة له على هذا الأساس ، وارتكن الطالب في النعي على القرار المطعون فيه إلى مخالفته للقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة الساري عليه من وقت نفاذه إلى حين صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٨ سنة ١٩٥٢ في شأن استقلال القضاء .

وحيث إن وزارة العدل والنيابة العامة دفعتا بعدم قبول الطلب شكلا لرفعه بعد الميعاد القانوني تأسيسا على أن القرار المطعون فيه متفرع عن القرار رقم ١٧٣٤ سنة ١٩٥٥ وإذ كان الطالب لم يطعن على القرار الأصلي في ظرف ٣٠ يوما من تاريخ علمه به فإن الطعن على الفرع يكون غير مقبول أيضا .

وحيث إنه لما كان الطالب سبق أن قدم الطلب رقم ١٢ سنة ٣٠ ق رجال
القضاء طاعنا على القرار الوزاري رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٥٥ فيما تضمنه من إلغاء
علاوته الممنوحة له في ١٩٥٣/١٠/٣١ طالبا تحديد موعد علاوته الدورية في هذا
التاريخ وقضى بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٦٠ بعدم قبول الطلب المذكور لرفعه
بعد الميعاد وكان القرار المطعون فيه المتضمن إغفال الطالب من بين من شملهم
بالعلاوة الدورية في ١٩٦١/١٠/٣١ مترتبا على القرار رقم ١٧٣٤ لسنة ١٩٥٥
سالف الذكر ونتيجة لازمة له فإنه يتعين عدم قبول الطلب .

وحيث إنه لما تقدم يتعين عدم قبول الطلب .

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ،
وعبد السلام بايع ، ومحمود انقاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد
الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وأميل جبران ، وأحمد حسين مواني ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٧)

الطلبات رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق و ٥٨ لسنة ٢٨ ق و ٢١
لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء" :

أهلية . ترقية . تفتيش قضائي .

بقاء أهلية القاضي على وضعها ما لم يتم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية . إدارة أحد
زملاء الطالب للتدريس دون أن يكون له عمل قضائي يمكن إجراء التفتيش عليه مما دعا إلى تقدير
أهليته بنفس الدرجة التي حصل عليها في تقرير واحد . لا محل للموازنة بين حالته وحالة الطالب الذي
لم يحصل على تقريرين متوالين بدرجة "فوق المتوسط" .

الأصل أن أهلية القاضي تعتبر باقية على وضعها ما لم يتم الدليل على ما يغير
من هذه الأهلية ومن ثم فإذا كان أحد زملاء الطالب قد أعيير للتدريس بكلية
الحقوق ولم يكن له عمل قضائي يمكن إجراء التفتيش عليه مما دعا إلى تقدير أهليته
بنفس الدرجة التي كانت له قبل إمارته والتي حصل عليها في تقرير واحد ،
فإنه لا محل لإجراء الموازنة بين حالة الطالب الذي لم يحصل على تقريرين متوالين
بدرجة "فوق المتوسط" وحالة الزميل المذكور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث ان الطلبات الثلاث قد استوفت اوضاعها الشكلية .

وحيث ان الوقائع كما يبين من الاوراق تحصل في أنه صدر قرار جمهوري في ۳۱ يولييه سنة ۱۹۵۶ بتعيينات وترقيات قضائية . فطعن فيه الطالب بالطلب رقم ۱۴۸ سنة ۲۶ ق طالباً بإلغاء فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة وكيل محكمة أو ما يعادلها على أن يكون سابقاً في الأقدمية على زميله الأستاذ إبراهيم مناع فوزي وإلغاء ما ترتب على ذلك من آثار—وبنى طلبه على مخالفة المادة ۲۱ من القانون ۱۸۸ لسنة ۱۹۵۲ باستقلال القضاء وعلى إساءة استعمال السلطة—ذلك أنه قد تخطاه في الترقية ثمانية عشر زميلاً كانوا يلونه في الأقدمية رغم توافر عناصر الأهلية له . ولأن وزارة العدل لم تلتزم في الحركة القضائية موضوع القرار المتقدم القاعدة التي تجرى الترقية على أساسها—وقدرق الطالب بعد ذلك بالقرار الجمهوري الصادر سنة ۱۹۵۷ إلى درجة وكيل محكمة—ثم صدر قرار جمهوري آخر في ۱۵ سبتمبر سنة ۱۹۵۸ رقي فيه زملاؤه الذين تخطوه في القرار الأول الصادر في ۳۱ يولييه سنة ۱۹۵۶ إلى درجات رؤساء محاكم أو ما يعادلها—فقدم الطالب طلبه الثاني رقم ۵۸ سنة ۲۸ ق رجال قضاء بالطعن في هذا القرار فيما تضمنه من تخطيه في الترقية إلى درجة رئيس محكمة ووضعه سابقاً على الأستاذ إبراهيم مناع—ثم صدر بعد ذلك قانون السلطة القضائية رقم ۵۶ لسنة ۱۹۵۹ الذي أدرج وظائف وكلاء المحاكم في وظائف رؤساء المحاكم كما صدر قرار جمهوري في ۲۳ فبراير سنة ۱۹۵۹ بترقية الطالب إلى درجة رئيس محكمة ولذلك قدم الطلب الثالث رقم ۲۱ سنة ۲۹ ق رجال القضاء بالطعن في هذا القرار لأنه لم يوضع في الأقدمية التي يستحقها قبل من تخطوه في القرارين موضوع الطلبين السابقين وقد طلب الطالب في مذكرته الختامية ضم الطلبات وإلغاء القرارات الثلاثة مع ما ترتب عليها من آثار وتصحيح الأوضاع بما في ذلك اعتباره مرقى إلى درجة مستشار منذ ۲۵ أغسطس سنة ۱۹۶۰

وهو تاريخ صدور القرار الجمهوري الذي رقي فيه الأستاذ صبحي قرحات الذي كان لاحقاً له مباشرة قبل صدور القرار الجمهوري موضوع الطلب الأول في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٦ . وأضاف الطالب أن تصحيح الأوضاع بعد أن عين مستشاراً بالقرار الجمهوري الصادر في أغسطس سنة ١٩٦٠ وبعد أن أحيل إلى المعاش في يولييه سنة ١٩٦٢ يتمخض عن مجرد استحقاقه لفروق المرتبات من مدة تخطيه وتعديل معاشه على الأساس الصحيح الذي يطلبه واستند في طلبه إلى أن الدكتور حافظ إبراهيم الذي كان تالياً له في الأقدمية قبل صدور القرار الجمهوري في ٣١ يولييه سنة ١٩٥٦ لا يزيد عنه في الأهلية إذ رقي بتقرير واحد قدر فيه بدرجة فوق المتوسط . وقد حصل الطالب على هذا التقدير عن عمله في شهرى ديسمبر سنة ١٩٥٤ ويناير سنة ١٩٥٥ — ولئن كان قد جرى التفتيش على عمله هذا بعد صدور الحركة القضائية المطعون في قرارها إلا أنه قد كشف عن حالة ثابتة تتعلق بأهليته من قبل صدور القرار . ولا يؤثر إيداع التقرير اللاحق في استظهار هذه الحالة في الوقت الذي انصب عليها باعتباره حاصلها فيها ولمسحبا إليها مما يتعين معه إلغاء ذلك القرار وبالتالي إلغاء القرارات الأخرى المكملة له . وقد ردت وزارة العدل على هذه الطلبات بأن الطالب لم يكن قد بلغ درجة الأهلية التي وصل إليها زملاؤه الذين تخطوه في الترقية في القرار الجمهوري الأول تلك الدرجة التي أشارت إليها القاعدة المقررة من مجلس القضاء الأعلى بوجوب استقرار حالة المرشح للترقية في درجة "فوق المتوسط" وذلك بأن يكون التقديران الأخيران المتواليان يشهدان له بالوصول إلى هذه الدرجة — وأبدت النيابة رأيها في مذكرتها الختامية طالبة أحقية الطالب في إلغاء القرار الأول وانسحاب أثر هذا الإلغاء إلى القرارات التالية واعتبار الطالب مستحقاً للترقية إلى درجة مستشار منذ ٢٤ أغسطس سنة ١٩٦٠ وهو التاريخ الذي رقي فيه زميله الدكتور حافظ إبراهيم الذي كان تالياً للطالب في الأقدمية قبل صدور القرار الجمهوري الأول لأنه قد توافرت للطالب الأهلية للترقية التي نالها هذا الزميل .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الملف الخاص بالطالب وما احتواه من تقارير وأوراق وعلى البيانات التي قدمتها وزارة العدل وعلى الملف الخاص بالدكتور حافظ إبراهيم الذي قررت المحكمة ضمه أنه قد أجرى التفتيش على أعمال

الطالب في المدة من مارس إلى مايو سنة ١٩٥٣ وقدرت كفايته بدرجة (وسط) بالتقرير المودع في ٦ يناير سنة ١٩٥٥ ثم قُش على أعماله عن شهرى ديسمبر سنة ١٩٥٣ ويناير سنة ١٩٥٤ وقدرت كفايته بدرجة "فوق المتوسط" بالتقرير المودع في ٥ فبراير سنة ١٩٥٧ — وبين من هذا أنه عند إجراء الحركة القضائية في يولييه سنة ١٩٥٦ المطعون في قرارها بالطلب الأول كان التقرير الأخير المودع بملف الطالب وقتئذ مقدراً فيه بدرجة (متوسط) ولم يكن ممن رقوا من زملاء الطالب في القرار الصادر بتاريخ ٣١ يولييه سنة ١٩٥٦ وكانوا تالين له في الأقدمية أحده رقى بهذه الدرجة بل كان كل منهم هذا الدكتور حافظ إبراهيم حاصلاً على تقريرين متوالين بدرجة فوق المتوسط — أما ما يشيره الطالب من أن الدكتور حافظ إبراهيم قد رقى في القرار المتقدم بتقرير واحد قدر فيه بدرجة فوق المتوسط في سنة ١٩٥٣ — وهو ما توفر للطالب بالتقرير الذى أودع في ملفه بعد صدور القرار المطعون فيه — فردود بأنه يبين من الرجوع إلى ملف هذا الزميل أنه أعير لتدريس القانون بكلية الحقوق بالعراق لمدة ثلاث سنوات من ديسمبر سنة ١٩٥٤ إلى أكتوبر سنة ١٩٥٧ فلم يكن له عمل قضائى ممكن إجراء التفتيش عليه في هذه الفترة ولذلك قدرته الوزارة بنفس الدرجة التى كانت له قبل إعارته باعتبار أن الأصل أن أهلية القاضى تعتبر باقية على وضعها ما لم يعم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية — لما كان ذلك ، فلا محل لإجراء الموازنة بين حالة الطالب وحالة الزميل المذكور ويتمين لذلك رفض طلبه الأول وبالتالى برفض الطلبين التالين لأنهما مترتبان على الطلب الأول ومكملان له.

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني ، سالم ، وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف مرسى ، وأميل جبران ، وأحمد حسين موافي ، وطلب عبد الحميد فراج .

(٨)

الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق " رجال القضاء " :
(١) اختصاص " اختصاص محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية " . " قضاء

المحاكم الشرعية الملغاة " .

قضاء المحاكم الشرعية الملغاة يختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . اختصاص محكمة النقض دون غيرها بالفصل في طلبات رجال القضاء الشرعي منذ ذلك التاريخ . لم يعد مجلس الدولة هيئة قضاء إداري ، مختص بهذه الطلبات .

(ب) إحالة " الإحالة بحكم القانون " . " الدعاوى السابقة على إلغاء المحاكم الشرعية " . اختصاص .

سلب ولاية مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعي . منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ مؤدى ذلك انتقال الدعاوى الخاصة بهم التي كانت قائمة أمام جهة القضاء الإداري إلى محكمة النقض لم يتضمن القانون ما يفيد قصد المشرع إلى انتهاء تلك الدعاوى بالحكم فيها بعدم اختصاص . جواز الإحالة في هذه الحالة .

(ج) إحالة . " الإحالة من القضاء الإداري إلى محكمة النقض " .
" أحوال جوازها " .

سلطة المحكمة في الإحالة استنادا للمادة ١٣٥ مرافعات لا تمتد إلى الأحوال التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتهاء الوظيفة القضائية . بطلان الإحالة في هذه الأحوال . هذه القاعدة لا تنطبق على الإحالة من القضاء الإداري إلى محكمة النقض فإذا انتقل الولاية إلى محكمة النقض بحكم القانون . الإحالة في الصورة الأخيرة لا تستند إلى المادة ١٣٥ مرافعات .

١ - يعتبر قضاء المحاكم الشرعية الملفاة بمختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ (*) ومن ثم تسرى بالنسبة لهم ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في أي شأن من شئون القضاء هذا النقل والندب وفي الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم . ومؤدى ذلك أن مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري لم يعد مختصا بالفصل في طلبات رجال القضاء الشرعي ، كما كان الأمر قبل إلغاء المحاكم الشرعية أسوة بسائر الموظفين العموميين .

٢ - سلب ولاية مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعي ابتداء من تاريخ أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ وانتقالها لمحكمة النقض بهيئة جمعية عمومية ، ينبى عليه حتما أن تنتقل دعاوى رجال القضاء الشرعي التي كانت قائمة أمام جهة القضاء الإداري بمجلس الدولة إلى محكمة النقض وإن أغفل القانونان المشار إليهما النص على ذلك إذ لم يتضمنا ما يفيد أن المشرع قد قصد إلى أن تنتهى تلك الدعاوى بالحكم فيها بعدم الاختصاص .

٣ - لئن كانت سلطة المحكمة في الإحالة طبقا للمادة ١٣٥ من قانون المرافعات لا تمتد إلى الأحوال التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية مما ينبى عليه أن تكون الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض باطلة قانونا ، إلا أن هذه القاعدة لا تنطبق على إحالة الدعاوى من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض فإذا لم يقتضها القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ من سلب ولاية محكمة القضاء الإداري على الدعوى وانتقال هذه الولاية إلى محكمة النقض ذلك أن الإحالة في هذه الصورة ليست تطبيقا لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات .

(*) م ٩ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وم ١ و ٢ ق ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد
المرافعة والمدافلة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الأوراق — تحصل في أن الأستاذ محمد
عبد الرحيم سلطان — تقدم إلى المحكمة الإدارية لوزارة العدل بطلب الحكم
بأحقته في احتساب مدة خدمته السابقة على تثبته ضمن مدة خدمته المحسوبة في
المعاش مقابل سداد متأخر الاحتياطي عنها وقيد هذا الطلب برقم ۲۸ سنة ۱
قضائية . وفي ۱۹۵۴/۹/۸ حكمت المحكمة بأحقية المدعى في احتساب مدة خدمته
السابقة على تثبته ضمن مدة خدمته المحسوبة في المعاش مقابل أداء متأخر الاحتياطي
عنها . وطعن وزير العدل في هذا الحكم أمام محكمة القضاء الإداري طالبة
إلغاء والحكم برفض الدعوى مع إلزام المطعون عليه بالمصاريف ومقابل أتعاب
المحاماة . وقيد هذا الطعن برقم ۳۸ سنة ۲ ق، وأثناء سير الدعوى صدر القانون
رقم ۲۴۰ لسنة ۱۹۵۵ وبمقتضاه عدلت المادة ۲۳ من القانون رقم ۱۴۷
لسنة ۱۹۴۹ بنظام القضاء . وفي ۱۹۵۶/۶/۲۵ حكمت المحكمة بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى مع إحالتها إلى محكمة النقض وأبقت الفصل في المصروفات، وأحيل
الطعن إلى محكمة النقض وقيد برقم ۱۰۹ سنة ۲۶ ق رجال قضاء ، وأمام هذه
المحكمة دفعت وزارة العدل بعدم جواز الإحالة وعدم قبول الطلب شكلاً لرفعه
بغير الطريق القانوني وطلبت النيابة العامة الحكم بعدم قبول الطلب .

وحيث إن وزارة العدل دفعت بعدم جواز إحالة الدعوى من محكمة القضاء
الإداري إلى محكمة النقض لأن الإحالة من محكمة إلى أخرى لا تكون إلا في
حالات عدم الاختصاص النوعي أو المحلي .

وحيث إن القانون رقم ۴۶۲ لسنة ۱۹۵۵ بإلغاء المحاكم الشرعية نص في المادة
التاسعة منه على أنه ” ابتداء من أول يناير سنة ۱۹۵۶ يلحق قضاء المحاكم الشرعية
على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية والإدارات
الفنية بالوزارة وذلك بقرار يصدر من وزير العدل — ويصدر قانون خاص

بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين إلى المحاكم الوطنية " وقد صدر القانون المشار إليه برقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ ونص في المادة الأولى منه على أنه يقصد برجال القضاء الشرعى فى تطبيق أحكامه قضاة المحاكم الشرعية الملغاة بمختلف درجاتهم والموظفون القضائيون بتلك المحاكم ، كما نص فى المادة الثانية على أن قضاة المحاكم الشرعية بمختلف درجاتهم — يعتبرون ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ أعضاء بالمحاكم ، وبعد أن أورد بعض الأحكام الخاصة بهم فى شأن تحديد مراتبهم وعلاواتهم وتقلهم وعدم قابليتهم للعزل نص فى المادة الثانية على أنه فيما عدا ما تقدم من أحكام تجرى على رجال القضاء الشرعى سائر الأحكام المقررة فى شأن رجال القضاء والنيابة العامة — ولما كان من بين الأحكام المقررة فى شأن هؤلاء ما تقضى به المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ من اختصاص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل فى أى شأن من شئون القضاء عدا النقل والتدب وفى الطلبات الخاصة بالمرتببات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم — وكان مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى هو المختص دون غيره بالفصل فى طلبات رجال القضاء الشرعى التى تكون من هذا القليل أسوة بسائر الموظفين العموميين ، فإن مؤدى النصوص المتقدمة سلب هذه الولاية عنه بالنسبة لرجال القضاء الشرعى ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ تاريخ العمل بالقانونين رقمى ٤٦٢ و ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ وانتقالها لمحكمة النقض بهيئة جمعية عمومية ، وهو ما ينبى عليه حتماً ويجرد فإذ هذين القانونين أن تنتقل دعاوى رجال القضاء الشرعى التى كانت قائمة أمام جهة القضاء الإدارى بمجلس الدولة إلى محكمة النقض وإذ كانت القوانين التى من شأنها إخراج دعاوى معينة من ولاية جهة قضاء وإدخالها فى ولاية جهة أخرى تتضمن — فى الغالب الأعم — أحكاماً وقتية بأحوال تلك الدعاوى من الجهة التى زالت عنها الولاية إلى الجهة التى أصبحت صاحبة الولاية بالنظر فيها طبقاً للقانون الجديد وهو ما لم تتضمنه أحكام القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ إلا أن هذا الإغفال غير مقصود إذ ليس فى نصوص هذا القانون ولا فى نصوص القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ما يفيد أن المشرع قد قصد إلى أن تنتهى الدعاوى التى كانت قائمة أمام جهة القضاء الإدارى بالحكم

فـيـها بـعـدم الـاخـتـصـاص كـمـا أـنـه لا وـجـه لـاقـتـراض هـذا القـصـد مـع مـا يـنـطـوى عـلـيـه مـن تـحـمـيل المـدـعـى عـبـء رـفـع دـعـوى جـديـدة مـبـتـدأة أـمـام مـحـكـمة النـقـض فـي حـيـن أـنـه لـم يـنـحـطـىء واطـبـح بـذـنـوـاه إـلى المـحـكـمة المـخـتـصـة .

وحيث إنـه لا مـحل لـمـا تـقـول بـه الـوزـارة مـن أـن مـلـطـة المـحـكـمة فـي الـاحـالـة طـبـقـا لـلمـادـة ١٣٥ مـن قـانـون المـرافـعات لا تـمـتـد إـلى الأـحـوال الـتى يـكـون مـرـجـع مـدم الـاخـتـصـاص فـيـها انتـفـاء الوـظـيـفـة القـضـائـية وأـنـه كـان يـتـعـيـن عـلى مـحـكـمة القـضـاء الـادـارـى أـن تـقـف بـقـضائـها عـند الـحـكم بـعـدم الـاخـتـصـاص وإـذ هـى جـاوزت ذـلك إـلى القـضـاء بـالـاحـالـة إـلى مـحـكـمة النـقـض فـان هـذه الـاحـالـة تـكـون باطلـة — لا مـحل لـهـذا القـول إـذ أـن اـحـالـة الدـعـوى الـحالـية مـن مـحـكـمة القـضـاء الـادـارـى إـلى مـحـكـمة النـقـض لـم تـكـن إـعـمـالـا لنـص المـادـة ١٣٥ مـن قـانـون المـرافـعات وإـنـما نـقـاذـا لـما اقـتـضـاه تـطـبـيـق القـانـون رـقـم ٦٢٤ لـسـنة ١٩٥٥ مـن مـلـب وـلايـة مـحـكـمة القـضـاء الـادـارـى عـلى الدـعـوى وائـتـقال هـذه الـولايـة إـلى مـحـكـمة النـقـض .

وحيث إنـه لـمـا تـقـدم فـان اـحـالـة هـذه الدـعـوى مـن مـحـكـمة القـضـاء الـادـارـى إـلى هـذه المـحـكـمة تـكـون قـد تـمـت صـحـيـحـة مـتـبـجـة لآثـارها و مـن ثـم يـتـعـيـن رـفـض الدـفع بـبـطـلان هـذه الـاحـالـة — ولـمـا كـانت وـزارـة العـدل قـد اقـتـصـرت فـي دـفاعـها عـلى ابداء هـذا الدـفع و يـتـعـيـن تـمـكـيـنـها مـن ابداء مـا لـديـها مـن أـوجـه دـفاع أـخرى فـي المـوضـوع عـلى أـن تـبـدى النـيـابـة العـامـة بـعد ذـلك رآيـها .

جلسة ٢٩ من يونية سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود هياذ رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ،
ومهد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ،
ومحمد عبد اللطيف مرمي ، وأميل جبران ، وأحمد حسنين موافي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٩)

الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق " رجال القضاء " .

(١) اختصاص . " اختصاص محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية " .
قضاء المحاكم الشرعية الملغاة . " الدعاوى اللاحقة على الإلغاء " .
إحالة . تقض .

الحاق رجال القضاء للشرعي بالمحاكم الوطنية منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ .
يجري عليهم ما يجري على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقررة في شأنهم .
اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلباتهم . الدعاوى اللاحقة لهذا التاريخ
لا تدخل في اختصاص القضاء الإداري . إحالة جهة القضاء الإداري تلك الدعاوى
إلى محكمة النقض . إحالة باطلة قانوناً . عدم تقديم الطلب بمحكمة النقض وفقاً
للمادة ٤٢٩ مرافعات . عدم قبوله شكلاً .

(ب) إحالة . " أحوال جوازها ووجوبها " . " أثر الحكم بالإحالة " .

انقصار سلطة الإحالة وفقاً للمادة ١٣٥ مرافعات على حالات عدم الاختصاص
المحلي أو النوعي . لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص
انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . إيجاب المادة ١٣٥ مرافعات المدة بالقانون
١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الإحالة بعد أن كانت جوازية . لا وجوب للإحالة إلا في
الأحوال التي تصبح فيها الإحالة قانوناً . إلزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى
إنما يكون بين محاكم الجهة القضائية الواحدة .

١ - إذا أقام الطالب (قاض شرعي) طلبه أمام محكمة القضاء الإداري
بعد أول يناير سنة ١٩٥٦ - تاريخ إلغاء المحاكم الشرعية - أي بعد أن ألحق
بالمحاكم الوطنية وأصبح يجري عليه ما يجري على رجال القضاء والنيابة العامة

من أحكام مقبرة في شأنهم ومن ذلك ما نصت عليه المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء التي تقضى باختصاص محكمة النقض — دون غيرها — منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلبات رجال القضاء والنيابة المتعلقة بأى شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب وفي الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم ، فإن الطالب يكون قد رفع دعواه إلى محكمة لا ولاية لها بنظرها مما يتعين معه على تلك المحكمة أن تقف عند حد الحكم بعدم الاختصاص فإن جاوزت ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض فإن هذه الإحالة تكون باطلة قانونا . وإذ لم يقدم الطلب إلى محكمة النقض — في هذه الصورة — بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ سالفة الذكر فإنه يكون غير مقبول شكلا .

٢ — تقتصر سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى عملا بالمادة ١٣٥ من قانون المرافعات على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . وقد اقتصر التعديل الذى أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على نص تلك المادة على جعل القضاء بالإحالة واجبا على المحكمة بعد أن كان أمرا جواريا لها . وبديهي أن القضاء بهذه الإحالة لا يكون واجبا على المحكمة إلا فى الأحوال التي نصح فيها الإحالة قانونا ، أما ما قرره القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها فإن ذلك إنما يكون بين المحاكم التي تتبع جهة قضاء واحدة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع على ما بين من الأوراق تحصل في أنه في ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٦ أقام الطالب وهو قاضى بالمحاكم الوطنية الدعوى رقم ١٢٩٦ سنة ١٠٠٠

أمام محكمة القضاء الإداري ضد وزارة العدل وطلب الحكم له بصرف المبلغ الذي خصمته هذه الوزارة بدون وجه حق من إعانة غلاء المعيشة وقدره سبعون جنيا في المدة من ١٨/٩/١٩٤٨ إلى آخر يونيو سنة ١٩٥٤ وصرف فروق شهرى يوليه وأغسطس بواقع الشهر ٢ ج و ٨٥٠ م وهو ما خصمته الوزارة بغير حق في كل من هذين الشهرين مضافا إلى ذلك مبلغ ٢٥ ج على سبيل التعويض وقال في بيان دعواه إنه بتاريخ ٢٥ من مارس سنة ١٩٥٤ صدر له حكم من محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ١٢٢٣ لسنة ٦ قضائية يقضى باستحقاقه للدرجة السادسة براتب قدرة ١٢ ج من تاريخ تعيينه كاتبا بالمحاكم الشرعية في ١٠ من مارس سنة ١٩٤٥ بدلا من الدرجة السابعة التي عين عليها مع صرف الفروق المالية المترتبة على ذلك. وقد أصدرت الوزارة قرارها رقم ٣٧٦٩ في ٢٩/٦/١٩٥٤ بتسوية حالته على أساس هذا الحكم وتنفيذا لهذا القرار حررت محكمة سوهاج الكلية الشرعية التي كان يعمل المدعى موظفا بها استمارة بالفروق المالية المستحقة له وذلك من واقع دفاترها ودفاتر محكمة أسيوط الكلية الشرعية التي اشتغل فيها المدعى من سنة ١٩٤٦ إلى سنة ١٩٥٣ وبلغت الفروق المستحقة له ٢٩٨ ج و ٨٤٨ م فرق مائة ١٤٠ ج و ٦٨٥ م فرق إعانة غلاء المعيشة وعند مراجعة التسوية بالوزارة خصمت بغير حق مبلغ سبعين جنيا من الفروق المحرر بها الاستمارة بحجة أن الخصم كان من إعانة غلاء المعيشة لوجود فروق بين الثابت صرفه بدفاتر الوزارة والمقيد بدفاتر المحكمة وأنه لما كانت الوزارة قد أخطأت في خصم المبلغ المذكور كما أخطأت في خصم مبلغ ٢ ج و ٨٥٠ م من راتبه عن كل من شهرى يوليه وأغسطس سنة ١٩٥٤ فقد أقام دعواه طالبا استرداد هذه المبالغ مع التعويض الذي قدره بمبلغ ٢٥ ج ولدى نظر الدعوى أمام محكمة القضاء الإداري دفعت وزارة العدل بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى استنادا إلى أن المدعى من رجال القضاء وأن المادة ٢٣ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء تجعل الاختصاص بنظر هذه الطلبات لمحكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية ورد المدعى على هذا الدفع بأنه وإن كان قاضيا عند رفع هذه الدعوى إلا أنه لم يكن كذلك عند ما ثار النزاع بينه وبين وزارة العدل وأن الطلبات المرفوعة بها الدعوى لا تدخل ضمن الطلبات الوارد ذكرها في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ إذ أن النزاع في الدعوى إنما يتعلق بتسوية

قضى بها حكم نهائى وأرادت الوزارة أن تفسره تفسيراً خاطئاً فلبجاً إلى المحكمة التى أصدرت الحكم لتفسير ما قصده به وأضاف أن القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ يلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بقبولها والفصل فيها .

وبتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٧ حكمت محكمة القضاء الإدارى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة النقض تطبيقاً للقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ مؤسسة قضاءها على أن الدعوى ليست دعوى تفسير وإنما هى منازعة مبتدأة فى شأن مقدار إعانة غلاء المعيشة التى يستحقها المدعى فى نطاق أحكام قرارات مجلس الوزراء فى هذا الخصوص وتبنيها على أساس ماهيته الفعلية فى ٣٠/١١/١٩٥٠ وأنه لما كان المدعى قد اعتبر من رجال القضاء بحكم نص المادة ٨ من القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ فإنه يسرى عليه أحكام القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ بتعديل المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ويقضى هذا التعديل بتحويل محكمة النقض دون غيرها من عقدة هيئة جمعية عمومية سلطة الفصل فى المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لرجال القضاء والنيابة أو لورثتهم وأن القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ يعتبر من قوانين المرافعات المنظمة للاختصاص المتعلق بالولاية فىسرى بأثر مباشر على المنازعات التى لم يكن قد فصل فيها قبل تاريخ العمل به وذلك عملاً بالمادة الأولى من قانون المرافعات ولدى نظر الطلب أمام هذه المحكمة بعد إحالته إليها دفعت وزارة العدل بعدم قبوله شكلاً لرفعه بغير الطريق القانونى استناداً إلى أنه لا ولاية لغير محكمة النقض فى جميع المنازعات المتعلقة بشئون القضاء وإن الإحالة من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض غير جائزة وأنه إذا كان الطاعن لم يتقدم بتظلمه إلى محكمة النقض بالأوضاع التى كانت متوفرة بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التى أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن طلبه يكون غير مقبول ورد الطالب على هذا الدفع بأن محكمة القضاء الإدارى كانت مختصة بنظر طلبه عند رفعه إليها فضلاً عن أن المادة ١٣٥ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها وقدمت النيابة مذكرة انضمت فيها إلى الوزارة فى الدفع مقررة أن سلطة القضاء فى الإحالة طبقاً للمادة ١٣٥ مرافعات تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التى

تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص وإضافت النيابة أنه إذا صح أن رفع الطعن على قرار الإلغاء إلى محكمة غير مختصة يترتب عليه قطع ميعاد رفع الدعوى بطلب الإلغاء إلا أن هذا الأثر يزول بصدور حكم عدم الاختصاص. ولما كان الطالب لم يطعن على القرار خلال ثلاثين يوما من تاريخ صدور ذلك الحكم فإن الميعاد يكون قد انقضى بالنسبة إليه وأنه على تقدير أنه اعتبر من رجال القضاء الوطني اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٦ بنص القانون فإن الميعاد يكون قد انقضى أيضا لأنه لم يرفع طعنه على القرار في الميعاد الذي يبدأ من تاريخ نفاذ ذلك القانون.

وحيث إنه لما كانت دعوى الطاعن لا تعتبر كما يزعم دعوى بطلب تفسير حكم محكمة القضاء الإداري وإنما هي كما اتهمت تلك المحكمة في حكمها بحجة منازعة مبتدأة خاصة بتسوية إمانة غلاء المعيشة مما يدخل في الطلبات الخاصة بالمرتبات المنصوص عليها في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ ولما كانت هذه المادة تقضي باختصاص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بيئة جمعية عمومية بالفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء قرارات مجلس الوزراء والقرارات الوزارية المتعلقة بأي شأن من شئون القضاء عدا النقل والندب وفي الطلبات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة لهم أو لورثتهم وكان الطالب قد أقام دعواه هذه أمام محكمة القضاء الإداري في ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٦ أي بعد أن ألحق بالمحاكم الوطنية وأصبح يجري عليه ما يجري على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقررة في شأنهم وذلك عملا بنص المادة الثامنة من القانون رقم ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ ومن بين تلك الأحكام حكم المادة ٢٣ سالف الذكر فإنه كان يتعين عليه أن يرفع هذه الدعوى إلى محكمة النقض وإذا رفعها إلى محكمة القضاء الإداري فإنه يكون قد رفعها إلى محكمة لا ولاية لها بنظرها وكان لذلك يتعين على تلك المحكمة أن تقف عند الحكم بعدم الاختصاص أما وقد تجاوزت ذلك إلى القضاء بإحالة الدعوى إلى محكمة النقض فإن هذه الإحالة تكون باطلة ذلك أنه يبين من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة

التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص وقد اقتصر التعديل الذي أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على نص تلك المادة على جعل القضاء بالإحالة واجبا على المحكمة بعد أن كان أمرا جوازيًا لها وبديهي أن القضاء بهذه الإحالة لا يكون واجبا على المحكمة إلا في الأحوال التي تصح فيها الإحالة قانونا . أما ما قرره القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها فإن ذلك إنما يكون بين المحاكم التي تتبع جهة قضاء واحد . لما كان ذلك ، وكان الطلب لم يقدم إلى هذه المحكمة بالأوضاع المقررة في المادة ٤٢٩ من قانون المرافعات التي أحالت إليها المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء فإن الطلب يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود هياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني ، سالم ، ومحمد السلام بليغ ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق انصاهيل ، وأحمد أحمد النشائي ، ومحمد عبد الطيف مرمي ، وأميل جبران ، وأحمد حنين موافي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٠)

الطلب رقم ١٦ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء" :

تأمين . "العجز عن العمل" . إثبات . استقالة . موظفون .

شرط استحقاق مبلغ التأمين كله أو بعضه في حالة فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه سن الستين بسبب عدم اللياقة الصحية أن يكون هذا الفصل قد بني على قرار من الهيئة الطبية المختصة . هذا القرار أداة لإثبات العجز التام أو الجزئي .

استقالة موظف لأسباب صحية وقبول الوزارة لما لا يتحقق بها شرط استحقاق مبلغ التأمين على الوجه الذي نص عليه في القانون .

مؤدى نص المادة ١٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ أن شرط استحقاق مبلغ التأمين كله أو بعضه في حالة فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه سن الستين بسبب عدم اللياقة الصحية للخدمة ، أن يكون هذا الفصل قد بني على قرار من الهيئة الطبية المختصة ، وأن الشارع قد أراد أن يتخذ من قرار الهيئة الطبية المختصة أداة لإثبات العجز التام أو العجز الجزئي على حسب الأحوال . فإذا كان الثابت من الأوراق أن الطالب إنما استقال من وظيفته لأسباب صحية وقبلت الوزارة استقالته فإن شرط استحقاق مبلغ التأمين لا يكون قد تحقق على الوجه الذى نص عليه القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد
المرافعة والمداولة .

حيث إن الطلب استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق : تتحصل في أن الطالب كان
يشغل وظيفة نائب رئيس محكمة النقض وأصيب بمرض أقعده عن العمل وأحيل
بسببه إلى القومسيون الطبي الذي قرو في ٢٢ يونيو سنة ١٩٦٠ أنه مصاب بهبوط
في القلب وانسداد في شرايينه وإزاء هذا المرض وما ترتب عليه من عجز تام لم
يستطع معه مباشرة عمله فقد استقال من وظيفته لأسباب صحية وانتهت خدمته
لهذا السبب في ١٣ يولييه سنة ١٩٦٠ ، وإذ تقدم الطالب إلى وزارة العدل
يطلب إحالته إلى القومسيون الطبي لتقدير درجة عجزه عن العمل ومداه تمهيدا
لصرف مبلغ التأمين المستحق له ورفضت بحجة أنه (لم يطلب وقت تقديم استقالته
إحالة على القومسيون الطبي) كما تقدم إلى الهيئة العامة للتأمين والمعاشات
وهذه أحالته إلى الجهة الإدارية التي أصدرت قرار إنهاء الخدمة "إذ أن الهيئة
لا تتدخل في أسباب انتهاء الخدمة بل تقوم بصرف التعويض إذا كان قرار
الفصل بسبب العجز الصحي مبنيًا على قرار من الجهة الطبية المختصة" فقد انتهى
إلى طلب الحكم باستحقاقه مبلغ التأمين الخاص به ومن باب الاحتياط إحالته
إلى القومسيون الطبي والحكم باستحقاقه هذا المبلغ في ضوء ما يظهر من قرار
القومسيون ، مؤسسا هذا الطلب على أن حالته الصحية كانت معلومة
وظاهرة للوزارة وثابتة من قرارات القومسيون الطبي المودعة ملف خدمته وعلى
فرض الشك فيها فما كان للوزارة أن ترفض طلب إحالته إلى القومسيون الطبي
لتقدير درجة عجزه عن العمل ومداه وقت الاستقالة لأن القانون أوجب قبول
استقالة القاضي متى رأى هو عدم تمكنه من مباشرة ولايته . والاستقالة من جانبه
تعتبر بمثابة الإحالة إلى المعاش من جانب جهة الإدارة ومن ثم لا يكون هناك
زجه لما ذهبت إليه الوزارة من أنه يشترط لاستحقاقه مبلغ التأمين أن يكون

سبب الفصل هو العجز الصمى ، وأن سبب انتهاء الخدمة هو الاستقالة لا العجز ، إذ هى بذلك مجرد الاستقالة من سببها ومن ظروفها وملايساتها الثابتة لديها ومتى كانت حالة الطالب ثابتة من قرارات الهيئة الطبية المختصة وقائمة قبل اعتزال الخدمة فقد تحقق بذلك حكم المادة ١٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ إذ هى لا تشترط إلا العجز بقرار من هيئة طبية مختصة وهذه الهيئة تستطيع الوقوف على حالة العجز ودرجته بعد صدور قرار الفصل والقرار الذى تصدره يعتبر كاشفا عن حالة سابقة ولا يحول دون انطباق المادة ١٦ من القانون واستحقاق الطالب مبلغ التأمين — وردت وزارة العدل بأنه يشترط لاستحقاق مبلغ التأمين فى أحوال الفصل بسبب عدم اللباقة الطبية أن يكون هذا الفصل قد بنى على قرار من الهيئة الطبية المختصة باعتباره الوسيلة الوحيدة التى أعند بها القانون لإثبات العجز وطالما أن خدمة الطالب قد انتهت بالاستقالة ولم يطلب، وقت تقديمها إحالته إلى هذه الهيئة الطبية المختصة لتقرير عجزه ومداه فإنه لا يستحق مبلغ التأمين ، ولا يغير من ذلك أن استقالة الطالب كانت لأسباب صحية لأن الحالة الصحية تختلف عن حالة العجز كما لا يعتبر من ذلك طلب إحالته إلى القومسيون الطبي بعد تقديم الاستقالة لأن المادة ١٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ توجب أن يكون قرار الهيئة الطبية بإثبات العجز سابقا على قرار الفصل — وقدمت النيابة العامة مذكرة فوضت فيها الرأى للحكمة .

وحيث إن هذا الطلب فى غير محله ذلك أنه وقد نصت المادة ١٦ من القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٠ على أنه "تستحق مبالغ التأمين فى الحالتين الآتيتين : أولا — وفاة الموظف وهو بالخدمة ... ثانيا — فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه من الستين بسبب عدم اللباقة الصحية للخدمة إذا نشأ عنه عجز تام عن العمل — أما إذا كان العجز جزئيا استحق الموظف نصف مبالغ التأمين . ويشترط لاستحقاق مبلغ التأمين فى هذه الحالة أن يكون الفصل بسبب عدم اللباقة الطبية قد بنى على قرار من الهيئة الطبية المختصة " مغايرة بذلك الأوضاع السابقة وما كانت تنص عليه المادة ٩ من المرسوم بقانون رقم ٣١٦ لسنة ١٩٥٢ من أنه "تستحق مبالغ التعويض التى يؤدبها صندوق التأمين فى الحالتين الآتيتين (١) وفاة الموظف وهو بالخدمة قبل بلوغه من الستين ...

(٢) فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه السن المذكورة بسبب عجزه صحيا من العمل عجزا تاما . فإذا كان الفصل بسبب عجز صحي جزئي استحق الموظف نصف مبلغ التعويض "دون أن يشترط أن يكون قرار الفصل لسبب عدم اللياقة الصحية قد بني على قرار من الهيئة الطبية المختصة" فإنها تكون قد دلت على أن الشارع أراد أن يتخذ من قرار الهيئة الطبية المختصة أداة لإثبات العجز كما أراد أن يتخذ من إسناد قرار الفصل إلى القرار الصادر من هذه الهيئة شرطا لاستحقاق مبلغ التأمين كله أو نصفه وعلى حسب الأحوال - وإذا كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الطالب إنما استقال من وظيفته "لأسباب صحية" في ١٠/٧/١٩٦٠ وقبلت الوزارة استقالته في ١٣/٧/١٩٦٠ وصدر القرار الوزاري رقم ٧٦١ لسنة ١٩٦٠ برفع اسمه من سجل قيد أسماء رجال القضاء بقبول استقالته من وظيفته اعتبارا من ١٣/٧/١٩٦٠ فإن شرط استحقاقه مبلغ التأمين لا يكون قد تحقق على الوجه الذي نص عليه القانون وأوجب على أصحاب الشأن التزامه لاعتبارات من المصلحة العامة وسدا للذرائع - ولما تقدم يتعين رفض الطلب .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة : وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ،
وعبد السلام بليغ ، ومحمود القفاصي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأحمد أحمد الشامي ، ومحمد عبد اللطيف
مرسي ، وأميل جبران ، وأحمد حسنين موافي .

(١١)

الطلب رقم ٢١ لسنة ٣٠ ق . "رجال القضاء" :

إجراءات الطلب . "ميعاد رفع الطلب" .

وجوب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية
أو اعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني به يقوم مقام الاعلان . صرف الطالب مرتبه على النحو
الذي لا يرتضيه بعد صدور القرار المطعون فيه يتحقق به العلم من ذلك التاريخ .

توجب المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رفع الطلب خلال ثلاثين يوما
من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به
وإذ جرى قضاء الهيئة العامة للواد المدنية بحكمة النقض على أن العلم اليقيني يقوم
مقام الاعلان فان هذا العلم يتحقق من تاريخ صرف الطالب مرتبه على النحو
الذي لا يرتضيه بعد صدور القرار المطعون فيه ، فاذا لم يتقدم بطلبه إلا بعد انتهاء
أكثر من ثلاثين يوما على تاريخ تحقق ذلك العلم فان طلبه يكون غير مقبول شكلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة
والمداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الأوراق تتحصل في أن الطالب رفع هذا
الطلب في ١٢/٥/١٩٦٠ بعريضة أودعها فلم تكتب هذه المحكمة تتضمن أنه في
١٣ فبراير سنة ١٩٥٨ عين في وظيفة معاون نيابة بمرتب خمسة عشر جنيا وفي
٢٢/٣/١٩٥٩ رقي إلى وظيفة مساعد نيابة وكان إذ ذاك مجندا ولما تم تسريحه

من الجيش وتسلم عمله في أول مايو سنة ١٩٥٩ ظل مرتبه الشهري خمسة عشر جنيها طبقا للرسوم بقانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص باستقلال القضاء وقد صدر القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ بشأن السلطة القضائية والذي بدأ العمل به من تاريخ نشره في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ وعُدل بموجبه مرتب مساعد النيابة إلى ٢٤٠ - ٣٦٠ جنيها سنويا بعلاوة قدرها ٣٠ جنيها كل سنتين غير أن وزارة العدل لم تقم بتسوية المرتب على هذا الأساس إلا عندما حل ميعاد العلاوة الدورية في ٩ مارس سنة ١٩٦٠ حيث صدر قرار في ١٧ مارس سنة ١٩٦٠ بزيادة مرتبه من ١٥ إلى ٢٠ جنيها شهريا اعتبارا من ٩ مارس سنة ١٩٦٠ وأخطر بهذا القرار في ١٤ أبريل سنة ١٩٦٠ فرفع طلبه في ١٢/٥/١٩٦٠ طالبا الحكم بقبول الطلب شكلا وفي الموضوع بالزام وزارة العدل بتعديل مرتبه إلى مبلغ ٢٤٠ جنيها سنويا اعتبارا من ١/٥/١٩٥٩ تاريخ تسلمه العمل بعد تسريحه من الجيش حتى ٩/٣/١٩٦٠ الذي صدر فيه القرار بمنحه المرتب المذكور وقال في هذا الصدد بأن وزارة العدل لم تتخذ ما يدل على تصرفها قبله ملل النحو السابق إلا بهذا القرار الأخير والذي أخطربه في ١٤/٤/١٩٦٠ ولدى نظر الطلب قدمت الوزارة مذكرة طلبت رفض الطلب واستندت في ذلك إلى أن مرتب معاون النيابة تحدد بالرسوم بقانون ١٨٨ لسنة ١٩٥٢ بمبلغ ١٨٠ جنيها سنويا ونص في البند الخامس من القواعد الملحقه به على أنه يراعى في ما يختص بمعاون النيابة نص الفقرة ٢ من المادة ١٣٥ من القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفي الدولة وهذه الفقرة قد نصت على أن معاون النيابة يعين بمرتب قدره ١٥ جنيها شهريا ويمنح علاوة الدرجة إلى أن يعين ويكلا للنيابة من الدرجة الثالثة ومفهوم هذا النص هو ادماج وظيفتي معاون ومساعد النيابة وتحديد مرتب المعاوان وتدرجه على التفصيل السابق حتى يعين ويكلا للنيابة وقد اتبع ذلك في شأن الطالب وقدمت النيابة مذكرة ذكرت فيها أن الطالب انتهت مدة تجنيده في ٣٠/٤/١٩٥٩ وبأمر عمله اعتبارا من ١/٥/١٩٥٩ وظل يصرف مرتبه من هذا التاريخ حتى طعن في ١٢/٥/١٩٦٠ ولم يطعن في المدة القانونية وهي ثلاثون يوما من تاريخ نشر لقرار المطعون عليه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به وأنه يتمتع على الطالب أن يطلب اعمال قانون السلطة القضائية لأن طعنه في حقيقته هو طعن مل لقرار السلبى الناشئ عن استمرار الوزارة في صرف المرتب على الأساس الذي

ارتضاءه منذ عودته إلى عمله في ١/٥/١٩٥٩ أما القرار الصادر في ١٧ مارس سنة ١٩٦٠ فهو قرار بعلاوة دورية مستحقة في التاريخ الذي صدر به القرار وغير متعلق بتطبيق قانون السلطة في شأن مرتب المساعدين حتى يكون للطلاب الحق في طلب ارجاعه إلى وقت ترقبته إلى وظيفة مساعد فهو قرار منفشء لحالة جديدة يستحيل على الوزير ارجاعها إلى تاريخ سابق طالما أن الوضع قد استقر بقبول الطالب له .

وحيث إنه يبين من الملف الخاص بالطالب أنه صدر قرار وزاري بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ بتعيينه في وظيفة مساعد نيابة في الدرجة (١٨٠ - ٣٦٠) جنيا بمأهته الحالية ومقدارها ١٨٠ جنيا في السنة ولما كان قانون السلطة القضائية الذي يقول الطالب إنه رفع مرتب مساعد النيابة إلى ٢٤٠ جنيا سنويا قد بدأ العمل به في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٩ أي قبل صدور القرار بتعيينه مساعدا للنيابة وكانت المادة ٩٢ من هذا القانون توجب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المأطعون فيه في الجريدة الرسمية أو اعلان صاحب الشأن به وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن العلم اليقيني يقوم مقام الاعلان وكان علم الطالب علما يقينا بالقرار الذي حدد مرتبه بواقع ١٨٠ جنيا سنويا قد تحقق على الأقل من تاريخ صرف الطالب مرتبه على النحو الذي لا يرتضيه في أول شهر تال لتاريخ تسلمه العمل بعد انتهاء فترة التجنيد وكان الطالب لم يقدم طلبه إلا في ١٢/٥/١٩٦٠ أي بعد فوات أكثر من ثلاثين يوما على تاريخ تحقق ذلك العلم فان طلبه يكون غير مقبول شكلا .

جلسة ٢ من يولييه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ،
وعبد السلام بلبع ، ومحمود القاضي ، وأحمد زكي محمد ، ومحمود توفيق اسماعيل ، ومحمد عبد اللطيف
مصرى ، وأمبل جبران ، وأحمد حسين موافى .

(١٢)

الطلبان رقما ١ و ١٣ لسنة ٣١ ق رجال القضاء :

(١) إجراءات الطلب . "ميعاد رفعه" . قرار إدارى . "التعويض عنه" .

ميعاد الطعن فى القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء هو ثلاثون يوما من
تاريخ نشر القرار أو إعلانه لصاحب الشأن — العلم اليقيني يقوم مقام النشر والإعلان .
طلب التعويض عن القرار الإدارى لا ميعاد لرفع الدعوى به .

(ب) اختصاص "اختصاص ولائى" . حكم . "حجية الحكم" .

الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز الاحتجاج به أمام المحكمة ذات
الولاية .

(ج) قانون . "قاعدة تنظيمية" . معاش . "المعاشات الاستثنائية" .

لا يكون للقاعدة التنظيمية مكان إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها
فى القانون . سلطة الإدارة التقديرية فى منح المعاشات الاستثنائية لا ترقى إلى حد تقرير
قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلا للمعاشات .

١ — يبين من نص المادتين ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
و ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن الميعاد المقرر للطعن فى القرارات
الإدارية الخاصة بشئون القضاء هو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلان
صاحب الشأن به ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم اليقيني . أما طلب التعويض
عن قرار إدارى فهو لا يتقيد بميعاد إذ لا يقصد به إلغاء قرار إدارى أو المحاسن به

مما تنتفى معه العلة في تحديد ميعاد لرفع الدعوى — تلك العلة التي ترمى إلى استقرار القرارات الإدارية وعدم تركها مهددة بالإلغاء أمدا طويلا .

٢ — الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز المحاجة به أمام المحكمة ذات الولاية ومن ثم فإذا كان الطالب وقت رفعه الدعوى من رجال القضاء الوطنى فإن الحكم الصادر من القضاء الإدارى يكون قد صدر من محكمة لا ولاية لها ولا حجية له .

٣ — لا يكون للقاعدة التنظيمية مكان يجب مراعاته ، إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها فى القانون ومن ثم فإذا كانت المادة ٣٨ من القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات قد خولت (مجلس الوزراء) سلطة تقديرية فى منح معاشات أو مكافآت استثنائية لإعمالها فى حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمين انتهت مدة خدمتهم وذلك لأسباب خاصة بهم فإن هذه السلطة لا يمكن أن ترقى إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلا للمعاشات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع تقرير السيد المستشار المقرر وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الأوراق تحصل فى أن الطالب سبق أن أقام الدعوى ٥٨٣ سنة هـ قضائية لدى محكمة القضاء الإدارى ضد وزارتى العدل والخزانة قال فيها إنه كان من رجال القضاء المختلط ولما ألغى هذا القضاء نقل إلى القضاء الوطنى مستشارا بمحكمة استئناف المنصورة إلا أنه أثر الاستقالة لأن وضعه لم يكن متفقا مع أقدميته . وقدم كتاب استقالته إلى وزير العدل فى ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ ضمنه طلب احتساب معاش على أساس مرتب ١٣٠٠ ج سنويا مع ضم المدة الباقية له لبلوغ سن الستين فى المعاش وصرف الفرق عنها أهوة بزملائه الذين اعتزلوا خدمة القضاء المختلط بمناسبة إلقائه — وقد طلب وزير العدل من وزير المالية تسوية معاش الطالب تاركا له تقدير المدة التى تضم إلى

مدة الخدمة المحسوبة في المعاش . ولكن وزير المالية رفض إجراء التسوية بقرار أصدره في ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٠ بل واستقطعت وزارة المالية من معاشه مبلغ ١٨٧ ج و ٣٢٥ م قيمة احتياطي المعاش عن المدة التي قضاها في الخارج طلبا للعلم مع أنها أعطت زميله الدكتور عبد السلام ذهني من هذا الاستقطاع — وأنه إزاء هذه التفرقة طلب، الحكم له بإلغاء قرار وزير المالية لمخالفته للقانون ولما شابه من إساءة استعمال السلطة وقد أصدرت محكمة القضاء الإداري حكمها في تلك الدعوى في ١٤ من يونيو سنة ١٩٥٤ بإلغاء قرار وزير المالية بحفظ الطلب المقدم إليه من وزير العدل في ٢٠ من أبريل سنة ١٩٥٠ في شأن النظر في ضم مدة إلى مدة خدمة المدعى المحسوبة في المعاش أصوة بزملائه وبإلغاء قرار وزير العدل بالامتناع عن عرض طلب المدعى برد المبالغ المستقطعة عن مدة البعثة في احتياطي المعاش وألزمت الحكومة بالمصروفات — ويقول الطالب إن وزارة المالية لم تنفذ هذا الحكم وتجاهلته حتى اضطر إلى إندار وزير المالية وسكرتير اللجنة المالية بانذار رسمي في ٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ لتنفيذ الحكم المتقدم — وقد أصدرت لجنة المعاشات الاستثنائية قرارها في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ برفض ما يطلبه الطالب — ولذلك أقام الدعوى ٥٠٣ سنة ١٢ ق لدى محكمة القضاء الإداري طلب فيها إلغاء ذلك القرار وقضت محكمة القضاء الإداري في ٢٦ من يناير سنة ١٩٥٩ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى هذه المحكمة — وقيدت الدعوى المحالة بجدول هذه المحكمة برقم ٢٤ لسنة ٢٩ ق رجال القضاء — وعند نظرها بجلسات التحضير دفع الحاضر عن وزارتي العدل والخزانة بعدم قبول الطلب شكلا لعدم جواز الإحالة من جهة قضاء إلى جهة قضاء آخر — وانضمت النيابة إليه في هذا الدفع . ولذلك قرر الطالب بجلطة ١٠ من يناير سنة ١٩٦١ تركه المرافعة في ذلك الطلب . وقضى بإثبات ترك المرافعة — فقدم الطالب طلبه المقيم برقم ١ سنة ٣١ ق رجال القضاء إلى هذه المحكمة طلب فيه الحكم بطلباته السابق إبدائها وهي: أولا — إلغاء قرار لجنة المعاشات الاستثنائية الصادر في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ لعدم اختصاصها . ثانيا — إلزام المطعون عليهما بضم مدة الخدمة الباقية أسن الستين إلى سني خدمته المحسوبة في المعاش ورد مبلغ ١٨٧ ج و ٣٢٥ م التي استقطعت من معاشه تنفيذا للحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٤

مع إلزام المطعون عليهما بالمصروفات التي تكبدها الطالب في التقاضي — وكذلك قدم الطالب طلبا آخر لدى هذه المحكمة في ٢٨ من مايو سنة ١٩٦١ قيد برقم ١٣ سنة ٣١ ق رجال قضاء طلب فيه الحكم له على وزارة العدل والخزانة بمبلغ ٧٠٦٠ ج من ذلك ٥٠٦٠ ج قيمة ما حرمه من معاش يستحقه أسرة زملائه رجال القضاء المختلط السابقين على أساس ضم المدة الباقية له منذ اعتزاله العمل في نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى بلوغ سن الستين على أساس مرتبه الفعلي وهو ١٣٠٠ ج سنويا مضافا إليه الفرق بين المعاش والمرتب عن تلك المدة والباقي وقدره ٢٠٠٠ ج بصفة تعويض عن الأضرار الأدبية وما لقيه من عنف في عدم الاستجابة إلى تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري وقد قررت المحكمة ضم الطلب إلى الطلب الأول للارتباط بينهما .

وحيث إن وزارة العدل والنيابة العامة دفعتا بعدم قبول الطلبين شكلا ذلك أن قرار لجنة المعاشات الاستثنائية قد صدر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ حسبا هو وارد بالطلب رقم ١ لسنة ٣١ وبالقضية المنضمة رقم ٩٨٣ سنة ٥ ق التي رفعت أمام محكمة القضاء الإداري والحكم الصادر فيها وقد تحقق علم الطالب بصدور هذا القرار يوم تقديم طلب لمحكمة القضاء الإداري على الأقل وهو لم يقدم طلبه الأول إلا في ١٢ يناير سنة ١٩٦١ أي بعد مضي أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ علمه اليقيني بالقرار الإداري المطعون فيه . وهو الميعاد الذي حددته المادة ٩٢ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ٥٧ ق أما طلبه الثاني فلا يتأتى الحكم به إلا بإلغاء قرار لجنة المعاشات الاستثنائية موضوع الطلب الأول ومتى كان الطعن على الأصل غير مقبول شكلا فإن الطعن على الفرع يكون غير مقبول كذلك لأنه تابع له ونتائج عنه .

وحيث إنه يبين من نص المادتين ٢٣ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، ٩٢ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ أن الميعاد المقرر للطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء هو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلان صاحب الشأن به ويقوم مقام النشر أو الإعلان العلم اليقيني على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ولما كان قرار لجنة المعاشات الاستثنائية الذي يطعن فيه الطالب قد صدر في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وعلم الطالب به علما يقينيا منذ أقام دعواه رقم ٥٠٣ سنة ١٢ ق أمام محكمة القضاء الإداري في سنة ١٩٥٨

كما هو واضح من أوراقها المنضمة لهذا الطلب . وكان اختصاص محكمة التقض بنظر تلك الطلبات لم ينشئه القانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ وإنما جاء هذا القانون كاشفا عنه ومؤكدا له على ما يبين من مذكرته الإيضاحية لما كان ذلك ، فإن الطالب الأول يكون غير مقبول شكلا ولا يجدى الطالب التجاؤه من قبل إلى محكمة القضاء الإداري في الدعوى رقم ٥٠٣ سنة ١٢ ق طالما أنه قرر فيها بترك الخصومة وقضت المحكمة بإثبات هذا الترك .

وحيث إنه بالنسبة للطلب رقم ١٣ سنة ٣١ ق رجال قضاء الذي يطلب فيه الطالب الحكم له بمبلغ ٧٠٦٠ جنيها فهو يتضمن طلبين أولهما مبلغ ٥٠٦٠ جنيها وصفه الطالب بأنه قيمة ما حرمه من معاش يستحقه أسوة بزملائه رجال القضاء المختلط السابقين وأثنى مبلغ ٢٠٠٠ جنية وصفه بأنه تعويض عما أصابه من الضرر لعنت الإدارة والطلب الأول في حقيقته يعتبر طالبا خادما بمعاش مما ورد ذكره في المادة ٢٣ من قانون نظام القضاء والمادة ٩٠ من السلطة القضائية — وبالتالي يتقيد بميعاد الثلاثين يوما على ما سلف بيانه ومن ثم فإن هذا الطلب يكون غير مقبول .

وحيث إنه بالنسبة لطلب مبلغ ٢٠٠٠ جنية باعتبارها تعويضا عن الضرر الذي أصاب الطالب من جراء عنت لإدارة فإن هذا الطلب لا يتقيد بميعاد لأن طلبات التعويض لا يقصد بها إلغاء قرار إداري أو المساس به مما تنفي معه العلة في تحديد ميعاد لرفع الدعوى — تلك العلة التي ترمى إلى استقرار القرارات الإدارية وعدم ترها مهدة بالإلغاء أمدا طويلا .

وحيث إن الطائب يؤسس طلب التعويض على سببين هما مخالفة القانون وإساءة استعمال السلطة ويقول في بيان السبب الأول إن الإدارة لم تحترم الحكم النهائي الصادر من محكمة القضاء الإداري في الدعوى ٥٨٣ سنة ٥ ق مما لا يجوز معه القول بأن ما يطلبه الطالب يجب عرضه على لجنة المعاشات الاستثنائية . وأن لهذه اللجنة سلطة تقديرية لا معقب عليها — ولا عمل كذلك بعد صدور الحكم السابق للتعهد بأن الحالات التي سبق أن قرر مجلس الوزراء فيها معاشات استثنائية لزملاء الطالب هي حالات فردية لا ينصرف

أثرها إلا لمن صدر القرار لمصلحتهم دون غيرهم من النظراء — وأضاف الطالب أن مجلس الوزراء اعتمد في سنة ١٩٤٩ عشرة آلاف جنيه للاتفاق منها في شئون تصفية القضاء المختلط . وأنه لا يطالب بحق استثنائي بل يريد معاملته بما هو مل به زملاؤه في القضاء المختلط — ويطلب تنفيذ الحكم الصادر في شأنه من محكمة القضاء الإداري وهو ما لا تختص به لجنة المعاشات الاستثنائية ويقول الطالب في بيان السبب الثاني إن امتناع الإدارة عن تنفيذ حكم حائز لقوة الشيء المحكوم فيه هو إساءة لاستعمال السلطة — وأشار إلى ما أورده حكم محكمة القضاء الإداري في الدعوى ٥٨٣ سنة ٥ ق .

وحيث إن استناد الطالب إلى حكم محكمة القضاء الإداري الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٩٥٤ مردود بأنه لما كان الطالب حين رفع دعواه أمام محكمة القضاء الإداري — من رجال القضاء الوطني فإن الحكم الصادر من القضاء الإداري يكون قد صدر من محكمة لا ولاية لها — فلا يجوز الحاجة به أمام المحكمة ذات الولاية — ولما كانت معاملة زملاء الطالب من رجال القضاء المختلط لا تخلق قاعدة تنظيمية — إذ القاعدة التنظيمية لا يكون لها كيان إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها في القانون وقد نصت المادة ٣٨ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٢٩ الخاص بالمعاشات الملكية على أنه ” يجوز لمجلس الوزراء أن يقرر بناء على اقتراح وزير المالية ولأسباب يكون تقديرها موكولا إلى المجلس منح معاشات استثنائية أو زيادات في المعاشات أو منح مكافآت استثنائية — للموظفين والمستخدمين المحالين إلى المعاش أو الذين يفصلون من خدمة الحكومة أو لعائلات من يتوفى من الموظفين أو المستخدمين وهم في الخدمة أو بعد إحالتهم إلى المعاش “ . وهذه المادة الأخيرة إنما خولت مجلس الوزراء تلك السلطة الاستثنائية لإعمالها في حالات فردية بالنسبة لموظفين أو مستخدمي انتهت مدة خدمتهم ويرى المجلس لأسباب خاصة قائمة بهم يكون تقديرها موكولا إليه ، منحهم تلك المعاشات أو الزيادات في المعاشات أو المكافآت الاستثنائية . ولا يمكن أن ترقى هذه السلطة إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلا للمعاشات . ولما كان القانون ٥٢١ سنة ٥٤ قد رمى إلى تخفيف العبء عن مجلس الوزراء فأجاز

له بقرار منه أن يعهد بالاختصاصات المخولة له بمقتضى النص السابق إلى لجنة تشكلها رئيس مجلس الوزراء وتكون قراراتها نهائية - وكان الاختصاص الذى تمارسه تلك اللجنة ليس سلطة منضبطة لقواعد معينة بل هو سلطة تقديرية كما سبق البيان - وكان القياس على رجال القضاء المختلط الذين صدرت قرارات لصالحهم بضم مدد إلى مدة خدمتهم المحسوبة فى المعاش قياسا مع الفارق - ذلك أن هؤلاء قد انتهت خدمتهم القضائية ولم يعضوا بنقلهم إلى القضاء الوطنى . أما الطالب فقد هوض بنقله إلى القضاء الوطنى . فليس له أن يتحدى بما عومل به زملاؤه من رجال القضاء المختلط لأن استقالة الطالب من القضاء الوطنى بعد أن نقل إليه لا تجعله فى حالة مماثلة لحالة من فقدوا مناصبهم بانتهاء أجل المحاكم المختلطة . ولما كان ذلك ، فإنه لا يصح القول بقيام قاعدة تنظيمية لم يعامل بها الطالب . ويكون القرار الذى صدر فى حق الطالب بعدم ضم مدة إلى مدة خدمته المحسوبة فى المعاش غير مخالف للقانون ولا يشوبه سوء استعمال السلطة وبالتالي يكون طلب التعويض على غير أساس .

القسم الثانى

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية
والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

(١) الأحكام الصادرة في طعون انتخاب النقابات

جاسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود دياب رئيس المحكمة ، وبحضور المادة المشارين : محمود توفيق
السماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى دلي أحمد ، وحافظ بدوي .

(٦٦)

الطلب رقم ١ لسنة ٣٣ ق " انتخاب أطباء " .

انتخاب . " مجلس نقابة الأطباء " . " عضوية المجلس " . " مدة
العضوية " .

عضوية مجلس نقابة الأطباء تشمل النقيب والأعضاء على حد سواء . تعتبر مدة انتخاب
النقيب مدة انتخاب له في عضوية المجلس . عدم جواز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته
أكثر من مرة على التوالي . انتخاب النقيب مرتين متتاليتين ثم انتخابه لعضوية المجلس بعد ذلك
مباشرة مخالف للقانون .

عضوية مجلس نقابة الأطباء تشمل النقيب والأعضاء على حد سواء ، ذلك
أن القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية
قد أورد أحكاماً بالنسبة لعضوية مجلس النقابة بوجه عام دون أن يورد
أحكاماً خاصة بالنسبة للنقيب وحده مما يكشف عن قصد المشرع في أن
تسرى في حقه الأحكام المقررة لعضوية المجلس ومن ثم تعتبر مدة انتخاب
النقيب مدة انتخاب له في عضوية المجلس . وإذا نصت المادة ٣٩/٢ من
القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه على عدم جواز إعادة انتخاب من
انتهت مدة عضويته أكثر من مرة على التوالي فإن انتخاب النقيب مرتين
متتاليتين تستنفذ به ما يسمح به القانون في شأن مدة العضوية وبالتالي يكون
انتخابه لعضوية المجلس بعد ذلك مباشرة مخالفاً للقانون ويتعين الحكم بطلانه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال مستشار الدولة لوزارة الصحة
ووكيل النقابة ووكيل الطاعنين وبعد المرافعة والمداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — تحصل على ما يبين من الأوراق المقدمة في الطعن
في أنه بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٦٣ اجتمعت الجمعية العمومية العادية لنقابة
الأطباء البشريين لإنتخاب النقيب ومن يحل محل أعضاء مجلس النقابة الذين
انتهت مدة عضويتهم ، وقد أسفرت نتيجة انتخاب الأعضاء عن فوز ستة من
الأطباء أحدهم الدكتور رشوان فهمي . وفي ٣٠ مارس سنة ١٩٦٣ قرر
الطاعنون بالطعن في انتخاب هذا الطبيب وطلبوا الحكم بإبطال انتخابه وإعلان
انتخاب من يحل محله قانونا وهو الدكتور إبراهيم رفعت الغمراوي الحائز لأكثر
الأصوات بعد الفائزين . واستند الطاعنون في طعنهم إلى أن الدكتور رشوان
فهمي لم يكن يجوز انتخابه عضوا بمجلس النقابة لسبق انتخابه نقيبا مرتين على
التوالي قبل انتخاب الأخير للعضوية مباشرة لأن النقيب يعتبر عضوا من
أعضاء المجلس ويمتنع في القانون انتخاب أعضاء المجلس أكثر من مرتين متواليتين
وقدم مستشار الدولة لوزارة الصحة مذكرة بأقواله انتهى فيها إلى أن للنقيب
له صفتان صفة النقيب وصفة العضوية بالمجلس فإذا انتخب النقيب مرتين على
التعاقب فلا يجوز انتخابه عضوا بالمجلس في الانتخاب التالي لذلك مباشرة .
وقدمت نقابة الأطباء مذكرة طلبت فيها رفض الطعن بمقولة إن قانون المهن
الطبية لم يدرج النقيب ضمن أعضاء مجلس النقابة ، فقد تحدث عن انتخاب
النقيب في نصوص خاصة وأفرد لانتخاب الأعضاء نصوصا أخرى مستقلة ، كما أن
القانون وقد حدد عدد الأعضاء بأربعة عشر عضوا فإنه لا يجوز أن يحتسب
النقيب عضوا من هؤلاء الأعضاء وإلا لأصبح مجلس النقابة مؤلفا من عدد
زوجهي وهو ما يخالف المنطق القانوني وما جرت عليه تشريعات النقابات
المهنية الأخرى من تشكيل مجالس النقابات من عدد وتر ، وخلصت نقابة

الأطباء من ذلك إلى أن انتخاب الدكتور رشوان فهمي نقيبا مرتين على التوالي لا يمنع من انتخابه لعضوية مجلس النقابة في الانتخابات التي أعقبت ذلك مباشرة وتمت في ١٥/٣/١٩٦٣ . وقد حددت جلسة ٢ مايو سنة ١٩٦٣ لنظر الطعن وفيها صمم الطاعنون على طعنهم وتمسك مستشار الدولة بما أبداه في مذكرته كما صممت النقابة على أقوالها السابقة .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الدكتور رشوان فهمي قد انتخب نقيبا للأطباء في المرتين السابقتين مباشرة على انتخابه عضوا بمجلس النقابة وهو الانتخاب محل الطعن ، وأن نصوص القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات المهن الطبية صريحة في اعتبار النقيب ضمن أعضاء مجلس النقابة مما يوجب احتساب مدة النقيب ضمن المدة المقررة لعضوية المجلس وإذا كانت المادة ٣٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ المشار إليه تقضي بعدم جواز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته أكثر من مرة على التوالي فإنه لذلك يكون انتخاب الدكتور رشوان فهمي عضوا بالمجلس قد وقع باطلا لسبق انتخابه نقيبا في المرتين السابقتين مباشرة على انتخابه للعضوية .

وحيث إنه يبين من استقراء أحكام القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية أن عضوية مجلس النقابة تشمل النقيب والأعضاء على حد سواء فقد صرحت المادة ٤٧ بأنه " لا تكون مداوولات المجلس صحيحة إلا بحضور سبعة أعضاء على الأقل من بينهم النقيب أو الوكيل كما أن ذلك القانون إذ نص في المادة ٣٨ فقرة أخيرة على أنه " يشترط في كل عضو من أعضاء المجلس ألا تكون قد صدرت في حقه قرارات تأديبية بالوقف أو محو الاسم " ونص في المادة ٣٩ على تحديد مدة عضوية المجلس بسنتين ونص في المادة ٤٣ على زوال صفة العضوية عن من يفقد شرطا من الشروط اللازمة للانتخاب ، أن القانون إذ نص على ذلك بالنسبة لعضوية المجلس بوجه عام ولم يورد بالنسبة للنقيب أحكاما أخرى غيرها مع لزومها في شأن النقيب كلزومها في شأن الأعضاء فإن ذلك يكشف عن قصد المشرع في اعتبار النقيب من ضمن الأعضاء وتسرى في حقه الأحكام المقررة لعضوية المجلس ، من ثم تعتبر

مدة انتخاب النقيب مدة انتخاب له في عضوية المجلس . ولا محل لنا لتحديد به النقابة من أن تحديد عدد أعضاء المجلس بعدد زوجي يفيد عدم اعتبار النقيب ضمن الأعضاء إذ لا بد أن يكون مستقلا عنهم حتى يضاف الى عددهم ويتألف المجلس من عدد وتر . لا محل لذلك لأن تشكيل المجلس من عدد زوجي ليس بدعا في التشريع فقد كان القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٤٠ بإنشاء نقابة عليا للمهن الطبية - والذي حل محله القانون الحالي رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ يقضي بتشكيل مجلس النقابة من ثمانية عشر عضوا ينتخب من بينهم النقيب والوكيلان، لما كان ما تقدم، وكانت المادة ٢/٣٩ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ المشار اليه تنص على أنه "يجوز إعادة انتخاب من انتهت مدة عضويته على ألا يتجدد ذلك أكثر من مرة على التوالي". ومفاد ذلك أن من انتهت مدة عضويته مرة يجوز إعادة انتخابه في المرة الأخرى التالية وتكون هي الأخيرة في جواز انتخابه على التعاقب . وكان من الثابت أن الدكتور رشوان فهمي قد انتخب نقيبا مرتين متتاليتين واستفد بذلك ما يسمح به القانون في شأن مدة العضوية . ومن ثم فإن انتخابه لعضوية المجلس بعد ذلك مباشرة في الانتخابات التي جرت في ١٥/٣/١٩٦٣ يكون مخالفا للقانون ويتعين لذلك الحكم بطلانه .

(ب) الأحكام الصادرة في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسين العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار .

(٦٧)

الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) نقض ” إعلان الطعن “ بطلان إعلان . ” إعلان أوراق
المحضرين “ .

حضور المعامون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعة في الميعاد . تمسكه بطلان
إعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك . لا بطلان .

(ب) حكم . ” الطعن في الأحكام “ . ” الأحكام الصادرة قبل انفصل
في الموضوع “ . تنفيذ . ” النفاذ الممجل “ . استئناف . ” انظم
من وصف النفاذ “ .

الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع
الدعوى . حكم صادر قبل انفصل في الموضوع وغير منه لخصوصية كلها أو بعضها —
عدم جواز الطعن فيه استقلالا .

(ج) أمر أداء . ” طبيعته “ . أوامر على عرائض . حق ” حق
اختصاص “ .

أزل المشرع أمر الأداء منزلة الأحكام ومامله معاملتها — اشتباه أوامر الأداء
مع الأوامر على العرائض من حيث طريقة استصدارها — إلا أنها مع ذلك تصدر بموجب
السلطة القضائية لا الولاية . صلاحية أوامر الأداء أداة لاستصدار أمر بالاختصاص .

(د) حق ” حق الاختصاص “ . ” مناطه “ . ” شرط حسن النية “ .
شرط حسن نية الدائن الوارد في المادة ١٠٨٥ مدني ، مقصور به التصرفات
السابقة على الاختصاص والتي لم تسجل .

(٥) حق "حق الاختصاص" . "مناطه" . "شرط الحكم واجب التنفيذ" .

المعول عليه عند استصدار الأمر بالاختصاص توافر شرط الحكم واجب التنفيذ .
صدور أمر بالاختصاص استنادا إلى أمر أداء مشمول بالنفاذ . صحته . والعكس
صحيح كذلك .

١ - تعمد المشرع هدم النص صراحة في المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على ما يبين من مذكرته الإيضاحية على البطلان جزاء مخالفة الإجراءات المبينة فيها حتى يكون خاضعا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات ، وأخذا بقضاء محكمة النقض من أن المطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلا إذا حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني لا يصح له أن يتمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به فإذا كان الإعلان قد تم في الميعاد القانوني ووجه إلى الشريك المتضامن وسامت صورته في المركز الرئيسي للشركة المطعون عليها وكانت تلك الشركة قد قدمت مذكرتها في الميعاد ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان - بفرض تحققه - ولم يثبت من جهة أخرى أن ضررا ما قد لحقها منه فإن الدفع ببطلان الإعلان يكون في غير محله (*) .

٢ - الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى يعتبر حكما صادرا قبل انفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات - ولا يغير من هذا النظر ما أجازته المادة ٤٧١ مرافعات للحكوم عليه من أن يتظلم استقلالا من وصف النفاذ أمام محكمة الدرجة الثانية إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه - إذ نص هذه المادة قد ورد على خلاف الأصل المقرر

(٥) راجع قـض ١٧/١/١٩٦٣ السـنة ١٤ ص ١٣٦ ، وقـض ١/٦/١٩٦١ السـنة ١٢

بالمادة ٣٧٨ مرافعات ومن ثم فلا يجوز القياس عليه لاجازة الطعن بطريق النقض^(٥) .

٣ - أنزل المشرع أوامر الأداء منزلة الأحكام ، فنص في المادة ٨٥٣ مرافعات على أن يعتبر أمر الأداء بمثابة حكم غيابي ، كما صرحت المذكرة الايضاحية لكل من القانونين ١٩٥٣/٢٦٥ و ١٩٥٣/٤٨٥ على نفى الرأي القائل باعتبار أمر الأداء بمثابة أمر على عريضة ، وقد أكد المشرع ذلك بمعاملة أوامر الأداء معاملة الأحكام في مواطن كثيرة ، منها ما نصت عليه المواد ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ مكرر مرافعات ، مما يتأدى معه أن أوامر الأداء وإن كانت تصدر بطريقة تختلف عن الإجراءات المعتادة لرفع الدعوى وتشتبه بطريقة استصدار الأوامر على عرائض ، إلا أنها تصدر بموجب السلطة القضائية لالولاية ولها ما للأحكام من قوة وتصلح أداة لاستصدار أمر بالاختصاص على ما تنص عليه المادة ١٠٨٥ مدني .

٤ - شرط حسن النية الوارد في المادة ١٠٨٥ مدني ، إنما يعني كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني ، حسن نية الدائن بالنسبة للتصرفات السابقة على الاختصاص والتي لم تسجل طبقاً لأحكام الشهر العقاري .

٥ - مؤدى نص المادة ١٠٨٥ من القانون المدني أنه يجب أن يكون الحكم الذي يستصدر به الاختصاص واجب التنفيذ عند استصدار الأمر بالاختصاص ومن ثم فإنه إذا كان الحكم أو أمر الأداء الذي صدر على أساسه الأمر بالاختصاص لم يكن مشمولاً بالنفاذ عند استصدار هذا الأمر فإن الاختصاص يكون قد وقع باطلاً لفقدان شرط الحكم واجب التنفيذ ولا يصححه القضاء بعد ذلك بشمول الحكم أو أمر الأداء بالتنفيذ .

(٥) راجع نقض ١٩٥٥/١٢/٢٩ طعن ٢٥٣ س ٢٢ ق السنة ٦ ص ١٦٤٤ ، وقض ١٩٦٠/٣/٣ طعن ٤٣٥ س ٢٥ ق ، ١٩٦٠/٣/١٠ طعن ٢٧٧ س ٢٥ ق السنة ١١ ص ٢١٠ ، ٢٠٥ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع النزاع تتمحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن المطعون عليها تعاقدت مع الطاعن الأول وولده الطاعن الثانى على توريد كميات كبيرة من القطن محصول سنة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ وذلك بموجب ثلاثة عقود ودفعت من مقدم الثمن مبلغ ٣٥٧١٠ جنيهات فى العقد الأول و ٢٤٩١٦ جنيهات و ٥٠٠ مليم فى العقد الثانى و ٣٥٥١٣ جنيهات و ٣٣٥ مليم فى العقد الثالث وذلك بموجب ثلاثة سندات مستحقة الأداء فى ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ وذكرت فى كل منها أن " القيمة وصلتنى نظير تعهد توريد أقطان " - واستمرت علاقات التوريد وقطع السعر قائمة بين الطرفين حتى ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ - حيث تحورت ثلاثة سندات إذنية كل منها بمبلغ ٣١٥٠٠ جنيه بخلاف الفوائد بواقع ٦٪ حتى تاريخ الاستحقاق الذى تحدد له يوم ١٥ مايو ١٩٥٦ يونيه ١٥ يولية سنة ١٩٥٥ وذكر فى كل منها عبارة " والقيمة وصلتنا نقدية " ولما حل ميعاد استحقاق السند الأول من هذه السندات الأخيرة اتفق على مهلة عشرة أيام للسداد . ولما لم يقوموا بالوفاء أعلنتهما الشركة بعموتسو عدم الدفع فى ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ و اردفت ذلك باستصدار أمر أداء فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ بالسند الأول من رئيس محكمة المنصورة بالزامهما متضامين بمبلغ ٣١٨٢٠ جنيهات و ٢٥ مليم والمصروفات والنفاذ المعجل بلا كفالة . ثم استصدرت أمر أداء آخر فى ٢ يونيه سنة ١٩٥٥ بالسنتين الآخرين بالزامهما متضامين بمبلغ ٦٣٨٠٨ جنيهات و ٥٠ مليم والمصروفات مع شمول الأمر بالنفاذ المعجل بعد مضي مواعيد المعارضة - عارض الطاعنان فى الأمر الأول فى الدعوى رقم ٥٣٥ لسنة ١٩٥٥ كلى المنصورة وطالبان إلغاء وصف النفاذ ووقف تنفيذ أمر الأداء وفى الموضوع بإلغاء هذا الأمر . واعتباره كأن لم يكن كما عارضا فى الأمر الثانى فى الدعوى رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٥ كلى المنصورة وطالبان إلغاء واعتباره كأن لم يكن - وضمت الدعويان إلى بعضهما وأضاف

المعارضان إلى طلباتهما إلغاء الاختصاص المعلن في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ والذي حصلت عليه الشركة بموجب أمر الأداء الأول وإلغاء وشطب البروتستوا المعلن إليهما في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ مع إلزام الشركة بتعويض مقداره ١٠٠,٠٠٠ جنيه وأصدرت محكمة المنصورة حكما في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٥ في الدعويين :

أولا - بقبول كل من المعارضتين شكلا وبوقف تنفيذ أمر الأداء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ حتى الفصل في الموضوع ورفض الدفع ببطلان أمر الأداء موضوع الدعوى . ثانيا - بقبول التظلم المقام من المعارضين شكلا وفي موضوعه بإلغاء الاختصاص المعلن إليهما في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ وألزم المعارض ضده بالمصروفات المناهضة . ثالثا - بإلغاء وشطب البروتستوا المعلن إليهما في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ وألزم المعارض ضده بالمصروفات . رابعا - وقبل الفصل في الموضوع بنذب مكتب الخبراء لأداء المأمورية المبينة بأسباب الحكم وتصفية الحساب بين الطرفين لبيان أيهما دائن للآخر وقيمة هذا الدين وأسست قضاءها على أنه يظهر أن مبلغ الدين الذي تضمنته السندات موضوع أمرى الأداء هو بذاته موضوع السندات التي كتبت تنفيذا لتعهدات التوريد وكانت تستحق في ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ وأن هذه السندات لم تتغير إلا في إضافة الفوائد عن المدة التي امتد إليها أجل الوفاء إلى الأجل المبينة بالسندات موضوع المطالبة ومن ثم لا يكون هناك تجديد في الدين كما أن الأوراق لا تسفر عن نية التجديد لدى الطرفين ويؤيد ذلك ما جاء بعقود التوريد من أن المبلغ الذي يصير مضمنا في المستقبل يعتبر كأنه مدفوع من أصل ثمن القطن المبيع وترتبيا على ذلك تكون السندات موضوع أمرى الأداء خاضعة لأحكام هذه العقود وتعلق بتصفية الحساب بين الطرفين التي يبين من المستندات أنها لم تتم بعد . وأنه نظرا لما يهيب المعارضين (الطاعنين) من الاستمرار في التنفيذ من وقوع أضرار جسيمة بهما تتمثل في تشويه سمعتهم التجارية وإثباتهما لدى التجار فإن المحكمة ترى وقف تنفيذ أمر الأداء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ حتى تفصل في الموضوع إعمالا للمادة ٤٧٢ مرافعات - وبالنسبة للاختصاص فإن أمر الأداء الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٥٥ غير مشمول بالنفاذ كما أن أمر الأداء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ قد رأت المحكمة وقف تنفيذه ويتعين لذلك إلغاء الاختصاص المعلن للمعارضين في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ وإذ بان أن السندات موضوع أمرى الأداء

تتعلق بتعهدات بيع الأقطان المبرمة بين الطرفين وتتعلق بتصفية الحساب التي لم تتم بعد فمن ثم يكون عدم الوفاء بالسندات لا يعتبر امتناعا عن الوفاء ويكون البروتستو المعلن في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ مجردا عن سببه ولذلك تجيب المحكمة طلب إلغاء البروتستو وشطبه — ولما كانت شركة واينهارت قد استصدرت ثلاثة أوامر باختصاصها على أملاك الطاعنين بموجب أمرى الأداء المتقدمين أعلنت لها في ١٣ و ٢٥ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ وكان الحكم السابق لم يقض إلا بالنسبة لأمر الاختصاص الأخير فقد أقام الطاعنان الدهوى رقم ٥٧٠ كلى المنصورة ضد المطعون عليهما — طلبا فيها إلغاء الاختصاصين الآخرين — وأصدرت المحكمة حكمها في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ حضوريا بإلغاء وشطب الاختصاصين الصادرين لصالح الشركة والمعلنين للطاعنين في ١٣ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٥ ومحو كافة آثارهما وألزمت الشركة المدعى عليهما بالمصروفات والنفاد بلا كفالة وأسست قضاءها على أنه متى تعدل الحكم ورفعت عنه خاصية التنفيذ المعجل فقد الصلاحية لاستصدار أمر بالاختصاص بموجبه — وقد أقامت الشركة المطعون عليها ثلاثة استئنافات: أولها — الاستئناف رقم ١٢٨ سنة ٧ ق استئناف المنصورة عن أمر الأداء الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٥٥ فيما يتعلق بوصف النفاذ الذي لم يشمل به أمر الأداء وطلبت إلغاء الشرط الخاص بتعليق وصف النفاذ على قوات ميعاد المعارضة. والثاني — الاستئناف رقم ٩٠ سنة ٨ ق استئناف المنصورة عن الحكم الابتدائي الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٥٥ وطلبت إلغاء بالنسبة لما قضى به من وقف تنفيذ أمر الأداء المؤرخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ وإلغاء البروتستو وشطبه وإلغاء أمر الاختصاص المعلن إلى المستأنف عليهما (الطاعنين) في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ ورفض دعواهما في هذا الخصوص والثالث — الاستئناف رقم ٩١ سنة ٨ ق استئناف المنصورة عن الحكم الابتدائي الصادر في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ وطلبت الحكم بإلغائه ورفض دعوى المستأنف عليهما (الطاعنين) في شأن الاختصاصين المعلنين لها في ١٣ و ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٥ — وقد دفع المستأنف عليهما (الطاعنان) الاستئناف الأول بعدم قبوله لرفعه من أمر أداء ولأنه أقيم قبل الأوان كما دفعا بعدم جواز نظره لأنه أقيم من أمر أداء قضى للمستأنفة بطلباتها — وقضت محكمة الاستئناف برفض

هذه الدفوع . وردت على الدفع الأول بأن صدور الأمر بالأداء دون أن يشمل بالنفاذ المعجل الذى طلبته الشركة يجعل من حقها أن تتظلم من هذا الأمر لا بطريق المعارضة لأنها وسيلة الطعن الخاص بالمدين ولكن بطريق الاستئناف وحده وهو ما فعلته الشركة وردت على الدفوعين الآخرين بأن بحثها فى شأن النفاذ لا يترتب عليه التدخل فى موضوع المعارضة اذ يكفى المحكمة أن تبحث السند لتقدير ما إذا كان بحسب ظاهر الحال البادى أمامها يستأهل شموله بالنفاذ المعجل أولا مع عدم المساس بمركز كل من طرف الخصوم بالنسبة للموضوع المطروح على محكمة الدرجة الأولى وإن كانت هذه الأخيرة قد فصلت فى بعض أجزائه مما استدعى إقامة الاستئنافين الآخرين ٩٠ و ٩١ سنة ٨ ق - وتناولت محكمة الاستئناف بعد الفصل فى الدفوع على الوجه المتقدم . موضوع الاستئناف ١٢٨ سنة ٧ ق ورأت أن القاضى الأمر قد أخطأ فى عدم اجابة طلب النفاذ وفى تعليقه على مصير المعارضة وأنه لذلك يتعين تعديل أمر الأداء الصادر فى ٢ يونية سنة ١٩٥٥ وجعله مشمولا بالنفاذ المعجل عملا بالمادتين ٦٦ و ٦٨ مرافعات لأن المدينين يعتبران أنهما أقرا بالالتزام بعدم الاعتراض على البروتستو فور اعلانه لهما - أما الاستئناف الثانى رقم ٩٠ سنة ٨ ق فقد دفعه المستأنف عليهما (الطاعنان) بعدم جواز نظر الاستئناف عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات لتعلقه بحكم لا تنهى به الخصومة كلها أو بعضها . كما دفعاء بعدم قبول هذا الاستئناف عملا بالمادة ٧٢ مرافعات التى تميز لمحكمة المعارضة أو محكمة الاستئناف أن تأمر بوقف النفاذ المعجل إدارات أن أسباب الطعن يرجح معها الغاء الحكم - لأن الادعاء بحصول خطأ فى عدم شمول الحكم بالنفاذ لا يتفق مع السلطة التقديرية للحكمة ومن ثم فلا محل للاستئناف قبل أن يفصل فى الموضوع - وقد رفضت محكمة الاستئناف هذين الدفوعين تأسيسا على أن الحكم الابتدائى لم يكتف بوقف تنفيذ أمر الأداء الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ بل فصل فى جزء كبير من الخصومة وفى سبب الالتزام فاعتبر السندات الاذنية الجديدة موضوع أمرى الأداء هى بذاتها السندات الاولى التى دفعها الطاعنان بسبب استلامهما جزءا من ثمن الأقطان التى تعهدا بتوريدها وتناولت محكمة الاستئناف موضوع الاستئنافين ٩٠ و ٩١ سنة ٨ ق ورأت أن أمر الأداء هو بمثابة حكم على حد قول المشرع وإن الاختصاص قد توافرت شروط استصداره وهو لا يعتبر تنفيذا بل مجرد اجراء تحفظى وأنه من المبادئ

المقررة أنه يسقط تلقائيا إذا ألغى الحكم الذي صدر بموجبه - وبالمسبة للبروتستو فقد تسرعت المحكمة الابتدائية في الحكم بإلغائه إذ لو ثبت أن تقرير الخبير الذي قدم فعلا وهو يتضمن مديونية الطاعنين بمبلغ يتراوح بين ٨٨٩٤٤ جنيها و ٩٣١٨٠ جنيها لو ثبت أنه صحيح فإن امتناع الطاعنين عن دفع قيمة السندات الثلاثة فيه دلالة على المعجز الجسيم عن الدفع . ومن المسلم أن تاريخ التوقف عن الدفع له أثر الهام في مركز التاجر إزاء من يتعاملون معه وهو ما كان يتعين على محكمة الدرجة الأولى تقديره . ورأت محكمة الاستئناف من الظاهر المسائل أمامها في الدعوى أن وقف التنفيذ في غير محله وأنه يتعين إلغاؤه - وبالنسبة للاستئناف رقم ٩١ ق سنة ٨ ق الخاص بالاختصاصين المعلنين للطاعنين في ١٣ و ٢٥ يونية سنة ١٩٥٥ قالت - إنهما يرتكزان على أساس صحيح واحالت على الأسباب المتقدمة - وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ١٤ مايو سنة ١٩٥٧ بضم الاستئنافات الثلاثة وحكت - أولا - في الاستئناف رقم ١٢٨ برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبعدم جوازه وبقبوله شكلا . وفي الموضوع - بتعديل أمر الأداء المستأنف وشموله بالنفاذ المعجل وبلا كفالة والزم المستأنف عليهما بالمصاريف - ثانيا - في الاستئناف رقم ٩٠ سنة ٨ ق برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف ورفض الدفع بعدم قبوله وبقبول هذا الاستئناف شكلا - وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من وقف نفاذ أمر الأداء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ وفيما قضى به من إلغاء الاختصاص المعلن للمستأنف عليهما في ٣٠ يونية سنة ١٩٥٥ وإلغاء وشطب البروتستوا المعلن إليهما كذلك في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ وبرفض دعوى المستأنف عليهما في هذا الشأن والزمتهما بالمصروفات من الدرجتين ثالثا - في الاستئناف رقم ٩١ سنة ٨ ق بقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرفض دعوى المستأنف عليهما والزمتهما بالمصروفات من الدرجتين . وقد طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وذلك بتقرير مؤرخ ١٣ يولييه سنة ١٩٥٧ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلد ٢٢ أبريل سنة ١٩٦١ وفيها صمم الحاضر عن الطاعنين على ما جاء بتقرير الطعن كما صممت النيابة على مذكرتها التي طلبت فيها نقض الحكم جزئيا وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن على الدائرة المدنية والتجارية - وأعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليها في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦١ بناء على طلب الأستاذ جبران خليل السديك على

تفليسة الطاعن الأول وبناء على طلب الطاعن الثاني وبعد استيفاء الإجراءات وتبادل المذكرات من الطرفين قدمت النيابة مذكرة تكميلية أشارت فيها إلى صحة إجراءات الطعن وأحالت فيها على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليها دفعت ببطلان الطعن لعدم إعلان تقريره إعلانا صحيحا — ذلك أن الثابت من محضر إعلان تقرير الطعن الحاصل في ٢٧ أبريل سنة ١٩٦١ أنه وإن وجه إلى السيد بول رانهارت الشريك المتضامن إلا أن الصورة سلمت إلى السيد يوسف صواية الموظف بالشركة ولم تسلم لأحد الأشخاص المبينين في المادة ١٤/٤ من قانون المرافعات كما أن المحضر لم يثبت في ورقة الإعلان عدم وجود المطلوب إعلانه وهو وحده الذي يعتد بتسليم الصورة إليه مما يجعل الإعلان باطلا طبقا للمادة ٢٤ مرافعات ولا يتحقق به ما أوجبه المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن هذا الدفع مردود — ذلك أنه يبين من المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في تعليقها على المادة ١١ منه التي تحكم إعلان الطعن — أن المشرع قد تعمد عدم النص صراحة في هذه المادة على البطلان جزاء على مخالفة الإجراءات المبينة فيها حتى يكون خاضعا لحكم الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات وأخذا بقضاء محكمة النقض من أن المطعون عليه الذي وقع إعلانه باطلا إذا حضر وقدم مذكرته في الميعاد القانوني لا يصح له أن يتمسك ببطلان إعلانه إلا إذا بين وجه مصلحته في التمسك به — ولما كان يبين من الإطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن الإعلان تم في الميعاد القانوني وأنه وجه إلى السيد بول رانهارت الشريك المتضامن للشركة التجارية السويسرية وقد سلمت الصورة في المركز الرئيسي للشركة — وكانت الشركة المطعون عليها قد قدمت مذكرتها في الميعاد القانوني ولم تبين وجه مصلحتها في التمسك ببطلان الإعلان بفرض تحقق البطلان الذي تدعيه ومن جهة أخرى فلم يثبت أن ضررا ما قد لحقها من هذا البطلان المدعى به فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الطاعنين ينبغي أن في السبب الأول على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون في قضائه برفض الدفع بعدم جوار الاستئناف رقم ٩٠ لسنة ٨٠ ق

في الحكم الصادر بوقف تنفيذ أمر الأداء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ وهو صادر قبل الفصل في موضوع المعارضة رقم ٥٣٦ لسنة ١٩٥٥ ولا تنهى به الخصومة . وأن ما استند إليه الحكم المطعون فيه من أن الحكم الابتدائي قد فصل في بعض أجزاء الخصومة بإلغاء الاختصاص المعلن في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ والبروتستو المعلن في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٥ إنما هو فصل في طلبات عارضة نتيجة للقضاء بوقف التنفيذ ولم يكن فصلا في موضوع الخصومة الأصلية التي تعنيها المادة ٣٧٨ مرافعات — وقد مسخ هذا القضاء الحكم الابتدائي فنسب إليه أنه فصل بقضاء قطعي في حقيقة السندات موضوع أمرى الأداء وأنها ليست إلا امتدادا لأجل السندات الأولى مع أن الحكم الابتدائي لم يفصل في هذه الجزئية فصلا قطعيا كما صورت الشركة المطعون عليها — وإنما استظهر من أقوال الطرفين ما يبدو مرجحا واستعمل السلطة التقديرية المقررة في المادة ٤٧٢ مرافعات بشأن وقف التنفيذ ولو أنه فصل بقضاء قطعي لما احتاج الأمر إلى ندب خير لتصفية الحساب — ولا ستأنفت الشركة هذا القضاء في موضوع الخصومة مع الاستئناف الخاص بوقف التنفيذ — وينعيان في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون بقضائه برفض دفع آخر بعدم جواز الاستئناف رقم ٩٠ لسنة ٨ ق — وذلك أن الحكم الابتدائي أسس قضاءه بوقف التنفيذ على ما تخوله المادة ٤٧٢ مرافعات من سلطة تقديرية للمحكمة عند نظر المعارضة — والقانون لا يحيز استئناف الأحكام والأوامر التي تصدرها المحكمة بسلطانها التقديرية — وينعيان في السبب الخامس مخالفة القانون في القضاء برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف رقم ١٢٨ لسنة ٧ ق لرفعه عن أمر أداء لا يعد حكما قضائيا — ذلك أن أوامر الأداء إنما تصدرها المحكمة بسلطانها الولائية فلا يرفع عنها استئناف بل كان يتعين على الشركة المطعون عليها أن تطلب النفاذ من المحكمة المنظورة أمامها المعارضة المرفوعة من الطاعنين بوصفه طلبا عارضا — أو تتظلم إلى المحكمة المختصة أو ترفع دعوى مبتدأة — أما الاستئناف فلا يلجأ إليه لأن فيه تفويتا لإحدى درجات التقاضي — وينعيان في السبب السادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور لقضائه برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف رقم ١٢٨ لسنة ٧ ق لرفعه عن وصف نفاذ أمر أداء وقع باطلا . دون الطعن في هذا الأمر بالبطلان — ذلك أن

أمر الأداء الصادر في ٢ من يونيه سنة ١٩٥٥ أما أنه أجاب الشركة إلى طلباتها فيكون استئنافه غير جائز (م ٣٧٧ مرافعات) وإما أنه لم يجبها إلى بعض طلباتها بتعليق النفاذ على فوات ميعاد المعارضة فيكون باطلا لمخالفته لنص المادة ٨٥٤ مرافعات - فلا يرد عليه استئناف. هذا فضلا عن أن المحكمة قبلت الاستئناف الوصفي مستقلا عن استئناف الموضوع خلافا لما تقضى به المادة ٣٧٨ مرافعات. وفي غير الحالات الاستثنائية التي أجازتها المادة ٤٧١ مرافعات ولم يرد الحكم على وجهة نظر الطاعنين في هذا الشأن - وينبغي الطاعنان في السبب السابع على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون في قضائه في الاستئناف ١٢٨ لسنة ٧ ق بشمول أمر الأداء الصادر في ٢ يونيه سنة ١٩٥٥ بالنفاذ - ذلك أنه استند إلى المادتين ٤٦٦ و ٤٦٨ مرافعات فاعتبر الأمر صادرا على هريضة في حين أن أوامر الأداء كما تفيد المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ لا تعتبر أوامر على عرائض وإنما تعتبر بمثابة الأحكام فتسرى عليها نصوص النفاذ المعجل على حسب الأحوال - وقد تناحشت المطعون عليها أن تمسك بحكم المادة ٤٦٧ مرافعات خشية إلزامها بتقديم كفالة ووجدت ضالتها في المادة ١/٤٦٨ مرافعات التي طبقها الحكم باعتبار النفاذ واجبا بغير كفالة بناء على أن الطاعنين قد أقروا بالإلزام بعدم اعتراضهما على البروتستو وطلبهما مد أجل الاستحقاق وهو نظر خاطيء لأن العبرة بالقرار الذي يصدر في مجلس القضاء أو في المذكرات المقدمة في الدعوى ذاتها .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم جواز الطعن في الحكم في شقه الخاص بالاستئناف رقم ١٢٨ لسنة ٧ ق والقاضي بنفاذ أمر الأداء الصادر في ٢ يونيه سنة ١٩٥٥ وفي الشق الخاص بالغاء وقف النفاذ المحكوم به موضوع الاستئناف رقم ٩٠ لسنة ٨ ق عن أمر الأداء الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ بالأسباب الخمسة المتقدمة لأن الحكم المطعون فيه يعتبر في هذين الشقين من الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها فلا يجوز الطعن فيه في هذا الخصوص استقلا بطريق التقض وذلك عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات.

ومن حيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر قضاؤه في الأجزاء التي هي محل النعي في الأسباب المتقدمة على الغاء وقف النفاذ واعتبار أمر الأداء الصادر في ٢ يونية سنة ١٩٥٥ نافذا والغاء الحكم الابتدائي الصادر في ١٢ يونية سنة ١٩٥٥ بوقف تنفيذ أمر الأداء الصادر في ٢١ مايو سنة ١٩٥٥ — وشمول هذا الأمر بالنفاذ — دون أن يتصدى لموضوع النزاع — وكان بهذا الوصف يعتبر حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي به الخصومة الأصلية كلها أو بعضها — تلك الخصومة التي كانت ماردة بين الطرفين والتي هي في الدعوى الحالية موضوع السندات التي تطالب بها الشركة المطعون عليها والتي ندب الخبير لتصفية الحساب في شأنها — وهي لم تحسم بعد — لما كان ذلك، فإنه لا يجوز الطعن في هذا الشق من الحكم استقلا وعملا بالمادة ٣٧٨ من قانون المرافعات — ولا يغير من هذا النظر أن القانون أجاز في المادة ٤٧١ مرافعات للحكوم عليه أن يتظلم استقلا من وصف النفاذ أمام محكمة الدرجة الثانية إذا كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت به في غير حالات وجوبه أو جوازه — ذلك لأن هذا النص قد ورد على خلاف الأصل المقرر بالمادة ٣٧٨ مرافعات — فلا يجوز القياس عليه لإجازة الطعن بطريق النقض — وهو ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — ومن ثم يكون الطعن على الحكم في خصوص قضاؤه بالنفاذ والغاء تطبيقه أو وقفه من محكمة الدرجة الأولى غير جائز قانونا ولا يغير من هذا النظر ما أورده الطاعن في السبب الخامس من النعي على الحكم المطعون فيه من قبوله الاستئناف المرفوع عن أمر الأداء في حين أنه لا يصح الطعن فيه بطريق الاستئناف — ذلك أنه أيا كان وجه الرأي في ذلك فإن قضاء الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص كان متعلقا بمسألة النفاذ فيسرى على هذا القضاء القاعدة المتقدمة — كما أن خطأ محكمة الاستئناف في تطبيق المادة ٣٧٨ مرافعات وقبول الاستئناف في بعض الأجزاء المنصلة بالنفاذ على خلاف القاعدة المقررة في تلك المادة — لا يقيد هذه المحكمة وليس من شأنه أن يجعل الطعن بالنقض جائزا في هذا الشق من الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعنين ينعيان في السبب الرابع على الحكم المطعون فيه مخالفة قواعد الإثبات بقضائه بصحة البروستو تأسيسا على اقتراض صحة تقرير الخبير

قبل فحصه ومناقشته مع أن القضاء يجب تأسيسه على ما يثبت لديه من وقائع ولو على سبيل الترجيح .

وحيث إن هذا النعى مردود بما أورده الحكم المطعون فيه بقوله " وحيث إنه بالنسبة لشطب البروتستو فإن هذه المحكمة ترى أن محكمة أول درجة قد تسرعت في الحكم بإلغائه إذ أنه لو ثبت أن تقرير الخبير صحيح فإن امتناع المستأنف عليهما من دفع قيمة السندات الثلاثة أو إيداعها في خزانة المحكمة فيه دلالة عن عجزهما الجسيم عن الدفع ومن المعروف أن تاريخ التوقف عن الدفع له أثر الهام في مركز التاجر لا إزاء الدائن فحسب بل حبال باقي المتعاملين معه كذلك فيما يتعلق بالتصرفات التي يجريها بعد وفي فترة الإشتباه السابقة على إشهار الإفلاس وما شا كل ذلك مما كان يجب على محكمة أول درجة تقديره عندما تسرعت بإلغاء البروتستو قبل أن يقدم الخبير تقريره " . وبين من هذا أن الحكم المطعون فيه لم يؤسس قضاءه على تقرير الخبير وإنما بناء على أن الحكم الابتدائي تسرع في القضاء بإلغاء البروتستو قبل أن يقدم الخبير تقريره وقبل أن يتحقق له أن الطاعنين غير متوقفين عن الدفع .

وحيث إن الطاعنين ينعين في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والقصور ومخالفة قواعد الإثبات - ذلك أنه قضى في الاستئناف ٩٠ و ٩١ سنة ٨ ق بإلغاء الحكمين المستأنفين فيما قضيا به من إلغاء وشطب الاختصاصات وذلك لوجوه أربع - قال في بيان الوجه الأول منها إن الحكم المطعون فيه قد ذهب إلى أن أمر الأداء يصلح أساسا لتوقيع اختصاص به على أملاك المدين في حين أن المادة ١٠٨٥ مدني تشترط للحصول على حق اختصاص أن يكون بيد الدائن حكم بمعناه الدقيق . فلا يكفي فيه أمر الأداء الذي يصدر بمقتضى السلطة الولاية - وقد استند الحكم إلى أن المشرع قد وصف أمر الأداء في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ بصدد التعليق على المادتين ٨٥٣ و ٨٥٥ مرافعات بأنه بمثابة حكم . مع أن أمر الأداء ليس إلا أمرا صادرا على مريضة - ولا يرفع عنه هذا الوصف أن المشرع اعتبره بمثابة حكم غيابي يطعن فيه بطريق المعارضة وبمناوبة حكم حضوري إذا لم يعارض فيه في الميعاد لأن هذا الاعتبار كان

من أجل شمول الأمر بالنفاذ أو عدم شموله — ويتحصل الوجه الثانى فى أن الحكم قد ذهب إلى أن الاختصاص قد وقع صحيحا مع أن أمر الأداء الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩٥٥ والذى صدر الاختصاص بموجبه لم يكن مشمولا بالنفاذ وقت صدور الأمر بالاختصاص . كما أن أمر الأداء الصادر فى ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ قد أوقف نفاذه بالحكم الابتدائى الصادر فى ١٢ يوليه سنة ١٩٥٥ الذى لم يكن استئنافه جائزا وتقتضى المادة ١٠٨٥ مدنى أن يكون الحكم الذى يصدر بموجبه الاختصاص واجب التنفيذ — ويتحصل الوجه الثالث — فى أن الحكم المطعون فيه قرر توافر حسن النية لدى شركة واينهارت طبقا لما تقتضيه المادة ١٠٨٥ مدنى اعتمادا على ظواهر الأمور التى استخلصها من تقرير الخبير مع إقرار الحكم بعدم جواز الاستناد إلى هذا التقرير لأنه لم تجر مناقشة بين الخصوم فى خصوصه ولم تفحصه المحكمة . وبذلك يكون الحكم قد استند إلى ما لا يجوز الاستناد إليه — فإذا امتنع هذا التقرير فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور فى تسبيب حسن النية — ويتحصل الوجه الرابع — فى أن الحكم قد أخطأ فى تطبيق وتأويل المادة ١٠٨٥ مدنى إذ قرر أنه حتى مع الافتراض الجدى بأن ما بدا لمحكمة الدرجة الأولى فيما يتعلق بالسندات الإذنية التى صدرت بموجبها أوامر الأداء والاختصاص — هو الصحيح — فإن هذا لا يبرر شطب الاختصاص الذى لا يعتبر تنفيذا بل مجرد إجراء تحفظى — ذلك أن المقرر أن إلغاء الحكم الذى صدر بموجبه الاختصاص يترتب عليه سقوط الاختصاص تلقائيا — فإذا ما ألغى وصف النفاذ سقط الاختصاص .

وحيث إن هذا النعى مردود فى شقه الأول بأن القانون قد أنزل أمر الأداء — منزلة الأحكام فنصت المادة ٨٥٣ من قانون المرافعات على أنه ” يعتبر الأمر بمثابة حكم غيابي “ — كما عيّنت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٣ والمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٨٥ لسنة ١٩٥٣ بنفى الرأى القائل باعتهار أمر الأداء فى حكم الأمر الذى يصدر على عريضة — وقد أكد المشرع هذا النظر بمعاملة أوامر الأداء معاملة الأحكام فى مواطن كثيرة — منها ما نصت عليه المواد ٨٥٥ و ٨٥٦ و ٨٥٧ مكرر مرافعات مما يتأدى معه أن أوامر الأداء وإن كانت تصدر بطريقة تختلف عن الإجراءات المعتادة لرفع

الدعوى وتشتبه بطريقة استصدار الأوامر على العرائض — إلا أنها تصدر بموجب السلطة القضائية لا الولاية ولها ما للأحكام من قوة — وتصلح أداة لاستصدار أمر بالاختصاص طبقاً لما تنص عليه المادة ١٠٨٥ من القانون المدني — ومردود في شقه الثالث بأن شرط حسن النية الوارد بالمادة ١٠٨٥ مدني — إنما يعني كما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون المدني — حسن نية الدائن بالنسبة للتصرفات السابقة على الاختصاص والتي لم تسجل طبقاً لأحكام الشهر العقاري فما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص يكون في غير محاله — أما ما ينعاه الطاعنان في الوجهين الثاني والرابع — فإنه يبين من الأوراق أن المطعون عليها حصلت على ثلاثة أوامر باختصاصها على أملاك الطاعنين بموجب أمرى الأداء — ولما كان القانون ينص في المادة ١٠٨٥ مدني على أنه "يجوز لكل دائن بيده حكم واجب التنفيذ صادر في موضوع الدعوى بشيء معين أن يحصل متى كان حسن النية على اختصاص بعقارات مدينه ضمناً لأصل الدين والفوائد والمصروفات" وكان الاختصاصان المعلنان في ١٣ و ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٥ قد صدرا بناء على أمر الأداء الأول الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٥ مشمولاً بالنفاذ . فإنهما يكونان صحيحين ومطابقين للقانون . ولا يقدح في صحتها صدور حكم من المحكمة الابتدائية بإلغائهما تبعاً لإلغاء وصف النفاذ المشمول به أمر الأداء لأن هذا الحكم يعتبر كأن لم يكن بقضاء الحكم المطعون فيه بإلغائه في هذا الخصوص . أما الاختصاص المعلن في ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٥ والمؤسس على أمر الأداء الصادر في ٢ يونيو سنة ١٩٥٥ والذي لم يشمل بالنفاذ فإن الأمر الصادر به قد وقع باطلاً لفقدان شرط الحكم الواجب للتنفيذ — ولا يصححه صدور الحكم المطعون فيه بإلغاء تعليق النفاذ بالنسبة لأمر الأداء السالف ذكره . لأن الممول عليه هو توفر هذا الشرط عند إصدار الأمر بالاختصاص — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر أن الأمر الصادر بهذا الاختصاص قد وقع صحيحاً يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه في هذا الشق الأخير الذي نقض فيه الحكم ولما سبق بيانه .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القفاوى ،
ولطفى على ، ومحمد ممتاز نهار ، وحافظ محمد بدوى .

(٦٨)

الطعنان ٣٢ و ٣٣ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) حكم . ” الطعن فى الأحكام ” . ” الخصوم فى الطعن ” . تجزئة .

تقويت مبادئ الطعن أو قبول الحكم لا يمنع المحكوم عليه من الطعن فى الحكم أثناء
نظر الطعن المرفوع فى المهاد من أحد زملائه . شرط ذلك أن يكون الحكم صادراً
فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى الترام بالتضامن أو فى دعوى يرجب القانون فيها
اختصاص أشخاص معينين . وصيلة المحكوم عليه فى ذلك أن يلمن فيه أثناء نظر الطعن
المرفوع فى المهاد من أحد زملائه أو أن يتدخل فى الطعن منضماً - فى الحالين -
للطاعن فى طلباته .

(ب) حكم . ” الطعن فى الأحكام ” . ” الخصوم فى الطعن ” . تجزئة .

النزاع بشأن صحة سند أو تزويره ، مما لا يقبل للتجزئة فى معنى المادة ٣٨٤
مرافعات .

(ج) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . الخطأ فى الاسناد .

” ما يعد كذلك ” . اثبات . ” إجراءات الإثبات ” .

عدم تخلف الطاعن عن حضور جلسات التحقيق واقتراضه على مد أجله بناء على
طلب خصمه ، ورفض الحكم إجراء التحقيق استناداً إلى أنه طلب غير جدى قصد به
إطالة أمد النزاع ، تعيب الحكم بالقصور والخطأ فى الاسناد .

١ - مفاد نص المادة ٣٨٤ مرافعات أنه وإن أجاز المشرع خروجاً على
مبدأ نسبية الأثر المترتب على إجراءات المرافعات أن يفيد خصم من طعن

مرفوع من غيره في حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة ، إلا أن المشرع حدد مدى هذا الخروج بفعل الافادة منه مقصورة على التدخل في الطعن بالوسيلة التي يفتها تلك المادة وهي على ما جاء بالمذكرة الايضاحية للقانون " أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في ميعاده من أحد زملائه في الخصومة أو أن يتدخل في الطعن لينضم - في الحالين - للطاعن في طلباته .

٢ - إذا كان النزاع يدور حول صحة سند أو تزويره فإن الحكم الصادر في هذا النزاع يعتبر صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة في معنى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات .

٣ - إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يتخلف عن حضور جلسات التحقيق واءترض على مد ميعاد التحقيق عندما طلب خصمه هذا المد ، فإن رفض الحكم طلب الطاعن اجراء التحقيق استنادا إلى عدم جديته وأنه لم يقصده سوى اطالة أمد النزاع يجعل الحكم مشوبا بالقصور والخطأ في الاسناد بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أنه بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٥ استصدر المطعون عليه الأول من رئيس محكمة القاهرة الابتدائية أمر أداء بالزام المرحوم محمود أحمد نور الدين مورث الطاعنة والمطعون عليه الثاني بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه والفوائد بسعر ٧٪ سنويا ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٤ حتى السداد . عارض المورث في هذا الأمر ثم طعن على السند موضوع الدعوى بالتزوير طالبا الحكم برده وبطلانه ومحكمة الدرجة الأولى قضت بإحالة الدعوى إلى التحقيق لينت المورث بكافة طرق الاثبات أن المطعون عليه الأول دس عليه السند المطعون فيه والمؤرخ ١٥/٣/١٩٥٢ ضمن

أوراق أخرى دون علم بمحتوياته على أن يكون للطعون عليه الأول النفي وقبل إجراء التحقيق توفي المورث فقضت المحكمة بإتقطاع سير الخصومة بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٥ حلت الطاعة والمطعون عليه الثاني محل المورث باعتبارهما وارثيه فاستأنفت الدعوى سيرها وبعد إجراء التحقيق قضت محكمة الدرجة الأولى في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ : أولا - برفض الادعاء بالتزوير وتغريم المدعين (الطاعة والمطعون عليه الثاني) مبلغ خمسة وعشرين جنيها . ثانيا - وفي موضوع المعارضة برفضها وتأيد أمر الأداء المعارض فيه وألزم المعارضين بالمصاريف استأنف أحمد محمد نور الدين هذا الحكم بصحيفة استئناف وجهها الى كل من المطعون عليه الأول والطاعة وبجلسة ١٩٥٦/١١/٢٨ المحددة لنظر هذا الاستئناف قرر الحاضر عن السيدة منيرة أحمد فرغل أنه ينضم الى المستأنف في طلباته - وبجلسة ١٩٥٧/٢/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل في الموضوع باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت المستأنف بكافة طرق الاثبات أن السند المطعون عليه دس على المورث ضمن أوراق أخرى خسا وتدليسا فوقعه دون علم بفحواه على أن يكون للمستأنف عليهما النفي وبتاريخ ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ قضت في موضوع الاستئناف برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزم المستأنف بالمصاريف مقررة في أسباب هذا الحكم أن المستأنف عليها الثانية تدخلت في الاستئناف منضمة الى المستأنف في طلباته - وأن المستأنف عليه الأول - اعترض على هذا التدخل وانتهت في تلك الأسباب الى رفض طلب التدخل - طعنت السيدة /منيرة أحمد فرغل في هذا الحكم بطريق النقض وقيدت طعنها برقم ٣٢ سنة ٢٨ قضائية كما طعن فيه أيضا أحمد محمد نور الدين وقيد طعنه برقم ٣٣ سنة ٢٨ قضائية وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة في كل من الطعنين طلبت فيها رفضه - وعرض الطعنان على دائرة فحص الطعون فقررت إحالتهما الى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظرهما قررت المحكمة ضم الطعنين وأصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعنين قد استوفيا أوضاعهما الشكلية .

عن الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٨ قضائية :

حيث إن الطاعة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى برفض تدخلها في الاستئناف المرفوع من المطعون عليه الثاني منضمة اليه في طلباته تأسيسا على أن المادة ٤١٢ من قانون المرافعات إذ نصت على أنه لا يجوز التدخل في الاستئناف إلا ممن يطلب الانضمام إلى أحد الخصوم أو ممن يجوز له الاعتراض على الحكم عملا بالمواد ٤٥٠ وما بعدها قد قصرت هذا التدخل الانضمامي على من لم يكن خصما في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى ممن يجوز له الاعتراض على الحكم عملا بالمواد ٤٥٠ وما بعدها أما من كان - خصما في الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى فلا سبيل له للاعتراض على الحكم إلا بطريق الطعن فيه بالاستئناف - أقام الحكم قضاءه على ذلك - مع أن نص المادة ٤١٢ المشار إليها لا يفيد هذا القصر بل هو واضح الدلالة في جواز التدخل في الاستئناف لمن يطلب الانضمام إلى أحد الخصوم سواء كان خصما في الدعوى أم غير خصم فيها وخاصة إذا كان موضوع النزاع غير قابل للتجزئة كما في الدعوى الحالية .

ومن حيث إن المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات الواردة في باب الأحكام العامة في طرق الطعن في الأحكام قد نصت على أنه " لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه - على أنه إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما اليه في طلباته " وظاهر من هذا النص أن المشرع بعد أن أورد في صدر المادة القاعدة الأساسية من قواعد الطعن في الأحكام بتقريره بأنه " لا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يحتاج به إلا على من رفع عليه " رأى منعا لتناقض الأحكام وتضاربها في الدعاوى التي يتعدد أطرافها تجوز الطعن استثناء بعد فوات مواعيد الطعن أو قبول الحكم المطعون فيه - وذلك في حالات منها حالة الحكم في موضوع لا يقبل التجزئة - وإذا كان ذلك خروجاً على مبدأ نسبية

الأثر المترتب على إجراءات المرافعات بإفادة خصم من طعن مرفوع من غيره فقد حدد المشرع مدى هذا الخروج يجعل الافادة منه مقصورة على التدخل في الطعن بالوسيلة التي بينها تلك المادة وهي على حد قول المذكرة الايضاحية "أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في ميعاده من أحد زملائه في الخصومة أو أن يتدخل في الطعن لينضم - في الحالين - للطاعن في طلباته" لما كان ذلك ، وكان موضوع الدعوى التي صدر فيها الحكم الابتدائي يدور حول صحة سند أو تزويره مما لا يقبل التجزئة فانه يكون للطاعنة وهي محكوم عليها فيه أن تتدخل في الاستئناف منضمة الى زميلها في الخصومة (المطعون عليه الثاني) أثناء نظر الاستئناف المرفوع منه في ميعاده ولم يكن ثمت محل في هذا الخصوص لاستناد الحكم إلى المادة ٤١٢ من قانون المرافعات واذ جرى الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر وقضى برفض تدخلها فانه يكون مخالفاً للقانون مما يتعين معه نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

عن الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٨ قضائية :

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في الاستناد ذلك أنه رفض طلب تنفيذ الحكم الصادر بالتحقيق تأسيساً على أنه طلب غير جدى لا يقصد به سوى إطالة أمد النزاع ومحاولة تعطيل الفصل في الدعوى مع أن الطاعن لا دخل له في ذلك بل إن المطعون عليه الأول هو الذى تسبب في عدم تنفيذ ذلك الحكم .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الثابت من الصور الرسمية لمحاضر جلسات التحقيق أن الطاعن لم يتخلف عن حضور هذه الجلسات وأنه وإن كان التحقيق قد مد ميعاده فقد كان ذلك بناء على طلب المطعون عليه الأول لتخلف محاميه أو مشهوده رغم اعتراض الطاعن والمطعون عليهما الثانية المنتظمة إليه في طلباته وإذ رفض الحكم المطعون فيه طلب الطاعن إجراء التحقيق استناداً إلى القول بأنه طلب غير جدى لا يقصد به سوى إطالة أمد النزاع ومحاولة تعطيل الفصل في الدعوى فإن هذا الحكم يكون مشوباً بالقصور وبالخطأ في الاستناد مما يستوجب نقضه .

جلسة ٤ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٦٩)

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ القضائية :

نزاع ملكية للنفعة العامة . "المعارضة في تقدير الخبير لثمن العقار المتزوع ملكيته" . "مبياعها" . "بدايته" . دعوى . "تكييف الدعوى" .

مبياع الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة يفتح بصدد اقرار الوزارى بالاستيلاء على العقار وإعلانه لذوى الشأن . حصول الاستيلاء بناء على اتفاق ذوى الشأن بغنى من صدور قرار وزارى بالاستيلاء - خروج النزاع على تقدير التعويض في هذه الحالة من نطاق نصوص قانون نزاع الملكية ، ويصبح الطرفان أمام دعوى مادية تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة .

المعول عليه في افتتاح مبياع الطعن في تقدير أهل الخبرة لقيمة العقار المتزوع ملكيته - على ما يستفاد من نص المادتين ١٨ و ٢٠ من قانون نزاع الملكية الصادر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ والمعدل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ وعلى ما جرى عليه قضاء القضاء - هو صدور القرار الوزارى بالاستيلاء وإعلانه لذوى الشأن - فتم الاستيلاء بناء على اتفاق ذوى الشأن مما انتفت معه الحاجة إلى صدور القرار الوزارى بالاستيلاء طبقاً لنص المادة ١٨ لزوال حكمته وانعدام مسوغه ، فقد أصبح الاستيلاء الاتفاقى بمثابة تسليم من جانب المالك المتزوع ملكيته للعين المتزوع ملكيتها ونقل حيازتها منه للدولة وترك أمر تقدير التعويض والمنازعة فيه للقضاء لفصل فيه - وينبني على ذلك أن النزاع على هذا التعويض في هذه الصورة يخرج عن نطاق نصوص قانون نزاع الملكية والتفبد بإجراءاته ومواعيده المشار إليها في المادة ٢٠ ويصبح الطرفان أمام دعوى

مادية بشأن العقار والمنازعة في تقدير قيمته تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة — فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن ميعاد الطعن في تقدير أهل الخبرة لقيمة الأرض المتزوع ملكيتها هو الميعاد المنصوص عليه في قانون نزاع الملكية فإنه يكون قد خالف القانون ويكون حق الطاعن في الاعتراض على التقدير جائزا ومقبولا سواء أكان ذلك في صورة دعوى أم في صورة دفع لدعوى قائمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن المطعون عليهم رفعوا على الطاعنة وآخرين الدعوى رقم ١٢٥١ لسنة ١٩٥٠ أمام محكمة المنصورة الابتدائية طالبين الحكم بإلزامهم بدفع مبلغ ٦٢٧١ ج و ٣٧٨ م والمصاريف قائلين في تبيان دعواهم إنهم يمتلكون منزلا مكونا من بدروم وطابقين تحيطه حديقة مشجرة وملحق به قطعة أرض فضاء والحاجة وزارة الصحة إلى هذا المنزل لإضافته إلى منافع المستشفى الذي أنشأته بجوار ذلك المنزل فقد صدر مرسوم بتزع ملكيته مع ملحقاته في ١٥/٣/١٩٤٩ وتم تسليمه لها بعد ذلك دون دفع ثمنه أو إيداعه طبقا للقانون وبناء على قانون نزاع الملكية اجتمعت لجنة التثمين بالمديرية تقدرت ثمن العقار المذكور بمبلغ ٢٧٤٩ جنيها و ١٢٠ مليا فاعترض المطعون عليهم على هذا التقدير مقدرين ثمنه بمبلغ ٩٢٥٥ جنيها و ٧٢٠ مليا ثم رفعوا الدعوى رقم ٣٥٢ لسنة ١٩٤٩ طالبين فيها تعيين خبير لإثبات حالة العقار وتقدير ثمنه فصدر الخبير ثمنا للعقار قدره ٥٢٢٥ جنيها و ٩٧٥ مليا إلا أن رئاسة المحكمة الابتدائية نذبت خبيرا لتقدير ثمن العقار فقدره بمبلغ ٥٨٧١ جنيها و ٣٧٨ مليا ورغم أن هذا التقدير قد جاء

محققا بحقوقهم فإنهم رفعوا هذه الدعوى طالبين الحكم لهم بهذا المبلغ محتفظين بحقوقهم في زيادة التقدير ثم عدلوا طلباتهم إلى مبلغ ٣٢٨١ جنيها و ٢٠٢ م - بعد خصم ما قبضوه من الطاعن - والفوائد بسعر ٤٪ من أول أغسطس سنة ١٩٥٠ حتى السداد ومحكمة المنصورة الابتدائية قضت في ١٨/٥/١٩٥٤ بإلزام الطاعنة بأن تدفع للطعون عليهم مبلغ ٢٧٠٦ جنيها و ٦ مليات والفوائد بسعر ٤٪ والمصروفات المناسبة . رفعت الطاعنة استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٢٤ سنة ٧ قضائية ومحكمة المنصورة قضت في ٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ بتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنفة (الطاعنة) بالمصاريف . طعنت وزارة الصحة في هذا الحكم بطريق النقض - وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ثم قدمت النيابة العامة مذكرة تكميلية طلبت فيها نقض الحكم وبالجلسة المحددة لنظر الطعن صممت النيابة على رأيها السابق .

ومن حيث إن الطاعنة أقامت طعنها على سببين نعت فيهما على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب ذلك أنها (الطاعنة) دفعت أمام محكمة الاستئناف بطلان أعمال الخبير المشتدب من رئيس المحكمة الابتدائية لإجرائه معاينة العقار في غيبتها دون إخطارها ولمغالاته في التقدير إلا أن المحكمة التفتت من هذا الدفاع مؤسسة قضاءها على أن ميعاد المعارضة في تقرير خبير الرئاسة قد انقضى دون أن تحصل من الطاعنة أو من غيرها معارضة فيه ومن ثم فقد أصبح عمل الخبير وتقديره لقيمة العقار نهائيا وملزما لكل من المالك ونازع الملكية على السواء مع أن الدعوى على الصورة التي رفعت بها من المطعون عليهم ليس مطلوبا بها سوى تقدير قيمة العقار المتزوع ملكيته وإلزام الطاعنة بها وهي بهذه الصورة لا تعدو أن تكون دعوى عادية وليست هي المعارضة المنصوص عليها في قانون نزع الملكية وبذلك يكون الحكم مخالفا للقانون حين حجب الطاعنة عن إبداء دفاعها لقوات ميعاده كما أنه إذ لم يشر في أسبابه إلى تاريخ صدور قرار وزير الأشغال بالاستيلاء وتاريخ إعلانه لذوى الشأن وهو التاريخ الذي يبدأ منه جريان ميعاد الطعن بالمعارضة في عمل الخبير يكون قاصر البيان .

وحيث إن المادة ١٨ من قانون نزع الملكية للنفعة العامة الصادر في ٢٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ والمعدل في ١٨ من يونيو سنة ١٩٣١ إذ نصت على أن "يصدر ناظر الأشغال العمومية لدى اطلاعه على شهادة إيداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المتزوع ملكيته" كما نصت المادة ٢٠ منه على أنه "يجوز للطرفين الطعن على عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية في خلال الثلاثين يوما التالية ليوم إعلان القرار الوزاري ومتى انقضى هذا الميعاد يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا" فإن مفاد هذين النصين أن الممول عليه في افتتاح ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة لقيمة العقار المتزوع ملكيته — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — هو صدور القرار الوزاري بالاستيلاء وإعلانه لذوى الشأن . ولما كان يبين من الأوراق كما أنه لا خلاف بين طرفي النزاع أن الاستيلاء في صورة الدعوى إنما تم بناء على اتفاق ذوى الشأن وأنه بناء على ذلك لم يصدر القرار الوزاري بالاستيلاء طبقا لنص المادة ١٨ المشار إليها لزوال حكمته وانعدام مسوغه وبذلك أصبح الاستيلاء الاتفاقى بمثابة تسليم من جانب المالك المتزوع ملكيته للعين المتزوع ملكيتها ونقل حيازتها منه للدولة وترك أمر تقدير التعويض والمنازعة فيه للقضاء ليفصل فيه — ومن ثم يكون النزاع على هذا التعويض قد خرج عن نطاق نصوص قانون نزع الملكية والتقدير بإجراءاته ومواعيده المشار إليها في المادة ٢٠ سالفة الذكر ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية بشأن العقار والمنازعة في تقدير قيمته تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة ومتى تقرر ذلك يكون مخالفا للقانون ما أقام الحكم المطعون فيه قضاء عليه من أن ميعاد الطعن في تقدير أهل الخبرة لقيمة الأرض المتزوع ملكيتها هو الميعاد المنصوص عليه في قانون نزع الملكية ومن ثم يكون حق الطاعن في الاعتراض على التقدير جائزا ومقبولا سواء أكان ذلك في صورة دعوى أم في صورة دفع لدعوى قائمة طبقا للقواعد العامة — وترتبا على ما تقدم يتعين نقض الحكم .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٧٠)

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " للتنازل عن المنشأة " .
" أثره " .

بيع المنشأة على وجه يتحقق به معنى التنازل عنها وانتقال ملكيتها من البائع للشري مقتضاه
توقف البائع عن مباشرة نشاطه من تاريخ تسليمها للشري . لا يصح اتخاذ أرباحه من سنة البيع
أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية . لا يغير من ذلك افتتاحه منشأة أخرى جديدة في تاريخ
لاحق لأنه بذلك يكون قد استأنف نشاطه بعد توقفه خلال هذه السنة .

متى كان الممول قد باع منشأته وسلمها للشري وأحله محله فيما للمنشأة
من ديون وفيما عليها من التزامات فإن هذا البيع يتحقق به معنى التنازل عنها
وانتقال ملكيتها من البائع للشري كما يتحقق به لازمه ومقتضاه وهو توقف
الممول عن مباشرة نشاطه من تاريخ تسليم المنشأة للشري بما ينبنى عليه أنه
لا يصح اتخاذ أرباحه من سنة البيع أساساً لربط الضريبة عن السنوات التالية ،
ولا يغير من هذا المظهر أن يكون الممول قد عاد في تاريخ لاحق وافتتح منشأة
أخرى جديدة لأنه بذلك يكون قد استأنف نشاطه بعد توقفه خلال هذه
السنة (٥) .

(٥) توزيع المادتان ٥٨ و ٥٩ من القانون رقم ٤ ، لسنة ١٩٢٩ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٢٥ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى سوهاج ضد الدكتور يوسف بشارة بطلب تعديل قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١١/٤/١٩٥٤ واعتماد تقديرات المأمورية لأرباحه في السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ واعتماد رأسماله الحقيقي المستثمر في أول يناير سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٠٠٠ ج وفي أول يناير سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٠٠ ج مع إلزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ، وقالت شرحا لدعواها إن مأمورية الضرائب المختصة قدرت أرباح المطعون عليه من صيدليته بقوص وطهطا في سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٧١٥ ج ومن صيدليته بطهطا وطما في سنة ١٩٤٩ بمبلغ ٢٠٧٥ ج واتخذت أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه في سنتي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ كما قدرت رأسماله الحقيقي المستثمر في أول يناير سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٠٠٠ ج وفي أول يناير سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٠٠ ج ، واعترض المطعون عليه على هذه التقديرات وعرض الخلاف على لجنة الطعن بسوهاج وبتاريخ ١١/٤/١٩٥٤ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا وفي الموضوع تخفيض تقديرات المأمورية لأرباح الممول من صيدليتي قوص وطهطا في سنة ١٩٤٨ إلى مبلغ ٥٢٥ ج واتخاذ أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة عليه عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ تطبيقا للرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ واعتماد تقديرات المأمورية لرأس المال الحقيقي المستثمر في أول سنة ١٩٤٨ بمبلغ ١٠٠٠ ج وإذا أخطأت اللجنة فيما قرره من تخفيض أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٨ إلى مبلغ ٥٢٥ ج ومن اتخاذ أرباح هذه السنة أساسا لربط الضريبة في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ فقد انتهت المصلحة إلى طلب الحكم لها بطلباتها . وبتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٤ حكمت المحكمة : أولا - بقبول الطعن شكلا

ثانيا - وفي الموضوع وقبل الفصل فيه بنذب خير ضرائبي من مكتب الخبراء الحكوميين بسوهاج للاطلاع على ملف الدعوى ودفاع الطرفين ومستنداتهما فيها لفحص أسس التقدير التي بنى عليها قرار اللجنة المطعون فيه واعتراضات الطاعن عليها وتحقيق دفاع كل من الطرفين في الدعوى لبيان حقيقة نشاط المطعون عليه التجاري في سني النزاع وبيان ما إذا كان قد طرأ عليه تغيير ونوع هذا التغيير كما وكيفا لبيان مدى انطباق المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ عليه، وبأشر الخبراء مأموريته وقدم تقريراً انتهى فيه إلى تقدير أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٨ بمبلغ ٥٧٣ جنيتها واتخاذ هذه الأرباح أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ وبتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضورياً وفي موضوع الطعن بتعديل أرباح المطعون عليه الدكتور يوسف بشارة عن صيدليتي قوص وطهطا سنة ١٩٤٨ إلى مبلغ ٥٧٣ جنيتها بدلاً من ٥٢٥ جنيتها وتأييد القرار المطعون فيه فيما عدا ذلك وألزمت المطعون ضده المصاريف المناسبة ومبلغ مائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف أصبوط طالبة إلغاءه فيما قضى به من تأييد قرار لجنة الطعن في شأن اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٨ أساساً لربط الضريبة عن كل من السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ والحكم باعتبار سنة الأساس هي ١٩٤٩ واتخاذ أرباحها المقدرة بمبلغ ٢٠٧٥ جنيتها أساساً لربط الضريبة عن سنتي ١٩٥٠ و١٩٥١ واعتماد رأس المال الحقيقي المستثمر في أول يناير سنة ١٩٤٩ بمبلغ ١٢٠٠ جنيه مع الزام المستأنف عليه بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١٠٩ سنة ٣٢ قضائية ، وكذلك استأنفه الدكتور يوسف بشارة طالبا تعديله فيما قضى به من اعتبار أرباحه في سنة ١٩٤٨ هي ٥٧٣ جنيتها بدلاً من ٥٢٥ جنيتها مع الزام المصلحة بالمصاريف والأتعاب عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ١١٦ لسنة ٣٢ قضائية وقررت المحكمة ضم الاستئنافين . وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئنافين شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وألزمت كلا من المستأنفين بمصروفات استئنافه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة . وطعننت مصلحة الضرائب على هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت المصلحة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون

طيه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد قضى باتخاذ أرباح المطعون عليه في سنة ١٩٤٨ أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية تأسيسا على أن بيعة صيدلية قوص مع احتفاظه برخصتها وافتتاحه صيدلية أخرى جديدة بطهطا لا يعدو أن يكون مجرد نقل لنشاطه من مكان لآخر ولا يعتبر من قبيل التوقف المنصوص عليه في المادة ٥٨ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ ولا من قبيل التنازل المنصوص عليه في المادة ٥٩ يكون قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه إذ الثابت في الدعوى أن المطعون عليه باع صيدلية قوص في ٣ يوليو سنة ١٩٤٨ وسلمها للمشتري في ٢٠ أكتوبر ثم عاد في أول نوفمبر فافتتح صيدلية أخرى جديدة بطهطا واستمر بياشر نشاطه فيها خلال السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ وبذلك يكون قد تنازل عنها وعن كافة عناصرها المادية والمعنوية لغير ولم ينقلها من مكان إلى آخر وبالتالي يكون قد توقف عن مباشرة نشاطه ثم عاد واستأنفه خلال سنة ١٩٤٨ وهو ما يتعين معه اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٩ لا أرباح سنة ١٩٤٨ أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية عملا بالفقرة الثانية من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن المطعون عليه باع صيدلية قوص إلى أديب غبرانيوس في ٣ يولييه سنة ١٩٤٨ وسلمها للمشتري في ٢٠ من أكتوبر وذلك بموجب عقد البيع المودعة صورته ملف الطعن وبالشروط والقيود الواردة فيه ومنها أنه باع "الأجزخانة بكافة محتملاتها من أدوية وموازن وخلافه نظير ثمن قدره ١٠٠٠ جنية" وأنها "أصبحت ملكا للطرف الثاني (المشتري) من تاريخه" وأن هذا البيع "بما للأجزخانة وعليها من ديون أي أن المشتري قبل أن يدفع الديون التي على الأجزخانة من جميعه من كيالات وحوالات وخلافه كما قبل البائع أن تكون جميع الديون التي للأجزخانة على آخرين المثبتة بدفتر حسابات الأجزخانة ملكا وحقا للطرف الثاني أي المشتري وله الحق في تحصيلها من المدينين بها دون اعتراض أو ممانعة من الطرف الأول" وأنه

ابتداء من تاريخه "أصبحت مسئولية إدارة الأجرخانة على الطرف الثاني دون أى تدخل للطرف الأول فى ذلك لا انتقال ملكيتها للطرف الثانى أى المشتري" وبيع الصيدلية على هذا الوجه يتحقق معنى التنازل عنها وانتقال ملكيتها من البائع للمشتري كما يتحقق لازمه ومقتضاه وهو توقف المطعون عليه عن مباشرة نشاطه من تاريخ تسليمها فى ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٤٨ وبما ينبى عليه أنه لا يصح اتخاذ أرباحه عن سنة ١٩٤٨ أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية ، ولا يغير من هذا النظر كون المطعون عليه قد عاد - وفى تاريخ لاحق - فافتتح صيدلية أخرى جديدة لأنه بذلك يكون قد استأنف نشاطه بعد توقفه خلال هذه السنة - وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد قرار لجنة الطعن فيما جرى عليه من اتخاذ أرباح المطعون عليه فى سنة ١٩٤٨ أساسا للربط الحكى عن السنوات من ١٩٤٩ إلى ١٩٥١ فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه لهذا الوجه دون حاجة لبحث الوجه الثانى .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زهراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٧١)

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) دعوى . ”وقف السير فيها“ . ضرائب .

وقف الدعوى باتفاق الخصوم - خضومه لحكم المادة ٢٩٢ مرافعات . لا يمنع من ذلك سابقة وقفها طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .

(ب) ضرائب . ”القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨“ . ”بمجال تطبيقه“ .

مد مواعيد الوقف المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقا لأحكامه لا الدعاوى التي أوقفت استنادا إلى المادة ٢٩٢ مرافعات .

(ج) حكم . ”إصداره“ . ”حجز الدعوى للحكم“ . ”تعجيل تاريخ جلسة النطق بالحكم“ .

مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ مرافعات . عدم النص على البطلان . عدم ثبوت وقوع ضرر الطامن . لا بطلان .

١ - وقف الدعوى لمدة ستة شهور باتفاق طرفي الخصومة تحكيم المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات دون غيرها ولا يغير من ذلك كون الدعوى قد أوقفت من قبل عملا بأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤^(١) .

(١) راجع قض ١٩٦٢/١/٣١ الطعن ٢٥٧ سنة ٢٧ ق السنة ١٤١ ص ١٤١ ، وقض ١٩٦٢/٤/١١ - الطعن ١٠٨ ص ٢٨ ق ٣٣٨ ص ٢٨ ق السنة ١٢ ص ٤٢٧ و ٤٣١ .

٣ - القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ الذى قضى باستمرار وقف الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لا ينطبق إلا على الدعاوى التى أوقفت استناداً إليه دون الدعاوى التى أوقفت عملاً بالمادة ٢٩٢ مرافعات .

٣ - لم ينص المشرع على البطلان جزاء مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ من قانون المرافعات ، وإذا لم يثبت وقوع ضرر للطاعنين بسبب تعجيل تاريخ النطق بالحكم لأن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ إعلان الحكم لا من تاريخ النطق به فإن النقص ببطلان الحكم لهذا السبب يكون على غير أساس^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن مصلحة الضرائب حاصبت الطاعنين عن أرباحهم فى السنوات من ١٩٤٤ - ١٩٤٦ وقدرت هذه الأرباح بما ألغ تخالف ما ورد فى إقرار الطاعنين فطعنوا فى هذا التقدير أمام محكمة القاهرة بالدعوى رقم ١٤٨٦ لسنة ١٩٥٠ تجارى كلى وتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٤ قضت المحكمة باعتبار منشأة الطاعنين فردية باسم الطاعن الأول فى سنة ١٩٤٤ وشركة تضامن بينهم جميعاً فى سق ١٩٤٥ ، ١٩٤٦ وبجعل الأرباح ٢٧٩١ ج ٢٥٦ م ، ٢٤٦٧ ج ، ٢٣٣٨ ج على التوالى وقدرت رأس المال المستثمر فى أول سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٤٧٥٥ ج و ٥٩٧ م فطعن الطاعنون فى هذا الحكم باستئناف رقم ٢٣٨ سنة ٧١ ق وقضت المحكمة بجلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ بوقف الدعوى طبقاً للقانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ ثم حكمت بجلسته ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ بوقف الدعوى لمدة ستة أشهر باتفاق طرفي الخصومة وعجلها الطاعنون بعريضة أعلنت فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٧ بجلسته ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٧ وفيها دفع الحاضر

(١) تراعى التعديلات التى أدخلها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

من المصلحة باعتبار المستأنفين تاركين استئنافهم لعدم تسجيل الدعوى في خلال الثمانية الأيام التالية لنهاية أجل الوقف وبتاريخ ١٦ أبريل سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة باعتبار المستأنفين تاركين استئنافهم وأعلن الحكم للطاعنين في ١٢ أغسطس سنة ١٩٥٨ فطعن الطاعنون فيه بالنقض في ١١ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وطلبوا الحكم بنقضه للسببين الواردين في تقرير الطعن وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة أول مارس سنة ١٩٦١ فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفضه وصممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون إذ طبقت المحكمة المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات على واقعة الدعوى مع عدم انطباقها عليها ومع مجافاتها لقصد الشارع في القانون رقم ٦٩٠ سنة ١٩٥٤ في شأن إنهاء المنازعات بين مصلحة الضرائب والممولين — ولأنه التنفيذية ذلك أنه يستفاد من نص المادتين ٤ و ٥ من هذا القانون والمادة ١٤ من لائحته التنفيذية أن المشرع ألقى على عاتق مصلحة الضرائب عبء إخطار المحكمة بطلب وقف الدعوى للصالح لمدة سنة فإن لم يتم في هذه المدة استأنفت الدعوى سيرها بقوة القانون ما لم تطلب لجنة إعادة النظر من المحكمة قبل نهاية السنة إمتداد الميعاد لسنة أشهر لاحقة للإيقاف الأول بخطاب موصى عليه بهلم وصول والدفع باعتبار المستأنف تاركا استئنافه غير متعلق بالنظام العام ويجوز لصاحب الشأن التنازل عنه وقد أصدرت مصلحة الضرائب الكتاب الدوري رقم ٥ لسنة ١٩٥٨ دعت فيه إلى عدم التمسك بالدفع غير المتعلقة بالنظام العام في الدعاوى الموقوفة للصالح والمتداولة قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٤ فما كان يجوز للمصلحة أن تترك بالدفع مخالفة لرأى المشرع في المنشور سالف الذكر ، كما أن الجزء الوارد في المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات هو جزاء على الإهمال ولم يثبت أن الطاعنين قد وقع منهم أى إهمال وقد حسم المشرع هذا الأمر بإصدار القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ الذى قضى باستمرار وقف هذه الدعاوى

حتى يونيو سنة ١٩٥٩ ولو لم تكن عجلت طبقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أنه يبين مما ورد في الحكم المطعون فيه أنه وإن كانت المحكمة قد قضت بجلية ٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بوقف الدعوى طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ في شأن إنهاء المنازعات بين مصلحة الضرائب والممولين إلا أن المحكمة قد قضت في ٣٠ من يناير سنة ١٩٥٧ بوقف الدعوى ستة أشهر باتفاق طرفي الخصومة طبقا للمادة ٢٩٢ من قانون المرافعات ولم يكن هذا الوقف الأخير طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ إذ تنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة منه على أنه "إذا مضت ستة من تاريخ وقف الدعوى دون أن تتلقى المحكمة من مصلحة الضرائب إخطارا مما أشير إليه في الفقرتين السابقتين تعود الدعوى بقوة القانون إلى الحالة التي كانت عليها قبل الوقف على أن يمتد الميعاد ستة أشهر إذا طُلبت لجنة إعادة النظر ذلك من المحكمة قبل انقضائه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول" ولم تتخذ هذه الإجراءات بصدد الوقف الأخير فأصبح خاضعا لحكم المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات دون غيرها لما كان ذلك، وكان الكتاب الدوري رقم ٥ سنة ١٩٥٨ لم يلزم مصلحة الضرائب بالتنازل عن الدفع في جميع الدعاوى وكان الاستناد إلى القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ في غير محله لأنه ينطبق على الدعاوى الموقوفة طبقا لأحكام القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ وهذا ما لم يحصل في الدعوى المطعون في حكمها كما تقدم ، كما أن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٨ قبل تاريخ مريان القانون رقم ١٠٤ سنة ١٩٥٨ في يوليو سنة ١٩٥٨ فإن هذا النعى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب النعى يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان ذلك أنه يستفاد من نص المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ من قانون المرافعات أنه إذا اقتضى الحال تأجيل إصدار الحكم صرحت المحكمة بذلك في الجلسة ، وذلك حتى يتسنى للخصوم حضور جلسة النطق بالحكم والثابت من الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى أن المحكمة نظرت الدعوى بجلية ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ وقررت حجزها للحكم بجلية ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ ثم قررت المحكمة

بجلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٥٨ — التي لم تكن القضية معروضة فيها أصلاً — وفي غيبة الخصوم تعجيل النطق بالحكم بجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٨ وبذلك تكون الإجراءات قد شابها عيب جوهري يبطلها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه وأوراق الطعن أن الدعوى نظرت أمام محكمة الاستئناف بجلسة ٢٦ من مارس سنة ١٩٥٨ حيث قررت حجزها للحكم بجلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٥٨ ثم عجلت المحكمة تاريخ النطق بالحكم بجلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٨ وفيها أصدرت الحكم المطعون فيه لما كان ذلك ، وكان المشرع لم ينص على البطلان في حالة مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ من قانون المرافعات ، كما أنه لم يثبت وقوع ضرر للطاعتين بسبب تعجيل تاريخ جلسة النطق بالحكم إذ أن ميعاد الطعن كان يبدأ من تاريخ إعلان الطاعتين به وليس من تاريخ النطق بالحكم فإن هذا النعي يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٧٢)

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) حكم . أحوال شخصية . ” تدخل النيابة العامة ” . بطلان . نيابة عامة .

وجوب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تخص بها المحاكم طبقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . الدعوى باعتبار حصة المدعى ٨ قرار بطشيوحا في مقار مملوك له وأن ملكيته له نابعة من ائتهاد الوقف هي دعوى ملكية . لا يجري عليها حكم التدخل .

(ب) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” ما لا يعد كذلك ” . دفاع . ” اخلال بحق الدفاع ” . ” ما لا يعد كذلك ” .

فصر الطامن حرافته الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعة . اجابة المحكمة طلبه والتصريح له بذلك وتقديمه المذكرة خلال فترة جسر الدعوى للحكم . لا اخلال في ذلك بحق الدفاع . استظهار الحكم وقائع الدعوى وأوجه دفاع الطامن فيها وأسانيده أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف . عدم انطواء الحكم على القصور في أسبابه الواقعية .

(ج) دعوى . ” الحكم بعدم جواز نظر الدعوى ” . ” أثره ” . حكم ” حجية الأمر المقضي ” .

القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يمنع منه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما صاء أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .

(د) حكم . ” تسبيب كاف ” .

اتهاء الحكم إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، لا يعيب تأويله لحكم آخر خلاف ذلك الذي أقام عليه قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى وفهمه هل خلاف الثابت فيه .

١ - تدخل النيابة العامة عملاً بالفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إنما يكون في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهي الدعاوى التي كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم أحيلت إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها والدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وأصبحت من اختصاص المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

ومن ثم متى كان الطاعن قد أقام دعواه أمام المحاكم الوطنية في تاريخ سابق على إلغاء المحاكم الشرعية يطلب الحكم باعتبار حصته ٨ قراريط شيوفا في كامل أرض وبناء المقاربات المبينة بعريضة الدعوى تأسيساً على أن هذه الحصص ملكة وأن ملكيته لها ثابتة من إشارات الوقف وهي بهذا الوضع دعوى ملكية فإنه لا يجري عليها حكم التدخل سالف الذكر .

٢ - متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن قصر مرافقته الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه ، وحجرت المحكمة الدعوى للحكم وصرحت له بتقديم مذكرة بدفاعه وتقدم بها بالفعل فإنه بذلك يكون قد استوفى حقه في الدفاع . وإذا استظهر الحكم المطعون فيه وقائع الدعوى وأوجه دفاع الطاعن فيها وأسانيده أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف ، فإنه لا يكون قد انطوى على القصور في أسبابه الواقعية .

٣ - قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يجوز معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .

٤ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، فإنه لا يعيبه تأويله لحكم آخر وفهمه على وجه يخالف الثابت فيه ما دام ذلك لا يتصل بقضاء الحكم الذي حسم النزاع وهو الدعامة التي أقام عليها قضاؤه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٠١ سنة ١٩٥٥ القاهرة الابتدائية ضد المطعون عليهم وقال شرحا لها إنه يملك حصه قدرها ٨ ط فى كامل أرض وبناء العقارات المبينة بالحدود والمعالم بالعريضة وأن ملكيته لها ثابتة من إشهاد الوقف المؤرخ ١٢/٤/١٩٢٧ وإذ نازعه بعض المدعى عليهم فى مقدار هذه الحصه مدعى أنها $\frac{4}{7}$ ط فقد انتهى إلى طلب الحكم باعتبار حصته ٨ ط شيوعا فيها مع إلزام من ينازعه من المدعى عليهم بالمصاريف والأتعاب وشمول الحكم بالنفاذ المعجل بلا كفالة ، ودفع المدعى عليهما الأول والثانى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها فى القضية رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٣ مصر الشرعية . وبتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبعدم جواز نظرها وألزمت المدعى المنصروفات ومبلغ ٣٠٠ قرش أتعابا للمحاماة . واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء الحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٢٣ سنة ٧٤ قضائية . وبتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنف المنصروفات وعشرة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة للمستأنف عليهما الأول والثانى . وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة فى التقرير وعرض الطعن على دائرة خص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم الثانى والثالثة والخامس رفض الطعن ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يقدموا دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة دفعت فيها بطلان الحكم المطعون فيه وطلبت فى الموضوع رفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الحكم المطعون فيه لأنه صادر في قضية وقف ولم تتدخل فيها النيابة وفقا للقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وهو ما ينبنى عليه بطلان الحكم ولا يمنع من بطلانه كونه صادرا من دائرة مدنية لأن الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون أوجبت تدخل النيابة في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف ورتبت على عدم تدخلها ببطلان الحكم .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الأوراق بين أن الطاعن أقام دعواه أمام محكمة القاهرة الابتدائية وأعلنها إلى المدعى عليهم بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢٣ وهو سابق على إلغاء المحاكم الشرعية، وأنه أقامها بطلب الحكم باعتبار حصته ٨ ط شيوخا في كامل أرض وبناء العقارات الموضحة الحدود والمعامل بالعريضة تأسيسا على أن هذه الحصة ملكه وأن ملكيته لها ثابتة من إشهاد الوقف المؤرخ ١٩٢٧/٤/١٢ وهي بهذا الوضع دعوى ملكية أقامها الطاعن أمام المحاكم الوطنية في تاريخ سابق على إلغاء المحاكم الشرعية ومن ثم فلا يجري عليها حكم التدخل المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إذ أن تدخل النيابة العامة بموجب هذا القانون إنما يكون في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقا للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهي الدعاوى التي كانت منظورة أمام المحاكم الشرعية لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ثم أحيلت إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها والدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وأصبحت من اختصاص المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الطاعن لم يترافع في الاستئناف وقدم مذكرة بدفائه لم يشر إليها الحكم المطعون فيه ولم يرد على شيء مما جاء فيها وهو إخلال بحقه في الدفاع وقصور وبطلان في الإجراءات وفي الحكم طبقا للمادة ٣٤٩ مرافعات وهي تقضى بأن القصور في أسباب الحكم الواقعية يترتب عليه بطلان الحكم .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى محاضر الجلسات بين أنه في جلسة المرافعة الأخيرة قصر الطاعن مرافعته الشفوية على طلب

التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه وحجرت المحكمة القضية للحكم مع التصريح بتقديم مذكرات وقدم الطاعن مذكرة بدفاعه في فترة حجز القضية للحكم هي المذكرة المودعة صورة رسمية منها ملف الطعن وبذلك يكون قد استوفى حقه في الدفاع ، كذلك وبالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه استظهر وقائع الدعوى وأوجه دفاع الطاعن فيها وأسانيده أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف بما لا يجوز معه القول بأنه انطوى على القصور في أسبابه الواقعية .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الطاعن جرى في دفاعه على أن إقرار ١٩٤٤/٨/٢٩ بالتصادق على الاستحقاق باطل لما ينطوى عليه من زيادة وتقصات في حصص المستحقين ومن تغير في طبيعة الاستحقاق وإدخال مستحقين آخرين بينما لم يشترط الواقف لنفسه ولغيره شيئاً من الشروط العشرة والحكم المطعون فيه لم يرد على هذا الدفاع وهو قصور بعينه ويبطله .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أن قضاء محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها لا يتسع ولا يجوز معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٣ للقاهرة الابتدائية الشرعية ثم استورد مع ذلك فناقش دفاع الطاعن بشأن بطلان التصادق المؤرخ ١٩٤٤/٨/٢٩ ولم يعول عليه بينما لم تعد هناك حاجة إلى مناقشته ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير منتج ولا جدوى فيه إذ هو لا يتصل بجوهر الحكم وصميم المسألة المحكوم فيها وهي عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه تأول الحكم الصادر في القضية رقم ٢٢ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية الشرعية وفهمه على وجه يخالف الثابت فيه إذ فهمه على أن وفاة أحد المتصادقين تبطل التصادق في حقه لا في حق باقي المتصادقين بينما قضى الحكم بأن الوفاة تبطل التصادق وترد الاستحقاق إلى ما شرطه الواقف ، وبهذا الفهم خالف الحكم المطعون فيه شرط الواقف كما خالف ما هو مقرر من عدم جواز تجزئة الإقرار وكان أولى به وقد أعمل

التصادق في حق الحى من المستحقين دون الميت أن يقضى بعدم قبول الدعوى لأنها سابقة لأوانها لا بعدم جواز نظرها لسابقة الفصل فيها فيحفظ لأولاد الطاعن حقهم في أن يرفعوا دعوى بتكليف نصيبهم إلى ٨ ط حين تجيء ذريتهم في الاستحقاق .

وحيث إن هذا السبب في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه يبين أنه أقام قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى على سابقة الفصل فيها بالحكم الصادر في القضية رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية لا الحكم الصادر في القضية رقم ٢٢ سنة ١٩٥٠ القاهرة الابتدائية الشرعية ، وإذ كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه تأول هذا الحكم الأخير وفهمه على وجه يخالف الثابت فيه يكون غير مقبول إذ هو لا يتصل بقضاء الحكم الصادر في القضية رقم ١٣٥ سنة ١٩٥٣ القاهرة الابتدائية الشرعية، وواقع الحال فيها وهو الدعوى التي أقام عليها الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٠ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وعبد المجيد يوسف الفايش ، وقطب عبد الحميد فراج

(٧٣)

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٢ ق " أحوال شخصية " :

(أ) محكمة الموضوع . " سلطتها في تقدير الدليل " أحوال شخصية
" طلاق " . " التطبيق للضرر " . إثبات .

استقلال قاضي الموضوع بتقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . جواز تعويل الحكم
بالتطبيق للضرر على البيئة الشرعية .

(ب) أحوال شخصية . " طلاق " " التطبيق للضرر " " الطلاق البائن " .
" مناطه " .

اتهام الحكم إلى ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء والمهجر . تطبيقه للسادة
السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وإبقائه الطلاق بائنا . لا مخالفة في ذلك
لل قانون .

١ - متى كانت المحكمة قد هولت في قضائها بالتطبيق للضرر على ما ثبت
لديها من الحكم الجنائي الصادر ضد الزوج وأيدت اقتناعها بالأوراق الرسمية
وبما حصلته من البيئة الشرعية فذلك منها تقدير للأدلة مما يستقل به قاضي
الموضوع .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت الضرر الحاصل من
الضرب والإيذاء والمهجر فإنه لا يكون قد خالف القانون في تطبيقه المادة
السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن الطلاق مع إضرار
الزوج بزوجته يكون بطلقة بائنة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن المطعون عليها رفعت على الطاعن الدعوى رقم ١٨٤ سنة ١٩٦٠ أمام محكمة الجيزة الابتدائية للأحوال الشخصية طلبت فيها الحكم لها بتطبيقها منه طلاقه بآئنة تأسيسا على المجر وعدم الاتفاق والضرب الذى عوقب عليه وبعد تقديم وثيقة زواج الطرفين وشهادة من بندر الجيزة " قسم ثان " تدل على الحكم عليه نهائيا بالفرامة وسماع البيئة الشرعية التى احضرتها حكمت المحكمة بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٦ ضايبا برفض الدعوى بآئنة حكمها على أن المجر كان بسبب تغيب الطاعن لمباشرة زداة أطيانه وأن الضرب مباح وأن البيئة التى سمعتها المحكمة لا تكفى للإثبات فاستأفت المطعون عليها هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ١٢٨ سنة ٧٨ ق وبتاريخ ١٩٦١/١٢/٣١ حكمت المحكمة حضوريا فى موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبإطلاق المستأنفة من زوجها المستأنف عليه طلاقه بآئنة وألزمته المصروفات ومقابل أتعاب المحاماه فطعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره أمامها تنازل الطاعن عن السبب الأول من أسباب الطعن وصمم على طلب نقض الحكم لباقي الأسباب المبينة بالتقرير وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وأصرت النيابة العامة فى مذكرتها على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه بالسببين الرابع والسادس أنه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه استند فى قضائه على التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة رغم بطلانه — وأن الحكم الذى أصدرته محكمة أول درجة بإحالة الدعوى على التحقيق حدد واقعة المجر ولم يحدد واقعة الضرب ولا زمانها

لا مكانها إعمالاً للسادة ١٩١ مرافعات كما أن المحكمة لم تعلن الطاعن بعد انتهاء التحقيق وإحالة القضية بلجنة المرافعة تطبيقاً للسادة رقم ١٦٤ مرافعات هذا فضلاً عن أن الحكم المطعون فيه قد أقيم على واقعة الضرب والإيذاء التي لم يقر عليها دليل لأن شاعدي المطعون عليها قد تناقضت أقوالهما وظهر كذبهما فضلاً عن أنها سماوية وليست شهادة عيان فيكون الحكم المطعون فيه باطلاً لمخالفته للقانون .

وحيث إن هذا النعي مردود في سببه أولاً بأن الطاعن لم يقدم حكم الإحالة على التحقيق لإمكان مراقبة الوقائع التي حددها الحكم وجرى عليها التحقيق كما لم يقدم شهادة رسمية من واقع ملف الدعوى تدل على أنه لم يعلن بقرار الإحالة بعد انتهاء التحقيق فضلاً عن أنه لم يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع مما لا محل لإثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة ومردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في هذا الخصوص على ما أورده في قوله "... إنه ثبت من الشهادة الرسمية المستخرجة من نيابة الجيزة في اللجنة رقم ٦١٩٨ سنة ١٩٦٠ أن المستأنف ضده أحدث زوجته المستأنفة الإصابات المبينة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً وصدر فيها أمر جنائي بتفريمه مائة قرش بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٦٠ كما دل المستند رقم ٧ ملف وهو شهادة رسمية أيضاً على أن المستأنف ضده مدد مبلغ الغرامة في ٢٢/١١/١٩٦١ وأصبح الحكم نهائياً كما يبين من مراجعة شهادة شاعديها وهما العقيد عبد الحميد المهدي والمهندس مصطفى كمال محمد سالم وأوردت المحكمة شهادتهما وفيها أنهما رأيا الإصابات التي بها حول عينيها وثيابها ممزقة حين استغاثت بهما وقت الحادث ثم ذكر الحكم أن شهادتهما تأيدت بدلالة المستندات الرسمية التي هي عنوان الحقيقة ولا مجال للطعن فيها بعد أن صدر حكم الغرامة نهائياً " ويبين من هذا الذي أورده الحكم أن المحكمة عولت في تحقق حصول الضرب والإيذاء على ما ثبت لديها من الحكم الجنائي وهو حجة على الطاعن بما ورد فيه وعنوان الحقيقة وإذا كانت المحكمة أبدت اقتناعها بالأوراق الرسمية وبما حصلته من البيئة الشرعية من رؤية الشاعدين للإصابات وأثرها بالمطعون عليها وقت الحادث فإن هذا تقدير موضوعي للأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ومن ثم يتعين رفض هذين السببين .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى والثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون ذلك أن المطعون عليها أسست دعواها على ثلاثة أسباب المجر والضرب وعدم الاتفاق والسبب الأخير يكون الحكم بالطلاق معه رجعيا وفقا للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ وبأثنا مع السببين الأولين طبقا للمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وقد تنازلت المطعون عليها أمام محكمة أول درجة عن المجر وعدم الاتفاق فما كان لمحكمة الاستئناف أن تسمع منها بعد هذا التنازل الادعاء بهما أو تبني قضاءها عليهما إعمالا للمادة ٣٢١ من اللائحة الشرعية وما كان لها أن تؤسس الحكم بالطلاق البائن على الامتناع عن الاتفاق لمخالفة ذلك للقانون وكان على المحكمة حين بنت حكمها على المجر أن تعذر الى الطاعن طبقا لعموم المادة ١٣ من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩ .

وحيث إن هذا النعى مردود أولا بأن الطاعن لم يقدم ما يدل على تنازل المطعون عليها عن سبب المجر وما ورد فى الحكم الابتدائى فى هذا الخصوص إنما جاء على لسان ممثل النيابة يؤيد ذلك أن المحكمة الابتدائية حين رفضت دعوى المطعون عليها - لعدم كفاية الإثبات ذكرت المجر والضرب على أن الدعوى مؤسسه عليهما فى طلب التطبيق للضرر ومردود ثانيا بأن الحكم المطعون فيه حول فى قضائه بتطبيق المطعون عليها من الطاعن على ما ثبت لدى المحكمة من عناصر الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثلهما بما سبق بيانه فى الرد على السببين السابقين وبما ذكره فى قوله "وبما أن مهر المستأنفة بوثيقة زواجهما ألف جنيه وأن الطرفين من وسط يعتبر فيه الاعتداء على الزوجة على النحو السالف ضررا لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثلهما كما ثبت من شهادة الشاهدين أن المستأنف ضده هجر زوجته وأنها تتضرر من ذلك وهى شابة حديثة السن . . . " وإذا انتهى الحكم الى ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والايذاء والمجر فيكون تطبيقه للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على أن الطلاق مع اضرار الزوج بزوجته يكون بطلقة بائنة تطبيقا صحيحا لا مخالفة فيه للقانون .

ومن حيث إن السبب الخامس يهمل فى أن الحكم المطعون فيه قد أنصب قضاؤه بالالغاء على حكم قال إنه صدر من محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال

شخصية في القضية رقم ١٨٤ سنة ١٩٦٠ ولم ينصب على الحكم الصادر من محكمة الجيزة الابتدائية للأحوال الشخصية برفض دعوى الطلاق فيكون هذا الحكم الأخير قائماً لم يقع عليه الغاء من محكمة الاستئناف وعلى هذا يكون قضاء المحكمة في الحكم المطعون فيه بالطلاق باطلاً مما يتعين نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن ما وقع فيه الحكم المطعون فيه من خطأ حيث ذكر أن الحكم الابتدائي صدر من محكمة القاهرة الابتدائية في حين أنه صدر من محكمة الجيزة الابتدائية إنما هو مجرد خطأ مادي لا يؤدي إلى إلتهال موضوع الدعوى وخصوصاً والحكم الصادر فيها ولا تأثير له على سلامة الحكم مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى هل ، ومحمد مختار نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٧٤)

الطعون رقم ٢٩٩ س ٢٧ ق ، ٣١٩ س ٢٧ ق ، ٣٢١ س ٢٧ ق :
(١) نقض . ” الحكم في الطعن ” . ” أثره ” . ” سلطة محكمة الإحالة ” .
استئناف . ” نطاق الاستئناف ” .

نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، يترتب عليه عودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المقوض . جواز إضافتهم إلى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف بعد الحكم المستأنف .

(ب) تقادم . ” التقادم المسقط ” . إلتزام . ” مصادر الإلتزام ” . ” العمل غير المشروع ” .

نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة من مصادر أخرى للإلتزام .

(ج) قرار إداري . ” مسئولية ” . ” تعويض ” . ” تقادم ” . ” مدة التقادم ” .

مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة لأمثرون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع . اعتبارها تصرفات قانونية لا أعمالاً مادية . سقوطها بالتقادم العادي .

(د) الإلتزام . ” أوصاف الإلتزام ” . تعويض . قرارات إداري . تقادم . ” قطع التقادم ” .

الإلتزام بالتعويض عن قرار إداري مخالف للقانون من سنوات لاحقة لرفع الدعوى يعتبر التزاماً احتمالياً . عدم مريان التقادم بالنسبة له إلا إذا اقلب إلى الإلتزام بحقوق بولوع الضرر الموجب له .

(٥) حكم "عيوب التدليل". "قصور". "ما يعذ كذلك". تعويض .
"عناصر الضرر" .

عدم بيان الحكم لعناصر للضرر عند القضاء بالتعويض . قصور .

١ - من شأن تقضى الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التى أصدرته أن يعود الخصوم بالنسبة للجزء المحكوم بنقضه إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض، فيكون لهم أن يسلكوا أمام تلك المحكمة من مسالك الطلب ما كان لهم قبل إصداره ومن ثم فلهم أن يضيفوا إلى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف مما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ مرافعات (١) .

٢ - نص المادة ١٧٢ من القانون المدنى الذى امتدحت تقادم الثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذى علم فيه المضرور بحدوث الضرر وبالشخص المسئول عنه ، هو نص استثنائى على خلاف الأصل العام فى التقادم وقد ورد فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن العمل غير المشروع فلا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام ما لم يوجد نص خاص يقضى بذلك (٢) .

٣ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع وإنما تنسب إلى المصدر الخامس من مصادر الإلتزام وهو القانون باعتبار هذه القرارات تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية ، ومن ثم فإن مساءلة الإدارة عنها عن طريق التعويض لا تسقط إلا بالتقادم العادى (٣) .

(١) راجع تقضى ١٩٦٢/٥/٣ طعن ٤٢٧ س ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٥٩١ ، ونقص

١٩٤٨/٢/١٩ طعن ٤٩ س ١٧ مجموعة ٢٥ ص ١١٧٨ .

(٢) راجع تقضى ١٩٦١/١/٢٨ الطلـب رقم ٢٧ سنة ٢٨ رجال القضاء السنة ١٢

ص ١٨ .

٤ - الإلتزام بالتعويض عن قرار إدارى مخالف للقانون بالمنع من البناء من سنوات لاحقة لرفع دعوى التعويض يعتبر إلتزاما احتماليا ومن ثم فلا يسرى التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى إلتزام محقق بوقوع الضرر الموجب له والمتجدد في كل عام نتيجة للقرار الإدارى المذكور . ويبدأ التقادم بالنسبة إليه منذ تحققه ، إذ من هذا التاريخ يصبح التعويض مستحق الأداء عملا بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨١ مدنى - وأنه وإن اشترك طلب هذا التعويض مع التعويض المرفوعة به الدعوى أصلا من حيث المصدر باعتبارهما ناشئين عن قرار إدارى مخالف للقانون فإن مثل هذا الاتحاد في المصدر لا ينفي عنهما انهما طلبان مستقلان من حيث أحكام التقادم فلا يعتبر قطع التقادم بالنسبة لإحدهما قطعاً له بالنسبة للآخر .

٥ - تعيين العناصر المكونة للضرر والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيمن عليها محكمة النقض ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالتعويض بصورة مجملة دون أن يبين كنه عناصر الضرر فإنه يكون قد ماره البطلان لقصور أسبابه مما يستوجب نقضه (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عالت التقارير التي تلاها السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الوقائع - تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بصحيفة معلقة في ٢٧ من يونيه سنة ١٩٣٢ رفع المرحوم محمد حسن القباني على مجلس بلدى الاسكندرية الدعوى رقم ٥٢٤ سنة ١٩٣٢ كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بإلزام البلدية بأن تدفع له

(١) راجع قض ١٩٣٢/١٢/٢٢ طن ٦٣ س ٢ ق ، وقض ١٩٥٢/٣/٢٧ طن ١٠٧ س ٢٠ ق ، وقض ١٩٤٧/٤/١٧ طن ٥ س ١٦ ق مجموعة ٢٥ ص ٢٦٠ ،

مبلغ ۸۲۵ جنيها على سبيل التعويض والفوائد بسعر ۵٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى الوفاء والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة قائلا في تبيان دعواه إنه وشقيقه المرحوم عبد السلام حسن القباني يمتلكان قطعة أرض تقع على خليج استانلي بالاسكندرية وانهما أهداهاا لانشاء ثلاثة صفوف من أكشاك الاستحمام و كازينو وثلاث فيلات وانهما شرما في الانشاء فوضعا الرسوم اللازمة وقدماهما للبلدية بتاريخ ۶ من مايو سنة ۱۹۳۲ طالبين التصريح لهما بالبناء إلا أن البلدية ردت عليهما برفضها التصريح لهما بحجة أن مجلس التنظيم قرر اعتبار الأراضي الكائنة بحرى شارع الكورنيش بجهة استانلي من المنافع العامة ولما كان قرار التنظيم لا يمنع ملاك الأراضي المطلوب نزع ملكيتها من إقامة المباني عليها بل إن ذلك رهن بصدور المرسوم باعتماد خط التنظيم وكان منع البلدية له من إقامة هذه المنشآت قد أصابه بضرر فقد رفع دعواه طالبا الحكم له بالطلبات المنوه عنها وهي قيمة ما يخصه في النصف من ريع تلك المنشآت - ومحكمة اسكندرية الابتدائية قضت في ۱۵ من اكتوبر سنة ۱۹۳۲ بنذب خبير لإثبات ما لحقه من ضرر بسبب عدم الانتفاع بالمنشآت المراد إقامتها عن صيف سنة ۱۹۳۲ وتقدير التعويض عن ذلك مقسرة في أسباب حكمها أن تصرف البلدية بعدم التصريح له بإقامة المنشآت هو تصرف مخالف للقانون يستوجب التزام البلدية بتعويض الضرر الذي لحقه عملا بنص المادة ۱۵ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية على اعتبار أنه عمل إداري مخالف للقانون وقد استأنفت البلدية هذا الحكم فقضى بتأييده في ۱۰ مايو سنة ۱۹۳۲ وبعد أن قدم الخبير المتدب تقريره تدخل المرحوم عبد السلام حسن القباني في الدعوى ثم عدل هو والمرحوم محمد حسن القباني طلباتهما بصحيفة معلقة في ۱۹۳۳/۱۲/۳ الى مبلغ ۳۲۶۸ جنيها و ۲۲۲ مليا عن ستي ۱۹۳۲، ۱۹۳۳ صيفا وشتاء والفوائد بسعر ۵٪ عن مبلغ ۸۲۵ جنيها ابتداء من ۲۷ يوليو سنة ۱۹۳۲ - تاريخ المطالبة القضائية وعن المبلغ المطلوب بأكمله ابتداء من ۱۳ ديسمبر سنة ۱۹۳۲ ومحكمة الاسكندرية الابتدائية قضت حضوريا في ۶ من مارس سنة ۱۹۳۴ بالزام مجلس بلدى الاسكندرية بأن يدفع لهما مبلغ ۸۰۰ جنيه والفوائد بسعر ۵٪ سنويا عن مبلغ ۴۰۰ جنيه ابتداء من ۲۷ يوبه سنة ۱۹۳۲ وعن ال ۴۰۰ جنيه الباقية ابتداء من ۳ ديسمبر سنة ۱۹۳۳ وذلك حتى السداد والمصاريف المناسبة - رفع كل من طرفي الخصومة استئنافا

عن هذا الحكم واثناء نظر الاستئناف عدل المرحوم محمد حسن القباني وورثة المرحوم عبد السلام حسن القباني طلباتهم بصحيفة معلنة في ١١/١٠/١٩٣٧ الى مبلغ ٩١٥٦ جنيها و ٩١٠ مليات والفوائد بسعر ٥٪ عن مبلغ ٨٢٥ جنيها ابتداء من ٢٧ يوليو سنة ١٩٣٢ وعن مبلغ ٣٠٠٨ جنيها و ٢٢٢ مليا ابتداء من ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ وعن مبلغ ٩١٥٦ جنيها و ٩١٠ مليات ابتداء من ١١/١٠/١٩٣٧ تاريخ هذه الصحيفة مضيئين ما استجد من تعويض حتى سنة ١٩٣٧ ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت في ٢٩ مايو سنة ١٩٥١ برفض الاستئناف وتأييد الحكم، طعن كل من ورثة المرحومين محمد حسن القباني وعبد السلام حسن القباني في هذا الحكم بطريق النقض لمخالفة الحكم للقانون حين رفض التعويض عن المدة التالية لسنة ١٩٣٢ كما طعنت فيه البلدية أيضا لأن الحكم لم يطبق السعر الجديد للفائدة ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ ومحكمة النقض قضت في ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بنقض الحكم الاستئنافي في خصوص قضائه بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من رفض طلبات المدعين من تعويض عما تلا سنة ١٩٣٢ وإحالة القضية في هذا الخصوص إلى محكمة استئناف الاسكندرية للفصل فيها من جديد كما قضت بنقض الحكم أيضا فيما قضى به من اعتبار الفائدة بسعر ٥٪ والقضاء بتعديله إلى ٤٪ اعتبارا من ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى تمام الوفاء وبصحيفة معلنة في ٢٥/٢/١٩٥٦ عجل ورثة المرحوم عبد السلام حسن القباني الاستئناف طالين الحكم بمبلغ ٨٤٠٠ جنية وهو التعويض المستحق لهم عن المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٥١ والفوائد كما عجل ورثة المرحوم محمد حسن القباني الاستئناف بصحيفة معلنة في ١٠/٣/١٩٥٦ طالين الحكم لهم بمبلغ ١٢٧٥٠ جنيها وهو التعويض المستحق لهم عن المدة من سنة ١٩٣٣ إلى سنة ١٩٤٩ والفوائد وقد قيد الاستئناف برقم ٩٩ سنة ٦ قضائية ومحكمة استئناف الاسكندرية قضت حضوريا في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٥٧ وفي موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض طلب التعويض عما تلا سنة ١٩٣٢ وبإلزام مجلس بلدى الاسكندرية بأن يدفع لورثة المرحوم عبد السلام حسن القباني مبلغ ٤٠٠٠ جنية والفوائد بواقع ٤٪ من تاريخ ٢٥/٢/١٩٥٦ حتى السداد وإلزامه أيضا بأن يدفع لورثة

المرحوم محمد حسن القباني مبلغ ٣٢٠٠ جنيه والفوائد بواقع ٤ ٪ من تاريخ ١٠/٣/١٩٥٦ حتى السداد والمصروفات المناسبة عن الدرجتين عما قضى به للفريقين طعن كل من ورثة المرحومين محمد حسن القباني وعبد السلام حسن القباني في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعنان برقمي ٢٩٩ و ٣١٩ سنة ٢٧ قضائية كما طعن فيه مجلس بلدى الاسكندرية أيضا وقيد طعنه برقم ٣٢١ سنة ٢٧ وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة في كل طعن مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن وعرضت الطعون على دائرة فحص الطعون فقررت إحالتها إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالجلسة المحددة لنظرها قررت المحكمة ضم الطعون الثلاثة وصممت النيابة على ما جاء بمذكراتها السابقة .

ومن حيث إن الطعون قد استوفت أوضاعها الشكلية .

عن الطعن رقم ٢٣١ سنة ٢٧ قضائية .

وحيث إن مجلس بلدى الاسكندرية ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه حين قضى بالتعويض من السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥١ مع أن هذا التعويض طلب لأول مرة في الاستئناف فيعتبر طلبا جديدا . وأنه وإن كانت الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون المرافعات - تميزا استثناء - طلب ما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف إلا أن ذلك مشروط باستحالة طلبها أو عدم استحقاقها قبل صدور الحكم الابتدائي وإذا كانت الفرصة متاحة أمام المطعون عليهم لطلب التعويض أمام محكمة الاستئناف حينما تحدد الضرر نهائيا بتصريح البلدية لهم بالبناء قبل صدور الحكم المتقوض في مارس سنة ١٩٥١ إلا أنهم قعدوا عن ذلك ولم يطلبوه إلا عند تعجيل الاستئناف بعد الإحالة فيكون طلبه غير مقبول لانتهاء العلة في تجويز طلبه لأول مرة في الاستئناف . وإذا كان الطاعن لم يتمسك بعدم قبول هذا الطلب أمام محكمة الاستئناف إلا أنه متعلق بالنظام العام فيجوز إثارتة لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته يترتب عليه أن يعود الخصوم بالنسبة للجزء المحكوم بنقضه

إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض فيكون لهم أن يسلكوا أمام هذه المحكمة من مسالك الطلب ما كان لهم قبل إصداره ومتى كان الأمر كذلك فلهم أن يضيفوا إلى طلباتهم الأصلية ما أجاز لهم القانون إضافته في الاستئناف مما يزيد من التضمينات بعد صدور الحكم المستأنف إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١١ من قانون المرافعات ومن ثم يكون هذا الذي على غير أساس .

ومن حيث إن المجلس ينمى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه دفع بسقوط حق المطعون عليهم في المطالبة بالتعويض عن السنوات من ١٩٣٨ إلى ١٩٥١ بالتقادم لا قضاء أكثر من ثلاث سنوات من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه عملاً بنص المادة ١٧٢ من القانون المدني إذ أن المطعون عليهم رغم علمهم بالضرر وبالشخص المسئول عنه لم يطلبوا التعويض عن هذه السنوات إلا في سنة ١٩٥٦ ومع ذلك فإن محكمة الاستئناف قد غم تسليمها بأن التعويض مصدره الفعل غير المشروع فإنها رفضت الدفع تأسيساً على تغير الضرر وتطوره حتى صدور الحكم المطعون فيه ولأن طلب التعويض الذي رفعت به الدعوى أصلاً وطلب التعويض عن السنوات من ١٩٣٨ - ١٩٥١ ناشئان من فعل واحد مستمر فلا يتقادم الحق في تعديل مقدار التعويض عنه متى رفع الطلب الأصلي به في ميعاده وقات الحكم المطعون فيه أنه ضرر محدد يستحق سنوياً وأنه تحددها في أوائل سنة ١٩٥١ قبل صدور الحكم المنقوض .

وحيث إن نص المادة ١٧٢ من القانون المدني الذي استحدث تقادم الثلاث سنوات بالنسبة لدعوى التعويض الناشئة عن العمل غير المشروع من اليوم الذي علم فيه المضرور بمحدث الضرر وبالشخص المسئول عنه - هو نص استثنائي على خلاف الأصل العام في التقادم - وقد ورد في خصوص الحقوق التي تنشأ عن المصدر الثالث من مصادر الالتزام في القانون المدني وهو العمل غير المشروع بحيث لا يجوز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى إلا إذا وجد نص خاص يقضي بذلك - لما كان ذلك، وكانت مسؤولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون لا تنسب إلى العمل غير المشروع وإنما تنسب

إلى المصدر الخامس من مصادر الإلزام وهو القانون باعتبار هذه القرارات هي تصرفات قانونية وليست أعمالاً مادية . فلا تسقط مسائلة الإدارة عنها عن طريق التعويض إلا بالتقادم المادي — وحيث إنه مع ذلك فإن ما استند إليه الحكم المطعون فيه من رفض الدفع بالتقادم بناء على تزايد الضرر وتطوره وعلى أن قطع التقادم بالنسبة لطلب التعويض المرفوعة به الدعوى أصلاً يسرى على طلب التعويض عن السنوات من ١٩٣٨ — ١٩٥١ الذي طلب في الاستئناف، هذا الذي استند إليه الحكم غير سديد ذلك أن التعويض المطالب به من هذه السنوات يعتبر بصدور القرار الإداري المخالف للقانون التزاماً احتمالياً فلا يسرى التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له والمتجدد في كل عام نتيجة المنع من البناء ويبدأ التقادم بالنسبة إليه منذ تحققه إذ من هذا التاريخ يصبح دين التعويض مستحق الأداء عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٨١ من القانون المدني وأنه وإن كان طلب التعويض عن هذه السنوات يشترك مع التعويض المرفوعة به الدعوى أصلاً من حيث المصدر باعتبارهما ناشئين عن قرار إداري مخالف للقانون فإن مثل هذا الاتحاد في المصدر لا ينفي عنهما أنهما طلبان مستقلان من حيث أحكام التقادم فلا يعتبر قطع التقادم بالنسبة لأحدهما قطعاً له بالنسبة للآخر وإذ جرى الحكم المطعون فيه على غير هذا النظر فإنه يكون مخالفاً للقانون بما يستوجب نقضه .

عن الطعن رقم ٢٩٩ سنة ٢٧ قضائية ، ٣١٩ سنة ٢٧

قضائية :

ومن حيث إن مما ينمى الطاعنون في هذين الطعنين على الحكم المطعون فيه الفصور في التسبب ذلك أنه حين قضى لهم بتعويض أقل مما طلبوه لم يبين عناصر الضرر .

ومن حيث إن هذا النعي صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه حين عرض في أسبابه للقضاء بالتعويض قرر " ومن حيث إن المحكمة وقد انتهت للأسباب المتقدمة إلى ثبوت حق المستأنفين في طلب التعويض عن الفترة من سنة ١٩٣٣ إلى ١٩٥١ بالنسبة لورثة المرحوم عبد السلام القباني وعن الفترة من سنة ١٩٣٣

إلى سنة ١٩٤٩ بالنسبة للفريق الآخر وذلك على التفصيل الوارد بطلبي التعجيل بالنسبة لتوزيع الحصص بين الشركاء فإن المحكمة - ترى الحكم في حدود سلطتها بتعويض إجمالي عن الضرر الذي لحق بكل من الفريقين تقدره من مجموع ظروف الدعوى بمبلغ أربعة آلاف جنيه للفريق الأول وهم ورثة المرحوم عبد السلام حسن القباني ومبلغ ٣٢٠٠ جنيه لورثة المرحوم محمد حسن القباني " ولما كان تعيين العناصر المكونة للضرر قانوناً والتي يجب أن تدخل في حساب التعويض من المسائل القانونية التي تهيم عليها محكمة النقض وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض على هذه الصورة المجعلة لم يبين عناصر الضرر فإنه يكون قد هاربه البطلان لتعصير أسبابه مما يتعين معه نقضه .

جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٦٣

برياعة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى على ، ومجد ممتاز صار .

(٧٥)

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) بورصة " عقود بيع القطن تحت سعر القطع " . " خيار المشتري
في التغطية " . " أثر التغطية " . بيع .

خيار البائع في قطع السعر يقابله خيار المشتري في التغطية . التزام البائع أن يوفر
للمشتري الوقت الذى يتسع للتغطية التى تم إجراء عملية عكسية يجريها المشتري في وقت
القطع وبسعره وعن مقدار معادل للمقدار الذى تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار .

ومنى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم في البورصة فواء العملية العكسية التى
يكون قد أجراها ببورصة العقود . أما إذا احتج بال إجراء عملية التغطية لعدم وجود
تعامل فعل في بورصة العقود فلا يتحقق هذا المركز .

(ب) بورصة . " عقود بيع القطن تحت سعر القطع " . " القطع على سعر
التعامل " . بيع .

القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد — على ما جرى عليه العرف —
بشرط أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا إسميا . لإقرار المشرع لهذا
العرف وتقنيه بما أورده بالمادة الأولى من قانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل
للقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .

١ — عقود بيع القطن تحت القطع — على ما جرى به قضاء النقض —
تقتضى أن يكون للمشتري خيار التغطية مقابل حق البائع في القطع ويلتزم البائع
لذلك بأن يوفر للمشتري الوقت الذى يتسع لإجراء عملية التغطية التى تم بعملية
عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار
معادل للمقدار الذى تم قطعه من البائع كي يأمن تقلبات الأسعار .

ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم في البورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود . أما إذا استحال إجراء عملية التغطية لعدم وجود تعامل فعلي في بورصة العقود فلا يتحقق هذا المركز .

٢ - القطع على سعر التعامل في بورصة العقود - على ما جرى به العرف - مقيد بشرط أن يكون السعر الذي يطلبه البائع القطع به نتيجة تعامل فعلي في البورصة وليس سعرا إسميا فرضته الحكومة كحد أدنى بائع يتمتع هبوط السعر عنه أو سعرا لم يحصل به تعامل بسبب عدم إقبال المشتري على الشراء به أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع بهذا السعر ، وقد أقر المشرع هذا العرف وقتنه بما أورده في المادة الأولى من القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ من أنه إذا كان نهاية الأجل الذي يحق فيه للبائع قطع السعر يوم عطلة ببورصة العقود أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محذورا بأسعار إسمية أو أسعار لا تعامل بها لأي سبب كان فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي - فإذا كان قرار وزير المالية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ الصادر في ١٧/٢/١٩٥٢ قد حظر إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق أشهر معينة من بينها فبراير ومارس سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصودا به تغطية مراكز قائمة في بورصة العقود على أن يجري التعامل في بورصة العقود على عقود قطن طويل التيلة لشهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ وعلى عقود قطن متوسط التيلة لشهرى يونيو وأغسطس سنة ١٩٥٢ ، وكانت لجنة البورصة قد أصدرت في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى بمد كافة عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة على شهر ما يوسنة ١٩٥٢ وبالنسبة للقطن متوسط التيلة على شهر يونيه سنة ١٩٥٢ - فإن هذا القرار لم ينشأ حكما جديدا وإنما اقتصر على أعمال مقتضى القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ ، ذلك أن النتيجة الحتمية لما فرضه هذا القرار الأخير هي تأجيل القطع من الأشهر التي حظر التعامل على استحقاقاتها إلى الأشهر التي صرح بالتعامل عليها حتى يتمكن المشتري من إجراء عملية التغطية إعمالا لقاعدة التلازم بين القطع والتغطية - فإذا كان ذلك وكانت الطامنة قد استحال عليها إجراء عملية التغطية وذلك بسبب عدم قيام المطعون عليه بطلب القطع على السعر حتى صدور قرار ١٧/٢/١٩٥٢ فإن قطع سعر أقطان المطعون عليه يكون قد تأجل من استحقاق

شهرى فبراير ومارس إلى شهرى يونيه ومايو على التوالى مما يتعين معه تحديد أسعاره على أساس سعر إقفال هذين الاستحقاقين الأخيرين فى أول يوم يجرى فيه تعامل فعلى عليهما فى بورصة العقود — ومن ثم فلا جدوى من الاحتجاج بعدم انصراف قرار لجنة البورصة مالف الذكر إلى عقود بيع الأقطان تحت القطع (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليه أقام الدعوى الابتدائية رقم ٤٢٢ لسنة ١٩٥٢ كلى الزقازيق ضد الشركة الطاعنة وقال بيانا لها إنه بمقتضى عقد بيع مؤرخ ١٩٥١/١٠/٥ باع للشركة الطاعنة ١١٥٣,٧٣ قنطارا من القطن الكرنك و ١١١,٦٠ قنطارا من القطن الجيزة ٣٠ على عقود شهر يناير سنة ١٩٥٢ للقطن الكرنك وعقود ديسمبر سنة ١٩٥١ للقطن الجيزة ٣٠ واشترط فى العقد أن البائع يقطع سعر القطن قبل يوم ١٠ يناير سنة ١٩٥٢ و ١٩٥٢/٢/١٠ على التوالى وأن له حق النقل إلى استحقاق آخر تال ، وأنه قد سلم القطن فعلا فى ١٩٥١/١٠/٢٦ واستعمل حقه فى النقل إلى شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٥٢ بالنسبة للقطن جيزة ٣٠ والكرنك على التوالى وبقي مركزه قائما على هذين الشهرين غير أن الشركة المدعى عليها (الطاعنة) أبرقت إليه فى ١٠ مارس سنة ١٩٥٢ أنها نقلت القطن الكرنك إلى استحقاق شهر مايو والقطن الجيزة إلى استحقاق شهر يونيه بدعوى أن

(١) راجع قرض ١٩٦٢/١/٢٥ طعن ٣٨١ س ٢٦ ق السنة ١٣ ص ١١٥ ،
١٩٦١/١/٢٦ الطعن ١٦٣ س ٢٥ ق ٤١٢ س ٢٥ ق السنة ١٢ ص ٧٢٥ ٦٠ ،
١٩٦١/٢/٩ الطعن ١٩٦ س ٢٥ ق السنة ١٢ ص ١٣١ ، ٢٩٦١/١٢/٧ الطعن ٣١٤
س ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٧٦٥ .

ذلك تم طبقا لقرار بورصة مينا البصل فاعترض على ذلك التصرف بأن العقد قد تضمن بيع بضاعة حاضرة عن أقطان زهر وأنه وفق العقد وشروطه يجب احتساب سعر الكرنك على أساس ١٤٠ ريالا للقنطار وهو السعر الذي اقبل به استحقاق مارس بموجب المرسوم الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٥٢ واحتساب سعر القنطار من الجيزة بواقع ٨٠ ريالا وهو السعر الذي صفيت به عقود فبراير مع اضافة العلاوة المتفق عليها وهي ٤٥٠ قرشا للقنطار من الكرنك و ٦٢٥ قرشا للقنطار من الجيزة ٣٠ وعلى هذا الأساس يكون مجموع ثمن القطن المبيع منه للطاعة ٣٩٩٧٩ جنيها و ٢٣٥ مليا يستزل منه مبلغ ٣٢٨٢٦ جنيها و ١٢٢ مليا قيمة مصاريف النقل وما استلمه فعلا فيكون الباقي في ذمة الطاعة مبلغ ٧١٥٣ جنيها و ١١٣ مليا وهو ما طلب الحكم به على الشركة مع فوائد هذا المبلغ منذ المطالبة الرسمية حتى السداد - وتحصل دفاع الطاعة في أنه قد صدر في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ قرار وزاري بمنع إجراء أية عملية بيع على استحقاقات فبراير ومارس وقصر التعامل على شهرى مايو ويوليو بالنسبة للقطن طويل التيلة وعلى شهرى يونية وأغسطس بالنسبة للقطن متوسط التيلة وأن لجنة البورصة أصدرت تنفيذا للقرار السابق قرارا بمد عمليات القطع من شهرى فبراير ومارس إلى شهرى يونيه ومايو على التوالى وكان من نتيجة هذين القرارين أن أصبح القطع ممتنعا على شهرى فبراير ومارس لعدم وجود تعامل فى البورصة أصلا على استحقاقات هذين الشهرين . وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٥٥ أصدرت المحكمة الابتدائية حكما بتعيين خبير لتصفية الحساب بين الطرفين على أساس أن سعر البيع بالنسبة لكمية الكرنك هو سعر القفل النهائى لاستحقاق شهر مارس سنة ١٩٥٢ مضافا إليه علاوة قدرها ٤٥٠ قرشا للقنطار وأن سعر البيع بالنسبة لكمية الجيزة ٣٠ هو سعر القفل النهائى لاستحقاقات فبراير مضافا إليه علاوة قدرها ٦٢٥ قرشا للقنطار وقد قدم الخبير تقريرا انتهى فيه إلى أن تصفية الحساب على الأساس المتقدم أسفرت عن أن للدعى فى ذمة الشركة المدعى عليها مبلغ ٧١٥١ ج و ٥٨٣ م وبتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام الشركة الطاعة بأن تدفع للطعون عليه هذا المبلغ وفوائده بواقع ٥ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٥ يوليو سنة ١٩٥٢ حتى تمام السداد والمصاريف المناسبة

وقد استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ١٧٢ سنة ٧ ق وتمسكت بوجهة نظرها السابقة وبأن حق البائع في القطع يقابله خيار المشتري في التغطية وأنه ما دام إجراء هذه التغطية كان ممتنعاً لعدم وجود تعامل على شهرى فبراير ومارس نتيجة لصدور القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ فإن ذلك يستتبع عدم إمكان القطع على استحقاقات هذين الشهرين وطلبت الطاعة في استئنافها أن تكون المحاسبة على أساس ١١٦,٣٠ ريالاً للقنطار من الكرنك وهو السعر الذي بدأ التعامل الفعلي به بالنسبة للقطن طويل التيلة ابتداء من ١٦ أبريل سنة ١٩٥٢ وعلى أساس ٦٧,٦٧ ريالاً للقنطار من الجيزة ٣٠ وهو السعر الذي بدأ التعامل الفعلي به في القطن متوسط التيلة ابتداء من ٢٤ أبريل سنة ١٩٥٢ . وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٨ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعنت الشركة الطاعة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١١ فبراير سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لنظره جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والعرف المستقر في شأن بيع القطن تحت القطع ذلك أنه أجرى تصفية الحساب بين الطرفين على أساس سعر استحقاقات فبراير ومارس سنة ١٩٥٢ على الرغم مما هو ثابت من عدم حصول تعامل فعلي في بورصة العقود على هذين الاستحقاقين نتيجة صدور القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ مما كان يستعجل معه إجراء القطع لاستحالة قيام الطاعة بإجراء عملية التغطية وبذلك خالف الحكم العرف المستقر في شأن بيع القطن تحت القطع والذي يقضى بأن حق البائع في قطع السعر على أساس سعر بورصة العقود في يوم معين يقابله حق المشتري في إجراء عملية تغطية لتأمين نفسه من أخطار تقلبات الأسعار وتم هذه العملية ببيع المشتري في البورصة كمية معادلة للكمية التي اشتراها من القطن الزهر وبنفس السعر الذي يتم به القطع من جانب البائع .

ولما كانت عملية التغطية لا يمكن إجراؤها إلا إذا كان هناك تعامل فعلي في بورصة العقود فإنه إذا لم يجر هذا التعامل لسبب من الأسباب امتنع على البائع استعمال حقه في القطع وإذا كان الثابت في خصوص هذه الدعوى أن المطعون عليه لم يطلب قطع سعر أقطانه حتى صدر القرار الوزاري رقم ۱۷ لسنة ۱۹۵۲ الذي منع إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاقات فبراير ومارس سنة ۱۹۵۲ وقصر التعامل بالنسبة للقطن طويل التيلة على شهرى مايو ويوليه وبالنسبة للقطن متوسط التيلة على شهرى يوليو وأغسطس فإن القطع على استحقاقات فبراير ومارس أصبح ممثما لاستحالة إجراء عملية التغطية نتيجة لصدور هذا القرار الذي يعتبر قوة قاهرة يترتب عليها تأجيل تنفيذ العقد إلى أول يوم يحصل فيه تعامل فعلي في البورصة ولما كان هذا التعامل لم يحصل بالنسبة للقطن طويل التيلة إلا ابتداء من ۱۶ من أبريل سنة ۱۹۵۲ وبسعر ۱۱۶,۳۰ ريالاً للقطن وبالنسبة لمتوسط التيلة ابتداء من ۲۴ أبريل سنة ۱۹۵۲ وبسعر ۶۷,۶۷ ريالاً فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه إجراء المحاسبة على أساس هذين السعريين وإذا هو لم يفعل وأجاز القطع رغم استحالة التغطية من جانب المشتري فإنه يكون قد خالف القانون ، ويتحصل السبب الثانى في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون فيما أقام عليه قضاءه من أن قرار لجنة البورصة الصادر في ۵ مارس سنة ۱۹۵۲ لا ينصرف إلى العقد المبرم بين الطرفين — ذلك أن هذا القرار — الذى قضى بمد كافة عمليات قطع القطن على شهرى مايو ويونيه دون غرامة أو خصم لم يستحدث جديدا وإنما أعمل على وجه صحيح مقتضى القرار رقم ۱۷ لسنة ۱۹۵۲ إذ أنه ما دام أن القرار الوزاري المذكور قد منع التعامل على شهرى فبراير ومارس فإن إجراء التغطية على استحقاقات هذين الشهرين أصبح مستحيلا وبالتالي امتنع على البائعين قطع أقطانهم على أسعار هذه الاستحقاقات واستلزم ذلك حتما تأجيل القطع إلى استحقاقات الأشهر التالية التى أجاز القرار الوزاري التعامل عليها وهى استحقاقات مايو بالنسبة للقطن الطويل التيلة ويونيه بالنسبة للقطن متوسط التيلة وهذا هو ما قرره قرار لجنة البورصة الصادر في ۵ مارس سنة ۱۹۵۲ . ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ أجرى المحاسبة على أساس ۱۴۰ ريالاً للأقطان طويلة التيلة و ۸۰ ريالاً للأقطان متوسطة التيلة

استنادا إلى القول بأن السعر الأول هو الذي أقيمت به عقود مارس طبقا للرسوم بقانون رقم ۱۸ لسنة ۱۹۵۲ وأن السعر الثاني هو الذي تمت به تصفية عقود فبراير واشترت به شركة مصر عقود هذا الشهر في حين أن الرسوم بقانون سالف الذكر لا يشمل إلا العقود القائمة في بورصة العقود يوم العمل به في ۸ من مارس سنة ۱۹۵۲ ولا ينطبق على بيوع البضاعة الحاضرة ولو كانت تحت القطع — هذا على أنه لو فرض جدلا أن هذا المرسوم بقانون ينطبق على هذه البيوع فإن هذا لا يمكن أن يؤدي إلى محاسبة الطاعة على أساس السعر الذي قرره وهو ۱۴۰ ربيالا للقطن من القطن طويل التيلة وذلك لاستحالة التغطية بهذا السعر كذلك فإنه بالنسبة للقطن متوسط التيلة فإن التغطية لم تصبح ممكنة إلا منذ بدء التعامل الفعلي على هذا القطن في ۲۴ من أبريل سنة ۱۹۵۲ بسعر ۶۷, ۶۷ ربيالا ولم يكن ممكنا إجراء التغطية على أساس ۸۰ ربيالا .

وحيث إن هذا النعي بجميع أوجهه صحيح — ذلك أن قضاء هذه المحكمة جرى بأن عقود بيع القطن تحت القطع ومنها عقد البيع أساس الدعوى يقتضي أن يكون للشري خيار التغطية مقابل حق البائع في القطع ويلتزم البائع لذلك بأن يوفر للشري الوقت الذي يتسع لإجراء عملية التغطية التي تتم بعملية عكسية يجريها المشتري في بورصة العقود في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدر الذي تم قطع السعر من البائع — وعملية التغطية هذه لازمة لأمين المشتري ضد تقلبات الأسعار ومتى تمت التغطية تحقق للشري مركز قائم في بورصة العقود قوامه عملية البيع التي يكون قد أجراها في هذه البورصة — ولما كان يستحيل إجراء عملية التغطية إذا لم يكن هناك تعامل فعلي في بورصة العقود فإن القطع على سعر العقود — على ما جرى به للعرف — مقيد بشرط هو أن يكون سعر العقد الذي يطلب البائع القطع به نتيجة تعامل فعلي في البورصة وليس سعرا اسميا فرضته الحكومة كحد أدنى بائع يمنع هبوط السعر عنه أو سعرا لم يحصل به تعامل بسبب عدم اقبال المشتريين على الشراء به أو عدم عرض البائعين أقطانهم للبيع بهذا السعر وقد أقر المشرع هذا العرف وقتئذ بما أورده في المادة الأولى من القانون رقم ۱۸۴ لسنة ۱۹۵۹ المعدل للرسوم بقانون رقم ۱۳۱ لسنة ۱۹۳۹ من أنه إذا كان نهاية الأجل الذي يحق فيه للبائع قطع السعر يوم

عطلة ببورصة العقود أو كان التعامل في البورصة في هذا اليوم محمدا بأسعار إسمية أو أسعار لا تعامل بها لأي سبب كان فإن الأجل يمتد إلى يوم العمل التالي ولما كان الثابت في الدعوى الحالية أن المطعون عليه لم يطلب قطع صرأقطانه حتى أصدر وزير المالية في ١٧ فبراير سنة ١٩٥٢ قراره رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ الذي حظرت مادته الثانية إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق أشهر معينة من بينها فبراير ومارس سنة ١٩٥٢ إلا إذا كان مقصودا بها تصفية مراكز قائمة في بورصة العقود كما نصت مادته الأولى على أن يجري التعامل في بورصة العقود على عقود قطن طويل التيلة - ومن بينه الكرنك - لشهرى مايو ويوليو سنة ١٩٥٢ وعلى عقود قطن متوسط التيلة ومن بينه الجيزة ٣٠ لشهرى يونية وأغسطس سنة ١٩٥٢ - لما كان ذلك، وكانت الشركة الطاعنة عند صدور هذا القرار ليس لها مركز قائم في بورصة العقود بالنسبة للصفقة مشار التزاع وذلك لما سلف ذكره من أن المطعون عليه لم يكن قد طلب القطع حتى صدور هذا القرار وبالتالي فلم تكن الطاعنة قد أجرت عملية التغطية التي يتحقق لها بذلك المركز فإن القرار الوزاري سالف الذكر قد ترتب عليه أن أصبح قطع صرأقطان المطعون عليه على أساس شهرى فبراير ومارس سنة ١٩٥٢ متعذرا لسبب قهري لا دخل للطاعنة فيه ولما كانت لجنة البورصة قد أصدرت في ٥ مارس سنة ١٩٥٢ قرارا يقضى بمد كافة عمليات القطع بالنسبة للقطن طويل التيلة على شهرى مايو سنة ١٩٥٢ وبالنسبة للقطن متوسط التيلة على شهر يونية سنة ١٩٥٢ وذلك بدون غرامة أو خصم وكان هذا القرار لم ينشئ حكما جديدا وإنما اقتصر على أعمال مقتضى القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ إذ أن النتيجة الحتمية لما فرضه هذا القرار الأخير من حظر على التعامل على استحقاقات شهرى فبراير ومارس ومن جعل التعامل في القطن طويل التيلة قاصرا على استحقاق شهرى مايو ويوليو وفى القطن متوسط التيلة على شهرى يونية وأغسطس - هذه النتيجة هي تأجيل القطع من الأشهر التي حظر التعامل على استحقاقاتها إلى الأشهر التي صرح بالتعامل عليها حتى يتمكن المشتري من إجراء عملية التغطية إعمالا لقاعدة التلازم بين القطع والتغطية ومن ثم فلا جدوى من الاحتجاج بعدم انصراف قرار لجنة البورصة سالف الذكر إلى عقود بيع الأقطان تحت القطع

لما كان ذلك، فإن قطع سعر أقطان المطعون عليه يكون قد تأجل نتيجة لصدور القرار الوزاري رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ من استحقاق شهري فبراير ومارس إلى شهري يونية ومايو على التوالي وكان من المفروض أن تحدد أسعاره على أساس سعر إقبال هذين الاستحقاقين الأخيرين في أول يوم يجري فيه تعامل فعلي عليهما في بورصة العقود إلا أنه لما كان مجلس الوزراء قد أصدر في ١٧ مارس سنة ١٩٥٢ قراراً بدخول الحكومة مشترية في سوق عقود القطن وحدد سعر الشراء للقطن طويل التيلة ١٢٥ ريالاً للقطن متوسط التيلة ٧٢ ريالاً وأعقب ذلك صدور قرار من لجنة بورصة مينا البصل في ١٤ مايو سنة ١٩٥٢ يقضي بأن جميع العمليات التي تحت القطع والتي مد أجل قطعها من فبراير سنة ١٩٥٢ إلى يونية سنة ١٩٥٢ تقطع بواقع ٧٢ ريالاً ينضم منها المصاريف الفعلية وقدرها ريالان وأن العمليات التي مد أجل قطعها من مارس إلى مايو تقطع بواقع ١٢٥ ريالاً ينضم منها المصاريف الفعلية التي حددت بريالين ونصف وكلا السعريين اللذين حددتهما هذا القرار يزيد على السعر الذي جرى به تعامل فعلي في أول يوم حصل فيه التعامل - لما كان ذلك، فإنه كان لزاماً على الحكم المطعون فيه تحديد ثمن الأقطان المباعة من المطعون عليه للطائفة على أساس أن سعر القطع هو ١٢٢ر٥ ريالاً للقطن الكرك و ٧٠ ريالاً للقطن من الجيزة ٣٠ مع إضافة العلاوات المتفق عليها ولا وجه لما تمسك به المطعون عليه وصايره فيه الحكم المطعون فيه من وجوب احتساب سعر القطن طويل التيلة على أساس السعر الذي قرره المرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٢ وهو ١٤٠ ريالاً واحتساب سعر القطن متوسط التيلة على أساس السعر الذي تعهدت شركة مصر للأقطان بشراء عقود متوسط التيلة به وهو ٨٠ ريالاً ذلك أن نصوص المرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٥٢ وعبارة تعهد شركة مصر يدلان على أنهما قاصران على المراكز القائمة فعلاً في بورصة العقود وقت صدورهما ولا ينطبقان على بيوع البضاعة الحاضرة ولو كانت تحت القطع وإذا لم يكن

للشركة الطاعنة في ذلك الوقت مركز قائم في بورصة العقود لما سلف ذكره من أنه لا يتحقق لها هذا المركز بالنسبة للصفقة التي تشتريها تحت القطع إلا عند إجرائها عملية التغطية عنها وهذه العملية لم تكن قد تمت بالنسبة لأقطان المطعون عليه لاستحالة إجرائها للأسباب المتقدم ذكرها — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وجعل أساس تحديد الثمن هو ١٤٠ ريالاً للسكرت و ٨٠ ريالاً للجزيرة ٣٠ يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٧٦)

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " وعاء الضريبة " .
" التقدير الحكيم " . " أرباح الشريك المتضامن " .

الشريك المتضامن يأخذ حكم الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصوبه من ربح — مباشرة الممول نشاطه كشريك متضامن في المنشأة خلال سنة ١٩٤٧ اتخذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨ وهي السنة التالية لبدء نشاطه أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات التالية . م ١ ف ٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ .

صوى المشرع في حكم المادة ٣٤ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بين الشريك المتضامن في شركات التضامن والممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح — وإذا كان المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ قد نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه إذا لم يكن للممول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساساً لربط الضريبة الأرباح المقدرة عن أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه ، وكانت المطعون عليها لم تباشر نشاطها كشريكة متضامنة في المنشأة إلا اعتباراً من ١١/٥/١٩٤٧ فإنه يتعين اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨ وهي السنة التالية لبدء نشاطها أساساً لربط الضريبة عليها في السنوات التالية (٥) .

(٥) راجع قض ١٩٦٢/٢/٢١ الطعن ٤٧٧ سنة ٢٦ ق ١١/٤/١٩٦٢ الطعن ٣٤٦

سنة ٢٨ ق السنة ١٣ ص ٢١٣ ، ٤٢٧ .

المحكمة .

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أنه بتاريخ ١٩٤٤/١/١ تكونت شركة تضامن بين كريا كوبا با
دوبلو "المطعون عليه الأول" وبنايوتى كريا كوبا با دوبلو واسيرو وكريا كوبا با
دوبلو لغرض الاتجار فى البقالة وطحن البن وإدارة كازينو وبتاريخ ١٩٤٧/٥/١١
انضمت مدام كريا كوبا با دوبلو كشريكة متضامنة فى الشركة وبتاريخ
١٩٥٣/٥/٢٨ صدر حكم فى الدعوى رقم ٧١ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى المنيا باعتبار
صافى أرباح الشركة عن سنة ١٩٤٧ مبلغ ١٨٨٤ ج و ٣٥٢ م وأصبح هذا الحكم
نهائيا وقد قدرت مأمورية الضرائب أرباح المنشأة من كل من ستنى ١٩٤٨
و ١٩٤٩ . بمبلغ ٤٩٦٠ ج كما قدرت صافى ربح الكازينو وحده فى المدة من
١٩٥٠/١/١ حتى ١٩٥٠/٧/٣١ وهو تاريخ تنازل الشركاء عن الكازينو للغير بمبلغ
١٢٠٠ ج طعن المطعون عليه الأول بصفته على هذه للتقديرات أمام لجنة الطعن
التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦ وهو يقضى بتخفيض ربح المنشأة
فى كل من السنوات ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٠ الى مبلغ ١٨٨٤ ج و ٣٥٢ م
قياسا على سنة ١٩٤٧ وتطبيقا لأحكام الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم
بقانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٢ . طعن المطعون عليه الأول بصفته فى هذا القرار
بالدهوى رقم ٤ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى المنيا تأسيسا على أن اللجنة قدرت
أرباح الكازينو عن سنة ١٩٥٠ كاملة فى حين أن تقدير المأمورية المطعون فيه
كان عن الفترة من ١٩٥٠/١/١ حتى ١٩٥٠/٧/٣١ وهو تاريخ تنازل الشركاء
منه للغير كما طعنت مصلحة الضرائب فى القرار آنف الذكر بالدهوى رقم ٦ سنة
١٩٥٥ تجارى كلى المنيا واستندت فى طعنها الى أن اللجنة اتخذت أرباح سنة
١٩٤٧ قياسا فى السنوات التالية فى حين أن شكل المنشأة قد تغير اعتبارا من
١٩٤٧/٥/١١ بدخول المطعون عليها الثانية شريكة . كما تغير رأس المال أيضا
مما يستتبع اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٨ قياسا فى السنوات التالية وقد قررت محكمة

المنايا ضم الطعين وقضت فيهما بتاريخ ١٧/١٢/١٩٥٦ بتعديل قرار اللجنة بالنسبة لأرباح سنة ١٩٥٠ بجعلها ٥١٦ ج و ١٢٤ م وهو أرباح المقهى في الفترة من ١/١/١٩٥٠ الى ٣١/٧/١٩٥٠ حيث انتقلت ملكيتها الى الغير بعد ذلك وبتأييد قرار اللجنة بالنسبة لكل من سنى ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وأقامت قضاءها على أنه لا اعتداد بتغير شكل المنشأة في تقدير الأرباح طالما أن نشاطها في السنوات التالية لم يتغير عن سنة القياس . طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بالاستئناف الذى قيد برقم ١٥٤ لسنة ٧٤ ق استئناف القاهرة وبتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨ قضى برفضه وبتأييد الحكم المستأنف فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التى قررت إحالته الى هذه الدائرة حيث نظر بجلدسة ١٧/٤/١٩٦٣ وأمامها تمسكت مصلحة الضرائب بطلب نقض الحكم وأصرت النيابة على نقض الحكم نقضا جزئيا بالنسبة للطعون عليها الثانية ولم يحضر المطعون عليهما ولم يقدم دفاعا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه اذ اتخذ الأرباح المقدرة للمنشاء من سنة ١٩٤٧ أساسا لربط الضريبة في السنوات التالية تأسيسا على أن تغير الكيان القانونى للمنشاء لا يحول دون انطباق حكم الفقرة الأولى من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ مادام لم يطرأ تغير على وحدة نشاط المنشأة في حين أن الثابت منه أن المطعون عليها الثانية بدأت نشاطها في الشركة اعتبارا من ١١/٥/١٩٤٧ وبالتالي كان يتعين اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٨ وهى السنة التالية لبدء نشاطها أساسا للربط عليها في السنوات اللاحقة المقيسة إعمالا لحكم الفقرة الثانية من المادة المشار اليها ومن مقتضى هذا تقدير أرباح المنشأة في سنة ١٩٤٨ وتحديد نصيب المطعون عليها الثانية فيها واتخاذ هذا النصيب أساسا للربط .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ نص في الفقرة الثانية من المادة الأولى منه على أنه "إذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة

الأرباح المقدرة عن أول سنة لاجبة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه “ وكان القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قد سوى في حكم المادة ٣٤ منه بين الشريك المتضامن في شركات التضامن وبين الممول الفرد من ناحية إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح ، ولما كان الثابت أن المطعون عليها الثانية لم تبأشر نشاطها كشريكة متضامنة في المنشأة الا اعتبارا من ١١/٥/١٩٤٧ فقد كان يتعين اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨ وهي السنة التالية لبدء نشاطها أساسا لربط الضريبة عليها في السنوات التالية ويكون الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه بالنسبة اليها في هذا الخصوص .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٧٧)

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) معارضة " ميعادها " . قانون " قانون المرافعات الملغى " .

المعول عليه في افتتاح ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي في ظل قانون المرافعات
الملغى هو تنفيذه أو الشروع في تنفيذه . لا يعني من ذلك علم المحكوم عليه بالحكم
بطريق آخر .

(ب) إثبات " الإثبات بالكتابة " . " تقدير الدليل " . محكمة
الموضوع .

استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . لا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض
متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما اقترحت إليه في شأن الدليل . عدم اعتبار الشهادة
المقدمة أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى يكون لها حجة معينة في الإثبات . تقدير
الدليل المستند منها خاضع لسلطان قاضي الموضوع .

١ - المعول عليه في افتتاح ميعاد الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي في ظل
قانون المرافعات الملغى على ما نصت عليه المادتان ٣٢٩ و ٣٣٠ منه هو تنفيذه
أو الشروع في تنفيذه إذ بذلك يسقط هذا المحكوم عليه في الجهل به . ويعتبر أنه
علم به ويبدأ في حقه ميعاد المعارضة فيه ، ولا يعني عن ذلك علم المحكوم عليه
بالحكم بطريق آخر ذلك أنه متى رتب القانون بدء سريان ميعاد على إجراء معين
فإنه لا يجوز الاستعاضة من هذا الإجراء بإجراء آخر .

٢ - تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا سبيل للجادلة فيه أمام
محكمة النقض متى كانت الأسباب التي ماقتها لإطراح الدليل الذي لم تأخذ به

أسباباً سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه . فإذا كان الثابت من الشهادة المستخرجة من سجلات المحكمة الشرعية من واقع حجة بيع أنها ليست أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى يكون لها حجية معينة في الإثبات وإنما هي لا تعدو أن تكون ملخصاً مستخرجاً من شروط عقد بيع فقد انحصرت عنها الحجية المقررة في القانون لأصل الورقة الرسمية أو صورتها لينبسط عليها سلطان قاضي الموضوع في تقدير الدليل المعتمد منها^(٥) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنور والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن وزارة الأوقاف بصفتها ناظرة على وقف شرف الدين الكردي الجندی (الطاعنة) رفعت الدعوى رقم ٤٦٢٩ سنة ١٩٤٠ مدنى الموسكى على نفسه أحمد عقدة طالبة الحكم بالزامها بمبلغ تسعمائة مليم قيمة الحكر من سنة ١٩٣٠ وما بعدها وجعل الحكر السنوى مبلغ ٨٤٢,٤ جنيهاً ابتداء من سنة ١٩٤٠ وفسخ عقد الحكر وإزالة ما على العين المحكرة من مبان مع التسليم — وإلزامها بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة الثلاثة في بيان دعواها إن وقف شرف الدين الكردي المشمول بنظارتها يملك قطعة أرض مساحتها ٧٠٧,٢٠ متراً مربعة أمينة الحدود والمعامل بصحيفة الدعوى وأن منفعتها آلت بطريق الحكر إلى عبد الرحمن الخرزاتى ثم لورثته من بعده ثم آل من هذا القدر ٨٩,٥ متراً إلى المدعى عليها بطريق التحكير أيضاً ولكنها لم تدفع أجرة الحكر منذ سنة ١٩٣٠ ولما كانت أجرة الحكر تتغير تبعاً للزمان والمكان فقد قدر قوميون الوزارة قيمة الحكر السنوى بمبلغ ٨٣٢,٤ جنيهاً . وإذا كان التأخير في دفع قيمة الحكر موجباً للفسخ فقد رفعت هذه الدعوى طالبة الحكم بالطلبات

(٥) راجع قفس ١٩٥٥/١١/٣ طن ٦٢ ص ٢٢ في ١٩٥١/٢/١ طن ١٩١ ص ١٨ في مجلدة ٢٥ سنة ٨٦ .

المنوه عنها آنفا ومحكمة الموسيقى الجزئية قضت غيابيا في ۲۹ ديسمبر سنة ۱۹۴۰ بطلبات الطاعنة فعارضت المحكوم عليها في هذا الحكم قبل اعلانه ولم تحضر فحكم في ۱۹۴۵/۱۱/۴ بإبطال المرافعة ثم أقامت معارضة ثانية تأسيسا على أن الأرض غير محكرة وأدخلت كلاما من درويش محمد مصطفى البائع لها ومحمد مصطفى المهجين البائع للبائع لها ضامنين في الدعوى - كما رفعت الطاعنة الدعوى رقم ۳۳۴۱ - سنة ۱۹۴۱ مدنى الموسيقى على أحمد محمود عبد الرحمن وفاطمة ابراهيم حسنين طالبة الحكم بتثبيت ملكية وقف شرف الدين الكردى الخيبرى الى قطعة الأرض البالغ مساحتها ۶۲,۵۴ مترا مربعا وإلزام المدعى عليهما بدفع قيمة الحكر وقدرها ۶۲۰ مليا سنويا من سنة ۱۹۳۰ حتى سنة ۱۹۳۹ وجعل أجرة الحكر مبلغ جنيتين و ۶۰.۵ أليامات ابتداء من سنة ۱۹۴۰ وفسخ عقد الحكر وإزالة ما على العين المحكرة من مبان وغيرها مع تسليم وإلزامهما بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة قائلة إن المدعى عليهما ينتفعان بطريق الحكر بالمساحة المنوه عنها والمملوكة لوقف شرف الدين الكردى الخيبرى المشمول بنظارتها وأنها تأخرت في سداد أجرة الحكر وبتاريخ ۲۱، ۱۰ ديسمبر سنة ۱۹۴۱ أدخل أحمد محمود عبد الرحمن كلا من فاطمة ابراهيم حسنين وعلى الشهير بيوسف أحمد مصطفى الجندى ضامنين في الدعوى باعتبارهما بائعين له كما أدخلت فاطمة حسنين محمد مصطفى المهجين ضامنا باعتباره البائع الأصلى - كما رفعت وزارة الاوقاف (الطاعنة) الدعوى رقم ۷۰۰ سنة ۱۹۴۴ مدنى الموسيقى على محمد مصطفى المهجين طالبة الحكم بإلزامه بدفع مبلغ جنيه و ۱۸۸ مليا قيمة متأخر الحكر حتى سنة ۱۹۴۲ عن مساحة قدرها ۸۰ و ۹۷ مترا مربعا من الوقف نظارتها وجعل أجرة الحكر مبلغ ۴ جنيهات و ۸۹۰ مليا ابتداء من سنة ۱۹۴۳ والحكم بما يستجد على هذا الأساس حتى التسليم وفسخ عقد الحكر وإزالة ما على العين المحكرة من مبان ثم عدلت الوزارة طلباتها بجعل أجرة الحكر ۵ جنيهات و ۲۸۰ مليا سنويا ابتداء من سنة ۱۹۴۴ - وقد قررت المحكمة ضم القضيتين السابقتين إلى هذه القضية - ولما كانت السيدة روز موسى قد رفعت الدعوى رقم ۹۹۶ سنة ۱۹۴۶ مدنى كلى مصر على (حسن خليل) طالبة الحكم بإلزامه بمبلغ ۹۵۷ جنيها و ۵۸۰ مليا بناء على أنها كانت قد اشترت منه منزلا وإذا باعته اتضح أن الأرض المقام عليها محكرة من وقف شرف الدين الجندى فقررت محكمة الموسيقى إحالة القضايا الثلاثة إلى محكمة القاهرة لنظرها مع هذه القضية

للارتباط وبتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩٤٩ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بنذب خير هندسى لأداء المأمورية الميمنة بمنطوق ذلك الحكم ثم قضت فى ١٤ من يناير سنة ١٩٥٤ أولا - فى الدعوى رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٤٠ مدنى الموسيقى بقبول المعارضة شكلا وفى موضوعها بالنسبة للحكم المعارض فيه وبرفض الدعوى . ثانيا - فى الدعويين رقمى ٣٣٤١ سنة ١٩٤١ ، ٧٠٠ سنة ١٩٤٤ مدنى الموسيقى برفضهما ثالثا - بالزام وزارة الاوقاف بمصروفات هذه الدعاوى الثلاث ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . رابعا - فى الدعوى رقم ٩٦٦ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى مصر برفضها والزام المدعية روزموسى بمصروفاتها ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة . خامسا - برفض جميع دعاوى الضمان والزام رافعيها بمصروفاتها رفعت وزارة الاوقاف استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٩٤٨ سنة ٧١ قضائية ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى ١٩٥٧/٢/٢٨ بتأييد الحكم المستأنف مع الزام المستأنفة بالمصاريف وبمبلغ خمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماة لمحمد مصطفى الهجين وبتاريخ ٤ يوليو سنة ١٩٥٧ طعنت وزارة الاوقاف فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

ومن حيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة للقانون ذلك أنه قضى بقبول المعارضة الثانية المرفوعة من السيدة نفيسة أحمد محمد عقدة شكلا رغم فوات ميعادها تأسيسا على أن ميعاد المعارضة لا يسرى إلا من تاريخ العلم بالتنفيذ وإذا لم يحصل هذا التنفيذ فإن ميعاد المعارضة يظل مفتوحا - مع أن السيدة / نفيسة أحمد عقدة رفعت المعارضة الأولى قبل تنفيذ الحكم النيابى وبذلك تأكد علمها به ولما كان المقصود من تنفيذ الحكم النيابى هو إلام المحكوم عليه بصدقه حتى يسرى فى حقه ميعاد المعارضة فإن رفع المعارضة الأولى - وقد حقق المقصود من التنفيذ - يبدأ منه سريان ميعاد المعارضة الثانية دون حاجة إلى التنفيذ وإذا حكم بإبطال المرافعة فى المعارضة الأولى ورفضت المعارضة الثانية بعد فوات

مبيادها محسوبا من تاريخ رفع المعارضة الأولى فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبولها يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن المادة ٣٢٩ من قانون المرافعات الملغى المنطبقة على واقعة الدعوى إذ نصت على أنه " تقبل المعارضة في الأحكام الصادرة في الغيبة إلى الوقت الذي علم فيه الغائب بتنفيذها " ونصت المادة ٣٣٠ من هذا القانون على أنه " يعتبر علم الخصم بتنفيذ الحكم الصادر عليه في غيبته بمضي أربع وعشرين ساعة بعد وصول ورقة متعلقة بالتنفيذ لشخصه أو لمحله الأصلي أو وصول ورقة مذكور فيها حصول شيء من التنفيذ " فإن مفاد هذين النصين أن المعول عليه في افتتاح مبياد الطعن بالمعارضة في الحكم الغيابي هو تنفيذه أو الشروع في تنفيذه إذ بذلك يسقط عذر المحكوم عليه في الجهل به ويعتبر أنه علم به ويبدأ في حقه مبياد المعارضة فيه ولا يغني عن ذلك علم المحكوم عليه بالحكم بطريق آخر إذ متى رتب القانون بدء سريان مبياد على إجراء معين فإنه لا يجوز الاستعاضة عن هذا الإجراء بإجراء آخر ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر مبياد المعارضة مفتوحا لعدم حصول التنفيذ أو الشروع فيه وقضى بناء على ذلك بقبول المعارضة شكلا لا يكون مخالفا للقانون ويكون النعي على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وفي بيان ذلك نقول إنها قدمت لمحكمة الاستئناف شهادة رسمية بالحكم مستخرجه من محكمة القاهرة الشرعية وموقعا عليها من الموظف المختص بتحريرها والمراجع المختص ومختومة بخاتم المحكمة ثابت بها أنه بموجب الجهة المؤرخة ٨ جماد آخر سنة ١٣٠٨ والمقيدة بسجل الباب العالي بمصر نمرة ٢٣١ سلسلة مادة ٦ صحيفة اشترى عبد الرحمن محمد الخوزاتي من الخواجة سعيد نقاش جميع بناء حوش كائن بمصر بخط الحسينية بدرب الجيزة محدود بمحدود أربعة موصحة بالشهادة المذكورة ومسطح أرضه ٧٠٧,٢٠ أمتار وأن على المشتري المذكور القيام بما على ذلك من الحكم بلحمة وقف سيدى شرف الدين الكردي وقدره في كل سنة ثلاثون قرشا صاغا ديوانيه ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه أهدر حجية هذه الورقة الرسمية التي تعتبر حجة على الناس كافة مالم يتبين تزويرها بالطرق الميينة

قانونا مخالفا بذلك نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني الملغى والمادتين ٣٩١ و ٣٩٢ من القانون المدني الجديد . .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه حين اطرح هذه الشهادة قرر " ومن حيث إنه في خصوص الشهادة المستخرجة من سجلات المحكمة الشرعية من واقع حجة البيع الصادرة من الخواجة سعيد نقاش إلى الخرزاتي فإن هذه الشهادة في ذاتها لا تصلح سنداً لإثبات الحكم ... وهي فضلا عن ذلك لا تعدو أن تكون تلخيصاً لموظف من الموظفين اتزعه من عقد نقاش ذلك العقد الذي لم يقدم للمحكمة حتى تستبين موضوعه وتستبين كذلك ما إذا كان هذا التلخيص يتفق مع نصوص العقد أولاً يتفق وأخيراً لتقول كلمتها في العقد المذكور وما إذا كان نقاش يملك القول في خصوص الحكم أولاً يملك - أضف إلى ذلك أن الوزارة تقدمت بشهادتين لا بشهادة واحدة وهناك خلاف بين الاثنتين في التلخيص ومهما كان هذا الخلاف ضئيلاً فإنه يدل على عدم دقة الملخصين وما كانت هذه الشهادة تقوم مقام حجة البيع المذكورة وخصوصاً وأن الحجّة المذكورة قد لا تكون في ذاتها قرينة لحكم ما " ولما كان يبين من الاطلاع على الشهادة المذكورة أنها ليست أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى يكون لها حجية معينة في الإثبات وإنما هي لا تعدو أن تكون ملخصاً مستخرجاً من شروط عقد بيع ومن ثم فقد انحسرت عنها الحجية المقررة في القانون لأصل الورقة الرسمية أو صورتها لينبسط عليها سلطان قاضي الموضوع في تقدير الدليل المستعمل منها - لما كان ذلك، وكانت الأسباب التي صاقتها محكمة الموضوع لإطراح هذه الشهادة هي أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه فلا سبيل إلى المجادلة في هذا التقدير أمام محكمة النقض لعلقه بأمر تستقل به محكمة الموضوع أما صورة عقد البيع المستخرجة منه الشهادة والتي قدمتها الطاعنة لهذه المحكمة فلا يجوز التحدى بها إذ لم يسبق تقديمها أمام محكمة الموضوع .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون حين قرر أن ورثة الخرزاتي ومن جاء بعدهم كانوا يضعون اليد على تلك الأعيان بصفتهم ملاكاً وضع يد هادئ ظاهر مستمر مدة تربو على ثلاث وثلاثين سنة

ميلادية مع أن عبد الرحمن الخرزاتي أقر في عقد شرائه أن الأرض تابعة لوقف شرف الدين الكردي وتعهده بدفع أجرة الحكر المربوطة عليها ومثل هذا الإقرار ملزم لورثته وخلفائهم في أنهم يضعون اليد بطريق التحكير الذي يتنافى والتملك - كما أنها (الطاعنة) رفعت الدعوى رقم ٥٤ سنة ١٩١٨ على هانم الغربية بطلب أجرة الحكر المتأخرة فدفعتها بأن رفع الدعوى يقطع التقادم كما أن دفع أجرة الحكر اعتراف بوضع اليد بطريق التحكير مما لا يصلح سبباً للتملك .

ومن حيث إن هذا النعي غير متج ذلك أن ما جاء باسباب الحكم المطعون فيه عن التملك بالتقادم كان تزيده منه يستقيم الحكم بدونه إذ أنه لما كان قد أقام قضاء، أساساً على عدم توافر الدليل لديه على عدم تبعية الأعيان محل الدعوى للوقف المشمول بنظارته فإن ذلك كان حسيباً للقضاء برفض الدعوى دون حاجة للتعرض للتملك بالتقادم .

ومن حيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٧٨)

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) عقد ” أركان العقد “ . ” تلاقى الإيجاب والقبول “ .

عدم تعيين ميعاد للقبول لا يسقط به الإيجاب . عدم عدول الموجب من إيجابه
وصدور للقبول من المروض عليه الإيجاب . تمام العقد .

(ب) طعن ” أسباب الطعن “ .

ليس للطاعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يرد في تقرير الطعن .

١ — إذا لم يعين ميعاد للقبول فإن الإيجاب لا يسقط إلا إذا عدل عنه
الموجب ، فإن بقي الموجب على إيجابه حتى صدر للقبول من المروض عليه
الإيجاب فقد تم العقد بتلاقى الإرادتين ومن ثم فلا يجوز بعد ذلك لأى من الطرفين
إرادته المنفردة التنصل منه أو التحلل من آثاره .

٢ — ليس للطاعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يبدئه في تقرير
الطعن^(١) .

(١) راجع قضا ١٨/٤/١٩٦٣ : طعن ٤٨ س ٢٨ ق المحكمة ١٤ العدد الحالى —

وقض ١٩٣٢/٥/١٩ طعن ٣٩ س ١ ق مجموعة ٢٥ سنة ١١:٣ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

حيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن المطعون عليها أقامت الدعوى الابتدائية بصحيفة أعلنت فى ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ طلبت فيها الحكم بإلزام الطاعنة بأن تدفع لها مبلغ ٢٣٧٥ ج وقالت فى بيان دعوها إنه بتاريخ ٥ مايو سنة ١٩٥١ رسا على الطاعنة مزاد تأجير خمسة مخازن داخل الدائرة الجمركية لاستعمالها فى تخزين مؤن السفر - الترانزيت - بجمرك السويس وذلك مقابل مبلغ ٢٣٧٥ ج سنويا وأن المدعى عليها (الطاعنة) - أخذت تماطل وتستأجل التنفيذ إلى أن أخطرت المدعية فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥١ بأنها لا ترغب فى تنفيذ الاتفاق وقد أدى ذلك إلى ضياع حق المصلحة وعدم انتفاعها بالمخازن منذ رسو المزاد وتكون الشركة ملزمة بتعويض قدرته المصلحة بالمبلغ المطالب به - وفى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٤ قضى الطعون عليها بطلباتها فاستأنفت الطاعنة بالاستئناف رقم ٤٥٥ سنة ٧٢ - وفى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف ، وبتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٨ قررت الشركة الطاعنة الطعن فى هذا الحكم بطريق التماس ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٤ فبراير سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التى طلبت فيها رفض الطعن ، وقررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حددت لتظر الطعن جلسة ١٩٦٢/٣/٢١ وفيها طلبت الشركة الطاعنة الحكم بطلباتها الموضحة بتقرير الطعن كما تمسكت النيابة بطلبها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب يحصل السبب الأول منها فى تعيب الحكم بخالفة القانون وقصور تسيبه - وفى بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت تقدم الطاعنة بالعطاء - أى بالإيجاب -

في ٥ مايو سنة ١٩٥١ وأثبت عدم ود المطعون عليها بالقبول إلا في ١٩٥١/٩/٢٧ قرر أنه كان يتعين على الطاعة متى رأت أن تأخر القبول يضر بصالحها أن تستعجل موافقة المطعون عليها أو تخطر بها بالعدول - أما وقد سكتت حتى أخطرت بالقبول فإن العقد يكون قد تم صحيحا ملزما ولا يجوز لأحد الطرفين التنصل منه - وفي هذا الذي قرره الحكم قلب للأوضاع القانونية لأن تبليغ القبول في المدة المتفق عليها أو في المدة المعقولة واجب على الطرف المعروض عليه الإيجاب وكان يتعين على المطعون ضدها لاسيما مع مراعاة أن مدة الاجارة سنة وأن المخازن كان معروضا لإيجارها لتخزين المواد التموينية للبواخر - الترازيت - أن تبادر في أقرب وقت إلى تبليغ الطاعة بالقبول - أما وقد تواتت نحو خمسة أشهر فإنه كان من حق الطاعة أن تعتقد أن المصلحة صرفت النظر عن هذا المزداد خصوصا وأن شروط قائمة المزداد تحولها سلطة مطلقة في هذا الصدد - كما أن الحكم بتقريره أنه لم يتم نزاع حول تاريخ بدء الإجارة يكون قد مسخ دفاع الطاعة الذي ترك في التمسك بعدم انعقاد العقد ، ويتحصل السبب الثاني في تعيب الحكم بالفصوإذ أغفل الرد على ما تمسكت به الطاعة من أن القبول الذي جاء متأخرا في ١٩٥١/٩/٢٧ بعد سقوط الإيجاب لا يمكن وصفه قانونا إلا بأنه إيجاب جديد خصوصا وأنها - أي الطاعة - تمسكت بأن الظروف التي طرأت وقت تبليغ القبول قد غيرت الأوضاع في منطقة السويس تغييرا من شأنه امتناع انعقاد عقد بإيجاب وقبول جديدين ، ولقد قرر الحكم المطعون فيه أن الطاعة لم تقدم دليلا على وقوع الاضطرابات بتلك المنطقة في ذلك الوقت رغم أن المطعون عليها قد سلمت في مذكرتها المقدمة بجلية ١٩٥٤/١٢/٣٠ بوقوع الخلاف بين المصريين والسلطات البريطانية في شهر أكتوبر سنة ١٩٥١ - ويتحصل السبب الثالث في أن الحكم المطعون فيه إذ لم يتناول البحث في تأخر المطعون عليها في القبول مدة غير معقولة قد فقد الأساس القانوني الذي يقوم عليه ذلك لأن مضي هذه المدة يترتب عليه سقوط الإيجاب وعدم إتمام التعاقد وقد أقرت المطعون عليها بحصول التأخير ولم يكن يجديها ما تعللت به في هذا الخصوص من أنها كانت تقوم بتحقيق شكوى تقدمت من المتزايدين الآخرين بشأن هذا المزداد .

وحيث إن هذا النعى في جميع وجوهه مردود بأنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه واجه ما تمسكت به الطاعنة من الدفع بعدم إتمام العقد ولم يصح دفاعها في هذا الخصوص وخلص إلى أن العقد قد تم بين الطرفين مؤسسا قضاءه في ذلك على قوله : "وحيث إن تقدم الشركة المدعى عليها - الطاعنة - بعطائها وهي تعلم أن الشروط التي تقدمت على أساسها لم تحدد موعد البدء لنفاذ العقد فإن تقدمها هذا يعتبر إيجابا منها وما دامت لم تعدل عنه وصدر قبول الطرف الآخر فإن العقد ينفذ ابتداء من تاريخ القبول وفي هذه الدعوى يكون عقد الإيجار قد تم في ١٩٥١/٩/٢٧ ومن هذا التاريخ تبدأ مدة الإجارة" وهذا الذي قرره الحكم صحيح في القانون ذلك أنه إذا لم يعين ميعاد للقبول لا يسقط الإيجاب إلا إذا عدل منه الموجب فإذا بقي على إيجابه حتى صدر القبول من المعروض عليه الإيجاب تم العقد بتساقط الإرادة من ولا يجوز بعد ذلك التنصل من العقد أو التحلل من آثاره - لما كان ذلك ، وكانت الشركة الطاعنة قد تقدمت بعطائها في يوم ١٩٥١/٥/٥ فإن هذا العطاء من جانبها هو إيجاب وقد ظل هذا الإيجاب قائما ولم تعدل عنه الشركة الموجبة حتى صدر قبول مصلحة الجمارك لهذا الإيجاب في ١٩٥١/٩/٢٧ ومن ثم فقد انعقد العقد ولا يجوز للشركة الطاعنة بإرادتها المنفردة أن تتحلل منه ، وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى الأخذ بهذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح ، وما قرره الحكم في هذا الخصوص يحل الرد الضمني على ما تمسكت به الطاعنة من أن القبول المتأخر من جانب المطعون عليها يعتبر إيجابا جديدا ، وأما ما أبدته الشركة الطاعنة في مذكرة الشارحة من أن الحكم المطعون فيه قد طأ به التصور حين أغفل الرد على ما تمسكت به من استعالة تنفيذ العقد بفرض تمامه بسبب الحوادث التي حدثت في منطقة السويس بين المصريين وقوات الجيش البريطاني - فإنه نعى غير مقبول لعدم إبدائه في تقرير الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأميل جبران ، ولطف علي ، ومجد ممتاز نصار .

(٧٩)

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) فوائد . ” بدء سريان الفوائد ” . تعويض . مسئولية تقصيرية .
مسئولية عقدية . التزام . ” محل الالتزام ” .

عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك التعويض من العمل غير المشروع . يكون محل الالتزام معلوم المقدار إذا كان تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . عدم جواز القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض من العمل غير المشروع ، يقتضي تطبيق الحكم ذاته على التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام بمعناه الدقيقاً إذا كان مصدره كلاً كان تقدير هذا التعويض خاضعاً لمطلق تقدير القاضي ، سريان الفوائد في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم النهائي في الدعوى باعتبار أنه التاريخ الذي يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار .

(ب) فوائد . ” بدء سريان الفوائد ” . تعويض .

استحقاق الفوائد من تاريخ الحكم النهائي بالتعويض . لا يحول دون الحكم بها القول بأنها لم تترتب بعد في الذمة . للقضاء بها تقرير لحق الدائن فيها قبل مدينه إذا تأخر في الوفاء .

١ - مفاد نص المادة ٢٢٦ من القانون المدني والأعمال التحضيرية لهذه المادة عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى كالتعويض من العمل غير المشروع . والمقصود يكون محل الالتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائماً على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة رحبة في التقدير . وعدم جواز القضاء بالفوائد من

تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض عن العمل غير المشروع يقتضى تطبيق الحكم ذاته على التعويض المستحق عن عدم تنفيذ الالتزام بمعناه الدقيق أيا كان مصدره كلما كان تقدير هذا التعويض خاضعا لمطلق تقدير القاضى ، وإذا كان التعويض المستحق للطاعن من نزاع ملكية أرضه للنفعة العامة هو مما يخضع لسلطة القاضى التقديرية البحتة ، فإن تحديد الطاعن لما يطلبه في صحيفة دعواه لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى قصده القانون وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائى فى الدعوى باعتبار أنه التاريخ الذى يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار ^(١) .

٢ - تاريخ الحكم النهائى بالتعويض عن العمل غير المشروع هو الوقت الذى يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار والذى يتبدئ منه بالتالى استحقاق الفوائد فلا يحول دون الحكم بها القول بأنها لم ترتب بعد فى الذمة ، ذلك أن القضاء بالفوائد إنما هو تقرير لحق الدائن فيها قبل مدينه إذا تأخر فى الوفاء .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التفسير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن واقعة النزاع تحصل فى أن مرسوما صدر فى ٢٨ مايو سنة ١٩٥١ بتزع ملكية ١٧٠٨١ مترا مربعا يملكها الطاعن بناحية شبرا لإقامة مدارس عليها وقدرت مصلحة المساحة ثمن المتر من هذه الأرض بأربعة جنيهات ولما لم يقبل الطاعن هذا التقدير أودعت الحكومة مبلغ ٦٨٢٢٤ جنيها خزانة المحكمة وأحالت الأوراق إلى محكمة القاهرة الابتدائية فتدبت رئاسة المحكمة لإجراء المعاينة والتقدير خيرا هندسيا وقدم هذا الخبر تقريره محمدا فيه ثمن المتر المربع بمبلغ ثمانية جنيهات وعارض الطرفان فى هذا التقدير فأقامت الحكومة

(١) راجع قضا ١٥/٢/١٩٦٢ طن ٣١٠ ص ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٢٥٢ .

الدعوى رقم ٣٢٦١ سنة ١٩٥٢ كلى مصر طلبت فيها الحكم بقبول المعارضة شكلا وفي موضوعها بتقدير العقار المثلثة ملكيته على أساس أربعة جنيهاً للمتر المربع - كما أقام الطاعن الدعوى رقم ٣٩٨٥ لسنة ١٩٥٢ كلى مصر بصحيفة معلقة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ طلب فيها تقدير ثمن المتر بمبلغ ١٢ جنيهاً وإلزام وزارة المالية بأن تدفع إليه ١٣٦٦٤٨ جنيهاً وهو الفرق بين الثمن على أساس سعر المتر ١٢ جنيهاً وبين ما صرفه الطاعن من خزانة المحكمة في ٢٢ يولييه سنة ١٩٦٢ مع الفوائد القانونية بواقع ٤٪ عن كامل الثمن وقدره ٢٠٤٩٧٢ جنيهاً من تاريخ الاستيلاء الحاصل في ٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حتى ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ ومع الفوائد بواقع ٤٪ عن مبلغ ١٣٦٦٦٤ جنيهاً من ٢٢ يولييه سنة ١٩٥٢ حتى السداد وقد ضمت المحكمة الابتدائية المعارضتين إلى بعضهما وأصدرت حكمها فيهما بنسب مكتب الخبراء المهندسين بوزارة العدل وقدم هذا تقريره محمداً فيه ثمن المتر بمبلغ ٨ جنيهاً و ١٨٤ ملياً - وتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧ أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية حكمها باعتبار ثمن المتر الواحد ٨ جنيهاً أى بمبلغ ١٣٦٦٤٨ جنيهاً للأرض جميعها تلزم الحكومة بأدائه بعد خصم ما سبق قبضه من خزانة المحكمة مع الفوائد القانونية بالنسبة لمبلغ ٦٨٣٢٤ جنيهاً بواقع ٤٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٥٢ حتى السداد مع إلزام كل من الطرفين بمصروفات معارضته والمقاومة في أتعاب المحاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات - استأنف كل من الطرفين هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئناف الطاعن راتب جرجس برقم ٩١٨ سنة ٧٤ ق كى قيد استئناف الحكومة برقم ١١٨٧ سنة ٧٤ ق وضم الاستئنافان إلى بعضهما وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ١١ يناير سنة ١٩٥٨ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعهما . أولاً - برفض استئناف وزارة المالية والمساحة موضوعاً وإلزامهما بمصاريفه ومصاريف معارضتهما . ثانياً - بتعديل الحكم المستأنف إلى مبلغ ١٣٩٧٩٠ جنيهاً و ٩٠٤ مليات يخص منها ما سبق للاستئناف راتب جرجس قبضه من خزانة المحكمة وذلك على أساس سعر المتر ٨ جنيهاً و ١٨٤ ملياً وذلك فيما يتعلق باستئناف راتب جرجس . ثالثاً - إلزام وزارة المالية والمساحة بالمصاريف المناسبة لمبلغ ٧١٤٦٦ جنيهاً و ٦٠٤ مليات عن الدرجتين وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ

٢٠ فبراير سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ٣٠ أبريل سنة ١٩٦١ بأحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الاجراءات تمحدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٢١ فبراير سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه خطأ في تطبيق المادة ٢٢٦ من القانون المدني إذ رفض الفوائد المقضى بها ابتدائيا بالنسبة للمبلغ الذي حكم باحقته فيه على أساس أنه غير معلوم المقدار وقت رفع الدعوى وأن الفوائد تستحق على كل التزام بدفع مبلغ من النقود أيا كان مصدره اذ المعبرة في استحقاقها هو محل الإلتزام - وهذا المحل هو دفع مبلغ من النقود معلوم المقدار وقت الطلب - ولا عبرة بمصدر الإلتزام فقد يكون عقدا أو عملا غير مشروع والثابت في واقعة النزاع أن التزام المطعون عليهما هو الترام بدفع مبلغ من النقود - ثمنا لما نزلت ملكيته - وهذا المبلغ قد حدد في صحيفة الدعوى بل حدد من قبل رفعها وليس من شأن المنازعة في استحقاق المبلغ المطالب به في صحيفة الدعوى كله أو بعضه ما يجعله غير معلوم المقدار وقت الطلب ومما هو أعمى في مخالفة القانون أن الحكم المطعون فيه لم يقض بالفوائد من تاريخ صدور الحكم حتى السداد على أساس أن فوائد التأخير لم تترتب بعد في ذمة الخصم مع أن الأحكام مقرر للتحقق وليست منشئة لها .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أسس قضاءه برفض الفوائد القانونية التي قضى بها الحكم الابتدائي على قوله "وحيث إن التعويض محل النزاع هو مبلغ غير معلوم المقدار وقت رفع الدعوى . ولا يصبح كذلك إلا بالحكم النهائي . فلا محل للحكم بالفوائد التأخيرية المطلوبة من المدة السابقة على القضاء في النزاع نهائيا بهذا الحكم لعدم توافر هذا الشرط المقرر بالمادة ٢٢٦ مدنى . ولا محل كذلك للحكم بفوائد التأخير الذي قد يقع بعد صدور الحكم لأنهما لم تترتب بعد في ذمة الخصم " .

وهذا الذى أسس عليه الحكم قضاءه فى خصوص بدء سريان الفوائد من تاريخ الحكم النهائى صحيح فى القانون — ذلك أن المادة ٢٢٦ من القانون المدنى تنص على أنه ” إذا كان محل الإلتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين فى الوفاء به — كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخير فوائد قدرها ٤٪ فى المسائل المدنية ، ٥٪ فى المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية إن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره ” ويبين من الأعمال التحضيرية لتلك المادة أن إيراد عبارة — ” وكان معلوم المقدار وقت الطلب التى وضعت بدلا من عبارة ” وكان معلوم المقدار وقت نشوء الإلتزام ” التى وردت أصلا فى المشروع التمهيدى للقانون قد قصد بها منع سريان الفوائد على المبالغ التى لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى كالتعويض عن العمل غير المشروع — والمقصود بكون محل الإلتزام معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة رحبة فى التقدير — لما كان ذلك ، وكان عدم جواز الحكم بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض عن العمل غير المشروع يقتضى تطبيق الحكم ذاته على التعويض المستحق عن عدم تنفيذ الإلتزام بمعناه الدقيق أيا كان مصدره كلما كان تقدير هذا التعويض خاضعا لسلطة القاضى التقديرية — لما كان ذلك ، وكان التعويض المستحق للطامن من نزع ملكية أرضه للنفعة العامة هو ما يخضع للسلطة التقديرية للقاضى . فان تحديد الطامن لما يطلبه فى صحيفة دعواه لا يجعله معلوم المقدار وقت الطلب بالمعنى الذى قصده القانون . وإنما يصدق عليه هذا الوصف بصدور الحكم النهائى فى الدعوى — وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض طلب الفوائد القانونية التى طلبها الطامن من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للباغ المقضى بها فإنه لا يكون قد خالف القانون — أما ما ينعاه الطامن على الحكم المطعون فيه بأنه لم يقض بالفوائد من تاريخ الحكم فهو نعى فى محله — ذلك أن تاريخ

الحكم هو - كما سبق بيانه - الوقت الذي يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار والذي يتدئ منه بالتالى استحقاق الفوائد ولا يحول دون الحكم بها ما يرويه الحكم المطعون فيه قضاءه فى هذا الخصوص من أنها لم تترتب بعد فى الذمة لأن القضاء بالفوائد إنما هو تقرير لحق الطاعن فيها قبل مدينه إذا تأخر فى الوفاء ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص - ولما كان الموضوع فيما يتعلق بذلك صالحا للفصل فيه فإنه يتعين تعديل الحكم المستأنف فى هذا الخصوص والقضاء بجرىان الفوائد من مبلغ ٧١٤٦٦ ج و ٦٠٤ م المقضى به للطاعن بواقع ٤ ٪ سنويا ابتداء من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه حتى السداد .

جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وحافظ محمد بدوي .

(٨٠)

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) حكم "حيوب التدليل" . "قصور" . "ما لا يعد كذلك" . عقد .
"تكييف العقد" .

كون عبارة العقد تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من تكييف له بأنه عقد بيع
لا شركة . عدم رده على الحجج التي ساقها الطاعن لتأييد تكييفه بأنه شركة . لا خطأ
في القانون ولا قصور .

(ب) حكم "حيوب التدليل" . "قصور" . "ما يعد كذلك" . قوة قاهرة
إلزام . "إقضاء الالتزام" . "استحالة التنفيذ" .

يصح اعتبار الفيضان العالي الغير متظر قوة قاهرة من شأنها إعفاء الملتزم من تنفيذ
التزامه — تقرير الحكم بأن الفيضان على إطلاقه لا يعد قوة قاهرة ، وعدم بجه
ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقعه — قصور .

١ — متى كان ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تكييف العقد بأنه عقد
بيع محله أشياء مستقبلية لا عقد شركة هو تكييف صحيح تؤدي إليه عبارة العقد
فلا يلزم الحكم أن يرد استقلالا على ما ساقه الطاعن من حجج لتأييد تكييفه العقد
بأنه شركة .

٢ — يصح اعتبار الفيضان العالي الغير متظر قوة قاهرة يكون من أثرها إعفاء
الملتزم من تنفيذ التزامه ، ولا ينفي اعتباره كذلك سبق وقوع مثله في الماضي —
فإذا كان ما قرره الحكم المطعون فيه يفيد أن الفيضان على إطلاقه لا يعتبر قوة

قاهرة لإمكان توقعه ، ولم يبحث ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان الذى أتلف زراعته كان فيضانا استثنائيا لم يكن فى التوسع توقعه ، فإن الحكم يكون قد شابه قصور فى التعيب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن ، تحصل فى أن الشركة المطعون عليها ، أقامت أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ٢١١٨ سنة ١٩٥٥ وطلبت الحكم بالزام الطاعن أن يدفع لها مبلغ ٢٠٠٠ ج - وقالت فى بيان دعواها إنه بمقتضى عقد تاريخه ١٩٥٤/٥/٢٦ التزم الطاعن أن يزرع عشرين فدانا من أرضه نعنا ما بالديا وأن يورد المحصول الناتج فى العام الزراعى ١٩٥٤/١٩٥٥ إلى الشركة المطعون عليها لقاء ثمن قدره ١٠٠ ج للطعن الواحد ، وقد دفعت له ٥٠٠ ج من الثمن غير أنه لم يقوم بتوريد المحصول ، وزعم أن مياه الفيضان أغرقته - فأندرتة فى ١٩٥٥/٦/٨ ليقوم بتنفيذ التزاماته وإلا أصبح العقد مفسوخا والتزم برد المبلغ الذى تسلمه ، ثم أقامت هذه الدعوى بطلب إلزامه برد هذا المبلغ وبدفع مبلغ ٥٠٠ ج على سبيل التعويض لعدم قيامه بتنفيذ التزامه - وبتاريخ ١٩٥٦/١١/١٢ حكمت المحكمة بالزام الطاعن أن يدفع للطعون عليها ١٥٠٠ ج من ذلك مبلغ ٥٠٠ ج الذى تسلمه ومبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض - استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٩ سنة ١٣ ق استئناف الاسكندرية ، وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف - طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير ، وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ، وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٩٦١/٥/٣ قررت إحالته إلى هذه الدائرة ، وبعد استيفاء.

الاجراءات اللاحقة للاحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨ وفيها صمم الطاعن على طلباته وتمسكت المطعون عليها بما هو وارد في المذكرة المقدمة منها وأصرت النيابة العامة على رأيها الذي ضمنته مذكرتها .

وحيث إن الطاعن ضمن السبب الأول من أسباب طعنه النعى على الحكم المطعون فيه ، بأنه أخطأ في تكييف عقد ١٩٥٤/٥/٢٦ بأنه عقد بيع وشابه قصور في التسيب - وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأن هذا العقد هو عقد شركة على زراعة النعناع وعلى الاتجار فيه في الخارج ، وعلى الرغم من أنه أورد الحجج الدالة على ذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يناقش هذه الحجج واعتبر العقد من عقود البيع الحزاف وامتنع في عدم اعتباره عقد شركة إلى أن أركان هذه الشركة وشروط انعقادها غير متوفرة وفاته في ذلك أن الشركة المتعاقدة عليها هي شركة محاصة وهذا النوع من الشركات لا يستلزم لانعقاده اتباع الاجراءات المقررة للشركات الأخرى .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقر حكم محكمة الدرجة الأولى الذي كلف العقد المبرم بين الطرفين بأنه عقد بيع أشياء مستقبلية ، وذلك لنفس الأسباب التي بنى عليها حكم تلك المحكمة في هذا الخصوص وهي (وحيث إنه بمطالبة العقد يبين منه أن المدعى عليه تمهد بزراعة عشرين فدانا من النعناع البلدي على أن يورد المحصول الناتج ابتداء من العام الزراعي ١٩٥٤/١٩٥٥ بسعر ١٠٠ ج للطن الواحد ثم يقتسم الطرفان مناصفة بينهما السعر الذي تشتري به البيوت الأجنبية زائدا من هذا القدر أي أنهما تعاقدتا على بيع أشياء مستقبلية هي النعناع بعد زراعته وتحديد الثمن يتوقف على مقدار الكمية الناتجة منه وهذا صحيح في حكم القانون طبقا للسادة ١٣١ مدني ...) ووضح من العقد كما سلف القول أن الأرض مملوكة للمدعى عليه وأنه هو الذي تولى زراعتها والتزم ببيع الناتج من الزراعة إلى المدعى بسعر معين ولما كان ما انتهى إليه الحكم في هذا الخصوص من تكييف العقد بأنه عقد بيع ، محله أشياء مستقبلية ، لا عقد شركة ، هو تكييف صحيح تؤدي إليه عبارة العقد - ولم يكن على الحكم ، بعد أن انتهى إلى تكييف العقد بأنه بيع ، أن يرد استقلالا على ما ساقه الطاعن

من حجج لتأييد تكييفه العقد بأنه شركة لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، في هذا الشق من أسباب الطعن يكون على غير أساس .

وحيث إنه مما ينهض الطاعن أيضا ، على الحكم المطعون فيه ، مخالفة القانون والخطأ في الإسناد ومخالفة للثابت بالأوراق — وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بأنه لم يتمكن من تنفيذ التزامه بتسليم النضاع لهلاك زراعته بقوة قاهرة هي الفيضان الذي كان مرتفعا في سنة ١٩٥٤ ارتفاعا لم يكن متوقعا ولم يكن له مثل من منذ عشرين عاما ، وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع ولم يرد عليه — كما يعيب الطاعن على الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها طلبت أمام محكمة الموضوع الحكم لها بمبلغ ١٥٠٠ ج على صيل التعويض ، منه ١١٠٠ ج قالت عنه إنه تعويض الترمت به لشركة أجنبية كانت قد باعها النضاع ، ٤٠٠ ج قالت عنه إنه تعويض لها عما ضاع عليها من كسب كانت تحصل عليه من الانجراف في النضاع — وقد رفض الحكم المطعون فيه القضاء للمطعون عليها بالمبلغ الأول وحدد التعويض الذي تستحقه عما ضاع عليها من كسب بمبلغ ١٠٠٠ ج وبذلك يكون قد تجاوز تقدير المطعون عليها لقيمة هذا العنصر من التعويض وخالف الأساس الذي بنت عليه طلبها .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة أمام محكمة الاستئناف أنه تمسك في نفي مسؤوليته عن تخلفه في الوفاء بالتزامه بتسليم النضاع بأنه حدث في سنة ١٩٥٤ ، فيضان عالي لم يكن متظرا ولم يسبق حدوث مثله من منذ عشرين عاما ، اجهز على زراعة النضاع الذي التزم بتسليمه وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بقوله (ولا يقدح في القطع بالزامه المسؤولية عدم صلاحية الأرض للزراعة أو أن الفيضان أغرقها أو أن الجوامات إذ أنها أمور لو صحت كان يجب عليه أن يتوقعها ولا يبنى تعاقد على عكسها) — ولما كان الفيضان العالي الغير متظر يصح أن يعتبر قوة قاهرة يكون من أثرها إعفاء الملتزم من تنفيذ التزامه ، ولا ينفي اعتباره كذلك سبق وقوع مثله في الماضي لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم

المطعون فيه يفيد أن الفيضان على إطلاقه لا يعتبر قوة قاهرة لإمكان توقعه ، ولم يبحث الحكم ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان الذي أتلّف زراعته ، كان فيضانا استثنائيا لم يكن في الوسع توقعه — فإن الحكم يكون قاصر التسبب في هذا الخصوص .

وحيث إنه يبين أيضا من الصورة الرسمية لمذكرة المطعون عليها المقدمة أمام محكمة الموضوع أن المطعون عليها قدّوت التعويض الذي طلبت الحكم به بمبلغ ١٥٠٠ جنيه ، منه مبلغ ١١٠٠ جنيه قالت منه إنه نظير ما لحقها من خسارة بسبب التزامها بتعويض قبل شركة أجنبية كانت قد تعهدت لها بتوريد النعناع ومبلغ ٤٠٠ جنيه قالت عنه إنها تستحقه تعويضا عما ضاع عليها من كسب — ولما كان يبين من الحكم الابتدائي — الذي أيده الحكم المطعون فيه — أنه قد استبعد العنصر الأول من عنصرى التعويض تأسيسا على أن المطعون عليها غير محقة في طلبه لأنها تعاقدت مع الشركة الأجنبية بعد أن عرفت أن النعناع قد تلف — وأنه قدر التعويض الذى قضى به للمطعون عليها نظير ما فاتها من كسب بمبلغ ١٠٠٠ جنيه — فإن الحكم المطعون فيه يكون قد قدر التعويض عن الكسب الفائت بأكثر مما قدرته به ، المطعون عليها لنفسها ، ما يعيب الحكم في هذا الشأن .

ومن حيث إنه لما سلف بيانه يتعين تقض الحكم المطعون فيه ، دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٤ أبريل ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قزاح جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد
زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٨١)

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ القضائية :

تعويض . " تقديره " محكمة الموضوع . عمل . " التعويض عن الفصل
التعسفي " .

تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل به محكمة الموضوع متى ألهم على أسباب مائنة . يمنع
الجلد في ذلك أمام محكمة التقض .

متى كانت محكمة الموضوع وهي في سبيل تقدير التعويض من الفصل التعسفي
قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملايساتها نوع العمل
الذي كان يباشره الطاعن (العامل) لدى الشركة المطعون عليها (رب العمل)
وأجره الأصل وملحقاته ومدة خدمته فيها وظروف فسخ العقد المبرم بينهما والتحاق
الطاعن بعمل آخر ، وتولت بعد ذلك تحديد مقدار التعويض الذي رأت أنه
يستحقه على ضوء هذه العناصر مجتمعة ؛ وكان تقدير التعويض متى قامت أسبابه
من سلطة ناضي الموضوع دون معقب ؛ فإن النفي على الحكم في شأن هذا التقدير
يكون جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة التقض (١).

(١) راجع قض ١٩٥٩/٦/٢٥ الطعن ٦٢ سنة ٢٥ من السنة النشرة ص ٥٠٥ .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٦ كلى القاهرة ضد الشركة المطعون عليها - وقال فى بيان دعواه إنه كان موظفا بوزارة الأوقاف بالدرجة الثانية ومشتدبا للعمل بالإصلاح الزراعى - وتم الاتفاق بينه وبين الشركة فعيته فى ١٩٥٣/١٢/٩ ويكلاهما لها بالسودان لمدة خمس سنوات بمأهية أساسية قدرها ١٠٠ ج مائة جنيه فى الشهر بخلاف الملتحقات والميزات الأخرى التى تجعل مجموع مرتباته ٢٢٤ ج و ٥٠٠ م فاستقال من الوظيفة التى كان يشغلها بوزارة الأوقاف وتسلم عمله الجدي وظل يقوم به على خير وجه حتى فوجئ فى يوم ١٩٥٥/٨/٣ بخطاب من الشركة تخطره فيه بأنها ألغت اشتدابه وأنها أخطرت وزارة الأوقاف بذلك - وأضاف الطاعن أنه لما كان هذا الفصل تعسفيا فقد اضطر لإقامة الدعوى ضد الشركة بطلب إلزامها بأن تدفع له مبلغ ١١٠١٢ ج والفوائد والمصروفات والأتعاب من ذلك مبلغ ٩٢٢٥ ج أجره عن المدة الباقية من العقد ومبلغ ٢٢٤ ج و ٥٠٠ م مرتب شهر بدل انذار و ٥٢٦ ج و ٥٠٠ م مكافأة عن مدة الخدمة - ودفعت الشركة الدعوى بأن العلاقة التى تربطها بالطاعن هى علاقة إجارة وليست علاقة عمل ومن ثم لا يرد عليها حكم القانون فى الفسخ غير المشروع كما نازعت فى مقدار مرتبه وأضافت أن فصله كان بسبب إخلاله بواجباته إخلالا جسيما. وبتاريخ ١٩٥٦/١١/١٩ قضت محكمة أول درجة : أولا - برفض الطلبين الخاصين بأجر المدعى الطاعن عن المدة الباقية من العقد وبمقابل مهلة الإخطار . ثانيا - وقبل الفصل فى موضوع طلب المكافأة عن المدة الخدمة بأحواله الدعوى الى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات أن أجره الأخير مبلغ ٢٢٤ ج و ٥٠٠ م ولتنفى الشركة المدعى عليها ما تشاء من هذه القيمة بالطرق ذاتها . وأقامت المحكمة

قضاءها بالنسبة للشق الأول على أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة عمل بمقدار محدد المدة وأن الشركة لم تكن متعسفة عندما عمدت إلى فسخ تعاقدتها مع الطاعن قبل نهاية مدته لما بدالها من تصرفاته التي لم تصل إلى درجة الإخلال الجسيم بما يفرضه عليه عقد العمل من الإلتزامات الجوهرية وبعد تنفيذ هذا الحكم في شقة الثاني قضت نفس المحكمة بتاريخ ١٨/٣/١٩٥٧ بإلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٧٤ ج و ٥٨٠ م وفوائده القانونية بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٣/٦/١٩٥٧ حتى السداد والمصروفات المناسبة . واستأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ١٢٥٤ سنة ٧٣ ق أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا قبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بالنقض بالحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الطلبين الخاصين بأجر المستأنف من المدة الباقية من العقد وبمقابل مهلة الإخطار وإلزام الشركة بأن تؤدي له مبلغ ١٠٧٨٧ ج و ٥٠٠ م مع الفوائد القانونية والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين . وبتاريخ ٤/٥/١٩٥٨ قضت المحكمة حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام الشركة المستأنف عليها بممنلة في عضو مجلس إدارتها المنتدب بأن تدفع للمستأنف مبلغ ١٣٨٥ ج و ٨٠ م مع فوائده القانونية بواقع ٥٪ سنويا من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ٣/٦/١٩٥٦ حتى السداد . وطعن الطاعن على هذا الحكم بطريق النقض — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤/١٢/١٩٦١ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة — وبعد استيفاء الإجراءات التالية لقرار الإحالة عرض الطعن أخيرا على هذه الدائرة بجلسة ١٠/٤/١٩٦٣ حيث صمم الحاضر عن الطاعن على طلباته وأصرت النيابة على رأيها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه — ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا في الطعن .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب يحصل الدعيان الأول والثالث منها في أن الحكم المطعون فيه إذ أجاب الطاعن إلى طلب التعويض ووقف به عند حد تقديره جزافا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه استنادا إلى ما ذهب إليه من أن حق التعويض خاضع لتقدير المحكمة وأنه لا يصعب على مثل الطاعن الحصول على عمل غير ذلك الذي فقد في الشركة بعد أن كسب حرية التعاقد مع شركات أخرى في المجال الزراعي والاقتصادي وأنه قد التحق فعلا بعمل آخر منذ شهر مايو

سنة ١٩٥٧م — إذ أقام الحكم قضاءه على هذا النظر يكون قد خالف القانون وشابه قصور وتناقض يعيانه ويستوجبان نقضه. أما مخالفة القانون فلأن المبادئ العامة في المسؤولية العقدية لم تتغير بصدد التشريعات الحديثة العامة والخاصة بالعمال . وتطبيق هذه المبادئ على عقد العمل يؤدي إلى تعويض من فسخ عقده قبل الأجل المتفق عليه عن جميع ما أصابه من ضرر وهذا الضرر يشمل الأجر الذي كان يستحق للعامل عن المدة الباقية من العقد وإذا كان قد التحق بعمل آخر استحق الفرق بين الأجرين القديم والجديد عن مدة الخدمة الباقية وأما القصور والتناقض فأيتهما أنه لا علاقة بين الضرر الذي أصاب الطاعن وبين التعاقب بعمل آخر ولا بين كسب حرية التعاقد وبين الضرر الفعل الذي حاق به — وقد كان على الحكم المطعون فيه بعد أن سلم بأن مرتب الطاعن هو على ما قرره محكمة أول درجة بمبلغ ٢٠٩ ج و ٥٠٠ م شهريا يقتضى عقد محدد المدة بنحو سنوات وأنه التحق منذ شهر مايو سنة ١٩٥٧ بعمل آخر بمرتب مقداره ١٠٠ ج في الشهر أن يقضى للطاعن على الأقل بالفرق بين المرتبين عن المدة الباقية من العقد وهي ٤١ شهرا لا أن يصل في منطوقه إلى نتيجة مناقضة لما قرره في أسبابه .

وحيث إن هذا النعي مردود في سببه — ذلك — أن محكمة الاستئناف بعد أن استظهرت من وقائع النزاع ظروف فسخ الشركة المطعون عليها للعقد المبرم بينها وبين الطاعن انتهت إلى تقرير أن فصله كان تعسفيا ثم عرضت لتقدير التعويض عن هذا الفصل فأوردت "أن المستأنف يطالب بأجره عن المدة الباقية حتى تاريخ انتهاء عقده بمثابة تعويض عن فصله دون مبرر قبل انتهاء مدة العقد" وحيث إنه من المسلم أن حق المستأنف في التعويض عن المدة حتى نهاية العقد ليس حقا مطلقا بل هو خاضع لتقدير المحكمة تقدر التعويض بما يتناسب مع الضرر وما يتلاءم مع ظروف المستأنف ونشاطه في مجال العمل الذي تخصص فيه وقدرته على الكسب ومن المسلم أيضا أخذا بدفاع المستأنف نفسه أنه اختير للعمل في الشركة المستأنف عليها لكفايته وخبرته الفنية ومن كانت له مثل هذه المؤهلات والمواهب لا يصعب عليه الحصول على عمل يعوضه عن العمل الذي فقده في الشركة — وهو وإن كان

قد خسر عمله في الشركة المستأنف عليها حتى نهاية مدة عقده إلا أنه قد كسب حرية التعاقد والعمل من جديد لدى شركات أخرى في مجال النشاط الزراعي والاقتصادي وهو كما تقول الشركة المستأنف عليها وما قدمته من دليل يسند دواعيها قد التحق بالفعل بعمل آخر إذ قد عين بشركة وادي كوم أمبو في شهر مايو سنة ١٩٥٧ بمرتب ١٠٠ جنيه شهريا وقبل ذلك عمل بحكومة ليبيا لمدة شهرين ولم ينف المستأنف هذه الواقعة (يراجع المستند المؤرخ ١٩٥٨/٣/٦ محافظة المستأنف عليها رقم ٦ دوسيه) والمحكمة مع مراعاة هذه الظروف جميعها تقدر تعويضا قدره ١٠٠٠ جنيه انفصله عن عمله بطريق اتصف وتري أن هذا التعويض يتناسب مع الضرر الذي لحقه ، وبين من هذا الذي أورده الحكم أن محكمة الموضوع وهي بسبيل تقدير ما يستحقه الطاعن من تعويض قد استظهرت من أوراق الدعوى ومستنداتها وظروفها وملابساتها نوع العمل الذي كان يباشره الطاعن لدى الشركة المطعون عليها وأجره الأصلي وملحقاته ومدة خدمته فيها وظروف فسخ العقد المبرم بينهما ثم اتعاق الطاعن فعلا بعمل آخر وتولت بعد ذلك تحديد مقدار التعويض الذي رأت أن الطاعن يستحقه على ضوء كل هذه العوامل مجتمعة . ولما كان تقدير التعويض متى قامت أسبابه ولم يكن في القانون نص ملزم باتباع معايير معينة في خصوصه هو من سلطة قاضي الموضوع دون معقب عليه فيه . وكانت الأسباب التي أوردها المحكمة في هذا الصدد سائغة وتؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها في قضائها لما كان ذلك ، فإن ما ينهه الطاعن في شأن تقدير التعويض لا يبدو أن يكون جدلا موضوعيا لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة مما يتعين معه رفض هذين السببين .

ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون فيما يتعلق بقواعد الإثبات — ذلك أن الشركة المطعون عليها دفعت دعوى الطاعن بأنه التحق بعمل آخر ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٥٧ بمرتب قدره ١٠٠ جنيه وأنه قبل ذلك عمل بحكومة ليبيا لمدة شهرين وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذا الدفاع مستتبعا متهمة بما قرره من أن الطاعن لم ينف هذه الواقعة — مع أن قواعد الإثبات تقتضي بأن تقيم الشركة المطعون عليها الدليل أولا على صحة ادعائها إذ الطاعن غير مكلف بنفي ما لم تثبت بعد أن قام من

جانبه بإثبات الضرر الذي أصابه من أنه التحق بعقد عمل محدد المدة بخمس سنوات وأنه كان يتقاضى مرتبا شهريا قدره ٢٠٩ جنيهات و ٥٠٠ مليم وأن ما أصابه من ضرر يقدر بأجر المدة الباقية من العقد .

ومن حيث إن هذا النعى — مردود — بأنه يبين من أسباب الحكم المعامون فيه التي سبق إيرادها عند مناقشة السببين السابقين أنه اعتند في إثبات التحاق الطاعن بعمل جديد في شركة وادى كوم أمبو إلى مستند قدمته الشركة المطعون عليها — وإذ كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه نازع أمام محكمة الموضوع في هذا المستند أو أنه قدم لما ما ينفي دلالة فلا على المحكمة إذا كانت قد اعتدت بهذا المستند وقدرت دلالة في هذا الخصوص مما يتعين معه رفض هذا السبب .

ومن حيث إنه لما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين :
 زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٨٢)

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية ” . ” ولاء الضريبة ” .
 ” بيع أحد أصول المنشأة أو تصفيته ” .

الخسارة الرأسمالية التي تصيب المنشأة من بيع أحد أصولها أو تصفيته تدخل في ولاء ضريبة
 الأرباح التجارية والصناعية .

الخسارة الرأسمالية التي تصيب المنشأة من بيع أحد أصولها أو تصفيته تدخل
 في ولاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون
 رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تسرى على الخسائر كما تسرى على الأرباح .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
 والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق
 الطعن — في أن المطعون عليهما قدما للمأمورية ضرائب المنصورة المختصة بقراراتهما
 عن أرباح شركة التضامن المعقودة بينهما للتجار في البقالة والخطارة وخلافه في
 سنتي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ بمبلغ ٧١٩ جنياً و ٦٨١ ملياً و ٢٧٥ جنياً و ٢٤٠ ملياً
 على التوالي ومدات المأمورية هذه التقديرات إلى مبلغ ٢٤١٠ جنيهاً و ٥٩ ملياً
 و ٢٣٦٩ جنياً و ٤٣٩ ملياً على التوالي ولم يقبل المطعون عليهما هذا التعديل فأحيل
 الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٢ يناير سنة ١٩٥٣ باعتماد تقدير

المأمورية بالنسبة لأرباح سنة ١٩٤٦ كما أصدرت قرارها في ٣٠ مارس سنة ١٩٥٣ باعتماد تقدير المأمورية من أرباح سنة ١٩٤٧ فطعن المطعون عليهما في هذين القرارين بالدعويين رقم ١٤٣ ؛ ٢٥٤ سنة ١٩٥٣ تجارى كلى المنصورة الابتدائية وطلبا تعديل أرباحهما عن سنة ١٩٤٦ إلى مبلغ ١٤١٠ جنيهات و٥٩٢ مليا وعن سنة ١٩٤٧ إلى مبلغ ٨٣٢ جنيا و ٦٤٤ مليا وبعد أن ضمت المحكمة الدعوى الثانية للأولى قضت في ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٥ بتعديل أرباح المنشأة عن سنة ١٩٤٦ إلى مبلغ ١٤١٠ جنيهات و ٥٩٢ مليا وأرباحها عن سنة ١٩٤٧ إلى مبلغ ١٣٦٩ جنيا و ٧٤٤ مليا فطعن المصاحبة في هذا الحكم بالإستئناف رقم ٢٢٣ سنة ٧ ق استئناف المنصورة كما استأنفه المطعون عليهما بالإستئناف رقم ٢٣٥ سنة ٧ ق استئناف المنصورة وقضت محكمة الإستئناف في ١٩٥٨/٥/٢٦ بالإستئنافين بعد ضم ثانيهما للأول — برفضهما وتأييد الحكم المستأنف وقد أعلن الحكم إلى الطاعة في ١٩٥٨/٦/٢٥ فقررت بالظمن فيه بطريق النقض في يوم السبت ١٩٥٨/٧/٢٦ وطلبت للآسباب الواردة بتقرير الظمن نقض الحكم فيما قضى به من رفض استئنافها وقد عرض الظمن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الظمن وصممت النيابة على طلب رفض الظمن .

ومن حيث إن الظمن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الظمن أقيم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد خالف أحكام المواد ٢/١ و ٥٧/٣٩/٢٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ذلك أنه أقام قضاءه بأحقية المطعون عليهما كشريكين متضامنين في منشأة لتجارة البقالة بالمنصورة في أن يخصما من أرباحهما من هذا النشاط في سنتي ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ الخسائر التي منيت بها حصة توصية كان يمتلكها المطعون عليه الثانى بالشركة المصرية لتجارة الكتان بالقاهرة عند تصفيتها في سنة ١٩٤٥ تأسيسا على أن الثابت من ميزانيات منشأة المطعون عليهما أن هذه الحصة كانت مملوكة لهما وليست لأحد الشريكين خاصة وذلك طبقا لحكم المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ في حين أن نص الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون المذكور صريح في أن

نتاج حصصة التوصية يخضع للضريبة على رؤوس الاموال المنقولة وهي تختلف عن ضريبة الارباح التجارية والصناعية ونص المادة ٣٩ من القانون المذكور لا يحكم إلا الوعاء التجارى وحده والممتلكات الخاصة بهذا الوعاء كما أن المادة ٥٧ من القانون المشار إليه لا تجيز خصم الخسائر إلا في مجال النشاط التجارى وحده الأمر الذى لم يتوافر في هذا النزاع .

وحيث إن هذا النعى في غير محله ذلك أن الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد " أن النص المنطبق في هذه الحالة إنما هو نص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الوارد في الكتاب الثانى الخاص بالضريبة على الارباح التجارية والصناعية والتي تنص على أن يكون تحديد صافي الارباح الخاضعة للضريبة على أساس نتيجة العمليات على اختلاف أنواعها التي باشرتها الشركة أو المنشأة ويدخل في ذلك ما ينتج من بيع أى شئ من الممتلكات سواء في أثناء قيام المنشأة أو عند انتهاء عملها وبما أن الطرفين على اتفاق في أن الخسارة التي منيت بها شركة الكنان قد أطاحت برأس المال جميعه فإنه يجب تحميل حساب الأرباح والخسائر في الشركة الطاعنة بقيمة ما ساهمت به في رأس مال شركة الكنان ويتعين لذلك إقرار الشركة الطاعنة على خصم مبلغ ١٠٠٠ ج في سنة ١٩٤٦ و ١٠٠٠ ج في سنة ١٩٤٧ من الربح الخاضع للضريبة على الأرباح التجارية " وقد أضافت محكمة الاستئناف إلى ذلك " أنه غير صحيح ما تقول به المصلحة من أن حصصة التوصية موضوع النزاع الحالى قد خصمت عند هلاكها من حساب شركة الكنان وأنه لا محل لإعادة الخصم من أرباح منشأة المستأنف عليهما وإلا فإن الخسارة تكون قد خصمت مرتين وهذا غير جائز قانونا - لا صحة لهذا القول لأن الخسارة التي لا يجوز خصمها مرتين هي التي تخصم من الأرباح وشركة الكنان لم تحقق أرباحا على الإطلاق طوال مدة قيامها وصفت بخسائر أطاحت بكل رأس مالها كما هو مسلم به من مصلحة الضرائب - فخسارة منشأة المستأنف عليهما لم تكن والحالة هذه خسارة دورية خصمت أو تستحق الخصم مستقبلا من أرباح شركة الكنان بل خسارة رأسمالية ضاعت على تلك المنشأة نهائيا نتيجة لتصفية شركة الكنان المذكورة وبذا يكون من حقها أن تخصم هذه الخسارة من أرباحها الخاضعة للضريبة

على الأرباح التجارية لأنها نتيجة إحدى العمليات التي باشرتها وهي توظيف مبلغ الـ ٢٠٠٠ جنيه كحصة توصية في شركة الكنان وذلك عملاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ " وهذا الذي أورده الحكم المطعون فيه والحكم المستأنف لا مخالفة فيه للقانون إذ أن الخسارة الرأسمالية التي تصيب المنشأة من بيع أحد أصولها أو تصفية تدخل في وطاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية طبقاً لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهي تطبق على الخسائر كما تسرى على الأرباح فقد جاء في تقرير اللجنة المالية بمجلس الشيوخ في هذا الخصوص أن نص هذه المادة "يشمل ما ينتج من البيع سواء أكان ربحاً أم خسارة" ومن ثم فإن هذا النعي يكون على غير أساس متعين الرفض .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في الإسناد وخالف الثابت في الأوراق إذ اعتبر الشركة المطعون عليها هي المالكة لحصة التوصية في شركة الكنان دون المطعون عليه الثاني في حين أن الثابت من عقد فسخ شركة الكنان الذي قدمته مصلحة الضرائب ضمن ملف لجنة الطعن أن المطعون عليه الثاني هو صاحب الحصة في الشركة المذكورة لا الشركة المطعون عليها وبذلك يكون الحكم المطعون فيه بما انتهى إليه قد حمل أرباح ممول بخسائر ممول آخر .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أورد في هذا الصدد أنه يؤيد ملكية الشركة المطعون عليها لحصة التوصية في شركة الكنان تأسيساً على أن "مبلغ الألفي جنيه - هي قيمة هذه الحصة - قد خرج من صندوق المنشأة في نفس التاريخ الذي تم الاشتراك فيه بحصة التوصية في شركة الكنان سنة ١٩٤٤ ولم تنكر المصلحة هذا ... " وأن المحكمة رجعت إلى الميزانيتين المودعتين بالملف المقدم من المصلحة برقم ٤ دوسيه وتحققت من إثبات مبلغ ٢٠٠٠ جنيه لحساب الشركة المصرية لتجارة الكنان - تراجع الميزانيتين صحيفة ٧٧ و ٨٥ من الملف المذكور " وأن المأمورية الفاحصة سلمت بملكية المنشأة لمبلغ الألفي جنيه موضوع النزاع وذلك في مذكراتها صحيفة ١١١، ١١٠ من الملف الذي قدمته المصلحة بحفاظتها رقم ٤ دوسيه كما سلمت بذلك أيضاً في الخطاب المؤرخ ١٩٤٧/٥/٣ والمودع بالملف سالف الذكر

بصحيفة ١٠٦ أما تحدى المصلحة بخطابى شركة الكنان المؤرخين ١٩٤٧/٢/٢٥ ،
 ١٩٤٧/١١/٢٥ والذين يفيدان حصول الاشتراك بإمام محمود محمد القاضى
 فهذا لا يغير من الواقع شيئا فضلا عن أن الشركة درجت في كثير من معاملاتها بعدد
 نشاطها على التعامل بإمام أحد الشريكين حتى لقد حرر عقد من الشركة العامة
 لمصانع السكر والتكرير المصرية وبين أحد الشريكين فقط وهو الحاج محمد القاضى
 لحساب الشركة (العقد مقدم برقم ١١ ملف لجنة الطعن الخاص لسنة ١٩٤٦
 والمقدم من مصلحة الضرائب ضمن الحافظة رقم ٨ دوسيه) كذلك توكيل الغاز
 الذى تباشره الشركة الطاعنة أيضا صادر بإمام الشريك الحاج محمود محمد القاضى
 وحده (راجع المستند رقم ٩٠ من الملف سالف الذكر ” وهذا الذى أورده
 الحكم استخلاص موضوعى سائق ولا يخالف الثابت فى الأوراق لما كان ذلك ،
 وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد فى حكمها على كل ما يشير به الخصوم فيما
 اختلفوا فيه وتتبعهم فى كافة مناهى دفاعهم فإن هذا النعى يكون على غير أساس
 ويتعين رفضه .

ومن حيث لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفران
حالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٨٣)

الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . ” إجراءات ربط الضريبة “ ” إعلان النموذجين ١٨ و ١٩ “
محكمة الموضوع . إعلان .

استخلاص محكمة الموضوع لأسباب سائغة أن المكان الذي تم فيه إعلان النموذجين ١٨ و ١٩
لا يعتبر دوطنا للشركة . ترتيبها البطلان جزاء ذلك لا مخالفة فيه للقانون .

متى كان الحكم المطعون فيه قد استظهر من عقد الاتفاق المحوري بين الشركة
المطعون عليها وشركة أخرى ، استقلال كل منهما عن الأخرى وانفصال شخصيتهما
وانتفاء قيام وكالة وإقامة قانونية بينهما ، كما استظهر من أوراق الدعوى عدم
وجود نشاط تراوله الشركة المطعون عليها بمقر الشركة الأخرى حتى يمكن اعتباره
موطنا لها ويصبح توجيه المطالبة بالضريبة فيه وكان هذا الإستخلاص الموضوعي
سائغا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببطلان إعلان النموذجين رقمي ١٨ و ١٩
لتوجيههما إلى الشركة المطعون عليها على عنوان الشركة الأخرى لا يكون قد
خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما بين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أنه تبين لمراقبة الشركات المساهمة وجود اتفاق بين شركة كـ — فـ .

بورصا وهي شركة توصية مركزها القاهرة وبين شركة فلتس بسليرى "المطعون عليها" وهي شركة مساهمة إيطالية مركزها مدينة ميلانو بإيطاليا ، تقوم بمقتضاء الشركة الثانية بإرسال المواد الأساسية التى تدخل فى مشروب الكينا إلى الشركة الأولى بسعر التكلفة ، وقد اعتبرت مصلحة الضرائب المبالغ التى استولت عليها الشركة الثانية مقابل ذلك ربحا ناتجا فى مصر بالنسبة لها وأرسلت إليها النموذجين ١٨ ، ١٩ بربط الضريبة وبمناصر الربط عن السنوات من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٠ باسم "مدير شركة فلتس بسليرى وشركاه طرف شركة ك - ف . بورصا بشارع زكى بالتوفيقية بالقاهرة فاعترض السيد / يوسف نبيه المحاسب القانونى عن شركة بورصا على ذلك بأسباب من بينها أن شركة بسليرى المطعون عليها ليس لها منشآت أو وكيل يعمل لحسابها بمصر ، وعرض الأمر على لجنة الطعن حيث دفعت أمامها الشركة المطعون عليها ببطلان إجراءات إعلان النموذجين رقمى ١٨ ، ١٩ بمقولة إن عنوان شركة ك - ف . بورصا ليس موطنها لها حتى يصح أن تعلن فيه ، قررت اللجنة بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٧ رفض هذا الدفع وصحة إجراءات الإعلان استنادا إلى أن شركة بورصا تعتبر ممثلة لشركة بسليرى وتأخذ نفس عنوانها . طعنت الشركة المطعون عليها فى هذا القرار بالدعوى رقم ٨٥ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة وتمسكت ببطلان إجراءات الإعلان ، كما طعنت مصلحة الضرائب فيه بالدعوى رقم ٨٨ سنة ١٩٥٦ ووجهت طعنها إلى السيد جيسيو بورصا الممثل القانونى لشركة ك - ف . بورصا التى تعتبر ممثلة ونائبة عن شركة فلتس بسليرى " وضمت المحكمة الطعن الثانى للأول وقضت فيهما بتاريخ ١٩٥٧/٣/٣١ بصحة إجراءات إعلان النموذجين السالفين تأميما على أن شركة بورصا تعتبر وكالة أو ممثلة لشركة بسليرى ومن ثم يصح اعتبار الشركة الأولى موطنها تسلم فيه الأوراق المراد إعلانها للشركة الثانية ، طعنت المطعون عليها فى هذا الحكم بطريق الاستئناف الذى قيد برقم ٤٩٩ سنة ٧٤ ق أمام محكمه استئناف القاهرة حيث قضت بجلسته ١٩٥٨/٦/١٢ بإلغاء الحكم المستأنف وقبول الدفع وبطلان إجراءات إعلان النموذجين رقمى ١٨ ، ١٩ وهدم الاعتداد بهما وبطلان قرار اللجنة استنادا إلى أن لكل من الشركة المطعون عليها وشركة ك - ف . بورصا شخصية مستقلة وأن الشركة الأخيرة لا تمثل الشركة الأولى وليس هناك وكالة أو نيابة قانونية بينهما فطعنت مصلحة الضرائب فى هذا

الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص المطعون بجلسته ١٩٦١/١٠/٢٢ وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر بجلسته ١٩٦٣/٣/٢٧ وأمامها تمسكت الطاعنة بطلب نقض الحكم ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعا وأصرت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد يتحصل في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال ذلك أنه أقام قضاءه بإعلان إجراءات إعلان النموذجين رقمي ١٨ ، ١٩ على أن مصلحة الضرائب لم توجههما إلى الشركة المطعون عليها في مقرها بمدينة ميلانوبل وجهتهما باسمها على عنوان شركة بورصا باعتباره موطنها مع أنها لم تتخذ ذلك في أي وقت من الأوقات ، ولم يصدر منها أي توكيل ، كما أنها لم تمنحها الحق في تمثيلها قانونا ، في حين أن الثابت من الأوراق أن مصلحة الضرائب لم تشر إلى أن شركة بورصا تعد وكالة من الشركة المطعون عليها وقد وجهت النموذجين السالفين إلى الشركة المطعون عليها باسمها وفي عنوانها بمقر شركة بورصا باعتباره مقر منشأتها الذي تباشر فيه نشاطها التجاري بصفة متتادة ومستمرة ويتحقق فيه ربحها .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن اطلعت المحكمة الاستئنافية على عقد الاتفاق المحرر بين شركة بورصا والشركة المطعون عليها ، استظهرت منه استقلال كل من الشركتين عن بعضهما وانقصال شخصيتهما وانتفاء قيام وكالة أو إقابة قانونية بينهما ، كما استخلصت عدم وجود نشاط تزاولة الشركة المطعون عليها بمقر شركة بورصا حتى يمكن اعتباره موطنها ويصح توجيه المطالبة بالضريبة فيه وهو استخلاص موضوعي سائق لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعلان إعلان النموذجين رقمي ١٨ ، ١٩ لتوجيههما إلى الشركة المطعون عليها على عنوان شركة ك . ف . بورصا لا يكون قد خالف القانون مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحموني العريضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسمايل ،
وأميل جبران ، ولطفى مل ، ومهد ممتاز نصار .

(٨٤)

الطعن رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ القضائية :

(١ ، ب) تقضى ” إعلان الطعن ” . بطلان . إعلان . ” إعلان أوراق
المحضرين ” تجزئة .

البطلان الذى رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ من
من إجراءات ، بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع البطلان
لمصلحة التمسك به .

كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لغير من شرع البطلان لمصلحة
التمسك به . إفادة من صح إعلانه من البطلان الحاصل فى إعلان غيره لا يكون
إلا بعد أن يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة .

ليس للحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان إعلان من م يحضر من الخصوم
لعيب فى الصورة المسئلة إليه خلاصته الأصل المقدم إليها .

(ج ، د ، هـ) دعوى ” إجراءات نظر الدعوى ” . ” تقرير التلخيص ” .
” مشتملاته ” . استئناف . بطلان .

وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير وتلاوته
قبل المرافعة . لا يلزم وضع تقرير آخر كلما جدد جديد فى الدعوى . وجوب إعادة
تلاوة التقرير من جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا
التقرير من عمل أحد أعضائها .

إغفال تلاوة التقرير قبل بدء المرافعة وتلاوته بعدها لا يترتب عليه البطلان ما لم
ينبت أن أحد الخصوم طلب التعقيب عليه فنتت المحكمة .

إحالة تقرير التلخيص على مريضة الاستئناف ومذكرة الخصوم واضرارها جزء
متمم له لا يعيب التقرير .

(و) وارث . " التحيل على أحكام الإرث " . إثبات . " طرق الإثبات " .

حق الوارث في إثبات إخفاء عقود البيع الواردة عن مورثه لوصايا وذلك بكافة طرق الإثبات . إخفاق الطاعنين في إثبات طعنهم على العقود الواردة عن المورث بأنها تنفي وصايا واعتبار المحكمة إياها منجزة في حقيقتها وخالصة من التحيل على أحكام الارث ، ليس فيه معنى التحيل على أحكام الارث .

(ز ، ح) وصية . وارث . " تصرفات المورث " . " الطعن فيها " . بيع .

عدم قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني إلا بإجماع شرطين : احتفاظ المتصرف بحيازة العين وبحقه في الانتفاع بها مدى الحياة لحساب نفسه . انتهاء تلك القرينة متى كانت الحيازة والاستغلال لحساب الغير .

ضرورة استناد انتفاع المتصرف بالعين المتصرف فيها إلى حق ثابت لا يستلزم المتصرف إليه تجريده منه .

(ط) إثبات . " عبء الإثبات " . وصية . بيع .

يقع عبء إثبات واقعي الحيازة والانتفاع مدى الحياة بالعين المتصرف فيها وهما مناط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني على عاتق الوارث الطاعن .

(ي) وارث " الطعن في تصرفات المورث " . إثبات . " طرق الإثبات " .

الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقدموا الدليل على عدم صحتها . لا يكفي مجرد طعن الورثة في هذه الإقرارات لإلحاد حجبتها ، بل يجب عليهم إقامة الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات .

(ك) حكم " عبء التذليل " . " تناقض " . " ما لا يعد كذلك " .

قيام الحكم على صدور التصرفات من المورث منجزة واسبقاؤها للشروط التي يطلبها القانون وصحتها تبعاً لذلك سواء اعتبرت يوماً حقيقتها أو هبات مستورة في عقود بيع لا تناقض .

(ل) وكالة " أنار الوكالة " " علاقة الموكل والوكيل بالغير " . صورية .

مدم إفصاح الوكيل من صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي بذاته إلى صورية التوكيل . تعامل للوكيل باسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله ، التزام الموكل تبعا لعقد الوكالة بتفويض ما التزم به الوكيل .

١ - إنه وإن أوجبت المادة ١٢ من قانون المرافعات على المحضر إذا لم يجد المطلوب إعلانه أن يسلم ورقة الإعلان إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه وأن يبين كل ذلك في حجته بالتفصيل في أصل الإعلان وصورته ، ورتبت المادة ٢٤ منه البطلان جزاء على مخالفة هذه الإجراءات - إلا أن هذا البطلان هو من ضروب البطلان النسبي الغير متعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحته - فإذا وقع بطلان في إعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم نخلو الصورة المسماة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب إثباتها فيها والتي يترتب على إغفالها بطلان هذا الإعلان فيكون له وحده التمسك بهذا البطلان وتقديم دليله المسائل في صورة إعلانه ، وليس لغيره من المطعون عليهم الذين صح إعلانهم أن يتمسك بالبطلان بسبب العيب اللاحق بتلك الصورة التي لا شأن له بها ، وبالتالي فلا يقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان . ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ، ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن إفادة من صح إعلانهم من البطلان الحاصل في إعلان غيرهم من المطعون عليهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذي يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح إعلانهم من المطعون عليهم بطلانه أيضا بالنسبة للجميع ومن ثم فلا يسوغ قانونا للطعون عليهم الحاضرين التمسك بما يعيب صور إعلان المطعون عليهم الغائبين حتى لو صح أن الموضوع الذي فصل فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة .

٢ - ما أوجبه المادة ٩٥ مرافعات على المحكمة من أن تقضى من تلقاء

نفسها ببطلان إعلان من لم يحضر من المطعون عليهم يستلزم أن يثبت البطلان

للمحكمة من أصل ورقة إعلان الخصم الغائب المقدمة إليها ، إذ أنه متى كان لا يجوز لغير الخصم أن يتمسك بالبطلان المترتب على وجود حيب في الصورة المسماة إليه فإنه لا يصح بالتالي للمحكمة أن تقضى بالبطلان استنادا إلى وجود حيب في هذه الصورة خلا منه الأصل المقدم إليها ما دام أن صاحب هذه الصورة لم يحضر ويقدمها متمسكا بالبطلان لهذا السبب .

٣ - كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ مكرر ، ٤٠٨ من قانون المرافعات هو - على ما جرى به قضاء النقض - أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأمانيد كل منهم ودفعاتهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة ، ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة ، وأنه إذا ما تغير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير فإنه وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ، إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول^(١) .

٤ - لما كانت الغاية من ضرورة حصول تلاوة تقرير التلخيص قبل بدء المرافعة هي تمكين الخصوم ومحاميهم من أن يتداركوا عند المرافعة ما يكون قد منها عنه التقرير أو أخطأ في عرضه من عناصر الدعوى ، فإن حصول التلاوة بعد انتهاء المرافعة لا يترتب عليه البطلان إلا إذا ثبت أن أحد الخصوم طلب المرافعة بعد تلاوة التقرير للتعقيب على ما تضمنته وتدارك ما يكون قد منها عنه أو أخطأ فيه ومنعته المحكمة من ذلك .

٥ - إذا كان تقرير التلخيص قد تضمن بياناً لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفعاتهم ودفاعهم فيها أمام محكمة أول درجة وما أصدرته تلك المحكمة في الدعوى من أحكام ثم أحال على عريضة الاستئناف ومذكرات الخصوم المقدمة في الاستئناف بما احتوته من طلبات ودفاع ودفع واعتبرها جزءاً متماهاً ، فإن وضع التقرير على هذا النحو يجعله شاملاً لجميع البيانات التي أوجبها القانون .

(١) راجع قض ١٥/٢/١٩٦٢ طعن ٣٥٤ س ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٢٧٩ و
رقص ٢٠/١٠/١٩٥٨ طعن ١٤٦ س ٢٤ ق السنة التاسعة ص ٦٧٠ .

٦ - لما كان للوارث الحق في أن يثبت بكافة طرق الإثبات القانونية أن عقود البيع الصادرة من موثته تخفى وصايا ، ولم يكن فيما قرره الحكم المطعون فيه ما يدل على صحة ما يدعيه الطاعنون من أنه لم يعتبر التصرف المنجز في ظاهره والساتر في حقيقته لوصية تحايلا على أحكام الميراث بل إنه قد أجاز لهم أن يثبتوا بكافة طرق الإثبات طعنهم في العقود على الرغم من صراحة نصوصها في الدلالة على أنها عقود بيع منجزة ، وإذ صح لدى المحكمة إخفاق الطاعنين في إثبات طعنهم في هذه التصرفات فقد اعتبرت هذه العقود منجزة في حقيقتها وخالصة من التحيل على أحكام الإرث ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بخطئه في إدراك معنى التحيل على أحكام الإرث يكون على غير أساس .

٧ - مفاد ما تنص عليه المادة ٩١٧ من القانون المدني هو أن القرينة التي تضمنتها لا تقوم إلا باجتماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بعبارة العين المتصرف فيها وثانيهما احتفاظه بحقه في الانتفاع بها ، على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى أن حيازة المورث للأعيان المبيعة منه إلى ورثته واستغلاله لها بعد البيع لم يكن لحساب نفسه ولكن لحسابهم تنفيذا للتوكيل الصادر منهم إليه فإن الحكم يكون قد نفى احتفاظ المورث بحقه في الانتفاع بالأعيان المتصرف فيها مدى حياته مما تنفي به القرينة القانونية الواردة في المادة ٩١٧ مدني .

٨ - المقصود بالاحتفاظ بالحق في الانتفاع وفقا للمادة ٩١٧ مدني هو أن يكون انتفاع المتصرف بالعين مدى حياته مستندا إلى حق ثابت لا يستطيع المتصرف إليه تجريد منه ويكون ذلك إما عن طريق اشتراط حق المنفعة وعدم جواز التصرف في العين ، وإما عن طريق الإيجار مدى الحياة أو عن طريق آخر مماثل . ومن ثم فلا يكفي لقيام القرينة القانونية أن يحتفظ المتصرف بالحيازة والانتفاع لحساب الغير أو كان ذلك لمدى حياة المتصرف إذ يكون الحق في الانتفاع في هذه الحالة مقورا لهذا الغير ، كما لا يكفي أن يتفع المتصرف بالعين انتقاما فعليا حتى وفاته دون أن يكون مستندا في هذا الانتفاع إلى مركز قانوني ينحوله حقا في الانتفاع .

٩ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألقى على عاتق الورثة الطاعنين إثبات ما ادعوه على خلاف الظاهر من عبارات العقد من احتفاظ المورث بالحيازة وبحقه في الانتفاع مدى الحياة مما تتوافره القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني فإن الحكم لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

١٠ - الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . وإذا كان القانون قد أعطى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابي في حالة ما إذا طعنوا فيها بأنها في حقيقتها وصية وأنه قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث ، فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها لا يكفي لإهدار حجية هذه الإقرارات ، بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات فإن عجزوا بقيت لهذه الإقرارات حجيئتها عليهم - فإذا كان الحكم قد نفى قيام القرينة الواردة في المادة ٩١٧ مدني وسجل على الورثة الطاعنين إخفاقهم في إثبات طعنهم في التصرفات بأنها تخفي وصايا فإنه لا تريب عليه إذا هو استدل بعد ذلك فيما استدل به عند تكليف هذه العقود بما تضمنته من قرارات .

١١ - إذا كان الحكم قد أقيم على أن التصرفات قد صدرت عن المورث منجزة ومستوفية للشروط التي يتطلبها القانون وأنها على هذا الأساس تكون صحيحة سواء اعتبرت بيوما حقيقية أو هبات مستورة في عقود بيع ، فليس في هذا الذي قرره الحكم تناقض يعيبه .

١٢ - عدم إفصاح الوكيل عن صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي بذاته إلى صورية التوكيل لأن تعامل الوكيل باسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله فيلزم الموكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل - وكل ما يترتب على ذلك من أثر هو أن الوكيل في هذه الحالة هو الذي يكون ملزما قبل الغير الذي تعامل معه إلا إذا كان من المفروض حتما أن هذا الغير يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوي عنده أن يتعاقد مع الأصيل أو النائب فعندئذ تكون العلاقة بين الغير الذي تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هو الحال في الوكالة الظاهرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل حسبما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعنين في أن المرحوم عبد السميع علي محمد أمين مورث جميع الطاعنين أقام على المطعون عليهم الدعوى رقم ٦٤٥ سنة ١٩٥٢ كلى مصر وطلب بها الحكم : أولا - بتعيين مصف لركة المرحوم علي محمد أمين مورثه ومورث المطعون عليهم . وثانيا - ببطلان عقود البيع الصادرة من المورث المذكور والمبينة فيما يلي : (١) العقد المؤرخ في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٤٩ والمسجل في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٤٩ والصادر من المورث إلى المطعون عليهم عدا الأولى ببيع ٧١ فدانا و ١١ قيراطا و ٢١ سهما بناحية مشرف مركز الباجور . (٢) العقد المؤرخ في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٠ والمسجل في أول مارس سنة ١٩٥٠ والصادر من المورث إلى المطعون عليهم عدا الأولى ببيع ٨٤ فدانا بناحية ميت مصلا مركز بليس و ٣٢ فدانا و ١٢ قيراطا و ١٤ سهما بناحية كفر حقنا وأنشاص الرمل مركز بليس . (٣) العقد المؤرخ في ٦ فبراير سنة ١٩٥٠ والمسجل في ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٠ والصادر من المورث إلى المطعون عليهم عدا الأولى ببيع ٥٨ فدانا و ٢٢ قيراطا و ١٠ أسهم بناحية ديجوى مركز طوخ . (٤) العقد المؤرخ في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ والمسجل في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ والصادر من المورث إلى المطعون عليهم عدا الأولى ببيع منزل بشارع الاخشيد وقطعة أرض فضاء بشارع عبد العزيز آل سعود بميل الروضة . (٥) العقد المؤرخ في ١٩ فبراير سنة ١٩٥٠ والمسجل في ٢١ فبراير سنة ١٩٥٠ والصادر من المورث إلى المطعون عليها الأولى ببيع منزل بشارع الشيخ بشبرا ومنزل آخر بشارع المنجلة بالدرب الاحمر . وثالثا - بتثبيت ملكية المدعى في نصيب مقداره $\frac{1}{4}$ قرار يبط من ٢٤ قيراطا من جميع الاطيان والعقارات التي تضمنتها العقود السابقة باعتبار أن ذلك النصيب يوازي الفريضة الشرعية التي يستحقها بالميراث عن مورثه . ورابعا - تثبيت ملكية المدعى بمقدار ما يوازي حصته الميراثية في باقي أعيان التركة بما في ذلك نصف محل التجارة الخلف من المورث . خامسا - الحكم

بمقدار ما يستحقه المدعى بنسبة حصته الميراثية في ريع جميع أعيان التركة من تاريخ وفاة المورث إلى وقت التسليم ، وقد ذكر المدعى في بيان دعواه أنه بتاريخ ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥١ توفى والده المرحوم على محمد أمين عنه وعن المطعون عليها الأولى زوجته وسائر المطعون عليهم أولاده من المطعون عليها المذكورة وأنه كان قد أوقف أثناء حياته في المدة من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٧ جميع ما يملكه من عقارات مبنية وأرض فضاء معدة للبناء وكذلك الجزء الأكبر من أطيانه على نفسه حال حياته ثم على أولاده بعد وفاته بما فيهم المدعى وهو من زوجة أخرى غير المطعون عليها الأولى ... وإذ كان المورث يقيم مع زوجته المطعون عليها المذكورة وأولاده منها وهم سائر المطعون عليهم فانهم قد استغلوا شيخوخته ومرضه للتأثير عليه بإيثارهم على المدعى وقد أمكنهم حمله على الرجوع عن جميع أوقافه السابقة بأشهادين ضبط أولهما بحكمة الزقازيق الشرعية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٩ وضبط الثاني بحكمة مصر الشرعية في ١٤ يناير سنة ١٩٥٠ واستصدروا منه إثر ذلك العقود المطلوب الحكم ببطلانها وأسس المدعى طلب بطلان هذه العقود على أنها وإن كانت في ظاهرها عقود بيع إلا أنها تخفى وصايا بقصد حرمانه من حقه في الإرث . وتمسك المطعون عليهم بأن التصرفات المطعون فيها هي بيع صحيحة مستوفية لجميع أركانها القانونية ، وأنه بعد صدور هذه التصرفات فلأنهم إذ كانوا إناثا وأحدهم طالب علم فقد وكلوا والدهم البائع لهم في إدارة الأعيان المبيعة واستغلها لحسابهم بمقتضى توكيل مصدق عليه في مصلحة الشهر العقاري بتاريخ ٢٢ أبريل سنة ١٩٥٠ .. ومحكمة القاهرة الابتدائية قضت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ . أولا - برفض تعيين مصنف للتركة لإعدام المسوغ . وثانيا - وبالنسبة لباقي الطلبات بأحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى بكافة طرق الإثبات أن المورث قد احتفظ بحيازة الأعيان المبيعة إلى المطعون عليهم وبحق الانتفاع بها مدى حياته وأن عقود البيع المطعون فيها هي وصايا في حقيقتها على أن يكون للمطعون عليهم النفي بذات الطرق . وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت في ٣ يونيو سنة ١٩٥٤ ببطلان عقود البيع فيما زاد على ثلث تركة المورث البائع اعتبارا بأن تلك العقود تخفى وصايا وبثبت ملكية المدعى لصفة الميراث في حدود ثلث تركة المورث المذكور كما قضت بتدب خير لتقدير صافي ما تغله حصة المدعى من وقت وفاة المورث

الى تاريخ الحكم ، إستأنف المطعون عليهم هذا الحكم الى محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٢٩ سنة ٧١ ق ، وقد توفى المستأنف عليه (مورث الطاعنين) أثناء نظر الإستئناف وعجلت الدعوى ضدورثته . وفى ١٤ بولية سنة ١٩٥٦ قضت محكمة الإستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليهم ، وفى ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٥٦ قرر جميع الورثة المحكوم ضدهم بالظمن فى ذلك الحكم بطريق النقض وقيد طعنهم برقم ٤٥٩ سنة ٢٦ ق . وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ رفع أحد الورثة وهو البكاشى جمال الدين عبد السميع على محمد أمين عن نفسه وبصفته وصيا على إخوته من قصر مورثه طعنا آخر فى الحكم قيد برقم ٤٧١ سنة ٢٦ ق وبعد إستيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة رأيها فى كل من الطعنين إنتهت فيها الى طلب نقض الحكم المطعون فيه فى خصوص السبب الأول بكل من الطعنين والذي يقوم على وقوع بطلان فى الإجراءات أثر فى الحكم وذلك لعدم وضع تقرير تلخيص على النحو الذى تتطلبه المواد ١١٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ من قانون المرافعات ، وقد عرض الطعنان على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٧ مايو سنة ١٩٦١ فقررت إحالتهما الى هذه الدائرة . وفى المرحلة التالية للإحالة قدم المطعون عليهما الثانى والخامسة مذكرة فى كل من الطعنين تأسيسا على أن إعلان تقريرى الطعنين الى كل من المطعون عليهم الرابعة والسادسة والثامنة فقد وقع باطلا لخلو صور هذه الإعلانات من بعض البيانات الجوهرية مما يبطل الطعنين بالنسبة الى جميع المطعون عليهم لأن الموضوع — وهو بطلان عقود بيع — غير قابل للتجزئة ، وقدم المطعون عليهما المذكوران تدليلا على صحة ذلك الدفع صور إعلان تقريرى الطعنين الى المطعون عليهم الثلاثة سالفى الذكر وقدمت النيابة مذكرة تكميلية صممت فيها على رأيها السابق وعرض الطعنان على هذه المحكمة بجلسته ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٦٢ فقررت ضمهما معا وتأجيل نظرهما بجلسته ١٠ يناير سنة ١٩٦٣ حتى تقدم النيابة مذكرة رأيها فى الدفع وفى جميع أسباب الظمن . وبذلك الجلسة صمم الطاعنون على طلب نقض الحكم وتمسك المطعون عليهما الحاضران أصليا بالدفع بعدم قبول الطعنين شكلا وطلبا لاحتياطيا ورفض الظمن وصممت النيابة على الرأى الذى إنتهت اليه فى مذكرتها الأخيرة بطلب الحكم أصليا بعدم قبول الطعنين شكلا ورفضهما موضوعا .

وحيث إن مبنى دفع المطعون عليهما الحاضرين بعدم قبول الطعنين شكلا هو بطلان اعلان تقريرى الطعنين إلى المطعون عليهن الرابعة والسادسة والثامنة ذلك أن المحضر قد أثبت في صورة اعلان كل من الرابعة والسادسة أنه خاطب زوجها دون أن يذكر أنه مقيم معها وأنه سلمه الصورة لغيابها ، وأثبت في صورة اعلان الثامنة اسم شخص خاطبه غيرها دون أى بيان آخر مما يبطل الطعنين بالنسبة للمطعون عليهن المذكورات ويستتبع ذلك بطلانه بالنسبة لسائر المطعون عليهم لعدم قابلية الموضوع للتجزئة . وأضاف مقدما الدفع أنه لا يمنع من وقوع ذلك البطلان أن تكون أصل ورقة اعلان الطعن إلى أولئك المطعون عليهم مستكملة بجميع البيانات اللازمة قانونا لصحة الإعلان لما هو مقرر من وجوب مطابقة صورة الإعلان لأصله وأن العبرة بالصورة في حالة اختلافها مع الأصل . كما أضافا أن هذا البطلان تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها عملا بالمادة ٩٥ من قانون المرافعات لعدم حضور المطعون عليهن اللاتي وقع البطلان في اعلانهن .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه وإن كانت المادة ١٢ من قانون المرافعات توجب على المحضر إذا لم يجد المطلوب إعلانه أن يسلم ورقة الإعلان إلى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكنا معه من أقاربه أو أصدقائه وأن يبين كل ذلك في حينه بالتفصيل في أصل الاعلان وصورته ورتبت المادة ٢٤ البطلان جزاء على مخالفة هذه الاجراءات إلا أن هذا البطلان هو من ضروب البطلان النسبي الغير متعلق بالنظام العام فلا يملك التمسك به إلا من شرع ذلك البطلان لمصلحته - فإذا وقع بطلان في اعلان تقرير الطعن إلى أحد المطعون عليهم نخلو الصورة المسماة إليه من بيان من البيانات الجوهرية الواجب اثباتها فيها والتي يترتب على اغفالها بطلان هذا الاعلان فيكون له وحده التمسك بهذا البطلان وتقديم دليله المائل في صورة إعلانه . وليس لغيره من المطعون عليهم الذين صح اعلانهم أن يتمسك بالبطلان بسبب العيب اللاحق بتلك الصورة التي لا شأن لها بها وبالتالي لا يقبل منه تقديم الدليل على قيام ذلك البطلان . ولا يغير من ذلك أن يكون الموضوع غير قابل للتجزئة ذلك أنه في حالة عدم التجزئة فإن افادة من صح اعلانهم من البطلان الحاصل في اعلان

غيرهم من المطعون عليهم لا يكون إلا بعد أن يثبت هذا البطلان بالطريق الذى يتطلبه القانون فيتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة وعندئذ فقط يستتبع الحكم ببطلان الطعن بالنسبة لمن لم يصح اعلانه من المطعون عليهم بطلانه أيضا بالنسبة للجميع ومن ثم فلا يسوغ قانونا للمطعون عليهما الحاضرين التمسك بما يعيب صور اعلان المطعون عليهم الرابعة والسادسة والثامنة الفاتبات حتى لو صح أن الموضوع الذى فصل فيه الحكم المطعون فيه غير قابل للتجزئة ولا يغير من هذا النظر أن المادة ٩٥ مرافعات توجب على المحكمة أن تقضى بالبطلان من تلقاء نفسها فى حالة عدم حضور المطعون عليه ذلك أن الحكم بالبطلان فى هذه الحالة يقتضى أن يثبت البطلان للمحكمة من أصل ورقة اعلان الخصم العائب المقدمة إليها إذ أنه متى كان لا يجوز لغير الخصم أن يتمسك بالبطلان المترتب على وجود عيب فى الصورة المسلمة إليه فإنه لا يصح بالتالى للمحكمة أن تقضى بالبطلان استنادا الى وجود عيب فى هذه الصورة خلا منه الأصل المقدم إليها ما دام أن صاحب هذه الصورة لم يحضر ويقدمها متمسكا بالبطلان لهذا السبب ، ولما كان يبين من أصل ورقة اعلان الطعن إلى المطعون عليهم الرابعة والسادسة والثامنة أن الإعلان تم صحيحا بالنسبة إليهم وقد اشتمل هذا الأصل على جميع البيانات التى يتطلبها القانون بما فيها البيانات المدعى بخلو الصور الخاصة بأوائك المطعون عليهم من ذكرها . فانه لذلك يكون الدفع المبدى من المطعون عليهم الثانى والخامسة بعدم قبول الطعن شكلا فى غير محله .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن الطاعنين ينعون بالسبب الأول من الطعنين بأن الحكم المطعون فيه قد شابه بطلان جوهرى أثر فيه ذلك أن المحكمة قد خالفت المواد ١١٦ و ٤٠٧ مكررا و ٤٠٨ من قانون المرافعات من ثلاثة أوجه : الأول - أن الهيئة التى حكمت فى الاستئناف كانت قد خلقت هيئة أخرى فى نظر الدعوى ولم تقم بما يفرضه عليها القانون فى هذه الحالة من وضع تقرير تلخيص جديد من عمل أحد أعضائها بل اكتفت بتلاوة التقرير الذى كان قد وضعه أحد أعضاء الهيئة السابقة مما لا يتحقق معه غرض الشارع الذى أوجب على المستشار المقرر أن

يتولى بنفسه وضع التقرير. والثاني — أن تقرير التلخيص لم يتل قبل بدء المرافعة بدليل أن العبارة المثبتة للتلاوة وردت في نهاية محضر الجلسة مما مفاده أن تلاوة التقرير قد حصلت بعد المرافعة والثالث — أن تقرير التلخيص موحزاً بإجازة محلاً لأنه لم يتضمن أسانيد الخصوم ولا دفاعهم أو دفعوهم ولا يتبين منه الوضع الذي اتخذته الدعوى في ذهن القاضى المقرر فقد بلغ من قصور ذلك التقرير أن أحال على عريضة الاستئناف وعلى مذكرات الخصوم واعتبرها جزءاً متماهاً وبذلك يكون قد خلا من البيانات التى أوجبها القانون مما يفوت الغرض المقصود من وضع التقرير .

وحيت إن هذا النعى مردود في وجهه الأول بأن كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ مكرراً و٤٠٨ مرافعات هو — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيد كل منهم ودفعوهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر أثناء نظر الدعوى أمام المحكمة. وفي حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير فإنه وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذى يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذى وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذى تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد وتحقق بهذه التلاوة الغاية من إيجاب وضع التقرير وتلاوته. ومردود في وجهه الثانى بأنه لما كانت الغاية من اقتضاء حصول تلاوة التقرير قبل بدء المرافعة هى تمكين الخصوم ومحاميهم من أن يستدرکوا عند المرافعة ما يكون قد منها من التقرير وأن يتداركوا ما يكون قد أخطأ في عرضه من عناصر الدعوى لما كان ذلك، فإن حصول التلاوة بعد انتهاء المرافعة لا يترتب عليه البطلان إلا إذ ثبت أن أحد الخصوم طلب المرافعة بعد تلاوة التقرير للتعقيب على ما تضمنه وتدارك ما يكون قد منها من أخطأ فيه ومنعته المحكمة من ذلك ولما كان الطاعنون لم يقدموا ما يدل على أنهم طلبوا الكلام بعد تلاوة التقرير ولم تمكنهم المحكمة منه فإنه لا يجوز لهم رمى الحكم بالبطلان لحصول التلاوة بعد انتهاء المرافعة بفرض أن ذلك هو ما وقع فعلاً .

والنعي مردود في وجهه الثالث - بأنه يبين من الصورة الرسمية لتقرير التلخيص أن هذا التقرير قد تضمن بيانا لموضوع الدعوى وطلبات الخصوم ودفعهم ودفاعهم فيها أمام المحكمة الابتدائية وما أصدرته هذه المحكمة في الدعوى من الأحكام ، ثم أورد التقرير بعد ذلك أن المطعون عليهم قد استأنفوا الحكم الصادر ضدهم في الموضوع وأشار إلى ما تم في الاستئناف بقوله " وشرح المستأنفون أسباب الاستئناف ردا على الحكم في عريضتهم سواء من جهة الوقائع أو القانون كما ناقشوا أقوال الشهود إثباتا ونقيا مما لا محل معه لترديد ما جاء بالعريضة إكتفاء بالرجوع إليها باعتبارها جزءا متما لهذا التقرير. وقدم المستأنف عليهم مذكرة بدفاعهم ناقشوا فيها الوقائع والمبادئ القانونية مما يحسن معه الرجوع إليها كاملة بغير تلخيص على اعتبار أنها جزء متمم لهذا التقرير ، ورد المستأنفون بمذكرة أوضحوا فيها واقعة الدعوى وناقشوا موضوعها من جهة الوقائع والتطبيق القانوني والمراجع التي يتمسكون بها كما ناقشوا مستندات الدعوى وشهودها إثباتا ونقيا مما يحسن معه الرجوع إليها كاملة بغير تلخيص على اعتبار أنها جزء متمم لهذا التقرير " ولما كان تقرير التلخيص قد ألم بموضوع الدعوى في مرحلتها الابتدائية وأحال إلى مذكرات الخصوم المقدمة في الاستئناف بما احتوت عليه من طلباتهم ودفاعهم ودفعهم واعتبرها جزءا متما له تقديرا منه بوجوب الرجوع إليها وتلاوتها كاملة بغير تلخيص فإن وضع التقرير على هذا النحو يجعله شاملا لمذكرات الخصوم بحالتها مضافا إليها الجزء الذي وضع تلخيصه العضو المقرر ويعتبر التقرير بهذه المثابة متضمنا جميع البيانات التي أوجب القانون اشتماله عليها .

وحيث إن الطاعنين ينعون في السبب الثاني بكل من الطعنين مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وذلك بخطئه في تطبيق قواعد الإثبات وخطئه في إدراك معنى التحيل على أحكام الإرث وفي الاستدلال على تكييف العقود المطعون فيها بتقريرات تلك العقود ذاتها وفي بيان ذلك كله يقول الطاعنون إن الحكم المطعون فيه أورد في أسبابه ما يفيد أنه لا يعتبر من قبيل التحيل على أحكام الإرث إلا ما كان متصلا بقواعد التوريث كاعتبار شخص وارثا وهو غير وارث أو اعتباره غير وارث مع أنه من الورثة الشرعيين وكذلك ما يتفرع على هذا الأصل من التعامل في التركات

المستقبلية كإيجاد ورثة قبل وفاة المورث أو الزيادة أو النقص في الحصص الشرعية. ورتب الحكم على ذلك أن التصرف بالبيع أو الهبة لا يمكن أن يكون من قبيل التحيل على أحكام الميراث وهو نظر مخالف للقانون ذلك أن مثل هذه التصرفات قد تكون تحيلا على أحكام الإرث ولو جاءت في ظاهرها تصرفات منجزة . وقد اخطأ الحكم أيضا في الاستدلال بتقريرات العقود المطعون فيها على أنها بيع منجزة وفي القول بأنه يجب أن تحمل تلك العقود على هذا المحمل دون غيره بمقولة إن تأويل الصريح غير جائز في حين أن العبرة في تعرف طبيعة التصرف هي بنية المتعاقدين فإذا بان أن النية قد اتجهت إلى اضافة التصرف إلى ما بعد الموت كان التصرف وصية ولو سترها عقد بيع ويعتبر الورثة من الغير بالنسبة لتصرفات المورث التي قصد بها التحيل على مخالفة أحكام الارث والا خلال بحقهم في الميراث ويجوز لهم اثبات حقيقة هذا التصرف بكافة طرق الاثبات ولا يمنهم من ذلك وضوح عبارات العقد وصراحة دلالتها على أنه عقد بيع منجز ومن ثم فإن أخذ الحكم بتقريرات العقود دليلا على تنجيز التصرفات مخالف لأحكام القانون، إذ أنه على عهد القانون المدني القديم كان يجوز اثبات عكس هذه التقريرات حتى بمجرد القرائن لأنه لا معنى لاجازة الطعن في العقود إلا إذا أجاز الطعن في تقريراتهم ثم جاء القانون المدني الحديث ونص في المادة ٩١٧ على أنه إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقدم دليل يخالف ذلك وليس من شك في أن هذا النص يقرر قرينة قانونية لصالح الورثة غير المتصرف لهم وهو يلزم القاضي إذا تحققت هذه القرينة أن يعتبر التصرف وصية سواء صيغت في صورة عقد بيع أو عقد هبة إذ الأصل عند المشرع أن التصرف يعتبر وصية متى اجتمعت فيه واقتان ماديتان الاولى هي استمرار المورث حائزا للعين المتصرف فيها والثانية هي بقاؤه مستغلا لها ومتفعها بها مدى حياته ولا يشترط المشرع أن يكون الاحتفاظ بالحيازة أو الانتفاع مدى الحياة منصوبا عليه في الورقة المتهمة بالتصرف بل إنه أيضا غض الطرف عن نوع الطريقة أي السند الذي يتخذه المورث المتصرف وسيلة للاحتفاظ بالحيازة. وبذلك فإنه يستوى أن يستبقى الحيازة بصفته مستأجرا أو مودعا لديه أو مستعيرا أو وكلا ، فإذا ما طعن الوارث على تصرف مورثه بأنه وصية فإنه يكفي لثبوت صحة هذا

الطعن أن يثبت واقعى الاحتفاظ بالحيازة والمنفعة مدى الحياة ولا يجوز للقضاء أن يطالبه بإثبات واقعة أخرى بعد ذلك للتدليل على أن نية المورث المتصرف قد اتجهت إلى الإيصاء وإذا أراد الوارث الصادر له التصرف تقضى القرينة القانونية المستمدة من الواقعتين السابقتين فعليه أن يقدم دليلا عكسيا على تنجيز التصرف فعلا حال حياة المورث ويشترط فى هذا الدليل أن يكون مستمدا من خارج نصوص العقد مادام أن المشرع قد اعتبر هذه النصوص قاصرة عن التعبير عن النية الحقيقية للمورث وأن المقصود منها التليس والتعمية ، وقد أهدر الحكم المطعون فيه القرينة الواردة فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى وتجاهلها تجاهلا تاما فى جميع بنائه واستند إلى القاعدة الواردة فى المادة ١٥٠ مدنى والتي تقضى بعدم جواز تأويل الصريح من نصوص العقد وتأسيسا على هذه القاعدة التى لا يجوز الاستناد إليها فى النزاع الحالى قرر الحكم المطعون فيه أن التصرفات المطعون عليها منجزة أخذا بما ورد فى عقودها من نصوص خاصة بدفع الثمن ووضع يد المتصرف إليهم وحقهم فى التصرف فى الأعيان تصرفا كاملا والتزامهم بدفع الضرائب المستحقة عليها وغير ذلك من النصوص الدالة على تمييز التصرفات وقال إن على من يدعى غير هذا الظاهر أن يقيم البيئة على دعواه وبهذا يكون الحكم قد ألقى عبء إثبات أن التصرف يخفى وصية على عاتق الوارث الذى يطعن فى التصرف على خلاف ما تقضى به المادة ٩١٧ من القانون المدنى المنطبقة على واقعة الدعوى والتي أقامت لصالح ذلك الوارث قرينة قانونية على صحة هذه الواقعة بمجرد ثبوت احتفاظ المورث المتصرف بالحيازة والانتفاع مدى الحياة وهما الأمران اللذان توافروا عليهما الدليل أمام محكمة الموضوع وقد أخطأ الحكم أيضا فى اتخاذ من التوكيل الصادر من الورثة المتصرف إليهم إلى مورثهم المتصرف دليلا على تمييز التصرف ذلك أن هذا التوكيل إنما هو دليل على إضافة التصرف إلى ما بعد الموت إذ أنه متى كان الثابت أن المورث قد احتفظ بالحيازة بناء على الوكالة واقرن هذا الاحتفاظ باحتفاظه بالغلة فإن ذلك من شأنه أن يقيم القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ بأن التصرف فى حقيقته وصية ولم يقصد فيه إلى التنجيز ، وقد أخطأ الحكم إذ استلزم فى الحيازة ألا تكون مرضية لتحقيق أثرها كما لو كان الأمر فى مجال كسب الملكية بالتقادم ، وكذلك فإن الحكم

المطعون فيه قد تناقض في خصوص الثمن المسعى في العقود المطعون فيها إذ أنه بعد أن أكد حقيقة ما نص عليه في هذه العقود من أداء المطعون عليهم لهذا الثمن عاد وقرر أنه ثبت له عجز هؤلاء المشترين عن دفع الثمن وأنه لم يذكر في العقود إلا بصفة صورية ورتب على ذلك اعتبار العقود عقود تبرع منجزة بعد أن كان قد اعتبرها عقود بيع صحيحة .

وحيث إن هذا السبب مردود في شقه الأول المتضمن النعى على الحكم بخطئه في إدراك معنى التجيل على أحكام الإرث وفي تقرير القواعد القانونية المتصلة بذلك مردود بأن الحكم قرر " أن القاعدة العامة تقضى بأنه متى كان الشخص سليماً معافى متمتعاً بأهليته القانونية كاملة فإنه يملك التصرف المنجز في ماله برمته دون أن يعتبر هذا خروجاً منه على القانون ولا انحرافاً عن نصوصه ولا يتدخل القانون في أمره إلا إذا كان تصرفه بغير عوض هبناً بأحكام الميراث وإخلالاً بها " وبعد أن أورد الحكم نقلاً من حكم المحكمة النقض صدر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ما يعتبر من قواعد الإرث التي لا يجوز التعايل عليها قال نقلاً عن هذا الحكم أيضاً إن الاعتراض بأن الوارث يعتبر من الغير بالنسبة إلى التصرفات الصادرة به الصادرة من المورث لأحد ورثته لا محل له متى كان التصرف منجزاً إذ القانون لا يحرم مثل هذا التصرف على الشخص كامل الأهلية ولو كان فيه حرمان ورثته لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه . وقال الحكم في موضع آخر " وحيث إن المستأنف ضدتم (الطاعنين) أنوا في مذكراتهم بكثير من أحكام المحكمة العليا التي جعلت من استمرار وضع يد البائع على العقار المبيع دليلاً على أن البيع يخفى وصية وهذه الأحكام كلها تدور مع التنجيز وجوداً وعدماً حتى إذا انعدم التنجيز بطل العقد باعتباره بيعاً وصح باعتباره وصية " كما قال " إن فصل التفرقة في عقود البيع التي لم يدفع فيها ثمن هو التنجيز دون غيره فمضى ثبت مع العقد وإذا لم يثبت بطل العقد " . ولما كان جميع هذا الذي قرره الحكم صحيحاً في القانون ويتفق مع ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة في هذا الخصوص وكان الحكم المطعون فيه خلافاً لما يقوله الطاعنون لم ينكر عليهم حقهم في إثبات طعنهم في عقود البيع الصادرة إلى المطعون

عليهم بأنها تخفى وصايا وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية فقد صرح في أسبابه بحققهم في هذا الإثبات وناقش أقوال شهودهم الذين استشهدوا في التحقيق الذي أمرت به المحكمة الابتدائية لهذا الغرض كما ناقش القرائن التي تقدموا بها وانتهى من ذلك إلى أن ما قدموه من أدلة وقرائن لا ينعج المحكمة بصحة هذا اللطم لما كان ذلك، ولم يكن فيما قرره الحكم ما يدل على صحة ما يدعيه الطاعنون من أنه لم يعتبر التصرف المنجز في ظاهره والساتر في حقيقته لوصية تحايلا على أحكام الميراث بل إنه قد أجاز للطاعنين على ما سلف القول إثبات طعنهم في العقود على الرغم من صراحة نصوصها في الدلالة على أنها عقود بيع منجزة وإذ صح لدى المحكمة إخفاق الطاعنين في إثبات طعنهم في هذه التصرفات فإنها اعتبرتها منجزة في حقيقتها وخالصة من التحيل على أحكام الإرث. لما كان ما تقدم، فإن النعمى يكون على غير أساس والنعمى في شقه الثاني الخاص بخطأ الحكم في إهدار وتجاهل القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني ومخالفة قاعدة الإثبات الواردة في هذه المادة — هذا النعمى مردود بأن المادة المذكورة تنص على أنه "إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بجبازة العين التي تصرف فيها وبحققه في الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافا إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يعم دليل يخالف ذلك" ومفاد ذلك أن القرينة القانونية المنصوص عليها في هذه المادة لا تقوم إلا باجتماع شرطين الأول هو احتفاظ المتصرف بجبازة العين المتصرف فيها والثاني احتفاظه بحققه في الانتفاع بهذه العين — على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائغة إلى أن جبازة المورث للأعيان المبيعة منه إلى المطعون عليهم واستغلاله لها بعد البيع لم يكن لحساب نفسه ولكن لحساب هؤلاء المطعون عليهم تنفيذا للتوكيل الصادر منهم إليه فإن الحكم يكون بذلك قد نفى احتفاظ المورث بحققه في الانتفاع بالأعيان المتصرف فيها مدى حياته، مما تنفي به القرينة القانونية الواردة في المادة ٩١٧ من القانون المدني وغير صحيح ما يقوله الطاعنون من أن مجرد وضع يد المورث على الأعيان المتصرف فيها واستغلاله لها مدى حياته بصفته وكلا من المطعون عليهم يكفي لقيام تلك القرينة ذلك أن المقصود باحتفاظ المتصرف بحققه في الانتفاع أن يكون انتفاعه بالعين

مدى حياته مستندا إلى حق ثابت لا يستطيع المتصرف إليه تجريد منه ويكون ذلك إما عن طريق اشتراط حق المنفعة وعدم جواز التصرف في العين وإما عن طريق الإيجار مدى الحياة أو عن أى طريق آخر مماثل . ومن ثم فليس يكفى لقيام القرينة القانونية أن يحتفظ المتصرف بالحيازة والانتفاع لحساب الغير ولو كان ذلك لمدى حياة المتصرف إذ أنه في هذه الحالة يكون الحق في الانتفاع لهذا الغير كما لا يكفى أيضا أن ينتفع المتصرف بالعين انتفاعا فعليا حتى وفاته دون أن يكون مستندا في هذا الانتفاع إلى مركز قانونى يخوله حقا في هذا الانتفاع - لما كان ذلك، وكان الطاعنون حين ادعوا أن المورث ظل بعد صدور التصرفات المطعون عليها محتفظا بحيازته للأعيان المتصرف فيها وبالانتفاع بها مدى حياته مما تتوافر معه القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدنى ويستتبع بالتالى اعتبار هذه التصرفات وصاياا على خلاف ما تؤدي إليه العقود الخاصة بتلك التصرفات - حين ادعى الطاعنون ذلك فإن المحكمة إذ ألقت عليهم عبء إثبات واقعتى احتفاظ المورث بالحيازة وبحقه في الانتفاع مدى الحياة اللتين تقوم بهما القرينة القانونية التى ادعوا قيامها فإن المحكمة لا تكون قد خالفت في ذلك قواعد الاثبات - كذلك فإن محكمة الاستئناف إذ قررت في حكمها بعد أن سجلت على الطاعنين إخفاقهم في إثبات الواقعتين اللتين كلفوا بإثباتهما أنه يقع عليهم عبء إثبات ما يدعون من أن التصرفات المطعون فيها تخفى وصاياا لا تكون هى أيضا قد خالفت تلك القواعد . والنسبى في شقه الخاص بخطأ الحكم المطعون فيه في الاستدلال بتقريرات العقود المطعون فيها على تنجيز التصرفات بمقولة إن تأويل الصريح غير جائز - هذا النسبى مردود بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد ذكر في أسبابه أن العقود تحوى نصوصا صريحة تكشف عن طابع التنجيز وعدم التراخى وأن هذه العقود قد استوفت جميع شرائطها القانونية إلا أن الحكم أردف ذلك بقوله "ويجب أن تحمل العقود على هذا المحمل دون غيره إلا إذا قام الدليل على قبض ذلك" وكرر الحكم قوله هذا في موضع آخر فذكر "وهل من يدعى غير هذا الظاهر أن يقيم البينة على دعواه" ولما كان الواقع هو أن محكمة الاستئناف رغم تقريراتها السابقة لم تعتبر ما حوته العقود من نصوص صريحة على الطاعنين فيما يختص بتنجيز

التصرفات المثبتة في هذه العقود بل إنها أجازت لهم إثبات عكس ما تؤدي إليه هذه النصوص وذلك بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود والقرائن وعرضت في حكمها المطعون فيه لأقوال الشهود الذين استشهدوهم وناقشت القرائن التي قدموها وانتهت في حدود سلطتها التقديرية إلى أن هذه الأدلة والقرائن قاصرة عن إقناعها بصحة طعنهم في العقود بأنها تخفى وصايا . لما كان ذلك ، وكان تقرير الحكم وهو بصدد التحدث عن تلك العقود بأن تأويل الصريح غير جائز مما لم يكن له محل في الدعوى الحالية — هذا التقرير لم يكن له أثر في قضاء الحكم بعد أن ثبت أن المحكمة نهجت النهج الصحيح وأتاحت للطاعنين سبل إثبات عكس ما تؤدي إليه نصوص هذه العقود . لما كان ذلك ، وكان النعي على الحكم بخطئه في الاستدلال بتقريرات العقود على تنجيز التصرفات مردودا بأن الحكم وقد نفى قيام القرينة الواردة في المادة ٩١٧ مدني وسجل على الطاعنين اخفاقهم في إثبات طعنهم في التصرفات أنها تخفى وصايا فانه لا تريب عليه بعد ذلك إذا هو استدل فيما استدل به عند تكييف هذه العقود بما تضمنته من تقريرات إذ أن الأصل في اقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها وإذا كان القانون قد أبقى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الدليل الكتابي في حالة ما إذا طعنوا فيها بأنها في حقيقتها وصية وأنه قصد بها الاحتيال على أحكام الإرث فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها يكفي لإهدار حجية هذه الإقرارات بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات فإذا ما عجزوا بقيت هذه الإقرارات حجيته عليهم . أما ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه من التناقض بين ما ذكره أولا — من أن التصرفات المطعون بطلانها هي بيع واستوفت أركانها القانونية ومن بينها الثمن وبين ما انتهى إليه أخيرا من أن هذه التصرفات هي هبات مستورة لم يدفع فيها الثمن فان هذا النعي مردود بأن الحكم أقيم على أن تلك التصرفات قد صدرت منجزة ومستوفية للشروط التي يقتضها القانون وأنها لذلك تكون على هذا الأساس صحيحة سواء اعتبرت ببيع حقيقي أو هبات مستورة في عقود بيع وليس في هذا الذي قرره الحكم تناقض بهيه .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن رقم ٤٧١ سنة ٢٦ ق والسبب

الخامس من أسباب الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٢٦ ق يحصلان في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور يبطله ذلك أنه أغفل التحدث عن المستندات التي قدمها الطاعنون الى محكمة الموضوع والتي تقطع بأن المورث ظل يتصرف حتى بعد البيوع الصادرة منه الى المطعون عليهم وبعد التوكيل الصادر منهم اليه باعتبار أنه هو المالك صاحب الحق في الأتيان موضوع تلك البيوع وأهم هذه المستندات دفاتر المتوفى نفسه وإيصالات قبض الأجرة التي أصدرها باسمه للتاجرين ومخضر الإيداع الخاص بحسن متولى تاجر الموز وفيه تأشير من المورث نفسه بأنه هو صاحب الحقوق وتصاريح توريد القمح للحكومة وطلب تجديد إذن الإدارة الخاص بآلة الري وهو صادر باسم المورث وكذلك تنبيه الدفع وإنذار المحجز المعلنين اليه من الحكومة عن مطلوباتها لغاية سبتمبر سنة ١٩٥١ وكشوف ربط إيجار أتيان ديجوى من سنة ١٩٥١ بجميع هذه المستندات تحمل تواريخ لاحقة لتواريخ البيوع المطعون فيها ومع ذلك لم يرد فيها أية إشارة الى المطعون عليهم ولا الى التوكيل الصادر منهم الى المورث بل ظهر المورث في جميع هذه الأوراق بمظهر المالك صاحب الحق في الأتيان موضوع تلك البيوع ويقول الطاعنون إن الحكم الابتدائي قد أخذ بهذه المستندات واعتمد عليها في قضائه غير أن الحكم المطعون فيه عندما النى قضاء الحكم الابتدائي أغفل وأهدر تلك المستندات الحاسمة في الدعوى والتي تصل الى حد الإقرار الصادر من المورث بصورية عقود البيع المطعون فيها فلم يعرض لها برد أو إشارة بما يفيد أن محكمة الاستئناف لم تكلف نفسها مؤونة الإطلاع عليها .

وحيث إن هذا النى مردود بأن الحكم المطعون فيه أحال في صدد أسبابه فيما يختص ببيان وقائع الدعوى وأوجه دفاع الخصوم وما أبدوه من أدلة ومستندات - أحال في خصوص ذلك كله - الى ما ورد بشأنه في أسباب الحكم الابتدائي - ولما كان هذا الحكم قد حوى في أسبابه بياناً مفصلاً للمستندات التي قدمها مورث الطاعنين ومن بينها جميع المستندات المشار إليها في سبب الطعن وكان هدف الطاعنين من تقديم المستندات التي يعيرون على الحكم إغفاله الرد عليها هو الاستدلال بها على احتفاظ المورث بميازته للأتيان موضوع التصرفات المطعون فيها وانتفاعه بها طول حياته وكان الحكم قد ناقش هذا الدفاع وفنده وانهى الى أن المورث كان

يستغل الأطيان لحساب المطعون عليهم المشتري بصفته ويكلا عنهم وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم تسوغ هذه النتيجة وتكفي لحمل قضائه في هذا الخصوص فإنه لم يكن بحاجة بعد ذلك إلى الرد استقلالاً على تلك المستندات إذ أن في قيام الحقيقة التي التفتت بها المحكمة وأوردت دليلها التعليل الضمني لأطرافها هذه المستندات .

وحيث إن السبب الرابع من أسباب الطعن رقم ٤٧١ سنة ٢٦ ق يتحصل في أن الحكم المطعون فيه مسخ شهادة شهود الطاعنين في التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية وأولها تأويلها خاطئاً وقطع كل صلة بينها وبين المستندات المقدمة في الدعوى والتي تؤيد أقوال هؤلاء الشهود كما أن الحكم أهدر هذه الشهادات جميعاً لمجرد قول أصحابها بأنهم لم يسمعوا بالبيع والتوكيل مع أن جهلهم بهما ليس من شأنه أن يؤدي إلى تكذيبهم فيما شهدوا به من وقائع إذ أن المطعون عليهم أنفسهم أقرروا بأن المورث كان مريضاً على إخفاء البيع والتوكيل عن جميع الناس حتى لا يعرف عنه أنه مجرد من جميع ملكه ولقد أجمل الحكم الابتدائي شهادة الشهود جميعاً على وجه صحيح وربط بينها وبين المستندات بما لا بدع مجالاً للشك في صدق شهاداتهم ولكن الحكم المطعون فيه خالف الحكم الابتدائي ومسح شهادة الشهود وأغفل أهم أقوالهم وأهدرها جميعاً للسبب السابق الذي تعلل به .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أجمل في أسبابه الأقوال التي أدلى بها شهود الطاعنين في التحقيق الذي أجرته المحكمة الابتدائية بما يتفق والثابت بمحضر هذا التحقيق المقدمة صورة رسمية منه في ملف الطعن ولم يخرج الحكم في تأويله لهذه الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها . ولما كان الطاعنون لم يبينوا مواضع المسخ الذي يعيبونه على الحكم وكل ما ذكره في هذا السبب لا يخرج عن أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لشهادة الشهود بنية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التي أخذ بها الحكم لما كان ذلك، وكان تقدير أقوال الشهود مرهوناً بما يطمئن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان لأحد عليه في تقديره إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها . كما أن المحكمة الاستئنافية وهي تباشر سلطتها في التقدير لا تكون مقيدة برأي المحكمة

الابتدائية التي سمعت الشهود. لما كان ذلك، فإن كل ما يشير الطاعنون في هذا السبب لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

وحيث إن السبب الخامس من أسباب الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٢٦ ق يتحصل في النعي على الحكم بالقصور الخلو مما يمنع بأن المحكمة التي أصدرته فحصت الأدلة التي قدمت إليها أو بحثت النزاع المطروح عليها بحثا دقيقا وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إنهم في سبيل التدليل على التحيل في التصرفات المطعون فيها ذكروا أن المطعون عليهم لم يتورعوا عن التزوير في إعلانات مورث الطاعنين لحضور جلسات المحكمة الشرعية في مواد إلغاء الوقف وإن من تبلغ بهم الجراءة حد التزوير في أوراق رسمية لا يستغرب منهم التحايل على أحكام القانون بامتصاص تصرفات مخالفة له بقصد حرمان مورث الطاعنين من حقه الشرعي في الإرث ولكن الحكم المطعون فيه قد غفل عن حلة الاستشهاد بتزوير تلك الإعلانات وقال ردا على هذا الاستشهاد إن الطاعنين ومورثهم لم يبينوا الأثر المترتب على الطعن بتزوير هذه الإعلانات في الدعوى الحالية. وبهذا يكون الحكم قد غفل عن قرينة قدمها الطاعنون لإثبات واقعة يجوز اثباتها بالقرائن وهي واقعة التحيل على أحكام الإرث ولا يعتبر تزوير الإعلانات منقطع الصلة بالعقود المطعون فيها لأن الإعلانات المزورة كانت هي الحلقة الأولى في إعداد تلك العقود ثم إن الحكم وصف الطعن بتزوير الإعلانات بأنه مجرد مزاعم لا دليل عليها مع أن الأدلة عليه كانت قائمة من الأوراق الرسمية التي قدمها مورث الطاعنين. كما أن الحكم جازى المطعون عليهم فيما وجهوه بالباطل من تهم إلى مورث الطاعنين ومنها أنه نفي ثروته الخاصة على حساب ثروة مورثه وأنه اختلس أموال المحل التجاري مما حمل مورثه المذكور على مزله من الوصايا المختارة على أولاده الآخرين واعتبر الحكم أن نية التجيز في التصرفات المطعون فيها ثابتة من إيقان المتصرف بتلك التهم رغم أن مورث الطاعنين أثبت للمحكمة بطلانها وقد خلا الحكم من الإشارة إلى الأدلة التي ساقها هذا المورث لتنفيذ تلك التهم مما يبدل على أن المحكمة لم تطلع على هذه الأدلة ويضيف الطاعنون أنه علاوة على ما يعيب الحكم من قصور في اعتداده بتلك التهم رغم عدم قيام الدليل عليها فإنه يعيبه في هذا الخصوص أيضا فساد استدلاله بهذه التهم — بفرض صحتها — على قيام نية التجيز لدى

المورث ذلك أن إيقان هذا المورث بصحة هذه التهم كما قد يكون سببا للتصرف المنجز فانه يكون أيضا سببا للتصرف المضاف إلى ما بعد موته فربط هذه الواقعة بالمنجز دون المضاف هو ترجيح بغير مرجح .

وحيث إن هذا النمي مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على ما أثاره الطاعنون في شأن تزوير الاعلانات الخاصة بالدعوى الشرعية التي رفعها المورث بطلب الرجوع في أوقافه — رد بقوله ” وحيث إنه في صدد الغاء الأوقاف القديمة وما ادعاه (مورث الطاعنين) من أنه قد عمل على حرمانه من حضور جلسات الغاء الوقف فضلا عن عدم قيام البيئة على تلك المزام فان هذا الذي حرم من الحضور لم يبين الأثر المترتب على ذلك من ناحية القانون وكان أجدر به واخلق لورأى ما أخذ على حكم الغاء الوقف أن يتناوله بالطمع بالطريق القانوني ولكنه لم يفعل “ وهذا الذي قرره الحكم يكفي للرد على دفاع الطاعنين في هذا الخصوص ذلك أنه لم يكن لمحكمة الموضوع وهي تنظر الدعوى الحالية أن تفصل في صحة أو تزوير الاعلانات الخاصة بدعوى الرجوع في الأوقاف بعد أن حكم في هذه الدعوى من الجهة المختصة ولم يسلك مورث الطاعنين سبيل الطعن في هذه الأحكام أمام تلك الجهة بل كان على محكمة الموضوع أن تعتبر هذه الأحكام صحيحة وألا تلتفت إلى ما أثاره الطاعنون أمامها خاصة بصدد الأحكام المذكورة بناء على إجراءات غير صحيحة كتزوير الاعلانات المدعى به سيما وأن مورث الطاعنين لم يؤسس طلبه بإبطال التصرفات موضوع الدعوى الحالية على أن الأعيان موضوع التصرفات كانت ما تزال وقفا وقت التصرف فيها نتيجة لبطلان رجوع المورث في أوقافه الخاصة بها . وإنما أسس هذا الطلب على أن تلك التصرفات المطلوب إبطالها وإن كانت في ظاهرها بيوعا منجزة إلا أنها تخفى وصايا مما يفيد التسليم من جانبه بصحة رجوع المورث في أوقافه السابقة وبالتالي بصحة الأحكام الشرعية التي صدرت باعتماد هذا الرجوع . أما ما يشير الطاعنون في سبب الطعن خاصة باعتداد الحكم المطعون فيه في استنفاد نية المورث في تحييز التصرفات بتهم الخيانة والاختلاس التي أسندها المطعون عليهم إلى مورث الطاعنين فإن هذا الذي يشيرونه مردود بأن الحكم المطعون فيه بعد أن دلى على تحييز التصرفات المطعون فيها وعدم حصول

تحايل على أحكام الارث بالمعنى الذى يتصلبه القانون لإبطال هذه التصرفات قال "ولعل السبب الذى قرره أولئك الآخرون (المطعون عليهم) تعليلا لما أثاره مورثهم يقطع فى أن التملك المنجز هو غاية ما كان يهدف إليه هذا المورث إذ بدأ بوقف أمواله على ورثته على الوجه المتقدم ولكنه لحظ أن حالة ولده عبد السميع قد أخذت فى الازدهار والنمو فاقنى الأطباء وشيد الأبنية فعظمت حالته المالية واتسعت ثروته حتى كادت تقارب ثروة الأب بينما رأى أن متجر الشركة بدأ يعاني آلام الهبوط المالى والكساد فأيقن الرجل إن حقا وإن غير حق أن هذا التضخم فى ثروة ولده قد اقترع من المتجر خلال مدة الشركة الطويلة فلم يكن هناك مناص من أن يعرض بناته وابنه هزت وكان قتي يافعا لا يزال فى دور التعليم وعن له أن يعرضهم جميعا من هذا المال الذى انفرد به الأخ الأكبر دونهم فباع لهم ما باع بمقتضى العقود المطعون فيها — وهذه البيوع بحكم الظروف التى نشأت فيها لا يمكن أن تكون إلا منجزة لأنه لا معنى فى نظر المورث لأن يقبض عبد السميع ثمرة مشاركته لأبيه فى التجارة ويستثمرها فى ماله الخاص ثم يرجى تملك هؤلاء الضعاف فى نظره إلى ما بعد موته ..."

وقال الحكم فى موضع آخر "إن لم مورث المستأنف عليهم (الطاعنين) بالتصرفات وقت حصولها وحضوره فى هذا الوقت ما كان ليثنى الرجل عن اتمام تحرير هذه العقود بعد أن صحت عزيمته على أن يعدل بين أبنائه ويسوى بينهم على الصورة التى اعتمدها فيتصرف لأولئك الصغار من أخيه الأكبر الذى أغتته تجارته مع والده حينما من الدهر فأثرى ثراء كبيرا انفصل على أثره من الشركة ... ولا تريد المحكمة أن تتحدث فى أمر السرقات التى أصابت متجر الأب ولا التحقيقات التى عملت ولا الشبهات التى وجهت "ومن هذا يبين أن الحكم المطعون فيه — خلافا لما يزعمه الطاعنون — لم يعول فى استفادة نية التفضيز لدى المورث على تهم الإختلاس والخيانة التى أسندها المطعون عليهم إلى مورث الطاعنين ولم يعتبر هذه التهم ثابتة فى حق هذا المورث بل إن الحكم صرح فى أسبابه أنه لم يجد حاجة لبحث أمر هذه التهم، أما ما قرره الحكم من إزاء مورث الطاعنين خلال مدة قيام الشركة بينه وبين والده فى المحل التجارى واقتناؤه الأطباء والمباني فإن هذا القول له أصل ثابت فى المستندات المقدمة إلى محكمة الموضوع من المطعون عليهم ومن مورث الطاعنين نفسه وهى من ضمن المستندات — التى

أورد الحكم الابتدائي بيانا هنا واحال الحكم المطعون فيه في أسبابه إلى هذا البيان . كذلك فإن استظهار نية المورث عند إصدار التصرفات المطعون فيها وما يتصل بذلك مما اعتقده هذا المورث بعد أن لاحظ إزاء ابنه الاكبر (مورث الطاعنين) إبان قيام الشركة بينهما كل ذلك من المسائل التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا تدخل فيها لمحكمة النقض مادامت الاعتبارات التي اعتمدت عليها المحكمة فيما استظهرته من ذلك مقبولة عقلا . لما كان ذلك ، وكان استخلاص المحكمة نية التنجيز لدى المورث من رجوعه في أوقافه السابقة هو استخلاص سائح فإن النعي بالسبب المتقدم يكون في جميع ما تضمنه على غير أساس .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٢٦ ق يتحصل في النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور والخطأ في القانون ذلك لأنه رد على دفاع الطاعنين بأن المورث ظل واضعا يده على الأعيان المتصرف فيها ومستغلا لها حتى وفاته — بقوله إن هذا الدفاع غير مطابق للواقع لصدر توكيل من المتصرف إليهم إلى المورث عقب صدور التصرفات واتخذ الحكم من قيام هذا التوكيل دليلا على تنجيز تلك التصرفات وقال إنه مادامت صفة المورث كوكيل كانت هي الصفة الظاهرة لوضع يده فقد حق اعتبارها دون سواها وأنه لا يهم بعد هذا أن تكون عقود الأيجار حررت باسم المورث أو بأسماء أبنائه طالما أن صفة المورث في الإدارة معلومة محددة وأنه على من يدعى غير هذا أن يقيم البينة على صواب قوله ويقول الطاعنون إن هذا الذي قرره الحكم لا يصلح ردا على دفاعهم سالف الذكر لأن تحرير التوكيل في ذاته لا يفيد بحال أن صفة المورث في إدارة الأعيان أصبحت ظاهرة وقاطعة في أن هذه الإدارة لحساب الغير كما لا يمكن أن يستفاد من مجرد صدور التوكيل أن الوكيل قد باشر فعلا الأعمال المسندة إليه في سند التوكيل ولقد دفع الطاعنون بأن هذا التوكيل كان صوريا بهدف به صانعوه إلى التعمية والتضليل وأنه لم ينفذ أبدا وأن المورث ظل كما كان قبل إصداره التصرفات المطعون عليها يدير الأعيان المتصرف فيها لشخصه ولحساب نفسه ولم يواجه الحكم المطعون فيه كل هذا الذي تمسك به الطاعنون كما أن قول الحكم بأن صفة الوكالة المستمدة من ذلك التوكيل تصبح ظاهرة واضحة لمجرد صدوره ينطوي على خطأ في فهم أحكام الوكالة ذلك أنه يشترط قانونا لأن تكون هناك نيابة عن الغير أن يكون التعامل

باسم الأصيل لا باسم النائب فلو تعامل الوكيل باسمه لما كانت هناك نيابة وتكون الوكالة مقصورة على علاقة الوكيل بالموكل ومن ثم يضاف أثر العقد إلى الوكيل دائماً أو مديناً ولا يضاف إلى الموكل .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه رد على دفاع الطاعنين المتضمن أن المورث ظل بعد صدور التصرفات منه وبعد صدور التوكيل إليه من المتصرف إليهم يستغل الأعيان المبيعة لحسابه الخاص - رد الحكم على هذا الدفاع بقوله "وحيث إن هذا القول غير مطابق للواقع ذلك أنه عقب صدور هذه التصرفات من المورث عمدة الورثة في ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٠ إلى توكيله في إدارة أملاكهم وفي استغلالها والتوقيع نيابة عنهم على عقود الإيجار . . . وحيث إنه فضلاً عن أن ذلك التوكيل يبين حقيقة صفة المورث في وضع يده على الأملاك المبيعة عقب خروجها من ملكيته ويكشف عن أن هذه اليد كانت يدا عارضة لا يد مالك يستثمر ملكه ويستمتع به لحسابه فإنه يعتبر في الواقع قرينة أخرى على تنجيز البيوع الصادرة منه لأولئك المشترين الذين لم يروا ترك الأمر خامساً وهم يعلمون أن هناك وارثاً آخر يبنى مقاسمتهم ويقف لهم بالمرصاد ففصلوا بين حقوقهم وحقوق أبيهم حتى لا يختلط الأمر ويذيع الشك وقد رأى أن المشترين وهم كثيرون مختلفوا المذاهب ومنهم المتزوجة وغير المتزوجة وشقيقهم الوحيد كان شاباً يتلقى العلم ولا يستطيع النهوض بهذه المهمة أنه لا بد من وكيل يستمتع بثقة الجميع ، ويحفظ لهم مالهم ويعنى به العناية الكافية والوالد بطبيعة الحال هو خير من يحمل هذه المؤهلات فوق اختيارهم عليه - وحيث إنه ما دامت هذه هي الصفة الظاهرة لوضع اليد فقد حق اعتبارها دون سواها ولا يهم بعد هذا أن تكتب عقود الإيجار باسمه أو باسم أبنائه طالما أن صفته في الإدارة معلومة محدودة وعلى من يدعى غير هذا أن يقدم البينة على صواب قوله - وحيث إن المحكمة الابتدائية رأت أن تمكن المستأنف عليهم (الطاعنين) من إثبات مزاعمهم عن طريق التحقيق" وبعد أن عرض الحكم لأقوال الشهود الذين استشهد بهم الطاعنون في هذا التحقيق وناقشها وبين مواطن الضعف فيها التي جعلته لا يطمئن إليها قال "وحيث إنه يبين من كل ما تقدم أن المستأنف عليهم قد عجزوا عن إثبات هذا الشق من الدعوى ومن ثم يتعين إهدار قولهم في خصوصه " وذكر الحكم في موضع

آخر" وحيث إنه قبل أخيراً بأن الورثة لم يحاسبوا أباهم عن إدارته وأن هذه قرينة أخرى على عدم جدية التوكيل وبالتالى على عدم جدية تجهيز البيع لهم . وحيث إن الورثة يقولون إن الحساب كان يجرى بطريقة صحيحة ولا دليل على عدم صدقهم وفضلاً عن هذا فإن العلاقة بين الوالد وأبنائه تحمل هؤلاء على الرضاء بكل ما يقول الأب للثقة التى يستمتع بها وقد يصل الأمر إلى إعفائه من كل حساب ولا غشاضة فى ذلك ولا مخالفة فيه للعرف والتقاليد والواقع أن تحميل الورثة عبء ضرورة محاسبة أبيهم مغايرة لطبائع الأمور فلا غرابة إذن إذا خلت أيدى الورثة من أوراق الحساب "ولما كانت هذه الأسباب سائغة وتتضمن الرد الكافى على جميع ما أثاره الطاعنون فى شأن صورية التوكيل وعدم تنفيذه وكان الحكم المطعون فيه بإجازته للطاعنين أن يثبتوا بكافة طرق الإثبات ما ادعوه من استغلال المورث الأعيان المبيعة لحساب نفسه بعد صدور البيوع منه إلى المطعون عليهم وبعد توكيله من هؤلاء يكون قد أجاز لهم ضمنا إثبات دفاعهم بصورية التوكيل وعدم تنفيذه إذ أن هذا الدفاع يثبت تبعاً لثبوت الواقعة التى أجاز الحكم إثباتها وينتفى بانتفائها لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية إطراح أقوال شهود الطاعنين والقرائن التى قدموها ورتبت على ذلك اعتبار الطاعنين عاجزين عن إثبات ما كلفوا بإثباته - وكان ما قرره الحكم من أن عدم إفصاح المورث عن صفته كوكيل فى عقود الإيجار التى أبرمها مع الغير لحساب المطعون عليهم لا يودى بذاته إلى صورية التوكيل . هذا القول لا مخالفة فيه للقانون لأن تعامل الوكيل باسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله فيلتزم الموكل بموجب عقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل وكل ما فى الأمر أن الوكيل فى هذه الحالة هو الذى يكون ملزماً قبل الغير الذى تعامل معه إلا إذا كان من المفروض حتماً أن هذا الغير يعلم بوجود الوكالة أو كان يستوى عنده أن يتعاقد مع الأصل أو النائب فعندئذ تكون العلاقة بين الغير الذى تعاقد مع الوكيل وبين الموكل كما هى الحال فى الوكالة الظاهرة . لما كان ما تقدم، فإن النى على الحكم بالقصور ومخالفة القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع من أسباب الطعن رقم ٤٥٩ سنة ٢٦ ق . بعد استبعاد ما سبق إيراد من هذا السبب فى الأسباب المتقدم ذكرها هو

أن الحكم المطعون فيه أخطأ فهم الواقع كما أخطأ في الاستدلال وخالف القانون وذلك أولاً — إنه سلك في ترتيب مسائل البحث التي تناولها سبيل المنطق المعكوس فبدأ يبحث التكييف القانوني للتصرفات المطعون فيها ثم أردف ذلك يبحث ما إذا كانت هذه التصرفات صادرة إخلالاً بأحكام الإرث وتجايزاً عليها وما إذا كانت قد قونت بوضع يد المتصرف إليهم على الأعيان المبيعة وأثر ذلك من الناحية القانونية وحكم القانون في التعدي بعدم دفع الثمن هذا في حين أن هذه المسائل التي تناولها الحكم بعد بحث التكييف هي عناصر التعرف على هذا التكييف وبحثها هو وسيلة ذلك التعرف مما كان يقتضي من الحكم أن يبدأ يبحثها ليصل إلى التكييف الصحيح وإذا فعل العكس فإنه يكون قد أخطأ فهم القانون وأدى به ذلك إلى الخطأ في الاستدلال : ثانياً — إن الحكم أهدر جميع الأدلة والقرائن التي قدمها الطاعنون لتأييد طعنهم في البيوع الصادرة من المورث إلى المطعون عليهم بأنها تخفى وصايا وأغفل الرد عليها وزعم أن الطاعنين اتخذوا من أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة الابتدائية مصداقاً للقول بالوصية مما يفيد أن محكمة الاستئناف لم تطلع على الأدلة الأخرى التي قدمها الطاعنون للتدليل على صدق هذا القول وأهم هذه الأدلة أن المورث المتصرف ظل واضعاً اليد على الأعيان المبيعة ومستفهماً بها لحين وفاته مما تتوافر به القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني ومنها بخس الثمن في العقود بخساً فاحشاً وعدم قدرة المشتري على دفع هذا الثمن ونعاقب البيوع وقاربها وتناولها جميع ما يملك المورث فيها هذا النذر اليسير . ثالثاً — إن الحكم استند في القول بتنفيذ التصرفات إلى أدلة ليس من شأنها أن تفيد هذا التنفيذ ذلك أنه استدل على ذلك بما زعم أنه الباعث الذي حدا بالمورث إلى إصدار التصرفات إلى المطعون عليهم وهذا الباعث المزعوم هو سوء مسلك مورث الطاعنين مع والده وخيانتة له في التجارة وإثرائه على حساب إخوته الآخرين من مال المتجر المشترك بينه وبين أبيهم (المورث) مع أن هذه الوقائع فضلاً عن عدم قيام الدليل عليها فإنه ليس من شأنها حتى ولو صححت أن تؤدي في العقل أو في القانون إلى إفادة تمييز التصرفات إذ أن أمرها متعلق بالبواصت البعيدة من أركان العقود وشروط صحتها والتي لا يصح أن يقام لها وزن في تفسير العقود وتكييفها كما أن استدلال الحكم على تمييز التصرفات وعلى نفي القرينة القانونية التي أقامتها المادة ٩١٧ مدني

برجوع المورث في أوقافه السابقة لا يؤدي بذاته في العقل إلى القطع بالرغبة في التنفيذ إذ ليس ثمة ما يمنع الراجع في وقته المضاف فيه الاستحقاق إلى ما بعد وفاته من التصرف في أعيانه بعد تحريرها من الوقف بكافة أنواع التصرفات المنجزة وغير المنجزة كذلك فإن استدلال الحكم على تخييز التصرفات بتسجيلها في حياة المورث وعقب صدورها مباشرة غير منتج أيضا لأن التسجيل بذاته ظاهرة لاصفة بالعقود حكمه حكم النصوص الواردة في هذه العقود فصوله لا يمنع من الطعن على العقود بالصورية ولا يمكن بالتالي أن يستمد منه الدليل على نفي هذه الصورية . رابعا - إن الحكم أسند إلى مورث الطاعنين أنه طعن في التصرفات بحصولها تحت تأثير الإكراه وبعد أن رفض هذا الطعن لافتقاره للإثبات قال إن هذا الطعن يتضمن تسليما بانطواء التصرفات على بيع حالة منجزة بعيدة عن فكرة الإيضاء هذا في حين أنه لم يصدر من مورث الطاعنين أى طعن بوقوع إكراه مبطل للتصرفات وكل ما قاله هو أن والده حين أصدر هذه التصرفات كان واقفا تحت تأثير زوجته الشابة وأولاده منها الذين استغلوا ضعف إرادته في شيخوخته وتداعى صحته وهذا القول لا يتضمن طعنا ببطلاق التصرفات لحصولها تحت تأثير الإكراه - هل أنه حتى لو صح وكان هذا القول ينطوي على طعن بهذا المعنى فإن ربط الحكم واقعة الإكراه أو التأثير بتنفيذ التصرف لأصل له ولا دلالة فيه، هذا إلى أنه لا يصح في العقل أن يجرد الحكم الادعاء بالإكراه المزعوم من شبهة الإثبات ثم يعود فيستمد من هذا الادعاء دليلا على صحابه وفي مثابة الإقرار منه بتنفيذ التصرفات . خامسا - إن الحكم المطعون فيه رغم أنه نفي على المحكمة الابتدائية تمكينها الطاعنين من إثبات مطاعنهم بشهادة الشهود لأن المراد إثباته وهو قصد الإيضاء أمر يخفى على الشهود لعلقه بهواجس نفس المورث وحقيقة مقاصده وما يمكنه في قلبه على الرغم من هذا النفي الذي كان سياقه ومنطقه يقتضيان استبعاد نتيجة هذا التحقيق من حساب الحكم المطعون فيه فإن هذا الحكم خرج على أقوال الشهود الذين سمعوا في هذا التحقيق وناقش أقوالهم و انتهى منها إلى القول بأنها جاءت غير مقنعة ورتب على ذلك اعتباره أن الطاعنين قد عجزوا عن إثبات هذا الشق من الدعوى وبذلك يكون الحكم قد صادر أقوال الشهود وأبدى رأيه فيها قبل أن يعرض لها ويناقشها

وذلك بتقريره مقدما أن الإثبات بشهادة الشهود في مثل هذه الدعوى عقيم غير منتج .

وحيث إن هذا النعي في شقه الأول مردود بأن الحكم المطعون فيه وإن كان عند تعداد السائل التي رأى بحثها قد بدأ بذكر مسألة التكييف القانوني إلا أنه على ما يبين من أسبابه لم يلتزم الترتيب الوارد في هذا التعداد بل إنه بعد أن سرد الظروف التي لا يست صدور التصرفات المطعون فيها وأورد الأدلة والقرائن التي استفاد منها تمييز هذه التصرفات وعرض لبحث ما إذا كانت تلك التصرفات المنجزة تعتبر إخلالا بأحكام الميراث ولو كان القصد منها إيثار بعض الورثة على البعض الآخر وبعد أن نفى ذلك عرض للقرائن التي ساقها الطاعنون لإثبات طعنهم بإضافة التصرفات إلى ما بعد الموت ومن هذه القرائن ما قالوه عن احتفاظ المورث بوضع يده على الأطنان المبيعة وبحقه في الانتفاع بها طوال حياته وما ذكره عن عدم دفع الثمن وبعد أن فقد هذه القرائن انتهى إلى أن التصرفات المطعون فيها بيع صحيح ولا تخفى وصايا - وإذ بملك الحكم في بحثه هذا المسلك القويم فإن النعي عليه بسلوك سبيل المنطق المعكوس يكون غير صحيح . ومردود في شقه الثاني بأن الحكم وإن كان قد أورد في أسبابه أن المطعون عليهم اتخذوا من أقوال الشهود الذين سمعهم المحكمة الابتدائية مصداقا للقول بالوصية فإنه - على ما يفيد سياقه - لم يعن بذلك أن أقوال الشهود هي كل ما استدل به الطاعنون على قولهم بالوصية بل إن الحكم أورد بعد ذلك جميع الأدلة والقرائن الأخرى التي قدموها للتدليل على هذا القول وفندها ومن بين ما تناوله منها بالرد القرائن التي يعيب الطاعنون على الحكم إغفالها والنعي مردود في شقه الثالث بأن الحكم استند فيما انتهى إليه من نفي التصرفات إلى ما استخلصه من رجوع المورث في أوقافه السابقة التي كانت واردة على الأعيان موضوع التصرفات المطعون فيها من أن نية المورث اتجهت إلى تملك هذه الأعيان بعد تحريرها من الوقف تملكا منجزا للمطعون عليهم وذلك لما قاله الحكم من أنه "لو كان المورث يهدف إلى إرجاء هذا التملك إلى ما بعد الموت لما كان هناك مبرر لرجوعه في الوقف وترك الاستحقاق متراخيا إلى ما بعد وفاته ولو كان الأمر مقصودا به مجرد تمجيل قبض الاستحقاق لاقتصر على عمل هذا التعديل بأشهاد شرعي

يلحق بحجة الوقف خصوصا وأن الواقف كان قد احتفظ بحقه في الشروط العشرة" كما استند الحكم في استخلاصه لقصد المورث في التنجيز إلى الظروف التي دعت إلى العدول عن تلك الأوقاف والتصرف إلى المطعون عليهم ومن بين هذه الظروف ما لاحظته من إثراء ابنه الأكبر مورث الطاعنين إثراء كبيرا مدة قيام الشركة بينهما مما جعل المورث يفكر في بيع معظم أملاكه إلى أولاده الآخرين لتحقيق المساواة بينهم وبين أخيهما الأكبر واستدل الحكم فوق ذلك بقرائن أخرى منها صدور توكيل من المشتري إلى المورث الهائج لإدارة الأعيان المبيعة نيابة عنهم وقيام هؤلاء المشتريين بتسجيل العقود الصادرة إليهم حال حياة المورث وعقب صدور هذه العقود بمدة وجيزة وتحرير استمارة الحياة في ١٩٥١/٧/٣١ من الأطيان المبيعة بأسمائهم وتقديمهم طلبا إلى الجهة الإدارية لإنشاء عزبة باسمهم على تلك الأطيان وإتمام التعريكات الرسمية الخاصة بهذه العزبة بأسمائهم أيضا وذلك كله حال حياة المورث - ولما كانت العبرة في تكييف طبيعة التصرف هي بقصد المتعاقدين وكانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها المحكمة من اعتبار التصرفات المطعون عليها منجزة ولا تخفى وصايا فإنه لا سبيل إلى الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . والنهي مردود في شقه الرابع بأن ما أورده الحكم ردا على ما قاله مورث الطاعنين من صدور التصرفات من المورث تحت تأثير زوجته الشابة وأولاده منها لم يكن له أثر في قضائه بتنجيز هذه التصرفات لأن الحكم كما سلف القول قد استخلص قصد التنجيز من أدلة وقرائن أخرى تكفي لحمله في هذا الخصوص ومن ثم يكون الخطأ الذي يعيبه الطاعنون على الحكم في هذا الشق بفرض تحققه قد وقع فيما قرره الحكم زائدا على حاجة الدعوى وفيما يستقيم الحكم بدونه ومن ثم فلا يؤثر هذا الخطأ في سلامة الحكم . والنهي مردود في شقه الخامس بأن ما وصفه الطاعنون بأنه نهي من الحكم المطعون فيه على المحكمة الابتدائية لتمكينهم من إثبات قصد الإيصاء بشهادة الشهود هو قول الحكم "يجب أن يراعى أن معيار التمييز بين ما إذا كان المورث يضع اليد لحساب نفسه أو لحساب ورثته في نطاق التوكيل الواسع الصادر إليه منهم دقيق جدا لأن الأمر في الواقع خفى للغاية لتعلقه بهواجس نفس المورث وحقيقة مقاصده وما يمكنه في قلبه ويخفيه في نفسه ولا يمكن أن يكون لأقوال الشهود في هذا المقام اعتبار إلا أن يكونوا على اتصال دائم بالوكيل ومحموا عنه بعض

الشيء خصوصاً وأن الفترة التي انقضت بين انعقاد التوكيل في ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠ ووفاته في ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٠ لم تكن من الاتساع بدرجة تكشف للتصالح به اتصالاً وثيقاً ... وتجعلهم يتبينون ما يجيش في صدر الرجل أو ما يحول في خاطره " وهذا الذي قرره الحكم لم يقصد به نقد مسلك المحكمة الابتدائية في تمكين الطاعنين من إثبات انطواء التصرفات على وصايا بشهادة الشهود بل إن الحكم نفسه قد صرح في أسبابه بأن من حق الطاعنين أن يمكنوا من هذا الإثبات . وإنما قصد بذلك الذي ساقه أن ينبه إلى ضرورة تقدير أقوال الشهود في صدد ما يقررونه خاصة بصفة المورث في وضع يده على الأعيان المبيعة بالحيلة والحذر لأنه قد يدق عليهم التمييز بين ما إذا كان وضع يده لحساب نفسه أو لحساب المطعون عليهم بصفته وكلا عنهم وليس في هذا الذي قرره الحكم ما يعتبر مصادرة لأقوال الشهود أو إبداء لرأى فيها قبل التعرض لها بالمناقشة والتحليل .

وحيث إنه لما تقدم ذكره جميعه يكون الطعنان برمتيهما على غير أساس ويتعين رفضهما .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأميل جبران ، ولطفي علي ، ومحمد ممتاز نصار .

(٨٥)

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ القضائية :

الالتزام "تنفيذ الإلتزام" . "التنفيذ العيني" . مقالة . عقد .
القضاء بتنفيذ العقد تنفيذا مبنيا على نفقة المفاوض عملا بالمادة ٢٠٩ مدني مؤداة عدم استعالة
تنفيذ العقد وبقاؤه نافذ الأثر بين طرفيه .

القضاء بتنفيذ العقد تنفيذا مبنيا على نفقة المفاوض عملا بالمادة ٢٠٩ من
القانون المدني مؤداة عدم استعالة تنفيذ العقد وبقاؤه نافذ الأثر بين طرفيه
فيتحمل المفاوض تبعته ويحاسب على نتيجته لا بالنسبة لما أنتمه من أعمال فحسب
بل بالإضافة إلى ما قد يكون رب العمل قد قام به من أعمال مكحلة للأعمال
المتفق عليها في العقد ، ذلك أن الأوضاع لا تستقر بين طرفي العقد إلا بعد
المحاسبة على الأعمال التي قام بها المفاوض وما عسى أن يكون رب العمل قد أنتمه
على أساس التنفيذ العيني للعقد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وماثر الأوراق -
في أن الطاعنين أقاما الدعوى رقم ٦٥٩ سنة ١٩٥٦ كلى المنيا قالافيا لانهما
اتفقا بعقد مؤرخ ٢ مايو سنة ١٩٥٥ مع المرحوم محمد سيد سليمان المفاوض مورث

المطعون عليهم بضمان وتضامن والده المطعون عليه الأخير على أن يقوم الأول بإقامة بناء من دورين على أرض لها طبقا للوائح والشروط والمواعيد المبينة بالعقد. ومنها أن يسلم المكاوّل الطاعنين الدور الأرضي كاملا في مدى ثلاثة شهور تقبى في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٥ والدور العلوى في الثلاثة شهور التالية وتسلم المكاوّل ٥٠٠ جنيه عند تحرير العقد ونص في العقد على دفع ٥٠٠ جنيه أخرى عند وضع سقف الدور الأرضي ودفع ٥٠٠ جنيه ثالثة عند تسليم الدور الأرضي كاملا أو تجرى المحاسبة على جميع تكاليفه بسعر المتر ٩ جنيهات - وبعد إنشاء مباني الدور الأرضي دفع الطاعنان للمكاوّل ٦٠٠ جنيه فصار مجموع ما دفع ١١٠٠ جنيه وبعد أن أقام المكاوّل عشرة أعمدة من الأسمنت المسلح وجهاز غيرها بالدور العلوى طالبهما بنقود فامتنعا عن ذلك وطلبا منه إتمام الدور الأرضي طبقا لعقد الاتفاق فأوقف العمل ولذلك بادرا بإذاره ولفتا نظره إلى أنه أجرى أعمالا تخالف الرسم والمواصفات ثم رفعوا دعوى لإثبات الحالة رقم ١٧٥ سنة ١٩٥٥ مستعجل المنيانذب فيها خبر لإثبات الحالة وبيان ما قام به المكاوّل من أعمال - وأراد الطاعنان أن يتسلما المبنى لإتمامه بمعرفتهما فمنعهما المكاوّل - فأقاما هذه الدعوى ضده هو وضامنه وطلبا الحكم لهما بتمكينهما من دخول العمارة لإتمامها من مالهما الخاص وإلزام المكاوّل وضامنه متضامين بتعويض مقداره ١٠٠٠ جنيه مع المصاريف والنفاذ - دفع المكاوّل ووالده الضامن الدعوى بأنهما قاما بتنفيذ العقد وأنفقا أكثر مما دفع لهما وأنهما يستحقان في ذمة الطاعنين ١٣٨٨ جنيها و١٦ مليا طبقا لما أظهره خبر دعوى إثبات الحالة ورفع المكاوّل دعوى فرعية بهذا المبلغ مع تعويض مقداره ٥٠٠ جنيه نظير تعطيل أدواتهما الموجودة بعمارة الطاعنين مع حبس المبنى تحت يده - وبسارنخ ٢٣ يونيه سنة ١٩٥٧ قضت محكمة المنيا الابتدائية : أولا - في الدعوى الأصلية بتمكين المدعين (الطاعنين) من دخول العمارة وإتمام بنائها طبقا لاتفاق ٢ مايو سنة ١٩٥٥ من مالهما الخاص وأمرت بالنفاذ بلا كفالة - وبإلزام المدعى طليهما متضامين (مورث المطعون عليهم والمطعون عليه الأخير) بأن يدفع للمدعين (الطاعنين) مبلغ ٣٠٠ جنيه بصفة تعويض مع المصاريف . ثانيا - وفي الدعوى الفرعية بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمبلغ ١٣٨٨ جنيها و١٦ مليا رفعها قبل الأوان ورفض دعوى التعويض وإلزام رافى الدعوى الفرعية بمصاريفها وأقامت

قضاءها على أنه قد بدا لها واضحا أن المكاوول لم يسلم الدور الأرضى فى تاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٥٥ المتفق عليه معدا للسكنى والاستعمال ولم ينفذ ذلك فىما بعد فلا يستحق أى مبلغ من المدعين (الطاعنين) لأن شرط الاستحقاق هو إتمام هذا الدور كاملا فى الميعاد المذكور ولذلك يكون المكاوول مقصرا - الأمر الذى يحق معه إجابة طلب المدعين (الطاعنين) بالترخيص لها من القضاء بتنفيذ الإلتزام على نفقة المدين هملا بالمادة ٢٠٩ من القانون المدنى مع إجابتهما إلى طلب التعويض . وبررت المحكمة قضاءها بعدم قبول الدعوى الفرعية بأن الأوضاع لم تستقر بعد بين الطرفين طبقا لعقد الاتفاق الذى ما زال ساريا بين الطرفين - استأنف مورث المطعون عليهم وضامنه (المطعون عليه الأخير) هذا الحكم بالنسبة لوصف النفاذ بالاستئناف رقم ٨٨٤ سنة ٧٤ ق كما استأنفاه بالنسبة للوضوع بالإستئناف رقم ٨٨٥ سنة ٧٤ ق وضم الاستئنافان - وأثناء سيرهما توفى المكاوول - فخل محله ورثته وتمكن الطاعنان من تنفيذ حكم التمكين وتسلم المبنى - ولذلك أطرحت محكمة الاستئناف الشق الخاص بالنفاذ لعدم جدواه وأصدرت حكمها فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٧ : أولا - بتعديل الحكم المستأنف وجعل التعويض المحكوم به للاستأنف عليهما (الطاعنين) ٢٠٠ جنيه فقط والمصروفات المناسبة عن هذا المبلغ عن الدرجتين . ثانيا - بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الفرعية بالنسبة للمبلغ الذى طلبه المستأنفون (المطعون عليهم) وإلزام المستأنف عليهما (الطاعنين) بأن يدفعوا لهم مبلغ ١١٥٦ جنيها و ١٦٠ مليا والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ عن الدرجتين وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وإلزام المستأنفين بيباق المصروفات عن الدرجتين - وطعن الطاعنون فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١١ فبراير سنة ١٩٥٨ . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها فى ١٠ مايو سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات تحدد لنظر الطعن جلسة ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن مما ينعم الطامان على الحكم المطعون فيه فى السبب الثانى مخالفة القانون وقالوا فى بيان ذلك إن المحكمة الابتدائية قد أصابت فى قضائها بعدم

قبول الدعوى الفرعية لرفعها قبل الأوان على أساس أن الأوضاع لم تستقر بين الطرفين بعد لأن العقد لا زال قائماً ولم يفسخ. وقد كان حكمها بتمكين الطاعنين من دخول العين وإتمام البناء تنفيذا لهذا العقد. مستندا إلى المادة ٢٠٩ مدني التي تبيح للدائن أن يطلب ترخيصا من القضاء في تنفيذ الالتزام على نفقة المدين - وإذا أيد الحكم المطعون فيه القضاء بالتمكين - فإن مقتضى ذلك إجراء المحاسبة بين المفاوض وبين الطاعنين عما يكونان قد أكملاه من البناء على نفقة المفاوض تنفيذا لهذا الحكم وطبقا لما نص عليه في الاتفاق . فلم يكن يجوز لمحكمة الاستئناف تصفية الحساب قبل ذلك .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أقر الحكم الابتدائي في قضائه للطاعنين بالتعويض عما أصابهما من ضرر - بعد أن سجل على المفاوض مورث المطعون عليهم تقصيره في تنفيذ التعاقد كما أقر الحكم الابتدائي في قضائه بتمكين الطاعنين من دخول مبناهما لإتمامه من مالهما الخاص على نفقة المفاوض طبقا للعقد المبرم في ٢ مايو سنة ١٩٥٥ - أما بالنسبة للدعوى الفرعية فقد استند في إلغائها لحكم الابتدائي القاضي بعدم قبول الدعوى الفرعية إلى ما أورده في قوله : " وحيث إن هذه المحكمة ترى بعد وفاة المفاوض وتسلم المستأنف عليهما - الطاعنين - المبني لا كماله بمعرفتهما باقرار الطرفين - أن العقد قد انقضى بين الطرفين لإستحالة تنفيذه وفقا لشروطه - وبالتالي فقد استقرت الأوضاع بين الطرفين على استلام المستأنف عليهما مبناهما . فوجب أن يدفعوا والحالة هذه ما بقي في ذمتهم المستأنفين " - وهذا الذي قرره الحكم المطعون فيه وأسس عليه قضاءه في الدعوى الفرعية غير صحيح في القانون - ذلك أن محكمة الاستئناف وقد انتهت بحق إلى تأييد الحكم الابتدائي في خصوص ما قضى به من تنفيذ العقد تنفيذا عينيا على نفقة المفاوض عملا بالمادة ٢٠٩ من القانون المدني - فإن مؤدى هذا القضاء عدم استحالة تنفيذ العقد ويقاؤه نافذ الأثر بين طرفيه فيتحمل المفاوض تبعته ويحاسب على نتيجته من تركته لا بالنسبة لما أتمه من أعمال لحسب وهو ما تناوله تقرير الخبير بل بالإضافة إلى ما قد يكون الطاعنان قد قاما به من أعمال مكلفة للأعمال المتفق عليها في العقد - وهذا النظر كان يقتضى من محكمة الاستئناف ألا تصدر في ذات الحكم قضاء آخر يناقضه فتعني الحساب في

الدعوى الفرعية بين الطرفين وتقضى للمقاول على أساس تقرير الخبير وعلى أساس أن الأوضاع قد استقرت بين الطرفين وهي لا تستقر إلا بعد المحاسبة على الأعمال التي قام بها المقاول وما عسى أن يكون الطاعنان قد آتاه على أساس التنفيذ العيني للعقد — لما كان ذلك، فإن قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى الفرعية والحكم فيها بالزام الطاعنين بمبلغ ١٣٨٨ ج و ١٦ م للمقاول قبل التصفية النهائية يكون مخالفا للقانون مما يتعين معه نقض الحكم بغير حاجة لبحث باقي أسباب الطعن.

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما سبق بيانه وللأسباب التي بنى عليها الحكم الابتدائي في هذا الخصوص يتعين تأييده .

جلسة ٢٥ من ابريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ومجد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٨٦)

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نقض " اعلان الطعن " . اعلان . " اعلان أوراق المحضرين " .
" الاعلان في الموطن المختار " .

افعال المحضر اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه في أصل ورقة اعلان الطعن -
وخلو الأوراق مما يفيد أن المطلوب اعلانه قد اتخذ مقر دائرته محلا مختارا له في
ورقة اعلان الحكم - بطلان اعلانه مع الموظف بتلك الدائرة بتقرير الطعن .

(ب) حكم . " اصدار الحكم " . تجزئة . بطلان . شفعة . " الخصوم في
دعوى الشفعة " . دعوى .

القضاء ببطلان حكم صادر بالشفعة ورفض دعوى الشفعة ، قيام البطلان على أن
الهيئة التي أصدرت الحكم لم تكن هي التي سمعت المرافعة مما لا يقبل التحرئة -
الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع ، بطلان
الطعن بالنسبة لأحدهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين .

١ - إذا كان الثابت من أصل ورقة اعلان الطعن أن المحضر أعلن المطلوب
اعلانها مع باشكاتب دائرتها ولم يثبت في محضره عدم وجودها على ما أوجبه
المادة ١٢ مرافعات ، وخلت أوراق الطعن مما يفيد اتخاذها مقر الدائرة محلا
مختارا لها في ورقة اعلان الحكم على ما استلزمته المادة ٣٨٠ مرافعات ، فإن
اعلانها بتقرير الطعن يكون قد وقع باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات (١).

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١٠/٢٤ الطعن ١٨ س ٣٠ أحوال شخصية السنة ١٣

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ببطلان حكم صادر بالشفعة ورفض دعوى الشفعة على أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تكن هي التي سمعت المرافعة - فإن هذا الحكم يكون صادرا في موضوع لا يقبل التجزئة - كما أن الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم في جميع مراحلها - على ما جرى به قضاء النقض ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - تتحصل حسب ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق - في أن المطعون عليه الأول اشترى بعقد ابتدائي مؤرخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٠ من ورثة المرحوم محمد عبدالعظيم المنهدى (المطعون عليهم الباقيين) أطيانا مقدارها ٤٣ فداناً و ٢٠ قيراطاً و ١٢ مهما شائعة في ٨٧ فداناً و ١٧ قيراطاً بناحتي المحمودية ونزلة العمان مركز هيا - فرغ المرحوم محمود شاكر (مورث الطاعنين) الدهوى رقم ٧٨٥ سنة ٦٥ ق لدى محكمة المنصورة المختلطة بأحقته في أخذ هذه الأطيان المبيعة بالشفعة وقضى له بطلانها ابتدائياً في ٢٩ فبراير سنة ١٩٤٤ - واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية المختلطة بالقضية رقم ٤٣١ سنة ٦٩ ق وقضى فيها في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ بتأييد الحكم المستأنف - وقد أقام المطعون عليه الأول المشتري دعوى ببطلان هذا الحكم لدى محكمة الاستئناف المختلطة بصحيفة معلقة في ٢٣ مايو سنة ١٩٤٩ تأسيساً على أن المستشار " دى فيه " الذي سمع المرافعة في الدعوى لم يشترك في إصدار الحكم ولم يوقع على مسودته طبقاً لما تنص عليه المواد ٩٨ - ١٠٠ من قانون المرافعات المختلط وقد حضر بدله مستشار آخر وأصدرت محكمة الاستئناف المختلطة

(١) راجع نقض ٢٧/٤/١٩٦١ الطعن ٢٩٨ ص ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٤٢٠ .

حكما في ١٤ يونيه سنة ١٩٤٩ غايبا بالنسبة للطعون عليه الأول بعدم جواز الطلب — عارض المطعون عليه الأول في هذا الحكم — بعد انتهاء أجل المحاكم المختلطة — أمام محكمة استئناف المنصورة في القضية رقم ٢٦٥ سنة ١ ق وفي ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١ أصدرت حكما بقبول المعارضة شكلا وبإلغاء الحكم المعارض فيه فيما قضى به من عدم جواز دعوى البطلان — وفي الموضوع برفض الدعوى وتصحيح الخطأ المادى الوارد في الحكم المعارض فيه بالبطلان باستبدال اسم المستشار ” هنرى بوش ” باسم المستشار ” موريس دى فيه ” مع إلزام المعارض بالمصروفات — طعن المطعون عليه الأول الدكتور عبد المسيح جرجس في هذا الحكم بطريق النقض بالطعن رقم ١٧١ سنة ٢١ ق وأصدرت محكمة النقض حكما في ١٣ يناير سنة ١٩٥٥ بنقض الحكم المطعون فيه وأحالت القضية إلى محكمة استئناف المنصورة — واستندت في قضائها إلى أن تصحيح الخطأ المادى في الحكم إنما يكون بناء على ما يستمد من محضر جلسة النطق بالحكم مما يعتبر مكلا له — أما والحكم المطعون فيه قد ارتكن في قضائه بالتصحيح إلى غير ذلك من الأدلة فإنه يكون خاطئا متعينا نقضه — وقد عجل نظر الدعوى لدى محكمة استئناف المنصورة بناء على طلب الدكتور عبد المسيح جرجس بصحيفة معانة في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥ وجهها إلى ورثة الشفيح المرحوم محمود شاكر وإلى ورثة البائع وطلب فيها الحكم بقبول الاستئناف الذى رفع أصلا من الطالب (والمطعون عليه الأول) إلى محكمة الاستئناف المختلطة وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف الصادر من محكمة المنصورة المختلطة في قضية الشفعة ورفض تلك الدعوى وإلزام المدعى عليهم (الطاعنين) بالمصروفات — وأصدرت محكمة استئناف المنصورة حكما في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حضوريا: أولا — ببطلان الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٤٩ رقم ٤٣١ سنة ٦٩ ق. ثانيا — بإلغاء الحكم الصادر من محكمة المنصورة الابتدائية المختلطة ورفض دعوى الشفعة وألزم ورثة المرحوم محمود شاكر بالمصروفات وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين — طعن الطاعنون ورثة الشفيح المرحوم محمود شاكر — في هذا الحكم بطريق النقض — بتقرير مؤرخ ٨ مارس سنة ١٩٥٨ — وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون . وفيها صحت النيابة على مذكرتها المتضمنة

طلب رفض الطعن . وأصدرت دائرة الفحص قرارها في ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية - وتحديد أخيرا لنظر الطعن جلسة ١١ من أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على مذكرتها التكميلية التي طلبت فيها أصليا عدم قبول الطعن شكلا - واحتياطيا رفض الطعن .

وحيث إن النيابة العامة دفعت بعدم قبول الطعن شكلا - ذلك أن إعلان المطعون عليها الثانية السيدة زكية المهدي بصفتها قيمة على ولديها على حسن محمد عبد العظيم وروحية على حسن محمد عبد العظيم والحاصل في أول يولييه سنة ١٩٦١ قد وقع باطلا لأن ورقة الإعلان سلمت إلى باشكاتب الدائرة الذي لا تبين علاقته بالمطعون عليها الثانية بصفة ظاهرة - من خدمة أو وكالة - فضلا عن أن المحضر لم يثبت غياب هذه السيدة عند مخاطبته باشكاتب الدائرة وتسليم الإعلان إليه - ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا في دعوى شفعة بموجب القانون اختصاص أطرافها في جميع مراحل الدعوى وكان من بطل إعلانها هي إحدى ورثة البائع فإن الطعن برمته يكون غير مقبول شكلا .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر إذ توجه في ١٩٦١/٧/١ إلى موطن المطعون عليها الثانية السيدة زكية المهدي بصفتها لإعلانها - إعلانها مخاطبا مع باشكاتب الدائرة السيد / محمد عتاي الذي تسلم صورة الإعلان ولم يثبت في محضره عدم وجود المطلوب إعلانها كما أوجبت المادة ١٢ مرافعات - وإيس في أوراق الطعن ما يفيد أن المطعون عليها الثانية قد اتخذت مقر الدائرة محلا مختارا لها في ورقة إعلان الحكم كما أوجبت المادة ٣٨٠ مرافعات - ومن ثم فإن إعلان هذه السيدة وهي من ورثة البائع - بتقرير الطعن يكون باطلا عملا بالمادة ٢٤ مرافعات - ولما كان الحكم المطعون فيه صادرا ببطلان حكم صادر بالشفعة - ورفض دعوى الشفعة - وكان البطلان مقاما على أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تكن هي التي صممت المرافعة مما لا يقبل التجزئة - كما أن الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع أو ورثة من يتوفى منهم في جميع مراحلها - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لما كان ذلك، فإن بطلان الطعن بالنسبة للمطعون عليها الثانية يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

جلسة ٢٥ من أبريل سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٨٧)

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) حكم ” الطعن في الأحكام “ . ” الأحكام الصادرة قبل الفصل
في الموضوع “ . ” الحكم برفض وقف الدعوى “ .

الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها
أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع — الحكم
برفض وقف الدعوى لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه
استقلالاً .

(ب) حكم . ” حجية الأمر المقضي “ . اصلاح زراعي .

الأصل أن حجية الأمر المقضي لا ترد إلا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من
الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً دون الأسباب التي تكون المحكمة قد
عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى .

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في منطوقه بإلغاء حكم محكمة
الدرجة الأولى بوقف الدعوى حتى يفصل من المحكمة الخاصة بالاصلاح الزراعي
في شق الدعوى المتعلق بطلب بطلان التصرف فيما تزيد به ملكية المدعى
عن مائتي فدان — ثم قضى بإعادة القضية إلى تلك المحكمة للفصل في موضوعها ،
فإنه يعد حكماً صادراً قبل الفصل في الموضوع وغير منه لخصومة كلها أو بعضها
ومن ثم فهو لا يقبل الطعن استقلالاً وفقاً لنص المادة ٣٧٨ مرافعات ، ذلك
أن هذه المادة إنما استثنت من الأحكام القطعية التي لا تنتهي بها الخصومة

الحكم بوقف الدعوى بفوزت الطعن فيه استقلالا ، الأمر الذى يفيد سرعان المبدأ العام الذى تقرره هذه المادة على الحكم برفض وقف الدعوى (١) .

٢ - الأصل أن حجـية الأمر المقضى لا ترد إلا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من الأسباب مرتبـطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا دون الأسباب التى تكون المحكمة قد عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها للفصل فى الدعوى - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى فى منطوقه بإلغاء الوقف المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وبإعادة القضية لتلك المحكمة للفصل فى موضوعها وأقام قضاءه بذلك على أن النزاع الذى طرحه الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى يدخل فى صميم ولايتها وكان عليها أن تبحث دفاع الخصوم فى الدعوى وما يثيره الطاعن من استعالة تنفيذ التعاقد كاملا استنادا إلى قانون الاصلاح الزراعى أو أى نص من نصوص القانون ، وكانت أسباب الحكم التى عرض فيها إلى ما يتعلق بصحة التعاقد محل النزاع فى ذاته وإلى أنه تعاقد سابق على صدور قانون الاصلاح الزراعى ولا يرد عليه البطلان المنصوص عليه فى المادة الأولى من هذا القانون - ليست هى الأسباب التى أقيم عليها منطوق الحكم ولا ترتبط بهذا المنطوق ارتباطا وثيقا بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها وإنما يقوم المنطوق بدونها فإن ما عرض له الحكم فى هذه الأسباب لا يعول عليه ولا تكون له حجـية الأمر المقضى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه ، وغيره من أوراق الطعن فى أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٤٧٥٤ سنة ١٩٥٣ أمام محكمة القاهرة الابتدائية

(١) راجع تقض ١٩٦٠/٣/٢ طعن ٤٣٥ س ٢٥ ق السنة ١١ ص ٢٠٥ ،
١٩٦٠/٣/١٠ طعن ٢٧٧ س ٢٥ ق السنة ١١ ص ٢٤٠ ، وتقض ١٩٦٢/١١/٢٩ طعن ١٩٩ س ٢٧ ق السنة ١٣ ص ١٠٨٥ ، وتقض ١٩٦٢/٤/٤ طعن ٢٦٤ س ٢٧ ق السنة ١٤ العدد الحالى .

وانتهى فيها الى طلب الحكم بفسخ التعاقد بالنسبة الى مايزيد على ١٣٠ فداناً من الأطنان الميمنة بالصحيفة ومساحتها ٣١٢ ف و ١١ ط و ٨ ص لإستعالة تنفيذ التعاقد بالنسبة لما عدا ١٣٠ فداناً المذكورة مع اعتبار ثمنها مبلغ ٢٠٤٢٩ ج و ٥٠٠ م على أساس أن ضريبة الفدان الواحد هي ٢ ج و ٤٥ م مع تطبيق المادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى والزام المطعون عليها أن ترد اليه ما قبضته زيادة على هذا الثمن ومقدار ذلك مبلغ ٢٧٨٧ ج و ٥٠ م - وقال فى بيان الدعوى إنه بتاريخ ١٩٥١/١/٨ قدم طلباً الى المطعون عليها عرض فيه شراء ٣١٢ ف و ١١ ط و ٨ ص بواقع ٣١٠ جنيهات ثمناً للفدان الواحد ، على أن يدفع ربع الثمن مقدماً ويقسط الباقي على عشرة أقساط سنوية بفائدة مركبة مقدارها ٦ ٪ سنوياً ، ولما قامت الثورة وحدد سعر الإيجار السنوى بسبعة أمثال الضريبة طلب من المطعون عليها تخفيض الثمن الى الحد المعقول تطبيقاً للمادة ١٤٧/٢ من القانون المدنى لكنها لم تستجب لطلبه واضطر الى اقامة هذه الدعوى - وأضاف الطاعن أنه يمتلك سبعين فداناً بطريق الميراث وأنه إذ لا يجوز له أن يمتلك من الأراضى الزراعية أكثر من مائتى فدان عملاً بحكم المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ فإن طلب الشراء الذى تقدم به لا يصح أن يعتد به بالنسبة لقدر مساحته ١٨٢ ف و ١١ ط و ٨ ص من الأطنان التى عرض شراءها - دفعت المطعون عليها بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لاختصاص محاكم الإصلاح الزراعى بها طبقاً للمادة الأولى من القانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ - وبتاريخ ١٩٥٥/١/٣ "أمرت المحكمة بوقف الدعوى حتى يقضى من المحكمة الخاصة بالإصلاح الزراعى فى شق الدعوى الخاص بطلب بطلان التصرف فيما تزيد به ملكية المدعى من مائتى فدان " - وأسست المحكمة قضاءها على أن المحاكم الخاصة بتطبيق قانون الإصلاح الزراعى المنشأة بالقانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٣ هى المختصة وحدها بالفصل فى الطلب الخاص ببطلان التصرف فيما تزيد به ملكية المدعى على مائتى فدان - وقالت إنها ترى من أجل ذلك أن تأمر بوقف الدعوى عملاً بالمادة ٢٩٣ مرافعات - استأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة بالإستئناف رقم ٣٠٥ سنة ٧٣ ق طالباً القضاء بالغاء الحكم المستأنف (وتقرير بطلان الإتفاق الحاصل بين المستأنف والمستأنف عليها بناء على الطلب المقدم فى ١٩٥١/١/٨ واعتبار هذا الإتفاق كأنه لم يكن

ومحو جميع الحقوق الشخصية والآثار القانونية التي كان يمكن أن تترتب عليه)،
وبتاريخ ١١/٤/١٩٥٧ "حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية
لمحكمة مصر الابتدائية للفصل في موضوعها" - طعن الطاعن في هذا الحكم
بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير - وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها
انتهت الى طلب إحالة الطعن الى دائرة المواد المدنية والتجارية للقضاء بنقض
الحكم - مرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ٨/٣/١٩٦٢ قورت
إحالاته الى هذه الدائرة - وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد
لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٤/٤/١٩٦٣ وفيها تمسك كل من الطرفين
بما ورد في المذكرة المقدمة منه وصممت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحيث إن المطعون عليها دفعت في المذكرة المقدمة منها ، بعدم جواز هذا
الطعن لأن الحكم المطعون فيه هو حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه
للخصومة فلا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع وفقا
للمادة ٣٧٨ مرافعات التي يجرى نصها بأن (الأحكام التي تصدر قبل الفصل في
موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع
الطعن في الحكم الصادر في الموضوع سواء أكانت تلك الأحكام قطعية أم متعلقة
بالإثبات أو بسير الإجراءات إنما يجوز الطعن في الحكم الصادر بوقف الدعوى
وفي الأحكام الوقفية والمستعجلة قبل الحكم في الموضوع) .

وحيث إن هذا الدفع في محله ، ذلك أن الحكم المطعون فيه، وقد قضى بإلغاء
حكم محكمة الدرجة الأولى القاضي "بوقف الدعوى حتى يقضى من المحكمة الخاصة
بالاصلاح الزراعى في شئى الدعوى الخاص بطلب بطلان التصرف فيما تزيد به
ملكية المدعى عن مائتى فدان . ثم قضى بإعادة القضية الى تلك المحكمة للفصل
في موضوعها ، فانه يكون حكما صادرا قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة
كلها أو بعضها ، ومن أجل ذلك فانه لا يقبل الطعن إستقلالا وفقا لنص
المادة ٣٧٨ مرافعات - ذلك أن هذه المادة إنما استثنت من الأحكام القطعية
التي لا تنتهي بها الخصومة الحكم بوقف الدعوى إذ جوزت الطعن فيه إستقلالا
الأمر الذى يفيد صريان المبدأ العام الذى تقرره المادة على الحكم برفض وقف

الدعوى ولا يغير من هذا النظر ما رده الطاعن على هذا الدفع من أن الحكم المطعون فيه قد ضمن أسبابه قضاء قطعيًا بصحة التعاقد محل النزاع وبأن هذا التعاقد لا يرد عليه البطلان المنصوص عليه في المادة الأولى من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مما يجوز معه الطعن في هذا الحكم استقلالاً — ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى في منطوقه بإلغاء الوقف المحكوم به من محكمة الدرجة الأولى وبإعادة القضية لتلك المحكمة للفصل في موضوعها ، وأقام قضاءه بذلك على أن النزاع الذي طرحه الطاعن أمام محكمة الدرجة الأولى يدخل في صميم ولايتها وكان عليها أن تبحث دفاع الخصوم في الدعوى وأن تحكم في موضوعها وتصفى ما يثيره الطاعن من دفاع يبينه على استحالة تنفيذ التعاقد كاملاً لصدور قانون الإصلاح الزراعي أو يبينه على أي نص من نصوص القانون — وقد خلص الحكم فيه من ذلك إلى أن الوقف الذي قضت به محكمة الدرجة الأولى في غير محله ويتعين إلغاؤه — وقرر أن محكمة الدرجة الأولى لم تفصل بعد في موضوع النزاع ولم تستنفذ ولايتها في الفصل فيه ، وأنه من أجل ذلك يقتصر الأمر أمام محكمة الاستئناف على النظر في الحكم القاضي بالوقف ولا يجوز أن يتعدى ذلك إلى بحث الموضوع نفسه قبل الفصل فيه من محكمة الدرجة الأولى — ولما كان المعول عليه في الحكم هو قضاؤه الذي يرد في المنطوق دون الأسباب ، إلا أن تكون هذه الأسباب قد تضمنت الفصل في بعض أوجه النزاع التي أقيم عليها المنطوق — كما أن الأصل أن حجية الأمر المقضى به لا ترد إلا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من الأسباب مرتبطاً بالمنطوق ارتباطاً وثيقاً دون الأسباب التي تكون المحكمة قد عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى — لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم أن أسبابه التي عرض فيها إلى ما يتعلق بصحة التعاقد محل النزاع ، في ذاته ، وإلى أنه تعاقد سابق على صدور قانون الإصلاح الزراعي ولا يرد عليه البطلان المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القانون — ليست هي الأسباب التي أقيم عليها منطوق الحكم ولا ترتبط بهذا المنطوق ارتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة إلا بها — وإنما يقوم المنطوق بدونها — فان ما عرض له الحكم في هذه الأسباب لا يعول عليه ولا تكون له حجية الأمر المقضى .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(٨٨)

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٨ القضائية :

إثبات "طرق الإثبات" . "الإقرار" . "إقرار قضائي" "تجزئته" .

الإقرار بالدين مع التمسك بوقوع المقاصة فيه ينطوي على واقعتين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم أحدهما وجود الأخرى . جواز تجزئة ذلك الإقرار .

لأنه وإن كان الأصل أن الإقرار المركب لا تجوز تجزئته ، إلا أن الإقرار بالدين مع التمسك بوقوع المقاصة فيه ينطوي على واقعتين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم أحدهما وجود الأخرى ومن ثم فإن للدائن في هذه الحالة أن يجزئ الإقرار على المدين فيعتبر الإقرار قائماً فيما هو في صالحه فقط ، وبذلك يكون الدين ثابتاً بالإقرار ولا يكلف الدائن عبء إثباته ، أما بقية الإقرار فلا يلزم الأخذ به .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٩٢٥ سنة ١٩٤٩ مدني كلي الاسكندرية ضد الطاعن وباقي المطعون عليهم طلب فيها إلزام الطاعن والمطعون عليه الثاني بأن يدفع له متضامتين مبلغ ٥٠٠ ج ، وقال بيانا لدعواه

إنه في غضون سنة ١٩٤٢ أبرم عقد حلول بينه وبين المطعون عليه الثاني بصفته
 وكلاء عن ورثة المرحوم عبداللطيف السيد عطيه تضمن حلوله محالهم فيما يستحق لهم
 لدى الطاعن ورغم أنه لم يستلم هذا العقد لبقائه لدى محرره الأستاذ يوسف خليل
 المحامي (المطعون عليه الثالث) فإنه دفع مبلغ ٢٠٠ ج للمطعون عليه الثاني
 في ١٩٤٢/١١/٣ و مرر إيصال في ذات التاريخ بالمبلغ المذكور مضافا إليه
 مبلغ ١٠٠ ج سبق للمطعون عليه الثاني استلامها منه كما دفع له مبلغ ٢٠٠ ج أخرى
 حررها إيصال فقد منه ويكون مجموع ما دفعه مقابل الحلول ٥٠٠ ج وأنه نظرا
 لأن عقد الحلول لم يتم ولم ينفذ فإنه لم يجد مندوحة من المطالبة باسترداد المبلغ
 المدفوع منه للمطعون عليه الثاني وأنه اختصم الطاعن باعتباره صاحب المطحن
 محل الحقوق المحولة في عقد الحلول السالف البيان ، و ركن المطعون عليه الأول
 في إثبات مدعاه في شأن مبلغ المائتي جنيه التي فقد إيصالها إلى ذمة المطعون
 عليه الثاني الذي حضر في الدعوى وأقر باستلامه مبلغ الخمسمائة جنيه جميعها وقد
 وافقه الطاعن على ذلك ، و بتاريخ ١٩٥٤/١/٣١ تنازل المطعون عليه الأول عن
 خصامة الطاعن مكتفيا بطلب الحكم بالمبلغ المذكور على المطعون عليه الثاني ثم
 عاد وأدخل الطاعن في الخصومة بجلسة ١٩٥٤/٤/١٨ طالبا الحكم على المطعون
 عليه الثاني في مواجهته ثم طلب بجلسة ١٩٥٤/٦/٢٠ الحكم على الطاعن والمطعون
 عليه الثاني متضامنين بمبلغ الخمسمائة جنيه ، وقد امتجوبت محكمة أول درجة
 الطاعن في ١٩٥٤/١٠/٣١ ، وبعد ذلك أقام المطعون عليه الأول الدعوى
 رقم ٢١٠٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى الاسكندرية طلب فيها إلزام الطاعن بمبلغ ٣٤٥ ج
 و ٧٠ م مستندا في إثبات ذلك إلى كشف حساب بمصروفات أفتقها على
 المطحن وفي مصلحة الطاعن وإلى إقرار الطاعن في استجوابه ، و بتاريخ ١٩٥٥/٥/٢١
 قضت محكمة أول درجة بعد أن قررت ضم الدعويين إلزام الطاعن بأن يدفع
 للمطعون عليه الأول مبلغ ٧٨٨ ج والمصروفات المناسبة . استأنف الطاعن هذا
 الحكم وقيد استئنافه برقم ٣٥٥ سنة ١١ ق اسكندرية وأقام الطاعن استئنافه
 على أن محكمة أول درجة أخطأت إذ جرأت الإقرار القضائى الذى صدر منه
 بجلسة ١٩٥٤/٣/٢١ ، و بتاريخ ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف
 بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف مستندة في
 قضائها إلى أن الإقرار الصادر من الطاعن بجلسة ١٩٥٤/١٠/٣١ أمام محكمة

الدرجة الأولى هو إقرار قضائي ملزم وتجاوز تجزئته إذ أنه تضمن واقعيتين لا ارتباط بينهما. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٩٥٨/١/٩ وقدمت النيابة مذكرة برأيها تضمنت طلب رفض الطعن. وبتاريخ ١٩٦١/١١/١٤ نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون فقررته إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة ١٩٦٣/٢/٧ وفيها صممت النيابة على طلبها السالف البيان .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه خالف المادة ٤٠٨ من القانون المدني — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه يشترط لكي يكون الإقرار قضائياً في حكم المادة ٤٠٨ من القانون المدني أن يتضمن هذا الإقرار اعترافاً بأمر كان منكوراً من المقر وأن يقصد به إتجاه إرادة المقر نحو إحداث أثر قانوني هو ثبوت حق في ذمة المقر وإعفاء المقر له من إثبات هذا الحق وأن يتم هذا الاعتراف أمام للقضاء في الخصومة المطروحة عليه — وهذه الشرائط غير متوافرة في الإقرار الذي صدر من الطاعن أمام محكمة أول درجة بجلسة ١٩٥٤/١٠/٣١ ذلك أن هذا الإقرار قد صدر من الطاعن إثر سؤاله عن أدلة التخالص الذي يدهيه قبل المطعون عليه الأول ولم يكن يقصد الطاعن من هذا الإقرار أن تتجه إرادته إلى إثبات حق في ذمته وإنما كان يستهدف إبراز أدلة التخالص ، كما أن الإقرار المذكور لم يصدر في الدعوى رقم ٢١٠٧ سنة ١٩٥٤ مدني كلي وإنما صدر في ١٩٥٤/١٠/٣١ قبل أن ترفع الدعوى المذكورة عليه في ١٩٥٤/١١/١٧ وفي وقت كانت المطالبة الأولى في الدعوى رقم ٩٢٥ سنة ١٩٤٩ مدني كلي الاسكندرية قد انتهت بإثبات التنازل عنه فيها — ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه خالف حكم المادة ٤٠٩ من القانون المدني وأخطأ في تفسيرها وتطبيقها حين اعتبر الإقرار السالف مشتملاً على وقائع متعددة لا ارتباط بينهما حالة أن الإقرار المذكور قد تضمن إقراراً بالدين وبالتخالص منه والوقائع التي تضمنها مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة ووجود أحدها يستلزم وجود الأخرى ولا يصح قانوناً وعملاً بحكم المادة ٤٠٩ من القانون المدني تجزئتها .

وحيث إن النعى في وجهيه السالفين مردود بأن الثابت من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه باعتبار اقرار الطاعن في ٣١/١٠/١٩٥٤ بإقرارا قضائيا يجوز تجزئته على قوله : " وحيث إن المستأنف أقرب بمبلغ الـ ٨٠٠ جنيه في جلسة ٣١/١٠/١٩٥٤ إذ قال (محمد السيد شلبي له مبلغ ٥٠٠ جنيه قيمة ما دفع منه إلى يس عبد اللطيف وجريت منه مبلغ ٣٠٠ جنيه على سبيل التزاع القائم بيني وبين أخى فيكون مجموع الواصل ٨٠٠ جنيه وأعطيت محمد السيد شلبي نظير هذا الدين اختصاص على المطعن ولما سئل عن كان مدينا بموجب هذا الاختصاص قال إنه هو الذى كان مدينا بموجبه إلى من يدعى عبد الحافظ السيد محروس ثم اشترى الدين والاختصاص ممن يدعى محمود مرمى الشناوى فلما سئل هل تزعت ملكيته من هذا المطعن نتيجة لهذا الدين والاختصاص أجاب بالإيجاب) وترتبطا على هذا البيان يكون عبد الرازق الحبشى أعيد ادخاله في الدعوى وإذا تخرج مركزه ووجهت ضده الطلبات ثانية قرر إقرارا صريحا قضائيا بمجلس القضاء فى القضية المرفوعة ضده بالدين موضوع الدعوى بذاتها بمديونته لمحمد السيد شلبي فى مبلغ ٨٠٠ جنيه وطبقا للسادة ٤٠٨ مدنى يكون إقراره قاطعا فى الاثبات على واقعة قانونية مدعى بها عليه ويعتبر بذلك حجة قاطعة طبقا للسادة ٤٠٩/١ مدنى دون الاعتداد بالادعاء الواهى بواقعة السداد التى قصد منها التعايل على إهدار الاقرار بالمديونية ... كما أنه لو سلم جدلا بأن الاقرار الصادر من المستأنف هو إقرار مركب فإن الواقعة الأخرى الخاصة بالسداد غير مرتبطة بالواقعة الأصلية بحيث إن حصولها لا يتحتم معه وجود الأولى وبذلك تصح تجزئة الاعتراف ذلك لأن واقعة عقد الحلول التى تمت بين المستأنف عليه الأول وبين الحاج محمود مرمى الشناوى منفصلة كل الانفصال عن عملية عقد الحلول التى تمت بين المستأنف عليه الأول ويس عبد اللطيف المستأنف عليه الثانى ولا إرتباط بين العمليتين وحصول أحدهما لا يتحتم معه وجود الأخرى " وما انتهى إليه الحكم من اعتبار الاقرار الصادر من الطاعن بجلسة ٣١/١٠/١٩٥٤

أمام محكمة الدرجة الأولى إقراراً قضائياً وأنه تجوز تجزئته لامخالفة فيه للقانون — ذلك أنه وإن كان الأصل أن الإقرار المركب لا يجوز تجزئته — إلا أن الإقرار بالدين مع التمسك بوقوع المقاصة فيه — كما هو الحال في النزاع المسائل لأن الطاعن أقرب بالمديونية وادعى أنه دائن للطعون عليه الأول بمقابل الدين والاختصاص الذي تنازل عنه محمود مرسى الشناوى نيابة عنه للطعون عليه الأول — فانه ينطوى على واقعيتين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم أحدهما وجود الأخرى ومن ثم كان للدائن في هذه الحالة أن يجزئ الإقرار على المدين فيعتبر الإقرار قائماً فيما هو في صالحه فقط وبذلك يكون الدين ثابتاً بالإقرار ولا يكلف الدائن عبء اثباته أما بقية الإقرار فلا يلزم الأخذ به — لما كان ذلك، وكانت الدعوى رقم ٢١٠٧ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى ليست إلا امتداداً للمطالبة الحاصلة بالدعوى الأولى التى صدر فيها الإقرار — فان النعى بما ورد في السببين الأول والثانى يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه بالسبب الثالث مخالفة قواعد الإثبات التى تبيح الإثبات فى المواد التجارية بقرائن الاحوال ، كما يعيب على الحكم القصور فى التسبيب ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن محكمة الموضوع وقد أهدرت المستندات المقدمة منه والدالة على حصول التخالص كان عليها أن تحيل الدعوى إلى التحقيق لإثبات التخالص المدعى به لجواز الإثبات بالبينة والقرائن فى الأمور التجارية ، كما أن الحكم المطعون فيه لم يضمن أسبابه المبررات الكافية التى استند إليها فى اهدار المستندات المقدمة منه فى شأن التخالص والتى تفيد أن المطعون عليه الأول قد حصل على المبالغ المدفوعة منه للطعون عليه الثانى وللطاعن — هذا إلى أن الحكم المذكور لم يتناول فى أسبابه امكان عودة المطعون عليه الأول بمطالبة الطاعن بعد أن تنازل عن مقاضاته وقضى بإثبات هذا النزاع .

وحيث إن هذا النعى في شقه الاول غير مقبول إذ لم يقدم الطاعن بملف الطعن ما يدل على أنه تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب إثبات التخالص بالبيئة، ومردود في شقه الثاني بأن الحكم المطعون فيه عرض لادعاء الطاعن الوفاء ونفاه بأسباب سائفة، أما ما أثاره الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يبرر جواز العودة إلى المطالبة بعد إثبات التنازل فإن هذا النعى مردود بأن التزول عن الدعوى لا يمس الحق المرفوعة به تلك الدعوى ولا يحول دون العودة إلى المطالبة به .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدرى .

(٨٩)

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) دعوى ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . ” تقرير التلخيص ” .

جواز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص متى خلت محاضر الجلسات
من هذا البيان . التمسك بيطلاق الحكم يكون حاربا عن الدليل طالما لم يتقدم
الطاعن بصورة من هذا الحكم .

(ب) نقض ” أسباب الطعن ” . ” السبب الجدي ” . بيع . ضمان .
دعوى . ” أساس الدعوى ” .

مطالبة المشتري البائع بالتعويض على أساس ضمان التعرض والاستحقاق ، وعدم
تمسكه أمام محكمة الموضوع باخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع . اعتبار ذلك ميبا
جديدا لا يجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(ج) بيع ” التزامات البائع ” . ” ضمان عدم التعرض ” . ” التعرض
القانوني ” .

اتهاء الحكم إلى انعكاس التزام البائع بضمان التعرض للقانوني عملا بالفقرة الأخيرة
من المادة ٤٤١ مدنى ، لانه بعد ذلك وصفه التعرض بأنه ماذى إذ لا تأثير لذلك
على وجه الرأى فى الدعوى .

(د) نقض . ” المصلحة فى الطعن ” . حكم . ” الطعن فى الاحكام ” .

مناط المصلحة فى الطعن أنه يكون الطاعن طرقة فى الحكم أو الزم الحكم
بشيء ما .

١ - من المقرر أنه يجوز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص في حالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان ، فإذا كان الطاعن لم يتقدم بصورة من الحكم ليثبت خلوها مما يفيد حصول تلك التلاوة بعد تغيير الهيئة فإن نعيه على الحكم بالبطلان لعدم تلاوة التقرير من جديد يكون حاريا عن الدليل .

٢ - إذا كان المشتري قد أقام مطالبته بالتعويض على أساس إخلال البائع بالتزامه بضمان التعرض والاستحقاق دون أن يؤسسها على إخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع ولم يتمسك بهذا الدفاع الأخير أمام محكمة الموضوع ، فإن النعي على الحكم بأنه لم يبحث الدعوى على أساس إخلال البائع بهذا الإلتزام يكون سببا جديدا لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣ - متى كان الحكم قد انتهى إلى أن المتعرض للمشتري وهو من انغير لم يكن على حق في تعرضه وأن البائع قد باع ما يملك ، فإن مؤدى ذلك أن ينفك عن البائع التزامه بضمان التعرض القانوني عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ من القانون المدني ، ولا يعيب الحكم وصفه ذلك التعرض بأنه مادي ذلك أن وجه الرأي في الحكم لا يتغير سواء أسيغ الحكم على التعرض المذكور صفة التعرض المادي أو القانوني ، لأن البائع في النهاية لا يكون ملزما بضمان التعرض في الحالين على أساس انفكاك الضمان عن البائع إن كان تعرضا قانونيا وعدم ترتب هذا الضمان إن كان التعرض ماديا .

٤ - إذا لم يكن الطاعن طارفا في دعوى الضمان ولم يلزمه الحكم الصادر فيها بشيء ما ، فإنه لا تكون له مصلحة في النعي على قضاء الحكم في تلك الدعوى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق

الطعن في أن مسعد عوض السبع أقام الدعوى الابتدائية رقم ١٦١ سنة ١٩٥٣
كلى بنها طلب فيها الحكم: أولاً — بإلزام المطعون عليه ومحمد المعتز بالله على فهمى
متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٢٠٠٠ جنيه والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه —
وثانياً — بإلزام المطعون عليه بأن يدفع له مبلغ ٣٠٠٠ جنيه والمصاريف
ومقابل أتعاب المحاماه وقال في بيان دعواه إنه اشترى بعقد تاريخه ١٩ نوفمبر
سنة ١٩٥٢ من ادجار فرانكو (المطعون عليه) زراعة موز قائمة في ٤٥ فداناً
مدينة بالتمتع لقاء ثمن قدره ١١ ألف جنيه دفع منها وقت إبرام العقد ألف جنيه
واتفق في العقد على تقسيط باقى الثمن على النحو الوارد فيه ، وأنه عند تسلم الثمار
المبينة تعرض له محمد المعتز بالله على فهمى ورجاله وحالوا بينه وبين تنفيذ العقد
بمجة أن البائع ليس له حق بيع الثمار وأنه قامت منازعات بين محمد المعتز بالله
على فهمى وبين ادجار فرانكو انتهت بعدم ثبوت حق البائع فى محصول الموز
الذى باعه وأنه لذلك لم يجد مندوحة من إقامة دعواه مختصاً فيها البائع باعتباره
ضامناً للتعرض والاستحقاق وكذلك المتعرض ، وتدخل فى الخصومة الطاعن
على أساس اتفاق بينه وبين المشتري فى شراء صفقة الموز مناصفة بينهما
وأن المشتري (المدعى) تنازل له عن جميع حقوقه فى الدعوى وأثناء سير الدعوى
وجه ادجار فرانكو (البائع) دعوى الضمان إلى محمد المعتز بالله على فهمى للحكم
عليه بما عساه أن تحكم به عليه ، وطلب المدعيان فى مذكرتهما الختامية اثبات
تنازل مسعد عوض السبع عن حقه فى الدعوى إلى الطاعن وإثبات تنازل
المدعى (أحمد اسماعيل القفاص) من مخاصمة محمد المعتز بالله على فهمى والحكم
بالزام ادجار فرانكو بتعويض قدره خمسة آلاف جنيه ، ثم عدل طلباته إلى
إلزامه بأن يدفع له مبلغ سبعة آلاف جنيه منها ثلاثة آلاف وخمسين جنيهاً قام
بدفعها إلى البائع المذكور فى حين أنه لم يستول من المحصول إلا على ما يقدر
بمبلغ ٧٠٨ جنيهات ومنها أيضاً مبلغ ١٥٠٠ جنيه دفعه لتجار تجزئة جزاء تخلفه
عن توريد الموز لهم وثلاثة آلاف جنيه تعويضاً مقابل عدم قيام البائع بتنفيذ
إلزامه بتسليم المبيع نتيجة التعرض وتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة
بها الابتدائية بإثبات تنازل مسعد عوض السبع لأحمد اسماعيل القفاص (الطاعن)
وبإثبات تنازل المدعى عن مخاصمة محمد المعتز بالله على فهمى وإلزام ادجار
فرانكو (المطعون عليه) بأن يدفع للمدعى (الطاعن) مبلغ ٤٥٥٠ جنيهاً و ٣١٠ مليات

والمصروفات مؤسسة قضاءها على أن مسئولية ادجار فرانكو قبل المدعى ثابتة في حقه وهي مسئولية عقدية تستند إلى عقد البيع المبرم بينهما في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٢ لتوافر الخطأ والضرر وعلاقة السببية وأن الخطأ يتمثل في اقدام المطعون ضده على بيع ثمار الموز بالرغم من عدم قيامه بالإلتزامات الخاصة برعاية المزرعة وخدمتها وأن ملكيته لهذه الثمار تتوقف على قيامه بهذه الإلتزامات طبقا لعقد الإيجار المؤرخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥١ وإن الثابت من دعوى اثبات الحالة رقم ٦٢٠٨ سنة ١٩٥٢ مستعجل مصر أن المطعون عليه لم يقم بالإلتزامات الملقاة عليه وأنه يكون بالتالي غير مالك للثمار التي باعها وأن الضرر يتمثل في قيام المشتري بدفع ٣٠٥٠ جنيتها من الثمن ولم يستلم من الموز إلا ما يقدر بمبلغ ٧٠٨ جنيتها وأن مافات المشتري من ربح يقدر بنسبة ٢٠٪ من قيمة الثمن. استأنف ادجار فرانكو هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥ لسنة ٧٣ ق طالبا رفض الدعوى المقامة عليه واحتياطيا الحكم على عهد المعتر بالله على فهمي بما عساه أن يحكم به عليه. وبتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا وباستجواب المستأنف عليه الثاني - مسعد عوض السبع ، ثم حكمت بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٥٧ بإلغاء الحكم المستأنف فيما تضمنه من إلزام لإدجار فرانكو ورفض الدعوى قبله وفيما تضمنه من رفض دعوى الضمان الموجهة من إدجار فرانكو لمحمد المعتر بالله على فهمي مؤسسة قضاءها في ذلك على أن حق إدجار فرانكو في بيع الثمار ثابت وأن ملكيته لهذه الثمار التي باعها غير مقيد بأي قيد وأن تعرض عهد المعتر بالله على فهمي المؤسس على أن المذكور هو مستأجر مزرعة الموز من الأوقاف وصاحب ثمارها هو تعرض مادي لا يضمنه البائع (المطعون عليه). وبتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٥٨ طعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض ، وبعد استيفاء إجراءات الطعن قدمت النيابة مذكرة برأيها تضمنت طلب رفض الطعن. وبتاريخ ٢٥/٦/١٩٦١ نظر الطاعن أمام دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات التالية الإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسة ٢١/٢/١٩٦٣ وفيها تمسك الطاعن بما جاء في تقرير طعنه وصممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه بطلانه لإفغال الهيئة التي أصدرته إجراءاتا جوهرية من إجراءات الخصومة هو تلاوة تقرير

التلخيص قبل البدء في المرافعة - وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المحكمة الاستئنافية التي نظرت الاستئناف بجله ١٧/٣/١٩٥٧ وهي أولى الجلسات التي نظرفيها الاستئناف المذكور كانت مشكله من الساده المستشارين حسن حسن عبد البر رئيسا ومجد سعيد وفرج يوسف عضوين وبعد أن تلى تقرير التلخيص بتلك الجله ظل الاستئناف يؤجل عدة مرات إلى أن كانت جله ١٩/١٠/١٩٥٧ حيث حصل تغيير في تشكيل الهيئه ولم يتل تقرير التلخيص من الهيئه الجديده التي أصدرت الحكم المطعون فيه فوقه حكمها باطلا طبقا للمادتين ١١٦ و ٤٠٨ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كانت صور محاضر الجلسات المقدمة من الطاعن خلوا مما يفيد أن تقرير التلخيص تلى بعد أن تغيرت الهيئه إلا أنه لما كان الثابت أن الهيئه الجديده التي أصدرت الحكم المطعون فيه كانت قد أصدرت في جله ١٩/١٠/١٩٥٧ حكما قضى بقبول الاستئنافين شكلا وباستجواب المستأنف عليه الثاني وكان من الجائز أن يكون هذا الحكم قد تضمن ما يدل على حصول هذه التلاوة قبل صدوره - لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يجوز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص في حالة خلو محاضر الجلسات من هذا البيان وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة صورة من الحكم الذي صدر في جله ١٩/١٠/١٩٥٧ ليثبت خلوه أيضا مما يفيد حصول تلك التلاوة فإن نعيه على الحكم بالبطلان لعدم تلاوة المحكمة تقرير التلخيص بعد تغيير الهيئه يكون عاريا عن الدليل .

وحيث إن حاصل السبب الثاني من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى أن ثمار الموز التي باعها المطعون ضده كانت مملوكة له - وكان الثابت من الوقائع التي أوردها الحكم نفسه أن البائع لم يسلم المبيع إلى المشتري بسبب منازعة محمد المعتر بالله على فهمي - فما كان يجوز قانونا أن يعفى البائع من المسئولية رغم إخلاله بالتزامه بتسليم المبيع إلى المشتري ويكون الحكم المذكور قد خالف القانون فضلا عن القصور إذ لم يتعرض في أسبابه إلى هذا الدفاع الجوهرى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعن لم يقدم دليلا يفيد تمسكه بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع كما أن الباذي من مطالعة الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن أن الطاعن قد أسس مطالبته بالتعويض على إخلال البائع بالتزامه بضمان التعرض والاستحقاق ولم يؤسسها على إخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع — لما كان ذلك، فإن النعى المتقدم يعتبر صلبا جديدا لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر تعرض محمد المعتز بالله على فهمي للطاعن في الاستيلاء على ثمار الموز المبيع تعرضا ماديا لا يضمنه البائع (المطعون ضده) يكون قد خالف القانون — ذلك أن الحكم المطعون فيه أثبت في أسبابه أن محمد المعتز بالله تعرض في تسليم الثمار المبيعة بحجة أن المطعون ضده ليس له حق بيعها استنادا إلى أن تملكه لها مشروط بأدائه ما التزم به من القيام بخدمة المزرعة وصيانة أشجارها وثمارها الأمر الذي لم يتحقق على ما هو ثابت في دعوى إثبات الحالة رقم ٦٢٠٨ سنة ١٩٥٢ مستعجل القاهرة ويقول الطاعن إن التعرض على الوجه الذي بينه الحكم يعتبر تعرضا قانونيا يضمنه البائع عملا بحكم المادة ٤٣٩ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن محمد المعتز بالله لم يكن على حق في تعرضه للطاعن وأن المطعون عليه باع ما يملك — وهذا الذي خلص إليه الحكم مؤداه أن ينفك عن البائع التزامه بضمان التعرض القانوني عملا بحكم الفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ من القانون المدني — وما دام الحكم قد انتهى إلى هذه النتيجة فلا يعيبه بعد ذلك وصفه التعرض بأنه تعرض مادي — ذلك أن وجه الرأي في الحكم لا يتغير سواء أسبغ الحكم على التعرض المذكور صفة التعرض المادي أو القانوني لأن البائع في النهاية لا يكون ملزما بضمان التعرض في الحالتين على أساس انفكاك الضمان عن البائع إن كان تعرضا قانونيا وعدم ترتب هذا الضمان إن كان التعرض ماديا .

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه في السبب الرابع أنه انطوى على تناقض بين أسبابه ومنطوقه — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم

المطعون فيه وقد نفى عن ادجار فرانكو المطعون عليه مسئوليته من التعويض وانتهى إلى رفض الدعوى الأصلية قبله - فما كان يسوغ له أن يعود في منطوقه ويلغى الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى الضمان الفرعية التي كانت موجهة من ادجار فرانكو ضد عهد المعتز بالله .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن الطاعن إذ لم يكن طرفاً في دعوى الضمان ولم يلزمه الحكم في هذه الدعوى بشئ فإنه لا تكون له مصلحة في النعي على قضاء الحكم في تلك الدعوى .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحفي العوضي ، وبحضور السادة المتشارين : محمود القاضي ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وحافظ محمد بدوي .

(٩٠)

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) ملكية " أسباب كسب الملكية " . " التصاق " .

المادة ٦٥ من القانون المدني الملغى إنما تنطبق على المنشآت التي يقصد بإنشائها
بقاؤها على وجه الدوام سواء كانت بناء أو غراسا ، لا مجال لإعمال حكم تلك المادة
على المحاصيل الزراعية الدورية .

(ب) حكم " عيوب التدليل " . قصور . " ما يعد كذلك " .

قضاء الحكم باستحقاق المستأجر للمصروفات يمتنع أنفقها على الزراعة وإلزام المؤجر بها
دون بيان الأساس القانوني لذلك . غموض أسبابه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة
صحة تطبيق القانون . قصور .

١ - لا ينطبق حكم المادة ٦٥ من القانون المدني الملغى إلا على المنشآت
التي يقصد بإنشائها بقاؤها على وجه الدوام سواء كانت بناء أو غراسا ومن ثم
فلا مجال لإعمال حكمها على المحاصيل الزراعية الدورية لما لها من نهاية
معلومة .

٢ - متى كان الحكم المطعون فيه حين قرر استحقاق المستأجر للمصروفات
التي أنفقها على الزراعة القائمة في العين المؤجرة حتى تاريخ التسليم وقضى بإلزام
المؤجر بها لم يبين الأساس القانوني لهذا الإلزام بل جاءت أسبابه في هذا
الخصوص مبهمه بحيث يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم
لأحكام القانون ، فإن الحكم يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل — حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — فى أن المطعون عليهم رفعوا على الطاعن الدعوى رقم ١٥٢٧ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبين الحكم بإلزامه بدفع مبلغ ٧٩٦ ج والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماه قائلين فى بيان دعواهم إنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٤٦/٩/٢٥ أجر لها الطاعن ٣٢٥ فدانا لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ وتنتهى فى آخر أكتوبر سنة ١٩٤٩ مقابل إيجار سنوى قدره ٤٥٥٠ ج يدفع على قسطين أولها وقدره ١٥٥٠ ج فى أول يونيه من كل سنة وثانيهما وقدره ٣٠٠٠ ج فى أول أكتوبر من كل سنة . ولما لم يقم بالتزاماته المترتبة على العقد المذكور رفعوا عليه عدة دعاوى فلجأ من جانبه إلى رفع الدعوى رقم ٢٠٧ سنة ١٩٤٨ مستعجل مصر طلب فيها إخلاء العين المؤجرة وإذ وافقوه على هذا الطلب فقد صدر الحكم بالإخلاء والتسليم وقد أخذ الحكم فى ٦ مارس سنة ١٩٤٨ واستلم العين بما عليها من الزراعة الشتوية ولما كانوا قد أنفقوا فى سبيل هذه الزراعة وتهيئة الأرض لزراعة القطن مبلغ ٧٩٦ ج فقد رفعوا هذه الدعوى للطالبة بهذا المبلغ ومحكمة الدرجة الأولى قضت فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥١ بإلزام المدعى عليه (الطاعن) بأن يدفع للدمين (المطعون عليهم) مبلغ ٧٤٣ ج و٥٥٥ م والمصاريف المناسبة ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه — رفع الطاعن استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٣٦٦ سنة ٦٩ ق ومحكمة استئناف القاهرة قضت فى ١٩٥٤/٤/٢٥ بنadb خير زراعى لأداء المهمة الميينة بمنطوق حكمها ثم قضت فى موضوع الدعوى بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف (الطاعن) بأن يدفع للمستأنف عليهم المطعون عليهم مبلغ ٧٢٢ ج والمصاريف المناسبة عن الدرجتين وخمسة جنيهات مقابل أتعاب المحاماه —

وبتاريخ ١٦ من أبريل سنة ١٩٥٨ طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص المطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعم الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره في بيان السند القانوني الذي أقام عليه قضاءه ذلك أن عقد الإيجار الذي كان مبرما بين الطاعن والمطعون عليهم اتفق فيه صراحة على أنه إذا تأخر المستأجر في سداد أي قسط من أقساط الإيجار في المواعيد المتفق عليها يفسخ العقد من تلقاء نفسه بقوة القانون وبغير حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو صدور حكم بذلك وقد تأخر المطعون عليهم في سداد إيجار السنة الزراعية الأولى المستحق في أول أكتوبر سنة ١٩٤٧ وبذلك فسخ عقد الإيجار بقوة القانون منذ ذلك التأخير إلا أن المطعون عليهم ظلوا يضعون اليد على العين المؤجرة حتى صدر ضدهم حكم بالاخلاء في ٢١ يناير سنة ١٩٤٨ نفذ بالتسليم في ٦ مارس سنة ١٩٤٨ وبناء على ذلك فإن وضع يدهم على العين المؤجرة وزراعتهم لها بعد فسخ عقد الإيجار يجعلهم في حكم من زرع في أرض غيره بسوء نية مما ينطبق عليه نص المادة ٦٥ من القانون المدني الملغى ولما كانت تلك المادة تخير صاحب الأرض — إذا اختار إبقاء الغراس — بين دفع قيمة الغراس مستحق القلع وبين دفع مبلغ مساو لما زاد في قيمة الأرض بسبب ما حدث فيها وقد اختار الطاعن دفع قيمة الغراس مستحق للقلع إلا أن الحكم المطعون فيه قضى بإلزامه بتكاليف الزراعة وهو ما يعنى قيمة الغراس مستحق البقاء دون أن يبين السند القانوني الذي أقام عليه قضاءه مما يشوبه بالقصور .

وحيث إنه وإن كانت المادة ٦٥ من القانون المدني الملغى لا تحكم واقعة الدهوى إذ هي لا تنطبق إلا على المنشآت التي يقصد بإنشائها بقاءها على وجه الدوام سواء كانت بناء أو غراسا ومن ثم فلا مجال لأعمال حكمها على المحاصيل الزراعية الدورية لما لها من نهاية معلومة إلا أن الحكم المطعون فيه حين عرض للفصل في الدهوى قرر ما يأتي "أما من باقى المزروعات الموجودة فانها زدعت في واعيدها

واستلمها المستأنف جاهزة في طور النضوج ولم يعد على المستأنف عليهم أية فائدة منها. ولما كانت الزراعة بعد تسليمها لم يعين عليها حارس ولم يبين ما إذا كان المستأنف قد اعتنى بها وأنتجت محصولا وفيرا من عدمه فتقدير المحصول الناتج منها يكون محلا للتأويل ولذلك يكون أقرب حل لتقدير صافي ما يستحقه المستأنف عليهم قبل المستأنف هو تقدير ما صرفوه على هذه الزراعة لحين تسليمها وقد احتسب الخبير المنتدب تقدير هذه المصروفات مبلغ ٨١٣ جنيها يستزل منها ثمن البرسيم الأخضر الذي استلمه المستأنف عليهم قدره ٩١ جنيها فالباقي هو ٧٢٢ جنيها وهو ما يقرب من المبلغ الذي صدر به الحكم المستأنف "وبين من ذلك أن الحكم المطعون فيه حين قرر استحقاق المطعون عليهم للمصروفات التي صرفوها على الزراعة حتى تاريخ التسليم وقضى بإلزام الطاعن بها لم يبين الأساس القانوني لإلزام الطاعن بتلك المصروفات وجاءت أسبابه في هذا الخصوص مبهمة بحيث تعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق الحكم لأحكام القانون ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه دون حاجة لبحث سائر أسباب الطعن .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمود توفيق المحاميل ، واميلى جبران ، وحافظ محمد بدوى .

(٩١)

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) حكم . " عيوب التدليل " . " تناقض " . " ما يعد كذلك " .
إجارة . " إلتزامات المؤجر " .

تقرير الحكم مسئولية الطاعن (المؤجر) عن تعويض الضرر الذى لحق الزراعة بسبب عدم قيامه بإصلاح الآلات الزراعية ، وإقراره فى الوقت ذاته بقيام المظعون عليهم (المستأجرين) بإصلاح تلك الآلات . فسادوه مع ذلك بإلزام الطاعن بتكاليف إصلاحها . تناقض .

(ب) حكم " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .
إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى بعبه بالقصور .

(ج) إجارة . " إلتزامات المؤجر " . " بيع العين المؤجرة " . بيع .
حكم " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .

لا يحظر القانون على المؤجر التصرف فى العين المؤجرة بالبيع أثناء مريان عقد الإيجار ولا يحتم اقتطاع العقد بحصول البيع فى جميع الأحوال . ولا يعتبر به البائع مؤجراً ذلك الغير . الأمر فى ذلك مرده إلى اتفاق البائع والمشتري وتقاذ العقد فى حق المشتري الجدل . وعدم تقاذه طبقاً لادة ٢٨٩ مدنى قديم . إغفال الحكم الرد على دفاع المؤجر بحصول البيع بعد التأجير وهو دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى ، يجعل الحكم مشوباً بالقصور .

١ - متى كان الحكم قد رتب على عدم قيام الطاعن " المؤجر " بإصلاح الآلات الزراعية مسئولية عن تعويض المستأجرين عن الضرر الذى لحق الزراعة

لهذا السبب وكان فى الوقت ذاته قد أقر المطعون عليهم (المستأجرين) على أنهم قاموا بإصلاح تلك الآلات وقضى بإلزام الطاعن بتكاليف إصلاحها فإنه يكون مشوباً بالتناقض .

٢ - إذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه ومذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بانتفاء مسئوليته عن الضرر الذى لحق الزراعة بسبب عدم تطهير المصارف واستدل على ذلك بما أورده الخبير فى تقريره من عدم الحدوى من التطهير بسبب ارتفاع المصرف الحكومى بمنسوبه العالى وذلك من شأنه أن يرد مياه الصرف مهما صار تطهير المصارف الفرعية والجامعة ، وكان مؤدى هذا الدفاع أن الضرر الذى يدعيه المطعون عليهم ليس نتيجة مباشرة لخطأ الطاعن بل هو نتيجة سبب أجنبى لا يدر فيه ، وكان من شأن هذا الدفاع إذا صح أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ، فإن التفتات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى وعدم الرد عليه يجعله معيباً بالقصور .

٣ - لا يحظر القانون على المؤجر التصرف فى العين المؤجرة بالبيع أثناء سريان عقد الإيجار ، ولا يحتم انفساخ هذا العقد بحصول البيع فى جميع الأحوال ولا يعتبر به البائع مؤجراً لملك الغير . بل مرد الامر فى ذلك إلى اتفاق البائع والمشتري ونفاذ عقد الإيجار فى حق المشتري الجديد أو عدم نفاذه طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٨٩ من القانون المدنى القديم . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتعويض عن عدم انتفاع المستأجر بجزء من الأطنان المؤجرة على أن بيع هذا الجزء كان سابقاً على الإيجار . فى حين أن المؤجر قد تمسك فى دفاعه الذى أثبت ذلك الحكم بأن البيع لاحق للإيجار وأنه ما كان يمنع المستأجر من الانتفاع بهذه الأطنان . وكان الحكم لم يبين المصدر الذى استقى منه حصول البيع قبل التأجير ولم يرد على دفاع الطاعن (المؤجر) سالف الذكر وهو دفاع جوهرى أو صح لتغييره وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق فى أن المطعون عليه الأول هو والمرحوم فايز عبد المسيح مورث المطعون عليهما الثانية والثالث — استأجرا من الطاعن بعقد إيجار مؤرخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ ٣٢٥ فداناً لمدة ثلاث سنوات تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٦ بواقع إيجار الفدان ١٤ جنيها سنوياً . وفى ذات التاريخ حرر الطاعن لهما خطاباً طلب إليهما فيه معاينة الآلات وما لحق بها من تلف بفعل المستأجر السابق وعمل مناقصة عن الإصلاحات للرجوع بها عليه وتعهدهما بتسليمها عند بدء الإيجار صالحة للاستعمال . وكذلك تسليم المصارف الفرعية مطهرة على أن يقوموا بتطهيرها فى مدة الإيجار حسب شروط العقد . وقد أقام المستأجران دعوى إثبات الحالة رقم ٣٢٠ سنة ١٩٤٧ مستعجل القاهرة ضد الطاعن قضى فيها بتاريخ ٧ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بئدب خير ميكانيكى وآخر زراعى لمعاينة آلات الرى والحراث الموجودة بالأطيارق وتقدير مدى صلاحيتها ومصاريف إصلاحها ومعاينة المصارف وكيفية تطهيرها ومدى ما تأثرت به الزراعة من عدم تطهير المصارف وتلف الآلات . وبتاريخ ١٧ أبريل سنة ١٩٤٧ أئذر المستأجران الطاعن إئذاراً رسمياً نهباً فيه إلى إصلاح الآلات وإلى استكمال تطهير المصارف وإلا قاما هما بهذا العمل على حسابيه . ثم أقام الطاعن دعوى إثبات الحالة رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٤٧ مستعجل مصر بئدب فيها الخبير الزراعى المهندس عبد العزيز وإلى لمعاينة المصارف الفرعية وبيان ما إذا كانت مطهرة طبقاً للأصول الزراعية ومعاينة المصارف الجامعة . وما إذا كان المستأجران قد طهرها طبقاً لتعهدهما وتأثير ذلك على الزراعة القائمة ثم أقام المطعون عليه الأول هو والمرحوم فايز عبد المسيح مورث باقى المطعون عليهم الدعوى الموضوعية رقم ٦٠٨ سنة ١٩٤٨ كل القاهرة بصحيفة معلقة فى ١٣ يناير سنة ١٩٤٨ طلباً فيها إلزام الطاعن

بتعويض مقداره ٥٠٠٠ جنيه عدلاه فيما بعد إلى ١١٢٣٩ جنيها و ٦٣٤ مليا —
وقالا في بيان دعواهما إن الطاعن لم ينفذ تعهده لهما بتطهير المصارف الفرعية
وإصلاح الآلات الزراعية كما أنه امتنع عن تسليمهما ٢٧ فدانا من الأطنان
المؤجرة باعها الطاعن للغير . وأصدرت المحكمة الابتدائية حكما في ٢٤ ديسمبر
سنة ١٩٥١ برفض هذه الدعوى مؤسسة قضاها على أن المستأجرين (المطعون
عليهما) قد أقرأ في خطابهما المؤرخ ٤ مارس سنة ١٩٤٧ بأن المكاول قام بتطهير
بعض المصارف ولكن التطهير لم يتم على الوجه الأكمل حسب المواصفات التي
أعطاهما الخبير الزراعي الأول ومفهوم ذلك أنه كان هناك مكاول مباشر تطهير
المصارف من قبل المؤجر وأن المستأجرين قد ردوا هذه الواقعة في إنذارهما
الموجه إلى المؤجر في ١٧ أبريل سنة ١٩٤٧ — وأضافت المحكمة أنه لا يترتب
على عدم قيام المؤجر بالتزامه في عمل إصلاحات بالعين المؤجرة ضرر بالمستأجرين
لأنهما كانا يستطيعان أن يجريا ذلك على نفقة المؤجر . وهو ما أبدياه في إنذارهما
السالف ذكره . فضلا عن أن القانون يلزم مستأجر الأطنان الزراعية بأن يجري
الإصلاحات التي يقتضيها الانتفاع بالمآلوف ومن بينها تطهير وصيانة المساق
والمصارف . خصوصا وأن المستأجرين قد التزموا أمام الخبير الزراعي الأول
بتطهير المصارف الجامعة وثبت من تقرير الخبير الزراعي الثاني المهندس
عبد العزيز والى أنهما لم يطهراهما وأنه لا فائدة من تطهير المصارف الفرعية إذا
لم تكن المصارف الجامعة مطهرة — استأنف المستأجران هذا الحكم لدى محكمة
استئناف القاهرة — وقيد الاستئناف برقم ٣٩٥ سنة ٦٩ ق — وقضت محكمة
الاستئناف في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٤ بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل
في الموضوع بنسب الخبير الزراعي عبد العزيز والى السابق ندبه في دعوى إثبات
الحالة رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٤٧ مستعجل للاطلاع على تقريره السابق والتقريرون
المقدمين في دعوى إثبات الحالة رقم ٣٢٠ سنة ١٩٤٧ مستعجل القاهرة . وبيان
ما تم من تطهير المصارف الفرعية على ضوء خطاب ٤ مارس سنة ١٩٤٧ وإنذار
١٧ أبريل سنة ١٩٤٧ والمعاينة التي أجراها من قبل — وإيضاح إن كان لعدم
التطهير على الوجه المتفق عليه وعدم إصلاح الآلات أثر في ضعف الزراعة
ومداه — وبعد أن قدم الخبير تقريره أصدرت محكمة الاستئناف حكما
في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥٧ — بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام الطاعن بأن يدفع

للطعون عليهم ١١٩٨ ج و ٧٥٨ م والمبصروقات المناسبة من الدرجتين - وقد طعن الطاعن في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٤ بتقرير مؤرخ ١٦ أبريل سنة ١٩٥٧ - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فأصدرت قرارها في ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ بأحالة الطعن الى الدائرة المدنية - وتحدد أخيراً لنظر الطعن جلسة ١١ أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ضمن السببين الثاني والرابع نعيًا على الحكم المطعون فيه بالقصور - وقال في بيان ذلك - إن المطعون عليهم قرروا في دفاعهم أنهم قاموا باصلاح الآلات الزراعية واستدلوا على ذلك بفواتير قدموها بمبلغ ٣١٢ ج و ٩٦٥ م وإذا أقام الحكم قضاءه بمسائلة الطاعن من تعويض الضرر الذي لحق الزراعة بسبب عدم القيام باصلاح الآلات الزراعية يكون متناقضًا مع قضائه في ذات الحكم بالزام الطاعن بمبلغ ٩٩ ج و ٧٠٠ م على أنه مصاريف اصلاح الآلات وفق ما قدره الخبير الميكانيكي في دعوى اثبات الحالة - كما نعى الطاعن بأنه كان قد تمسك في دفاعه بما أثبتته الخبير الزراعي الأول المنتدب في الدعوى رقم ٣٢٠ سنة ١٩٤٧ مستعجل من أن منسوب المصارف الرئيسي مال جدا وأن حالته هذه هي السبب في ارتفاع مستوى الرشح ومن شأنها أن تجعل تطهير المصارف الفرعية والجامعة غير مجد - وبما أثبتته الخبير عبد العزيز والى في دعوى اثبات الحالة رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٤٧ مستعجل من أن المصارف الفرعية والجامعة غير مطهرة - واستدل الطاعن بذلك على أن ما أصاب الزراعة من تلف يرجع الى عدم تطهير المصارف الجامعة التي يقع الإلتزام بتطهيرها على هاتق المطعون عليهم . وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على هذا الدفاع الجوهرى الذى صولت عليه محكمة الدرجة الأولى في قضائها .

وحيث إن هذا النعى سديد في شقيه ذلك أنه في خصوص الشق الأول يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد في أسبابه "أن الطاعن تعهد باصلاح الآلات - كما هو ثابت من تقرير الخبير الميكانيكي" وأنه لم يتم بتنفيذ تعهده كما ثبت من تقرير الخبير المنتدب في الدعوى رقم ١٦٤٧ سنة ١٩٤٧ مستعجل فتسبب عن ذلك حصول اضرار لحقت

بالمستأجرين ...” ثم أورد الحكم في نهايته ما يلي ” وحيث إنه من مصادريف الإصلاح فقد قدرها الخبير الميكانيكي الدكتور محمد علي صالح القدي احتكم اليه الطرفان في دعوى اثبات الحالة رقم ٣٢٠ سنة ١٩٤٧ مستعجل بمبلغ ٩٩ ج و ٧٠٠ م فترى المحكمة الأخذ بهذا التقرير — وحيث إنه لما تقدم يكون جملة ما لحق بالمستأجرين من خسارة وضاع عليهم من كسب من عدم استغلال الأطنان المؤجرة والإنتفاع بها حسب شروط التأجير بسبب اخلال المستأنف عليه بالتراماته هو مبلغ ٩٠٢ ج و ٥٨ م وهو ما يعادل النقص في غلة الأرض عن سنة ١٩٤٧ + ١٨٩ ج ما يقابل عدم الإستفادة من ٢٧ ف باعها الطاعن + ٩٩ ج و ٧٠٠ م تكاليف اصلاح الآلات الزراعية = ١١٩٠ ج و ٧٥٨ م وهو ما يتعين الزام المستأنف عليه بدفعه للمستأنفين — ولما كان الحكم المطعون فيه قد رتب على عدم قيام الطاعن باصلاح الآلات الزراعية مسئوليته عن تعويض الضرر الذي لحق الزراعه لهذا السبب . وكان في الوقت ذاته قد أقر المطعون عليهم على أنهم قاموا باصلاح الآلات الزراعية وقضى بالزام الطاعن بما قدره الخبير الميكانيكي من تكاليف اصلاحها فانه يكون مشوباً بالتناقض — وفي خصوص ما جاء بالشق الثاني من هذا النعي فانه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالتعويض على عدم قيام الطاعن بتطهير المصارف . واستند الى تقرير الخبير عبد العزيز والى المقدم لمحكمة الإستئناف والذي أثبت فيه أن عدم اتمام التطهير وعدم اصلاح الآلات طبقاً لما اتفق عليه قد نتج عنه ضعف في الزراعة بما يوازي ١٥ ٪ من جملة الزراعة التي كانت عليها وقت المعاينة كما يبين من تقارير الحكم المطعون فيه ومذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الإستئناف والمودع صورتها بملف الطعن أن الطاعن قد تمسك بانتفاء مسئوليته في هذا الخصوص واستدل على ذلك بما أورده هذا الخبير نفسه في تقريره الاول المقدم في دعوى إثبات الحالة رقم ١٦٧٤ سنة ١٩٤٧ مستعجل والمقدم صورته بملف الطعن — متضمناً عدم الجدوى من التطهير بسبب ارتفاع المصرف الحكومي بمنسوبه العالي وذلك من شأنه أن يرد مياه الصرف مهما صار تطهير المصارف الفرعية والجامعة — ولما كان مؤدى هذا الدفاع الذي أبداه الطاعن أن الضرر الذي يدعيه المطعون عليهم ليس نتيجة مباشرة لخطئه بل هو نتيجة سبب أجنبي لا يده فيه — وكان هذا الدفاع من شأنه إذا صح أن

يتغير به وجه الرأي في الدعوى — لما كان ذلك، فإن التفتات الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع الجوهرى وعدم الرد عليه يجعله معيبا بالقصور .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب السادس على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون — ذلك أنه أقام قضاءه بالتعويض عن عدم انتفاع المطعون عليهم بسبعة وعشرين فدانا ضمن الأطنان المؤجرة على أن الطاعن باعها للغير دون اخطار المستأجرين وأن تأجير هذا القدر يعتبر تأجيرا للملك الغير مع أن القانون لا يمنع المالك الذى أبرأ طيانه من التصرف فيها بالبيع بعد الايجار على أن يبقى المستأجر منتفعا بها بعد حصول البيع — وقد قام الطاعن بتسليم الأطنان جميعها للمستأجرين في أول نوفمبر سنة ١٩٤٧ ولم يحصل البيع إلا في غضون سنة ١٩٤٧ .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه في هذا الخصوص على ما أورده في قوله ” وحيث إنه عن الـ ٢٧ فدانا المستأجرة ضمن الاطنان والتي يدعى المستأنفون عدم الانتفاع بها فإن المستأنف عليه أقر في مذكرته الأخيرة بحصول بيعها للغير دون أن يخطر المتأقنين بهذا البيع فكان الواجب عليه عدم تأجيرها لهم ويعتبر تأجيرها لهم في هذه الحالة تأجيرا للملك الغير ويلزمه بتعويضهم من الخسارة التي عادت عليهم من عدم استغلالها — ويبين من هذا أن الحكم أسس قضاءه على أن البيع كان سابقا على الايجار في حين أن الطاعن قد تمسك في دفاعه الذى أثبتته الحكم المطعون فيه بأنه باع الـ ٢٧ فدانا بعد مضي فترة طويلة من تاريخ تسلم المستأجرين للأرض جميعها . وأن هذا البيع ما كان ليمنعهم عن الانتفاع بهذه الارض — ولما كان الحكم لا يبين منه المصدر الذى استقى منه حصول البيع قبل التأجير ولم يرد على دفاع الطاعن السالف بيانه وهو دفاع لوصح يتغير به وجه الرأي في الدعوى — ذلك أن القانون لا يحظر على المؤجر التصرف ببيع الأطنان المؤجرة منه أثناء سريان عقد الايجار ولا يحتم انقضاء عقد الايجار بحصول البيع في جميع الاحوال ولا يعتبر به البائع مؤجرا للملك الغير . بل إن الأمر في ذلك مرده إلى اتفاق البائع والمشتري . ونفاذ عقد الايجار في حق المشتري الجديد أو عدم نفاذه طبقا لما تنص عليه المادة ٣٨٩ من القانون المدنى القديم — لما كان ذلك، فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه بغير حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى علي ، ومحمد ممتاز نصار .

(٩٢)

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٨ القضائية :

استئناف . " الأحكام الغير جائز استئنافها " . إجازة . " إيجار
الاماكن " .

لاتميز المادة ٣٩٦ مرافعات — بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ — الطعن في أحكام
هوازل الإيجارات . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر
استثناء من أحكام قانون المرافعات . لاسمى إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء
لاستيفاء ذلك من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله . المقصود من التعديل بجواز الطعن في
الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية فيما
يتعلق بالاستئناف .

ما أجازته المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦
من استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع
بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، لا يعتبر استثناء من حكم
المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ التي تقضى بأن الأحكام الصادرة
في المنازعات الناشئة من تطبيق قانون إيجار الأماكن نهائية وغير قابلة لأي
طعن — ذلك أن القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه
قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل إلى إلغاء أحكامه
إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ، ولا يستفاد هذا النظر من نص المادة ٣٩٦
سابقة الذكر بعد تعديله بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ إذ كل ما قصد بهذا التعديل
هو جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة
بأحكام المحاكم الجزئية الا نهائية فيما يتعلق بالاستئناف .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
وبعد المرافعة والمدافعة

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر
أوراق الطعن في أن للطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٢٣ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة
أمام دائرة الإيجارات ضد المطعون عليه بصحيفة أعلنت له في ١٩٥٥/٦/٢٧
قال فيها إنه استأجر بمقتضى عقد إيجار تاريخه ١٩٤٨/١٠/٢٤ من المدعى عليه
(المطعون عليه) دكانا بأجرة قدرها ٢١ جنيها شهريا وأنه تبين له أن هذا
الإيجار يزيد عن الحد المقرر في المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧
وأنه لذلك أقام هذه الدعوى بطلب تخفيض الإيجار من ٢١ جنيها شهريا
إلى الحد القانوني ومقداره ١٨ جنيها شهريا وذلك من بدء الاجارة الحاصلة
في ١٩٤٨/١١/١ مع حفظ حق الطاعن في استرداد ما دفع دون وجه حق ،
ودفع المدعى عليه الدعوى بأن الأجرة في حدود القانون وأنها تمثل أجرة المثل .
وبتاريخ ١٩٥٥/١١/١٦ أصدرت المحكمة حكما قبل الفصل في الموضوع بنسب
خير هندسى لأداء المأمورية المبينة بمنطوق ذلك الحكم . وبتاريخ ٢٦ ديسمبر
سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بتخفيض الأجرة إلى ١٨ جنيها شهريا بما في ذلك
الزيادة القانونية وذلك ابتداء من تاريخ التأجير الحاصل في ١٩٤٨/١١/١
والزمت المدعى عليه (المطعون عليه) بالمصروفات الخاصة بهذا الشق
من الدعوى وبإعادة القضية إلى المرافعة لمناقشة المدعى (الطاعن) في الطلبات
المتضمنة رد فرق الأجرة مستندة في ذلك إلى تقرير الخبير وما انطوى عليه .
وبتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة فيما بقى من الطلبات بإلزام
المدعى عليه (المطعون عليه) بأن يدفع للمدعى (الطاعن) مبلغ ٢٦١ جنيها
والمصروفات وهذا المبلغ يمثل فرق الأجرة عن ٨٧ شهرا تبدأ من بدء الاجارة
إلى يناير سنة ١٩٥٦ بواقع ٣ جنيهات شهريا . استأنف المطعون عليه الحكمين
المذكورين بالاستئناف رقم ٢٦٦ سنة ٧٤ ق و ٣٠٦ سنة ٧٤ ق القاهرة وأولها خاص

بالوصف طلب فيه المطعون عليه وقف تنفيذ الحكم الموصوف بأنه نهائي وقائمه خاص بالموضوع وقد ضم الاستئناف الأول إلى الثاني ودفع المستأنف عليه (الطاعن) بعدم جواز الاستئناف تطبيقا للمادة ١٥/٤ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ . وبتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٧ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض هذا الدفع وبقبول الاستئناف شكلا وفي الاستئناف الوصفي قضت بوقف نفاذ الحكم المستأنف وحددت انظر الموضوع جلسة أخرى ، ولدى نظر الموضوع دفع المستأنف عليه (الطاعن) بعدم قبول الاستئناف شكلا لإعلانه بعد الميعاد القانوني وبأنه وقع تزوير مادي في إعلان صحيفتي الاستئنافين وطعن بالتزوير في هاتين الصحيفتين وطلب في الموضوع رفض الاستئناف وتأيد الحكم المستأنف وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٨ أصدرت محكمة الاستئناف حكما قضت فيه بعدم قبول الادعاء بالتزوير وبعدم جواز نظر الدفع بعدم قبول الاستئناف شكلا وبإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى وألزم المستأنف عليه بالمصروفات عن الدرجتين . وبتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٨ طعن الطاعن في الحكمين الصادرين بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٧ و٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة مذكرة برأيها تضمن طلب إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية لتقضي بتقضى الحكمين المطعون فيهما . وبتاريخ ٣٠ مايو سنة ١٩٦١ قررت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسته ١١/٤/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على طلبها السالف بيانه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الأول من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه الصادر في ١٢ مايو سنة ١٩٥٧ قد خالف القانون عندما أجاز استئناف الحكم الصادر من دائرة الإيجارات بالتطبيق لنص المادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ حالة أن المادة المذكورة لا تنطبق على الأحكام الصادرة من دائرة الإيجارات .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٧ أنه رد على الدفع المبدى من المستأنف عليه (الطاعن) بعدم جواز الاستئناف

لاتهائية الحكم تطبيقا للمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - بقوله "وحيث إنه وإن كانت الأحكام الصادرة في المنازعات الناشئة عن تطبيق قانون الإيجارات نهائية وغير قابلة لأي طعن طبقا للمادة ٤/١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إلا أنه استثناء لهذه القاعدة يجوز استئناف الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية بسبب وقوع بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم وذلك طبقا لنص المادة ٣٩٦ مرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ ..."، وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه في رفض الدفع بعدم جواز استئناف الحكم الصادر من دائرة الإيجارات غير صحيح في القانون - ذلك أن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات ولا سبيل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء ولا يستفاد هذا النظر من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ على جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية الانتهائية فيما يتعلق بالاستئناف - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد جانب هذا النظر على ما سلف البيان فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه والحكم بعدم جواز الاستئناف شكلا ، ولما كان الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٥ مترتبا على الحكم الصادر بتاريخ ١٢ مايو سنة ١٩٥٧ فيتعين نقضه أيضا عملا بمحكم المادة ٤٤٧ من قانون المرافعات .

جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ومجد ممتاز نصار .

(٩٣)

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) إعلان ” إعلان أوراق المحضرين ” ” إعلان الشركات التجارية ” .
بطلان .

المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الإعلان فيه على ما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهل الملغى هو المركز الرئيسي لشركة . بطلان الإعلان إذا لم يتم في المركز الرئيسي . تحويل القانون المدعى الحق في رفع دعواه أمام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يفقه من واجب إعلان المدعى عليه في موطنه الذي أوجب القانون إعلانه فيه .

(ب) عقد . ” انعقاده ” . ” الإيجاب والقبول ” . محكمة الموضوع .
” سلطتها في تكييف العقد ” .

اشتراط مطابقة القبول للإيجاب لانعقاد العقد . اقتران القبول بما يعدل في الإيجاب لا يجعله في حكم القبول الذي يتم به التعاقد . اعتباره بمثابة إيجاب جديد . استخلاص محكمة الموضوع لأسباب سائغة أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهريّة في التعاقد وليس وليد خطأ مادي وقع فيه التقابل ورتبت على ذلك عدم مطابقة القبول للإيجاب وبالتالي عدم انعقاد العقد أصلاً — لا مخالفة في ذلك للقانون .

١ — تنص المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهل الملغى على أن الأوراق المقتضى إعلانها فيما يتعلق بالشركات التجارية تسلم صورة الإعلان في مركز الشركة — إن كان لها مركز — إلى شخص مأمور إدارتها أو رئيس مجلس إدارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم ، وإن لم يكن لها مركز فتسلم إلى أحد الشركاء المتضامنين ، ورتبت

المادة ٢٤ مرافعات مختلط البطلان جزاء على عدم اتباع ذلك . ومفاد ذلك أن المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الإعلان فيه هو المركز الرئيس ، إذ لا يتأتى وجود أحد ممن أوجب المشرع تسليم الصورة لهم شخصيا إلا في هذا المركز - ولا يغير من هذا النظر ما نصت عليه المادة ٣٥ مرافعات مختلط التي تقابل المادة ٣٤ مرافعات أهل - من جواز اختصاص شركات التأمين والنقل وما شابهها أمام المحكمة التابع لها مركز الشركة أو المحكمة التابع لها أحد فروع الشركة ، ذلك أنه نص خاص بالاختصاص المحلي ولم يرد له نظير في الأحكام الخاصة بالإعلان . كما أن تحويل المدعى الحق في رفع دعواه أمام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يعفيه من واجب إعلان المدعى عليه في موطنه الذي أوجب القانون إعلانه فيه .

٢ - يشترط قانونا لانعقاد العقد مطابقة القبول للإيجاب ، فإذا اقترن القبول بما يعدل في الإيجاب فلا يكون في حكم القبول الذي يتم به التعاقد ، وإنما يعتبر بمثابة إيجاب جديد لا ينعقد به العقد إلا إذا صادفه قبول من الطرف الآخر . فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب السائغة التي أوردتها أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد الذي كان يراد إبرامه وأنه ليس وليد خطأ مادي وقع فيه الطرف القابل ورتبت على عدم مطابقة القبول للإيجاب أن العقد لم ينعقد أصلا بين الطرفين ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الجمعية الطاعنة أقامت في ٣ من يونيو سنة ١٩٤٨ أمام محكمة المنصورة المختلطة الدعوى رقم ١٨١ سنة ٧٣ ق ضد الشركة المطعون

عليها طالبة الحكم بالزامها بأن تدفع لها مبلغ ۹۰۰ جنيه والفوائد القانونية اعتبارا من ۱۷ أبريل سنة ۱۹۴۸ وقالت المدعية في بيان دعواها إنه بموجب خطاب مؤرخ ۱۸ مارس سنة ۱۹۴۸ عرضت عليها الشركة المدعية عليها استئجار قطعة أرض فضاء مملوكة للدعية وكأئنة بئندر المنصورة وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول أبريل سنة ۱۹۴۸ و بـ ۱۵ دينار سنوي قدره تسعمائة جنيه يدفع مقدما في بدء كل سنة وأنها أي المدعية أرسلت إلى الشركة خطابا مؤرخا ۲۲ مارس سنة ۱۹۴۸ أبلغتها فيه بقبولها لهذا العرض وطالبتها بإرسال أجرة السنة الأولى ولما تأخرت الشركة في إرسال هذا المبلغ بادرت الجمعية الطاعنة بإرسال خطاب آخر إليها في ۲۹ أبريل سنة ۱۹۴۸ تخطر بها فيه بوضع العين المؤجرة تحت تصرفها ابتداء من أول أبريل سنة ۱۹۴۸ وتستحقها بسرعة إرسال إيجار السنة الأولى وإذ لم تفعل فقد قامت الطاعنة بإخطارها على يد محضر في ۱۷ أبريل سنة ۱۹۴۸ مسجلة عليها إخطارها بالقيام بهذا الالتزام ولما لم يجد هذا الإنذار أقامت عليها الدعوى مطالبة إياها بأجرة السنة الأولى التي استحققت قبل رفع الدعوى — دفعت الشركة المطعون عليها الدعوى بأن الإجارة لم تنقذ بينها وبين الطاعنة وذلك لأن قبول الأخيرة الذي تضمنه خطابها المؤرخ ۲۲ مارس سنة ۱۹۴۸ اقترن بما يعدل في العرض الذي كانت قد عرضته عليها المطعون عليها بخطابها المؤرخ ۱۸ مارس سنة ۱۹۴۸ تعديلا أساسيا إذ أن العرض المذكور تضمن أن تكون القطعة التي اتفق على تركها للجمعية من الأرض المراد استئجارها لتقيم عليها مبنى خاصا لها بالزاوية البحرية الغربية لهذه الأرض في حين أن خطاب الجمعية الطاعنة المتضمن قبولها قد شرط أن تكون القطعة المتروكة لها على الحدين القبلي والغربي مما يؤدي إلى حرمان المطعون عليها من أن تكون لها واجهة على شارع الشناوي الرئيسي الذي يحده الأرض من الجهة الغربية — وأضافت الشركة المطعون على في دفاعها على سبيل الاحتياط أنه يفرض أن العقد قد انعقد بينها وبين الطاعنة فإن هذا العقد قد فسخ بسبب إخلال الأخيرة بالتزاماتها المترتبة على هذا العقد إخلالا ترتب عليه تعطيل انتفاع المطعون عليها بالعين المؤجرة على الوجه الذي كانت تبتغيه من الإجارة — وبتاريخ ۸ مارس سنة ۱۹۴۹ أصدرت محكمة المنصورة المختلطة حكما قبل الفصل في الموضوع تضمن في أسبابه قضاء قطعا بانقضاء العقد وقضى في منطوقه بانتقال

المحكمة بحضور الطرفين وبحضور خبير ندبته المحكمة - إلى العين محل النزاع لتحقيق ما ادعته المدعى عليها من وقوع مخالفات من المدعية تؤدي إلى فسخ العقد - وبعد إلغاء المحاكم المختلطة أحيلت الدعوى إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت بجدولها برقم ١٦٦ سنة ١٩٤٩ كلى وتمسكت المطعون عليها من جديد أمام تلك المحكمة بدفائها الخاص بعدم انعقاد العقد - وعدلت المدعية طلباتها مضافة إلى المبلغ الذى رفعت به الدعوى أصلا مبلغ ١٨٠٠ جنيه قيمة أجرة السنتين التاليتين التى استحققت بعد رفع الدعوى بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٠ أصدرت المحكمة حكما بنadb خبير لأداء المأمورية الميينة بالحكم الصادر من المحكمة المختلطة فى ٨ مارس سنة ١٩٤٩ ولتحقيق وقائع أخرى رأت المحكمة تكليفه بتحقيقها وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة الابتدائية فى ١٦ يونيه سنة ١٩٥٣ - أولا: بإلزام الشركة المدعى عليها (المطعون عليها) بأن تدفع للـدعية (الطاعنة) مبلغ ٩٠٠ جنيه قيمة الأجرة المستحقة عن المدة من أول أبريل سنة ١٩٤٨ إلى آخر مارس سنة ١٩٤٩ والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة فى ٣ يونيه سنة ١٩٤٨ إلى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى السداد - ثانيا: بفسخ عقد الإيجار المبرم بين الطرفين اعتبارا من أول أبريل سنة ١٩٤٩ وإلزام الشركة المدعى عليها بالمصاريف المناسبة والمقاسة فى أتعاب المحاماة - وردت المحكمة فى حكمها هذا على ما تمسكت به الشركة المدعى عليها من أن العقد لم ينقذ لعدم تطابق القبول للإيجاب فى الخطأين المتبادلين بينهما - ردت بقولها "إنه وقد فصل الحكم التمهيدى السابق صدوره من المحكمة المختلطة بصفة قطعية فى أسبابه المرتبطة بالمنطوق فى هذا الدفاع وقضى بقيام العقد فإن المحكمة لا تستطيع التعرض لما قضى به الحكم فى هذا الخصوص أو الخروج عليه - وقد استأنف الطرفان هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئناف الطاعنة برقم ٢٩٥ سنة ٦ ق وطلبت فيه القضاء لها بما لم يحكم لها به ابتدائيا من طلباتها وقيد الاستئناف المرفوع من المطعون عليها برقم ٣٢٠ سنة ٦ ق وتناول هذا الاستئناف أيضا استئناف الحكم الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٤٩ وذلك فيما قضى به فى أسبابه من قيام العلاقة الإيجارية بين الطرفين - وقد دفعت الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف المرفوع عن الحكم المذكور شكلا لرفعه بعد الميعاد القانونى وأسست هذا الدفع على أن هذا الحكم صدر فى ظل

قانون المرافعات المختلط الذي كان يجيز استئناف الأحكام التمهيدية استقلالا وأنها قامت بإعلان ذلك الحكم في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ إلى الشركة المطعون عليها في فرعها بالمنصورة ولم تستأنفه هذه الشركة إلا باستئنافها الحالى في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ مع الحكم الصادر في الموضوع - وردت المطعون عليها على هذا الدفع بأن اعلانها بحكم ٨ مارس سنة ١٩٤٩ المقول بأنه حصل في ٥ مايو سنة ١٩٤٩ قد وقع باطلا لحصوله في فرعها بالمنصورة بالمخالفة لنص المادة ٣/١٠ من قانون المرافعات المختلط الذي يوجب تسليم صورة الإعلان إليها في مركزها الرئيسى بالقاهرة وأنه متى كان الأمر كذلك فإن هذا الإعلان الباطل لا يترتب عليه بدء سريان ميعاد الاستئناف في الحكم سالف الذكر - وبتاريخ ٩ فبراير سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة استئناف المنصورة برفض الدفع بعدم قبول استئناف شركة سكك حديد وجه بحرى (المطعون عليها) للحكم التمهيدى الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٤٩ وبقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعهما : أولا - برفض الاستئناف رقم ٢٩٥ سنة ٦ ق المرفوع من الجمعية الخيرية اليونانية (الطاعنة) وإلزامها بمصروفاتها . ثانيا - في الاستئناف رقم ٣٢٠ سنة ٦ ق المرفوع من شركة سكك حديد وجه بحرى بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى الجمعية وإلزامها بمصروفاتها وبمبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة عن الدرجتين فطمنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه أول مايو سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٧ يونية سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التى قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن وقروت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لنظره جلسة ١٨ أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها صمم كل من الطرفين على ما ورد في مذكرته وتمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على ثلاثة أسباب تنعى الطاعنة في أولها على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وتأويله وفي بيان ذلك تقول إنها دفعت أمام محكمة الاستئناف بعدم قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليها عن الحكم الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٤٩ تأسيسا على أنها أعلنت هذا الحكم في ٥ مايو سنة ١٩٤٩

إلى الشركة المطعون عليها اعلانا صحيحا في مقرها بالمنصورة ولم يرفع الاستئناف منه إلا في ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بعد قوات الميعاد القانوني وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع بحجة أن المادة ٤/١٠ من قانون المرافعات المختلط كانت توجب تسليم صورة الاعلان في مركز الشركة في القاهرة وأن الاعلان الحاصل في فرعها بالمنصورة قد وقع باطلا ولا يبدأ به سريان ميعاد الاستئناف — وتقول الطاعة إن هذا الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه مخالف للقانون ذلك أن المشرع لم يعرض في المادة العاشرة المذكورة لحالة الشركة التي يكون لها — فضلا عن مركزها — نشاط في فرع أو أكثر بجهات متعددة كما هو الحال بالنسبة لشركات التأمين والنقل وقد استقر القضاء المختلط والفرنسي على اعتبار اعلان الشركة في أحد فروعها اعلانا صحيحا شأنه شأن الاعلان الحاصل في مركز الشركة وهذا القضاء تاصيل للقاعدة — القانونية التي توجب الاعلان في الموطن القانوني وليس ثمة ما يمنع من أن يكون للشخص الطبيعي أو المعنوي أكثر من موطن قانوني يصح إعلانه فيه ويؤيد هذا الرأي ما قرره المادة ٣٥ من قانون المرافعات المختلط في فقرتها الثالثة من جواز اختصاص شركات النقل والتأمين أمام المحكمة التي تقع فروع الشركة بدائرتها الأمر الذي يدل على أن المشرع اعتبر فرع الشركة موطنها قانونيا لها يجوز اختصاصها أمام محكمته ومن ثم فإن فرع الشركة المطعون عليها بالمنصورة الذي تم اعلانها فيه بالحكم التمهيدي الصادر في ٨ مارس سنة ١٩٤٩ يعتبر موطنها قانونيا لها خصوصاً وأن هذا الفرع هو مركز نشاطها كله وفيه تجمع خطوطها وتدار حركاتها وبالتالي يكون الاعلان الحاصل في هذا الفرع قد تم صحيحا ويبدأ ميعاد الاستئناف من تاريخ حصوله خلافا لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه .

وحيث إن المادة العاشرة من قانون المرافعات المختلط التي تقابل المادة الثامنة من قانون المرافعات الأهل الملغى كانت تنص على أن الأوراق المقتضى اعلانها يجرى تسليمها على الوجه الآتي ... رابعا — ما يتعلق بالشركات التجارية تسلم الصورة في مركز الشركة *siege social* إن كان لها مركز — إلى شخص *à la personne* مأمور إدارتها أو رئيس مجلس إدارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم وإن لم يكن لها مركز فتسلم إلى أحد الشركاء المتضامنين ورتبت المادة ٣٤

من قانون المرافعات المختلط البطلان جزاء على عدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المادة العاشرة — ولما كان المشرع باشتراكه تسليم صورة الإعلان في مركز الشركة إلى شخص مأمور إدارتها أو رئيس مجلس إدارتها أو مديرها أو من ينوب عنهم قد دل على أن المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الإعلان فيه هو المركز الرئيسي إذ لا يتأتى وجود أحد ممن أوجب تسليم الصورة لهم شخصيا إلا في هذا المركز ومن ثم فإن الإعلان الذي يوجه إلى الشركة في أحد فروعها يقع باطلا ولا يصح التحدى في هذا المقام بما ذهب إليه بعض الفقهاء وأحكام المحاكم في فرنسا من إجازة توجيه الإعلان إلى الشركة في أحد فروعها الرئيسية إذا كان الإعلان متعلقا بعمل تم في إدارة هذا الفرع ذلك أن المادة ٦٩ من قانون المرافعات الفرنسي التي تقابل المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط وإن أوجبت بالنسبة للشركات التجارية التي لها مركز — تسليم صورة الإعلان في هذا المركز *en leur maison social* إلا أنها وقفت عند هذا الحد ولم تتطلب تسليم هذه الصورة لأحد ممن أوجبت المادة العاشرة من قانون المرافعات المختلط تسليم الصورة إليهم شخصيا ومن لا يتواجدون عادة إلا في مركز إدارة الشركة — كذلك فإنه لا محل للتحدى بما كانت تنص عليه المادة ٣٥ من قانون المرافعات المختلط من جواز اختصاص شركات التأمين والنقل وما شابهها أمام المحكمة التابع لها مركز الشركة أو المحكمة التابع لها أحد فروع الشركة ذلك أن هذا النص الذي كان يقابل المادة ٣٤ من القانون الأهل الملغى خاص بالاختصاص المحلى للمحاكم ولم يرد له نظير في الأحكام الخاصة بالإعلان — وعلة إيراد هذا الجواز ليست — كما تقول الطاعنة إن المشرع اعتبر الفرع موطننا قانونيا للشركة بل إن العلة هي مجرد التيسير على المدعين ورفع المشقة التي يلاقونها في الانتقال إلى المحكمة التي يقع بدائرتها مركز الشركة إذا كانت بعيدة عنهم — كما أن تحويل المدعى الحق في رفع دعواه أمام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يعفيه من واجب إعلان المدعى عليه في موطنه الذي أوجب القانون إعلانه فيه — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون إذ اعتبر الإعلان الذي وجهته الطاعنة إلى المطعون عليها في فرعها بالمنصورة إعلانا باطلا لا يبدأ به ميعاد الاستئناف في الحكم المطعن .

وحيث إن الطاعة تنعني في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في الإسناد ذلك أنه اعتبر أن التعاقد على الإيجار لم يتم قانوناً بسبب عدم تلاقى إرادتها مع إرادة المطعون عليها بالإيجاب والقبول واستند الحكم في ذلك إلى أن عرض الشركة المطعون عليها الاستئجار كان ينصب على الأرض الفضاء بعد ترك جزء منها للجمعية الطاعة لتقيم عليها مبنى خاصاً لها بعرض ستة أمتار على الحدين البحري والغربي بينما تضمن قبول الطاعة لهذا العرض أن تكون القطعة التي ترك لها على الحدين القبلي والغربي ورتب الحكم على ذلك أن هذا الخلاف بين الإيجاب والقبول هو خلاف جوهرى يمنع من تلاقى الإرادتين هذا في حين أن ما ورد في خطاب الشركة المطعون عليها المتضمن عرضها الاستئجار خاصاً بالحد البحري إنما هو مجرد خطأ مادي وأنها كانت تقصد في الواقع الحد القبلي بدليل ما ورد في هذا الخطاب في شأن الفتحات والمسافات التي اشترطت تركها والتي لا يتأتى تنفيذها إلا إذا كان المقصود هو الحد القبلي وقد حرصت الطاعة في ردها على خطاب المطعون ضدها على تصحيح هذا الخطأ المادي المتعلق بتسمية الحد البحري أما الحد الغربي فإن الطرفين متفقان على جواز إقامة مباني الطاعة عليه — ولما كان الاتفاق بينهما قد تم على أن تقيم الطاعة مبناها على الحدين القبلي والغربي فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم انعقاد العقد على عدم تلاقى إرادتهما يكون قد أخطأ في الإسناد وفي تفسير عبارات الخطابين المتبادلين بينهما — كما أخطأ في استخلاص نيتهما من هذين الخطابين .

وتنعني الطاعة في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون فيما ذهب إليه من القول بأن الخلاف على مقدار المساحة المخصصة للأرض المراد تأجيرها بما فيها الزاوية القبلية الغربية يعتبر خلافاً على مسألة جوهرية من شأنه أن يمنع من تلاقى الإرادتين ويرجع هذا الخطأ إلى الخلط بين مرحلة انعقاد العقد بتلاقى الإرادتين ومرحلة تنفيذه إذ أنه فضلاً عن أن المطعون عليها قد حددت في خطابها المساحة التي تطلب استئجارها بطريقة تقريبية فإن ظهور عجز في هذه المساحة أو وقوع مخالفة في المباني التي أقامت الطاعة لا يمنع من قيام العقد ومن اعتباره قابلاً للتنفيذ وكل ما يترتب على ذلك — إن صح — هو تصحيح أوضاع المباني وتقدير تعويض عن العجز .

وحيث إن النعى بهذين السهين مردود بأن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم انعقاد عقد الإيجار بين الطرفين على قوله "وحيث إن هذه المحكمة ترى أن الخلاف بين إيجاب الشركة وقبول الجمعية في الكتابين المؤرخين ۱۸ و ۲۲ مارس سنة ۱۹۴۸ بشأن الواجهة القبليّة للأرض المراد تأجيرها وروغبة كل منهما في الاستئثار بها وبصدد المساحة المخصصة لإقامة مباني الجمعية (الطاعة) بما فيها الزاوية القبليّة الغربيّة التي طلبت الجمعية بعدئذ زيادة رقعتها وما يستتبع ذلك من نقص الأرض القضاء الباقيّة لانتفاع الشركة لم يكن ذلك في الحقيقة مجرد خطأ مادي ولا خلاف على أمور ثانوية كما تذهب إلى ذلك الجمعية في دفاعها ولكنه خلاف على مسألة جوهرية تعلق عليها الشركة (المطعون عليها) أهمية كبرى من ناحية كيفية استغلالها للعين المراد تأجيرها بإعدادها محطة لسيارات الركاب يهملها قطعا بروز واجهتها على طريق عام رئيسي تشد فيه حركة المرور ويسهل تبعا على عملائها الاستدلال عليها وبغير هذه الواجهة يتعذر على الشركة استغلال الأرض ويفشل المشروع الذي أقدمت على استئجار هذه الأرض من أجله - فهذا الخلاف الجوهرى إنما يمنع في الحقيقة من تلاقى الإرادتين واقتران الإيجاب بالقبول ولا يتم به أدنى اتفاق بين الشركة الموجبة والجمعية القابلة ويصبح عقد الإجارة المزعوم معدوما لا أثر له وينعدم بانعدامه سند الدعوى" ولما كان يبين من مطالعة الخطابين المؤرخين ۱۸ و ۲۲ مارس سنة ۱۹۴۸ المقدمين بملف الطعن - أن الخطاب الأول المتضمن لإيجاب الشركة المطعون عليها يفيد أن القطعة التي قبلت تركها للجمعية الطاعة لتقيم عليها مبناها تقع في الزاوية البحرية الغربية للأرض المراد استئجارها في حين أن خطاب الطاعة المؤرخ ۲۲ مارس سنة ۱۹۴۸ والمتضمن قبولها يفيد اشتراطها أن تكون القطعة المتروكة لها بالزاوية القبليّة الغربيّة لهذه الأرض حتى تكون لها واجهة على شارع الشناوى العمومى الذى يحده الأرض من الجهة القبليّة - لما كان ذلك، وكانت محكمة الاستئناف قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب السائغة التي أوردتها أن هذا الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد الذى كان يراد إبرامه وأنه - على خلاف ما تزعم الطاعة - لم يكن هذا الخلاف وليد خطأ مادي وقعت فيه المطعون عليها عند ربرها خطابها مالف الذكر - وكان تفسير المحكمة للخطابين المتبادلين بين

الطرفين ليس فيه خروج عن المدلول الظاهر لعبارتهما لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في الاستناد وفي تفسير هذين المحررين يكون على غير أساس ولما كان يشترط قانونا لانعقاد العقد مطابقة القبول للإيجاب فإذا اقترن القبول بما يعدل في الإيجاب فلا يكون له حكم القبول الذي يتم به التعاقد وإنما يعتبر بمثابة إيجاب جديد فلا ينعقد العقد به إلا إذا صادفه قبول من الطرف الآخر وهو ما لم يحصل النزاع الحال - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رتب على عدم مطابقة القبول للإيجاب أن العقد لم ينعقد أصلا بين الطرفين فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحديني العوضي ، وبحضور المادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى حل ، ومجد ممتاز نصار .

(٩٤)

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "مسئولية المتبوع من أعمال
تابعه" . "مناطها" .

قيام علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه .

(ب) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه" .
مدارس حرة .

تبعية المدارس اللمرة وللمعلمين بها لوزارة التربية والتعليم بالمعنى المقصود في المادة
١٧٤ من القانون المدني .

(ج) استئناف "أثر الاستئناف" . تعويض . محكمة الموضوع . "سلطانها
في التقدير" .

عدم قيد محكمة الاستئناف بمحدوده مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد
رفع من المضرور . لاحكمة الاستئناف بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم
الابتدائي على تقديره له ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما أرتأه ذلك
الحكم من مسئولية التاج وحده عنه .

(د) حكم . "حيوب التدليل" . "قصور" . "ملا يعد كذلك" .
استئناف .

إحالة حكم محكمة الدرجة الثانية إلى أسباب الحكم الابتدائي لا ينصرف إلا إلى
ما لا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه . اعتبار الحكم الاستئنافي أن الضرر قد
نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب وتاج الطاعة وإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي
التي من بينها ما ينفي الخطأ من والد المصاب . لا قصور .

١ - مؤدى ما نصت عليه المادة ١٧٤ من القانون المدنى هو أن علاقة التبعية تقوم على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه ، بحيث يكون للتبوع سلطة فعلية فى إصدار الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها .

٢ - مفاد ما نص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ والقرارات المنفذة له من خضوع المدارس الحرة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها فى الحدود التى رسمها أن لوزارة التربية والتعليم سلطة فعلية فى رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الحرة ، وهى سلطة تستمدّها من القانون لالحساب هذه المدارس وإنما لحسابها هى باعتبارها القوامة على صرفق التعليم بما يتحقق معه تبعية المدارس المذكورة والعاملين بها للوزارة بالمعنى المقصود فى المادة ١٧٤ من القانون المدنى ^(١) .

٣ - متى طرح الاستئناف المرفوع من والد المصاب بطلب زيادة مبلغ التعويض المحكوم به مع الاستئناف المرفوع من الطاعنة المتضمن طلب تعديله بإنقاصه بما يوازى ما أصهم به والد المصاب من خطأ فى الحادث ، فإن محكمة الاستئناف فى هذه الحالة لا تكون مقيدة بحدود المبلغ المحكوم به ابتدائياً ، ويكون من حقها تبعاً لما لها من سلطة مطلقة فى تقدير التعويض أن تقر الحكم الابتدائى على تقديره ولو اعتبرت أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب والمطعون عليه الثانى تابع الطاعنة خلافاً لما ارتآه ذلك الحكم من مسئولية المطعون عليه الثانى وحده عن ذلك الضرر .

٤ - إحالة حكم محكمة الدرجة الثانية إلى أسباب الحكم الابتدائى لا تنصرف إلا إلى ما لا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب وتابع الطاعنة خلافاً لما ارتآه الحكم الابتدائى ، فلا يعيبه أن من بين أسباب الحكم الابتدائى التى أحال إليها ما ينفى الخطأ عن والد المصاب .

(١) راجع قضجائى جلسة ١٩٥٩/٤/٢٨ للطن ١٦٨ س ٢٩ ق السنة العاشرة

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أن المطعون عليه الأول بصفته وليا على ابنه القاصر ابراهيم أقام الدعوى رقم ٢٦٩ سنة ١٩٥٥ كلى طنطا على المطعون عليه الثانى وهو مدرس بمدرسة الأقباط الثانوية بطنطا والمطعون عليه الثالث ناظر تلك المدرسة ووزارة التربية والتعليم الطاعنة وطلب إلزامهم متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٣٠٠٠ ج والمصروفات وقال فى بيان دعواه إن ابنه وهو تلميذ بالمدرسة المشار إليها قد أصيب بكسر فى ذراعه الأيسر أثناء تدريبه على المصارعة فى المدرسة وحصلت مضاعفات فى الإصابة أدت إلى بتر الذراع وقد تسببت الإصابة ومضاعفاتها عن خطأ المطعون عليه الثانى إذ كان يشرف على تدريب المصارعة وحمل ابنه المضروب على مثازلة تلميذ يزيد عليه فى الوزن فأستعمل ابنه على الأرض وأصيب فى ذراعه بالكسر كما أن المطعون عليه المذكور قد تصدى لعلاج الإصابة بطريقة غير فنية بأن ذلك مكانها بالثلج وربط الذراع على جبيرتين من الخشب برباط محكم وأمر المصاب بعدم فكه وبعدم التوجه للطبيب حتى اشتدت به العلة مما استلزم بتر ذراعه عند ما أدخل إلى المستشفى فيما بعد ورتب المدعى على ذلك مسئولية المطعون عليه الثانى عن خطئه الشخصى ومسئولية المطعون عليه الثالث ووزارة التربية والتعليم باعتبارهما متبوعين مسئولين من أعمال تابعهما مرتكب الخطأ وطلب إلزامهم جميعا متضامنين بمبلغ التعويض الذى قدره فى دعواه ، ودفعت وزارة التربية والتعليم بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها لرفعها على غير ذى صفة بمقولة إن المطعون عليه الثانى لا يعتبر تابعا لها إذ أن مدرسة الأقباط التى يعمل بها من المدارس الحرة فلا تعد تابعة للحكومة . كما طلبت الوزارة احتياطيا رفض الدعوى على أساس أنه لم يقع خطأ من المدرس ترتب عليه مسئولته وبالتالي مسئولية متبوعه وأنه بفرض ثبوت أى خطأ فى جانب المدرس المذكور

فإن خطأ المدعى قد استغرقه لتراخيه في إدخال ابنه المصاب المستشفى مدة أربعة أيام طرأت خلالها مضاعفات على الإصابة وهي التي استوجبت بتر الذراع وفي ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة طنطا الابتدائية برفض الدفع المقدم من وزارة التربية والتعليم بعدم قبول الدعوى وبقبولها ونذبت الطبيب الشرعى لفحص المصاب وبيان سبب بتر ذراعه وما إذا كانت الاسعافات التي أجراها له المضعون عليه اثنى قد أدت أو ساهمت في إحداث هذا الضرر وبيان ما إذا كانت هناك عوامل أخرى ساهمت في إحداث النتيجة التي انتهت إليها الإصابة ، وبعد أن قدم الطبيب الشرعى تقريره قضت المحكمة في ٣٠ يناير سنة ١٩٥٧ بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى أن المطعون عليه الثانى أبدى المشورة لابنه بعدم عرض نفسه على الطبيب والاكتفاء بما أجراه له من الاسعاف وصرحت للمطعون عليه المذكور وسائر المدعى عليهم بنفى ذلك ، وقد سمعت المحكمة شهود الطرفين ثم قضت في ٢٩ مايو سنة ١٩٥٧ بالزام المطعون عليه الثانى ووزارة التربية والتعليم متضامنين بأن يدفعوا للمدعى مبلغ ٨٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وأقامت المحكمة قضاءها بذلك على أن الضرر الذى حاق بالمصاب قد ترتب على خطأ المطعون عليه الثانى وأن مسئولية الوزارة باعتبارها متبوعا للمطعون عليه المذكور قد تقرر بالحكم الصادر في ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ ، ونفت المحكمة وقوع خطأ من جانب والد المصاب ، استأنفت الوزارة هذا الحكم إلى محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٥٧ سنة ٧ ق ورددت دفاعها الذى أبدته أمام المحكمة الابتدائية كما استأنف والد المصاب ذلك الحكم أيضا بالاستئناف رقم ١١٢ سنة ٧ ق وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين معا ثم قضت في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ برفضهما وتأيد الحكم المستأنف وأخذت بأسبابه وأضافت إليها أن تقدير التعويض قد روى فيه مقدار ما أسهم به والد المصاب من خطأ ، وقررت الوزارة بالطعن فى ذلك الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الاجراءات عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على ما أبدته بمذكرتها التى انتهت فيها إلى طلب رفض الطعن مع إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية لتقرير مبدأ قانونى فى هذا الخصوص وقد

قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أنه قضى برفض الدفع الذي أبدته بعدم قبول الدعوى بالنسبة إليها لرفعها على غير ذي صفة على أساس أن مدرسة الأقباط الثانوية التي يعمل بها المطعون عليه الثاني وإن كانت من المدارس الحرة إلا أن تلك المدرسة قد قبلت مبدأ اعزتها ماليا من الطاعنة فيعتبر ذلك إيذانا بضم مدرستها إلى موظفي الحكومة وقد راح الحكم يدلل على تأييد هذا النظر بأن النيابة الإدارية قد تولت تحقيق الشكوى المقدمة عن حادث الإصابة وأن الطاعنة أوقعت الجزاء التأديبي على المطعون عليه الثاني بناء على ذلك التحقيق في حين أن المدارس الحرة كما عرفها القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ هي مؤسسات غير حكومية تقوم أصلا أو بصفة فرعية بالتربية والتعليم فتعتبر لذلك مؤسسات خاصة تعاون وزارة التربية والتعليم في إدارة مرفق عام هو مرفق التعليم وقد رسم القانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ السابق عليه حدود رقابة الوزارة لمدارس الحرة بما يكفل حسن إدارتها لتحقيق النفع العام ولا يؤدي ذلك إلى اعتبار موظفيها تابعين للطاعنة وهو ما يماثل تماما إشراف الدولة على المجال العامة المعدة لخدمة الجمهور وتوفير الراحة له والعناية بصحته وبلغ إشراف الدولة على هذه المجال إلى حد انزال العقوبات الجنائية بالقائمين بإدارتها لما يرتكبونه من المخالفات دون أن تكون الدولة متبوعا لهم وتسأل عما يقع منهم من أعمال ضارة بأفراد الجمهور وإنما تحقق علاقة التبعية التي تجعل المتبوع مسئولاً عن أعمال تابعه بتوافر عنصرين الأول هو السلطة الفعلية التي تحصل المتبوع مسيطرا على أعمال تابعه يسيره كيفما شاء بما يصدره إليه من أوامر وتعليمات والعنصر الثاني هو الرقابة والتوجيه اللذان يجب أن يكونا لحساب المتبوع وليس لحساب التابع أو لحساب شخص آخر وإذ كان المطعون عليه الثاني ليس مدرسا بمدرسة حكومية بل هو مدرس بمدرسة الأقباط الثانوية بطنطا وهي من المدارس الحرة التي لها على هذا الأساس كيانها الخاص

وذايتها المستقلة فيكون المطعون عليه المذكور تابعا لتلك المدرسة وحدها ولا يعتبر بأى وجه تابعا للطاعة .

وحيث إن الحكم الابتدائى الصادر فى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ والذى أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه رد على الدفع الذى أبدته الطاعة بعدم قبول الدعوى الموجهة إليها لرفعها على غير ذى صفة بقوله " وصدر القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ ملغيا القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٩ ومحتفظا للوزارة بحق الرقابة والتفتيش وفرض جزاءات مقتضاها أن مخالفة أية مدرسة للتعليمات يعرضها للمحاكمة والحرمان من الإعانة وفى سنة ١٩٥٠ قررت الوزارة تطبيق نظام المجانية على التعليم الثانوى والفنى وسارت فى معاملة هذه المدارس على نمط المدارس الابتدائية ورأت أن سلطة تعيين المدرسين بتلك المدارس وتأديبهم لازالت لمدارسهم بحكم تعيينهم لهم وأنه لا سلطان لها عليهم وأن الإعانات تكلفها كثيرا فصدر قرار مجلس الوزراء فى ٢٥/٣/١٩٥٠ بمد سلطانها وجعله شاملا لتعيين المدرسين وتأديبهم وفصلهم وقررت بناء على ذلك أن تجرى تعيين موظفى التعليم الحر الذين قبلت مدارسهم مبدأ الإعانة وسمى هذا التعيين بإذن الضم وأخذت تصدر أذونا بضم هؤلاء الموظفين على الأساس صالف الذكر . وحيث إن الاستفادة من دفاع الوزارة أن مدرسة الأقباط الثانوية هى من المدارس التى قبلت مبدأ الإعانة فإن مؤدى هذا أن الوزارة قد أصدرت أمرا بضم المدعى عليه الأول (المطعون عليه الثانى) إليها وحيثه موظفا بها ويؤكد هذا النظر أن النيابة الإدارية قد قامت بالتحقيق فى الشكوى المقدمة ضده بشأن موضوع هذه الدعوى وأن الوزارة قد قامت فعلا بتوقيع الجزاء عليه بعد الإطلاع على تلك التحقيقات ... وحيث إن قيام الوزارة بتوقيع الجزاء على المدعى عليه يعنى أنها صاحبة السلطة الفعلية عليه . وحيث إنه تبين من مراجعة التحقيقات بادية الذكر أن الوزارة قد أصدرت تعليمات إدارية بلغت إلى المدعى عليه الأول بشأن ما يتبع فى حالة إصابة أحد الطلبة أثناء ممارسته الألعاب الرياضية ... ومؤدى ذلك أن للوزارة سلطة الرقابة والتوجيه على المدعى عليه الأول ... ويكون من الثابت أن المدعى عليه الأول تابع للوزارة فيكون الدفع المبدى منها فى غير محله وجدير بالرفض " ولما كانت المادة ١٧٤ من القانون المدنى تنص على أنه " يكون المتبوع

مسئولا عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعا منه حال تأدية وظيفته أو بسببها وتقوم رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وفي توجيهه " ومؤدى ذلك أن علاقة التبعية تقسوم على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه بأن يكون للمتبوع سلطة فعلية في إصدار الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته على الخروج عليها . ولما كان القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ الذي ينطبق على واقعة الدعوى يقضى في مادته الأولى بأن المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بذلك القانون وفي هذه الحدود توجب أحكام القانون اشتراط مؤهلات معينة فيمن يعملون بتلك المدارس كما توجب وضع لائحة لكل مدرسة تكفل انتظام مآليتها وحسن إدارة التعليم والامتحانات فيها والإشراف الصحي على التلاميذ طبقا للقرار الذي تصدره الوزارة بتعيين القواعد الأساسية المؤدية لتحقيق تلك الأغراض كما أجاز القانون للوزارة منع الإهانات المالية لهذه المدارس ومساعدتها على الإدارة الفنية والمالية بجميع ما تراه من الوسائل وكذلك أعطى القانون للوزارة السلطة في توقيع الجزاءات القانونية على العاملين بتلك المدارس لأي أمر غفل بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق أو بحسن سير الدراسة أو النظام على أن تضع التعليمات التي تتضمن واجبات المديرين والنظار التي تكفل حسن سير الدراسة والنظام - كما جعل القانون لموظفي الوزارة حق دخول هذه المدارس وطلب جميع البيانات الخاصة بها للتحقق من تنفيذ أحكام القانون . ومفاد ذلك كله أن للوزارة سلطة فعلية في رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الحرة وهي سلطة تستمدّها من القانون لا لحساب هذه المدارس وإنما لحسابها هي باعتبارها القوامة على مرفق التعليم بما يتحقق معه تبعية المدارس المذكورة والعاملين فيها للوزارة بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني وقد مارست الوزارة هذه السلطة فعلا بما أثبتته الحكم المطعون فيه من أنها قد أصدرت تعليماتها إلى المطعون عليه الثاني بشأن ما يتبع في حالة إصابة التلاميذ أثناء تدريبهم على الألعاب الرياضية ، ومن أن النيابة الإدارية قد اضطلمت بالتحقيق مع المطعون عليه المذكور في الشكوى ضده من المضرور ثم أوقعت عليه الطاعة الجزاء التأديبي لما ثبت في حقه من المخالفات، لما كان ذلك، فإن الحكم

المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى إعتبار الطاعنة متبوعاً للمطعون عليه الثاني لا يكون مخالفاً للقانون ولا تكون ثمت جدوى بعد ذلك من البحث فيما تنعاه الطاعنة على الحكم من الخطأ فيما قرره من أن المطعون عليه الثاني يعتبر موظفاً من موظفي الدولة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه التخاذل في أسبابه وتقول في بيان ذلك إنها تمسكت لدى محكمة الدرجة الأولى بأن الضرر المطالب بالتعويض عنه قد تسبب من خطأ والد المضرور (المطعون عليه الأول) لتراخيه في عرض ابنه على الطبيب وطلبت الطاعنة لذلك الحكم في الموضوع برفض الدعوى ومن باب الاحتياط مراعاة خطأ المطعون عليه المذكور في تقدير التعويض ، ولم يأخذ الحكم الابتدائي بهذا الدفاع وألقى بالمسئولية كلها على المطعون عليه الثاني وقدر التعويض بمبلغ ٨٠٠ ج وقد رددت الطاعنة دفاعها المذكور في الاستئناف الذي رفعت عنه هذا الحكم ف قضى الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف وأخذ بأسبابه وأضاف إليها أن مبلغ التعويض قد روعي فيه الخطأ الذي وقع من والد المصاب (المطعون عليه الأول) وقد كان من مقتضى ذلك حتماً أن ينزل الحكم المطعون فيه بمقدار التعويض بنسبة الخطأ الذي أسهم به المطعون عليه الأول في أحداث الضرر لا أن يؤيد تقدير الحكم الابتدائي لمبلغ التعويض .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وقد طرح على محكمة الاستئناف الاستئناف المرفوع من والد المصاب (المطعون عليه الأول) عن الحكم الابتدائي الذي قدر التعويض بمبلغ ٨٠٠ ج بطلب تعديله بالزيادة مع الاستئناف، المرفوع من الطاعنة المتضمن طلبها الاحتياطي بتعديل ذلك الحكم باقصاص مبلغ التعويض المحكوم به بما يوازي ما أسهم به والد المصاب من خطأ في الحادث ، فإنه لذلك لا تكون محكمة الاستئناف في هذه الحالة مقيدة بمحدود المبلغ المحكوم به ابتدائياً ويكون من حقها تبعاً لما لها من سلطة مطلقة في تقدير التعويض أن تقر الحكم الابتدائي على تأديره ولو اقتصرت أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب والمطعون عليه الثاني (تابع الطاعنة)

خلاف لما ارتأه ذلك الحكم من مسؤولية المطعون عليه الثانى وحده عن ذلك الضرر ، ولا يعيب الحكم المطعون فيه أن من بين أسباب الحكم الابتدائى التى أحال إليها ما تضمنته الحكم المذكور من أسباب تنفى الخطأ عن والد المصاب ذلك أن إحالة الحكم المطعون فيه إلى أسباب الحكم الابتدائى لا ينصرف إلا إلى ما لا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو . ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٩ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ،
وأمل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوى .

(٩٥)

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) أشخاص اعتبارية . " حق التقاضى " . " مصلحة التنظيم " . مجالس
بلدية .

الأشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق فى التقاضى ، واسكل منها
قائب يعبر عن إرادته . لم يمنح المشرع مصلحة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم يخول
مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها فى شخص مديرها أو فى شخص
وزير المالية أو وزير الأشغال يجعلها غير مقبولة . تبعة مصلحة التنظيم لمجلس
بلدى القاهرة الذى يمثله محافظها فى التقاضى . محافظ القاهرة هو وحده صاحب
الصفة فى تمثيل مصلحة التنظيم .

(ب) أشخاص اعتبارية . " حق التقاضى " " مصلحة التنظيم " . نزاع
الملكية للنفعة العامة .

مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزاع الملكية لا يضى - بذاته - طعنا أهلية
التقاضى . وليس فى نصوص القانون ١٩٠٧ ما يسبغ على مصلحة التنظيم
هذه الأهلية .

١ - الأشخاص الاعتبارية على ما نصت عليه المادة ١/٥٢ من القانون
المدنى هى الدولة والمديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون
والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية
اعتبارية . ويكون لها حق التقاضى ويكون لكل منها قائب يعبر عن إرادته
(م ٥٣ مدنى) . فإذا كان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم الشخصية الاعتبارية

ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء ، وإنما جعلها تابعة لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثله محافظها فى التقاضى ، وكان محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل مصلحة التنظيم ، وكان لا صفة لوزارتى المالية والأشغال فى تمثيل مصلحة التنظيم أمام القضاء ، فإن رفع الدعوى ضد مصلحة التنظيم ووزارتى الأشغال والمالية يجعلها غير مقبولة (١) .

٢ - مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزع الملكية - فى الوقت الذى لم يمنعها فيه القانون الشخصية الاعتبارية - ليس من شأنه أن يضمن ذاته عليها أهلية التقاضى ، ولم يرد فى نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٥٧ - المنطبق على واقعه الدعوى - ما يسبغ على مصلحة التنظيم هذه الأهلية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - فى أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٣٩٥٠ سنة ١٩٥١ مدنى كلى القاهرة ضد الطاعنين وطلبوا فيها رفع ثمن العقار المتزوع من ملكيتهم إلى مبلغ ١٨٥٠٠ جنيه مع إلزام المدعى عليهم (الطاعنين) بالأداء على هذا الأساس وقالوا فى شرح دعواهم إنه فى ١٤/١٢/١٩٤٩ صدر مرسوم بترع مساحة قدرها ٥٥٦,٢٥ مترا بما عليها من مبانى من العقار رقم ٣ بشارع مراد بالجيزة للنفعة العامة (بقصد توسيع شارع مراد) وأن مجلس التعمين قدر ثمنها لم يرتضوه فأحالت مصلحة التنظيم طالبة نزع الملكية الأوراق إلى رئاسة المحكمة الابتدائية التى نذبت خيرا قدر قيمة ما نزع ملكيته بمبلغ يقل عن تقدير مجلس التعمين وأنهم لذلك لم يجدوا مندوحة من إقامة دعواهم معارضين فى تقدير مجلس التعمين ،

(١) راجع قاض ١٩٦٢/١١/١ طعن ١٣٢ س ٢٧ ق السنة ١٣ ص ٩٦١ .

وبتاريخ ١٩٥٥/١/٢٧ قضت محكمة الدرجة الأولى بعد أن نذبت خيرا هندسيا برفع المقابل إلى مبلغ ١٥٣٦٨ ج و ٧٤٠ م ثم قضت بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٠ بالزام المدعى عليهم (الطاعنين) بأن يدفعوا للطعون عليهم ما بقى لهم من المقابل المشار إليه . استأنف الطاعنون الحكم المذكور بالاستئناف رقم ٨١٢ سنة ٧٣ ق القاهرة كما استأنفوا الحكم الصادر في ١٩٥٥/١/٢٧ بالاستئناف رقم ١٤٨ سنة ٧٥ ق القاهرة وتمسكوا فيه بأن الدعوى غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة لأن مصلحة التنظيم نازعة الملكية التابعة لبلدية القاهرة وأن الذى يمثل البلدية قانونا هو محافظ القاهرة بصريح نص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ وأن الدعوى قد رفعت على المستأنفين دون أن تكون لهم صفة فى تمثيل بلدية القاهرة وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٢ قضت محكمة الاستئناف بعد أن ضمت الاستئنافين : أولا - فى الاستئناف رقم ٨١٢ سنة ٧٣ ق برفض الدفع بعدم قبول الاستئناف وبقبوله شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات . ثانيا - فى الاستئناف رقم ١٤٨ سنة ٧٥ ق قضت بقبوله شكلا وفى الموضوع برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وتأيد الحكم المستأنف وألزمت المستأنفين بالمصروفات وبتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٥٨ طعن الطاعنون فى الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه . وبتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٦١ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات التالية للاحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسته ١٩٦٣/٤/١٨ وفيها صممت النيابة على طلبها السابق .

وحيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه فى السبب الأول مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه - ذلك أنه قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها على وزارتي المالية والأشغال ومصلحة التنظيم مخالفا بذلك أحكام المادتين ٢٠ و ٢٢ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ وقرار وزير الشؤون البلدية رقم ٣٨ سنة ١٩٥١ ومؤداها جميعها أن مصلحة التنظيم التى باشرت إجراءات نزع الملكية ليست إلا إحدى إدارات بلدية القاهرة وليست شخصا معنويا وإنما الشخصية المعنوية هى لمجلس بلدية القاهرة الذى يمثل فى التقاضى محافظ القاهرة

وحدء بصفتة رئيسا له وأما وزير المالية والأشغال فليست لها صفة في تمثيل مصلحة التنظيم في التقاضى .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن المادة الثانية من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء مجلس بلدى لمدينة القاهرة نصت على أنه "يشكل المجلس البلدى أولا من محافظ القاهرة وتكون له الرئاسة" ونصت الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من القانون المذكور على ما يأتى : "ويقوم الرئيس بتمثيل المجلس البلدى أمام المحاكم" كما نص قرار وزير الشئون البلدية والقروية رقم ٣٨ المنشور فى ١٩٥١/١/٢٥ على أنه "تلتحق مصلحة التنظيم بالإدارة العامة لبلدية القاهرة وتكون تابعة لها" ومفاد هذه النصوص - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مصلحة التنظيم تتبع مجلس بلدى القاهرة الذى يمثله محافظها فى التقاضى فهو وحدء صاحب الصفة فى تمثيل مصلحة التنظيم لما كان ذلك، وكانت المادة ٥٢ من القانون المدنى قد نصت على أن "الأشخاص الاعتبارية هى : الدولة وكذلك المديريات والمدن والقرى بالشروط التى يحددها القانون والإدارات والمصالح وغيرها من المنشآت العامة التى يمنحها القانون شخصية اعتبارية" ، كما نصت المادة ٥٣ من ذات القانون على أن "الشخص الاعتبارى يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان الطبيعية وذلك فى الحدود التى قررها القانون فىكون له ... حق التقاضى ... ويكون له نائب يعبر عن إرادته" - لما كان ذلك، وكان القانون لم يمنح مصلحة التنظيم شخصية اعتبارية ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء ، وكان لاصفة لوزرائى المالية والأشغال فى تمثيل مصلحة التنظيم أمام القضاء فان الدعوى الحالية وقدرفت من المطعون عليهم فى ١٩٥١/٢/٢٠ ضد مصلحة التنظيم ووزارتنى الأشغال والمالية تكون غير مقبولة ، ولا يقدح فى صحة هذا النظر ما أثاره المطعون عليهم من أن مصلحة التنظيم هى التى قامت بمباشرة إجراءات نزع الملكية مما يستتبع فى نظرهم جواز اختصاص هذه المصلحة ذلك أنه لما كان القانون لم يمنح المصلحة المذكورة الشخصية الاعتبارية فان مباشرتها لإجراءات نزع الملكية لا يضمنى بذاته عليها أهلية التقاضى وليس فى نصوص القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المنطبق على واقعة الدعوى ما يبيح على مصلحة التنظيم هذه الأهلية - هذا إلى أن الثابت من الأوراق أن طالبة نزع الملكية

في النزاع الحالي هي بلدية القاهرة التي يمثلها محافظ القاهرة فلا يصح اختصاصها في شخص إحدى الإدارات التابعة لها كـ مصلحة التنظيم — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ جانب هذا النظر يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف بيانه يتعين إلغاء الحكمين المتأثرتين والقضاء بعدم قبول الدعوى .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي، وبحضور السادة المستشارين: محمود القاضي، وأميل جبران، ولطفى علي، ومحمد ممتاز نصار.

(٩٦)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) دعوى . "إجراءات نظر الدعوى" . "تقرير التلخيص" . استئناف .

وبحسب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لم يوجب المشرع وضع تقرير آخر بعد هذه التلاوة كلما جدد جديد في الدعوى . في حالة تغيير المبدأ يجب تلاوة التقرير من جديد ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .

(ب) حكم . "أحوال شخصية" . "تدخل النيابة العامة" . بطلان . تركه . "تصفية التركات" .

لأن أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية . لا محل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها . لا يشير من ذلك ورود المواد ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤٧ وما بعدها من قانون المرافعات المضادة بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تحت عنوان في تصفية التركات ضمن الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، إذ أنه أريد بها مواجهة الأوضاع التي تستلزمها قواعد الإرث في بعض القوانين الأجنبية .

(ج) دعوى . "إجراءات نظر الدعوى" . "تنحى القاضي عن نظر الدعوى" .

تنحى القاضي عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه ولا مصلحة لمخصوم فيه .

(د) تركه . "تصفية التركات" . "هزل أو استبدال المصنف" . محكمة الموضوع . دعوى . "المخصوم في الدعوى" .

عزل المصنف أو استبدال غيره به يدخل دائما في سلطان المحكمة بغير طلب . ليس في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنف أو استبدال غيره به .

(هـ) استئناف . ” الحكم في الاستئناف ” . ” استئناف وصف النفاذ ” .

فصل محكمة الدرجة الثانية في الاستئناف الأصل بفتحها عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ .

(و) تركة . ” تصفية التركات ” . ” تعديل قائمة الجرد ” . ” استبدال المصنف ” . حكم . ” نفاذه ” .

حكم محكمة أول درجة بتعديل قائمة الجرد يتخذ في حق المصنف الذي أقامته محكمة الدرجة الثانية كما كان نافذا في حق سلفه دون حاجة إلى التصريح بذلك في مطوق الحكم الاستئنافي .

١ - كل ما أوجبه القانون في المادتين ٤٠٧ و ٤٠٨ مرافعات هو - على ما جرى به قضاء النقض - أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريرا يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأمانيد كل منهم ودفوعهم ودفاعهم ، وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة . ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى لدى نظرها أمام المحكمة . وأنه إذا ما تغير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن وجب تلاوة التقرير من جديد إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضاء الهيئة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول .

٢ - أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني في المواد ٨٧٥ وما بعدها لا تعسبر من مسائل الأحوال الشخصية التي أوجبت المادة ٩٩ مرافعات تدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها - ذلك أن انتقال المال إلى الوارث تأسيسا على الميراث بوصفه سببا من أسباب نقل الملك هو مسألة تتعلق بنظام الأموال ، وقد أورد القانون المدني أحكام تصفية التركات في باب الحقوق العينية ، ونص في الفقرة الثانية من المادة ٨٧٥ منه على اتباع أحكامه فيها وهي أحكام اختيارية لا تتناول الحقوق في ذاتها بل تنظم الإجراءات التي

يحصل بها الورثة والدائنون على حقوقهم في التركات في نطاق القاعدة الشرعية التي تقضى بأن لا تركة إلا بعد سداد الديون - ولا يغير من هذا للنظر ما أورده المواد ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤٧ وما بعدها من قانون المرافعات المضافة بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تحت عنوان " في تصفية التركات " ضمن الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، لأن هذه الأحكام إنما أريد بها كما تقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون مواجهة الأوضاع التي تستلزمها قواعد الإرث في بعض القوانين الأجنبية .

٣ - تنهى القاضى عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه ولا مصلحة للمصوم فيه .

٤ - إذ تنص المادة ٨٧٧/٢ من القانون المدنى على أن " للقاضى إذا طلب إليه أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة أو دون طلب عزل المصنفى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مبررة لذلك " - وكان لا يوجد في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنفى أو استبدال غيره به ، بل تكفل القانون المدنى - بما استحدثه من أحكام نظم فيها تصفية التركات وإجراءاتها - بصيانة حقوق الدائنين ولو ظهروا بعد تمام التصفية وجعل لهم باعتبارهم من ذوى الشأن الحق في طلب عزل المصنفى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مبررة . فإن الحكم المطعون فيه إذ ألزم هذا النظر وأقام قضاءه على أن دعوى عزل المصنفى لا تنس نظام التصفية في شيء وإنما هي تتعلق بشخص المصنفى وما هو منسوب إليه ولم يشترط التماس إيدخال الدائنين فيها قياما على أن رأيهم فيرذى أثر في نظر القاضى الذى يملك العزل من تلقاء نفسه ومن باب أولى تلبية لرغبة وارث واحد قد يكون مالكا لأقل الأنصبة فإنه لا يكون قد خالف القانون .

٥ - متى كانت محكمة الدرجة الثانية قد فصلت في الاستئناف الأصل فإنها تكون في غنى عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ .

٦ - حكم محكمة أول درجة بتعديل قائمة الجرد ينفذ في حق المصنفى الذى أقامته محكمة الدرجة الثانية كما كان نافذا في حق سلفه دون حاجة إلى النص على ذلك في منظوق الحكم الاستئنافى .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الطعن قد استوفى اوضاعه الشكلية .

وحيث ان الوقائع - تحصل حسبما بين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - في ان المطعون عليهما اقامتا الدعوى رقم ٥٤٢١ سنة ١٩٥٥ كلى القاهرة ضد الطاعن - وقالنا ان المرحوم ابراهيم شرف الدين مورثهما ومورث الطاعن خلف تركه حكم بوضعها تحت التصفية وإقامة الطاعن مصفيا بالحكم الصادر في ٩ يونيه سنة ١٩٥٢ في الدعوى رقم ٤٧٢ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة ولكن هذا المصنفى لم يتم بجرد اعيان التركة جميعها بل أسقط الكثير منها في القائمة المودعة منه بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ لغاية في نفسه مما اضطرهما إلى إقامة الدعوى رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة التى حكم فيها بإلزامه بتعديل قائمة الجرد المودعة في دعوى التصفية . ولكن المصنفى لم يتم بتعديل قائمة الجرد فقاذا للحكم المذكور ولم يودع حسابا عن إدارته للتركة كل ستة أشهر فقاذا للحكم الصادر بتعيينه مصفيا مما أدى إلى التجهيل بالتركة وطلبنا الحكم بعزله وتعيينهما مصفيتين بدله واحتياطيا تعيين زوجيهما مصفيتين للتركة بدون أجر - وقد أصدرت محكمة القاهرة الابتدائية حكما في ٣ يونيه سنة ١٩٥٦ بعزل الطاعن بصفته مصفيا لتركة والده وتعيين وكيل الدائنين - صاحب الدور - الأستاذ أنطون سيدهم بدله للقيام بالمهمة الميينة بالحكم الصادر بالتصفية هذا قائمة الجرد التى تم إيداعها فعليه تعديلها طبقا للحكم الصادر في الدعوى رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٤ مستعجل القاهرة المؤيد استئنافيا . واستأنف الطاعن هذا الحكم طالبا إلغاءه ورفض الدعوى وقيد الاستئناف برقم ٨٧٩ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة - كما استأنفته فرعيا السيدة حسن ملك رفعت طالبة شمول الحكم الابتدائي بالنفاذ وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٥٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوعه : أولا - وفي خصوص عزل المستأنف من التصفية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف - ثانيا - فيما

يتعلق بشخص المصنف بتعديل الحكم المستأنف وإسناد مهمة التصفية إلى الأستاذ محمود سعيد وعلى المستأنف ضدهما إيداع مبلغ ٣٠٠ جنيه على ذمة التصفية وألزم المستأنف بالمصاريف وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة رفض الطعن وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وتحدد لنظره أمام هذه الدائرة جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على طلباتها السابقة .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب السادس على الحكم المطعون فيه بطلانه — ذلك أنه بعد أن وضع تقرير التلخيص تغيرت هيئة المحكمة باستقالة أحد أعضائها بعد حجز القضية للحكم ففتح باب المرافعة ولم يوضع تقرير جديد ليتلى قبل بدء المرافعة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن كل ما أوجبه القانون في المادة ٤٠٧ مكرر فقرة ثانية المضافة بالقانون ٢٩٤ سنة ٥٣ ق والمادة ٤٠٨ مرافعات المعدلة بالقانون المذكور هو أن يضع العضو المقرر في الدائرة الاستئنافية تقريراً يلخص فيه موضوع الاستئناف وطلبات الخصوم وأسانيدهم ودفعاتهم ودفاعهم وأن يتلى هذا التقرير في الجلسة قبل بدء المرافعة . ولم يستلزم القانون وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى أثناء نظرها أمام المحكمة . كما أنه في حالة تغيير بعض أعضاء المحكمة بعد تلاوة التقرير وإن كان يجب تلاوة التقرير من جديد ليعلم من لم يكن حاضراً منهم عند تلاوة التقرير السابق بما لم يحط به علماً من قبل إلا أنه لا يشترط أن يكون التقرير الذي يتلى في هذه الحالة من عمل أحد أعضاء الهيئة الجديدة بل يكفي تلاوة التقرير الذي وضعه العضو المقرر الأول لأن تلاوة هذا التقرير تفيد أن العضو الذي تلاه قد أقره وتبناه ولم يجد داعياً لوضع تقرير جديد . وتحقيق بهذه التلاوة الغاية التي يهدف إليها المشرع من إيجاب وضع التقرير وتلاوته — لما كان ذلك ، وكان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه والصور الرسمية لمحاضر الجلسات أن التقرير تلى بجلسة المرافعة الأخيرة ، فإن محكمة الاستئناف تكون قد قامت بما فرضه عليها القانون ويكون النعى على حكمها في هذا السبب بالبطلان على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه خطأه في تحصيل الوقائع — ذلك أنه قد خلا في صياغته وتحريره من كل مقومات الأحكام التي رسمتها المادة ٣٤٩ مرافعات فلم يتضمن ذكر ما أثاره الطرفان من دفاع ودفع. وقد أبدى الطاعن في مذكرته وفي محاضر الجلسات دفعين لم تتناولهما المحكمة في قضائها : أولهما — دفع بطلان الحكم الابتدائي لأن النيابة لم تتدخل في الدعوى وهي تتعلق بتصفية إحدى التركات خلافا لما تقضى به المادة ٩٩ مرافعات التي توجب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلا . وثانيهما — دفع بطلان الحكم الابتدائي لبطلان ما سبقه من إجراءات — ذلك أن قاضي التحضير قرر بجلسته ٩ يناير سنة ١٩٥٦ إحالة القضية الى دائرة أخرى . وقد حدد القانون سلطة قاضي التحضير في الإحالة في الفقرتين ١٠ ، ١١ من المادة ١١١ مرافعات وهي قاصرة على إحالة القضية الى المحكمة المختصة أو الى محكمة أخرى لقيام ذات النزاع أمامها أو للإرتباط . فليس من حقه أن يفصل في أمر تنحيه بنفسه بل يجب اتباع ما رسمه القانون لذلك في المادتين ٣١٦ ، ٣١٧ مرافعات من وجوب عرض سبب تنحيه على هيئة المحكمة — ويترتب على إغفال هذا الإجراء بطلان قرار الإحالة وما ترتب عليه من آثار في الدعوى الابتدائية والحكم الصادر فيها — كما نعى الطاعن بأن المطعون عليها الأولى رفعت استئنافا مقابلا طلبت فيه شمول الحكم الابتدائي بالنفاذ — ولم يشتر الحكم المطعون فيه الى هذا الاستئناف كما لم يرد الحكم على ما أبداه الطاعن في السبب الرابع من صحيفة استئنافه عن مجافاة الحكم الابتدائي للألوف وبعده عن المصلحة العامة .

وحيث إن هذا النعى مردود من جميع وجوهه . ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أحال على الحكم الابتدائي فيما يتعلق بوقائع الدعوى ومراحل النزاع فيها — وقد تضمن هذا الحكم بيانا وافيا لها — وفي خصوص عدم الرد على الدفع المبدى من الطاعن بطلان الحكم الابتدائي لعدم تدخل النيابة العامة — فان تصفية التركات التي نظمها القانون المدني في المواد ٨٧٥ وما بعدها لا تعتبر من مسائل الأحوال الشخصية التي أوجبت المادة ٩٩ مرافعات تدخل النيابة فيها — ذلك أن انتقال المال الى الوارث تأسيسا على الميراث بوصفه سببا من أسباب نقل الملك هو مسألة تتعلق بنظام الأموال — وقد أورد القانون المدني أحكام

تصفية التركات في باب الحقوق العينية . ونصت الفقرة الثانية من المادة ٨٧٥ مدني على اتباع أحكامه فيها وهي أحكام اختيارية لا تتناول الحقوق في ذاتها بل تنظم الإجراءات التي يحصل بها الورثة والدائنون على حقوقهم في التركات في نطاق القاعدة الشرعية التي تقضى بأنه لا تركة إلا بعد سداد الدين — ولا يغير من هذا النظر ما أورده المواد ٩٣٩ و ٩٤٠ و ٩٤٧ وما بعدها من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تحت عنوان "في تصفية التركات" ضمن الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية لأن هذه الأحكام إنما أريد بها كما تقول المذكرة الإيضاحية لهذا القانون — مواجهة الأوضاع التي تستلزمها قواعد الإرث في بعض القوانين الأجنبية — لما كان ذلك، فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم المطعون فيه لم يرد على ما أثاره من بطلان الحكم الابتدائي لعدم تدخل النيابة يكون غير متج — أما في خصوص عدم الرد على ما أثاره الطاعن من بطلان الحكم الابتدائي لبطلان ما سبقه من إجراءات، فإن تنحى القاضي عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه ولا مصلحة للمصوم فيه ولا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عما أثاره الطاعن في هذا الخصوص . وفي خصوص النعي على الحكم بأنه لم يتحدث عن الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ الذي لم يشمل به الحكم الابتدائي فهو غير مجد ولا مصلحة للطاعن فيه ما دام هذا الاستئناف لم يرفع منه وقد استغنى الحكم المطعون فيه عن نظره بقضائه في الاستئناف الأصل — أما ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور لأنه لم يرد على السبب الرابع من أسباب الاستئناف الذي جاء به أن الحكم الابتدائي جافي المألوف وبعد عن المصلحة العامة فهو غير مقبول، ذلك أن الطاعن لم يبين في تقرير الطعن على وجه محدد ما تضمنه السبب المشار إليه في صحيفة الاستئناف والذي ينعي على الحكم المطعون فيه إغفال الرد عليه .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني — بطلان الحكم المطعون فيه — وقال في بيان ذلك — إن الحكم الابتدائي أقام قضاءه بعزله من التصفية على أمرين أولهما أنه لم يتم بتعديل قائمة الجرد كما نص على ذلك الحكما رقم ٥٠٥ لسنة ١٩٥٤ مستعمل القاهرة والاستئناف رقم ٥١٢ لسنة ١٩٥٥ من مصر .

وثانیهما أنه لم یقدم حسابا عن مدة إدارته كمصف — وقد رد الطاعن على الأمر الأول فی مذكراته بأن المحكمة الابتدائية قد استتجت من معارضه الطاعن فی دعوى تعديل قائمة الجرد رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٤ مستعجل واستئناف الحكم الصادر فیها . أنه قد انتوى السیر فی المهمة التي عين من أجلها فی غیر الطريق للسوى — مع أنه لم یستأنف الحكم فی الدعوى المذكورة بل استأنفه الدائنون والمطعون علیها الثانية — ولو فرض جدلا أنه استأنفه فلا جناح علیه لأنه كان یستأنفه فی شقه القاضی بأن من حق الدائنین أن یرفعوا دعاوى فردية على الورثة خلافا لما تنص علیه المادة ٨٨٣ من القانون المدنی — وأضاف الطاعن أنه طلب إلى محكمة الاستئناف ضم ملف الدعوى المستعجلة واستئنافها لتتحقق من أنه لم یستأنف الحكم الصادر بشأن تعديل قائمة الجرد ولم یعارض فیسه بل هو الذى كشف عن باقى أموال التركة — وإذ لم تجب محكمة الاستئناف هذا الطلب ولم تبین فی حکمها سندها الذى استقت منه هذا السبب وهو الدعامة الكبرى لقضائها فإنها تكون قد خالفت الثابت بالأوراق — وقال الطاعن أنه رد على الأمر الثانى الخاص بالحساب بأنه قدم الحساب بصفته وکیلا عن المدة من أول سبتمبر سنة ١٩٥١ إلى یونیه سنة ١٩٥٢ وبصفته مصفیا إلى نهاية سنة ١٩٥٤ وقدمه لمكتب الخبراء فی دعوى الحساب رقم ١٢٦٤ سنة ١٩٥٤ ولم یکن بوسعه إيداعه قبل ذلك لأن ملف الدعوى رقم ٤٧٢ سنة ١٩٥٢ کلى مصر التي قضی فیها بالتصفية وإقامته مصفیا لم یستقر فی موضعه بل كان منضیا للدعوى رقم ٥٠٧١ سنة ١٩٥٢ کلى مصر طوال سنة ١٩٥٣ ثم ضم للدعوى رقم ٥٠٥ سنة ١٩٥٤ مستعجل حتى سنة ١٩٥٥ — ولم یستطع تقديم الحساب إلا للخبراء فی دعوى الحساب رقم ١٢٦٤ سنة ١٩٥٤ کلى مصر وقدم صورا منه لمحكمة الاستئناف فی ٢٣ مارس سنة ١٩٥٧ . ولم تطعن علیه السيدتان المطعون علیهما — وإنما تقدمتا بخطاب من الخیر یقول فیہ إن المصنفی لم یقدم المستندات وباقى الحساب — وقد أقرت السيدتان بأن الحساب قد قدم حتى نهاية سنة ١٩٥٢ فی دعوى التصفية — كما أقر الخیر بأن هناك حسابا من سنة ١٩٥٣ وأضاف الطاعن أنه قدم للمحكمة بیانا مؤیدا بالمستندات بالأعمال التي قام بها لمصلحة التصفية . وطلب ضم دعوى الحساب أو محاضر الأعمال أو انتداب من ینقل للاطلاع علیها بمكتب الخبراء كما طلب تدب خیرین أحدهما حسابی والآخر

زراعى لبيان مجهوداته فى الأرض الزراعية وما استعمله منها وللتحقق من تقديم كشف الحساب ومستفداته وما تم فى دعوى الحساب واحتياطيا ضم قضية الحساب وقضية تعديل قائمة الجرد — ولكن الحكم المطعون فيه قد خلا من الإشارة إلى شئ من ذلك واعتمد على خطاب من الخبير فى دعوى الحساب ، حصل المطعون عليهما على صورته الفوتوغرافية بطريقة غير مشروعة . واكتفى بالقول بأن ما ابداه الطاعن يريد به التمويه على المحكمة وأن ما يدعيه من القيام بأعمال نافعة للتصفية هو قول مرسل دون أن يرد على طلبات الطاعن ودفاعه مما يعيبه لإخلاله بحق الدفاع — كما نعى الطاعن فى السبب الرابع على الحكم المطعون فيه أنه افتات على حكم محكمة الدرجة الأولى ونسب إليه ما لم يقله . ذلك أنه أورد فى أسبابه أن المحكمة الابتدائية قد جعلت من ممالة المصفى لأشخاص اظهروا أنفسهم بمظهر الدائنين للمورث وهم غير ذلك . مما استخلصت منه تواطؤه معهم على النحر الوارد بالحكم الابتدائى — سببا آخر للعزل — فى حين أن الحكم الابتدائى أسس عزل الطاعن على سببين لا ثالث لهما وهما عدم تقديمه الحساب وتقاعسه عن تعديل قائمة الجرد وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اختلق سببا للعزل ونسبه إلى محكمة الدرجة الأولى بغير حق ولا دليل .

وحيث إن الحكم الابتدائى بنى قضاءه بعزل الطاعن على أمرين : أولهما — عدم اضطلامه بقائمة الجرد كما يجب وأن ما أهمل الطاعن إدراجه فى القائمة وصدر الحكم المعارض فيه بتعديل القائمة — قد رفع عنه الطاعن استئنافا قضى برفضه — واستدل الحكم بذلك على أنه انتوى السير فى المهمة فى غير الطريق السوى . وثانيهما — أنه كلف فى الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٤٧٢ سنة ١٩٥٢ كلى مصر بأن يودع قلم الكتاب كل ستة أشهر حسابا عن نتيجة إدارته لأموال التركة . ولم ينفذ ذلك كما تدل الشهادة الرسمية المؤرخة ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٥٥ وقد استعصى بذلك على باقى الورثة ملاحظة أموال التركة وما يجرى بشأنها — وانغلق الباب على من يريد العلم بحالها حتى يمكن محاسبته على الوفاء بديون التركة — وقد أخذ الحكم المطعون فيه بهذه الأسباب . وقال فى خصوص الأمر الثانى إن دعوى التصفية لا تزال حتى اليوم خالية من كشف الحساب رغم مضي ستة أعوام سويا على هذا الحكم ، وفى هذا وحده ما يكفى لعزله إذ

لامراء في أن المستأنف قد أراد بهذا الامتناع أن يحول بين شريكه وبين مراقبة عمله مراقبة صحيحة . وأنه رغب في ترك الأمر مجهلاً إلى ما شاء الله مع أن القيود التي فرضها عليه الحكم الصادر بتعيينه مصفياً قصداً بها وضعه تحت مراقبة الشركاء والمحكمة في وقت واحد ومنعه من التلاعب — وما دام أنه لم يخفل بهذه الشروط فقد حق عليه العزل — ومن حيث إنه من الدعوى رقم ١٢٦٤ سنة ١٩٥٤ كلى مصر وما قيل من إبداع قائمة الحساب أوراقها فقد بان من كتابين بعث بهما مكتب الخبراء الحكومى التابع لوزارة العدل أن المصنفى لم يكن حتى يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٦ قد أودع شيئاً من الكشف المطلوب منه — وكان هذا التأخير من جانبه سهواً في تأجيل العمل ولقد دل هذا على عدم صدق الرجل في كل خطوة من خطوات دفاعه — والسيدتان ليستا ملزمتين بالتنقيب عن هذا الحساب في دعوى غير التي أمر الحكم بإيداعه فيها — وهذا الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاء لا مخالفة فيه للثابت بالأوراق ولا إخلال فيه بدفاع الطاعن — ذلك أن ما قرره في شأن مسلك الطاعن في قضية تعديل قائمة الجرد إنما يستند إلى الحكم الابتدائى الصادر في تلك الدعوى . إذ يبين منه أن الطاعن قد دفعها بعدم قبولها شكلاً وبسقوط الحق في رفعها كما طلب وقف السير فيها ثم تمسك بعدم قبول الاعتراضات المقدمة من المطعون عليها الثانية لتقديمها بعد الميعاد — وقد استدلت محكمة الموضوع بحق على أن هذا المالك من الطاعن فيه التواء من الطريق السوى — فلم تكن بحاجة إلى ضم تلك الدعوى وضم قضية الاستئناف الخاصة بها — وما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه فيما ورد به بخصوص استئناف الحكم الصادر بتعديل قائمة الجرد هو نعى حار عن الدليل لأن الطاعن لم يقدم الحكم الاستئنافى الصادر في هذا الشأن — وكذلك استدلت المحكمة من خطاب مكتب الخبراء المرسل إلى المحكمة الابتدائية في دعوى الحساب رقم ١٢٦٤ سنة ١٩٥٤ كلى مصر والذي لم يجعده الطاعن أنه قد تراخى في تقديم الكشف المطلوب منه حتى تاريخ ذلك الخطاب في ٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٦ . واعتبرت هذا إخلالاً من الطاعن بواجباته . وفي هذا الذى قرره في هذا الخصوص ما يحمل الرد الضمنى على طلبه ضم دعوى الحساب ومحاضر أعمال الخبير — ولما كانت الأسباب التى ساقها المحكمة لتبرير عزل الطاعن على ما سبق بيانه — سائغة ومقبولة وكافية لحمل الحكم فلا سبيل إلى الجدل في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقه بأمر موضوعي .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه في السبب الثالث أن محكمة الاستئناف قد حكمت بما لم يطلبه الخصوم — ذلك أن المطعون عليهما لم يعترضا على تعيين المصفي الذي اختارته المحكمة الابتدائية ولم يستأفيا الحكم بالنسبة لشخص المصفي . ولكن محكمة الاستئناف عدلت هذا القضاء وأسندت مهمة التصفية إلى مصف آخر من الجدول دون أن تذكر أسبابا لهذا التعديل — كما أغفل الحكم المطعون فيه ما قالته المحكمة الابتدائية من وجوب تعديل قائمة الجرد وفقا لأحكام المصادرة في هذا الشأن — ولما كان الاستئناف لا ينقل الدعوى إلا في حدود طلبات المستأنف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تجاوز هذا النطاق مما يبطله ويستوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن المادة ٢/٨٧٧ من القانون المدني تنص على أن للقاضي إذا طلب إليه أحد ذوى الشأن أو النيابة العامة أو دون طلب عزل المصفي واستبدال غيره به متى وجدت أسباب تبرر ذلك . ومفاد هذا أن استبدال المصفي بغيره يدخل دائما في سلطان المحكمة بغير طلب . وقد أوردت محكمة الاستئناف في حكمها الأسباب المسوغة لهذا الاستبدال . أما ما ينعاه الطاعن من إغفال الحكم المطعون فيه النص في منطوقه على وجوب ملاحظة المصفي ما طرأ على قائمة الجرد من التعديل على غرار ما فعله الحكم الابتدائي فرردود بأن الحكم السابق صدوره بتعديل قائمة الجرد نافذ في حق المصفي الذي أقامه الحكم المطعون فيه كما كان نافذا في حق سلفه دون حاجة إلى النص على ذلك في منطوق الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون ذلك أن دعوى عزل المصفي — يجب أن يختصم فيها جميع من كانوا ماثلين في دعوى تعيينه مصفيا — وقد عاب الطاعن على الحكم الابتدائي في صحيفة الاستئناف رفض طلبه الخاص بإدخال الدائنين في الدعوى وهم الذين صدر الحكم بتعيينه مصفيا في مواجعتهم — وقد أقر الحكم المطعون فيه نظر الحكم الابتدائي بأسباب غير صحيحة في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بما أورده الحكم المطعون فيه من أن الدعوى الحالية لا تمس نظام التصفية في شيء وإنما هي متعلقة بشخص المصفي

وما هو منسوب إليه ولم يشترط القانون إدخال الدائنين في دعوى العزل قيا ما على أن رأيهم غير ذي أثر في نظر القاضي الذي يملك العزل من تلقاء نفسه ومن باب أولى تلبية لرغبة وارث واحد قد يكون مالكا لأقل الأنصبة" وهذا الذي قرره الحكم لا مخالفة فيه للقانون ذلك أنه ليس في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنفى أو استبدال غيره به وقد تكفل القانون المدني بما استحدثه من أحكام نظم فيها تصفية التركات واجراءاتها — بصيانة حقوق الدائنين ولو ظهروا بعد تمام التصفية وجعل لهم باعتبارهم من ذوى الشأن الحق في عزل المصنفى واستبدال غيره به متى وجدت أسباب مبررة .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود هياوي رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفى علي ، ومحمد ممتاز نصار .

(٩٧)

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٨ القضائية :

مسئولية . ”مسئولية تقصيرية“ . مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه “ .
”قوامها“ .

مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة حال تادية وظيفته أو بسببها قوامها وقوع خطأ من التابع
مستوجب لمسئولته هو . انتفاء مسئولية التابع يستتبع انتفاء مسئولية المتبوع . قضاء الحكم مع
ذلك على المتبوع بالتعويض بخالف القانون .

مسئولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع الواقع منه
حال تادية وظيفته أو بسببها (م ١٧٤ مدني) قوامها وقوع خطأ من التابع
مستوجب لمسئولته هو ، بحيث إذا انتفت مسئولية التابع فان مسئولية المتبوع
لا يكون لها من أساس تقوم عليه . وإذا كانت مسئولية التابع لا تتحقق إلا بتوافر
أركان المسئولية الثلاثة وهي الخطأ بركنيه المادى والمعنوى وهما فعل التعدى
والتمييز ، ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر ، وكان الثابت من الأوراق
أن التابع وقت اقترافه حادث القتل لم يكن مميزا لاصابته بمرض عقلى يجعله غير
مدرك لأقواله وافعاله مما ينتفى به الخطأ فى جانبه لتخلف الركن المعنوى للخطأ
وهو ما يستتبع انتفاء مسئولية التابع وبالتالي انتفاء مسئولية الوزارة المتبوعة ،
فان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظروبنى قضاءه بالزام الطاعنة
بالتعويض على أساس مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة ، يكون قد
خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تتحصل في أن المطعون عليهم ، ورثة المرحوم القطب حسين الأعرج ، أقاموا أمام محكمة طنطا الابتدائية الدعوى رقم ٨٦/١٥١ سنة ١٩٥٤ طالبين الحكم بإلزام وزارة الداخلية - الطاعنة - والمطعون عليهما الثاني والثالثة - عبد الرؤوف خلف بصفتيه قيا على المحجوز عليه عبد الرؤوف خلف ، وشركة أقطان كفر الزيات - متضامين ، أن يدفعوا إليهم مبلغ ٣٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض - وقالوا في بيان الدعوى إن المحجور عليه اسماعيل عبد الرؤوف خلف قتل مورثهم المرحوم القطب حسين الأعرج بأن أطلق عليه حيارين ناريتين فأرداه قتيلا ، وأنه من أجل ذلك مسئول عن تعويض الضرر الذي لحقهم نتيجة وقوع هذا الحادث ، كما أن وزارة الداخلية وشركة أقطان كفر الزيات مسئولتان عن ذلك أيضا ، مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه لأن الحادث وقع من المحجور عليه المذكور وهو يعمل شيخ خفراء نظاميين تابعا لوزارة الداخلية ووقت أن كان مكلفا بحراسة محلج شركة أقطان كفر الزيات - بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٩ حكمت المحكمة بإلزام وزارة الداخلية وشركة أقطان كفر الزيات ، متضامين ، بأن تدفعا للدعين مبلغ ١٠٠٠ جنيه على سبيل التعويض ورفض الدعوى قبل المحجور عليه اسماعيل عبد الرؤوف خلف - وقد اعتبرت المحكمة أن المحجوز عليه ، وقت وقوع الحادث ، كان تابعا لكل من وزارة الداخلية وشركة أقطان كفر الزيات واستندت في تقرير مسئوليتها عن التعويض ، نتيجة لذلك ، إلى حكم المادة ١٧٤ من القانون المدني - ثم استندت في القضاء برفض الدعوى قبل المحجور عليه إلى أنه ثبت لها من الاطلاع على ملف الحناية المتعلقة بتحقيق حادث القتل الذي اقترفه ، أنها مقيدة ضده لأنه قتل عمدا قطب حسين الأعرج بأن أطلق عليه حيارين ناريتين

قاصدا من ذلك قتله ، وأن قاضى التحقيق قرر فى ١٩٥٣/١/٢٠ بالأوجه لإقامة الدعوى العمومية قبل المتهم وبايداعه مستشفى الأمراض العقلية إلى أن تأمر الجهات المختصة باخلاء سبيله وذلك لما ثبت لديه من التقرير الطبى المحرر بمعرفة مدير عام مصلحة الأمراض العقلية من أن المتهم مريض بمرض عقلى يجعله لا يقدر نتائج أقواله وأفعاله وأنه يرجح أن يكون المتهم قد كان مصابا بنفس هذا المرض وقت الحادث مما يجعله غير مسئول عن أفعاله — وقد رتب المحكمة على ذلك أن مسئوليته عن الضرر الناجم عن هذا الحادث منعدمة لانعدام التمييز الذى هو شرط من شروط تحقق المسئولية — استأنفت وزارة الداخلية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٩ سنة ٧ ق استئناف طنطا وكان من بين الأسباب التى بنت عليها استئنافها انعدام مسئولية المحجور عليه لوقوع الحادث منه ، وهو مصاب بحالة مرضية عقلية مفاجأة — كذلك استأنفت شركة أقطان كفو الزيات هذا الحكم أمام نفس المحكمة بالاستئناف رقم ٧٢ سنة ٧ ق — وقد ضمت المحكمة الاستئنافى وبتاريخ ١٩٥٨/٤/١ حكمت فى الاستئناف المرفوع من شركة الأقطان بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبلها ، وحكمت برفض الاستئناف المرفوع من وزارة الداخلية وبتأييد الحكم المستأنف بالنسبة لها — طعنت وزارة الداخلية فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة رأيها انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٩٦١/٥/١٦ قررت إحالته إلى هذه الدائرة — وبعد استيفاء الاجراءات التالية للاحالة حدد لنظر الطعن جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥ وفيها تمسكت الطاعة بما أوردته فى تقرير الطعن وصحمت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه ، مخالفته القانون ، ومما تقوله فى بيان ذلك إن الحكم قضى بمسئوليتها مدنيا ، من الجريمة التى قارفها المحجور عليه ، باعتباره تابعا لها ، بينما أن مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه لا تقوم إلا إذا تحققت مسئولية التابع بتوافر أركانها وهى فى النزاع المعروض غير متحققة إذ التابع — المحجور عليه — عندما قارف جريمته المترتب عليها طلب التعويض كان قد أصيب بخفة بالجنون المعدم للمسئولية تبعا لانعدام التمييز.

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن مسؤولية المتبوع عن الضرر الذي يحدثه تابعه بعمله غير المشروع للواقع منه حال تأدية وظيفته أو بسببها (المادة ١٧٤ من القانون المدني) قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئوليته هو بحيث إذا انتفت مسؤولية التابع فإن مسؤولية المتبوع لا يكون لها من أساس تقوم عليه، ولا تحقق مسؤولية التابع التي تقوم عليها مسؤولية المتبوع إلا بتوافر أركان المسؤولية الثلاثة وهي الخطأ بركنيه المادى والمعنوى، وهما فعل التعدى والتمييز - ثم الضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر - ولما كان الثابت بالأوراق - على ما سلف بيانه - أن التابع وقت اقترافه حادث القتل لم يكن مميزا إذ كان مصابا بمرض عقل يجعله غير مدرك لأقواله وأفعاله مما ينتفى به الخطأ في جانبيه لتخلف الركن المعنوى للخطأ - وهو ما يستتبع انتفاء مسؤولية التابع وبالتالي انتفاء مسؤولية الوزارة المتبوعة - لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وبني قضاءه بإلزام الطاعنة بالتعويض على أنها مسئولة عن الضرر الذي أحدثه المحجور عليه بعمله غير المشروع لمجرد أنه كان تابعا لها وقت وقوع الجريمة التي اقترافها وأن اقترافه لهذه الجريمة متصل بالعمل الذي كان يؤديه والذي هيئته الطاعنة من أجله - فإن الحكم يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه، ولما سلف بيانه يتعين رفض الدعوى .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج ، ومحمد ممتاز نصار .

(٩٨)

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ القضائية :

إثبات . ” طرق الإثبات “ . ” الاقرار غير القضائي “ . ” هدم التجزئة “ .
” الدفاتر التجارية “ .

مناط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الاقرار وإعمالها في شأن ما يرد بدفاتر التاجر من قيود وبيانات هو أن تكون هذه الدفاتر منتظمة ومؤيدة بالمستندات الدالة على صحة للقيود والبيانات الواردة فيها وأما أنها .

مناط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الاقرار وإعمالها في شأن ما يرد بدفاتر التاجر من قيود وبيانات بحيث لا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد ما كان مناقضاً لدعواه هو أن تكون هذه الدفاتر منتظمة ومؤيدة بالمستندات الدالة على صحة للقيود والبيانات الواردة فيها وأما أنها . وإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد حول على بعض بيانات هذه الدفاتر واعتبرها اقراراً مبركاً لا يجوز تجزئته بينما لم يكن قد تحقق من انتظام هذه الدفاتر وقضى بتعيين خبير لبحثها وبيان ما إذا كانت منتظمة وتمثل الحقيقة أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكمين المطعون فيهما وسائر أوراق

الطعن — تحصل في أن وديع اشقجي مورث المطعون عليه أقام الدعوى رقم ١٣٩

سنة ١٩٥١ تجارى القاهرة الابتدائية بطلب الغاء قرار لجنة التقدير الصادر بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٥ وبطلان الاجراءات التى اتخذت ضده على أساس القرار المذكور والحكم بأنه سدد ما عليه من ضريبة طبقا لدفاتره مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه ، وقال شرحا لما إن اللجنة أهدرت دفاتره وحساباته ولم تعول على نسبة اجمالى الربح الواردة فيها بينما هى منتظمة وأنها جزأت عليه اقراره الثابت فى هذه الدفاتر بالنسبة لواقعة سقوط الخاتم الزمردى وكسره وبيعه نتيجة لذلك بمبلغ ١٥٠ جنيها وبخسارة قدرها ١١٥٠ جنيها فى حين أن اقراره هذا لا يتجزأ . وبتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا وبرفض الدفع ببطلان الاجراءات وفى موضوع الطعن برفضه وتأيد القرار المطعون فيه والزم الطاعن بالمصروفات وبمبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماه لمصلحة الضرائب . واستأنف المورث هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا الغاء فيما قضى به من رفض الطعن وتأيد القرار المطعون فيه بالنسبة للسنوات ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ و ١٩٤٦ و ١٩٤٧ و ١٩٤٧/١٩٤٨ والحكم ببراءة ذمته من كل ضريبة مستحقة عليه مع إلزام مصلحة الضرائب بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه عن الدرجتين وقيد هذا الاستئناف برقم ٨٣ سنة ٧٠ قضائية وبتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة حضوريا وعلنا بقبول الاستئناف شكلا وقبل الفصل فى الموضوع بنذب خير فى شئون الضرائب من مكتب الخبراء بوزارة العدل للاطلاع على أوراق القضية ومراجعة أوراق الممول وحساباته وبيان ما إذا كانت دفاتره منتظمة وتمثل الحقيقة أم لا مع بحث اعتراضات مصلحة الضرائب المستأنف عليها على تلك الدفاتر ومناقشة الطرفين فيما يرى لزوما له واستخراج حقيقة أرباح الممول أو خسارته فى كل سنة من سنى النزاع مع مراعاة ما أثبتته الممول فى دفاتره عن الخاتم الزمردى باعتبار أنه أدرجه بعد كسره فى رأس مال محله التجارى وقدره بمبلغ ١٠٠ جنيه ثم باعه بمبلغ ١٥٠ جنيها وبأشر خير المكتب مأموريته وقدم تقريرا انتهى فيه إلى أن الممول خسر فى سنة ١٩٤٠ مبلغ ٣٧٦ جنيها (طبقا لما انتهت إليه محكمة أول درجة وأنه فى سنة ١٩٤١ خسر مبلغ ٧٥٦ جنيها وأنه فى سنة ١٩٤٢ ربح مبلغ ٢٢١٤ جنيها) (طبقا لما انتهت إليه محكمة أول درجة) وأنه فى سنة ١٩٤٤/١٩٤٥ ربح مبلغ ٢٣٧ جنيها وأنه فى سنة ١٩٤٦/١٩٤٥ ربح مبلغ ١٦٧ جنيها (طبقا لما انتهت إليه محكمة أول درجة) وأنه فى سنة ١٩٤٦/

۱۹۴۷ خسر مبلغ ۱۵۷ جنيتها (طبقا لما انتهت إليه محكمة أول درجة) وأنه في سنة ۱۹۴۷/۱۹۴۸ ربح مبلغ ۴۷۰ جنيتها (طبقا لما انتهت إليه محكمة أول درجة) وبتاريخ ۳۰ أبريل سنة ۱۹۵۸ - وفي ضوء هذا التقرير - حكمت المحكمة علنا وحضوريا في موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف فيما يختص بسنة ۱۹۴۱ واعتبار أن المستأنف خسر فيها مبلغ ۷۵۶ جنيتها وفيما يختص بسنة ۱۹۴۴/۱۹۴۵ واعتبار أن الممول ربح فيها مبلغ ۲۳۷ جنيتها وتأييد الحكم المستأنف في هذا ذلك وألزم المستأنف عليها المصروفات المناسبة عن الدرجتين وألزم المستأنف باقي المصروفات ومبلغ ثلثية قرش مقابل أتعاب المحاماة - وطعنت مصلحة الضرائب في هذين الحكمين بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصدرت الطاعة على طلب نقض الحكمين ولم يحضر المطعون عليه ولم يقدم دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين يتحصل أولهما في أن الحكمين المطعون فيهما أقاما قضاءهما في الدعوى على أن ما ورد بدفاتر مورث المطعون عليه بخصوص واقعة سقوط الخاتم الزمردى وتهشمه وبيعه في سنة ۱۹۴۱ بخسارة وبخصوص إجمالى ربحه من تصليح الساعات في سنة ۱۹۴۴/۱۹۴۵ يعتبر إقرارا مريضا لا تجوز تجزئته ، وهو خطأ ومخالفة للقانون إذ أن عدم تجزئة الإقرار لا تكون إلا في حالة انتظام دفاتر الممول وحساباته والثابت في الدعوى ومن تقرير الخبير الذى ندبته المحكمة أن دفاتر المورث لم تكن منتظمة ولا مؤيدة بالمستندات وهو ما يتقرر معه حق مصلحة الضرائب في أن تجرى ما تشاء من التعديلات على إقراراته للوصول إلى حقيقة الأرباح .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن مناط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الإقرار وإعمالها في شأن ما يرد بدفاتر التاجر من قيود وبيانات بحيث لا يجوز لمن يريد أن يستخلص منها دليلا لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد ما كان مناقضا لدعواه هو أن تكون هذه الدفاتر منتظمة ومؤيدة بالمستندات الدالة على صحة القيود والبيانات الواردة فيها وأما أنها ، وإذ كان الثابت في الدعوى أن دفاتر مورث المطعون عليه غير منتظمة وأن مبيعاته لا يوجد من المستندات ما يؤيدها وكان

الحكم الصادر قبل الفصل في الموضوع قد جرى في قضائه على أن ما أثبتته المورث في دفاتره بخصوص الخاتم الزمردى يعتبر إقراراً صريحاً لا يجوز تجزئته بينما لم يكن قد تحقق من انتظام هذه الدفاتر وقضى بتعيين خبير "لفحص أوراقه وحساباته وبيان ما إذا كانت دفاتره منتظمة وتمثل الحقيقة أم لا مع بحث اعتراضات مصلحة الضرائب على تلك الدفاتر" فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث السبب الثاني - وبما يبنى عليه نقض الحكم الصادر في الموضوع بعد أن كانت المحكمة قد استغدت ولايتها على هذا الشق من النزاع .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ولما جاء في الحكم الابتدائي من أسباب يتعين تأييده .

جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد يثزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفران سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(٩٩)

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) ضرائب ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . تقادم . ” قطع التقادم “ .

في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أي من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو ربطها . الإجراء القاطع لتقادم في تلك الفترة يمثل في إخطار المول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .

في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ينقطع التقادم طبقا للسادة الثانية من القانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها .

(ب) ضرائب . ” ضريبة الأرباح التجارية والصناعية “ . تقادم . ” قطع التقادم “ ” إحالة النزاع إلى لجنة التقدير “ .

إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا يعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي من شأنها قطع التقادم .

١ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أي من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر الضريبة أو ربطها . وأن ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩ سنة ١٩٥٢ من أن التقادم ينقطع بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف إلا إلى الفترة

اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ . وأما في الفترة السابقة فإن الإجراء القاطع للتقادم يتمثل في إخطار الممول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار بلجنة التقدير^(١) .

٢ - إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا تعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي نصت المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على أنها تقطع التقادم ومن ثم فلا تجرى مجراها ولا تقاس عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٦٣ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى مصر ضد مصلحة الضرائب بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢١ والحكم أصليا بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة عن أرباحه في سنوات النزاع ومن باب الاحتياط اعتماد الأرباح طبقا لتقديراته مع إلزام المصلحة بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة - وقال شرحا لدعواه إن مأمورية ضرائب السيدة زينب كانت قد قدرت أرباحه في السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٦ وأخطرته بهذه التقديرات وربط الضريبة بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب في ١٩٤٧/٨/٣ والنموذج رقم ٢٠ ضرائب في ١٩٤٧/٩/٣ وأحيل الخلاف القائم بشأنها إلى لجنة التقدير بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٢٦ أصدرت اللجنة قرارها - أولا - باعتبار بدء نشاط الممول هو ١٩٤١/١٠/١٥ - وثانيا - بتقدير صافي أرباح الممول عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٦ بالمبالغ ٤٠ ج و ٢٨٥ ج و ٦٩٥ ج

(١) راجع تقض ١٩٦٢/١/٣ الطن ١٨٤ من ٢٧ ق السنة ١٣ ص ٢١ .

و ٦٧٠ ج و ٩٤٠ ج و ١٢٧٥ ج وأنه طعن على هذا القرار في الدعوى رقم ٤٦٦ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة طالبا الحكم بإلغائه لعدم اشتراك العضوين المختارين في إصداره وبتاريخ ١٩٥٠/١١/٧ حكمت المحكمة برفض الدعوى وتأييد قرار اللجنة واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٧ سنة ٦٨ قضائية. وبتاريخ ١٩٥٣/٤/٢٣ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان قرار اللجنة، وعلى أثر صدور هذا الحكم وبتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٩ عادت مصلحة الضرائب وأخطرت به عناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب وهى ذات العناصر والتقدير السابق لإخطاره بها وأحيل الخلاف القائم حول هذه التقديرات إلى لجنة الطعن المختصة حيث دفع الطاعن بسقوط حق المصلحة في المطالبة بالضريبة وطلب من باب الاحتياط الأخذ بوجهة نظره فيما يتعلق بأسس التقدير، وبتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢١ قررت اللجنة قبول الطعن شكلا ورفض الدفع بالتقادم وفى الموضوع تحديد بدء نشاط الطاعن اعتبارا من ١٩٤١/١٠/١٥ وإلغاء تقديرات المراقبة لصافي أرباحه في كل من سنة ١٩٣٩ و ١٩٤٠ والفترة من أول يناير سنة ١٩٤١ حتى تاريخ تأجير المخبز في ١٩٤١/١٠/١٥ وتحديد صافي أرباحه في المدة من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤١ حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ بمبلغ ٣٠ جنيها وفى السنوات من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٦ كالاتى ٢٧٢ ج و ٧٤٦ ج و ٦٤١ ج و ٩٣٦ ج و ١٢٨٦ ج ، وإذ أخطأت اللجنة فيما قضت به من رفض الدفع بالتقادم وفيما جرت عليه من تقدير أرباحه بالمبالغ الواردة في هذا القرار ، فقد انتهت إلى طلب إلغاءه والحكم له بطلباته - وبتاريخ ١٩٥٧/١/٢٦ حكمت المحكمة بقبول الطعن شكلا و بقبول الدفع المبدى من الطاعن وبسقوط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بالضرائب عن سنى النزاع من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٦ بالتقادم وألزم المصلحة المصروفات و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاءه والحكم برفض الدعوى وقيد هذا الاستئناف برقم ٣٦٨ سنة ٧٤ قضائية، وبتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧ حكمت المحكمة بحضورها بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع (أولا) بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بالتقادم المبدى من المستأنف ضده واعتبار

حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٦ مازال قائماً (ثانياً) بإعادة الأوراق إلى محكمة أول درجة للنظر في الشطر الخاص بموضوع تحديد أرباح المستأنف ضده في السنوات سالفة الذكر وبإلزام المستأنف ضده المصروفات ومائتي قرش مقابل أتعاب المحاماة — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للسبب الوارد في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت مصلحة الضرائب رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من "رفض الدفع بالتقادم واعتبار حق مصلحة الضرائب في اقتضاء الضريبة عن السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٦ مازال قائماً" ووجه الخطأ والمخالفة أنه طبقاً للسادة ٩٧ و ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتقادم الضريبة المستحقة عن السنوات من ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥ في ميعاد غايته ١٩٥١/٢/٢٨ وتتقادم الضريبة المستحقة عن سنة ١٩٤٦ في ميعاد غايته ١٩٥٢/٢/٢٨ وإلى هذا التاريخ الأخير لم تكن مصلحة الضرائب قد اتخذت في مواجهة الطاعن إجراء ما سوى إخطاره بعناصر ربط الضريبة في ١٩٤٧/٨/٣ وإخطاره بما استقر عليه رأيها بخصوص هذا الربط في ١٩٤٧/٩/٣ وإحالة النزاع القائم بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير ثم إعادة إخطاره بعناصر ربط الضريبة بمقتضى النموذج رقم ١٩ ضرائب في ١٩٥٣/١٠/١٩ على أثر صدور الحكم الاستثنائي بإعلان قرار اللجنة وليس في هذه الإجراءات ما يقطع مدة التقادم لأن كلام من الإخطار الأول بعناصر ربط الضريبة والإخطار الثاني بالربط على أول يناير سنة ١٩٤٨ ولا يقطع مدة التقادم طبقاً للسادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ ولأن إحالة النزاع إلى لجنة التقدير إن كان لها أثر في قطع التقادم فقد أصبحت لا أثر لها في هذا الصدد بعد أن حكم بإعلان قرار اللجنة ومن شأن هذا الحكم أن يمتد أثره إلى كافة الإجراءات السابقة وبعد أن عادت المصلحة فأخطرت الطاعن بعناصر ربط الضريبة على النموذج رقم ١٩ ضرائب في ١٩٥٣/١٠/١٩ وبمقتضاه تكون

قد تنازلت عن الإجراءات السابقة ووضعت الطاعن أمام تقدير وربط جديدين
ولكن بعد فوات الوقت وصقوط حقها في المطالبة بالضريبة .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه طبقاً للسنتين ٩٧ و ٩٧ مكررة
من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديله بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٤٧ وإعمالاً
لحكم القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ فإن الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية
تتقدم ويسقط حق مصلحة الضرائب في المطالبة بها في ميعاد غايته ٢٧ يونيو
سنة ١٩٥١ بالنسبة لأرباح السنوات من ١٩٤١ إلى ١٩٤٥ وفي ميعاد غايته
٢٧ يونيو سنة ١٩٥٢ بالنسبة لأرباح ١٩٤٦ ما لم تكن المصلحة قد اتخذت من
الإجراءات ما يقطع التقدم وفقاً للقانون ، وإذا كان الثابت في الدعوى أن كل
ما اتخذته مصلحة الضرائب من إجراءات في مواجهة الطاعن إلى تاريخ اكتمال
مدة التقدم في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٢ هو إخطاره بالنموذج رقم ١٩ ضرائب
في ١٩٤٧/٨/٣ وإخطاره بالنموذج رقم ٢٠ ضرائب في ١٩٤٧/٩/٣ ثم إحالة النزاع
القائم بينهما بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير ، وهذه الإجراءات جميعها لا تقطع
التقدم وذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أنه في الفترة السابقة على تاريخ
العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ في ١٩٥٠/٩/٤ لم يكن أي من النموذجين
١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطاراً من المأمورية للمول بتحديد عناصر الضريبة
أو ربطها وأن ما نصت عليه المادة الثائية من المرسوم بقانون رقم ٣٤٩
لسنة ١٩٥٢ من أن التقدم ينقطع بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها
في الفترة ما بين أول يناير سنة ١٩٤٨ وآخر ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يمكن أن ينصرف
إلا إلى الفترة اللاحقة لتاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ وأما في الفترة
السابقة فإن الإجراء القاطع للتقدم يتمثل في إخطار المول من قبل المصلحة بربط
الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير (تقضى ١٩٦٠/٦/٢٣)
ولأن إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا يعتبر بمثابة الإحالة إلى
لجنة الطعن التي نصت المادة ٩٧ مكررة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ على

أنها تقطع التقادم ومن ثم فهي لا تجرى مجراها ولا تقاس عليها ، وبالتالي فإن حق مصلحة الضرائب في مطالبة الطاعن بالضريبة على أرباحه في سني النزاع يكون قد سقط بالتقادم — إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفعل فيه ولما تقدم يتعين رفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ولطفى حل ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٠٠)

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) قانون "سريان القانون من حيث الزمان" "سريان قانون المرافعات
الجديد" "القوانين المتعلقة بالإجراءات وتلك المتعلقة بالمواعيد" .

لا تلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالإجراءات وتلك المتعلقة بالمواعيد — سريان
قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ
العمل بها — عدم سريان القوانين المعدلة للوابع متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ
العمل بها . المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .

(ب) قانون "تنازع القوانين من حيث الزمان" "سريان قانون المرافعات
الجديد" دعوى "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "وقف الدعوى"
"سقوط الخصومة" . "كيفية التمسك به" .

طلب الحكم بسقوط الخصومة يجوز تقديمه وفقاً لأحكام قانون المرافعات الجديد
على صورة الدفع لدى تعجيل الدعوى الموقوفة — إجراء منتهى — سريانه على
الدعوى الموقوفة في ظل قانون المرافعات القديم واستمر وقفها إلى ما بعد تاريخ العمل
بالقانون الجديد .

١ — لا تلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالإجراءات وبين ما هو متعلق
منها بالمواعيد ، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد بعد أن
نصت على قاعدة سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من
الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، أخرجت من هذه القاعدة
العامة بعض مستثنيات من بينها عدم سريان القانون الجديد بالنسبة للمواعيد
المعدلة متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها^(١) .

(١) راجع نقض ١٧/١٢/١٩٥٩ طعن ٣٠٣ س ٢٥ ق السنة العاشرة ص ٨٢٩ .

٢ - نظام سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد هو ما كان يعبر عنه في قانون المرافعات الملغى ببطلان المرافعة. ولكن القانون الجديد قد استحدث لهذا النظام أحكاما متعلقة بالإجراءات تخالف ما كان مقررا بمقتضى القانون القديم منها جواز تقديم طلب الحكم بسقوط الخصومة على صورة الدفع إذا ما عجل المدعى دعواه بعد انقضاء الأجل المقرر للسقوط . ومن ثم فإن هذا الإجراء المستحدث يسرى على الدعوى المعجلة بعد العمل بقانون المرافعات الجديد والتي كانت قد أوقفت من قبل وذلك عملا بالمادة الأولى من قانون المرافعات الجديد .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن ، تحصل في أن وزارة الأوقاف - الطاعنة - بصفتها فائزة على وقف محمود أفا خازندار وحرمه ، أقامت أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٩٩١ لسنة ١٩٤٥ ضد المطعون عليهما وضد المدعوة زينب محمد ، وفي جلسة ١٩٤٦/١٢/١٤ قضت المحكمة بوقف الدعوى لوفاة زينب محمد المذكورة - عجلت الطاعنة الدعوى بعد ذلك بصحيفة أعلنتها إلى المطعون عليها الثانية في ١٩٥٤/١٠/٥ وإلى المطعون عليه الأول في ١٩٥٥/٤/٦ - ولدى نظر الدعوى في جلسة ١٩٥٥/٤/١١ ، بعد تمجيلها دفع المطعون عليه الأول بسقوط الخصومة - وبتاريخ ١٩٥٦/٣/٣١ حكمت المحكمة بسقوط الخصومة مؤسسة قضاءها على أن الدعوى لم تعجل إلا بعد أن كان أجل السقوط قد انقضى ، وعلى أنه يجوز طلب الحكم بسقوط الخصومة على صورة دفع إذا عجل المدعى دعواه بعد انقضاء الأجل المقرر للسقوط عملا في ذلك بنص المادة ٣٠٢ من قانون المرافعات - استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٨٢٨

سنة ٧٤ ق القاهرة وبتاريخ ١٣/٤/١٩٥٨ حكمت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وذلك للأسباب التي بنى عليها قضاء محكمة الدرجة الأولى — طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الميينة بالتقرير وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها طلبت فيها رفض الطعن — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ٢٦/٤/١٩٦١ قررت إحالة إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات التالية للإحالة حدد لنظر الطعن جلسة ٩/٥/١٩٦٢ وفيها تمسك المطعون عليه الأول بما أورده في المذكرة المقدمة منه وصحمت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه يخالف القانون وأخطأ في تطبيقه — وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه انتهى في قضائه إلى أن دعوى الطاعنة وقد عجلت بعد العمل بأحكام قانون المرافعات الجديد ، فإن طلب الحكم بسقوط الخصومة يجوز تقديمه فيها ، على صورة الدفع عملاً بهذا القانون وتطبيقاً لما استحدثه من أحكام في هذا الخصوص — هذا في حين أن نظام سقوط الخصومة ليس نظاماً مستحدثاً وإنما هو ما كان يعمد به في قانون المرافعات الملغى بطلان المرافعة — وقد قصر القانون الجديد أجل السقوط وجعله سنة واحدة بعد أن كان ثلاث سنين في القانون السابق — واستناداً إلى أن هذا الأجل كان قد بدأ وقت قيام أحكام القانون الملغى ، نتيجة القضاء بوقف الدعوى ، في ظله ، فإن الحكم المطعون فيه ، طبق في شأنه أحكام ذلك القانون واعتبره ثلاث سنين وكان يتعين تبعاً لذلك ، ولما بين هذا الأجل وبين الاجراء الذي يتبع في تقديم طلب سقوط الخصومة إلى المحكمة ، من تلازم ، اتباع الاجراء الذي رسمه ذات القانون في هذا الخصوص — ولم يكن يجوز في ظل أحكام هذا القانون تقديم الطلب على صورة الدفع في الدعوى ، بعد تعجيلها ، بل كان يتعين لجواز

الحكم بسقوط الخصومة — أو بطلان المرافعة على حد تعبير القانون الملغى — رفع دعوى بطلب هذا البطلان قبل تعجيل الدعوى الأصلية .

وحيث إن المادة الأولى من قانون المرافعات قد نصت على أن (تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها . . .) — ولما كان نظام سقوط الخصومة في قانون المرافعات الجديد — كما يبين من مذكرة هذا القانون التفسيرية — هو ما كان يعبر عنه في قانون المرافعات الملغى ببطلان المرافعة ، وكان قانون المرافعات الجديد قد استحدث لهذا النظام في بعض النواحي ، أحكاماً متعلقة بالإجراءات تخالف ما كان مقروا بمقتضى قانون المرافعات الملغى ، ومن هذه الأحكام المستحدثة جواز تقديم طلب الحكم بسقوط الخصومة على صورة الدفع إذا ما عجل المدعى دعواه بعد انقضاء الأجل المقر للسقوط (المادة ٣٠٣/٢ مرافعات) — لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق — على ما سلف بيانه — أن الدعوى ظلت موقوفة إلى ما بعد العمل بقانون المرافعات القائم — ولما عجلت قدم فيها طلب الحكم بسقوط الخصومة على صورة الدفع — فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في قضائه إلى جواز تقديم هذا الطلب على هذه الصورة — لا يكون قد خالف القانون — وغير صحيح ما تتمسك به الطاعنة من وجوب التلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالإجراءات ، وبين ما هو متعلق من هذه القوانين بالمواعيد ، ذلك أن المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد بعد أن نصت على قاعدة سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ، أخرجت من هذه القاعدة العامة بعض مستثنيات من بينها عدم سريان القانون الجديد بالنسبة للمواعيد المعدلة متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل به — وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم ما هو منصوص عليه في المادة المذكورة فإن النقص عليه بخالف القانون والخطأ في تطبيقه يكون على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه ؛ في السبب الثاني ، القصور في التسبيب وفي بيان ذلك نقول إنها تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن انقطاع المرافعة عملا بقانون المرافعات القديم كان يصدر به قرار من المحكمة أما بعد صدور قانون المرافعات الجديد فانه يصدر به حكم من المحكمة ، و الفرق بين ما تقضى به المحكمة بموجب حكم وبين ما تقضى به بقرار تستطيع العدول عنه — وكذلك تمسكت في دفاعها أمام محكمة الاستئناف بأن النتائج التي رتبها قانون المرافعات القديم على صدور القرار بانقطاع المرافعة وعلى الحكم ببطلان المرافعة بعد مرور ثلاث سنوات يجب أن تختلف عن نتائج الحكم بانقطاع سير الخصومة والحكم بسقوط الخصومة — وتقول الطاعة إن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع الذي تمسكت به ولم يرد عليه .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين مما سبق إرادته أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أسباب قانونية صحيحة تكفى لجملة فإن إغفاله الرد بعد ذلك على ما يقدمه الخصم من أسانيد قانونية لتأييد وجهة نظره في الدعوى لا يعد قصورا يعيب الحكم .

ومن حيث إنه يتعين لما تقدم رفض الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ولطفى عل ، ومجد ممتاز نصار .

(١٠١)

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) وقف ” التصرف في الأعيان الموقوفة ” بطلان . بيع .

عدم جواز التصرف في الأعيان الموقوفة بأي نوع من أنواع التصرفات . بيع
المتحقق لأعيان الوقف باطل بطلانا مطلقا لانتهاكه الإجازة .

(ب) وقف ” فرار انتهاء الوقف المتخرب ” . ” طبيعته ” . ” أثره ” .

فرار انتهاء الوقف لتخربه وعدم اغلاله قرار منشيء للحق لا مقرر له . لا تزول من
الأعيان الموقوفة حصاتها الا من تاريخ صدوره . ليس من شأن ذلك القرار تصحيح
البطلان الذي لحق بالتصرف في الأعيان الموقوفة السابقة على صدوره .

(ج) وقف ” التصرف في الأعيان الموقوفة ” . ” القانون ١٨٠/١٩٥٢ بإنهاء
الوقف على غير الخيرات ” .

لم يتضمن القانون ١٨٠/١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات أى نص على
إجازة التصرفات في الأعيان الموقوفة السابقة على صدوره وتصحيحها .

(د) عقد ” المفاضلة بين عقدين ” . ” مناطها ” .

مناط المفاضلة بين عقدين أن يكونا صحيحين . لا محل لهذه المفاضلة متى كان
أحدهما باطلا بطلانا مطلقا .

(هـ) حكم . ” عيوب التدليل ” . ” قصور ” . ” مالا يعد كذلك ” .

تقرير الحكم بأن مجال بحث دفاع الطاعن المؤسس على أن عقده كان مطلقا
فقط قد تحقق هو ألا يكون العقد باطلا بطلانا مطلقا . اغفال الحكم الرد على هذا
الدفاع لا يبيحه .

١ - تقضى القواعد الشرعية - على ما جرى به قضاء النقض - بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام محبوسة أبداً عن أن يتصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات - فإذا ما تصرف المستحق في أعيان الوقف بالبيع فإن هذا التصرف يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لوقوعه على مال لا يجوز التعامل فيه بحكم القانون ومن ثم فلا تلحقه الإجازة .

٢ - القرار الصادر بإنهاء الوقف لتخرجه وعدم اغلاله امتناداً إلى المادة ١٨ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ هو قرار منشئ للحق لا مقرر له ، فلا تزول عن الأعيان الموقوفة حصاتها إلا من تاريخ صدوره وليس من شأنه لو صدر بعد التصرف في الأعيان الموقوفة أن يصحح البطلان الذى لحق بذلك التصرف .

٣ - لم يتضمن القانون ١٨٠/١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات أى نص على إجازة التصرفات في الأعيان الموقوفة السابقة على صدوره وتصحيحها .

٤ - مناط المفاضلة بين عقدين أن يكونا صحيحين ؛ فلا محل لهذه المفاضلة متى كان أحدهما باطلاً بطلاناً مطلقاً .

٥ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن مجال بحث دفاع الطاعن المؤسس على أن عقده كان معلقاً على شرط قد تحقق هو إنهاء الوقف - ألا يكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، فإن النسي على الحكم اغفاله الرد على هذا الدفاع يكون غير مستج .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور ضد المطعون عليهما الأولى والثانية وأطعنهما بصحيفتها في ١٥/١/١٩٥٥ وسجلها

في ١٩/١/١٩٥٥ وطلب فيها الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ في ٢٠/٥/١٩٥٠ عن العقارات الموضحة الحدود والمعالم بها ، وقال شرحا لدعواه إن المطعون عليهما الأولى والثانية باعناه الأولى بحق ستة قرارات مطعون عليها في ٢٤ قيراطا والثانية ١٣ مهما شائعة في ٢٤ قيراطا في وقف المرحوم حسنين بشارة بواقع سعر المتر الواحد ٤٠٠ قرش ولما طالبهما بتوقيع العقد النهائي امتنعتا فلم يجد مندوحة من إقامة دعواه . وفي ٢٥/٢/١٩٥٥ رفعت المطعون عليها الثالثة الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور ضد المطعون عليها الأولى قالت في صحيفة أنها باعتها بموجب عقد بيع عرفي مؤرخ ٢٥/١٢/١٩٥٤ سنة قراريط مشاعا في الأعيان موضوع الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور بثمن قدره ٢٨٠ ج دفع يجلس العقد ولما لم تعد البائعة مستنداتهما رغم تكرار طلبها لإنجاز العقد النهائي فإنها لم تجد بدا من إقامة دعواها طالبة فيها الحكم بصحة ونفاذ العقد المذكور وتدخلت خصما ثالثا في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥٥ طالبة رفضها كما تدخل الطاعن في دعواها رقم ١١٥ سنة ١٩٥٥ طالبا رفضها ، ومحكمة الدرجة الأولى بعد أن قررت ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد قضت بتاريخ ٢٤/١/١٩٥٦ حضوريا : أولا - في الدعوى رقم ٢٧ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور بقبول السيدة عزيزة خليل حسنين بشارة (المطعون عليها الثالثة) خصما ثالثا في الدعوى وبرفض الدعوى وألزمت المدعى فيها (الطاعن) بالمصاريف و ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة للخصم الثالث : وثانيا - في الدعوى رقم ١١٥ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور قضت بقبول زكى محمد مسعود (الطاعن) خصما ثالثا في الدعوى وبإثبات صحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ ٢٥/١٢/١٩٥٤ الصادر من السيدة هانم على حسنين بشارة (المطعون عليها الأولى) إلى عزيزة خليل حسنين (المطعون عليها الثالثة) عن بيع الحصص والمقادير في الثلاث منازل الموضحة معالمها وأوصافها بالصحيفة نظير الثمن المسمى وقدره ٢٨٠ جنيها - واستندت في قضائها هذا إلى أن العقارات الموضحة في عقد البيع الابتدائى الرقم ٢٠/٥/١٩٥٠ الصادر للطاعن من المطعون عليهما الأولى والثانية كانت وقت التعاقد عليهما وقفا وبيعها على تلك الصورة وقع باطلا بطلانا مطلقا لا تصححه أية اجازة لاحقة استأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ٣٢٠ سنة ١٢ ق مدنى الاسكندرية طالبا إلغاء الحكم المستأنف

فـيـا قـضـى بـه مـن قـبـول المـطـعـون عـلـيـها الـثـالـثـة خـصـيـا ثـالـثـا فـي الدـعـوى المـقـامـة مـنـه رـقـم ٢٧ سـنـة ١٩٥٥ مـدـنـى كـلـى دـمـنـور و فـيـا قـضـى بـه مـن رـفـض الدـعـوى المـذـكـورة و الـحـكـم بـإثـبـات التـعـاقـد فـي عـقـد الـبـيـع الـابـتـدأى الصـادـر لـه مـن المـطـعـون عـلـيـهـما الـأـوـلى و الـثـانـيـة و المـؤـرخ ١٩٥٠/٥/٢٠ و ضـمـن أـسـبـاب اسـتـثـنـافـه أن الـقـرـار الـذـى تـصـدـره المـحـكـمة الشـرـعـيـة بـإنـهـاء الـوقـف المـتـهـدـم و الـذـى لا يـغـل رـيـعـا هـو كـاشـف لـلـحـق مـقـرـر لـه و بـذـلـك يـمـكـن بـيـعـه قـبـل صـدـور الـقـرـار كـما عـاب عـلـى مـحـكـمة الـدرـجـة الـأـوـلى إـغـفـالـها الرـد عـلـى ما أـثـارـه أـمـامـها مـن أن عـقـده عـلـى أـسـوأ ائـفـروض بـيـع مـعـلـق عـلـى شـرـط و اقـف هـو إـنـهـاء الـوقـف بـحـكـم أو قـرـار و قد تـم ذـلـك فـعـلـا و تـحـقـق الشـرـط بـصـدـور قـانـون حـل الأـوقـاف عـلـى غـيـر الخـيـرات و أن المـطـعـون عـلـيـها الـثـانـيـة أـقـرت بـجـلـسـة ١٩٥٥/٢/٨ بـالـبـيـع الصـادـر مـنـها إلـيـه و صـادـقـته عـلـى دـعـواه و رـغـم ذـلـك قـضـت مـحـكـمة الـدرـجـة الـأـوـلى بـرـفـض الدـعـوى - و بـتـارـيـخ ١٩٥٨/٣/٢٢ قـضـت المـحـكـمة الـاسـتـثـنـافـيـة حـضـور يـا بـتـأيـيـد الـحـكـم المـسـتـأنـف و بـالـزـام الطـاعـن المـصـرـوفـات و ١٠ جـنـيـهـات مـقـابـل أـتـعـاب المـحـامـاة يـؤـديـها لـلـسـتـأنـف عـلـيـها الـثـالـثـة (المـطـعـون عـلـيـها الـثـالـثـة) مـسـتـنـدـة فـي قـضـائـها إلـى ذـات الـأـسـبـاب الـتـى ارـتـكـنـت إلـيـها مـحـكـمة الـدرـجـة الـأـوـلى مـضـيـفـة إلـيـها أن حـكـم إـنـهـاء الـوقـف المـتـهـدـم مـنـشـى لـلـحـق و لـيـس كـاشـفـالـه . و بـتـارـيـخ أول يـولـيـه سـنـة ١٩٥٨ طـعن الطـاعـن فـي الـحـكـم المـذـكـور بـطـرـيـق النـقـض و قد مـت النـيـابـة مـذـكـرة بـرأيـها تـضـمـن طـلب رـفـض الطـعن و بـتـارـيـخ ١٩٦١/٦/١٣ نـظـر الطـعن أـمـام دـائـرة فـخـص الطـعن فـقـرـرت إـحـالـته إلـى الدـائـرة المـدـنيـة و التـجـاريـة . و بـعـد اسـتـيـفاء الإـجـراءـات التـالـيـة لـلـإـحـالـة نـظـر الطـعن أـمـام هـذه المـحـكـمة بـجـلـسـة ١٩٦٣/٥/٢ و صـحـمـت النـيـابـة عـلـى طـلـبـها السـالـف .

وحيث إن الطاعن ينهى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المذكور لم ينزل أحكام القانون على واقعات الدعوى إنزالاً صحيحاً فوصف العقد الرقيم ١٩٥٠/٥/٢٠ والمبرم بينه وبين المطعون عليهما الأولى والثانية بأنه عقد باطل بطلاناً مطلقاً لأنه انصب على مال موقوف لا يجوز التعامل فيه - حالة أن المال الموقوف ليس مالا خارجا عن التعامل إذ أن القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أجاز طلب إنهاء الوقف المتهدم ثم جاء بعد ذلك القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وأنهى

٢٠ (١٠) ٠٢

الأوقاف على غير الخيرات وجعل اعيانها ملكا خالصا لمستحقيها والبائعتان له كانتا مستحقتين في الوقف والبيع الصادر منهما له في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠ قد صدر من مالكتين وهو بذلك صحيح يرتب عليهما التزاما بعدم التعرض ومن ثم فلا يجوز لأيهما الدفع في مواجهته ببطلان العقد ، وأن التكييف الصحيح لهذا العقد أنه عقد بيع معلق على شرط هو إنهاء الوقف في نصيب البائعتين وقد تحقق ذلك بالحكم الصادر من محكمة دمنهور الشرعية في المادة رقم ٢٠ سنة ١٩٥٣ تصرفات ثم بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذي أنهى الوقف الأهلي وملك الأعيان الموقوفة لمستحقيها — ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فهم الواقع — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه اتفق في عقد البيع المبرم بينه وبين المطعون عليهما الأولى والثانية على أن يتولى هو رفع دعوى بإنهاء الوقف بمصاريف من لدنه يحاسب عليها البائعتين وأنه قام بهذا الإجراء وحضرت البائعتان أمام هيئة التصرفات وطلبتا إنهاء الوقف وصدر القرار من هيئة التصرفات بإنهاء الوقف وجاء الحكم المطعون فيه بمصادرة على المطالب إذ اعتبر العقد باطلا بطلانا مطلقا دون أن يؤصل ذلك من حيث الواقع أو القانون — كما أنه أخطأ إذ اعتبر الحكم الصادر من هيئة التصرفات منشأ للحق حالة أن الحكم المذكور كان مقروا ولم يفعل أكثر من أنه أقر للبائعتين بحصتهما في الوقف دون زيادة أو نقص — كما أن الحكم المطعون فيه أغفل أثر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على التصرف الصادر له من المطعون عليهما الأولى والثانية .

وحيث إن النعي في وجهه مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه برفض دعوى الطاعن على ما يأتي — ” وحيث إن عقد البيع المؤرخ في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠ الصادر للمستأنف من المستأنف عليهما الأولى والثانية انصب على أعيان موقوفة حرم القانون بيعها تحريما باتا وحسبها عن تملكها لأحد فظلت حافظة لتلك الحصانة القانونية لا تزول عنها مناعتها إلى أن يصدر قرار أو حكم من الجهة المختصة بإنهاء الوقف يعتبر منشأ لحق جديد وايس بكاشف له وما عدا ذلك من التصرفات يقع مخالفا لأسس القانون ويحكم حتما بطلانه لتعلقه بالنظام العام ولا تصححه الاجازة لأن نظام الوقف شرع لمصلحة عامة

اقتضاها الشارع فلا يسوغ إهدارها ولا الاتفاق على ما يخالفها لقبول المستأنف عليها الثانية إنجاز الصفقة لا يحول دون بطلان التعاقد فلا سبيل بعدئذ للقياس أو الاستشهاد أو بتفريع التكييف القانوني بتصوير عقد بيع المستأنف ومقارنته ببيع ملك أغير طبقاً للمادة ٤٦٧ من التقنين المدني أو بأنه معلق على شرط موقف قد تحقق إذ أن مجال بحث كافة تلك الفروض إن صحت إذا لم يكن بطلان العقد مطلقاً، وهذا الذي أسس الحكم قضاءه عليه صحيح في القانون — ذلك أن القواعد الشرعية — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — تقضي بوجوب المحافظة على أبدية الأموال الموقوفة لتبقى على حالها على الدوام محبوسة أبداً عن أن يتصرف فيها بأي نوع من أنواع التصرفات ، فإذا ما تصرف المستحق في أعيان الوقف بالبيع فإن هذا التصرف يكون باطلاً بطلاناً مطلقاً لوقوعه على مال لا يجوز التعامل فيه بحكم القانون وهذا البطلان بطلان مطلق لا تلغيه الإجازة وإذا كانت المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أجازت لذوى الشأن اللجوء إلى المحكمة المختصة لطلب إنهاء الوقف في حالة تخربه وعدم إغلاله فإن القرار الذي يصدر بالإلغاء في هذه الحالة هو قرار منشيء للحق لا مقرر له فلا تزول عن الأعيان الموقوفة حصاتها إلا من تاريخ صدوره وعلى ذلك فإنه بفرض صدور قرار بإنهاء الوقف بعد حصول التصرف في النزاع المسائل فإنه ليس من شأن هذا القرار أن يصحح البطلان الذي لحق بذلك التصرف كما أن القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ عندما أنهى الوقف على غير الخيرات لم يتضمن أى نص على إجازة التصرفات السابقة على صدوره بتصحيحها — لما كان ذلك، فإن الحكم المضمن فيه وقد التزم النظر السابق فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون وفي فهم الواقع يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد عابه القصور في التسيب — ويقول الطاعن في بيان ذلك إنه أثار دفاعاً جوهرياً تضمن أن عقد البيع المؤرخ ١٩٥٠/٥/٢٠ والمبادر له من المطعون عليهما الأولى والثانية هو بيع معلق على شرط إنهاء الوقف عن العيين المبيعة وقد تحقق هذا الشرط بصدور حكم بإنهاء الوقف من محكمة دمنهور للأحوال الشخصية وبصدور قانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ كما تمسك بأن عقده يفضل قانوناً عقد البيع المؤرخ

١٩٥٤/١١/٢٥ الصادر من نفس البائعة (المطعون عليها الأولى) إلى المطعون ضدها الثالثة عن نفس العين المباعة لأنه سجل عريضة دعواه قبل تسجيل عريضة المطعون عليها الثالثة وقد أغفل الحكم المطعون فيه الرد على كل هذا الدفاع الجوهري مما يجعله مشوباً بالنقصان .

وحيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه قد تضمن في أسبابه الرد الكافي على دفاع الطاعن بأن عقده كان معلقاً على شرط قد تحقق فذكر الحكم أن مجال بحث هذا الدفاع ألا يكون العقد باطلاً، ومردود في شقه الثاني بأنه لما كانت المفاضلة بين عقدين مناطها أن يكونا صحيحين فإذا كان أحدهما باطلاً بطلانا مطلقاً كما هو الحاصل في النزاع الحالي فلا محل لهذه المفاضلة — لما كان ذلك، فإن النعي على الحكم بإغفاله الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص يكون غير منتج .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣

ب. ياسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأبيل جبران ، واطفي على ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٠٢)

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ القضائية :

إثبات "قوانين قانونية" "حجية الحكم الجنائي أمام المحاكم المدنية"
"نطاقها" قوة الأمر المقضي . تزوير . "الإدعاء بالتزوير" "قبوله" .

الحكم الجنائي له حجته في الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما
في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي "وصف القانوني لهذا
الفعل ونسبته إلى فاعله . تبرئة المتهم من جريمة تزوير السند له عدم كفاية الأدلة لا تجيز للمحكمة
المدنية قبول الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .

مؤدى نص المادتين ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، ٤٠٦ من القانون
المدني أن الحكم الصادر في المواد الجنائية تكون له حجته في الدعوى المدنية
أمام المحاكم المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون
للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا
الفعل ونسبته إلى فاعله . ومتى فصلت المحكمة الجنائية في هذه الأمور فإنه يتمتع
على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها في بحث
الحقوق المدنية المتصلة بها كي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائي السابق له
فإذا كانت المحكمة الجنائية قد قضت ببراءة المتهم من جريمة تزوير السند ورفض
الدعوى المدنية قبله وأصست قضاءها في ذلك على أن التهمة محوطة بالشك
مما مفاده أن الحكم بالبراءة بني على عدم كفاية الأدلة ، وأصبح هذا الحكم
انتهائيا فإنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه أن يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند
وأن يقضى برده وبطلانه .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن إستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ۱۹۵۵/۱/۲۵ استصدر الطاعن أمرا من السيد رئيس محكمة القاهرة الابتدائية بأن يؤدى له المطعون عليه مبلغ ۱۱ ج و ۵۰۰ م مصاريف دعوى إفلاس كان قد أقامها قبل المطعون عليه والفوائد من تاريخ صدور الأمر بوضع الأختام في ۱۹۴۸/۱۲/۴ ومصاريف هذا الأمر ومقابل أتعاب المحاماة - عارض المطعون عليه في أمر الأداء المذكور وقد قيدت هذه المعارضة برقم ۲۹۳ سنة ۱۹۵۵ تجارى كلى القاهرة ثم طعن المعارض في السند موضوع المطالبة بالتزوير، ودفع المعارض ضده بعدم جواز نظر دعوى التزوير لسابقة الفصل فيها في قضية الملحقة رقم ۱۸۵ سنة ۱۹۴۹ الجمالية واستئنافها رقم ۷۴۳ سنة ۱۹۵۱ س مصر والتي كان قد أقامها المطعون عليه مباشرة ضد الطاعن متحما إياه بتزوير سند المطالبة الحالية وقضى فيها نهائيا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . وبتاريخ ۱۹۵۵/۳/۳۱ قضت محكمة الدرجة الأولى بقبول المعارضة شكلا ورفض الدفع المبدى من المعارض ضده بعدم جواز نظر دعوى التزوير لسابقة الفصل فيها وبجواز نظرها وقبول الإدعاء بالتزوير شكلا وقبول شواهد التزوير وأحالت الدعوى الى التحقيق وبعد أن تم التحقيق قضت المحكمة حضوريا في ۱۹۵۷/۳/۷ : أولا - برد وبطلان السند المطعون فيه بالتزوير . وثانيا - بإلغاء أمر الأداء المعارض فيه ورفض دعوى المعارض ضده . استأنف الطاعن هذا الحكم بالإستئناف رقم ۱۸۳ سنة ۷۴ قى تجارى القاهرة . وبتاريخ ۱۹۵۸/۳/۱۱ قضت محكمة الإستئناف بتأييد الحكم المستأنف . وبتاريخ ۱۹۵۸/۷/۷ طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها تضمنت طلب نقض الحكم ونظر للطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسة ۱۷ يونيه سنة ۱۹۶۱ فقررت إحالته الى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات التالية

للاحالة مرض الطعن أمام هذه المحكمة بجلاسة ١٩٦٣/٥/٩ وفيها صممت النيابة على طلبها السالف البيان .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المطعون عليه كان قد أقام ضده اللجنة المباشرة رقم ١٨٥ سنة ١٩٤٩ الجمالية إتهمه فيها بتزوير السند أساس المطالبة في الدعوى الحالية وقضت محكمة الجنج بادانة الطاعن والزامه بأن يدفع للدعى المدنى (المطعون عليه) قرشا على سبيل التعويض المؤقت لكن محكمة الجنج المستأنفة ألغت هذا الحكم في اللجنة رقم ٧٥٣ سنة ١٩٥١ من مصر وقضت ببراءة المتهم (الطاعن) وبرفض الدعوى المدنية قبله ورفضت محكمة النقض الطعن المرفوع عن هذا الحكم ، وفي قضاء الحكم المطعون فيه برد و بطلان السند بعد ذلك ما يتعارض مع هذا النظر الذى سبق لمحكمة النقض أن أقرته في قضية اللجنة المذكورة .

وحيث إن هذا النعى يفيد تمسك الطاعن بحجية الحكم الجنائى النهائى أمام المحكمة المدنية — ولما كانت المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يكون للحكم الجنائى الصادر من المحكمة الجنائية فى موضوع الدعوى الجنائية بالبراءة أو بالإدانة قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم المدنية فى الدعاوى التى لم يكن قد فصل فيها نهائيا فيما يتعلق بوقوع الجريمة وبوصفها القانونى ونسبتها الى فاعلها ويكون للحكم بالبراءة هذه القوة سواء بنى على انتفاء التهمة أو على عدم كفاية الأدلة ولا تكون له هذه القوة إذا كان مبنيا على أن الفعل لا يعاقب عليه القانون“ وكانت المادة ٤٠٦ من القانون المدنى تنص على أن ”لا يرتبط القاضى المدنى بالحكم الجنائى إلا فى الوقائع التى فصل فيها هذا الحكم وكان فصله فيها ضروريا“ ومفاد ذلك أن الحكم الصادر فى المواد الجنائية تكون له حجيته فى الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما فى وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفى الوصف القانونى لهذا الفعل ونسبته الى فاعله فاذا فصلت المحكمة الجنائية فى هذه الأمور فانه يتمتع على المحاكم المدنية أن تعيد بحثها ويتعين عليها أن تعتبرها وتلتزمها فى بحث الحقوق المدنية المتصلة بها لكي لا يكون حكمها مخالفا للحكم الجنائى السابق له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم الصادر فى اللجنة المستأنفة رقم ٧٤٣ سنة ١٩٥١ من مصر والمقدم

صورته في ملف الطعن أن محكمة الجناح المستأنفة قضت في ١٩٥٣/٦/٣٠ ببراءة المتهم (الطاعن) من جريمة تزوير السند الرقيم ١٩٤٨/٩/٢ وبرفض الدعوى المدنية قبله وأسست قضائها في ذلك على أن التهمة محوطة بالشك مما مفاده أن الحكم بالبراءة بني على عدم كفاية الأدلة وقد أصبح هذا الحكم اتمائيا ، ولما كن ذلك ، فإنه ما كان يجوز للحكم المطعون فيه بعد أن صدر الحكم الجنائي على هذا المنحور أن يعود ويجيز الإدعاء بتزوير ذلك السند وأن يقضى برده وبطلانه وإذا فعل ذلك فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة الى بحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٠٣)

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ القضاية :

(أ) استئناف . "الأثر الناقل للاستئناف" . "الاستئناف الفرعى"
"حالاته" . تنفيذ . "تنفيذ عقارى" . "اعتراضات على
قائمة شروط البيع" . بطلان .

الاستئناف المرفوع عن الحكم يبطلان اجراءات التنفيذ العقارى من شأنه أن ينقل
إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويبعد طرحه عليها مع
أسانيد القانونية وأدلة الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل فى كافة الأوجه
التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه
التي أفضلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته .
لا حاجة لاستئناف فرعى من المستأنف عليه متى كان الحكم المستأنف قد قضى له
بكل طلباته .

(ب) استئناف "الأثر الناقل للاستئناف" . تنفيذ . "تنفيذ عقارى"
"اعتراضات على قائمة شروط البيع" . "أوجه الاعتراض" .
بطلان .

طلب بطلان اجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة
شروط البيع يعتبر طلبا واحدا يقام على أصل قانونية متعددة . لا يعد كل
اعتراض طلبا قائما بذاته . فصل محكمة الاستئناف فى الاعتراضات التي قدمت إلى
محكمة أول درجة وانغلت بحجها لا مخالفة فيه لقانون .

(ج) تسوية الديون العقارية "الديون التي تخضع للتسوية".

انطبق نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية والمضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على جميع الدائنين الذين تقوم لجنة التسوية باخطارهم . يدخل في ذلك أصحاب الديون المضمونة برهن تأميني أيا كانت صيرته .

(د) تسوية الديون العقارية . " واجب الدائنين " . " جزء اخلاصهم به " .

تخلف الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينهم ، استبعاد دينهم من التوزيع ويكون حكمهم حكم الدائنين الذين بحثت اللجنة ديونهم ولم يصحبهم نصيب في التوزيع .

(هـ) تسوية الديون العقارية . " قرار لجنة التسوية " . " أثره " .

قرار لجنة التسوية مبرىء لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدوره . انتهاء التمسرار لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . امتداد الحصانة التي اصحبها المشرع على أموال المدينين الذين قبلت اللجنة نهائيا تسوية ديونهم إلى كل ماله آخر يؤول إليهم بعد التسوية .

(و) تسوية الديون العقارية . " قرار لجنة التسوية " . " حججه " .

صدور قرار لجنة التسوية باستبعاد الدين وفوات ميعاد التمسرار لديها فيه . صيرورة القرار نهائيا وتكون له حجية الأحكام النهائية . امتناع الجدل فيه أمام المحاكم .

(ز) تسوية الديون العقارية . " قرار لجنة التسوية " . صلح . " تصالح المدين والدائن " . " أثر الصلح " .

التصديق على عقد الصلح من المحكمة قبل صدور قرار لجنة التسوية . دخول الدين بوضع الصلح ضمن الديون التي طلب المدينون من اللجنة تسويتها . قرار اللجنة باستبعاد الدين المذكور من التوزيع . لا أثر للصلح في هذه الحالة على اقرار ما لم يثبت أنه ظل نافذا برضاء المدينين إلى ما بعد صدور القرار .

١ - توجب المادة ٤١٠ من قانون المرافعات على محكمة الدرجة الثانية أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى. ومقتضى ذلك أن الاستئناف المرفوع من الدائن عن الحكم القاضى ببطلان إجراءات تنفيذ العقارى التى كان يباشرها من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عاصره ويميد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلتة الواقعية ويجب على تلك المحكمة أن تفصل فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التى تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته دون حاجة لاستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى إلى القضاء له بطلباته كلها إذ لا محل لرفع هذا الاستئناف إلا إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات فعندئذ يكون هناك محل للطالبة بما لم يحكم له به ويجب فى هذا المقام أن يكون المحكوم برفضه طلبا بالمعنى الصحيح فى القانون .

٢ - طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة ولا يعتبر كل اعتراض طلبا قائما بذاته على ما يستفاد من نص المادة ٦٤٢ مرافعات إذ هو المشرع فيها عن المنازعات التى ترمى إلى بطلان إجراءات التنفيذ بعبارة أوجه البطلان. ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت للفصل فى الاعتراضات التى كانت مقدمة إلى محكمة أول درجة ولم تبحثها هذه المحكمة فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

٣ - تنص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية الذى ألغى القانون ٣ لسنة ١٩٣٩ والمضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على أن "على الدائنين السابق إعلانهم أن يقدموا فى خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون (١٤٣ لسنة ١٩٤٤) كافة البيانات المطلوبة والمستندات الخاصة بديونهم ومراتب تسجيلاتهم ، فإذا انقضت المدة المذكورة ولم تقدم البيانات المطلوبة سقط حقهم فى التوزيع ، وإذا قدمت البيانات ولم تقدم

المستندات فللجنة تسوية الديون العقارية أن تقرر اعتبارهم من الدائنين العاديين .
وإذا ورد هذا النص عاما مطلقا ولم يرد في القانون الأخير رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ نص باستثناء الديون المضمونة برهن تأميني أيا كانت مرتبة من الديون التي تخضع للتسوية طبقا لأحكامه ، فإن . يؤدي ذلك أن نص المادة ١٨ مكرر سالف الذكر ينطبق على جميع الدائنين الذين تقوم لجنة التسوية باخطارهم .

٤ - مقتضى الجزء الذي تفرضه المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على من يتخلف من الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينه هو استبعاد هذا الدين من التوزيع ويكون حكم الدائن في هذه الحالة حكم الدائنين الذين بحثت اللجنة ديونهم ولم يصحبهم نصيب في التوزيع طبقا لأحكام القانون .

٥ - تقتضي المادة ٢٦ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديلها بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ بأن قرار لجنة تسوية الديون العقارية يبرئ ذمة المدين من كافة ديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدوره ويعتبر ذلك القرار منبها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . وقد قصد المشرع بذلك أن يسبغ على المدينين الذين قبلت اللجنة نهائيا تسوية ديونهم حصانة في أموالهم ليس فقط بالنسبة إلى الأموال التي كانت موضوع التسوية بل وفي كل مال آخر تؤول ملكيته إليهم عقب التسوية أيا كان سبب هذه الملكية - ومن ثم فما دام الدين سابقا على تاريخ تقديم طلب التسوية فإن قرار اللجنة الذي صدر في هذه التسوية يقف في سبيل كل إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين أيا كان طريق هذا التنفيذ .

٦ - مجال بحث ما إذا كان دين الدائنين يزيد أولا يزيد على الـ ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المدين المخصصة للتوزيع إنما يكون أمام لجنة تسوية الديون العقارية ، فإذا فوت الدائنون على أنفسهم هذه الفرصة وأصدرت اللجنة وفي حدود اختصاصها قرارها المتضمن استبعاد دينهم واقتضى ميعاد التظلم لديها في هذا القرار طبقا للمادة ٢٤ من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ المعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ صار هذا القرار نهائيا وتكون له حجية الأحكام النهائية ويمتنع تبعا لذلك الجدل فيه أمام المحاكم .

٧ - متى كان عقد الصلح والتصديق عليه من المحكمة سابقين على قرار لجنة تسوية الديون العقارية وكان المدينون قد تقدموا بالدين موضوع الصلح ضمن الديون التي طلبوا من اللجنة تسويتها وفقا لأحكام القانون وكان قرار اللجنة قد تضمن الفصل في أمر هذا الدين باستبعاده من التوزيع فإنه لا يكون للصلح أثر على هذا القرار ما لم يثبت أن هذا الاتفاق (الصلح) قد ظل نافذا برضاء المدينين إلى ما بعد صدور قرار اللجنة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشككية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن الطاعنين اتخذوا ضد مدينهم المطعون عليهم التسعة عشر الأولين إجراءات لنزع ملكيتهم من ١٥ ف و ٢٢ ط و ١٧ ص وفاء لدين قدره ٨٢٦٤ جنيهها صدر به ضدهم حكم لصالح موث الطاعنين من محكمة مصر المختلطة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ في الدعوى رقم ٩١٥ سنة ٦٦ قضائية وقام الطاعنون بإعلان تنبيه نزع الملكية إلى مدينهم المذكورين في ٢٥ أبريل و ٢ مايو سنة ١٩٥٤ وسجلوا هذا التنبيه في ٢٧ يونيو سنة ١٩٥٤ ثم أودعوا في ٢٠ يناير سنة ١٩٥٥ قائمة شروط البيع وبتاريخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٥ قرر المدينون في قلم الكتاب بالإعتراض على هذه القائمة وذكروا في تقرير الإعتراض أن إجراءات التنفيذ قد شأها بطلان لسبب وجود عيوب في الإجراءات مثالها أن أشخاصا منهم مدعى الأهلية قد أعلنوا بهذه الإجراءات على اعتبار أنهم كاملوا الأهلية وبسبب وجود عيوب في الموضوع مثالها أن الدين المنفذ به قد استبعدته لجنة تسوية الديون العقارية في طلب التسوية رقم ٥٢٧ سنة ١٩٣٩ المقدم منهم ولدى نظر هذه الاعتراضات أمام محكمة المنيا الابتدائية في الدعوى رقم ٥ سنة ١٩٥٥ بيوع المنيا أضاف المدينون المعارضون إلى اعتراضاتهم الواردة في التقرير اعتراضا

آخر مبناه أن تنبيه نزع الملكية قد سقط طبقا للمادة ٦١٥ من قانون المرافعات وذلك لأنه لم يعقبه خلال المائتين والأربعين يوما التالية لتسجيله التأشير على هامشه بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع أو صدور أمر من قاضي البيع بمد هذا الميعاد وانتهى المعارضون في طلباتهم أمام المحكمة إلى طلب الحكم بطلان إجراءات التنفيذ وشطبها ووقفها واعتبارها كأن لم تكن وذلك للأسباب التي أوردوها في تقرير الاعتراض وأمام المحكمة — وقد دفع الطاعنون المعارضين ضدهم بسقوط حق المعارضين في التمسك بسبب البطلان الذي أبدوه أمام المحكمة وذلك لعدم إبدائهم له بطريق الاعتراض وفي الميعاد المحدد في المادة ٦٤٦ لتقديم الاعتراضات على قائمة شروط البيع — وقد رفضت المحكمة هذا الدفع وأخذت بهذا السبب وقضت بناء عليه بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٥ بقبول التقرير بالاعتراضات شكلا وفي الموضوع بطلان الإجراءات الخاصة بالتنفيذ على العقارات المبينة في قائمة شروط البيع المقدمة من المعارض ضدهم وبوقف إجراءات التنفيذ على هذه العقارات وقالت المحكمة في أسباب حكمها إنه " متى تقرر وجود بطلان في الإجراءات لسقوط تنبيه نزع الملكية لمضى مدة تزيد على ٢٤٠ يوما بين تسجيل التنبيه وبين الإخبار بإيداع القائمة فإنه يتمين القضاء بطلان الإجراءات ووقفها دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الاعتراضات التي أثارها المعارضون المدينون إذ لا محل لذلك بعد أن انتهت المحكمة إلى القضاء بوقف إجراءات التنفيذ تأسيسا على أحد الأوجه — وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافهم برقم ١٠٤٠ سنة ٧٢ ق وكان من بين أسباب هذا الاستئناف أن محكمة أول درجة قد أخطأت إذ قبلت سبب البطلان الذي أبداه المعارضون المستأنف ضدهم بمد كرتهم المقدمة بجلد ٢٠ يولييه سنة ١٩٥٥ مع أن حق هؤلاء المعارضين في التمسك بهذا السبب قد سقط عملا بالمادة ٦٤٢ من قانون المرافعات وانتهى الطاعنون في صحيفة استئنافهم إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا بسقوط حق المستأنف عليهم في التمسك بذلك السبب واحتياطيا بعدم قبول الاعتراض شكلا للتقرير به من غير ذي صفة بالنسبة لبعض المعارضين ومن باب الاحتياط الكلى رفض طلب بطلان الإجراءات للسبب المتقدم وفي كل حال إعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل فيها — وبتاريخ ٩ يونيو سنة ١٩٥٧

حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من سقوط تنبيه نزع الملكية وبقبول الاعتراض الثاني من تقرير الاعتراض المؤرخ ١٧ مارس سنة ١٩٥٥ وببطلان إجراءات التنفيذ مع إلزام المستأنفين بمصاريف الدرجتين ومبلغ خمسة جنيهات أتعاباً للمحاماة وقالت المحكمة في أسباب حكمها إن حق المعارضين في التمسك بالسبب الذي اعتمد عليه الحكم الابتدائي في قضائه قد سقط طبقاً للمادة ٦٤٢ من أفعاء وأنه لذلك يكون الحكم المذكور قد أخطأ في بناء قضائه على ذلك السبب وحق الغاؤه ثم بحثت محكمة الاستئناف الاعتراضات الواردة في تقرير الاعتراض وانتهت إلى قبول الاعتراض المتضمن ببطلان إجراءات التنفيذ لأن الدين المنفذ به سبق أن استبعدته لجنة تسوية الديون العقارية في طلب التسوية رقم ٥٢٧ سنة ١٩٣٩ وذلك لما ثبت للحكمة من أن هذه اللجنة قررت في ٢٣ مارس سنة ١٩٤٧ استبعاد دين المستأنفين (الطاعنين) لعدم تقديم الدائن البيانات والمستندات الخاصة به الأمر الذي رتب عليه المحكمة اعتبار ذلك الدين ماقطاً عن المدينين بمقتضى قرار الاستبعاد المذكور الذي لا يجوز للحاكم مناقشته أو التعرض له — وبتاريخ ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧ طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة أول أبريل سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لنظره جلسة ٢٨ مارس سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على خمسة أسباب ينعي الطاعنون في أولها على الحكم المطعون فيه مخالفة القوانين وفي بيان ذلك يقولون إنهم بعد أن أودعوا قائمة شروط البيع قرر المطعون عليهم في قلم الكتاب بالاعتراض عليها وذكروا في التقرير أن الإجراءات قد شابهها بطلان شكلي وبطلان موضوعي وأن أساس البطلان الموضوعي هو أن الدين المنفذ به قد استبعدته لجنة تسوية الديون العقارية في طلب التسوية المقدم إليها منهم ثم أضافوا في مذكرتهم التي قدموها إلى المحكمة التي نظرت الاعتراضات طلباً جديداً لم يرد له ذكر في تقرير الاعتراض هو طلب الحكم بسقوط تسجيل تنبيه نزع الملكية استناداً إلى نص المادة ٦١٥

مرافعات وذلك لعدم التأشير على هامشه في الميعاد القانوني بما يفيد الإخبار بإيداع قائمة شروط البيع — وقد أخذت المحكمة الابتدائية بهذا الاعتراض الأخير وحكمت بسقوط التنبيه لهذا السبب دون أن تفصل أو تتعرض للاعتراضين الواردين في التقرير وصرحت في حكمها بأنها لم تجد حاجة لبحثهما ولما استأنف الطاعنون انصب استئنافهم على ما حكمت به المحكمة الابتدائية من سقوط التنبيه ولما عرض الاستئناف على محكمة الاستئناف تبين لها أن الحكم الابتدائي قد أخطأ في قضائه بسقوط التنبيه ولكنها بدلا من أن تثقف عند حد الغاء ذلك الحكم وتعيد القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في باقي الاعتراضات التي لم تبحثها ومن بينها الاعتراض المؤسس على براءة الذمة من الدين المنفذ به لسبق استبعاده من لجنة تسوية الديون العقارية فإن محكمة الاستئناف تصدت لبحث هذا الاعتراض واعتبرته صحيحا وحكمت بناء على ذلك بإعلان اجراءات التنفيذ — وقضاؤها بذلك تأسيسا على السبب المذكور يعتبر قضاء في طلب جديد لم يكن مطروحا عليها ذلك أن الاستئناف طبقا للمادة ٤٠٩ مرافعات لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا الطالب الذي رفع عنه الاستئناف ولا يعتبر هذا الوجه من طلبات المطعون عليهم المعترضين الذي أخذت به محكمة الاستئناف دفاعا أو دليلا مما يطرحه الاستئناف المرفوع من الطاعنين طبقا للمادة ٤١٠ مرافعات ذلك أنه فضلا عن أن ذلك الوجه من وجوه الاعتراض لا يعتبر وسيلة دفاع أو دليلا فإنه غير متعلق بما رفع عنه الاستئناف وهو سقوط تسجيل التنبيه لعدم التأشير على هامشه بالإخطار بإيداع قائمة شروط البيع ويضيف الطاعنون أن محكمة الاستئناف إذ تصدت للفصل في طلب الإعلان الموضوعي المتعلق بوجود الدين وعدمه والذي يعتبر طلبا مستقلا عن الطلب الذي حكمت فيه محكمة أول درجة ومختلفا عنه في موضوعه ولم تستنفذ هذه المحكمة سلطتها في الفصل فيه فإن محكمة الاستئناف بتصديها هذا تكون قد خالفت قاعدة أصلية متعلقة بالنظام العام وهي القاعدة التي تقضى بأن التقاضي على درجتين هذا فضلا عن مخالفتها لأحكام المادتين ٤٠٩ و ٤١٠ مالفتي الذكر والمادة ٤١١ مرافعات التي تمنع قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف

وينبغي الطاعنون في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه بطلانه لقصور أسبابه وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف في مذكرتهم

المقدمة بـجلسة ٢٥ مايو سنة ١٩٥٧ بأنه لا يجوز قانوناً للمحكمة أن تسأير الخصوم فيما طلبوه من التعرض لطلباتهم وأوجه النزاع التي كانوا قد أبدوها في تقرير الإعتراض وذلك إذا ما رأت المحكمة عدم الأخذ بالسبب الذي بنى عليه الحكم الابتدائي قضاءً ورغم تمسك الطاعنين بذلك فإن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بوجهة نظرهم في هذا الشأن ولم يناقشها أو يرد عليها .

وحيث إن النعى الوارد بهذين السببين . ودود بأنه لما كان المطعون عليهم المدينون قد طلبوا من محكمة الدرجة الأولى القضاء ببطالان إجراءات التنفيذ التي اتخذها الطاعنون ضدهم استناداً الى السببين الواردين في تقرير الإعتراض على قائمة شروط البيع والسبب الذي أبدوه أمام المحكمة وكانت تلك المحكمة قد اكتفت بالسبب الأخير وحكت بناء عليه بطلبات المدينين المعترضين وصرحت في حكمها بأن هذا السبب قد أغناها عن بحث السببين الآخرين ولما استأنف الدائنون الطاعنون هذا الحكم طلب المدينون المطعون عليهم تأييد الحكم المستأنف وتمسكوا في دفاعهم أمام محكمة الاستئناف بجميع أسباب البطلان التي أبدوها أمام محكمة الدرجة الأولى ومن بينها أن الدين المنفذ به قد برئت ذمتهم منه اسبق استبعاده من لجنة تسوية الديون العقارية في طلب التسوية المقدم منهم فان محكمة الاستئناف وقد رأت إلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى بقبوله من أسباب البطلان المقدمة من المستأنف عليهم الى محكمة أول درجة فانه يتعين عليها في هذه الحالة أن تبحث باقى هذه الأسباب وتفصل فيها . ذلك أن المادة ٤١٠ من قانون المرافعات توجب على محكمة الدرجة الثانية أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك الى محكمة الدرجة الأولى ومقتضى ذلك أن الاستئناف المرفوع من الدائنين الطاعنين عن الحكم القاضي ببطالان إجراءات التنفيذ من شأنه أن ينتقل الى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أصانيد القانونية وأدلة الواقعية ويجب على تلك المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي اغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته وذلك دون حاجة لإستئناف فرعى منه متى كان الحكم المستأنف قد انتهى الى القضاء له

بطلباته كلها إذ لا محل لرفع هذا الاستئناف إلا إذا كان لم يحكم له إلا ببعض الطلبات فمئذ يكون هناك محل للطالبة بما لم يحكم له به ويجب في هذا المقام أن يكون المحكوم برفضه طلبا بالمعنى الصحيح في القانون (Chef de demande) لما كان ذلك، وكان طلب المدينين المطعون عليهم من محكمة الدرجة الأولى بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب التي أوردوها في تقرير الاعتراض وأمام المحكمة يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة ولا يعتبر كل اعتراض طلبا قائما بذاته وقد دل المشرع بجلاء على هذا المعنى في المادة ٦٤٢ مرافعات بتعبيره فيها بعبارة أوجه البطلان عن المنازعات التي يقصد بها الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ فنصت المادة على أن "أوجه البطلان في الإجراءات ... سواء كان أساس البطلان عيبا في الشكل أم في الموضوع وكذلك جميع الملاحظات على شروط البيع يجب على المدين والحائز والدائنين ... ابدأوها بطريق الاعتراض ... " لما كان ذلك، فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت للفصل في الاعتراضات التي كانت مقدمة إلى محكمة أول درجة ولم تبحثها هذه المحكمة لا تكون قد خالفت القانون كما أنها وقد أخذت بهذا النظر القانوني الصحيح لا تكون بعد ذلك ملزمة بالرد على وجهة نظر الطاعنين المخالفة له — إذ أن مجرد أخذها بالنظر الصحيح يتضمن التعليل لإطراحها تلك الوجهة .

وحيث إن حاصل السببين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون بتفسيره قرار لجنة تسوية الديون العقارية باستبعاد دين الطاعنين بأنه يؤدي إلى براءة ذمة المطعون عليهم المدينين من هذا الدين — وفي بيان ذلك يقول الطاعنون إن استبعاد دينهم من التسوية كان بسبب عدم تقديمهم البيانات والمستندات وهذا الاستبعاد لا يفيد قانونا أولية براءة ذمة المدين أو سقوط حق الدائن في المطالبة به وإنما يعني هذا الاستبعاد أن اللجنة لم تتعرض للدين المستبعد ولم تدخله ضمن الديون التي شملتها التسوية والتوزيع وبالتالي يظل حق الدائن في المطالبة به قائما — وساق الطاعنون لتأييد وجهة نظرهم هذه أن طلب التسوية المقدم من المطعون عليهم قد قلم في سنة ١٩٣٩ في ظل القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ أول قوانين تسوية الديون العقارية والذي صدر في ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ ولم يبلغ إلا في ١٤ مايو سنة ١٩٤٢

بالقانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۴۲ وقد كانت الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۳۹ صريحة في أنه لا يحتسب في مجموع الديون التي يشملها التخفيض ولا في تقدير قيمة العقارات التي تنتفع بالتسوية الديون المضمونة برهن حيازي أو برهن تأميني في المرتبة الأولى ولاحق لسنة ۱۹۳۲ - ولما كان دين الطاعتين مضمونا برهن تأميني لاحق لسنة ۱۹۳۲ وفي المرتبة الأولى فإنه بحسب أحكام القانون الذي قدم طلب التسوية في ظله لم يكن هذا الدين يدخل ضمن الديون التي يشملها التخفيض وبالتالي فلم يكن الدائن ملزما بتقديم مستندات أو بيانات عن دينه هذا إلى اللجنة وقد جاء القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۴۲ وألغى القانون رقم ۳ لسنة ۱۹۳۹ ونص في المادة ۱۸ منه على تحويل اللجنة حصر جميع ديون المدين طالب التسوية حصرا نهائيا ثم عدل بالقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۴ وأضاف القانون الأخير إلى القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۴۲ مادة جديدة برقم ۱۸ مكرر تنص بأن "على الدائنين السابق إعلانهم أن يقدموا في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القانون الجديد كافة البيانات والمستندات الخاصة بديونهم ومراتب تسجيلهم فإذا انقضت المدة المذكورة ولم تقدم البيانات المطلوبة سقط حقهم في التوزيع وإذا قدمت البيانات ولم تقدم المستندات للجنة تسوية الديون العتارية أن تقرر اعتبارهم من الدائنين العاديين فإذا لم يكن قد سبق إعلانهم فتسرى المدة المذكورة من تاريخ إعلانهم بخطاب مسجل بعلم الوصول" - ومفاد هذا النص - على ما يقول الطاعنون - إن الدائنين الذين أعلنوا وقدموا بيانات عن دينهم ولم يقدموا بمستنداتهم فإن كل الذي يترتب بالنسبة لهم لا يخرج عن أحد أمرين - أولهما أن يسقط حقهم في توزيع ما يوازي ۷۰ ٪ من قيمة عقارات المدين - أي لا يصيبهم شيء في هذا التوزيع والأمر الثاني هو أن تقرر اللجنة اعتبارهم من الدائنين العاديين فإن أصابهم بوصفهم هذا شيء في التوزيع أخذوه وهذا الأمران يختلفان عن براءة الذمة وانقضاء الدين يؤكد ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۴ عن المادة ۲۶ حيث جاء بها أن النص الجديد لهذه المادة لم يعدل شيئا من أحكامها غير أنه بين بطريقة جلية لا تثير شكاً أن المنع من اتخاذ إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها إنما يكون بالنسبة للأجزاء المستبعدة من الديون وفقا لأحكام التوزيع أما بالنسبة لباقي الديون سواء منها ما هو قابل للتخفيض أو ما خفف طبقا للقواعد المنصوص

عليها بالمادة الخامسة فإن للدائن حق اتخاذ الإجراءات عليها وفقاً لأحكام القانون وإذا كان المطعون عليهم المدينون قد اتفقوا مع دائنتهم (مورث الطاعنين) على عدم إدخال هذا الدين ضمن ديون التسوية وذلك اكتفاء بالصلح الذي تم بينهم بشأن هذا الدين وصدق عليه الحكم الصادر من المحكمة المختلطة في ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٤١ فإن الطاعنين عند ما أخطرهم لجنة تسوية الديون العقارية في ١٤ من يناير سنة ١٩٤٥ لتقديم البيانات والمستندات الخاصة بدینهم ردوا عليها في ٢٣ من الشهر المذكور بما يفيد حصول ذلك الاتفاق والتصديق عليه من المحكمة وتنفيذه من الطرفين وقد وافقت اللجنة الطاعنين على رأيهم فلم تبحث دينهم ولم تخفضه أو تحدد مقداره وجاء قرارها باستبعاد هذا الدين لعدم تقديم البيانات والمستندات غير ماس بوجود الدين ومقداره ومرتبته ذلك أن هذا الاستبعاد — على ما يبين من استقراء قوانين التسوية العقارية يختلف تماماً في طبيعته وفي آثاره عن استبعاد الدين أو جزء منه بعد درجه ضمن ديون التسوية بسبب عدم إصابته شيئاً من الـ ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المدين أو لتخفيضه طبقاً لأحكام التوزيع — وإذا كانت المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديلها تبرئ ذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار وتنتهي كل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية فإن هذا الإجراء لا ينصرف إلا إلى الديون التي أدرجت ضمن الديون التي بحثتها اللجنة ورأت استبعادها لأنه لم يصحبها شيء من الـ ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المدين المخصصة للتوزيع وهذا لا يصدق على دين الطاعنين لأنه من جهة لم يدخل ضمن الديون التي تناولتها التسوية وبحثتها اللجنة ومن جهة أخرى فإنه يبين من قائمة التوزيع أن الـ ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المطعون عليهم المدينين توازي ١٠٤٤٨ ج في حين أن جملة الديون التي دخلت التسوية ٤١١٥ ج ومعنى ذلك أن دين الطاعنين الذي لم يدرج أصلاً ضمن الديون التي تناولتها التسوية لا يزيد على الـ ٧٠ ٪ وبالتالي فلا تبرأ منه ذمة المدينين ولا تنتهي علاقتهم مع دائنتهم بشأنه .

ويتحصل السبب الخامس في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بتجاهله الصلح الذي صدق عليه الحكم الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ وفي بيان ذلك

يقول الطاعنون إنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن دينهم مضمون برهن تأميني في ١٧ أغسطس سنة ١٩٣٣ وأنه بعد تقديم المدينين المطعون ضدهم طلب التسوية في سنة ١٩٣٩ عقدوا صلحا معهم تنازل بموجبه الطاعنون عن حوالي خمسة آلاف جنيه من دينهم ومنحوا المدينين إمهالا جديدا في السداد حتى ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٥ وأنه صدر حكم من المحكمة المختلطة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ بالتصديق على هذا الصلح وقام المدينون بتنفيذه له بسداد الأقساط المتفق عليها حتى سنة ١٩٤٥ وبين من ذلك أن الطرفين اكتفيا بهذا الاتفاق ونفذاه ولم يتقدما به إلى لجنة تسوية الديون العقارية بل إن الطاعنين قد ردوا في ٣٣ يناير سنة ١٩٤٥ على إخطار اللجنة لهم لتقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينهم بما يفيد حصول ذلك الاتفاق وصدر حكم به وتمسكوا في ردهم بهذا الحكم وقد صدر قرار اللجنة باستبعاد دينهم لعدم تقديم المستندات في ٥ يولييه سنة ١٩٤٥ أي بعد وصول ردهم إليها بنحو ستة أشهر مما يفيد أن اللجنة وافقت على إخراج هذا الدين من متناول سلطتها فلا هي دخلته ضمن الديون التي خفضتها ولا هي اعتبرته ديناً عادياً ولا هي قررت راءة ذمة المدينين منه ولما كانت العلاقة في المال بين الدائن والمدين لا صلة لها بالنظام العام ويجوز لها تبعاً لذلك الاتفاق بعيداً عن اللجنة فإن الاتفاق الذي يعقده يجب احترامه ولو كان مخالفاً لقرار هذه اللجنة ولو جاز اعتبار ذلك القرار بمثابة حكم نهائي فإنه كالحكم لا يحوز قوة الشيء المفضى إلا بالنسبة لما قضى به فقط وهو لم يقض ببراءة الذمة أو يؤسس الاستبعاد على ذلك وحكم المادة ٢٦ من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ لا يمس حقوق الدائنين الذين لم تدخل ديونهم ضمن الديون التي شملتها التسوية وانتزيع وذلك خلافاً للتفسير الذي ذهب إليه الحكم المطعون فيه من اعتبار هذه الديون منقضية وتبرأ ذمة المدينين منها وهذا التفسير فضلاً عن مجاباته لنصوص القانون واعتبارات العدالة فإن مقتضاه مصادرة حقوق هؤلاء الدائنين بغير حق وبدون نص وإثراء المدينين بلا سبب مشروع من طريق عدم الوفاء بما عليهم من ديون .

وحيث إن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية نص في المادة ٢٧ منه على أن "تظل قائمة بالحالة التي هي عليها وقت صدور هذا

القانون الطلبات المقدمة وفقا لأحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ — وللمدينين الذين سبق رفض طلباتهم أن يطلبوا في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون (القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢) إعادة النظر في هذه القرارات — ونص في المادة ٣١ على إلغاء القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ ولما كان الثابت أن طلب التسوية المقدم من الماطعون عليهم المدينين إلى لجنة تسوية الديون العقارية في سنة ١٩٣٩ لما يكن قد فصل فيه حتى تاريخ صدور القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ فإنه يخضع لأحكام هذا القانون دون حاجة إلى تقديم طلب جديد من المدينين بعد صدوره ومتى كان ذلك، وكانت المادة ١٨ مكررة من القانون المذكور المضافة بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ قد نصت على أن "على الدائنين السابق إعلانهم أن يقدموا في خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر هذا القانون (القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤) كافة البيانات والمستندات الخاصة بديونهم ومراتب تسجيلاتهم . فإذا انقضت المدة المذكورة ولم تقدم البيانات المطلوبة سقط حقهم في التوزيع — وإذا قدمت البيانات ولم تقدم المستندات للجنة تسوية الديون العقارية أن تقرر اعتبارهم من الدائنين العاديين . فإذا لم يكن قد سبق إعلانهم فتعمرى المدة المذكورة من تاريخ إعلانهم بخطاب مسجل بعلم الوصول " وكان الطاعنون مقربين بأن لجنة تسوية الديون العقارية قد أخطرتهم في شهر يناير سنة ١٩٤٥ لتقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينهم وأنهم امتنعوا عن تقديمها بحجة أن دينهم لا تشملها التسوية لسبق حصول صلح بينهم وبين مدينهم بشأنه لما كان ذلك، فإن الجزء الذي تفرضه المادة ١٨ مكررة سالفة الذكر على الدائنين الذين يتخلفون عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بديونهم ينطبق عليهم ولا وجه لما يقوله الطاعنون من أنهم لم يكونوا ملزمين بتقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينهم إلى اللجنة لأن دينهم كان مضمونا برهن تأميني في المرتبة الأولى ولاحق لسنة ١٩٣٢ وبالتالي فلم يكن يحتسب في الديون التي تشملها التسوية طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة الثانية من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٩ — لا وجه لهذا القول لأن هذا النص قد ألغى بإلغاء القانون المذكور بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ ولم يرد في القانون الأخير نص يقضى باستثناء الديون المضمونة برهن تأميني أيا كانت مرتبته من الديون

التي تخضع للتسوية طبقاً لأحكامه وقد ورد نص المادة ۱۸ مكررة منه الذي يلزم الدائنين بتقديم البيانات والمستندات الخاصة بديونهم عاماً ومطلقاً بحيث ينطبق على جميع الدائنين الذين تقوم اللجنة بإخطارهم - ولما كانت هذه استحداث نص المادة ۱۸ مكررة مخالفة للذي لم يكن له نظير في القانونين ۳ لسنة ۱۹۳۹ ، ۱۲ لسنة ۱۹۴۲ هي - على ما يبين من الأعمال التحضيرية للقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۴ (المذكرة التفسيرية وتقريرى بلحنى الشئون المالية فى مجلس النواب والشيخ) معالجة أسباب بطء إجراءات اللجنة الناشئة عن مطل بعض الدائنين فى تقديم بيان عن ديونهم وتوضيح مراتب تسجيلاتهم التي يستعصى فى الغالب على اللجنة الاهتداء إليها إذ لا سبيل إلى التحقق منها إلا من واقع عقود الرهن وأحكام الاختصاص ولا يغنى فى ذلك الشهادات العقارية وحدها وقد قصد المشرع أن يضع جزاء رادعاً على الدائنين لإجبارهم على تقديم ما يطلب منهم من بيانات ومستندات - ولبحول دون مطلبهم وتهاونهم فى تقديم تلك البيانات اضراراً بدينهم - وهو ما دل العمل على وقوعه وعلى أنه كان مثار شكوى كثير من المدينين - ومقتضى الجزاء الذي تفرضه هذه المادة على من يتخلف من الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينه هو استبعاد هذا الدين من التوزيع ويكون حكم الدائن فى هذه الحالة حكم الدائنين الذين بحثت اللجنة ديونهم ولم يصحبهم نصيب فى التوزيع طبقاً لأحكام القانون وإذ كانت المادة ۲۶ من القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۴۲ بعد تعديلها بالقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۴ تنص على أن "يكون قرار لجنة تسوية الديون العقارية مبرئاً لزمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ۷۰٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدور هذا القرار ويعتبر ذلك القرار منها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية" وبين من مراحل التشريع التي مر بها تعديل المادة ۲۶ على الوجه السابق والمخالف لما كان عليه النص فى مشروع القانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۴ المقدم من الحكومة للبرلمان ومن المناقشات البرلمانية التي دارت فى مجلس النواب والشيخ بشأن هذا التعديل أنه قصد به أن يسبغ على المدينين الذين قبلت اللجنة نهائياً تسوية ديونهم حصانة فى أموالهم ليس فقط بالنسبة إلى الأموال التي كانت موضوع التسوية بل وفى كل مال آخر تؤول ملكيته إليهم عقب التسوية أياً كان سبب

هذه الملكية وأنه ما دام الدين سابقا على تاريخ تقديم طلب التسوية فإن قرار اللجنة الذي صدر في هذه التسوية يتفق في سبيل كل إجراء من إجراءات التنفيذ على أموال المدين أيا كان طريق هذا التنفيذ ولما كان الثابت باقرار الطاعنين أن دينهم المنفذ به نشأ في سنة ١٩٣٣ أى في تاريخ سابق على تاريخ تقديم طلب التسوية من المدينين المطعون عليهم الذي قبلته لجنة تسوية الديون العقارية نهائيا وحددت في قرارها الديون التي خصها نصيب في التوزيع مستبعدة من هذا التوزيع دين الطاعنين فان إجراءات التنفيذ التي اتخذها الطاعنون في النزاع الحالي ضد مدينهم المطعون عليهم تكون باطلة ولا محل لاستشهاد الطاعنين بما ورد في المذكرة التفسيرية للقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ في تعليقها على المادة ٢٦ سالفة الذكر على أن المشرع لم يرد بالنص المعدل أن يعدل شيئا من أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٤٢ وإنما أراد أن يبين بطريقة جلية لا تثير شكاً أن المنع من اتخاذ إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها إنما يكون فقط بالنسبة للأجزاء المستبعدة من الديون وفقاً لأحكام التوزيع — لا محل لهذا الاستشهاد لأن هذا الذي ورد في المذكرة التفسيرية إنما كان خاصاً بالنص الذي كان مقترحاً في مشروع القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ المقدم من الحكومة وكان يجري هذا النص كالاتي "لا يجوز للدائنين المخفضة ديونهم ولا للدائنين السابقة ديونهم على ٢٣ يناير سنة ١٩٣٩ والذي لم يحدد لهم نصيب في التوزيع اتخاذ أية إجراءات على العقارات التي انتفعت بالتسوية أو على ثمراتها وذلك بالنسبة للأجزاء المستبعدة من تلك الديون" ولم يوافق مجلس النواب والشيوخ على النص بهذه الصيغة وانتهى بعد مناقشات طويلة إلى تعديله على الوجه المتقدم ذكره ليكون قرار اللجنة مبرئاً لذمة المدين من كافة الديون التي لم يحدد لأصحابها نصيب في التوزيع ومنها لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية بحيث يتمتع عليهم التنفيذ بديونهم تلك على عقارات المدين التي انتفعت بالتسوية وعلى ما تؤول ملكيته إليه من أموال بعد صدور قرار اللجنة — كذلك فان ما يشتره الطاعنون من أن نص المادة ٢٦ لا ينطبق إلا على الديون التي بحثتها اللجنة ورأت استبعادها بسبب أنها لم يصحبها شيء من الـ ٧٠ ٪ من قيمة عقارات المدين المخصصة للتوزيع مما لا يصدق على دينهم لأنه لم يدرج ضمن الديون التي تناولتها التسوية وبحثتها اللجنة ولأن

قيمته لا تزيد على تلك النسبة المخصصة للتوزيع — هذا الذي يثيره الطاعنون مردود: أولا — بأن دينهم كان معروضا على اللجنة ولم يراضن ديون التسوية — غير أن اللجنة قررت بعد ذلك استبعادهم لإمتناع الطاعنين عن تقديم البيانات والمستندات التي طلبتها منهم اللجنة وكان هذا الاستبعاد إعمالا للجزاء المقرر في المادة ۱۸ مكررة سالفة الذكر وقد سلف القول أن حكم هذا الاستبعاد هو حكم استبعاد الدين لعدم إصابته شيئا في التوزيع ومردود: ثانيا — بأن مجال بحث ما إذا كان دين الطاعنين يزيد أولا يزيد على الـ ۷۰٪ من قيمة عثارات المدين المخصصة للتوزيع إنما كان أمام لجنة تسوية الديون العقارية أما وقد فوت الطاعنون على أنفسهم هذه الفرصة وأصدرت اللجنة وفي حدود اختصاصها قرارها المتضمن استبعاد دينهم وانقضى ميعاد التظلم لديها في هذا القرار فإنه طبقا للمادة ۲۴ من القانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۴۲ المعدل بالقانون رقم ۱۴۳ لسنة ۱۹۴۲ يعتبر هذا القرار نهائيا وتكون له حجية الأحكام النهائية وبذلك يمتنع الجدل فيه أمام المحاكم .

وحيث إن ما ينعاه الطاعنون من تجاهل الحكم المطعون فيه الصالح الذي تم بينهم وبين مدينتهم بشأن الدين المنفذ به والذي صدقت عليه المحكمة المختلطة بحكمها الصادر في ۱۶ ديسمبر سنة ۱۹۴۱ هذا النعي مردود بأنه لما كان عقد هذا الصلح والتصديق عليه من المحكمة سابقين على قرار لجنة تسوية الديون العقارية وكان المدينون المطعون عليهم قد تقدموا بهذا الدين ضمن الديون التي طلبوا من اللجنة تسويتها وفقا لأحكام القانون وكان قرار اللجنة قد تضمن الفصل في أمر هذا الدين باستبعاده من التوزيع فإنه لا يكون للصلح المتقدم الذكر أثر على هذا القرار ويعتبر القرار المذكور طبقا للمادة ۲۶ سالفة الذكر منبها لكل علاقة بين الطرفين بشأن هذا الدين ما دام أن تاريخ نشوئه سابق على تاريخ تقديم طلب التسوية وما دام أن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على أن هذا الاتفاق قد ظل نافذا برضاء المدينين إلى ما بعد صدور قرار اللجنة أما ما يدعيه الطاعنون من أن قرار اللجنة باستبعاد دينهم كان نتيجة لموافقة اللجنة على ذلك الاتفاق فإنه ينقضه ما نص عليه في هذا القرار من أن الاستبعاد كان لعدم تقديم الطاعنين البيانات والمستندات التي ألزمهم القانون تقديمها .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن برمته على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢٣ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عواد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ، ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفي مل .

(١٠٤)

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ القضائية :

(أ) نقض . ” إعلان الطعن ” ” التوكيل بالطعن ” ” الصفة في الطعن ” .
حراسة . ” انتهاؤها ” . وكالة .

صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا . متى وجه الإعلان من الشركة فلا يبيح ما رقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها وقت إبرائه .

(ب) وكالة . ” وكيل بالعمولة ” . ” العلاقة بينه وبين الغير ” .

تعاقب الوكيل بالعمولة لحساب موكله باسم نفسه . بقاء الموكل أجنبيا عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تميز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة .

(ج) نقل ” النقل البحري ” . أوراق تجارية ” سند الشحن الإذني ” . ” تظهير ” .
” التظهير على بياض ” .

لا تنتقل ملكية الحق الثابت بسند الشحن الإذني إلى المظهر إليه إلا بالتظهير التام . م ١٣٤ تجاري . التظهير على بياض يعتبر بمثابة توكيل للمظهر إليه في تسليم البضاعة ولا يخوله حقا مستقلا من حقوق موكله المظهر .

(د) حوالة ” انعقاد الحوالة ” . نقل ” النقل البحري ” ” إذن التسليم ” ” إعفاء الناقل من مسؤولية التسليم ” .

لا تنقذ الحوالة إذا كان الحق المحال به قد زال عن المحيل قبل الحوالة .
امتصاص الناقل الأول إذن تسليم من الناقل الثاني ثم طلبه منه بعد ذلك تسليمه

للضامة طبقاً لنظام تسليم صاحبه وإعفائه من المسؤولية المترتبة على التسليم . اعتبار ذلك نزولاً من الناقل الأول عن الحقوق الناشئة له بموجب إذن التسليم . حوالة الإذن من الناقل الأول إلى المرسل إليه في هذه الحالة لا تصادف محلاً تنقذ به الحوالة ولا تنشأ عنها علاقة مباشرة بين المرسل إليه وبين الناقل الثاني الذي أصدر إذن التسليم .

(هـ) نقل "النقل البحري" "سند الشحن المباشر" "شرط الإعفاء الوارده" "نفاذه" .

شرط الإعفاء الوارده بسند الشحن المباشر بإعفاء الناقل الأول من مسئولية سلامة البضاعة أثناء عملية النقل الثاني يتوقف نفاذه على تمكين الناقل الأول المرسل إليه من احتلام البضاعة من الناقل الثاني ومن الرجوع مباشرة عليه .

(و) تقادم . "قطع التقادم" . دعوى .

القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليها كإن لم يكن .

(ز) حكم . "تسبيب كاف" . نقل . "النقل البحري" . "مسئولية الناقل" .

استخلاص محكمة الموضوع أن التفريغ قد تم بمعرفة السفينة يكفي في اعتبار الناقل الثاني الذي قام بعملية التفريغ تابعاً للسفينة لا مقاولاً لتفريغ .

١ - متى كان التوكيل قد صدر صحيحاً من الحارس الخاص على الشركة بما له من صفة في تمثيلها وقت صدوره، فإن انتهاء الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحته لأنه يعتبر صادراً للتوكيل من الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً .

ولا يبطل الإعلان كونه قد تضمن اسم الحارس كممثل للشركة طالبة الإعلان بعد زوال صفته في تمثيلها برفع الحراسة منها ذلك أن الإعلان متى وجه من

الشركة فإنه لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها وقت إجرائه^(١).

٢ - متى كان الوكيل بالعمونة قد تعاقد لحساب موكله باسم نفسه فإن الموكل يبقى أجنبيا عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تميز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة^(٢).

٣ - لا تنتقل ملكية الحق الثابت بسند الشحن الإذني إلى المظهر إليه إلا بالتظهير التام عملا بالمادة ١٣٤ من قانون التجارة. أما إذا كان تظهير السند على بياض اعتبر بمثابة توكيل للمظهر إليه في تسلم البضاعة ولا يخوله حقا مستقلا من حقوق موكله المظهر.

٤ - لا تنعقد الحوالة إذا كان الحق المحال به قد زال عن التحيل قبل الحوالة. فإذا كان الثابت من ترتيبات الحكة المطعون فيه أن الناقل الأولى بعد أن استصدرت إذن التسليم من الناقل الثاني تقدمت إليه بطلب لتسليم البضاعة إليها طبقا لنظام تسليم صاحبه. وأعقته على ما هو مدون بالطلب المذكور من كل مسؤولية ترتب على هذا التسليم بما في ذلك المسؤولية عن العجز في البضاعة أو فقد ضرور بما يعتبر نزولا منها عن الحقوق الثابتة له بموجب إذن التسليم فإن حوالة هذه الأذن منها إلى المرسل إليها بعد ذلك لا تصادف محلا تنعقد به الحوالة ولا تنشأ عنها علاقة مباشرة بين المرسل إليها وبين الناقل الثاني الذي أصدر إذن التسليم المشار إليها.

٥ - شرط الإغناء الذي يتضمنه سند الشحن المبرر باعفاء الناقل الأول من المسؤولية عن سلامة البضاعة أثناء عملية النقل الثاني يتوقف نفاذه على قيام الناقل الأول بتمكين المرسل إليه من استلام البضاعة من الناقل الثاني ومن الرجوع مباشرة عليه. فإذا كان الحكم قد انتهى في حدود سلطته الموضوعية إلى أن الناقل الأول لم يتم بتمكين المرسل إليها من حق مباشر قبل الناقل الثاني بأية وسيلة من الوسائل فلا يعيب الحكم ما قرره في بادئ الأمر أن شرط إغناء الناقل الأول

(١) راجع قاض ١٩٦٢/١/٤ الطعن ٢٢٦ - ٢٦ ق السة ١٣ ص ٤٢.

(٢) راجع المادتين ٨٢ و ١٣٥ من قانون التجارة.

من المسئولة لا یصح إلا بالوسيلة التي ذكرها وهي الحصول من الناقل الثاني على سند شحن باسم المرسل إليه وتسليمه إليه .

٦ - القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه یترب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليها كأن لم يكن .

٧ - متى استخلصت محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية أن التفريغ قد تم بمعرفة السفينة فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها من أن الناقل الثاني قد قام بعملية التفريغ باعتباره تابعاً للسفينة لا باعتباره مقاولاً للتفريغ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن شركة ذى مارين انشورانس كومباني (المطعون عليها الأولى) رفعت الدعوى رقم ١٥٩٧ سنة ١٩٥٢ تجارى كلى الاسكندرية ضد شركة ميتشيل كونس بصفتها وكالة من السفينة نايبين "الطاعنة" والسيد ليون كاراسو بصفته وكلاء من السفينة كاستيلوما كويدا (المطعون عليه الثاني) طالبة الحكم بالزامهما بأن يدفعوا إليها متضامین مبلغ ١٦٥٠ جنيتها و ٥٥٥ ملياً والفوائد القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد وقلت المدعية بياناً لدعواها إن شركة أبناء أنطوان باسيل كانت قد امنت لديها على رسالة من الأخشاب خلال نقلها من ميناء أوتواوا باليابان إلى ميناء الاسكندرية ، وأنه بموجب سبعة سندات شحن مباشر مؤرخة في ١٩ أغسطس سنة ١٩٥١ التزمت شركة ميتشيل بنقل الأخشاب على السفينة نايبين إلى ميناء بورصعيد على أن تعيد شحنها في هذا الميناء على سفينة أخرى إلى ميناء الاسكندرية على حسابها الخاص

وتحت مسئولية صاحب البضاعة وبعد إتمام الجزء الأول من الرحلة أعيد شحن الأخشاب في ميناء بورسعيد على السفينة كاستيلو ما كيدو ولدى وصول هذه السفينة إلى ميناء الاسكندرية تسلمت شركة أبناء باسيل البضاعة بمجزمقداره ٧٥٣٨٠ قطعة من الخشب ثمنها ١٦٥٠ جنيها ٥٥٠ مليا فاستدت بهذا المبلغ من شركة ذى مارين انشورانس كومباني المدعية بمقتضى عقد التأمين وحولت لها حقها في مطالبة المسئول وأقامت المدعية دعواها بطلب الزام الناقلين بدفع ذلك المبلغ اليها على أساس أن الناقل الأول (الشركة الطاعنة) مسئول بموجب سندات الشحن المباشر عن تسليم الأخشاب كاملة وأن الناقل الثانى (المطعون عليه الثانى) قد امتنع دون مبرر عن تسليم ما نقص من البضاعة ودفع المطعون عليه الثانى بعدم قبول الدعوى الموجهة اليه لرفضها من غير ذى صفة واستند في ذلك الى أنه لا توجد بينه وبين المدعية أية علاقة قانونية تخولها الحق في مقاضاته وطلبت الطاعنة رفض ذلك الدفع تأسيسا على أنها وقد استصدرت من المطعون عليه الثانى سندات بشحن البضاعة من ميناء بورسعيد الى ميناء الإسكندرية ثم حولت تلك السندات الى المستورد شركة أبناء باسيل فانه بذلك تقوم رابطة قانونية مباشرة بين المدعية التى حلت محل شركة أبناء باسيل وبين المطعون عليه الثانى الذى يسأل وحده بالتعويض وانهت من ذلك الى طلب الحكم أصليا بانحراجها من الدعوى واحتياطيا برفضها ومن باب الاحتياط الكلى الحكم على المطعون عليه الثانى بما ساء أن يحكم به عليها وفي ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة الاسكندرية الابتدائية: أولا- بعدم قبول الدعوى الموجهة الى المطعون عليه الثانى لرفعها من غير ذى صفة . وثانيا- بالزام الطاعنة بأن تؤدى للدعية (المطعون عليها الأولى) مبلغ ١٧٠ ج و ٤٨٠ م وهو المبلغ الذى قدره الخبير في دعوى إثبات الحالة ، ولما كانت المحكمة قد أغفلت الفصل في دعوى الضمان فقد عجلتها الطاعنة ، ودفع المطعون عليه الثانى بعدم قبولها لسقوط الحق في إقامتها لرفعها بعد ميعاد السنة المنصوص عليه في معاهدة سندات الشحن وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بقبول الدفع وبسقوط الحق في إقامة تلك الدعوى استأنفت المطعون عليها الأولى الحكم الأول الى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٥٠ سنة ١١ تجارى واستأنفت الطاعنة ذلك الحكم أيضا بالاستئناف رقم ١٩٢ سنة ١١ ق تجارى

كما استأنفت الحكم الثانى الصادر فى دعوى الضمان بالاستئناف رقم ۲۳۸ سنة ۱۲ تجارى وقررت محكمة الاستئناف ضم الاستئنافين الأخيرين الى الاستئناف المرفوع من المطعون عليها الأولى وقضت فى ۲۵ يونيو سنة ۱۹۵۷: أولا - بتعديل الحكم الابتدائى الصادر فى ۲۲ نوفمبر سنة ۱۹۵۴ وبإلزام شركة ميتشل كوتس (الطاعنة) بأن تدفع الى شركة ذى مارين انشورانس كومبانى (المطعون عليها الأولى) مبلغ ۱۶۵۰ ج و ۵۵۰ م. وثانيا - بتأييد الحكم الابتدائى الصادر فى ۲۴ ديسمبر سنة ۱۹۵۵ وفى ۲۰ أكتوبر سنة ۱۹۵۷ قرر الأستاذ أحمد زكى الشقنى المحامى بموجب التوكيل رقم ۱۲۵۹۲ لسنة ۱۹۵۷ توثيق القاهرة الصادر له من الحارس الخاص على شركة ميتشل كوتس بالظعن بطريق النقض فى ذلك الحكم وأضاف الى الخصوم فى الظعن المطعون عليه الثالث بصفته الوكيل الحالى للبانة كاستيلو ما كويدا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيا انتهت فيها الى طلب رفض الظعن مع إحالة الى دائرة المواد المدنية والتجارية لتقرير مبدأ قانونى فى الموضوع وعرض الظعن على دائرة فحص الظعن بجلطة ۳ أكتوبر سنة ۱۹۶۱ وفيها تمسكت النيابة برأيا السابق وقررت دائرة الفحص إحالة الظعن الى هذه الدائرة وفى المرحلة الثانية للإحالة أودع المطعون عليهما الثانى والثالث مذكرة دفعا فيها بعدم قبول الظعن لرفعه من غير ذى صفة استنادا الى أن تقرير الظعن قد أطن اليهما من الحارس الخاص على شركة ميتشل كوتس بعد زوال صفته فى تمثيلها برفع الحراسة عنها وقدمت النيابة مذكرة تكبيلية طلبت فيها رفض الدفع وإحالة فى الموضوع الى رأيا السابق ونظر الظعن أمام هذه الدائرة بجلطة ۷ مارس سنة ۱۹۶۲ وفيها صممت النيابة على ما انتهت اليه بمذكرتها الأخيرة .

وحيث إن مبنى الدفع المقدم من المطعون عليهما الثانى والثالث بعدم قبول الظعن لرفعه من غير ذى صفة هو أن الحارس الخاص على شركة ميتشل كوتس وإن كان قد قرر بالظعن عن الشركة أثناء قيام الحراسة عليها إلا أنه قد أطنها فى ۷ أكتوبر سنة ۱۹۶۱ بتقرير الظعن وإحالة الى هذه الدائرة وذلك بعد أن كانت الحراسة قد انتهت بصدر قرار وزير الاقتصاد رقم ۸۳۷ لسنة ۱۹۵۹ برفع الحراسة عن الشركة وتسليم أموالها اليها اعتبارا من ۹ نوفمبر سنة ۱۹۵۹ مما لا يجعل للحارس صفة فى مباشرة إجراءات الظعن بعد هذا التاريخ .

وحيث إن هذا الدفع مردود ذلك أنه يبين من الوقائع أن الحارس الخاص على شركة ميتشل كوتس بما كان له من صفة في تمثيل هذه الشركة قد أصدر بهذه الصفة التوكيل رقم ١٢٩٥٢ لسنة ١٩٥٧ توثيق القاهرة بتاريخ ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٧ إلى الأستاذ أحمد زكي الشيتي المحامي لينوب منه بصفته ممثلاً للشركة أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام وبمقتضى ذلك التوكيل قرر المحامي الوكيل بالطعن الحالي عن الشركة التي يمثلها الحارس عليها ولما كان التوكيل قد صدر صحيحاً من الحارس الذي كان يمثل الشركة وقت صدوره وكان إنتهاء الحراسة وزوال صفة الحارس في مرحلة لاحقة لصدور ذلك التوكيل لا يؤثر في صحته لأنه يعتبر صادراً للمحامي من الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً فإنه لذلك يكون إعلان الطعن من المحامي الوكيل عن الشركة إلى المطعون عليهم قد وقع صحيحاً ولا يغير من ذلك أن الإعلان قد تضمن إسم الحارس كممثل للشركة الطاعنة بعد زوال صفته في تمثيلها برفع الحراسة عنها إذ أن الإعلان وقد وجه من الشركة فإنه لا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في إسم الممثل الحقيقي لها وقت إجرائه ويتمين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالصبين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون فيما أسس عليه قضاءه بمسئولية الطاعنة عن تعويض المطعون عليها الأولى (التي حلت محل المرسل إليها في حقوقها) من قيمة العجز في البضاعة وبانعدام العلاقة المباشرة بين المرسل إليها وبين المطعون عليه الثاني وفي بيان ذلك تقول الطاعنة أولاً إنها وإن كانت لها صفة الناقل بالنسبة إلى عملية نقل البضاعة من اليابان إلى بورسعيد إلا أنها تعتبر أميناً للنقل ووكيلاً بالعمولة بالنسبة إلى عملية النقل الثانية التي قام بها المطعون عليه الثاني من بورسعيد إلى الإسكندرية وقد تمسكت الطاعنة لدى محكمة الموضوع بعدم مسئوليتها عن العجز في البضاعة الذي ثبت وقوعه أثناء النقل الثاني واستندت في ذلك إلى شرط إعفائها من المسئولية المدون بسند الشحن المباشر الصادر منها للمرسل إليها وقد رفض الحكم المطعون فيه أعمال الشرط المذكور بمقولة إنه يلزم لصحة مثل هذا الشرط أن يعمل الناقل الأول من الناقل الثاني على سند شحن بإسم المرسل إليه

وأن يبحث به إليه حتى يمكنه من استلام البضاعة ومن مقاضاة الناقل الثاني مباشرة وهو ما لم تقيم به الطاعة في حين أنه وإن كان مسلما أن أعمال شرط إعفاء الناقل الأول من المسؤولية يتوقف على قيامه بتكفين المرسل إليه من استلام البضاعة ومقاضاة الناقل الثاني مباشرة إلا أنه لا يشترط أن يقوم الناقل الأول بالتزامه في ذلك الشأن بالوسيلة التي حددها الحكم وهي الحصول من الناقل الثاني على سند شحن باسم المرسل إليه وتسليمه إليه فإن هذه الوسيلة وإن كانت هي الأكثر اتباعا في تحويل المرسل إليه حقا مباشرا قبل الناقل الثاني إلا أنه ليس في القانون أو العرف ما يجعلها الوسيلة الوحيدة لتحويل ذلك الحق للمرسل إليه وبالتالي لصحة شرط إعفاء الناقل الأول من المسؤولية. وفي خصوص هذه الدعوى فإن الطاعة باعتبارها وكلا بالعمولة قد استصدرت من الناقل الثاني (المطعون عليه الثاني) سند شحن عن نقل البضاعة من بور سعيد إلى الإسكندرية وبذلك ينبت للمرسل إليه حق الرجوع مباشرة على الناقل الثاني عملا بما تقضى به المادة ٧٠٨ من القانون المدني من أنه يجوز للوكيل ولنائب الوكيل أن يرجع كل منهما على الآخر. كما أن الطاعة وإن أعادت إلى الناقل الثاني سند الشحن المشار إليه لدى وصول البضاعة إلى ميناء التسليم فإنها قد استصدرت من الناقل المذكور بدلا من ذلك السند أذونا بتسليم البضاعة بإسمها وإذنها وبقدر عدد مستوردي البضائع التي تم نقلها ومن بينهم المرسل إليها التي حلت محلها المطعون عليها الأولى في حقوقها ثم حولت الطاعة أذون التسليم بناء على شرط الإذن المدون بها إلى المستوردين المذكورين مما يخول كلا منهم الحق في استلام بضائعه وفي الرجوع مباشرة على الناقل الثاني ومن ثم فإنه يتوفر بكل من الويلتين السابقتين الشرائط اللازمة قانونا لصحة شرط إعفاء الطاعة من المسؤولية من تعويض الضرر الذي أصاب المرسل إليها أو من يحل محلها في حقوقها بسبب العجز في رسالة الأخشاب موضوع الدعوى - ثانيا : أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم قبول الدعوى المرفوعة من المطعون عليها الأولى الحالة محل المرسل إليها على الناقل الثاني (المطعون عليه الثاني) على عدم قيام علاقة قانونية مباشرة بينهما بمقولة إن سند الشحن الذي تم به النقل الثاني قد صدر باسم الناقل الأول (الطاعة) شخصيا فيمتنع على المرسل إليها الرجوع مباشرة على الناقل الثاني لأن الطاعة بوصفها وكلا بالعمولة في هذه الحالة تكون هي الملتزمة لموكلها ولمن تعامل معها

ولاحق لأحدهما في الرجوع على الآخر وبمقولة إن أذن التسليم التي استصدرتها الطاعة باسمها من الناقل الثاني وقامت بنحويلها لم تغير من الأمر شيئاً لأن الطاعة طلبت من الناقل الثاني بعد صدور تلك الأذن أن تسلم البضاعة بنفسها طبقاً لنظام (تسليم صاحبه) وتحملت كل مسئولية تترتب على ذلك التسليم وإذا كانت الطاعة قد حولت أذن التسليم إلى المرسل إليها في تاريخ لاحق لإخلاء مسئولية الناقل الثاني فإن الحوالة تعتبر باطلة لا تعسدام محلها ولا يترتب عليها إنشاء علاقة مباشرة بين المرسل إليها وبين الناقل الثاني وتقول الطاعة إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في هذا الذي قرره جميعه ذلك أن سند الشحن في النقل الثاني وإن صدر باسمها هي إلا أنه تضمن أن البضاعة تخص عدداً من المستوردين وقد ذكرت أسماءهم ومنهم المرسل إليها الحالة محلها المطعون عليها الأولى بكشف كان مرافقاً بسند الشحن وقد أقر الناقل الثاني بهذه الواقعة في إحدى مذكراته المقدمة لمحكمة الموضوع ومن المقرر في أحكام عقد الوكالة بالعمولة أنه إذا عقد الوكيل بالعمولة العقد باسمه وبأذن موكله وأفصح عن اسم الموكل فإن العلاقة تقوم مباشرة بين الموكل وبين من تعاقد معه الوكيل كما أن الحكم من ناحية أخرى قد خلط بين استلام البضاعة طبقاً لنظام (تسليم صاحبه) وبين استلام البضاعة الفعلى أو القانونى الذى ينتهى به وحده التزام الناقل بالتسليم أما نظام (استلام صاحبه) فهو نظام جمركى لا مؤدى له إلا السماح بتخزين البضاعة بمخازن الجمرك على أن يقوم أصحابها بسحبها فور وصول السفينة دون أن يترتب عليه إعفاء الناقل من التزامه ومن ثم فإن الطاعة وإن طلبت من الناقل الثاني تسليمها البضاعة طبقاً لنظام "استلام صاحبه" إلا أن حقها في التسليم الفعلى وفي الرجوع على الناقل المذكور بموجب أذن التسليم قد ظل باقياً لها فتكون حوالة أذن التسليم إلى المرسل إليها قد تمت صحيحة على هذا الأساس .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقيه ذلك : أولاً - أن الحكم المطعون فيه إذ نفى قيام علاقة مباشرة بين المرسل إليها وبالنسبة للمطعون عليها الأولى الحالة محلها في حقونها وبين الناقل الثاني (المطعون عليه الثاني) وقرر أن تلك العلاقة لا تترتب على سند الشحن الصادر من الناقل المذكور إلى الطاعة باسمها قد استند في ذلك إلى أنه "يشتط لاستعمال حق الرجوع على نائب الوكيل في الدعوى المباشرة

ألا يكون العمل الذي تم بمعرفة الوكيل قد تم باسمه شخصيا إذ في هذه الحالة يكون هذا الوكيل هو الملزوم دون غيره لموكله ولمن يتعامل معه وله الرجوع على كل واحد منهما بما يخصه من غير أن يكون لأحدهما طلب على الآخر وذلك طبقا للمادة ٨٢ تجارى ، ومن حيث إنه لما كان سند الشحن الذى تم به النقل الثانى قد صدر باسم الناقل الأول (الطاعنة) فإنه لا يجوز هنا إعمال نص المادة ٣/٧٠٨ مدنى ويتمنع على المرسل إليه الرجوع مباشرة على الناقل الثانى بالتعويض عن الضرر الذى لحق بالبضاعة فى هذا الجزء من النقل " كما أحال الحكم فى ذلك الخصوص الى الحكم الابتدائى الذى جاء به "وحيث إنه ولو أن الثابت من مطالعة سند الشحن الذى أصدره المدعى عليه الثانى (المطعون عليه الثانى) فى ١٠/١٦ سنة ١٩٥١ بوصفه وكيلا من الباخرة كاستيلوما كويدا أنه صدر لأمر المدعى عليها الأولى (الطاعنة) قد ظهر على بياض إلا أن الثابت على أساس وكيل المدعى عليها الأولى (الطاعنة) أن هذا السند لم يسلم الى شركة أبناء باسيل (المرسل إليها) لتسلم بمقتضاه بضائنها من الباخرة كاستيلوما كويدا وإنما أعيد الى مصدره المدعى عليه الثانى . . . وحيث إن الثابت من وقائع الدعوى أن سند الشحن الصادر من المدعى عليه الثانى لأمر المدعى عليها الأولى وإن كان قد ظهر على بياض إلا أنه لم يسلم لشركة أبناء باسيل وإنما أعيد الى مصدره ومن ثم فلا محل للقول بأن الحقوق المترتبة عليه قد انتقلت الى شركة باسيل بمجرد هذا التظهير طالما أن السند لم يسلم إليها أصلا " ثم أضاف الحكم المطعون فيه الى ذلك قوله " وأنه على فرض تسليم سند الشحن موقعا عليه على بياض الى المستورد فإن تظهير السند إذا تم على بياض لا يكفى لإنشاء علاقة قانونية بينه وبين كاراسو (المطعون عليه الثانى) إذ يعتبر السند فى هذه الحالة بمثابة توكيل للتظهير إليه فى استلام البضاعة فقط وذلك طبقا للمادة ١٣٥ تجارى " وهذه القرارات من الحكم المطعون فيه لا مخالفة فيها للقانون لأن الوكيل بالعمولة إذا تعاقد لحساب موكله باسم نفسه فإن الموكل يبقى أجنبيا عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تجيز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة كما أن سند الشحن الذى لا تنتقل ملكية الحق الثابت فيه الى المظهر إليه إلا بالتظهير التام عملا بالمادة ١٣٤ من قانون التجارة أما إذا كان تظهير السند على بياض اعتبر بمثابة توكيل للتظهير إليه فى تسليم البضاعة ولا ينحوله

حقاً مستقلاً عن حقوق موكله المظهر ثم إن الحكم وقد استظهر في حدود سلطته الموضوعية أن الطاعة لم تسلم سند الشحن إلى المرسل إليها بعد تظهيره وأنها قد ردت إلى مصدره فإنه لم يكن بحاجة بعد ذلك إلى بحث دفاع الطاعة بأنها قد أفصحت عن اسم موكلها المطعون عليه لدى إصداره سند الشحن إذ لا أثر لهذا الإفصاح بفرض حصوله في النتيجة التي انتهى إليها الحكم والنهي مردود ثانياً بأن الحكم المطعون فيه قد قرو من ناحية أخرى أن حوالة الطاعة أذن تسليم البضاعة إلى المرسل إليها لم يكن من شأنها قيام علاقة مباشرة بين المرسل إليها المذكورة وبين المطعون عليه الثاني (الناقل الثاني) وأورد الحكم في أسبابه ما يلى "ولا يغير من الأمر استبدال أذونات التسليم بسند الشحن حتى على فرض أنها صدرت لأمر وإذن المستأنفة (الطاعة) إذ الثابت من الأوراق أن المستأنفة قد طلبت استلام البضاعة شخصياً من المستأنف عليه (الناقل الثاني) تحت نظام (تسليم صاحبه) وقد صدرت فعلاً أذونات التسليم باسمها في ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ ثم حررت على نفسها إقراراً في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ بتحملها كل مسئولية عن التسليم تحت هذا النظام ومن ثم تعتبر المستأنفة هي المستلمة للبضاعة وتحدد من ذلك التاريخ حقوق الطرفين ويبطل بذلك كل أثر لشرط الأمر والإذن الوارد في أوامر التسليم وتحويلها بعد ذلك إلى المستوردة في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ يعتبر تحويلاً باطلاً لإنعدام محله ولا ينشئ علاقة قانونية بين هذه الأخيرة وبين المستأنف عليه" وهذا القدى قرره الحكم صحيح في القانون لأن الحوالة لا تنعقد إذا كان الحق المحال به قد زال من المحيل قبل الحوالة ولما كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن الطاعة قد استصدرت أذن التسليم من الناقل الثاني المطعون عليه الثاني بتاريخ ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥١ ثم تقدمت إليه بعد ذلك بطلب مؤرخ في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥١ لتسليم البضاعة إليها طبقاً لنظام (تسليم صاحبه) وأعطته على ما هو مبدون بالطلب المذكور من كل مسئولية تترتب على هذا التسليم بما في ذلك المسئولية من العجز في البضاعة أو فقد الطرود بما يعتبر نزولاً من الطاعة عن الحقوق التي كانت ثابتة لها بموجب أذن التسليم فإن حوالة هذه الأذن من الطاعة إلى المرسل إليها بعد نزول الطاعة عن حقوقها لا يصادف محلاً تنعقد به الحوالة ولا تنشأ منها علاقة مباشرة بين المرسل إليها وبين المطعون عليه الثاني الذي

أصدر أذن التسليم المشار إليها والنهي مردود آخرًا بأنه لما كان الشرط الذي يتضمنه سند الشحن المباشر باعفاء الناقل الأول من المسؤولية عن سلامة البضاعة أثناء عملية النقل الثاني يتوقف نفاذه على قيام الناقل الأول بتسليم البضاعة إليه من استلام البضاعة من الناقل الثاني ومن الرجوع مباشرة إليه ، وكان الثابت على ما تقدم أن الحكم قد انتهى إلى أن الطاعة لم تقم بتسليم البضاعة إليها من حق مباشر قبل الناقل الثاني بأية وسيلة من الوسائل فإنه لا يعيب الحكم ما قرره في بادئ الأمر من أن شرط إعفاء الناقل الأول من المسؤولية لا يصح إلا بالوسيلة التي ذكرها وهي الحصول من الناقل الثاني على سند شحن باسم المرسل إليه وتسليمه إليه .

وحيث إن الطاعة تنحى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون وقصوره في التسبب فيما قضى به من سقوط الحق في دعوى الضمان التي رفعتها الطاعة على المطعون عليه الثاني وذلك من وجهين أولهما خطأ الحكم فيما قرره من أن دعوى الضمان تسقط بمضي سنة من تاريخ تسليم البضاعة تأسيساً على أنها دعوى مستقلة عن الدعوى الأصلية التي رفعتها المطعون عليها الأولى ضد الطاعة والمطعون عليه الثاني مع أنه وقد ثبت وجود علاقة مباشرة بين المطعون عليها الأولى رافعة الدعوى الأصلية وبين المطعون عليه الثاني المدعى عليه في دعوى الضمان فإن هذه الدعوى تعتبر متفرقة عن الدعوى الأصلية بما يمنع من سقوطها والوجه الثاني أن الطاعة تمسكت أمام محكمة الموضوع — رداً على الدفع بسقوط دعوى الضمان — بأن المطعون عليه الثاني قام بعملية تفريغ البضاعة لا بوصفه وكيلًا عن السفينة ولكن باعتباره مقاولاً لتفريغ البضاعة فلا تسقط الدعوى الموجهة إليه بمضي مدة السنة المنصوص عليها بمعاودة سندات الشحن وإنما يكون سقوطها بالمدة المقررة لسقوط التزام المقاول في القانون وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفاع مقرراً أن التزام التفريغ يقع على حاتق السفينة وأنه يؤيد ذلك أن المستورد طلب أن يقوم بنفسه بتفريغ البضاعة فرفض المطعون عليه الثاني هذا الطلب مع أن الحكم قد نقل في أسبابه النص الوارد في سند الشحن على حق السفينة في تخزين البضاعة إن لم يحضر المرسل إليه لاستلامها ومؤدى هذا النص أن المرسل إليه هو الملزم

بالتفريغ كما أن رفض المطعون عليه الثاني طالب المستورد تفريغ البضاعة لا يدل على أن التفريغ كان على عاتق السفينة بل إنه يدل على العكس من ذلك أن المستورد طلب التيام بالتفريغ المكلف هو به ولكن المطعون عليه الثاني رفض هذا الطلب ليقوم بعملية التفريغ بوصفه مقاولا مستقلا عن الناقل البحري .

وحيث إن الوجه الأول مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد جاء به "من حيث إنه عن هذه المسؤولية فقد سبق القول بأحقية شركة كوتس (الطاعنة) في الرجوع على المستأنف عليه الثاني (المطعون عليه الثاني) بما تكون قد دفعته تعويضاً عن الأضرار التي أصابت البضاعة أثناء نقلها بمعرفة الناقل الثاني المتسبب في هذا الضرر غير أن هذه المحكمة تقرر الحكم المستأنف فيما ذهب إليه من سقوط حق شركة كوتس في إقامة الدعوى قبله لرفعها بعد مضي سنة من تاريخ استلام البضاعة طبقاً لأحكام معاهدة سندات الشحن ولا محل هنا للقول باعتبار هذه الدعوى متفرعة من الدعوى الأصلية التي أقامتها شركة ذي مارين انشورانس كومباني (المطعون عليها الأولى) ضد شركة كوتس والمستأنف عليه الثاني وبذلك تدخل في حمايتها ولا يلحقها السقوط إذ أن هذا القول قد يكون صحيحاً فيما لو استقامت هذه الدعوى الأصلية ضد المستأنف عليه الثاني أما وقد سبق القول بانعدام صفة ذي مارين انشورانس كومباني في مقاضاة المستأنف عليه المذكور فلا تكون ثمة هناك دعوى أصلية قائمة قبله حتى تتصل بها الدعوى الفرعية وتستفيد من حمايتها " . وهذا الذي انتهى إليه الحكم صحيح في القانون لأن القضاء في الدعوى الأصلية المرفوعة من المطعون عليها الأولى على المطعون عليه به الثاني بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للدعية قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليها كان لم يكن . وحيث إن الوجه الثاني مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد رد على الدفاع الذي تثيره الطاعنة في هذا الوجه بما محصله أن المطعون عليه الثاني قد قام بعملية التفريغ لحساب السفينة فيعتبر تابعا للناقل البحري وتكون مسؤوليته عن سوء التفريغ هي مسؤولية تعاقدية منبثقة من عقد النقل البحري فتسقط الدعوى بها بمضي سنة من تاريخ تسليم البضاعة عملاً بالمادة ٣ فقرة سادسة من معاهدة سندات الشحن وإما كان الحكم المطعون فيه قد أحال

في أسبابه إلى أسباب الحكم الابتدائي الصادر في دعوى الضمان والتي جاء بها أنه من المسلم بين الطرفين أن السفينة هي التي قامت بعملية التفريغ ومؤدى ذلك أن محكمة الموضوع قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية أن التفريغ قد تم بمعرفة السفينة فإن ما قرره الحكم في هذا الخصوص يكفي لحمل النتيجة التي انتهى إليها من أن المطعون عليه الثاني قد قام بعملية التفريغ باعتباره تابعا للسفينة لا باعتباره مقاولا للتفريغ ولا يعيب الحكم في هذا الشأن ما يكون قد شابه من خطأ فيما استعارد إليه تزييدا .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وطلب عبد الحميد فراج .

(١٠٥)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) تقض . "إعلان الطعن" . "بيانات أوراق المحضرين" . "الغرض منها" . إعلان .

الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها كافياً . كل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .

(ب) استئناف . "إعلان الاستئناف" . "إعلان أوراق المحضرين" "تسليم صورة الإعلان" .

إعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف في موطنهم المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وهو مكتب المحامي الموكل عنهم والذي باشر الخصومة عنهم في مرحلتى التقاضي في نطاق توكله . لا بطلان .

(ج) وقف : "استبدال الوقف" "تمساعه" "الإذن به" .

لا يتم استبدال الوقف قانوناً إلا إذا وقعت المحكمة صيغة البطل . لاهية بالأسباب التي حالت دون ذلك . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونزوح الأمر من اختصاص الحاكم الشرعية ، ليس من شأنه الخروج عن هذه القاعدة .

١ - الغرض الذي رمى إليه المشرع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومه في الدعوى وصفته ومحلها كافياً ، وكل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .

٢ - متى كان إعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف قد تم في موطنهم المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وكان هذا الموطن هو مكتب المحامي الموكل عنهم والذي باشر الخصومة عنهم في مرحلتى التقاضى في نطاق الوكالة المشار إليها ، فإن النعى ببطلان هذا الإعلان يكون على غير أساس .

٣ - استبدال الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية ولو أذن به القاضى الا اذا وقعت المحكمة الشرعية صيغة البديل مهما تنوعت الأسباب التى أدت إلى الحلولة دون إيقاع هذه الصيغة ولو كان عدم إيقاعها مرجعه صدور المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونحروج الأمر من اختصاص المحاكم الشرعية^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعنين رفعوا الدعوى رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٥ مدنى كلى سوهاج ، وقالوا شرحا لها إن الطاعن الأول الدكتور مصطفى يحيى على تقدم إلى محكمة القاهرة الشرعية بطلب استبدال أعيان وقف المرحوم يعقوب على بصفته ناظرا لوقف المذكور ومن بين هذه الأعيان ٢٠ ف و ٢٢ ط و ٢٠ ص بناحتى فرائه والشيخ جبر بمركز البلينا وقيد الطلب برقم ١٢٣١ سنة ١٩٥٠ تصرفات وأحيل إلى محكمة البلينا الشرعية لإجراء المزاد وبالجلسة المحددة له تقدم المطعون عليه الأول بعتاء قيمته ٨٢٥ ج للفدان ودفع تأمينا قدره ١٥٠٠ ج وأعيدت الدعوى إلى محكمة القاهرة الشرعية حيث قرر المطعون عليه الأول أمامها بجلسته ١٩٥١/٨/٢١ أنه يشتري أطيان النزاع مناصفة بينه وبين

(١) راجع قض ١٩٦٣/١/١٧ الطعن ٢٦٨ ص ٢٦ ق السنة ١٤ ص ١٢٣

وقض ١٩٦٢/١/١١ الطعن ١٥٩ ص ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٤٩ .

المطعون عليه الثاني وأضاف مبلغ ٢٥٠ ج على التأمين السابق مقررا أن التأمين جميعه مناصفة بينهما وبهذه الجلسة قررت المحكمة الموافقة على الاستبدال بالثمن المذكور وأجلت الدعوى بجلسة ١٦/١٠/١٩٥١ للتنفيذ وإعادة الشروتداوات الدعوى بالجلسات أخيرا لدفع باقى الثمن ويجلسه ٨/٤/١٩٥٢ طلب المطعون عليه الثانى تعديل الصفقة التى رغب فى شرائها حسب البيان الذى سيقدمه فأجلت المحكمة الدعوى بجلسة ٢٧/٥/١٩٥٢ لتقديم هذا البيان ولدفع باقى الثمن وفى هذه الجلسة لم يحضر المطعون عليهما الأولان فأجلت الدعوى لدفع باقى الثمن إلى أن صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات فرفع الطاعنون الدعوى الحالية بطلب إلزام المطعون عليهما الأولين بأبى يدفع باقى الثمن وقدره ١٥٧٤٤ ج و ٤٥٠ م وباحقيتهما فى صرف مبلغ التأمين وقدره ١٧٥٠ ج المودع لدى المطعون عليهما الأخيرين تأسيسا على أن عقد البيع قد انعقد بموافقة المحكمة الشرعية على الاستبدال بجلسة ٢١/٨/١٩٥١ وقضى فى هذه الدعوى بتاريخ ٤/٤/١٩٥٦ بإلزام المطعون عليهما الأولين بأن يدفعوا لحساب الطاعنين مبلغ ١٥٧٤٤ ج و ٤٥٠ م بخزانة المحكمة وباحقيتهما فى صرفه مع مبلغ التأمين بشرط إيداع مشروع عقد البيع موثقا به توقيعات الطاعنين وأقام الحكم قضاءه على أن الاستبدال ولو أنه لا يتم إلا بإيقاع الصيغة الشرعية إلا أن مرمى مزاد الأطنان المراد استبدالها هو بيع لها معلق على شرط واقف وهو توقيع الصيغة الشرعية وقد آلت الملكية إلى الطاعنين بانتهاء الوقف محالة بالارتباط بهذا التعاقد الذى تمسك به الطاعنون ولم يصدر منهم أو من المحكمة الشرعية من قبل ما يفيد العدول عن إتمام الصفقة . طعن المطعون عليهما الأولان فى هذا الحكم بطريق الاستئناف الذى قيد برقم ٣٠٠ سنة ٣١ لدى محكمة استئناف أسيوط " الدائرة المدنية والتجارية الثانية بسوهاج " وأمامها دفع الطاعنون الدعوى بدفع منها بطلار صيغة الاستئناف لإعلانها إليهم رغم تعددهم بصورة واحدة وقد قضى بتاريخ ٨/٤/١٩٥٧ برفض الدفع ثم قضى فى الموضوع بجلسة ٦/١/١٩٥٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى تأسيسا على أن بيع العقارات الموقوفة لا يتم إلا بتوقيع الصيغة الشرعية وأن ما تم من إجراءات أمام هيئة التصرفات لا يعدو أن يكون من الإجراءات

التمهيدية فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي قررت بجلسته ١٩٦١/١٠/١ إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ١٩٦٣/٤/٢٤ وفيها تمسك الحاضر عن الطاعنين بطلب نقض الحكم وأصر المطعون عليه الثاني والنيابة العامة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن المطعون عليه الثاني دفع ببطلان تقرير الطعن نخلوه من بيان موطن الطاعنين عملاً بالمواد ١٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٤٢٩ من قانون المرافعات ولا يفتي عن ذلك بيان اسم المحامي الذي قرر بالطعن وموطنه .

وحيث إن هذا الدفع في غير محله ذلك أن الغرض الذي رمى إليه الشارع من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما هو لإعلام ذوي الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلله علماً كافياً وكل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع ، ولما كان هذا الغرض متوافراً في الطعن الحالي إذ في بيانات التقرير ما لا يدع مجالاً للتجهيل بالطاعنين وصفاتهم ومحلهم فإنه يتعين رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعنين يتعون على الحكم الصادر بجلسته ١٩٥٧/٤/٨ مخالفة للقانون ، ذلك أنه أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان الاستئناف لإعلان صحيفته إليهم بصورة واحدة لا بصور متعددة بقدر عددهم تأسيساً على أن صحيفة الاستئناف أعلنت إليهم بمكتب محاميتهم المعين في ورقة إعلان الحكم وكان هذا المحامي يباشر الدعوى عنهم في مرحلتى التقاضى مما يدل على وكالته عنهم وكالة متصلة وعلمهم بالاستئناف وما تضمنه من أسباب وطلبات في حين أن الثابت أن صحيفة الاستئناف لم تعلن إلى محاميتهم بصفته ويكلا عنهم بل وجهت إليهم في مكتبه وأنه إذا صح إعلان الوكيل عن أشخاص متعددين بصورة واحدة فلا يصح إعلانهم بها جميعاً في المحل المختار .

وحيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف على أن " إعلان المستأنف عليهم بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف فى المحل المختار الذى اتخذوه فى ورقة إعلان الحكم قد تم صحيحا إذ أن الأستاذ عبد الحميد سليم المحامى قد باشر الدعوى الابتدائية بوصف كونه وكيلًا عنهم حسبما هو ظاهر من مطالعة محاضر جلسات تلك الدعوى ثم اتخذوا مكتبه محلا مختارا لهم فى ورقة إعلان الحكم وقد أعلنوا بصحيفة الاستئناف بصورة واحدة منها وقدم مذكرة عنهم فى الاستئناف ثم حضر عنهم فيه وكانت لهم مصلحة مشتركة فى الدعوى، كل ذلك مما يؤيد استمرار وكالته عنهم وأنهم رغم تعددهم إنما كانوا كشخص واحد فى الدعوى". وهذا الذى أورده الحكم لا يخالفه فيه للقانون متى كان إعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف قد تم فى موطنهم المختار المبين فى ورقة إعلان الحكم، وكان هذا الموطن هو مكتب المحامى الموكل عنهم والذى باشر الخصومة عنهم فى مرحلتى التقاضى فى نطاق الوكالة المشار إليها.

وحيث إن حاصل أسباب النعى على الحكم الصادر فى الموضوع بجلية ١٩٥٨/١/٦ أنه خالف القانون وشابه قصور فى التسبيب، ذلك أنه أقام قضاءه بعدم انعقاد العقد الملزم للمطعون عليهمما الأولين تأسيسا على أن الإجراءات التى تمت أمام المحكمة الشرعية تعتبر أعمالا تمهيدية لا ترتب أثرا فى نشوء العقد ما دامت الصيغة الشرعية لم توقع وأن قضاء محكمة النقض مستقر على ذلك، كما أن إجراءات المحكمة الشرعية تدل على أنها انصرفت عن إتمام الصفقة وبهذا يكون الحكم المطعون فيه قد أهمل الأثر القانونى المترتب على الإيجاب الملزم المقدم من المطعون عليهمما الأولين بالشراء للعين موضوع النزاع بثن محدد إيجابا يظل قائما حتى يتم توقيع الصيغة الشرعية وقد تلاقى هذا الإيجاب بموافقة المحكمة الشرعية على الاستبدال بهذا الثمن ومن ثم فقد أصبح العقد تاما ملزما وأما توقيع الصيغة الشرعية من بعد ذلك فهو لا يكون إلا بمثابة شرط واقف لتنفيذ العقد وليس شرطا لانعقاده وفضلا عما تقدم فقد قرر الحكم أن إجراءات المحكمة الشرعية تدل على أنها انصرفت عن البيع مع أن الثابت من أوراق الدعوى أنه لم يتقدم أى مزاييد بغطاء آخر للصفقة موضوع النزاع يحل محل غطاء المطعون

عليهما الأولين اللذين ظلا حتى آخر جلسة أمام المحكمة الشرعية يستأجلان المحكمة للوفاء بالثمن مما يقطع بعدم العدول عن البيع ، هذا وقد تمسك الطاعنون أمام المحكمة الاستئنافية بأنهم أعلنوا المطعون عليهما الأولين بإنذارات رسمية بقبولهم للبيع وفقا للعطاء المقدم منهما وذلك بعد أيلولة الملكية إليهم بإنهاء الوقف كما كلفوهما بأداء الثمن عقب كل جلسة كانت تؤجل فيها المسألة ومن شأن هذا التلاقى بين إرادة الطاعنين وبين إرادة المطعون عليهما الأولين التي ظلت قائمة بعدم سحبهما العطاء المقدم منهما أن تجعل العقد تاما حتى مع عدم توقيع الصيغة الشرعية وقد التفت الحكم المطعون فيه من هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى .

وحيث إن هذا النعى فى بطلته فى غير محله ذلك أن استبدال الوقف — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية ولو أذن به القاضى إلا إذا وقعت المحكمة الشرعية صيغة البدل مهما تنوعت الأسباب التى أدت إلى الحلولة دون إيقاع هذه الصيغة ولو كان عدم إيقاعها مرجعه صدور المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات ونحروج الأمر من اختصاص المحكمة الشرعية كما هو الحال فى هذه الدعوى "الحكم الصادر فى الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٦ ق بجلسته ١٩٦٢/١/١١" ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف للقانون مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ٢٩ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
صالح ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ونطب عبد الحميد فراج .

(١٠٦)

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ القضائية :

حكم . "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما يعد كذلك" . ضرائب .
"الضريبة على التركات" "وعاء الضريبة" . محل تجاري . "شهرة المحل التجاري" .

تتكون شهرة المحل التجاري من جملة عناصر تعمل مجتمعة على اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته —
الترخيص بإدارة المحل أحد هذه المقومات . التعويل في قيام الشهرة على الترخيص وحده يعيب
الحكم بالقصور .

شهرة المحل التجاري تتكون من جملة عناصر تعمل مجتمعة على اجتذاب
العملاء وتدخل ضمن مقوماته ومنها الترخيص بإدارته . وإذا كان الحكم المطعون
فيه قد حول في قضائه — باستبعاد شهرة المحل وعدم تقييمها وبالتالي عدم
اخضاعها للضريبة — على الاعتداد بالترخيص وحده باعتباره أنه العنصر الوحيد
لهذه الشهرة وأنه شخصي وخاص بشقيق مورث المطعون عليهم فإنه يكون قد انطوى
على قصور يبطل له بما يوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق
الطعن — في أنه بتاريخ ١٩٤٩/٧/٣ تكونت شركة تضامن مناصفة بين محمد علي
السعل الذي كان يمتلك محلا للتجار في الأسلحة والذخائر بناء على الترخيص

الصادر إليه برقم ٥٨٣ وبين شقيقه سعد على السحلى وذلك للتجار في الأسلحة والذخائر في المحل السابق وتوفي الأخير بعد ذلك بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٣ وقد قدرت مصلحة الضرائب صافي تركته بمبلغ ٣٧٧٥ ج و ٥٨٠ م بما في ذلك مبلغ ٨٠٠ جنيه قيمة حصته في شهرة المحل. طعن وارثاه في هذا التقدير لدى لجنة الطعن التي قررت بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٥٥ تخفيض قيمة صافي التركة إلى مبلغ ٣٤٠٩ ج و ٤١٥ م. طعن الورثة في هذا القرار أمام محكمة الفيوم الابتدائية بالدعوى رقم ٣ لسنة ١٩٥٦ تجارى التي قضت بجلسة ٢٥/١١/١٩٥٦ بتعديل قرار لجنة الطعن وتقدير صافي التركة بمبلغ ٢٢١٦ ج و ٩٤٠ م واستبعدت حصة المورث في شهرة المحل من عناصر تقدير صافي التركة. طعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بالاستئناف الذى تقيده برقم ١٣٨ لسنة ٧٤ ق استئناف القاهرة حيث قضى برفضه بجلسة ٣٠/٤/١٩٥٨ فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة خص الطعون التي قررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسة ١٠/٤/١٩٦٣ - وفيها تمسكت للطاعة والنيابة العامة بطلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهما ولم يبديا دافعا.

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب ذلك أنه أقام قضاءه باستبعاد تقويم شهرة المحل من أصول تركته المرحوم سعد على السحلى على أن ترخيص استغلال هذا المحل صدر بإسم الشريك الآخر المتضامن مع المورث مما يجعل شهرة المحل لاصقة بشخص هذا الشريك دون المنشأة في حين أن الشهرة هي مجموعة الاتصالات الواقعية أو المحتملة التي يمكن أن تحقق بين المنشأة والجمهور ولا صلة بين صدور الترخيص بإسم أحد الشركاء في المنشأة وقيام شهرة لتلك المنشأة .

وحيث إن هذا النقص في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم الابتدائي الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه أنه أقام قضاءه باستبعاد شهرة المحل من عناصر تركته المرحوم سعد على السحلى مورث المطعون عليهما على أن "شهرة المحل في الحالة المروضة مصدرها شخصية أخ المتوفى وأن تقدير قيمة الشهرة يتوقف على استمرار

عمل الأخير في المنشأة ويترتب على وفاته أو صدور فعل منه مخالف لما يقضى به القانون إلغاء الترخيص وانعدام مصدر الشهرة بالتالي ومن ثم فإن شهرة المحل في هذه الحالة ليست لاصقة بالشركة بل بشخص الشريك المرخص له بالأعمال في الأسلحة والذخيرة وهو أخ المورث " كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بتأييد الحكم المستأنف في هذا الخصوص مع أن "الرخصة صدرت بإسم الشريك الآخر المتضامن وهو المسئول عن تنفيذ كل ما تقتضيه اللوائح والقوانين وأن وفاة صاحب الترخيص أو مخالفته للقوانين يكون سببا في إلغاء الرخصة وانعدام سبب الشهرة" ولما كانت شهرة المحل التجاري تتكون من جملة عناصر تعمل مجتمعة على اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته ومنها الترخيص وكان الحكم المطعون فيه قد حول في قضاؤه باستبعاد شهرة المحل وعدم تقييمها وبالتالي اخضاعها للضريبة على الاحتداد بالترخيص وحده باعتباره المصدر الوحيد لهذه الشهرة وأنه شخصي وخاص بشقيق مورث المطعون عليهم وحده ، فإنه يكون قد انطوى على قصور مبطل مما يستوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لمناقشة باقي الأسباب .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسن العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاض ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفى علي ، وحافظ محمد بدرى .

(١٠٧)

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) تنفيذ . " تنفيذ عقارى " . " تنبيه نزع الملكية " " مشتملاته " .
" بطلان "

وجوب اشتغال ورقة تنبيه نزع الملكية على تاريخ إعلان السند المخذ به . إذا
لم يكن السند قد تم إعلانه وجب إعلانه مع إعلان ورقة التنبيه . إغفال ذلك
يرتب البطلان .

(ب) عقد . " النيابة فى التعاقد " . " النيابة الظاهرة " . " أثرها " التزام .
" انقضاء الالتزام " . وفاة .

عمرط إضافة أثر العقد الذى يبرمه النائب مع الغير إلى الأصل أو خلفائه هو
أن يكون النائب والغير كلاهما ما يجعلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . استظهار
محكمة الموضوع فى نطاق سلطتها الموضوعية أن النائب كان على صم باقضاء توكيله
من أحد الدائنين وانتهاء وصايته من باقى الدائنين يلزمهم من الرشد . عدم تمتع
الغير (المدين) فى هذه الحالة بالحماية التى أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب
الظاهر . الوفاء الحاصل من النائب بأضباره ويكلا ظاهرا يكون غير مبرى لذمته .

(ج) التزام . " انقضاء الالتزام " " وفاة " . " الدائن الظاهر " " المقصود به " .

الدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بظهور صاحب الحق . لا يكفى فى اعتباره
دائنا ظاهرا مجرد كونه محكوما له مع باقى الورثة بالدين المنفذ به . وليس
فى انصافه فى إجراءات التنفيذ بصفة الوصى أو الوكيل ما يتوافر به له مركز قانونى
يجعله فى حكم الدائن الظاهر بالنسبة لحصة من ادعى للرعاية أو الوكالة طعيم .

(د) التزام . "انقضاء الالتزام" . "وفاء" . "الوفاء للدائن الظاهر" .
"مناط صحته" .

مناط صحة الوفاء للدائن الظاهر أن يكون الدين حسن النية معتقدا أنه يني
بالدين للدائن الحقيقي .

(هـ) تنفيذ . تنفيذ عقارى . "اعتراضات على قائمة شروط البيع" .
"الفصل فى الاعتراضات" محكمة الموضوع . "سلطتها فى ذلك" .

متى كان مبنى الاعتراضات على قائمة شروط البيع أوجه بطلان شكلية فصل
المحكمة أن تفصل فيها أما إذا كانت أوجه البطلان موضوعية فالمحكمة بالخيار أما
أن تفصل فى موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لما وجوب الاستمرار فى التنفيذ
أو وقفه — أو أن لا تتعرض للفصل فى موضوع الاعتراض وتأمّر فى الاستمرار فى التنفيذ
مع تكليف الخصم برفض النزاع على المحكمة المختصة .

١ — متى كانت ورقة تنبيه نزع الملكية قد خلت من بيان تاريخ إعلان
السند التنفيذى ولم يكن السند قد أعلن مع إعلان التنبيه ، فإن تلك الورقة تكون
باطلة (م ٢٥٠ ، ٦١٠ مرافعات) ولا محل للبحث من غرض المشرع من تضمين
ورقة التنبيه هذا البيان ما دام القانون قد نص على وجوبه ورتب البطلان جزاء
على إغفاله (١) .

٢ — تنص المادة ١٠٧ من القانون المدنى على أنه "إذا كان النائب ومن
تعاقده معه مجهلان معا وقت التعاقد انقضاء النيابة فإن أثر العقد الذى يبرمه — حقا
كان أو التراما — يضاف إلى الأصل أو خلفائه" . ومفاد ذلك أن القانون
لا يحى الغير الذى تعامل مع النائب الظاهر بعد انقضاء النيابة إلا إذا كان النائب
والغير كلاهما معا مجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . فإذا كانت محكمة
الموضوع قد انتهت فى نطاق سلطتها الموضوعية التى لا تعقب عليها إلى أن
المطعون عليه الأخير كان على علم بانقضاء توكيلا من أحد الدائنين وانتهاء وصايته
على باقى الدائنين بلوغهم سن الرشد فإن الطاعن (المدين) لا يتمتع بالحماية التى

(١) راجع قض ١٢/٤/١٩٦٢ طن ٣٢٢ ص ٢٦٦ لسنة ١٣ ص ٤٥١ .

أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر والتي تتمثل في انصراف أثر العقد إلى الأصيل ، وبذلك لا يكون الوفاء الحاصل منه للطعون عليه باعتباره وكلا ظاهرا مبرئا لذمته .

٣ - المقصود بالدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بمظهر صاحب الحق ، ولا يشترط فيه أن يكون حائزا لسند الدين فعلا وإن كانت حيازته له تكون عنصرا من العناصر التي يستند إليها المظهر الخادع للدائن الظاهر . ومن ثم فلا يكفي في اعتبار المطعون عليه دائنا ظاهرا بمجرد كونه محكوما له مع باقي الورثة بالدين المنفذ به وليس في انصافه في إجراءات التنفيذ بصفة الوصي أو الوكيل ما يتوافر به له مركز قانوني يجعله في حكم الدائن الظاهر بالنسبة لخصه من ادعى الوصاية أو الوكالة عليهم في الدين الذي أوفاه له الطامن .

٤ - مناط صحة الوفاء للدائن الظاهر أن يكون المدين حسن النية أى معتقدا أنه يفي بالدين للدائن الحقيقي .

٥ - مفاد نص المادتين ٦٤٢ و ٦٤٨ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه إذا كانت الاعتراضات على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان شكلية فإن على المحكمة أن تفصل فيها - أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص لها المشرع إما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها من هذا الفصل وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه - أو أن لا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بعرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المنور والمرافعة وبعد المداولة .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه إذ قضى برفض الوجه الأول من وجهى اعتراضه على قائمة شروط البيع والمؤسس على بطلان تنبيه تزع الملكية لخلوه من بيان تاريخ اعلان سندن تنفيذين من السندات المنفذ بها وهما الحكان رقم ١١٨،٤٨٨ سنة ٢٧ق مخالفاً بذلك نص المادة ٦١٠ من قانون المرافعات التى رتب البطلان إذا لم تشمل ورقة التنبيه على هذا البيان .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه برفض الوجه الأول من وجهى الاعتراض على أن مديونية الطاعن ثابتة بأحكام معلنة إليه اعلاناً لم يحجده وقد نفذت كلها بحجوز مختلفة وبالدخول فى التوزيع رقم ٥٩٧ سنة ٦١ق المفتوح بمحكمة مصر الابتدائية الذى اختص فيه الدائنون بمبلغ ٩٧٨ جنيهاً و٣٩٥ لهما وأن التنفيذ واجب لبقية المبالغ المحكوم بها أما عدم اشتمال ورقة تنبيه تزع الملكية على تاريخ اعلان السندن التنفيذيين المشار إليهما فلا يترتب عليه البطلان مادام أن ورقة التنبيه قد تضمنت اعلان هذين السندن وسبق تنفيذهما مما يجعل الطاعن على بيعة من مركزه القانونى ومن أن الأوراق التى يجرى التنفيذ بموجبها قد استوفت أوضاعها وشرائطها القانونية وأن الوفاء أصحى لزاماً عليه إذ البطلان لا يترتب ولو كان النص يوجب الإجراء على النقص أو الخطأ فى إجراء جوهرى بما يجعله غير محقق للغاية التى شرع لها ويقتضى ذلك النظر إلى العيب ومقدار أثره على الإجراء ذاته وفيما إذا كان مؤدياً إلى الشك فى حقيقة البيانات الواردة بالورقة أم لا . وهذا الذى قرره الحكم وأقام عليه قضاءه مخالف للقانون ذلك أن المادة ٢٥ من قانون المرافعات تنص على أنه " يكون الإجراء باطلاً إذا نص القانون على بطلانه أو إذا شاب عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للحصم " كما تنص المادة ٦١٠ من هذا القانون على أن " يبدأ التنفيذ باعلان التنبيه بتزع ملكية العقار إلى المدين لشخصه أو لموطنه ويجب أن تشمل ورقة التنبيه على ما يأتى : أولاً - بيان نوع السند التنفيذى وتاريخه ومقدار الدين المطلوب الوفاء به وتاريخ اعلان السند فإن لم يكن قد أعلن وجب اعلانه مع اعلان التنبيه . ثانياً - ... ثالثاً - رابعاً - وإذا لم تشمل ورقة التنبيه على البيانات ١ ، ٢ ، ٣ من هذه المادة كانت باطلة " ولما كانت ورقة تنبيه تزع الملكية فى الدعوى الحالية قد

خلت من بيان تاريخ اعلان السندين التنفيذيين المشار إليهما كما أن هذين السندين لم يعلنوا إلى الطاعن مع اعلان التنبيه على ما تقضى به المادة ١١٠ المشار إليها فان تلك الورقة تكون باطلة ولا محل لما انشاق إليه الحكم المطعون فيه من البحث عن فرض للشارع من تضمين ورقة التنبيه هذا البيان مادام القانون قد نص على وجوبه ورتب الإعلان جزاء على اغفاله لما كان ذلك، فان الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير صحة تنبيه نزع الملكية بالنسبة لجميع الأحكام المنفذ بها رغم خلوه من بيان اعلان السندين التنفيذيين المشار إليهما يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثاني على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن مورث المطعون عليهم كان قد قام في ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٢٩ باعلانه بتنبيه نزع ملكية فعارض فيه وأنشأ المعارضة توفي المورث فأوقفت الدعوى ثم عجلها في مواجهته الورثة وهم عبد الخالق محمود عمرو بصفته الشخصية وبصفته وصيا على القاصرين سعد ومحاسن ثم السيدة بمبة الهلالي والسيدتين زهيرة وجليلة محمود عمرو فلما صدر الحكم الابتدائي استأنفه الطاعن بالاستئناف رقم ١٦٠ لسنة ٨ قضائية أسيوط معلنا في استئنافه الورثة بالصفات المتقدمة وقد حضر في هذا الاستئناف ثلاثة من المحامين عن عبد الخالق محمود عمرو بتوكيل مصدق عليه بمحكمة مصر الكلية برقم ١١٣٠ سنة ١٩٣٥ صادر منه بصفته الشخصية وبصفته وصيا على القاصرين سعد ومحاسن وبصفته وكلا عن السيدات بمبة وزهيرة وجليلة وقضى في الاستئناف على أساس هذه الصفات بتخفيض مبلغ الدين المنفذ به وذلك في ١٢ من مارس سنة ١٩٣٨ وفي مايو سنة ١٩٤١ أرسل عبد الخالق محمود عمرو إنذارا إلى السيدتين بمبة الهلالي ومحاسن محمود عمرو بتنازله عن التوكيل الصادر إليه من الأولى برقم ٣٠١ سنة ١٩٣١ من محكمة السيدة زينب الشرعية وبتكليفه الثانية بامتثال حصتها في التركة وإدارة شئونها بنفسها وفي ١/٥/١٩٤٥ أوفى الطاعن الدين المنفذ به إلى عبد الخالق محمود عمرو بموجب مخالصة موقع عليها من الأخير بالصفات المذكورة مع تعهد منه بتسليمه الطاعن الأحكام المنفذ بها إلا أن عبد الخالق محمود عمرو قام في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ باعلان

الطاعن بحكم محكمة استئناف أسيوط المشار إليه متصفا في هذا الإعلان بالصفات المنوه عنها تمهيدا للتنفيذ العقارى بعد أن استلم الصورة التنفيذية من قلم الكتاب الذى سلمها إليه بصفاته المذكورة أيضا ويستطرد الطاعن قائلا إن وفاء الدين المنفذ به إلى عبد الخالق محمود عمرو في ضوء الظروف المتقدمة وبموجب صفاته المنوه عنها وباعتباره رب العائلة وواضعا يده على التركة وصاحب نصيب في المبالغ المحكوم بها يعتبر وفاء صحيحا إذ هو وفاء بحسن نية إلى الدائن الظاهر عملا بنص المادة ٣٣٣ من القانون المدنى والتي كانت أحكامها مطبقة قبل تقنينها ولا يؤثر في ذلك أن السيدة محاسن محمود عمرو وسعد محمود عمرو كانا قد بلغا سن الرشد الأولى ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٥ والثانى في ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٤٢ ولأن توكيل السيدة بمجه الهلالى كان قد حصل التنازل عنه في مايو سنة ١٩٤١ إذ لم يكن له علم بكل ذلك ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يعتبره دائنا ظاهرا يجوز الوفاء له يكون قد خالف القانون وإذا أقام قضاءه في هذا الخصوص على بحث موضوعى معذور على محكمة الاعتراضات مجاوزا بذلك حدود ولايته يكون قد خالف نص المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات كما أنه إذ أهقل الرد على ما تمسك به الطاعن من دلالة اعلان عبد الخالق محمود عمرو لحكم محكمة استئناف أسيوط بصفته وصيا وزويا في ٢٠ من مارس سنة ١٩٤٥ يكون معيبا بالقصور وإذا قرر الحكم المطعون فيه أن عبد الخالق محمود عمرو أقام على الطاعن دعوى بالطمع في التوكيلات المنسوبة إليه رغم خلو أوراق الدعوى من ذلك يكون قد خالف الثابت بالأوراق .

وحيث إن مساق النعى على الوجه الذى أورده الطاعن امام محكمة الموضوع وكرره في تقرير الطعن ليبين منه أن الطاعن وقد تمثل له المطعون عليه الأخير وصيا ووكيلا عن بعض المطعون عليهم ومورثي البعض الآخر في اجراءات تنفيذ عقارى سابق على هذا التنفيذ وخاص بالدين المنفذ به في هذه الدعوى فإنه ظل معتقدا فيه هذه الصفات رغم انتهاء وصايته على بعضهم وتنازله عن التوكيل الصادر له من البعض الآخر على هذا الأساس وعلى ظهور المطعون عليه الأخير بصفته أرشد أفراد العائلة وواضعا يده على التركة برمتها وصاحب نصيب في الدين المنفذ به ويحضر

أمام المحاكم ممثلاً للورثة وإزاء هذا المظهر الذي تبدى به المطعون عليه فقد قام بالوفاء له بالدين المنفذ به وقاء يرى ذمته وهذا الذي ورد بالنص لينم من جانب الطاعن من القول بأنه قام بالوفاء لنائب ظاهر أو لدائن ظاهر وهذا القول مردود على الإعتبار الأول بأن المادة ١٠٧ من القانون المدني تنص على أنه "إذا كان النائب ومن تعاقد معه بجهلان معا وقت التعاقد انقضاء النيابة فإن أثر العقد الذي يبرمه - حقا كان أو التزاما يضاف إلى الأصيل أو خلفائه" ومفاد ذلك أن القانون لا يحصى الغير الذي تعامل مع النائب الظاهر بعد انقضاء النيابة إلا إذا كان النائب والغير كلاهما بجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد ولما كانت محكمة الموضوع قد انتهت في نطاق سلطتها الموضوعية التي لا معقب عليه إلى أن المطعون عليه الأخير كان على علم تام بأن توكيله من السيدة بمجهلان قد انقضى بتنازله عنه وأن وكالته من السيدتين زهيرة وجلييلة محمود عمرو لا وجود لها إذ لم يسبق لهما أن وكلاه وأن وصايته عن سعد الدين ومحاسن محمود عمرو قد انتهت لبلوغهما سن الرشد ولما كان ذلك، فإن الطاعن لا يتمتع بالحماية التي أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر والتي تتمثل في انصراف أثر العقد إلى الأصيل وبذلك لا يكون الوفاء الحاصل منه للمطعون عليه الأخير باعتباره وكلا ظاهرا مبرئا لذمته، وعلى الإعتبار الثاني فردود بأن المطعون عليه الأخير لا يعتبر في حكم القانون دائنا ظاهرا ذلك أن المقصود بالدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بمظهر صاحب الحق ولا يشترط فيه أن يكون حائزا لسند الدين فعلا وإن كانت حيازته له تكون عنصرا من العناصر التي يستند إليها المظهر الخداع للدائن الظاهر لما كان ذلك، فإن لا يكفي لأعتبار المطعون عليه الأخير دائنا ظاهرا بمجرد كونه محكوما له مع باقي الورثة بالدين المنفذ به وخاصة وقد نفى عنه الحكم المطعون فيه الحيازة المادية لسند الدين التي تسهم في ظهوره بمظهر الدائن وليس في انصاف المطعون عليه الأخير في الإجراءات التي أشار إليها الطاعن بصفتها الوصي والوكيل ما يتوافق به له مركزا قانونيا يجعله في حكم الدائن الظاهر بالنسبة لحصة من ادعى الوصاية عليهم أو لوكالة طيهم في الدين الذي أوفاه له الطاعن - هذا إلى أنه يشترط لصحة الوفاء للدائن الظاهر أن يكون المدين حسن النية أي معتقدا أنه يفي بالدين للسداد الحقيقي وهو ما نفاه عنه الحكم المطعون فيه بأسباب صائغة ولا معقب عليه في ذلك .

إذ أن استخلاص قيام حسن النية وعدمه من المسائل الموضوعية التي لا تخضع لرقابة محكمة التقض متى بنى هذا الإستخلاص على أسباب سائفة .

وحيث إن ما نعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه أقام قضاءه على مسائل موضوعية لا تختص ببحثها محكمة الاعتراضات مخالفاً بذلك نص المادة ٦٤٨ من قانون المرافعات فردود بأن مفاد نص المادتين ٦٤٢ و ٦٤٨ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت الاعتراضات على قائمة شروط البيع مؤسسة على أوجه بطلان شكلية فإن على المحكمة أن تفصل فيها . أما إذا كانت مؤسسة على أوجه بطلان موضوعية فقد رخص لها المشرع أما أن تفصل في موضوعها وتقرر بناء على ما يتضح لها من هذا الفصل وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه أو أن لا تعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمر بالإستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصوم بمرض النزاع على المحكمة المختصة للفصل فيه وإذا استعانت المحكمة حقها المقرر في المادة ٣٤٢ من قانون المرافعات وفصلت في موضوع الإعراض فإنه لا تريب عليها .

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من القصور لإغفاله الرد على ما ارتآه من أن المطعون عليه الأخير قد أعلن حكم محكمة استئناف اسبوط الذي حدد الدين المنفذ به عن نفسه وبصفته وصياً وولياً عن باقي الورثة مما تتوافر له به صفة الدائن الظاهر فردود عليه بأن المحكمة وقد انتهت إلى أن المطعون عليه الأخير لم يكن نائباً ظاهراً أو دائناً ظاهراً فإنها لم تكن بحاجة إلى الرد استقلالاً على هذه الجهة . أما ما نسبته الطاعن إلى الحكم المطعون فيه من مخالفة الثابت بالأوراق لما جاء به من أن المطعون عليه الأخير أقام على الطاعن دعوى بالظمن في التوكيلات المنسوبة إليه رغم خلو أوراق الدعوى من ذلك فإن هذا النفي غير صحيح إذ أن الذي ورد بالحكم أن عبد الخالق (المطعون عليه الأخير) أقام قضية ضد المدين (الطاعن) بالظمن في التوقيعات المنسوبة إليه وليست التوكيلات كما جاء بسبب الظمن ومتى كان ذلك وكان الطاعن لا ينازع في أن عبد الخالق فردود عمرو رفع ضده دعوى تزوير أصلية بالظمن في المخالصة المنسوبة إليه فإن الحكم لا يكون مخالفاً للثابت بالأوراق وبالتالي يكون هذا النفي على غير أساس .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة النابت بالأوراق والخطأ في الإسناد إذ قضى بوقف إجراءات التنفيذ بالنسبة إلى ما آل إلى السيدة محاسن محمود عمرو بطريق الحوالة من عبد الخالق محمود عمرو حالة أنه لا توجد حوالة بهذا المعنى والحوالة الوحيدة في أوراق الدعوى والتي هي محل جدل بين الخصوم هي الحوالة الصادرة من عبد الخالق محمود عمرو إلى السيدة جليلة محمود عمرو .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن ما وقع فيه الحكم من خطأ في هذا الصدد لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وسبيل إصلاحه الرجوع إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم وقد رجع المطعون عليهم هذا الأخير فعلا إلى تلك المحكمة بطلب تصحيح هذا الخطأ المسمى وقد صدر قرار المحكمة بهذا التصحيح في ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن النعى يكون غير مقبول .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه بالنسبة لما انتهت المحكمة إلى نقضه من الحكم المطعون فيه ولما حلف بيانه يتعين الحكم بوقف السير في إجراءات التنفيذ بالحكمين رقمي ١١٨ سنة ٢٧ كلّي أسيوط و ٤٨٨ سنة ٢٧ كلّي أسيوط .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسين العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ولطفي طي ، وعبد مناز نصار .

(١٠٨)

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نقض " إعلان الطعن " . إعلان . " إعلان أوراق المحضرين " .
" الإعلان في الموطن المختار " .

اتخاذ المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة إعلان الحكم يدل على رغبته في قيام
المحل المختار مقام موطن الأصل . جواز إعلان الطعن إليه في هذا المحل .

(ب) طعن . " إعلان الطعن " . إعلان . " أوراق المحضرين " " بياناتها " .

إثبات المحضر في أصل ورقة إعلان الطعن انتقاله إلى محل المطعون عليه ومخاطبة
ناتجه المقيم منه لنيابه وإعلانه بصورة من تقرير الطعن . كفاية ذلك في الدلالة على أن
الإعلان تم وفقاً للقانون . المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام
الإعلان ممن ورد بجانهم في المادة ١٢ مراقبات طالما أن هذا الشخص قد خربط
في موطن المراد إعلانه . عدم وضوح خط المحضر الموط به لإعلان لا أثر له على صحة
الإعلان متى كان المطعون عليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين .

(ج) استئناف . " الأثر الناقل للاستئناف " . تنفيذ " تنفيذ عقارى " .
" اعتراضات على قائمة شروط البيع " . بطلان .

الاستئناف المرفوع من الحكم يبطلان إجراءات التنفيذ العقارى من شأنه أن ينقل
إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويبعد طرحه عليها مع أمانته
القانونية وأدلة الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون
المتأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت
هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته .

(د) استئناف "الأثر الناقل للاستئناف". تنفيذ. "تنفيذ عقارى"
"اعتراضات على قائمة شروط البيع" "أوجه الاعتراض". بطلان.

طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط
البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة. لا يعد كل اعتراض طلبا قائما
بذاته. فصل محكمة الاستئناف في الاعتراضات التي قدمت إلى محكمة أول درجة
وأفلت بحسبها لا مخالفة فيه للقانون.

(هـ) توزيع "التوزيع في النظام القضائى المختلط". تقادم. "انقطاع
التقادم".

تقدم الدائن في التوزيع مطالبا باختصاصه بجزء من أموال مدينه هو مما يتقطع به
التقادم في النظام القضائى المختلط. انتهاء الأثر المترتب على هذا الانقطاع بفعل التوزيع.
ليس من شأن إجراءات الصرف امتداد أثر انقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع.

١ — اتخاذ المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة إعلان الحكم يدل
على رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلى لدى إعلانه بتقرير الطعن،
ومن ثم يجوز إعلان الطعن إليه في هذا المحل.

٢ — إذا أثبت المحضر في أصل ورقة إعلان الطعن أنه انتقل إلى محل
المطعون عليه وخاطب تابعه المقيم معه لغيابه وأعلمه بصورة من تفسير الطعن
فإن في هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن إعلان الطعن قد تم وفقا للقانون —
ولا يجدى المطعون عليه ادعائه بعدم وصول ورقة الإعلان أو أن من سلمت إليه
الصورة ليس تابعا له أو أن توقيع المحضر غير مقروء، ذلك أن المحضر غير مكلف
بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢
مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه، كما أنه
لم يدع بأن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين^(١).

(١) راجع نقض ١٩٦١/٦/١ "طعن ٨ ص ٢٨ ق السنة ١٢ ص ٥٢٧.

٣ - توجب المادة ٤١٠ من قانون المرافعات على محكمة الدرجة الثانية أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . ومقتضى ذلك أن الاستئناف المرفوع عن الحكم القاضى ببطلان إجراءات التنفيذ من شأنه أن يتقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أساسه القانونية وأدله الواقعية ويجب على تلك المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف طعيم قد تمسكوا بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحتهم^(١) .

٤ - طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة ولا يعتبر كل اعتراض طلبا قائما بذاته على ما يستفاد من نص المادة ٦٤٢ مرافعات إذ صبر المشرع فيها عن المنازعات التي ترمى إلى بطلان إجراءات التنفيذ بعبارة أوجه البطلان . ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت للفصل في الاعتراضات التي كانت مقدمة إلى محكمة أول درجة ولم تبحثها هذه المحكمة فإنها لا تكون قد خالفت القانون^(٢) .

٥ - إنه وإن كان تقدم الدائن في التوزيع مطالبا باختصاصه بجزء من أموال مدينه هو مما ينقطع به التقادم في النظام القضائي المختلط على أساس أن المدين يعلن به إلا أن الأثر المترتب على هذا الاقطاع ينتهي بقفل التوزيع ولا اعتداد بتاريخ صرف ما اختص به الدائن في التوزيع ذلك أن إجراءات الصرف ليس من شأنها امتداد أثر اقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع ، إذ هي لا تعدو أن تكون إجراءات إدارية بحثة تجري بين قلم الكتاب وبين الدائن وليس المدين طرفا فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقارير التي تلاها السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق في أن المطعون عليهم قرروا في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ بقلم بيوع محكمة الجيزة الابتدائية بالاعتراض على قائمة شروط البيع المودعة من وزارة الأوقاف في القضية رقم ٢٤ سنة ١٩٥٣ الجيزة - وبنوا اعتراضهم بإعلان إجراءات البيع على سقوط الدين المنفذ به بالتقدم وعلى زوال صفة الوزارة في التنفيذ بالمبالغ التي تخص الأوقاف الأهلية التي زال نظرها طيها وعدم مراعاة المواعيد الخاصة بإعلان التنبيه وتسجيله وإبداع القائمة وعدم بيان مقدار ما تنفذ به الوزارة بالنسبة لكل وقف من الأوقاف التي تحدث عليها وإفقال ذكر بعض المدينين في ورقة التنبيه وورد أسماء أشخاص غير مدينين - وقد أضاف المعارضون بعد ذلك بجملة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ - بيا آخر لإعلان الإجراءات هو عدم تعيين موطن مختار لمباشرة الإجراءات في البلد التي بها محكمة مقر التنفيذ مما يجعل ورقة التنبيه باطلة طبقا لما تنص عليه المادة ٣/٦١٠ من قانون المرافعات . وقد أصدرت محكمة الجيزة الابتدائية حكما في ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٤ بقبول هذا الوجه الأخير من الاعتراضات وبإعلان ورقة تنبيه نزع الملكية بالمطنة في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ وبإلغاء ما ترتب عليه من إجراءات وتسجيلات مع إلزام المعارض ضدها "وزارة الأوقاف" بالمصروفات - واستأنفت الوزارة هذا الحكم طالبة إلغاءه - والحكم أصليا بعدم قبول الاعتراض المقدم بجملة ٢٠ من يناير سنة ١٩٥٤ شكلا واحتياطيا رفضه موضوعا ورفض جميع الاعتراضات التي تضمنها التقرير المؤرخ ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ وقيد الاستئناف برقم ٧٥٣ لسنة ٧١ محكمة استئناف القاهرة . وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ١١ من يناير سنة ١٩٥٨ بتأييد الحكم المستأنف . وقد طعنت وزارة الأوقاف في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٨ ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجملة ١٧ من يونيو سنة ١٩٦١ وفيها صحت النيابة على مذكرتها المتضمنة

طلب رفض الطعن . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بأحالة الطعن إلى الدائرة المدنية وبعد استيفاء الإجراءات تحدد لنظر الطعن أخيراً جلسة ۲ من مايو سنة ۱۹۶۳ وفيها صممت النيابة على طلباتها السابقة .

وحيث إن المطعون عليهم الأول والثالث والرابعة والثامن والتاسعة دفعوا بمذكرتهم ببطلان الطعن لعدم إعلان الطعن إلى بعض المطعون عليهم إعلانا صحيحا وقالوا في بيان ذلك أن أولهم الأستاذ عيسى عبد الحى المحامى قد أعلن إليه الطعن بمكتبه بميدان صرايى / ۳ قسم الأزبكية ولم يعلن إليه بموطنه بشارع القصر العيني / ۸۸ والمؤجر إليه من وزارة الأوقاف كما أوجبت المادة ۱۱ مرافعات - وقال إن مكتبه ليس موطنه له ولا يجوز أن تعلن إليه الأوراق فيه - وقد وقع هذا الإعلان باطلا أيضا لأن صورة الإعلان لم تسلم لتابعه بل سلمت لعامل المصعد وهو لا يستعمل المصعد لأن مكتبه يقع بالدور الأول فليس لهذا الشخص صفة في الاستلام هذا فضلا عن أن المحضر لم يثبت غيابه في محضر الإعلان كما أن إمضاء المحضر غير مقروء وبالنسبة للمطعون عليهما الخامسة السيدة عفت عبد الحى فقد وقع إعلانها باطلا - ذلك أنها تقيم مع زوجها المهندس الزراعى حسين عمر بالمتزل رقم ۲ بشارع معمل السكر بجاردن سبى ولم تعلن في هذا الموطن بل أعلنت بفاقوس بمحل تجارة زوجها وسلمت صورة الإعلان إلى عامل بهذا المحل... وبالنسبة للمطعون عليهما الحادية عشرة والثانية عشرة السيدتين إحسان وعزيرة محمد مصطفى فقد سلمت صورة إعلانهما للنيابة دون القيام بتحريات جديدة مع أن هاتين السيدتين تتعاملان مع وزارة الأوقاف وتسحقان في وقف جدتهما مصطفى الهجين الذى كان مشمولا بنظر الوزارة .

وحيث إن هذا الدفع مردود في شقه الأول الخاص ببطلان إعلان المطعون عليه الأول بأنه يبين من الاطلاع على الصورة الرسمية للحكم المطعون فيه والمعلنة لوزارة الأوقاف في أول يونيه سنة ۱۹۵۸ أن الحكم قد أعلن بناء على طلب المطعون عليه الأول وذكر فيه أنه محام بميدان صرايى نمرة ۳ - وهو عنوان مكتبه مما يجوز معه إعلان الطعن إليه في هذا المحل المبين بورقة إعلان الحكم - لما في تعيين هذا المحل من الدلالة على رغبة معلى الحكم في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصل في إعلان تقرير الطعن وذلك عملا بالمادة ۳۸۰ من قانون

المرافعات - وإذا كان الثابت من مطالعة أصل ورقة إعلان الطعن أن المحضر أثبت فيه أنه انتقل في يوم ٢٧ يونيو سنة ١٩٦١ إلى محل المطعون عليه الأول وخاطب تابعه المقيم معه لنيابته وأعلنه بصورة من التقرير فإن في هذا البيان من الوضوح ما يدل على أن إعلان الطعن قد تم وفقا للقانون ولا يجدى المطعون عليه الأول ادعاؤه بعدم وصول ورقة الإعلان أو أن من سلمت إليه الصورة ليس تابعا له ، أو أن توقيع المحضر غير مقروء - ذلك أن المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الإعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه كما أنه لم يدع بأن من قام بإجراء الإعلان من غير المحضرين - لما كان ذلك ، فإن الإعلان الموجه إلى المطعون عليه الأول يكون صحيحا . والدفع مردود في شقه الخاص ببطلان إعلان المطعون عليها الخامسة السيد حفت عبد الحى بأنه يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أن الإعلان تم بالنسبة إليها في محل إقامتها بقا قوس مخاطبا مع تابعها محمد عبد الله بكر لنيابته - ولم يقدم بملف الطعن ما يدل على أن هذا المحل ليس موطنها ، ومن ثم فإن الإعلان على هذا النحو يكون صحيحا - ومردود في شقه الثالث الخاص ببطلان إعلان المطعون عليها الحادية عشرة والثانية عشرة بأن إعلانهما الحاصل للنيابة في ٢ يولي سنة ١٩٦١ قد سبقه انتقال المحضر إلى المحل الذي كانا يقيمان به أصلا بشارع محمد علي رقم ٤٣ بضم الدرب الأحمر المين بورقة إعلان الحكم وأثبت في محضره خلو المنزل من السكان تهدمه وإعادة بنائه وأن وزارة الأوقاف قد قامت بواجبها في إجراء التحريات المرفقة بالإعلان للاستدلال على محل إقامتهما الجديد وذلك عن طريق قسم الشرطة فلم يستدل على محل إقامة لهما ، لما كان ذلك ، وكان ما قامت به الطاعة من الإجراءات لتوصيل ورقة الإعلان إلى هاتين السيدتين يكفي للدلالة على أنها عملت كل ما في وسعها لمعرفة محل إقامتهما مما اضطر الطاعة إلى إعلانهما للنيابة فإن الإعلان بهذه الطريقة يكون صحيحا ولا عبرة بما أبداه المطعون عليهم الحاضرون من أن وزارة الأوقاف على علم بمحل إقامتهما لأنهما تستحقان في وقف المعجبين الذي كان مشمولا بنظر الوزارة لأنه قول عار عن الدليل - ومن ثم يكون الدفع على غير أساس متعينا رفضه .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعة تنمى فى الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون . ذلك أن المطعون عليهم تقدموا فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ بعدة اعتراضات على قائمة شروط البيع من بينها الاعتراض بسقوط الحق بمضى ١٥ سنة من آخر إجراء تنفيذى — وقد تحدد لنظر هذه الاعتراضات جليلة ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٥٣ . وتأجلت بجليلة ٢٠ يناير سنة ١٩٥٤ وفيها قدم المطعون عليه الأول اعتراضا جديدا هو بطلان تنبيه نزع الملكية لعدم اتخاذ محل مختار بمحكمة التنفيذ طبقا لما تنص عليه المادة ٣/٦١٠ من قانون المرافعات وقد قبلته محكمة الجليزة الابتدائية مكتفية به من الفصل فى باقى الاعتراضات . ولما استأنفت الطاعة هذا الحكم لم تقر محكمة الاستئناف وجهة نظر المحكمة الابتدائية . وتصدت من تلقاء نفسها ودون طلب من أحد الخصوم لنظر الاعتراضات الأخرى فقبلت الاعتراض الخاص بسقوط الدين بالتقادم . وبذلك خالفت القانون لأنها تصدت لنظر الاعتراضات الأخرى التى لم تفصل فيها محكمة الدرجة الأولى وكان يتعين عليها إعادة القضية إليها حتى لا تفوت على المتخاصمين درجة من درجات التقاضى .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان المطعون عليهم المدينون قد طلبوا من محكمة الدرجة الأولى القضاء ببطلان إجراءات التنفيذ التى اتخذتها الطاعة ضدهم استنادا إلى الأسباب الواردة فى تقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع وإلى السبب الذى أبدوه بجليلة المرافعة — وكانت تلك المحكمة قد اكتفت بالسبب الأخير وحكت بناء عليه بطلب المدينين المعارضين وصرحت فى حكمها بأن هذا السبب قد أغناها عن بحث الأسباب الأخرى — ولما استأنفت الطاعة هذا الحكم — طلبت إلغاء الحكم أصليا بعدم قبول الاعتراض المقدم بالجليلة شكلا، واحتياطيا رفضه موضوعا ورفض جميع الاعتراضات التى تضمنها تقرير الاعتراض كما طلب المدينون المطعون عليهم تأييد الحكم المستأنف وتمسكوا فى دفاعهم لدى محكمة الاستئناف بجميع أسباب البطلان التى أبدوها أمام محكمة الدرجة الأولى ومن بينها أن الدين المنفذ به قد سقط بالتقادم . فانه يتعين على محكمة الاستئناف وقد رأت إلغاء الحكم الابتدائى فيما قضى بقبوله من أسباب البطلان المقدمة من

المستأنف عليهم إلى محكمة أول درجة أن تبحث باقى هذه الأسباب وتفصل فيها — ذلك أن المادة ٤١٠ من قانون المرافعات توجب على محكمة الدرجة الثانية أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة ، وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . ومقتضى ذلك أن الإستئناف المرفوع من الطاعنة من الحكم القاضى ببطلان إجراءات التنفيذ من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف التراجع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره . ويعيد طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلته الواقعية ويجب على تلك المحكمة أن تفصل فى كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليهم (المطعون عليهم) قد تمسكوا بها أمام محكمة الدرجة الأولى سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التى تكون قد فصلت فيها لغير مصلحتهم ولما كان طلب المدينين المطعون عليهم من محكمة الدرجة الأولى بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب التى أوردوها فى تقرير الاعتراض وأمام المحكمة يعتبر طلبا واحدا *Chef de demande* مقاما على أسس قانونية متعددة . ولا يعتبر كل اعتراض طلبا قائما بذاته . وكان المشرع قد دل على هذا المعنى بجلاء فى المادة ٦٤٢ مرافعات إذ عبر عن المنازعات التى ترمى إلى بطلان إجراءات التنفيذ بعبارة "أوجه البطلان" لما كان ذلك ، فإن محكمة الاستئناف إذ تعرضت للفصل فى الاعتراض الخاص بسقوط الدين بالتقادم والذى كانت مقدما إلى محكمة الدرجة الأولى ولم تبحثه لا تكون قد خالفت القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى فى باقى أسباب الطعن على الحكم المطعون فيه أنه اعتبر أن فتح التوزيع ينتهى أثره فى قطع التقادم بالتاريخ الذى تحرر فيه القائمة النهائية لا بإجراء الصرف — مستندا فى ذلك إلى أن الصرف عملية مادية بحثه تجري بين الدائن وقلم الكتاب وتتوقف على نشاط الدائن — فى حين أن الثابت أن الطاعنة لم تهمل فى اتخاذ إجراءات صرف ما خصها فى التوزيع رقم ٢٨ سنة ٥٨ ق مختلط بل إن تأخير الصرف يرجع إلى دهنى قسمة أقامها الرامى عليه المزاد واستطال أمرها لمنازعة المطعون عليهم واستئنافهم الحكم الابتدائى — فلما صدر فيها الحكم الاستئنافى بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٣٦ دعت الوزارة للدخول فى التوزيع رقم ٥٤١ سنة ٦١ ق مختلط — ولما انتهى هذا التوزيع الأخير باعلان قائمته

النهائية للطاعة في ١٠ نوفمبر سنة ٣٧ — قامت باتخاذ إجراءات الشطب الجزئي بالنسبة لمبلغ ١٥٠٠ جنيه الذي اختصت به في التوزيع الأول . وصرفت هذا المبلغ في ١٧ مارس سنة ١٩٣٨ وهذا الصرف هو الذي تنتهي به إجراءات التوزيع وما ترتبه من أثر في قطع التقادم — وقد خالف الحكم في هذا النظر ما هو مقرر في الفقه بشأن تحديد انتهاء أثر قطع التقادم الذي ترتبه إجراءات التوزيع — ووقع هذا الخطأ نتيجة قصور الحكم في إيراد أسبابه الواقعية — ذلك أنه اغفل واقعة دعوى القسمة وأثرها في التوزيع الأول . وواقعة اعلان القائمة النهائية وأثرها في التوزيع الثاني — ولم ينقض من تاريخ الصرف في التوزيع الأول وهو ١٧ مارس سنة ١٩٣٨ أو تاريخ اعلان القائمة النهائية في التوزيع الثاني وهو ١٠ نوفمبر سنة ١٩٣٧ لم ينقض بين أي من هذين التاريخين — وبين اعلان المطعون عليهم بتبنيه نزع الملكية في أكتوبر سنة ١٩٥٢ مدة الخمسة عشر عاماً التي يسقط بها الدين .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كان تقدم الطاعة في التوزيع مطالبة باختصاصها بجزء من أموال مدينتها هو مما ينقطع به التقادم في النظام القضائي المختلط على أساس أن المدين يعلن به — إلا أن الأثر المترتب على هذا الاقطاع ينتهي بفعل التوزيع — ولما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه والتي لا تنازع فيها الطاعة أن التوزيع الأول قد أقفل في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ وانقضى بين هذا التاريخ وبين اعلان المطعون عليهم بتبنيه نزع الملكية في أكتوبر سنة ١٩٥٢ مدة تزيد على خمسة عشر عاماً — فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى في فضائه إلى سقوط الدين المنفذ به لا يكون مخالفاً للقانون . ولا عبرة بتمسك الطاعة بامتداد أثر اقطاع التقادم إلى التاريخ الذي تم لها فيه صرف ما اختصت به في التوزيع الأول وهو ١٧ مارس سنة ١٩٣٨ لأن إجراءات الصرف ليس من شأنها امتداد أثر اقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع . إذ هي لا تعدو أن تكون إجراءات إدارية بحتة تجري بين قلم الكتاب وبين الدائن . وليس المدين طرفاً فيها .

وحيث إنه عما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه من اغفاله الرد على ما تمسكت به من أن دخولها في التوزيع الثاني — يقطع التقادم من جديد .

فانه لما كانت الطاعة لم تقدم لهذه المحكمة ما يدل على تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع - وكان الحكم المطعون فيه خلوا عما يشير إلى تمسكها بهذا الدفاع . فإن هذا النفي يكون عاريا عن الدليل ولا عبرة بما قدمته الطاعة من مستندات للتدليل على سبق تمسكها بهذا الدفاع - ما دام أن هذه المستندات (الصورة الرسمية للذكرات) لم تقدم تقديمًا صحيحًا . إذ كان يتعين على الطاعة أن تقدمها عند التقرير بالظن عملاً بالمادة ٤٢٩ من قانون المرافعات .

وحيث إنه في خصوص ما تنهاه الطاعة من افعال الحكم الرد على دفاعها الخاص بأن دعوى القسمة قد أدت إلى تعطيل الصرف . فانه لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بحق إلى أن اجراءات الصرف غير ذات أثر في امتداد أثر انقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع الأول . فإن النفي المتقدم لا تكون له جدوى .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم برفض الظن .

وحيث إن الحاضر عن الطاعة طلب في جلسة المرافعة شطب العبارات الجارحة التي تضمنتها المذكرة الأخيرة للطعون عليهم في السطر الرابع من الصحيفة الرابعة والسطرين الثالث عشر والثامن عشر من الصحيفة الخامسة وبين من الاطلاع على هذه المذكرة في المواضع المبينة قبلا - أن المطعون عليهم قد ردوا فيها عبارات جارحة ولا يقتضيها الدفاع - وكان يحمل بهم الا يوردوها - وترى المحكمة عملاً بنص المادة ١٢٧ من قانون المرافعات أن تأمر بحذف هذه العبارات من المذكرة المشار إليها .

جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي .

(١٠٩)

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نزع الملكية للنفعة العامة "الطعن في التعويضات" .

عدم مريان الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة في القانون
١٩٥٤/٥٧٧ بشأن نزع الملكية للنفعة العامة على التعويضات المرفوع بشأنها
وماوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وقت العمل بأحكامه . استمرار خضوعها
للأحكام التى كانت مقررة في القانون لسنة ١٩٠٧ في هذا الشأن .

(ب) نزع الملكية للنفعة العامة . " القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ " . " قرار
لجنة المعارضات " . " الطعن فيه " . " انتهائية الحكم الصادر في الطعن " .
" مناطها " .

نهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات
التي استحدثها القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ . إذا لم يكن الحكم صادرا في طعن
مرفوع من قرار من اللجنة المذكورة بالذات فلا تنطبق هذه القاعدة .

١ - مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤
بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة أن الأحكام الخاصة بالفصل
في المعارضات الواردة فيه لا تسرى على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام
المحاكم أو المحالة على الخبراء - وهذه الفقرة تقر حكما عاما وقتيا ينطبق على
جميع التعويضات التى تم الطعن فيها وفقا للأحكام التى كانت مقررة في القانون
رقم ٥ سنة ١٩٠٧ وكانت عند العمل بأحكام القانون الجديد محالة على الخبراء
المعينين من رئيس المحكمة طبقا لما كان متبعيا في القانون القديم أو مطروحة على

المحكمة الابتدائية فتلك الطعون لا تسرى عليها الأحكام الواردة في القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بشأن الفصل في المعارضات وإنما تظل خاضعة للأحكام التي كانت مقررة في القانون رقم ٥ سنة ١٩٥٧ في هذا الشأن ومنها جواز استئناف أصحاب الطعون الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع منهم في الأحوال التي كان الاستئناف فيها جائزا طبقا لأحكام القانون القديم .

٢ - مؤدى ما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ من انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية أن تكون هذه الانتهاءية للحكم الصادر في الطعن في قرار لجنة المعارضات التي استحدثها ذلك القانون . فإذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع عن قرار صادر من هذه اللجنة بالذات فلا ينطبق هذا النص .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن أستوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر الأوراق - تحصل في أنه في ١٩٥١/٤/٢ صدر مرسوم بترع ملكية ١٢ فداناً و ٩ قرار يبط و ٥ أسهم من أملاك المطعون ضدهم الكائنة ببلدة ناطورة من أعمال مركز كفر صقر وذلك لإنشاء مشروع المجموعة الزراعية والحقل النموذجي ونشر هذا المرسوم في ٢٨ أغسطس سنة ١٩٥١ وقدرت لجنة التتمين التعويض المستحق بواقع ٤٠٠ ج للفدان الواحد ولما رفض الملاك المطعون ضدهم هذا التقدير بجلطة الممارسة أحيلت الأوراق إلى رئيس محكمة الرقازيق الابتدائية الذي ندب خبيراً لتقدير قيمة الأرض المتروحة ملكيتها فقدر ثمن الفدان الواحد منها بخمسمائة جنيه وطعنت الوزارة الطاعنة في هذا التقدير أمام محكمة الرقازيق الابتدائية بالدهوى رقم ٢٨٥ سنة ١٩٥٤ التي تم إعلان صحيفتها الطعون عليهم

في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٤ وطلبت في هذه الدعوى عدم الاعتداد بتقدير الخبير والحكم بتأييد تقدير لجنة التثمين باعتبار ثمن الفدان ٤٠٠ ج وبتاريخ ١٩٥٦/٤/٢٨ قضت تلك المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد تقدير الخبير المطعون فيه باعتبار ثمن الفدان الواحد من الأرض المتزوعة ملكيتها ٥٠٠ ج فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ٢٧٤ سنة ٨ ق طالبة إلغاء الحكم والقضاء لها بطلباتها الابتدائية ودفع المطعون عليهم بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى أن الحكم صدر في ظل القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ الذي تقضى المادة ١٤ منه باعتبار الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية في الطعون الخاصة بتقدير التعويض عن العقارات المتزوعة ملكيتها نهائيا - كما دفعوا بطلان الاستئناف لرفعه بعريضة في حين أن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف من الدعاوى التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة مما يستوجب رفع الاستئناف بتكليف بالحضور - وطلبت الطاعنة رفض الدفعين استنادا إلى أن الأحكام التي استحدثها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تنطبق على واقعة النزاع وإنما تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٦ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الدفع الأول وبعدم جواز الاستئناف فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير تاريخه ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة الفحص بجلنة ١٩٦١/٥/٦ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وانهت فيها إلى طلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلنة ٩ مايو سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ذلك أنه قضى بعدم جواز الاستئناف استنادا إلى نص المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ حالة أن مجال تطبيق هذا النص الذي يقضى باعتبار حكم المحكمة الابتدائية نهائيا أن يكون هذا الحكم قد صدر في طعن مرفوع عن قرار اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٣ من ذلك القانون وهي لجنة روعى في تشكيلها أن تكون رئاستها لقاض أما بالنسبة للعقارات التي اتبع في نزع ملكيتها الإجراءات المقررة في القانون القديم

رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ فان الشارع قد نص في الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون الجديد على أن الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة فيه لا تسرى على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وأكدت ذلك الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من اللائحة التنفيذية لذلك القانون الصادر في ١٩٥٤/١٢/٨ ولما كانت إجراءات نزع الملكية التي اتخذت في شأن عقار المطعون ضدهم تمت وفق أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وقدرت قيمة التعويض المستحق لهم بواسطة لجنة التقييم المنصوص عليها فيه لا بمعرفة اللجان المنصوص عليها في القانون الجديد رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ولما اعترض المطعون ضدهم على هذا التقدير أحال رئيس المحكمة الابتدائية المادة على خير وقد طعنت الوزارة في تقدير هذا الخبير أمام المحكمة الابتدائية وتم ذلك كله وفقا لأحكام القانون القديم وقبل صدور القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وكان القانون الأول يحيل إلى القواعد الواردة في قانون المرافعات في شأن استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية وكانت هذه القواعد تميز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في النزاع الحالي فان الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز الاستئناف يكون قد خالف القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بعدم جواز الاستئناف على قوله . "وحيث إنه من الدفع بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم المستأنف صدر من المحكمة الابتدائية نهائيا فان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ نص في المادة ٢٠ منه على أنه يجوز للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق المضادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك في خلال الثلاثين يوما التالية ليوم إعلان القرار الوزاري ولم ينص على أن حكمها نهائي وبالتالي يخضع للقواعد العامة فيكون نهائيا إذا صدر في حدود اختصاصها النهائي وقابلا للاستئناف في غير هذه الحالة ولكن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ نص في المادة ١٤ منه على أن لكل من المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ولأصحاب الشأن الحق في الطعن في قرار لجنة المعارضات أمام المحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها العقارات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور ، وتنظر المحكمة الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا — وبذلك النى القانون الجديد طريق الطعن في الحكم الصادر من المحكمة

الابتدائية في الطعن في تقدير التعويض . وحيث إن المادة الأولى من قانون المرافعات نصت على أن " تسرى قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك ... (۳) للقوانين المنظمة لطرق الطعن بالنسبة لما صدر من الأحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت ملفية أو مشئة لطريق من تلك الطرق، وحيث إن الحكم المستأنف صدر بتاريخ ۲۸ أبريل سنة ۹۵۶ وقد صدر القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ في ۱۱/۴/۱۹۵۴ ونص على أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في تقدير التعويض عن العقارات المتروكة ملكيتها للنفقة العامة يكون نهائياً فيتمتع اعتبار الحكم المستأنف نهائياً إعمالاً لمفهوم المخالفة لما نصت عليه الفقرة الثالثة من المادة الأولى من قانون المرافعات السالف ذكرها وهذا الذي أقام عليه الحكم قضاه بعدم جواز الاستئناف غير صحيح في القانون ذلك أن القانون رقم ۵۷۷ لسنة ۱۹۵۴ بشأن نزع ملكية العقارات للنفقة العامة أو التحسين والذي بدأ العمل بأحكامه من ۱۲/۴/۱۹۵۴ وحل محل القانون رقم ۵ لسنة ۱۹۰۷ قد استحدث في الباب الثالث منه قواعد لتنظيم الفصل في المعارضات التي تقدم بشأن التعويض الذي تقدره المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية للعقارات المتروكة ملكيتها - وقد قصد بوضع هذه القواعد على ما يستفاد من المذكرة الإيضاحية أن تكفل إلى جانب حقوق ذوي الشأن تبسيط الإجراءات وحسم المنازعات الخاصة بالتعويض في فترة وجيزة - فأوجب القانون الجديد في المادة ۱۲ منه على المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية أن تحيل تلك المعارضات في أجل حدده إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاضي الذي يندب لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات ونص في المادة ۱۳ على الكيفية التي تشكل بها هذه اللجنة التي أسماها لجنة المعارضات وقد روعي في هذا التشكيل إدخال العنصر القضائي فيها بجعل رئاستها لقاض وذلك زيادة في ضمان حقوق ذوي الشأن ونص في المادة ۱۴ على حق المصلحة وذوي الشأن في الطعن في قرار تلك اللجنة أمام المحكمة الابتدائية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانهم به وعلى أن تفصل المحكمة الابتدائية في الطعن على وجه الاستعجال - ويكون حكمها فيه نهائياً . ثم جاء القانون في الباب السابع المتضمن أحكاماً عامة ووقية ونص في المادة ۳۰ على أن

لدوى الشأن فى العقارات التى تكون قد أدخلت فى مشروعات تم تنفيذها إذا لم يقبلوا التعويضات المقدرة لها الحق فى المعارضة خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلانهم بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بإيداع المبالغ المذكورة بأمانات المصلحة وأن يكون تقديم هذه المعارضات والفصل فيها طبقا للأحكام الواردة فى هذا القانون ثم أورد فى الفقرة الثانية من المادة المذكورة الاستثناء الآتى "ولاتسرى الأحكام المذكورة - أى الأحكام الخاصة بالفصل فى المعارضات الواردة فيه - على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء - وهذه الفقرة تقرر حكما عاما وقتيا ينطبق على جميع التعويضات التى تم الطعن فيها وفقا للأحكام التى كانت مقررة فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ وكانت عند العمل بأحكام القانون الجديد محالة على الخبراء المعينين من رئيس المحكمة الابتدائية طبقا لما كان متبعاً فى القانون القديم أو مطروحة على المحكمة الابتدائية فتلك الطعون لا تسرى عليها الأحكام الواردة فى القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن الفصل فى المعارضات وإنما تظل خاضعة للأحكام التى كانت مقررة فى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ فى هذا الشأن والحكمة من إيراد هذا الاستثناء هى أن المشرع رأى ألا يحرم أصحاب الطعون التى لم تمر على لجنة المعارضات التى استحدثها القانون الجديد ووجد فيها ما يغنى عن درجة من درجتي التقاضى بعد أن أدخل فيها العنصر القضائى ليوفر بذلك لدوى الشأن من الضمانات ما يكفل صيانة حقوقهم رأى المشرع ألا يحرم هؤلاء الذين لم تتوفر لهم مثل هذه الضمانات فى ظل القانون القديم من حقهم فى استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى الطعن المرفوع منهم فى الأحوال التى كان الاستئناف فيها جائزا طبقا لأحكام القانون القديم . وما يؤيد هذا النظر أن المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ التى نصت على انتهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إنما جعلت هذه الانتهائية للحكم الصادر فى الطعن فى قرار لجنة المعارضات التى استحدثتها ذلك القانون مما يفيد أنه إذا لم يكن الحكم صادرا فى طعن مرفوع عن قرار صادر من هذه اللجنة بالذات فلا ينطبق عليه هذا النص . وإذا كان الثابت من الوقائع السالف بيانها أن الطاعة كانت قد طمنت قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ أمام المحكمة الابتدائية فى تقدير خير الرأسة للتعويض المستحق للطعون عليهم عن المتروك عقارهم ملكيته ومن ثم فقد كان مرفوعا بشأن هذا التعويض

دعوى أمام المحاكم قبل هذا التاريخ فإنه ترتيباً على ما تقدم لا يسرى نص المادة ١٤ من القانون المذكور على الحكم الذي صدر في هذه الدعوى وإنما تسرى عليه أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ والتي من مقتضاها أن يخضع هذا الحكم من حيث جواز استئنائه للقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات ولما كان نصاب الدعوى التي صدر فيها الحكم المذكور يتجاوز النصاب الانتهائي للحكمة الابتدائية بحسب ما تنص عليه المادة ٥١ من قانون المرافعات فإن هذا الحكم يكون قابلاً للاستئناف وبالتالي يكون الحكم المطعون فيه إذ أفعل إعمال نص الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وقضى بعدم جواز الاستئناف قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ٦ من يونيو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ولطفى ملي ، ومحمد ممتاز نصار .

(١١٠)

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ القضائية :

اجارة . "التزامات المؤجر" . حكم . "حجية الأمر المقضي" . دعوى .
إثبات "قرائن قانونية" .

صدر حكم نهائي بين الطرفين في دعوى سابقة بأحقية المستأجر في حبس قدر من الأجرة مقابل
عدم استعمال المصعد بالعين المؤجرة . فصله في أسبابه المتصلة بالمنطوق في مسألة كلية حاصلها أن ثمة
لتزام على عاتق المؤجر بتأمين المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام بما يحق
معه لتأجير الامتناع عن سداد جزء من الأجرة . امتناع العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأدلة
قانونية أو واقعية لا يسبق إثارتهما في تلك الدعوى أو أثبت ولم يجتثها ذلك الحكم .

متى كان الحكم النهائي الصادر بين الطرفين في دعوى سابقة قد قضى بأحقية
المستأجر في حبس قدر من الأجر مقابل عدم استعمال المصعد بالعين المؤجرة
وفصل في أسبابه المتصلة بالمنطوق في مسألة كلية حاصلها أن ثمة التزام يقع
على عاتق المؤجر بتأمين المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا
الالتزام مما يحق معه للمستأجر الامتناع عن سداد جزء من الأجرة ، وإذا حاز
هذا الحكم حجية الأمر المقضي فقد امتنعت العودة إلى مناقشة هذه المسألة
في دعوى قالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتهما في الدعوى الأولى
أو أثبت ولم يجتثها الحكم الصادر فيها^(١) .

(١) راجع قضا ١٢/٤/١٩٦٢ الطعن ٣١٩ من ٢٦ في السنة ١٣ ص ٤٤١ ، وقضا
٢٥/١/١٩٦٢ الطعن ٣٩٢ من ٢٦ في السنة ١٣ ص ١٢٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق فى أن الطاعن يشغل بالعمارة رقم ٣٣ بشارع قصر النيل معرضا لتجارة الأثاث وممكناته وذلك بطريق الاستئجار من المطعون عليه الأول بموجب العقدين المؤرخين فى ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ وأول أبريل سنة ١٩٥٤ بأجرة شهرية مقدارها فى العقد الأول ١٣٥ ج خفضت إلى ١١٤ ج و ٧٥٠ م وفى العقد الثانى إلى ١٢ ج و ٧٥٠ م - وقد قام خلاف بين الطرفين فى سنة ١٩٥٤ انتهى إلى إيقاف استعمال المصاعد إلى الدور الثانى الذى يشغله المعرض سواء فى ذلك المصعد الكبير الذى كان ينقل فيه الأثاث أو المصعد الصغير المعد لنقل عملائه - ولذلك انقضى الطاعن من الأجرة المستحقة عن شهر يولييه سنة ١٩٥٤ مبلغ ثلاثين جنيها - فاستصدر المطعون عليه الأول أمرا بأداء هذا المبلغ من قاضى محكمة عابدين فعارض الطاعن فيه وبني معارضته على أن المبلغ الذى احتجزه هو مقابل حرمانه من الانتفاع - وأصدرت محكمة عابدين حكما بتاريخ ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ بنسب خير هندسى لمعاينة وفحص المصاعد الكهربائية الموجودة بالعمارة وبيان مدى صلاحيتها للعمل وأسباب تعطيلها عن الصعود للدور الثانى وتقرير الأضرار - ولما قدم الخبير تقريره قضى فى المعارضة بتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٥٥ بإلغاء أمر الأداء ورفض دعوى المؤجر - وأمسست المحكمة قضائها على أحكام القانون فى عقد الإيجار وما تجوز به المادتان ١٦١ ، ٢٤٦ مدنى من الحق للتأجير فى حبس الأجرة تحت يده كلها أو بعضها وفى الدفع بعدم تنفيذ الترامه - ورات المحكمة أن ما استقطعه الطاعن من الأجرة هو جزاء مناسب لإخلال المؤجر بالتزاماته - واستأنف المطعون عليه الأول هذا الحكم لدى محكمة القاهرة الابتدائية وقضى فى ٤ يونيو سنة ١٩٥٧ بعدم جواز

الاستئناف وأشارت محكمة القاهرة في حكمها إلى أن النزاع بين الطرفين خاص بأجرة شهر يولييه سنة ١٩٥٤ فقط — ولما حلت أجرة الشهور التالية لم يؤدها الطاعن كاملة بل استقطع منها الثلاثين جنيها مضيقا إليها مبلغ ١٥ ج مقابل الإخلال بالانتفاع من المسدة السابقة التي لم يحصل خصم عنها اعتبارا من تاريخ وقف المصاعد — فقام المطعون عليه الأول أمام دائرة الإيجارات الدعوى رقم ٢٦٧٨ سنة ١٩٥٦ كلى القاهرة طلب فيها الحكم على الطاعن بالإخلاء استنادا إلى عدم الوفاء بالمبالغ المستقطعة من الأجرة حتى آخر مايو سنة ١٩٥٦ والتي بلغ مقدارها ٤٠٥ ج — وأصدرت دائرة الإيجارات بمحكمة القاهرة حكمها في ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٥٦ بالإخلاء — تأسيسا على أنه إذا صح أن للتاجر الحق في حبس الأجرة لعدم تمكنه من الانتفاع عملا بالمادتين ١٦١ و ٢٤٦ مدنى فإنه قد قدر مقابل حرمانه من الانتفاع الكامل بمبلغ ٣٠ جنيها شهريا ولا ينصرف حقه في الحبس إلى مبلغ الـ ١٥ جنيها التي استقطعتها نظير عدم الانتفاع الكامل في المدة السابقة — وتكون المنازعة في أداء هذا المبلغ غير جدية ولا تبيح للتاجر إجراء المقاصة من هذا المبلغ لعدم توفر الشروط القانونية — وقد استأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١١٧٣ سنة ٧٣ ق طالبا إلغاء الحكم المستأنف والحكم أصليا برفض الدعوى أو بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها — واحتياطيا بوقف الدعوى لحين تصفية النزاع حول الأجرة التي يحبسها الطاعن تحت يده مقابل الإخلال بالانتفاع . ودفع المطعون عليه الأول بعدم جواز الاستئناف عملا بأحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ . وأصدرت محكمة الاستئناف حكمها في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٥٦ برفض هذا الدفع وبوقف نفاذ الحكم الابتدائي القاضي بالإخلاء تأسيسا على أن النزاع يخرج عن نطاق القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ لأنه يدور حول حق المستاجر في حبس الأجرة أو جزء منها تحت يده نظير حرمانه من الانتفاع بالعين المؤجرة سواء عن المستقبل أو الماضي — بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨ أصدرت محكمة الاستئناف حكما بتأييد الحكم الابتدائي — وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٣ يولييه سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلد ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المنضمة طلب رفض الطعن . وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة

المدينة والتجارية وبتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ أعلن المطعون عليه الأول بتقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة وبسبب وضع أموال الأخير تحت الحراسة أعلن الطعن بتاريخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٦١ إلى الحارس العام على الأموال الموضوعة تحت الحراسة . وبعد استيفاء الإجراءات حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٦ مايو سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن تمسك في الجلسة بزوال صفة المطعون عليهما ببيع العمارة التي تقع بها العين المؤجرة إلى شركة الشرق للتأمين طبقا للقرار الصادر من رئيس المجلس التنفيذي رقم ١٤ سنة ١٩٦٣ .

وحيث إنه وإن كان قد صدر قرار من رئيس المجلس التنفيذي في ٢١ مارس سنة ١٩٦٣ يحول للحارس العام على أموال الخاضعين لأحكام الأمر رقم ١٣٨ سنة ١٩٦١ والأوامر اللاحقة له سلطة بيع العقارات المبنية المملوكة للخاضعين للحراسة المذكورة إلى شركات التأمين التابعة للتؤسسة المصرية العامة إلا أن الطاعن لم يقدم دليلا على أن العمارة — التي تقع بها العين المؤجرة قد بيعت تنفيذا لهذا القرار — لما كان ذلك، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون حاريا من الدليل .

وحيث إن الطاعن ينحى على الحكم المطعون فيه في السببين الأول والثاني الخطأ في القانون — ذلك أنه سبق أن حوس تحت يده ثلاثين جنيها من أجرة شهر يولييه سنة ١٩٥٤ بسبب إخلال المؤجر بحقه في استعمال المصاعد — ولما طالب المؤجر بهذا المبلغ أصدرت محكمة عابدين حكما في الدعوى إلى رفعها الطاعن بالمعارضة في أمر الأداء — بإلغاء هذا الأمر تأسيسا على أحقية الطاعن في حوس هذا المبلغ — وكان حوسها للتراجع في هذه الجزئية شاملا للعلاقة بين

الطرفين — فلما رفع المؤجر دعواه بالإخلاء ، صدر الحكم المطعون فيه قاضيا بالإخلاء تأسيسا على أنه ليس للطاعن حق في حبس الأجرة بسبب عدم انتفاعه بالمصاعد فناقض بذلك حجة الحكم الاتهامي الصادر من محكمة عابدين — وقد استدل الحكم المطعون فيه على وجهة نظره في اعتبار الطاعن مخلا بالتزامه في دفع الأجرة بالبند الخامس عشر من عقد الإيجار الذي ينص على أن استعمال المصاعد لا يخول المستأجر أى حق من الحقوق . ورتب على ذلك أن حق الطاعن في استعمال المصاعد ليس خاليا من النزاع فلا تتوافر فيه شروط الحبس أو الدفع بعدم التنفيذ — ووجه الخطأ في ذلك أن الحكم في القضية رقم ١٧٠٧ سنة ١٩٥٤ عابدين كان حاسما في تقرير حق المستأجر في الانتفاع بالمصاعد مما يسقط معه الاستدلال بالبند الخامس عشر من عقد الإيجار .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم رقم ١٧٠٧ سنة ١٩٥٤ عابدين والذي صار انتهائيا أن ثمة التزاما يقع على عاتق المؤجر يتمكين المستأجر من استعمال المصاعد . وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام ومنع المستأجر من استعمال المصاعد — ويكون الطاعن بذلك محقا في امتناعه عن سداد جزء من الأجرة وأنه المحكمة مناسبا — كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الطاعن فيما أقصه من الأجرة بسبب حرمانه من الانتفاع بالمصاعد مخلا بالتزامه بسداد الأجرة — ورتب على ذلك قضاءه بالإخلاء تأسيسا على البند الخامس عشر من عقد الإيجار الذي ينص على أنه ”من المتفق عليه أن استعمال المنشآت الخاصة بالمصاعد لا يربط للمستأجر أى حق من الحقوق بل يعتبر ذلك تسامحا من المؤجر دون أية مسئولية عليه في حالة توقفها ويتنازل المستأجر تنازلا صريحا عن أية مطالبة بشأنها“ — وقد أعملت محكمة الاستئناف هذا الشرط ورتبت عليه أنه ليس للمستأجر في هذا الخصوص — حق محدد خال من النزاع وواجب الأداء فليس له أن يحبس الأجرة تحت يده . ويعتبر امتناعه عن الوفاء بما خصمه من الأجرة غير مستند إلى حق — مما يعتبره

العقد مفسوخا من تلقاء نفسه طبقا للشرط الصريح الفاسخ الذى تضمنه البند الخامس من عقد الايجار - وهذا الذى أسس عليه الحكم المطعون فيه قضاءه قد بنى على أساس خاطئ - ذلك أنه اعتبر الطاعن لاحقا له فى استعمال المصاعد وأن المؤجر ليس ملزما بتسييرها ولا بتمكين الطاعن من الانتفاع بها وهو ما يناقض حجية الحكم الانتهاى الصادر من محكمة ما بدين الذى قطع فى أن تمكين المستأجر من استعمال المصاعد ليس منحة من المؤجر وإنما هو التزام يقع على عاتقه - ولئن كان هذا الحكم قد قضى بأحقية المستأجر فى حبس ثلاثين جنيتها من أجرة شهر يولييه سنة ١٩٥٤ إلا أنه فصل فى أسبابه المتصلة بالمنطوق فى المسألة الكلية السالف بيانها والتي يمتنع معها العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق اثارتها فى الدعوى الأولى أو أنيرت ولم يبحثها الحكم الصادر فيها - وإذا جانب الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بالاخلاء اعتمادا على هذا الأساس الخاطئ الذى ناقض فيه حجية الشيء المحكوم فيه فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٦ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(١١١)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ القضائية :

ملكية . "أسباب كسب الملكية" تقادم . "التقادم المكسب" وكالة . حيازة
"حيازة الوكيل لعقارات موكله" حكم . "حيث التدليل" "نصوص" "ما بعد ذلك" .

حيازة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصل طالما أن
الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصل بواسطة وكيله
من مدة التقادم إلا إذا شامها عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهي
الأكراه والخفاء واللبس أو الغموض . عدم كشف الحكم من قيام أحد هذه العيوب ورفض إحالة
المنعوى إلى التحقيق لإثبات تملك الأصل العقار بالتقادم المكسب للطويل المدة . تبيح الحكم
بالنصوص والخطأ في القانون .

حيازة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر حيازة
لحساب الأصل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به
قانونا ، ومن ثم يعتبر الأصل مستمرا في وضع يده مدة حيازة الوكيل ونحسب
له هذه المدة في التقادم المكسب الساري لمصلحته . وإذا كان مجرد ثبوت أن
الوكيل من مورث الطاعنين - إبان وضع يده على عقار موكله - كان وكلا
أيضا من المطعون عليه الذي ينازعهم في ملكية هذا العقار ، ليس من شأنه
أن يؤدي بذاته إلى إسقاط مدة حيازة الوكيل للعقار محل النزاع نيابة عن مورث
الطاعنين من مدة التقادم الساري لمصلحة هذا المورث ، بل لا يكون هذا
الإسقاط إلا إذا شاب حيازة المورث للعقار بواسطة وكيله عيب من العيوب
التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهي الأكراه والخفاء واللبس
أو الغموض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يكشف عن قيام أحد هذه العيوب

حين رفض طلب الطاعنين الاحالة الى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة يكون قد انطوى على قصور وخطأ في القانون.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق - تحصل في أن المطعون عليه الأول أقام في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٩ الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٤٩ كلى الزقازيق وانتهى فيها إلى اختصاص باقي المطعون عليهم وإلى طلب الحكم بصحة وقفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ ٩ ابريل سنة ١٩٤٩ الصادر له من المطعون عليه الثانى بضمان المطعون عليهما الثالث والرابع والمتضمن بيعه بصفته الشخصية وبصفته وكلا من المطعون عليه الخامس ٢٢٣ مترا بما طليا من المباني كائنة بيند الزقازيق بشوارع الريات مقابل ثمن قدره ١٩٨٤ جنيهها وإلزام المدعى عليهم بتسليم العين المبيعة وبالمصاريف - ولدى نظر الدعوى تدخلت فيها الطاعنة الأولى والطاعن الثانى بصفته وصيا على القاصرين الهامى ونيازى ولدى المرحوم عثمان محمد شريف من الطاعنة المذكورة وبنا تدخلهما على أن العقار موضوع العقد المرفوعة الدعوى بطلب صحته وقفاذه مملوك للطاعنة الأولى ولولديهما القاصرين إذ قد آل إليهم بطريق الميراث من مورثهم المرحوم عثمان محمد شريف وأن هذا المورث وضع اليد عليه من قبل سنة ١٩٢٤ واستمر وضع يده حتى توفى فوضعوا هم اليد من بعده - وما زال العقار في حيازتهم وأنه لذلك يكونون قد تملكوه بالتقادم المكسب الطويل المدة قبل أن يرفع المطعون عليه الأول الدعوى الحالية وانتهى التدخلان إلى طلب الحكم أصليا بوقف هذه الدعوى حتى يفصل نهائيا في الدعوى رقم ٥٩٢ سنة ١٩٤٧ كلى الزقازيق المطروح فيها النزاع على ملكية عقارات من بينها العقار محل النزاع واحتياطيا برفض الدعوى ومن باب الاحتياط الكلى نذب خير أو إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع يدهم

المدة الطويلة المكتسبة للملكية - وتحصل دفاع المطعون عليه الخامس في إنكار تحويله المطعون عليه الثاني في بيع العقار محل النزاع وفي أن هذا البيع قد وقع باطلا لأن العقار المبيع يدخل ضمن وقف خيرى على أغا - وقد رد المدعى على طلبات المتدخلين الطاعنين بأن مورثهم المرحوم عثمان شريف سبق أن أقر في محضر الصلح المصدق عليه بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ في الدوى رقم ١٧١ سنة ١٩٢٨ كلى الزقازيق بملكية المطعون عليه الخامس لعقارات من بينها العقار المبيع الأمر الذى ينفى ادعاء ورثته المتدخلين بملكهم هذا العقار بالتقادم المكسب وأضاف أن الطاعنة الأولى قد أقرت هذا الصلح بدليل استنادها إليه في دعاوى كثيرة رفعت منها وطبها بعد وفاة مورثها وبتساويح ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ حكمت المحكمة الابتدائية بقبول تدخل الطاعنين الأولى عن نفسها والثاني بصفته وقبل الفصل في الموضوع بنذب خير هنسمى لأداء المأمورية الميينة بمنطوق هذا الحكم ومن بين ما تناوله هذه المأمورية تحقيق ما إذا كان العقار المبيع محل النزاع يدخل ضمن العقارات الواردة في محضر الصلح المصدق عليه في ١٥/١/١٩٢٩ في الدوى رقم ١٧١ سنة ١٩٢٨ وما إذا كان المطعون عليه الخامس وضع يده على نصيبه الوارد في ذلك المحضر وتحقيق ما ادعاه المتدخلان (الطاعنان) من تملكهما العقار المبيع بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية - وبعد أن قدم الخبير تقريره حكمت المحكمة في ١٩ أبريل سنة ١٩٥٦ الدعى بصحة ونفاذ العقد والتسليم . فاستأنف الطاعنان الأولى عن نفسها والثاني بصفته وصيا على القاصرين هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٨٤ سنة ٨ ق وبتاريخ ٢٢/٥/١٩٥٨ حكمت المحكمة المذكورة بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وحدد لنظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون جلسة ٢٥ يونيو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها واثمت فيها إلى طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وفي الجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه : أولا - أخل بمفهوم في الدفاع وشابه قصور في التسيب وفي بيان ذلك يقولون إنهم تمسكوا أمام محكمة الموضوع بأنهم يملكون العقار موضوع عقد البيع المرفوعة الدوى بطلب

صحته ونفسه وذكروا أن سبب ملكيتهم هو وضع اليد بشرائطه القانونية المدة الطويلة المكتسبة للكم إذ وضع مورثهم يده على هذا العقار من قبل سنة ١٩٢٤ واستمرت يده عليه حتى توفي تخلقوه في وضع يده وبذلك تكون قد انقضت على وضع يد مورثهم وهم من بعده مدة تزيد على خمس عشرة سنة قبل أن يرفع المطعون عليه الأول دعواه الحالية في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٩ وقد جاءت أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية قاطعة بصحة دفاعهم هذا ورغم ذلك قضت تلك المحكمة ضدهم ولما استأنفوا هذا الحكم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بدفاعهم صالف الذكر وطلبوا منها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكتسب الطويل المدة ولكن الحكم المطعون فيه رفض إجابتهم إلى هذا الطلب وقضى بتأييد الحكم الابتدائي وقال في تبرير هذا الرفض إنه ثبت للمحكمة أن مورثهم المرحوم عثمان شريف والمطعون عليه الخامس وآخرين وجميعهم من ورثة على أغا كانوا قد وكلوا عنهم بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٦ عيسى حماد في إدارة أملاكهم وفي التصرف فيها بالبيع والرهن وأن هذا الوكيل استمر واضعاً اليد على هذه الأملاك حتى توفي في أوائل سنة ١٩٤١ ولم يضع مورث الطاعنين يده على أملاكه إلا بعد وفاة هذا الوكيل وخلفه ورثته الطاعنون في وضع يده بعد وفاته وأنه لذلك تكون المدة التي مضت على وضع يدهم هم ومورثهم من سنة ١٩٤١ إلى تاريخ رفع الدعوى الحالية في ٢٤ يولييه سنة ١٩٤٩ لا تكفي لكسبهم الملكية بالتقادم الطويل وانتهى الحكم إلى القول "وعلى هذا الأساس يكون التحقيق الذي أجراه الخبير عن وضع يد مورث المستأنفين (الطاعنين) وهما من بعده سواء جاء لمصلحتهم أم لا غير مجد في الدعوى لأن الأوراق الرسمية قاطعة في أنهم لم يضعوا اليد على أملاكهم إلا بعد وفاة الوكيل الحاج عيسى حماد وعلى التحديد منذ سنة ١٩٤١ وبالتالي يكون طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة في غير محله لأن الدعوى الحالية رفعت في ٢٤/٧/١٩٤٩" ويقول الطاعنون إن هذا الذي أورده الحكم لا يصلح رداً على طلبهم الإحالة إلى التحقيق ذلك أنه فضلاً عن أن صدور توكيل من مورثهم إلى المرحوم عيسى حماد في ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٦ لا يدل بذاته على أن هذا الوكيل وضع يده فعلاً على جميع أملاك المورث بما فيها العقار محل النزاع فإن وضع يد الوكيل يعتبر لحساب الاصيل وتحسب مدته ضمن مدة التقادم الساري لمصلحة هذا

الأصيل ضد الغير ولا يعتبر انتقال وضع اليد من الأصيل إلى الوكيل — بفرض حصوله — قاطعا لسريان هذا التقادم. كما أن نيابة الوكيل عن أشخاص آخرين غير مورث الطاعنين لا يمنع من أن يكون وضع يد هذا الوكيل على العقار المتنازع عليه بصفته وكيلا عن المورث وحده الذي كان يضع يده على هذا العقار قبل صدور التوكيل واستمر واضعا اليد بعد وفاة الوكيل خصوصا إذا ثبت أن الوكيل كان يحاسب هذا المورث عن ريع ذلك العقار ويؤديه له دون غيره من موكله الآخرين ومن ثم فإن محكمة الاستئناف إذ رفضت اجاباتهم إلى طلبهم الخاص بأحالة الدعوى إلى التحقيق استنادا إلى تلك الأسباب الغير سائغة والمخالفة للقانون وأغلقت بذلك في وجههم السبيل لاثبات دفاعهم تكون قد أخلت بحقوقهم في الدفاع: ثانيا — أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التصيب وخطأ في الاستناد ذلك أنهم تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بأن العقار محل النزاع لا يدخل ضمن العقارات الواردة في محضر الصلح المصدق عليه في الدعوى رقم ١٧١ سنة ٢٨ كلى الزقازيق والذي اعتبره الحكم بمثابة اقرار من مورث الطاعنين بملكية المطعون عليه الخامس لذلك العقار كما اعتبر استناد الطاعنة الأولى إليه في دعوى أخرى تسليما منها بهذه الملكية ودلل الطاعنون على صحة دفاعهم هذا بأن الخبير الذي ندبته المحكمة الابتدائية أثبت في محاضر أعماله أنه عندما طبق محضر الصلح على الحدود الواردة في عقد البيع وفي صحيفة الدعوى الحالية المرفوعة بطلب صحته ونفاذه وجد الخلاف ظاهرا في الحدود وفي المساحة وفي نمر القطع وأنه مع وجود هذا الخلاف أثبت أن القدر المبيع ينطبق على قطعة واحدة من القطع التي تناولها الصلح وأن مساحة هذه القطعة ١١٦ م و ٨٠ م يخص المطعون عليه الخامس فيها النصف حسبا يقضى به الصلح أى ٥٨ م و ٤٠ م في حين أن القدر الذي قضى الحكم بصحة بيعه للمطعون عليه الأول يصل إلى ٢٢٣ مترا وقد امتنع الحكم المطعون فيه عن الرد على هذا الدفاع بمقولة إنه لا شأن للطاعنين به حالة أن لهم شأنا ومصلحة في إبدائه وأن تحقيقه متبع في الدعوى إذ يترتب على ثبوت صحته إجابتهم إلى ما طلبوه من رفض دعوى المطعون ضده الأول لأنه يكون قد اشترى من خير مالك .

وحيث إن هذا النعى صحيح في شقيه ذلك أنه في خصوص الشق الأول فإن الطاعنين على ما يبين من صحيفة استئنافهم ومن مذكرتهم المقدمة إلى محكمة

الاستئناف بلجنة ٢ فبراير سنة ١٩٥٨ المودعة صورتها بملف الطعن قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بما كانوا قد أبدوه أمام المحكمة الابتدائية من دفاع حاصله أنهم تملكوا العقار محل النزاع بوضع اليد المدة الطويلة إذ وضع مورثهم يده عليه من قبل سنة ١٩٢٤ واستمر في وضع يده إلى أن توفي خلفوه هم في وضع يده واكتملت لهم مدة التقادم المكسب قبل أن يرفع المطعون عليه دعواه الحالية في ١٩٤٩/٧/٢٤ وطلبوا من محكمة الاستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات دفاعهم هذا وقد سجل الحكم المطعون فيه في تدويناته تمسك الطاعنين بهذا الدفاع وبطلب الإحالة إلى التحقيق لإثباته ورد على ذلك بقوله "وحيث إنه عن هذا السبب، فالثابت أن مورث المستأنفين (الطاعنين) والمستأنف عليه الخامس (المطعون عليه الخامس) وآخرين وجميعهم من ورثة علي أغا محمد عثمان قد وكلوا عنهم بتاريخ ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٦ الحاج عيسى حماد بتوكيل رقم ٩٠٤ سنة ١٩٢٦ تصديق الزقازيق في المرافعة عنهم أمام المحاكم وفي محاسبة ناظر وقف أحدهم على أغا واستلام استحقاقهم فيه وتأجير أملاكهم وقبض إيجارها واستخلاص جميع حقوقهم واستلام جميع المستندات المتعلقة بالملك والوقف وفي البيع والرهن والقسمة - وعقب وفاة هذا الوكيل أقام مورث المستأنفين ضد ورثته الدعوى رقم ٢٠٥ سنة ١٩٤١ كلى الزقازيق طلب فيها توقيع المجهز التحفظي على الأوراق والمستندات الخاصة بالوقف والملك والإدارة وإلزام الورثة بتقديم الحساب عن إدارة مورثهم حتى تاريخ رفع الدعوى . وهذه الدعوى قاطعة في أن مورث المستأنفين لم يضع يده على أملاكه إلا بعد وفاة الحاج عيسى حماد الذي كان يضع يده على أموال موكله نيابة عنهم وقد باع هذا الوكيل نيابة عنهم ١٠٨ مترا و ٣١ شبيعة من أملاكهم بعقد مسجل في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩ وليس أقطع في أن مورث المستأنفين وهما من بعده لم يضعوا اليد على أملاكهم إلا بعد وفاة الوكيل من - أنهما في سبيل إثبات وضع يدهما بمستندات قدما عقود إيجار وطلبات حجز تحفظي وفاء للإيجار وأحكاما به وكلها تقع في المدة من أول أبريل سنة ١٩٤١ حتى ٢٤ مارس سنة ١٩٤٨ وعلى هذا الأساس يكون التحقيق الذي أجراه الخبير عن وضع يد مورث المستأنفين وهما من بعده سواء جاء لمصلحتهم أم لا غير مجد في الدعوى لأن الأوراق الرسمية قاطعة في أنهم لم يضعوا اليد على أملاكهم إلا بعد وفاة

الوكيل الحاج عيسى حماد وعلى التحديد منذ سنة ١٩٤١ وبالتالى يكون طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وضع اليد المدة الطويلة في غير محله لأن الدعوى الحالية رفعت في ١٩٤٩/٧/٢٤". ولما كانت حيازة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر حيازة لحساب الأصل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا ومن ثم يعتبر الأصل مستمرا في وضع يده مدة حيازة الوكيل وتحسب له هذه المدة في التقادم المكسب السارى لمصلحته - وكان مجرد ثبوت أن الوكيل عن مورث الطاعنين - إبان وضع يده على أملاك موكله المذكور ومن بينها العقار محل النزاع - كان وكلا أيضا عن المطعون عليه الخامس الذى ينازع الطاعنين في ملكية هذا العقار وواضعا يده على أملاك هذا الموكل - ذلك ليس من شأنه أن يؤدي بذاته إلى إسقاط مدة حيازة الوكيل للعقار محل النزاع نيابة عن مورث الطاعنين من مدة التقادم السارى لمصلحة هذا المورث بل لا يكون هذا الإسقاط إلا إذا شاب حيازة المورث للعقار بوساطة وكيله عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهذه العيوب هي الإكراه والخلفاء واللبس أو التموض ولما كان الحكم لم يكشف عن قيام أحد هذه العيوب وبني رفضه لطلب الطاعنين الإحالة إلى التحقيق لإثبات تملكهم العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة على الأسباب التي أوردها والتي تنطوى على ما سلف بيانه - على قصور وخطأ في القانون ولا تسوغ هذا الرفض فإن الحكم يكون معيا في هذا الخصوص بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه في خصوص الشق الثانى من النعى فإن الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اعتبر محضر الصلح المصدق عليه من المحكمة بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٩ في الدعوى رقم ١٧١ سنة ١٩٢٨ بمثابة إقرار من مورث الطاعنين بملكية المطعون عليه الخامس للعقار محل النزاع كما اعتبر استناد الطاعنة الأولى إلى هذا الصلح في دعاوى أخرى إقرارا منها له وبالتالى تسليما بتلك الملكية ولما يبين من مذكرة الطاعنين المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسة ٢ فبراير سنة ١٩٥٨ أنهم تمسكوا فيها بأن العقار المبيع لا يدخل في العقارات التي تناولها الصلح ودلوا على ذلك بأن الجبر ذكر في محاضر أعماله أنه

وجد أن هناك خلافا بين محضر الصلح وبين عقد البيع المرفوع به الدعوى الحالية فيما يتعلق بالحدود ونمر القطع ومساحتها وأن هذا الخبير وإن جاء بعد ذلك وذكر في تقريره أن القدر المبيع يدخل كله في القطعة الثانية من القطع الواردة في محضر الصلح فإن مساحة القطعة على ما هو ثابت في محضر الصلح ١١٦ م و ٨٠ م ينحصر المطعون عليه الخامس فيها حسبما اتفق عليه في هذا المحضر النصف أي ٥٨ م و ٤٠ م في حين أن القدر المبيع والذي وقضى الحكم الابتدائي بصحة ونفاذ عقد البيع الوارد عليه ٢٢٣ مترا — لما كان المطعون عليهم قد تمسكوا أمام محكمة الاستئناف بذلك كله وكان يبين من تقرير الخبير ومحاضر أعماله المقدمة صورها بملف الطعن أن الخبير ذكر في محضر أعماله المؤرخ ١٩٥٥/٣/٣ أنه بتطبيق محضر الصلح المؤرخ ١٩٢٩/١/١٥ واستخراج القطع التي تنطبق على القطعة موضوع النزاع وجد أن القطعة الثانية من القطع التي تناولها الصلح ومساحتها ١١٦ م و ٨٠ م شائعة في ٢٩٢ مترا هي المنطبقة أما القطع الأخرى فإنها بعيدة عن نقطة النزاع ثم جاء الخبير وذكر في نتيجة تقريره ما نصه " نستنتج مما تقدم أن الحدود الواردة بعقد البيع المؤرخ ١٩٤٩/٤/٩ تنطبق على الطبيعة ولكن توجد بعض أخطاء في الأطوال واختلاف في نمر القطع لإختلاف الخرائط الحديثة والقديمة وكذلك هذه الحدود تنطبق في جزئين بالمشاع في قطعتين في الدعوى رقم ١٧١ سنة ١٩٢٨ ومحضر الصلح المصدق عليه في ١٩٢٩/١/١٥ " لما كان ذلك، وكان يبين من مطالعة محضر الصلح وصحيفة الدعوى رقم ١٧١ سنة ١٩٢٨ كلى الزقازيق أن مساحة القطعة الثانية التي ذكر الخبير في محضر أعماله أنها تنطبق على القدر المبيع إلى المطعون عليه الأول ١١٦ م و ٨٠ م ينحصر المطعون عليه الخامس فيها النصف وذلك حسبما اتفق عليه المتصالحان في عقد الصلح ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه بعد أن أورد في أسبابه النتيجة التي انتهى إليها الخبير على الوجه المتقدم الذكر ما وقرر في معرض رده على دفاع الطاعنين بتملكهما العقار محل النزاع بالتقادم المكسب الطويل المدة وعلى ما أثاروه بشأن عقد الصلح . قرر ما نصه " ولقد انتهى الخبير في تقريره إلى أن العقار محل النزاع يدخل ضمن محضر الصلح المصدق عليه في الدعوى رقم ١٧١ لسنة ١٩٢٨ " ولما كان هذا الذي قرره الحكم وأسس عليه قضاءه برفض دفاع الطاعنين وبصحة ونفاذ عقد البيع الصادر للمطعون عليه

الأول والوارد على ٢٢٣ مترا لا يؤدي إليه تقرير الخبير ذلك أنه حتى لو صح أن الحكم قد أخذ بما ورد في نتيجة هذا التقرير مع مخالفته لما ورد في محاضر أعمال الخبير فإن الخبير لم يعم في هذه النتيجة ببيان القطعتين اللتين ينطبق عليهما القدر الذي قضى الحكم بصحة بيعه للطعون عليه الأول حتى يمكن التحقق مما إذا كانت مساحة هاتين القطعتين تفي بهذا القدر جميعه أو لا تفي لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي أخذا بأسبابه في هذا الخصوص يكون قد ماره قصور يبطله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ونطلب عبد الحميد فراج .

(١١٢)

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " وماء الضريبة " .
" الأرباح التي تخضع للضريبة " . " أعمال الوكالة عن الشركات الأجنبية " .

تعاهد الشركة وهي شركة توصية بسيطة — مع شركات التأمين الأجنبية على القيام بعمليات
التأمين بالوكالة عنها . خضوع الأرباح التي يحققها فرع التأمين بالشركة للضريبة على الأرباح
التجارية والصناعية باعتبارها أرباحاً حققتها الشركة لا للشركاء وقد اتخذت في حيل تحقيقها
شكل المشروع التجاري متميزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها .

مضى كان الثابت من الأوراق أن الشركة الطاعنة — وهي شركة توصية
بسيطة — قد تعاقدت مع شركات التأمين الأجنبية على أن تقوم بعمليات
التأمين بالوكالة عنها ، فإن أرباح فرع التأمين بالشركة تخضع للضريبة على
الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها أرباحاً حققتها الشركة لا للشركاء وقد
اتخذت في حيل تحقيقها شكل المشروع التجاري متميزة في إدارته واستغلاله عن
شركات التأمين التي تعمل لحسابها وإذا إلتزم الحكم المطعون عليه هذا النظر فإنه
لا يكون قد خالف القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .
وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه — وسائر أوراق
الطعن — تحصل في أن مصلحة الضرائب أقامت الدعوى رقم ٥٣٧ سنة ١٩٥٢

تجاري كلى الاسكندرية ضد شركة أ . ج . ويكس وشركاه (وكلاء تأمين واستيراد) بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٢ والحكم باعتبار نشاط الشركة من وكالتها عن شركات التأمين خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . وبتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد القرار المطعون فيه وألزمت الطاعنة بالمصاريف ونحمة جنيتها مقابل أتعاب المحاماة . واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاءه والحكم لها بطلباتها وقد هذا الاستئناف برقم ٧٢٩ تجارى سنة ١٠ ق وبتاريخ ٢١ نوفمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وقرار لجنة الطعن واعتبار نشاط المستأنف عليها كوكالة للتأمين خاضعا لضريبة الأرباح التجارية والصناعية في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٩ مع إلزام المستأنف عليها المصاريف عن الدرجتين ومبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . وأمرت بإعادة القضية إلى لجنة الطعن لتقدير أرباح الشركة في هذه السنوات على أساس ما حكم به . وقد طعنت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلبت مصادحة الضرائب رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن الطعن يقوم على سببين يتحصل (أولهما) في أن الحكم المطعون فيه وقد جرى في قضائه على أن نشاط الطاعنة كوكالة للتأمين في السنوات من ١٩٤٠ إلى ١٩٤٩ يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية لا للضريبة على كسب العمل ، تأسيسا على أنها تعاقدت مع شركات التأمين بوصفها شركة وباعتبارها شخصية معنوية تضافر لديها العمل ورأس المال ، وعلى أن ضريبة المراتب والأجور لا تسرى إلا على الأجراء من الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنوية ، يكون قد خالف القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وهو لا يعتمد بالشخصية الاعتبارية لشركات التضامن والتوصية ولم يخضعها بذواتها للضريبة كما أخضع شركات المساهمة وسوى بين الشريك المتضامن فيها والممول الفرد — ويتحصل (ثانيهما)

في أن الحكم أخطأ في تكييف العلاقة القائمة بين الشركة الطاعنة وشركات التأمين إذ وصفها بأنها عقود مقاولاة أو عقود استعانة في حين اعتبرتها مصلحة الضرائب عقود وكالة بالعمولة وبينما هي عقود عمل تخضع الشركة بمقتضاها لأوامر شركات التأمين وتعليماتها وتتقاضى عنها أجرا في شكل عمولة ونسبة مئوية من قيمة العمليات التي تباشرها ووكيل التأمين لا يخرج من كونه أجيلا في علاقته بالشركة التي يقوم على خدمتها .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه يبين من صورة عقد تأسيس الشركة المدوع ملف الطعن أنها شركة توصية بسيطة تكونت برأس مال قدره ٥٠٠٠ جنيه زيد إلى ١٥٠٠٠ جنيه ويتولى إدارتها والتوقيع عنها إثنان من الشركاء وأن الغرض منها هو الاشتغال بالتجارة وبصفة خاصة القيام بعمليات استيراد البضائع وتصديرها والوكالة بالعمولة والتمثيل التجاري والتأمين وكافة أعمال البنوك والعمليات العقارية، كما يبين من دفاع الشركة أمام محكمة الموضوع أنها هي التي تعاقدت مع شركات التأمين الأجنبية على أن تقوم بعمليات التأمين بالوكالة عنها ، ومن ثم فإن أرباح فرع التأمين بالشركة تخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إذ هي — في الصورة المعروضة — أرباح حققتها الشركة لا الشركاء وقد اتخذت في سبيل تحقيقها شكل المشروع التجاري متميزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها ، وإذا لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه فيما انتهى إليه من خضوع هذه الأرباح للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية — ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار محمد زعفراني سالم ، وبحضور السادة المستشارين : ياخذ زكي ،
واحد أحمد الشامي ، واحد حسين موافي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١١٣)

الطعن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عمل . ” أجر العامل ” . ” المنح التي يحصل عليها العامل ” .

الأصل في المنح أنها تبرع من رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزء من الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقود العمل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزء من الأجر . السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم ينص عليها المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم تمسك العامل باتفاقه مع السكن المجاني في العقد أو أن العرف قد جرى به على الوجه الذي يشترطه القانون . عدم اعتبار الحكم السكن المجاني جزء من الأجر في هذه الحالة لا مخالفة فيه للقانون .

(ب) عمل . ” عقد العمل محدد المدة ” . ” فصل العامل قبل انتهاء مدة العقد ” . ” تقدير التعويض ” .

تقدير الحكم لدة التي يستحق عنها العامل التعويض بأنها المدة التي يتصل فيها من العمل . تقدير سليم يتفق وأحكام القانون . عدم قضاء الحكم بتعويض العامل عن المدة التي التحق فيها بعمل آخر بأجر لا يقل عن أجره المتفق عليه مع رب العمل . لا مخالفة في ذلك القانون .

١ - الأصل في المنح المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني أن تكون تبرعا من قبل رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزء من الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقود العمل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزء من الأجر . وإذا كان السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم ينص عليها المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وكان الطاعن لم يتمسك بأنه اتفق مع السكن المجاني في العقد أو أن العرف جرى به على الوجه

اللى يشترطه القانون ، فإن الحكم المطعون فيه إذ استخلص بأدلة سائغة أنه لا يعتبر جزء من الأجر لا يكون قد خالف القانون .

٢ - تقدير الحكم للمدة التى يستحق عنها العامل التعويض بأنها المدة التى تعطى فيها عن العمل - بعد فصله قبل نهاية مدة العقد - هو تقدير سليم يتفق مع حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى . وإذا كان الطاعن قد أقرب بأنه التحق بعمل جديد ولم يدع أن أجره فيه يقل عن أجره المتفق عليه مع المطعون عليهما فإن النعى على الحكم بأنه لم يقض للطاعن بتعويض عن المدة التى التحق فيها بعمله الجديد يكون فى غير محله .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصار أوراق الطعن - فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥٢٢ سنة ١٩٥٦ عمال كلى القاهرة ضد المطعون عليهم قال فيها إنهم كانوا يملكون على الشيوع أطيافاً زراعية تبلغ مساحتها ٢٤٠ فداناً مبنية بصحيفة الدعوى وكانت غير صالحة للزراعة وكان الطاعن يعمل بوظيفة حكومية كمدرس لمادة الزراعة فأغراه المطعون عليهم على العمل معهم لإصلاح الأطياف المذكورة وتعاقد المطعون عليهم الأول والثالثة معه بموجب عقد تاريخه ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ على أن يترك عمله ويستغل وكيله للزراعة عندهما بمرتب عشرة جنيهات فى بادىء الأمر ولمدة عشر سنوات تبدأ من أول يناير سنة ١٩٤٨ وتنتهى فى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ واتفق على أنه إذا استغنى عن خدمته خلال هذه المدة لأى سبب من الأسباب فإن المطعون عليهم المذكورين يلتزمان بدفع أجره عن المدة الباقية من العقد ولكن المطعون عليهم باعوا الأرض سنة ١٩٥٥ ولم يقوموا بتنفيذ شروط العقد ولذلك فقد طلب الحكم عليهم متضامتين بأجره عن مدة ٢٧ شهراً الباقية من عقده وبقيمة المكافأة وإمانة غلاء المعيشة وببدل السكن الذى كان يشغله وقدر ذلك

كله بمبلغ ٢٢٥١ ج و ٨٧٥ م وقضت محكمة القاهرة بتاريخ ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٥٦ باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت رافعها أنه كان يقوم بالعمل لدى المطعون عليها الثانية وبنفس شروط عقد العمل المحرر بينه وبين المطعون عليهما الآخرين وأنه كان يتمتع بميزات تأخذ حكم الأجر وتقديرها قدا والمطعون عليهم النقي وبعد سماع شهود الطرفين قضت بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٩٥٧ بالزام المطعون عليهم متضامين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٥١٤ ج و ٦٦٠ م فطعن المطعون عليهم في هذا الحكم بالإستئناف رقم ٨٨٧ سنة ٧٤ استئناف القاهرة وقضت محكمة الإستئناف بجلسته ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ باحالة الدعوى الى التحقيق ليثبت الطاعن (المستأنف ضده) أن المطعون عليهم (المستأنفين) فصلوه من عمله لديهم فصلا تعسفيا ولينفى هؤلاء ذلك وليثبتوا أنه ترك العمل من تلقاء نفسه ثم قضت بجلسته ٣١ مارس سنة ١٩٥٩ بتعديل الحكم المستأنف والزام المطعون عليهما الأول والثالثة بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ١٢٧ ج و ٧٠٠ م وبانحراج المطعون عليها الثانية من الدعوى فطعن الطاعن في هذا الحكم بالنقض بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٥٩ وطلب للسبب الوارد في تقريره نقض الحكم وطلبت النيابة العامة رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهما الأولان رفضه ولم تحضر المطعون عليها الأخيرة ولم تبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم.

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون في أمور ثلاثة : أولا - أنه لم يحتسب مقابل سكن الطاعن ضمن أجره واقتصر على اعتبار المرتب ١٤ جنيا فقط . وثانيا - أنه قد أخرج المطعون عليها الثانية من الدعوى بمقولة إنها لم توقع على العقد . وثالثها - قصره التعويض على ثلاثة شهور وسبعة عشر يوما ويقول الطاعن في بيان الأمر الأول إن الفقرة الأولى من المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الذى يحكم النزاع تنص على أنه " يقصد بالأجر في تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا إليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها

في المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدني " وتنص المادة ٦٨٣ من القانون المدني على أنه " تعتبر المبالغ الآتية جزءا لا يتجزأ من الأجر... "٣" كل مفعة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء أمانته أو في مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك " والطاعن كان يتمتع بسكن بالمجان بالقرية التي يعمل بها قدره شاهد من شهود المطعون عليهم بأنه يساوى مبلغ خمسة جنيئات وقدرته محكمة أول درجة بمبلغ جنيئين ولكن محكمة الاستئناف لم تقر ذلك واستبعدت مقابل السكن من الأجر دون أن تبين حلة ذلك وهذا خطأ ظاهر في تطبيق القانون ويقول الطاعن في بيان الأمر الثاني من سبب النعي إن الحكم المطعون فيه أخرج المطعون عليها الثانية من الدعوى تأسيسا على أنها لم توقع على عقد العمل مع أن القانون يجيز للعامل أن يثبت العقد بجميع طرق الإثبات وقد ثبت من التحقيق الذي أجرته المحكمة ومن شيوخ الأرض بين المطعون عليهم الثلاثة أنها انتفعت بمجهود الطاعن فعلها أداء مقابل الانتفاع ويتعين مساءلتها بالتضامن مع باقي المطعون عليهم ثم يقول الطاعن في شرح الأمر الثالث من سبب النعي إن الحكم المطعون فيه قد اكتفى بتقدير الضرر عن مدة خلو الطاعن من العمل من شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ إلى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ وقد فاته مراعاة أنه منصوص في العقد أن التعويض الإلتزامي هو الوفاء ببقية أجر المدة التي تبقى من العقد ذلك أنه ترك عمله الحكومي بناء على اتفاقه مع المطعون عليهم فكان يتعين تقدير التعويض على أساس استحقاقه مرتبه لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧ وهو تاريخ انتهاء مدة العشر السنوات المتفق عليها في عقد العمل وقد ثبت من التحقيق الذي أجرته المحكمة أن فصل الطاعن كان بسبب بيع المطعون عليهم الأطلان وعدم رغبة الملاك الجدد في استخدامه وفضلا عن ذلك فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في احتساب المدة حيث احتسبها ٣ شهور و ١٧ يوما مع أنها ٣ شهور و ٢٨ يوما من آخر سبتمبر سنة ١٩٥٥ إلى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ .

وحيث إن هذا الطعن في جملته مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد احتسب أجر الطاعن باعتباره أربعة عشر جنيها شهريا بناء على ما تبين من الاطلاع على دفتر الزراعة (ص ٣٠ وما بعدها) حيث جاء فيه أن مرتبه أصبح ١٤ ج اعتبارا من شهر يونيو سنة ١٩٥١ واستمر كذلك حتى تاريخ نهاية خدمته بعد أن كان

الأجر المتفق عليه في عقد العمل عشرة جنيهات وقالت المحكمة إنها لا ترى احتساب مقابل السكن ضمن الأجر بعد أن تبين أن خلو العقد من ذكر شيء منه وقالت إنه عبارة عن مزية يتمتع بها بعض العمال لظروف خاصة كما قالت المحكمة تبريرا لرفض الدعوى بالنسبة للمطعون عليها الثانية إنها زوجة المطعون عليه الأول وأنه ثابت من عقد العمل أساس الدعوى أنها لا شأن لها به وأن التعاقد بين الطاعن والمطعون عليهما الأول والثالثة متضامنين وأن العقد لم يذكر فيه أطيان معينة بالذات وإنما استخدم الطاعن لمباشرة مصالح المطعون عليهما المذكورين من زراعة وإصلاح واستغلال أراضي وكون المطعون عليها الثانية تملك جزءا على المشاع في الأطيان مع زوجها المطعون عليه الأول والمطعون عليها الثالثة لا يعني أن الطاعن قد ارتبط معها شخصيا برابطة العمل أو أنه يشغل تحت امرتها ويتلقى الأوامر منها خصوصا وقد تبين بإقرار الطاعن أن المطعون عليها الثانية لم تملك جزءا من الأطيان محل النزاع على الشيوع مع المطعون عليهما الأول والثالثة إلا في ٢٠ أبريل سنة ١٩٤٨ مع أن تاريخ عقد العمل كان سابقا على ذلك في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٧ مما يقطع بأن ملكية الأطيان لم تكن محل اعتبار وقت الارتباط بعقد العمل مع الطاعن كما ذكرت المحكمة في بيان المدة التي يستحق الطاعن تعويضها عنها أنها المدة التي بقي فيها بدون عمل بعد فصله وقد أقر أنه التحق بوظيفة مهندس زراعي بإدارة مشروعات وادي النطرون اعتبارا من ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ بعد أن فصل من عمله لدى المطعون عليهما في آخر سبتمبر سنة ١٩٥٥ وقالت إن التعويض يقدر بمقدار الضرر ولا يجوز أن يمنح الطاعن تعويضا عن المدة التي اشتغل خلالها في وظيفته الجديدة وإلا لأدى ذلك إلى إعطائه مرتبا عن المدة الواحدة مرتين وقدر الحكم المطعون فيه أجره عن مدة تعطله بمبلغ ٥٤ جنيها و ٢٠٠ مليم وهذا الذي قضى به الحكم لا مخالفة فيه للقانون أو للثابت في واقعة الدعوى. ذلك أنه يبين مما أورده الحكم أنه لم يرد في الاتفاق بين الطرفين أي ذكر عن التزام المطعون عليهم بتقديم سكن مجاني للطاعن أو أن مقابل هذا السكن يعتبر جزءا من الأجر وفضلا عن أن السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم ينص عليها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ الذي يحكم واقعة النزاع فإنه على فرض أنه يندرج تحت حكم المنع المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٦٨٣ من القانون المدني

وهي التي يستند إليها الطاعن فإن الأصل في هذه المنح أن تكون تبرعا من قبل رب العمل لا يلزم بادائها ولا تعتبر جزءا من الأجر إلا إذا كانت "مقررة في عقود العمل ... أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءا من الأجر لا تبرعا" مادة ٦٨٣ مدني المشار إليها، لما كان ذلك، وكان الطاعن لم يتمسك بأنه قد اتفق على السكن المجاني في العقد أو أن العرف قد جرى به على الوجه الذي يشترطه القانون وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص بأدلة سائغة أنه لا يعتبر جزءا من الأجر فإن النعي عليه في هذا الصدد يكون في غير محله. كما أن قضاء الحكم باخراج المطعون عليها الثانية من الدعوى قد بني على أدلة موضوعية سائغة لا معقب فيها على محكمة الموضوع وكذلك تقدير الحكم المطعون فيه للمدة التي يستحق عنها الطاعن التعويض بأنها المدة التي تعطل فيها عن العمل فإنه تقدير سليم يتفق مع أحكام القانون حيث تنص الفقرة الأولى من المادة ٢٢٤ من القانون المدني على أنه "لا يكون التعويض الاتفاقي مستحقا إذا أثبت المدعى أن الدائن لم يلحقه أي ضرر" وقد ثبت باقرار الطاعن أنه التحق بعمله الجديد في ٢٨ يناير سنة ١٩٥٦ ولم يدع أن أجره فيه يقل عن أجره المتفق عليه مع المطعون عليهما ومن ثم فإن النعي على الحكم بأنه لم يقض للطاعن يتعويض عن المدة التي التحق فيها بعمله الجديد يكون في غير محله. كما أن الحكم المطعون فيه قد احتسب أجر الطاعن عن مدة تعطله وهي ثلاثة أشهر و ٢٨ يوما على أساس أجره الشهري ١٤ جنيها وقد رت مجموع استحقاقه عن هذه المدة بمبلغ ٥٤ جنيها و ١٠٠ مليم وهذا لا خطأ فيه كما يزعم الطاعن ومن ثم يكون نعيه في هذا الصدد أيضا على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٣ من يونيو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(١١٤)

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نقض "إعلان الطعن" . تجزئة . بطلان .

إعلان الطعن في الميعاد إجراء . حتى يترتب على إغفاله البطلان . إغفال إعلان بعض ورثة المطعون عليه يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة متى كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . عدم انقضاء الشركة بوفاء المورث طبقاً لنص في عقد الشركة يوجب توجيه الاعلان إلى ممثل الشركة لا الورثة .

(ب) نقض . "إعلان الطعن" . "الصفة في الطعن" .

على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه ، من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة التفتيش بالإحالة ، وجوب توجيه الإعلان إلى جميع الورثة في الميعاد .

(ج) نقض "إعلان الطعن" "إعلان الورثة" .

مجال تطبيق المادة ٣٨٣ مرافعات التي تميز المحكوم عليه إعلان الطعن إلى ورثة المحكوم له بجملة دون بيان أسمائهم وصفاتهم ، أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب أن يتم إعلان الطعن فيه .

١ - إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتمي يترتب على إغفاله البطلان . وإذا كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه وهو أحقية الشركة للحل التجاري المتنازع عليه دون المفلس - أو عدم أحقيته له هو موضوع غير قابل للتجزئة فإن إغفال إعلان بعض ورثة المطعون عليه يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لهم جميعاً . وإذا كانت الشركة لم تنقض بوفاء

المورث طبقاً لنص في عقد الشركة فقد وجب في هذه الحالة توجيه الإعلان إلى ممثل الشركة وعلى الوجه الذي تتطلبه المادة ١٤/٤ مرافعات^(١).

٢ — على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً. فإذا كان النابت أن المطعون عليه توفي قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة فقد كان على الطاعن أن يقوم بالتحري وتوجيه الإعلان إلى جميع الورثة في الميعاد.

٣ — تجيز المادة ٣٨٣ مرافعات للمحكوم عليه إعلان الطعن إلى ورثة المحكوم له جملة دون بيان أسمائهم وصفاتهم إذا حصلت وفاة المحكوم له أثناء ميعاد إعلان الطعن حتى لا يستنفذ التحري عن الورثة هذا الميعاد المحدود. ومن ثم فإن مجال تطبيق هذه المادة أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب أن يتم إعلان الطعن فيه.

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة.

من حيث إن الوقائع تحصل على ما يستفاد من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — في أن محمد إبراهيم المغربي ومحمد اسماعيل البدرى عن نفسه وبصفته مديراً لشركة البدرى التجارية وعوض الصياد التاجر بمصر أقاموا الدعوى رقم ١٥٤ سنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة ضد شركة الفورية التجارية "سيد عبد اللطيف عن نفسه وبصفته مديراً وشريكاً متضامناً مسئولاً عن شركة الفورية المذكورة وعبد المتعال عبد اللطيف بصفته شريكاً متضامناً في الشركة المشار إليها" وطلبوا فيها وضع الأختام على محل الشركة المذكورة وإشهار إفلاسها وعضويتها لتوقف الشركة المذكورة عن أداء ديونها المستحقة لهم والبالغ مقدارها ١٨٧٨ جنيهاً

(١) راجع قضا ١٩٦١/٢/٢ الطعن ٥٤٦ ص ٢٥ ق السنة ١٢ ص ١٠١ ، وقضا ١٩٦٣/٦/٢٦ الطعن ٢١٩ ص ٢٨ ق العدد الحال .

و ٢٣٠ مليا ، كما أقام ابراهيم فؤاد العطار وبعض المدعين في الدعوى السابقة الدعوى رقم ٤١٣ سنة ٥٧ تجارى كلى القاهرة ضد الشركة المذكورة وعضويها طلبوا فيها اشهار افلاسها وعضويها مع وضع الأختام على ذات المحل التجارى الكائن بالغورية باعتباره ملكا لشركة الغورية المدينة على أساس أن الشركة المذكورة قد توقفت عن أداء ديونها المستحقة لهم — وقد تدخل رياض معوض عن نفسه وبصفته مديرا لشركة رياض معوض وأولاده في الدعوى الثانية كما أقام بنفس الصفة الدعوى رقم ٤٥٩ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى القاهرة وطلب فيها الحكم بأحقية للمحل التجارى موضوع النزاع بكافة مشتملاته مع بطلان الأمر الصادر بوضع الأختام ، وقد ضمت محكمة أول درجة الدعاوى الثلاث للارتباط وقضت فيها بتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ باشهار افلاس شركة الغورية التجارية وعضويها ورفضت دعوى الأحقية المرفوعة من رياض معوض عن نفسه وبصفته مديرا لشركة رياض معوض وأولاده — استأنف هذا الأخير الحكم الصادر ضده بالاستئناف رقم ١٤٨ سنة ٧٥ ق القاهرة طالبا إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى الأحقية وطلب الحكم له بطلباته التى أبدأها أمام محكمة أول درجة — وبتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٥٨ قضت محكمة استئناف القاهرة بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض دعوى الأحقية وبأحقية المستأنف (رياض معوض عن نفسه وبصفته مديرا لشركة رياض معوض وأولاده) للمحل التجارى موضوع النزاع بكافة مشتملاته . وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض بتاريخ ٧ يونية سنة ١٩٥٩ ، وبتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٦١ نظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية ، وبتاريخ ٩ أبريل سنة ١٩٦١ أعلن تقرير الطعن إلى المطعون عليهما الأول والثانى مع مندوب الإدارة ولم يتم إعلان باقى ورثة رياض معوض ، وقدم المطعون عليهما المذكوران مذكرة دفعا فيها بعدم قبول الطعن شكلا لعدم إعلان تقرير الطعن فى الأجل وعلى الصورة التى يوجبها القانون لجميع الورثة وانضمت النيابة إلى المطعون عليهما فى دفعهما .

ومن حيث إن المطعون عليهما الأول والثانى أسسا دفعهما بعدم قبول الطعن شكلا على أن مورثهما المحكوم له قد توفى فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ وأن إعلان

التقرير بالطن المؤشر عليه بقرار الإحالة أطن لها فى ١٩٦١/٤/٩ دون باقى ورتة المحكوم له الموضوعين بالاعلام الشرعى المقدم ضمن مستنداتهما فى الطمن وأنه لما كان الموضوع غير قابل للتجزئة فان الطمن يكون غير مقبول بالنسبة لجميع المطعون عليهم . وإذا فرض أن الشركة التى كان يمثلها مورثهم المحكوم له ظلت باقية بعد وفاته ولم تنقض بالوفاة فانه كان يتعين إعلان ممثلها القانونى بتقرير الطمن وفق ما تقضى به المادة ٤/١٤ من قانون المرافعات الأمر الذى لم يحدث ويكون الطمن غير مقبول على أى وجه .

وحيث إنه يبين من الإعلام الشرعى المقدم بحافظة المطعون عليهم الأول والثانى أن المحكوم له المرحوم رياض معوض قد توفى فى ٩ فبراير سنة ١٩٥٩ قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة كما يبين من أصل ورقة إعلان الطمن أن المطعون عليهم الأول والثانى قد تم إعلانهما فى يوم ١٩٦١/٤/٩ بتقرير الطمن وأن باقى ورتة رياض معوض لم يتم إعلانهم ، ولما كانت المادة ١١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ توجب على الطاعن إعلان الطمر فى الميعاد المحدد بها ، وكان على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغير فى الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلم بالطمن من يجب إعلانه به قانونا فقد كان على الطاعن أن يقوم بالتحرى وتوجيه الإعلان إلى جميع الورثة فى الميعاد ولا محل للتحدى بنص المادة ٣٨٣ من قانون المرافعات فى هذا الشأن إذ أن مجال تطبيقها على ما يبين من المذكرة التفسيرية أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذى يجب أن يتم إعلان الطمن فيه ذلك أن المشرع أراد التيسير على المحكوم عليه فأجاز له إجراء إعلان الطمن إلى ورثة المحكوم له جملة دون بيان أسمائهم وصفاتهم إذا حصلت وفاة المحكوم له أثناء ميعاد إعلان الطمن حتى لا يستغند التحرى عن الورثة هذا الميعاد المحدود وتضيع الفرصة على المحكوم عليه فى إجراء الإعلان فى الميعاد - لما كان ذلك ، وكان إعلان الطمن فى الميعاد إجراء حتميا يترتب

على إغفاله البطلان وكان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه وهو أحقية شركة رياض معوض وأولاده للحل التجاري المتنازع عليه أو عدم أحقيتها له هو موضوع غير قابل للتجزئة فإن أفعال إعلال بعض ورثة المطعون عليه يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لهم جميعا ، وإذا صح أن الشركة لم تنقض بوفاء المورث طبقا لنص في عقد الشركة فإنه كان يجب في هذه الحالة توجيه الإعلان إلى ممثل الشركة وعلى الوجه الذي تتطلبه المادة ١٤ من قانون المرافعات في فقرتها الرابعة وهو ما لم يجهل في الطعن الحالي .

جلسة ١٣ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفي علي ، وحافظ محمد بدوي

(١١٥)

الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نقض "أسباب الطعن" . "السبب الجدير" .

خلو مذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي رفع بها الطاعن استئنافه
الفرعي مما يتضمن طعنه على قضاء محكمة أول درجة برفض طلبه الدوائي عن المبالغ
المحكوم له بها . عدم تقديم الطاعن إلى محكمة النقض ما يدل على مرضه هذا
الوجه من أوجه طعنه على محكمة الاستئناف . هذا الوجه سبب جديد لا تجوز
إثارته أمام محكمة النقض .

(ب) إجازة "إلتزام المؤجر بالتسليم" . "الاخلال به" .
حكم "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما يعد كذلك" .

إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم يترتب عليه قيام حق المسأجر في طلب فسخ العقد
أو انقاص الأجرة بمقدار ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالتين . إن كان
له مقتضى (م ٥٦٥ مدني) . انقاع الحكم الردي على طلب الطاعن (المسأجر) انقاص
الأجرة بقدر ما نقص من انتفاعه بالعين المؤجرة ونفاذه له بالتعويض عن الأضرار
التي لحقت به بسبب إخلال المؤجر بالتزامه بتقديم ما كبت الرى الملحق هذه العين على
الوجه المتفق عليه في العقد . عدم إصباح الحكم عما إذا كان قد راعى في تقدير
التعويض مقابل ما نقص من الانتفاع بسبب هذا الإخلال . تعيب الحكم
بالقصور .

١ - متى كان يبين من مذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي
رفع بها استئنافه الفرعي أن هذا الاستئناف لم يتضمن طعنا على قضاء محكمة أول
درجة برفض طلب الطاعن الفوائد عن المبالغ المحكوم له بها ، ولم يقدم الطاعن

إلى محكمة النقض ما يدل على أنه عرض هذا الوجه من أوجه طعنه على محكمة الاستئناف ، فإن هذا الوجه يعتبر سببا جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢ - إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم يترتب عليه قيام حق المستأجر في طلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة بمقتدار ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالين إن كان له من قبض ، ذلك أن الأجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة وملحقاتها . فإذا فوت المؤجر الانتفاع على المستأجر باهماله القيام بما يلتزم به يكون من حق المستأجر قانونا فوق طلب الفسخ والتعويض أن يدفع بعدم استحقاق المؤجر للأجرة كلها أو بعضها بالقدر الذي لم يستوف به منفعة العين المؤجرة ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على ما طلبه الطاعن المستأجر من إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من انتفاعه بالعين المؤجرة وقضى له بالتعويض من الأضرار التي لحقت به بسبب إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم ما كلفه الرى الملحق بهذه العين على الوجه المتفق عليه في العقد دون أن يفصح عما إذا كان قد راعى في تقدير التعويض مقابل ما نقص من الانتفاع بسبب هذا الإخلال فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائمه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل فى أن الطاعن أقام أمام محكمة المنصورة الابتدائية ضد المطعون عليها ومورثها الدعويين رقمى ٧٤٨ سنة ٧١ ق، ٨٤ سنة ٧٢ ق بصحيفتين أعلتا إليهما فى ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٦ و ١٣ مايو سنة ١٩٤٧ على التوالى وانهى فى طلباته الختامية فى هاتين الدعويين إلى طلب الحكم بإلزام المدعى عليهما المذكورين بأن تدفعا له أولا - ٣٩٨٩ جنيها و ١٠٧ مليات قيمة التعويض عن الضرر الذى أصاب

زراعتة نتيجة إخلالها بالتزامهما بتسليم آلة الري في حالة صالحة للاستعمال .

ثانيا - ۲۶۲۳ جنيها و ۵۵ مليا قيمة الإصلاحات التي قام بها المدعى في العين المؤجرة طبقا للعقد . ثالثا - براءة ذمته من إيجار سنة ۱۹۴۶ وتثبيت الججز التحفظي الموقع منه تحت يده . رابعا - براءة ذمته من إيجار سنة ۱۹۴۷ ورد الفرق المدفوع منه زيادة عن قيمة هذا الإيجار وقدر هذا الفرق ۱۰۰۸ جنيها .

وتقدمت المطعون عليها ومورثتها في الدعوى الثانية بطلب عارض بالإلزام الطاعن بأن يدفع لهما مبلغ ۴۸۷۰ جنيها على سبيل التعويض عن الأضرار التي لحقت بأرضهما نتيجة سوء استعمال الطاعن لهما مما أدى إلى بخس ثمنها كما أقامت المطعون عليهما ضد الطاعن بتاريخ ۲۱ يونيو سنة ۱۹۴۷ الدعوى رقم ۶۴۳ سنة ۷۲ ق و انتهتا في طلباتهما فيها وفي طلبهما العارض إلى طلب الحكم بالإلزام الطاعن بأن يدفع لهما : أولا - ۶۶۷ جنيها و ۴۹۴ مليا قيمة الباقي في ذمته لهما من إيجار سنة ۱۹۴۵/۱۹۴۶ الزراعية مع استئصال ما يكون قد دفعه من أموال أميرية والحكم بأحققيتهما لمبلغ ۱۲۸۲ جنيها و ۵۶۶ مليا المودع منه بخزينة المحكمة من إيجار تلك السنة . ثانيا - ۱۹۵۰ جنيها قيمة إيجار سنة ۱۹۴۶/۱۹۴۷ الزراعية مع استئصال ۵۰۰ جنية قيمة التعويض المستحق له قبلهما طبقا للبند الخامس من عقد الإيجار واستئصال ما يكون قد دفعه لحسابهما في هذه السنة من أموال أميرية . ثالثا - إلزام الطاعن بالفوائد القانونية عن جميع المبالغ المذكورة ابتداء من المطالبة الرسمية حتى السداد وبالفرق بين الفوائد القانونية والفائدة التي تدفعها الخزنة عن المبلغ المودع بها وقدره ۱۲۸۲ جنيها و ۵۶۶ مليا رابعا - إلزام الطاعن بمبلغ ۴۸۷۰ جنيها على سبيل التعويض عن الضرر الذي أصابهما نتيجة سوء استعمال الطاعن للعين المؤجرة مع الفوائد القانونية المستحقة من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد بعد خصم مبلغ ۸۷ جنيها و ۵۰۰ مليا من هذا المبلغ . خامسا - إلزام الطاعن بجميع المصاريف والأتعاب وتثبيت المجوزات التحفظية الموقعة ضده لصالحهما نظير الأجرة المتأخرة وقد أمرت محكمة المنصورة المختلطة في ۲۸ يونيو سنة ۱۹۴۹ بضم جميع هذه القضايا إلى بعضها ليصدر فيها حكم واحد - وعلى أثر إلزام المحاكم المختلطة أحيلت جميع تلك القضايا إلى محكمة المنصورة الابتدائية حيث قيدت بجلولها برقم ۲۵۱ سنة ۱۹۴۹ كلى المنصورة - وقال الطاعن بيانا لطلباته إنه

بموجب عقد إيجار مؤرخ في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٥ استأجر من المطعون عليها ومورثتها أطيانا زراعية مساحتها ٤٩٠ فداناً تقريباً بناحية تراك مركز كفر صقر وذلك لمدة ثلاث سنوات تبدأ من سبتمبر سنة ١٩٤٥ بأجرة سنوية إجمالية قدرها ١٩٥٠ جنيهاً وقد تعهدت المؤجرتان في البند السادس من هذا العقد بأن تسلماه ما كينة الري في حالة صالحة للاستعمال وأنه بسبب تقصيرهما في الوفاء بهذا الالتزام وما ترتب على ذلك من ضرر لحق بزراعته فقد أقام ضدتهما في ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ دعوى إثبات حالة نذب فيها خبير قوم الأضرار التي أصابت زراعته بسبب عدم كفاية الري نتيجة تقصير المؤجرتين في إصلاح ما كينة الري بمبلغ ٣٥٠٣ ج و ٦٠٧ م وأنه أوقع حجزاً تحت يده على ما المدعى عليهما في ذمته من ديون وفاء لهذا المبلغ ثم رفع الدعوى الأولى مطالباً بهذا التعويض وبعد رفعه هذه الدعوى علم بأن المؤجرتين قد باعتا العين المؤجرة إلى آخرين وأنه نظراً لأن البند الخامس من عقد الإيجار ينحوله الحق في الحصول على تعويض منهما قدره ٥٠٠ جنيهاً في حالة بيعهما هذه العين خلال السنتين الأوليين من سني الإجارة فقد رفع ضدتهما الدعوى الثانية مطالباً بهذا المبلغ وبمبالغ أخرى يستحقها في ذمتهم بسبب ظهور عجز في مساحة الأرض المؤجرة وبسبب عدم انتفاعه بمساحة قدرها مائة فدان من هذه الأرض لاستحالة ريها — وبسبب قيامه بإصلاحات في العين المؤجرة وملحقاتها — وبتاريخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٤ قضت محكمة المنصورة الابتدائية (أولاً) بالزام المدعى عليهما (المطعون عليها ومورثتها) بأن تدفعا للطاعن مبلغ ٢٣٥١ ج و ٤١٥ م وتثبت الحجز التحفظي الموقع لصالحه تحت يده بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٦ وجعله نافذاً مع إلزامهما بالمصاريف المناسبة ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة (ثانياً) برفض دعوى التعويض الفرعية المرفوعة من المدعى عليهما سالفتي الذكر مع إلزامهما بمصاريفها ومبلغ ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة (ثالثاً) بأحقية هاتين المدعى عليهما لمبلغ ١٢٨٢ ج و ٥٠٦ م المودع من الطاعن بخزانة المحكمة بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وفوائده القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢١ يونيو سنة ١٩٤٧ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى السداد مخصوماً منها قيمة الفوائد التي تدفعها الخزانة عنه وتثبت الحجزين التحفظيين الموقعين لصالحهما في ٢١ يونيو ٢٨ أغسطس سنة ١٩٤٧ وجعلهما

نافذين ... وقد رفعت المطعون عليها ومورثتها استئنافا عن هذا الحكم لدى محكمة استئناف المنصورة قيد برقم ٢٥٠ سنة ٧ ق كما رفع الطاعن بدوره استئنافا فرعيا طلب فيه الحكم له بما لم يقض به من طلباته الختامية أمام محكمة الدرجة الأولى بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنفتين في الاستئناف الأصلي (المطعون عليها ومورثتها بأن تدفعا للمستأنف عليه (الطاعن) مبلغ ١٧٥٢ ج و ١٥ م وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك وألزمت المستأنفتين في الاستئناف الأصلي بالمصاريف المناسبة عن الدرجتين ورفض الاستئناف المقابل وإلزام رافعه بمصاريفه وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة. وقد اقتصر تعديل محكمة الاستئناف للحكم الابتدائي على تصحيح خطأ مادي وقع فيه الحكم عند احتساب المبالغ التي دفعها الطاعن من الإيجار وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على ثلاثة أسباب ينحى الطاعن في السبب الثالث على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون برفضه القضاء له بالفوائد التي طلبها عن المبالغ التي استحققت له في ذمة المؤجرتين (المطعون عليها ومورثتها) ذلك أن الحكم أسس قضائه برفض هذه الفوائد على أنها لم تكن ثابتة وحالة ومعلومة المقدار عند المطالبة بها قضائيا هذا في حين أن هذه الشروط وإن لم تتوافر في المبالغ التي قضى بها للطاعن في المدة السابقة على صدور الحكم في الدعوى إلا أن تلك الشروط قد توفرت بمجرد صدور هذا الحكم وبالتالي فقد كان يتعين إلزام المؤجرتين بالفوائد من هذا الوقت .

وحيث إنه لما كان يبين من مذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف بجلسة ٦ مارس سنة ١٩٥٧ والتي رفع بها استئنافه الفرعي أن هذا الاستئناف لم يتضمن طعنا على قضاء محكمة أول درجة برفضه طلب الطاعن بالفوائد عن المبالغ المحكوم له بها كما أن الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض ما يدل على أنه عرض هذا

الوجه من أوجه طعنه على محكمة الاستئناف فإن هذا الوجه يعتبر مبيها جديدا لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بدرجتها بطلب براءة ذمته من أجرة السنة الأولى وهي سنة ١٩٤٦ أو على الأقل انقاص هذه الأجرة وأسس هذا الطلب على أن عقد الإيجار المحرر بينه وبين المطعون عليها ومورثها قد نص في البند السادس منه على أن المؤجرين المذكورين تعهدتا بأن تسلما إليه ما كينة الرى في حالة حسنة ولم تقيم المؤجرتان بتعهدهما هذا . وبذلك اختلفا بالتزامهما بالتسليم على الوجه المعتبر قانونا فضلا عن إخلالهما بالتزام انقاص بضمان العيوب الخفية وقال بأن الإخلال بالتزام بتسليم العين المؤجرة وما كينة الرى في حالة صالحة سواء كان مصدر الالتزام نص العقد كما هو الحال في الدعوى الحالية - أم كان مصدره القانون يستتبع طبقا للمادة ٥٦٥ مدنى جديد حق المستأجر في طلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة بقدر ما نقص في الانتفاع مع التعويض في الحالين أن كان له مقتضى - وحكم هذه المادة ليس إلا تطبيقا للقواعد العامة التى كان معمولاً بها في ظل القانون المدنى القديم كما كان ضمان المؤجر للعيوب الخفية مقررا أيضا في ظل ذلك القانون وقتن في المادتين ٥٧٦ ، ٥٧٧ من القانون المدنى وحكمه في القانونين أن الإخلال بهذا الضمان يستتبع قيام حق المستأجر في الفسخ أو انقاص الأجرة مع التعويض في الحالين وعلى هذا فإذا قبل أن المؤجرين قصرتا في الوفاء بالتزام التسليم على النحو المعتبر قانونا أو قصرتا بعد أن بدأ تنفيذ العقد - في الوفاء بضمان العيوب الخفية فإن الطاعن يكون له في الصورتين أن يطالب بالتعويض وباقاص الأجرة في نفس الوقت تمسك الطاعن بهذا كله أمام محكمة الموضوع ولكن الحكم الابتدائى الذى أحال الحكم المطعون فيه إلى أسبابه قد خلا من الرد على هذا الدفاع واكتفى بالقول بأن المحكمة لا ترى ما يمنع من إلزام المستأجر بالأجرة كاملة وهذا القول من الحكم ينشأ قصور ظاهر كما ينطوى على مخالفة للقانون إذ متى تقرر في ذات الحكم أن الطاعن حرم من الانتفاع مرمانا جزئيا وانتهى الحكم إلى القضاء له بالتعويض عن الأضرار

التي أصابته بسبب هذا الحرمان فإن ذلك كان يقتضى حتما إبراء ذمته من الأجرة إبراء جزئيا يتناسب مع هذا الحرمان والحكم المطعون فيه - رغم تسجيله في أسبابه تمسك الطاعن بدفاعه مالف الذكر فإنه أغفل هذا الدفاع اغفالا تاما اكتفاء بما ورد بشأنه في أسباب قضاء محكمة الدرجة الأولى التي لم يتضمن سوى عبارة غامضة على النحو المتقدم .

وحيث إن هذا النقص صحيح ذلك أن الطاعن على ما بين من مذكريه المقدمتين إلى محكمة الاستئناف بلجستي ٦ مارس سنة ١٩٥٧ ، ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٨ والموعدة صورة لكل منهما بملف الطعن . قد تمسك أمام تلك المحكمة بطلب إبراء ذمته من الأجرة من السنة الأولى وهي سنة ١٩٤٥/١٩٤٦ الزراعية أو على الأقل بإقتصاص هذه الأجرة وبني هذا الطلب على أن المؤجرين (المطعون عليها ومورثتها) قد أخلتا بالتزامهما بتسليم ما كينة الرى في حالة صالحة للاستعمال وهو الالتزام المنصوص عليه في البند السادس من عقد الإيجار وأنها بهذا الإخلال تكونان قد أخلتا بالالتزام بالتسليم على الوجه المعتبر قانونا مما يستتبع قيام حقه في طلب إقتصاص الأجرة بقدر ما فات عليه من الانتفاع بسبب الإخلال بهذا الالتزام ويبين من الحكم المطعون فيه أنه سجل في أسبابه تمسك الطاعن بهذا الطلب ونفيه على الحكم الابتدائي لعدم القضاء له بما طلبه من إقتصاص الأجرة بقدر ما نقص في انتفاعه بالعين المؤجرة وملحقاتها رغم تسليم الحكم بتقصير المؤجرين في الوفاء بالتزامهما الخاص بآلة الرى وقضائه عليهما بالتعويض لهذا السبب ولكن الحكم المطعون فيه رغم تسجيله ذلك خلا خلا الحكم الابتدائي من بيان أسباب رفض طلب الطاعن في هذا الخصوص ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في تقريراته أن الطرفين عاينا الملحقات التي يشملها عقد الإيجار ومنها آلة الرى التي تعهدت المؤجرتان بتسليمها في حالة حسنة تصلح معها لرى الأطنان المؤجرة وأنه ثبت للمحكمة أن المؤجرين لم توفيا بالتزامهما هذا وأنهما بذلك لم تقوما بالتزام التسليم حتى في ظل التقنين المدني القديم - لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ما تقدم وكان إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم يترتب عليه قيام حق المستأجر في طلب فسخ العقد أو إقتصاص الأجرة بقدر ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالين إن كان له مقتضى وهذا

الجزء وإن قرره المادة ٥٦٥ من القانون المدني الجديد ولم يرد نص في التقنين القديم المنطبق على واقعة الدهوى يقرر حق المستأجر في طلب إنقاص الأجرة في هذه الحالة إلا أن هذا الحق تقرره القواعد العامة وقد أكدت ذلك المذكرة التفسيرية للقانون المدني القائم في تعليقها على المادة ٥٦٥ منه — ذلك أن الأجرة مقابل الانتفاع بالعين المؤجرة وملحقاتها فإذا فوت المؤجر الانتفاع على المستأجر بإهماله القيام بما التزم به يكون من حق المستأجر قانوناً فوق طلب الفسخ والتعويض أن يدفع بعدم استحقاق المؤجر للأجرة كلها أو بعضها بالقدر الذي لم يستوف به منفعة العين المؤجرة. أما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الرد على ما طلبه الطاعن من إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من انتفاعه بالعين المؤجرة وقضى له بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به بسبب إخلال المؤجرتين بالتزامهما بتسليم ما كينة الرى الملحقة بهذه العين على الوجه المتفق عليه في العقد دون أن يفصح عما إذا كان قد راعى في تقدير التعويض مقابل ما نقص من انتفاع الطاعن بسبب هذا الإخلال فإنه يكون معيباً بالقصور بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص وذلك دون حاجة لبحث السبب الثاني من أسباب الطعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم . واحمد زكي محمد ، واحمد أحد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١١٦)

الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) دعوى . " شروط قبول الدعوى " " أهلية التقاضى " .

يشترط لصحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضى وإلا قام مقامهم
من يمثلهم . على الخصم موافقة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة .
لم الطامن بقصر بعض خصومه وصفة من يمثلهم وعدم اختصاصهم في شخص الوصى عليهم ،
اعتبارهم غير ممثلين في الدعوى .

(ب) استئناف . " الخصوم في الاستئناف " . تجزئة . ضرائب . بطلان .

التزاع بين مصلحة الضرائب وورثة الممول على تحديد رقم المقارنة الذى تجرى على أساسه
الحاسبة عن الضريبة الاستثنائية مما لا يقبل التجزئة . بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض
المحكوم لم يستبق بطلانه بالنسبة للباقين .

١ - الأصل في صحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضى وإلا
قام مقامهم من يمثلهم قانونا ومن واجب الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصمه
من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها القانونى الصحيح .
وإذ كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة علمت علما يقينا
بقصر بعض خصومها وصفة من يمثلهم قانونا ولم تتخذ أى إجراء لتصحيح الوضع
في الدعوى بتوجيهها إلى هؤلاء القصر في شخص الوصى عليهم فلأنهم يكونون غير
ممثلين في هذه الخصومة تمثيلا صحيحا .

٢ - متى كان التزاع بين مصلحة الضرائب ومورث المطعون عليهم قد جرى
على تحديد رقم المقارنة الذى تجرى على أساسه الحاسبة عن الضريبة الاستثنائية

وهو على هذه الصورة وفي حق تركة المورث مما لا يقبل التجزئة فإن بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن مصلحة الضرائب (الطاعنة) أقامت الدعوى رقم ١٣٠ سنة ١٩٥١ تجارى كلى ضد المرحوم محمد حسن مسعود مورث المطعون عليهم أمام محكمة المنصورة الابتدائية بالطعن في قرار لجنة طعن ضرائب المنصورة الصادر في ١٩٥١/٣/٢٤ ثم انتهت الى قصر طلباتها الواردة بصحيفة دعواها الى طلب الحكم بالقضاء القرار المذكور فيما قضى به من أحقية مورث المطعون عليهم في التمتع برقم المقارنة بالكامل (أرباح سنة ١٩٣٧) والحكم بأحقية في التمتع بنصف هذا الرقم فقط واحتساب الضريبة الاستثنائية في السنوات من ١٩٤٣ لغاية ١٩٤٩ على هذا الأساس . واستندت مصلحة الضرائب في هذا الطلب الى أن المنشأة كانت شركة تضامن بين مورث المطعون عليهم وبين المرحوم سيد عفيفي وظلت قائمة حتى أول سنة ١٩٤٣ حيث توفي الشريك سيد عفيفي وانقضت الشركة لأن ورثته لم يرضوا في الاستمرار فيها . والقاعدة في ربط الضريبة بالنسبة لشركات التضامن هي أن تفرض الضريبة على كل شريك شخصيا من حصته في أرباح الشركة عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون ١٤٦ سنة ١٩٥٠ وهذه القاعدة تطبق أيضا عند ربط الضريبة الاستثنائية المنصوص عنها بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ وفقا لحكم المادة ١١ منه . كما طعن مورث المطعون عليهم في قرار اللجنة بالدهوى رقم ١٧٦ سنة ١٩٥١ تجارى كلى المنصورة وطلب تعديله فيما يتعلق بتأمين أرض المباني واستبعاد احتياطي مكافآت العمل وقررت المحكمة ضم الطعن الثاني للأول وأثناء سيرهما توفي مورث المطعون عليهم فقضت المحكمة باقطاع سير

الخصومة لوفاته وعجلت مصلحة الضرائب طعنها باعلانه للورثة باعتبارهم جميعا بلغا - كما عجل الورثة طعنهم باعتبار بعضهم قصرا مشمولين بوصاية السيدة رئيسة الشريفي وبتاريخ ١٩٥٤/١١/٩ قضت المحكمة بالنسبة لطعن مصلحة الضرائب بقبوله شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه من حيث أحقية الممول في اتخاذ أرباح المنشأة في سنة ١٩٣٧ بالكامل أساسا للمقارنة مع الزام المصلحة بالمصاريف - كما قضت بتاريخ ١٩٥٥/٢/٢ في طعن الورثة بما تضمنته حكمها . فاستأنفت مصلحة الضرائب الحكم الصادر في طعنها وقيد استئنافها برقم ٢١٢ سنة ٧ تجارى استئناف المنصورة وطلبت الغاء فيما قضى به من أحقية مورث المستأنف عليهم في اتخاذ أرباح سنة ١٩٣٧ بالكامل أساسا للمقارنة والحكم باتخاذ نصف هذه الأرباح أساسا للمقارنة . ودفع الحاضر من بعض المستأنف عليهم بطلان صحيفة الاستئناف تأسيسا على أن المستأنفة اختصت جميع الورثة على أنهم بلغ مع أنها تعلم من إعلانها بتعجيل الورثة لطعنهم أن بعضهم قصروا وأن والدهم السيدة رئيسة الشريفي هي الوصية عليهم وبتاريخ ١٩٥٨/٥/٢٨ قضت المحكمة حضوريا ببطلان صحيفة الاستئناف وألزت المستأنفة (الطاعنة) بالمصروفات وأقامت المحكمة قضاءها على أن بيان صفة المعلن إليه من الزم البيانات التي أوجب قانون المرافعات أن تشمل عليها الأوراق التي يقوم المحضرون بإعلانها (م ١٠) وأن عدم ذكر هذه الصفة أو عدم إيضاحها الإيضاح الكافي في ورقة الإعلان يترتب عليه البطلان طبقا لنص المادة ٢٤ من القانون المذكور الذي أوجب أيضا إيضاح صفة المعلن إليه ضمن البيانات التي تتضمنها صحيفة الاستئناف سواء رفع بطريق الإيداع أو بطريق التكليف بالحضور (م ٤٠٥) وأنه لا اعتداد باستناد الطاعنة إلى المادة ٣٨٠ مرافعات لأن البيانات الواردة بورقة إعلان الحكم الابتدائي من أن المعلنين بلغ لا يعفيها من واجب توجيه استئنافها إلى النائب قانونا من القصر خصوصا وهي تعلم أسماء القصر وشخصية من يمثلهم قانونا وذلك من إعلان تعجيل الطعن المرفوع من مورث المستأنف عليهم ومن صلب الحكم المستأنف . وإذا كان موضوع الاستئناف غير قابل للتجزئة لأنه متعلق بتركة فإنه يتعين بطلان الاستئناف بالنسبة للمستأنف عليهم جميعا . طعن مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة إلى هذه الدائرة .

وبعد استيفاء الإجراءات التالية لقرار الإحالة مرض الطعن على هذه الدائرة
بمجلس ١٩٦٢/٣/٢٠ فصمم الحاضر عن الطاعة على طلباته ولم يحضر أحد من
المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا ما وأصرت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها
وطلبت رفض الطعن .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ويتحصل السببان الأول والثالث
منها في أن الحكم المطعون فيه إذ نص ببطلان صحيفة الاستئناف لعدم اختصاص
القصر من المستأنف عليهم في شخص الوصي عليهم استنادا إلى ما ذهب إليه من
أن بيان صفة المعلن إليه هي من البيانات التي تستلزم المادتان ١٠ ، ٤٠٥ من
قانون المرافعات توافرها في صحيفة الدعوى وفي صحيفة الاستئناف وأن إغفال هذه
الصفة يترتب عليه البطلان طبقا لنص المادة ٢٤ مرافعات وأنه وإن كان موضوع
الاستئناف غير قابل للتجزئة لتعلقه بتركة المورث فإن بطلان الاستئناف بالنسبة
لبعض المستأنف عليهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين - إذ أقام الحكم قضاء على
هذا النظر قد أخطأ في تطبيق القانون - ذلك أنه يبين من نص المادتين ١٠ ، ٢٤
من قانون المرافعات أن كل ما اشترطه الشارع من بيانات خاصة بالمعلن إليه
في أوراق التكليف بالحضور هو بيان اسمه ولقبه ومهنته وموطنه وقد تضمنت
صحيفة الاستئناف موضوع النزاع كل هذه البيانات بالنسبة لجميع المعلن إليهم -
وإذا كان القصر من المستأنف عليهم قد أعلنوا لأشخاصهم فإن هذا الإجراء
لا يترتب عليه البطلان بل تعتبر الخصومة غير قائمة بينهم وبين المستأنفة لعدم جواز
مخاصمة القاصر في شخصه ويظل الاستئناف صحيحا وقائما بالنسبة للباقيين وهم
المطعون عليهم هذا القصر "صلاح وعزت ويسرى" أولاد محمد حسن مسعود وأضافت
الطاعة أنه متى كان النقص أو الخطأ في أسماء الخصوم وصفاتهم ليس من شأنه
التشكك في حقيقة الخصم واتصاله بالخصومة المرددة في الدعوى فإنه لا يعتبر نقصا
أو خطأ جسيما يترتب عليه البطلان وقد اختصمت الطاعة ورثة الممول في صحيفة
الاستئناف بالصفات التي قبلوا مخاصمتهم بها أمام محكمة أول درجة في الطعن رقم ١٧٦
سنة ١٩٥١ تجارى كلى المنصورة بل وبصفاتهم الواردة بورقة إعلانهم لهذا الحكم
وعلى ذلك فإن إغفال إشارة المصلحة في صحيفة استئنافها إلى أن المستأنف عليهم
الثالث والخامس والسادس مشمولين بوصاية المستأنف عليها السابعة لا يبطل

تلك الصحيفة لأن مفهوم الاعلان ودلالته أن المصلحة قصدت اعلانهم بصفاتهم الملحوظة في الحكم المستأنف خاصة وأن القصر المذكورين قد أعلنوا بصحيفة الاستئناف في موطن الوصية عليهم .

ومن حيث إن هذا النعي مردود — ذلك أن الأصل في صحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضى وإلا قام مقامهم من يمثلهم قانونا — وأن واجب الخصم أن يراقب ما يطرأ على خصمه من تغيير بسبب الوفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة حتى تأخذ الخصومة مجراها القانوني الصحيح . ولما كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه أن الطاعنة علمت علما يقينا بقصر بعض خصومها من المطعون عليهم وصفة من يمثلهم قانونا وهي والدتهم السيدة رثيفة الشربيني الوصية عليهم من إعلان تعجيل الورثة للطعن رقم ١٧٦ لسنة ١٩٥١ السابق رفعه من مورثهم ومن تمسك الوصية المذكورة أمام محكمة الاستئناف باستمرار وصايتها على القصر وتقديمها المستخرجات الرسمية الدالة على ميلاد وقصر هؤلاء المشمولين بوصايتها وكانت الطاعنة رغم هذا لم تتخذ أى إجراء لتصحيح الوضع في الدعوى والسير في الخصومة على وجهها الصحيح بتوجيهها إلى هؤلاء القصر في شخص الوصى عليهم فان القصر المذكورين يكونون غير ممثلين في هذه الخصومة تمثيلا صحيحا ولا محل لما ذهبت إليه الطاعنة من أن الخصومة تعتبر صحيحة بالنسبة للباقيين لأن هذا وإن صح لا يؤدي إلى صحة انعقاد الخصومة ذلك أن النزاع قد جرى بين المصلحة والمورث على تحديد رقم المقارنة الذي تجرى على أساسه المحاسبة عن الضريبة الاستثنائية وهل هذا الرقم يتحدد من أرباح سنة ١٩٣٧ كاملة أو عن نصف هذه الأرباح ولما كان النزاع على هذه الصورة وفي حق تركة المورث مما لا يقبل التجزئة فان بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين — والحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر لا يكون قد خالف القانون مما يبين معه رفض هذين السببين .

ومن حيث إن السبب الثاني يتحصل في أن الحكم المطعون فيه انطوى على مخالفة أخرى بقاعدة من قواعد القانون التي تقضى بانتصاب الوارث خصما عن باقي الورثة في الدعاوى التي ترفع من التركة أو عليها . وإذا كان الثابت أن المستأنف عليهم عدا القصر قد صح إعلانهم باعتبارهم ورثة في خصومة موضوعها مطالبة

مورثهم بدين الضريبة العادية والاستثنائية عن السنوات من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٩ فإن الدعوى تكون مرفوعة على التركة وليست على الورثة وبذواتهم وبالتالي يكون قيام الخصومة صحيحا بالنسبة لبعض هؤلاء الورثة كافيا لا انعقاد الخصومة بالحق المتنازع عليه جميعه .

وحيث إن هذا النعى غير مقبول — ذلك أن الطاعنة لم تقدم ما يدل على سبق تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فليس لها إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض .

ومن حيث إنه لما تقدم يبين أن الطعن على غير أساس متعين الرفض .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زهران سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وطلب عبد الحميد فراج .

(١١٧)

الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ القضائية :

دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" "تمثيل الخصوم في الدعوى" . وكالة . فضالة .

يشترط وجود وكالة خاصة للرافعة أمام القضاء . لا يكفي القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة .

اشترط المشرع في المادة ٧٠٢ من القانون المدني وجود وكالة خاصة للرافعة أمام القضاء ولم يكتف بالوكالة العامة . ومن ثم فلا يكفي القول بقيام فضالة في التقاضي إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة . وإذا كانت لجنة الطعن تختص بالفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب فإنه لا يكفي لاعتبار الخصومة قائمة أمامها تمثيل الممول فيها بطريق الفضالة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن مأمورية ضرائب السيدة زينب أخطرت الطام من الثاني في ٢٦ من فبراير سنة ١٩٥٥ بأنها ربطت عليه ضريبة الأرباح التجارية على أساس أن أرباحه من منشأته لتجارة البن عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ لآخر سنة ١٩٤٩ مبلغ ٥٤٤ ج كما أخطرت في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ بأنها قدرت

أرباحه عن المنشأة المذكورة عن سنة ١٩٥٠ بمبلغ ٢٠١٦ ج وأنها اتخذت هذا المبلغ أساسا لأرباحه في السنوات من سنة ١٩٥١ لغاية سنة ١٩٥٤ وفي ٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ أخطرت المأمورية الطاعن الأول باعتباره شريكا في المنشأة منذ أول يناير سنة ١٩٥١ بحق الثلث بأنها ربطت عليه الضريبة على أساس أرباحه منها في سنة ١٩٥١ بمبلغ ٧٨١ جنيها متخذة هذا المبلغ أساسا لأرباحه في السنوات من سنة ١٩٥٢ لغاية سنة ١٩٥٤ وفي ٢٣ مارس سنة ١٩٥٥ تقدم الطاعن الثاني بعريضة طعن في أرباحه عن سنة ١٩٤٩ كما تقدم المحاسب السيد/محمد فريد عبده باعتباره وكلا عن الطاعنين بعريضة طعن في الربط عن أرباحهما في السنوات من سنة ١٩٥٠ لغاية سنة ١٩٥٤ مرفقا بالعريضة توكيلا صادرا له من الطاعن الثاني وفي ١٩ مايو سنة ١٩٥٦ قررت اللجنة هدم قبول الطعن من الطاعن الأول لعدم وجود توكيل منه للمحاسب المذكور وقبوله من الطاعن الثاني وتعديل تقدير أرباحه في سنة ١٩٥٩ بجعلها ٢٧٢ جنيها وفي سنة ١٩٥٠ وما تلاها بجعلها ١٠٨٠ جنيها في كل سنة وتظلم الطاعنان من هذا القرار أمام محكمة القاهرة أولها في الدعوى رقم ٤٥٩ تجارى كلى سنة ١٩٥٦ طالبا إلغاءه وقبوله وإحالة إلى اللجنة للنظر في موضوعه وثانيهما في الدعوى رقم ٤٦٠ تجارى كلى سنة ١٩٥٦ طالبا تعديل قرار اللجنة وتخفيض أرباحه وقضت محكمة القاهرة في ١٣ فبراير سنة ١٩٥٧ في الدعويين بعد ضم إحداهما إلى الأخرى برفضهما وامتناف الطاعنان هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٢٥٠ سنة ٧٤ ق القاهرة وقضت محكمة الاستئناف في ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٨ بتأييد الحكم في الدعوى رقم ٤٥٩ سنة ١٩٥٦ وتعديله في الدعوى رقم ٤٦٠ سنة ١٩٥٦ باعتبار أرباح الطاعن الثاني عن المدة من أول أكتوبر سنة ١٩٤٩ لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ مبلغ ١٨٣ جنيها وأرباحه في سنة ١٩٥٠ مبلغ ٧٢٠ جنيها واتخاذ هذا الرقم الأخير أساسا للربط في السنوات من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٤ فقرر الطاعنان في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٨ بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وقررا أنهما لم يعلنا به وطلبا للأسباب الواردة في تقرير الطعن نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت في أول نوفمبر سنة ١٩٦١ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنان على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفضه وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليها دفعت ببطلان تقرير الطعن تأسيسا على أنه لم يبين في التقرير صفة كل من الطاعنين كما دفعت ببطلان إعلان الطعن لهذا السبب وهذاان الدفعان في غير محلهما ذلك أنه واضح من الوقائع المبينة في تقرير الطعن أن الطاعنين تاجران في شركة تضامن تملك منشأة للبن بدائرة السيدة زينب وهذا البيان كاف لإعلام ذوي الشأن بصفتهما ومن ثم يتعين رفض الدفعين .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الأول قد أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ لم يقبل ما تمسك به الطاعن من أن المحاسب السيد / محمد فريد عبده الذي قرر بالطعن عنه أمام لجنة الطعن يعتبر على الأقل فضوليا والفضالة إذ استوفت شروطها إنقلبت الى وكالة عملا بحكم المادة ١٩٥ من القانون المدني لا سيما وقد أقر الطاعن عمل الفضولي بتمسكه بطعن المحاسب فتأكدت الوكالة عملا بالمادة ١٩٠ من القانون المدني وقد بنى الحكم قضاءه برفض هذا الدفاع على أن تقديم الطعن في النموذج رقم ١٩ ليس من الحالات العاجلة التي يقبل فيها تدخل الفضولي ولا يمكن الأخذ بأحكام القانون المدني بشأن الفضالة في هذه الدعوى بالذات وقضى الحكم بعدم قبول الطعن لانتفاء صفة وكالة المحاسب عن الطاعن في حين أن الطعن في ربط الضريبة يعتبر شأنا عاجلا لأنه يجب تقديمه في خلال شهر مما يبرر تدخل الفضولي عملا بالمادة ١٨٨ من القانون المدني وبذا يعتبر الفضولي نائبا عن رب العمل في التصرف الذي تولاه من تاريخه عملا بالمادة ١٩٥ من القانون المدني وليس ممة ما يمنع من الأخذ بأحكام الفضالة في إجراءات التقاضي ما لم يرد في القوانين الإجرائية نصوص مانعة منها أو مقيدة لنطاقها كالطعن بالنقض أو بالاستئناف أو الحضور أمام المحاكم عامة وليس في المادة ٥٢ من القانون رقم ١٤ سنة ١٩٣٩ ما يحول دون إمكان قيام الفضالة في الطعن أمام لجنة الطعن .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المشرع قد اشترط في المادة ٧٠٢ من القانون المدني وجود وكالة خاصة للرافعة أمام القضاء ولم يكتف بالوكالة العامة ومن ثم فلا يكفي القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة لما كان ذلك، وكانت لجنة الطعن تختص بالفصل في خصومة بين الممول ومصلحة الضرائب

مما يتطلب وجود وكالة خاصة لدى من يمثل الممولين أمامها وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى هذا النظر فان النعي عليه في هذا الشأن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن الطعن بالنسبة للطاعن الثاني قد أقيم على صبيين حاصلهما أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور في التسبيب ذلك أن الطاعن الثاني أثار في دفاعه أمام محكمة الاستئناف أنه كان يجدر بالمأمورية وأسعار البن ترتفع من سنة إلى أخرى أن تستأنس بفواتير الشراء في السنوات السابقة على سنة ١٩٥٤ وقد كانت مقدمة للحكمة والا تقيس على فواتير سنة ١٩٥٤ كما دفع الطاعن أمام محكمة الاستئناف بأن قياس مبيعات سنة ١٩٥٠ على مبيعات سنة ١٩٥٤ هو قياس مع الفارق لأن المنشأة كانت تعمل بأقصى نشاطها في سنة ١٩٥٤ مستعملة ما كينتى الطاحن بينما كانت إحدى الماكنتين معطلة سنة ١٩٥٠ ولم تعمل مع الأخرى إلا في أواخر سنة ١٩٥٣ وقد استدل على ذلك بالمتوسط الشهري لإستهلاك المحرك الكهربائي ولكن الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفاع الجوهرى بخفاء قاصر التسبيب مشوبا بالبطلان .

وحيث إن هذا النعي مردود في جملة ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه في هذا الشأن أنه وفيما يختص بتجارة البن فان تقديرات اللجنة من المبيعات الشهرية للبن الأخضر والبن المطحون وكذلك نسبة الربح فيها كانت مناسبة لأن كميات المبيعات قد قدرت بعد الاستئناس بفواتير سنة ١٩٥٤ وأما نسب الربح فهي مأخوذة من أقوال المستأنف الأول على بدل النموذج رقم ١٦ ويلاحظ أنه لا جناح على اللجنة إذا ما استأنست بفواتير سنة ١٩٥٤ وليس في هذا تطبيق عكسي لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ خصوصا إذا كانت اللجنة قد راعت عند التقدير الموازنة بين أسعار سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ وبين أسعار سنة ١٩٥٤ ولهذا جاءت تقديراتها تتسم بطابع الاعتدال وليس بطابع المغالاة وقد أضافت إلى المصروفات التي قدرتها المأمورية ثلاثة جنيهات شهرية فأصبحت بذلك تتفق ودرجة نشاط هذه المؤسسة ، ويبين من قرار اللجنة أن تقدير أرباح الطاعن كان بطريق الخراف وأن الحكم المطعون فيه

قد أيد قرار اللجنة في ذلك وليس هذا موضع نفي ، وجاء في القرار المذكور أن الطاعن أخفى بعض المستندات محاولاً تجهيل نشاطه وعدم تمكين المصلحة من معرفة حقيقته ، وهذا الذي أورده الحكم يكفي لحمله ولا على المحكمة إذا هي لم تتبع الخصوم في مناحي دفاعهم وحججهم إذ هي ليست ملزمة بذلك لأن ما عولت عليه كاف لتكوين عقيدتها فيما انتهت إليه ومن ثم يكون هذا النفي على غير أساس متعين الرفض .

ومن حيث لذلك يتعين رفض الطعن .

—————

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

ب. ياسة السيد / محمد قزاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المقدمين : محمد زعفراني ، سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١١٨)

الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " التنازل عن المنشأة " " مسئولية المتنازلين والمتنازل لهم المتعاقبين " " مداها " . تضامن .

تضامن المتنازل والمتنازل له في المسئولية عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما إلى المتنازلين والمتنازل إليهم المتعاقبين . التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن .

مؤدى المادة ٥٩ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨ أن التضامن المنصوص عليه فيما مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما إلى المتنازلين والمتنازل إليهم المتعاقبين ، وإذا كان التضامن لا يفترض ولا يؤخذ بالظن ، وقد إلتم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن إبراهيم اسماعيل حسن كان يزاول نشاطا في تجارة البقالة في منشأة

تقع بشارع البستان رقم ۷۲ وذلك في المدة من ۱/۱/۱۹۴۷ حتى ۱/۴/۱۹۴۸ ثم تنازل عن المنشأة لعصمت زهران الذي تنازل عنها بدوره في ۱۲/۸/۱۹۴۹ إلى محمد إبراهيم البشلاوي الذي تنازل عنها كذلك في ۱/۹/۱۹۵۰ إلى حسن حسين عبد الرحيم وهذا الأخير تنازل عنها في ۱۱/۱۰/۱۹۵۲ إلى المطعون عليها وقدوت مأمورية ضرائب طابدين أرباح إبراهيم اسماعيل حسن وعصمت زهران عن مدة نشاط كل منهما وأخطرت كلا من باقي المتنازل إليهم بذلك التقدير على النموذج رقم ۱۹ ضرائب على اعتبار أنهم مسئولون بالتضامن عن الضريبة المستحقة من كل من الأولين لأنهم لم يخطرأ بواقعة التوقف عن العمل بالمنشأة أو التنازل عنها وذلك تطبيقاً لنص المادتين ۵۸ ، ۵۹ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ فاعتضت المطعون عليها على ذلك وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ۲۹/۲/۱۹۵۶ باعتبارها غير مسئولة بالتضامن عن الضرائب المستحقة في سنوات النزاع ۴۷ ، ۴۸ ، ۴۹ وذلك تأسيساً على أن التضامن الذي عتبه المادة ۵۹ يجب أن يكون مقصوراً على المتنازل والمتنازل إليه مباشرة . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا القرار بالدهوى رقم ۲۴۶ سنة ۱۹۵۶ تجارى كلى أمام محكمة القاهرة الابتدائية طالبة إلغاء وتأييد قرارات المأمورية - وبتاريخ ۱۲/۱۱/۱۹۵۷ قضت المحكمة برفض الطعن وتأييد القرار المطعون فيه - واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم وقيد استئنافها برقم ۲۷ سنة ۷۵ ق أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء وإلغاء قرار لجنة الطعن وتأييد تقديرات المأمورية وبتاريخ ۱۹/۶/۱۹۵۸ قضت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف لأسبابه وأضافت (أن الرأى الصحيح في تفسير نص المادة ۵۹ من القانون رقم ۱۴ لسنة ۱۹۳۹ هو ألا يكون المتنازل إليه مسئولا إلا عن الضريبة المستحقة على أرباح المنشأة التي آلت إليه عن مدة استغلالها بواسطة من باعها له فقط لا قبل ذلك) وطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة خص الطعون بجلسته ۳۰/۱۲/۱۹۶۱ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة فنظر أمامها بجلسته ۱۷/۴/۱۹۶۳ وصمم الحاضر عن الطاعة على طلباته وأصرت النيابة على رأيا الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه . ولم تحضر المطعون عليها ولم تبد دفاعاً ما .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله — أن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض دعوى مصلحة الضرائب (الطاعة) وتأيد قرار اللجنة المطعون فيه استنادا إلى ما ذهب إليه من أن التفسير الصحيح لنص المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ هو ألا يكون المتنازل إليه مسئولاً إلا عن الضريبة المستحقة على أرباح المنشأة التي آلت إليه عن مدة استقلالها بواسطة من باعها له فقط لا قبل ذلك قد أخطأ في تطبيق القانون — ذلك أنه يبدو من سياق نص المادة ٥٩ سالف الذكر أن الشارع وسع نطاق المسئولية التضامنية إلى حد أنها تشمل كل ما استحق من ضرائب على المنشأة أو المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل — كما أن التعبير بعبارـة ”عـما استحق“ الوارد بالمادة وبناءها للجهول لا يعنى بالبسـادة ما استحق بسبب نشاط ممول بالذات هو المتنازل الأخير وإنما يعنى أيضا ما استحق بسبب نشاط هذا الممول ومن صاه من ممولين آخرين — وما ذهب إليه الحكم الابتدائي من الاحتجاج بأحكام التضامن في القانون المدني هو خطأ ونقل للخصومة من مناطها الأصل إلى مناط آخر لا علاقة لها به .

وحيث إن النص في المادة ٥٩ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ معدلة بالقانون رقم ١٣٧ سنة ١٩٤٨ على أنه ” ... يجب على المتنازل والمتنازل له تبليغ مصلحة الضرائب عن هذا التنازل في مدى ستين يوما من تاريخ حصوله ويكون كل من المتنازل والمتنازل له مسئولاً بالتضامن عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل “ يدل بصياغته هذه على أن التضامن المنصوص عليه مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما إلى المتنازلي والمتنازل إليهم المتعاقبين — وإذا كان ذلك، وكان التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن وقد التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جاير نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد النامي ، وطلب عبد الحميد فراج .

(١١٩)

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب . " الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية " " تحديد رقم رأس المال المستثمر " . بطلان .

معاملة رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات تحديده نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية . إصدار قرار بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وإعلانه للمول من غير الشركات المساهمة وعدم تلقيها قبولاً منه . ويجب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لإصدار قرار بتحديد المول والمصلحة الطعن فيه وفق نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم جواز ربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية في غير حالة قبول المول تحديد المأمورية أرسدود قرار من اللجنة بهذا التحديد . مخالفة المصلحة لهذه الإجراءات وإعلان الطاعن بربط الضريبة الاستثنائية مباشرة . بطلان . لظا من رفع دعوى مبتدأة به .

مؤدى المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ سنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية، أن يعامل رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات تحديده نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية. وينبني على ذلك أنه متى أصدرت مأمورية الضرائب قراراً بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وأعلنت به المول من غير الشركات المساهمة ولم تلق منه قبولاً لهذا التحديد وجب عليها إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قراراً بتحديد مصلحة الضرائب بإعلانه للمول أسوة بتقدير الأرباح بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولكل من المصلحة والمول الطعن فيه وفق نصوص القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ (م ٤٥ منه). كما ينبني عليه أنه لا يجوز المصلحة في غير حالة قبول المول تحديد المأمورية

لرقم رأس المال الحقيقي المستثمر أو صدور قرار من لجنة التقدير بهذا التحديد أن تربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية. وإذا كان الثابت أن مصلحة الضرائب لم تتبع هذه الإجراءات وأعلنت الطاعن بربط الضريبة الاستثنائية عليه مباشرة واتخذت ضده إجراءات التنفيذ فإن هذه الإجراءات تكون باطلة ويجوز للطاعن أن يرفع دعوى مبتدأة بطلب بطلانها (١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما بين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق الطعن - في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٤٢ سنة ١٩٥٦ كلى تجارى مصر ضد المطعون عليها وأمين عام الشهر العقارى ومحافضة السويس بصحيفة أعلنت في ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ طلب فيها الحكم ببطلان أو راد ربط الضريبة الاستثنائية عليه من سنوات ١٩٤١، ١٩٤٢، ١٩٤٣ وبطلان التنيهات المرسلة إليه بالمطالبة بسدادها وبطلان الجزاء المتوقع على متقولاته في ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩ وبطلان الجزاء العقارى على منزله المينة بصحيفة الدعوى والكائنة بالسويس وإلزام مصلحة الضرائب بأن ترد إليه مبلغ ١٠٨٨ جنيها و ٧٧٨ مليا الذى حصلته بغير حق وما قد تحصله بعد ذلك لحين الفصل فى الدعوى وأسمى دعواه على أن لجنة تقدير ضرائب بور سعيد كانت قدرت أرباحه في ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٥ من تجارته فى الحدايد الخردة بالسويس عن السنوات من ١٩٤١ - ١٩٤٣ بالمبالغ الآتية ٢٣٤٠ جنيها و ٣٠٩٠ جنيها و ٣٨٣٥ جنيها على التوالى وطعن فى هذا التقدير بالدعوى رقم ٥٤٦ سنة ١٩٤٦ تجارى كلى مصر وقضت المحكمة فى ٦ يناير سنة ١٩٤٧ بتعديل قرار اللجنة واعتبار أن أرباح الطاعن فى السنوات المذكورة ١٧٤٠ جنيها، ٢٣٤٠ جنيها، ٢٨٣٥ جنيها على التوالى فاستأنف الطاعن هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٥٢ سنة ٦٤ ق تجارى استئناف القاهرة وقضت المحكمة فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٤٨

(١) راجع نقض ١٩٥٩/٤/٠٦ طعن ٣٦٢ من ٢٤ ق السنة العاشرة ص ٢٤١ .

بتأیید الحکم المستأنف فطعن الطاعن فی هذا الحکم بطریق النقض بالطعن رقم ۱۷۰ سنه ۲۱ ق وقضى برفضه وكانت المأمورية قد أرسلت للطاعن فی ۲۶ يناير سنه ۱۹۴۹ ثلاثة تنبيهات باستمارة رقم ۴ ضرائب أرباح استثنائية معدلة بمطالبته بسداد ضرائب استثنائية قدرها ۵۸۴ جنيها و ۲۹۵ مليا و ۸۲۵ جنيها و ۹۴۸ مليا و ۱۵۲۷ جنيها و ۸۶۲ مليا عن السنوات من سنه ۱۹۴۱ - سنه ۱۹۴۳ على التوالي وأوقعت فی ۳۰ مارس سنه ۱۹۴۹ حجزا على بضائع ومنقولات للطاعن وقاء للمستحق عليه عن السنوات المذكورة في ذلك مبلغ ۲۸۸۸ جنيها و ۱۰۶ مليات ضرائب استثنائية ثم أوقعت ضده حجزا عقاريا على ثلاثة منازل مملوكة له مبنية بالصحيفة وكائنة بالسويس ولما كانت الأوراد الصادرة بربط الضريبة الاستثنائية عن هذه السنين والتنبيهات قد وقعت باطله إذ لم تتبع فيها الإجراءات التي أوجبهها القانون لتقدير رأس المال المستثمر فإن جميع المجوزات التي توقعت بناء عليها تكون باطله هي الأخرى ومن ثم فهو يطلب الحکم بطلانته المشار إليها وقضت المحكمة فی ۱۰ نوفمبر سنه ۱۹۵۷ بطلان الطاعن وحفظت له الحق في رفع دعوى مستقلة باسترداد ما دفع للمصلحة بغير حق فطعنت المصلحة على هذا الحکم بالاستئناف الذي قيد برقم ۵۰۷ سنه ۷۴ ق وس القاهرة وقضت محكمة الاستئناف فی ۲۹ أكتوبر سنه ۱۹۵۷ بإلغاء الحکم المستأنف وبعدم قبول دعوى الطاعن فقرر الطاعن بتاريخ ۳۱ ديسمبر سنه ۱۹۵۸ بالطعن فی هذا الحکم بطریق التماس وقال إن الحکم المطعون فيه لم يعلن إليه بعد وطلب للأسباب الواردة فی التقرير نقض الحکم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ۲۰ فبراير سنه ۱۹۶۲ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعن على طلب نقض الحکم وطلبت المطعون عليها رفضه وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحکم.

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحکم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه أقام قضاؤه على أن الطاعن أخطأ بالتأديج رقم ۴ ضرائب في ۲۶ يناير سنه ۱۹۴۹ ولم يظعن في تقدير الضريبة خلال خمسة عشر يوما تطبيقا للمادة ۴۵ من القانون رقم ۱۴ سنه ۱۹۳۹ في حين أن هذه المادة لا تسري على واقعة الدعوى إذ أنها حدثت في تاريخ سابق على سريان القانون

رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ المعدل للقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولم يكن نص هذه المادة يسرى في ذلك الوقت إلا على الشركات المساهمة وأما تقدير رأس المال المستثمر للطاعن فقد كان خاضعاً للإجراءات التي تتبع في تقدير الأرباح التجارية والصناعية العادية وذلك عملاً بأحكام القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بشأن الأرباح الاستثنائية واللائحة التنفيذية الصادر بها القرار الوزاري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٢ ومن ثم كان يتعين أن تصدر المأمورية قراراً بتحديد رأس مال الطاعن المستثمر وتعلنه به بخطاب موصى عليه بعلم وصول فلان قبله وبطت الضريبة على أساسه وإن رد عليه بالرفض أو لم يرد عليه كلية تعين على المأمورية أن تحيل الأمر من تلقاء نفسها إلى لجنة التقدير باعتبارها الهيئة المختصة أصلاً بالتقدير فإذا أصدرت قرارها بتقدير رأس المال المستثمر ربطت الضريبة على أساسه ولا يمكن ربط الضريبة مطلقاً قبل صدور قرار لجنة التقدير ولما كان قرار لجنة التقدير لم يصدر في النزاع فإن إجراءات ربط الضريبة التي قامت بها مأمورية الضرائب تكون قد وقعت باطلة مما يستتبع بطلان الإجراءات التي اتخذت بناء عليها .

ومن حيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه أن الثابت من الأوراق أن المستأنف عليه (الطاعن) أخطر بالنماذج رقم ٤ ضرائب في ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٩ فكان لزاماً عليه أن يطعن في تقدير تلك الضريبة في خلال ١٥ يوماً مبتدئة من التاريخ المذكور غير أنه تراخى في القيام بذلك فلم يقدم طعناً إطلافاً في هذا التقدير وإنما لجأ إلى المحكمة الابتدائية متظلماً من إجراءات الربط في الدعوى التي رفعها بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٥٦ ومن ثم يكون الطعن حاصلاً بعد الميعاد القانوني ولا يجدى المستأنف عليه في مقام التنصل من صيرورة هذا الربط نهائياً لعدم الطعن عليه في الميعاد ما يدعيه من أن الدعوى التي أقامها هي دعوى بطلان إجراءات لا تنقيد بمواعد، ذلك أن الطعن في التقدير الذي أجازته المشرع في المادة ٤٥ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ للمول إنما ينصب على كافة الاعتراضات التي يريد الطاعن التمسك بها يستوى في ذلك الأخطاء القانونية أو الاعتراضات على التقديرات الحسابية وهذا الذي أورده الحكم مخالف للقانون. ذلك أنه وقد قرر أن الطاعن قد أخطر بالنماذج

رقم ٤ ضرائب في ٢٦ من يناير سنة ١٩٤٩ فإن أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هي التي تسرى على واقعة الدعوى إذ أن هذا التعديل لم يبدأ العمل به إلا اعتباراً من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ ، ولم يكن حكم المادة ٤٥ من القانون المذكور يسرى إلا على الشركات المساهمة أما غيرها من الممولين فكانت تسرى عليهم أحكام المواد ٤٧ من القانون المذكور وما بعدها وهي أحكام تخالف ما جاء في المادة ٤٥ المشار إليها وتنص المادة الخامسة من القرار الوزاري رقم ٢٦ سنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية تنص على أنه "يصدر بتحديد رأس المال المستثمر في المنشأة الذي يتخذ أساساً للنسبة المئوية المنصوص عليها في الفقرة ثانياً من المادة الثانية من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ قرار من الأمور يعلن له دول بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ويجوز للمول الطعن في هذا التحديد بالطريق وفي المواعيد المنصوص عليها في المواد ٤٥ وما بعدها من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩" فإن من مؤدى ذلك أن يعامل تقدير رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات التحديد نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية وفق أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ ولائحته التنفيذية ومقتضى ذلك أنه يتعين على المأمورية أن تصدر قراراً بتحديد رأس المال الحقيقي المستثمر فإذا هي أصدرته وأعلنت به الممول من غير الشركات المساهمة ولم تتلق منه قبولاً لهذا التحديد وجب عليها إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لتصدر قراراً بتحديد رأس المال المذكور وتقوم بمصلحة الضرائب بإعلانه للمول أسوة بتقدير الأرباح بخطاب موصى عليه مع علم الوصول ولا يجوز للمصلحة في غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية لرأس المال الحقيقي المستثمر أو صدور قرار من لجنة التقدير بهذا التحديد أن تربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ولما كان الثابت أن المصلحة لم تتبع هذه الإجراءات وأعلنت الطاعن بربط الضريبة الاستثنائية عليه مباشرة واتخذت ضده إجراءات التنفيذ المترتبة على ذلك

ومن حيث إن الدعوى صالحة للحكم ولما تقدم ولما جاء بالحكم المستأنف
يتعين الحكم بتأييده .

جلسة ١٩ من يونيه ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٢٠)

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" :

(١) حكم . "بياناته" . أحوال شخصية . "تدخل النيابة العامة" .
نيابة عامة .

وجوب إبداء رأى النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . لا لزوم لإبداء الرأى
في كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم إبداء النيابة رأيا بعدم إعادة القضية إلى
المرافعة . لا بطلان .

(ب) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"الإرث" .

دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت من اختصاص المحاكم
الشريعة تجري فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

(ج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" .
"ثبوت النسب" .

دعوى النسب بعد وفاة المورث لا ترفع احتقالا ، بل يجب رفعها ضمن دعوى حق
في التركة . اختصاص القضاء الشرعى بدعوى النسب عملا بقاعدة قاضى الأصل هو قاضى
الفرع — خروج دعوى النسب عن اختصاص المجالس المالية .

(د) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين" "ثبوت
النسب" "الإرث" "الأحكام الواجبة للتطبيق" .

تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الإرث وانتقال التركة إليهم تحكك الشريعة الإسلامية
والقوانين الصادرة في شأنها .

(هـ) حكم. "عيوب الدليل" "قصور" "ما لا يمد كذلك". أحوال شخصية.
"ثبوت النسب". إثبات. "تقدير الدليل". محكمة الموضوع.

تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم تعويل الحكم في إثبات النسب على أقوال الشهود وحدها بل أضاف إليها إقرار المتوفى بالزوجة وبنسبة الحمل المستكن إليه في محضر تحقيق وقبده لولود في دفاتر الصحة باعتباره ابنه . النى على الحكم بالقصور في التسبب في غير محله .

١ - لم يوجب القانون أن تبدى النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى . ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أثبت اسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية فإنه لا يعيبه عدم إبداء النيابة رأيها في المرحلة اللاحقة على إعادة القضية إلى المرافعة لأن ذلك محمول على أنها لم تجد ما يدعوها لتغيير رأيها السابق وإبداء رأى جديد . ولا يغير من ذلك ما نصت عليه المادة ١٠٧ مرافعات من أنه "يجوز للمحكمة في الأحوال الاستثنائية التى ترى فيها قبول تقديم مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية أن تأذن في تقديمها وفي إعادة المرافعة وتكون النيابة آخر من يتكلم".

٢ - دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين المصريين كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تجرى فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

٣ - دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالاً وبالنسب وحده بل يجب أن تكون ضمن دعوى حق في التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه ، مما يبنى عليه أن اختصاص القضاء الشرعى بالنظر في دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين يستتبع حتما اختصاصه بدعوى النسب علا بقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ولا مجال للقول بفصل دعوى النسب عن دعوى الميراث وجعل الأولى من اختصاص المجلس الملى ، لأنه إذا اعتبر ثبوت النسب مسألة أولية يجب الفصل فيها أولا من المجالس المالية فإن دعوى الميراث لا تكون إلا مجرد تقسيم لتركه لا يقتضى الالتجاء إلى القضاء . ولا جدوى من الاستناد إلى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في هذا الصدد لأن هذا القانون إنما نقل الاختصاص من المحاكم الشرعية والمجالس المالية إلى القضاء العام دون تغيير لفواعل الاختصاص السابقة فيما بين القضاء الشرعى والمجالس المالية .

٤ — تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم في الارث وانتقال التركة إليهم تحسبهم الشريعة الاسلامية والقوانين الصادرة في شأنها .

٥ — تقدير أقوال الشهود أمر تستقل به محكمة الموضوع . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ في إثبات النسب بأقوال الشهود وحدها وإنما أخذ بأقرار المتوفى بالزوجية ونسبة الحمل المستكن إليه في محضر تحقيق وبقيده في دفاتر الصحة وباعتباره ابنا له ، فإن النعي على الحكم بالقصور في التصيب يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل في أن المطعون عليها أقامت الدعوى رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٤ كلى القاهرة الابتدائية الشرعية بصفتها الشخصية وبصفتها وصية على بنتها مرجريت وجورجيت وحمل مستكن ضد الطاعن الثاني قالت فيها إنها زوجة ثانية للرحوم جورج طواف وأن أولادها المذكورين منه وطلبت الحكم باعتبارهم ضمن ورثته مع الطاعنين ثم قصرت الدعوى على أولادها وبعد الغاء المحاكم الشرعية أحيلت الدعوى إلى محكمة القاهرة الابتدائية حيث قيدت برقم ٩٨ لسنة ١٩٥٦ كلى أحوال شخصية وتدخل باقى الطاعنين فى الدعوى منضمين للطاعن الثانى وقضت المحكمة بقبول تدخلهم فيها وطلب الطاعنون إحالة القضية إلى الدائرة المالية تأسيساً على أن الطاعن الثانى كان قد دفع الدعوى أمام المحكمة الشرعية بعدم اختصاص المحكمة بنظرها وبعدم سماعها لسبق الفصل فيها من المجلس الملى للسريان الكاثوليك وقضت المحكمة فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٦ برفض الدفع بالأحوال فاستأنفه الطاعنون بالاستئناف رقم ١١٦ ، ١١٧ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة وقضت محكمة الاستئناف فى ٤ أبريل سنة ١٩٥٦ بعدم جواز الاستئناف لأن الحكم المستأنف لم يفصل فى موضوع الخصومة وطعن الطاعنون بالنقض فى هذا الحكم فقضت دائرة فحص الطعون بجلدة ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بعدم جواز الطعن وماد الطاعنون إلى المحكمة الابتدائية وتمسكوا

بالدفع بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها وقضت المحكمة الابتدائية بجلد ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٥٦ برفض الدفع وباحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها وفاة المورث وأن أولادها منه وهم من ضمن ورثته وصرحت للطاعنين بالنفى وقالت في حكمها إن الحكم الصادر من المجلس الملى للمريان الكاثوليك صدر من جهة لا ولاية لها فاستأنف الطاعنون هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢١٣ سنة ٧٣ ق استئناف القاهرة وقضت محكمة الاستئناف في ١٣ أبريل سنة ١٩٥٧ بعدم جواز الاستئناف واستمرت الدعوى أمام المحكمة الابتدائية وقضت في ٢٩ يونيو سنة ١٩٥٧ بعد سماع الشهود بوفاة المورث وبأن أولاد المطعون عليها من ورثته وقسمت التركة على هذا الأساس فاستأنف الطاعنون هذا الحكم والحكمين السابقين بالاستئناف رقم ١٦٤ سنة ٧٤ ق استئناف القاهرة وقضت محكمة الاستئناف في ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٦ بالتأييد لقرار الطاعنون في ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٩ بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وطلبوا الأسباب الواردة بتقرير الظعن نقض الحكم ومرض الظعن على دائرة فحص الظعون وقررت بجلد ١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٢ أحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفضه وصممت النيابة العامة على طلب رفض الظعن .

وحيث إن الظعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الظعن أقيم على أربعة أسباب يحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لاغفاله لإجراء جوهرية ذلك أن محكمة الاستئناف كانت قد حجزت القضية للحكم بعد أن قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها ثم أعيدت القضية للمرافعة بناء على طلب الطاعنين للرد على مذكرة النيابة ولضم اللجنة رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٥٠ الرمل ولما نقشة المطعون عليها وقدم الطرفان مذكراتهما وترافعا بجلد ٣ يونيو سنة ١٩٥٩ ثم حجزت القضية للحكم بجلد ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٩ دون أن تسمع المحكمة رأى النيابة فيما استجد في الدعوى واكتفت بمذكرة النيابة المؤرخة في ٧ أبريل سنة ١٩٥٨ مع أنها كانت سابقة على تاريخ فتح باب المرافعة وقد جد بعدها في الدعوى دفاع مفصل وتبادل مكاتبات مع محكمة الرمل لضم قضية اللجنة ثم مرافعة شفوية ولم تبد النيابة رأيها في ذلك كله مما يعتبر مخالفا للقانون ولأحكام المادتين ١٠٦ و ١٠٧ مرافعات .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن القانون لم يوجب أن تبدى النيابة رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى ولا في كل مستند فيها وإنما أوجب إبداء رأيها في القضية على أي وجه وقد أثبت الحكم المطعون فيه ذلك واسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه فيها وأما أن النيابة لم تبد الرأي في المرحلة اللاحقة على إعادة القضية إلى المرافعة فإنه محمول على أنها لم تجد في ذلك ما يدعوها لتغيير رأيها السابق أو إبداء رأي جديد وأنه وإن كانت المادة ١٠٦ من قانون المرافعات نصت على أنه "لا يجوز للحصوم بعد تقديم (النيابة) أقوالها وطلباتها أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للحكمة بياناً كتابياً لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة" كما نصت المادة ١٠٧ من القانون المذكور على أنه "ومع ذلك يجوز للحكمة في الأحوال الاستثنائية التي ترى فيها قبول تقديم مستندات جديدة أو مذكرات تكميلية أن تآذن في تقديمها وفي إعادة المرافعة وتكون النيابة آخراً من يتكلم" ومفاد هذا النص أن تكون النيابة آخراً من يتكلم إذا من لها الكلام هذا فضلاً عن أن المشرع لم يرتب البطلان على عدم مراعاة تلك الأحكام ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب العامن يتحصل في النعى على الحكم بأنه قد اكتنفه الغموض والإبهام وأقيم على أسباب قلقة مخالفة للقانون إذ أنه انتهى إلى القول بتطبيق المادة ٣٠٥ من اللائحة الشرحية على الدعوى وهي تميز أن يستأنف استقلالاً الحكم الصادر برفض الدفع بالإحالة إلى الدائرة المالية ورفض الدفع بعدم سماع الدعوى لسبق الفصل فيها فإذا لم يطعن بالاستئناف فيهما فإن استئناف الحكم الصادر في الموضوع يشملهما - أما إذا استؤنف الحكم في الدفع استقلالاً وقضى فيهما فإنه يتمتع على الحصوم طرح استئنافهما من جديد ولكن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر ذلك نظر في موضوع الاستئناف عن هذين الدفيعين وقضى فيهما بالرفض .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن الحكم في الدفع بالإحالة وفي الدفع بعدم سماع الدعوى لسابقة الفصل فيها مما يجوز استئنافه استقلالاً عملاً بأحكام اللائحة الشرحية الواجبة التطبيق دون قانون المرافعات ما وقرر أنه احتراماً لمعية الحكيم السابق صدورهما من محكمة

الاستئناف في هذين الدفيعين يتعين بحسب موضوعيهما وقضت فيهما بالرفض ومن ثم فلا وجه لما يشيره الطاعنون في هذا السبب ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب النعي يتحصل في النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون من صعدة وجوه الأول أن الحكم اعتبر أن الدعوى دعوى ميراث مع أن الإرث في ذاته من حيث هو إرث لا خصومة فيه وإنما الخصومة قائمة على النسب والزوجية وهذه الخصومة يختص بالفصل فيها المجلس الملى للسريان الكاثوليك وأما استناد الحكم المطعون فيه إلى حكم محكمة النقض الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ فهو في غير محله لأن الأوضاع القانونية تغيرت بعد ذلك بصدور القوانين رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ، ٤٦١ سنة ١٩٥٥ ، ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ حيث تنص المادة ١٣ من القانون الأول وهي تتحدث عن الأحوال الشخصية بأن منها الإرث والنسب فتحدثت عن كل منهما على الانفراد دون أن تربط بينهما وتنص المادة السادسة من القانون الأخير على أنه إذا كان المتنازعون مصريين غير مسلمين واتحدوا طائفة وملة وكانت لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فإن الأحكام تصدر طبقاً لشريعتهم في نطاق النظام العام مما يؤدي إلى عدم التلازم في الأحكام بين الاختصاص القضائي والتشريعي بحيث يتعين على محكمة الأحوال الشخصية أن تطبق في مسألة النسب شريعة الطرفين في هذه الحالة وإن كانت تطبق على الإرث أحكام الشريعة الإسلامية وقد سبق صدور حكم المجلس الملى بانحصار الإرث في الطاعنين على أساس أن الدين المسيحي يحرم تعدد الزوجات ومن ثم يجب احترام ما قضى به حكم المجلس المذكور مما يتعين معه قبول الدفع بعدم سماع الدعوى والوجه الثاني أن الحكم خالف حكم المادة ١٧ من قانون نظام القضاء والمادة ١٤ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ذلك أن المحكمة لم تجب الطاعنين إلى ما طلبوه من وقف السير في دعوى الميراث حتى يفصل في النسب من الدائرة الملية المختصة والوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف النظر القانوني السليم من أن دعوى النسب تحكمها شريعة المتوفى وحده أيا كانت طائفة أو ملة من يدهون وراثته والوجه الرابع أن ما قرره الحكم من أن الميراث عند غير المسلمين ليس مسألة دينية في غير محله لأن المطلوب معرفته هو

النسب ذاته وهو من مسائل الأحوال الشخصية التي تحوى هنصرا دينيا عند المسيحيين يصل إلى مرتبة السر الالهى عند الكاثوليك بالذات والوجه الخامس أن الحكم المطعون فيه إذ أقر إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات النسب قد خالف القانون لأن النسب عند المسيحيين مسألة دينية تعتمد على عقد النكاح الذى يجب أن يتم طبقا للأوضاع الدينية وأن الديانة المسيحية لا تعرف قاعدة أن الولد للفراش ولا هبرة بما سارت عليه بعض الدول المسيحية الغربية من من توريث ابن السفاح لأنها وإن كانت خولته حقا فى الميراث إلا أنها لم تعطه وصف الإبن الشرعى .

وحيث إن هذا النعى فى جملة مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على أن المتوفى أقرب قيام الزوجية بينه وبين المطعون عليها فى محاضر تحقيق اللجنة رقم ١٠٤٣ لسنة ١٩٥٠ رمل الاسكندرية التى قدم الطاعنون صوراً رسمية منها وأقر فيها بالحمل المستكن الذى انفصل حياً وتسمى جوزيف واستدل الحكم بالمستخرج الرسمى لشهادة ميلاد البنت جورجيت المولودة فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٥١ على أن المتوفى هو الذى أبلغ عنها باعتباره أباً واستدل الحكم كذلك بالقرائن على بنوة البنت الثالثة مرجريت للمتوفى وهى أكبر من أخويها ثم قرر الحكم بعد ذلك أنه طبقاً لنص المادة ٨٧٥ من القانون المدنى يتعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على هذا النزاع ورجع فى تفسيره لحكم المادة المذكورة إلى الأعمال التحضيرية للقانون المدنى التى تؤيد هذا النظر وقرر الحكم أنه طبقاً لنص هذه المادة وأحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بشأن الوارث ولما قضت به محكمة النقض فى ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ فإن دعوى النسب تعتبر فرماً من دعوى الميراث مما تختص به المحكمة الشرعية وتقضى فيه طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وقال الحكم إن القول بأن الأوضاع تغيرت بعد صدور حكم النقض المشار إليه وذلك بصدور القوانين رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩، ٤٦١، ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ لا سند له إذ لم يرد فيها ما يؤيد هذا الادعاء بل على التقيض من ذلك قد نص القانون الأخير على وجوب تطبيق حكم المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية على ما كانت تختص المحاكم الشرعية بالفصل فيه وهذه المادة تقضى بالأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فى الأحوال التى لم يرد فيها نص ، وهذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه

لا مخالفة فيه للقانون ذلك أن دعاوى الارث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت من اختصاص القضاء الشرعى. يجرى فيها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية وأن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالاً بالنسبة للنسب وحده بل يجب أن تكون ضمن دعوى حق فى التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه مما يبنى عليه أن اختصاص القضاء الشرعى دون سواه فى دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يستتبع حتما اختصاصه بدعوى النسب عملاً بقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع أما القول بفصل دعوى النسب عن دعوى الميراث وجعل الأولى وحدها من اختصاص المجلس الملى لا القضاء الشرعى فلا مجال له لأنه إذا اعتبر ثبوت النسب مسألة أولية يجب الفصل فيها أولاً من المجالس المالية فإن دعوى الميراث لا تكون إلا مجرد تقسيم للتركة وهذا لا يقتضى الالتجاء إلى القضاء لما كان ذلك، وكانت المادة ٨٧٥ من القانون المدنى تنص على أن "تعيين الورثة وتحديد أنصبتهم فى الارث وانتقال أموال التركة إليهم تسرى فى شأنها أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة فى شأنها" وكانت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ تنص على أنه "تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم المذكورة ومقتضى هذه المادة اتباع أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة، وكان القول بأن الأوضاع القانونية قد تغيرت بعد صدور قضاء محكمة النقض السابق فى ١٨ يونيو سنة ١٩٤٢ وذلك بصدر القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ بنظام القضاء والقانونين رقمى ٤٦١، ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ بشأن إلغاء المحاكم الشرعية فإن هذا القول الذى يثيره الطاعنون لا سند له من القانون لأن ذكر النسب مع الارث فى المادة ١٣ من قانون نظام القضاء لا يؤدى إلى فصل النزاع فى النسب عند نظر المنازعة على الارث لأن نفس حكم النقض السابق المشار إليه قرر إمكان رفع الدعوى بالنسب استقلالاً إذا كان المدعى عليه فيه حياً وعدم جواز ذلك ضد الميت وأما الاستناد إلى القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ فلا جدوى فيه للطاعنين لأن هذا القانون إنما قلل الاختصاص من المحاكم الشرعية والمجالس

المالية إلى القضاء العام دون تغيير لقواعد الاختصاص السابقة فيما بين القضاء الشرعى والمجالس المالية ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الرابع من أسباب الطعن يتحصل فى أن الحكم المطعون فيه قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الاستناد مع مخالفة الثابت فى الأوراق ومخالفة القانون . ذلك أن شهادة شهود الإثبات التى أخذت بها محكمة أول درجة وأقرها عليها الحكم المطعون فيه قد بنيت على التسامح وقد أثبت الحكم أن شهادتهم تفيد أن المتوفى رزق بأولاد المطعون عليها على فراش الزوجية رغم خلو محضر التحقيق من ذلك كما أن الحكم لم يستقر على رأى فيما إذا كانت تخضع لقواعد موضوعية أو لقواعد الإجراءات ولم ترد المحكمة على دفاع الطاعنين من أنه لا يؤخذ بإقرار المتوفى لأنه صادر من ذمى تحرم ديانته تعدد الزوجات فضلا عن أنه لم يقدم الدليل على الزوجية ومن ثم فلا بنوة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن تقدير أقوال الشهود أمر تستقل به محكمة الموضوع ولم يأخذ الحكم المطعون فيه فى إثبات النسب بأقوال الشهود وحدها وإنما أخذ بإقرار المتوفى فى محضر تحقيق اللجنة رقم ١٠٤٣ سنة ١٩٥٠ ومل الإسكندرية بالزوجية وبنسبة الحمل المستكن إليه كما قام بقيد البنت جورجيت فى شهادة الميلاد بالصحة باعتبار أنها بنته واعتبر الحكم أن الشهادة تحكمها قواعد موضوعية وبنى قضاءه عليها وعلى الإقرار وأطرح ما غاير ذلك من الأدلة وهذا من حق محكمة الموضوع لا معقب عليها فيه ، وقد بين الحكم المطعون فيه أن النزاع تحكمه قواعد الشريعة الإسلامية كما تقدم ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث لذلك يكون الطعن فى غير محله ويتعين رفضه .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، ولطب عبد الحميد فراج .

(١٢١)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق "أحوال شخصية" :

(١) وقف . " شرط الواقف " " تفسيره " " الوقف على غير وجوه الخير " " الوقف على وجوه الخير " " الاستحقاق في الوقف " .

الوقف على غير وجوه الخير لا يكون على سبيل القربة والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة ما لم ينط الاستحقاق فيه بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير . عدم اعتبار المبالغ التي كان يصرفها الناظر بموافقة المستحقين من قبيل الاستحقاق والمربيات التي يفرز من أجلها حصة في أعيان الوقف ، وتقريره أن ذلك الصرف لا يبدو أن يكون صدقة لانكسبها صفة الاستحقاق . استخلاص سائق مظاهره شرط الواقف .

(ب) وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " . " الاستحقاق في الوقف " .

شرط الواقف تخصيص مبالغ معينة من ريع الوقف تصرف لأحفاده نظير قيام كل منهم بمباشرة شأن من شئون الوقف ومن بعدم لأولادهم - اعتبار هذه المبالغ استحقاقاً لهم لا أبر نظر - لان خروج عن المعنى المستفاد من عبارات الواقف .

١ - مناط التفريق بين الوقف على غير وجوه الخير والوقف على وجوه الخير هو أن الأول لا يكون على سبيل القربة والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على القرية والأقارب إذا لم ينط الاستحقاق بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير كأن يجعل الواقف غلة وقفه مصروفة للفقراء منهم فإنه يكون على سبيل القربة والصدقة مما يدخل في نطاق الوقف على وجوه الخير - فإذا كان الحكم الابتدائي لم يعتبر المبالغ التي كان يتولى الناظر صرفها للطاعنين بموافقة المستحقين من قبيل الاستحقاق والمربيات التي يفرز من أجلها حصة

في أعيان الوقف - بعد إلغائه - على اعتبار أن هذا الصرف لا يعدو أن يكون صدقة لا تكسبها صفة الاستحقاق ، وقد أقر الحكم المطعون فيه هذا النظر وأضاف إليه أن شرط الواقف محل النزاع ورد ضمن خيرات وصدقات الوقف وأن صرفها كان في نطاق هذه الخيرات ، فهذا الذي أقام عليه المحكمان قضاءهما استخلاص سائغ يظاھرہ شرط الواقف .

٢ - إذ استظهرت محكمة الموضوع من شرط الواقف تخصيص مبالغ معينة من ريع الوقف تصرف لأحفاده نظير قيام كل منهم بمباشرة شأن من شئون الوقف ومن بعدهم لأولادهم أن هذه المبالغ تعتبر استحقاقا لهم لا أجرة نظر وإن وردت في صورة مرتبات نظير مباشرة شئون الوقف واستدلت في تكييفها لمداول الشرط بتسلسل الاستحقاق في الموقوف عليهم وأولادهم وذريتهم لحين انقراضهم أجمعين ، فإن هذا التكييف القانوني صحيح تسانده مبادئ الواقف ولا خروج فيه من المعنى المستفاد منها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن المرحوم إبراهيم مصطفى النقل أنشأ وقفا بمقتضى كتاب صدر منه في ١٩١٠/٣/٢٨ وكتب أخرى لاحقة من أعيان بمدينة الاسكندرية مينة بكتب الوقف - وقد جعل الواقف الاستحقاق من بعد وفاته لأولاده الذكور والإناث وزوجته وعلى الخيرات في صورة حصص أو مرتبات بحسب آخر التغييرات التي أدخلها على شروط وقفه - وتوفى الواقف والوقف على حاله - وبعد أن صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات تقدم المرحوم ياقوت إبراهيم مصطفى النقل الحارس على الوقف لمحكمة الاسكندرية

الشرعية بالطلب رقم ٨٦ سنة ١٩٥٣ لفرز حصة يفي ريعها بقدر المشروط للخيرات وحصة أخرى يفي ريعها بقدر المشروط للرتبات . وقيد هذا الطلب بعد إحالته إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية برقم ١١٢ سنة ١٩٥٦ تصرفات كلى . وتدخل المطعون عليهم الثلاثة الأولون في هذا الطلب منضمين للمارس وطلبوا فرز حصة في الوقف يفي ريعها بمقدار ما هو مشروط لكل منهم بمقتضى كتاب الوقف الصادر في ١٩٢٩/٩/٢ - وبجدة المشروط لهم مجتمعين ٣٢ ج . وأقام الطاعنان بدورهما الدعوى رقم ٤٦ سنة ١٩٥٥ تصرفات اسكندرية الشرعية طالبين فرز حصة لما في الوقف يفي ريعها بمبلغ ١٨ ج و ٢٠٠ م . من ذلك ١٥ ج . كانا يصرفها ناظر الوقف لما علاوة على استحقاقهما ومبلغ ٣ ج و ٢٠٠ م . مقابل ما ورثاه من والدتهما المرحومة زنوبة محمد الغزاوى التى كان مقررا لها مرتبا قدره أربعة جنيهات وتوفيت بعد صدور قانون إلغاء الوقف الاهل عنها وعن بنتها السيدة بدرية . وقررت المحكمة ضم الدعويين لبعضهما وتدخلت فيهما السيدة بدرية ابراهيم مصطفى النقل طالبة فرز حصة لما في الوقف يفي ريعها بمبلغ ٨ ج و ٨٠٠ م من ذلك ٨ ج قيمة مرتب بدل الاستحقاق المقرر لما و ٨٠٠ م قيمة ما آل إليها ميراثا عن والدتها المرحومة زنوبة محمد الغزاوى . وبتاريخ ١٩٥٩/٤/٢٠ قضت محكمة أول درجة . أولا - بقبول تدخل كل من عبد المنعم وعبد القادر وعبد رشاد أحمد ابراهيم النقل طرفا منضمين في الدعوى . ثانيا - وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبير لفرز حصة يفي ريعها بما شرط للخيرات فيها وفرز حصة لكل من ياقوت مصطفى النقل وعبد السلام وعبد الحميد ولدى ابراهيم مصطفى النقل وبدرية ابراهيم النقل وعبد المنعم وعبد القادر وعبد رشاد أحمد ابراهيم النقل يفي ريعها بما هو مشروط لكل واحد منهم مرتبا واستحقاقا وأقامت المحكمة قضائها على ما قرره من أنه لا استحقاق للسيدة بدرية في الوقف إلا بقدر ما آل إليها من والدتها زنوبة صاحبة المرتب ويخصصها فيه ثمانون قرشا شهريا . وأن المرتب الذى كان يعطيه ناظر الوقف إلى كل من عبد السلام وعبد الحميد (الطاعنين) لا يعد استحقاقا يفرز من أجله حصة إذ لا سند لهذا الاستحقاق في كتاب الوقف فليس لما من استحقاق إلا ما آل إليهما من نصيب في مرتب والدتهما زنوبة ويخصصهما فيه ٣٢٠ قرشا - وأن ما شرط لكل من عبد المنعم

وعبد القادر وعبد رشاد أولاد أحمد إبراهيم النقلي الأول بمقدار ١٢ جنيها في الشهر والثاني والثالث بمقدار ١٠ جنيها لكل واحد منهما شهريا فان هذه المبالغ تعتبر استحقاقا لكل واحد منهم في الوقف بمرتب دائم معين وليس اجرا نظير إدارتهم لأعيان الوقف بدليل ما شرط من صرف ذلك المرتب ذاته إلى أولادهم ثم إلى أولاد أولادهم وهكذا حين انقراضهم . واستأنف الطاعنان والسيدة بدرية هذا الحكم بالاستئناف رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٩ تصرفات أمام محكمة استئناف الاسكندرية (دائرة الأحوال الشخصية تصرفات) وطلبوا إلغاء الحكم المستأنف والقضاء لهم بطلباتهم التي أبدوها أمام محكمة أول درجة بتاريخ ١١/٢/١٩٦٠ قضت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع : أولا - بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من اعتبار المستأنفين الثاني والثالث (الطاعنين) غير مستحقين في وقف المرحوم والدهما إبراهيم مصطفى النقلي - إلا بمقدار ما ورثاه عن أمهما المرحومة زنوبة محمد الغزاوي وقدره ٣٢٠ قرشا شهريا مناصفة بينهما ومن اعتبار المستأنف ضدهم الثلاثة الأولين (المطعون عليهم الثلاثة الأولين) مستحقين في هذا الوقف بمقدار عشرة جنيهات شهريا لكل من المستأنف عليه الأول والثالث واثنى عشر جنيها للمستأنف عليه الثاني . ثانيا - تعديل الحكم المستأنف بالنسبة لنصيب المستأنفة الأولى (السيدة بدرية) يجعل نصيبها مبلغ ٨ ج و ٨٠٠ م شهريا بدلا من ٨٠٠ م وبإعادة الأوراق إلى محكمة الدرجة الأولى لتكليف الخبير المتدب بمباشرة المسامورية وفقا لما تقدم - وأقامت المحكمة قضاءها بالنسبة لرفض طلب استحقاق الطاعنين لمبلغ خمسة عشر جنيها وإجابة المطعون عليهم الثلاثة الأولين إلى طلب استحقاقهم مبلغ ٣٢ ج على ما جاء بأسباب الحكم الابتدائي وما أضافته محكمة الاستئناف من أسباب أخرى ضمنها حكمها . وطمع الطاعنان على هذا الحكم بطريق النقض في هذا الخصوص وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بملسة ١٠/١٢/١٩٦١ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها أخيرا بملسة ٣/٤/١٩٦٢ وصم الطاعنان على طلباتهما وطلب المطعون عليهم الحاضرون رفض الطعن . وأصرت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكراتها التي انتهت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سببين حاصل أولهما أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بخالفة شرط الواقف ومسح مضمونه — ذلك أن الحكم أقام قضاءه برفض طلب الطاعنين فوز حصة من أعيان الوقف بنى ريعها بمبلغ ١٥٠ ج (خمسة عشر جنيا) التي كان يصرفها الناظر لهما شهريا في المدة من سنة ١٩٣٨ حتى سنة ١٩٥٦ على ما قرره من أنه لا سند لهذا الاستحقاق من كتاب الوقف الذي لم يحدد شخصا معيناً وأن صرف الناظر لهذا المبلغ لهما وموافقة المستحقين على هذا الصرف لا يخرجهم عن كونه صدقة لا تكسبهما حقا ولا تضيء عليهما صفة الاستحقاق — مع أن الواقف شرط في كتاب وقفه الرقيم ١٩١٠/٣/٢٨ "أن يصرف من بعد وفاته لأقاربه الفقراء والمساكين المحتاجين وطبزين عن الكسب ولو كانوا مستحقين في ريع هذا الوقف وغير كاف لمؤوتهم الضرورية من ريع هذا الوقف حسبما يراه الناظر بالنسبة للزمان وحالة المنفق عليه كل شهر" وأنه ظاهر من هذا النص أن ما يصرفه الناظر لأقارب الواقف المستحقين الذين لا يكفيهم استحقاقهم مقرر بصريح النص في كتاب الوقف وفقا لهذا الشرط — ومتى كان الناظر قد ارتأى بماله من هذه السلطة التقديرية أن الطاعنين ممن لا يكفي الاستحقاق المقرر لهم مؤوتهم الضرورية ورأى أنهما من المحتاجين غير القادرين على الكسب فذلك مما يدخل في ولايته التي خولها إياه الواقف بلا معقب عليه — وإذا كان جميع المستحقين في الوقف أقروا بمطابقة تصرف الناظر لشرط الواقف في خصوص هذا المرتب الشهري فلا يكون ثمة وجه للقول بأن هذا المرتب لا سند له من كتاب الوقف وبأنه منحة من الناظر والمستحقين . ولما كان يبين من أسباب الحكم الابتدائي أنه لم يعتبر المبالغ التي كان يتولى الناظر صرفها للطاعنين بموافقة المستحقين من قبيل الاستحقاق والمرتبات التي يفرز من أجلها حصة في أعيان الوقف على اعتبار أن هذا الصرف لما لا يبدو أن يكون صدقة لا تكسبهما صفة الاستحقاق وقد أيد الحكم الاستئناف هذا النظر وأضاف إليه أن شرط الواقف محل النزاع ورد ضمن خيرات وصدقات الوقف وأن صرفها كان في نطاق هذه الخيرات وهذا الذي أقام عليه الحكم كان قضاءهما استخلاص مائع بظاهره شرط الواقف إذ أن مناط التفريق بين الوقف على غير وجه الخير والوقف على وجه الخير هو أن الأول لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة كالوقف على الذرية والأقارب

أوفرية الغير إذا لم ينط فيه الاستحقاق بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير فإن جعل الواقف حلة وقفه مصروفة للفقراء منهم كان على سبيل القرية والصدقة مما يدخل في نطاق الوقف على وجوه الخير ومن ثم يكون هذا السبب على غير أساس متين الرض .

ومن حيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقية المطعون عليهم الثلاثة الأولين لفرض حصة في الوقف تغل لهم مجتمعين ٣٢ جنيها شهريا استنادا إلى ما قرره الحكم من أن هذا المبلغ مقرر لهم بمقتضى كتاب الوقف الرقم ١٩٢٩/٩/٢ لا كأجر عن عمل بل كاستحقاق دائم لهم قد خالف القانون بخالفة شرط الواقف وأساء التأويل وشابه قصور . ذلك أن نص شرط الواقف في هذا الخصوص صريح في أن المبلغ نظير عمل يؤدي للوقف مما يقطع بأنه أجر عن القيام ببعض وظائف الوقف فهو من قبيل أجر الناظر ولا يعتبر استحقاقا على ما هو مقرر شرعا طالما كان الأجر متناسبا مع العمل ولا ينطوي على استحقاق مستور . ولأنه لا رابطة بين المقدمات التي قررها الحكم وبين النتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد تبريرا للقول بأن هذا الأجر يعتبر استحقاقا لأن الأجر طبيعته ليس دائما بل هو موقوف ببقاء الأجير يؤدي العمل على خلاف الاستحقاق الدائم على مدى حياة المستحق — ولأن الأجر من شأنه أيضا أن يحفز الأجير على المحافظة على مصلحة العمل الذي يتناول الأجر عنه — ولأنه لا تلازم كذلك بين أجر خادم الوقف الأجير واستحقاق أولاده .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي أورد بأسبابه في هذا الخصوص ما يأتي "وحيث إنه بالنسبة لما شرط لكل من عبد المنعم أحمد إبراهيم النقلي وعبد القادر أحمد إبراهيم النقلي وعبد رشاد إبراهيم النقلي فإنه بالرجوع إلى كتاب الوقف المؤرخ ١٩٢٩/٩/٢ تبين أن الواقف شرط أن يجعل بعد وفاته حفيده عبد المنعم المذكور مباشرا وناظرا لجميع عمارات وقفه وترميماته وتصليحه وجعل له في نظير ذلك مرتبا شهريا قدره ١٢ جنيها يصرف له من ريع الوقف ومن بعده لأولاده ثم لأولاد أولاده وهكذا لحين انقراضهم كما شرط لعبد القادر سالف الذكر ١٠ جنيهات مصرية في الشهر نظير جبايته لريع وقفه بعد وفاته كما شرط لمحمد رشاد ١٠ جنيهات نظير أعماله الكتابية لحساب وقفه وبعد وفاة

كل منهما يصرف لأولاده ثم لأولاد أولاده وهكذا إلخ إقرارهم. والمحكمة بدورها ترى أنه وإن كانت هذه المقادير في شكل مرتبات إلا أنها استحقاق لكل منهم في الوقف بمرتبة دائم معين بدليل ما شرط من صرف ذلك المرتبة إلى أولاد المستحق المذكور ثم إلى أولاد أولاده وهكذا إلخ إقرارهم ولو كان قصد الواقف أن يكون ذلك أجرا نظير إدارتهم لأعيان الوقف لما تطلب أن يصرف إلى أولادهم وأحفادهم حتى ينقرضوا جميعا. والسبب الدافع لشرط الواقف على هذا النحو هو أن يحمل خلفاءه على العمل من بعده بحفاظة منهم على أعيان الوقف بحيث لا يعتبر الواحد منهم طالبا للاستحقاق لحسب - يؤكده هذا المعنى أيضا أن تسال المرتبة في الذرية يستوجب اعتبار ذلك استحقاقا في الوقف بقدر معين محدود وتخصيص المذكورين بهذه المبالغ نظير قيام كل منهم بعمل لا يخرجهم من كونهم مستحقين فيه وأولادهم من بعدهم ولأن مرتباتهم هذه لها صفة الدوام والاستمرار وتأخذ حكم الاستحقاق في قانون الوقف ...

وقد أقر الحكم المطعون فيه هذه الأسباب وأضاف إليها "أن ما قاله الحكم المستأنف وما انتهى إليه من اعتبار المبلغ المنصرف إلى المستأنف عليهم الثلاثة الأول بمثابة استحقاق صحيح في القانون. ذلك أن المادة الثالثة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على غير الخيرات نصت على أن (يصبح ما يتبقى فيه الوقف على الوجه المبين بالمادة السابقة ملكا للواقف إن كان حيا - فإن لم يكن آلت الملكية إلى المستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق ... ويتبع في تعيين تلك الحصة الأحكام المخصوص عليها في المواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦) ولم يرد في نصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ما يشير إلى أن المشرع حدد معنى المستحق ولكن في المذكرة التفسيرية لقانون إلغاء الوقف فسرت كلمة المستحق بأنه (هو من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو مهما أو مرتبا دائما أو مؤقتا) ولما كان المستأنف عليهم الثلاثة الأول ممن ينطبق عليهم هذه الشروط فلا يكون الحكم المستأنف قد أخطأ إذ اعتبرهم من المستحقين ... " ويبين من هذا الذي

أورده الحكان الابتدائي والاستثنائي أن محكمة الموضوع إذا استظهرت من شرط الواقف تخصيص مبالغ معينة من ريع الوقف تصرف لأحفاده المطعون عليهم الثلاثة الأولين نظير قيام كل منهم بمباشرة شأن من شئون الوقف ومن بعدهم لأولادهم أن هذه المبالغ تعتبر استحقاقاً لهم لا أجر نظر وإن وردت في صورة مرتبات نظير مباشرة شئون الوقف واستدلت في تكييفها لمداول هذا الشرط حسبما انتهت إليه بتسلسل الاستحقاق في الموقوف عليهم وأولادهم وذريتهم لحين انقراضهم أجمعين — وهو تكييف قانوني صحيح تسانده عبارات الواقف ولا خروج فيه من المعنى المستفاد منها — إذ كان ذلك، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٩ يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد نؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
مالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد فراج .

(١٢٢)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية" :
(١) أوراق تجارية . "شيك" .

الأصل أن الشيك أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة
الدليل .

(ب) إثبات . " طرق الإثبات " " الإقرار " " الإقرار الموصوف " " الإقرار المركب " " تجزئة الإقرار " . أوراق تجارية . "شيك" .

إقرار المستفيد بأنه لم يتسلم الشيك ليكون مدينا بقيته وإنما لينفق منه على أعمال
الساحب . إقرار موصوف "أمر مركب" . عدم جواز تجزئته .

١ - الأصل في الشيك أنه أداة وفاء ، وعلى من يدعى خلاف هذا الأصل
إظهار إقامة الدليل على ما يدعيه .

٢ - إقرار المستفيد بأنه لم يتسلم قيمة الشيكات ليكون مدينا بها أو لينفقاها
على شئون نفسه وإنما استلمها لينفق منها على أعمال والده - الساحب -
يجعله من قبيل الإقرار الموصوف . وبفرض اعتباره إقرارا مركبا فإنه لا يقبل
التجزئة لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية وهي قبض الشيكات والواقعة
المصاحبة لها وهي القصد من القبض ، وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة
الأولى ووجودها القانوني .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تتحصل في أن المطعون عليه الأول أقام الدعوى رقم ٨٥ سنة ١٩٥٤ أحوال أجنب الفاهرة الابتدائية ضد الطاعنة وباقي المطعون عليهم قال فيها إنه بتاريخ ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٥١ حرر المرحوم بتودور اليوبولو والده وصية ضمنها الإيصاء للطاعنة بجميع ما قد يكون مملوكا له عند وفاته من منقولات وعقارات في مصر أو في الخارج وحرر أولاده المطعون عليهم من الميراث بحجة أن ابنتيه المطعون عليهما الأخيرتين قد تسامتا بآبائيهما عند زواجهما وأن كلا من ولديه المطعون عليهما الأولين قد تسلم مبلغا يزيد على خمسة آلاف جنيه في دراسته العليا ومشاريعه التجارية والإقتصادية وضمن وصيته أنه في حالة الطعن من أحد أبنائه في هذه الوصية فإن الطعن ينصب فقط على حصته الميراثية الواجبة قانونا ويلزم الطاعن عند ما يحاسب على هذه الحصة أن يرد ما يكون قد امتلعه من الموصى قبل وفاته وقد توفي الموصى في ١٨ يوليو سنة ١٩٥٣ ولما كان ما جاء في الوصية من أن المطعون عليه الأول استلم مبالغ يزيد على الخمسة آلاف جنيه أنفق في دراسته العليا وفي أعماله التجارية غير صحيح وعلى فرض صحته فإنه لا يبرر حرمانه من الميراث لأن حالة المورث كانت تسمح بهذه المصاريف فإنه طبقا لأحكام القانون اليوناني يطلب الحكم بإلغاء الوصية فيما تضمنته من حرمانه من الميراث والقضاء له بأحقته لنصيبه في تركه أبيه وقضت المحكمة في ١٥ مارس سنة ١٩٥٥ بإحالة الدعوى إلى التحقيق لثبوت الطاعنة أن المورث قد أنفق على المطعون عليه الأول مبلغ ٥٠٠٠ جنيه في سبيل تعليمه بانكلترا وأن هذا المبلغ يخرج عن حدود النفقة الواجبة بالنسبة لمركز المتوفى المالي والاجتماعي وأن المبالغ التي تسلمها المطعون عليه الأول قد أنفقها في شئونه الخاصة وليبقى المطعون عليه الأول ذلك، وقضت المحكمة في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بعد تنفيذ حكم الإحالة على التحقيق ببطلان الوصية فيما قضت به من حرمان المطعون عليه الأول من نصيبه الواجب في التركة وقدره $\frac{2}{3}$ منها مضافا إليه

١٥٠٠٠ جنيه قيمة ما قبضه باقى المطعون عليهم حالة حياة المورث فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٢١٧ سنة ٧٣ ق من القاهرة وقضت المحكمة فى ٢٢ مايو سنة ١٩٥٧ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى فطعن المطعون عليه الأول بطريق النقض فى هذا الحكم بالطعن رقم ٣٥ سنة ٢٧ قضائية . وقضت محكمة النقض فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٠ بنقض الحكم وأحالت القضية إلى محكمة الاستئناف وبنت حكمها على انقصور فى التفسير و بعد تعجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف قضت فى أول مارس سنة ١٩٦٢ ببطلان الحكم المستأنف وفى الموضوع ببطلان الوصية فيما تضمنته من حرمان المطعون عليه الأول من نصيبه الواجب فى تركه المورث وقدره ٢ من كامل موجودات التركة مضافا إليها مبلغ ١٥٠٠٠ جنيه قيمة ما قبضه باقى المطعون عليهم من المورث قبل وفاته فقررت الطاعنة بالطعن فى هذا الحكم بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٦٢ (وقد كان يوم ٣١ مارس سنة ١٩٦٢ يوم جمعة) وطلبت للأسباب الواردة بتقرير الطعن نقض الحكم وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ٤ نوفمبر سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفضه ولم يحضر باقى المطعون عليهم ولم يبدوا دفعا وصممت النيابة على طلب رفض الطعن

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على صبين يتحمل أولهما فى أن الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ فى تطبيقه وتأويله ذلك أن الوصية محل النزاع نصت على حرمان أبناء الموصى من تركته وذكر الموصى تبرير الحرمان المطعون عليه الأول أنه استلم من والده حال حياته مبالغ يزيد على خمسة آلاف جنيه لدراسته العليا ومشاريعه التجارية وقد دلت الطاعنة على أن المورث اتفق على ابنه المذكور المبالغ المشار إليها وكان من بين الأدلة التى قدمتها فى هذا الصدد أن المطعون عليه الأول استلم بعد عودته من الخارج مبلغ ٦٠٠١ جنيه و ٥٠٠ ملجم بموجب شيكات ليحول مشروعاته التجارية الخاصة من ذلك مبلغ ١٢٠٠ جنيه قبضه من حساب والده الموصى ومبلغ ٤٨٠٠ جنيه قبضه من مال أبيه الذى كان مودعا باسم والدته بذلك

أثينا ومبلغ ١٥٠٠ جنيه قيد في دفتر المورث باعتباره ديناً على ابنه المذكور واتتهت الطاعة إلى أنه ترتيباً على ذلك وعلى حكم المادة ١٨٣٣ من القانون المدني اليوناني الواجب التطبيق لا يكون للمطعون عليه الأول أى حق في تركته والده لأن المبالغ التي تسلمها تزيد على قيمة ما يستحقه ميراثاً فيها وقد ساند باقي الورثة الطاعة في هذا الدفاع ولكن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بأن المطعون عليه الأول ينازع الطاعة في زعمها أنه قبض قيمة الشيكات وصرفها في شئونه الخاصة لأنه قرر أنه قبض هذه المبالغ لينفق على أعمال والده وأنه كان يتعين على الطاعة أن تقيم الدليل على صحة ما تدعيه في شأن قيمة هذه الشيكات لأنه من المقرر أن الشيك بحسب الأصل هو أداة وفاء وعلى من يدعى خلاف هذا الأصل أن يقيم الدليل على ما يدعيه وأقرار المطعون عليه الأول بقبض قيمة هذه الشيكات لا يغير من هذا النظر لأنه أقرار موصوف لا يجوز تجزئته. وهذا الذي قرره الحكم يخالف القانون من وجهين الأول: أنه وإن كان من المسلم أن الشيك يعتبر أداة وفاء إلا أن قبض الشيك يعتبر دليلاً ظاهراً على انشغال ذمة المستفيد لصالح الساحب بقيمة الشيك سواء أكان ذلك ابقاء لحق المستفيد أو انشاء لدين عليه ومن ثم فإن المطعون عليه هو الذي يتحمل عبء اثبات أنه صرف قيمة الشيكات لحساب تجارة والده والحكم إذ خالف هذا النظر وجعل عبء الاثبات على الطاعة يكون قد خالف القانون. والوجه الثاني: أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ كيف أقرار المطعون عليه بقبض قيمة الشيكات لانفاقها في شئون والده بأنه أقرار موصوف لا يقبل التجزئة لأن هذا الاقرار في حقيقته هو أقرار مركب لأنه اقترن بواقعة لا تلازم بينها وبين الواقعة الأصلية ومن ثم تجوز تجزئته.

وحيث إن هذا النعى بشقيه مردود ذلك أن الشيك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة يعتبر أداة وفاء يقوم فيه مقام النقود، ولما كان الأصل براءة ذمة الشخص حتى يقوم الدليل على انشغالها بالحق المدعى به فإن على من يدعى خلاف هذا الأصل الظاهر إقامة الدليل على مدعاه، والحكم إذ التزم هذا النظر لا يكون قد خالف القانون كما أن الحكم إذ أورد أن المطعون عليه الأول ذكر من الشيكات أنه لم يستلم قيمتها ليكون مديناً بقيمتها أو لينفقها على شئون نفسه وإنما استلمها لينفق منها على أعمال والده فإن مقتضى هذا الاقرار وجود تلازم زمني بين قبض

الشيكات وبين القصد من اتفاقها في شئون والده وذكر هذا القصد مما يجعل الإقرار من قبل الإقرار الموصوف لا المركب وبفرض اعتباره إقراراً مركباً فإنه لا يكون قابلاً للتجزئة لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية موضوع الإقرار وهي قبض قيمة الشيكات وبين الواقعة المصاحبة لها وهي القصد من القبض للاتفاق في شئون الموصى وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة الأولى ووجودها القانوني فهو إقرار لا يقبل التجزئة عملاً بالمادة ٤٠٩ فقرة ثانية من القانون المدني ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب النعي يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبب من عدة وجوه - الوجه الأول - فساد في الاستدلال إذ استدل الحكم على إفسار الموصى بمجرد موافقته على إرسال ابنه المطعون عليه الأول للتعليم بالخارج ومن ثم فلا يحق للطاعة استئصال قيمة هذه النفقات من قيمة الحصة الواجبة قانوناً لهذا الابن في تركة أبيه وهذا الذي قرره الحكم لا يعدو أن يكون مصادرة على المطلوب لأن الطاعة استدلت بهذا العمل على مدى الإرهاق الذي تحمله المورث في الاتفاق على ابنه والمادة ١٨٩٦ من القانون المدني اليوناني أفادت بأن المشرع توقع في هذا الشأن أن يتفق الوالد في تعليم ابنه نفقات تتجاوز نسبياً قدرته المالية ومؤدى النظر الذي أخذ به الحكم تعطيل النص كله بفساد الاستدلال - والوجه الثاني - أن الحكم ناقض المستندات المقدمة في الدعوى وأقوال الشهود فيها . ذلك أن الفترة التي أنفق المورث فيها هذا المبلغ على تعليم ابنه في الخارج كان مجمل أرباحه فيها ١٣٨٠ جنيتها من سنة ١٩٤٠ كما هو ثابت من نموذج ربط الضريبة ومبلغ ١٤٢٥ جنيتها من سنة ١٩٤١ كما هو ثابت من حافظة المستندات المقدمة كما ثبت من أقوال الشهود الذين سمعت محكمة أول درجة أقوالهم أن المورث كان في الفترة من سنة ١٩٣٧ إلى سنة ١٩٤٢ معسراً وأن المبالغ التي كان يرسلها إلى ابنه في انكلترا تخرج عن حدود النفقة العادية بالنسبة له وقالت الطاعة تدليلاً على إفسار المتوفى أنه لم يستطع أن يدفع لابنته التي تزوجت سنة ١٩٤١ بأثنية قسدية بل أعطاها إحدى المقاهي التي كان يملكها كما أنه أعطى لابنته المطعون عليه الثاني عقب عودته من الخارج تفويضاً للبحث عن مشترقة في الفردوس ولم يستطع أن يتفق على ابنه الثاني

في التعليم العالي بالخارج أصوة بالمطعون عليه الأول ولو تحرى الحكم قيمة ديون المتوفى لوجد أنها تزيد على قيمة أصوله . والوجه الثالث - أن من بين المبالغ التي استندت إليها الطاعنة على استيفاء المطعون عليه الأول ما يزيد على ٥٠٠٠ جنيه من المتوفى أنه اقترض ١٥٠٠ جنيه من والده في أبريل سنة ١٩٤٤ ليستغله في تجارته الخاصة وقد دفع المطعون عليه الأول هذا القول بأن المبلغ المذكور لم يظهر في دفاتر المورث ابتداء من سنة ١٩٥١ وسأيره الحكم المطعون فيه في ذلك دون دليل يؤيده مخالفا في ذلك نص المادة ١٨٩٥ من القانون المدني اليوناني التي توجب خلع ما يعطيه المورث لأولاده من نصيبهم في التركة . والوجه الرابع - أن الحكم قد انطوى على فهم خاطيء لمستندات الدعوى ودفاع الطاعنة إذ جاء فيه أنه لو صح ما تدعيه الطاعنة في حساب المبالغ التي أنفقت على المطعون عليه الأول لكان المبلغ الذي أنفق عليه أكبر بكثير من ٥٠٠٠ جنيه في حين أن الطاعنة قد سار دفاعها على أن المطعون عليه الأول استولى على ما يزيد على هذا المبلغ الذي اعتبره الموصي حدا أدنى للثروة .

وحيث إن هذا النعى برمه مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استدل على أن قيمة المبالغ التي اتفقها الموصى على تعليم ابنه المطعون عليه في الخارج طبقا لما استخلصته المحكمة من أقوال الشاهدين الثاني والثالث من شهود الطاعنة تقع في حدود ٣٠٠٠ جنيه وأن ظروف الحال وملايساته تدل على أن هذا المبلغ لا يجاوز امكانيات المورث لأنه كان يملك من ذلك ثلاثة قماهى معروفة في مدينة القاهرة ولأن البائنة التي أعطاها لكل من بنتيه لا يعطى مثلها إلا من رجل ترى ثم استطرد الحكم وقال إن مجرد الموافقة على تعليم ابنه في الخارج يدل على هذا اليسار ولما كان ما استخلصه الحكم من هذا اليسار يكفي لإقامة ما استخلصه من أقوال الشهود ومن مظاهر اليسار بملكيته للقماهى الثلاثة ودفعه بائنة كبيرة لابنتيه فإن استطاده بالاعتماد على قرينة اليسار من إرسال ابنه للخارج تزيد لا يضير الحكم إذ يستقيم بدونه وأما باقى ما تثيره الطاعنة في هذا السبب فهو جدل موضوعى في فهم الواقع وقد استدل الحكم فيه بأدلة سائغة لا رقابة عليه فيها من محكمة النقض ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس ويتعين رفضه .

ومن حيث لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٩ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد نؤاد جاير نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد صفرائي سالم ، وأحمد أحمد الشامي ، ولطيف عبد الحميد فراج ، ومحمد ممتاز محمد نصار .

(١٢٣)

الطعن ٣١ لسنة ٣١ ق "أحوال شخصية":

وقف . "الاستحقاق في الوقف" "المصادقة على الاستحقاق" .

يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وإن خالفت كتاب الوقف وذلك في حق المقر خاصة . يرد هذا الاقرار إلى الوالف نفسه فيعتبر كأنه استحقاق بشرط الواقف . لا وجه للتفريق بين المستحق بشرط الواقف أو باقرار منحن آخر . وجود كل من المقر والمقر له على قيد الحياة عند صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، استحقاق المقر له بالحصة المقر له بها .

يعمل بالمصادقة على الاستحقاق في الوقف وإن خالفت كتاب الوقف وذلك في حق المقر خاصة ، ويرد هذا الاقرار إلى الواقف نفسه فيعتبر كأنه استحقاق بشرط الواقف ولا وجه للتفريق بين المستحق بشرط الواقف أو باقرار منحن آخر في حكم القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن كلا من المقرين والمقر لهما كانوا على قيد الحياة عند صدور هذا القانون فيكون الأخيران مستحقين للحصة المقر لهما بها . ولا محل للقول بوجوب قصر الاستحقاق على الغلة وحدها دون اعتبار المقر لهما مستحقين في الوقف استحقاقا ماديا . كما أنه لا محل للتعدى بالمادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف والتي تقضي بإبطال اقرار الموقوف عليه لغيره بكل أو بعض استحقاقه لأنها لا تسرى على الماضي طبقا لنص المادة ٥٧ منه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تحصل فى أنه بموجب حجة شرعية مؤرخة ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣١٤ هـ وقفت المرحومة زينب هانم كلى أطيافا زراعية مساحتها ٨٧٢ فداناً و ٤ قراريط و ٣ أسهم مبنية بالحجة على مستحقين ميتهم وشرطت لنفسها الشروط العشرة وبموجب إشهاد رسمى مؤرخ فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٢٣ غيرت الواقعة وبذلت فى شروط وقفها بأن جعلت إنشاء وقفها على نفسها ثم من بعدها يكون السدس والثمن (٧ قراريط) وقفاً على زوجها أمين عبد الله ثم من بعده على نجله فريد أمين وعباس حلى أمين وعلى من سيحدثه الله لكل من الواقعة وزوجها من ذرية إلا أن الواقعة لم تتجب من زوجها ذرية وبذلك صار الاستحقاق فى هذه الحصة إلى السيدين فريد أمين وعباس حلى أمين مورثى الطاعنين وجعلت الحصة التى قدرها عشرة قراريط وقفاً على السيدين المذكورين وآخرين بالسوية بينهم ثم من بعد كل منهم يكون نصيبه من ذلك وقفاً على أولاده وذريته ونسبه وقد استحق كل من السيدين بذلك قيراطاً وثلاث قيراط وجعلت الواقعة الحصة التى قدرها ثلاثة قراريط وقفاً على بعض الخدم وعددهم تسعة وكل من مات منهم يكون ما هو موقوف عليه من ذلك منضمها وملحقاً بوقف العشرة قراريط المذكورة ويكون حكمه حكمه وقد مات الموقوف عليهم المذكورون جميعاً وبذلك آل نصيبهم إلى السيدين المذكورين وقد حرمت الواقعة نفسها من الشروط العشرة وقد أقام السيدان المذكوران الدعوى رقم ١٢٤٦ سنة ١٩٥٦ أحوال شخصية القاهرة ضد المطعون عليها ذكرها فيها الوقائع المتقدمة وأضافا أن المرحوم حسين باشا رشدى عين رئيساً لمجلس الشيوخ وكان إذ ذاك وكيلًا عن الواقعة فرأى إدخال المطعون عليهما الأولين مستحقين فى الوقف ولما لم يكن ذلك ممكناً لحرمان الواقعة نفسها من الشروط العشرة فقد استكتب مورثى الطاعنين إقراراً مؤرخاً فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ تضمن أن الواقعة عند عمل إشهاد التفسير المؤرخ فى ٤ ذى الحجة سنة ١٣٢٣ جعلت الحصة التى قدرها الربع والسدس

”عشرة قرار يبط“ من بعدها وقفنا على المطعون عليها وآخرين وهم باقي الموقوف عليهم عدا المقرين وجعلت المطعون عليها الأولى مستحقة لثلث الحصة المذكورة ما دامت على قيد الحياة ، فاذا توفيت كانت الحصة المذكورة للمقرين مناصفة بينهما وأن هذا هو ما نطق به الواقفة عند تغيير وقفها بالإشهاد الأخير وأنها يقرران بأن ما نطق به الواقفة حينما جعلت الثلاثة القرار يبط وقفاً على من ذكرتهم بحجة التغيير وهم الخدم التسعة يكون مستحقاً لسرور مرعى والمطعون عليه الثاني وآخرين ينتفع كل منهم بما يؤول إليه مدة حياته فاذا مات أى أحد منهم ألحقت حصته بالعشرة القرار يبط وأنه لا حق للمقرين فى نصيب من يتوفى من التسعة المذكورين ولا مدة حياة باقى الموقوف عليهم فى حصة العشرة القرار يبط وقال مورثا الطاعنين إنهما وقفا هذا الإقرار نتيجة تهديد المرحوم حسين بأشار شدى لهما بحرمانهما من الاستحقاق فى الوقف وأنها تقداً بشكوى للنيابة العامة أعقبها تحقيق حول الإكراه وأن الواقفة أقرت لهما كتابة فى ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ بأن ما تضمنه إشهاد التغيير المؤرخ ٤ ذى الحجة سنة ١٣٢٣ هو المطابق تماماً لما صدر منها وأنه بوفاء الواقفة وزوجها انتقل استحقاق العشرة قرار يبط الى من أشير اليهم بحجة التغيير ولكن المطعون عليها الأولى أقامت عليهم دعوى أمام المحكمة الشرعية قيدت برقم ١٣٢ سنة ١٩٣٤/٣٣ مطالبة باستحقاقها فى الوقف استناداً الى الإقرار المذكور وقد قضى لها فيها بطلباتها بتاريخ ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وباستحقاقها للحصة الواردة فى الإقرار ما دامت هى والمقرين على قيد الحياة وقد تأيد هذا الحكم من المحكمة العليا الشرعية ولما كانت المحكمة الشرعية حكمت بصحة الإقرار ورفضت دفاع المقرين بأنه صدر تحت تأثير الإكراه ولا ولاية لها فى الفصل فى هذا النزاع فلا حجة للحكم الصادر منها فى هذا الشأن وفضلاً عن ذلك فإن الإقرار فى حد ذاته ليست له قيمة قانونية إذ هو ليس إقراراً بالمعنى الصحيح وإنما هو حكاية عن الغير أى شهادة مردودة لأنها شهادة لغير شاهد إذ لم يكونا حاضرين مجلس التغيير فى حجة الوقف وأنه بفرض الاعتداد جدلاً بالإقرار فإنه لا يبدو أن يكون تنازلاً عن الانتفاع مع بقاء ملكية الرقبة للمقرين ولذلك فقد طلبا الحكم أصلياً ببطالان الإقرار المؤرخ فى ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ واحتياطياً جعل أثره مقصوراً على تقرير حق انتفاع للمطعون عليهما مدة حياتهما وحياة المقرين وقضت محكمة القاهرة فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥٩ بالطلبات الاحتياطية

قامتائف الطاعنون هذا الحكم وقيد الاستئناف برقم ٤٦ سنة ٧٦ ق استئناف القاهرة كما استأنفه المطعون عليهما الأولان بالاستئناف رقمي ٦١، ٦٢ سنة ٧٦ ق وقضت محكمة الاستئناف في ١٣ أبريل سنة ١٩٦١ برفض استئناف الطاعنين وبإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من الحد من آثار الإقرار المؤرخ في ٥ فبراير سنة ١٩٢٧ ورفض دعوى الطاعنين فقرر الطاعنون بالظعن في هذا الحكم بطريق التخص بتاريخ ٩ مايو سنة ١٩٦١ وطلبوا للأسباب الواردة في التقرير نقض الحكم المطعون فيه وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلدة ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث صمم الطاعنون على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها الأولى رفضه ولم يحضر باقي المطعون عليهم ولم يبدوا دفاعا وصممت النيابة العامة على طلب رفض الظعن .

وحيث إن الظعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الظعن أقيم على أربعة أسباب حاصلها أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أن الاستحقاق في الوقف إنما يستمد من الواقف بناء على ما يشترط في وقفه من الشروط ولا استحقاق إلا بنص من الواقف ولا يطلق اسم المستحق في الوقف إلا على من له استحقاق فيه بشرط الواقف ويترتب على ذلك أن المراد بالمستحقين في المادة ٣ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات إنما هم المستحقون بشرط الواقف ويؤيد هذا النظر ما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور من أنه "يقصد بالمستحق في هذا الشأن كل من شرط له الواقف نصيبا في الغلة أو متهما أو مرتبا" وأحالت المادة الثالثة المذكورة لتعين حصص المستحقين على المواد ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ من قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ وقد نصت كلها على شرط الواقف في الاستحقاق وقرر الفقهاء أن إقرار المستحق لا يتجاوز المقر إلى غيره بمعنى أنه لا يكون مستحقا في نظر الغير وهذا الإقرار لا يعني أنه موقوف عليه بل إنه يستحق الربح الذي أقربه المقر في نظره وبناء على ذلك فإذا عبر أي قانون بلفظ المستحق فإن المراد به المستحق حقيقة في نظر القانون لا في زعم أي أحد من الناس لأن القوانين إنما تتحدث عن معان وصفات تستند

إلى أسباب شرعية قانونية وعلى ذلك فالمستحق في حكم القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ هو المستحق بمقتضى كتاب الوقف لا المستحق في زعم أى شخص آخر ولذلك فإن الحكم المطعون فيه قد أخطأ حيث قرر أن الشارع عند إصداره القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ قصد أيلولة الملكية للمستحق عند صدوره والعمل به يستوى في ذلك أن يكون الاستحقاق ثابتا بكتاب الوقف أو بإقرار المستحق وما قاله الحكم من أن الاستحقاق بإقرار المستحق يرد إلى إرادة الواقف غير صحيح : أولا - لأنه لو كان هذا صحيحا لما نص الشارع في المادة ٢٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ على بطلان إقرار الموقوف عليه لغيره . ثانيا - لو أن مستحقا في وقف أقر لمراب بأنه هو المستحق بدونه فلا يستساغ القول مطلقا بأن القانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ المذكور يملك أعيان الوقف لهذا المرابي . ثالثا - ما أورده المذكرة الإيضاحية لقانون الوقف من أن الإقرار بالاستحقاق وسيلة لبيع الاستحقاق لا يمكن أن يتزل منزلة الاستحقاق بشرط الواقف . رابعا - لو أن الإقرار بالاستحقاق كالأستحقاق بشرط الواقف لتعين أعمال الإقرار حتى لو تعدى إلى غير شخص المقر بعد وفاته وهو ما لم يقل به أحد بل أنكره نفس الحكم المطعون فيه . خامسا - لو أن الإقرار بالاستحقاق كالأستحقاق بشرط الواقف لما اختلف فيه الفقهاء وفقهاء الحنفية أنفسهم . سادسا - أنه في خصوص الإقرار محل النزاع فالشابت أن الواقعة أقرت عقبه في ٩ فبراير سنة ١٩٢٧ بأن النص الوارد في حجة التغير مطابق تمام المطابقة لما نطقت به مما يسقط الإقرار محل النزاع وينفى ما أثبتته الحكم من أنه مستند إلى شرط الواقف وقال الطاعنون إن من أجاز الإقرار بالاستحقاق من الفقهاء أسسوا مذهبهم على أن ربح الوقف الصادر بشأنه الإقرار حق للقر وإذ كان ذلك أمكنه أن يتصرف فيه بإعطائه لغيره فالإقرار في حقيقته تنازل من المقر من غلة العين الموقوفة للقر له وقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ لم يستند بهذا النظر كما أن الحكم المذكور قد أقام قضاءه على ما قضت به المحكمة الشرعية في شأن الإقرار موضوع الدعوى ولكنه لم يلتزم حكمها إذ فرقت بين دعوى الاستحقاق بشرط الواقف وبين الاستحقاق بإقرار المستحق .

وحيث إن هذا الذى مردود في جملته ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على " أن أحدا من فقهاء الذريعة الإسلامية لا يعرف استحقاقا ما بغير شرط

الواقف والراجح من أقوال فقهاء الحنفية صحة إقرار المستحق ونفاذه بشرط أن يكون هذا الإقرار لأمر عرفه المقرر عن الواقف ورتبوا على ذلك أن الاستحقاق يعتبر مردودا لإرادة الواقف كما لو كان قد صدر منه وحتى لو كان ذلك مخالفا لما هو مكتوب ... "ومن حيث إنه وقد انتهت المحكمة إلى أن مرد الاستحقاق للمستأنفين (المطعون عليهما الأولين) إنما هو إلى إرادة الواقفة وإلى أنهما كانا مستحقين وقت صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات... وأن الشارع عند إصداره القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ المذكور لم يستهدف سوى إلغاء الوقف وحبس أعيان الوقف عن التداول وأيلولة الملكية للمستحقين عند صدوره والعمل به كل بقدر حصته في الاستحقاق يستوى في ذلك أن يكون الاستحقاق ثابتا بكتاب الوقف أو بإقرار المستحق ونص القانون مطلق وصريح لا أيس فيه ولا غموض في أيلولة الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق ... وأن المقرين ... كانا على قيد الحياة عند ما صدر القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وكذلك كان المقر لهما (المطعون عليهما الأولان) ومقتضى ذلك أن الإقرار كان نافذا في حق المقرين عند صدور هذا القانون " وهذا الذي أورده الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك أنه من المقرر أنه يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وإن خالفت كتاب الوقف لكن في حق المقر خاصة وأن هذا الإقرار يرد إلى الواقف نفسه فيعتبر كأنه استحقاق بشرط الواقف وأن القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ أطلق لفظ المستحق فلا وجه للتفريق بين المستحق بشرط الواقف والمستحق بإقرار مستحق آخر لما كان ذلك، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن كلا من المقرين والمقر لهما المطعون عليهما الأولين كانوا على قيد الحياة عند صدور القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ فيكونا مستحقين للحصة المقر لهما بها في ذلك الوقت وقد قضت المحكمة الشرعية نهائيا باستحقاقهما لما دام المقران والمقر لهما بها على قيد الحياة ولا محل لتحدي الطاعنين بالمادة ٢٠ من قانون الوقف لأنها لا تسرى على الماضي طبقا لنص المادة ٥٧ من قانون الوقف رقم ٤٨ سنة ١٩٤٦ كما أنه لا سند لما يذهب إليه الطاعنون من وجوب قصر ذلك على استحقاق الغلة وحدها دون اعتبار المقر لهما مستحقين في الوقف استحقاقا عاديا ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
ولطفى حل ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوى .

(١٢٤)

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٨ القضائية :

أحكام عرفية . تعويض . دعوى " عدم سماع الدعوى " .

عدم سماع أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن فيما أمرت به أو تولته السلطة القائمة
على إجراء الأحكام العرفية سواء كان الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر . إصباح هذه الحماية على
الأوامر والتدابير التي يتخذها القائمون على تنفيذ الأحكام العرفية ولو كانت هذه الأوامر
والتدابير خاطئة وتنطوى على مجاوزة للسلطة مادام أن الغاية من اتخاذها تحقيق مصلحة عامة

قصد الشارع من حكم المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ إلى إعفاء القائمين
على تنفيذ الأحكام العرفية من المسؤولية عما اتخذوه من إجراءات تتجاوز بها حدود
القانون باعتبار أنهم فعلوا ما تقتضيه المصلحة العامة وما يملكه واجب الدفاع عن البلاد
أو واجب الحيلة والطمأنينة . مما حدا به أن يمنع سماع أية دعوى أو طلب أو دفع
يكون الغرض منه الطعن على الأوامر والتدابير التي يتخذها القائمون على تنفيذ
الأحكام العرفية ولو كانت هذه الأوامر والتدابير خاطئة وتنطوى على مجاوزة
للسلطة ما دام أن الغاية من اتخاذها تحقيق مصلحة عامة (١) .

(١) راجع نقض ١٩٦١/٦/١٤ الطعن ١٢٢ س ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٧٩٥ ، ونقض
١٩٥٩/١/٢٢ الطعن ٢٩١ س ٢٤ ق ١٩٥٩/٤/٢٤ الطعن ٤٢ س ٢٥ ق السنة العاشرة
ص ٧٨ ، ٣٢٥ — والمرسوم بقانون ١١٤ لسنة ١٩٤٥ والقانون ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل فى أن الشركة المطعون عليها أقامت على الطاعنين الدعوى رقم ٢١٧ سنة ١٩٥١ كلى القاهرة وطلبت فيها إلزامهم برد أوراق النقد التى ضبطت بالرسائل المسجلة المبينة بالصحيفة وهى ٣٥٥٠ جنيه استرلينا من أوراق نقد شرق أفريقيا ، ٥٠٠ جنيه من أوراق النقد المصرية ، ١٠٠٠٠ شلن من أوراق النقد الكينية وفى حالة الامتناع عن الرد بإلزامهم بسداد مبلغ ١٤٠٢٠ دولارا أمريكيا أو ما تساويه بالعملة المصرية مع الفوائد فى الحالىين بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى الرد أو السداد والمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وقالت المطعون عليها فى بيان دعوها إنه بموجب خمس وثائق تأمين أمنت لديها شركة أمريكان دوس شربدينج على جملة رسائل تحوى على أوراق النقد المذكورة لإرسالها من نيويورك إلى أسمره وأديس أبابا وقد صدرت تلك الرسائل تباعا بطريق الجو فى ٢٧ مارس ، و ١٨ يولييه سنة ١٩٤٧ وفى ٢٨ يونيو وأول يولييه و ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٨ مارة بالقاهرة ، وعند وصول الرسائل إلى القاهرة سلمتها مصلحة البريد إلى سلطة الرقابة على الرسائل فضبطتها بمحتواها من أوراق النقد . واضطرت المطعون عليها من أجل ذلك أن تدفع إلى المستأمنين مبالغ التعويض المستحقة لهم وحصلت منهم على مخالفات بوقائها لم وعقود بحلولها محلهم فى الرجوع على الطاعنين - ورفعت الدعوى بطلباتها السالف ذكرها على أساس أن مصلحة البريد وسلطة الرقابة على الرسائل قد خالفتا القانون وليس لأيهما أن تضبط الرسائل التى توجد بمصر بطريق المرور in Transit أو مصادرة أوراق النقد التى تكون داخلها . وقد دفع الطاعنون الدعوى فيما دفعوها به بعدم سماعها عملا بأحكام القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ التى لا تجيز للمحاكم سماع

الدعوى التي يكون الغرض منها الطعن في أى عمل تولت السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها عملاً بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية سواء كان هذا الطعن بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر وفي ٨ أبريل سنة ١٩٥٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدفع بعدم سماع الدعوى والدفع بالأنحرى التي أبداه الطاعنون وبإلزامهم بأن يدفعوا للمطعون عليها مبلغ ٨٠٢٠ دولاراً أو ما يعادله بالعملة المصرية وفوائد هذا المبلغ بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة القضائية حتى السداد والمصروفات المناسبة ورفضت ما عدا ذلك من طلبات المطعون عليها . استأنف الطاعنون هذا الحكم إلى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ١١٦٩ لسنة ٧١ ق وتمسكوا في استئنافهم بالدفع بعدم سماع الدعوى على أساس أن السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية قد وضعت أوراق النقد تحت الحراسة نظراً لما ثبت من أنها كانت مرسلة إلى بعض الصهيونيين من ذوى النشاط الضار بأمن الدولة وأنه لا يجوز سماع الدعوى بشأن هذا التصرف ولو انطوى على مخالفة للقانون . ورفضت الشركة المطعون عليها استئنافاً فرعياً قيد برقم ١١٣٢ سنة ٧٢ ق وطلبت الحكم برد باقى أوراق النقد التي لم يحكم بها أو دفع قيمتها إليها ، وفي ٢٦ مايو سنة ١٩٥٧ قضت محكمة استئناف القاهرة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى وبإلزام الطاعنين بأن يسلموا المطعون عليها ٣٥٥٠ جنيه استرليني من أوراق نقد شرق أفريقيا أو بدفع مبلغ ٨٠٢٠ دولاراً أمريكياً أو ما يعادله من العملة المصرية مع المصروفات المناسبة عن الدرجتين ، وقضت في الاستئناف الفرعى برفضه على أساس عدم ثبوت تسلم الطاعنين الرسائل المحتوية على باقى الأوراق النقدية وفي ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٨ قرر الطاعنون بالطعن في الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٦١ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة فحدد لنظره جلسته ١١ أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن مما ينهأ الطاعنون على الحكم المطعون فيه خطأ في القانون ذلك أنهم دفعوا لدى محكمة الموضوع بعدم سماع الدعوى استناداً إلى أن المادة ٢

من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ تمنع سماع أية دعوى يكون الغرض منها الطعن في أى عمل أجرته السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية أو مندوبوها سواء كان هذا الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر وذكروا أن الرسائل المحتوية على أوراق النقد موضوع الدعوى كانت موجهة أثناء حرب فلسطين إلى أحد زعماء الصهيونية الخطرين في شرق أفريقيا وقد قامت الرقابة العامة بضبطها عملاً بالسلطة المخولة لها بموجب الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٤٨ الخاص بالرقابة . وبفض تلك الرسائل وجدت بداخلها الأوراق النقدية المشار إليها فبادرت الرقابة بتسليمها إلى المدير العام لأموال المعتقلين والمراقبين الذى فرض عليها الحراسة عملاً بأحكام الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ الخاص بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات وبالتطبيقات السادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٤٨ والصادر بتاريخ ٢١ يوليو سنة ١٩٤٨ نفاذا للأمر العسكري رقم ٢٦ السالف ذكره . وقد قضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع وبسرع الدعوى بمقولة إن مندوبي السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية قد تجاوزوا حدود القانون بما أجروه من ضبط أوراق النقد ووضعها تحت الحراسة مع أنها كانت مارة بمصر ولا تعتبر من قبيل الأموال الموجودة فيها وأن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ لا يضمن الحصانة المقررة فيه إلا على الأعمال والتصرفات التى تدخل فى نطاق السلطات المخولة للقائمين على تنفيذ الأحكام العرفية فى حين أن أهم ما استهدفه الشارع من إصدار قانون التضمينات رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ هو اسدال الستار على التدابير والأعمال التى تنطوى على مجاوزة للسلطة لأن الأعمال والتدابير التى تدخل فى نطاق السلطة التى تخولها الأحكام العرفية للقائمين على تنفيذها فى غنى عن أية حماية .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى على ما أورده بقوله " إن المادة ٢ من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ أضفت الحصانة على الأعمال والإجراءات التى اتخذت عملاً بالسلطة المخولة للقائمين على تنفيذ الأحكام العرفية ويتقضى هذا أن الأعمال والتصرفات التى يتجاوزون فيها نطاق السلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية لا تناولها هذه

الحصانة . . . إذ ليس المقصود بنظام الأحكام العرفية منح سلطة مطلقة للقائمين على تنفيذ هذا النظام . . . وحيث إنه بخصوص سلطة الرقيب العام بالنسبة للرصائل الواردة بنظام المرور in transit فإن المادة الأولى من الأمر العسكري الخاص بالرقابة تنص على أنه يخضع للرقابة المكاتبات والمطبوعات والصور والطرود التي ترد إلى مصر أو ترسل منها إلى الخارج . . . وأنه تقريرا على ذلك تكون الرقابة إذ قضت المظاريف موضوع الدعوى للعلم بما تضمنته لم تتجاوز سلطتها القانونية إنما كان عليها أن تقف عند هذا الحد ولا تمتد يدها إلى ما بهذه المظاريف من نقود وحجزها استنادا إلى الأمر العسكري رقم ٢٦ لسنة ١٩٤٨ فإن تطبيق هذا الأمر إنما يكون بالنسبة للأموال الموجودة بمصر وليس الأمر كذلك بالنسبة للنقود المودعة بمظاريف مرحلة بطريق المرور لحساب أشخاص مقيمين بالخارج ومما يؤيد هذا النظر نص الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من الأمر المذكور التي تنص على أنه يكون إخضاع أموال هؤلاء الأشخاص للإدارة المذكورة بقرار خاص يصدره وزير المالية. ولما كان القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الصادر برفع الأحكام العرفية التي أعلنت بمناسبة حرب فلسطين ينص في المادة الثانية على أنه "لا تسمع أمام أية جهة قضائية أية دعوى أو طلب أو دفع يكون الغرض منه الطعن في أى إعلان أو تصرف أو أمر أو تدير أو قرار وبوجه عام أى عمل أمرت به السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية أو مندوبوها أو وزير المالية أو أحد الحراس العاملين أو مندوبيهم عملا بالسلطة المخولة لهم بمقتضى نظام الأحكام العرفية وذلك سواء كان هذا الطعن مباشرة عن طريق المطالبة بإبطال شيء مما ذكر أو بسحبه أو بتعديله أم كان الطعن غير مباشر عن طريق المطالبة بتعويض أو بمحصول مقاصة أو إبراء من تكليف أو التزام أو برد مال أو باسترجاعه أو باسترداده أو باستحقاقه أو بأى طريق آخر ولا تسرى هذه الأحكام على الدعاوى المدنية أو الجنائية التي ترفع بناء على طلب وزير المالية عن تصرفات الحراس في شئون وظائفهم" وقد وضع هذا الحكم على غرار الأحكام المقررة بالمرسوم بقانون ١١٤ لسنة ١٩٤٥ وبالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ اللذين صدرا بمناسبة رفع الأحكام العرفية التي كانت قد أعلنت أثناء الحرب العالمية الأخيرة ولما كان يبين من المناقشات التي دارت في مجلس الشيوخ سواء عن القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذي يحكم واقعة الدعوى أو القانون

رقم ١٢٧ لسنة ١٩٤٧ السابق عليه أن القصد من تلك الأحكام هو إعفاء القائمين على تنفيذ الأحكام العرفية من المسؤولية عما اتخذوه من إجراءات تجاوزوا بها حدود القانون باعتبار أنهم فعلوا ما تقتضيه المصلحة العامة وما يملكه واجب الدفاع عن البلاد أو واجب الحيلة والطمأنينة - مما يقتضى أسباب الحماية المقررة في القوانين المذكورة على الأوامر والتدابير التي يتخذها القائمون على تنفيذ الأحكام العرفية ولو كانت هذه الأوامر والتدابير خاطئة وتنطوي على مجاوزة للسلطة ما دام أن الغاية من اتخاذها تحقيق مصلحة عامة ... لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه بقضائه برفض الدفع بعدم سماع الدعوى استنادا إلى القول بأن الطاعنين قد تجاوزوا سلطتهم القانونية فيما اتخذوه من تدابير يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن الطاعنين فيما اتخذوه من إجراءات إنما كانوا يستهدفون تحقيق مصلحة عامة ولم تدع المطعون عليها أنهم ابتغوا بها غير هذه الغاية . ويتعين لذلك قبول الدفع بعدم سماع الدعوى .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور المادة المستشارين : محمود القاضي ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وحافظ محمد بدوي .

(١٢٥)

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نقض . "إعلان الطعن" . إعلان "أوراق المحضرين" "بياناتها" .

لا يلزم في البيان الخاص باسم المعلن أكثر من ذكر الاسم واللقب (م ١٠ مرافعات)
لا تأثير لما يقع من خطأ في بيانات الاسم في صيغة إعلان الطعن على صحته ما دام أنه
قد استوفى هذا البيان في صدره . بيانات الورقة الملونة تكمل بعضها بعضاً .

(ب) حجز "حجز ما للدين لدى الغير" . "إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز" .

شرط إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقريره غير الحقيقة ثبوت مديونية
وقت التقرير وعمله بثبوتها ومقدارها وتعمده بجانب الحقيقة بتقريره بأقل من الدين الذي
يعلم بانشغال ذمته به أو إقراره بعدم مديونته أصلاً .

(ج) حكم "حجية الحكم" "مناطها" . "إثبات" . "حجية الأمر المقضي" .

الحكم بالملكية لا يرب بذاته انشغال ذمة المحكوم ضده بالملكية بالريع ولا يسد
في وجهه السبيل في المنازعة في هذا الريع إذا ما طوبى به . الحكم لا يكون حجة إلا
بما فصل فيه من الحقوق .

(د) حكم "حجية الحكم" . دعوى . "جمع دعويين في صحيفة واحدة" .

حجية الحكم لأصرة على طرفي الخصومة . الحكم لشريك في الملكية بالريع من حصته
لا يعتبر حجة على المحكوم ضده بالنسبة للريع المستحق لباقي الشركاء . ما دام أنهم لم يقتصروا
في دعوى الريع . لا يغير من ذلك اختصاصهم في القضية التي صدر فيها الحكم بالريع ما دام
أن اختصاصهم كان مقصوراً على دعوى المطالبة بسند . جمع الدعويين في صحيفة واحدة
لا يفتي باستقلال كل منهما عن الأخرى .

(٥) حجز "حجز ما للدين لدى الغير" "الحكم بصحة الحجز".

حجية الحكم بصحة الحجز الصادر في مواجهة المحجوز لديه قاصرة على صحة اجراءات الحجز. حصول الحاجز على حكم اتهائ بصحة الحجز لا يترتب عليه نبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه. ليس للحكمة التي تنظر دعوى صحة الحجز أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تقضى بنبوته.

١ - لا توجب المادة ١٠ من قانون المرافعات في البيان الخاص باسم الطالب أكثر من ذكر الاسم واللقب. فإذا كان تقرير الطعن الذي أعلن للطعون عليه قد استوفى هذا البيان في صدره فإن وقوع الخطأ في صيغة الإعلان ليس من شأنه أن يجعل بالطعن ولا يؤثر على صحته لأن بيانات الورقة المعلنة مكملة لبعضها.

٢ - يشترط لتوقيع الجزاء المقرر في المادة ٥٦٦ من قانون المرافعات والزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقريره غير الحقيقة أن تكون مديونته للمحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأن يكون المحجوز لديه على علم بنبوتها وبمقدارها وأنه تعتمد بجانب الحقيقة بأن أقرب باقل من الدين الذي يعلم بانسغال ذمته به أو أقر بأنه غير مدين أصلاً.

٣ - الحكم بالملكية وإن جاز اتخاذها أساساً لطلب الريع إلا أنه لا يترتب بذاته انسغال ذمة المحكوم ضده بالملكية بهذا الريع ولا يسد في وجهه السبيل في المنازعة في هذا الريع إذا ما طوّل به لأن الأحكام لا تكون حجة إلا بما فصلت فيه من الحقوق.

٤ - الحكم الصادر ضد مورث الطاعنين بالريع المستحق في ذمته للطعون ضده من حصة الأخير المقضى بملكيتهم لها لا يعتبر حجة على ذلك المورث بالنسبة للريع المستحق لشركاء الطعون ضده في الملكية، ما دام أنهم لم يكونوا مختصمين في دعوى الريع التي حكم فيها للطعون ضده ولم يطلبوا الحكم لهم بشيء فيها أو توجه اليهم طلبات فيها، ولا يغير من ذلك أنهم كانوا مختصمين في نفس القضية التي صدر فيها الحكم بالريع إذا كان اختصاصهم مقصوراً على دعوى المطالبة بقيمة سند وهي دعوى مستقلة من دعوى الريع ومختلفة عنها خصوصاً ومغلاً وصحباً ولا ينفي هذا الاستقلال عن الدعويين جمعاً في صحيفة واحدة.

هـ - حصول الحاجز على حكم انتهائي بصحة الجز لا يترتب عليه ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه ، ذلك أن الحكم بصحة الجز إذا صدر في مواجهة المحجوز لديه لا يكون حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الجز وليس للحكمة التي تنظر دعوى صحة الجز أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تفضي بثبوته .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن .
تتصل في أنه بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٥ قضى في الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩١٨ مدني كلى الزقازيق المرفوعة من المطعون ضده وإخوته ضد مورث الطاعنين المرحوم خليل حسن سعود بتثبيت ملكية المدعين في تلك الدعوى إلى ٣ ف ٧ ط ١٢ من شيوخها في ١٤ ف ١٨ ط ١٢ من وتأيد هذا الحكم في ٥ يناير سنة ١٩٣٧ في الاستئناف رقم ٩٤ سنة ٥٣ ق مصر وخص المطعون عليه في القدر المحكوم به ١٨ ط ٤ من وبتاريخ ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٤٠ أقام المطعون ضده الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ كلى الزقازيق وانتهى فيها إلى اختصاص الطاعنين الأول والخامس وأخويهما على خليل مورث باقي الطاعنين واختصاص إخوته (إخوة المطعون عليه) مبروك ومجد الصادق وفاطمة ونفيسة وزينب أولاد حسن سعود وطلب الحكم أولا بإلزام المدعى عليهم الأربعة الأول (الطاعنين الأول والخامس وأخويهما) بأن يدفعوا له من تركة مورثهم المرحوم خليل حسن سعود مبلغ ١٨٨ جنيها و٩ مليات قيمة ريع نصيبه المحكوم له بملكيته في الدعوى السابقة وذلك عن المدة من أغسطس سنة ١٩١٦ حتى أغسطس سنة ١٩٣٧ .
ثانيا - بإلزام باقي المدعى عليهم (إخوة المطعون عليه) بأن يدفعوا له متضامين مبلغ ٤٧٩ جنيها و٢٧٩ مليا من أصل دينه الذي في ذمتهم بموجب سند تاريخه ١٩٣٩/١/١٥ وتثبيت الجز الموقع تحت يد الطاعنين الأول والخامس وأخويهما على ما في ذمتهم من ريع لإخوة المطعون عليه المدينين له بهذا المبلغ وبعد أن قضت المحكمة بتعين خبير لتقدير الريع حكمت في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٢ :

أولاً - بإلزام الطاعنين الأول والخامس وأخويهما بأن يدفعوا للمطعون ضده مبلغ ١٦٣ ج ٨٢م قيمة الربيع المستحق له قبل مورثهم من ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٦ لغاية أغسطس سنة ١٩٣٧ والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية حتى السداد ثانياً : بإلزام إخوة المطعون ضده سالفى الذكر بأن يدفعوا له مبلغ ٤٧٩ جنيهاً و ٢٧٩ ملياً والفوائد بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية وتثبيت المجزأ التحفظى الموقع تحت يد الطاعنين الأول والخامس وأخويهما وفاء للمبلغ المذكور وجعل هذا المجزأ نافذاً وبعد صيرورة هذا الحكم انتهاياً اتخذ المطعون ضده إجراءات التنفيذ العقارى ضد الطاعنين جميعاً وباقي ورثة خليل حسن سعود على ٤ ف و ٦ ط و ١٠ س وفاء للباقيين المحكوم له بهما في الدعوى السابقة وأعلنهم بتنبيه نزع الملكية في أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥١ ثم أودع في ١٨ مارس سنة ١٩٥١ قائمة بشروط البيع وتاريخ ١٠ أبريل سنة ١٩٥١ قرر الطاعن الأول وأخوه على الاعتراض على هذه القائمة بانين اعتراضهما على سببين الأول أنه لاوجه للتنفيذ ضدهما بمبلغ ال ٤٧٩ ج و ٢٧٩ م المحكوم به للمطعون عليه ضد إخوته طالما أن المطعون عليه لم يطلب من المعارضين التقرير بما في ذمتهم للمدينه المحجوز عليهم ولم يرفع على المعارضين دعوى إلزام شخصى بهذا المبلغ والسبب الثانى هو أن العقار المنصوص عليه مملوك للمعارضين شخصياً وليس تركه مخلفة عن مورثهما المرحوم خليل حسن سعود وتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٥٢ حكمت محكمة الزقازيق الابتدائية بقبول الاعتراض الأول وبالإستمرار فى التنفيذ بالنسبة للمعارضين باعتبارهما مسئولين فقط عن مبلغ ٢٧٠ جنيهاً و ٩١٢ ملياً المحكوم به عليهما وعلى أخويهما من تركه مورثهما بموجب الحكم المنفذ به عليهما . ويشمل هذا المبلغ ال ١٦٣ جنيهاً و ٨٢ ملياً المحكوم به له فى الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ وفوائده وصاريفه حتى تاريخ التنفيذ أما المبلغ الآخر المحكوم به للمطعون عليه ضد إخوته والتي أمرت المحكمة بوقف التنفيذ بالنسبة إليه فقد ذكرت المحكمة منه فى أسباب حكمها أن الحكم بصحة المجزأ الموقع نظير هذا المبلغ على مال الدينين تحت يد المعارضين وأخوتهما لا يعتبر حكماً بثبوت مديونية المحجوز لديهم لالدينين المحجوز عليهم وبالتحديد ماله هذه المديونية وأنه لا يجوز للدائن الحاجز أن يتخذ إجراءات التنفيذ ضد المحجوز لديهم قبل أن يكلفهم بالتقرير بما في ذمتهم ويحكم فى صحة التقرير إذا نازع الحاجز فيه . وتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣ تأيد الحكم الصادر فى الاعتراض من محكمة استئناف

المنصورة في الاستئناف رقم ١١١ سنة ٤ ق وبتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٣ أقام المطعون عليه ضد ورثة المرحوم خليل حسن سعود ومن بينهم الطاعنين الدعوى رقم ١٦٠٨ سنة ١٩٥٣ أمام محكمة بندر الزقازيق وطلب فيها تكليفهم بأن يقرروا بما في ذمة مورثهم المرحوم الشيخ خليل حسن سعود لمديني المدعى (إخوته) المحكوم له عليهم في الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ من الريع المستحق لهم في ذمة هذا المورث عن ٢ ف و ١٢ ط و ٨ م في المدة من ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٦ لغاية أغسطس سنة ١٩٣٧ وأن يكون التقرير خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تكليفهم به وإلزامهم بغرامة في حالة التأخير وبتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٥٣ وقبل أن يصدر الحكم في تلك الدعوى قرر المدعى عليهم بما هو مطلوب منهم وجاء تقريرهم سلبيا متضمنا عدم مديونية مورثهم بشئ لمديني المدعى المحجوز عليهم وبتاريخ ١٤/١١/١٩٥٣ حكمت المحكمة بإتهاء الخصومة لحصول التقرير بما في الذمة وبتاريخ ١٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ أقام المطعون عليه ضد نفس المدعى عليهم في الدعوى السابقة الطاعنين وباقي ورثة المرحوم خليل حسن سعود الدعوى رقم ٢٣ سنة ١٩٥٤ مدني كلي الزقازيق بصحيفة مرد فيها أدوار النزاع على النحو المتقدم الذكر وقال إنه لما كان تقرير المدعى عليهم بأنهم ومورثهم أبسوا مدينين بشئ لمديني المدعى المحجوز عليهم مخالفا للحقيقة وقد صدر من غش وتدليس بقصد ضياع حقوقه إذ الحقيقة هي أن ذمتهم مشغولة بالريع المستحق في ذمة مورثهم لمدينيه المذكورين والذي ثبت استحقاقه بالدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ مدني كلي الزقازيق وكان يحق له لذلك طبقا للسادة ٥٦٦ من قانون المرافعات طلب إلزام المقرين شخصيا بدفع دينه قبل المحجوز عليهم لذلك فقد رفع هذه الدعوى ضدهم طالبا إلزامهم متضامنين ومن تركة مورثهم المرحوم خليل حسن سعود بأن يدفعوا له مبلغ ٨٢٦ ج و ٥٠٠ م قيمة دينه وفوائده حتى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٢ مع ما يستجد من هذه الفوائد بواقع ٤ ٪ سنويا حتى الوفاء . وبتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة الابتدائية برفض الدعوى تأسيسا على أن الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ مدني كلي الزقازيق قد رفعت من المطعون عليه وحده وأنها تتضمن دعويين مستقلتين أدمجتا في دعوى واحدة الأولى دعوى الريع المقامة منه على الطاعنين وشركائهم المحجوز لديهم والثانية دعوى المطالبة بقيمة السند المقامة منه على

مدينه المحجوز عليهم وأن الحكم للطعون عليه بالريع في الدعوى الأولى لا يستفيد منه مدينوه ولو كانوا شركاء له في الملك لأنهم لم يكونوا مختصمين في تلك الدعوى وإنما كان اختصاصهم في الدعوى الثانية وأضافت المحكمة في أسباب حكمها أنه غير مطروح عليها في الدعوى الحالية القضاء لهؤلاء المدينين بما لهم من ريع في ذمة مورث المدعى عليهم المحجوز لديهم بل ولم يختص هؤلاء المدينون في الدعوى الحالية مما لا تستطيع معه المحكمة تحقيق مديونية المحجوز لديهم لهم بالريع المدعى وأن الحكم بصحة الجزاء الموقع تحت يد المحجوز لديهم والطاعنين وباقي الورثة ليس معناه مديونية هؤلاء لمديني الحائز وإنما معناه أن الجزاء استوفى شرائطه القانونية — وقد استأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة بالاستئناف رقم ١٠٠ سنة ٨ ق وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٥٨ حكمت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبالزام المستأنف ضدهم الطاعنين وباقي الورثة بأن يدفعوا للمستأنف المطعون ضده من تركه مورثهم المرحوم خليل حسن سعود مبلغ ٤٧٩ ج و ٢٧٩ م دين الحائز والفوائد بواقع ٥ ٪ من ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٠ حتى ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٤٩ وبواقع ٤ ٪ من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حتى الوفاء والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وخمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماة — طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٦ من مايو سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للاحالة حدد لنظره أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٣/٥/٢ وفيها أصر الطاعن على طلباته كما أصر المطعون عليه على المذكرة التي قدمها وطلب فيها أصليا بطلان الطعن واحتياطيا رفضه وتمسكت النيابة برأيها الوارد في مذكرتها الأولى .

وحيث إن المطعون عليه يبنى دفعه ببطلان الطعن على أن أسماء الطاعنين وصفاتهم لم توضح في ورقة إعلان الطعن وفقا لما جاء بالحكم المطعون فيه ذلك أنه ورد في ورقة الإعلان أن الطاعنين الثلاثة الأول والطاعن الخامس جميعهم أولاد المرحوم خليل أبو السعود في حين أن الثابت بالحكم المطعون فيه أن الطاعنين الأول والخامس هما وحدهما من أولاد المتوفى المذكور أما الطاعنان الثاني والثالث محمود وكمال فانهما ولدا ابنه خليل خليل أبو السعود .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه وإن كان يبين من أصل ورقة إعلان الطعن أنه ذكر في صيغة الإعلان أن الطاعنين الثلاثة الأول والطاعن الخامس جميعهم أولاد المرحوم خليل أبو السعود بينما الثابت في الحكم المطعون فيه أن الطاعنين الثاني والثالث ليسا ولدى المذكور وإنما هما ولدا ابنه خليل إلا أن هذا الخطأ ليس من شأنه أن يجهل بالطاعنين المذكورين خصوصا وأنه لم يذكر في البيانات الواردة في تقرير الطعن ما يفيد أن هذين الطاعنين ولدا خليل أبو السعود والد الطاعنين الأول والخامس بل ذكر اسم الأول على أنه محمد خليل أبو السعود والثاني على أنه كمال خليل أبو السعود وبذلك تضمن البيان الوارد في التقرير اسم كل منهما ولقبه الصحيحين ولما كانت المادة ١٠ من قانون المرافعات التي توجب المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مراعاتها في إعلان الطعن لا توجب في البيان الخاص باسم الطالب أكثر من ذكر الاسم واللقب وكان تقرير الطعن الذي أعلن للمطعون عليه قد استوفى هذا البيان في صدوره فإن وقوع الخطأ في صيغة الإعلان على النحو السالف بيانه لا يؤثر في صحة الإعلان لأن بيانات الورقة المعلنة تعتبر مكتملة لبعضها .

وحيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بالزامهم بصفتهم محجوزا لديهم بدين المطعون عليه الحاجز قبل مدينية المحجوز عليهم على أساس أن الطاعنين إذ نفوا في تقريرهم بما في الذمة مديونية مورثهم لهؤلاء المدينين قد قرروا غير الحقيقة — في حين أن ما أقروا به كان مطابقا للحقيقة ذلك أن مديني المطعون عليه المحجوز عليهم لم يحصلوا على سند تنفيذي ضد الطاعنين أو مورثهم بما لهم من دين مدعى به من جانب المطعون عليه الحاجز بل إنهم لم يطالبوا بهذا الدين أصلا وكان التداعي في الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ كلى الزقازيق التي استند إليها الحكم المطعون فيه في القول بثبوت مديونية الطاعنين لمديني المطعون عليه — وكان هذا التداعي بخصوص نصيب المطعون عليه وحده في الريع وقد حكم له به ضد مورث الطاعنين ولم يحكم لمديني المطعون عليه في هذه الدعوى بشيء على ذلك المورث وبالتالي فإن الحكم الصادر في تلك الدعوى لا يرتب في ذمة الطاعنين أو مورثهم مديونية المحجوز عليهم وقد قرر ذلك صراحة الحكم الاتهامي الصادر في دعوى الاعتراض على قائمة شروط

البيع ولما كان القانون يشترط لإلزام المحجوز لديه بدين الحاجز أن يكون التزام المحجوز لديه قبل المحجوز عليه ثابتا بسند واجب التنفيذ وكان الحكم للطعون عليه الحاجز بصحة المحجز لا يعتبر بأي حال حكما بمديونية الطاعنين لمدينه المحجوز عليهم أو تكليفا للطاعنين بالوفاء له فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزامهم بدين المطعون عليه دون أن يكون هذا الدين ثابتا يكون قد خالف القانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه استند في إعتبار تقرير الطاعنين بما في الذمة مخالفا للتحقيق إلى أنه قد حكم للطعون عليه ومدينه المحجوز عليهم ضد مورث الطاعنين في الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩١٨ كلى الزقازيق واستئنافها رقم ٩٤ سنة ٥٣ المنصورة بثبوت ملكيتهم إلى ٣ أفدنة و ٧ قراريط و ١٢ سهما كان ينازعهم فيها مورث الطاعنين وأن المطعون عليه أقام بعد ذلك الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ يطالب هذا المورث بربع حصته في هذه الأطنان البالغة ١٨ قيراطا و ٤ أسهم وذلك عن المدة من ٢٤ أغسطس سنة ١٩١٦ حتى أغسطس سنة ١٩٣٧ وقد قدر الخبير الذى عينته المحكمة في تلك الدعوى صافي ربع ٣ أفدنة و ٧ قراريط و ١٢ سهما المحكوم بملكيتها للطعون عليه وفريقه بمبلغ ٧١٣ جنيها و ٩٧٨ مليا خصه هو فيها عن حصته في تلك الأطنان مبلغ ١٦٣ جنيها و ٨٢ مليا وقد حكمت المحكمة للطعون عليه بما جاء بتقرير الخبير كما تضمن حكمها رفض طلب سقوط الحق في المطالبة بالتقادم للأسباب التى أوردتها في حكمها وأن المطعون عليه حصل على حكم بتثبيت المحجز الذى أوقعه تحت يد الطاعنين على ما في ذمتهم لمدينه المحجوز عليهم من الربع عن حصتهم في الأطنان المحكوم لهم بملكيتها في الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩١٨ واتخذ بعد ذلك الإجراءات التى يتطلبها القانون فرفع الدعوى رقم ١٦٠٨ طالبا فيها تكليف الطاعنين المحجوز لديهم بالتقرير بما في ذمتهم لمدينه وقد قرر هؤلاء بأنهم غير مدينين لهؤلاء بشيء وإذ لم يرض هذا التقرير الحاجز (المطعون عليه) اتخذ طريقه إعمالا للمادة ٥٦٦ من قانون المرافعات فرفع عليهم الدعوى الحالية وانتهى الحكم من ذلك وبعد الرد على ما كان قد تمسك به الطاعنون على سبيل الإحتياط من تقادم الربع الذى في ذمتهم لمدينى المطعون عليه بفرض ثبوت هذا الدين في ذمتهم انتهى الحكم إلى القول وبذلك يكون المستأنف ضدهم (الطاعنون) إذ نقوا مديونية مورثهم

في الريع لمدينى المستأنف المطعون عليه قد قرروا بغاير الحقيقة . ولما كان يشترط لتوقيع الجزاء المقرر في المادة ٥٦٦ من قانون المرافعات والإزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقريره غير الحقيقة أن تكون مديونية المحجوز عليه ثابتة وقت التقرير وأن يكون المحجوز لديه على علم بثبوتها وبمقدارها وأنه تعدد بجانب الحقيقة بأن أقر بأقل من الدين الذى يعلم بأن ذمته مشغولة به أو أقر بأنه غير مدين أصلا - لما كان ذلك ، وكان صدور حكم بالملكية للطعون ضده ولمدينه المحجوز عليهم ضد مورث الطاعنين المحجوز لديهم لا يترتب عليه ثبوت ريع الأطيان المحكوم لهؤلاء المدينين بملكيتها في ذمة مورث الطاعنين أو تحديد مقدار هذا الريع إذ أن الحكم بالملكية وإن جاز اتخاذها أساسا لطلب الريع إلا أنه لا يترتب بذاته انشغال ذمة المحكوم ضده بالملكية بهذا الريع ولا يسد في وجهه السبيل في المنازعة في هذا الريع إذا ما طوبى به لأن الأحكام لا تكون حجة إلا بما فصلت فيه من الحقوق كذلك فإن الحكم في الدعوى رقم ١٠ سنة ١٩٤١ كلى الزقازيق ضد مورث الطاعنين بالريع المستحق في ذمته للطعون ضده عن حصته المفضى بملكيتها لها في الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩١٨ هذا الحكم لا يعتبر حجة على ذلك المورث بالنسبة للريع المستحق لشركاء المطعون ضده في الملكية ومن بينهم مدينوه المحجوز عليهم مادام أنهم لم يكونوا مختصمين في دعوى الريع التى حكم فيها للطعون ضده ولم يطلبوا الحكم لهم بشئ فيها أو توجه إليهم طلبات فيها ولا يغير من هذا النظر أنهم كانوا مختصمين في نفس القضية التى صدر فيها الحكم بالريع ذلك أن اختصاصهم كان مقصورا على دعوى المطالبة بقيمة السند وهى دعوى مستقلة عن دعوى الريع ومختلفة عنها خصوصا ومحلا وصبا ولا ينفى هذا الاستقلال جمع الدعويين في صحيفة واحدة كما لا يغير من النظر السابق كون الخبير الذى عينته المحكمة في دعوى الريع المرفوعة من المطعون عليه قد تناول في تقريره تقدير الريع عن جميع الأطيان التى حكم في الدعوى رقم ٧٠ سنة ١٩١٨ بملكيتها للطعون عليه وشركائه ومن بينهم مدينوه المحجوز عليهم ذلك أن هذا التقرير لا يصح اتخاذه دليلا على ثبوت مديونية مورث الطاعنين بالريع لهؤلاء المدينين مادام أن النزاع بشأن هذه المديونية لم يكن مطروحا على المحكمة في الدعوى التى قدم فيها تقرير الخبير ولم تفصل فيه لما كان ذلك ، وكان حصول المطعون ضده الحاجز على حكم انتهائى بصحة الجز لا يترتب عليه أيضا ثبوت مديونية

مورث الطاعنين المحجوز لديه المحجوز عليهم ذلك أن الحكم بصحة الججز إذا صدر في مواجهة المحجوز لديه لا يكون حجة عليه إلا فيما يتعلق بصحة إجراءات الججز وليس للحكمة التي تنظر دعوى صحة الججز أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تقضي بثبوته لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالزام الطاعنين بدين المطعون عليه الحاجر على أساس أنهم قرروا غير الحقيقة ودرن أن تكون مديونيتهم المحجوز عليهم ثابتة فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه .

وحيث إنه لما سلف بيانه يتعين تأييد الحكم المستأنف .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسنى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين محمود القاضى ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوى .

(١٢٦)

الطعن رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن أعمال
تابعه " . " مناطها " .

قيام رابطة التبعية متى كانت المتبوع هل تابعه سلطة فعلية ورقابية في توجيهه ١٥٢م
مدنى قديم . تبعية العاملين بالمدارس الحرة لوزارة التربية والتعليم بما يجعل الوزارة
مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا .

(ب) مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المكلف بالرقابة " .
" انتفاؤها " . محكة الموضوع . " سلطتها في التقدير " .

لا تنفى مسئولية المكلف بالرقابة إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة وأثبت
أن الضرر كان لابد رافعا ولو قام بهذا الواجب . فنى محكة الموضوع في حدود سلطتها
الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائفة . لانخالفه في ذلك القانون .

(ج) حكم " عيوب التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " . مسئولية
" مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه " .

ملكية المدرسة لا تحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكها . لا تحقق
مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . اختلف
الحكم المطعون فيه بحيث دفاع الطاعن المضمن عدم توافر هذه السلطة له لديه للمدرسة
أخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لوصح أن يتخير به وجه الرأى فى الدعوى .
تعييب الحكم بالقصور .

١ - مؤدى نص المادة ١٥٢ من القانون المدنى الملغى أن رابطة التبعية
تقوم بين المتبوع والتابع متى كانت له عليه سلطة فعلية ورقابية في توجيهه . وإذا

كان مفاد مانص عليه القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ بشأن علاقة وزارة التربية والتعليم بالمدارس الحرة ، أن للوزارة سلطة فعلية في رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الحرة إذ أنها تصدر الأوامر إلى التابع في طريقة أداء عمله وفي الرقابة عليه في تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته عن الخروج عليها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر وقرر أن نصوص القانون ٣٨ لسنة ١٩٤٨ تجعل وزارة التربية مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا فإنه لا يكون قد خالف القانون (١) .

٢ - مسئولية المكلف بالرقابة لا تنفى إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب . وإذ نفت محكمة الموضوع في حدود سلطاتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها فإنه لا تكون قد خالفت القانون .

٣ - ملكية المدرسة لا تحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها إذ لا تحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . فاذا كان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توفر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإنه يكون معيبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

وحيث إن الطعنين استوفيا أوضاعهما الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعنين في أن على عز العرب بصفته وليا طبيعيا على ابنه الفاضل فوزى أقام الدعوى رقم ٢٦٦٢ سنة ٥٢ مدنى كلى القاهرة ضد وزارتى التربية والمالية ومصطفى

(١) راجع قض ١٩٦٢/٥/٩ الطعن ١٢٣ سنة ٢٨ ق للمرد الحالى وقض جنائ

١٩٥٩/٤/٢٨ الطعن ١٦٨ سنة ٢٩ ق السنة العاشرة ص ٥٠٦ .

عبد الهادي صاحب مدرسة المعهد العلمي الابتدائية وعبد سالم صامى بصفته وليا طبيعيا على ابنه نظمي - طلب فيها إلزام المذكورين متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمصاريف والأتعاب والتغاضي، وقال في بيان دعواه إنه الحق ابنه القاصر فوزي بمدرسة المعهد العلمي الابتدائية التابعة للسيد/مصطفى عبد الهادي وأنه بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٩ اعتدى عليه نظمي عبد سالم التلميذ بنفس المدرسة بأن ضربه في عينه اليمنى بسن الريشة " فافقده ابصارها وقد حرر عن هذه الواقعة محضر قيد برقم ١٣٠ سنة ١٩٤٩ جنائيات أحداث السيدة زينب وقضى بإدانة المتهم وبتسليمه لولى أمره لحداثة سنه وأنه لذلك يقدر الأضرار التي أصابت ابنه بمبلغ ١٠٠٠ جنيه طلب إلزام المدعى عليهم به متضامين على أساس أن وزارة التربية مسئولة لمسألتها من رقابة فعليه على المدارس الحرية وتوجيه كامل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ وأن صاحب المدرسة مسئول باعتباره مكلفا بالرقابة قانونا وأن والد المعتدى مسئول بثبوت مسؤولية ابنه طبقا لأحكام القانون. وقد وجهت وزارة التربية والتعليم دعوى ضمان فرعية قبل صاحب المدرسة طلبت فيها الحكم عليه بما ساءه أن يحكم به عليها بمقولة إن المدرسة التي وقع فيها الحادث هي مدرسة حرة لاتسأل عنها الوزارة إذ ليس لها عليها سوى الاشراف الثقافي . وبتاريخ ٢٠/٥/١٩٥٧ قضت محكمة الدرجة الأولى برفض الدعوى الأصلية والفرعية - فاستأنف على عز العرب بصفته هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٠٢٦ سنة ٧٤ ق القاهرة . وبتاريخ ١٧/٥/١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع أولا - في الدعوى الأصلية بإلغاء الحكم المستأنف والحكم بالإلزام المستأنف عليهم متضامين (الطاعنين والمطعون عليهما الآخرين في الطعن) بأن يدفعوا للمستأنف (المطعون عليه الأول في الطعن) مبلغ ١٠٠٠ جنيه والمصروفات المناسبة لهذا المبلغ من الدرجتين ومبلغ ٢٠ جنيها مقابل أتعاب المحاماة). وثانيا : في دعوى الضمان الفرعية بعدم قبولها لرفعها قبل الأوان مع إلزام وزارة التربية والتعليم بمصروفاتها وبتاريخ أول يوليو سنة ١٩٥٨ طعن مصطفى عبد الهادي في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٠٩ سنة ٢٨ ق كما طعنت فيه وزارتا التربية والمالية بتاريخ ٧ يوليو سنة ١٩٥٨ بالطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٨ ق وقدمت النيابة مذكرة في كل من الطعنين طلبت فيهما رفضهما - وقد نظر الطعنان أمام دائرة فحص الطعون بجلد ٦ يناير سنة ١٩٦٢ فقررت

احالتهما إلى الدائرة المدنية والتجارية . وبعد استيفاء الإجراءات التالية للاحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلسته ١٩٦٣/٥/٢٢ وفيها قررت المحكمة ضم الطعن ليصدر فيهما حكم واحد وصممت النيابة على طلبها السالف .

عن الطعن رقم ٢٢٢ سنة ٢٨ المرفوع من وزارتي التربية والمالية :
وحيث إن هذا الطعن بني على صدين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه أقام قضاءه بمسئولية وزارة التربية والتعليم على أن القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ جعل من وزارة التربية قوامة على المدارس الحرة تخضع لها في كثير من النواحي خضوعا يجعلها مع صاحب المدرسة في مقام المتبوع من التابع — في حين أنه يبدو من سياق نصوص القانون المذكور والقانون رقم ٥٨٣ لسنة ١٩٥٥ المعدل له بشأن تنظيم المدارس الحرة أنها مؤسسات خاصة غير حكومية تقوم أصلا وبصفة فرعية بالتربية والتعليم فلها كيانها الخاص وذمتها المالية المستقلة وكل ما هنالك أن الشارع أجاز لتلك المدارس الحرة معاونة الوزارة في إدارة مرفق عام هو مرفق الثقافة والتعليم وأنه وإن كان الأصل للدولة سلطة الهيمنة على المرفق وحسن إدارته لتحقيق النفع العام إلا أن لها كذلك أن تعهد بإدارة المرفق إلى مؤسسات وهيئات أخرى على ألا يجعل ذلك من تلك المؤسسات أو الهيئات جهات تابعة للحكومة أو أن يجعل الحكومة مسئولة عنها . وقد رسم الشارع في القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ الملغى مظاهر وحدود رقابة وزارة التربية والتعليم لمرفق التعليم الحر . بما يبين معه أن اشراف الوزارة لا يجعل من المدارس الحرة مدارس أميرية ولا يدخل موظفيها في عداد موظفي الدولة حتى تسأل عن تصرفاتهم وتضمن أخطاءهم على ما هو مقرر في علاقة التابع بالمتبوع .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمسئولية الوزارة على قوله "وحيث إن مسئولية وزارة التربية والتعليم مردها نص القانون لأن الصغير في مرحلة التعليم بالمدرسة تنتقل الرقابة عليه إلى معلم الفصل مادام فيه أو إلى رئيس المدرسة مادام فيها ، وإذا كانت المدرسة من مدارس الدولة كانت الدولة مسئولة عن المعلم أو الرئيس مسئولية المتبوع عن التابع ولا ينفي هذه المسئولية عن الوزارة استنادها إلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ باعتبار أن المدرسة التي وقع فيها

الحادث من المدارس الحرة وأن علاقة الوزارة بالمدرسة المذكورة لاتصل إلى حد علاقة التابع بالمتبوع التي يوجبها القانون ذلك لأن هذا القانون وإن لم يخرج المدارس الحرة من ملكية أصحابها ولم يحرم هؤلاء من كل حق للإشراف على موظفيهم بها - إلا أنه جعل من وزارة التربية قوامة على هذه المدارس تخضع لها في كثير من النواحي خضوعاً يجعلها ... في مقام المتبوع من التابع فلها كل سلطان المتبوع فيجب إذن أن تتحمل مقابل هذا السلطان ومسئولية هذه التبعية ومظهر هذه المساءلة واضح من نص المادة ١٧ من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ حيث نصت على (أنه يجوز أن توقع جزاءات تأديبية على القائمين بإدارة أو نظارة المدارس الحرة أو بوظائف التعليم أو بالضبط فيها... أو بحسن سير الدراسة أو بانظام على أن يضع وزير المعارف العمومية بقرار منه التعليمات التي تتضمن واجبات المديرين والنظار التي تكفل حسن سير الدراسة والنظام) ثم بينت المادة ١٨ هذه الجزاءات كما حددت المادة ١٩ الجزاءات التي لوزير المعارف أن يوقعها وبيان تشكيل مجلس التأديب وأن الاحالة إليه تكون بقرار من وزير المعارف وأن إثبات المخالفات أو القرارات الصادرة تتولى تنفيذها وزارة المعارف وفقاً لنص المادة ٢٤ من ذلك القانون. وحيث إنه يبين من مطالعة نصوص القانون سالف الذكر أن وزارة المعارف لم تعد بمقتضى هذا القانون مجرد مشرفة فنية على التعليم في المدرسة الحرة بل تجعل من الوزارة المهيمنة عليها علاقة تبعية تستلزم مساءلتها عما يقع من أضرار نتيجة خطأ صاحب المدرسة أو الموظفين فيها كما حصل في الدعوى الحالية " ، وهذا الذي أورده الحكم صحيح في القانون - ذلك أن مؤدى نص المادة ١٥٢ من القانون المدني الملغى الذي يحكم واقعة الدعوى الحالية أن رابطة التبعية تقوم بين المتبوع والتابع متى كانت له عليه سلطة فعلية ورقابة في توجيهه - وكان البادى من مطالعة نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ المنطبق على واقعة الدعوى الحالية أن القانون المذكور جعل من وزارة التربية متبوعة في علاقتها بإدارة المدارس الحرة فقد نصت المادة الأولى منه على أن المدارس الحرة خاضعة لرقابة وزارة التربية والتعليم وتفتيشها في الحدود الواردة بذلك القانون وفي هذه الحدود توجب أحكام القانون اشتراط مؤهلات معينة فيمن يعملون بتلك المدارس كما توجب وضع لائحة لكل مدرسة تكفل انتظام ماليتها وحسن إدارة التعليم والامتناعات فيها والإشراف الصحى على التلاميذ

طبقا للقرار الذى تصدره الوزارة بتميين القواعد الأساسية المؤدية لتحقيق تلك الأغراض كما أجاز القانون للوزارة منح الامانات المالية لهذه المدارس ومساعدتها على الإدارة الفنية والمالية بجميع مآثره من الوسائل وكذلك أعطى القانون لوزارة التربية السلطة فى توقيع الجزاءات التأديبية على العاملين بتلك المدارس لأى أمر مغل بالشرف والأمانة أو الأخلاق أو بحسن سير الدراسة أو النظام على أن تضع التعليمات التى تتضمن واجبات المديرين والنظار التى تكفل حسن سير الدراسة والنظام كما جعل القانون لموظفى الوزارة دخول هذه المدارس وطلب جميع البيانات الخاصة بها للتحقق من تنفيذ أحكام القانون. ومفاد ذلك كله أن للوزارة سلطة فعلية فى رقابة وتوجيه العاملين بالمدارس الحرة فوزارة التربية تصدر الأوامر إلى التابع فى طريقة أداء عمله وفى الرقابة عليه فى تنفيذ هذه الأوامر ومحاسبته عن الخروج عليها — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر تأسيسا على ما قرره من أن نصوص القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤٨ تجعل وزارة التربية مسئولة من خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا — فإن النعى عليه بالخطأ فى القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى . أن الحكم المطعون فيه قد انطوى على فساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت فى الأوراق وفى بيان ذلك تقول الوزارتان الطاعتان إنهما طلبتا من محكمة الموضوع من باب الاحتياط رفض الدعوى استنادا إلى أن الحادث قد وقع فى فترة الاستراحة بين الدرسين وأتى بحرى العرف على عدم وجود المدرس أو رقيب فيها وأنه حتى لو وجد الرقيب فإن الحادث كان واقعا لا محالة لعدم إمكان تفاديه لوقوعه فجأة . ولكن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بمقولة إن رقابة التلاميذ واجبة على المدرسة فى كل وقت وهو تدليل غير سائغ ذلك أنه لا يمكن فى فترة انتقال المدرسين بين فصل وآخر وضع رقيب على تلاميذ كل فصل من فصول المدرسة ومراقبتهم — كما أن الحكم إذ نفى عن الحادث عنصر المفاجأة قد خالف الثابت فى الأوراق ذلك أن الثابت من التحقيقات التى أجرتها النيابة أن الحادث وقع فجأة أثناء دخول التلاميذ إلى الفصل .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الحكم المطعون فيه أورد فى خصوص ماثيره الطاعتان فى سبب الطعن ما يأتى ” وحيث إن هذا الدفاع مردود بأن رقابة

التلاميذ واجبة على المدرسة في كل وقت حتى في فترة تغيير الحصص وعلى الأخص في حالة هؤلاء الصغار الذين هم في حاجة دائمة إلى الملاحظة ويمكن تحفيظها باتخاذ ما تراه إدارة المدرسة كفيلا بالمحافظة على النظام فكلما دلت الظروف على أن الصغير الذي أخطأ كان محاطا برقابة يفتل لم يتخللها إهمال إنتفت المسؤولية . وحيث إن إدارة المدرسة في الدعوى الحالية لم تتخذ شيئا من الاحتياطات بخاء رقابتها ناقصة فوقعت الحادثة بسبب ذلك فتكون مسؤولية عن نتائجها لأن مناط المسؤولية هو وجود إلترام بالرقابة مصدره نص القانون وأما الإحتماء بظرف المفاجأة بمقولة إنه لم يكن في وسع إدارة المدرسة تلافى وقوع الحادث ومن ثم فهي غير مسئولة عنه فردود بأن مسؤولية المربي ترفع حقيقة إذا حصل الحادث بخاة إنما يشترط في ذلك أن تكون عدم استطاعة تلافيه غير ناتجة من خطأ أو إهمال وبما أنه ثابت بالتحقيقات السالف ذكرها أن الحادث حصل في فترة الاستراحة وقد سبقته مشادة بين المعتدى والمجنى عليه استغرقت بعض الوقت ولم يكن في الفصل رقيب ولو وجد ذلك الرقيب لما وقع الحادث - وعدم وجوده يعد نقصا في المراقبة يترتب عليه المسؤولية ... وهذا الذي أورده الحكم مطابق للقانون ولا يعيبه فساد في الاستدلال ذلك أن مسؤولية المكلف بالرقابة لا تنتفى إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لابد واقعا ولو قام بهذا الواجب وقد نفت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب صائفة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . أما ما تدعيه الطاعتان من أن ما ورد في تحقيقات النيابة يخالف ما استخلصه الحكم منها فإنه لما كانت الطامتان لم تقدا لهذه المحكمة صورة هذه التحقيقات لإثبات نعيمها في هذا الخصوص فإن هذا النعى يكون ماريًا عن الدليل .

عن الطعن رقم ٢٠٩ سنة ٢٨ ق

وحيث إن حاصل السبب الأول في هذا الطعن أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور - وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في مذكرته أمام محكمة الاستئناف بدفاع جوهرى مؤداه أنه وإن كان هو صاحب المدرسة التي وقع فيها الحادث إلا أنه لم يكن المكلف بالرقابة لا على تلاميذ المدرسة ولا على القائمين

بإدارتها فقد كان من قبل وقوع الحادث معينا ناظرا لمدرسة المعهد العلمى الثانوية من قبل وزارة المعارف وهى مدرسة أخرى بعيدة عن المدرسة التى وقع فيها الحادث وأنه لم يكن له أى سلطان على ناظر المدرسة الأخيرة أو مدرسيها أو القائمين بالعمل فيها فكان كل هؤلاء يتلقون التعليمات والتوجيهات من وزارة المعارف فهى التى تعينهم وتنقلهم وتندبهم وتنقدهم أجورهم وتمارس فيهم سلطة الإشراف والتأديب وأن مسئوليته بذلك تكون منعدمة سواء لانعدام رقابته فى المدرسة التى وقع فيها الحادث أو لانعدام التبعية بينه وبين القائمين بإدارتها . وأن محكمة الاستئناف أغفلت هذا الدفاع ولو كانت قد هتت به لتغير وجه الرأى الذى انتهت إليه .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الثابت من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة منه أمام محكمة الاستئناف بـ ١٣ مايو سنة ١٩٥٨ والمرققة بملف الطعن — أن الطاعن تمسك بهذا الدفاع الذى أشار إليه فى سبب الطعن مقررا أنه ليس ناظرا للمدرسة التى وقع فيها الحادث وأن للمدرسة المذكورة ناظرا هيته وزارة المعارف وأنه لم يكن له أى إشراف على إدارتها بل كان ممتنعا عليه بحكم تعليمات الوزارة أن يتدخل فى شئونها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد بنى مسئولية الطاعن على مجرد كونه صاحب المدرسة التى وقع فيها الحادث واعتبره لذلك متبوعا بالنسبة لإدارة المدرسة المخطئة مع أن ملكية الطاعن للمدرسة لا يتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولته إذ لا يتحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية فى رقابته وتوجيهه . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توفر هذه السلطة له مع أنه دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فإن الحكم يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٢٠ من يونيه سنة ١٩٦٣

بإدارة السيد المستشار الحسنى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
واميل جبران ، ولطفى على ، وحافظ مجدى .

(١٢٧)

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) إحالة . "سلطة المحكمة فى الإحالة إلى محكمة أخرى" . "مناطها" .
اختصاص .

اقصر استعمال الرخصة المخولة للمحكمة عند الأمر بالإحالة على حالات عدم
الاختصاص المحل أو النوعى . م ١٣٥ مرافعات . يستوى فى ذلك أن يكون
الاختصاص للمحكمة المحيلة أو المحكمة المحال إليها محكوما بقانون المرافعات أو أى قانون
خاص آخر .

(ب) إحالة . "الحكم بالإحالة" .

على المحكمة المحال إليها الدعوى نظرها بحالتها التى أحيلت بها . بقاء ما تم صحيحا من
إجراءات قبل الإحالة بما فى ذلك إجراءات رفع الدعوى . تهيئة الدعوى للرافعة بإجراءات
صحيحة أمام المحكمة المحيلة لا يقتضى اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها بمعرفة المحكمة
المحال إليها .

(ج) دعوى . "نظر الدعوى أمام المحكمة" . "تقرير التلخيص" .

لا محل لإعداد تقرير تلخيص وتلاوة مادامت الدعوى قد تهيأت للرافعة دون
مرضها على قاضى التحضير . تقرير التلخيص لا يلزم إلا عند إحالة القضية من قاضى
التحضير إلى المرافعة .

(د) رسوم . "رسوم قضائية" . "عدم دفع الرسم النسبى" . دعوى .

عدم دفع الرسم النسبى لا يترتب عليه البطلان . لا يترتب على المخالفة المالية فى القيام
بعمل إجرائى بطلان العمل إلا بنص .

(هـ) حكم "عيوب التدليل" . "ما لا يعد كذلك" . إجارة .

انتهاء الحكم المطعون فيه إلى قعود المستاجر عن سداد الإيجار المتأخر، وجوب الحكم بالاخلاء سواء أقيم على أساس من الشرط الفاسخ الضمني أو الشرط الفاسخ الصريح ، لا يبيح الحكم بالاخلاء عدم افصاحه عن أى منهما تضمنه عقد الإيجار .

(و) دهوى . "أساس الدهوى" إجارة . "إلتزام المستاجر بالوفاء بالأجرة" .

طلب الاخلاء استنادا إلى إخلال المستاجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة يذهب ضمنا إلى طلب الفسخ التلازم بينهما .

(ز) دعوى "نظر المدعى أمام المحكمة" . "وقف الدعوى" .

وقف الدعوى استنادا إلى المادة ٢٩٣ مرافعات أمر جوازي للحكمة .

(ح) حكم . "تسبيب كاف" . "الإحالة على تقرير الخبير" . إثبات .

تكفل تقرير الخبير بالرد على اعتراضات الطاعن . إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمني على تلك الاعتراضات — الجدل في ذلك موضوع لا يجوز إثارة أمام محكمة القضاة .

(ط) نقض . "أسباب الطعن" . "السبب الجديد" .

النسب على الحكم يخلو أوراق الدعوى من توكيل لمحاضر عن المطعون عليه مع عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، يعتبر ميبا جديدا لا يجوز ابدائه أمام محكمة القضاة .

١ - مفاد نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات من أنه يجوز للحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، أن عدم الاختصاص الذى عتبه هذه المادة هو عدم الاختصاص النوعى أو المحلى ، ومن ثم فإن المحكمة متى قضت بعدم اختصاصها نوعيا ثم أمرت بالإحالة إلى المحكمة المختصة فإن تلك الإحالة ليست إلا استعمالا للرخصة المنحولة لها قانونا سواء كان الاختصاص معقودا للحكمة المحلية أو المحكمة المحال إليها طبقا لقانون المرافعات أو أى قانون خاص آخر .

٢ - على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحيلت بها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى ، وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها فإذا ما تمت تهيئة الدعوى للرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحيلة فلا يقتضى الأمر من المحكمة المحال إليها اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها .

٣ - لا محل لإعداد تقرير تلخيص وتلاوته ما دامت الدعوى قد تهيأت للرافعة دون عرضها على قاضى التحضير ، إذ أن تقرير التلخيص لا يكون إلا عند إحالة القضية من قاضى التحضير إلى المرافعة .

٤ - عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائى لا يترتب عليها بطلان هذا العمل ما لم يترتب القانون البطلان .

٥ - متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم من سداد الإيجار المتأخر ، فإن الحكم بالاخلاء كان متعينا سواء أقيم على أساس من الشرط الفاسخ الضمنى أو تشترط الفاسخ الصريح ، ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم إفصاحه عن أى من هذين الشرطين تضمنته عقد الإيجار ما دام أن أعمال كل منهما يؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم .

٦ - إذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن الفسخ مطلوب ضمنا في طلب الإخلاء فإنه لا يكون قد خالف القانون للتلازم بين طلب الاخلاء والفسخ المؤسس على إخلال المستأجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة .

٧ - وقف الدعوى طبقا لمادة ٢٩٣ مرافعات أمر جوازى للحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها .

٨ - متى كان يبين من تقرير الخبير أنه قد تكفل بالرد على جميع الاعتراضات التي أوردها الطاعن في سبب النعى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أحال إلى تقرير الخبير مقاما على أسبابه يكون قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات ويكون

ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يبدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٩ - النعي على الحكم بخلو أوراق الدعوى من توكيل للحاضر من المطعون عليه مع عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع يعتبر سبباً جديداً لا يجوز إبدائه أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن الشركة المطعون عليها رفعت على الشركة الطاعنة الدعوى رقم ٢٥١٤ سنة ١٩٥٢ أمام محكمة القاهرة الابتدائية (دائرة الإيجارات) طالبة الحكم بإخلاء العين المؤجرة الموضحة بالصحيفة قائلة في تبيان دعوها أنها تملك هذه العين بموجب عقد بيع مسجل في ٣٠ من يونيو سنة ١٩٣٤ وأنه بموجب عقد إيجار مؤرخ ١٥ من أغسطس سنة ١٩٤٨ أجرتها إلى الطاعنة وهي عبارة من قطعة أرض قضاء وملحقاتها بشارع شاكر الجندی رقم ٧ بغمرة لمدة ثلاث سنوات تنتهي في ١٤ أغسطس سنة ١٩٥١ بإيجار سنوي قدره ٤٣٢ جنياً يدفع على قسطين في أول مارس وأول سبتمبر من كل عام وقد نص في عقد الإيجار على أن يتجدد سنة فسنة إذا لم يخطر أحد الطرفين الآخر برغبته في الإخلاء قبل انتهاء المدة بثلاثة أشهر كما جاء في البند الخامس منه أنه " في حالة عدم قيام المستأجر بدفع ولو جزء من قسط الإيجار المستحق وملحقاته احتسبت عليه الفوائد فوراً باعتبار ٨ ٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق وفي هذه الحالة للتأجير إذا شاء أن يفسخ الإجارة فوراً دون اتخاذ أي إجراء سوى إخطار بواسطة المحضر مع التنبيه بدفع الإيجار المستحق في ظرف ٢٤ ساعة فإذا ما انقضت مدة الأربع والعشرين ساعة حق للتأجير أن يتخذ الإجراءات

لاستلام العين المؤجرة أمام قاضى المواد المستعجلة وهو اختصاص متفق عليه من الآن بين الطرفين " وإذ تأخرت الطاعة فى سداد الأجرة المستحقة فقد نهت عليها بالسداد خلال خمسة عشر يوما ولكنها رغم ذلك لم تسدد ثم رفعت الدعوى طالبة الحكم بإخلاء العين المؤجرة — دفعت الطاعة الدعوى بأن العقار رقم ٧ شارع شاكر الجندى المطلوب إخلاءه مملوك لها بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٤٧/٣/٢١ وأما العقار الذى تسأجره من المطعون عليها فهو العقار رقم ١٤ شارع شاكر الجندى وإزاء ذلك أصدرت المحكمة بتاريخ ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٢ حكما قضى بنسب مكتب الخبراء للانتقال الى العقار المؤجر الى المدعى عليها (الطاعة) والمطلوب إخلاءه ومعاينة العقارين رقمى ١٤، ٧ شارع شاكر الجندى بغمرة وتطبيق أولا عقدا لايجار المؤرخ ١٩٤٨/٨/١٥ سند الدعوى. وثانيا — عقد البيع المؤرخ ٣٠ من يونيو سنة ١٩٣٤ سند ملكية المدعية (المطعون عليها) عليها وبيان ما إذا كان أحدهما أو كلاهما ينطبق على أيهما أولا ينطبق وفى الحالة الأخيرة بيان موقع العقار ملك المدعية (المطعون عليها) والمؤجر الى المدعى عليها (الطاعة) وحدوده ورقمه إن كان وقد باشر الخبير المنتدب بالمأمورية التى عهد إليه بها وقدم تقريره الذى انتهى فيه الى أن كلا من عقد البيع المؤرخ ١٩٣٤/٦/٣٠ وعقد الإيجار المؤرخ ١٩٤٨/٨/١٥ ينطبق على العقار رقم ٧ شارع شاكر الجندى. دفعت الطاعة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن العين المؤجرة قطعة أرض فضاء لا تسرى عليها أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وفى ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى باعتبارها دائرة إيجارات وبإحالتها الى الدائرة نفسها باعتبارها دائرة مدنية من دوائر المحكمة الابتدائية ثم قضت فى ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بحضورها بإلزام المدعى عليها (الطاعة) بإخلاء العين المؤجرة المبينة بالصعيفة وتسليمها للشركة المدعية (المطعون عليها) رفعت الطاعة استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٢٦٥ سنة ٧٣ قضائية ومحكمة استئناف القاهرة قضت أول أبريل سنة ١٩٥٨ بتأييد الحكم المستأنف طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وبعد استيفاء الإجراءات قدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها رفض الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته الى دائرة المواد المدنية والتجارية وبالحلقة المحددة لنظره صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعة تنمى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه وقوع بطلان في الإجراءات أثر فيه حين أيد الحكم الابتدائي الذي صدر بناء على إجراءات باطلة وفي بيان ذلك تقول إن الشركة المطعون عليها رفعت الدعوى أصلا أمام دائرة الإيجارات بموجب طلب تقدمت به إلى رئيس محكمة القاهرة الابتدائية طالبة إخلاء العين المتنازع عليها تأسيسا على أحكام القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ قضت المحكمة في ١٩٥٥/١١/٢١ بعدم اختصاصها بنظر الدعوى لخروج النزاع من نطاق أحكام القانون المشار إليه وبإحالة الدعوى إلى نفس الدائرة باعتبارها دائرة مدنية من دوائر المحكمة الابتدائية محددة لنظرها جلسة من جلسات المرافعة . والحكم بالإحالة في نظر الطاعة مخالف للقانون إذ لا يجوز الحكم بها إلا عند مخالفة قواعد الاختصاص النوعي والمحل الواردة بقانون المرافعات وبشرط أن يكون الاختصاص معقودا لكل من المحكمة التي أحالت الدعوى والمحكمة المحال إليها طبقا لأحكام قانون المرافعات ومن ثم فلا تجوز الإحالة من محكمة استئنائية كمحكمة الإيجارات إلى محكمة عادية لاختلاف طريقة رفع الدعوى في كليهما . وقد ترتب على الإحالة إلى جلسة المرافعة مباشرة عدم عرض القضية على قاضي التحضير وعدم إعداد تقرير تلخيص عنها وتلاوته وذلك بالمخالفة لأحكام المواد من ١١٠ إلى ١١٦ من قانون المرافعات مع أن هذه الإجراءات من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على إفعالها البطلان — وتضيف الطاعة قائلة إن الدعوى وقد سدد عنها رسم ثابت عند رفعها أمام دائرة الإيجارات فقد كان يتعين بعد إحالتها أن يسدد عنها رسم نسبي إعمالا لحكم الفقرة السادسة من المادة ٥٧ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٤٤ وإلا أمرت المحكمة باستبعادها من رول الجلسة عملا بنص المادة ١٣ من القانون المشار إليه وإذا صدر الحكم الابتدائي دون حصول ذلك فإنه يكون باطلا لعدم استيفاء الرسوم المستحقة ولما كانت كل هذه الإجراءات الباطلة قد أثرت في الحكم الابتدائي فشأبه بالبطلان فإن هذا البطلان يسرى أيضا على الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المادة ١٣٥ من قانون المرافعات تنص على أنه "يجوز للمحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة

الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة “ وعدم الاختصاص الذى عتته هذه المادة — كما جاء بالمذكرة الإيضاحية — هو عدم الاختصاص النوعى أو المحلى ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى القاضى بالإحالة لا يكون مبنيا على إجراء باطل ذلك أنه متى حكمت المحكمة بعدم اختصاصها نوعيا ثم أمرت بالإحالة إلى المحكمة المختصة فإن تلك الإحالة ليست إلا استعمالا للرخصة المخولة لها بناء على المادة ۱۳۵ المشار إليها — وذلك بغض النظر عما إذا كان الاختصاص معقودا للمحكمة المحيلة أو المحكمة المحال إليها طبقا لقانون المرافعات أو أى قانون خاص آخر إذ لا تخصيص بلا تخصيص — وإذا جرى النص على أن المحكمة تأمر بإحالة الدعوى بحالتها فإن مفاد ذلك أن المحكمة المحال إليها الدعوى تنظرها بحالتها التى أحلت بها ومن ثم فإن ماتم جميعا من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحا بما فى ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة الأصل إليها من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها فإذا ماتمت تهيئة الدعوى للمرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحيلة فلا يقضى الأمر من المحكمة المحال إليها اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها — ولما كانت الدعوى قد صدر فيها من دائرة الإيجارات حكم بئدب خير وظلت أمامها وقتا طويلا تهيأت فيه للمرافعة فلم يكن هنالك محل لأن تبدأ سيرها أمام قاضى التحضير بعد إحالتها لمهابة للمرافعة كما أنه لا محل لإعداد تقرير تلخيص وتلاوته ما دامت الدعوى قد تهيأت للمرافعة دون عرضها على قاضى التحضير إذ أن تقرير التلخيص لا يكون إلا عند إحالة القضية من قاضى التحضير إلى المرافعة — كذلك فإن عدم دفع الرسم النسبى لا يترتب عليه البطلان لما هو مقرر من أن المخالفة المالية فى القيام بعمل إجرائى لا يترتب عليها بطلان هذا العمل ما لم يترتب القانون البطلان على هذه المخالفة ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس .

وحيث إن الطاعة تنعى بالوجه الأول من السبب الثانى على الحكم المطعون فيه القصور فى التسيب ذلك أنه أقام قضاءه بالإخلاء على البند الخامس من عقد الإيجار دون أن يفصح عما إذا كان هذا البند قد تضمن شرطا فاصحا صريحا أو انطوى على شرط قاسخ ضمنى مع اختلاف الشرطين طبيعة وحكما ومن ثم فلم

يبين الأساس القانوني الذي أقام عليه قضاءه كما تنعى بالوجه الثاني أن أسبابه جاءت متضاربة متهاترة إذ أيد الحكم الابتدائي لأسبابه مع أن ذلك الحكم قد أقام قضاءه بالإخلاء على أسباب ثلاثة مجتمعة هي تضمن عقد الإيجار شرطا فاصحا ضمينا وشرطا فاصحا صريحا وعلى أن عقد الإيجار قد انتهت مدته رغم اختلاف الشرطين طبيعة وحكما ورغم عدم تصور الحكم بفسخ عقد انتهت مدته أو بانتهاء مدة عقد حصل انقضاؤه - كما ينعى بالوجه الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون إذ اعتبر الفسخ مطلوبا ضمنا تبعا لطلب الإخلاء المؤسس على القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ مع مناقاة طلب الفسخ الضمني لطلب الإخلاء على الأساس المذكور .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأول بأنه قد ثبت بالحكم المطعون فيه أن الطاعنة ظلت حتى صدور ذلك الحكم قاعدة عن صداد الإيجار المتأخر مكررة دفاعها في طلب رفض الإخلاء على ملكيتها للعين المؤجرة ومن ثم كان الحكم بالإخلاء متعيينا سواء أقيم على أساس من الشرط الفاسخ الضمني أو الشرط الفاسخ الصريح ولذلك لا يعيب الحكم عدم انفصاحه عن أى من هذين الشرطين تضمنته البند الخامس من عقد الإيجار ما دام أن كلا منهما يؤدي أعماله إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم والنعي مردود في وجهه الثاني بما سبق الرد به على الوجه الأول ولأنه لما كان الحكم الابتدائي الذي أيد الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بالفسخ والإخلاء على عدم وفاء المستأجر بالأجرة المستحقة فذلك كفأؤه لإقامة قضاؤه أما النعي بأن الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي قد أقام قضاؤه بالإخلاء على انتهاء عقد الإيجار بعد أن قرر بانقضاء العقد مع أن الانتهاء لا يرد على عقد فسخ فردود بأن ما عرض له الحكم في خصوص انتهاء عقد الإيجار كان استطرادا زائدا لم تكن بالحكم حاجة إليه ومن ثم فلا يعيبه - والنعي مردود في وجهه الثالث بأن الحكم حين قرر أن الفسخ مطلوب ضمنا فطلب الإخلاء لم يكن مخالفا للقانون للتلازم بين طلب الإخلاء والفسخ المؤسس على إخلال المستأجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الثالث على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسييب وفي بيان ذلك تقول إنها تمسكت أمام محكمة الموضوع

بأن العين المطلوب إخلاؤها رقم ٧ شارع شاكر الجندى مملوكة لها بموجب عقد بيع مؤرخ ١٩٤٧/٣/٢١ وليست مملوكة للشركة المطعون عليها وأما العين التي تستأجرها من الشركة المطعون عليها فهي العين رقم ١٤ شارع شاكر الجندى وليس رقم ٧ مستندة في ذلك إلى إقرارات صادرة من الشركة المطعون عليها في منازعات قضائية متعددة كانت مرردة بينها وبين الشركة المطعون عليها — ورغم قيام النزاع على ملكية العين المطلوب إخلاؤها وعلى حقيقة العين المؤجرة وهل هي رقم ٧ أم رقم ١٤ والذي كان يقتضى على المحكمة من تلقاء نفسها وقف الدعوى حتى يفصل في الملكية بدعوى ترفع بالطريق المعتاد فإن دائرة الإيجارات التي رفعت أمامها الدعوى أصلا لم تجب الطاعن إلى طلب الوقف وقضت بنسب خبير لأداء المأمورية المشار إليها وتابعتها في ذلك الدائرة المدنية بعد الإحالة ومحكمة الاستئناف وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون إذ فصل في الدعوى بمحالتها دون أن يتبع في الفصل في الملكية أحكام القانون — كما أنه لم يرد على ما تمسكت به الطاعنة من مستندات تؤيد ملكيتها للعين المطلوب إخلاؤها كما تؤيد أن العين المؤجرة هي رقم ١٤ وليست رقم ٧ يكون معينا بالقصور .

وحيث إن النعي مردود في شقه الأول الخاص بعدم وقف الدعوى بأن وقف الدعوى طبقا للمادة ٢٩٣ من قانون المرافعات أمر جوازي للمحكمة حسبما تستبينه من جدية المنازعة في المسألة الأولية أو عدم جديتها — أما ما تنهاه الطاعنة من أن المحكمة أغفلت طلب الوقف المقدم منها فإن هذا النعي غير مقبول لأن الطاعنة لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت بطلب الوقف أمام محكمة الموضوع . ومردود في شقه الثاني بأنه يبين من تقرير الخبير أنه انتهى إلى أن عقدي البيع والإيجار سندی المطعون عليها ينطبقان على العقار رقم ٧ — وفند — ما أثارته الطاعنة من دفاع يهدف إلى أن حقيقة العقار المؤجر هو رقم ١٤ وليس رقم ٧ — ولما كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد تقرير الخبير مقاما على أسبابه فإن ذلك يكفي لتسبيب قضائه بالإخلاء المؤسس على عدم الوفاء بالأجرة وذلك بغض النظر عن ملكية العين المؤجرة ومن ثم يكون النعي عليه بالقصور لا أساس له .

وحيث إن الطاعن ينعي بالسبب الرابع على الحكم المطعون فيه البطلان لقصوره في التسبيب ذلك أنه وجه إلى تقرير الخبير الذي اعتمده الحكم المطعون فيه

عدة اعتراضات جوهرية تؤدي إلى بطلانه وعلى ذلك فقد اعتمد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير مقدرا — على تقيض الواقع — أن هذا التقرير قد تكفل بالرد على هذه الاعتراضات مع أنه كان من الواجب على الحكم أن يرد بنفسه على هذه الاعتراضات وإذا لم يفعل فإنه يكون معيبا بالقصور .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه يبين من تقرير الخبير أنه قد تكفل بالرد على جميع الاعتراضات التي فصلتها الطاعنة في سبب النعي — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أحال إلى تقرير الخبير مقاما على أسبابه فإن الحكم قد تضمن الرد على تلك الاعتراضات ويكون ما تثيره الطاعنة لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

وحيث إن الطاعنة تنعى بالسبب الخامس على محكمة الاستئناف الإخلال بمحقها في الدفاع ذلك أن المحكمة قررت بجلسته ١٨/٣/١٩٥٨ حجز القضية للحكم بجلسته ١٠/٤/١٩٥٨ لكن محامي الطاعنة تقدم بعد ذلك بمذكرة تنفيذ لقرار المحكمة وأرفق بها طلبا بفتح باب المرافعة لتقديم المستندات التي كان قد سحبها بإذن المحكمة لتقديمها في قضية أخرى بين الطاعنة والمطعون عليها أو مد أجل الحكم مع قبول المستندات المبينة بالحفاظة المرفقة بالطلب لكن المحكمة رفضت هذا الطلب مقرررة استبعاد الحفاظة المتضمنة لمستندات جوهرية يتوقف عليها الفصل في موضوع الاستئناف وفي ذلك إخلال بمحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعي مردود بما جاء بأسباب الحكم المطعون فيه حيث ورد بها . ” وحيث إنه عن طلب الشركة المستأنفة بإعادة القضية إلى المرافعة لإعادة المستندات التي كانت بالملف الابتدائي فإن الدعوى رفعت في ١١ مارس سنة ١٩٥٦ وظلت بقسم الكتاب لتحضيرها إلى ١٥/١٠/١٩٥٧ حين تحدد لها جلسة ٢٤/١٢/١٩٥٧ للمرافعة وفيها تأجلت بجلسته ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ لإيداع المستندات ثم تأجلت بجلسته ١٨ مارس سنة ١٩٥٨ وفي الجلسة الأخيرة حجزت للحكم بجلسته اليوم فكان لدى الشركة المستأنفة متسعا من الوقت وفرصا عديدة لتقديم ما تشاء من مستندات أما وهي لم تقدم رغم ذلك فإن طلبها إعادة القضية للمرافعة ترى المحكمة أن الغرض منه مد أجل التقاضي بدون مبرر وخصوصا أن هذا النزاع قد طال أمده يضاف إلى هذا أنه بالاطلاع على الحواظف المقدمة

من الشركة المستأنفة بالملف الابتدائي تبين أن المستندات التي محبتها هي إنذارات معلنة كطلب الشركة المستأنف ضدها إليها بالتنبيه بسداد الإيجار وإعلانات دعاوى طرد والأحكام السابق صدورها في هذا النزاع وجميع هذه الأوراق معترف بها من الخصوم ولم تبين الشركة المستأنفة استئنافها على شيء من هذه الأوراق لا في عريضة استئنافها ولا في مذكراتها " وهذا الذي قرره المحكمة في خصوص طلب الطاعة يسوغ ما رأيته من رفض هذا الطلب ومن ثم فإنها لا تكون قد أخلت بحق الدفاع .

وحيث إن الطاعة تنهى بالسبب السادس على الحكم المطعون فيه الهطلان: أولاً - لصدوره لمصلحة شركة فرنسية لا صفة لها في التقاضي بحكم القانون وبحكم وضعها تحت الحراسة القانونية أثناء سير الدعوى المطعون على حكمها . ثانياً - أن الشركة المطعون عليها لم تكن ممثلة تمثيلاً قانونياً أثناء التقاضي لأن الحاضر عنها قرر أنه موكل عنها بموجب توكيل مودع بالمفردات مع أنه لم يكن بالمفردات مثل هذا التوكيل مما يجعل الحكم باطلاً .

ومن حيث إن هذا النعي مردود في شقه الأول بأن الحاضر عن الطاعة قرر بجلسته ١٩٥٧/١٢/٢٤ أمام محكمة الاستئناف أن الشركة المطعون عليها وضعت تحت الحراسة وطلب التأجيل لإعلان الحارس العام وقد أجابته المحكمة إلى طلبه وأجلت الدعوى بجلسته ١٩٥٢/٢/٢٥ فطلب التأجيل ثانية للتحري عن الحارس وإذا ذاك قرر الحاضر عن الشركة المطعون عليها أن الشركة لم توضع تحت الحراسة ولم يجادل الحاضر عن الطاعة في ذلك ولما كانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أن الشركة المطعون عليها هي شركة فرنسية ينطبق عليها الأمر العسكري رقم ٥ سنة ١٩٥٦ الخاص بالإتجار مع الرعايا البريطانيين والفرنسيين وبالتدابير الخاصة بأموالهم ومن ثم يكون هذا النعي عارياً عن الدليل - والنعي مردود في شقه الثاني بأن ماثيره الطاعة من خلو المفردات من توكيل للحاضر عن الشركة المطعون عليها فإنه لم يسبق لها أن عرضته على محكمة الموضوع ومن ثم يعتبر صلباً جديداً لا يجوز إبداءه أمام محكمة النقض .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زعفراني
سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد النامي ، وقطب عبد الحميد قراج .

(١٢٨)

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " " سعر الرسم " .

فرق المشرع في سعر الرسم المستحق على أيلولة المال بطريق الوصية بين الموصى له
الوارث والموصى له غير الوارث . خضوع نصيب الأول للرسم المفروض عليه كوارث .
وخضوع نصيب الثاني لرسم مساو لما هو مقرر على الطبقة الأخيرة من الورثة .

(ب) ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " " الوارث في حكم المادتين
١ و ٣ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ " .

الوارث في حكم المادتين ١ و ٣ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هو من آل إليه نصيب
في التركة بسبب من أسباب الإرث تحقق عند الوفاة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية
والقوانين المختارة منها . لا يكفي في اكتساب صفة الورثة مجرد القرابة للتوفى سواء قال
هذا القريب نصيبا في الإرث أو منع منه أو يجب له .

(ج) ضرائب . " رسم الأيلولة على التركات " " سعر الرسم " . وارث .
" اختلاف الدين " .

اختلاف الدين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية طاع من موافق الإرث . الابن
المسلم لا يعتبر وارثا لأنه المسيحية . الوصية الصادرة منها له وصية لغير وارث . خضوعها
لسعر مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة .

١ - مؤدى المادة الثالثة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ يفرض رسم على
أيلولة التركات أن المشرع فرق في سعر الرسم المستحق على أيلولة المال بطريق
الوصية بين الموصى له الوارث والموصى له غير الوارث فأخضع نصيب الأول
لرسم المفروض عليه كوارث . بالنسبة المينة في المادة الأولى من القانون

المذكور وأخضع نصيب الثاني لرسم مساو لما هو مقرر على الطبقة الأخيرة من الورثة الميينة في المادة الأولى وذلك فيما عدا الاستثناء الذي ورد بها .

٢ - الوارث في حكم المادتين ١ و ٣ من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هو من آل إليه نصيب في التركة بسبب من أسباب الإرث تحقق عند الوفاة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المختارة منها وهي التي تعين الورثة وتحدد أنصبتهم في الإرث وانتقال الأموال إليهم بالنسبة للوطنيين كافة مسلمين وغير مسلمين . ومن ثم فلا يكفي في اكتساب صفة الورثة مجرد القرابة للتوفى سواء نال هذا القريب نصيبا في الميراث أو منع منه أو حجب عنه ، والقول بغير ذلك مخالف لأحكام الشريعة الإسلامية في الإرث ، فضلا عن أن المشرع الضرائحي لو قصد إلى ذلك لما كان بحاجة لأن يستثنى في الفقرة الثانية من المادة الثالثة صالفة الذكر حالة الفرع غير الوارث ما دام أنه من ذوى القربى .

٣ - اختلاف الدين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية مانع من موانع الإرث ، ومن ثم فإن الإبن المسلم لا يعتبر وارثا شرعا لوالدته المتوفاة مسيحية وبالتالي تكون الوصية الصادرة منها له وصية لغير وارث وتخضع في فرض رسم الأيلولة لحكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ويستحق عنها رسم مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة الميينة بالمادة الأولى من القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومما عاين التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد امتنق أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه ومائر أوراق الطعن في أنه بتاريخ ١٨/٨/١٩٤٩ توفيت المرحومة السيدة رضا قرداسي المسيحية الأرثوذكسية الديانة من أولادها - نيقولا - وجوزيف - وبدر الدين وابنتها السيدة لودي قرداسي . وقد انحصر ميراثها في أولادها المسيحيين دون ابنها

” بدر الدين “ الذي كان قد اعتنق الاسلام قبل وفاتها — ولكنها كانت قد أوصت حال حياتها لولدها ” بدر الدين “ المذكور بستة قرارات شيوخ في جميع ما تملكه عند وفاتها بمقتضى وصية مصدق عليها من محكمة الإسكندرية الابتدائية في ١٤/٤/١٩٤٨ وعقب وفاة المورثة قامت مراقبة ضرائب الإسكندرية بمحضر التركة وعرض الأمر على لجنة تقدير التركات فأصدرت في ٢٠/١٢/١٩٤٩ قرارا بتقدير صافي التركة بمبلغ ١٤٢٢٦٧ ج و ٢١٣ م وحددت نصيب ” بدر الدين قرداحي “ مورث المطعون عليهما فيها بوصفه موصى له غير وارث بمبلغ ٣٥٥٦٦ ج و ٤٠٨ م وأخضعت هذا المبلغ للرسم المقرر للطبقة الرابعة بالمادة الأولى من القانون ١٤٢ سنة ١٩٤٤ وذلك استنادا الى أنه غير وارث لوالدته لاختلاف الدين المساع من الإرث فطعن ” بدر الدين “ مورث المطعون عليهما في هذا القرار بالدعوى رقم ٣٦٢ سنة ١٩٥٠ تجارى كلى أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الغاء والغاء أو راد الربط التى أصدرتها مصلحة الضرائب تأسيسا عليه والحكم باخضاع نصيبه من التركة للرسم باعتباره وارثا من الطبقة الأولى والحكم بأن رسم الأيلولة لا يفرض إلا على مقدار ما آل له من أموال مع الزام مصلحة الضرائب بأن ترد له كل مبلغ دفعه اليها فوق ما هو مستحق لها قانونا بفائدة قدرها ٥ ٪ من تاريخ رفع الدعوى ... وبتاريخ ١٠/٤/١٩٥٢ قضت محكمة أول درجة حضوريا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد قرار اللجنة المطعون فيه . واستأنف مورث المطعون عليهما هذا الحكم وقيد استئنافه برقم ١٩٣ سنة ٨ ق تجارى طالبا الغاء والحكم أصليا باخضاع نصيبه من التركة للرسم باعتباره وارثا من الطبقة الأولى والحكم بأن الرسم لا يفرض إلا على مقدار ما آل اليه من أموال مع الزام مصلحة الضرائب بأن ترد له مبلغ ٦٠١٥ ج و ٤٣٧ م وهو المبلغ الذى دفعه فوق ما هو مستحق عليه قانونا مع فائدته القانونية بواقع ٥ ٪ من ١٦/٣/١٩٥٠ حتى السداد ... واحتياطيا — فى حالة ما إذا رأت المحكمة أن المستأنف من الطبقة الرابعة (من الورثة) الزام المصلحة بأن ترد له مبلغ ٣٧٨٥ ج و ٦٣٣ م وفائدته من التاريخ السابق حتى السداد . وبتاريخ ٢/٣/١٩٥٨ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع : أولا — تعديل الحكم المستأنف والحكم باخضاع نصيب المستأنف (مورث المطعون عليهما) من التركة للرسم باعتباره وارثا من الدرجة الأولى والغاء الحكم المستأنف

فيما قضى به بالمخالفة لذلك . ثانيا - تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من إخضاع نصيب المستأنف من التركة بالقدر الموصى به جميعه . ثالثا - إلزام كل من الطرفين بمصاريف الدعوى بخصوص هذين الطرفين من الدرجتين مناصفة بينهما مع المقاصة في أتعاب المحاماة . رابعا - إحالة الدعوى فيما يتعلق بطلب استرداد المستأنف المبالغ التي دفعها زيادة عما هو مستحق إلى خير لتعيين المبلغ الواجب رده ... وذلك تأسيسا على أن غير الوارث هو الأجنبي عن المتوفى الذي لا تربطه به صلة القرابة من نسب أو زوجية أما من له صلة قربة بالمتوفى كان وارثا سواء نال استحقاقا في الميراث وأخذ نصيبا فيه أو منع منه أو حجب عنه . وبتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ قضت المحكمة بالإلزام مصلحة الضرائب بأن تدفع للمستأنف مبلغ ٥٠٦٩,٢٩ ج وفوائده القانونية بواقع ٥ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ١٩٥٠/١١/١١ لحين السداد مع إلزامها بالمصاريف المناسبة للمبلغ المحكوم به عن الدرجتين ورفضت ما صعدا ذلك من الطلبات . وذلك أخذا بما جاء بتقرير الخبير . فطلعت مصلحة الضرائب في الحكمين الصادرين من محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢ و ١٩٥٨/٦/٢٢ بطريق النقض - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٩٦١/٥/٢ إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الحاضر عن الطاعنين على طلباته كما أصر الحاضر عن المطعون عليهما على رفض الطعن وصحمت النيابة على رأيها الذي أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكمين المطعون فيهما .

ومن حيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب تنمى الطاعنة في السببين الأولين منها على الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢ أنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ذلك أنه قضى بإخضاع نصيب مورث المطعون طيهما الذي آل إليه بطريق الوصية من والدته المتوفاة للرسم المقرر للطبقة الأولى من الورثة بدلا من الرسم المقرر للطبقة الرابعة استنادا إلى ما ذهب إليه من أن الوصية لغير الوارث في حكم المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هي الوصية للأجنبي عن المتوفى الذي لا تربطه به صلة قربة من نسب أو زوجية وأن الوصية للوارث هي الوصية لكل من له صلة قربة للمتوفى سواء نال استحقاقا في الميراث أو منع منه أو حجب عنه مع أن المستفاد من سياق

ومدلول نص المادة الثالثة سالفة الذكر — أن أيلولة المال بطريق الوصية يأخذ حكم أيلولته بطريق الإرث وأن نصيب الموصى له من غير الورثة يخضع للرسم المقرر للطبقة الرابعة فيما عدا الاستثناء الوارد بهذه المادة . وأن الورثة الشرعيين للمتوفى هم الذين يستحقون نصيباً في التركة بسبب الإرث — وإذا كان مورث المطعون عليهما لا يستحق نصيباً في تركة المتوفاة لإختلاف الدين بينهما طبقاً للمادة السادسة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فإن الوصية الصادرة له منها تعتبر صادرة لغير وارث ويستحق عنها رسم مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة .

ومن حيث إنه يبين من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ومن متابعة المراحل التشريعية التي مر بها أن المشرع إذ نص في المادة الثالثة منه على أن " الأموال التي تنتقل بطريق الوصية يكون حكمها حكم الأموال التي تنتقل بطريق الإرث ويحصل عنها الرسم ذاته — فإن كان الموصى له من غير الورثة يكون الرسم مساوياً لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة المبينة في المادة الأولى . وذلك فيما عدا أحوال الوصية للفرع غير الوارث ... " فقد دل بذلك على أنه فرق في سعر الرسم المستحق على أيلولة المال بطريق الوصية بين الموصى له الوارث وبين الموصى له غير الوارث فأخضع في الفقرة الأولى نصيب الأول للرسم المفروض عليه كوارث بالنسب المبينة بالمادة الأولى وأخضع في الفقرة الثانية نصيب الثاني لرسم مساو لما هو مقرر على الطبقة الأخيرة فيما عدا الاستثناء الذي ورد بها .

ومن حيث إن " الوارث " الذي نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ على فرض رسم أيلولة التركة على صافي نصيبه فيها وأشارت إليه المادة الثالثة هو من آل إليه نصيب في التركة بسبب من أسباب الإرث تحقق عند الوفاة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المختارة منها وهي التي تعين الورثة وتحدد أنصبتهم في الإرث وانتقال الأموال إليهم بالنسبة للوطنيين كافة مسلمين وغير مسلمين . ولا محل لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مجرد القرابة للمتوفى تكفي لتوافر صفة الوراثية نال هذا القريب نصيباً في الميراث أو منع

منه أو حجب عنه ذلك لأنه فضلا عن مخالفة هذا القول لأحكام الشريعة الإسلامية في الإرث فإن المشرع الضرائحي لو قصد إلى ذلك لما كان بحاجة لأن يستثنى في الفقرة الثانية من المادة الثالثة سالفة الذكر حالة الفرع غير الوارث ما دام أنه من ذوى القربى وهي استثناء ورد على القاعدة الأصلية التي تقضى بأن الوصايا لغير الورثة يسرى عليها الرسم المقرر للطبقة الأخيرة الميينة بالمادة الأولى مما يستتبع تطبيق هذا الاستثناء في النطاق الذي رسمه القانون . لما كان ذلك ، وكانت أحكام الشريعة الإسلامية تقضى بأن اختلاف الدين مانع من موانع الإرث فإن مورث المطعون عليهما المسلم لا يعتبر وارثا شرعا لوالدته المتوفاة مسيحية . وبالتالي تكون الوصية الصادرة منها له صادرة لغير وارث وتخضع في فرض رسم الأيلولة لحكم الفقرة الثانية من المادة الثالثة من القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ ويستحق عنها رسم مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة الميينة بالمادة الأولى من القانون . وإذ كانت الحكم المطعون فيه الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢ قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وقض الحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٢ المترقب عليه .

ومن حيث إن الموضوع صالح للفصل فيه — ولما تقدم ولما جاء بالحكم الابتدائي من أسباب يتعين تأييده .

جلسة ٢٦ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فتوح جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد وعفرائي سالم ، وأحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وقطب عبد الحميد قراج .

(١٢٩)

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق "أحوال شخصية" :

(١) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالأجانب" . "النظام المالي بين الزوجين" . "قواعد الإسناد" .

المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين الزوجين من مسائل الأحوال الشخصية .
خضوع القواعد المتعلقة بهذا النظام والخاصة بتقرير حقوق الزوجين ومدى هذه الحقوق وما هيبتها والمواعيد الخاصة ببقائها أو سقوطها لقواعد الاسناد الواردة بالمادة ١٣ مدني .

(ب وج) أحوال شخصية . "المسائل الخاصة بالأجانب" "النظام المالي بين الزوجين" "نظام المشاركة في الأموال" .

ملكية الزوج لإيرادات ونموار الأموال الزوجية في حالة اتحاد الأموال .
م ١٩٥ مدني سويسري .

حق الزوجية في الربح حق شخصي .

(د) حكم . "حجية الحكم الأجنبي" .

حجية الحكم الأجنبي أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية ما دام قد صدر نهائيا ومن جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر .

١ - المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين الزوجين هي من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم فكل ما اتصل بهذا النظام من قواعد خاصة بتقرير حقوق للزوجين ومدى هذه الحقوق وما هيبتها والمواعيد الخاصة ببقائها أو سقوطها

ينحضع لقواعد الإسناد الواردة بالمادة ١٣ من القانون المدنى . وماتثيرة الزوجة من نزاع حول العقد الذى اختار بموجبه الزوجان نظام فصل الأموال من حيث وجود الرضا أو انعدامه وتقدم دعوى الإبطال أو عدم تقادما لا يخرج المنازعة عن نطاق النظام المالى الذى ينحضع له الزوجان باعتبارها من صميم مسائل الأحوال الشخصية .

٢ - ما نصت عليه المادة ١٩٥ من القانون المدنى السويسرى من أن الزوج هو المالك لكل أموال الزوجية التى لا تكون حصصا للزوجة وأن إيرادات الزوجة ابتداء من تاريخ استحقاقها والثمار الطبيعية لخصصها بعد انفصالها تصبح ملكا للزوج يدل على أن الزوج هو المالك لإيرادات وثمار جميع الأموال الزوجية .

٣ - الإسناد إلى المادة ٢١٤ من القانون المدنى السويسرى لا يحول دون اعتبار حق الزوجة فى الربح - فى حالة اتحاد أموال الزوجين - حقا شخصيا .

٤ - متى كان الحكم الأجنبى بشأن حالة الأشخاص قد صدر بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية باصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام فى مصر فانه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولو لم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل فى أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ١٣٥١ سنة ٧٣ ق لدى محكمة مصر المختلطة بعريضة أطلت إلى المرحوم اشيل جروبي مورث المطعون عليهم وإلى آخرين بتاريخ ٩ و ١٠ مارس سنة ١٩٤٨ طلبت فيها الحكم بتثبيت ملكيتها إلى حصة مقدارها الثلث فى مؤسسة جروبي الكائنة بالقاهرة مع ما يتبعها من منشآت وغيرها وقسمة جميع هذه الأموال وتعيين خير أو أكثر لتصفيتها وتسليمها حصتها

وبعد إلغاء المحاكم المختلطة أحيلت إلى محكمة القاهرة الوطنية وقيدت بجدولها برقم ٤٣٣٩ سنة ١٩٤٩ كل مصر وفي أثناء نظر الدعوى توفي المرحوم اشيل جروبي في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٩ وحل محله ورثته وتداولت الدعوى بالجلسات حيث أضافت الطاعنة طلبا آخر وهو إلزام الورثة بأن يدفعوا لها مبلغ ٣٠٠ جنيه نفقة شهرية مؤقتة حتى ينتهى النزاع وأمر البنوك الميمنة في العريضة بأن يسلّموها ثلث ما هو مودع لديهم باسم مؤسسة جروبي وقالت الطاعنة شرحا لدعواها إن المرحوم اشيل جروبي كان يعاون والده في إدارة مؤسسة جروبي وابتداء من ١٦ أغسطس سنة ١٩١٧ خصص له الوالد حصة قدرها ٤٠٪ من الأرباح وفي ١٩ يوليو سنة ١٩٢٠ تم زواج الطاعنة منه بمدينة روفينو بسويسرا دون اتفاق على تعيين نظام خاص في شأن أموال كل من الزوجين ومن شأن ذلك أن يخضع للزوجان لما يسمى بنظام اتحاد الأموال طبقا لأحكام القانون السويسرى وفي ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ حرر الزوجان عقدا اختارا بموجبه نظام فصل الأموال قررت الزوجة بمقتضاه أنها لم تقدم حصة عند الزواج وبذلك تكون جميع الأموال ملكا للزوج دون أن يكون للزوجة أن تطالب بحق من الحقوق وصدق مجلس للصاية على هذا التغيير في ٨ أكتوبر سنة ١٩٢٦ إلا أنها علمت بعد ذلك أن والد زوجها قد باع له مؤسسة جروبي في أول يوليو سنة ١٩٢٦ بطريق المقاصة بين رصيده سنة ١٩٢٦ وقيمة الثمن المتفق عليه وانتهت بذلك إلى أحقيتها في ثلث هذه المؤسسة على أساس أن هذا الشراء قد حدث بحصيلة نظام الاتحاد المالى الذى ظل قائما منذ قيام الزواج سنة ١٩٢٠ إلى ما بعد أول يوليو سنة ١٩٢٦ تاريخ اتمام عقد الشراء وما كان تغيير النظام المالى في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ إلا لإسقاط حقها في هذه الأموال وكان توقيعها لهذا الاتفاق ضحية غلط وتدليس وإكراه ودفع الزوج الدعوى بأن الطاعنة لم تقدم في ظل اتحاد الأموال بصفتها زوجة أية حصة أو مال من شأنه أن يجعلها شريكة في تلك الأموال وأنه أقام ضد الطاعنة دعوى طلاق أمام القضاء السويسرى صدر فيها الحكم من محكمة لوجانو في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ بالطلاق بناء على زنا الزوجة وأثبتت المحكمة في حكمها عدم وجود علاقات مالية بين الزوجين تتطلب التصفية فيما يتعلق بنظام الأموال بين الزوجين وقد قضت محكمة أول درجة بجلسته ٢٩ مايو سنة ١٩٥٠ برفضها فطعت الطاعنة في هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٢٧ سنة ٦٧ ق استئناف

القاهرة وقضت محكمة الاستئناف في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ بإلغاء الحكم المستأنف لبطلانه بناء على عدم تدخل النيابة العامة في الدعوى ولم تفصل المحكمة في موضوع الدعوى فقرر المطعون عليهم بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض . وقيد الطعن برقم ٤٢٣ سنة ٢١ قضائية وقضى فيه بجلسة ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ بتنقض الحكم وأحالت القضية على محكمة الاستئناف للفصل فيها وبجلسة ٢٦ يونيو سنة ١٩٥٥ قضت محكمة الاستئناف برفض دعوى الطاعنة فطعنت الطاعنة على هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنها برقم ١٢ سنة ٢٥ وقضت المحكمة فيه بجلسة ١٥ يناير سنة ١٩٥٦ بتنقض الحكم لعدم بيان رأى النيابة العامة وبعد تمجيل الدعوى أمام محكمة الاستئناف قضت في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ برفضها وطعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٩ وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٠ أبريل سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة حيث صممت الطاعنة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليهم رفضه وصممت النيابة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثمانية أسباب يتحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون كما أخطأ في الاسناد حينما قال إن المادة ٣١ من قانون الالتزامات السويسرى هى الواجبة التطبيق إعمالا لحكم المادة ١٣ من القانون المدنى المصرى للفصل في الدفع المقدم من المطعون عليهم بسقوط حق الطاعنة في الطعن بالتدليس على الاقرار المؤرخ في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ بمضى سنة ذلك أن تطبيق المادة ١٣ المذكورة إنما يكون بالنسبة إلى نظام الأموال بين الزوجين لحسب الذى يخضع لحكم المادة ٢١٤ من القانون المدنى السويسرى ومتى انتهى مفعول الآثار القانونية للزواج وتحدد لكل زوج حصة في أموال زوجه الآخر فإن كل تصرف يصدر من أحد الزوجين إنما يحكه قانون الالتزامات السويسرى لا قانون الأحوال الشخصية مما كان يتعين معه تطبيق المادتين ١٨ و ١٩ من القانون المدنى المصرى إذ أن الاقرار يتعلق بمنقول وعقار موجودين بمصر "مؤسسة جروبي" حيث يوجد موطن المتعاقدين وحق الطاعنة في ثلث

الأموال هو حق عيني والدفع بالسقوط تطبيقاً للمادة ٣١ من قانون الالتزامات السويسرى دفع موضوعى لا يجوز التمسك به فى مصر والقانون المصرى هو الواجب للتطبيق لأن مصر هى الموطن المشترك لطرفى النزاع .

ومن حيث إن هذا النعى فى غير محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه فى هذا الشأن على أنه فى خصوص القانون الواجب التطبيق على واقعة الدعوى فنص المادة ١٣ من القانون المدنى صريح فى أنه " يسرى قانون الدولة التى ينتمى إليها الزوج وقت انعقاد الزواج على الآثار التى يرتبها عقد الزواج بما فى ذلك من أثر بالنسبة إلى المال " ونظام الأموال بين الزوجين هو نظام لا تعرفه الشريعة الإسلامية ولا الطوائف غير الإسلامية فى مصر وقد حذا فيه المشرع حذو التشريعات الحديثة . . . ولا يسوغ فى هذا المقام الاحتجاج بنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ مدنى التى تقضى بسريان قانون موقع العقار على العقود التى أبرمت فى شأن هذا للعقار كما ذهب المستأنفة إلى ذلك خطأ فى مذكرتها الأخيرة ولا ريب أن القانون المصرى ما كان يعطيها الحق فى تملك حصة الثلث فى منشآت جروبي ولكنها أحكام القانون السويسرى وهو قانون الزوج التى تعطى للزوجة فى نظام اتحاد الأموال ثلث الربح أو صافى الإيراد المشترك ولا يجوز للزوجة أن تقرر تطبيق أحكام القانون المدنى السويسرى فى المادة ٢١٤ منه وترفض تطبيق حكم المادة ٣١ من قانون الالتزامات السويسرى فكلاهما قانون الزوج واجب التطبيق وإن نص أولهما على منح الزوجة حصة الثلث فى صافى الربح ونص ثانيهما على سقوط حقها فى الطعن على ما يشوب الورقة من غش وتدليس وإكراه بمضى سنة على علمها بالغش والتدليس أو على زوال الإكراه وما دام النزاع لا يتعدى دائرة نظام الأموال بين الزوجين من تاريخ نشوئه إلى تصفيته فن المتعين إعمال نص المادة ١٣ من القانون المدنى وتطبيق أحكام القانون السويسرى برمته طالما أن قاعدة الإسناد قد أشارت إلى وجوب تطبيق هذا القانون فلا يقتصر الأمر على تطبيق شرط منها تستفيد منه الزوجة ونبذ شرط آخر لا ترى لها صالحاً فى تطبيقه " وهذا الذى أورده الحكم لاختلافه فيه للقانون . ذلك أن المنازعات المتعلقة بالنظام المالى بين الزوجين هى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم

فيكون كل ما اتصل بهذا النظام من قواعد خاصة بتقرير حقوق الزوجين ومدى هذه الحقوق وماهيتها والمواعيد الخاصة ببقائها أو سقوطها يخضع لقاعدة الإسناد الواردة بالمادة ١٣ من القانون المدني المصري ويكون ما تثيره الطاعنة حول العقد المؤرخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ من حيث وجود الرضا أو انعدامه أو تقادم دعوى الإبطال في هذا الخصوص أو عدم تقادمها لا يخرج المنازعة عن نطاق النظام المالي الذي يخضع له الزوجان باعتبارها من صميم مسائل الأحوال الشخصية لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثاني من أسباب الطعن يتحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون عندما قضى بأن حق الزوجة في نظام الاشتراك في الأموال هو حق شخص وليس حقاً عينياً ذلك أن المادة ٢١٤ من القانون المدني السويسري تنص على أن حق الزوجة إنما هو حق عيني إذ تنص على أن الربح بعد استرداد الحصص يكون ملكاً بحق الثلث للزوجة أو لورثتها وما يزيد من ذلك يكون للزوج أو لورثته والرأي مستقر على أن للزوجة ثلث الربح نظراً لمعاوتها في الزوجية ولو لم تكن لها حصة عند الزواج .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه أورد "أن الخلاف بين طرفي الدعوى حول طبيعة حق الزوجة في الربح وهل هو حق عيني كما تقول المتناقصة أم أنه مجرد حق شخصي كما يقول المستأنف عليهم هو خلاف لا يحتمل هذا الجدل الطويل إزاء صراحة نص المادة ١٩٥ من القانون المدني السويسري وهي تقضي أنه فيما هذا الحصص المملوكة للزوجة وقت الزواج والأموال التي تحتفظ بها وما تستحقه أثناء الزواج بالميراث أو الهبة - ما عدا ذلك فإنه يعتبر ملكاً للزوج بما في ذلك إيرادات الزوجة والثمار الطبيعية التي تغلها حصصها ومن ثم كان من المتعذر القول بعينية حق الزوجة على صافي الربح مع قيام نص صريح بمنع الزوج ملكية مطلقة على هذا الربح وتكون النظرية العكسية أكثر مطابقة للنصوص ولروح التشريع التي تعطى للزوج حقوقاً كاملة في الإدارة والانتفاع بكافة أموال الزوجية مادام الزوجان خاضعين لنظام اتحاد الأموال ولم يختاراً نظاماً آخر بموجب عقد

الزواج ... ولهذا فقد انعقد إجماع الرأي قفها وقضاء في سويسرا على أن حق الزوجة ينحصر دائماً وبغير استثناء في حق شخصي بدين قبل مالك الربح وهو الزوج أو ورثته وهو حق لا ينشأ إلا عند حل اتحاد الأموال بمعنى أنه لا يجوز للزوجة المطالبة به أثناء قيام النظام المذكور ... ومن ثم كان كافياً لعدم إهدار نص المادة ٢١٤ ما انتهت إليه آراء الشراح والمحاكم في سويسرا من منع الزوجة ملكية شخصية على حصة الثلث في صافي الربح وذلك حتى لا يتعارض النص مع حكم المادة ١٩٥ سالف الذكر، راجع الفتويين الصادرين من الأستاذين بتوفول وبدريني المقدمتين من المستأنف عليهم والمراجع القانونية المشار إليها فيهما - وترتبط على هذا الرأي يكون للزوجة باعتبارها مالكة لحق شخصي بدين أن تنازل عن حقها وأن تبرئ ذمة الزوج منه بمجرد إيجاب وقبول بين الطرفين دون حاجة لاتخاذ أي إجراء آخر وذلك أموة بما يجري عليه العمل في شأن التنازل عن كافة الحقوق الشخصية الأخرى " وهذا الذي أورده الحكم لاختلافه فيه للقانون ذلك أن المادة ١٩٥ من القانون المدني السويسري إذ نصت على أن الزوج هو المالك لكل الأموال الزوجية التي لا تكون حصصاً للزوجة وأن إيرادات الزوجة ابتداء من تاريخ استحقاقها والثمار الطبيعية لخصمها بعد انفصالها تصبح ملكاً للزوج فقد دلت بوضوح على أن الزوج هو المالك لإيرادات وثمار جميع الأموال الزوجية وأما الاستناد إلى المادة ٢١٤ من القانون المذكور فلا يحول دون اعتبار حق الزوجة في الربح حقاً شخصياً وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النتي عليه في هذا الشأن يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب النتي يتضمن ستة أوجه يحصل أولها في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ قال بعدم جواز اجتماع الفس والتدليس والإكراه في الإقرار الذي حرره الطاعنة في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ إذ أنه يجوز اجتماع هذه العيوب جميعها في الواقع وفي القانون بخلاف ما قضى به الحكم المطعون فيه كما أن هناك ظلماً جوهرياً وقعت فيه الطاعنة في ذاتية الشيء أي أنها قررت عدم أحقيتها لما لا وجود له أصلاً إذ كانت تظن أنها لن تنازل عن شيء لأنها لم تأت بشيء عند الزواج وما كانت تعلم أن هناك ربحاً وأن لها حصة في هذا الربح فوقعت إرادتها على شيء لا وجود له

في نظرها وانصرفت إلى حق هي تجهله وهذا الغلط يفسد رضاها ويحصل الوجه الثاني في أن الإقرار المؤرخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ يحمل بين طياته الغش والتدليس إذ ذكر فيه أن الزوجة لم تأت بمحصة عند الزواج ولذلك تكون جميع الأموال ملكا للزوج دون أن يكون للزوجة أن تطالبه بحق من الحقوق وهذه الصيغة تتضمن الغش لأمرين: أولهما - أن الزوج أو هم زوجته الطاعنة وهي يوثانية اجنحية عن القانون السويسري ومقيمة في مصر أنها طالما لم تقدم شيئا عند الزواج فلا حق لها في شيء. وثانيهما - أن الزوج أو هم الطاعنة أن الزوجية لم تسفر عن أي حق مالي لها ويحصل الوجه الثالث من هذا السبب في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حينما نفى وجود الغش والتدليس والإكراه إستنادا إلى المذكرة المقدمة في دعوى النفقة الابتدائية رقم ٢١٥٨ سنة ٦٤ ق مصر مختلط فقرا منها ما قرأه دون أن ترجم ودون أن تذكر الفقرات التي استند إليها حتى تعمل محكمة النقض رقابتها على ما استخلصه من هذه المذكرة وأن هذا الذي استخلصه الحكم من مذكرة الطاعنة يخالف النابت فيها ويحصل الوجه الرابع في أن الحكم المطعون فيه قد شابه فساد في الاستدلال إذ خلط بين الباعث الذي أوهم به أشيل بعروبي زوجته الطاعنة وحملها على التوقيع على الإقرار وبين الحقيقة الكامنة في هذا الإقرار التي لم تفهمها ولم تقصدها قط وأن ماورد في مذكرة الطاعنة سالفة الذكر من نية إبراء ذمة الزوج إنما هو قاصر على ما يكون للزوجة من حقوق في تركة زوجها مستقبلا ومشروط بوفاة الزوجة قبل الزوج ويحصل الوجه الخامس في أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تحصيله وفهمه لما جاء على لسان محامي الطاعنة في المذكرة المقدمة فيها في دعوى النفقة وذلك حينما قضى بسقوط حق الطاعنة في التمسك بعيوب الرضا لمضى أكثر من سنة على اكتشافها للغش في عريضة الطلاق ويحصل الوجه السادس في أن الحكم المطعون فيه قد شابه فساد في الاستدلال حينما قال إن اتفاق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قد نص صراحة على أن الزوجة لم تأت بمال في أموال الزوجية وعلى ذلك تكون جميع الأموال مملوكة للزوج ملكا مطلقا وليس للزوجة المطالبة بأي حق منه فيما يتعلق بالنظام المالي للزواج مع أن هذا لا يقصد به إلا سرياته في المستقبل دون الماضي والاتفاق كان مقصورا على الحقوق الميراثية ومشروطا بوفاة الطاعنة قبل زوجها وقد أخطأ الحكم المطعون فيه إذ

اعتبر سكوتها من التحدث من حقها في الأموال الزوجية عندما وقعت دعوى النفقة مع أنها كانت تجهل الواقع بشأن شراء الزوج محل جروبي بمال الزوجة .

وحيث إن هذا النعي مردود في حملته ذلك أن الحكم المطعون فيه قد قرر أنه " من غير الجائز أن تجتمع هيوب الرضا الثلاثة صالفة الذكر في ورقة واحدة فالإكراه يعنى أن الزوجة كانت عالمة بكافة محتويات الورقة والآثار القانونية المترتبة عليها ولكنها وقعت تحت ظروف من التهديد والخوف أما الغش والتدليس فقد يتحقق وجودهما إذا حصل التوقيع دون إلمام من الزوجة بحقيقة محتويات الورقة بأن يوهما الزوج والموثق كما تدعى أن الورقة لا تعنى تنازلا منها عن حقوقها السابقة التى استحققتها بمقتضى نظام اتحاد المال وحيث إنه يبين مما رددته المستأنفة في مذكرتها المقدمة في دعوى النفقة الابتدائية رقم ٢١٥٨ سنة ٦٤ قضائية محكمة مصر المختلطة من أنها أسلمت قيادها للزوج ووقعت على ورقة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ لمجرد تحصين زوجها أشيل جروبي في حالة وفاتها ضد أى نزاع قد يثيره زوجها السابق الدكتور أرشيد دى فلانوس باختياره وصيا شرعيا على ابنتها " فكتوار " وانها اكتشفت أخيرا أثناء دعوى الطلاق بعد ١٢ سنة من التوقيع أن الورقة كانت بعيدة من هدفها الأصلي وأن الزوج قد اغتصب إمضاءها بدون ضمير باعترافه مع الموثق وأن الاتفاق كان مبليا على الغش والخطأ والإكراه - يبين من هذه الأقوال الصريحة انتفاء الإكراه المدعى به لأن التوقيع برضاء كامل منها ويجب إذا وجوب التطرق إلى بحث توافر العيوب الأخرى وهى الغش والتدليس وحيث إن الهدف الأصلي من تحرير الورقة طبقا لما أوردته الزوجة في مذكرتها صالفة الذكر إنما كان لحماية الزوج الثانى أشيل جروبي من خصومات قد يتعرض لها من الزوج السابق بصفته وصيا على ابنة المستأنفة ومفهوم ذلك أن الزوجين الموقعين على وثيقة ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ قد اتفقا على إبراء ذمة الزوج من كافة الحقوق التى قد تكون لزوجته نتيجة لنظام الاتحاد السابق وانهما عدلا إلى نظام انفصال الأموال حتى يقطعا على الزوج الأول كل طريق لمخاصمة أشيل جروبي عند وفاة الزوجة ولا يعقل أن تكون الورقة محررة لحماية الزوج الثانى مما يستحق

في ذمته مستقبلا لأن أحكام نظام انفصال الأموال كفيلة وحدها بالوصول إلى هذا الهدف كما أنه من غير المعقول أن يقصد الطرفان إلى النص على النظام المالي الجديد لمهام اقتراض وجود حق سابق للزوجة نتيجة اتحاد الأموال السابق وينقلان في نفس الوقت عن النص على إبراء ذمة الزوج من حقوق الزوجية السابقة متى كان الهدف واضحا باقرارها وهو أن تكون الورقة حائلا دون تعرض الزوج أشيل جروبي لأية هجمات من الزوج السابق وأن تكون في نصوصها الحماية الكافية للزوج الثاني مما يتعرض له نتيجة لهذه الهجمات ، وحيث إن المحكمة تخلص من هذه الظروف إلى أن الادعاء بوقوع غش أو تدليس يفسدان الرضا هو ادعاء غير صحيح يؤيد ذلك أن الزوجة عند إعلانها بعريضة الطلاق التي تضمنت طلب الحكم بالفصل وبعدم وجود أموال بين الزوجين للتصفية لم تبد أي اعتراض على هذا الطلب الأخير كما أنها عند ما رفعت دعوى النفقة بعريضة المؤرخة ١٤ من يناير سنة ١٩٣٩ لم تحدث فيها بشيء عن وجود حصص أو أرباح لها في ذمة المدعي عليه وأنت في الصحيفة المذكورة على ذكر الأموال العقارية والمنقولة والسائلة المملوكة للزوج دون أقل إشارة إلى أنها تستحق شيئا وبنت طلب النفقة على أنها ما زالت تحمل اسم الزوج رغم قيام دعوى الطلاق وفي أثناء سير قضية النفقة عن للدفاع أن يتطرق إلى ادعاء حصول الغش والإكراه والتدليس في ورقة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٣٦ فدون ذلك في مذكرة ٥ مايو سنة ١٩٤٠ ولا تلفت المحكمة إلى مثل هذا الادعاء المتأخر الذي تنهض جميع قرائن الدعوى حجة على فسادة وعدم صحته" وهذا الذي أورده الحكم فهم للواقع قد بنى على استدلال سائح لا معقب لهذه المحكمة عليه أما ما تثيره الطاعنة من وقوعها في خلط جوهري أفسد رضائها فانها لم تقدم ما يدل على أنها تمسكت به أمام محكمة الموضوع فلا يجوز لها إثارة لأول مرة أمام هذه المحكمة لما كان ذلك ، وكان ما تنهض الطاعنة على الحكم المطعون فيه تأسيسا على المذكرة المقدمة في دعوى النفقة رقم ٢١٥٨ سنة ٦٤ ق مصر مختلط حاربا عن الدليل لعدم تقديم صورة رسمية من هذه المذكرة أمام هذه المحكمة فان هذا النعي برمته يكون على غير أساس مما يتعين معه رفضه .

وحيث إن السبب الرابع من أسباب الطعن يحصل في أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في القانون وخالفه كما أخطأ في الإستناد والاستدلال عند ما قضى بأن

حكم الطلاق الصادر من محكمة لوجانو في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ حاز قوة الشيء المقضي به فيما أثبتته من عدم وجود علاقات مالية بين الزوجين تتطلب التصفية ذلك أن الحكم الصادر من محكمة أجنبية لا يجوز حجية في مصر ويجب لتنفيذه الالتجاء إلى الإجراءات التي أوردها قانون المرافعات في المواد من ٤٩١ إلى ٤٩٧ منه وأن حكم لوجانو عند ما أثبت عدم وجود علاقات مالية للتصفية لا يعتبر قضاء وإنما هو مجرد توثيق لإقرار الطرفين كما أخطأ الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن الحكم المختلط قد بحث أثر الحكم الصادر من محكمة لوجانو مع أن الحكم المختلط كان محمدا بطلب النفقة فقط فلا يؤثر على الدعوى الحالية .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر في هذا الشأن أن النزاع حول حجية الحكم السابق قد سبق طرحه أمام محكمة الاستئناف المختلطة عند نظرها في طلب النفقة وقد بحثت المحكمة في أسباب مطولة مدى أثر الحكم الصادر من محكمة لوجانو في ٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وانتهت من بحثها إلى وجوب اعتباره حجة بين طرفيه وذلك رغم عدم الالتجاء إلى الإجراءات التي كان ينص عليها القانون المختلط في ذلك الوقت لتنفيذ الأحكام الأجنبية ... وانتهت بعد بحث اختصاص المحكمة التي أصدرت الحكم بناء على أحكام القانون السويسري وعدم مخالفته للنظام العام في مصر إلى وجوب احترامه واعتباره أماما لحكمها الذي أصدرته في ١٩ من مارس سنة ١٩٤٢ برفض طلب النفقة (تراجع دعوى الاستئناف المنضمة رقم ٢٠٠ سنة ٦٦ قضائية) وحيث إنه متى كانت محكمة مصرية في حدود سلطاتها الممنوحة لها في القضاء بين الأجانب قد أصدرت حكما نهائيا في نزاع معين أخذت فيه بحجية حكم محكمة لوجانو فلم يعد البحث الأصل في الدعوى موجهها إلى وجوب اتخاذ الإجراءات التي نص عليها قانون المرافعات في شأن تنفيذ الأحكام الأجنبية من عدمه وإنما إلى حجية الحكم الصادر من محكمة الاستئناف المختلطة على النزاع الحالي وهل يجوز لهذه المحكمة أن تعدل عن حكم نهائي سابق أصدرته محكمة مصرية في حدود سلطاتها القانونية أم لا ؟ وحيث إن القاعدة التي جرى عليها العمل قبل إلغاء المحاكم المختلطة كانت تقوم على وجوب احترام أحكام المحاكم المذكورة أمام القضاء الوطني مادامت هناك مصلحة مشروعة لأجنبي ولو كانت الخصومة بين وطنيين ... وأن الأحكام السابق صدورها من المحاكم المختلطة إذا كانت قد أصبحت نهائية قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩

فلا مجال للطعن فيها طبقا لما كان متبعا إلا إذا كانت المحكمة المختلطة قد نرجت على اختصاصها بأن قضت في دعوى بين وطنيين لأن المحاكم المختلطة كانت محاكم استثنائية لم يكن يسوغ لها أن تتعدى اختصاصها وحيث إن الحكم الصادر نهائيا من محكمة الاستئناف المختلطة قد صدر بين أجنبيين في حدود اختصاص المحكمة فلا محل للطعن عليه من هذه الناحية ووجب اعتباره بأسبابه المرتبطة بالمنطوق بحجة بين الطرفين وأبرز هذه الأسباب أخذ المحكمة المختلطة بحكم محكمة لوجانو... ولما كان نظام الأموال مرتبطا بنظام الزواج لدى الأجانب... وكان من غير المستساع قانونا تجزئة الحكم الصادر من محكمة لوجانو واعتباره في شطر منه حجة بين طرفيه وفي شطر آخر مما لا يجوز الاحتجاج به رغم أن النزاع برمته يعتبر مرتبطا بنظام الزواج وآثاره ويدخل في صميم اختصاص القاضى الذى أصدر الحكم وذلك بمقتضى القانون السويسرى... فان الحكم يجب اعتباره حائزا لقوة الشيء المقضى به بالنسبة للنزاع القائم الخاص بتصفية أموال الزوجة تحت نظام الاتحاد المالى السابق ويكون الدفع بعدم جواز نظر الدعوى قائما على أساس سليم " وهذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه صحيح فى القانون ذلك أنه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة متى كان الحكم الصادر من محكمة أجنبية بشأن حالة الأشخاص بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية باصداره حسب قانونها وبحسب قواعد الاختصاص فى القانون الدولى الخاص وليس فيه ما يخالف النظام العام فى مصر فانه يجوز الأخذ به أمام المحاكم المصرية ولولم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية ، وقد تأيدت هذه الحجية بحكم الاستئناف المختلط فى حدود اختصاصها ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس ويتعين رفضه..

وحيث إن السبب الخامس من أسباب النعى يحصل فى أن الطاعنة كانت قد طلبت من محكمة الاستئناف ترجمة الأوراق المقدمة من الخصوم ولكن المحكمة لم تجب الطاعنة إلى ذلك تأسيسا على أن الأوراق التى رأت المحكمة وجوب ترجمتها لضرورة الاستناد إليها فى حكمها قد ترجمت فعلا فيما عدا نصوص القانون الفرنسى والمذكرة المرفقة بدعوى المتفقة ولم يختلف الطرفان على تفسيرها أو تفهم معناها الصحيح وهذا الذى قرره الحكم مخالف للقانون لأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية ولا يجوز الاستناد إلى مستند أوجز منه محرر بغير هذه اللغة وليس للمحكمة أن

تتفرد برأيها فيما ترى ترجته من الأوراق لما في ذلك من إهدار لحق الدفاع وكان على الحكم المطعون فيه أن يعين الأوراق التي رأى الاكتفاء بترجمتها حتى يمكن للمحكوم والمحكمة التقض الرجوع إليها والتأكد من وجود الترجمة حقيقة وأنه غير صحيح ما يقوله الحكم من أن المحكوم توافقتوا على الترجمة بدليل ما جاء في مذكرة الطاعنة إذ بنت فيها ما تأخذه على فهم المحكمة الخاطيء للمذكرة الفرنسية المودعة وأن الحكم المطعون فيه قد اعتد بالمذكرة المقدمة في دعوى النفقة من علم الطاعنة بعيوب الاقرار المحرر في ١٢ أكتوبر سنة ١٩٦٦ ويسقط حقها في الطعن عليه بعد مضي سنة على هذا العلم .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه ” وحيث إنه لا يعطل من سير الدعوى ما تدعيه المستأنفة من عدم ترجمة أوراقها فالأوراق التي رأت المحكمة وجوب ترجمتها للاستناد إليها في حكمها قد ترجمت فعلا فيما عدا نصوص القانون السويسري والمذكرة المرفقة بدعوى النفقة ولم يختلف الطرفان على تفسيرها أو تفهم معناها الصحيح “ وفي هذا ما يكفي للرد على طلب ترجمة الأوراق ولم تبين الطاعنة الأوراق التي تمسكت بترجمتها ولم تأمر المحكمة بها وما تريد الاحتجاج به من هذه المستندات وقد أشار الحكم المطعون فيه الى كل ورقة استند إليها في قضائه كما لم تقدم الطاعنة صورة رسمية من محاضر الجلسات اللاحقة على الجلسة التي أخذت فيها على المحكمة ما تدعيه من فهمها الخاطيء للمذكرة الفرنسية المودعة حتى يمكن تعيب الحكم فيما قرره من اتفاق الطرفين على تفسيرها لما كان ذلك ، وكانت الطاعنة لم تقدم أيضا صورة رسمية من هذه المذكرة لاثبات ما تدعيه فان هذا النعي يكون على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب السادس من أسباب النعي يتحصل في أن الطاعنة كانت قد دفعت أمام محكمة الاستئناف بانعدام صفة المستأنف عليهم وطابت تقديم إشهاد بالوراثاة عن جاك جروبي وجورجيت جروبي والدي أشيل جروبي بعد وفاته لأن المحصومة كانت قد انقطعت وعجلت دون تقديم ما يدل على صفة من عجلها ومن مصلحة الطاعنة اختصاص جميع الورثة إذ من الجائز أن يعترف أحدهم لها بحقها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه قرر أنه بفرض صحة وجود غير وارث بين المستأنف عليهم فهذا لا يضير المستأنفة في شيء متى صح وجود وارث حقيقى اشترك مع الباقين في تعجيل الاستئناف ولا شأن للمستأنفة بما قد يثار بين المستأنف عليهم من نزاع حول الإرث أو مقداره وهذا الذى أقام الحكم قضاءه عليه لا مخالفة فيه للقانون إذ لم تنازع الطاعة في صفة الورثة بالنسبة لجميع الخصوم في الاستئناف وأما ما تثيره الطاعة من احتمال تسليم من لم يمثل من الورثة في الدعوى بحقها فلا يؤثر على حق باقى الورثة في نزاعهم معها ومن ثم يكون هذا النعى في غير محله ويتعين الرفض .

وحيث إن السبب السابع من أسباب الطعن يتحصل في أن الطاعة كانت قد طلبت ضم ملف القضية رقم ٤٥٤ لسنة ١٩٥٢ مستعجل مصر لتبين المحكمة أن دفاتر محلات جروبي التى طلبت فحصها بمعرفة الخبير موجودة فعلا وليست كما يدعى المطعون عليهم — قد أحرقت في حريق القاهرة سنة ١٩٥٢ ولتبين الخبير منها أن هناك ربما قد تحقق لازوجة والمحكمة إذ التفتت عن هذا الطلب تكون قد أهدرت حق دفاع الطاعة .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن الحكم المطعون فيه رد في أسبابه على طلب نذب الخبير بأسباب سائفة وقال إن حصة الزوج في أرباح المنشأة كانت في مجموعها عند التوقيع على عقد انفصال الأموال أقل منها في تاريخ الزواج وأن الأمر من الموضوع بحيث لا يستدعى إجراء محاسبة أو نذب خبير لتصفية الربح لما كان ذلك ، وكان فهم هذا الواقع مما يستقل قاضى الموضوع بتقديره وكان قاضى الموضوع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير ملزم بإجابة الخصوم الى جميع طلباتهم طالما أن الأوراق المقدمة في الدعوى كانت كافية لتكوين عقيدة المحكمة ولا حرج عليها إذا لم تأمر بضم أوراق أخرى فإن هذا النعى يكون على غير أساس مما يتعين معه رفضه .

وحيث إن السبب الثامن من أسباب النعى يتحصل في أن الطاعة كانت قد طلبت من محكمة الاستئناف أن تعمل المحكمة الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ من قانون الالتزامات السويسى وتبقى دعواها مؤسسة على الفعل الضار الذى

ارتكبه أشيل جروبي قبل الطاعة عندما أوهمها وخشها وغرر بها وجعلها توقع على عقد ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ دون إطلاعها على حقيقة الأمر ولكن المحكمة لم تلفت إلى هذا الطلب ولم تتحدث عنه مما يعتبر إخلالا بحق الدفاع .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن قاضى الموضوع وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة غير ملزم بأن يورد كل حجج الخصوم وطلباتهم ويفندها واحدة واحدة ما دام قيام الحقيقة التى اقتنع بها وأورد دليلها فيه التعليل الضمنى المسقط لتلك الحجج والأقوال والطلبات ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى صحة الاقرار الذى حررته الطاعة فى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٢٦ وخلوه من عيوب الرضا فانه يكون قد رد ضمنا برفض طلب الطاعة أعمال الفقرة الأخيرة من المادة ٣١ من قانون الالتزامات السويسرى وتأسيس دعواها على العمل الضار الذى تدعى بأن أشيل جروبي قد أثاره قبلها ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله ويتعين رفضه .

ومن حيث لذلك يكون الطعن على غير أساس ومتعين الرفض .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين ، محمود توفيق اسماهي ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وحافظ محمد بدوي .

(١٣٠)

الطعن رقم ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” . ” ضم دعوى لأخرى ”

ضم الدعويين لا يفقد كلا منهما استقلالهما ولا يؤثر على مركز الخصوم فيها .

(ب) دعوى . ” نظر الدعوى أمام المحكمة ” ” اختصاص الغير ” .

اختصاص الغير في الدعوى لا يتم إلا باتباع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور
م ١٤٣ مرافعات . تعديل المطعون عليه لطلباته في دعواه في المذكرة المطلة منحه
لأخوى الطاعن المختصين في دعوى منظمة لا يتحقق به قانوناً اختصاصهما في دعوى
المطعون عليه .

(ج) التزام ” انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء ” ” اتحاد الذمة ” .
إجارة . ” شراء المستأجر من الباطن العين المؤجرة ” .

اتحاد الذمة يقتضى وجود التزام واحد يخلف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه ،
فيترتب على اجتماع صمتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين . اجتماع صفتي
المستأجر والمشتري للعين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة
لنقد الإيجار فيقتضى بها إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول المشتري محل المؤجر
في هذا المقد بالذات . شراء المستأجر من الباطن العين المؤجرة من المالك يترتب
عليه حلولة محل المالك في الإجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصل ، دون حلولة
محل المستأجر الأصل في الإجارة الصادرة من الأخير إليه .

١ - ضم الدعويين لا يفقد كلا منهما استقلالهما ولا يؤثر على مركز المحكوم فيها^(١) .

٢ - اختصاص الغير في الدعوى لا يتم - على ما تنص به المادة ١٤٣ مرافعات - إلا باتباع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور . ومن ثم فإن تعديل المطعون عليه لطلباته في دعواه على النحو الوارد في مذكرته وإعلانه هذه المذكرة إلى أخوى الطاعن - المختصين في دعوى منضمة - لا يتحقق به قانونا اختصاصهما في دعوى المطعون عليه .

٣ - اتحاد الذمة يقتض وجود التزام واحد يخالف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه ، فيرتب على اجتماع صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين . ومن ثم فإن اجتماع صفتي المستأجر والمشتري للعين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد الإيجار فينقضى بها إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول المشتري محل المؤجر في هذا العقد بالذات ، لأنه بذلك تجتمع في المشتري بالنسبة لهذا العقد صفتا المستأجر والمؤجر . أما إذا كان شراء المطعون عليه (المستأجر من الباطن) وأخوته من المالكة الأصلية العين المؤجرة منها للطاعن (المستأجر الاصل) قد ترتب عليه حلولهم محل المالكة الأصلية في الاجارة الصادرة منها إلى الطاعن ، دون حلولهم محل الطاعن في الاجارة الصادرة منه إلى المطعون عليه ، فإن هذا الشراء لا تنشأ عنه حالة اتحاد ذمة تنتهي بها الاجارة الصادرة من الطاعن للمطعون عليه لأنه لم يكن من مؤداه اجتماع صفتي المستأجر والمؤجر في هذه الاجارة بذاتها في شخص المشتري . ومن أجل ذلك تبقى هذه الاجارة قائمة ولو كانت ملكية العين المؤجرة جميعها قد انتقلت إلى المستأجر من الباطن ، وليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون المستأجر هو المالك . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر عقد الإيجار من الباطن قد انفسخ بالنسبة إلى ثلث العين المؤجرة استنادا إلى قيام حالة اتحاد الذمة بشراء المطعون عليه ثلث العين المؤجرة فإنه يكون قد خالف القانون .

(١) راجع ققض ١٧/٣/١٩٦٠ الطعن ٥ من ٢٦ ق أحوال محضية السنة ١١ من ٢٢٤

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسماع التقريرين اللذين تلاهما السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن كلا من الطرفين استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومآثر الأوراق تتحصل في أنه بموجب عقد ثابت التاريخ في ١٣/٣/١٩٤٨ استأجر بول زرفودا كي بصفته من السيدة جان روزنويج ، عقارا بأجرة سنوية قدرها ١٠٠٠ ج وذلك لمدة ثمان سنين تنتهي في ١٥/٣/١٩٥٦ واتفق على جواز تجديد الإيجار بالشروط المبينة بالعقد وقد استبقى بول زرفودا كي في حوزته جزءا من هذا العقار وأجر الجزء الباقي من باطنه إلى شفيق حليوني وذلك بعقد إيجار ثابت التاريخ في ١٤/١٢/١٩٤٨ اتفق بموجبه على أن الأجرة السنوية هي مبلغ ١٢٥٠ ج وعلى أن الاجارة مدتها سنتان تنتهيان في ١٤/١١/١٩٥٠ قابلة للتجديد بالشروط المبينة في العقد — وبموجب عقد مؤرخ ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ مشهر في السنة نفسها ، اشترى شفيق حليوني وأخواه فهمي وحدي ، كامل العقار المؤجر من السيدة روزنويج وحلوا محلها في الاجارة الصادرة منها إلى زرفودا كي — وعلى أثر ذلك أقاموا على الأخير بصفته دهوى أمام محكمة القاهرة الابتدائية قيدت برقم ٢٨١٧ سنة ١٩٥٣ طلبوا فيها الحكم بإلزامه أن يدفع لهم المتأخر عليه من أجرة الجزء الذي في حوزته من هذا العقار وقدره ٦٠ ج مع ما يستجد من هذه الأجرة بواقع ٤٠ ج شهريا ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٥٢ . وفي ٩/٣/١٩٥٣ أقام بول زرفودا كي بصفته أمام نفس المحكمة — على شفيق حليوني — الدهوى رقم ١٨٩١ سنة ١٩٥٣ انتهى فيها — في مذكرته — المتضمنة بيان طلباته الختامية إلى طلب الحكم له بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه قيمة الأجرة المتأخرة عن المدة من ١٥/١١/١٩٥١ إلى ١٥/١١/١٩٥٦ مع ما يستجد من الأجرة بواقع ١٢٥٠ جنيها سنويا — واستند بول زرفودا كي في دهواه هذه إلى عقد

الايجار الصادر منه إلى شفيق حليوني - ضمت المحكمة الدعويين وبتاريخ ١٩٥٧/٤/٦ حكمت في الدعوى المرفوعة من شفيق حليوني وأخويه بئدب خير لتحديد أجرة الجزء الذي يشغله زرفودا كي ، بالنسبة إلى أجرة كامل العقار المؤجر إليه - ثم حكمت برفض الدعوى المرفوعة من بول زرفودا كي تأسيساً على أن ملكية العين المؤجرة جميعها قد آلت إلى شفيق حليوني وأخويه بموجب عقد البيع الصادر إليهم من المالكة الأصلية السيدة روزنزويج وبذلك تكون قد اجتمعت صفتا مالك ومستأجر في شخص واحد وبالتالي تكون قد قامت حالة اتحاد ذمة ينقضي بها عقد الايجار الصادر من بول زرفودا كي إلى شفيق حليوني - استأنف بول زرفودا كي هذا الحكم بالاستئناف رقم ٧٣٢ سنة ٧٤ ق القاهرة طالباً بإلغاء فيما قضى به من رفض دهواه وطلب الحكم بإلزام شفيق حليوني بأن يدفع له ٧٥٠٠ جنيه قيمة الأجرة المتأخرة من ١٩٥١/١١/١٥ حتى ١٩٥٦/١١/١٥ مع ما يستجد من الأجرة بواقع ١٢٥٠ جنيهاً سنوياً وبتاريخ ١٩٥٨/٤/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف في قضائه برفض دعوى بول زرفودا كي وإلزام شفيق حليوني بأن يدفع إلى زرفودا كي ٣٦١٢ جنيهاً وأقامت حكمها على أنه لما كان عقد الايجار صادراً من زرفودا كي إلى شفيق حليوني وحده بينما بيعت العين المؤجرة إليه وإلى أخويه فهمي وحمدي مثالة فيما بينهم فإن عقد الايجار ينقضي باتحاد الذمة بالنسبة إلى ثلث العين المؤجرة الذي انتقلت الملكية فيه إلى شفيق حليوني - أما بالنسبة للثلثين الباقيين من هذه العين ، وهما الذان آلت الملكية فيهما إلى فهمي وحمدي حليوني فإن اتحاد الذمة وبالتالي انقضاء عقد الإيجار المبني على اتحاد الذمة - لا يتحقق بالنسبة لهما، ويلزم شفيق حليوني تبعاً لذلك بأجرة هذين الثلثين - ثم قدرت المحكمة هذه الأجرة على اعتبار أن أجرة العين المؤجرة جميعها هي ١٢٥٠ جنيهاً سنوياً - كما هو وارد في عقد الايجار - وذكرت المحكمة في أسباب حكمها أن المدة المستحقة عنها الأجرة المتأخرة تنتهي يوم ١٩٥٦/٣/١٥ بانتهاء المدة المحرر عنها عقد الايجار الأصلي الصادر لبول زرفودا كي لأن شفيق حليوني وأخويه بعد أن حلوا في هذا العقد محل المؤجرة الأصلية بشرائهم العين المؤجرة منها بدا منهم ما يدل على أنهم غير راغبين في تجديد هذا العقد بعد انتهاء مدته في التاريخ المذكور طعن شفيق حليوني في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٢٧ سنة ٢٨ ق كما طعن فيه

بول زرفودا كي وقيد طعنه برقم ٢٢٨ سنة ٢٨ ق — تقدمت النيابة العامة في الطعن الأول بمذكرة خلصت فيها إلى طلب نقض الحكم المطعون فيه في خصوص السبب الأول من أسباب الطعن — وتقدمت في الطعن الثاني بمذكرة طلبت فيها رفضه. عرض الطعنان على دائرة فحص الطعون فقررت إحالتها إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ، وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لنظر الطعنين أمام هذه الدائرة جلسة ١٦/٥/١٩٥٣ وفيها ضمت المحكمة الطعن الثاني للطعن الأول وصممت النيابة العامة على رأيها السابق .

عن الطعن رقم ٢٢٧ سنة ٢٨ ق المقام من شفيق حليوني :

حيث إنه مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه ، في أسباب هذا الطعن الخطأ في تطبيق القانون — وفي بيان ذلك يقول إنه بعد أن قررت محكمة الدرجة الأولى ضم القضية التي رفعها المطعون عليه — بول زرفودا كي بصفته على الطاعن إلى القضية التي رفعها الطاعن وأخواه فهمي وحمدي ، على المطعون عليه — تقدم الأخير بمذكرة عدل فيها طلباته الختامية في الدعوى المقامة منه على الوجه الآتي (نلتزم الحكم بإلزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعى بصفته مبلغ ٧٥٠٠ جنيه وما يستجد بواقع السنة ١٢٥٠ جنيهًا وإلزامهم بالمصروفات) ثم قام المطعون عليه بإعلان هذه المذكرة إلى الطاعن وأخويه حمدي وفهمي وأسس طلباته الواردة فيها على أن عقد الإيجار من الباطن صادر إليهم جميعًا ، وعلى أنهم يشغلون العقار المؤجر ومتأخرون في دفع الأجرة — وإذا كان المطعون عليه لم يطلب في هذه المذكرة أن يكون إلزام المدعى عليهم بالمبلغ المبين بها ، بالتضامن فيما بينهم ، فإنه يكون من مؤدى تعديل طلباته على النحو المبين بتلك المذكرة أنه أصبح يطالب كلا من الطاعن وأخويه فهمي وحمدي بثلاث هذا المبلغ ولكن المطعون عليه عندما استأنف الحكم القاضي برفض دعواه اختصم الطاعن وحده في الاستئناف وطلب الحكم بإلزامه بالمبلغ جميعه لا بثلثه وبذلك يكون طلبه فيما يختص بالثلثين طلبًا جديدًا لا يجوز قبوله في الاستئناف طبقًا لحكم المادة ٤١١ مرافعات — وإذا قضى الحكم المطعون فيه بإلزام الطاعن بهذين الثلثين فإنه يكون مخالفًا للقانون .

وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة المطعون عليه المقدمة لمحكمة الدرجة الأولى بـ ١٩٥٧/٣/٩ بيان أوجه دفاعه في الدعوى التي أقامها على الطاعن وفي الدعوى المقامة عليه من الطاعن وأخويه فهمى وحمدي بعد أن قررت المحكمة ضم هاتين الدعويتين ، أن المطعون عليه أشار فيها إلى عقد الإيجار من الباطن الصادر منه بقوله (وبموجب عقد إيجار مؤرخ ١٩٤٨/١١/١٥ استأجر السادة حليوني من باطن بول زرفودا كى الجزء الأكبر من العقار المؤجر لبول زرفودا كى من مدام جان روزنزويج ... وذلك لمدة سنتين تبدأ من ١٩٤٨/١١/١٥ وتنتهى فى ١٩٥٠/١١/١٤ وتجدد العقد سنة فسنة ... واتفق فى البند الثانى من العقد المذكور على أن الأجرة السنوية ١٢٥٠ جنيتها ... وما زال السادة حليوني مستأجرين من باطن زرفودا كى بموجب عقد ١٩٤٨/١١/١٥ وهذا العقد ما زال قائما لم يبلغ بعد وما زال السادة حليوني يشغلون ما كان أجر لهم من الباطن من زرفودا كى وينتفعون به ومع ذلك فهم لا يدفعون الأجرة التى التزموا بدفعها بحسب العقد وقدرها ١٢٥٠ جنيتها سنويا) — ثم اختتم هذه المذكرة بقوله (ولما كان المدعى عليهم متأخرين فى دفع الأجرة من ١٩٥١/١١/١٥ إلى ١٩٥٦/١١/١٥ أى لمدة خمس سنوات بواقع السنة ١٢٥٠ جنيتها فيكون المجموع ٧٥٠٠ جنيه بخلاف ما يستجد من تاريخ الحكم — بناء عليه — نلتزم الحكم بالزام المدعى عليهم بأن يدفعوا للمدعى بصفته مبلغ ٧٥٠٠ جنيه وما يستجد بواقع السنة ١٢٥٠ جنيتها والزامهم بالمصروفات) — ويبين من الحكم الابتدائى أن المحكمة أثبتت فيه أنها بعد أن قررت ضم القضيتين ، تقدم المطعون عليه بمذكرته ، هذه ، متضمنة تعديل لطلباته على النحو سالف البيان — ولما كان الثابت من الأوراق أن دعوى المطعون عليه كانت مقامة ضد الطاعن وحده ولم يختصم فيها أخواه ، وكان ضم هذه الدعوى للدعوى المقامة على المطعون عليه من الطاعن وأخويه فهمى وحمدي لا يفقد كلام من الدعويتين استقلالها ولا يؤثر على مركز الخصوم فيهما وبالتالي فليس من شأن هذا الضم أن يجعل أخوى الطاعن ، خصمين فى دعوى المطعون عليه لمجرد كونهما مختصمين فى الدعوى الأخرى المنضمة إليها — كما أن تعديل المطعون عليه لطلباته فى دعواه على النحو الوارد فى مذكرته وإعلانه هذه المذكرة إلى محامى أخوى الطاعن وإن كان لا يتحقق به قانونا اختصاصهما فى دعوى المطعون عليه ، إذ اختصاص الغير فى الدعوى لا يتم — على ما تقضى به

المادة ١٤٣ مرافعات إلا باتباع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور وهو ما لم يتوافر في النزاع المعروض إلا أن المطعون عليه بتعديله طلباته على النحو الوارد في مذكرته الختامية يكون قد قصر طلباته - قبل الطاعن - أمام محكمة الدرجة الأولى ، على ثلث مبلغ الأجرة المطالب به في ختام هذه المذكرة - وإذا كان المطعون عليه - على ما سلف بيانه - عندما استأنف الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى طلب الغاء ذلك الحكم والقضاء له على الطاعن بهذا المبلغ جميعه لا بثلثه فإن طلبه في الاستئناف بالنسبة إلى الثلثين الآخرين من هذا المبلغ يكون طلبا جديدا مما تنهى المادة ١١٤ مرافعات عن قبوله في الاستئناف - ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى المطعون عليه بالنسبة لثلث مبلغ الأجرة المستحقة له ، على أساس قيام حالة اتحاد الذمة لدى الطاعن بالنسبة إلى هذا الثلث ثم حكم بالزام الطاعن بأن يدفع للمطعون عليه مبلغ ٣٦١٢ جنيها قيمة الثلثين الباقيين من هذه الأجرة - فإن قضاءه على الطاعن بهذا المبلغ يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص دون حاجة إلى بحث باقي الأسباب .

وحيث إن موضوع هذا الطعن صالح للفصل فيه ، ولما سلف بيانه يتعين الحكم بعدم قبول الطلبات الجديدة في الاستئناف .

عن الطعن رقم ٢٢٨ سنة ٢٨ ق المقام من بول زوفوداكي بصفته :

وحيث إن هذا الطعن بني على سبب واحد ، ينحى فيه الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون - وفي بيان ذلك يقول إن الحكم المطعون فيه طبق على علاقات الطاعن بالمطعون عليه حكم المادة ٣٧٠ من القانون المدني الخاصة باتحاد الذمة في حين أن هذه العلاقات لا تتوافر فيها شروط اتحاد الذمة وإنما كانت تتوافر فيها شروط المقاصة لو تمسك بها المطعون عليه في حينه ، ذلك أن اتحاد الذمة يشترط فيه اجتماع صفتي الدائن والمدين في شخص واحد وفي دين واحد بعينه ، في حين أن المقاصة إنما تقع عند اجتماع صفتي الدائن والمدين في كل من الطرفين في دينين مختلفين بحيث يكون الدائن في أحد الدينين مدينا في الآخر والمدين في الآخر دائنا في الأول - والطاعن في النزاع المعروض كان طرفا في علاقتين متميزتين هما علاقة الاجارة الأصلية بينه وبين

المؤجرة الأصلية وعلاقة التأجير من الباطن بينه وبين المطعون عليه ولما حل المطعون عليه محل المؤجرة الأصلية بشرائه العين المؤجرة منها ، فانه إنما يحل محلها في العلاقة الأولى التي بينها وبين الطاعن وليس من شأن هذا الحل أن يؤثر على استقلال كل من العلاقتين ولا أن يدمج إحداهما في الأخرى بحيث يجعلها علاقة واحدة ودينا واحدا يصح أن يتحقق فيه اتحاد الذمة — ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن عقد الإيجار المبرم بين الطاعن والمطعون عليه قد انقضى باتحاد الذمة ورتب على ذلك إلزام المطعون عليه بثلاث الأجرة فقط قد خالف القانون .

وحيث إن هذا النعي في محله ، ذلك أنه لما كان اتحاد الذمة يقتضي وجود التزام واحد يخلف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه فيترتب على اجتماع صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين ، فإن اجتماع صفتي المستأجر والمشتري للعين المؤجرة في شخص واحد ، لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لمقصد الإيجار فينقضى بها ، إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول المشتري محل المؤجر في هذا العقد بالذات ، لأنه بذلك تجتمع في المشتري بالنسبة لهذا العقد ، صفتا المستأجر والمؤجر — ولما كان شراء المطعون عليه وأخويه من المالكة الأصلية ، العين المؤجرة منها للطاعن قد ترتب عليه حلولهم محل المالكة الأصلية في الاجارة الصادرة منها إلى الطاعن ، دون حلولهم محل الطاعن في الاجارة الصادرة منه إلى المطعون عليه ، فإن هذا الشراء لا تنشأ عنه حالة اتحاد ذمة تنتهي بها الاجارة الصادرة من الطاعن للمطعون عليه لأنه لم يكن من مؤداه اجتماع صفتي المستأجر والمؤجر في هذه الاجارة بذاتها ، في شخص المشتري — ومن أجل ذلك تبقى هذه الاجارة قائمة ولو كانت ملكية العين المؤجرة جميعها قد انتقلت إلى المستأجر من الباطن ، وليس ثمة ما يمنع قانونا من أن يكون المستأجر هو المالك للعين المؤجرة إليه — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر واعتبر عقد الإيجار من الباطن " قد انفسخ " بالنسبة إلى ثلث العين المؤجرة استنادا إلى قيام حالة اتحاد الذمة بشراء المطعون عليه ثلث العين المؤجرة فانه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحبيب العريضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، وعبد منار نصار ، وحافظ عبد بدوي .

(١٣١)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) فوائد . " تخفيض سعر الفائدة " . " المرسوم بقانون ٢٠
لسنة ١٩٣٨ " .

استمرار مريان الفوائد المتفق عليها في عقد سابق على تاريخ العمل بالمرسوم
بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ولو تجاوزت الحد الأقصى للفوائد التي يجوز الاتفاق
عليها بمقتضاه . خضوع الفوائد القانونية من تاريخ صدوره للحد الوارد به ولو كانت
ناشئة عن عقد أبرم قبله .

(ب) فوائد . " تخفيض الفائدة الاتفاقية " . قانون " مريان القانون من
حيث الزمان " . نظام عام .

انطلاق حكم المادة ٢٢٧ مدني القاضي بتخفيض الفوائد الاتفاقية إلى ٧٪
بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥/١٠/١٩٤٩ . تعيين
الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها أمر يتصل بالنظام العام .

(ج) فوائد " تقاضي فوائد على متجمد الفوائد " " تجاوز الفوائد لرأس
المال " .

حظر تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ومنع تجاوز الفوائد لرأس المال . خروج
ما تقضى به العادات التجارية من دائرة هذا الحظر . المادة ٢٣٢ من القانون
المدني — نص مستحدث لا مثيل له في القانون المدني القديم .

(د) فوائد . قرض . " قروض المصارف " " طبيعتها " .

القروض التي تقدمها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملاً تجارياً
بطبيعته . وبالنسبة للقرض ترى محكمة النقض اعتبارها كذلك عملاً تجارياً مهماً

كانت صفة المقرض وأما كان الغرض الذى خصص له القرض . خروج هذه القروض من نطاق الحظر الوارد فى المادة ٢٣٢ مدنى . خضوعها للقواعد والعادات التجارية .

١ - مفاد نص المادة الثانية من المرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ الذى خفض سعر الفائدة القانونية فى المواد التجارية من ٧ ٪ إلى ٦ ٪ وسعر الفائدة الاتفاقية من ٩ ٪ إلى ٨ ٪ أنه فرق بين الفوائد القانونية والفوائد الاتفاقية بالنسبة للعقود السابقة على تاريخ العمل به بفصل الفوائد المتفق عليها فى عقد سابق نافذه ويستمر مريانها ولو تجاوزت الحد الأقصى للفوائد التى يجوز الإتفاق عليها بمقتضى ذلك القانون . أما الفوائد القانونية فقد أخضعها القانون المذكور من تاريخ صدوره للحد الوارد به ولو كانت ناشئة عن عقد أبرم قبله .

٢ - تقضى المادة ٢٢٧ من القانون المدنى الجديد بتخفيض الفوائد الاتفاقية إلى ٧ ٪ ولم يستثن هذا النص من تطبيقه الاتفاقات السابقة على صدوره كما فعل القانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ولما كان تعيين الحد الأقصى للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها هو مما يتصل بالنظام العام ، فإن حكم هذه المادة ينطبق بأثر فورى من تاريخ العمل بالقانون الجديد فى ١٥/١٠/١٩٤٩ ويسرى السعر المنخفض من هذا التاريخ حتى على الاتفاقات السابقة عليه وذلك بالنسبة للفوائد التى تستحق منذ نفاذ ذلك القانون .

٣ - لم يكن القانون المدنى القديم يحول دون تقاضى الفوائد إذا تجاوز مجموعها رأس المال ولا تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ما دامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد . إلا أن نص المادة ٢٣٢ من القانون المدنى استحدث حكما جديدا مؤداه أن المشرع قد حظر أمرين أولهما منع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وثانيهما منع تجاوز الفوائد لرأس المال . وقد أخرج من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية ^(١) ، وهذه القواعد لا تسود إلا فى نطاق المعاملات التجارية .

(١) راجع نقض ١٩٦٠/١١/٣ الطن ٦٦٠ سنة ٢٥ فى السنة ١١ ص ٥٤٤ ونقض

١٩٦٣/٦/٢٧ الطن ٢٥٥ ص ٢٧ فى العدد الحالى .

٤ - القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة . أما بالنسبة للمقرض فانه وإن اختلف الرأي في تكييفها إذا لم يكن المقرض تاجرا أو إذا كان القرض مخصصا لأغراض غير تجارية ، إلا أن محكمة التقض ترى اعتبار القروض التي تعقدها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيما كان الغرض الذي خصص له القرض . ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة في سبيل الحصول على الأموال التي يلبي بها حاجات المقرضين اعباءا أكثر فداحة من المقرض العادي إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التي تتقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدنى - على أساس أن المعاملة بين المصرفين هي معاملة تجارية تدخل في نطاق الاستثناء الوارد بتلك المادة ، وليس من المعقول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عندما يقرض الغير ، هذا علاوة على ما يتعرض له المصرف من مخاطر في القروض الطويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها في وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحا أكثر - ومما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصرى قد أصدر في ظل القانون المسدنى الحديد القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان العقارى وإجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية - وهذه القروض تفترض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال - مما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض من نطاق الحظر المنصوص عليه في صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدنى وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك القروض تجارية وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التي تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاورة مجموع الفوائد لرأس المال ^(١) .

(١) راجع قض ١٩٦٣/٦/٢٧ الطعن ٢٥٥ سنة ٢٧ ق المدعى الحال .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن بنك الأثمان العقارى (الطامن) اتخذ إجراءات نزع ملكية المطعون عليهم بموجب العقد الرسمى المؤرخ ٩ فبراير سنة ١٩٣٥ ونسبه عليهم في ٢٦ يونيه سنة ١٩٥٤ بنزع ملكية ١٢ ف و ٦ ط و ١٢ ص بناحية سنتاواى بحيرة وذلك وفاء لمبلغ ١٩٨ ج و ٥٤٧ م استحقاق آخر أبريل سنة ١٩٥٤ بخلاف ما يستجد من فوائد ومصاريف حتى السداد - ولما أودع الطامن قائمة شروط البيع اعترض عليها المطعون عليهم الأولان فى الدعوى ٤ سنة ١٩٥٥ كلى بيوع دمنهور . وكان من بين اعتراضاتهما أن البنك قد احتسب الفوائد على ما لم يدفع من الأقساط بواقع ٩٪ طبقا للبند الثانى من العقد الرسمى كما جمد هذه الفوائد وعلالها على المستحق من الأقساط واحتسب لها فوائد سنوية أسوة بالأصل مخالفا بذلك حكم المادتين ٢٢٧ و ٢٣٢ من القانون المدنى - وقد أصدرت محكمة دمنهور الابتدائية حكما فى ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٥ بقبول الاعتراضات شكلا وفى الموضوع بتعديل قائمة شروط البيع على أساس أن المبلغ المنفذ به هو مبلغ ١٦٩ ج و ١٥٣ م مع وقف إجراءات التنفيذ مؤقتا بالنسبة لما يزيد عن ٥ ف مشاعا فى الأطيان المتزوع ملكيتها - وأقامت قضاها على أنه وإن كان عقد القرض قد صدر فى ظل القانون المدنى القديم إلا أن القانون المدنى الجديد هو الذى يحكم هذا العقد بالنسبة لسعر الفائدة من تاريخ نفاذ القانون فى ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ كما يحكمه المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٨ بتخفيض سعر الفائدة الاتفاقية إلى ٨٪ - وأنه لا يصح تجريد الفوائد ابتداء من تاريخ نفاذ القانون الجديد ويتعين لذلك احتساب الفوائد بواقع ٨٪ من أول عام ١٩٣٩ إلى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ مع تجريد الفوائد من هذه المدة ققط وبواقع ٧٪ من ١٥ أكتوبر حتى تمام السداد وإضاقتها إلى دين الرهن

مع المصاريف وقصر إجراءات التنفيذ على مبلغ ١٦٩ ج و ١٥٣ م — استأنف البنك هذا الحكم لدى محكمة استئناف اسكندرية وقيسد الاستئناف برقم ٦٥ سنة ١٢ ق . وأصدرت محكمة الاستئناف حكما في ١٤ يونيه سنة ١٩٥٦ بتأييد الحكم المستأنف — وقد طعن البنك في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ٩ أبريل سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة نقض الحكم جزئيا فيما قضى به من تخفيض الفوائد الاتفاقية إلى ٨٪ من تاريخ صدور القانون ٢٠ سنة ١٩٣٨ وأصدرت دائرة الفحص قرارها بإحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد امتياف الإجراءات حدد أخيرا لنظر الطعن جلسة ٢ مايو سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون فيما قضى به من أن المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٨ الذي خفض سعر الفائدة الاتفاقية من ٩٪ إلى ٨٪ ومن أن المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد التي خفضت سعر الفائدة الاتفاقية إلى ٧٪ يسريان من تاريخ نفاذ هذين القانونين على الفوائد التي تستحق للبنك رغم أن القرض قد عقد في ظل المادة ١٢٥ مدني قديم — كما أخطأ الحكم فيما قرره من أن «سريان هذين القانونين ليس من قبيل الأثر الرجعي للقوانين» — ووجه الخطأ في ذلك أن المادة ٢٧ من الدستور المصري القديم الذي صدر في ظله القانون ٢٠ سنة ١٩٣٨ والقانون المدني الجديد كانت تنص على أنه لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص — كما تنص المادة الثانية من القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٨ الذي خفض سعر الفائدة الاتفاقية من ٩٪ إلى ٨٪ على عدم سريان هذا القانون على الاتفاقات الحاصلة قبل تاريخ العمل به . وقد خلت المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد من النص على تطبيقها بأثر رجعي — ذلك الأثر الذي لا يجوز استنتاجه من المذكرات الإيضاحية . ولما كان المرسوم بقانون رقم ٢٠ سنة ٣٨ والمادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد لم يرد بهما أى نص بتطبيقهما بأثر رجعي بل نعيد صيغتهما أنهما ينطبقان على العقود الجديدة التي تبرم في ظلها

فحسب . فإن عقد القرض الذى عقد من قبل صدور هذين القانونين يظل خاضعا لأحكام القانون المدنى الجديد — وإذ قضى الحكم المطعون فيه بخفض سعر الفائدة فإنه يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح فى شقه الأول — ذلك أن الحكم المطعون فيه أصح قضاءه فى هذا الخصوص على ما أورده فى قوله ” وحيث إنه بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٣٨ صدر المرسوم بقانون ٢٠ سنة ١٩٣٨ الذى عدل المادة ١٢٥ من القانون المدنى القديم ونص فيه على أنه لا يجوز مطلقا أن يحصل الاتفاق بين المتعاقدين على فوائد تزيد على ٨ ٪ كما نص فى مادته الثانية على أنه لا يسرى حد الفائدة التى يجوز الاتفاق عليها المقرر بهذا المرسوم بقانون أو بمقتضى أحكامه على الاتفاقات المعقودة قبل تاريخ العمل به . ولئن كانت هذه المادة من المرسوم المذكور تمنع تطبيقه على الاتفاقات الحاصلة قبل صدوره إذ ليس لهذا المرسوم أثر رجعى إلا أن المرسوم ينطبق على سعر الفائدة التى تستحق بعد تاريخ العمل به . وليس فى تطبيق المرسوم على الفوائد التى تستحق بعد العمل به إعمالا لأثر رجعى لهذا القانون ” — وهذا الذى قرره الحكم المطعون فيه غير صحيح فى القانون — ذلك أن القانون رقم ٢٠ سنة ١٩٣٨ الذى خفض سعر الفائدة القانونية فى المواد التجارية من ٧ ٪ إلى ٦ ٪ وسعر الفائدة الاتفاقية من ٩ ٪ إلى ٨ ٪ قد نص فى مادته الثانية على عدم سريانه على الفوائد الاتفاقية بالنسبة للعقود السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون . وأفصحت المذكرة التفسيرية عن هذا النظر فقالت ” إنه لا ينطبق فيما يخص بالحدود المقررة للفائدة التى يجوز التعاقد عليها بالنسبة للاتفاقات المعقودة قبل العمل به . فالنص فى هذه الاتفاقات على فائدة تتجاوز الحد الأقصى للفائدة الجديدة يستمر نافذ المفعول ويظل خاضعا للقانون الذى جرى العمل به عند إبرام العقد — وهذا الحل يتفق مع ما ذهبت إليه المحاكم فى أحكامها — ومن جانب آخر فإن سعر الفائدة القانونية يجرى فى شأنه أحكام القانون الجديد بالنسبة للفوائد المستحقة فى تاريخ لاحق لتاريخ العمل بهذا القانون حتى لو نشأت عن عقد سابق على إصدار هذا القانون ومن المسلم به فى هذه الحالة أنها ليست من قبيل إعطاء الأثر الرجعى للقانون ” — ويبين من هذا أن المرسوم بقانون ٢٠ سنة ١٩٣٨ قد فرق بين الفوائد القانونية والفوائد الاتفاقية فجعل الفوائد المتفق عليها فى عقد

سابق نافذة ويستمر سريانها ولو تجاوزت الحد الأقصى للفوائد التي يجوز الاتفاق عليها بمقتضى ذلك القانون . أما الفوائد القانونية فقد أخضعها ذلك القانون من تاريخ صدوره للحد الوارد به ولو كانت ناشئة عن عقد أبرم قبله . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تخفيض الفوائد المتفق عليها في العقد الرسمي المبرم في سنة ١٩٣٥ من ٩٪ إلى ٨٪ من تاريخ صدور المرسوم بقانون ٢٠ سنة ١٩٣٨ إلى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ رغم النص في العقد على جريانها بسعر ٩٪ فإنه يكون قد خالف القانون بالنسبة للفوائد المستحقة في هذه الفترة بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص — أما ما ينهض الطاعن في الشق الثاني من النعي على الحكم المطعون فيه بشأن تخفيضه سعر الفائدة الاتفاقية إلى ٧٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فردود بأن المادة ٢٢٧ من القانون المدني الجديد المعمول به ابتداء من ذلك التاريخ قد نصت على أنه يجوز لتعاقدتين أن يتفقا على سعر يخالف الفائدة القانونية على ألا يزيد هذا السعر على ٧٪ فإذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها إلى ٧٪ — ولما كان هذا النص الجديد لا يستثنى من تطبيقه الاتفاقات السابقة على صدوره كما فعل القانون ٢٠ سنة ١٩٣٨ وكان تعيين الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها هو ما يتصل بالنظام العام فإنه يطبق بأثر فوري — ولما كان ذلك أن يسرى السعر المنخفض من تاريخ العمل بالقانون الجديد حتى على الاتفاقات السابقة على العمل بالقانون الجديد — وذلك بالنسبة للفوائد التي تستحق منذ نفاذ هذا القانون — وهو ما رأت المذكرة الإيضاحية للشروع التمهيدى للقانون المدني التنويه به — واستقر عليه قضاء هذه المحكمة — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد ألزم هذا المنظر وأجرى الفائدة المستحقة للبنك على أساس ٧٪ ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ فإنه لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعي في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون فيما قضى به من عدم إمكان تجريد الفوائد منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وذلك من وجهين : أولهما — أن العقد موضوع النزاع أبرم في ظل المادة ١٢٦ مدني قديم التي كانت تبيح تجريد الفوائد وإضافتها إلى رأس المال وتقاضي فائدة

عنها . وقد نصت المادة ٢٣٢ من القانون المدني على أنه لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولم يرد في هذا النص ما يفيد تطبيقه بأثر رجعي على العقود السابقة التي تمت في ظل القانون القديم . وثانيهما - أنه قد فات محكمة الاستئناف أن المادة ٢٣٢ مدني جديد بعد أن نصت على عدم جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد قررت أن ذلك كله بغير إخلال بالقواعد والعادات التجارية وقد قصد المشرع بهذا التحفظ الإبقاء على العرف السائد الذي له قوة القانون وعدم المساس بالمعاملات التي جرى بها العرف من قديم الزمان ومنها الفروض طويلة الأجل التي تعتمد على البنوك وهي أعمال تجارية بطبيعتها ولو عقدت لصالح شخص غير تاجر وهذه الفروض طويلة الأجل تقوم على الائتمان العقاري وتستهدف منها البنوك لمخاطر مختلفة في مدة القرض إذ قد تنخفض قيمة العقار فلا تكفي لسداد الدين أو تنخفض قيمة العقود فضلا عن أن الديون العقارية يصعب تداولها - على خلاف الديون القصيرة الأجل التي يستطيع الدائن استئثار ماله عدة مرات في فترة وجيزة . لهذا وحتى لا ينصرف أصحاب رؤوس الأموال عن الائتمان العقاري الطويل المدى والملازم في مشروعات الإنتاج نشأ عرف تجارى خاص بهذه الفروض يميز تجريد الفوائد وإضافتها إلى رأس المال والحصول على فائدة عنها إذا ما تأخر المدين عن سدادها وهذا العرف له ما يبرره فهو يعوض صاحب رأس المال عن حرمانه من ماله ومن الفوائد المستحقة الواجبة السداد . وفيه تيسير على المدين المتأخر حتى لا تنزع ملكية عقاره جبرا . وأضاف الطاعن أن التحريم الوارد في المادة ٢٣٢ مدني قصد به الديون قصيرة الأجل والضرب على أيدي المرابين ولم يقصد به مؤسسات الائتمان العقاري الخاضعة لرقابة الدولة - حتى لا يفوض اقتصاد البلاد وتجارتها وائتمانها العقاري . ولذلك أثر المشرع الاعتراف بالعادة التجارية وأثرها البعيد في نظام فوائد الديون وأضاف الطاعن أن هذا العرف التجاري لم ينكره أحد على بنوك الائتمان العقاري في الفروض طويلة الأجل . وهو مما يمكن إثباته بكافة الطرق . وهو مستمد من طبيعة عمل هذه البنوك والتشريعات المنظمة لها - وقد اعترفت الدولة بهذا العرف الخاص بإضافة الفوائد إلى متجمد الفوائد في معاملاتها مع بنوك الائتمان عندما تدخلت لاتخاذ الثروة العقارية . فأصدرت عدة قوانين تحمي هذه الأوضاع وتقرها وتنتهي الطاعن إلى أن الحكم وقد أغفل تطبيق الاستثناء الوارد في عجز

المادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد ولم يعمل العرف التجارى المستقر فى القروض طويلة الأجل التى يعقدها البنك الطاهى — وهو العرف الخاص بإضافة فوائد إلى متجمد الفوائد يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

وحيث إن القانون المدنى القديم لم يكن يحول دون تقاضى الفوائد إذا تجاوز مجموعها رأس المال ولا تقاضى فوائد على متجمد الفوائد مادامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد . فادى ذلك إلى إشاعة الربا وضروب الاستغلال مما حدا بالمشرع إلى التدخل للضرب على أيدي المرايين المحترفين فنص فى المادة ٢٣٢ من القانون المدنى الجديد على أنه " لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز فى أية حال أن يكون مجموع الفوائد التى يتقاضاها الدائن أكثر من رأس المال . وذلك كله دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية — ويبين من هذا النص أن القانون قد حظر أمرين — أولهما : منع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد . لا تسود وثانيهما — منع تجاوز الفوائد لرأس المال — إلا أنه أخرج من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية — ولما كانت القواعد والعادات التجارية إلا فى نطاق المعاملات التجارية — وكانت القروض التى تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة — إلا أن الرأى قد اختلف فى تكييفها بالنسبة إلى المقرض إذا لم يكن تاجراً وإذا كان القرض مخصصاً لأغراض غير تجارية . وترى هذه المحكمة اعتبار القروض التى تعقدها البنوك فى نطاق نشاطها المعتاد عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقرض وأياً كان الغرض الذى خصص له القرض — ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة فى سبيل الحصول على الأموال التى يلجى بها حاجات المقرضين أصحاء أكثر فداحة من المقرض العادى ، إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التى تتقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالحظر الوارد فى المادة ٢٣٢ مدنى — على أساس أن المعاملة بين المصرفين هى معاملة تجارية تدخل فى نطاق الاستثناء الوارد بملك المادة واپس من المعقول أن يحرم المصرف من هذه المزاياء عند ما يقرض الغير هذا ملاوة عما يتعرض له المصرف من مخاطر فى القروض الطويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها فى وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحاً أكثر — ومما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصرى

قد أصدر في ظل القانون المدني الجديد القانون رقم ١١٠ سنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الائتمان العقاري (الطاعن) وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية — وهذه القروض تفترض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال — مما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض من نطاق الحظر المنصوص عليه في صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدني وهو ما لا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك القروض تجارية وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التي تبيح تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ومجاورة مجموع الفوائد لرأس المال . ولما كان البنك الطاعن قد درج كغيره من مصارف الائتمان العقاري على ممارسة القروض لآجال طويلة . وجرى في معاملة المقترضين على اتباع قاعدة تجارية تطالب بها وتضمنها عقودها كنتيجة لازمة لقروضها التجارية وهي تقاضي فوائد على الفوائد المتجمدة — وكانت العادة قد جرت بحكم طول أجل هذه القروض التي تعقدها هذه المصارف أن تزيد فيها الفائدة على رأس المال — وكان الشارع قد أقر هذه العادة على النحو السالف بيانه — فإن لا زلنا هذا تطبيق الاستثناء الوارد بعجز المادة ٢٣٢ مدني على القرض محل النزاع ونخروجه من دائرة الحظر الوارد بتلك المادة — لما كان ذلك، فإن ما قضى به الحكم المطعون فيه من إجراء الحساب على أساس استبعاد الفوائد المستحقة على الفوائد المتجمدة منذ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ مخالفاً فيه النظر المتقدم لا يكون مطابقاً للقانون مما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضي ،
وأميل جبران ، ومحمد ممتاز نصار ، وسافظ محمد بدوي .

(١٣٢)

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ القضائية :

(١) فوائد . "تقاضى فوائد على متجمد الفوائد" . "تجاوز الفوائد
لرأس المال" .

حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومنع تجاوز فوائد رأس المال . خروج
ما تقضى به العادات التجارية من دائرة هذا الحظر . المادة ٢٣٢ مدني نص مستحدث
لا ميل له في القانون المدني اقديم .

(ب) فوائد . قرض . "قروض المصارف" "طبيعتها" .

القروض التي تقدمها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً
بطبيعته . وبالنسبة للمقرض ترى محكمة القضا اعتبارها كذلك عملاً تجارياً مهما
كانت صفة المقرض وأياً كان العرض الذي خصمه له القرض . خروج هذه القروض
من نطاق الحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني . خضوعها لقواعد والعادات التجارية .

(ج) فوائد . "العادات التجارية" "المقصود بها" "ثبوتها" . إثبات .
حكم . "صوب التدليل" "قصور" "ما لا يعد كذلك" .

المقصود بالعادة التجارية التي تعنيها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ مدني
هي ما اعتاده المتعاملون في التعامل . يكفي في العادة التجارية أن تكون معبرة من سنة
مستقرة . استدلال الحكم على قيام عادة تجارية بتجيز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد
وهي تجاوز مجموع الفوائد لرأس المال ، وأن المادة التجارية تثبت بكتابة طرق الإثبات
ومن ذلك ما كان مستمداً من طبيعة العمل نفسه وخصائصه ، وأن العروض الطويلة
الأجل هي من صميم أعمال البنوك وحريان العادة منذ نشوء الائتمان العقاري على اقتضاء
فوائد تزيد على رأس المال . استدلال صائب لا عيب فيه .

١ - لم يكن القانون المدني القديم يحول دون تقاضى الفوائد إذا تجاوز مجموعها رأس المال ولا تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ما دامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد ، إلا أن نص المادة ٢٣٢ من القانون المدني استحدث حكما جديدا مؤداه أن المشرع قد حظر أمرين أولهما منع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وثانيهما منع تجاوز الفوائد لرأس المال . إلا أنه أخرج من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية^(١) وهذه القواعد لا تسود إلا فى نطاق المعاملات التجارية .

٢ - القروض التى تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة . أما بالنسبة للمقرض فانه وإن اختلف رأى فى تكييفها إذا لم يكن المقرض تاجرا أو إذا كان القرض مخصصا لأغراض غير تجارية ، إلا أن محكمة النقض ترى اعتبار القروض التى تعقدها البنوك فى نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيا كان القرض الذى خصص له القرض ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة فى سبيل الحصول على الأموال التى يلبي بها حاجات المقرضين أعباء أكثر فداحة من المقرض العادى إذ هو يحصل على هذه الأموال من المصارف الأخرى التى تتقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالحظر الوارد فى المادة ٢٣٢ مدنى - على أساس أن المعاملة بين المصرفين هى معاملة تجارية تدخل فى نطاق الاستثناء الوارد بتلك المادة ، وليس من المعقول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عند ما يقرض الغير ، هذا علاوة على ما يتعرض له المصرف من مخاطر فى القروض الطويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها فى وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحا أكثر - ومما يؤيد هذا النظر أن الشارع المصرى قد أصدر فى ظل القانون المدنى الجديد القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الإئتمان العقارى وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية - وهذه القروض تفتقر بسبب طول أجلها لتجاوز الفوائد لرأس المال - مما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض عن

(١) راجع قض ١١/٢/١٩٦٠ اطن ٦٦٠ س ٢٥ ق السنة ١١ ص ٥٤٤ .

نطاق الحظر المنصوص عليه في صدر المادة ٢٣٢ من القانون المدني وهو مالا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك الفروض تجارية وتبعاً لذلك تخضع للقواعد والعادات التجارية التي تبيح تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازرة مجموع الفوائد لرأس المال .

٣ - المقصود بالعادات التجارية التي تعنيها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ مدنى هي ما اعتاده المتعاملون ودرجوا على اتباعه بحكم ما استقر من سنن وأوضاع في التعامل ، فيكفى في العادة التجارية أن تكون معبرة عن سنة مستقرة ولا يشترط أن تكون هذه السنة مخالفة لأحكام القانون - ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قد استدل على قيام عادة تجارية تميز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وعلى تجاوز مجموع الفوائد لرأس المال بقوله : " وحيث إن العادة التجارية تثبت بكافة طرق الإثبات وخير دليل عليها ما كان مستمداً من طبيعة العمل نفسه ومن خصائصه الكامنة فيه ولا صرية في أن عملية القرض الطويل الأجل هي من صميم أعمال البنك العقاري المصري وفقاً لقانونه النظامي وفي أن العادة قد جرت منذ نشوء الائتمان العقاري في مصر على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال في كل قرض عقارى ذى أجل طويل وهذه العادة مذكورة في المؤلفات الإقتصادية وفي كتب القانون على أنها من أبرز العادات التجارية التي تستمد كيانها من طبيعة العمل ذاته والمفروض أن المشرع كان يعلم بها ولم يلقين حين عمل على حماية عادات التجارة بالاستثناء المنصوص عليه في عجز المادة ٢٣٢ مدنى - ولعل صورة هذه العادات بالذات كانت مقدمة الصور التي كانت بخاطره عندما وضع هذا الاستثناء " . فإن هذا الذى قرره الحكم سائغ ولا عيب فيه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد امتنع أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وماتر أوراق

الطعن في أن الطاعنة أقامت الدعوى الابتدائية رقم ٥٨١٨ سنة ١٩٥٣ مدنى
كلى القاهرة ضد البنك العقارى المصرى بصحيفة أعلنت له في ١٩٥٣/١٢/٧
وطلبت فيها الحكم ببراءة ذمتها من جميع الأقساط الباقية للبنك عن السلفتين
رقم ١٤٢٠٧ تجزئة ثالثة و ١٤٨٥٩ تجزئة ثالثة وكذا السلفتين ١٤٢٠٧ دون
تجزئة وبإلزام البنك المذكور برد مبلغ ٣٨٥٩ جنيها قيمة الأقساط التى دفعت
بعد أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفوائده بواقع ٥٪ من تاريخ المطالبة الرسمية لحين تمام
السداد ثم عدلت طلب الرد إلى رد مبلغ ٤٠٤٦ جنيها و ٢٧٦ مليا حتى آخر
ديسمبر سنة ١٩٥٣ وقالت في بيان دعواها إنه في ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٢ عقدت
مورثتها السيدة بتول اثناسيوس سلفتين مع البنك العقارى المصرى (المطعون ضده)
أولاهما السلفة رقم ١٤٢٠٧ بمبلغ ١٥٩٢٨ جنيها و ٢٣٠ مليا المدة تسع وثلاثين
سنة بفائدة ٦٪ سنويا والثانية رقم ١٤٨٥٩ بمبلغ ٢٠٤٥٠ جنيها وأنه قد مد
أجل الباقي من السلفتين ٣٣ سنة أخرى مع تخفيض الفائدة ابتداء من ٣١ ديسمبر
سنة ١٩٣٤ تنفيذا للاتفاق المعقود بين البنك العقارى وبين الحكومة والصادر
بإقراره للقانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ ، وأنها طلبت من البنك تجزئة الضمان إذ
أنها اختصت بحصة مفرزة من أرض مورثتها المرهونة للبنك ضمنا للسلفتين
المشار إليهما وفي ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٩ حدد البنك نصيبها في السلفة
رقم ١٤٢٠٧ أ.ب بمبلغ ٢٦٩٨ جنيها و ٧٢٢ مليا في رأس المال القابل للاستهلاك
وبمبلغ ٢٦٥ جنيها و ٩٥١ مليا في رأس المال المؤجل كما حدد نصيبها في القرض
الثاني رقم ١٤٨٥٩ بمبلغ ٣٣٠٥ جنيها و ٨٧٨ مليا وأنها ظلت تدفع ما يطلبه
البنك من أقساط إلى ١٩٥٣/١١/٢٤ وأن ما تم سداده حتى تاريخ صدور
القانون المدنى الجديد في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ من الفوائد قد زاد عن ضعف
رأس المال وأنها رغم ذلك استمرت في الدفع بعد ذلك حتى أصبح المبلغ الذى
يحق لها استرداده هو المبلغ الذى طلبت الحكم برده وأن الدين جميعه قد برئت
ذمتها منه وأنها لذلك لم تجد مندوحة من إقامة دعواها مؤسسة طلباتها على
ما تقضى به المادة ٢٣٢ من القانون المدنى - وقد دفع البنك الدعوى أصليا
بطلب رفضها واحتياطيا الحكم بانطباق المادة ٢٣٢ مدنى اعتبارا من ١٥ أكتوبر
سنة ١٩٤٩ على فوائد رصيد الدين المتبقى في ذمة الطاعنة في هذا التاريخ وأدخل
البنك وزارة المالية في الدعوى بإعلان في ١٩٥٤/١٠/٢٥ لتسمع الحكم في مواجهتها

باعتبارها ممثلة للحكومة صاحبة الدين حرف ج ولتبدى دفاعها ولتقدم مالدتها من مستندات . وبتاريخ ٢٥ أبريل سنة ١٩٥٥ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى مستندة في ذلك إلى ما نصت عليه المادة ٢٣٢ من القانون المدني من أنه لا يجوز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ولا أن تزيد الفوائد على ضعف رأس المال — يجب قصره على المعاملات المدنية البحتة أما الأعمال المصرفية وهى أعمال تجارية فإنها تخضع للاستثناء الوارد في عجز هذه المادة إذ احتاط المشرع وأضاف استثناء للنص مؤداه عدم المساس بالفوائد والعادات التجارية وهذا الاستثناء كان من المشرع تقيينا للعادات السائدة قبل صدور القانون المدني كما أن المشرع أصدر قوانين التسوية العقارية في السنوات ١٩٣٣ و ١٩٣٦ و ١٩٤٢ وفيها نصوص على جواز تجسيد الفوائد وتركيبها مما يفيد بأن المشرع في قوانين التسوية قد أجاز أيضا هذه العادات وقتها ولا محل للمساس بقوانين التسوية الخاصة بأية قاعدة عامة ، وأن في الأخذ بوجهة نظر الطاعنة ما يؤدي إلى زعزعة الإثمان العقارى وانتهياره وما يؤدي إلى إهدار العادات التي سادت زمنا طويلا وإلى إهدار قوانين التسوية . استأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ١٣٦٩ سنة ٧٢ قضائية قاعية عليه أنه أخطأ تأويل المادة ٢٣٢ مدنى من ثلاث نواحي : أولا — من ناحية مفهوم الفائدة التجارية فقد أخطأ الحكم المستأنف إذ اعتبر الفائدة التي يحصل عليها البنك فائدة تجارية حالة أن الفائدة لا تكون تجارية إلا إذا كان الإلتزام تجاريا وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان المدين تاجرا أو ترتب على عملية تجارية. وثانيها — من ناحية مفهوم العادات التجارية فقد خلط الحكم المستأنف بين العادات الموضوعية والعادات القانونية والأولى لم تكتمل ولا يتوافر فيها الإلتزام والثانية هى التي تكتمل بتوافر الإلتزام لها واستمرار البنك في الحصول على فائدة لا يكون عادة قانونية ملزمة وإنما يكون عادة موضوعية غير ملزمة كما أن اضطراب المعاملات العقارية لا يمكن أن تكون معه عادة قانونية. وثالثها — من ناحية طبيعية الحظر المنصوص عليه في المادة المذكورة فقد أخطأ الحكم في تطبيقه على المعاملات كافة حالة أنه لا يطبق إلا في المعاملات التجارية في مفهوم المادة الثانية من قانون التجارة. وبتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٥٧ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعت الطاعنة

في الحكم المذكور بطريق النقض في ٢ يولييه سنة ١٩٥٧ وقدمت النيابة مذكرة برأيها تضمن طلب نقض الحكم ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون فقررت إحالته بجلسة ١٣ مايو سنة ١٩٦١ إلى الدائرة المدنية والتجارية . وبعد استيفاء الإجراءات التالية للاحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة أخيرا بجلسة ٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على طلبها السالف .

وحيث إن الطعن بني على سببين يتحصل أولهما في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وذلك بخطئه في تطبيق المادة ٢٣٢ من القانون المدني وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المذكور أخطأ معنى الفائدة التجارية كما أخطأ معنى العادات التجارية وطبيعة المحظر الوارد في المادة المشار إليها فقد أخطأ فهم الفائدة التجارية حين اعتبر أن الفائدة التي يتقاضاها البنك هي فائدة تجارية تأسيسا على أن ثبوت صفة التاجر للبنك تكفي وحدها لإعتبار الفائدة التي يتقاضاها تجارية — حالة أن الفائدة لا تكون تجارية إلا إذا كان الالتزام تجاريا وهو لا يكون كذلك إلا إذا كان الملتزم تاجرا أو ترتب الالتزام على عملية تجارية والالتزام الطاعنة كان نتيجة لعقد قرض مضمون برهن عقارى فهو التزام مدنى وتكون فائدته مدنية ويكون الحكم المطعون فيه إذا اعتبرها فائدة تجارية وأخضعها للقواعد والعادات التجارية المنصوص عليها في مجزى المادة ٢٣٢ مدنى قد خالف القانون — كما أن الحكم قد أخطأ معنى العادات التجارية المشار إليها في المادة ٢٣٢ من القانون المدني حين تصور أن اقتضاء البنوك التجارية فوائد إلى غير حد من أصحاب الأراضي قبل صدور القانون المدني الجديد يكون مادة تجارية تبيح الاستمرار في اقتضاء هذه الفوائد بعد صدوره مع أن الفوائد موضوع الدعوى الحالية هي فوائد مدنية لا يجرى عليها الاستثناء الوارد في نهاية المادة ٢٣٢ ولا تخضع للعادات والأنواع التجارية — وتاريخ الديون العقارية في مصر في الربع قرن الأخير كان من الاضطراب بحيث لا يمكن أن نستنبط منه صرف أو عادة تجارية مستقرة لمصلحة البنوك العقارية في تجريد فائدة القروض كما تضاء واقتضاء الفوائد إلى غير حد ولا يمكن القول بوجود عادة تجارية تجهز تجريد الفوائد وتجاوزها لرأس المال إذ لم يكن يوجد عرف متميز ومغاير خاص بالمعاملات التجارية بحيث كان يصح القول بأن القانون المسدنى الجديد أراد

الاحتفاظ به والاعتراف له بالبقاء والدوام — والاتفاقات التي عقدت من الحكومة والبنك العقاري وأمثاله في سنتي ٢٣ و ٣٦ عقدت في ظل القانون المدني السابق وبالتطبيق لأحكامه ولم تقرر لهذه البنوك قواعد خاصة تتميز بها فيما يتعلق بتجميد الفوائد وتراكمها إلى غير حد بل قصد منها التخفيف عن المدينين هذا فضلا عن أن دين مورثة الطاعة لم يكن من بين الديون التي شملها قانون التسوية الصادر في سنة ١٩٤٢ ولم تنفع مورثة الطاعة إلا بتأجيل دينها طبقا للاتفاق المبرم بين الحكومة والبنك في سنة ١٩٣٣ والذي صدر به القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ — وقد أخطأ الحكم المطعون فيه طبيعة الحظر المنصوص عليه في المادة ٢٣٢ مدني حين أدخل الفوائد التي يتقاضاها البنك في مجال انطباق القواعد والعادات التجارية حالة أن هذه الفوائد تحكمها القواعد المدنية البحتة ولا شأن لها بالقواعد والعادات التجارية والحظر المنصوص عليه في المادة ٢٣٢ مدني يشملها ولا يمتد الاستثناء المشار إليه في عجز المادة المذكورة إليها ونتيجة لذلك فإن السلفيات العقارية التي تعقدها البنوك العقارية وغيرها من المؤسسات والأفراد مع المقترضين من ملاك الأطيان والعقارات تعقد في ظل أحكام القانون المدني المتعلقة بالقرض والفائدة والرهن التأميني لا في ظل أحكام القانون التجاري فهي بطبيعتها محكومة بالقواعد المدنية بعيدة عن مجال القواعد التجارية وهرف التجارة وعاداتها الموضوعية أو القانونية وتغير قواعد القانون المدني المتعلقة بالقرض والفائدة والرهن التأميني يسرى حتما على عمليات التسليف العقاري أيا كان القائم بها فردا أو مصرفا خاصا أو عاما وفقا لقواعد تنازع القوانين من حيث الزمان والقانون المسدني الجديد هو الواجب التطبيق بأثر فوري من تاريخ صدوره .

وحيث إن القانون المدني القديم لم يكن يحول دون تقاضي الفوائد إذا تجاوز مجموعها رأس المال ولا تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ما دامت مستحقة لمدة سنة أو تزيد فإدى ذلك إلى إشاعة الربا وضروب الاستغلال مما حدا بالمشرع إلى التدخل للضرب على أيدي المراهبين المحترفين فنص في المادة ٢٣٢ من القانون المدني الجديد على أنه " لا يجوز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد ولا يجوز في أية حال أن يكون مجموع الفوائد التي يتقاضاها الدائن أكثر من رأس

المال — وذلك دون إخلال بالقواعد والعادات التجارية“ وبين من هذا النص أن القانون قد حظر أمرين: أولهما — منع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ثانيهما — منع تجاوز الفوائد لرأس المال — إلا أنه أخرج من هذا الحظر ما تقضى به القواعد والعادات التجارية — ولما كانت القواعد والعادات التجارية لا تسود إلا فى نطاق المعاملات التجارية — وكانت القروض التى تعقدتها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته وفقاً لنص المادة الثانية من قانون التجارة — إلا أن الرأى قد اختلف فى تكييفها بالنسبة إلى المقرض إذا لم يكن تاجراً أو إذا كان المقرض مخصصاً لأغراض غير تجارية — وترى هذه المحكمة اعتبار القروض التى تعقدتها البنوك فى نطاق نشاطها المعتاد عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقرض وأياً كان الغرض الذى خصص له القرض — ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة فى سبيل الحصول على الأموال التى يلبى بها حاجات المقرضين أهواء أكثر فداحة من المقرض العادى إذ هو يحصل على هذه الأموال عادة من المصارف الأخرى التى تتقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالحظر الوارد فى المادة ۲۳۲ مدنى على أساس أن المعاملة بين المصرفين هى معاملة تجارية تدخل فى نطاق الاستثناء الوارد بتلك المادة وليس من المقبول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عندما يقرض الغير هذا علاوة عما يتعرض له المصرف المقرض من مخاطر فى القروض الطويلة الأجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها فى وجوه أخرى غير القرض تدر عليه أرباحاً أكثر — ومما يؤيد هذا النظر أن المشرع المصرى قد أصدر فى ظل القانون المدنى الجديد القانون رقم ۱۱۰ سنة ۱۹۵۶ بإنشاء بنك الائتمان العقارى وأجاز لهذا البنك منح قروض طويلة الأجل لغير التجار ولغير أغراض تجارية — وهذه القروض تفترض بسبب طول أجلها تجاوز الفوائد لرأس المال مما يفيد أن المشرع قد خرج بهذه القروض عن نطاق الحظر المنصوص عليه فى صدر المادة ۲۳۲ من القانون المدنى — وهو مالا يمكن تفسيره إلا بأنه قد اعتبر تلك القروض تجارية وتخضع تبعاً لذلك للقواعد والعادات التجارية التى تبيع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجازة مجموع الفوائد لرأس المال — لما كان ما تقدم، وكان المقصود بالعادات التجارية التى تعنيها الفقرة الأخيرة من المادة ۲۳۲ هى ما اعتاده المتعاملون ودرجوا على إتباعه بحكم ما استقر

من سنن وأوضاع في التعامل فيكفي في العادة التجارية أن تكون معبرة عن سنة مستقرة ولا يشترط أن تكون هذه السنة مخالفة لأحكام القانون — ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه في هذا الخصوص قد استدل على قيام عادة تجارية تميز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وعلى تجاوز مجموع الفوائد لرأس المال بقوله : ” وحيث إن العادة التجارية تثبت بكافة طرق الإثبات وخير دلائل عليها ما كان مستمداً من طبيعة العمل نفسه ومن خصائصه الكامنة فيه ولا صرية في أن عملية القرض الطويل الأجل هي من صميم أعمال البنك العقاري المصري وفقاً لقانونه النظامي وفي أن العادة قد جرت منذ نشوء الائتمان العقاري في مصر على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال في كل قرض عقارى ذي أجل طويل وهذه العادة مذكورة في المؤلفات الاقتصادية وفي كتب القانون على أنها من أبرز العادات التجارية التي تستمد كيانها من طبيعة العمل ذاته والمفروض أن المشرع كان يعلم بها ولم اليقين حين عمل على حماية عادات التجارة — بالاستثناء المنصوص عليه في مجز المادة ۲۳۲ مدنى — ولعل صورة هذه العادات بالذات كانت في مقدمة الصور التي كانت بخاطرهم عندما وضع هذا الاستثناء ” وهذا الذى قرره الحكم سائغ ولا عيب فيه ومن ثم يكون النعى بالسبب الاول على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الثانى من أسباب الطعن أن الحكم المطعون فيه شابه بطلان لاستناده إلى واقعة ليس لها أصل في الأوراق وأنه أخطأ في تأويل القانون رقم ۷ لسنة ۱۹۳۳ — وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه أورد ضمن أسبابه أنها بلغت إلى لجنة التسوية العقارية وفق أحكام القانون رقم ۱۳ لسنة ۱۹۴۲ وأن قوانين التسوية العقارية هي الواجبة التطبيق في هذه الدعوى وهي تميز تجريد الفوائد وتركيبها وأن الطاعنة قبلت خضوعها لقرار لجنة التسوية فلا محل لما تريده من إعمال القانون المدنى الجسديد — هذا في حين أن دين الطاعنة لم يكن موضوع تسوية عقارية عملاً بالقانون رقم ۱۲ لسنة ۱۹۵۲ وأن قبول البنك تجزئة الضمان لا يؤثر في حقها المستمد من المادة ۲۳۲ مدنى وأن كل ما حصلت عليه من فائدة هو تأجيل وتقسيط الديون مع تخفيض الفائدة من ۹٪ إلى ۶٪ و ۵٪ وفق أحكام الاتفاقية المبرمة بين البنك

والحكومة والصادر بها القانون رقم ٧ لسنة ١٩٣٣ ، هذا إلى أن القانون المذكور لم يحدث تجديدًا للدين أو استبدالاً فيه فالقرضان القديمان باقيان والمبالغ التي دفعت كانت سداداً لأقساطهما وفوائدهما ومن حق الطائفة نفاذاً للأثر الفوري للمادة ٢٣٢ من القانون المدني الاستفادة بما انطوت عليه من أحكام .

وحيث إن هذا النعي بجميع ما تضمنه مردود بأن الحكم المطعون فيه بدأ في أسبابه بإقرار أسباب الحكم الابتدائي فقال " وحيث إن مطاعن المستأنفة قد رد عليها الحكم المستأنف بأسباب سليمة تؤيدها هذه المحكمة ولا يبقى إلا البحث في قيمة قوانين التسوية العقارية وهل تتمتع بقوة التشريع أم تحتفظ بطابعها التعاقدى دون أن يكون لها الإلزام التشريعى ... " ولما كانت أسباب الحكم الابتدائي التي أقرها الحكم المطعون فيه تضمنت أن القروض التي يعقدها البنك هي أعمال تجارية تخضع للاستثناء الوارد في عجز المادة ٢٣٢ مدنى - وكانت هذه الدعامة الصحيحة تكفى وحدها لحمل الحكم المطعون فيه فإنه لم يكن بعد ذلك في سبيل التدليل على جواز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومجاوزة الفوائد لرأس المال أن يتعرض لقوانين التسوية وما تضمنته ويكون ما أورده في شأن هذه القوانين استطراداً زائداً عن حاجة الدعوى فلا يعيب الحكم ما يكون قد وقع في هذا الاستطراد من خطأ في الإسناد أو خطأ في القانون .

جلسة ٢٧ من يونيه سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحقيقى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود القاضى ،
ومحمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، ومحمد ممتاز نصار .

(١٣٣)

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ القضائية :

التزام "الحق فى الحبس" . ودیعة . "التزام المودع لديه بالرد" .

لا یكفى فى تقرير حق الحبس وجود دينین متقابلین ، وإنما یشرط أيضا قیام ارتباط بینهما .
لیس المودع لديه حق حبس الشئ المودع إلا مقابل استيفاء المصروفات الضرورية أو النافعة التى
یكون قد ألقها على ذات الشئ . أجرة سائق للسيارة التى دفعها المودع لديه عن المودع وبتكلیف منه
لا تدخل فى نطاق المصروفات التى تمیز للمودع لديه حق حبس السيارة لاستيفائها .

مفاد نص المادة ٢٤٦ من القانون المدنى أن المشرع لا یكفى فى تقرير حق
الحبس بوجود دينین متقابلین ، وإنما یشرط أيضا قیام ارتباط بینهما . وفى
الودیعة لا یكون للمودع لديه أن یحبس الشئ المودع إلا مقابل استيفائه
المصروفات الضرورية أو النافعة التى یكون قد ألقها على ذات هذا الشئ .
أما المصروفات التى لا تنفق على ذات الشئ المودع فإن التزام المودع بها
لا یكون مرتبطا بالتزام المودع لديه برد الودیعة وبالتالي لا یسوغ للمودع لديه
أن یمتنع عن رد الودیعة عند طلبها بحجة اقتضاء مثل هذه المصروفات . فإذا كان
الدين الذى اعتبر الحكم المطعون فيه أن للطامن الحق فى حبس السيارة حتى
یستوفیه یتمثل فى قيمة أجرة السائق التى قام المطعون علیه بدفعها من المودع
وبتكلیف منه فإن هذه الاجرة لا تدخل فى نطاق المصروفات التى تمیز للمودع
لديه حق الحبس لاستيفائها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن فى أن الطاعن أقام أمام محكمة قنا الابتدائية الدعوى رقم ٤٤ لسنة ١٩٥١ قبل المطعون ضده طلب فيها الحكم بإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٧٧٨ جنيتها و ٤١٥ مليا وما يستجد حتى يتم تسليم سيارة نقل مملوكة للطاعن حبسها المطعون ضده بغير وجه حق ، وقال الطاعن فى بيان دعواه إنه بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٥٠ اشترى من فوزى متياس محارب وآخرين سيارة النقل رقم ٢١٥٧٧ نقل مصر وأودعها جراج المطعون ضده ريثما يجد لها سائقا وعندما أراد استلامها منه رفض تسليمها إليه وحبسها بغير حق ، وأنه لما كان قد أصابه ضرر بسبب هذا التصرف الخاطئ فقد رفع الدعوى مطالبا بالتعويض عنه . دفع المطعون عليه الدعوى بحقه فى حبس السيارة لاقتضاء دين له فى ذمة الشركة التى باعها للطاعن عبارة عن مبلغ ٤٩ جنيتها من ذلك مبلغ ٢٧ جنيتها أجرة حراسة بولياوى السيارة فى المدة من ٣ مايو سنة ١٩٥٠ إلى ٢ فبراير سنة ١٩٥١ ومبلغ ٢٢ جنيتها كان قد سلمه إلى سائق سيارة الشركة البائعة بناء على تكليفه بذلك من فوزى متياس محارب بكتاب مؤرخ ١٩٥٠/٥/٣ وأقام المطعون عليه دعواه أمام محكمة قنا الجزئية طلب فيها إلزام الطاعن والشركة البائعة له بالمبلغ المشار إليه وقد أحيلت هذه الدعوى إلى محكمة قنا الابتدائية وقيدت برقم ٤٧ سنة ١٩٥٢ وقد ضمت إلى الدعوى السابقة للارتباط ، ومحكمة الدرجة الأولى بعد أن أحالت النزاع إلى التحقيق وبعد أن نذبت خيرين قضت فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ فى الدعوى رقم ٤٤ سنة ٥١ بإلزام المطعون ضده بأن يدفع للطاعن مبلغ ٧٢٠ جنيتها وما يستجد حتى يوم ١٩٥٠/١٢/٢٩ بواقع ثلاثة جنيهات يوميا وفى الدعوى ٤٧ سنة ١٩٥٢ قضت بإلزام فوزى متياس محارب بمبلغ ٢٢ جنيتها قيمة أجرة السائق

ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات. استأنف المطعون عليه الحكم الصادر ضده بالاستئناف رقم ١٠٨ سنة ٣٢ ق أسنوط وقضت محكمة الاستئناف في ١٧ مايو سنة ١٩٥٨ بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى مستندة في ذلك إلى أن المطعون عليه لم يخطئ عندما امتنع عن رد السيارة إذ كان يحق له قانوناً حبسها حتى يقتضى دينه المحكوم له به في الدعوى رقم ٤٧ سنة ١٩٥٢. وفي ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٨ طعن الطاعن في الحكم المذكور بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها المتضمن طلب رفض الطعن. ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلعة ١٩٦١/٦/٢٥ فتورت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات التالية للاحالة نظر الطعن أمام هذه المحكمة بجلعة ١٩٦٢/٥/٣٠ وفيها صحت النيابة على طلبها السابق.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السببين الأول والثاني على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون وتأويله — وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه ما كان يجوز قانوناً للمطعون عليه أن يمتنع عن رد السيارة المودعة لديه عندما طالبه الطاعن بردها لأن الدين الذي يدينه المودع لديه المذكور قبل فوزى محارب وهو أجرة سائق السيارة التي قام بدفعها بتكليف من الأخير باعتباره مودعها لا يرتبط بالتزام المطعون عليه برد الوديعة ومن ثم لا يكون له طبقاً للمادة ٢٤٦ من القانون المدني الحق في حبس السيارة حتى يوفى هذه الأجرة — ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر حق المطعون عليه في حبس السيارة في هذه الحالة رغم عدم وجود الارتباط بين التزامه برد السيارة والتزام المودع بالوفاء بالدين الذي في ذمته للمطعون عليه فإنه يكون قد خالف المادة ٢٤٦ مدني وأخطأ في تطبيقها.

وحيث إن هذا النعي صحيح — ذلك أن المادة ٢٤٦ من القانون المدني تنص على أن "لكل من التزم بأداء شيء أن يتمتع عن الوفاء به ما دام الدائن لم يعرض الوفاء بالتزام مترتب عليه بسبب التزام المدين ومرتبط به أو ما دام الدائن لم يقيم بتقديم تأمين كاف للوفاء بالتزامه هذا ويكون ذلك بوجه خاص لحائز الشيء أو محرزه إذا هو ألتزم عليه مصروفات ضرورية أو نافعة فإن له أن يمتنع عن رد هذا الشيء حتى يستوفى ما هو مستحق له إلا أن يكون الالتزام بالرد

ناشئا عن عمل غير مشروع" ويبين من ذلك أن المشرع لا يكتفى في تقرير حق الحبس بوجود دينين متقابلين وإنما يشترط أيضا قيام ارتباط بين هذين الدينين - وفي الوديعة لا يكون للمودع لديه أن يحبس الشيء المودع إلا مقابل استيفائه المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون قد أنفقها على ذات هذا الشيء - أما المصروفات التي لا تنفق على ذات الشيء المودع فإن التزام المودع بها لا يكون مرتبطا بالتزام المودع لديه برد الوديعة وبالتالي فلا يسوغ للمودع لديه أن يمتنع من رد الوديعة عند طلبها بحجة اقتضاء مثل هذه المصروفات - لما كان ذلك، وكان الدين الذي اعتبر الحكم المطعون فيه أن للطاعن الحق في حبس السيارة حتى يستوفيه يتمثل في قيمة أجرة السائق التي قام المطعون عليه بدفعها من المودع وبتكليف منه فإن هذه الأجرة لا تدخل في نطاق المصروفات التي تجيز للمودع لديه حق الحبس لاستيفائها . لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى تقرير حق الحبس للمطعون عليه حتى يقتضى هذا الدين يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أرجه الطعن .

جلسة ٣ من يوليو سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة، وبحضرة السادة المستشارين : محمد صفرائي سالم،
واحمد زكي محمد ، واحد أحمد الشاوي ، ولطيف عبد الحميد قراج .

(١٣٤)

الطعن رقم ٣٦٥ لسنة ٢٨ القضائية :

ضرائب " رسم الأيلولة على التركات " . تأمين . " تعيين المستفيد " .
" محكمة الموضوع " .

تعيين المستفيد في مشاركة التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوصها . استظهار المحكمة
من مشاركة التأمين أن وريثة للعامل هم المستفيدون لا الشركة التي كان يعمل بها عدم خضوع مبلغ
التأمين لرسم الأيلولة على التركات .

تعيين المستفيد في مشارطات التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوص
المشاركة . فمضى كانت محكمة الموضوع قد استظهرت من مشاركة التأمين أن وريثة
المتوفى (العامل) هم المستفيدون منها لا الشركة التي كان يعمل بها . فان النعي
على الحكم المطعون فيه بخطئه في تكييف معنى المستفيد ومخالفته لنص المادة ٧٥٤
من القانون المدني وبأنه لم يخضع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة على التركات يكون
غير مجد .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق
في أن المرحوم زكي أمين هو من مورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين كان موظفاً

بشركة مصر لخليج الأقطان (المطعون عليها الأخيرة) وتوفي بتاريخ ۱۹/۱۲/۱۹۵۲ فقدرت مأمورية ضرائب سوهاج صافي تركته بمبلغ ۱۹۹۱ جنيها و ۵۶۹ مليا منه مبلغ ۹۹۵ جنيها و ۵۶۴ مليا قيمة رصيد بوليصة التأمين رقم ۱۱۴۷۴ ج التي كانت شركة الخليج قد تعاقدت عليها مع شركة مصر للتأمين لصالح وريثة المتوفى واعتبرت المأمورية هذا المبلغ من بين عناصر التركة وأخضعته لرسم الأيلولة على التركات استنادا إلى حكم المادة ۱۲ من القانون رقم ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ بمقولة إنه آلى إلى شركة الخليج وهي من غير الورثة ويخضع لرسم يوازي الرسم المفروض على الطبقة الأخيرة من الورثة واعتضت شركة الخليج على هذا التقدير تأسيسا على أن قيمة التأمين ستؤول إلى الورثة وهم المستفيدون منه دونها — وأحيل الخلاف إلى لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ۱۵/۸/۱۹۵۴ بعدم أحقية مأمورية الضرائب في إخضاع شركة مصر لخليج الأقطان لرسم الأيلولة لمخالفة فرضه لمبدأ شخصية الضريبة لأن المستفيدين الحقيقيين من مبلغ التأمين المذكور هم وريثة المتوفى . وطعنت مصلحة الضرائب في هذا القرار بالدعوى رقم ۳۳ لسنة ۱۹۵۴ تجازى كلى أمام محكمة سوهاج الابتدائية وطلبت الغاءه وإخضاع مبلغ ۹۹۵ جنيها و ۳۶۴ مليا الذى آلى إلى شركة مصر لخليج الأقطان بموجب البوليصة رقم ۱۱۴۷۴ ج لرسم الأيلولة المقرر بالقانون رقم ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ مع إلزام المطعون عليهم بالمصروفات وفى ۲/۴/۱۹۵۵ قضت المحكمة برفض الطعن وتأييد قرار اللجنة وإلزام الطاعنة بالمصروفات . . . وأقامت المحكمة قضاءها على أن التأمين موضوع الدعوى قصد به كفالة أسباب المعيشة لورثة المتوفى بعد وفاة هائلهم ولا يستند إلى أى ادخار فردى ويعد من قبيل المعاشات أو المكافآت أو التعويضات التي تصرفها الشركة لعمالها وموظفيها فلا تخضع لرسم الأيلولة على التركات وإنما تخضع من حيث وعاء الضريبة إلى ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إذا توافرت فيها شروط هذا النوع من الضريبة واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم بالإستئناف رقم ۷۱ تجازى سنة ۳۱ ق أمام محكمة استئناف أسيوط طالبة الغاءه والحكم لها بطلباتها التي أبدتها أمام محكمة أول درجة . وفى ۷/۶/۱۹۵۶ قضت المحكمة برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف . . . للأسباب التي قام عليها الحكم المستأنف وما أضافته من أسباب أخرى تخلص في أن نص المادة ۱۲ من القانون رقم ۱۴۲ لسنة ۱۹۴۴ يدل على أن المشرع فرض رسم الأيلولة على المستفيد الحقيقي من التأمينات لا المستفيد

الظاهرى - والمستفيد الحقيقى فى خصوص هذا النزاع هم ورثة المرحوم زكى أمين المهندس لأن الثابت من الأوراق أن شركة الخليج تقوم بسداد أقساط البوليصة ١١٤٧٤ ج لشركة مصر للتأمين وفى حالة وفاة الموظف المذكور يمنح ورثته قيمة البوليصة - وإذا كانت شركة الخليج قد استفادت من الفرق بين قيمة البوليصة وبين قيمة الأقساط التى دفعتها فإن وعاء هذه الاستفادة هو ضريبة الأرباح التجارية والصناعية إن توفرت أسبابها ، وطعنت مصلحة الضرائب على الحكم بطريق النقض - وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٩٦١/١٠/١٥ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث نظر أمامها بجلسته ١٩٦٣/٥/١٥ فصمم الحاضر عن الطاعة على طلباتها وأصرت النيابة على رأيها الذى أبدته بمذكرتها وطلبت نقض الحكم المطعون فيه - ولم يحضر أحد من المطعون عليهم ولم يبد دفاعا .

ومن حيث إن الطعن بنى على سببين يتحصل السبب الثانى منهما فى أن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى تقرير أن المطعون عليها الأخيرة "ليست سوى مستفيدة ظاهرية ومثلها لا يفرض عليه رسم أيلولة لمخالفة ذلك أبداً شخصية الضريبة وحقيقتها" قد خالف الثابت فى الأوراق وشابه قصور فى التسبيب - ذلك أن نص بوليصة التأمين يقضى بصرف التأمين عند استحقاقه للشركة المطعون عليها لا إلى الورثة وأكدت الشركة هذا الأمر فى خطاب لها أفوت فيه بأنها المستفيدة من البوليصة ١١٤٧٤ وقد أهدر الحكم أثر هذا الإقرار دون بيان سبب ذلك - كما أن ما ذهب إليه فى هذا الصدد ينطوى على تكليف غير محدد للمعنى المستفيد إذا المستفيد فى حكم المادة ٧٥٤ من القانون المدنى هو الذى انصرف إليه عقد التأمين بهذا الوصف والورثة لا يعتبرون فى خصوص عقد التأمين موضوع النزاع مستفيدين منه - وقيام الشركة بتسليمهم ما تقبضه من البوليصة فذلك منها وفاء لما ترتب فى ذمتها من الترام بتعويض المورث الذى توفى أثناء العمل ولا صلة لهذا الالتزام بعقد التأمين إذ الشركة ملزمة بسداد التعويض سواء أكانت أمنت على الموظف أم لم تؤمن عليه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أورد فى خصوص هذا النعى ما يأتى "ومدلول نص المادة ١٢ من ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ أن المشرع قد فرض رسم الأيلولة

على المستفيد الحقيقي من التأمينات لا الظاهري وفي هذه الدعوى المستفيد الحقيقي هم ورثة المرحوم زكي أمين المهندس وليست شركة مصر خليج الأقطان لأن الثابت من الاطلاع على الأوراق أن شركة مصر خليج الأقطان تقوم بسداد أقساط البوليصة رقم ١١٤٧٤ لشركة مصر للتأمين وفي حالة وفاة الموظف زكي أمين المهندس يمنح ورثته قيمة هذه البوليصة. وفرض رسم الأيلولة على المستفيد الظاهري يخالف مبدأ شخصية الضريبة وحقيقتها... " ويبين من هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع إذا اعتبرت أن المستفيد الحقيقي من مشاركة التأمين رقم ١١٤٧٤ هم ورثة المتوفى لشركة مصر خليج الأقطان قد استندت في ذلك إلى ما هو ثابت بأوراق الدعوى التي لم تجدها الطاعنة أو تقدم ما ينفي صحتها — وكان استنادها في هذا الصدد يقوم على أسباب سائغة تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها. ومن ثم فإن النعي على الحكم بخالفه الثابت بالأوراق أو القصور في التسبيب يكون على غير أساس — وأما ما تنعاه الطاعنة من خطأ الحكم في تكييف معنى المستفيد من مشاركة التأمين ومخالفته لنص المادة ٧٥٤ من القانون المدني في هذا الخصوص — فردود — بأن تعيين المستفيد في مشاركات التأمين هو من مسائل الواقع التي تنصل بنصوصها وقد سبق القول بأن محكمة الموضوع قد استظهرت من مشاركة التأمين أن ورثة المتوفى هم المستفيدون وإذا كان ذلك فلا محل لبحث السبب الأول ومداره تعيب الحكم فيما جرى عليه من عدم خضوع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة لعدم جدواه مادام أن الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم مسئولية شركة مصر خليج الأقطان عن رسم الأيلولة على مبلغ التأمين على أن المستفيد من المشاركة هم الورثة ومن ثم يتمين رفض الطعن.

القسم الثالث

فهرس هجائي موضوعي

العدد الثاني — السنة الرابعة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية

رقم القاعدة	رقم المادة	
		(ق)
		قضاة
		(طلبات رجال القضاء)
		إثبات
		راجع تأمين :
٤٥٥	١٠	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٢١ ق - "رجال القضاء")
		إجراءات
		إجراءات الطلب :
		"ميعاد رفع الطلب"
		١ - الحكم بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد . متى كان القرار المطعون فيه نتيجة لازمة للقرار موضوع ذلك الحكم ، فإن طلب إلغاء القرار الثاني يكون غير مقبول كذلك .
٤٣٧	٦	(الطلب رقم ٢٠ لسنة ٢١ ق - "رجال القضاء")

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - وجوب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به. العلم اليقيني به يقوم مقام الإعلان. صرف الطالب مرتبه على النحو الذي لا يرتضيه بعد صدور القرار المطعون فيه يتحقق به العلم من ذلك التاريخ.
٤٥٩	١١	(الطلب رقم ٢١ لسنة ٢٠ ق - "رجال القضاء" ...) ...
		٣ - ميعاد الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء هو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه لصاحب الشأن. العلم اليقيني يقوم مقام النشر والإعلان. طلب التعويض عن القرار الإداري لا ميعاد لرفع الدعوى به.
٤٦٢	١٤	(الطلبان رقم ١٣، ١٤ لسنة ٢١ ق - "رجال القضاء" ...) ...
<h2>إحالة</h2>		
<h3>حالات جوازها :</h3>		
		١ - ملطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة. لا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص، متى كانت الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة قانونا وكان الطلب - في هذه الحالة - لم يرفع بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ مرافعات فان الطعن يكون غير مقبول شكلا.
٤٢٧	٤	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق - "رجال القضاء" ...) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - سلطة المحكمة في الإحالة استنادا إلى المادة ١٣٥ مرافعات لا تمتد إلى الأحوال التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية. بطلان الإحالة في هذه الأحوال. هذه القاعدة لا تنطبق على الإحالة من القضاء الإداري إلى محكمة النقض فإذا انتقل الولاية إلى محكمة النقض بحكم القانون. الإحالة في الصورة الأخيرة لا تستند إلى المادة ١٣٥ مرافعات.
٤٤٤	٨	(الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")
		٣ - اقتصار سلطة الإحالة وفقا للمادة ١٣٥ مرافعات على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي. لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص. إيجاب المادة ١٣٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الإحالة بعد أن كانت جوازية. لا وجوب للإحالة إلا في الأحوال التي تصبح فيها الإحالة قانونا إلزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى إنما يكون بين محاكم الجهة القضائية الواحدة.
٤٤٩	٩	(الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء")
		الإحالة بحكم القانون :
		مطلب ولاية مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعي منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ مؤدى ذلك انتقال الدعاوى الخاصة التي كانت قائمة أمام جهة القضاء الإداري إلى محكمة النقض. لم يتضمن القانون ما يفيد قصد المشرع إلى انتهاء تلك الدعاوى بالحكم فيها بعدم الاختصاص. جواز الإحالة في هذه الحالة.
٤٤٤	٨	(الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")
٤٤٩	٩	وراجع اختصاص الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء".

رقم القاعدة	رقم الصفحة
----------------	---------------

إختصاص

إختصاص محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية :

١ - إختصاص محكمة النقض (بهيئة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء عدا النقل والندب (م ٢٣ قانون نظام القضاء) القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لسنة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء كاشفا مؤكدا لهذا الإختصاص فلم يضاف إختصاصا جديدا.

طلب احتساب مدة القيد بجدول المحامين في المعاش هو من شئون القضاء التي تختص بها محكمة النقض دون غيرها .

(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء") ٤٢٧

٢ - قضاة المحاكم الشرعية الملغاة بمختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ابتداء من أول يناير ١٩٥٦. إختصاص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلبات رجال القضاء الشرعي منذ ذلك التاريخ. لم يعد مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري مختصا بهذه الطلبات .

(الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء") ٤٤٤

٣ - الحاق رجال القضاء الشرعي بالمحاكم الوطنية منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ يجرى عليهم ما يجرى على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقرررة في شأنهم . إختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلباتهم. الدعاوى اللاحقة لهذا التاريخ لا تدخل في إختصاص القضاء الإداري . إحالة جهة القضاء الإداري تلك الدعاوى إلى محكمة النقض . إحالة باطلة قانونا . عدم تقديم الطلب بمحكمة النقض وفقا لسنة ٤٢٩ مرافعات . عدم قبوله شكلا .

(الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء") ٤٤٩

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية :
		منازعة وزارة العدل في أعمال أثر الحكم بإلغاء قرار النقل إلى إدارة قضايا الحكومة . قرار إداري - محل التقاضي بشأنه الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية التي تتسع ولايتها للفصل في جميع طلبات رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والنقل والندب . طلب رد الفروق المالية المترتبة على الحكم السابق مما تتسع له ولاية هذه الهيئة وتختص بنظره .
٤٣٣	٥	(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٣٠ "رجال القضاء")
		اختصاص ولائي :
		الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز الاحتجاج به أمام المحكمة ذات الولاية .
٤٦٢	١٢	(الطلبان رقم ١ و ١٢ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء")
		الحكم بعدم الاختصاص "أثره" .
		مؤدى حكم محكمة القضاء الإداري بعدم الاختصاص بنظر الطلب ، إسقاط القرار المطعون فيه أمامها والصادر من اللجنة القضائية وذلك على أساس صدوره في غير ولاية .
٤٢٧	٤	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")
		استقالة
		استقالة موظف لأسباب صحية وقبول الوزارة لها لا يتحقق بها شرط استحقاق مبلغ التأمين على الوجه الذى نص عليه فى القانون .
٤٥٥	١٠	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء")

رقم القائمة	رقم الصفحة	
		أهلية
		بقاء أهلية القاضي على وعضهها ما لم يقم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية . إغارة أحد زملاء الطالب للتدريس دون أن يكون له عمل قضائي يمكن إجراء التفتيش عليه مما دعا إلى تقدير أهليته بنفس الدرجة التي حصل عليها في تقرير واحد . لا محل للموازنة بين حالته وحالة الطالب الذي لم يحصل على تقريرين متوالين بدرجة "فوق المتوسط" . (الطلبات رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ٥٨٤ لسنة ٢٨ ق ٢١ ، لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء")
٤٤٠	٧	
		تأمين
		"العجز عن العمل" :
		شروط استحقاق مبلغ التأمين كله أو بعضه في حالة فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه سن الستين بسبب عدم اللياقة الصحية أن يكون هذا الفصل قد بني على قرار من الهيئة الطبية المختصة . هذا القرار أداة لإثبات العجز التام أو الجزئي . استقالة موظف لأسباب صحية وقبول الوزارة لها لا يتحقق بها شرط استحقاق مبلغ التأمين على الوجه الذي نص عليه في القانون . (الطلب رقم ١٦ لسنة ٢١ ق "رجال القضاء")
٤٥٥	١٥	
		ترقية
		(راجع . أهلية الطلبات رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ٥٨٤ لسنة ٢٨ ق ٤ ٢١ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء")
٤٤٠	٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	تفتيش قضائي
٤٤٠	٧	راجع أهلية . الطلبات رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ٥٨٤ لسنة ٢٨ ق ٢١٤ لجنة ٢٩ ق "رجال القضاء" — حكم "جنية الحكم" : الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز الاحتجاج به أمام المحكمة ذات الولاية . (الطلبان رقم ١ ، ١٣ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء")
٤٦٢	١٢	قانون التشريع التفسيري : اختصاص محكمة النقض (بهيئة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء عدا النقل والندب (م ٢٣ قانون نظام القضاء) — القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لسنة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء كاشفا مؤكدا لهذا الاختصاص فلم يضاف اختصاصا جديدا . (الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")
٤٢٧	٤	القاعدة التنظيمية : لا يكون للقاعدة التنظيمية كيان إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها في القانون . سلطة الإدارة التقديرية في منح المعاشات الاستثنائية لا ترقى إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلا للمعاشات . (الطلبان رقم ١ ، ١٣ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء")
٤٦٢	١٢	

رقم المادة	رقم الصفحة	
		قرار إدارى
		التقاضى بشأنه :
٤٣٣	٥	منازعة وزارة العدل في أعمال أثر الحكم بإلغاء قرار النقل إلى إدارة قضايا الحكومة . قرار إدارى . محل التقاضى بشأنه الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية التى تتسع ولايتها للفصل في جميع طلبات رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والندب . (الطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء")
		التعويض عنه :
٤٦٢	١٢	طلب التعويض عن القرار الإدارى لا ميعاد لرفع الدعوى به . (الطالبان رقم ١ و ١٣ لسنة ٣١ ق "رجال القضاء")
		قضاء إدارى
٤٢٧	٤	(راجع اختصاص . الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")
		محكمة النقض
		محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية :
		"اختصاصها" :
		١ - اختصاص محكمة النقض (بهيئة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء هذا النقل والندب (م ٢٣ قانون نظام القضاء) القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لسنة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء كاشفا مؤكدا لهذا الاختصاص فلم يضاف اختصاصا جديدا .
٤٢٧	٤	طلب احتساب مدة القيد بجدول المحامين في المعاش هو من شئون القضاء التى تختص بها محكمة النقض دون غيرها . (الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٤٤	٨	<p>٢ - قضاة المحاكم الشرعية الملقاة بمختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية همومية دون غيرها بالفصل في طلبات رجال القضاء الشرعي منذ ذلك التاريخ . لم يعد لمجلس الدولة بهيئة قضاء إداري مختصا بهذه الطلبات .</p> <p>(الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")</p>
٤٤٩	٩	<p>٣ - إلحاق رجال القضاء الشرعي بالمحاكم الوطنية منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ - يجري عليهم ما يجري على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقررة في شأنهم - اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلباتهم . الدعاوى اللاحقة لهذا التاريخ لا تدخل في اختصاص القضاء الإداري . إحالة جهة القضاء الإداري تلك الدعاوى إلى محكمة النقض . إحالة باطله قانونا .</p> <p>عدم تقديم الطلب بمحكمة النقض وفقا لمادة ٤٢٩ مرافعات ، عدم قبوله شكلا .</p> <p>(الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء")</p> <p>الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية :</p> <p>"اختصاصها" :</p> <p>منازعة وزارة العدل في أعمال أثر الحكم بإلغاء قرار النقل إلى إدارة قضايا الحكومة . قرار إداري . محل التقاضي بشأنه الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية التي تتسع ولايتها للفصل في جميع طلبات رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والنقل والندب . طلب رد الفروق المالية المترتبة على الحكم السابق مما تتسع له ولاية هذه الهيئة وتختص بنظره .</p> <p>(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٢٠ ق "رجال القضاء")</p>
٤٣٣	٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>معاش</p> <p>المعاشات الاستثنائية :</p> <p>لا يكون للقاعدة التنظيمية كيان إذا كانت امتثناء من قواعد منصوص عليها في القانون . سلطة الإدارة التقديرية في منح المعاشات الاستثنائية لا ترقى إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلا للمعاشات .</p> <p>(الطلبان رقم ١ و ١٢ لسنة ٢١ ق "رجال القضاء" ١٢ ٤٦٢</p>
		<p>نقض</p> <p>إجراءات الطعن :</p> <p>١ - سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . متى كانت الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة قانونا وكان الطلب - في هذه الحالة - لم يرفع بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ مرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .</p> <p>(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء" ٤ ٤٢٧</p>

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
٩	٤٤٩	<p>٢ - إلحاق رجال القضاء الشرعى بالمحاكم الوطنية منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ - يجرى عليهم ما يجرى على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقررة في شأنهم . اختصاص محكمة النقض بالفصل في طلباتهم . الدعاوى اللاحقة لهذا التاريخ لا تدخل في اختصاص القضاء الإدارى . إحالة جهة القضاء الإدارى . تلك الدعاوى إلى محكمة النقض . إحالة باطلة قانونا . عدم تقديم الطالب بمحكمة النقض وفقا للسادة ٤٢٩ مرافعات . عدم قبوله شكلا .</p> <p>(الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء")</p>
نقل		
٥	٤٣٣	<p>إلغاء قرار النقل إلى إدارة قضائيا الحكومة - لا يقتصر أثره على ذلك وإنما ينسحب إلى القرارات اللاحقة والمترتبة عليه ولولم يطلب إلغاؤها .</p> <p>(الطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق "رجال القضاء")</p>

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة	(أ)
		إثبات . إجارة . إحالة . أحكام عرفية . أحوال شخصية . استئناف . أشخاص اعتبارية . اعلان . أعمال تجارية . التزام . أمر أداء . أهلية . أوراق تجارية
		إثبات
		إجراءات الإثبات :
		مدم تخلف الطاعن من حضور جلسات التحقيق واعتراضه على مد أجله بناء على طلب خصمه ، رفض الحكم إجراء التحقيق إستنادا إلى أنه طلب غير جدى قصد به إطالة أمد النزاع - تعيب الحكم بالقصور والخلط فى الاسناد .
٤٩٠	٦٨	(الطنان رقا ٢٢،٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
		عبء الاثبات :
		يقع عبء اثبات واقعى الحيازة والانتفاع مدى الحياة بالعين المتصرف فيها وهما مناط القرينة القانونية الواردة بالمسادة ٩١٧ مدنى على طاق الوارث الطاعن .
٥٧٩	٨٤	(الطنان رقا ٤٧١،٤٥٩ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		طرق الإثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
٥٤٣	٧٧	استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل ، لا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما اتهمت إليه في شأن الدليل . عدم اعتبار الشهادة المقدمة أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى تكون لها حجية معينة في الإثبات ، تقدير الدليل المستمد منها خاضع لسلطان قاضي الموضوع . (الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٣) ...
		(ب) الإثبات بالبينه :
٥١٥	٧٣	استقلال قاضي الموضوع بتقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . جواز تعويل الحكم بالتطبيق للضرورة على البينة الشرعية . (الطن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق أحوال شخصية — جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ...
		(ج) الإثبات بالقرائن :
		القرائن القانونية :
		«حجية الأمر المقضي» .
٧١٥	١٠٢	١ — الحكم الجنائي له حجيته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلاً لازماً في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة لا يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه . (الطن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>٢ - صدور حكم نهائي بين الطرفين في دعوى سابقة بأحقية المستأجر في حبس قدر من الأجرة مقابل عدم استعماله المصعد بالعين المؤجرة . فصله في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في مسألة كلية حاصلها أن ثمة التزام على عاتق المؤجر بتأمين المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام بما يحق معه للمستأجر الامتناع عن سداد جزء من الأجرة . امتناع العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في تلك الدعوى أو أثبت ولم يبحثها ذلك الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٦)</p> <p>(د) الاقرار :</p> <p>١ - حجة الاقرار :</p> <p>« الاقرار غير القضائي » .</p> <p>الأصل في اقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها ، لا يكفي مجرد طعن الورثة في هذه الاقرارات لاهدار حجيتها بل يجب عليهم اقامة الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات .</p> <p>(الطنان رقا ٥٩٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)</p> <p>٢ - تجزئة الاقرار :</p> <p>١ - الاقرار بالدين مع التمسك بوقوع المقاصة فيه ينطوي على واقعيتين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم احدهما وجود الأخرى - جواز تجزئة ذلك الاقرار .</p> <p>(الطن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)</p>
٧٨٦	١١٠	
٥٧٩	٨٤	
٦٢٥	٨٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٦٩٣	٩٨	٢ — مناط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الاقرار واعمالها في شأن ما يرد بدفاتر التاجر من قيود وبيانات هو أن تكون هذه الدفاتر منتظمة ومؤيدة بالمستندات الدالة على صحة القيود والبيانات الواردة فيها وأمانتها . (الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
٨٦٠	١٢٢	٣ — اقرار المستفيد بأنه لم يتسلم الشيك ليكون مدينا بقيمته وإنما لينفق منه على أعمال الساحب . اقرار موصوف — أو مركب — عدم جواز تجزئته . (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢١ ق أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
إجارة		
(١) آثار عقد الايجار :		
” إلتزامات المؤجر ” .		
<p>اخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم يترتب عليه قيام حق المستأجر في طلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة بمقدار ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالين إن كان له مقتض م ٥٦٥ مدني .</p> <p>اقفال الحكم الرد على طلب الطاعن — المستأجر — انقاص الأجرة بقدر ما نقص من انتفاعه بالعين المؤجرة ، قضاؤه له بالتعويض عن الاضرار التي لحقت به بسبب اخلال المؤجر بالتزامه بتسليم ما كينة الرى الملحقه بهذه العين على الوجه المتفق عليه في العقد . عدم افصاح الحكم عما إذا كان قد راعى في تقدير التعويض مقابل ما نقص من الانتفاع بسبب هذا الاخلال تعيب الحكم بالقصور .</p>		
٨١٥	١١٥	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٣)

رقم المادة	رقم الفصل	
		<p>”التزامات المستأجر“ :</p> <p>طلب إخلاء العين المؤجرة امتثالا إلى إخلال المستأجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة ينسحب ضمنا إلى طلب الفسخ للتلازم بينهما .</p> <p>(الجلسة ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)</p>
٨٩٦	١٢٧	<p>(ب) انتهاء الاجارة :</p> <p>”بيع العين المؤجرة“</p> <p>١ - لا يحظر القانون على المؤجر التصرف في العين المؤجرة بالبيع أثناء مريان عقد الايجار ولا يحتم انفساخ العقد بمحصل البيع في جميع الأحوال ولا يعتبر البائع مؤجرا لملك الغير، الأمر في ذلك مرده إلى اتفاق البائع والمشتري ونفاذ العقد في حق المشتري الجديد وعدم نفاذه طبقا للمادة ٣٨٩ مدني قديم .</p> <p>إذ قال الحكم الرد على دفاع المؤجر بمحصل البيع بعد التأجير وهو دفاع جوهري يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور .</p> <p>(الجلسة رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)</p>
٦٤٢	٩١	<p>٢ - اتحاد الذمة يقتضي وجود التزام واحد يختلف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه، فيرتب على اجتماع صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين . اجتماع صفتي المستأجر والمشتري لعين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد الايجار فيقتضي بها إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول المشتري محل المؤجر في هذا العقد بالذات . شراء المستأجر من الباطن العين المؤجرة من المالك يترتب عليه حله محل المالك في الاجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصلي دون حله محل المستأجر في الاجارة الصادرة من الأخير إليه .</p> <p>(الجلسة رقم ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)</p>
٩٢٨	١٣٠	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ج) إيجار الأماكن :
		لا تجيز المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ الطعن في أحكام دوائر الإيجارات . القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . لا سبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء . لا يستفاد ذلك من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله . المقصود من التعديل جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية فيما يتعلق بالاستئناف .
٦٤٩	٩٢	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		إحالة
		١ - اقتصار استعمال الرخصة المخولة للحكمة عند الأمر بالإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي م ١٣٥ مرافعات . يستوى في ذلك أن يكون الاختصاص للحكمة المحلية أو المحكمة المحال إليها محكوما بقانون المرافعات أو أي قانون خاص آخر .
٨٩٦	١٢٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		٢ - على المحكمة المحال إليها الدعوى نظرها بحالتها التي أحيلت بها - بقاء ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى . تهيئة الدعوى للرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحيلة لا يقتضي اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها بمعرفة المحكمة المحال إليها .
٨٩٦	١٢٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
٥٢٠	٧٤	راجع قض (الطعن ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ لسنة ٢٧ ق)
		وراجع طلبات رجال القضاء للقواعد ٩ ، ٨ ، ٤

رقم المادة	رقم المنحة	
		<h2 style="text-align: center;">أحكام عرفية</h2> <p>عدم مسماع أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن فيما أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية سواء كان الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر . إسباغ هذه الحماية على الأوامر والتدابير التي يتخذها القائمون على تنفيذ الأحكام العرفية ولو كانت هذه الأوامر والتدابير خاطئة وتنطوي على مجاوزة السلطة ما دام أن الغاية من اتخاذها تحقيق مصلحة عامة .</p>
٨٧٢	١٢٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠)
		<h2 style="text-align: center;">أحوال شخصية</h2> <p>(١) دعوى الأحوال الشخصية :</p> <p>”تدخل النيابة في الدعوى“ :</p> <p>١ - وجوب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقا للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . الدعوى باعتبار حصبة المدعى ٨ ط شيوما في عقار مملوك له وأن ملكيته له ثابتة من إشهاد الوقف هي دعوى ملكية . لا يجرى عليها حكم التدخل .</p>
٥٠٩	٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - لاتعد أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية . لا محل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها . لا يغير من ذلك ورود المواد ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤٧ وما بعدها من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تحت عنوان في تصفية التركات ضمن الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، ذلك أنه أريد بها مواجهة الأوضاع التي تستلزمها قواعد الإرث في بعض القوانين الأجنبية .
٦٧٧	٩٦	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)
		٣ - وجوب إبداء رأى النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . لا لزوم لإبداء الرأى في كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم إبداء النيابة رأيا بعد إحادة القضية إلى المرافعة - لا بطلان .
٨٤٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		(ب) المسائل الخاصة بالمصريين :
		الطلاق :
		”التطليق للضرر“ :
٥١٥	٧٣	١ - جواز تمويل الحكم بالتطليق للضرر على البيئة الشرعية . (الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠) ...
		٢ - انتهاء الحكم إلى ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء والهجر . تطبيقه للسادة السادة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وإيقاعه الطلاق بآثنا لا مخالفة في ذلك للقانون .
٥١٥	٧٣	(الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(ج) المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين :
		الإرث :
		١ - دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تجرى فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
٨٤٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)
		٢ - تعيين الورثة وتحديد انصباهم في الإرث وانتقال التركة إليهم تحكم الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها .
٨٤٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣) ...
		ثبوت النسب :
		١ - دعوى النسب بعد وفاة المورث لا ترفع امتثالا ، بل يجب رفعها ضمن دعوى حق في التركة . اختصاص القضاء الشرعي بدعوى النسب عملا بقاعدة قاضي الأصل هو قاضي الفرع - خروج دعوى النسب عن اختصاص المجالس المالية .
٨٤٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)
		٢ - عدم تعويل الحكم في إثبات النسب على أقوال الشهود وحدها بل أضاف إليها إقرار المتوفى بالزوجية وبنسبة الحمل المستكن إليه في محضر تحقيق وقيده للواد في دفاتر الصحة باعتباره ابنًا له . النعى على الحكم بالقصور في التسيب في غير محله .
٨٤٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د) المسائل الخاصة بالأجانب :
		النظام المالي بين الزوجين :
		١ - المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين الزوجين من مسائل الأحوال الشخصية . خضوع القواعد المتصلة بهذا النظام والخاصة بتقرير حقوق للزوجية ومدى هذه الحقوق وما هيته والمواعيد الخاصة ببقائها أو سقوطها لقواعد الاسناد الواردة بالمادة ١٣ مدني .
٩١٣	١٢٩	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦) ...
		٢ - ملكية الزوج لإيرادات وثمار أموال الزوجية في حالة اتحاد الأموال م ١٩٥ مدني سويسري . حق الزوجة في الربح . حق شخصي .
٩١٣	١٢٩	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق الأحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦) ...
		اختصاص
		راجع طلبات رجال القضاء والقواعد ٤ و ٥ و ٨ و ٩ و ١٢
		استئناف
		(ا) إعلان الاستئناف :
		إعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف في موطنهم المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وهو مكتب المحامي الموكل عنهم والذي يباشر الخصومة في مرحلتى التقاضى في نطاق توكيله . لا بطلان .
٧٥٠	١٠٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ب) الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ - الحكم بالغاء وقف النفاذ أو بالغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى ، حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للتصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلا .
٤٧٥	٦٧	(الطن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٤)
		٢ - المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ لا تجيز الطعن في أحكام دوائر الإيجارات . القانون ١٣١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . لا صيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء . لا يستفاد ذلك من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله . المقصود من التعديل جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أموة بأحكام المحاكم الجزئية فيما يتعلق بالاستئناف .
٦٤٩	٩٢	(الطن رقم ١٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)
		(ج) الخصوم في الاستئناف :
		النزاع بين مصلحة الضرائب وورثة المول على تحديد رقم المقارنة الذي تجرى على أساسه المحاسبة من الضريبة الاستثنائية مما لا يقبل التجزئة . بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقي .
٨٢٣	١١٦	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(د) إجراءات نظر الاستئناف :
		”تقرير التلخيص“ :
		١ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لا يلزم وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى . وجوب إعادة تلاوة التقرير من جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها . اغفال تلاوة التقرير قبل بدء المرافعة وتلاوته بعدها لا يترتب عليه البطلان ما لم يثبت أن أحد الخصوم طلب التعقيب عليه فمنعته المحكمة . إحالة تقرير الخبير على مريضة الاستئناف ومذكرات الخصوم واعتبارها جزءاً متماً له لا يعيب التقرير .
٥٧٩	٨٤	(الطعن رقم ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...
		٢ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لم يوجب المشرع وضع تقرير آخر بعد هذه التلاوة كلما جد جديد في الدعوى . في حالة تغير الهيئة يجب تلاوة التقرير من جديد ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٧٧	٩٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦) ...
		(هـ) أثر الاستئناف :
		١ - عدم تقييد محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد رفع من المضرور . للمحكمة الاستئنافية بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره له ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما ارتأه ذلك الحكم من مسؤولية التابع وحده عنه .
٦٦٣	٩٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - الاستئناف المرفوع عن الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلة الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التى تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته . لا حاجة لاستئناف فرعى من المستأنف عليه متى كان الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .
٧١٩	١٠٣	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		٣ - طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة . لا يعد كل اعتراض طلبا قائما بذاته . فصل محكمة الاستئناف فى الاعتراضات التى قدمت إلى محكمة أول درجة وأغفلت بحثها لا مخالفة فيه للقانون .
٧١٩	١٠٣	(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		٤ - الاستئناف المرفوع من الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلة الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التى تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته .
٧٦٩	١٠٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)

رقم القاعدة	رقم المادة	
١٠٨	٧٦٩	<p>٥ - طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة . لا يعد كل اعتراض طلبا قائما بذاته . فصل محكمة الاستئناف في الاعتراضات التي قدمت إلى محكمة أول درجة وأغفلت بحثها لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)</p>
		(و) نطاق الاستئناف :
٧٤	٥٢٠	<p>نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، يترتب عليه عودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . جواز اضافتهم إلى طلباتهم الأصلية ما أجازته لهم القانون اضافته في الاستئناف .</p> <p>(الطن رقم ٢٩٩، ٣١٩، ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)</p>
		(ز) الحكم في الاستئناف :
٩٦	٦٧٧	<p>فصل محكمة الدرجة الثانية في الاستئناف الأصلي يغنيها عن نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ .</p> <p>(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)</p>
		أشخاص اعتبارية
٩٥	٦٧٢	<p>١ - الأشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق في التقاضي ، ولكل منها نائب يعبر عن ارادته . لم يمنح المشرع مصلحة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم ينحول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها في شخص مديرها أو في شخص وزير المالية أو وزير الأشغال يجعلها غير مقبولة . تبعية مصلحة التنظيم لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظها في التقاضى . محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة في تمثيل مصلحة التنظيم .</p> <p>(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩)</p>

رقم القائمة	رقم الصفحة	
٦٧٢	٩٥	٢ - مباشرة مصلحة التنظيم لاجراءات نزع الملكية لا يضمن بذاته عليها أهلية التقاضي . وليس في نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ ما يسبغ على مصلحة التنظيم هذه الأهلية . (الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩)
		اعلان
		إعلان أوراق المحضرين :
		”إجراءات الاعلان“ :
		إثبات المحضر في أصل ورقة اعلان الطعن انتقاله إلى محل المطعون عليه ومخاطبة تابعه المقيم معه لغيابه واعلانه بصورة من تقرير الطعن . كفاية ذلك في الدلالة على أن الإعلان تم وفقا للقانون . المحضر غير مكلف بالتحقق من صفة من يتقدم إليه لاستلام الاعلان ممن وود بيانهم في المادة ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خطب في موطن المراد إعلانه . عدم وضوح خط المحضر المنوط به الاعلان لا أثر له على صحة الاعلان متى كان المطعون عليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين . (الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
٧٦٩	١٠٨	...
		”بيانات أوراق المحضرين“ :
		١ - الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو اعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحلها كافيا . كل بيان من شأنه أن يفي بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع . (الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)
٧٥٠	١٠٥	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - لا يلزم في البيان الخاص باسم المعلن أكثر من ذكر الاسم واللقب م ١٠ مرافعات . لا تأثير لما يقع من خطأ في بيانات الاسم في صحيفة اعلان الطعن على صحته ما دام أنه قد استوفى هذا البيان في صدره . بيانات الورقة المعلنة تكمل بعضها بعضا .
٨٧٨	١٢٥	(الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ... "الاعلان في الموطن المختار" :
		١ - اغفال المحضر اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه في أصل ورقة اعلان الطعن ، وخلو الأوراق مما يفيد أن المطلوب اعلانه قد اتخذ مقر دائرته محلا مختارا له في ورقة اعلان الحكم . بطلان اعلانه مع الموظف بتلك الدائرة بتقرير الطعن .
٦١٦	٨٦	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...
		٢ - اتخاذ المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة اعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي . جواز اعلان الطعن إليه في هذا المحل .
٧٦٩	١٠٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠) ...
		اعلان الشركات التجارية :
		المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الاعلان فيه على ما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهلى الملغى هو المركز الرئيسى للشركة . بطلان الاعلان إذا لم يتم في المركز الرئيسى . تحويل القانون المدعى الحق في رفع دعواه أمام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يعفيه من واجب اعلان المدعى عليه في موطنه الذى أوجب القانون اعلانه فيه .
٦٥٣	٩٣	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إعلان صحيفة الاستئناف :
		اعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف في موطنهم المختار المين في ورقة اعلان الحكم وهو مكتب المحامي الموكل منهم والذي باشر الخصومة في مرحلتى التقاضى في نطاق توكيله . لا بطلان .
٧٥٠	١٠٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)
		اعلان الطعن في الحكم :
		١ - حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد ، تمسكه ببطلان اعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك . لا بطلان .
٤٧٥	٦٧	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
		٢ - صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المهايين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا . متى وجه الاعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها .
٧٣٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		٣ - حل الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الاعلان ليعلن بالطعن من يجب اعلانه به قانونا . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة ، وجوب توجيه الاعلان إلى جميع الورثة في الميعاد .
٨١٠	١١٤	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٤ - مجال تطبيق المادة ٣٨٣ مرافعات التي تميز للمحكوم عليه اعلان الطعن الى ورثة المحكوم له بجملة دون بيان اسمائهم وصفاتهم أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب أن يتم اعلان الطعن فيه .
٨١٠	١١٤	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٢)
		بطلان إجراءات الإعلان :
		البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من إجراءات بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام ، ليس لغیر من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لغیر من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . إفادة من صح إعلانه من البطلان الحاصل في إعلان غيره لا يكون إلا بعد أن يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة . ليس للحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان إعلان من لم يحضر من الخصوم لعيب في الصورة المسلمة إليه خلا منه الأصل المقدم إليها .
٥٧٩	٨٤	(الطعن رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٢)
		أعمال تجارية
		قروض المصارف :
		القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملاً تجارياً بطبيعته . وبالنسبة للمقرض فترى محكمة التقض اعتبارها كذلك عملاً تجارياً مهما كانت صفة المقرض وأياً كان الغرض الذي خصص له القرض . خروج هذه القروض عن نطاق الحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني . خضوعها للقواعد والعادات التجارية .
٩٣٦	١٣١	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٢)
٩٤٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		إلتزام
		(أ) مصادر الإلتزام :
		نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للإلتزام . (الطن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ...
٥٢٠	٧٤	
		(ب) أركان الإلتزام :
		محل الإلتزام :
		يكون محل الإلتزام معلوم المقدار إذا كان تحسيدا مقداره فإنما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . عدم جواز القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض عن العمل غير المشروع يقتضي تطبيق الحكم ذاته على التعويض عن عدم تنفيذ الإلتزام بمعناه الدقيق أي كان مصدره كلما كان تقدير هذا التعويض خاضعا لمطلق تقدير القاضي . مريان للفوائد في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم النهائي في الدعوى باعتبار أنه التاريخ الذي يصبح فيه محل الإلتزام معلوم المقدار . (الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٣) ...
٥٥٤	٧٩	
		(ج) آثار الإلتزام :
		التنفيذ العيني :
		القضاء بتنفيذ العقد . تنفيذا حينا على نفقة المفاوض عملا بالمادة ٢٠٩ مدني مؤداه عدم استحالة تنفيذ العقد وبقاؤه نافذ الآثرين طرفيه . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٥/٤/١٩٦٣) ...
٦١١	٨٥	

رقم المادة	رقم القاعدة	
		الحق في الحبس :
		لا يكفي في تقرير حق الحبس وجود دينين متقابلين وإنما يشترط أيضا قيام ارتباط بينهما — ليس للمودع لديه حق حبس الشيء المودع إلا مقابل استيفاء المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون قد أنفقها على ذات الشيء . أجرة سائق السيارة التي دفعها المودع لديه عن المودع وبتكليف منه لا تدخل في نطاق المصروفات التي تميز للمودع لديه حق حبس السيارة لاستيفائها .
٩٤٦	١٣٣	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
		(د) أوصاف الالتزام :
		الالتزام بالتعويض عن قرار إداري مخالف للقانون عن سنوات لاحقة لرفع الدعوى يعتبر إلزاما احتماليا . عدم مريان التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى الترام محقق بوقوع الضرر الموجب له .
٥٢٠	٧٤	(الطن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١١) ...
		(هـ) تعدد طرفي الالتزام :
		”التضامن“ :
		تضامن المتنازل والمتنازل له في المسؤولية عما استحق من ضرائب على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما إلى المتنازلين والمتنازل إليهم المتعاقبين . التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن .
٨٣٤	١١٨	(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(و) انقضاء الالتزام :
		” الوفاء “ :
		١ - شرط إضافة أثر العقد الذي يبرمه النائب مع الغير إلى الأصيل أو خلفائه هو أن يكون النائب والغير كلاهما معا يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . استظهار محكمة الموضوع في نطاق سلطتها الموضوعية أن النائب كان على علم بانقضاء توكيله عن أحد الدائنين وانتهاء وصايته عن باقي الدائنين ببلوغهم من الرشد . هدم تمتع الغير (المدين) في هذه الحالة بالحماية التي أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر . الوفاء الحاصل منه للنائب باعتباره وكلا ظاهرا يكون غير مبرئ لذمته .
٧٥٩	١٠٧	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)
		٢ - الدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بمظهر صاحب الحق . لا يكفي في اعتبار الدائن الظاهر مجرد كونه محكوما له مع باقي الورثة بالدين المنفذ به . وليس في اتصافه في إجراءات التنفيذ بصفة الوصي أو الوكيل ما يتوافر به له مركز قانوني يجعله في حكم الدائن الظاهر بالنسبة لحصة من أدعى الوصاية أو الوكالة عليه .
		مناط صحة الوفاء للدائن الظاهر أن يكون المدين حسن النية معتقدا أنه يفي بالدين للدائن الحقيقي .
٧٥٩	١٠٧	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)

رقم الفاصلة	رقم الصفحة	
		<p>انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء :</p> <p>” اتحاد الذمة “ :</p> <p>اتحاد الذمة يقتضى وجود التزام واحد يخلف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه ، فيترتب على اجتماع صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين . اجتماع صفتي المستاجر والمشتري للعين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد الإيجار فينقضى بها إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول المشتري محل المؤجر في هذا العقد بالذات . شراء المستاجر من الباطن العين المؤجرة من المالك يترتب عليه حلوله محل المالك في الاجارة الصادرة منه إلى المستاجر الأصلي دون حلوله محل المستاجر الأصلي في الاجارة الصادرة من الأخير إليه .</p> <p>(الطمان رقا ٢٢٢ ، ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧) ...</p>
٩٢٨	١٣٠	
		<p>انقضاء الالتزام دون وفاء :</p> <p>” استحالة التنفيذ “ :</p> <p>يصح اعتبار الفيضان الغير متظر قوة قاهرة من شأنها إعفاء الملتزم من تنفيذ التزامه . تقرير الحكم بأن الفيضان على إطلاقه لا يعد قوة قاهرة وعدم بحشه ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقعه . قصور .</p> <p>(الطمن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١٨)</p>
٥٦٠	٨٠	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		أمر أداء
		أنزل المشرع أمر الأداء منزلة الأحكام وعامله معاملتها — اشتباه أوامر الأداء مع الأوامر على العرائض من حيث طريقة استصدارها ، إلا أنها تصدر بموجب السلطة القضائية لا الولاية . صلاحية أوامر الأداء لإستصدار أمر بالاختصاص (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
٤٧٥	٦٧	
		أهلية
		أهلية التقاضي :
		يشترط لصحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضى وإلا قام مقامهم من يمثلهم . على الخصم مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغير في الصفة أو الحالة . فلم الطاعن بقصر بعض خصومه وبصفة من يمثلهم وعدم اختصاصهم في شخص الوصى عليهم . اعتبارهم غير ممثلين في الدعوى . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
٨٢٣	١١٦	
		أوراق تجارية
		سند الشحن الإذنى :
		”تظهيره“ :
		لا تنتقل ملكية الحق الثابت بسند الشحن الإذنى إلى المظهر إليه إلا بالتظهير التام م ١٣٤ تجارى . التظهير على بياض يعتبر بمثابة توكيل للمظهر إليه في تسلم البضاعة ولا يخوله حقا مستقلا من حقوق موكله المظهر . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٥٢/٥/٢٣)
٧٣٦	١٠٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		شيك :
		الأصل فيه أنه أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة الدليل .
٨٦٠	١٢٢	(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣١ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٢) ...
		(ب)
		<u>بطلان . بيع . بورصة</u>
		بطلان
		راجع - اعلان قاعدة ٨٤ ، وشفعة قاعدة ٨٦ ، و اعلان قاعدة ٩٣ ، وتنفيذ عقارى قاعدة ١٠٧ ، وتقض قاعدة ١١٤ ، وامستثاف قاعدة ١١٦ ، وضرائب قاعدة ١١٩
		بورصة
		عقود بيع القطن تحت القطع :
		(١) خيار المشتري في التغطية :
		خيار البائع في قطع السعر يقابله خيار المشتري في التغطية . إلزام البائع أن يوفر للمشتري الوقت الذى يتسع للتغطية التى تم باجراء عملية عكسية يجريها المشتري في وقت القطع وبسعره وعن مقدار معادل للقدار الذى تم قطعه كي يأمن تقلبات الاسعار .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		ومتى تمت التغطية تحقق للشترى مركز قائم في البورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود . أما إذا استحال إجراء عملية التغطية لعدم وجود تعامل فعلي في بورصة العقود فلا يتحقق هذا المركز .
٥٢٩	٧٥	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٣)
		(ب) القسط على سعر التعامل :
		القسط على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد — على ما جرى عليه العرف — بشرط أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا . اقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .
٥٢٩	٧٥	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٣)
		بيع
		التزامات البائع :
		” ضمان عدم التعرض “ .
		انتهاء الحكم إلى انفكاك التزام البائع بضمن التعرض القانوني عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ مدني، لا يعيبه بعد ذلك وصفه التعرض بأنه مادي إذ لا تأثير لذلك على وجه الرأي في الدعوى .
٦٣١	٨٩	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٣)
		(راجع — وقف قاعدة ١٠١) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ت)
		تأمين . تجزئة . تركة . تزوير . تسوية الديون العقارية . تضامن . تعويض تقادم . تنفيذ . تنفيذ عقارى . توزيع
		<u>تأمين</u>
		تعين المستفيد :
		تعين المستفيد في مشاركة التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوصها . استظهار المحكمة من مشاركة التأمين أن ورثة العامل هم المستفيدون لا الشركة التي كان يعمل بها . عدم خضوع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة على التركات .
٩٦٠	١٣٤	(الملحق رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢)
		<u>تجزئة</u>
		أحوال عدم التجزئة :
		١ - النزاع بشأن صحة سند أو تزويره مما لا يقبل التجزئة في معنى المادة ٣٨٤ مرافعات .
٤٩٠	٦٨	(الملحق رقم ٣٣٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤) (وراجع حكم قاعدة ٦٨) .
		٢ - البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من اجراءات بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . افادة من صح اعلانه من البطلان الحاصل في اعلان غيره لا يكون إلا بعد أن يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة .
٥٧٩	٨٤	(الملحق رقم ٤٧١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم المادة	
٦١٦	٨٦	٣ - القضاء ببطلان حكم صادر بالشفعة ورفض دعوى الشفعة ، قيام البطلان على أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تكن هي التي سمعت المرافعة ، مما لا يقبل التجزئة . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
٨١٠	١١٤	٤ - اعلان الطعن في الميعاد اجراء حتمى يترتب على اغفاله البطلان . اغفال اعلان بعض ورثة المطعون عليه يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة متى كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٢)
٨٢٣	١١٦	٥ - النزاع بين مصلحة الضرائب وورثة الممول على تحديد رقم المقارنة الذي تجرى على أساسه المحاسبة عن الضريبة الاستثنائية مما لا يقبل التجزئة . بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

تركة

تصفية التركات :

١ - عزل المصنفى أو استبدال غيره به يدخل دائماً في سلطان المحكمة بغير طلب . ليس في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنفى أو استبدال غيره به .

٢ - حكم محكمة أول درجة بتعديل قائمة الجرد ينفذ في حق المصنفى الذى أقامته محكمة الدرجة الثانية كما كان نافذاً في حق سلفه دون حاجة إلى النص على ذلك في منطوق بالحكم الاستئنافي .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - لائمه أحكام تصفية الشركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية . لامل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها .
٦٧٧	٩٦	(الملن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)
		تزوير
		الادعاء بالتزوير :
		تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة لايجز الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .
٧١٥	١٠٢	(الملن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		تسوية الديون العقارية
		(١) الديون التي تخضع للتسوية :
		انطبق نص المادة ١٨ مكر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية والمضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على جميع الدائنين الذين تقوم لجنة التسوية باخطارهم . يدخل في ذلك أصحاب الديون المضمونة برهن تأميني أيا كانت مرتبته .
٧١٩	١٠٣	(الملن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		(ب) واجب الدائنين :
		تخلف الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينهم ، استبعاد دينهم من التوزيع ويكون حكمهم حكم الدائنين الذين بحثت اللجنة ديونهم ولم يصيبهم نصيب في التوزيع .
٧١٩	١٠٣	(الملن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ج) قرار لجنة التسوية : "أثره" :
		قرار لجنة التسوية مبرئ لذمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدوره . انهاء القرار لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . امتداد الحصانة التي أسبغها المشرع على أموال المدينين الذين قبلت اللجنة نهائيا تسوية ديونهم إلى كل مال آخر يؤول إليهم بعد التسوية . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧١٩	١٠٣	
		"حجته" :
		صدور قرار لجنة التسوية باستبعاد الدين وفوات ميعاد التنظيم لديها فيه . صيرورة القرار نهائيا وتكون له حجية الأحكام النهائية . امتناع الجدل فيه أمام المحاكم . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧١٩	١٠٣	
		(د) تصالح المدين والدائن :
		التصديق على عقد الصلح من المحكمة قبل صدور قرار لجنة التسوية . دخول الدين موضوع الصلح ضمن الديون التي طلب المدينون من اللجنة تسويتها . قرار اللجنة باستبعاد الدين المذكور من التوزيع . لا أثر للصلح في هذه الحالة على القرار ما لم يثبت أنه ظل نافذا برضاء المدينين الى ما بعد صدور القرار . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧١٩	١٠٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		تضامن
		تضامن المتنازل والمتنازل له في المسؤولية عما استحق من خسائر على المنشأة المتنازل عنها الى تاريخ التنازل مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما الى المتنازلي والمتنازل اليهم المتعاقبين . التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن .
٨٣٤	١١٨	(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٩/١٩)
		تعويض
		التعويض عن القرار الإداري :
		الإلتزام بالتعويض عن قرار إداري مخالف للقانون عن سنوات لاحقة لرفع الدعوى يعتبر التراما احتماليا . عدم مريان التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب الى الترام محقق بوقوع الضرر الموجب له .
٥٢٠	٧٤	(الطعون ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		عناصر التعويض :
		عدم بيان الحكم لعناصر الضرر عند القضاء بالتعويض .
		قصور .
٥٢٠	٧٤	(الطعون ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		تقدير التعويض :
		١ — تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائفة . يتمتع الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
٥٦٥	٨١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - عدم تقيد محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد رفع من المضرور . لمحكمة الاستئنافية بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما ارتأه ذلك الحكم من مسئولية التابع وحده عنه .
٩٤	٦٦٣	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩) ... (وراجع فوائد قاعدة ٧٩)
تقادم		
(أ) التقادم المسقط :		
		١ - نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة الى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام .
٧٤	٥٢٠	(الطنون ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		٢ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع ، اعتبارها تصرفات قانونية لأعمال مادية . سقوطها بالتقادم العادي .
٧٤	٥٢٠	(الطنون ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١) ...
(ب) قطع التقادم :		
		١ - في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أي من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو بربطها . الإجراء القاطع للتقادم في تلك الفترة يمثل في إخطار المول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير . في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ينقطع التقادم طبقا للمادة ٢ من القانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو بربطها .
٩٩	٦٩٧	(الطنون رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا يعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي من شأنها قطع التقادم .
٦٩٧	٩٩	(الطعن ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
		٣ - القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليها كأن لم يكن .
٧٣٦	١٠٤	(الطعن ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		٤ - تقدم الدائن في التوزيع مطالباً باختصاصه بحجزه من أموال مدينه هو مما ينقطع به التقادم في النظام القضائي المختلط . انتهاء الأثر المترتب على هذا الانقطاع بفعل التوزيع . ليس من شأن إجراءات الصرف امتداد أثر انقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع .
٧٦٩	١٠٨	(الطعن ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)
		التقادم المكسب :
٧٩٢	١١١	راجع حيازة : (الطعن ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٦)
		تنفيذ
		النفاذ المعجل :
		«التظلم من وصف النفاذ» :
		الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٤٧٥	٦٧	(الطعن ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تنفيذ عقارى
		تنبيه نزع الملكية :
		وجوب اشتغال ورقة تنبيه نزع الملكية على تاريخ إعلان السند المنفذ به . إذا لم يكن السند قد تم إعلانه وجب إعلانه مع إعلان ورقة التنبيه . إفعال ذلك يرتب البطلان . (الطن ١٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
٧٥٩	١٠٧	
		الاعتراض على قائمة شروط البيع :
		أوجه الاعتراض :
		١ — الاستئناف المرفوع عن الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدله الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التى تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته . لا حاجة إلى استئناف فرعى من المستأنف عليه متى كان الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .
		٢ — طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بمقرر الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة . لا يعد كل اعتراض طلبا قائما بذاته . فصل محكمة الاستئناف فى الاعتراضات التى قدمت إلى محكمة أول درجة وأغفلت بحثها لا مخالفة فيه للقانون . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧١٩	١٠٣	
		(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
٧٦٩	١٠٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٣ - متى كان مبنى الاعتراضات على قائمة شروط البيع أوجه بطلان شكلية فعلى المحكمة أن تفصل فيها أما إذا كانت أوجه البطلان موضوعية فالمحكمة بالخيار فلها أن تفصل في موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لها وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه - أو لا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمّر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصم بعرض النزاع على المحكمة المختصة .
٧٥٩	١٠٧	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		توزيع
		التوزيع في النظام القضائي المختلط :
		تقدم الدائن في التوزيع مطالباً باختصاصه بحجزه من أموال مدينه هو مما ينقطع به التقادم في النظام القضائي المختلط . انتهاء الأثر المترتب على هذا الانقطاع بفعل التوزيع . ليس من شأن إجراءات الصرف امتداد أثر انقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع .
٧٦٩	١٠٨	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		(ح)
		حجز . حراسة . حق . حكم . حوالة . حيازة .
		حجز
		حجز ما للمدين لدى الغير :
		١ - شرط إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقريره غير الحقيقة ثبوت مديونيته وقت التقرير وعلمه بثبوتها ومقدارها وتعنده مجانبية الحقيقة بتقريره بأقل من الدين الذي يعلم بانشغال ذمته به أو إقراره بعدم مديونيته أصلاً .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٨٧٨	١٢٥	٢ - حجية الحكم بصحة المجز الصادر في مواجهة المحجوز لديه قاصرة على صحة إجراءات المجز . يتمتع هل المحكمة التي تنظر دعوى صحة المجز أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تقضى بثبوته . حصول الحاجز على حكم انتهائي بصحة المجز لا يترتب عليه ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه . (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		حراسة
٧٣٦	١٠٤	صدور توكيل من الحارس، الخالص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا . (الطعن رقم ٣٩٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		حق
		حقوق عينية :
		” حق الاختصاص “ :
		١ - شرط حسن نية الدائن الوارد في المادة ١٠٨٥ مدني ، مقصود به التصرفات السابقة على الاختصاص والتي لم تسجل .
		٢ - المعول عليه عند استصدار الأمر بالاختصاص توافر شرط الحكم واجب التنفيذ . صدور أمر بالاختصاص استنادا إلى أمر أداء مشمول بالتنفيذ . والعكس صحيح .
٤٧٥	٦٧	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	حكم
		(أ) إصدار الحكم :
		١ - مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ ، ٣٤٤ مرافعات . عدم النص على البطلان . عدم ثبوت وقوع ضرر للطاعن لا بطلان .
٥٠٤	٧١	(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)
		٢ - القضاء ببطلان حكم صادر بالشفعة ورفض دعوى الشفعة ، قيام البطلان على أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تكن هي التي سمعت المرافعة مما لا يقبل التجزئة - الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع ، بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين .
٦١٦	٨٦	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٣)
		(ب) بيانات الحكم :
		اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية ، وجوب إبداء رأى النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . لا لزوم لإبداء الرأي في كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم إبداء النيابة رأيها بعد إعادة القضية إلى المرافعة . لا بطلان .
٨٤٣	١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)
		(ج) تسبيب الحكم :
		التسبيب الكافي :
		١ - انتهاء الحكم إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، لا يعيبه تأويله لحكم آخر خلاف ذلك الذي أقام عليه قضاء بعدم جواز نظر الدعوى ونهجه على خلاف الثابت فيه .
٥٠٩	٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٢ - استخلاص محكمة الموضوع أن التفريغ قد تم بمعرفة السفينة يكفي في اعتبار الناقل الثاني الذي قام بعملية التفريغ تابعا للسفينة لا مقاولا للتفريغ .
٧٣٦	١٠٤	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
		٣ - تكفل تقرير الخبير بالرد على اعتراضات الطاعن .
		إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيسه الرد الضمني على تلك الاعتراضات - الجدل في ذلك موضوعي لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض .
٨٩٦	١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
عيوب التدليل :		
(١) قصور " ما يعد كذلك " :		
		١ - عدم تخلف الطاعن عن حضور جلسات التحقيق واعتراضه على مد أجله بناء على طلب خصمه ، رفض الحكم إجراء التحقيق استنادا إلى أنه طلب غير جدي قصد به إطالة أمد النزاع ، تعيب الحكم بالقصور .
٤٩٠	٦٨	(الطنان رقم ٣٢٢ ، ٣٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
		٢ - عدم بيان الحكم لعناصر الضرر عند القضاء بالتعويض .
		قصور .
٥٢٠	٧٤	(الطنان رقم ٢٩٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		٣ - يصح اعتبار الفيضان العالي الغير مشطر قوة قاهرة من شأنها إعفاء الماترم من تنفيذ التزامه - تقرير الحكم بأن الفيضان على إطلاقه لا يعد قوة قاهرة ، وعدم بحثه ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقعه -
		قصور .
٥٦٠	٨٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٤ - قضاء الحكم باستحقاق المستاجر للمصروفات التي أنفقها على الزراعة وإلزام المؤجر بها دون بيان الأساس القانوني لذلك . غموض أسبابه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون - قصور .
٦٣٨	٩٠	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		٥ - اغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه رأى فى الدعوى يعيبه بالقصور .
٦٤٢	٩١	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)
		٦ - لا يحظر القانون على المؤجر التصرف فى العين المؤجرة بالبيع أثناء صريان عقد الإيجار ولا يحتم انفساخ العقد بمحصل البيع فى جميع الأحوال ولا يعتبر به البائع مؤجرا لملك الغير . الأمر فى ذلك مرده إلى اتفاق البائع والمشتري ونفاذ العقد فى حق المشتري الجديد وعدم نفاذه طبقا للسادة ٣٨٩ مدنى قديم . اغفال الحكم الرد على دفاع المؤجر بمحصل البيع بعد التأجير وهو دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى يجعل الحكم مشوبا بالقصور .
٦٤٢	٩١	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		٧ - تتكون شهرة المحل التجارى من جملة عناصر تعمل مجتمعة دلى اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته - الترخيص بإدارة المحل أحد هذه المقومات . التعويل فى قيام الشهرة على الترخيص وحده يعيب الحكم بالقصور .
٧٥٦	١٠٦	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٨ - حيازة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصل بوساطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التي تفقدها اثرها في كسب الملكية بالتقادم . عدم كشف الحكم عن قيام أحد هذه العيوب ورفض إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملك الأصل العقار بالتقادم المكسب الطويل المدة . تعيب الحكم بالقصور والخطأ في القانون .
٧٩٢	١١١	(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٦)
		٩ - إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم يترتب عليه قيام حق المستأجر في طلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة بمقدار ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالين إن كان له مقتضى م ٥٦٥ مدني . إغفال الحكم الرد على طلب الطاعن (المستأجر) إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من انتفاعه بالعين المؤجرة ، قضاؤه له بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بسبب إخلال المؤجر بالتزامه بتسليم ما كينة الرى الملحق بهذه العين على الوجه المتفق عليه في العقد . عدم إفصاح الحكم عما إذا كان قد راعى في تقدير التعويض ما نقص من الانتفاع بسبب هذا الإخلال . تعيب الحكم بالقصور .
٨١٥	١١٥	(الطعن ٢٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٣)
		١٠ - ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها . لا تتحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . إغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توافر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور .
٨٨٨	١٢٦	(الطعن رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		قصور "ما لا يعد كذلك" :
		١ - قصور الطاعن مرافقته الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه . إجابة المحكمة طلبه والتصريح له بذلك وتقديمه المذكرة خلال فترة حيز الدعوى للحكم . لا إخلال في ذلك بحق الدفاع . استظهار الحكم وقائع الدعوى وأوجه دفاع الطاعن فيها وأسانيده أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف . عدم انطواء الحكم على القصور في أسبابه الواقعية .
٥٠٩	٧٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)
		٢ - إذا كانت عبارة العقد تؤدي الى ما انتهى اليه الحكم من تكييف له بأنه عقد بيع لا شركة . عدم رده على الحجج التي ساقها الطاعن لتأييد تكييفه بأنه شركة . لا خطأ في القانون ولا قصور .
٥٦٠	٨٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٣)
		٣ - إحالة حكم محكمة الدرجة الثانية الى أسباب الحكم الابتدائي لا ينصرف الا الى ما لا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو . اعتبار الحكم الاستئنافي أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاب وقابع الطاعة واحالته الى أسباب الحكم الابتدائي التي من بينها ما ينفي الخطأ عن والد المصاب . لا قصور .
٦٦٣	٩٤	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٣)
		٤ - تقرير الحكم بأن مجال بحث دفاع الطاعن المؤسس على أن عقده كان معلقا على شرط قد تحقق هو الا يكون العقد باطلا بطلانا مطلقا . اغفال الحكم الرد على هذا الدفاع لا يعيبه .
٧٠٨	١٠١	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		<p>• - تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم تعويل الحكم في اثبات النسب على أقوال الشهود وحدها بل أضاف إليها اقرار المتوفى بالزوجية ونسبة الحمل المستكن إليه في محضر تحقيق وقيدته للولود في دفاتر الصحة باعتباره ابنًا له . النعي على الحكم بالقصور في التسبيب في غير محله .</p>
٨٤٣	١٢٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)
		<p>٦ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى قعود المستأجر عن سداد الإيجار المتأخر ، تعين الحكم بالاخلاء سواء أقيم على أساس من الشرط الفاسخ الضمني أو الشرط الفاسخ الصريح ، لا يعيب الحكم بالاخلاء عدم افصاحه عن أى منهما تضمنه عقد الإيجار .</p>
٨٩٦	١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣)
		<p>٧ - المقصود بالعادة التجارية التي تعنيها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ مدني هي ما اعتاده المتعاملون في التعامل - يكفي في العادة التجارية أن تكون معبرة عن سنة مستقرة . استدلال الحكم على قيام عادة تجارية تميز تقاضي فوائد على متجمد الفوائد وعلى تجاوز مجموع الفوائد لرأس المال بأن العادة التجارية تثبت بكافة طرق الاثبات ومن ذلك ما كان مستمدا من طبيعة العمل نفسه وخصائصه وأن القروض الطويلة الأجل هي من صميم أعمال البنوك وجريان العادة منذ نشوء الائتمان العقاري على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال . استدلال سائق لا عيب فيه .</p>
٩٤٦	١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) تناقض "ما يعد كذلك" . تقرير الحكم مسئولية الطاعن (المؤجر) عن تعويض الضرر الذي لحق الزراعة بسبب عدم قيامه باصلاح الآلات الزراعية، واقاراره في الوقت ذاته بقيام المطعون عليهم (المستأجرين) باصلاح تلك الآلات . قضاؤه مع ذلك بإلزام الطاعن بتكاليف اصلاحها . تناقض .
٦٤٢	٩١	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ... تناقض . "ما لا يعد كذلك" : قيام الحكم على صدور التصرفات من المورد منجزة واستيفائها للشروط التي يتطلبها القانون وصحتها تبعاً لذلك سواء اعتبرت بيوماً حقيقية أو هبات مستورة في عقود بيع . لا تناقض .
٥٧٩	٨٤	(الطنان رقم ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ... (د) الطعن في الأحكام : الخصوم في الطعن : ١ - نفويت ميعاد الطعن أو قبول الحكم لا يمنع المحكوم عليه من الطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه . شرط ذلك أن يكون الحكم صادراً في موضوع غير قابل للتجزئة أو في التزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . وصيلة المحكوم عليه في ذلك أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه أو أن يتدخل في الطعن منضماً - في الحالين - للطاعن في طلباته .
٤٩٠	٦٨	(الطمان رقم ٣٣٤٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٤٩٠	٦٨	٢ - النزاع بشأن صحة سند أو تزويره مما لا يقبل التجزئة في معنى المادة ٣٨٤ مرافعات - للطاعن وهو محكوم عليه فيه أن يتدخل في الاستئناف منضيا إلى زميله في الخصومة أثناء نظر الاستئناف المرفوع منه في ميعاده . (الطعن رقم ٣٣٤٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
		الأحكام الجائز الطعن فيها :
٤٧٥	٦٧	١ - الحكم بإلغاء وقف التنفيذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها - عدم جواز الطعن فيه استقلالا . (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
٦٢٠	٨٧	٢ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع - الحكم برفض وقف الدعوى لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالا . (الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
٦٤٩	٩٢	٣ - لاتجيز المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ الطعن في أحكام دوائر الأيماجات . (الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
٦٣١	٨٩	المصلحة في الطعن : مناط المصلحة في الطعن أن يكون الطاعن طرفا في الحكم أو ألزمه الحكم بشيء ما . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(٥) حجية الأحكام :
		”حجية الأمر المقضي“ .
		١ - الأصل أن حجية الأمر المقضي لا ترد إلا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا دون الأسباب التي تكون المحكمة قد عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى .
٦٢٠	٨٧	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
		٢ - حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة . الحكم للشريك في الملكية بالريع من حصته لا يعتبر حجة على المحكوم ضده بالنسبة للريع المستحق لباقي الشركاء مادام أنهم لم يختصموا في دعوى الريع . لا يغير من ذلك اختصاصهم في القضية التي صدر فيها الحكم بالريع مادام أن اختصاصهم كان مقصورا على دعوى المطالبة بسند . جمع الدعويين في صحيفة واحدة لا ينفي عنهما الاستقلال
٨٧٨	١٢٥	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		٣ - الحكم بالملكية لا يربط بذاته انشغال ذمة المحكوم ضده بالملكية بالريع ولا يسد في وجهه السبيل في المنازعة في هذا الريع إذا ما طوبى به . الحكم لا يكون حجة إلا بما فصل فيه من الحقوق .
٨٧٨	١٢٥	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		(و) حجية الحكم الأجنبي :
		حجية الحكم الأجنبي أمام المحاكم المصرية ولولم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية مادام قد صدر نهائيا ومن جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر .
٩١٣	١٢٩	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ز) قوة الأمر المقضي :
		صدور حكم نهائي بين الطرفين في دعوى سابقة بأحقية المستأجر في حبس قدر من الأجرة مقابل عدم استعماله المصعد بالعين المؤجرة . فصله في أسبابه المتصلة بالمنطوق في مسألة كلية حاصلها أن نعمة التزام على عاتق المؤجر يتمكن المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام بما يحق معه للمستأجر الامتناع عن سداد جزء من الأجرة . امتناع العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في تلك الدعوى أو اثرت ولم يبحثها ذلك الحكم .
٧٨٦	١١٠	(الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٦) (راجع طلبات رجال القضاء . القاعدة ١٢) .
		حوالة
		لا تنعقد الحوالة إذا كان الحق المحال به قد زال عن المحيل قبل الحوالة . استصدار الناقل الأول إذن تسليم من الناقل الثاني ثم طلبه منه بعد ذلك تسليمه البضاعة طبقاً لنظام تسليم صاحبه وإعفائه من المسؤولية المترتبة على التسليم . اعتبار ذلك نزولاً من الناقل الأول عن الحقوق النابتة له بموجب إذن التسليم . حوالة الإذن من الناقل الأول إلى المرسل إليه في هذه الحالة لا تصادف محلاً تنعقد به الحوالة ولا تنشأ عنها علاقة مباشرة بين المرسل إليه وبين الناقل الثاني الذي أصدر إذن التسليم .
٧٣٦	١٠٤	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		<p>حيازة</p> <p>حيازة النائب :</p> <p>حيازة الوكيل لمقاربات موكله التي تمت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصيل بواسطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهي الإكراه والخفاء واللبس أو الغموض .</p> <p>(الملحق رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٦)</p>
٧٩٢	١١١	
		<p>(خ)</p> <p>خبير</p> <p>رأى الخبير :</p> <p>تكفل تقرير الخبير بالرد على اعتراضات الطاعن - إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمني على تلك الاعتراضات - الجدل في ذلك موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .</p> <p>(الملحق رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠)</p>
٨٩٦	١٢٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(د)
		دائن . دعوى . دفاع
		دائن
		الدائن الظاهر :
		١ - الدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بمظهر صاحب الحق . لا يكفي في اعتباره دائناً ظاهراً بمجرد كونه محكوماً له مع باقى الورثة بالدين المنفذ به . وليس في اتصافه في إجراءات التنفيذ بصفة الوصى أو الوكيل ما يتوافر به له مركز قانونى يجعله في حكم الدائن الظاهر بالنسبة لحصة من أدعى الوصاية أو الوكالة عليه .
		٢ - مناط صحة الوفاء للدائن الظاهر أن يكون المدين حسن النية معتقداً أنه يفي بالدين للدائن الحقيقى .
٧٥٩	١٠٧	(الطن ١٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		دعوى
		(١) شروط قبول الدعوى :
		أهلية التقاضى :
		يشترط لصحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلاً للتقاضى وإلا قام مقامهم من يمثلهم . على الخصم مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير فى الصفة أو الحالة . علم الطاعن بقصر بعض خصومه و صفة من يمثلهم وعدم اختصاصهم فى شخص الوصى عليهم . اعتبارهم غير ممثلين فى الدعوى .
٨٢٣	١١٦	(الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		عدم سماع الدعوى :
		عدم سماع أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن فيما أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية سواء كان الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر .
٨٧٢	١٢٤	(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		عدم قبول الدعوى :
		” أثره “ :
		القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبنى عليها كأن لم يكن .
٧٣٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		عدم جواز نظر الدعوى :
		” أثره “ :
		القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يمنع معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .
٥٠٩	٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١٠)
		وراجع إثبات — حجية الأمر المقضى قاعدة ١١٠ .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		(ب) أساس الدعوى :
		١ - مطالبة المشتري البائع بالتعويض على أساس ضمان التعرض والاستحقاق وعدم تمسكه أمام محكمة الموضوع بإخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع ، اعتبار ذلك سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣١	٨٩	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		٢ - طلب إخلاء العين المؤجرة استنادا إلى إخلال المستأجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة ينصحب ضمنا إلى طلب الفسخ للتلازم بينهما .
٨٩٦	١٢٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		(ج) تكييف الدعوى :
		استيلاء الجهة نازمة الملكية على العقار بناء على اتفاق ذوى الشأن يفنى من صدور قرار وزارى بالاستيلاء . خروج النزاع على تقدير التعويض فى هذه الحالة من نطاق نصوص قانون نزاع الملكية ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة .
٤٩٥	٦٩	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)

رقم القاعدة	رقم المنفعة	
		(د) نظر الدعوى أمام المحكمة :
		تقرير التلخيص :
		١ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير وتلاوته قبل المرافعة لا يلزم وضع تقرير آخر كلما جد جديد فى الدعوى . وجوب إعادة تلاوة التقرير من جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
		إغفال تلاوة التقرير قبل بدء المرافعة وتلاوته بعدها لا يترتب عليه البطلان ما لم يثبت أن أحد الخصوم طلب التعقيب عليه فمنعته المحكمة .
		إحالة تقرير التلخيص على عريضة الاستئناف ومذكرات الخصوم واعتبارها جزءا متما لها لا يعيب التقرير .
٥٧٩	٨٤	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٤٧١ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...
		٢ - جواز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص متى خلت محاضر الجلسات من هذا البيان . التمسك ببطلان الحكم يكون عاريا عن الدليل طالما لم يتقدم الطاعن بصورة من هذا الحكم .
٦٣١	٨٩	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ...
		٣ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضى التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لم يوجب المشرع وضع تقرير آخر بعد هذه التلاوة كلما جد جديد فى الدعوى .
		فى حالة تغير الهيئة يجب تلاوة التقرير من جديد ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٧٧	٩٦	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦) ...

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		٤ - لا محل لإعداد تقرير تلخيص وتلاوته ما دامت الدعوى قد تهيأت للمرافعة دون عرضها على قاضي التحضير . تقرير التلخيص لا يلزم إلا عند إحالة القضية من قاض التحضير إلى المرافعة .
١٢٧	٨٩٦	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		الخصوم في الدعوى :
		١ - النزاع بشأن صحة سند أو تزويره مما لا يقبل التجزئة في معنى المادة ٣٨٤ مرافعات - للطاعن وهو محكوم عليه فيه أن يتدخل في الاستئناف منضماً إلى زميله في الخصومة أثناء نظر الاستئناف المرفوع منه في ميعاده .
٦٨	٤٩٠	(الطعان رقا ٣٢ و ٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
		٢ - الخصومة في دعوى الشفعة لا تنقصد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع . بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين .
٨٦	٦١٦	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
		٣ - ليس في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنفى أو استبدال غيره به .
٩٦	٦٧٧	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)
		٤ - يشترط وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء - لا يكفي القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة .
١١٧	٨٢٩	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>٥ - اختصاص الغير في الدعوى لا يتم إلا باتباع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور م ١٤٣ مرافعات . تعديل المطعون عليه لطلباته في دعواه في المذكرة المعلنة منه لأخوى الطاعن المختصمين في دعوى منقضة . لا يتحقق به قانونا اختصاصهما في دعوى المطعون عليه .</p>
٩٢٨	١٣٠	<p>(الطعان رقا ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧)</p> <p>تدخل النيابة العامة :</p> <p>١ - وجوب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقا للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . الدعوى باعتبار حصص المدعى ٨ ط شيوما في عقار مملوك له وأن ملكيته له ثابتة من إشهاد الوقف هي دعوى ملكية . لا يجري عليها حكم التدخل .</p> <p>(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)</p>
٥٠٩	٧٢	<p>٢ - لا تعد أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية . لا محل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها .</p>
٦٧٧	٩٦	<p>(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٦)</p>
		<p>وقف الدعوى :</p> <p>١ - وقف الدعوى باتفاق الخصوم ، خضوعه لحكم المادة ٢٩٢ مرافعات . لا يمنع من ذلك سابقة وقفها طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .</p>
٥٠٤	٧١	<p>(الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - وقف الدعوى إستنادا إلى المادة ٢٩٣ مرافعات أمر جوازي للحكمة .
٨٩٦	١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) سقوط الخصومة :
		طلب الحكم بسقوط الخصومة يجوز تقديمه وفقا لأحكام قانون المرافعات الجديد على صورة الدفع لدى تعجيل الدعوى الموقوفة - إجراء مستحدث - سريانه على الدعوى الموقوفة في ظل قانون المرافعات القديم واستمر وقفها إلى ما بعد تاريخ العمل بالقانون الجديد .
٧٠٣	١٠٠	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣) ضم دعوى لأخرى :
		ضم الدعويين لا يفقد كلا منهما استقلالهما ولا يؤثر على مركز الخصوم فيها .
٩٢٨	١٣٠	(الطنان رقم ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧) تنحى القاضي عن نظر الدعوى :
		تنحى القاضي عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه ولا مصلحة للخصوم فيه .
٦٧٧	٩٦	(الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦) (هـ) رسوم الدعوى :
		عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان . لا يترتب على المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي بطلان العمل الا بنص .
٨٩٦	١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	دفاع
		الاخلال بحق الدفاع : "ما لا يعد كذلك".
		قصر الطامن مرافعة الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه . إجابة المحكمة طلبه والتصريح له بذلك وتقديمه المذكرة خلال فترة حجز الدعوى للحكم . لا اخلال في ذلك بحق الدفاع .
٧٢	٥٠٩	(الطنن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢) ...
		(ر)
		رسوم
		رسوم قضائية :
		عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان - لا يترتب على المخالفة المالية في القيام بعمل اجرائى بطلان العمل إلا بنص (الطنن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٢) ...
١٢٧	٨٩٦	
		(ش)
		شفعة - شيك
		شفعة
		الخصوم في دعوى الشفعة :
		الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع . بطلان الطمن بالنسبة لأحدهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين .
٨٦	٦١٦	(الطنن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٢) ...

رقم المادة	رقم المادة	المادة
٨٦٠	١٣٢	<p>شيك</p> <p>الأصل في الشيك أنه أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة الدليل . (الطن رقم ٢٣ لسنة ٢١ ق أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٦/١٩) ...</p>
		<p>(ص)</p> <p>صلح - صورية</p> <p>ص-لح</p> <p>راجع تسوية الديون العقارية . قاعدة ١٠٣</p>
٥٧٩	٨٤	<p>صورية</p> <p>راجع وارث . الطعن في تصرفات المورث .</p> <p>(ض)</p> <p>ضرائب</p> <p>ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :</p> <p>وعاء الضريبة :</p> <p>«الأرباح التي تخضع للضريبة» :</p> <p>تعاقد الشركة وهي شركة توصية بسيطة - مع شركات التأمين الأجنبية على القيام بعمليات التأمين بالوكالة عنها . خضوع الأرباح التي يحققها فرع التأمين بالشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها أرباحا حققتها الشركة للاشركاء وقد اتخذت في سبيل تحقيقها شكل المشروع التجاري متميزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها .</p>
٨٠١	١١٢	<p>(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقدير وعاء الضريبة :
		التقدير الحكيم :
		الشريك المتضامن يأخذ حكم الممول للفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح - مباشرة الممول نشاطه كشريك متضامن في المنشأة خلال سنة ١٩٤٧ اتخذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨ وهي السنة التالية لبدء نشاطه أصاماً لربط الضريبة عليه في السنوات التالية . م ٢/١ من المرسوم بقانون لسنة ١٩٥٢ .
٥٣٩	٧٦	(الطن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٧)
		التنازل عن المنشأة :
		١ - بيع المنشأة على وجه يتحقق به معنى التنازل عنها وانتقال ملكيتها من البائع للمشتري مقتضاه توقف البائع عن مباشرة نشاطه من تاريخ تسليمها للمشتري . لا يصح اتخاذ أرباحه من سنة البيع أصاماً لربط الضريبة عن السنوات التالية . لا يغير من ذلك افتتاحه منشأة أخرى جديدة في تاريخ لاحق لأنه بذلك يكون قد استأنف نشاطه بعد توقفه خلال هذه السنة .
٤٩٩	٧٠	(الطن رقم ١٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠)
		٢ - الخسارة الرأسمالية التي تصيب المنشأة من بيع أحد أصولها أو تصفيتها تدخل في وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
٥٧١	٨٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)
		٣ - تضامن المتنازل والمتنازل له في المسؤولية عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها الى تاريخ التنازل مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما الى المتنازلي والمتنازل اليهم المتعاقبين . التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن .
٨٣٤	١١٨	(الطن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم الفاصلة	
		إجراءات ربط الضريبة :
		استخلاص محكمة الموضوع لأسباب سائفة أن المكان الذي تم فيه اعلان النموذجين ١٨ و ١٩ لا يعتبر موطنًا للشركة . ترتيبها البطلان جزاء ذلك لا مخالفة فيه للقانون . (الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)
٥٧٦	٨٣	
		تقادم الضريبة :
		”قطع التقادم“ :
		١ - في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أى من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن اخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو بربطها . الاجراء الفاعل للتقادم في تلك الفترة يتمثل في اخطار المول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .
		في الفترة اللاحقة لقاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ينقطع التقادم طبقا لقاعدة الثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ باخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو بربطها . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
٦٩٧	٩٩	
		٢ - إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا يعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي من شأنها قطع التقادم . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
٦٩٧	٩٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		دعوى الضريبة .
		وقف السير في الدعوى .
		مد مواعيد الوقف المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقا لأحكامه لا الدعاوى التي أوقفت استنادا إلى المادة ٢٩٢ مرافعات .
٥٠٤	٧١	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)
		الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :
		تحديد رقم رأس المال المستثمر :
		معاملة رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات تحديده نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية إصدار المأمرية قراراً بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وإعلانه للمول من غير الشركات المساهمة وعدم تلقيها قبولا منه . وجوب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لإصدار قرار بتحديد . للمول والمصلحة الطن فيه وفق نصوص القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ عدم جواز ربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية في غير حالة قبول المول تحديد المأمورية أو صدور قرار من اللجنة بهذا التحديد . مخالفة المصلحة لهذه الإجراءات وإعلان الطاعن بربط الضريبة الاستثنائية مباشرة . بطلان . للطاعن رفع دعوى مبتدأة به .
٨٣٧	١١٩	(الطن رقم ٢٧١ لسنة ٢٨ - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>رسم الأيلولة على التركات :</p> <p>الوارث :</p> <p>الوارث في حكم المادتين ١ و ٣ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هـ ومن آل إليه نصيب في التركة بسبب من أسباب الارث تحقق عند الوفاة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المختارة منها . لا يكفى في اكتساب صفة الورثة مجرد القرابة للتوفى سواء نال هذا القريب نصيبا في الارث أو منع منه أو يجب عنه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦)</p>
٩٠٨	١٢٨	<p>سعر الرسم :</p> <p>١ - اختلاف الدين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية مانع من موانع الارث . الابن المسلم لا يعتبر وارثا لأمه المسيحية . الوصية الصادرة منها له وصية بغير وارث . خضوعها لسعر مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة .</p> <p>٢ - فرق المشرع في سعر الرسم المستحق على أيلولة المال بطريق الوصية بين الموصى له الوارث والموصى له غير الوارث . خضوع نصيب الأول للرسم المفروض عليه كوارث . وخضوع نصيب الثاني لرسم مساو لما هو مقرر على الطبقة الأخيرة من الورثة .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦)</p>
٩٠٨	١٢٨	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		وعاء الضريبة :
		تعيين المستفيد في مشاركة التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوصها . استظهار المحكمة من مشاركة التأمين أن ورثة العامل هم المستفيدون لا الشركة التي كان يعمل بها . عدم خضوع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة على التركات . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٧/٢)
٩٦٠	١٣٤	
		(ع)
		عادات تجارية . عقد . عمل
		عادات تجارية
		المقصود بالعادة التجارية التي تعنيها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ مدني هي ما اعتاده المتعاملون في التعامل . يكفي في العادة التجارية أن تكون معبرة عن سنة مستقرة . (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
٩٤٦	١٣٢	
		عقد
		أركان العقد :
		« الرضا » :
		١ — عدم تعيين ميعاد للقبول لا يستلزم الإيجاب . عدم مدول الموجب عن إيجابه وصدر قبول من المعروض عليه الإيجاب . تمام العقد .
٥٥٠	٧٨	(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - اشتراط مطابقة القبول للإيجاب لانعقاد العقد . إقتران القبول بما يعدل في الإيجاب لا يجعله في حكم القبول الذي يتم به التعاقد . اعتباره بمثابة إيجاب جديد . استخلاص محكمة الموضوع لأسباب سائغة أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد وليس وليد خطأ مادي وقع فيه القابل ورتبت على ذلك عدم مطابقة القبول للإيجاب وبالتالي عدم انعقاد العقد أصلاً - لا مخالفة في ذلك للقانون .
٦٥٣	٩٣	(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) تكييف العقد :
		١ - إذا كانت عبارة العقد تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من تكييف له بأنه عقد بيع لا شركة . عدم رده على المجمع التي ساقها الطاعن لتأييد تكييفه بأنه شركة . لا خطأ في القانون ولا قصور .
٥٦٠	٨٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨) ٢ - قيام الحكم على صدور التصرفات عن المورث منجزة واستيفائها للشروط التي يتطلبها القانون وصحتها تبعاً لذلك سواء اعتبرت بيوماً حقيقية أو هبات مستورة في عقود بيع . لا تناقض .
٥٧٩	٨٤	(الطمان رقا ٤٥٩ ، ٤٧١ ، لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) آثار العقد :
		شرط إضافة أثر العقد الذي يبرمه النائب مع الغير إلى الأصل أو خلفائه هو أن يكون النائب والغير كلاهما معا مجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد .
٧٥٩	١٠٧	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		المفاضلة بين عقدين :
		مناطق المفاضلة بين عقدين أن يكونا صحيحين . لا محل لهذه المفاضلة متى كان أحدهما باطلا بطلانا مطلقا . (الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧٠٨	١٠١	
		عمل
		عقد العمل . آثاره :
		أداء المنحة :
		الأصل في المنح أنها تبرع من رب العمل لا يلزم بإدائها ولا تعتبر جزء من الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقود العمل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر. السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم ينص عليها المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم تمسك العامل باتفاقه على السكن المجاني في العقد أو أن العرف قد جرى به على الوجه الذي يشترطه القانون . عدم اعتبار الحكم السكن المجاني جزءا من الأجر في هذه الحالة لانخالفه فيه للقانون . (الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٢)
٨٠٤	١١٣	
		التعويض عن انتهاء عقد العمل :
		تقدير التعويض :
		١ - تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة . يمتنع الجدل في ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)
٥٦٥	٨١	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		٢ - تقدير الحكم للمدة التي يستحق منها العامل التعويض بانها المدة التي يتعطل فيها عن العمل . تقدير سليم يتفق وأحكام القانون . عدم قضاء الحكم بتعويض للعامل عن المدة التي التحق فيها بعمل آخر بأجر لا يقل عن أجره المتفق عليه مع رب العمل . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٨٠٤	١١٣	(الطعن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٢)
		(ف)
		فضالة . فوائد
		فضالة
		يشترط وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء . لا يكفي القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة .
٨٢٩	١١٧	(الطعن رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		فوائد
		بدء سريان الفوائد :
		١ - عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك التعويض عن العمل غير المشروع . يكون محل الإلتزام معلوم المقدار إذا كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . عدم جواز القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض عن العمل غير

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		المشروع ، يقتضى تطبيق الحكم ذاته على التعويض عن عدم تنفيذ الإلتزام بمعناه الدقيق أيا كان مصدره كلما كان تقدير هذا التعويض خاضعا لمطلق تقدير القاضى ، سريان الفوائد فى هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم النهائى فى الدعوى باعتبار أنه التاريخ الذى يصبح فيه محل الإلتزام معلوم المقدار .
		٢ - استحقاق الفوائد من تاريخ الحكم بالتعويض . لا يحول دون الحكم بها القول بأنها لم تترتب بعد فى الذمة . القضاء بها تقرير لحق الدائن فيها قبل مدينه إذا تأخر فى الوفاء . (الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨)
٥٥٤	٧٩	تخفيض سعر الفائدة :
		١ - استمرار سريان الفوائد المتفق عليها فى عقد سابق على تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ولو تجاوزت الحد الأقصى للفوائد التى يجوز الاتفاق عليها بمقتضاه . خضوع الفوائد القانونية من تاريخ صدوره للحد الوارد به ولو كانت ناشئة عن عقد أبرم قبله . م ٢ منه .
		٢ - انطباق حكم المادة ٢٢٧ مدنى القاضى بتخفيض الفوائد الاتفاقية الى ٧ ٪ بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد فى ١٥/١٠/١٩٤٩ . تعيين الحد الأقصى للفائدة التى يجوز الاتفاق عليها أمر يتصل بالنظام العام . (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
٩٣٦	١٣١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وتجاوز الفوائد لرأس المال:
		١ — حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومنع تجاوز الفوائد لرأس المال . خروج ما تقضى به العادات التجارية من دائرة هذا الحظر — م ٢٣٢ مدنى — . نص مستحدث لم يكن له مثيل فى القانون المدنى القديم .
٩٣٦	١٣١	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
٩٤٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
		٢ — المقصود بالعادة التجارية التى تعنيها م ٢٣٢ مدنى هى ما اعتاده المتعاملون فى التعامل . يكفى فى العادة أن تكون معبرة عن سنة مستقرة فى التعامل .
٩٤٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
		٣ — القروض التى تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته . وبالنسبة للمقرض فترى محكمة التقضى اعتبارها كذلك عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيا كان الغرض الذى خصص له القرض . خروج هذه القروض عن نطاق الحظر الوارد فى المادة ٢٣٢ مدنى . خضوعها للقواعد والعادات التجارية .
٩٣٦	١٣١	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
٩٤٦	١٣٢	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		(ق)
		قانون . قرار ادارى . قرض . قوة الأمر المقتضى . قوة قاهرة .
		قانون
		سريان القانون من حيث الزمان :
		”سريان قوانين المرافعات“
		١ - لا تلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالإجراءات وتلك المتعلقة بالمواعيد - سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - عدم سريان القوانين المعدلة للمواجد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بها . المادة الاولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .
		٢ - طلب الحكم بسقوط الخصومة يجوز تقديمه وفقا لأحكام قانون المرافعات الجديد على صورة الدفع لدى تعجيل الدعوى الموقوفة - إجراء مستحدث - سريانه على الدعوى الموقوفة في ظل قانون المرافعات القديم واستمر وقفها إلى ما بعد تاريخ العمل بالقانون الجديد .
٧٠٣	١٠٠	(المعلن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		تطبيق القانون المدنى :
		انطبق حكم المادة ٢٢٧ مدنى القضاى بتخفيض الفوائد الاتفاقية إلى ٧ ٪ بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون المدنى الجديد فى ١٥/١٠/١٩٤٩ .
٩٣٦	١٣١	(المعلن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧) وراجع طلبات رجال القضاء القاعدتين ٤ و ١٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

قرار إداري

١ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدورها القانون لا العمل غير المشروع. اعتبارها تصرفات قانونية لا أعمال مادية . سقوطها بالتقادم العادي .

٥٢٠ ٧٤ (الطعن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ...

التزام الإدارة بالتعويض عن قرار إداري مخالف للقانون من سنوات لاحقة لرفع الدعوى يعتبر التراما احتماليا . عدم سرية التقادم بالنسبة له الا إذا انقلب الى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له -

٥٢٠ ٧٤ (الطعن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٢٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣)

وراجع طلبات رجال القضاء القاعدة تين ١٢ و ٥

قرض

قروض المصارف . طبيعتها :

القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته . وبالنسبة للمقرض قرض محكمة النقض اعتبارها كذلك عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيا كان القرض الذي خصص له القرض . خروج هذه القروض من نطاق الحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني خضوعها للقواعد والعادات التجارية .

٩٣٦ ١٣١ (الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٣) ...

٩٤٦ ١٣٢ (الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		قوة الأمر المقضى
		١ - القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يُمتنع معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .
٥٠٩	٧٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)
		٢ - صدور حكم نهائى بين الطرفين فى دعوى مابقة بأحقية المستأجر فى حبس قدر من الأجرة مقابل عدم استعماله المصعد بالعين المؤجرة . فصله فى أسبابه المتصلة بالمنطوق فى مسألة كلية حاصلها أن ثمة التزام على عاتق المؤجر بتمكين المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام بما يحق معه للمستأجر الامتناع عن سداد جزء من الأجرة . امتناع العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأداة قانونية أو واقعية لم يسبق لثارها فى تلك الدعوى أو أثبت ولم يجتثها ذلك الحكم .
٧٨٦	١١٠	(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٦/٦/١٩٦٣)
		قوة قاهرة
		يصح اعتبار الفيضان العالى الغير مستظر قوة قاهرة من شأنها إعفاء الملتزم من تنفيذ التزامه . تقرير الحكم بأن الفيضان على إطلاقه لا يعد قوة قاهرة وعدم بحثه ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقعه . قصور .
٥٦٠	٨٠	(الطن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

(٢)

محكمة الموضوع . محل تجارى . مسئولية .
مصلحة التنظيم . معارضة . مقالة . ملكية .

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع :

في تكيف العقد :

اشتراط مطابقة القبول للإيجاب لانعقاد العقد — اقران
القبول بما يعدل في الإيجاب لا يجعله في حكم القبول الذي يتم به
التعاقد . اعتباره بمثابة إيجاب جديد . استخلاص محكمة الموضوع
لأسباب سائغة أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة
جوهرية في التعاقد وليس وليد خطأ مادي وقع فيه القابل
وتثبيتها على ذلك عدم مطابقة القبول للإيجاب وبالتالي عدم
انعقاد العقد أصلاً — لا مخالفة في ذلك للقانون .

(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ٩٣ ٦٥٣

في الاثبات :

”الإحالة إلى تقرير الخبير“

تكفل تقرير الخبير بالرد على اعتراضات الطاعن . إحالة
الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمني على تلك الاعتراضات .
الجلل في ذلك موضوعي لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ١٢٧ ٨٩٦

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		”تقدير الدليل“
١٥٠	٧٣	١ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . جواز تعويل الحكم بالتطبيق للضرر على البيئة الشرعية . (الطن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ...
٤٣	٧٧	٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . لا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما اتهمت إليه في شأن الدليل . عدم اعتبار الشهادة المقدمة أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى تكون لها حجبية معينة في الإثبات . تقدير الدليل المستند منها خاضع لسلطان قاضي الموضوع . (الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٣) ...
٨٤٣	١٢٠	٣ - تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم تعويل الحكم في اثبات النسب على أقوال الشهود وحدها بل أضاف إليها اقرار المتوفى بالزوجة وبنسبة الحمل المستكن إليه في محضر تحقيق وقيده للولود في دفاتر الصحة باعتباره إبناً له . النهي على الحكم بالقصور في التسيب في غير محله . (الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣) ...
		في تقدير التعويض :
٦٦٣	٩٤	عدم قيد محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد رفع من الضرر . لمحكمة الاستئنافية بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافاً لما ارتآه ذلك الحكم من مسئولية التابع وحده عنه . (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		في عزل أو استبدال المصنف :
		مزل المصنف أو استبدال غيره به يدخل دائماً في سلطان المحكمة بغير طلب .
٦٧٧	٩٦	(اللمن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣)
		في الفصل في الاعتراضات على قائمة شروط البيع :
		متى كان مبنى الاعتراضات على قائمة شروط البيع أوجه بطلان شكلية فعل المحكمة أن تفصل فيها - أما إذا كانت أوجه البطلان موضوعية فالمحكمة بالخيار فلها أن تفصل في موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لها وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه ، أو لاتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمّر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصم بعرض النزاع على المحكمة المختصة .
٧٥٩	١٠٧	(اللمن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٦٣)
		في تعيين المستفيد في مشاركة التأمين :
		تعيين المستفيد في مشاركة التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوصها :
٩٦٠	١٣٤	(اللمن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣/٧/١٩٦٣)
		في تعيين الموطن :
		استخلاص محكمة الموضوع لأسباب مائغة أن المكان الذي تم فيه إعلان النموذجين ١٨-١٩ ضرائب لا يعتبر موطناً للشركة . ترتيبها البطلان جزاء ذلك لانخالفه فيه للقانون .
٥٧٦	٨٣	(اللمن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤/٤/١٩٦٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	محل تجارى
		شهرة المحل :
		تتكون شهرة المحل التجارى من حملة عناصر تعمل مجتمعة على اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته . الترخيص بإدارة المحل أحد هذه المقومات . التمويل في قيام الشهرة على الترخيص وحده يعيب الحكم بالقصور .
٧٥٦	١٠٦	(الملن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)
		مسئولية
		مسئولية مصدرها القانون :
		مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع . اعتبارها تصرفات قانونية لا أعمال مادية . سقوطها بالتقادم العادى .
٥٢٠	٧٤	(الملن أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		مسئولية تقصيرية :
		” مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه “ :
		١ - قيام علاقة التبعية على توافر الولاية في الرقابة والتوجيه .
		٢ - تبعية المدارس الحرة والعاملين بها لوزارة التربية والتعليم بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدنى .
٦٦٣	٩٤	(الملن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩)

رقم الصفحة	رقم المقابلة	
٦٨٩	٩٧	٣ - مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة حال تأدية وظيفته أو بسببها قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو . انتفاء مسؤولية التابع يستتبع انتفاء مسؤولية المتبوع . قضاء الحكم مع ذلك على المتبوع بالتعويض مخالف للقانون . (الطنان رقم ١٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)
٨٨٨	١٢٦	٤ - قيام رابطة التبعية متى كانت للمتبوع على تابعه سلطة فعلية ورقابة في توجيهه م ١٥٢ مدني قديم . تبعية العاملين بالمدارس الحرة لوزارة التربية والتعليم بما يجعل الوزارة مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا . (الطنان رقا ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
٨٨٨	١٢٦	٥ - ملكية المدرسة لا تحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها . لا تحقق مسؤولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . اغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توافر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور . (الطنان رقا ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
٨٨٨	١٢٦	مسئولية المكلف بالرقابة : لا تنتفى مسؤولية المكلف بالرقابة إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب . نفي محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائغة . لا مخالفة في ذلك للقانون . (الطنان رقا ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
٥٢٠	٧٤	<p>تقديم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع :</p> <p>نص المادة ١٧٢ مدنى نص استثنائى . وروده فى خصوص الحقوق التى تنشأ من العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة الى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام .</p> <p>(الطنون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣)</p>
		<p>مصلحة التنظيم</p>
		<p>أهلية التقاضى :</p> <p>١ - الأشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق فى التقاضى ولكل منها نائب يعبر عن إرادته . لم يمنح المشرع مصلحة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم ينحول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها فى شخص مديرها أو فى شخص وزير المالية أو وزير الأشغال يجعلها غير مقبولة . تبعية مصلحة التنظيم لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظها فى التقاضى . محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة فى تمثيل مصلحة التنظيم .</p> <p>٢ - مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزع الملكية لا يضى بذاته عليها أهلية التقاضى . وليس فى نصوص القانون لسنة ١٩٠٧ ما يسبغ على مصلحة التنظيم هذه الأهلية .</p> <p>(الطنون رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٣)</p>
٦٧٢	٩٥	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		معارضة
		ميعاد المعارضة :
		المعول عليه في اقتراح ميعاد المعارضة في الحكم الغيابي في ظل قانون المرافعات الملغى هو تنفيذه أو الشروع في تنفيذه . لا ينشئ من ذلك علم المحكوم عليه بالحكم من طريق آخر .
٧٧	٥٤٣	(الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨)
		مقاوله
		القضاء بتنفيذ العقد تنفيذا عينيا على نفقة المقاول عملا بالمادة ٢٠٩ مدني مؤداه عدم استحالة تنفيذ العقد وبقاؤه نافذ الأثر بين طرفيه .
٨٥	٦١١	(الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
		ملكية
		أسباب كسب الملكية :
		التصاق :
		المادة ٦٥ من القانون المدني الملغى إنما تنطبق على المنشآت التي يقصد بإنشائها بقاءها على وجه الدوام سواء كانت بناء أو غراما ، لأجل أعمال حكم تلك المادة على المحاصيل الزراعية الدورية .
٩٠	٦٣٨	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ ق - لسنة ١٩٦٣/٥/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>التقادم المكسب الطويل المدة :</p> <p>حياسة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصل بوصاطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهي الاكراه والخفاء واللبس أو الغموض . عدم كشف الحكم عن قيام أحد هذه العيوب ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملك الأصل العقار بالتقادم المكسب الطويل المدة . تعيب الحكم بالقصور والخطأ في القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٦)</p> <p>٧٩٢ ١١١</p>
		<p>(ن)</p> <p>نزاع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام .</p> <p>نقض . نقل بحرى . نيابة . نيابة عامة .</p>
		<p>نزاع الملكية للمنفعة العامة</p> <p>المعارضة في تقدير الخير لثمن العقار المنزوع ملكيته :</p> <p>”ميعادها“ :</p> <p>ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة يفتح بصدور القرار الوزاري بالاستيلاء على العقار وإعلانه لذوى الشأن . حصول الاستيلاء بناء على اتفاق ذوى الشأن يغنى عن صدور قرار وزاري بالاستيلاء - خروج النزاع على تقدير التعويض في هذه الحالة عن نطاق نصوص قانون نزاع الملكية ، ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة .</p> <p>(الطعن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)</p> <p>٤٩٥ ٦٩</p>

رقم المقنة	رقم القاعدة	
		الطعن في التعويضات :
		١ - عدم سريان الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة في القانون ١٩٥٤/٥٧٧ بشأن نزاع الملكية للمنفعة العامة على التعويضات المرفوعة بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وقت العمل بأحكامه . م ٣٠ ف ٢ منه . استمرار خضوعها للأحكام التي كانت مقررة في القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ في هذا الشأن .
		٢ - نهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات التي استحدثها القانون ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ . م ١٤ منه . إذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع عن قرار من اللجنة المذكورة بالذات فلا ينطبق هذا النص .
٧٧٩	١٠٩	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)
		مسائل متنوعة :
		مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزاع الملكية لا يضمن بذاته عليها أهلية التقاضي وليس في نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ ما يسبغ على مصلحة التنظيم هذه الأهلية .
٦٧٣	٩٥	(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩)
		نظام عام
		تعيين الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها أمر يتصل بالنظام العام .
٩٣٦	١٣٩	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		نقض
		إجراءات الطعن :
		” التوكيل بالطعن “ :
		صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا . متى وجه الإعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها وقت إجرائه .
٧٣٦	١٠٤	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢) وراجع طلبات رجال القضاء القاعدتين ٩٦٤ .
		اعلان الطعن :
		١ - حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد . تمسكه ببطلان اعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك . لا بطلان .
٤٧٥	٦٧	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤) ٢ - البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من اجراءات ، بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به .

رقم القاعدة	رقم الصفحة	
		<p>كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . افادة من صح اعلانه من البطلان الحاصل في اعلان غيره لا يكون إلا بعد أن يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة .</p>
٨٤	٧٩	<p>ليس للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان اعلان من لم يحضر من الخصوم لميب في الصورة المسماة إليه خلا منه الأصل المقدم إليها .</p> <p>(الطعان رقا ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...</p> <p>٣ - اغفال المحضر اثبات عدم وجود المطلوب اعلانه في أصل ورقة اعلان الطعن - وخلو الأوراق مما يفيد أن المطلوب اعلانه قد اتخذ مقر دائرته محلا مختاراه في ورقة اعلان الحكم - بطلان اعلانه مع الموظف بتلك الدائرة بتقرير الطعن .</p>
٨٦	٦١٦	<p>(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...</p> <p>٤ - الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو اعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته وعمله علما كافيا . كل بيان من شأنه أن يفى بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩) ...</p>
١٠٥	٧٥٠	<p>٥ - اتخاذ المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة اعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي . جواز اعلان الطعن إليه في هذا المحل .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠) ...</p>
١٠٨	٧٦٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٦ - اعلان الطعن في الميعاد اجراء حتمى يترتب على اغفاله البطلان . اغفال اعلان بعض ورثة المطعون عليه يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة متى كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . هدم انقضاء الشركة ب وفاة المورث طبقا لنص في عقد الشركة يوجب توجيه الإعلان إلى ممثل الشركة لا الورثة .
		٧ - على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغير في الصفة قبل اجراء الاعلان ليعلن بالطعن من يجب اعلانه به قانونا . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة ، وجوب توجيه الإعلان إلى جميع الورثة في الميعاد .
		٨ - مجال تطبيق المادة ٣٨٣ مرافعات التي تميز المحكوم عليه اعلان الطعن إلى ورثة المحكوم له بجملة دون بيان أسمائهم وصفاتهم ، أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذى يجب أن يتم اعلان الطعن فيه . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٣)
٨١٠	١١٤	لا يلزم في البيان الخاص باسم المعان أكثر من ذكر الاسم واللقب (م ١٠ مرافعات) لا تأثير لما يقع من خطأ في بيانات الاسم في صيغة اعلان الطعن على صحته ما دام أنه قد استوفى هذا البيان في صدره . بيانات الورقة المعلنة تكمل بعضها بعضا . (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
٨٧٨	١٢٥	المصلحة في الطعن : مناط المصلحة في الطعن أن يكون الطاعن طرفا في الحكم أو ألزمه الحكم بشيء ما . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
٦٣١	٨٩	

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		أسباب الطعن :
		ليس للطاعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يرد في تقرير الطعن .
٥٥٠	٧٨	(الطن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٢)
		«السبب الجديد» :
		١ — مطالبة المشتري البائع بالتعويض على أساس ضمان التعرض والاستحقاق ، وعدم تمسكه أمام محكمة الموضوع باخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع . اعتبار ذلك سببا جديدا لا يجوز انارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٢١	٨٩	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢/٥/١٩٦٢)
		٢ — خلو مذكرة الطاعن المقدمة الى محكمة الاستئناف والتي رفع بها الطاعن استئنافه الفرعي مما يتضمن طعنه على قضاء محكمة أول درجة برفض طلبه الفوائد عن المبالغ المحكوم له بها . عدم تقديم الطاعن الى محكمة النقض ما يدل على عرضه هذا الوجه من أوجه طعنه على محكمة الاستئناف . هذا الوجه سبب جديد لا تجوز انارته أمام محكمة النقض .
٨١٥	١١٥	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٦/١٩٦٢)
		٣ — النعي على الحكم بخلو أوراق الدعوى من توكيل للحاضر عن المطعون عليه مع عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، يعتبر سببا جديدا لا يجوز ابدائه أمام محكمة النقض .
٨٩٦	١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٠/٦/١٩٦٢)

رقم القاعدة	رقم المادة	
		الحكم في الطعن : "أثره" :
		تقضى الحكم وإمادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، يترتب عليه صودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المتقوض جواز إضاعتهم إلى طلباتهم الأصلية ما أجازهم لهم القانون إضافته في الاستئناف بعد الحكم المستأنف . (الطعن أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ...
٧٤	٥٢٠	
		نقل بحرى
		سند الشحن الاذنى :
		"تظهيره" :
		لا تنتقل ملكية الحق الثابت بسند الشحن الإذنى إلى المظهر إليه إلا بالتظهير التام . م ١٣٤ تجاوى . التظهير على بياض يعتبر بمثابة توكيل للمظهر إليه في تسلم البضاعة ولا ينحوله حقا مستقلا عن حقوق موكله المظهر . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣) ...
١٠٤	٧٣٦	
		مسئولية الناقل .
		١ - "شرط الإعفاء من المسؤولية في سند الشحن المباشر" : شرط الإعفاء للوارد بسند الشحن المباشر بإعفاء الناقل الأول من مسؤولية سلامة البضاعة أثناء عملية النقل الثانى يتوقف قفاه على تمكين الناقل الأول المرسل إليه من استلام البضاعة من الناقل الثانى ومن الرجوع مباشرة عليه . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣) ...
١٠٤	٧٣٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		٢ - استخلاص محكمة الموضوع أن التفريغ قد تم بمعرفة السفينة يكفي في اعتبار الناقل الثاني الذي قام بعملية التفريغ تابعا للسفينة لا مقاولا للتفريغ .
٧٣٦	١٠٤	(الملن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)
		إذن التسليم :
		لا تتعقد الحوالة إذا كان الحق المحال به قد زال عن المحيل . استصدار الناقل الأول إذن تسليم من الناقل الثاني ثم طلبه منه بعد ذلك تسليمه البضاعة طبقا لنظام تسليم صاحبه وإعفائه من المسؤولية المترتبة على التسليم . اعتبار ذلك نزولا من الناقل الأول عن الحقوق الثابتة له بموجب إذن التسليم . حوالة الإذن من الناقل الأول إلى المرسل إليه في هذه الحالة لا تصادف محلا تتعقد به الحوالة ولا تنشأ عنها علاقة مباشرة بين المرسل إليه وبين الناقل الثاني الذي أصدر إذن التسليم .
٧٣٦	١٠٤	(الملن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢)
		نيابة
		النيابة في التعاقد :
		”النيابة الظاهرة“ :
		شرط إضافة أثر العقد الذي يبرمه النائب مع الغير إلى الأصل أو خلفائه هو أن يكون النائب والغير كلاهما معا يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . استظهار محكمة الموضوع في نطاق سلطتها الموضوعية أن النائب كان على علم بانقضاء توكيله عن أحد الدائنين وانتهاء وصايته عن باقي الدائنين ببلوفهم من الرشد . عدم تمتع الغير - المدين - في هذه الحالة بالحماية التي أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر . الوفاء الحاصل منه للنائب باعتباره وكلا ظاهرا يكون غير مبرئ لذمته .
٧٥٩	١٠٧	(الملن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة	نباية عامة
		تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية :
		١ - وجوب تدخل النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقا للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . الدعوى باعتبار حصة المدعى ٨ قرار يبط شيوعا في عقار مملوك له وأن ملكيته له ثابتة من ائهاد الوقف هي دعوى ملكية . لا يجرى عليها حكم تدخل .
٥٠٩	٧٢	(الملن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢)
		٢ - لائعد أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية . لا عمل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها .
٦٧٧	٩٦	(الملن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٢)
		٣ - وجوب ابداء رأى النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . لا لزوم لإبداء الرأى في كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم ابداء النيابة رأيا بعد اعادة القضية الى المرافعة . لا بطلان .
٨٤٣	١٢٠	(الملن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٢) ...

رقم الصفحة	رقم القائمة	
		(و)
		وارث . وديعة . وصية . وقف . وكالة .
		وارث
		التحجيل على أحكام الارث :
		حق الوارث في إثبات اخفاء عقود البيع الصادرة عن مورثه لوصايا وذلك بكافة طرق الاثبات . اخفاق الطاعنين في اثبات طعنهم على العقود الصادرة عن المورث بانها تخفى وصايا واعتبار المحكمة أياها منجزة في حقيقتها وخالصة من التحجيل على أحكام الارث ، ليس فيه معنى التحجيل على أحكام الارث . (الطعان رقما ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
٥٧٩	٨٤	
		الطعن في تصرفات المورث :
		الأصل في اقرارات المورث انها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . لا يكفي مجرد طعن الورثة في هذه الاقرارات لاهدار حجيتها ، بل يجب عليهم اقامة الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الاثبات . (الطعان رقما ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
٥٧٩	٨٤	
		وديعة
		التزام المودع لديه بالرد :
		لا يكفي في تقرير حق الحبس وجود دينين متقابلين ، وإنما يشترط أيضا قيام ارتباط بينهما . ليس للمودع لديه حق حبس الشيء المودع إلا مقابل استيفاء المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون قد انفقها على ذات الشيء . أجرة سائق السيارة التي دفعها المودع لديه عن المودع وبتكليف منه لا تدخل في نطاق المصروفات التي تجيز للمودع لديه حق حبس السيارة لاستيفائها . (الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
٩٥٦	١٣٣	

رقم القاعدة	رقم الصفحة	وصية
		القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني :
		١ - عدم قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني الا باجتماع شرطين ، احتفاظ المتصرف بمجازة العين وبحقه في الانتفاع بهما مدى الحياة لحساب نفسه . انتفاء تلك الضريبة متى كانت الحياة والاستغلال لحساب الغير .
		ضرورة استناد انتفاع المتصرف بالعين المتصرف فيها الى حق ثابت لا يستطيع تجريد منه المتصرف اليه .
		٢ - يقع عبء اثبات واقعي الحياة والانتفاع مدى الحياة بالعين المتصرف فيها وهما مناط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني على هاتق الوارث الطاعن .
٥٧٩	٨٤	(الطعان رقا ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) .
		وقف
		الاستحقاق في الوقف :
		”المصادقة على الاستحقاق“ .
		يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وإن خالفت كتاب الوقف وذلك في حق المقر خاصة . رد هذا الاقرار الى الواقف نفسه فيعتبر كأنه استحقاق بشرط الواقف . لا وجه للتفريق بين المستحق بشرط الواقف والمستحق باقرار مستحق آخر . وجود كل من المقر والمقر له على قيد الحياة عند صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، استحقاق المقر له بالحصة المقر له بها .
٨٦٦	١٢٣	(الطنز رقم ٢١ لسنة ٢١ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		<p>شرط الواقف :</p> <p>”تفسيره“ :</p> <p>١ - الوقف على غير وجوه الخير لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة ما لم ينط الاستحقاق فيه بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير . عدم اعتبار المبالغ التي كان يصرفها الناظر بموافقة المستحقين من قبيل الاستحقاق والمرتبات التي يفرز من أجلها حصته في أعيان الوقف . وتقرير الحكم أن ذلك الصرف لا يعدو أن يكون صدقة لا تكسبها صفة الاستحقاق . استخلاص سائغ يظاھر شرط الواقف .</p> <p>٢ - شرط الواقف تخصيص مبالغ معينة من ريع الوقف تصرف لأحفاده نظير قيام كل منهم بمباشرة شأن من شئون الوقف ومن بعدهم لأولادهم - اعتبار هذه المبالغ استحقاقا لهم لا أجر نظر . لا خروج عن المعنى المستفاد من عبارات الواقف .</p> <p>(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣) ...</p>
٨٥٢	١٢١	
		<p>إستبدال الوقف :</p> <p>لا يتم استبدال الوقف قانونا إلا إذا وقعت المحكمة صيغة البذل . لا هبة بالأسباب التي حالت دون ذلك . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على الخيرات وخروج الأمر عن اختصاص المحاكم الشرعية ، ليس من شأنه الخروج عن هذه القاعدة .</p> <p>(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)</p>
٧٥٠	١٠٥	

رقم الصفحة	رقم القاعدة
---------------	----------------

التصرف في الأعيان الموقوفة :

١ - عدم جواز التصرف في الأعيان الموقوفة بأي نوع من أنواع التصرفات . بيع المستحق لأعيان الوقف باطل بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة .

٢ - قرار إنهاء الوقف لتخريبه وعدم إغلاله قرار منشىء للحق لا مقرر له . لا تزول عن الأعيان الموقوفة حصاتها إلا من تاريخ صدوره . ليس من شأن ذلك القرار تصحيح البطلان الذى لحق بالتصرف في الأعيان الموقوفة السابق على صدوره .

٣ - لم يتضمن القانون ١٩٥٢/١٨٠ بإنهاء الوقف على غير الخيرات أى نص على إجازة التصرفات في الأعيان الموقوفة السابقة على صدوره وتصحيحها .

(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣) ٧٠٨ ١٠١

وكالة

آثار الوكالة :

”علاقة الموكل بالوكيل“ :

حيازة الوكيل لعقارات موكله التى تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصيل بوساطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التى تفقدها اثرها في كسب الملكية بالتقادم وهى الإكراه والخفاء واللبس أو الغموض . عدم كشف الحكم عن قيام أحد هذه العيوب ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تلك الأصيل العقار بالتقادم المكسب الطويل المدة . تعيب الحكم بالقصور والخطأ في القانون .

(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٦) ٧٩٢ ١١١

رقم الصفحة	رقم القاعدة	
		علاقة الموكل والوكيل بالغير :
		١ - عدم إفصاح الوكيل عن صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي بذاته إلى صورية التوكيل . تعامل الوكيل باسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله ، إلزام الموكل تبعاً لعقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل .
٥٧٩	٨٤	(الطنان رقا ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...
		٢ - تعاقد الوكيل بالعمولة لحساب موكله باسم نفسه . بقاء الموكل أجنبياً عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تميز لأحدهما الرجوع على الآخر بدهوى مباشرة .
٧٣٦	١٠٤	(الطنان رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		وكالة بالخصوص :
		١ - صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادراً من الشركة باعتبارها شخصاً معنوياً .
٧٣٦	١٠٤	(الطنان رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		٢ - يشترط وجود وكالة خاصة للرافعة أمام القضاء . لا يكفي القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة .
٨٢٩	١١٧	(الطنان رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

موضوعات فهرس الأحكام

الصادرة من الهيئة العامة للواد المدنية والتجارية

ومن الدائرة المدنية ودائرة الأحوال الشخصية

الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة
(١)		(ت)	
إثبات	١٥٤٣	تأمين	٤٠٤٨
إجارة	١٨	تجزئة	٤٠
إحالة	٢٠٤٤	تركة	٤١
أحكام مصرفية	٢١	تزوير	٤٢
أحوال شخصية	٢١	تسوية الديون العقارية	٤٢
إختصاص	٢٤٤٦	تضامن	٤٤
إستئناف	٢٤	تعويض	٤٤
أشخاص اعتبارية	٢٨	تقادم	٤٥
إعلان	٢٩	تنفيذ	٤٦
أعمال تجارية	٣٢	تنفيذ عقارى	٤٧
إلتزام	٣٣	توزيع	٤٨
أمر أداء	٣٧	(ح)	
أهلية	٣٧	حجز	٤٨
أوراق تجارية	٣٧	حراسة	٤٩
(ب)		حق	٤٩
بطلان	٣٨	حكم	٥٠٤٩
بورصة	٣٨	حوالة	٥٩
بيع	٣٩	جباة	٦٠

الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة
(خ)		قرض	٨١
خبير	٦٠	قضاة — طلبات رجال القضاء	٣
(د)		قوة الأمر المقضى	٨٢
دائن	٦١	قوة قاهرة	٨٢
دعوى	٦١	(م)	
دفاع	٦٨	محكمة الموضوع	٨٣
(ر)		محل تجارى	٨٦
رسوم	٦٨	مستولية	٨٦
(ش)		مصلحة التنظيم	٨٨
شفعة	٦٨	معارضة	٨٩
شيك	٦٩	مقاولة	٨٩
(ص)		ملكية	٨٩
صلح	٦٩	(ن)	
صورية	٦٩	نزع الملكية للنفعة العامة	٩٠
(ض)		نظام عام	٩١
ضرائب	٦٩	نقض	٩٢، ٩٣
(ع)		نقل بحرى	٩٦
عادات تجارية	٧٤	نيابة	٩٧
عقد	٧٤	نيابة عامة	٩٨
عمل	٧٦	(و)	
(ف)		وارث	٩٩
فضالة	٧٧	وديعة	٩٩
فوائد	٧٧	وصية	١٠٠
(ق)		وقف	١٠٠
قانون	٨٠، ٩	وكالة	١٠٢
قرار إدارى	٨١، ١٠		

تصويب

الصواب	الخطا	السطر	الصحيفة
يكفى	لا يكفى	٩	٥٨٤
مختلفو	مختلفوا	١٥	٦٠٤
خالف	خلف	٩	٦٢٧
حالة	إحالة	٢	٦٣٢
الحكم	لحكم	٤	٦٣٢
المستأقنين	المثاقنين	١٣	٦٤٨
تعيينها	تعيينهم	١١	٦٦٨
المحجور عليه اسماعيل عبد الرؤف خلف	المحجور عليه عبد الرؤف خلف	٨	٦٩٠
لا يقطع		٢١	٧٠٠
للقوانين	للقوانين	٧	٧٥٨
عليها	عليه	٩	٧٦٦
إنصاف	انصاف	٢٢	٧٦٦
قضى	وقضى	٦	٧٩٩
إصدار المأمورية قرارا	اصدار قرار	٩	٨٣٧
وتقرير الحكم	وتقريره	١٢	٨٥٢
تولته	تولت	١	٨٧٤
فصت	فصت	٦	٨٧٦
في طلب	فطلب	٢٣	٩٠٣
منها	فيها	٢٠	٩٢٠
الباقيين	الباقيين	١١	٩٣٤
تجدها	تجدها	٩	٩٦٣

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية "فرع دار القضاء العالي"
في يوم الاثنين ٢٠ يناير سنة ١٩٦٤ (٥ من رمضان سنة ١٣٨٣ هـ)

مهندس

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



الجمهورية العربية المتحدة

مَجْلَمَةُ النِّقَضِ

المكتب الفني

مَجْمُوعَةٌ

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة
للمواد المدنية والتجارية ومن الدائرة المدنية
ومن دائرة الأحوال الشخصية

السنة الرابعة عشرة

العدد الثالث : من أكتوبر إلى ديسمبر سنة ١٩٦٣

القاهرة

مطبعة دار القضاء العالي الفرعية

١٩٦٣

القسم الأول

الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية
ودائرة الأحوال الشخصية

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسين العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
ولطفى على ، وإبراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١٣٥)

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) أحوال شخصية . ” المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين ” . ” هدايا الخطبة ” .

هدايا الخطبة ليست من مسائل الأحوال الشخصية . هي من قبيل الهبات ويدير عليها ما يدير على الهبات من أحكام . يطبق في حق الخاطب في استرداد تلك الهدايا أحكام الرجوع الواردة في المادة ٥٠٠ مدنى وما بعدها .

(ب) هبة . ” الرجوع فيها ” . أحوال شخصية . ” المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين ” . ” هدايا الخطبة ” . ” استردادها ” .

شرط الرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له العذر المقبول وعدم وجود مانع من موانع الرجوع (م ٥٠٠ مدنى) . إعمال محكمة الموضوع هذه المادة والقضاء بعدم أحقية الخاطب في استرداد مبلغ الشهكة لانقضاء العذر المقبول الذى يبرر الرجوع . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(ج) عقد . ” أركان العقد ” . ” السبب ” .

السبب ركن من أركان العقد . ينظر في توفره أو عدمه إلى وقت انعقاده . متى انعقد العقد صحىما يتوفر سببه فلا يمكن انقول بخلف هذا السبب بعد وجوده .

(د) حكم . ” تسبيبه ” . ” ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل ” . ” ما تزيد فيه ” .

نفى المحكمة الاستئنافية في حدود سلطتها التقديرية قيام المانع الأدبى . استلزامها الدليل الكتابى في إثبات دفع مبلغ المهر . هذا حسبها لرفض الدعوى ما دام لم يقدم ذلك الدليل . مناقشتها أقوال الشهود التى استند إليها الحكم الابتدائى الذى ألغته . ذلك من قبيل الزيد ويستقيم الحكم بدونه .

١ - الخطبة وإن كانت تمهيدا للزواج وهو من مسائل الأحوال الشخصية ، إلا أن الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر - ومنها الشبكة - إبان فترة الخطبة لا تعتبر من هذه المسائل لأنها ليست ركنًا من أركان الزواج ولا شرطًا من شروطه إذ يتم الزواج صحيحًا بدونها ولا يتوقف عليها ومن ثم يكون النزاع بشأن تلك الهدايا بعيدًا عن المساس بعقد الزواج وما هو متعلق به ويخرج بذلك عن نطاق الأحوال الشخصية . وتعتبر هذه الهدايا من قبيل الهبات ويسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني ، وقد أورد هذا القانون أحكام الهبة باعتبارها عقدًا ماليًا كسائر العقود واستمد أحكامها الموضوعية من الشريعة الإسلامية . ومن ثم فالمعول عليه في حق الخاطب في استرداد تلك الهدايا هو أحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ وما بعدها من القانون المدني (١) .

٢ - يشترط للرجوع في الهبة على ما نصت عليه المادة ٥٠٠ من القانون المدني في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي وألا يوجد مانع من موانع الرجوع ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد أعملت هذه المادة وانتهت إلى عدم أحقية الطاعن في استرداد مبلغ الشبكة لما رآته في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب السائغة التي أوردتها من انتفاء العذر المقبول الذي يبرر رجوع الطاعن في هبته فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون .

٣ - السبب ركن من أركان العقد فينظر في توفره وعدم توفره إلى وقت انعقاد العقد فإن انعقد صحيحًا بتوفر سببه فإنه لا يمكن أن يقال بعد ذلك بتخلف هذا السبب بعد وجوده . فإذا كانت الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات - الشبكة - وذلك باعتبارها الباعث الدافع للتبرع فإن فسخها لا يمكن أن يؤدي إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق .

٤ - متى كانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها التقديرية قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي واستلزمت في إثبات

(١) راجع نقض ١٩٦١/٦/٢٤ الطعن ٥ من ٣٠ ق السنة ١٢ ص ٣٣٩ .

دفع مبلغ المهر هذا الدليل الكتابي، فقد كان هذا حسبها لتأسيس قضائها برفض الدعوى بالنسبة لهذا المبلغ ما دام أن الطاعن لم يقدم ذلك الدليل ولم يكن على المحكمة بعد ذلك أن تناقش أقوال الشهود التي استند إليها الحكم الابتدائي الذي قضت بإلغائه، ويعتبر كل ما ورد في الحكم المطعون فيه في شأن هذه الأقوال زائدا على حاجة الدعوى لم يكن يقتضيه الفصل فيها ويستقيم الحكم بدونه^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٠٠٧ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى القاهرة ضد المطعون ضدهما طالبا الزامهما متضامين بأن يدفعوا له مبلغ ستمائة جنيه والمصاريف والأتعاب وقال شرحا لدعواه إنه تقدم في شهر يونيه سنة ١٩٥٥ لخطبة المطعون ضدها الثانية ابنة المطعون ضده الأول وقدم لها ٢٠٠ ج "شبكة" سلمها لوالدها كما سلمه أيضا ٤٠٠ ج كمقدم صداق ولعدم إتمام الزواج لسبب لا دخل لإرادته فيه طالب برد مبلغ الشبكة والمهر وقدرهما ٦٠٠ ج إلا أن المطعون ضدهما أنكرا استلام هذين المبلغين فاضطر في شهر سبتمبر سنة ١٩٥٥ لتقديم شكوى ضدهما قيدت برقم ٢١٦٣ إدارى المعادى ثم رفع هذه الدعوى، وبتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٧ قضت محكمة أول درجة برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ المأثني جنيه قيمة الشبكة وقبل الفصل في موضوع باقي الطلبات بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى (الطاعن) بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة أنه دفع للمدعى عليه الأول (المطعون ضده الأول) مبلغ ٤٠٠ ج مقدم صداق كريمة المدعى عليها الثانية (المطعون ضدها الثانية)

(١) راجع نقض ١٩٥٣/١٢/٢٤ الطعن ١٠٠ ص ٢١ ق السنة الخامسة ص ٣١٤ .

على أن يكون للدعى عليهما النفي بذات الطرق ، وبعد سماع شهود الطرفين قضت المحكمة بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٩ بإلزام المطعون ضده الأول بأن يدفع للطاعن مبلغ ٤٠٠ ج والمصروفات ومبلغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة - واستأنف الطاعن الحكم الصادر في ١٩٥٧/٢/٢٧ فيما قضى به من رفض الدعوى بالنسبة لمبلغ المائتي جنيه قيمة الشبكة وقيد استئنافه برقم ٩٥٥ سنة ٧٤ ق استئناف القاهرة كما استأنف المطعون ضده الأول الحكم الصادر في ١٩٥٧/٥/٢٩ فيما قضى به من إلزامه بمبلغ ٤٠٠ ج قيمة مقدم الصداق وقيد استئنافه برقم ٩٦٠ سنة ٧٤ ق استئناف القاهرة . وقد ضمت محكمة الاستئناف الاستئنافين وحكمت فيهما بتاريخ ١٩٥٨/٦/٧ :أولاً - في الاستئناف المرفوع من المطعون ضده الأول (رقم ٩٦٠ سنة ٧٤ ق) بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى قبله . ثانياً - في الاستئناف المرفوع من الطاعن (رقم ٩٥٥ سنة ٧٤ ق) برفضه وتأيد الحكم المستأنف وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لنظره صممت النيابة العامة على ما جاء بمذكرتها من طلب نقض الحكم .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الأول على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول إن القانون الواجب التطبيق في خصوص استرداد الشبكة هو الشريعة الإسلامية وبحسب أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة وكذلك العرف لا قواعد القانون المدني الواردة في باب الهبة إذ المسلم أن الخطبة من صميم مسائل الأحوال الشخصية ويتعين على القاضي أن يطبق عليها وما يتعلق بها قواعد الشريعة الإسلامية عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والتي لم يلغها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الذي ألغى المحاكم الشرعية والمجالس المالية ، والأصل في مذهب أبي حنيفة وأصحابه جواز الرجوع في الهبة ما لم يقم مانع من موانع الرجوع فيها ولا يشترط في مذهب أبي حنيفة وجود عذر خاص يقبله القاضي في حالة رجوع الواهب في هبته وأن ما ورد في الأعمال التحضيرية لمشروع القانون المدني من مناقشات فيما يتعلق بحكم رد الهبات والهدايا التي تقدم في الخطبة من أحد الخطيبين للآخر يؤكد أن هذه

المسألة متعلقة بالأحوال الشخصية فلا يصح اقامتها في القانون المدني ، وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ أعمل في هذا الخصوص قواعد القانون المدني التي تشترط للرجوع في الهبة أن يكون لدى الواهب عذر مقبول قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعي مردود بأنه وإن كانت الخطبة تمهيدا للزواج وهو من مسائل الأحوال الشخصية إلا أن الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر — ومنها الشبكة — إبان فترة الخطبة لا تعتبر من هذه المسائل لأنها ليست ركنا من أركان الزواج ولا شرطا من شروطه إذ يتم الزواج صحيحا بدونها ولا يتوقف عليها ومن ثم يكون النزاع بشأن تلك الهدايا بعيدا عن المساس بمقدار الزواج وما هو متعلق به ويخرج بذلك عن نطاق الأحوال الشخصية وتعتبر هذه الهدايا من قبيل الهبات ويسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني ، وقد أورد هذا القانون أحكام الهبة باعتبارها عقدا ماليا كسائر العقود واستند أحكامها الموضوعية من الشريعة الإسلامية ، ولقد كان المشروع التمهيدى يشمل على مادة خاصة بالهبات والهدايا التي تقدم عند الخطبة من أحد الخاطبين للآخر أو من أجنبي منهما لهما وكان حكم هذه المادة يلزم الموهوب إليه برده هذه الهدايا للواهب إذا فسخت الخطبة وطلب الواهب الرد ما دام الشيء الموهوب قائما ويمكن رده بالذات وجاء في المذكرة التفسيرية أن هذه المادة تعتبر تطبيقا لنظرية السبب وعملت حكمها بأن سبب الهبة يزول بفسخ الخطبة وقد حذف هذا النص في لجنة مجلس الشيوخ اكتفاء بالقواعد العامة وبأحكام العرف في هذا الشأن ولم تأخذ اللجنة بما قاله أحد الأعضاء من أن هبة الحذف هي تعلق الحكم الوارد في المادة بالأحوال الشخصية والتعليل الذي قال به واضعوا المذكرة التفسيرية لتبرير الرجوع في هذا النوع من الهبات لا تنقره هذه المحكمة ذلك أن السبب ركن من أركان العقد فينظر في توفره وعدم توفره إلى وقت انعقاد العقد فإذا انعقد العقد صحيحا بتوفر سببه فإنه لا يمكن أن يقال بعد ذلك بتخلف هذا السبب بعد وجوده فإذا كانت الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات وذلك باعتبارها الباعث الدافع للتبرع فإن فسخها لا يمكن أن يؤدي إلى انعدام هذا السبب بعد أن تحقق هذا إلى أنه إذا كان فسخ الخطبة يزيل سبب الهبة كما يقول واضعوا المذكرة

التفسيرية للشروع فان ذلك كان يجب أن يؤدي إلى اعتبار الهبة باطلة من وقت نشوئها تطبيقاً لنص المادة ١٣٩ من القانون المدني فيلتزم الموهوب له بأن يرد الشيء الموهوب بذاته فاذا استحال الرد كما في حالة استهلاك الموهوب استبدل به تعويض عادل وذلك بالتطبيق للمادة ١٤٢ من ذلك القانون وهذه النتيجة تخالف ما كانت تقضى به المادة المقترحة من اشتراطها للرد أن يكون الشيء الموهوب قائماً ويمكن رده بالذات — والذي تراه هذه المحكمة في شأن حق الخاطب الواهب في استرداد تلك الهدايا هو تطبيق أحكام الرجوع في الهبة الواردة في القانون المدني في المادة ٥٠٠ وما بعدها ، ولما كانت المادة المذكورة تشترط للرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضى وألا يوجد مانع من موانع الرجوع ، ولما كانت محكمة الموضوع قد أعمت حكم هذه المادة وانتهت إلى عدم أحقية الطاعن في استرداد مبلغ الشبكة لما رأيته في حدود سلطتها التقديرية وللأسباب السائغة التي أوردتها من انتفاء العذر المقبول الذي يبرر رجوع الطاعن في هبته ولما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفاً للقانون .

وحيث إن الطاعن ينعى بالسبب الثانى على الحكم المطعون فيه أنه قد شابه تحاذل في الأسباب وتناقض وفساد في الدلائل كما خالف الثابت في الأوراق وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم بعد أن سلم بواقعة خطبة الطاعن للمطعون ضدها الثانية عاد ونفى وجود هذه العلاقة ثم إنه بعد أن نفى وجود المانع الأدبي بين الطاعن والمطعون ضده الأول ووصف الحكم الابتدائي الذي أباح الإثبات بالبيئة في هذا الخصوص بأنه انحرف عن القانون وأن الاستناد إلى التحقيقات التي أجرتها المحكمة جاء باطلاً عاد ونقض نفسه فناقش أقوال شهود الطاعن ووصفها بالاضطراب والتناقض مما لا يصح معه الاطمئنان إليها ، ولم يناقش أقوال شهود المطعون ضده الأول رغم ما فيها من تناقض هذا إلى أن ما قرره الحكم من وجود تناقض أو اضطراب في أقوال شهود الطاعن يخالف الثابت في محضر التحقيق المقدم بملف الطعن .

وحيث إن هذا النعى مردود في شقه الأول بأن الحكم المطعون فيه لم يناقض نفسه فيما قرره بشأن واقعة الخطبة إذ هو قد سلم بمحصل هذه الواقعة في جميع

أسبابه وليس فيما نقله الطاعن في تقرير طعنه من هذه الأسباب للتدليل على التناقض المدعى به ما يفيد أن الحكم عدل عما قرره أولا من حصول الخطبة وما ورد في هذه الأسباب من " أن حالة الطاعن على ما يؤخذ من الأوراق وأقواله حالة رجل تحدث مع آخر في شأن خطبة ابنته تمهيدا للزواج بها " هذا القول لا ينفي أن الخطبة تمت فعلا . والنعي مردود في شقه الثاني بأن محكمة الاستئناف وقد نفت في حدود سلطتها التقديرية قيام المانع الأدبي الذي يحول دون الحصول على دليل كتابي واستلزمت في اثبات دفع مبلغ المهر هذا الدليل الكتابي فقد كان هذا حسبها لتأسيس قضائها برفض الدعوى بالنسبة لهذا المبلغ مادام أن الطاعن لم يقدم ذلك الدليل ولم يكن على المحكمة بعد ذلك أن تناقش أقوال الشهود التي استند إليها الحكم الابتدائي الذي قضت بالغاؤه ، ويعتبر كل ما ورد في الحكم المطعون فيه في شأن هذه الأقوال زائدا على حاجة الدعوى لم يكن يقتضيه الفصل فيها ويستقيم الحكم بدونه ، ومن ثم فانه بفرض تحقق أوجه القصور المدعى بها فيما استورد فيه الحكم تزييدا فان ذلك لا يعيبه .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسنى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وابراهيم الجاني ، وعبرى فرحات ، وبطرس زفلول .

(١٣٦)

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) نقض . " اعلان الطعن " . " الصفة فى الاعلان " . اعلان .
متى وجه الاعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ فى امم مثل الشركة .
الشركة هى المقصودة بالخصومة دون مثلها .

(ب) مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن أعمال
تابعه " . " مناطها " .

قيام رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا فى اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة
فعلية فى رعايته وتوجيهه (م ١٧٤ مدنى) . تبعية المرشد للجهاز أثناء قيامه بعملية
ارشاد السفينة . ممارسة الجهاز لسلطة الرقابة والتوجيه عليه بواسطة ربابه . انسلاخ
المرشد فى فترة مباشرته نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التى يتبعها أصلا . عدم
مسألة تلك الجهة من الأخطاء التى تقع منه فى تلك الفترة .

(ج) مسئولية . " مسئولية تقصيرية " . " مسئولية المتبوع عن أعمال
تابعه " . ملاحه . " الملاحه فى قناة السويس " . " حق المضمون
فى الرجوع على متعهد الضمان " . التزام .

للمضمون حق الرجوع على متعهد الضمان متى كان الأخير هو ذات الشخص المسئول
عن الفعل الضار . ضمان السفينة لدى اجنيزها مياه القناة وموانئها لشركة القناة
كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية اضرار مباشرة أو غير مباشرة تسبب
السفينة فى حدوثها . وقوع الخطأ الذى نشأ عنه الضرر الذى حكم على شركة القناة
فى الدعوى الأصلية بتعريضه من الربان والمرشد وكلاهما تابع لشركة السفينة .
مسئولية شركة السفينة من هذا الخطأ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . القضاء
بأحقية شركة القناة فى الرجوع على شركة السفينة بما حكم به عليها فى الدعوى الأصلية .
لا مخالفة فيه للقانون .

١ - متى كان الثابت من أصل ورقة اعلان الطعن أن الإعلان وجه من الحارس على الشركة وهو ما لا يدع مجالاً للشك في أن طالب الإعلان هو الشركة ممثلة في هذا الحارس فان الإعلان على هذا النحو يكون صحيحاً ولا اعتداد في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ في اسم ممثل الشركة ذلك أن الشركة هي المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها (١) .

٢ - المرشد يعتبر أثناء قيامه بعملية ارشاد السفينة تابعا للمجهز لأنه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهز ويكون الحال كذلك ولو كان الارشاد اجباريا وليس في هذا خروج على الأحكام المقررة في القانون المدني في شأن مسؤولية المتبوع ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ منه تقضى بأن رابطة التبعية تقوم وأولم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . والمجهز يمارس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربانه . وقد قررت القاعدة المتقدمة معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية والتي وافقت مصر عليها وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها اذ تقضى المادة الخامسة منها ببقاء مسؤولية السفينة في حالة ما اذا حصل التصادم بسبب خطأ المرشد حتى ولو كان الارشاد اجباريا . ومؤدى ذلك أن المرشد ينسلخ في الفترة التي يباشر فيها نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التي يتبعها أصلا وعلى ذلك فلا تسأل هذه الجهة عن الأخطاء التي تقع منه في تلك الفترة .

٣ - ما نصت عليه الفقرة الثالثة من البند الأول من لائحة الملاحة في قناة السويس من أن أية سفينة تجتاز مياه القناة وموانئها تضمن Garantit لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية اضرار مباشرة أو غير مباشرة تنسب للسفينة في حدوثها ، لا يعدو أن يكون تطبيقا للقواعد العامة في تقرير حق المضمون في الرجوع على متعهد الضمان اذا كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار . واذا كان الثابت أن الخطأ الذي نشأ عنه الضرر الذي حكم على المطعون عليها (هيئة قناة السويس) في الدعوى الأصلية بتعويضه قد وقع من الربان والمرشد وكلاهما تابع للشركة الطاعنة (شركة السفينة) مما يجعلها

مسئولة عن هذا الخطأ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه ، فان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أحقية المطعون عليها في الرجوع على الطاعة بما حكم به عليها في الدعوى الأصلية لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يعيبه خطؤه في تفسير الشرط المتقدم ووصفه بأنه التزم بالتأمين من المسئولية ما دام أن منطوقه متفق مع التطبيق الصحيح للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع الطعن على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق —
تتصل في أن محمد عبده شطا أقام الدعوى رقم ٦ سنة ١٩٥٥ تجارى كلى بورسعيد
ضد ارز جوزيف ربان السفينة همفري جيل وسان رود واجن المرشد بشركة
قناة السويس وضد الشركة الطاعنة الممثلة لمالك تلك السفينة وضد شركة قناة
السويس التي حلت محالها بالمطعون ضدها وانتهى المدعى في دعواه إلى طلب
إلزام المدعى عليهم متضامين بأن يدفعوا مبلغ ٣٥٠ جنيا بصفة تعويض عما
أصابه من أضرار بسبب اصطدام السفينة سالفة الذكر بزورقه حينما كان
يقودها المدعى عليه الأول ويقوم بمهمة إرشادها أثناء دخولها الميناء المدعى
عليه الثانى وأسس المدعى دعواه على أنه قد قضى انتهائيا من القضاء الجنائى
بإدانة الربان والمرشد لتسببهما بإهما لهما وعدم احتياطهما فى اصطدام السفينة همفري
جيل بالباخرة اليونانية أندريادس وتحطيم القوارب التي كانت يجوار هذه الباخرة
ومن بينها قاربه وأن لهذا الحكم حججه أمام القضاء المدنى فى إثبات مسئولية
الربان والمرشد وأنه لما كان الربان يعتبر تابعا للشركة الطاعنة كما يعتبر المرشد
تابعا لشركة قناة السويس فإن كلا من الشركتين تكون مسئولة عن الضرر الذى
أحدثه تابعها بعمله غير المشروع ولدى نظر الدعوى أمام المحكمة الابتدائية نزل
المدعى عن محاصمة الربان والشركة الطاعنة مالكة السفينة ولكن شركة قناة
السويس أدخلتهما فى الدعوى وطلبت القضاء أصليا بعدم مسئوليتها هى والمرشد
عن الحادث واحتياطيا إلزام المدخلين متضامين بما عساه أن يحكم به عليها

أو على تابعها للدعى وبعد أن قضت المحكمة الابتدائية بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى قيمة الأضرار التي أصابته عاد المدعى ووجه طلباته ضد جميع المدعى عليهم الذين كان قد اختصهمهم ابتداء وبتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة بإلزام المدعى عليهم الأربعة متضامنين (الربان والمرشد بوصفهما مدينين متضامنين والطاعنة والمطعون عليهما بصفتهما كفيلين متضامنين بأن يؤدوا للدعى مبلغ ١٥٠ جنيتها والمصروفات المناسبة وجاء بأسباب هذا الحكم في خصوص دعوى الضمان أنه لا محل لبحث دعوى الضمان الموجهة من شركة قناة السويس مادام قد قضى بالتضامن على الوجه المبين بالمنطوق وقد استأنفت هيئة قناة السويس (المطعون عليها) والتي حلت محل شركة قناة السويس بعد تأميمها هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافها برقم ١٠٢ تجارى سنة ٨ ق وتمسكت في هذا الاستئناف بأن المرشد لا يسأل قانونا عن عواقب الحوادث التي تقع من السفينة ولو كان الإرشاد إجباريا وحتى إذا وقع الحادث بسبب خطئه كما تمسكت بأن لائحة الملاحة في مياه قناة السويس تحوى شرطا يلزم صاحب السفينة بأن يتحمل عن شركة قناة السويس كل مسئولية تترتب على ما تسببه السفينة للغير من أضرار أثناء مرورها في القناة وقالت إن هذا الشرط كان عمادها في دعوى الضمان التي وجهتها إلى الشركة مالكة السفينة وإلى ربانها ولكن الحكم الابتدائي لم يلتفت إليه ولم يفصل في تلك الدعوى وانتهت الشركة المستأنفة (المطعون عليها) إلى طلب إلغاء الحكم المستأنف وإلزام الشركة الطاعنة ممثلة السفينة وربانها بأن يتحملا عنها كل مبلغ يحكم به للدعى. وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف أولا في الدعوى الأصلية برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ثانيا في دعوى الضمان بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام الحارس على أموال الرعايا البريطانيين بوصفه نائبا عن ربان السفينة والحارس الخاص على شركة امتا بالدون مالكة السفينة (الطاعنة) بأن يؤديا لهيئة قناة السويس (المطعون عليها) متضامنين مبلغ ١٥٠ جنيتها والمصروفات المناسبة عن الدرجتين وبتاريخ ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ طعنت الشركة ممثلة السفينة في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة الفحص بجلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وانتهت فيها إلى طلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه

الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للاحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في مذكرتها الأخيرة والذي يتضمن قبول الدفع الذي أبدته المطعون عليها في مذكرتها ببطلان الطعن لبطلان اعلانها به .

وحيث إن المطعون عليها دفعت في مذكرتها ببطلان الطعن استنادا إلى أنه أعلن إليها في ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦١ من السيد مصطفى عزت عبد الوهاب بصفته حارسا خاصا على شركة ولیم استابلدون وأولاده في حين أن الحراسة رفعت عن هذه الشركة وزالت صفة الحارس المذكور في تمثيلها ابتداء من ٥ أبريل سنة ١٩٥٩ على ما يبين من قرار وزير الاقتصاد رقم ٣٩٦ سنة ١٩٥٩ المنشور في عدد الوقائع الرسمية الصادر في ٢٨ مايو سنة ١٩٥٩ الذي قدمته المطعون عليها في حافظة مستنداتها وربت المطعون عليها على ذلك أن إعلانها بالطعن يكون قد وقع باطلا لتوجيهه إليها من غير ذي صفة وأنه لما كانت المدة المحددة لإعلان الطعن قد انقضت دون أن يتم اعلانها به اعلانا صحيحا فان الطعن يكون باطلا .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان الثابت من أصل ورقة إعلان الطعن أن هذا الاعلان وجه من السيد مصطفى عزت عبد الوهاب بصفته حارسا على شركة ولیم استابلدون وأولاده ببور سعيد وهو ما لا يدع مجالاً للشك في أن طالب الإعلان هو الشركة ممثلة في هذا الحارس فان الاعلان على هذا النحو يكون صحيحا ولا اعتداد في هذا الخصوص بما يكون قد وقع من خطأ في اسم ممثل الشركة ذلك أن الشركة هي المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها ولما كان هذا الإعلان قد تم في الميعاد القانوني وقد استوفى الطعن أوضاعه الشكالية فانه يتعين قبوله شكلا .

وحيث إن الطعن بني على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بخطئه في فهم عبارة لأئحة الملاحاة في قناة السويس وخروجه بها عن مدلولها وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم استند في قضائه بالزامها في دعوى الضمان التي وجهتها إليها المطعون عليها إلى النص الوارد في تلك

اللائحة والذي يلزم مالك السفينة العابرة بأن يؤمن شركة قناة السويس من كل دعوى تقام عليها من جراء أية أضرار تنسب للسفينة في حدوثها في حين أن هذا النص لا ينطبق في صورة الدعوى الحالية ذلك أن دعوى الإلزام بالتعويض التي رفعت على شركة القناة لم تكن مستندة إلى خطأ وقع من السفينة التي تمثلها الشركة الطاعنة وإنما إلى خطأ وقع من المرشد الذي هو تابع لشركة القناة ذاتها والذي أئتمه القضاء الجنائي بحكم له حجته الكاملة أمام القضاء المدني وخطؤه هذا منفصل ومتميز عن خطأ الربان تابع الشركة الطاعنة .

وحيث إن هذا النعي مردود بأن المرشد يعتبر أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة تابعا للمجهز لأنه يزاول نشاطه في هذه الفترة لحساب المجهز ويكون الحال كذلك ولو كان الإرشاد إجباريا وليس في هذا خروج على الأحكام المقررة في القانون المدني في شأن مسؤولية المتبوع ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ١٧٤ تقضى بأن رابطة التبعية تقوم ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . والمجهز يدرس سلطة الرقابة والتوجيه على المرشد بواسطة ربانه — وقد قررت القاءة المقدمة معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة بالمصادمات البحرية والتي وافقت مصر عليها وصدر مرسوم بالعمل بأحكامها ابتداء من أول يناير سنة ١٩٤٤ فنصت المادة الخامسة من المعاهدة على أن ”تبقى المسؤولية المقررة في المواد السابقة (أى مسؤولية السفينة) في حالة ما إذا حصل التصادم بسبب خطأ المرشد حتى ولو كان الإرشاد إجباريا “ . ومؤدى ما تقدم أن المرشد ينسلخ في الفترة التي يباشر فيها نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التي يتبعها أصلا وعلى ذلك فلا تسأل هذه الجهة من الأخطاء التي تقع منه في تلك الفترة ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى الأصلية من مساءلة شركة قناة السويس (المطعون عليها) عن خطأ المرشد سان رود أثناء قيامه بإرشاد سفينة الطاعنة قد أخطأ القانون إلا أن هذه المحكمة لا تملك التعرض لهذا القضاء لأن شركة قناة السويس المحكوم عليها في تلك الدعوى لم تظمن فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاؤه في دعوى الضمان على نص الفقرة الثالثة من البند الأول من لائحة الملاحة في قناة السويس والذي يقضى بالأصل الفرنسي لها بأن

أية سفينة تجتاز مياه القناة وموانئها تضمن *garantit* لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تتسبب السفينة في حدوثها وكان هذا النص لا يعدو أن يكون تطبيقاً للقواعد العامة في تقرير حق المضمون في الرجوع على متعهد الضمان إذا كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار. لما كان ذلك، وكان الثابت أن الخطأ الذي نشأ عنه الضرر الذي حكم به على المطعون عليها في الدعوى الأصلية بتعويضه قد وقع من الربان والمرشد وكلاهما تابع للشركة الطاعنة مما يجعلها مسئولة عن هذا الخطأ مسئولة المتبوع عن أعمال تابعه فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من أحقية المطعون عليها في الرجوع على الطاعنة بما حكم به عليها في الدعوى الأصلية لا يكون مخالفاً للقانون. وإذا كان الحكم قد أخطأ في تفسير الشرط المتقدم ووصفه بأنه التزام بالتأمين من المسئولية إلا أن هذا الخطأ لا يعيبه ما دام أن منطوقه متفق مع التطبيق الصحيح للقانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل،
ولطفى علي، وإبراهيم الجاني، وبطرس زغلول .

(١٣٧)

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) إثبات . " حجية الأمر المقض " . " الدفع بعدم جواز نظر
الدعوى " .

اختلاف السبب في الدعويين . ينفي من الحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية
الأمر المقضى في الدعوى الثانية .

(ب) وصية . وارث . " التحيل على أحكام الإرث " . " تصرفات
المورث " . " الطعن فيها " . نظام عام .

صدور تصرف في صورة بيع منجز من هو أهل للتصرف . حق الوارث في الطعن
فيه بأن حقيقته وصية وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث . قواعد الإرث من النظام
العام وكل تحايل عليها لا يقره القانون .

١ - متى كان النزاع في الدعوى الأولى يدور حول صحة صدور العقود
من المورث وقد اقتصر الحكم الصادر في تلك الدعوى على بحث هذا النزاع
وفصل فيه برفض الادعاء بتروير تلك العقود تأسيساً على ما ثبت له من صحة
نسبتها إلى المورث ولم يفصل الحكم في منطوقه أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق
في صحة انعقاد هذه العقود كما أنه لم يتعرض لمسألة استيفاء المورث الثمن
أو لوضع يد الطاعن على العين المتصرف فيها بعد صدور التصرفات إليه ، وكان
النزاع في الدعوى الثانية منصبا على أن التصرفات التي تتناولها العقود المحكوم
بصحة نسبتها إلى المورث في الدعوى الأولى سائرة لوصايا وما يترتب على ذلك
من عدم نفاذها ، فإن السبب في الدعوى الأولى يكون مغايراً للسبب في الدعوى

الثانية وبالتالي فلا يكون للحكم الأول حجية الأمر المقضى في الدعوى الثانية^(١).

٢ - عبء دور تصرف في صورة بيع منجز ممن هو أهل للتصرف لا يمنع وارث المتصرف من الطعن في هذا التصرف بأن حقيقة وصية وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث ذلك أن قواعد الإرث تعتبر من النظام العام وكل تحايل عليها لا يقره القانون^(٢).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تحصل حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق في أن المطعون ضده أقام الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية ضد الطاعنة وطلب تثبيت ملكيته بصفته إلى ثمانية عشر قيراطا شائعة في المنزل المبين بصحيفة الدعوى استنادا إلى أنه يرث هذه الحصة عن والدته المرحومة السيدة عبدالعال فقدمات الطاعنة ثلاثة عقود حرفية مؤرخة ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٢ و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ و ٩ نوفمبر سنة ١٩٢٢ صادرة إليها من المورثة المذكورة ومتضمنة بيعها للطاعنة التقدر موضوع الدعوى بقرار المطعون ضده بالطعن في هذه العقود الثلاثة بالتزوير وبتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥١ قضت المحكمة برفض الادعاء بالتزوير وبتقديم مدعى التزوير مبلغ خمسة وعشرين جنيا وبرفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١/٣ طعن ١٣ من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ١٣ ، ونقض ١٩٦٢/١/٢٥ طعن ٣٩٢ من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ١٢٧ ، ونقض ١٩٦١/٤/٢٠ طعن ٣٢ من ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٣٩٢ .

(٢) راجع نقض ١٩٦٣/٤/٢٥ الطعان ٤٥٩ و ٤٧١ من ٢٦ ق السنة ١٤ ص ٨٤ ، ونقض ١٩٦٢/٦/٢١ طعن ٤١٤ من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٨٢٤ .

الاسكندرية وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٦ سنة ٨ قضائية وقضى فيه بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ برفضه وبتأييد الحكم المستأنف . وقد أقام المطعون ضده بعد ذلك الدعوى رقم ٧٩٨ سنة ١٩٥٥ كلى الاسكندرية ضد الطاعنة طلب فيها بطلان التصرفات الصادرة من مورثته إلى الطاعنة بمقتضى تلك العقود الثلاثة وتثبيت ملكيته بصفته إلى حصة قدرها $\frac{١}{٩}$ ط شائعة في ذات المنزل محل النزاع تأسيسا على أن هذه العقود تستر وصية وإذ أنها صادرة لوأرث فلا تنفذ إلا بأجازة الورثة . فدفعت الطاعنة الدعوى بعدم جواز نظرها لسبق الفصل فيها في الدعوى رقم ٥١١ سنة ١٩٥١ كلى الاسكندرية وبتاريخ ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برفض الدفع وبإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما ادعاه المطعون ضده من أن هذه العقود تستر وصية ثم قضت بعدم التحقيق وبتاريخ ٢٦ من مايو سنة ١٩٥٧ برفض الدعوى فاستأنف المطعون ضده هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ٢٥٢ سنة ١٣ قضائية وحكمت محكمة الاستئناف بتاريخ ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبطلان عقود البيع الصادرة من المرحومة السيدة عبدالعال إلى الطاعنة وتثبيت ملكية المطعون ضده بصفته إلى حصة قدرها $\frac{١}{٩}$ قيراطا من ٢٤ قيراطا شائعة في المنزل الموضح بصحيفة افتتاح الدعوى وبنيت المحكمة قضاءها على أن العقود المطعون فيها تستر وصايا وقد طعنت الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على المذكرة التي قدمتها وطلبت فيها رفض الطعن وقررت دائرة الفحص في ١٨ من فبراير سنة ١٩٦٢ إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات التالية لصدور قرار الإحالة تم تحديد نظر الطعن جلسة ١٠/٣/١٩٦٣ وفيها صحت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب حاصل السببين الثالث والرابع منها أن الحكم المطعون فيه خالف القانون بقضائه على خلاف أحكام سابقة فصلت في ذات النزاع ذلك أن الحكم رقم ٥١١ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية المؤيد استئنافا بالحكم رقم ٢٦ سنة ٨ قضائية قضى بصحة البيوع الثلاثة الصادرة إلى الطاعنة من مورثتها وأثبت أن المتصرف استوفى الثمن وأن الطاعنة وضعت اليد

على العين المبيعة إليها منذ سنة ١٩٢٢ حتى قيام النزاع في سنة ١٩٥٠ كما أن الحكمين بحثا أيضا القرائن التي دلل بها المطعون ضده على استمرار وضع يد المورثة على العين بعد حصول البيع وانتهيا إلى أن هذه القرائن لا تؤثر على ملكية الطاعنة أو صحة العقود الصادرة إليها ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ القانون حين قضى للمطعون ضده بملكية عين كان قد قضى نهائيا برفض طلب ملكيته لها في نزاع سابق بين نفس الخصوم ولا يمكن التعلل باختلاف السبب في كل من النزاعين إذ أنه في كليهما هو الإرث ويحصل السبب الأول في أن الحكم المطعون فيه قد شابه قصور في التسبيب لإغفاله الرد على الدفع الذي تمسكت به الطاعنة أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها انتهايا بالحكم رقم ٥١١ سنة ١٩٥٠ كلى الاسكندرية المؤيد استئنافيا بالحكم رقم ٢٦ سنة ٨ قضائية .

وحيث إن هذه الأسباب مردودة بأن الثابت من الأوراق أن النزاع في الدعوى الأولى كان يدور حول صحة صدور العقود من المورثة وقد اقتصر الحكم الصادر في تلك الدعوى على بحث هذا النزاع وفصل فيه برفض الإدعاء بتزوير تلك العقود تأسيسا على ما ثبت له من صحة نسبتها إلى المورثة ولم يفصل الحكم في منطوقه أو في أسبابه المرتبطة بهذا المنطوق في صحة انعقاد هذه العقود كما أنه على خلاف ما تقوله به الطاعنة لم يتعرض لمسألة استيفاء المورثة الثمن أو لوضع يد الطاعنة على العين المتصرف فيها بعد صدور التصرفات إليها . ولما كان النزاع في الدعوى الحالية منصبا على أن التصرفات التي تناولها العقود المحكوم بصحة نسبتها إلى المورثة في الدعوى الأولى سائرة لوصايا وما يترتب على ذلك من عدم نفاذها لما كان ذلك ، فإن السبب في الدعوى الأولى يكون مغايرا للسبب في الدعوى الثانية وبالتالي فلا يكون للحكم الأول حجية الأمر المقضى في الدعوى الحالية ويكون الدفع الذي أبدته الطاعنة أمام محكمة الموضوع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها على غير أساس . ومتى كان الأمر كذلك فإن النعي في الحكم المطعون فيه لإغفاله الرد على هذا الدفع يكون عديم الجدوى .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه أخل بدفاع الطاعنة وشابه قصور في التسبيب وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم أغفل الرد على

ما تمسكت به أمام محكمة الموضوع من كسبها ملكية المنزل محل النزاع بوضع اليد المدتين القصيرة والطويلة .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى أن المنزل المتنازع عليه بقى في حيازة المورثة حتى وفاتها في سنة ١٩٤٨ . وبذلك يكون قد نفى وضع يد الطاعنة على المنزل حتى وفاة المورثة وفي ذلك الرد الضمني على ما تمسكت به الطاعنة من تملكها العقار بالتقادم المكسب بنوعيه ذلك أنه لم يمض من تاريخ وفاة المورثة في سنة ١٩٤٨ حتى تاريخ رفع هذه الدعوى مدة التقادم الطويل المكسب للملكية كما أن تمسك الطاعنة بالتقادم الخمسي لا يجديها لصدور التصرفات إليها من مالك .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه أمرين الأول أنه خالف القانون عندما اعتبر التصرفات الصادرة من مورثة الطاعنة مضافة إلى ما بعد الموت وأجرى عليها حكم الوصية حالة أنه من المقرر قانونا أن التصرفات متى كانت صادرة من شخص يكون أهلا للتصرف فإن البيع يكون صحيحا متى استوفى شكله القانوني . والأمر الثاني أن الحكم خالف الثابت في الأوراق إذ أسند إلى الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة أقوالا استند إليها في قضائه تخالف الثابت في الأوراق وما قرره محكمة أول درجة في شأنها .

وحيث إن هذا النعى في شقه الأول مردود بأن صدور تصرف في صورة بيع منجز ممن هو أهل للتصرف لا يمنع وارث المتصرف من الطعن في هذا التصرف بأن حقيقته وصية وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث ذلك أن قواعد الإرث تعتبر من النظام العام . وكل تحايل عليها لا يقره القانون ومردود في شقه الثاني بأنه لما كانت الطاعنة لم تبين فيما خالف الحكم المطعون فيه أقوال الشهود الثابتة بالأوراق فإن نعيها في هذا الخصوص يعتبر مجعلا .

وحيث إنه لما تقدم يتمين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فتوح جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أ. مد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، وأبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٣٨)

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ القضائية

حجز . " حجز إداري " .

عدم سريان المادة ٥١٩ مرافعات على الحجز الإداري .

مجال تطبيق المادة ٥١٩ من قانون المرافعات مقصور على الحجز القضائي ولا يمتداه إلى الحجز الإداري الذي نظمه الشارع بتشريعات خاصة لا تتضمن نصاً مماثلاً لهذا التشريع الجديد الذي صدر به قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما بين من الحكم المطعون فيه وصائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٦٩ لسنة ١٩٥٠ كلى طنطا ضد مصلحة الضرائب والمرحوم السيد عبد الوهاب مورت باقي المطعون عليهم بطلب الحكم

(١) راجع نقص جاني ١٩٥٦/١٢/٢٥ الطعن ١٠٢٨ من ٢٦ ق السنة السابقة ص ١٣١٧ ، وقض جاني ١٩٥٧/٥/٢١ الطعن ٦٠ من ٢٧ ق السنة الثامنة ص ٥٢٥ والمادة ٢٠ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ .

”أصلها باعتبار المجز كان لم يكن واحتياطيا بأحقته إلى الأخشاب المحجوز عليها.“
وقال شرحا لدعواه إن مصلحة الضرائب أوقعت حجزين إداريين ضد المرحوم السيد عبد الوهاب بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٤٩ و ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٩ على أربع مجموعات من الخشب وفاة لمبلغ ٤٩٩ جنيها و ٢٩٨ مليا في حين أن الأخشاب المحجوزة مملوكة له وحجز عليها بمحل تجارته وأنه تحدد للبيع بالنسبة للثلاث مجموعات الأولى من الخشب يوم ١٩٤٩/٤/٢١ كما تحدد يوم ١٩٤٩/٧/١٢ للبيع بالنسبة للمجموعة الأخيرة ثم تحدد أخيرا للبيع يوم ٧ يونيو سنة ١٩٥٠ مع أن المجز أصبح لاغيا لعدم حصول البيع في خلال ستة أشهر من تاريخ توقيعه عملا بالمادة ٥١٩ من قانون المرافعات . وفي ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ حكمت المحكمة : ” باعتبار الحجزين المتوقعين بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢ ، ١٩٤٩/٥/٢٣ كان لم يكونا . . . “ تأسيسا على نص المادتين ٢/٢ ، ٥١٩ من قانون المرافعات واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ٢٤٦ سنة ١ قضائية وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٥٣ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليهم ولم يبدوا دفاها ما وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه أخطأ في تطبيق القانون إذ أعمل أحكام قانون المرافعات على واقعة الدعوى وانتهى إلى القول بسقوط الحجز واعتباره كأن لم يكن بالتطبيق لنص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات في حين أن الحجزين موضوع الدعوى من الحجز الإداري ويستمدان وجودهما القانوني من المادة ٩١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ والأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والأوامر المسكدة والمعدلة له . ولا شأن لهما بقانون المرافعات .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن مجال تطبيق نص المادة ٥١٩ من قانون المرافعات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مقصور على الجحز القضائى الذى يوقعه القاضى بالشروط التى نص عليها القانون ولا يتعدى إلى الجحز الإدارى الذى نظمه الشارع بتشريعات خاصة . لم تكن إلى ما قبل صدور القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ — تتضمن نصا مماثلا للنص المتقدم الذ كر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم عمر هدى ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٣٩)

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . "ضريبة الأرباح الاستثنائية" "وعاء الضريبة" "تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة" .

تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة . مريان الضريبة على المولين الذين بدأ نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها وعلى المولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها . التزام المول بالضريبة على الأرباح الاستثنائية عن سنة كاملة أخذاً بمبدأ سنوية الضريبة .

مفاد المواد ٣ و ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ في شأن الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية أن الشارع جعل الأرباح الاستثنائية التي تحقق في السنة المالية التي تختتم بعد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ هي أول سنة تخضع للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية كما جعل هذه الضريبة تسري على المولين الذين بدأ نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها - مريانها على المولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها - وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن بدأ نشاطه التجاري في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وحقق أرباحاً استثنائية من نشاطه هذا فإنه من هذا التاريخ يصبح خاضعاً للضريبة الخاصة ويتميز التزامه بها عن سنة كاملة طبقاً للمادة الحادية عشرة من القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي أحالت على أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد الربح الخاضع للضريبة ومنها مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه في المادة ٣٨ من هذا القانون . يؤكد ذلك ما نصت عليه المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ من إبطال الالتزام بالضريبة الخاصة من التاريخ المقابل لبدا الخضوع لها في سنة ١٩٤٠ دون أن يحدد تاريخاً موحداً لإبطال الحمل بها بل ترك تحديد

هذا التاريخ للتطبيق العمل بالنسبة لكل منشأة على حدة تحقيقا للمساواة بين
سائر المولدين .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرو
والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن
تتحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٢٨٩ سنة ١٩٥٦ تجارى كلى القاهرة
ضد مصلحة الضرائب بطلب إلغاء قرار لجنة الطعن الصادر بتاريخ ١٢ مارس
سنة ١٩٥٦ فيما قضى به من خضوع صافى ربحه عن سنته الضريبية
من ١/١١/١٩٤٩ حتى ٣١/١٠/١٩٥٠ للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية .
وقال شرحا لدهواه إنه بدأ نشاطه التجارى فى مواد دباغة الجلود لأول مرة
اعتبارا من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ واعتمدت مأمورية الضرائب المختصة أرباحه
عن سنته الضريبية المنتهية فى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ كما أظهرتها دفاتره بمبلغ
١٥٧٣ جنيها و ٩٦٢ مليا وأخطرته بخضوعه للضريبة الخاصة على الأرباح
الاستثنائية . وإذا عترض الطاعن على إخضاع أرباحه لهذه الضريبة عرض
الخلاف على لجنة الطعن المختصة وبتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٥٦ أصدرت اللجنة
قرارها بخضوع صافى أرباحه فى سنة النزاع للضريبة الاستثنائية فقد انتهى إلى
طلب إلغاء هذا القرار . وبتاريخ ١٥/٦/١٩٥٧ قضت المحكمة بتأييد قرار
اللجنة واستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء
والحكم له بطلباته وقيد الاستئناف برقم ٢٧٠ سنة ٧٥ قضائية . وبتاريخ
٢٨/١/١٩٥٩ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف . وقد طعن الطاعن فى هذا
الحكم بطريق النقض للسبب الوارد فى التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص
الطعون فقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض
الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت
فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت رفض الطعن .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من إخضاع أرباح الطاعن في سنته المالية ١٩٥٠/١٩٤٩ التي تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية في حين أنه بدأ نشاطه التجاري في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وخضوعه للضريبة الخاصة إنما يقتصر على الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٤٩ ولا يمتد إلى باقي السنة المالية الداخل في سنة ١٩٥٠ ويؤيد ذلك أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ لم يلزم في المادة الأولى منه ما نصت عليه المادة ١٣ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ من تحديد السنوات التي تنفذ فيها الضريبة بعدد متساو من السنين التقويمية أو السنين المالية بالنسبة لجميع الممولين وإنما حدد بدايتها بالتاريخ الذي بدأ فيه مربيانها على أرباح سنة ١٩٤٠ ونهايتها بالتاريخ المقابل في سنة ١٩٥٠ ومن مقتضى هذا التحديد أنه جعل الخضوع للضريبة الخاصة في خلال سنة ١٩٤٠ شرط أساسى لمد الالتزام بها لما بعد سنة ١٩٤٩ تحقيقا للعدالة وتعويضا للحرمان العامة من الضريبة التي يفوت تحصيلها في أى مدة من سنة ١٩٤٠ — وعلى ذلك فإن الممولين الذين بدأ نشاطهم بعد سنة ١٩٤٠ ينتهى التزامهم بالضريبة الخاصة بنهاية سنة ١٩٤٩ الميلادية خصوصا وأنه لا يوجد سند من القانون لمد مدة التزامهم بالضريبة الخاصة لما بعد هذا التاريخ وسواء اتفقت سنتهم المالية مع السنة التقويمية أم لم تتفق لأن المساواة بين هذا الفريق من الممولين القدامى لا تنأتى إلا في حدود ما أفادوه من الظروف الاستثنائية أى المدة التي زاولوا فيها نشاطهم التجاري حتى نهاية المدة المحددة أصلا لسريان الضريبة الخاصة وهى ١٩٤٩/١٢/٣١ — ولا وجه لإبطال الضريبة الخاصة بالنسبة للممولين الجدد من تاريخ نشر القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ في أول يونيو سنة ١٩٥٠ لأن هذا القانون لم يبطل الضريبة الخاصة من تاريخ نشره كما أنه لا وجه للتعدي بقاعدة سنوية الضريبة لأن القانون ٦٠ سنة ١٩٤١ قام في أساسه على غير هذه القاعدة . وما دام الثابت أن الطاعن بدأ نشاطه في خلال سنة ١٩٤٩ أى بعد سنة ١٩٤٠ فإن التزامه بالضريبة الخاصة ينتهى في ١٩٤٩/١٢/٣١ ولا يمتد إلى سنة ١٩٥٠ .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة على أنه : "تسري الضريبة الخاصة للمرة الأولى على أرباح السنة المالية التي تختتم بعد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ طبقا لنظام المنشآت أو لما جرى عليه العمل فيها من التاريخ المذكور" ونص في المادة ١٣ منه على أنه "تلغى الضريبة الخاصة في خلال السنة التالية التي يتم فيها التوقيع على الصلح ويبطل التزام كل ممول بها عن أرباحه الاستثنائية في خلال السنة المذكورة من التاريخ المقابل للتاريخ الذي بدأ سريان الضريبة الخاصة عليه في سنة ١٩٤٠ بحيث تكون الضريبة قد نفذت لعدد متساو من السنين التقويمية أو السنين المالية بالنسبة لجميع الممولين " كذلك وبمراجعة القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ يبين أنه نص في المادة الأولى منه على أنه : " تلغى الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٣ ويبطل التزام كل ممول بها عن أرباحه في خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المقابل للتاريخ الذي بدأ فيه سريان الضريبة الخاصة عليه في سنة ١٩٤٠ " . ومفاد هذه النصوص هي وما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ من تحديد الربح الاستثنائي على أساس ما زاد عن ١٢ ٪ من رأس المال الحقيقي المستثمر بالنسبة لكل ممول جديد أن الشارع جعل الأرباح الاستثنائية التي تحقق في السنة المالية التي تختتم بعد ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٠ هي أول سنة تخضع للضريبة الخاصة . وأن الضريبة على الأرباح الاستثنائية تسري على الممولين الذين بدأ نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها - سريانها على الممولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن بدأ نشاطه التجاري في أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وحقق أرباحا استثنائية من نشاطه هذا فإنه من هذا التاريخ يصبح خاضعا للضريبة الخاصة ويتمين التزامه بها عن سنة كاملة طبقا للمادة الحادية عشرة من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ التي أحالت على أحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ في شأن تحديد الربح الخاضع للضريبة بما فيها مبدأ سنوية الضريبة المنصوص عليه في المادة ٣٨ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ويؤكد ذلك نص الشارع في المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠

على إبطال الالتزام بالضريبة الخاصة من التاريخ المقابل لبدء الخضوع لها في سنة ١٩٤٠ دون أن يحدد تاريخاً موحداً لإبطال العمل بها بل ترك تحديد هذا التاريخ للتطبيق بالنسبة لكل منشأة على حدة وذلك على أساس تاريخ انتهاء صلاحيتها المالية الكاملة في سنة ١٩٥٠ تحقيقاً للمساواة والعدالة بين سائر الممولين . وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر فإنه لا يكون أخطأ في تطبيق القانون .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد أنشاسي ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين مريس .

(١٤٠)

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . " ضريبة الأرباح التجارية والصناعية " . " وعاء الضريبة " .
" التقدير الأولي " .

عدم موافقة الممول على التقدير الأول الذي اقترحه عليه مصلحة الضرائب . سقوطه باعتباره مجرد عرض لم يلحقه القبول . عدم إلزام المصلحة به .

إذا لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب على التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحت عليه في سبيل الاتفاق معه فإن هذا التقدير يسقط باعتباره مجرد عرض لم يلحقه القبول ومن ثم فإنه لا يكون له كيان قانوني ولا تكون المصلحة ملتزمة به وتعود إلى لجنة التقدير سلطتها التامة في تقدير الأرباح باعتبارها جهة التقدير الأصلية ^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع . على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل في أن مأمورية ضرائب مابدين المختصة قد قدرت أرباح المطعون عليه

(١) راجع قاض ١٩٦١/١٢/٢٧ الطعن ١٦٦ من ٢٧ ق السنة الثانية عشرة

أمين ميشيل من إدارته لمنشاته لتجارة النظارات بمبلغ ٧٥٩١ جنيها و ٢٣٢ مليا عن سنة ١٩٤٠ وبمبلغ ٨١٥٧ جنيها و ٧٥٥ مليا عن سنة ١٩٤١ ولما لم يقبل هذه التقديرات أحيل النزاع إلى لجنة التقدير التي أصدرت قرارها في ٢٤ من يناير سنة ١٩٤٦ بتقدير أرباح المطعون عليه عن هاتين السنتين بمبلغ ٢٣٥٠ جنيها و ٣٠٠٠ جنيه على التوالي فأقامت مصلحة الضرائب الدعوى رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٧ تجارى كلى مصر طالبة إلغاء وتأيد تقديرات المأمورية، كما أقام الممول الدعوى رقم ٢١٦ لسنة ١٩٤٧ تجارى كلى مصر طالبا تعديله واعتبار أرباحه مبلغ ٤٤٢ جنيها و ٨٣٢ مليا عن سنة ١٩٤٠ وبمبلغ ٦١٧ جنيها و ٩٩٥ مليا عن سنة ١٩٤١ وفقا لإقراره وجعل الضريبة المستحقة عن أرباح السنتين المذكورتين مبلغ ٩١ جنيها و ٤٦ مليا بدلا من مبلغ ٤٥٨ جنيها الوارد بالقرار المشار إليه فقررت المحكمة ضم الدعويين ليصدر فيهما حكم واحد بتاريخ ٥ من يونيو سنة ١٩٤٧ قضت تمهيدا بنسب خبير حسابي لفحص دفاتر ومستندات الممول وتقدير أرباحه وبأشر الخبير المأمورية وقدم تقريرا انتهى فيه إلى تقدير أرباح المطعون عليه في سنتي النزاع بمبلغ ٥٠٤١ جنيها و ٢٣٢ مليا و ٦٣١٦ جنيها و ٥٠٥ مليات على التوالي ثم عادت بتاريخ ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وقضت في موضوع الدعويين بتعديل قرار لجنة التقدير واعتبار أرباح المطعون عليه عن سنة ١٩٤٠ ٧٥٩١ جنيها و ٢٣٢ مليا والزمته بالمصروفات عن الدعويين وبمبلغ ٥٠٠ قرش أتعاب محاماة لمصلحة الضرائب مستندة في قضائها إلى العناصر التي قام عليها تقدير المأمورية وإلى أن تلك العناصر مأخوذة من واقع اقرارات الممول وأقواله، فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد هذا الاستئناف برقم ٤٤٣ سنة ٧٢ قضائية طالبا تعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباحه مبلغ ٤٤٢ و ٨٣٢ مليا عن سنة ١٩٤٠ وبمبلغ ٦١٧ جنيها و ٩٩٥ مليا عن سنة ١٩٤١، وأثناء نظر الاستئناف دفعت مصلحة الضرائب بعدم جوازه نخلو صحيفته من الأسباب ولقبول الممول سداد الضريبة على أساس الحكم المستأنف وبتاريخ ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة حضوريا برفض الدفع بعدم جواز الاستئناف وبقبوله شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف واعتبار أرباح المستأنف "المطعون عليه" عن سنتي ١٩٤٠ و ١٩٤١ بالمبلغين ٢٠ (٢) ٢

الآتين على التوالي ١٤٣١ جنيها و ٢٠٢٢ جنيها وألزمت المستأنف عليها "الطاعة" بالمصروفات المناسبة عن الدرجتين وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة عنهما . فطعنت مصلحة الضرائب في هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون التي أحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ثم عرض أخيرا على هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما عول عليه من الاعتداد بالتقديرات الأولى للأمورية من مستى التراجع والتي لم يوافق عليها الممول عند إخطاره بها في حين أن مثل هذه التقديرات التي لم يتم الاتفاق بشأنها تسقط ولا يكون لها أى مكان قانوني بمجرد رفض الممول لها وما تعلل به الحكم من أنه لا يجوز أن يضار الممول برفضه تقديرات المأمورية لأنه لو كان قد وافق عليها لأصبحت نهائية غير مديد . إذ أنه وفقا لأحكام القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ على مصلحة الضرائب ممثلة في مأموريتها أن تسعى أولا إلى الاتفاق مع الممول على تقدير وعاء الضريبة فإذا توصلوا إلى اتفاق كان هذا الاتفاق ملزما لطرفيه ولا يجوز العدول عنه متى خلا من شوائب الرضا ، أما إذا لم تتوصل المأمورية إلى اتفاق أصلا أو توصلت إلى الاتفاق على بعض المسائل دون البعض الآخر كان عليها أن تحيل النزاع برمته أو المسائل المختلف عليها إلى لجنة التقدير لتفصل فيه لا باعتبارها درجة ثانية أو هيئة طعن وإنما باعتبارها الجهة الأصلية التي خولها الشارع سلطة إجراء التقدير أصلا فلها أن تزيد من تقديرات المأمورية أو تنقص منها وفقا لما تراه أنه الأرباح الحقيقية للمول .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه في خصوص ما تثيره الطاعة في وجه النعى على أنه "بالرجوع إلى الملف الفردي يبين أن مأمور الضرائب كان قد أخطر المستأنف أنه قد هول على تحديد أرباحه من السنوات ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ بمبلغ ١٠١٣ ج و ١٤٣١ ج و ٢٠٢٢ ج على التوالي وبعرض الأمر على الممول وافق على تقدير الأرباح عن سنة ١٩٣٩

واعترض على التقدير الخاص بـسـتـى ١٩٤٠ ، ١٩٤١ (مرفق رقم ٣٠)
ولما نوقش الممول في ذلك أجاب بأن الأرباح أكثر من المقدر وأن المصروفات
أقل من الواقع وانتهى الأمر بأن طلب منه المأمور تقديم ما لديه من مستندات
عن المصروفات . ولما قدم تلك المستندات وناقشه المأمور على ضوء ما ورد بها
وكانت حسبما قال المأمور غير كاملة ولا يمكن الاعتماد عليها رأى المأمور تعديل
النتيجة على أساس أن هناك بعض المعلومات التي لم يذكرها له الممول عند التقدير
الأول " وأن المحكمة " ترى أنه ليس للأمورية الضرائب بحال زيادة التقدير
الذى سبق لها أن عرضته على الممول طالما أنه لم يثبت من الأوراق أن الممول
قد استعمل طرقا احتيالية للتخلص من أداء الضريبة وذلك بإخفاء أو محاولة
إخفاء مبالغ تسرى عليها الضريبة بل على العكس من ذلك فقد افصح المستأنف
عن أوجه نشاطه وكان في استطاعة المأمور أن يجرى من المعاينة والتحرى
ما يكفى لمعرفة جميع أوجه هذا النشاط ومن المسلم به فقها وقضاء أن الأحوال
التي يجوز فيها إعادة التقدير هي أحوال الخطأ المأدى في الحساب أو التدليس
أو ظهور نشاط جديد لم يكن ملحوظا وقت الربط الأول كأن يكون للممول
منشأة خلاف التي تم عليها الربط أو لحالة ثبوت قيام الممول ببعض العمليات
التجارية التي لم تكن معروفة عند إجراء الربط الأول . وفي حالة ظهور مثل هذه
العناصر الجديدة يتعين إجراء ربط مكمل جديد عنها وحدها دون إعادة الربط
كلية ... " وأنه يبين من الاطلاع على الملف الفردي أن الأساس وعناصر
التقدير التي قام عليها الربط الأول والتي أعلن بها المستأنف على النموذج ١٩
تعتبر أساسا صالحا لتقدير أرباحه تلك التقديرات والتي لو وافق عليها الممول لما
استطاعت المأمورية أن تتصل منها وكان اعتراضه عليها حينذاك يجعلها محتملة
التعديل لصالحه دون صالح المصلحة تلك التقديرات التي يظهر منها أنها قد بنيت
على أساس أن رقم المبيعات في السنوات ١٩٣٩ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤١ هو
٣٠٠٠ ج و ٣٦٠٠ ج و ٤٥٠٠ ج على التوالي وأن نسبة إجمالى الربح للمبيعات
هو ٤٠ ٪ ، ٤٥ ٪ ، ٥٠ ٪ وأن إجمالى الربح فيها هو ١٢٠٠ ج و ١٦٢٠ ج
و ٢٢٥٠ ج بينما كانت المصروفات ١٨٨ ج و ١٨٩ ج و ٢٢٨ ج على التوالي
الأمر الذى انتهت المأمورية إلى اعتبار صافى الأرباح ١٠١٢ ج و ١٤٣١ ج
و ٢٠٢٢ ج على التوالي " . وهذا الذى أورده الحكم خطأ ومخالف للقانون وذلك

أنه متى كان لم يحصل اتفاق بين الممول ومصلحة الضرائب فإن التقدير الذي تكون المصلحة قد اقترحت عليه في سبيل الاتفاق معه — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — يسقط باعتباره كان مجرد عرض لم يلحقه القبول فلا يكون له كيان قانوني ولا تكون المصلحة ملتزمة به وتعود إلى اللجنة سلطتها التامة في التقدير باعتبارها جهة التقدير الأصلية ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وعول في قضائه على التقديرات الأولى للأمرية باعتبارها تقديرات نهائية لا يصح العدول عنها فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وهب المجيد يوسف الفايش ، وحافظ محمد بدرى ، ومحمد نور الدين موسى .

(١٤١)

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣١ أحوال شخصية :

وقف . "شرط الواقف" . "الاستحقاق في الوقف" .

إصدار الموقوف عليه كشرط للاستحقاق في الوقف . وجوب تحقيق هذا الشرط في تاريخ العمل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . لا يتأتى القول بعدم استحقاقه بغير هذا التحقيق .

متى كان الواقف قد اشترط لاستحقاق بناته في الوقف أن يكن معمرات بأنفسهن أو بأزواجهن فإنه يتعين على المحكمة أن تحقق هذا الشرط فيمن تطلب الاستحقاق من بناته وقت العمل بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات إذ أنه بغير هذا التحقيق لا يتأتى القول بعدم توافر شرط الاستحقاق فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تحصل في أن الطاعنة رفعت على المطعون عليه الدعوى رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ محكمة كفر الشيخ الابتدائية للأحوال الشخصية بصفته ناظراً وحارساً على وقف والده المرحوم حسن محمد عطية سليم المعين بالجمعة الصادرة أمام محكمة فوه الشرعية بتاريخ ١٩٢٤/٦/٧ طلبت فيها استحقاقها لنصيب قدره ثلاثة قراريط من ٢٤ قيراطاً ينقسم إليها الوقف أصلاً وآيلاً على الوجه المبين بالدعوى . ويجلسه ١٩٥٨/٢/٢٣ طلبت لطيفة حسن محمد عطية أخت الطاعنة قبولها خصماً ثالثاً

في الدعوى طالبة الحكم لها باستحقاقها لمثل نصيب الطاعنة وقد دفع المطعون عليه الدعوى بعدم سماعها لصيرورة الوقف ملكا طبقا للقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ ولأنه لم يكن للطاعنة وأختها استحقاق في الوقف ليسارهما بالزواج وقت صدور هذا القانون وبتاريخ ١٩٦٠/١/٢٨ قضت المحكمة باستحقاق كل من الطاعنة وأختها لطيفة المذكورة لثلاثة قراريط من ٢٤ قيراطا أصلا وآيلا بالمشاع في أعيان الوقف فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافه برقم ١٠ سنة ١٠ قضائية طالبا بإلغاء والحكم برفض الدعوى وبتاريخ ١٩٦١/٥/٤ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف بكامل أجزائه واعتباره كأن لم يكن ورفض الدعوى فطعن الطاعنة في هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره صحت الطاعنة على طلب نقض الحكم وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على سببين حاصلهما أن شرط الواقف صريح في استحقاق بناته لخصه في الوقف إذا توفر فيهن شرط الإعسار فيهن يستحقن في الوقف إذا كن معسرات بأنفسهن أو بأزواجهن وقت صدور قانون إنهاء الوقف ولم تكن هناك وسيلة لتعرف هذا المركز القانوني واستحقاق الطاعنة وقت صدوره إلا بإحالة الدعوى على التحقيق استجلاء لوجه الحق والتأكد من توفر شروط الواقف في الطاعنة في سنة ١٩٥٢ فإن كانت معسرة ثبت لها الاستحقاق وإن كانت موسرة انتهى عنها .

وحيث إن هذا النعي في محله ذلك أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه على "أن الطاعنة وأختها لطيفة لم يكن لهما استحقاق قبل سنة ١٩٥٢ وقت صدور قانون حل الوقف ... كما أنهما لم تطلبا الحكم بالاستحقاق في سنة ١٩٥٢ عقب صدور هذا القانون وإنما طلبتا في سنة ١٩٥٧ بعد صدوره بأكثر من خمس سنوات ولو كان شرط الاستحقاق متوافرا فيهما وقت صدوره لبادرتا إلى

المطالبة بالاستحقاق ولأثبتا حقهما حتى تصيبا نصيبا في أعبائه أما سكوتهما طيلة هذه المدة فدلـل على عدم توفر شروط الاستحقاق عندهما وأن المحكمة لا تجارى النيابة العامة في طلب تحقيق توافر شروط الاستحقاق في سنة ١٩٥٢ لأن ذلك قد يمس الحقوق المكتسبة على العين إذ أن الملكية قد استقرت لمن كان مستحقا في سنة ١٩٥٢ " وهذا الذى ذهب إليه الحكم خطأ ومخالف للقانون ذلك أن الواقع قد اشترط لاستحقاق بنائه أن يكن معسرات بأنفسهن أو بأزواجهن فكان على المحكمة أن تحقق توافر هذا الشرط فى الطاعنة فى تاريخ العمل بالقانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بانتهاء الوقف على غير الخيرات إذ أنه بغير هذا التحقيق لا يتأتى القول بعدم استحقاقها فى الوقف والحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر يكون قد خالف القانون ويتعين لذلك نقضه .

جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، وعبد المجيد يوحف الغايش ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٤٢)

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣١ أحوال شخصية :

وقف ” الغاء الوقف على غير الخيرات “ . * أيلولته للمستحقين فيه “ .
” المنازعة في الاستحقاق “ .

النص في المادة الثالثة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أن يصبح ما ينتهي فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا . فان لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين ، لا يحول دون المنازعة أو التداعي في شأن هذا الاستحقاق . يستوى في ذلك أن تكون المنازعة سابقة أو لاحقة لصدوره .

النص في المادة الثالثة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على ” أن يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة الثانية ملكا للواقف إن كان حيا . . . فان لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين “ لا يمنع من المنازعة أو التداعي بشأن هذا الاستحقاق سواء أكانت هذه المنازعة سابقة على صدور القانون أو لاحقة له لأن المشرع إنما أورد هذا النص استصحابا لحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدوره وعلى افتراض خلو استحقاقهم من المنازعة دون أن يحصر الاستحقاق فيهم أو يمنع من المنازعة أو التداعي مع أيهم في شأنه ، وهذه المنازعة إنما يرجع فيها إلى كتاب الوقف لبيان من هو المستحق ومقدار استحقاقه وهو ما تدل عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — في أن الطاعن أقام على المطعون عليه الدعوى رقم ٣٤ سنة ١٩٥٩ كلى أمام محكمة طنطا الابتدائية للأحوال الشخصية طالبا استحقاقه لربع نصيب المتوفاة زينب أحمد جنديّة زوجة الواقف المرحوم إبراهيم يوسف إبراهيم الصواف وقدره قيراط من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها هذا النصيب وقال في بيان دعواه إن الواقف المذكور وقف الأعيان المبينة بإشهاد وقفه الصادر أمام محكمة مديرية الغربية في ١٩٠٧/١٢/٨ وإشهاد التغير الصادر منه في ١٩٠٨/٥/٢٣ وأنشأ وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على بناته المطعون عليهن وسكينة ونبوية وعلى زوجته زينب أحمد المذكورة بالسوية بينهما وذلك على الوجه المبين بإشهادى الوقف والتغير وقد توفى الواقف ثم توفيت بعده بنته نبوية سنة ١٩٢٦ عن ابنها الطاعن وبتاريخ ١٩٣٩/٥/٢٢ توفيت زوجته المشار إليها من بناتها المطعون عليهن وعن الطاعن ابن بنتها نبوية فاستحق الطاعن النصيب المطلوب طبقا لشرط الواقف وقد دفع المطعون عليهن الدعوى : أولا — بعدم قبولها لرفعها على غير ذى صفة بعد إنهاء الوقف وصيرورته ملكا للمستحقين . ثانيا — بعدم سماعها لمضى المدة القانونية المانعة من سماعها طبقا للمادة ٣٧٥ من اللائحة الشرعية وبتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٦٠ حكمت المحكمة برفض الدفع وباستحقاق الطاعن لقيراط واحد من ٢٤ قيراطا ينقسم إليها نصيب زوجة الواقف فاستأنف المطعون عليهن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد استئنافهن برقم ٦ سنة ١٠ قضائية وبتاريخ ٢١ يونيو سنة ١٩٦١ قضت المحكمة في موضوع الاستئناف بالقاء الحكم المستأنف واعتباره كأن لم يكن وقبول الدفع بعدم قبول دعوى الطاعن لرفعها على غير ذى صفة فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره أمامها صمم الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون

عليهن رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت فيها قبول الطعن شكلا وتقض الحكم المطعون فيه في خصوص السببين الأول والثاني .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على ثلاثة أسباب ينمى الطاعن في السببين الأول والثاني منها على الحكم المطعون فيه خطأ في فهم القانون وتفسيره ذلك أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة "على أن الوقف قد انتهى وأصبحت أعيانه ملكا للمستحقين طبقا للسادة الثانية من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ وبذلك لم يعد هناك وقف ولا مستحقون وتكون الدعوى بعد ذلك غير مقبولة لرفعها على غير ذى صفة ... " في حين أن الاستحقاق أصاحه إسهاد الوقف ولا يثبت إلا بنص صريح فيه أو حكم قضائي من المحكمة المختصة أو إسهار النصيب المستحق عند اتفاق جميع المستحقين ومصادقة الناظر على هذا الاتفاق وما دام أن شيئا من ذلك لم يتم فإن صفة المستحق والناظر والحارس تظل قائمة إلى أن تستقر الحقوق بصفة نهائية وفقا لأحكام القوانين رقم ٣٩٩ سنة ١٩٥٣ و ٢٧٧ سنة ١٩٥٤ و ٤٨ لسنة ١٩٤٦ .

ومن حيث إن هذا النعى في محله ذلك أنه بالرجوع إلى الحكم المطعون فيه تبين أنه أقام قضاءه بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذى صفة على "أن الوقف قد انتهى وقد أصبحت أعيانه مملوكة للمستحقين فيه وقت صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فلم يعد هناك وقف بعد ذلك وبالتالي لم يعد هناك مستحقون ... وأن الطاعن لم يكن مستحقا للنصيب المطالب به وقت صدور القانون المذكور أو على الأقل كانت صفته محل نزاع فإنه لا يصيب من هذا النصيب شيئا ولا تقبل منه الدعوى بالاستحقاق لانعدام صفة المستحق في المدعى عليه " وهذا الذي أورده غير صحيح في القانون ذلك أن القانون رقم ١٨٠ سنة ١٩٥٢ في شأن إلغاء الوقف على غير الخيرات وإن نص في المادة الثالثة منه على "أن يصبح ما ينتهي فيه الوقف على الوجه المبين في المادة الثانية ملكا للواقف إن كان حيا . فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين" فلا

يمنع ذلك من المنازعة أو التداعي بشأن هذا الاستحقاق سواء أكانت هذه المنازعة سابقة أو لاحقة لصدور القانون المشار إليه لأن المشرع أورد هذا النص استصحاباً لحال الوقف والمستحقين فيه وقت صدوره على افتراض خلو استحقاق المستحقين من المنازعة دون أن يمحصر الاستحقاق في هؤلاء المستحقين أو يمنع من المنازعة أو التداعي مع أيهم في شأنه وهذه المنازعة إنما يرجع فيها إلى كتاب الوقف لبيان من هو المستحق ومقدار الاستحقاق وهو ما دلت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بعد تعديلها بالقانونين رقم ٣٩٩ سنة ١٩٥٣ و٢٧٧ سنة ١٩٥٤ إذ نصت على "أن تستمر المحاكم الشرعية في نظردعاوى الاستحقاق التي ترفع في شأن الأوقاف التي أصبحت منتهية بمقتضى هذا القانون" وقد حلت المحاكم الوطنية محل المحاكم الشرعية بعد إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ في نظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها على غير ذي صفة لانتفاء استحقاق المطعون عليه بعد صدور القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك نقضه دون حاجة لبحث السبب الثالث من أسباب الطعن .

جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسينى العوضى ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، و ابراهيم الجافى ، وبطرس زغلول .

(١٤٣)

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ القضائية :

(أ) إثبات . ” الإثبات بالكتابة ” . ” الأوراق العرفية ” . ” البصمة ” .

التوقيع بالامضاء على المحرر من صدرته لا ينفى توقيعه عليه بصمة الاصبع أيضا .

(ب) إثبات . ” إجراءات الإثبات ” . . ” محكمة الموضوع ” . ” سلطتها في تقدير الدليل ” . تزوير .

حق محكمة الموضوع في طرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت رسمية .
فمرط ذلك أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك مائنة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه .

(ج) إثبات . ” الإثبات بوجه عام ” . ” البصمة ” . ” حجيتها ” .

البصمة قوة الامضاء في نظر الشارع المصرى .

(د) إثبات . ” الإثبات بوجه عام ” . ” الأوراق الرسمية ” . ” التوقيع عليها ” . ” حجيتها ” .

توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموثق تعتبر من البيانات التي يلحقها وصف الرسمية . حجيتها في الإثبات حتى يطمئن فيها بالتزوير .

١ - التوقيع بالامضاء على المحرر ممن صدر منه لا ينفى توقيعه عليه ببصمة الاصبع أيضا إذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالاضافة إلى الإمضاء تلبية لطلب الطرف الآخر الذى يقصد التحفظ من الطعون التي قد توجه في المستقبل إلى صحة الإمضاء .

٢ - إنه وإن كان للحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقاً رسمية ، إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه وتكفي لحل قضائها في هذا الشأن .

٣ - للبصمة قوة الإمضاء في نظر الشارع المصري .

٤ - توقيعات ذوي الشأن على الأوراق الرسمية التي تجرى أمام الموثق تعتبر من البيانات التي يلحق بها وصف الأوراق الرسمية فتكون لها حجية في الإثبات حتى يطمئن فيها بالتزوير .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن الطاعنة أقامت الدعوى رقم ٣٢٩ لسنة ١٩٥١ كلى سواهج ضد المطعون عليهم وطلبت بها الحكم بإثبات صحة التعاقد على عقد البيع المؤرخ في ١٥ مايو سنة ١٩٥٠ والصادر لها من المحكوم به من عثمان إبراهيم الكردي مورث المطعون عليهم ببيع فدائين و ١٠ قرار يبط وسهمين المينة الحدود والمعلم بعريضة الدعوى مقابل ثمن قدره ٥٩٠ جنيها وطعنت المطعون عليهم الثلاث الأوليات على العقد بالتزوير وكان من شواهد التزوير التي استندت إليها أن العقد لم يصدر من المورث وأن الامضاء وبصمة الاصبع المنصوبين إليه مزوران . وبمجلس ١٣ فبراير سنة ١٩٥٤ قضت محكمة سواهج الابتدائية بنسب قسم أبحاث الترييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي لمضاهاة الامضاء المنصوبة للمورث بعقد البيع بما يقدم له من إمضاءات للمورث المذكور على أوراق رسمية أو على أوراق حرفية معترف بها ، وقدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن إمضاء

المورث على عقد البيع بخلاف عن توقيعاته على أوراق المضاهاة. وبجلسة ١٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ قضت المحكمة برد وبطلان العقد كما قضت في موضوع الدعوى برفضها ، استأنفت الطاعنة هذا الحكم إلى محكمة استئناف أصبوط بالاستئناف رقم ٤٥ سنة ٣١ ق و ذكرت في استئنافها أن محكمة الدرجة الأولى لم تحقق صحة بصمة الأصبع المورث على عقد البيع لعدم تقديم أوراق تصلح لإجراء المضاهاة على البصمة إلا أنها قد عثرت أخيرا على صحيفة الدعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٠ كلى سوهاج المعلقة إلى المورث شخصيا وعليها توقيعه بالامضاء وبصمة إيهامه باستلام الصورة وطلبت الطاعنة نذب خبير من مصلحة تحقيق الشخصية لمضاهاة البصمة المنسوبة للمورث في عقد البيع ببصمته على إعلان صحيفة الدعوى المذكورة ، وبجلسة ٤ مارس سنة ١٩٥٨ قضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف ، فقررت الطاعنة بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٥ مارس سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على الرأي الذى اتهم إليه في مذكرتها بطلب رفض الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات حددت لظفر الطعن جلسة ١٠ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والقصور في التسبيب ذلك أن الطاعنة قد طلبت إلى محكمة الموضوع تحقيق صحة توقيع المورث ببصمة الأصبع على عقد البيع وقدمت إلى محكمة الاستئناف ورقة رسمية لإجراء المضاهاة عليها وهى صحيفة الدعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٠ كلى سوهاج التى أعلنت إلى المورث شخصيا ووقع عليها باستلام الصورة بالامضاء وبصمة الأصبع ولكن الحكم المطعون فيه قضى برد وبطلان العقد استنادا إلى ما قاله من أن الامضاء المنسوبة إلى المورث مزورة عليه ورفض إجابة الطاعنة إلى طلبها تحقيق صحة البصمة بالأصبع استنادا إلى أن المورث كان يوقع بالامضاء على كل ما يحرره من المستندات أو يقدم إليه من الأوراق مما ينفى توقيعه ببصمة الأصبع إلى جانب التوقيع بالامضاء ، وأنه لا دليل على صحة بصمة الأصبع المنسوبة إلى المورث بصحيفة الدعوى المقدمة للمضاهاة لأن المحضر الذى أعلن تلك الصحيفة إلى المورث وسلمه صورتها لم يثبت أن المورث المذكور

قد وقع ببصمة الاصبع وذلك في حين أنه لا يوجد ما يمنع من أن يقع الشخص ببصمة الاصبع إلى جانب التوقيع بالامضاء استجابة لرغبة من يتعامل معه اعتبارا بأن البصمة دليل أقوى من الامضاء. وفي حين أن صحيفة الدعوى المقدمة للمضاهاة تعتبر ورقة رسمية وحجة على الكافة بجميع ما تضمنته بما في ذلك نسبة البصمة إلى المورث ما لم يظعن فيها بالتزوير كما أن عدم ذكر المحضر أن المورث قد وقع ببصمة الاصبع لا ينفي أن المورث المذكور هو الذي وقع بالبصمة بدليل وجود البصمة والامضاء تحت عبارة المستلم وهو المورث المعلن شخصيا .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برد وبطلان عقد البيع على ما انتهى إليه من أن توقيع المورث البائع بالإمضاء مزور ورفض إجابة طلب الطاعنة تحقيق صحة توقيع المورث ببصمة الاصبع على العقد استنادا إلى ما أحال إليه من أسباب الحكم الابتدائي فيما قاله هذا الحكم من أنه "لا عبرة بما أثارته المدعية (الطاعنة) من طلب إجراء المضاهاة على البصمة لأن الثابت أن للمورث توقيعاً على جميع الأوراق الرسمية بالكتابة مما ينفي استعماله البصمة في التوقيع على ما يحوره من مستندات بالإضافة إلى اسمه" كما أضاف الحكم المطعون فيه إلى ذلك قوله "وحيث إنه عما تطلبه المستأنفة (الطاعنة) من نذب قسم تحقيق الشخصية لإجراء مضاهاة البصمة المنسوبة للمرحوم عباس عثمان إبراهيم (المورث) والموقع بها على صحيفة الدعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٠ كلى صوهاج والبصمة الموقع بها على العقد المطعون فيه فترى المحكمة من اطلاعها على صحيفة الدعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٠ مدنى كلى صوهاج المذكورة أن المحضر لم يثبت بها أن المستلم وهو المرحوم عباس عثمان إبراهيم قد وقع ببصمته على الصحيفة عند تسلم صورتها ولهذا فلا دليل على صحة نسبة هذه البصمة إلى المورث فضلاً عما هو ثابت من أوراق الدعوى من أن المورث المذكور كان يوقع بإمضائه على جميع الأوراق مما ينفي استعمال البصمة في التوقيع على ما يحوره أو يصدر عنه من مستندات بالإضافة إلى توقيعه ومن ثم فلا مبرر لإجابة هذا الطلب" ولما كان التوقيع بالإمضاء على المحرر ممن صدر منه لا ينفي توقيعه عليه ببصمة الاصبع أيضاً إذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالإضافة إلى الإمضاء تلبية لطلب الطرف الآخر الذي يقصد التحفظ من الطعون التي قد توجه في المستقبل إلى صحة الإمضاء. وأما ما ذهب

إليه الحكم المطعون فيه من استبعاد ورقة إعلان صحيفة الدعوى المقدمة لمضاهاة بصمة الإصبع فإنه وإن كان للحكمة أن تطرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت أوراقاً رسمية إلا أنه يشترط أن تكون الأسباب التي تستند إليها المحكمة في استعمال هذا الحق سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه وتكفي لحمل قضائها في هذا الشأن . ولما كان يبين من إعلان صحيفة الدعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٠ كلى سوهاج على ما هو ظاهر من صورته الرسمية المقدمة من الطاعنة بملف الطعن أن المحضر الذي باشر الإعلان قد أثبت أنه خاطب المعلن إليه شخصياً وهو المورث عثمان إبراهيم الكردي وأنه يوجد تحت كلمة "المسلم" المحررة بمعرفة المحضر توقيع بصمة الإصبع وبإمضاء بإسم المورث المعلن إليه مما يفيد أن المورث وقع بإمضائه وبصمة إصبعه ، ولا يمنع من إسناد هذه البصمة إلى المورث المعلن أن المحضر لم يثبت في ورقة الإعلان أن هذا الشخص المعلن قد وقع ببصمة إصبعه ما دام أن المحضر لم يبين كيف حصل التوقيع على الورقة ولم يذكر أن هذا التوقيع كان بالإمضاء لما كان ما تقدم، وكان للبصمة قوة الإمضاء في نظر الشارع المصري وكانت توقيعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية التي تجرى أمام الموثق تعتبر من البيانات التي يلحق بها وصف الرسمية فتكون لما حجة في الإثبات حتى يظن فيها بالتزوير - لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد استند في رفض طلب الطاعنة بتحقيق صحة توقيع المورث ببصمة إصبعه على عقد البيع وفي أطراح ورقة إعلان صحيفة الدعوى رقم ٨١٢ سنة ١٩٥٠ كلى سوهاج كورقة صالحة لمضاهاة البصمة على أسباب ليس من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه المحكمة في هذا الشأن مما يجعل حكمها معيباً بالفصور بما يستوجب نقضه لذلك السبب دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن ويترتب على نقض الحكم فيما قضى به من رد وبطلان عقد البيع نقض ما ترتب عليه من القضاء برفض دعوى الطاعنة .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسيني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسمايل ، ولطفي علي ، وابراهيم الجاني ، وطرس زغلول .

(١٤٤)

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ التقضائية :

(١) شفعة . " إجراءات الشفعة " . " الإنذار الرسمي " . " بياناته " .
" بيان العقار " . محكمة الموضوع . " سلطتها في ذلك " .

تقدير كفاية بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة مما يستقل به قاضي الموضوع .

(ب) شفعة . " إجراءات الشفعة " . " إعلان الرغبة " . " الثمن " .
إثبات . صورية .

ادعاء الشفيع بصورية الثمن التي ورد في عقد البيع لا يفيد من واجب إعلان
رغبته في المهاد . له بعد ذلك الطعن فيه أمام المحكمة وإثبات صوريته بكافة طرق
الإثبات القانونية .

(ج) شفعة . " إجراءات الشفعة " . " الإنذار الرسمي " . " بياناته " .
" شروط البيع " .

المقصود بشروط البيع الواجب بيانها في الإنذار شروطه الأساسية التي لا بد من حل
الشفيع بها ويتوقف عليها تقرير موقعه من حيث الأخذ بالشفعة أو تركها . لا يعد منها
شروط منح المشتري أجلا في الوفاء ببعض الثمن ولا شروط مقصد تملك البائع . لا يطل
الإنذار خلوه من شرط منح المشتري أجلا في الوفاء ببعض الثمن .

(د) شفعة . " إجراءات الشفعة " . " إيداع الثمن الحقيقي " .

إيداع كامل الثمن الحقيقي في المهاد وحل الوجه المبين في المادة ٩٤٢ مدني شرط
لقبول دعوى الشفعة . لا يعني من ذلك تأجيل بعض الثمن في عقد البيع .

(۵) شفعة . " إجراءات الشفعة " . " الإنذار الرسمي " . " بياناته " .

تضمن الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع دعوة الأخير إلى الحضور لمكتب الشهر العقاري للتنازل له عن الشفعة لا يزال الآثار القانونية المترتبة على الإنذار ما دام قد تضمن جميع البيانات التي أوجبها القانون .

١ - تقدير كفاية البيان الوارد في الإنذار المنصوص عليه في المادة ٩٤١ مدني من العقار الجائز أخذه بالشفعة وعدم كفاية هذا البيان مما يستقل به قاضي الموضوع .

٢ - ادعاء الشفيع بصورية الثمن الوارد في عقد البيع لا يعفيه من واجب إعلان رغبته في الأخذ بالشفعة في الميعاد القانوني ، وله بعد ذلك أن يطعن في هذا الثمن أمام المحكمة ويثبت صوريته بجميع طرق الإثبات القانونية .

٣ - المقصود بشروط البيع التي استلزم القانون بيانها في الإنذار هي شروطه الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب الشفعة أو لا يقدم . وإذا كان شرط منح المشتري أجلا في الوفاء ببعض الثمن لا يتوقف عليه تقرير صاحب الحق في الشفعة لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها ذلك أنه ملزم في جميع الأحوال طبقا للمادة ٩٤٢ من القانون المدني بإيداع كل الثمن الحقيقي الذي حصل البيع به وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ إعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة وقبل رفع الدعوى بها وإلا سقط حقه في الأخذ بالشفعة ، كما أنه طبقا للمادة ٩٤٥ مدني لا يستفيد الشفيع من أجل الممنوح للمشتري إلا برضاء البائع وحتى في حالة حصول هذا الرضاء فإنه لا يترتب عليه إعفاء الشفيع من واجب إيداع كامل الثمن بمافيه المؤجل في الميعاد القانوني ، ومن ثم فليس ثمة نفع يعود على الشفيع من علمه بشرط تأجيل الثمن قبل إعلان رغبته فيها وبالتالي فإن عدم اشتغال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع على هذا الشرط لا يترتب عليه بطلان هذا الإنذار . ولا يعتبر كذلك من شروط البيع التي توجب المادة ٩٤١ من القانون المدني اشتغال الإنذار عليها ما ورد في عقد البيع الصادر للمطعون ضده الأول (المشتري) من أن البائع له تلقى ملكية ما باعه بطريق الشراء من آخر بعقد ابتدائي ، كما لم يوجب القانون تضمين هذا الإنذار شروط عقد تملك البائع .

٤ - ايداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد القانوني وعلى الوجه المبين في المادة ٩٤٢ من القانون المدنى شرط لقبول دعوى الشفعة ولا يعفى من واجب ايداع الثمن كاملا أن يكون متفقا على تأجيل بعضه في عقد البيع المحرر بين المشتري والبائع ولا تعارض بين اشتراط القانون هذا الايداع لقبول دعوى الشفعة وبين ما نص عليه في المادة ٩٤٥ مدنى من أنه لا يحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع، ذلك أن البائع لا يملك اعفاء الشفيع من شرط أوجبه القانون، كما أن هذا النص إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أى بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو قضاء ويصبح الثمن من حق البائع وحده فيكون له في هذه الحالة أن يمنح الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشتري .

• - اشتمال الانذار الموجه من المشتري إلى الشفيع على دعوة الأخير إلى الحضور إلى مكتب الشهر العقارى في يوم معين سابق على انتهاء الأجل المحدد قانونا لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة للتنازل له عن الصفقة إذا هو قبل أخذها بالثمن الذى اشتراها به ايس من شأنه أن يزيل الآثار القانونية المترتبة على هذا الانذار متى كان قد تضمن جميع البيانات التى أوجب القانون في المادة ٩٤١ من القانون المدنى اشتماله عليها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن الطاعن رفع الدعوى رقم ٤٠٤ سنة ١٩٥٦ مدنى كلى الزقازيق على المطعون ضدهم بطلب أحقيته في أخذ ١ ف و ٢٣ ط و ١٩ س بالشفعة بالثمن وملحقاته التى يثبت للمحكمة صحتها وتسليمها له على ألا يصرف ثمنه من المبلغ المودع خزينة المحكمة لمن يستحقه إلا بعد الحكم نهائيا لصالحه وتسجيل هذا

الحكم مع إلزام من ترى المحكمة إلزامه بالمصاريف وأتعاب المحاماة والنفاذ ، وقال الطاعن في بيان دعواه إنه أنذر المطعون ضدهم بتاريخ ٢٦ و ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦ برغبته في أخذ ٢ ف بالشفعة إلا أنه تبين أن المساحة ١ ف و ٢٣ ط و ١٩ ص وأن المطعون ضده الثاني كان قد باع الى المطعون ضده الثالث الفدانين المذكورين بعقد ابتدائي مؤرخ في ٢٢/٤/١٩٥٥ بثمن قدره ٩٠٠ جنيه وأن الأخير باع للمطعون ضده الأول هذا القدر بعقد مؤرخ في ١٤/٤/١٩٥٦ مقابل ذات الثمن إلا أنهما ضمنا عقدهما أن الثمن ١٢٠٠ جنيه وأن المطعون ضده الأول قام بإذاره باعتباره شفعيا في ٥/٥/١٩٥٦ بإذار لم تتوفر فيه الشروط التي تتطلبها المادتان ٩٤٠ و ٩٤١ من القانون المدني وأنه رغم هذا أعلن المطعون ضدهم برغبته في أخذ العقار المبيع بالشفعة مقابل الثمن الحقيقي وقدره ٩٠٠ جنيه وملحقاته الحقيقية وحدد لهم ثمانية أيام من تاريخ إعلانهم ليقرروا بالتنازل عن القدر المشفوع فيه وإلا اضطر الى السير في اجراءات دعوى الشفعة بمصاريف يتحملها المطعون ضده الأول إلا أنهم لم يفعلوا فاضطر لإيداع الثمن الحقيقي خزانة المحكمة ورفع هذه الدعوى ، وقد دفع المطعون ضده الأول بسقوط حق الطاعن في أخذ العقار بالشفعة تأسيسا على أنه قام في ٥ من مايو سنة ١٩٥٦ بإذار الطاعن بشرائه الأطليان موضوع الدعوى مقابل ثمن قدره ١٢٠٠ جنيه وأن الطاعن لم يظهر رغبته في الأخذ بالشفعة إلا في ٢٦ ، ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦ أي بعد مضي الميعاد المحدد في المادة ٩٤٠ من القانون المدني لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة ، وبتاريخ ١٦/٥/١٩٥٧ قضت المحكمة بقبول الدفع بسقوط حق الطاعن وبسقوطه ، فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبا الغاء والحكم له بطلباته الابتدائية وقيد استئنافه برقم ١٥٦ سنة ٩ ق ، وبتاريخ ٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ في ٢ من سبتمبر سنة ١٩٥٨ ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على مذكرتها المتضمنة رفض الطعن وأصدرت دائرة الفحص قرارها بحالة الطعن الى الدائرة المدنية والتجارية وتحدد لنظره جلسته ١٠ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون ذلك أنه أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في الأخذ بالشفعة على أنه أعلن رغبته بعد فوات أكثر من خمسة عشر يوما على تاريخ الإنذار الموجه إليه من المطعون ضده الأول في ٥ من مايو سنة ١٩٥٦ في حين أن هذا الإنذار لا يعتبر أنه الإنذار المقصود في حكم المادتين ٩٤٠ ، ٩٤١ من القانون المدني والذي يترتب عليه إلزام من يريد الأخذ بالشفعة بإعلان رغبته فيها إلى كل من البائع والمشتري في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخه وإنما هو في حقيقة دعوة موجهة من المطعون ضده الأول (المشتري) إلى الطاعن (الشفيع) للحضور لمكتب الشهر العقاري بمبنا القمح يوم السبت ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ لإجراء التنازل عن الصفقة . وبذلك كان إقرارا منه باستحقاق الطاعن للصفقة وقبولا منه لإتمام الشفعة بالتراضي دون حاجة إلى سبيل التقاضي فإذا ما نكل المطعون ضده الأول عن إقراره بالتنازل للطاعن ولم يحضر في الزمان والمكان اللذين حددتهما لتنفيذ هذا التنازل بحيث لم يعد للشفيع بعد هذا النكول الذي لم يتبينه إلا يوم ١٩ من مايو سنة ١٩٥٦ سوى سبيل التقاضي فإنه لا يمكن اعتبار إعلان الرغبة الموجه منه في ٢٦ ، ٢٧ من مايو سنة ١٩٥٦ قد جاوز الميعاد .

ويتحصل السبب الثاني في أن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر أن الإنذار الموجه من المطعون ضده الأول إلى الطاعن في ٥ من مايو سنة ١٩٥٦ مستوفيا للبيانات التي استلزمها الشارع في المادة ٩٤١ من القانون المدني قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، ذلك أن هذا الإنذار لم يشمل على شروط البيع الواردة في عقد شراء المطعون ضده الأول المؤرخ في ١٤/٤/١٩٥٦ وعلى الأخص ما ورد في هذا العقد من تقسيط الثمن ومن أن البائع له " المطعون ضده الثالث " تلقى ملكية ما باعه بطريق الشراء من المطعون ضده الثاني بعقد ابتدائي مؤرخ في ٢٢/٤/١٩٥٥ وشروط هذا العقد الأخير ، كما جاء الإنذار قاصرا عن بيان العقار بيانا كافيا بأن ذكر له حدودا قديمة تخالف الحدود المؤشربها من مصلحة الشهر العقاري ومقدارا لا يطابق الواقع تمام المطابقة كما تضمن بيانا عن الثمن غير حقيقي وإن كان هو الثمن الوارد بالعقد .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه رد على ما يشبه الطاعن في هذين السببين بقوله " وحيث إنه فيما يتعلق بالدفع الذي أبداه المدعى

عليه الأول (المطعون ضده الأول) بسقوط حق المدعى (الطاعن) في الشفعة فان المحكمة تلاحظ أن الانذار الذي وجهه المدعى عليه الأول للمدعى في ١٩٥٦/٥/٥ قد حوى بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة بآنا كافيا كما بين فيه الثمن واسم كل من البائع والمشتري وقد طابق الثمن الوارد به الثمن المذكور في عقد البيع الصادر للمدعى عليه الأول وهو ١٢٠٠ جنيه ومن ثم فان هذا الإنذار يكون قد امتثل في الشروط المنصوص عنها في المادة ٩٤١ مدني ، أما ما يقول به المدعى (الطاعن) من أن الثمن الوارد بالإنذار هو ثمن صوري وحقيقته ٩٠٠ جنيه فمردود بأن الواجب ذكره في الإنذار هو الثمن الوارد في العقد فإذا كان هذا الثمن صوريا فان للشفيع أن يطمئن فيه ويثبت بجميع الطرق القانونية مقدار الثمن الحقيقي ولكن يجب عليه أن يبدي رغبته في خلال خمسة عشر يوما من وقت الانذار — أما ما يقول به المدعى من أن الانذار لم يشمل بيان شروط دفع الثمن وتأجيل بعضه فمردود عليه بأن طريقة دفع الثمن ليس من اللازم علم الشفيع بها لأنه من المقرر قانونا أن الشفيع لا يستفيد من اتفاق البائع مع المشتري على تأجيل الثمن كله أو بعضه إلا برضاء البائع وهذا الرضاء لاعلاقة له بطلب الأخذ بالشفعة ولا يتوقف هذا الطلب عليه وفضلا عن هذا فان من له مصلحة حقيقية في أخذ المبيع بالشفعة لا يتوانى مطلقا في إبداء رغبته في الميعاد القانوني فيحفظ حقه من السقوط . هذا فضلا عن أن القانون المدني يوجب في المادة ٩٤٢ على الشفيع أن يودع كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ومن ثم فلافائدة من ذكر تأجيل بعض الثمن في الانذار ولا يعتبر هذا التأجيل من شروط البيع المنصوص عنها في المادة ٩٤١ مدني — أما ماورد بالانذار من التلبيه على المدعى بالحضور لمكتب الشهر العقاري فلا يؤثر في اعتباره انذارا مستوفيا كل الشرائط المنصوص عنها في المادة ٩٤١ مدني إذ أن العبرة في الانذار هو اعلان الشفيع بأسماء المتعاقدين والعقار المبيع وشروط البيع والانذار الموجه من المدعى عليه الأول يفي بكل ذلك إذ حوى كل هذه البيانات ومن ثم كان يتعين على المدعى أن يبادر باعلان الرغبة في الشفعة في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انذاره في ١٩٥٦/٥/٥ إلا أن يتوانى حتى ١٩٥٦/٥/٢٦ وهو تاريخ اعلان الرغبة الأمر الذي يترتب عليه سقوط حقه في الشفعة طبقا للمادة ٩٤٠ مدني . ”وأضاف الحكم المطعون فيه ردا على ما أثاره الطاعن من أن الانذار الموجه إليه من المشتري (المطعون ضده الأول)

لا يعتبر تنبئها بمحصل البيع بل هو تنازل صريح عن الصفقة مقابل الثمن الوارد فيه ويعتبر اقرارا بحق الشفع بعما لا يصح معه اتخاذه أساسا لسقوط حق هذا الشفع — أضاف الحكم ما يأتي ” أن المستأنف (الطاعن الشفع) لم يقبل العرض الذى عرضه عليه المستأنف عليه الأول (المطعون عليه الأول المشتري) وهو قبول الصفقة لقاء مبلغ ١٢٠٠ جنيه وكان لزاما عليه بعد ذلك أن يتخذ الاجراءات القانونية الصحيحة كما رسمها القانون “. وهذا الذى قرره الحكان وأساسا عليه قضاءهما لامتخالفة فيه للقانون ذلك أن المادة ٩٤١ من القانون المدنى تنص على أن ” يشمل الانذار الرسمى المنصوص عليه فى المادة السابقة البيانات الآتية وإلا كان باطلا (أ) بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة بيانا كافيا (ب) بيان الثمن والمصروفات الرسمية وشروط البيع واسم كل من البائع والمشتري ولقبه وصناعته وموطنه “. ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الانذار الموجه من المشتري إلى الشفع قد حوى بيانا كافيا للعقار المبيع وكان تقدير كفاية هذا البيان وعدم كفايته مما يستقل به قاضى الموضوع وكان الحكم قد أثبت أيضا أن هذا الانذار قد اشتمل على بيان اسم كل من البائع والمشتري وبيان الثمن الوارد فى عقد البيع وهو الثمن الذى استلزم القانون بيانه فى الانذار وكان ادعاء الشفع بصورية هذا الثمن لا يعفيه من واجب اعلان رغبته فى الميعاد القانونى وله بعد ذلك أن يطعن فى هذا الثمن أمام المحكمة ويثبت بصوريته بجميع طرق الاثبات القانونية لما كان ذلك، وكان المقصود بشروط البيع التى استلزم القانون بيانها فى الانذار هى شروطه الأساسية التى لا بد من علم الشفع بها حتى يستطيع الموازنة بين أن يقدم على طلب الشفعة أولا يقدم وإذا كان شرط منح المشتري أجلا فى الوفاء ببعض الثمن لا يتوقف عليه تقرير صاحب الحق فى الشفعة لموقفه من حيث الأخذ بها أو تركها ذلك أنه ملزم فى جميع الأحوال طبقا للمادة ٩٤٢ من القانون المدنى بإيداع كل الثمن الحقيقى الذى حصل البيع به وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة وقبل رفع الدعوى بها وإلا سقط حقه فى الأخذ بالشفعة ولا يعفى طالب الشفعة من ايداع الثمن كاملا أن يكون متفقا على تأجيل بعضه فى عقد البيع المحرر بين المشتري والبائع كما أنه طبقا للمادة ٩٤٥ من القانون المدنى لا يستفيد الشفع من الأجل الممنوح للمشتري إلا برضاء البائع وحتى فى حالة حصول هذا الرضاء

فانه لا يترتب عليه اقصاء الشفيع من واجب ايداع كامل الثمن بمسافه المؤجل في الميعاد القانوني إذ أن ايداع كامل الثمن الحقيقي في الميعاد المذكور وعلى الوجه المبين في المادة ٩٤٢ من القانون المدني شرط لقبول دعوى الشفعة ولا يملك البائع إقصاء الشفيع من شرط أوجبه القانون ، ولا تعارض بين اشتراط القانون هذا الإيداع لقبول دعوى الشفعة وبين ما نص عليه في المادة ٩٤٥ من أنه لا يحق للشفيع الانتفاع بالأجل الممنوح للمشتري في دفع الثمن إلا برضاء البائع ذلك أن هذا النص الأخير إنما ورد بصدد بيان آثار الشفعة أي بعد أن يثبت حق الشفيع في الشفعة رضاء أو فضاء ويصبح الثمن من حق البائع وحده فيكون له في هذه الحالة أن يمنح الشفيع في الوفاء به الأجل الممنوح للمشتري — ومتى كان ذلك فإنه ليس ثمرة نفع يعود على الشفيع من علمه بشرط تأجيل الثمن قبل إعلان رغبته فيها وبالتالي فإن عدم اشتمال الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع على هذا الشرط لا يترتب عليه بطلان هذا الإنذار — لما كان ما تقدم، وكان إشتمال الإنذار الذي وجهه المطعون ضده الأول إلى الطاعن في ١٩٥٦/٥/٥ على دهوة الأخير بالحضور إلى مكتب الشهر العقاري في يوم معين سابق على انتهاء الأجل المحدد قانوناً لإعلان الرغبة في الأخذ بالشفعة للتنازل له عن الصفقة إذا هو قبل أخذها بالثمن الذي اشتراها به المطعون ضده الأول وقدره ١٢٠٠ جنيه — ما إشتمل عليه الإنذار من ذلك — ليس من شأنه أن يزيل الآثار القانونية المترتبة على هذا الإنذار متى كان قد تضمن أيضاً جميع البيانات التي أوجب القانون في المادة ٩٤١ إشتماله عليها — لما كان ما تقدم، وكان ما ورد في عقد البيع الصادر للمطعون ضده الأول من أن البائع له تلقي ملكية ما باعه بطريق الشراء من آخر بعقد ابتدائي لا يعتبر من شروط البيع التي توجب المادة ٩٤١ إشتمال الإنذار عليها كما لم يوجب القانون تضمين هذا الإنذار شروط عقد تملك البائع خلافاً لما يقوله الطاعن — لما كان ذلك كله ، فإن النعي بالسبين المتقدمين يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبين الثالث والرابع أن الحكم المطعون فيه قد شابَه قصور في التسبيب وأخل بحق الدفاع وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن أسباب الحكم المطعون فيه قد جاءت قاصرة في الرد على أوجه دفاعه التي أبداها رداً

على الدفع بسقوط حقه في الأخذ بالشفعة وهي تلك الاعتراضات التي فصلها في السببين الأول والثاني من أسباب هذا الطعن — كما أغفل الحكم الرد على ما قاله من أن إنذاره من مايو سنة ١٩٥٦ قد حصل بطريق الغش والخداع لإسقاط حقه في الشفعة .

وحيث إن النعي بهذين السببين مردود بأن الحكم المطعون فيه على ما سلف بيانه — قد تناول الرد على جميع ما أبداه الطاعن من أوجه دفاع ردا على الدفع بسقوط حقه في الشفعة وكان رد الحكم على هذه الأوجه ردا صحيحا في القانون لا قصور فيه . كما أن ما قرره الحكم من صحة الإنذار وموافقته لأحكام القانون بما يجعله متجا لآثاره القانونية ومجريا لمبدأ إبداء الرغبة في الشفعة — هذا الذي قرره الحكم يحمل الرد الضمني على دفاع الطاعن المتضمن حصول ذلك الإنذار بطريق الغش والتحايل لإسقاط حقه في الشفعة .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس ومتمين الرفض .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار الحسني العوضي ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماهيل ،
ولطفي علي ، و ابراهيم الجاني ، و بطرس زغلول .

(١٤٥)

الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) نزاع الملكية للنفعة العامة . " لجنة المعارضات " . " طبيعتها " .

لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي ، إذ ناطبها المشرع للفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزاع الملكية .

(ب) نزاع الملكية للنفعة العامة . " قرار لجنة المعارضات " . " الطعن فيه " . " ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن " .

ولاية المحكمة الابتدائية قاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وليس بدموي مبتدأة . لا تملك المحكمة تقدير التعويض ابتداء . لا تتعدى ولايتها للنظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة . طلب الطاعن أمام المحكمة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة يعتبر طلبا جديدا فيباينخص بالفرق .

(ج) نزاع الملكية للنفعة العامة . " قرار لجنة المعارضات " . " الحكم في الطعن المرفوع عنه " .

اتهامية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ .

(د) نزاع الملكية للنفعة العامة . " قرار لجنة المعارضات " . " نظر الطعن المرفوع عنه " .

وصف الاستعمال الوارد في المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا ينصرف إلا إلى الطعن في قرار لجنة المعارضات ولا يتعداه إلى ما قضت فيه المحكمة بصفة مبتدأة .

(هـ) نزاع الملكية للنفعة العامة . " الاعتراض على تقدير التعويض " . " مدى ولاية لجنة المعارضات بنظره " .

ولاية لجنة المعارضات قاصرة على الفصل في اعتراض المالك في حدود المبلغ الذي حدده في اعتراضه وأدى الرسم عنه في المبدأ . متى انقضى المبدأ امتنع على المعارض أن يزيد في ذلك المبلغ .

(و) حكم . " تسبيب الحكم " . " ما لا يعيب الحكم في نطاق التدليل " .

لا يبطل الحكم اشتغال أسبابه على قرارات قانونية غير صحيحة ما دام منطوقه يتفق والتطبيق الصحيح للقانون .

١ - اللجنة التي أنشأها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفعة العامة للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات عن نزاع الملكية للنفعة العامة وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية إلا أن المشرع قد خولها اختصاصا قضائيا معينا حين فاط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزاع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة .

٢ - ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات مقصورة وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ على النظر في هذه الطعون ومن ثم فهي ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ولا هي بداية لتحكيم القضاء في التقدير وإنما هي هيئة تنظر في طعن في قرار أصدرته

اللجنة ، وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له أوضاع متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، ومتى كان ذلك ، فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تتعدى النظر فيها إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة وبالتالي فلا يتسع هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة ، ولا يسبغ الاختصاص على المحكمة بنظر هذه الطلبات سكوت الخصم عن الاعتراض عليها عند إبدائها أو حتى اتفاق الطرفين على نظرها ذلك أن الاختصاص في هذه الحالة لا يتعقد باتفاق الخصوم وإنما بقيام موجه في القانون . ومن ثم فطلب الطامن المنزوعة ملكيته أمام المحكمة ولأول مرة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة يعتبر طلبا جديدا فيما يختص بالفرق بين مبالغ التعويض فإذا قبلت المحكمة الابتدائية الطلبات المعدلة وقضت بهذا الفرق فإنها تكون قد أخطأت بمجاوزة سلطتها ويكون قضاؤها في ذلك قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد العادية المقررة في قانون المرافعات .

٣ - انتهائية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات في التعويض عن نزع الملكية للنفعة العامة وفقا للمادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور . فإذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قرارا فيها فإن قضاؤها في هذه الطلبات لا يكون صادرا في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليها في المادة ١٤ صالحة الذكر .

٤ - وصف الاستعجال الوارد في المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا ينصرف كصريح هذا النص إلا إلى الطعن في قرار لجنة المعارضات ، أما ما جاوز هذا الطعن من أمور فصلت فيها المحكمة بصفة مبتدأة

فلا يمتد إليها وصف الاستعجال ومن ثم فلا يجوز الاستناد إلى وصف الاستعجال للقول بضرورة إتباع الإجراءات والمواعيد التي كان يوجب قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ اتباعها في استئناف الأحكام الصادرة على وجه السرعة .

٥ - إذ أوجب القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ تقديم الاعتراضات الخاصة بالتعويضات بطريقة معينة وفي خلال ميعاد محدد وإلا كان تقدير المصلحة نهائيا ، وإذ استلزم أن يرفق المعارض باعتراضه إذن بريد بالرسم المقرر كاملا وإلا اعتبر الاعتراض كأن لم يكن ، وإذ رسم طريقا خاصا أوجب إتباعه في الفصل في هذه الاعتراضات وفي الطعن في قرارات اللجنة التي خصها بهذا الفصل ، فإن مفاد ذلك أنه لا سبيل إلى طلب زيادة التقدير الذي قدره المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية إلا بطريق الاعتراض الذي رسمه ، بحيث إذا انقضى الميعاد المحدد لتقديمه فإنه يتمتع على المعارض أن يزيد في طلبه للتعويض عن المبلغ الذي حددته وأدى الرسم عنه في الميعاد ، وتقتصر ولاية اللجنة على الفصل في اعتراضه في حدود هذا المبلغ .

٦ - متى كان منطوق الحكم موافقا للتطبيق الصحيح للقانون فإنه لا يبطله ما اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة ، إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب من غير أن تنقض الحكم .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وممراع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن مجلس بلدى القاهرة نزع ملكية جزء من عقار مملوك للطاهنين كائن بشارع الملك الصالح بشبرا وذلك تنفيذا للقرار الوزارى رقم ١٨١٧ الصادر في ٢٩ من

سبتمبر سنة ١٩٥٥ وقدرت اللجنة المختصة بإدارة نزع الملكية للتعويض المستحق عن الجزء الذي نزعت ملكيته والبالغ مسطحه ١٥٩ر٤٦ مترا مربعا بمبلغ ٢٣٩١ جنيها و ٩٠٠ مليم بواقع ١٥ جنيها للتر المربع الواحد فاعترض الطاعنون على هذا التقدير طالبين زيادة قيمة التعويض إلى ٢٥ جنيها للتر الواحد وحددوا مجموع الزيادة المطلوبة بمبلغ ١٦٠٠ جنية وعرضت هذه المعارضة على لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات والمنصوص عليها في المادة ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٤٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة وقررت هذه اللجنة في ٢ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد التقدير المعارض فيه . فأقام الطاعنون الدعوى رقم ٤٠٢٠ سنة ١٩٥٦ أمام محكمة القاهرة الابتدائية طاعنين في قرار اللجنة وطلبوا في صحيفة طعنهم الحكم بقبوله شكلا وفي الموضوع بعدم الاعتداد بتقدير قوميون بلدية القاهرة بثمنين الجزء المتزوع ملكيته من عقارهم واعتبار سعر المتر الواحد منه مبلغ خمسة وعشرين جنيها بدلا من خمسة عشر جنيها وإلزام المطعون ضدهم بدفع مبلغ ١٦٠٠ جنية قيمة الفرق المستحق لهم على الأساس المذكور وطلب المطعون عليهم من المحكمة رفض هذا الطعن تأسيسا على أن التقدير المطعون فيه صحيح - وبتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة قبل الفصل في الموضوع بنذب خبير هندسي لتقدير ثمن الجزء المتزوع ملكيته وقت صدور قرار نزع الملكية والإستيلاء عليه مع مراعاة ما يقضى به القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ وبعد أن قدم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن حقيقة مساحة الجزء المتزوع ملكيته ١٦٣و٥ مترا مربعا وأن ثمن المتر المربع من هذا القدر هو ٣٨ جنيها بدل الطاعنون بجلسة ٧ مايو سنة ١٩٥٧ طلباتهم وفقا لما أظهروه الخبير وطلبوا الحكم بإلزام المطعون عليهم بدفع مبلغ ٦٢١٣ جنيها وبتاريخ ١١ من يونيو سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة في موضوع الطعن بتقدير ثمن الجزء المتزوع ملكيته بمبلغ ٦٢١٣ جنيها وبإلزام المطعون عليهم بأن يدفعوا للطاعنين هذا المبلغ معتمدة في ذلك على تقرير الخبير ومؤسسة قضاءها بالإلزام على أنه لم يثبت لها وفاء المطعون عليهم بأى مبلغ من الثمن الذي قدرته اللجنة أو إبداءهم شيئا منه حتى تبرأ ذمتهم منه - وقد استأنف المطعون عليهم هذا الحكم بعريضة قدموها إلى قلم كتاب محكمة استئناف القاهرة في ٢٧ يولييه سنة ١٩٥٧ وأعلنوها

إلى الطاعنين في ٣١ من الشهر المذكور وقيد استئنافهم برقم ٩٣٢ ق القاهرة وطلبوا فيه إلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به زيادة على مبلغ ٢٣٩١ جنيها و ٩٠٠ مليم الذي قدرته المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية ، فدفع المستأنف عليهم (الطاعنون) : أولا - ببطالان الاستئناف لتقديمه بغير الطريق الذي رسمه القانون تأسيسا على أنه كان يجب رفعه بتكليف بالحضور لأن الدعوى التي صدر فيها الحكم المستأنف من الدعاوى التي يفصل فيها على وجه السرعة عملا بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . ثانيا - بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد القانوني باعتبار أن هذا الميعاد هو عشرة أيام وهو الميعاد المحدد لاستئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى المذكورة . ثالثا - بعدم جواز الاستئناف لرفعه عن حكم نهائي بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ - وبتاريخ أول مارس سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف : أولا - بعدم جواز الاستئناف بالنسبة إلى مبلغ ٣٩٩١ جنيها و ٩٠٠ مليم من مبلغ ٦٢١٣ جنيها الذي قدره الحكم المستأنف في شطره الأول ثمنا للعقار المتزوع ملكيته والمصروفات المناسبة لمبلغ ١٦٠٠ جنيها محل النزاع في الطعن المرفوع أصلا في قرار اللجنة ... ثانيا - بالنسبة إلى ما عدا ذلك مما قضى به الحكم المستأنف برفض الدفوع الفرعية وبجواز الاستئناف ومحقته وقبوله شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف فيما زاد على مبلغ ٣٩٩١ جنيها و ٩٠٠ مليم من مبلغ ٦٢١٣ جنيها الذي قدره الحكم في شطره الأول ثمنا للعقار المتزوع ملكيته ورفض دعوى المستأنف عليهم (الطاعنين) بالنسبة لهذه الزيادة وتعديل الحكم بالنسبة للمبلغ الذي قضى في شطره الثاني بإلزام المستأنفين بدفعه للمستأنف عليهم وجعل هذا المبلغ ٣٩٩١ جنيها و ٩٠٠ مليم ورفض طلب إلزام المستأنفين بما جاوزه . وقد طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٢٤ من أبريل سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على رأيها الذي أبدته في المذكرة المقدمة منها والمتضمن تقض الحكم . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره أمامها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على صديق ينعى الطاعنون في أولهما على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون وفي بيان ذلك يقولون إن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة قد بين الطريق الوحيد للنازعة في تقدير قيمة التعويض المستحق لمالك العقار المتزوع ملكيته ودل في المواد ٦ و ٧ و ٨ و ١٣ و ١٤ منه على أن موضوع المنازعة سواء كانت أمام لجنة المعارضات أو أمام المحكمة الابتدائية هو دائماً تقدير قيمة العقار المتزوع ملكيته وأوضحت المادة الثامنة أن الاعتراض يرد على بيانات الكشف التي تعدها المصلحة القائمة بإجراءات نزع الملكية فمحل الاعتراض هو الكشف وموضوعه هو التقدير الوارد فيها ومتى حصل الاعتراض في الميعاد صارت تلك الكشف بما حوته من بيانات ومن ضمنها التقدير مجرد ادعاء من المصلحة يقابله ادعاء من صاحب الشأن ولم ينص القانون على أن المعارض يتقيد بالتقدير الذي يذكره في اعتراضه ومن ثم فإنه ما لم يحصل تلاقق واتفاق بين الطرفين فإن ما يدعيه كل منهما من تقرير هو بطبيعته ادعاء مؤقت فيكون من حقه تعديله بالزيادة والنقصان ويظل له هذا الحق إلى أن يصدر حكم من المحكمة المختصة بحسم المسألة المتنازع عليها - واللجنة المشار إليها في المادتين ١٢ و ١٣ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هي لجنة إدارية وليست محكمة ولا تعتبر المحكمة الابتدائية التي يطعن أمامها في تقدير تلك اللجنة درجة ثانية بالنسبة إليها وإنما تعتبر المحكمة بداية لتحكيم القضاء وأول مرحلة يتخذ فيها النزاع صورة الدعوى ومتى كان ذلك ، فإن هذه الدعوى تخضع في إجراءاتها لصوص قانون المرافعات ، ومن بينها نص المادة ١٥١ الذي يجيز للمدعى أن يقدم من الطلبات العارضة ما يتضمن تصحيح الطلب الأصل أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى فإذا تبين للمدعى التعويض من تقرير الخبير المعين في الدعوى أن قيمة الضرر تزيد على المبلغ الذي قدره في صحيفة دعواه حق له أن يعدل هذا المبلغ إلى ما قدره الخبير ما دام أن الخصم لم يكن قد قبله وأنه متى ثبت أن الطعن في تقدير اللجنة الإدارية (لجنة المعارضات) هو خصومة قضائية مبتدأة وليس استئنافاً فإن المادة ٤١١ من قانون المرافعات التي تنول المحكمة الاستئنافية أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم قبول الطلبات الجديدة التي تطلب في الاستئناف هذه المادة لا تنطبق على ذلك الطعن ومن ثم فإنه يفرض أن طلب الحكم بما تبين من تقرير

التجديد هو طلب جديد لم يعرض على لجنة المعارضات فإن جـدة هذا الطلب يجب التمسك بها أمام المحكمة الابتدائية لأن الدفع بها لا يعتبر من النظام العام وإنما هو من حقوق الخصوم التي يجوز لهم التنازل عنها ولما كان المطعون عليهم لم يعترضوا أمام المحكمة الابتدائية على تعديل الطاعنين لطلباتهم فإن تلك المحكمة كانت تملك الفصل في الطلبات المعدلة ويكون قضاؤها فيها صحيحا — على أن جوهر النزاع وهو الاعتراض على التقدير الإداري والمطالبة بعدم اعتماده هذا الجوهر لم يتغير أمام المحكمة الابتدائية عما كان عليه أمام اللجنة ويعتبر رفض اللجنة لمقدار التعويض الذي كان قد طلبه الطاعنون في صورته المخفضة متضمنا لرفضه إذا كان يزيد على ذلك ومن ثم فلا يتصور القول بأن تعديل مقدار هذا التعويض وفقا لما أظهره التمييز قد تضمن واقعة جديدة لم يسبق عرضها على اللجنة . هذا إلى أنه حتى لو صح أن المحكمة الابتدائية قد أخطأت في قبولها الطلبات المعدلة وفي قضاؤها للطاعنين بما طلبوه زيادة على طلباتهم الأصلية فإن هذا الخطأ لا سبيل إلى إصلاحه متى كان الحكم الصادر في الدعوى نهائيا وغير قابل للطعن بنص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ إذ أن جميع ما يشوب الحكم من أوجه البطلان والخطأ في القانون تغطيه نهائية الحكم وتشمله حصانته المقررة في هذه المادة وبالتالي فلا يجوز استئنافه بناء على هذا الخطأ أو البطلان ولا يجوز الاستناد إلى المادة ٣٩٦ مرافعات في تقرير الاستئناف لأن هذه المادة لا تنطبق على القوانين الخاصة ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف ما تقدم كله واستند في قضاؤه بقبول الاستئناف على أن الطعن في قرار اللجنة أمام المحكمة الابتدائية لا يمكن أن يخرج من نطاق الاعتراض الذي كان مطروحا على اللجنة وأن الطلبات التي قدمها الطاعنون زيادة عما طلبوه أمام اللجنة تعتبر دعوى مبتدأة خارجة عن نطاق الطعن — فإن هذا الحكم يكون قد أخطأ في القانون ولا محل لاستناده إلى المادة السابعة من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لأن الطاعنين أوفوا الحد الأقصى للرسم المقرر في المادة المذكورة فتعديل طلبهم إلى ما أظهره التمييز لا يتوقف قبوله على رسم كما توهم الحكم خطأ وبفرض أنه كان يتوقف على ذلك فإن خطأ المحكمة في قبوله هو وجه البطلان لم يثر أمامها وتغطيه نهائية الحكم ورتب الطاعنون على ما تقدم أن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية يعتبر نهائيا في جميع

أجزائه فلم يكن يجوز استثنائه بحال ولكونه قد صدر من المحكمة المختصة بنظر النزاع على تقدير التعويض عن نزع الملكية فيكون طبقاً للمادة ١٤ صادراً في دعوى يوجب القانون نظرها على وجه السرعة ومن ثم فإنه حتى بفرض جواز استثنائه ينبغي رفع الاستئناف عنه في عشرة أيام من تاريخ إعلان الحكم وبطريق التكليف بالحضور وهذا وذلك لم يتحققا في الاستئناف الذي رفعه المطعون ضدهم .

وحيث إن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للنفعة العامة وضع قواعد خاصة أوجب على أصحاب الشأن من الملاك وأصحاب الحقوق اتباعها عند الاعتراض على التعويضات التي تقدرها لهم المصلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية كما أوجب اتباعها في الفصل في هذه الاعتراضات التي وصفها بأنها معارضات وهذه القواعد تختلف عما كان ينص عليه قانون نزع الملكية السابق رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ . فأوجب القانون الجديد في المادة السابعة منه تقديم الاعتراضات الخاصة بالتعويضات خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء المدة التي حددها لعرض الكشف المتضمنة بيان العقارات التي تقرر لزومها للنفعة العامة وبيان أسماء ملاكها وأصحاب الحقوق فيها والتعويضات التي تقدرها لهم المصلحة القائمة بأجراءات نزع الملكية - وألزم المعارض بأن يرفق باعتراضه إذن بريد يساوي ٢٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض بحيث لا يقل هذا المبلغ عن خمسين قرشاً ولا يجاوز عشرة جنيهات ورتب على عدم إرفاق هذا الرسم كاملاً اعتبار الاعتراض كأن لم يكن كما نص في المادة ١٢ على أن ترسل تلك المصلحة ما يقدم إليها من معارضات خاصة بالتعويضات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انقضاء المدة المحددة لتقديمها إلى رئيس المحكمة الابتدائية الكائن في دائرتها العقارات ليحيلها بدوره في ظرف ثلاثة أيام إلى القاض الذي يتدبر لرئاسة لجنة الفصل في هذه المعارضات وعلى أن يقوم قلم الكتاب بإخطار المصلحة وجميع أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول بالتاريخ المحدد لنظر المعارضات أمام اللجنة وبين في المادة ١٣ كيفية تشكيل لجنة الفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات لجعل رئاستها لقاض يتدبر رئيس المحكمة الابتدائية المختصة وعضويتها لاثنتين من المواطنين الفنين أحدهما من مصلحة المساحة والثاني من المصلحة طالبة نزع الملكية على أن تفصل اللجنة في المعارضات خلال شهر من تاريخ ورودها

إليها ونص في المادة ١٤ على حق المصلحة وذوى الشأن في الطعن في قرار هذه اللجنة أمام المحكمة الابتدائية للكائن بدائرتها العقارات وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ إعلانهم بالقرار المذكور كما نص على أن تنظر المحكمة في الطعن على وجه الاستعجال ويكون حكمها فيه نهائيا. ويبين من هذه النصوص أن اللجنة التي أنشأها القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ للفصل في المعارضات الخاصة بالتعويضات وإن كانت بحكم تشكيلها تعتبر هيئة إدارية إلا أن المشرع قد حولها اختصاصا قضائيا معيننا حين ناط بها الفصل في الخلاف الذي يقوم بين المصلحة وبين ذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم من نزاع الملكية وهذا الفصل يعتبر فصلا في خصومة أما المحكمة الابتدائية فتختص وفقا لنص المادة ١٤ من ذلك القانون بنظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة القائمة بإجراءات نزاع الملكية أو من أصحاب الشأن في قرارات تلك اللجان فولايتها إذن في هذا الخصوص مقصورة على النظر في هذه الطعون ومن ثم فهي ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ولا هي بداية لتحكيم القضاء في التقدير كما يقول الطاعنون وإنما هي هيئة تنظر في طعن في قرار أصدرته اللجنة وهذا الطعن هو طعن من نوع خاص في قرارات لجان إدارية له أوضاع متميزة وتحكم فيه المحكمة وفق إجراءات وأحكام موضوعية محددة هي الأحكام المنصوص عنها في القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ومتى كان ذلك، فإن ولاية المحكمة الابتدائية بالنظر في أمر الطعن الموجه إلى قرار اللجنة لا تتعدى النظر فيما إذا كان هذا القرار قد صدر موافقا لأحكام ذلك القانون أو بالمخالفة له مما يقتضى أن ما لم يكن قد سبق عرضه على اللجنة وأصدرت قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة وبالتالي فلا يتسع هذا الطعن للطلبات الجديدة ولو كانت في صورة طلبات عارضة ولا يسبغ الاختصاص على المحكمة بنظر هذه الطلبات سكوت الخصم عن الاعتراض عليها عند ابتدائها وحتى اتفاق الطرفين على نظرها ذلك أن الاختصاص في هذه الحالة لا ينقصد باتفاق الخصوم وإنما بقيام موجب في القانون — لما كان ذلك، وكانت طلبات الطاعنين التي كانت مطروحة على اللجنة وأصدرت قرارها فيها انحصرت في طلب زيادة التعويض إلى ٢٥ جنيا للتر الواحد من الجزء المتروكة ملكيته فإن طلبهم أمام المحكمة ولأول مرة زيادة التعويض إلى ٣٨ جنيا للتر يعتبر طلبا جديدا فيما يختص بالفرق بين الأساسين المذكورين وإذا قبلت المحكمة الابتدائية الطلبات المعدلة وقضت بهذا الفرق

البالغ ٢٢٢١ جنيها و ١٠٠ مليم فإنها تكون قد أخطأت بمجاوزة سلطتها ويكون قضاؤها في ذلك قابلا للاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد العادية المقررة في قانون المرافعات ولا يجوز التحدى في هذا المقام بما نصت عليه المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ من انتهاية الحكم الذي يصدر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار اللجنة ذلك أن هذه الانتهاية لا تلحق إلا الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه لها القانون المذكور فإذا تجاوزت هذا النطاق وفصلت في طلبات مبتدأة لم تطرح على اللجنة ولم تصدر هذه اللجنة قرارا فيها فإن قضاءها في هذه الطلبات لا يكون صادرا في طعن مقدم إليها في قرار اللجنة وبالتالي فلا يلحقه وصف الانتهاية المنصوص عليه في المادة ١٤ سالف الذكر كما لا يجوز الاستناد إلى ما نصت عليه هذه المادة من نظر الطعن على وجه الاستعجال للقول بضرورة اتباع الاجراءات والمواعيد التي كان يوجب قانون المرافعات قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ اتباعها في استئناف الأحكام الصادرة في المواد التي تنظر على وجه السرعة ذلك أن وصف الاستعجال الوارد في المادة ١٤ لا ينصرف كصريح هذا النص إلا إلى الطعن في قرار اللجنة أما ما جاوز هذا الطعن من أمور فصلت فيها المحكمة بصفة مبتدأة فلا يمتد إليها وصف الاستعجال لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد التزم النظر السالف بيانه وانتهى إلى قبول الاستئناف المرفوع من المطعون عليهم عما قضت به المحكمة الابتدائية للطاعنين زيادة عما طلبوه أمام اللجنة فإن النعي عليه بتخالف القانون يكون على غير أساس .

وحيث إن السبب الثاني يحصل في أن الحكم المطعون فيه خالف القانون من ناحية أخرى ذلك أنه لو صح منطقته في اعتبار تعديل الطاعنين لطلبهم دعوى مبتدأة وأن الحكم الصادر فيها يقبل الاستئناف وفقا للقواعد العامة وفي المواعيد العادية فإن قضاء الحكم المطعون فيه في موضوع الطلب المعدل أو في موضوع الدعوى المبتدأة وقد بنى على القول بأن الطاعنين مأخوذون باقرارهم في صحيفة دعواهم بأنهم يقدررون التعويض المناسب عن عقارهم المتزوع ملكيته بمبلغ ٣٩٩١ ج و ٩٠٠ م فانه يكون قد خلط بين معنى الاقرار ومعنى الادعاء ذلك أن

ما قرره الطاعنون في صحيفة دعواهم ليس اقرارا وإنما هو مجرد ادعاء لا يتقيدون به طالما أن خصمهم لم يقبله ومن ثم يكون حقهم في تعديله قائما الى أن يقفل باب المرافعة في الدعوى وفقا لما تقضى به المادة ١٥١ من قانون المرافعات. كذلك فإن حجة الحكم المطعون فيه في أن الطاعنين وقد قبلوا سلوك الطريق الذي رسمه القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ فلا يجوز لهم بعد ذلك أن يتحملوا مما طلبوه في اعتراضهم هذه الحجّة ليست اقل فسادا من سابقتها لأن اتباع القانون المذكور ليس متروكا لاختيار الأفراد بل هو مقيد لهم رضوا أو كرهوا كما أن اتباع الطاعنين لهذا الطريق المفروض عليهم لم يمنعهم من أن يصرحوا بطلب الحكم لهم بالزيادة التي أظهرها الخبير وذلك في مواجهة المطعون عليهم الذين لم يعترضوا على هذا الطلب .

وحيث إن القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ إذ أوجب تقديم الاعتراضات الخاصة بالتعويضات بطريقة معينة وفي خلال ميعاد محدد وإلا كان تقدير المصلحة نهائيا وإذا استلزم أن يرفق المعارض باعتراضه اذن بزيادة تساوي ٢٪ من قيمة الزيادة محل الاعتراض ورتب على عدم ارفاق هذا الرسم كاملا بالاعتراض اعتباره كأن لم يكن وإذا رسم طريقا خاصا أوجب اتباعه في الفصل في هذه الاعتراضات وفي الطعن في قرارات اللجنة التي خصها بهذا الفصل فإن مفاد ذلك أنه لا سبيل الى طلب زيادة التقدير الذي تقدره المصلحة القائمة باجراءات تزع الملكية إلا بطريق الاعتراض الذي رسمه ذلك القانون وأنه يجب على المعارض أن يحدد الزيادة التي يطلبها ويؤدي الرسم المقرر عنها في تقديم الاعتراض بحيث اذا اتقضى الميعاد المحدد لتقديمه فإنه يتمتع على المعارض أن يزيد في طلبه للتعويض عن المبلغ الذي حدده وأدى الرسم عنه في الميعاد وتقتصر ولاية اللجنة على الفصل في اعتراضه في حدود هذا المبلغ وكما أنه لا يجوز لذي الشأن اللجوء الى المحكمة مباشرة للاعتراض على التعويض المقدّر له من المصلحة وطلب زيادته فإنه لا يجوز له أيضا أن يطلب من هذه المحكمة ابتداء عند نظر الطعن المرفوع منه في قرار اللجنة زيادة التعويض عن المبلغ الذي حدده في اعتراضه لمخالفة ذلك لأحكام القانون رقم ٥٥٧ لسنة ١٩٥٤ التي لا تجيز طلب أية زيادة في التعويض بغير طريق الاعتراض المبين فيه وفي الميعاد المحدد له، لما كان ذلك، وكان الثابت

أن الطاعنين قد حددوا في اعتراضهم الزيادة التي يطلبونها فوق تقدير المصلحة بمبلغ ١٦٠٠ ج وذلك على أساس أن ثمن المتر الواحد من عقارهم المتزوع ملكيته هو ٢٥ جنيها وليس ١٥ جنيها كما قدرته المصلحة فإن طلبهم بعد انقضاء الميعاد المحدد للاعتراض ولأول مرة أمام المحكمة الابتدائية رفع التعويض إلى مبلغ ٦٢١٣ ج بما يجعل الزيادة المطلوبة من تقدير المصلحة بمبلغ ٣٨٢١ ج و ١٠٠ م يكون غير مقبول وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض دعوى الطاعنين بالنسبة للفرق بين ما طلبوه في اعتراضهم وبين ما طلبوه في طلباتهم المعدلة أمام المحكمة الابتدائية وقدر هذا الفرق ٢٢٢١ ج و ١٠٠ م يكون صحيحا في نتيجته لأن القضاء بالرفض لا يختلف في نتيجته في هذه الصورة عن القضاء بعدم القبول ومتى كان منطوق الحكم موافقا للتطبيق الصحيح للقانون فإنه لا يبطله ما اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب من غير أن تنقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا وفضه .

جلسة ٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار المحامي العوضي ، وبحضور السادة المحترمين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفي علي ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول .

(١٤٦)

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٩ القضائية :

أهلية . " عوارض الأهلية " . " العته " . حكم . " عيوب التدليل " .
" قصور " . " ما يعد كذلك " . " نقض " . " أحوال الطعن " . " مخالفة
القانون " .

صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجر لا يمنع من الحكم بطلانه متى كانت حالة العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها . فعاء الحكم للطعن عليه باختصاصه بقدر ادعى ملكيته بطريق الشراء من والدته بعقد مسجل . تمسك الطاعن بطلان ذلك العقد لصدوره من المتصرفه وهي في حالة عته . التفات الحكم من ذلك الدفاع الجوهرى والذي يترتب عليه لو صح تفسير وجه الرأى في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور ومخالفة القانون .

صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجر لا يمنع طبقا للمادة ١١٤ من القانون المدنى من الحكم بطلانه إذا كانت حالة العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يقف عند حد القضاء للطعن عليهما بما اختصا به بموجب عقد القسمة الغير متنازع عليه وإنما جاوز ذلك إلى القضاء باختصاصهما بالقدر الذى ادعى المطعون عليه الأول بأن ملكيته قد آلت إليه بطريق الشراء من والدته بعقد مسجل ، وكان الطاعن قد طعن في هذا العقد با بطلان لصدوره من المتصرفه وهي في حالة عته ، فانه كان يتعين على المحكمة قبل أن تغنى للطعن عليهما بالقدر الذى يتناوله العقد المذكور أن تبحث الطعن الموجه إليه وتقول كلمتها فيه إذ هو يعتبر دفاعا جوهريا في ذات موضوع الدعوى يترتب عليه لو صح ألا يحكم للطعن عليهما ببعض طلباتهما ، أما وقد

تخلت المحكمة من الفصل فيه بمقولة إن الدعوى لا تتسع لبحثه وأنه يخرج من نطاقها فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفته للقانون^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر الأوراق — تتحصل في أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ١٩٢٦ سنة ١٩٥٣ كلى طنطا ضد الطاعن وطلبا القضاء بصحة ونفاذ عقد القسمة العرفي المؤرخ ١٩٤٢/١٠/٥ واختصاصهما بنصيبهما البالغ قدره ٧٣ ف و ١٦ ط و ٢٣ س وشرحا دعواهما بأنه تحرر بينهما ووالدتهما السيدة عائشة اسماعيل عمر وبين الطاعن عقد قسمة من ١١٢ ف و ٩ ط و ٢ س مؤرخ ١٩٤٢/١٠/٥ اختص بموجبه الطاعن بمقدار ٤٠ ف و ١٧ س واختص المطعون عليهما ووالدتهما بالباقي ثم اشترى المطعون ضده الأول نصيب والدته في هذه الأطنان وقدره ١٣ ف و ٢٢ ط و ٧ س بالعقد المؤرخ ١٩٥٣/٤/٢٢ والمسجل في ١٩٥٣/٥/٢ وبذلك يكون المطعون عليهما قد اختصا بمقدار ٧٣ ف و ١٦ ط و ٢٣ س وهو ما طلبا الحكم لهما به — دفع الطاعن أمام المحكمة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر الدعوى تأسيسا على أنها من دعاوى القسمة التي تدخل اختصاص المحكمة الجزئية — كما طلب وقف الدعوى حتى يفصل نهائيا في الطلب المقدم منه بتوقيع الجرحى والدته فقضت محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم الاختصاص وفي موضوع الدعوى بصحة ونفاذ عقد القسمة المؤرخ ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٢ المحررين المدعين والمدعى عليه من قسمة ١١٢ ف و ٩ ط و ٢ س اختص منها المدعى عليه (الطاعن) بمساحة قدرها ٤٠ ف و ١٧ س الموضحة الحدود والمعالم بالعقد

(١) راجع نقض ١٩٥١/١١/٢٢ الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٩ ق بمجموعة ٢٥ سنة جزء ١

واختص المدعيان (المطعون عليهما) بالباقي وقدره ٧٢ ف و ٨ ط و ٩ من والتي اتضح من عملية المساحة أنها ٧٣ ف و ١٦ ط و ٢٣ س فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف طنطا وقيد الاستئناف برقم ١٢٧ سنة ٦ قضائية وتمسك بطلب وقف الدعوى حتى يفصل في صحة البيع الصادر من والدته لأخيه المطعون ضده الأول وأضاف أنه أقام الدعوى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥٧ كلى طنطا ببطلان عقد البيع سالف الذكر وتثبت ملكيته إلى حصته الميراثية في الأطنان المتصرف فيها وقدر ذلك ٥ ف و ١٣ ط و ١٦ س شائعة في ١٣ ف و ٢٢ ط و ٧ س واستند في طلب البطلان إلى أن العقد المطعون فيه صدر من المتصرفه وهي في حالة عته شائعة - وطلب الطاعن من محكمة الاستئناف إما أن توقف النزاع ريثما يفصل في الدعوى المذكورة أو أن تفصل هي في الطعون التي وجهها إلى ذلك العقد كما عاب على الحكم الابتدائي قضاءه باختصاص المطعون عليهما بمقدار ١ ف و ٨ ط و ١٤ س زائدة عن نصيبهما الوارد بقسمه القسمة حالة أن هذا القدر يدخل في نصيبه وانتهى إلى أنه لا يمانع في انقضاء للمستأنف عليهما بحصتهما الواردة بعقد القسمة بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بتاريخ ٢٧ مايو سنة ١٩٦٢ وأبدت النيابة رأيها بطلب نقض الحكم وقدرت دائرة فحص الطعون إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وقد حدد لنظره جلسة ١٧/١٠/١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخل بحقه في الدفاع كما شابه قصور في التسيب وفي ياف ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الموضوع بطلب وقف الدعوى إلى أن يفصل في الدعوى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥٧ كلى طنطا التي رفعها ببطلان عقد البيع الذي يستند إليه المطعون ضده الأول في الدعوى الحالية في طلب الحكم له بحصة والدته في القسمة مؤسسا هذا البطلان على أن هذا التصرف صدر من البائعة وهي في حالة عته شائعة كما طلب من محكمة الموضوع في حالة ما إذا لم تنجبه إلى طلب الوقف أن تفصل هي في المطاعن التي وجهها إلى ذلك التصرف ولكن محكمة الاستئناف

رفضت إجابة طلب الوقف وقضت للمطعون عليهما باختصاصهما ب ٧٣ ف و ١٦ ط و ٢٣ س يدخل فيها القدر الذي اشتراه المطعون عليه الأول بالعقد المطعون فيه بالإعلان واكتفت المحكمة في الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بالإحالة إلى ما قرره الحكم الابتدائي من صحة العقد المطعون فيه لتسجيله قبل أن يصدر قرار بالجرح على المتصرف وبما أضافته هي في حكمها المطعون فيه من أن مجال النزاع الحالي لا يحتمل أن يقع عليه الطعن بإعلان التصرف الصادر إلى المطعون ضده الأول من والدته . ويقول الطاعن إن هذا الذي قرره المحكم خطأ في القانون ذلك أن تسجيل العقد قبل صدور قرار بالجرح على المتصرف لا يمنع قانونا من الحكم بإعلان هذا العقد إذا كانت حالة العتد شائعة وقت التصرف أو كان الطرف الآخر على بينة منها — كما أن محكمة الموضوع وقد انتهت إلى القضاء للمطعون عليه الأول بالمقدار الذي آلت ملكيته إليه بموجب العقد المذكور فإنه كان لزاما عليها أن تبحث ما وجهه الطاعن إلى هذا العقد من مطاعن وأن تنصل فيها قبل القضاء بذلك وإذا لم تفعل فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفته للقانون .

وحيث إن الثابت من الأوراق أن الطاعن طلب من محكمة الاستئناف أن يكون الحكم بنفاذ عقد القسمة قاصرا على نفاذه بالنسبة لنصيب المطعون عليهما المبين فيه دون القدر الذي يدعى المطعون عليه الأول بأنه اشتراه من والدته بعقد البيع المسجل في ٢ مايو سنة ١٩٥٣ وتمسك الطاعن بأن هذا العقد باطل لصدوره من المتصرف وهي في حالة عتد وطلب احتياطيا إما وقف الدعوى حتى يفصل في الدعوى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥٧ كلى طعنا التي أقامها بطلب بإعلان عقد البيع المذكور وتثبيت ملكيته إلى حصته الميراثية في الأتيان المتصرف فيها بموجب هذا العقد أو أن تبحث المحكمة نفسها الطعن بالإعلان الذي وجهه إلى ذلك العقد وقد رد الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعن في هذا الخصوص بقوله "إنه عما يطلبه المستأنف (الطاعن) من تعديل الحكم المستأنف بأن يكون نفاذ عقد القسمة موضوع النزاع قاصرا على حصته المستأنف عليهما (المطعون عليهما) فقط وبرفض الدعوى فيما زاد عن ذلك بالنسبة لحصته والدتهما السيدة عائشة اسماعيل الواردة بعقد القسمة وبالنسبة لمقدار الزيادة التي ظهرت في نصيب

المستأنف عليهما وهي ١ف و ٨ط و ١٢ من واحتياطيا بوقف الدعوى الحالية حتى يفصل في الدعوى رقم ٨٠٠ سنة ١٩٥٧ مدنى كلى طنطا التي رفعها ببطلان عقد البيع الصادر للمستأنف عليه الأول من والدته فإن نطاق الدعوى الحالية وأساسها هو عقد القسمة المطلوب إثبات صحته ونفاذه وهو ما لم يطعن عليه المستأنف بأى طعن وقد اختص المستأنف بمقتضى هذا العقد بقدر معين من الأطنان وهذا القدر حدد في العقد مقررًا مستقلًا عن نصيب باقى الشركاء ولا يحتمل النطاق الحالى للدعوى بصورتها التي رفعت بها أى نزاع مما يريد المستأنف إقامته عليها من الطعن بالبطلان على عقد البيع الصادر للمستأنف عليه الأول من والدته السيدة عائشة اسماعيل عمرو لأن مثل هذا النزاع خارج عن نطاق الدعوى ولا تتسع له ومناطه دعوى مستقلة إذ أنه لا يعدو الطعن على تصرف الأم المذكورة بالبيع لأحد أبنائها حالة كونها معتومة كما يقول المستأنف "ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي الذى قضى بصحة ونفاذ عقد القسمة المؤرخ ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٤٢ المحررين المدعين (المطعون عليهما) والمدعى عليه (الطاعن) من قسمة ١١٢ فدانًا و ٩ قراريط و ٢٠ سهمًا اختص منها المدعى عليه بـ ٤٠ فدانًا و ١٧ سهمًا الموضحة بالعقد واختص المدعيان بالباقي وقدره ٧٢ فدانًا و ٨ قراريط و ٩ أسهم المذكورة لم يخصص بها المطعون عليهما وحدهما وإنما يدخل فيها النصيب الذى اختصت به والدتهما السيدة عائشة اسماعيل بموجب هذه القسمة التى كانت طرفًا فيها - وهذا النصيب هو الذى اشتراه بعد ذلك المطعون عليه الأول من والدته بعقد البيع المسجل فى ٢ مايو سنة ١٩٥٣ وذكر فى هذا العقد أن مقداره ١٣ فدانًا و ٢٢ قيراطًا و ٧ أسهم وكان يبين من أسباب الحكم الابتدائي التى أحال إليها الحكم المطعون فيه أن المحكمة الابتدائية رأت ادخال نصيب الأم فى القدر الذى حكمت به للمطعون عليهما استنادًا إلى أن ملكية هذا القدر قد آلت إلى المطعون عليه الأول بعقد البيع المسجل مالف الذكر والذى اعتبرته المحكمة صحيحًا ورفضت الطعن بالبطلان الموجه إليه من الطاعن والمؤسس على صدور العقد من الهائنة وهى فى حالة عته بانية رفضها لهذا الطعن على أن العقد المذكور صدر من المتصرفة قبل أن يصدر قرار بالجرع عليها ويسجل هذا القرار فلا يكون باطلا طبقا للمادة ١١٤ من القانون المدنى وهو تقرير قانونى غير صحيح

على اطلاقه ذلك أن صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجر لا يمنع طبقا للسادة المذكورة من الحكم ببطلانه إذا كانت حالة العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها وإذا كان الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى تأييد الحكم الابتدائي فإنه يكون هو أيضا لم يقف عند حد القضاء للطعون عليهما بما اختصا به بموجب عقد القسمة وإنما جاوز ذلك إلى القضاء باختصاصهما بالقدر الذي ادعى المطعون عليه الأول بأن ملكيته قد آلت إليه بطريق الشراء من والدته بالعقد المسجل في ١٩٥٣/٥/٢ لما كان ذلك، وكان الطاعن قد طعن في هذا العقد بالبطلان لصدوره من المتصرفه وهي في حالة صته فإنه كان يتعين على محكمة الاستئناف قبل أن تقضى للطعون عليهما بالقدر الذي يتناوله العقد المذكور أن تبحث الطعن الموجه إليه وتقول كلمتها فيه إذ هو يعتبر دفاعا جوهريا في ذات موضوع الدعوى يترتب عليه لو صح ألا يحكم للطعون عليهما ببعض طلباتهما أما وقد تخلت المحكمة عن الفصل فيه بمقولة إن الدعوى لا تتسع لبحثه وأنه يخرج عن نطاقها فإن حكمها يكون مشوبا بالقصور فضلا عن مخالفته للقانون فيما ورد فيه تقرير الحبيب المحكمة نفسها عن هذا الفصل ومن ثم يتعين نقض الحكم دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٤٧)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عمل . ” نطاق تطبيق القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ “ . ” الطوائف المستثناة منه “ .

المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تعتبر هذه الهيئة مؤسسة عامة . لا يسرى عليها الاستثناء الوارد في المادة ١/٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

(ب) عمل . ” التحكيم في منازعات العمل “ . ” المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم “ .

المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم تشمل كل نزاع مهما كانت صفته سواء كان ناشئا عن خلاف في تطبيق القانون أو غير ذلك من المنازعات الاقتصادية التي تسند إلى نص في القانون .

(ج) نقض . ” آثار الطعن “ . ” وقف التنفيذ “ . تنفيذ .
الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده ويجرده وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها .

١ - المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة . وقيام الدولة بتحويل رسوم الارشاد إنما هو إجراء مقرر لتيسير تحويلها وكفالة هذا التحويل بدليل أنها بعد تحويلها تدفعها هيئة الارشاد بعد خصم المصروفات التي أنفقتها ومن ثم لا تعتبر هيئة البوغاز مؤسسة عامة ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد في الفقرة الأولى من المادة الرابعة من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم تشمل كل نزاع مهما كانت صفة سواء كان ناشئا عن خلاف في تطبيق القانون أو تأويله أو غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التي تستند إلى نص في القانون . وإذا كان النزاع موضوع الطعن خاصا باعتبار أجر الساعات التي أضيفت إلى أجور العمال بقرار ١٥/٧/١٩٥٤ أجزأ أساميا يدخل في حساب المكافآت والأجازات وإصابات العمل فإن هذا النزاع يكون جماعيا ومتعلقا بتصميم علاقة العمل .

٣ - الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده ويجرده وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع تحصل - على ما بين من القرار المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - في أن النيابة المطعون عليها تقدمت بطلب إلى مكتب العمل قالت فيه إنه صدر قرار من هيئة التحكيم بتاريخ ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ بالنسبة للعمال الذين يعملون ٢٤ ساعة ثم يستريحون ٢٤ ساعة عقبها قضى باحتساب مدة العمل وهي ٢٤ ساعة بواقع يومين على أن يضاف إليها ثلثا يوم أي ست ساعات باعتبار أن ساعات العمل اليومية تسع ساعات وطلبت النيابة أن تقرر هيئة التحكيم أن أجور الست ساعات تدخل ضمن الأجر الأساسي الذي يتقاضاه العامل وتدخل في حساب مكافأة انتهاء الخدمة والأجازات والتعويض عن الإصابة وقد وافق مكتب العمل على هذا الطلب ورأى أن يتمشى مع قرار هيئة التحكيم الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ ونظرا لعدم إمكان التوفيق بين الطرفين أحيل النزاع إلى الهيئة حيث دفعت الطاعنة بعدم اختصاصها بنظر النزاع استنادا إلى نص المادة ٤ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وبعدم جواز نظر الطلب لما بقية الفصل فيه بالقرار الصادر في ١٥ بوليه سنة ١٩٥٤ وطلبت احتياطيا رفض الطلب فقررت الهيئة في ٢٦ مايو سنة ١٩٥٩ برفض الدفوع وإجابة المطعون عليها إلى ما طلبت فطعن الطاعنة

في هذا القرار بتاريخ ٢٤ يونيو سنة ١٩٥٩ بطريق النقض وطلبت للأسباب الواردة في التقرير نقض القرار وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسته ١٢ مارس سنة ١٩٦٣ إحالته على هذه الدائرة ولم يحضر أحد عن الطرفين أمامها وصحمت النيابة العامة على طلب رفض الطعن .

وحيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن لقرار المطعون فيه قد خالف القانون إذ رفض الدفع بعدم الاختصاص تأسيسا على أن هيئة إرشاد البوغاز بالاسكندرية لا تعتبر مؤسسة عامة فلا تنطبق عليها المادة ٤ من القانون رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ وذهب القرار إلى تطبيق المادة ٦٩ من القانون المدني التي تشترط في المؤسسة ألا يكون لها قصد تحقيق أى ربح مالى وقال إن الطامنة تسمى إلى تحقيق ربح مالى يتكون من الرسوم المتحصلة من السفن لمصلحة المرشدين ومن يتبعهم من عمال وهذا يجعلها خاضعة لأحكام قانون عقد العمل الفردى وبذا يكون القرار المطعون فيه قد خلط بين الرسم الذى تفرضه الحكومة على السفن التى تدخل ميناء الاسكندرية أو تخرج منها بإرشاد إجبارى قرره القانون وهذا الرسم هو ضريبة تقاضاها الدولة جبرا على السفن ، ويبين أن الدولة تعطى هذه الضريبة لطائفة من موظفين عموميين وهم المرشدون أجرا على عملهم فليست الرسوم إذن ربحا قصده المرشدون بتكوين هيتهم وإنما هذه الهيئة قد تكونت من مرشدين تعينهم الحكومة طبقا لنظام خاص ويعتبرون موظفين عموميين فالهيئة لا تعدو أن تكون جمعية أدبية قوامها توزيع العدالة بين أفراد المرشدين وإقامة نوع من المساواة بينهم حتى لا يختص أحدهم بأجر أكبر من زميله بمحض الصدفة التى تتيح له إرشاد سفن كبيرة الحمولة بينما يختص سوء الحظ زميله بإرشاد السفن الصغيرة بجميع الرسوم التى تحصلها الحكومة وتخصها لعملية الإرشاد في صندوق مشترك يهيء هذه العدالة والهيئة ترمى أيضا إلى رعاية حقوق الأراامل والأيتام من أرباب المعاشات فتيسر لهم الحصول على حقوقهم بانتظام ، وأنه طبقا لأحكام القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ الخاص بتنظيم الإرشاد في ميناء الإسكندرية والرسوم بقانون الصادر في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٨

الخاص بتقدير رسوم الإرشاد وفرضها والقرار الوزاري رقم ٢٧ سنة ١٩٤٨ بشأن درجات المرشدين وشروط تعيينهم وترقيتهم يبين أن هيئة المرشدين هي هيئة إدارية تؤدي خدمة عامة وتخضع للتنظيم والإشراف الحكومي وأن المرشد في حكم الموظف العمومي وأن الدولة تقوم بتحصيل رسوم الإرشاد المقررة قانوناً باعتبارها ضريبة ثم تصرفها لرؤساء البوغاز بعد خصم مصروفات تحصيلها على اعتبار أنهم الأشخاص المستحقون لحصيلة هذه الضريبة مقابل قيامهم بهذه الخدمة العامة .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن المرشدين وعمال هيئة البوغاز بالإسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تربطهم بالدولة علاقة الوظيفة العامة يؤكد ذلك ما ورد في تقرير لجنة مجلس الشيوخ المختصة التي قدمت مشروع القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٨ للجلس من أن " المشروع لم يشأ أن يدخل المرشدين في طائفة الموظفين العموميين شأنهم في ذلك شأن أصحاب المهن الحرة الأخرى كالأطباء والمحامين والصيادلة والمحاسبين الذين لا يجوز لهم مباشرة مهنتهم إلا بشروط خاصة وأن المشرع في هذا المقام إنما يريد أن يوجد لطائفة المرشدين احتكاراً واقعياً حتى لا يحترف المهنة غير المرشدين المعترف بهم من الحكومة " وأما قيام الدولة بتحصيل رسوم الإرشاد فلإنما مقرر ذلك لتيسير تحصيلها وكفالة هذا التحصيل بدليل أن الدولة تقوم بعد تحصيلها بدفعها لهيئة الإرشاد بعد خصم المصروفات التي أنفقتها ومن ثم فلا يعتبر المرشد في هيئة البوغاز موظفاً عمومياً كما أن هذه الهيئة لا تعتبر مؤسسة عامة ولا يسرى عليها الاستثناء الوارد في المادة ١/٤ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ لما كان ذلك، وكان القرار المطعون فيه قد انتهى إلى هذه النتيجة فإن النعي عليه في هذا الخصوص يكون على غير أساس ويتعين رفضه ولا يضير القرار المذكور أن يكون قد تضمن قرارات خاطئة بعدم تميزه بين المؤسسة Fondation التي نص عليها القانون المدني في المادة ٢٩ وبين المؤسسة العامة Etablissement public التي نظمها القانون رقم ٣٢ سنة ١٩٥٧ لأن النتيجة التي انتهى إليها تتفق مع أحكام القانون.

وحيث إن السبب الثانى من أسباب الطعن يتحصل فى أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون ذلك أن موضوع النزاع الذى فصل فيه ينحصر فى طلب تطبيق القرار الصادر فى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ وأن الجهة المختصة بذلك هى المحاكم العادية وليست هيئة التحكيم .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم تشمل - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - كل نزاع مهما كانت صفته سواء كان ناشئا عن خلاف فى تطبيق أو تأويل قانون أو لائحة أو حكم قضائى أو غير ذلك من أسباب المنازعات الاقتصادية التى تستند إلى نص القانون . لما كان ذلك، وكان النزاع موضوع الطعن خاصا باعتبار أجزاها الست التى أضيفت إلى أجور العمال بقرار ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ أجرا أساسيا يدخل فى حساب المكافآت والأجازات وإصابات العمل فإن هذا النزاع يكون جماعيا ومتعلقا بصميم علاقة العمل فضلا عن أنه متعلق بتطبيق قرار تحكيم سابق ومن ثم يكون هذا النعى على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الثالث من أسباب النعى أقيم على أن القرار المطعون فيه قد خالف القانون إذ أن النزاع الحالى هو تكرار للنزاع السابق الصادر به قرار ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ ومن ثم كان يتعين قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن موضوع النزاع الذى فصل فيه القرار المطعون فيه مخالف لموضوع النزاع السابق الذى فصلت فيه الهيئة بقرارها الصادر فى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ إذ أن موضوع القرار السابق كان خاصا بأحقية عمال هيئة إرشاد الهواز فى أجر يومين وثلاثى يوم من كل يوم من أيام العمل لمدة أربع وعشرين ساعة تقابله راحة لمدة أربع وعشرين ساعة أخرى وأما موضوع القرار الحالى فهو تقرير حق العمال فى احتساب الست ساعات المذكورة ضمن الأجر الأساسى للعامل عند حساب مكافأة الخدمة أو الأجازات أو التعويض عن الإصابة ومن ثم يكون هذا النعى متعين الرفض .

وحيث إن السبب الرابع من أسباب الطعن يتحصل في أن القرار المطعون فيه يخالف القانون إذ أنه بني على القرار السابق الصادر في ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ الذي طعن فيه بالنقض بالطعن رقم ٨٣ سنة ٢٦ ق وكان يتعين أرجاء الفصل في النزاع الحالي حتى يفصل من محكمة النقض في الطعن المذكور .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أن الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده وبمجرده وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها وإذا كان ذلك، فإنه لم يكن متعيّنا على هيئة التحكيم أن توقف نظر النزاع الحالي حتى يفصل في الطعن السابق الخاص بقرار ١٥ يوليو سنة ١٩٥٤ ومن ثم يكون هذا النعي على غير أساس ويتعين رفضه .

وحيث إن السبب الخامس من أسباب الطعن يتحصل في أن القرار المطعون فيه أخطأ إذ اعتبر أجر الست ساعات أجرا أساسيا في حساب المكافأة والجازات واصابات العمل ذلك أن وجود العامل مدة ٢٤ ساعة مع المرشد على أتم الاستعداد لا يكون إلا في حالة العمل فقط وليست هذه الحالة دائمة إذ أن عمال اللنشات والقاطرات كثيرا ما ينخل بينهم وبين العمل باللنشات ٢٤ ساعة في حالات ربط اللنشات للتعمير والإصلاح أو حالة عدم وجود عمل أو حالة غلق البوغاز ومن ثم كان يتعين محاسبة العامل على أساس يوم العمل تسع ساعات فقط وأما الست ساعات فلا تضاف إلا حسب صرفها الفعلي وبمتوسط ما يقبضه العامل منها فعلا .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه يتعلق بوقائع لا يبين من القرار المطعون فيه أنها أثبتت أمام الهيئة قبل صدوره ومن ثم لا يجوز التمسك بها أمام هذه المحكمة لأول مرة وفضلا عن ذلك فإن هذا النعي إنما يعترض به على القرار السابق الذي قرر مبدأ إضافة مدة الست ساعات لأن النعي في الطعن الحالي ينصب على هذا الأساس الذي فصل فيه القرار السابق وليس على بعض آثاره التي فصل فيها القرار المطعون فيه ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله وواجب الرفض ولما تقدم يكون الطعن برمته على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٣ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشاوي ، ومحمد المهيد يوسف الغايش ، وإبراهيم محمد عمر هندي .

(١٤٨)

الطعن رقم ٩ لسنة ٣١ "أحوال شخصية" :

(أ) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين " . " طلاق " .

الطلاق على مال لا يتم إلا بإيجاب وقبول . اقرار الزوجة بإبراء زوجها من مؤخر
صداقها ونفقتها وجميع حقوقها الزوجية مقابل حصولها على الطلاق . خلو عبارة الافراد
بما يفيد إيقاع يمين الطلاق مقابل هذا العوض . مجرد إيجاب من الزوجة لم يصادفه
قبول من الزوج .

(ب) أحوال شخصية . " المسائل الخاصة بالمصريين " . " طلاق " .
" إرث " . " موانع الإرث " .

الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في المنع من
الميراث شرعا .

١ - الطلاق على مال هو يمين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة
لا يتم إلا بإيجاب وقبول من البائنين ، وإذا كانت عبارة الاقرار الصادر من
الزوجة إنما تتضمن إبرائها لزوجها من مؤخر صداقها ونفقتها وجميع الحقوق
الزوجية المترتبة لها بموجب عقد الزواج مقابل حصولها على الطلاق ، وقد خلت
بما يفيد إيقاع الزوج يمين الطلاق على زوجته مقابل هذا العوض ، فإن هذه
العبارة مجردة لا تعدو أن تكون مجرد إيجاب من الزوجة بعرض العوض على الزوج
مقابل حصولها على الطلاق لم يصادفه قبول منه بإيقاع الطلاق فعلا ، ومن ثم
فلا يتحقق فيها وصف الطلاق على مال وشروطه وبالتالي لا يترتب عليها أثره
المقرر شرعا .

٢ - الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في
المنع من الميراث شرعا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى السيدة لى فريد شكرى رفعت على والد الطاعنات السيد/ ابراهيم أبو سيف راضى الدعوى رقم ٤٨٦ سنة ١٩٥٤ كلى القاهرة الابتدائية الشرعية طالبة الحكم لها بثبوت وفاة ابنه محمد بتاريخ ١٩٥٤/٧/٢٤ واستحقاقها لريع تركته لانحصار إرثه فيها وفى والده المدعى عليه وقالت فى بيان دعواها إنها تزوجت المتوفى بمقتضى وثيقة زواج رسمية بتاريخ ١٩٥٤/٣/٤ على يد مأذون الزيتون وأنه طلقها فى غيبتها و بدون علمها طلاقا مكملا للثلاث بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٦ فى مرض موته بالسرطان بقصد الفرار من إرثها . ودفع المدعى عليه الدعوى بأن المطعون عليها مطلقة من المتوفى بعد الدخول ثلاث مرات متفرقات أولاها بمدينة لندن بناء على طلبها ورضاها بمقتضى ورقة عرفية وقعت عليها بتاريخ ١٩٥٤/٤/١٣ وهو طلاق على مال يقطع سبب الإرث شرعا وإن بقيت فى هدته وطلب رفض الدعوى . وأنكرت المطعون عليها هذا الطلاق قائلة إنها بقيت فى عصمة زوجها الى أن طلقها فى غيبتها بالإشهاد المؤرخ ١٩٥٤/٥/٢٦ وطلبت عدم سماع هذا الدفع وبتاريخ ١٩٥٥/٦/٢٧ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الدفع ورفض الدعوى فاستأنفت المطعون عليها هذا الحكم أمام المحكمة العليا الشرعية طالبة الغاء والحكم لها بطلباتها ولمناسبة الغاء المحاكم الشرعية أحيل هذا الاستئناف الى محكمة استئناف القاهرة وقيد برقم ٩ سنة ٧٣ ق وبتاريخ ١٩٥٦/٣/١٤ حكمت المحكمة - حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وتأيد الحكم الابتدائى فيما قضى به من رفض الدفع بعدم جواز سماع دعوى الطلاق على الإبراء وحددت لسماع الدعوى جلسة ١٩٥٦/٤/١١ وبتاريخ ١٩٥٦/٥/٣٠ حادت المحكمة فحكمت بتأييد الحكم المستأنف فطعنَت السيدة لى فريد شكرى فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد ذلك الطعن برقم ٣٢ سنة ١٩٥٦ وبجلسة ١٩٥٨/٦/١٩ قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن بالنسبة للحكم الصادر

في ١٤/٣/١٩٥٦ و بقبوله بالنسبة للحكم الصادر في ٣٠/٥/١٩٥٦ وبتقضى الحكم المذكور وقد توفى والد الطاعنات فخلن محله وأعلن المطعون عليها بالسير في الاستئناف بعد إحالته من محكمة النقض وبتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٠ حكمت محكمة الاستئناف برفض الدفع بعدم قبول الدعوى أسبق الفصل فيها وبقبولها وإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى المؤسس على أن المستأنفة مطلقة من المتوفى طلاقاً بائناً برضاها وقبولها وحكمت بثبوت وفاة المرحوم محمد إبراهيم أبو سيف راضى وأن المطعون عليها من ورثته وتستحق ستة قرار يربط من ٢٤ قيراطاً تنقسم إليها تركته فطمنت الطاعنات في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بتقريرى الطعن وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة وعند نظره صممت الطاعنات على طلب نقض الحكم. وطلبت المطعون عليها الأولى رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الثانى وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الطعن أقيم على خمسة أسباب يتحصل السبب الأول منها في أن الحكم المطعون فيه مسخ الورقة العرفية المؤرخة ١٣/٤/١٩٥٤ وأنحرف بها عن دلالتها الظاهرة بحجة أن "دلالتها محتملة لأمرين أحدهما أن الطلاق وقع أولاً ثم وقع الإبراء بعده فيكون طلاقاً رجعياً ولا يلزمها ما أبرأت منه وثانيهما أن الإبراء صدر أولاً وتلاه الطلاق فيكون بائناً والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال" وهذا الذى ذهب إليه الحكم تعسف ومسخ لصيغة الإقرار إذ أن اعتراف المطعون عليها بالإبراء نظير حصولها على الطلاق قاطع في أن الإبراء سابق على الطلاق إذ أن عوض الطلاق لا يكون إلا سابقاً له في عرف المختصين وعرف الناس جميعاً غير أنه متى تم يختلف أسلوب التعبير فالمطلق يقول طلقت نظير الإبراء — والمطلقة تقول أبرأت نظير الطلاق وهذا ما يتفق مع عبارة الإقرار — ثم هو من جهة ثانية مخالف لأقوال الفقهاء من وجوب حمل الكلام على ما يظهر أنه المقصود به ودلالة الورقة العرفية من قبيل الظاهر لا من قبيل المجمل فلا يرد عليها قاعدة أن الدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال هذا وما أورده الحكم في سياق أسبابه من "أن المتوفى كان بين ماملين مامل المحافظة على عرضه

وعامل الإبقاء على زوجته كى تراء وتمرضه فلما حصل على هذه الورقة أبقاها
ليستخدمها عند اللزوم بدون حاجة إلى طلاقها والخطاب المرسل منها له لا يدل
على الطلاق" فيه اضطراب وتناقض إذ أن الخطاب لم يقدم كدليل على الطلاق
وانما قدم كدليل على الباطل عليه وقد ذهب الحكم أولا إلى وجود طلاق رجعي
أنه رجعي وذهب ثانيا إلى عدم وجود طلاق ويحصل "السبب الثاني" في أن
الحكم المطعون فيه قرر أن (اكراما وقع من الزوج المتوفى على زوجته
المطعون عليها بتهديدها بالطلاق واعادتها إلى مصر الأمر الذى يجرى شعورها
ويعمس كرامتها ويعرضها للقبل والقال) في حين أن هذا الاكراه الذى ذهب إليه
الحكم لم يقم عليه دليل فضلا عن أن الطلاق يملكه الزوج وقد قرر فقهاء
الحنفية أن تهديد الزوج لزوجته بالطلاق أو بالتزوج بغيرها لا يعتبر اكراما
لأن الطلاق والزواج بأخرى حق للزوج شرما ويحصل "السبب الثالث
والخامس" في أن الحكم المطعون فيه ذهب إلى أن (إبراء المطعون عليها باطل
لأنه صدر منها وهى لم تبلغ من الرشد لأنها مولودة في ١٩٣٣/٦/٣ وورقة الإبراء
محيرة في ١٩٥٤/٤/١٣ فتكون غير أهل للتبرع ويكون طلاقها على فرض صحة هذا
الإقرار رجعا تطبقا لقوانين الولاية على المال التى يقتضى اتساق القوانين
وعدم تضارب الأخذ بها وقد جرى عمل المحاكم على أن من لم تبلغ من الرشد
لا تسمع منها دهوى النفقة والميراث) وهذا الذى ذهب إليه الحكم مخالف
لمذهب الحنفية الواجب التطبيق إعمالا لنص المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية
ومخالف أيضا لقوانين الولاية على المال لأن والد المطعون عليها وهو وليها
قد باشر عقد زواجها بوكالته عنها في قبض عاجل صداقها وهذا قاطع في أنه
كولى لها قد أذن لها في هذا التصرف وهى بهذا الإذن تكون كاملة الأهلية
في جميع حقوق الزوجية وإن لم تبلغ رشدها طبقا للمادة ٦٤ من القانون رقم ١١٩
سنة ١٩٥٢ وما ورد بمذكرته التفسيرية والحكم المطعون فيه إذ لم يرد على دفاع
الطاعنات في هذا الخصوص فإنه يكون قاصر البيان فضلا عن مخالفته للقانون
والخطأ في تطبيقه وتأويله .

وحيث إن هذا النعى مردود في جملة ذلك أن الطلاق على مال هو يمين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة وهو لا يتم إلا بإيجاب وقبول من الجانبين وإذا كان ذلك، وكانت عبارة الورقة العرفية المؤرخة ١٩٥٤/٤/١٣ هي "أقرر أنا الموقعة أدناه ليلي شكري إبرائى ذمة زوجي محمد أبو سيف راضى من مؤخر صداقي ونفقتي وجميع الحقوق الزوجية المترتبة لي بموجب عقد الزواج وهذا مقابل حصولي على الطلاق" وقد خلت مما يفيد إيقاع الزوج يمين الطلاق على زوجته مقابل هذا العوض فإن هذه العبارة بمجرد أن تكون مجرد إيجاب من الزوجة بعرض العوض على الزوج مقابل حصولها على الطلاق لم يصادفه قبول من الزوج بإيقاع الطلاق فعلا ومن ثم لا يتحقق فيها وصف الطلاق على مال وشروطه وبالتالي لا يترتب عليها أثره المقرر شرعا يؤيد ذلك ما ورد في الخطاب الموجه من المطعون عليها لزوجها المتوفى من عبارات تناشده فيها التريث حتى لا يأتى فعلا قد يندم عليه في المستقبل ويؤيده كذلك أنه طلقها بالإشهاد الصادر في ١٩٥٤/٥/٢٦ في حين أنه لو أن طلاقا بائنا تم فعلا بالورقة العرفية لأغناه ذلك عن إيقاع الطلاق الثابت بالإشهاد إذ أن الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في المنع من الميراث شرعا - إذ كان ذلك، فإن النعى على الحكم في خصوص ما حول عليه في قضائه من وقوع إكراه على المطعون عليها حملها على تحرير ورقة الإقرار المشار إليها ومن بطلان تبرعها بالعوض مقابل حصولها على الطلاق لعدم بلوغها سن الرشد يكون غير منتج ولا جدوى فيه ومن ثم فإن الحكم - فيما انتهى إليه - لا مسخ ولا تناقض ولا مخالفة فيه للقانون مما يتعين معه رفض هذه الأسباب .

وحيث إن السبب الرابع أقيم على وجهين يتحصل أولهما في بطلان الحكم المطعون فيه لإخلاله بدفاع الطاعنات إخلالا جوهريا ذلك أنهن دفعن الدعوى بالطلاق نظير الإبراء وقدمن الورقة العرفية المؤرخة ١٩٥٤/٤/١٣ لإثبات هذا الدفع وقد اعتدت به المحكمة الابتدائية كما اعتدت به محكمة الاستئناف من قبل بمحكمها المنقوض فكان على محكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم المطعون فيه وقد اتجهت إلى غير ذلك أن تنبه الطاعنات بالأسلوب القضائي إلى عجزهن عن الإثبات حتى يتمكن من إثبات دفعهن بالبينة الشرعية وإذ هي لم تفعل تكون

قد أخلت بدفاههن إخلالا جوهريا . ويتحصل ثانيهما في أن الحكم المطعون فيه قد جارى المطعون عليها فيما ذهبت إليه من أنها طلقت في مرض الموت دون أن تكلفها المحكمة إثبات الشروط التي يجب توافرها في مرض الموت ويكون بذلك قد شابه قصور يستوجب نقض الحكم .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأن الطاعنات لم يقدم ما يدل على أن المحكمة أغفلت تقرير عجز الطاعنات عن الإثبات بفرض لزومه ومردود في الشق الثاني بأن الحكم حول في قضائه على أن " المتوفى قد طلق المستأنفة طلاقا بائنا في ١٩٥٤/٥/٢٦ وهي لا تزال في عدته حتى وفاته في ١٩٥٤/٧/٢٤ وقد كان حين الطلاق المذكور مريضا بالسرطان في الرئة اليسرى كما هو ثابت من المستندات وهو مرض خبيث يغلب فيه الهلاك . وقد ثبت من المستندات أنه مرض لم يمهل المتوفى منذ أصيب به في مارس سنة ١٩٥٤ حتى قضى نحبه سوى أربعة أشهر فهو مرض موت لازمه حتى مات به في ١٩٥٤/٧/٢٤ وهي في عدته فيكون فارا بطلاقها المذكور وتستحق الميراث في تركته " ويبين من هذا الذي أورده الحكم أنه عرض للشروط التي يتطلبها الفقهاء لتحقيق مرض الموت وطلاق الفار مستدلا على ذلك بالمستندات والقرائن التي اقتنع بها مما يبرئه من عيب القصور - ولما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس ويتعين رفضه .

جلسة ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ الحسينى العوضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد توفيق
اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١٤٩)

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوى . " شروط قبول الدعوى " . " الصفة فى الدعوى " . أشخاص اعتبارية .
مصلحة التجارى . " حق التقاضى " .

دفع مبلغ إلى مصلحة التجارى فى وقت كانت تابعة فيه لوزارة الشئون البلدية والقروية وفرما من
فروعها . دخول المبلغ فى ذمة الوزارة . توجيه الدعوى باسترداد ذلك المبلغ إلى الوزارة وحدها
لا مخالفة فيه للقانون .

متى كان الثابت أن المبلغ الذى أقامت الشركة المطعون عليها الدعوى بطلب
استرداده على أساس أنها دفعته بغير حق قد دفع إلى مصلحة التجارى على دفعتين
فى سبتمبر سنة ١٩٥٠ ويناير سنة ١٩٥١ وكانت مصلحة التجارى فى هذا الحين
تابعة لوزارة الشئون البلدية والقروية (الطاعنة) وفرما من فروعها مما يعتبر معه
أن هذا المبلغ قد دخل فى ذمة هذه الوزارة وكان قرار وزير الشئون البلدية والقروية
رقم ١١٦ لسنة ١٩٥١ الذى قضى بالحق بعض أقسام مصلحة التجارى بمجلس
بلدى القاهرة لم يعمل به إلا من تاريخ نشره فى أول مارس سنة ١٩٥١ ولم يترقب
هذا الإلحاح على القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر
توجيه الدعوى إلى وزارة الشئون البلدية والقروية صحيحا وألزمها وحدها بالمبلغ
المطالب به على الأساس المتقدم الذكر لا يكون مخالفا للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - تحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - فى أن الشركة المطعون عليها أقامت بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ ضد وزارة الشئون البلدية والقروية (الطاعنة) ومدير عام مصلحة الحجارى الرئيسية بالقاهرة الدعوى رقم ٤٩٩ سنة ١٩٥٣ مدنى كلى القاهرة طالبة القضاء بإلزامها متضامنين أن يدفع لها مبلغ ١٦٥٠ ج والفوائد القانونية من تاريخ المطالبة الرسمية للسداد ، ومقيمة دعواها على أنها تملك أرضا بشبرا تعرف بأرض وقف شريف وقد صدر بتاريخ ٢٤ من يونيو سنة ١٩٥٠ مرسوم باعتماد تقسيم جزء منها وجاء فى برنامج المرافق العامة الملحق به أن عملية التقسيم تتم بواسطة الشركة المطعون عليها ولحسابها غير أنه بتاريخ ١٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تلقت من مصلحة الحجارى كتابا تطالبها فيه بدفع مبلغ ١٦٥٠ ج على اعتبار أنه المصاريف الإدارية المستحقة عن عملية الحجارى فاضطرت الشركة لدفع هذا المبلغ للمصلحة بشيكن مؤرخين ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ و ١٧ يناير سنة ١٩٥١ مع احتفاظها بكافة حقوقها وإذا كانت غير ملزمة قانونا بتلك المصاريف الإدارية فقد أقامت الدعوى بطلب استردادها ، وبإعلان تاريخه ١٩ من فبراير سنة ١٩٥٦ اختصمت الشركة المطعون عليها فى دعواها محافظ القاهرة بصفتها رئيسا لمجلسها البلدى طالبة إلزامه مع المدعى عليهما سالتى الذكر بطلباتها ، وددى المدعى عليهم الدعوى بأن موضوعها استرداد ما دفع بغير حق ومن ثم تسقط بانقضاء ثلاث سنين من الدفع وقد اتقضت قبل إقامة الدعوى صحيحة على من يمثل البلدية قانونا وهو محافظ القاهرة . أما توجيهها قبل ذلك بتاريخ ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ على وزير الشئون البلدية والقروية فليس من شأنه أن يقطع مدة السقوط لأن الدعوى كانت موجهة إلى من ليس له صفة فى تمثيل البلدية مما

يجعل الدعوى قبله غير مقبولة ، وبتاريخ ١٤ من أبريل سنة ١٩٥٧ قضت المحكمة بإلزام وزارة الشئون البلدية والقروية بأن ترد للشركة المطعون عليها مبلغ ١٦٥٠ ج وفوائده بواقع ٤ ٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٢ من يناير سنة ١٩٥٣ ، واستأنف وزير الشئون البلدية والقروية (الطاعن بصفته) ومحافظ القاهرة باعتباره ممثلا لبلديتها ومدير عام مصلحة المجارى هذا الحكم بالإستئناف رقم ٩٩٦ سنة ٧٤ ق القاهرة طالبين إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة للطاعن لانتفاء صفته في تمثيل بلدية القاهرة . وبسقوط حق المطعون عليها في المطالبة بالمبلغ المدعى به لمضى أكثر من ثلاث سنوات على أدائه قبل رفع الدعوى باسترداده على محافظ القاهرة صاحب الصفة في تمثيل بلدية القاهرة ومن باب الاحتياط برفض الدعوى ، وبتاريخ ٢٢ من مايو سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وبتقرير تاريخه أول فبراير سنة ١٩٥٩ طعنت وزارة الشئون البلدية والقروية بالنقض في هذا الحكم وأبدت النيابة الرأى بطلب رفض الطعن ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٦٢ إحالته على هذه الدائرة ، وبعد استيفاء الإجراءات التالية لقرار الإحالة حدد لنظر الطعن جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأياها السابق .

ومن حيث إن الطعن أقيم على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ، وفي بيان ذلك تقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم قبول الدعوى قبل وزارة الشئون البلدية والقروية لرفعها على غير ذى صفة وبقبولها استنادا إلى ما قرره من أن المستفاد من أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ هو أن الشخصية المعنوية لبلدية القاهرة شخصية قاصرة ومن ثم فانه كما يجوز اختصاصها في شخص محافظ القاهرة تطبيقا لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ فانه يجوز أيضا اختصاصها في شخص الوزير المشرف على المجلس البلدى الذى يرأسه المحافظ هذا إلى أن موضوع النزاع كان يتعلق بتنفيذ أحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم أراضى البناء والموافقة على هذا التقسيم تثبت بقرار من وزير

الشئون البلدية والقروية مما يجعل له صفة في النزاع الذي يتعلق بالالتزامات التي فرضها ذلك القانون الذي يقوم هو بتنفيذه تقول الطاعنة إن هذا الذي أقام عليه الحكم قضاءه في هذا الخصوص غير صحيح في القانون، ذلك أن نص المادة ٢٠ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ صريح في اختصاص مجلس بلدى القاهرة بمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح المتعلقة بالصحة العمومية والتنظيم والمباني وتقسيم الأراضي وغير ذلك من القوانين الخاصة بالمرافق العامة كما تنص المادتان ٢٢، ٢ من ذات القانون على أن محافظ القاهرة هو رئيس مجلسها البلدى وهو الذى يمثله أمام المحاكم ومقتضى هذه النصوص ألا تكون لوزير الشئون البلدية والقروية صفة في تمثيل مجلس بلدى القاهرة أمام القضاء وإذا كنت بعض نصوص القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ الخاص بتقسيم الأراضي الممدة للبناء قد استلزمت مصادقة الوزير على أمور رأى الشارع وجوب مصادقته عليها لتعلقها بالمرافق العامة والتخطيط وذلك بوصفه المهيمن عليها والمشرف على توجيهها فإن ذلك ليس من شأنه أن يضفى على وزير الشئون البلدية والقروية صفة في تمثيل المجلس البلدى بل تظل هذه الصفة لمحافظ القاهرة بمقتضى النصوص الصريحة الواردة في القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ .

ومن حيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان الحكم المطعون فيه قد جارى الحكم الابتدائى فيما قرره من توافر الصفة لوزير الشئون البلدية والقروية (الطاعنة) في تمثيل مجلس بلدى القاهرة في النزاع المطروح إلا أنه يبين من الحكم الابتدائى الذى أقره الحكم المطعون فيه وأخذ بأهله أنه لم يكن لهذا التقرير أثر في قضائه إذ هو لم يلزم المجلس البلدى بشيء وإنما قصر قضاءه بالالتزام على وزارة الشئون البلدية والقروية وجعل عماد هذا القضاء ما قرره في ختام أسبابه من أن "وزير الشئون البلدية والقروية هو الذى يمثل أقسام الوزارة المختلفة ومن بينها مصلحة المجارى المدعى عليها ومن ثم كان استلامها المبلغ المطالب به لحساب الوزارة المذكورة ويتعين لذلك إلزام هذه الوزارة برده" ولما كان النابت والذى لا خلاف عليه بين الطرفين أن المبلغ الذى أقامت الشركة المطعون عليها الدعوى بطلب استرداده على أساس أنها دفعته بغير حق قد دفع إلى مصلحة المجارى على دفعتين في ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ و ١٧ من يناير

سنة ١٩٥١ وكانت مصلحة المجارى فى هذا الحين تابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية وفرعا من فروعها مما يعتبر معه أن هذا المبلغ قد دخل فى ذمة الوزارة وكان قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٦ سنة ١٩٥١ الذى قضى بالحاق بعض أقسام مصلحة المجارى بمجلس بلدى القاهرة لم يعمل به إلا من تاريخ نشره فى أول مارس سنة ١٩٥١ ولم يترتب هذا اللاحاق على القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ خلافا لما تقول به الطاعنة - لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر توجيه الدعوى إلى وزارة الشؤون البلدية والقروية صحيحا والزمها وحدها بالمبلغ المطالب به على الأساس المتقدم الذكر لا يكون مخالفا للقانون ، ومتى تمت هدم الدعامة التى أقام عليها الحكم قضاءه وكانت وحدها كافية لحمله فان ماقرره الحكم فى شأن صحة تمثيل وزير الشؤون البلدية والقروية لمجلس بلدى القاهرة أمام المحاكم يكون زائدا على حاجة الدعوى ولم يعتمد عليه نفس الحكم فى الوصول إلى النتيجة التى انتهى إليها ومن ثم يكون النعى على ما شاب أسباب الحكم فى هذا الخصوص من عوار غير مجد .

وحيث إنه لذلك يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندي ، ومحمد نور الدين موسى .

(١٥٠)

الطعن رقم ٨٣ ٤ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” أسباب الإنهاء الخاصة بالعقود غير المحددة المدة ” .

المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . النص فيها على أحوال انتهاء عقد العمل بوقاة العامل أو بجزءه من تأدية عمله أو بمرضه مرضا يستوجب انقطاعه من العمل مدة معينة لم يره على سبيل الحصر .

(ب) عمل . ” تنظيم العمل ” . ” سلطة رب العمل في تنظيم منشآته ” . ” انتهاء عقد العمل ” . ” أسباب الإنهاء الخاصة بالعقود غير المحددة المدة ” .

تحديد رب العمل من السنين لتقاعد عماله . تصرف منه بماله من سلطة مطلقة في إدارة منشآته وتنظيم العمل بها . إنها . عقد العامل لهذا السبب لا يكون بغير مبرر .

١ - ما ورد في المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من النص على انتهاء عقد العمل بوقاة العامل أو بجزءه من تأدية عمله أو بمرضه مرضا يستوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة ليس إلا بيانا لبعض صور انتهاء العقد لسبب فحري وحيث يكون انتهاءه مرضيا لا عاديا .

٢ - النص في لائحة الشركة على تحديد من الستين لتقاسم أعمالها إنما هو تصرف صدر من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه . وإذا كان الثابت في الدعوى أن طبيب الشركة قدر من المطعون عليه وقت التحاقه بالعمل ولم يعترض أو ينازع في هذا التقدير طول مدة خدمته واستمر هذا الوضع قائماً ومستقراً بينهما إلى أن بلغ من الستين وأنها عقدت لهذا السبب ، فإن هذا الإنهاء لا يكون بغير مبرر (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ٧٥ سنة ١٩٥٩ دمنهور الابتدائية بطلب الزام الطاعن بصفته الممثل القانوني لشركة مصر للفزل والنسيج الرقيق بكفر الدوار بأن يدفع له مبلغ ٨٠٢ من الجنيهات و ٧٠٠ مليم منه ٢٢٠ جنيهاً مكافأة نهاية الخدمة و ٧ جنيهاً و ٧٠٠ مليم بل ائثار و ٦٥ جنيهاً مستحقته في صندوق الادخار و ٥٠٠ جنيه بصفة تعويض عن فصله من الخدمة بغير مبرر وقبل بلوغه سن الستين ، وردت الشركة بأنها لم تنازع المطعون عليه فيما يستحقه من مكافأة نهاية الخدمة وقدره ١٦٠ جنيهاً وما يستحقه في صندوق الادخار وقدره ٦٥ جنيهاً وطلبت رفض الدعوى فيما زاد عن هذين المبلغين لأن مقدار المطعون عليه غير محدد المدة وقد أنهته عندما بلغ من الستين حسب تقدير طبيب الشركة لسنة وقت

(١) تمس المبدأ قد أقرته المحكمة بذات الجلسة في الطعن ٤٩٠ لسنة ٢٩ ق وراجع قض

١٩٦٠/٢/٢٤ الطعن ٢٢٢ لسنة ٢٥ ق لسنة ١١ ص ٢٢٩ .

التحاقه بخدمتها وعملا بالمادة ٢٩ من لائحتها . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/٣١ حكمت المحكمة حضوريا بالزام المدعى عليه بصفته بأن يدفع للمدعى مبلغ ١٦٠ جنيها قيمة المكافأة المستحقة له عن مدة خدمته ومبلغ ٦٥ جنيها قيمة ما يستحقه من الادخار ومبلغ ١٥٠ جنيها تعويضا عن فصله تعسفا من عمله بالشركة والزم المدعى عليه بصفته المصاريف المناسبة لما قضى به من الطلبات ومبلغ ٣٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وشملت الحكم بالنفاذ المعجل وبلا كفالة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات ، وأسست قضاءها هذا على أن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ حددت أحوال انتهاء عقد العمل بغير مسئولية ولا تعويض على أحد من طرفيه وليس من بينها بلوغ العامل من الستين ورتبت على ذلك أنه اذا تضمن عقد العمل أو لائحة التنظيم بالمصنع . مثل هذا الشرط فانه يقع باطلا لمخالفته أحكام القانون وبالتالي أن الشركة وقد فصلت المطعون عليه لهذا السبب فانها تكون قد أساءت استعمال حقها في انتهاء عقده . واستأنفت الشركة هذا الحكم لدى محكمة استئناف الاسكندرية طالبة الغاء والحكم برفض الدعوى بالنسبة لمبلغ التعويض وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٥٠ سنة ١٥ قضائية وبتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٠ حكمت المحكمة حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف والزام المستأنف بالمصاريف المناسبة لمبلغ ١٥٠ جنيها وأمرت بالمقاصة في أتعاب المحاماة ، وأسست قضاءها هذا على ما جاء في الحكم الابتدائي من أسباب وعلى ما أضافته هي من أنه لا يوجد ما يدل على أن لائحة الشركة كانت موجودة وقت التحاق المطعون عليه بالعمل لديها وأنه قبل المعاملة بموجبها ومن جهة أخرى فانه ثابت من المستخرج الرسمي المقدم لمحكمة أول درجة ان المطعون عليه ادرج بمواليد سنة ١٩٠٤ بناء على الطلب الذي تقدم به وفقا لقانون المواليذ والوفيات رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ولم يكن اذن قد بلغ سن الستين وقت فصله ومن ثم انتهت الى أن فصل المطعون عليه من غير مبرر . وقد طعن في الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالة الى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعة على طلب نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها الى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن مما تنعاه الطامنة على الحكم المطعون فيه أنه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله من وجهين: أولهما أنه أقام قضاءه في الدعوى على أن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وكذلك المادة ٦٩٧ من القانون المدني — أوردت على سبيل الحصر أحوال انقضاء عقد العمل بغير مسئولية ولا تعويض على أحد من طرفيه وهي الوفاة والمرض والعجز وليس من بينها بلوغ العامل منا معينة ورتب على ذلك بطلان شرط إحالة العامل على المعاش متى بلغ من الستين الذي تضمنته لائحة الشركة وأن فصل المطعون عليه من العمل بالشركة لبلوغه هذه السن مخالف للقانون وموجب لمسئوليتها ، في حين أن المادة ٤٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ، إنما تواجه صورة بعينها من صور انقضاء عقد العمل لاستحالة تنفيذه ولأحد هذه الأسباب الثلاثة التي تعتبر من قبيل القوة القاهرة وهي لا تمنع من انقضائه بما يلائم طبيعته من أسباب الانقضاء الأخرى كأن ينقضي بانتهاء المدة المحددة له وبالفسخ لأحد الأسباب المبينة في المادتين ٤٠ و ٤١ أو بالفسخ الغير مجرد عن المبرر ، وفي حين أن الشرط الذي يرد في عقد العمل أو لائحة المصنع بانتهاء العقد متى بلغ العامل من الستين هو شرط صحيح لا مخالفته فيه لأى حكم من أحكام القانون إذ هو لا يعدو أن يكون شرطا بتوقيت العقد يجوز لرب العمل أن يضمّنه عقد العمل أو لائحة المصنع بما له من حق الرقابة والامتراف على نشاط العامل وتقدير ما إذا كانت صفاته المهنية أو سنها أو حالته الصحية تبرر بقاءه في العمل أم لا ، وما استطرد إليه الحكم من أنه ”لا يوجد ما يدل على أن هذه اللائحة المحتوية على هذا الشرط كانت موجودة فعلا وقت التحاق المطعون عليه بالعمل وأنه قبل هذا الشرط“ خطأ إذ أن عقد المطعون عليه غير محدد المدة وكان يسع الشركة أن تضع حدا له متى بلغ المطعون عليه منا أقل وصدور لائحة الشركة في تاريخ نال لالتحاق المطعون عليه بخدماتها وتضمنها مثل هذا الشرط لا يمس حقا مكتسبا له ولا لأحد من العمال ذوى العقود غير محددة المدة. وثانيهما — أنه انتهى في قضائه الى ”أن المطعون عليه قدم مستخرجا رسميا يدل على أن اسمه أدرج في دفاتر مواليد سنة ١٩٠٤ بناء على طلب تقدم به الى جهة الإدارة وفقا لنصوص القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ والخاص بالمواليد والوفيات“

وأن المحكمة "تطمئن إلى هذا المستخرج وترى على هداه أن المطعون عليه لم يكن قد بلغ سن الستين وقت فصله" وهو خطأ في تطبيق القانون إذ أن العبرة فيما إذا كانت الشركة قد تعسفت في فصل المطعون عليه أو لم تعسف هي بالظروف والملايسات التي كانت محيطة بها وقت الفسخ لا بعده ، والحاصل في الدعوى أن المطعون عليه لم يناقض في صحة السن التي قدرها له طيب الشركة وقت التعاقد بالعمل في سنة ١٩٤٢ وأنه سلم وظل مسلماً بها إلى أن انتهت عقده وإلى أن رفع دعواه وإذا به في عريضة الدعوى للمرة الأولى ينازع في سنه ، وانتهاء عقد المطعون عليه في ضوء هذه الظروف وإعمالاً لما نصت عليه لائحة الشركة لا يمكن وصفه بالتعسف وإنما هو استعمال مشروع لحقها في انتهائه لا يندرج تحت أية صورة من صور التعسف في استعمال الحق التي نصت عليها المادة ٥ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى في محله ذلك أن ما ورد في المادة ٥ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ من النص على انتهاء عقد العمل بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضاً يستوجب إنقطاعه عن العمل مدة معينة ليس إلا بياناً لبعض صور انتهاء العقد لسبب قهري وحيث يكون انتهاءه عرضياً لا عادياً ، ومن جهة أخرى فإن ما نصت عليه لائحة الشركة من تحديد سن الستين لتقاعد عمالها إنما هو تصرف صادر من صاحب العمل بما له من السلطة المطلقة في إدارة منشأته وتنظيم العمل فيها على الوجه الذي يراه كفيلاً بتحقيق مصالحه ولا محل للتحدى بأنه لا يوجد ما يدل على أن لائحة الشركة كانت موجودة وقت التعاقد المطعون عليه بالعمل وأنه قبل هذا الشرط طالما أنه لم ينكر علمه بها ولم يعمل على انتهاء عقده لعدم قبوله المعاملة بموجبها — وإذا كان الثابت في الدعوى أن طيب الشركة قدر سن المطعون عليه وقت التعاقد بالعمل في سنة ١٩٤٢ ولم يعترض أو ينازع في هذا التقدير طول مدة خدمته بالشركة واستمر هذا الوضع قائماً ومستقراً بينهما إلى أن بلغ سن الستين وانتهى عقده لهذا السبب وعملاً بما نصت عليه المادة ٢٩ من لوائحها، وأنه لم يبدأ

منازسته ولم يقدم المستخرج الرسمى باعتباره من سواقط القيد ومن مواليد سنة ١٩٠٤ المناسبة رفع الدعوى وأثناء السير فيها ، فان هذا الانتهاء لا يكون بغير مبرر - إذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم يتعين رفض الدعوى في خصوص طلب التعويض .

جلسة ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ،
وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٥١)

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) عمل . انتهاء عقد العمل . ” مسئولية الخلف ” .

منشأة فردية . صيرورتها شركة . استقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استمرار
حقوق العمل مع رب العمل الجديد .

(ب) عمل . ” انتهاء عقد العمل ” . ” مكافأة نهاية الخدمة ” . قانون .
” صريانه من حيث الزمان ” . ” قواعد تنظيمية أمرة ” . نظام عام

استمرار علاقة العمل الى ما بعد العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . مالم
يكن قد تم أو اكتمل من آثاره يحكمه هذا المرسوم بقانون . قواعد تنظيمية أمرة .
خضوع أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة لأحكامه .

١ — صيرورة المنشأة فردية بعد أن كانت شركة واستقلال أحد الشركاء
بإدارتها لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد واعتبارها متصلة من
وقت استخدام العامل لدى رب العمل الأصلي كما لو كانت قد أبرمت منذ البداية
مع هذا الأخير .

٢ — متى كانت علاقة العمل قد استمرت الى ما بعد تاريخ العمل بالمرسوم
بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإن ما لم يكن قد تم واكتمل من آثاره يحكمه هذا
المرسوم بقانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية أمرة أو من النظام العام بشأن
أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن -
تتحصل فى أن الأستاذ عبد المجيد سليمان المحامى أقام الدعوى رقم ١١٧٢ سنة ١٩٥٧
تجارى كلى القاهرة ضد الأستاذ رودلف شالوم المحامى بطلب إلزامه بأن يدفع له
مبلغ ٦٦٠ جنيها منه ٢٨٠ جنيها مكافأة مدة الخدمة و ٨٠ جنيها بدل انذار
و ٢٠٠ جنيها بصفة تعويض عن فصله بغير مبرر ، وجرى النزاع فيها حول طبيعة
العلاقة بين الطرفين وهل يحكمها قانون عقد العمل الفردى ، كما جرى ومن ناحية
أخرى حول الإيصال المؤرخ ١٩٥٧/١/٢ وهل يتضمن تخالص الأستاذ سليمان
من كافة حقوقه قبل الأستاذ شالوم وتسويتها وبتاريخ ٧ يناير ١٩٥٨ حكمت
المحكمة (أولا) برفض الدفع بعدم انطباق قانون عقد العمل الفردى على النزاع
موضوع الدعوى وانطباقه (ثانيا) وبالنسبة للموضوع إعادة القضية للمرافعة
بجلسة ١٩٥٨/٢/١١ لمناقشة المدعى فى موضوع الإيصال الصادر منه بتاريخ
١٩٥٧/١/٢ ثم عادت وبتاريخ ١٧ يونيو ١٩٥٨ فقضت فى موضوع الدعوى
برفضها وأعفت المدعى من المصروفات . واستأنف الأستاذ شالوم الحكم الأول
لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاءه فيما قضى به من رفض الدفع بعدم انطباق
قانون عقد العمل الفردى على النزاع موضوع الدعوى وقيد هذا الاستئناف
برقم ١٢٩ سنة ٧٥ قضائية كما استأنف الأستاذ سليمان الحكم الثانى فيما قضى به
من رفض الدعوى طالبا إلغاءه والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٧٨٦
سنة ٧٥ قضائية وبتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا وفى موضوع
هذا الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليه بأن يدفع
للمستأنف ١٨٥ جنيها والمصروفات المناسبة و ٥٠٠ جنيها مقابل أتعاب
المحاماه وطمع الأستاذ شالوم فى هذا الحكم بطريق النقض للأسباب

الواردة في التقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون وقررت إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ولم يحضر المطعون عليه ولم يبد دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت قبول الطعن .

وحيث إن حاصل السبب الأول أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما جرى عليه من اعتبار مدة خدمة المطعون عليه لدى الطاعن هي ٣ شهور و ٧ سنين بدلا من ٣ شهور و ٤ سنين وبما ترتب عليه زيادة مبلغ المكافأة والتعويض في حين أنه كان قد تحور بين الأستاذين شالوم ويعيبس من جهة والأستاذ سليمان من جهة أخرى عقد محدد المدة انعقد لمدة سنتين تنتهي في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥١ وتجدد لسنة أخرى انتهت في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبعد انتهائها تحرر بين المطعون عليه والأستاذ شالوم وحده عقد آخر غير محدد المدة وبشروط أخرى تختلف عن شروط العقد الأول ولا يعتبر استمرارا له ، وإذا لزم الحكم المطعون فيه الطاعن بالمكافأة عن العقد الأول بينما هو محدد المدة فإنه يكون قد خالف المادة ٢٠ من القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ وهي لا تلزم رب العمل بمكافأة ما عند انتهاء العقد المحدد المدة كما خالف المادة ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ وهي لا تجعل الخلف مسئولا إلا عن الالتزامات المقررة قبل أيلولة المنشأة إليه وفي واقعة النزاع لم يكن هناك أي التزام على الطاعن بموجب العقد الأول الذي تم تنفيذه بالكامل وانتهى بانتهاء مدته .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه بأن صيرورة المنشأة فردية بعد أن كانت شركة واستقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد واعتبارها متصلة من وقت استخدام العامل لدى رب العمل الأصلي كما لو كانت قد أبرمت منذ البداية مع هذا الأخير ، ومردود في الشق الثاني بأنه متى كانت علاقة العمل قد استمرت إلى ما بعد تاريخ العمل بالمرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فإن ما لم يكن قد تم واكتمل من أثارها يحكمه هذا المرسوم بقانون فيما تضمنه من قواعد تنظيمية آمرة أو من النظام العام بشأن أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة .

وحيث إن حاصل السبب الثانى أن الحكم المطعون فيه قضى للمطعون عليه بالمكافأة والتعويض على أساس أنه فصل من الخدمة دون أن يحقق هذه الواقعة وفى حين أن المطعون عليه هو الذى فسخ العقد واستقال وترك العمل بالمكتب بخافة وبغير انذار وقبل مضي خمس سنوات من الخدمة ومن ثم وطبقا للمادة ٤٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فهو لا يستحق أية مكافأة وعلى فرض أن مدة العمل للمعدين متصلة فهو لا يستحق الا نصفها وقد منحه الطامن مبلغ ٣٠ ج بموجب إيصال ومخالصة ١٩٥٧/١/٢ وهو يتجاوز مكافأة الخدمة فيما لو كان موظفا لا محاميا ، وإذا قررت محكمة أول درجة بحكمها الصادر فى ٧ يناير ١٩٥٨ إعادة القضية للرافعة لمناقشة المطعون عليه فى مضمون هذا الإيصال وتهرب وتعتمد عدم الأدلاء بأى بيان ، وفى الاستئناف طلب الطامن بصفة احتياطية حضور المطعون عليه شخصيا لمناقشة وإظهار الحقيقة فيما إدهاه من زيادة أعباء العمل وأنه استمر يعمل للمكتب بعد مرضه وفى موضوع فصله وفى ظروف تحرير المخالصة ولم تقرر المحكمة شيئا فى خصوص هذا الطلب ولم تفصل فيه وأصدرت حكمها عن طريق الاستنتاج ودون بيان الأسباب التى استندت إليها عندما قررت أن الطامن فصل المطعون عليه من الخدمة فإن هذا الحكم يكون قاصرا فى التسيب بما يوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعى مردود فى الشق الأول منه بأن الحديث فى فسخ العقد وإنهاء علاقة العمل من جانب المطعون عليه هو جدل موضوعى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، ومردود فى الشق الثانى بأنه يبين من الأوراق أن الطامن طلب فى ختام مذكرته رقم ٣ ملف الاستئناف والمقدمة بالجلسة ٧ يونيو ١٩٥٩ "الأمر بأحالة القضية للتحقيق لإثبات ما إذا كان الأستاذ سليمان استمر منذ مرضه يتوجه الى المكتب كما استمر يؤدي عمله فيه وإلى أى حد كان يؤديه" ثم عاد وفى مذكرته المقدمة بالجلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٥٩ فصمم على الطلبات الواردة فى مذكرته السابقة ، وليس فى هاتين المذكرتين ما يفيد أنه طلب تحقيق دفاعه بخصوص "موضوع الفصل" وأنه وقع من جانب المطعون عليه ، حتى يستقيم وجه النعى ويتأتى القول بأن الحكم المطعون فيه أعرض عن هذا الطلب ولم يفصل فيه .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه جرى في قضائه على أن النعي في قانون المحاماة على عدم جواز الجمع بين مهنة المحاماة والتوظيف لا يؤثر في التكييف القانوني لعلاقة الطاعن بالمطعون عليه واعتبارها علاقة عمل مادامت طبيعة الوظيفة هي القيام بأعمال المحاماة وليس ثمة تعارض ينشأ أن يؤدي إلى امتحان المهنة والخط من كرامتها ، وهذا من الحكم خطأ ومخالفة لأحكام المادة ١٩ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمحاماة أمام المحاكم وهي تنص على عدم جواز الجمع بين المحاماة وبين التوظيف في الجمعيات أو الهيئات أو الشركات أو لدى الأفراد ولم تفرق بين ما إذا كانت طبيعة الوظيفة هي القيام بأعمال المحاماة أو بأعمال أخرى .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يتصل بشيء من أسباب الحكم المطعون فيه ومن ثم فهو غير مقبول ، ولما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برياعة السيد / الحسينى العوضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق امماهيل ، ولطفى على ، وصبرى فرحات ، وطرس زغلول .

(١٥٢)

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٨ القضائية :

موظفون. "التزامات الموظف". "الإلتزام بتنفيذ العمل". "اختراعات الموظف". عمل. "التزامات العامل". "الإلتزام بتنفيذ العمل". "اختراعات العامل". حكم. "حيوب التدليل". "قصور". "ما يعد كذلك".

ما يكتشفه الموظف أو يبتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلا في نطاقها تملكه الدولة ولا يكون للموظف أى حق فيه . الأمر كذلك بالنسبة للعامل متى كانت طبيعة الأعمال التى تعهد بها للعامل تتطلب منه إفراغ جهده فى الكشف أو الاختراع وهيات له ظروف العمل الوصول إلى ما اهتدى إليه من ذلك . إغفال الحكم بحث هذه القواعد ومدى العلاقة التى كانت تربط المظنون عليه بالشركة فى فترة إعارته إليها ولا أثر للجنة الثانية التى أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف . تعيب الحكم بالقصور .

مقتضى العلاقة التنظيمية التى تربط الموظف بالدولة أن ما يكتشفه أو يبتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلا فى نطاق هذه الوظيفة تملكه الدولة دون الموظف الذى لا يكون له أى حق فيه . وهذا الذى تقتضيه علاقة الموظف بالدولة تقتضيه كذلك علاقة العامل برب العمل — على ما بين العلاقين من تباين — وذلك إذا كانت طبيعة الأعمال التى تعهد بها للعامل تتطلب منه إفراغ جهده فى الكشف أو الاختراع وهيات له ظروف العمل الوصول إلى ما اهتدى إليه من ذلك . وهذه القاعدة التى تستمد أساسها من أصول القانون العام قد قننها المشرع فيما يتعلق بالاختراعات بما نص عليه فى المادة ٢٨١ من قانون موظفى الدولة رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ والمادة ٢/٦٨٨

من القانون المدنى . وإذ كان اكتشاف المطعون عليه معدن الكروميت أثناء إيفاده فى بعثة على نفقة شركة كانت قد استعارته من الحكومة لا يؤدى وحده إلى أن يكون هو صاحب الحق فى هذا الكشف ، إذ لو كانت هذه البعثة أوفدت خصيصا لهذا الكشف وكان استخدام المطعون عليه فى تلك الفترة لهذا الغرض فإنه وفقا للقواعد المتقدمة يكون الحق فيما إهتدت إليه البعثة من كشف للشركة دون المطعون عليه ، وإذ ففى الحكم المطعون فيه عن القواعد المتقدمة ولم يعن ببحث العلاقة التى كانت تربط المطعون عليه بالشركة فى فترة الإعارة على ضوء هذه القواعد ولا أثر البعثة الثانية التى أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — فى أن المطعون عليه الأول أقام ضد الطاعن بصفته والمطعون عليه الثانى الدعوى رقم ٣٠٠٥ سنة ١٩٤٨ مدنى كلى القاهرة طالبا الزامهما متضامنين أن يدفعاه مبلغ ٥٠٠٠ ج والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة ومصادرة الكتاب موضوع الدعوى ، مقيما دعواه على أنه استبان من دراساته لمنطقة البرامية فى الصحراء الشرقية أنها منطقة غنية بالمعادن القيمة ، وفى شهر مايو من سنة ١٩٤١ — وقد كان موظفا فى مصلحة المساحة الجيولوجية — أوفده بنك مصر إلى تلك المنطقة فى رحلة استكشافية مدتها عشرة أيام كان خلالها فى أجازة من عمله وخصمت الحكومة راتبه عنها فاستكشف أثناءها بالمنطقة معدن الكروميت وكان لاستكشافه هذا أثره فى الأوساط العلمية ولما انتهت أجازته طلبت منه المصلحة التابع لها التقرير الذى أعده عن رحلته هذه فقدمه لها مينا فى مواضع معدن الكروميت ونسبته رغم أنها لم تتكلف شيئا من نفقات

كشفه ، وأنه على هدى من كشفه هذا عادت المصلحة التابع لها فأوفدته في بعثة حكومية لاستكمال البحث فواصلت بعثته الدراسة حتى منتصف مايو سنة ١٩٤٣ حيث قدم للمصلحة تقريراً أولياً أوضح فيه ما بلغه من نتائج عملية باهرة وكشف فيه عن اتجاهات عروق معدن الكروميت وغير ذلك فأمرت المصلحة بطبع تقريره على نفقتها وأن النابت من تقريره أنه مكتشف معدن الكروميت في منطقة البرامية الذي لم يسبقه إليه غيره ، ولكنه من بعد ذلك اطلع على نسخة باللغة الانجليزية لكتاب عنوانه (جيولوجية منطقة مناجم البرامية) مؤلفه هو المطعون عليه الثاني ومطبوع بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٤٨ ويحمل اسم مصلحة المساحة الجيولوجية تضمنت مقدمته التي كتبها مدير المساحة أن موضوعه البحث عن الكروميت ورغم ذلك خلت من الإشارة إلى جهد الطاعن في كشف هذا المعدن كما حوى صلب الكتاب خريطة من رسمه وصورة شمسية لمواقع الكروميت منقولة من تقريره واقتباساً لبعض أفكاره ، وأنه بذلك يكون المطعون عليه الثاني قد تعمد إغفال جهده واعتدى على ثمرة من ثمار فكره مما أضر بسمعته ضرراً يستوجب تعويضه يسأل عنه المطعون عليه المذكور ويضمنه فيه الطاعن باعتباره الذي سمح بطبع الكتاب ، وقد تحصل دفاع المدعى عليهما في أن معدن الكروميت في صحراء مصر معروف من القدم فالمدعى لم يكتشفه وأنه في سنة ١٩٤١ تقدم أصراً إلى قسم المساحة الجيولوجية بحجر استبان من فحصه أن به معدن الكروميت فلما علم كنهه قصد إلى شركة مصر للناسج والمحاجر وأرشدتها عن مكانه لقاء أبحر فاستصدرت من الحكومة ترخيصاً بالبحث عن الكروميت فلما كان شهر أبريل سنة ١٩٤٢ طلبت من مراقب عام المصلحة نذب المدعى للعمل لديها لمعاينة وتحديد مواقع الكروميت على أن تتحمل راتبه ومصاريفه فنذب لها لمدة استغرقت ستة أيام ولما عاد قدم للمصلحة تقريراً تولت طبعه فأصبح بذلك ملكاً للدولة وأنه في سنة ١٩٤٣ أوفدت المصلحة ذاتها المدعى في رحلة ثانية إلى نفس المنطقة فلما عاد قدم تقريراً ثانياً عام العبارة خلوا من بيان مواقع الكروميت لا يمت إلى الجيولوجيا بسبب ، فلما استبان مدير المصلحة عدم جدواه أوفد بعثة أخرى لدراسة المنطقة لمسحتها وعينت مواقع المعدن فيها وكتب المطعون عليه الثاني — وهو أحد أعضائها — تقريراً بعملها طبعته المصلحة في المطبعة الأميرية وهو تقرير جديد في كافة نواحيه

مقطوع الصلة بسابقه ، وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٥٦ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الطاعن بصفته والمطعون عليه الثانى أن يدفعاً للمطعون عليه الأول مبلغ ٥٠٠ ج والمصاريف وبمصادرة الكتب موضوع الدعوى ، فاستأنف المطعون عليه الثانى هذا القضاء بالاستئناف رقم ٨٧١ سنة ٧٣ ق القاهرة كما استأنفه الطاعن بصفته بالاستئناف رقم ٧٩٧ سنة ٧٣ ق القاهرة وبتاريخ ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف برفض الاستئنافين موضوعاً وبتأييد الحكم المستأنف ، وبتقرير تاريخه ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ قرر الطاعن بالطعن بالنقض فى هذا الحكم وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها رأى بطلب إحالة الطعن إلى هذه الدائرة لتقرير مبدأ والقضاء فى موضوع الطعن برفضه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلسة أول أكتوبر سنة ١٩٦١ إحالته إلى هذه الدائرة ، وبعد استيفاء الإجراءات التالية لقرار الإحالة حدد لنظر الطعن جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

ومن حيث إنه مما ينهائى الطاعن على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ، وفى بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه نظر إلى المطعون عليه الأول فظرفته إلى فرد حر مستقل يعمل لحساب نفسه مقطوع الصلة بالوظيفة العامة التى يتولاها مع أن المطعون عليه الأول عندما وضع تقريره كان موظفاً فى الحكومة — باحثاً جيوأوجيا — ومهمته البحث عن المعادن لحساب المرفق العام الموظف فيه فاذا أسفر بحثه عن كشف فإن هذا الكشف وما يتعلق به من تقارير يكون من حق هذا المرفق ولا يكون للمطعون عليه الأول أى حق فيه ذلك أن الموظف إذا ما عين فى الوظيفة العامة وتسلم عمله فيها تجرد عند قيامه بهذا العمل من ذاتيته الخاصة وأصبح قائماً بتكليف عليه للوظيفة فيكرس مجهوده الذهنى لهذا التكليف وأن كل ما ينتجه من عمل فى نطاق تكليفه يصبح ملكاً للدولة ولا حق له عليه إطلاقاً ، وأنه لا يغير من ذلك أن المطعون عليه الأول عندما أوفد إلى منطقة البرامية فى سنة ١٩٤٢ و كان متدرباً للعمل فى شركة مصر للناجم والمحاجر إذ ندبه هذا لا يقطع صلته بوظيفته الأصلية أو بالمرفق التابع له بل يبقى رغمه فى وظيفته يعمل لحسابها غاية ما هناك أن الشركة أن تستفيد

من خبرته وعمله وفنه مدة نديه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه على أن المطعون عليه الأول صاحب الحق في الكشف عن معدن الكروم وأن له حق المؤلف على التقريرين اللذين وضعهما عن هذا الكشف فإنه يكون مخالفا للقانون .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه باحقية المطعون عليه الأول للتعويض على نظر حاصله أنه وهو المكتشف لمعدن الكروميت يعتبر قانونا صاحب الاكتشاف دون الدولة وأن ما ورد بالتقريرين المقدمين منه من معلومات وبيانات يكون ملكا خالصا له وأن حقه طليهما لم ينتقل للدولة إذ أن انتقال الحق لا يكون بتعاقد صريح أو ضمنى موضوعه الانتقال ذاته وأن قبضه الراتب من الحكومة أو قبوله التكليف الموجه له للعمل في مجال الاكتشاف لا يعتبر تعاقدًا على انتقال الحق للدولة - وأن البعثة الأولى التي أوفد فيها كانت على نفقة شركة مصر للناجم والمهاجر وليس على نفقة الحكومة ، ولما كان مقتضى العلاقة التنظيمية التي تربط الموظف بالدولة أن ما يكتشفه الموظف من اكتشاف أو يبتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلا في نطاق هذه الوظيفة تملكه الدولة من دون الموظف الذي لا يكون له أي حق فيه وهذه القاعدة التي تستمد أساسها من أصول القانون العام قد قننها المشرع فيما يتعلق بالاختراعات بما نص عليه في المادة ٢٨١ من قانون موظفي الدولة رقم ٢١٠ سنة ١٩٥١ من أنه " تكون الاختراعات التي يتكرها الموظف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ملكا للدولة إذا كان الاختراع داخلا في نطاق واجبات الوظيفة " وهذا الذي تقتضيه علاقة الموظف بالدولة تقتضيه كذلك علاقة العامل برب العمل - على ما بين العلاتين من تباين - وذلك إذا كانت طبيعة الأعمال التي تعهد بها العامل تتطلب منه افراع جهده في الكشف أو الاختراع وهيأت له ظروف العمل الوصول إلى ما اهتدى إليه من ذلك وقد قنن المشرع هذه القاعدة المقررة فنص في المادة ٢/٦٨٨ منه على أن " ما يستنبطه العامل من اختراعات في أثناء عمله يكون من حق رب العمل إذا كانت طبيعة الأعمال التي تعهد بها العامل تقتضى منه افراع جهده في الابتداء أو إذا كان رب العمل قد اشترط في العقد صراحة أن يكون له الحق فيما يبتدى إليه من المخترعات " .

لما كان ذلك ، وكان اكتشاف المطعون عليه الأول معدن الكروميت أثناء إيفاده في بعثة على نفقة شركة مصر للناجم والمحاجر لا يؤدي وحده إلى أن يكون صاحب الحق في هذا الكشف إذ لو كانت هذه البعثة أوفدت خصيصا لهذا الكشف وكان استخدام المطعون عليه في تلك الفترة لهذا الغرض فإنه وفقا للقواعد المتقدمة يكون الحق فيما ائتمنت إليه البعثة من كشف لشركة مصر دون المطعون عليه ولما كان الحكم المطعون فيه قد غفل عن القواعد المتقدمة ولم يعم بحث العلاقة التي كانت تربط المطعون عليه بشركة مصر في فترة الإهارة على ضوء هذه القواعد ولا أثر البعثة الثانية التي أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف فإن الحكم يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
واميل جبران ، و ابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١٥٣)

الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٩ القضائية :

نزاع الملكية للنفعة العامة . "تعويض" . "تقديره" .

عدم جواز إلجاء المالك مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عند عدم الاتفاق عليه ، شرطه أن تكون جهة الإدارة قد اتبعت الإجراءات التى أوجبها القانون لتقدير التعويض ، عدم التزام الإدارة هذه الإجراءات واحتيلائها بالفعل على المقار دون اتفاق مع المالك على التعويض ، لئلا فى هذه الحالة أن يلجأ بعد انقضاء المواعيد المحددة للاتهاء من إجراءات تقدير التعويض إلى المحكمة ويطلب منها تقديره بمعرفة أهل الخبرة .

يبين من نصوص القانون رقم ١٩٠٧ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزاع ملكية العقارات للنفعة العامة أن المشرع فى سبيل توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وصيانة حقوق ذوى الشأن قد حرص على أن يتم الاتفاق على التعويضات المستحقة عن نزاع الملكية أو تقديرها بمعرفة أهل الخبرة فى حالة عدم حصول الاتفاق وإبداء هذه التعويضات على ذمة مستحقيها فى ميعاد قصير عقب نزاع الملكية وقبل الاستيلاء الفعلى . وإذا كان مقتضى أحكام هذا القانون أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض المستحق عن نزاع الملكية عند عدم الاتفاق عليه ، إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون جهة الإدارة قد اتبعت من جانبها الإجراءات التى أوجبها القانون اتباعها لتقدير التعويض فى هذه الحالة ، فإذا لم تلتزم هذه الإجراءات واستولت فعلا على العقار المتروعة ملكيته ولم يحصل اتفاق بينها وبين المالك على التعويض المستحق عن نزاع الملكية ثم انقضت المواعيد التى حددها القانون للاتهاء من إجراءات تقدير التعويض فى حالة عدم الاتفاق عليه دون أن يصل إلى المالك أى إخطار من الخبير يمكن أن يتحقق

به علمه بأن جهة الإدارة نازعة الملكية قد سلكت فعلا الطريق الذى ألزمها القانون اتباعه لتقدير التعويض فى تلك الحالة فإنه يكون لهذا المالك أن يلجأ إلى المحكمة المختصة ويطلب منها تتمدير هذا التعويض بذات الوسيلة التى عينها القانون وهى تقديره بمعرفة أهل الخبرة .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق — تتحصل فى أنه فى ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ أقام المطعون عليه أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ٢١٨٣ سنة ١٩٥٤ مدنى كلى ضد الطاعنين وضمن صحيفتها أنه بتاريخ ٢٨ من يوليى سنة ١٩٥٣ استولى هؤلاء الطاعنون على ١٢٢٥٩,٥٧ ذراعا مربعا من أرضه الفضاء الكائنة بجهة الابراهيمية بمحافظة الاسكندرية وذلك تنفيذاً لأمر استيلاء صدر من وزير المالية فى ٢٢ من أبريل سنة ١٩٥٣ تبعه قرار من وزير المعارف العمومية برقم ١٢٠٧١ فى ٦ من مايو سنة ١٩٥٤ بنزع ملكية القدر المستولى عليه لإنشاء مدرستين وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ تلقى المدعى خطاباً من الطاعن الثانى يبلغه فيه بتحديد مبلغ ٧٥٠ ملياً ثمناً للذراع المربع الواحد من الأرض المنزوعة ملكيتها فرد معترضاً على هذا التقدير وبتاريخ ٢٧ من يوليى سنة ١٩٥٤ تلقى إخطاراً من محافظ الاسكندرية بتحديد يوم ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ للممارسة على الثمن وقد حضر وكيل منه فى هذه الجلسة ولم يتم الاتفاق على هذا الثمن حيث أصرت لجنة الممارسة على التقدير السابق ورفضه وكيله — ولم يأبه الطاعنون لهذا الرفض ولم يتبعوا الإجراءات التى أوجب عليهم قانون نزع الملكية اتباعها فى حالة عدم الاتفاق على التعويض فاضطر لرفع هذه الدعوى وانتهى فيها إلى طلب الحكم بتعين خبير لتقدير الثمن المناسب للأرض المنزوعة ملكيتها والزام الطاعنين

بما ثبت أنه ثمن المثل لهذه الأرض وفوائده القانونية من تاريخ الاستيلاء الفعلي
الحاصل في ۲۸ يولييه سنة ۱۹۵۳ حتى السداد - وبتاريخ ۹ فبراير سنة ۱۹۵۵
أصدرت المحكمة الابتدائية حكماً بنذب خبير هندسي لتقدير الثمن المناسب لتلك
الأرض وقت الاستيلاء عليها - وأثبتت المحكمة في أسباب حكمها هذا أن
المدعى (المطعون عليه) أخذ على المدعى طيهم (الطاعنين) عدم اتباعهم
الإجراءات التي رسمها القانون في حالة عدم الاتفاق على تقدير الثمن وأن الحاضر
عنهم لم ينكر على المدعى صحة هذا القول بل إنه على عكس ذلك وافق على نذب
خبير لتقدير الثمن وبعد أن قدم الخبير تقريره أخذت المحكمة بالتقدير الذي انتهى
إليه وحكمت في أول ديسمبر سنة ۱۹۵۵ بإلزام الطاعنين بصفتهم بأن يدفعوا
للمطعون عليه مبلغ ۳۳۲۹۸ جنيتها و ۷۱۰ مليات والفوائد بسعر ٪ سنوياً من
۱۹۵۳/۷/۲۸ حتى تمام السداد . وقد استأنف الطاعنون هذا الحكم لدى محكمة
استئناف الاسكندرية وقيد استئنافهم برقم ۴۹۶ سنة ۱۱ قضائية كما أقام المطعون
عليه استئنافاً فردياً طلب فيه زيادة التعويض المقضى له به إلى مبلغ ۳۱۷۷۸ جنيتها
و ۷۱۰ مليات وأثناء نظر الاستئنافين دفع الطاعنون ولأول مرة بعدم قبول دعوى
المطعون عليه لرفعها مباشرة أمام المحكمة دون اتباع ما يقضى به قانون نزاع
المالكية رقم ۵ لسنة ۱۹۰۷ وبتاريخ ۳۱ يناير سنة ۱۹۵۹ حكمت محكمة الاستئناف
بقبول الاستئنافين الأصلي والفرعي شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم
المستأنف - وردت في أسباب حكمها على الدفع سالف الذكر بأن موافقة
المستأنفين (الطاعنين) على ما طلبه المستأنف عليه (المطعون عليه) أمام المحكمة
الابتدائية بجلسة ۹ فبراير سنة ۱۹۵۵ من نذب خبير لتقدير ثمن أرض النزاع
تعتبر تنازلاً منهم عن الدفع وتسقط حقهم فيه فضلاً عن عدم وجود مصلحة لهم
في التمسك بهذا الدفع - وبتاريخ ۲۳ مارس سنة ۱۹۵۹ طعن الطاعنون في هذا
الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ۳ مارس
سنة ۱۹۶۲ وفيها صممت النيابة على المذكرة التي قدمتها وانتهت فيها إلى طلب
نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء
الإجراءات التالية للاحالة حدد لنظره جلسة ۳۱ أكتوبر سنة ۱۹۶۳ وفيها
تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على سبب واحد حاصله أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون بقضائه برفض الدفع الذى أبداه الطاعنون أمام محكمة الموضوع بعدم قبول دعوى المطعون عليه لرفعها بالمخاتمة لأحكام قانون نزع الملكية برقم ٥ لسنة ١٩٠٧ - وفى بيان هذا الخطأ يقول الطاعنون إنه فى ٦ من مايو سنة ١٩٥٤ صدر قرار وزارى رقم ١٢٠٧١ بترع ملكية ٥٧ و ١٢٢٥٩ ذراعا مربعا مملوكة للطعون عليه وقد اتخذت جميع الاجراءات التى نص عليها القانون المذكور فانهقدت فى ٢ أغسطس سنة ١٩٥٤ لجنة الممارسة المنصوص عليها فى المادة السادسة من هذا القانون وحضر الاجتماع وكيل المطعون عليه ولما لم يقبل التقدير الذى قدرته اللجنة وهو ٧٥٠ مليا للذراع الواحد أحال المحافظ أوراق الموضوع الى رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية وفقا لما تقضى به المادة التاسعة وبتاريخ ١٧ من أغسطس سنة ١٩٥٤ عين رئيس المحكمة خبيرا لتقدير ثمن العقار المتزوع ملكيته وذلك طبقا لحكم المادة العاشرة ولما كان كل ما لملك المتزوعة ملكيته فى هذه الحالة هو الطعن فى تقدير الخبير أمام المحكمة الابتدائية إذا لم يرتض هذا التقدير فاذا لم يحصل هذا الطعن فى الميعاد المحدد فى المادة العشرين يصبح التقدير نهائيا، وإذا كان المطعون عليه قد تجاهل ما تم من إجراءات ولم يسلك الطريق الذى رسمه له القانون وأقام دعواه مباشرة أمام المحكمة طالبا من جديد تعيين خبير لتقدير ثمن عقاره المتزوع ملكيته فإن دعواه هذه تعتبر بمثابة طعن غير مباشر فى القرار الذى أصدره رئيس المحكمة بتعيين الخبير وهذا الطعن غير جائز طبقا لنص المادة الحادية عشرة من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ التى تقضى بأنه لا يقبل طعن ما فى أمر رئيس المحكمة القاضى بتعيين أهل الخبرة - ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ رفضت الدفع وقبلت دعوى المطعون عليه تكون قد خالفت أحكام القانون سالف الذكر . وليس للمطعون عليه أن يحتج بأنه لم يعلم بقرار رئيس المحكمة القاضى بتعيين الخبير ذلك أن المادة الثانية عشرة لا تستلزم إعلانه بهذا القرار ويعتبر علمه به مفروضا وكان عليه أن ينتظر حتى يخطر الخبير بالحضور أمامه وحتى يقدم هذا الخبير تقريره وعندئذ فقط يحق له الطعن فى هذا التقدير أمام المحكمة - ويضيف الطاعنون أن ما قرره الحكم فى تأسيس رفضه للدفع بعدم القبول من أن عدم اعتراضهم على نذب الخبير الذى طلب المطعون عليه فى دعواه تعيينه يعتبر قبولا منهم لنذبه ويفيد تنازلهم عن التمسك بذلك الدفع -

هذا الذى قرره الحكم غير صحيح فى القانون ذلك أن الأمر لا يتعلق بحق من الحقوق التى يجوز التنازل عنها وإنما هو متعلق بإجراءات ومواعيد طعن معينة نص عليها قانون خاص هو القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ وهى تعتبر من النظام العام لتعلقها بنظام التقاضى هذا الى أن التنازل عن الحق فى التمسك بالدفع — بفرض جوازه لا يفترض بل يجب أن يكون صريحاً ولا يعتبر إذعانهم لحكم المحكمة بتعيين الخبير وتنفيذهم هذا الحكم قبولاً منهم له أو تنازلاً عن التمسك بدفعهم.

وحيث إن القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العامة الذى يحكم النزاع المطروح قد أوجب على الجهة نازعة الملكية اتباع إجراءات معينة فى حالة هدم الوصول إلى اتفاق مع المالك على التعويض المستحق من نزع الملكية فنص فى المادة التاسعة على أن يحضر المدير أو المحافظ ومقب اجتماع لجنة الممارسة كشفاً بأسماء ومحل إقامة الملاك الذين تأخروا عن الحضور أو الذين لم يحصل الاتفاق معهم على الثمن ويبين فيه العقارات المنزوعة ملكيتها ويرسله إلى رئيس المحكمة المختصة مع الأمر العالى (القاضى بنزع الملكية) وباقي الأوراق — وأوجب فى المادة العاشرة على رئيس المحكمة أن يعين من تلقاء نفسه فى ظرف الثلاثة أيام التالية ليوم ورود هذه الأوراق واحداً أو ثلاثة من أهل الخبرة بحسب أهمية المسألة لتعيين العتارات المبينة فى الكشف المتقدم ذكره وقيمة التعويضات التى تكون مستحقة لذوى الشأن الآخرين وأن يحدد فى أمر التعيين الميعاد الذى يجب على أهل الخبرة تقديم تقريرهم فيه بحيث لا يجوز أن يتجاوز هذا الميعاد خمسة عشر يوماً ونصت المادة الحادية عشرة على أنه لا يقبل طعن ما فى أمر رئيس المحكمة وعلى أن يؤدى أهل الخبرة اليمين أمامه ويعين فى المحضر اليوم والساعة اللذين تبدئ فىهما معاينة أهل الخبرة ونصت المادة الثانية عشرة على أنه لا يتحتم إعلان الطرفين بأمر التعيين ولا بحضور تحليف اليمين وإنما يجب على أهل الخبرة قبل الشروع فى المعاينة بستة أيام على الأقل أن يخطرأ الطرفين بأفادة مسجلة "بالبوسته" حتى يتيسر لهما الحضور فى المعاينة إذا أرادا ويجب أن يرفق بالتقرير وصل "البوسته" عن كل إفادة — وتراعى القواعد الأخرى المقررة لأعمال أهل الخبرة فى قانون المرافعات ونصت المادة السادسة عشرة على أن يرسل رئيس المحكمة تقرير أهل الخبرة مع الأوراق إلى المدير أو المحافظ

وأوجبت المادة السابعة عشرة إعلان طالب نزع الملكية في الحال بأرمال ذلك التقرير وألزمته بإيداع الثمن الذي قدره أهل الخبرة في خزانة المحكمة ودفع المصاريف التي يستوجبها هذا الإيداع وتقضى المادة الثامنة عشرة بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٥٣ والمادة التاسعة عشرة بأن يصدر الوزير المختص عند إطلاعه على شهادة إيداع الثمن قرارا بالاستيلاء على العقار المتزوجة ملكيته وأن يعلن هذا القرار إداريا إلى كل من ذوى الشأن مع تكليفهم بالتخلي عن العقارات في ميعاد خمسة عشر يوما ومتى انقضى هذا الميعاد يجوز أخذها ولو بالقوة وأجازت المادة العشرون للطرفين الطعن في عمل أهل الخبرة بالطرق المعتادة أمام المحكمة الابتدائية وذلك خلال الثلاثين يوما التالية ليوم إعلان القرار الوزاري . ومتى انقضى هذا الميعاد بغير طعن يصبح عمل أهل الخبرة نهائيا — وبين من للنصوص المتقدمة أن المشرع في سبيل توفير الضمانات الكافية لحماية حق الملكية وصيانة حقوق ذوى الشأن قد حرص على أن يتم الاتفاق على التعويضات المستحقة من نزع الملكية أو تقديرها بمعرفة أهل الخبرة في حالة عدم حصول الاتفاق وإيداع هذه التعويضات على ذمة مستحقة في ميعاد قصير عقب نزع الملكية وقبل الاستيلاء الفعلي وهذا ما لم يحصل — الاستيلاء بقرار وزاري قبل نزع الملكية طبقا لأحكام الاستيلاء المؤقت الواردة في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ — وإذا كان المشرع لم يحتم إعلان المالك المتزوجة ملكيته بالأمر الصادر من رئيس المحكمة بتعيين الخبير فما ذلك إلا لأنه وجد فيما استوجبه من إخطار الخبير إياه قبل البدء في المعاينة بسنة أيام على الأقل غناء عن ذلك الإعلان وبخاصة بعد أن حدد المشرع الميعاد الذي لا يجوز للخبير أن يجاوزه في إتمام عملية التقدير بخمسة عشر يوما . مما يترتب عليه لو اتبعت أحكام القانون أن يعلم المالك بأمر تعيين الخبير خلال هذه المدة على الأقل وتقديرا من المشرع لأهمية هذا الإخطار اشترط حصوله بكتاب موصى عليه كما أوجب على الخبير أن يرفق بتقريره إيصال البريد الخاص به وذلك للتحقق من قيام الخبير بهذا الإجراء وإضمان وصول الإخطار إلى ذوى الشأن — وإذا كان القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ واجب الاتباع فيما نص عليه فيه وكان مقتضى أحكامه المتقدم ذكرها أنه لا يجوز لذوى الشأن الالتجاء مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض المستحق من نزع الملكية عند عدم الاتفاق عليه إلا أن هذا الحظر مشروط بأن تكون جهة الإدارة قد اتبعت من جانبها

الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتباعها لتقدير التعويض في هذه الحالة فإذا لم تلتزم هذه الاجراءات واستولت فعلا على العقار المتزوعة ملكيته ولم يحصل اتفاق بينها وبين المالك على التعويض المستحق من نزع الملكية ثم اقتضت المواعيد التي حددها القانون للائتهاء من اجراءات تقدير التعويض في حالة عدم الاتفاق عليه دون أن يصل إلى المالك أى اخطار من الخبير يمكن أن يتحقق به علمه بأن جهة الادارة نازعة الملكية قد سلكت فعلا الطريق الذى الزمها القانون اتباعه لتقدير التعويض في تلك الحالة فانه يكون لهذا المالك أن يلجأ إلى المحكمة المختصة ويطلب منها تقدير هذا التعويض بذات الوسيلة التي هيها القانون وهي تقديره بمعرفة أهل الخبرة. إذ لا يمكن أن يتطلب من هذا المالك بعد أن نزع ملكه من تحت يده وحرّم من ثمرته أن يظل ممنوعا من المطالبة عن التعويض المستحق له قانونا إلى أجل لا يعرف مداه على أمل في أن الجهة نازعة الملكية ستتخذ الاجراءات التي أوجب عليها القانون اتخاذها لتقدير التعويض — ولما كان الثابت من تدوينات الحكم الابتدائي الصادر في ٩ من فبراير سنة ١٩٥٥ والقاضى بتعين الخبير والذي أقره الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه تم الاستيلاء بالفعل على عقار المطعون عليه في ٢٨ من يولية سنة ١٩٥٣ بموجب محضر تسليم قدمه إلى المحكمة وأن قرار وزير المعارف بنزع ملكية هذا العقار قد صدر بعد ذلك في ٦ من مايو سنة ١٩٥٤ وأن لجنة الممارسة قد اجتمعت في ٢ من أغسطس سنة ١٩٥٤ بحضور وكيل المطعون عليه ولم يتم الاتفاق على التعويض وأنه منذ هذا التاريخ وحتى رفع المطعون عليه دعواه في ٢ من ديسمبر سنة ١٩٥٤ لم يصله أى اخطار من خبيرين لتقدير التعويض وفقا لما يقتضيه قانون نزع الملكية بل وأن الحكم الابتدائي صالف الذ كر سجل في أسبابه أن الحاضر عن الطاعنين لم ينكر على المطعون عليه ما أخذه عليهم من عدم اتباعهم الاجراءات التي رسمها القانون في حالة عدم الاتفاق على تقدير الثمن — الأمر الذى يفيد أنه حتى ٩ فبراير سنة ١٩٥٥ وهو تاريخ الجلسة التي صدر فيها هذا القول على لسان الحاضر عن الطاعنين — حسبما هو ثابت من الحكم المطعون فيه — لم يكن قد عين خبير من رئيس المحكمة لتقدير التعويض وفقا لما يقضى به القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ — ولا يجدى الطاعنين ما قدموه بملف الطعن من أوراق كانوا قد قدموها للمحكمة الموضوع للتدليل على أن أمرا قد صدر من رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية بتعيين

خير لهذا الغرض ذلك أنه وإن كان من بين هذه الأوراق صورة رسمية لأمر صادر من رئيس محكمة الاسكندرية الابتدائية بتعيين خير لتقدير التعويض المستحق عن نزع ملكية عقار المطعون عليه إلا أن هذا الأمر لا يحمل تاريخ صدوره ولا يبين منه أنه صدر قبل أن يرفع المطعون عليه دعواه أما باقي الأوراق فإنها عبارة عن ثلاثة اخطارات مرسلة إلى الطاعن الثاني (مفتش المساحة) من الخبير المعين بالأمر المذكور بتحديد موعد مباشرة المأمورية التي ندب لها وهذه الاخطارات تحمل تواريخ ١٩٥٧/٩/١٠ ، ١٩٥٧/١٢/١٢ ، ١٩٥٨/١/٨ على التوالي وأسبق هذه التواريخ لاحق لتاريخ رفع دعوى المطعون عليه بأكثر من سنتين ونصف - ولاحق أيضا لتاريخ الحكم في الدعوى ابتدائيا - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه من قبول الدعوى لا يكون مخالفا للقانون ومتى كان صليا في نتيجته في هذا الخصوص فإنه لا يبطله ما يكون قد اشتملت عليه أسبابه المتضمنة الرد على الدفع بعدم القبول من أخطاء قانونية إذ لمحكمة النقض أن تصحح هذه الأسباب بغير أن تنقض الحكم .

وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير أساس متعينا رفضه .

جلسة ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود هياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
واميل جبران ، وابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١٥٤)

الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) عقد . ” تكييف العقد ” . ” عقد إدارى ” .

ابرام عقد مع إحدى جهات الإدارة لتوريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوائه
على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . اعتباره عقدا إداريا .

(ب) عقد . ” عقد إدارى ” . ” غرامات التأخير ” . ” طبيعتها ” . ” سلطة
الإدارة في توقيعها ” .

اختلاف طبيعة غرامات التأخير المنصوص عليها في العقسود الإدارية عن الشرط
الجزائي — المقصود منها ضمان وفاء التعاقد مع الإدارة بالتزامه في المراميد المتفق
عليها حرصا على انتظام سير المرفق العام . للإدارة توقيع الغرامة من تلقاء نفسها دون
حاجة لعدول حكم بها ، ولما استنزاهها من المبالغ المستحقة في ذمتها للتعاقد المتخالف .

(ج) عقد . ” عقد إدارى ” . ” غرامات التأخير ” . ” شرط استحقاقها ” .

لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال
التعاقد معها بالتزامه .

(د) عقد . ” عقد إدارى ” . ” إخلال التعاقد مع الإدارة بالتزامه ” .
” التنفيذ العيني ” .

للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى إخلال التعاقد معها بالتزامه — فلها أن تحمل
بنفسها محله في تنفيذ الالتزام أو تهمل إلى شخص آخر بتنفيذه على حساب التعاقد
المتخالف .

١ - متى كان العقد قد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص فإن هذا العقد يعتبر عقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإداري دون أحكام القانون المدني .

٢ - غرامات التأخير التي ينص عليها في العقود الإدارية تختلف في طبيعتها عن الشرط الجزائي في العقود المدنية ، إذ أن هذه الغرامات جزاء قصده به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على سير المرفق العام بانتظام وإطراد وفي سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها في تلك العقود من تلقاء نفسها ودون حاجة لصدور حكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التي تقررت الغرامة جزاء لها . كما أن لها أن تستنزل قيمة هذه الغرامة من المبالغ التي تكون مستحقة في ذمتها للمتعاقد المتخلف .

٣ - لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال المتعاقد بالتزامه ، ومن ثم فلا تلزم الإدارة بإثبات هذا الضرر كما لا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تتناسب مع قيمة الضرر الحقيقي .

٤ - إذا كان للإدارة سلطة توقيع الغرامة عند التأخير في تنفيذ الالتزام فإن لها أيضا سلطة التنفيذ المباشر بأن تحمل بنفسها على المتعاقد المتخلف أو المقصر في تنفيذ الالتزام أو تعهد بتنفيذه إلى شخص آخر ويتم هذا الإجراء على حساب ذلك المتعاقد فيتحمل جميع نتائج المسالية ومن هذه النتائج المصروفات التي تتكبدها الإدارة في عملية الشراء من متعهد آخر ، فإذا نص في العقد على طريقة تحديد هذه المصروفات حق للإدارة اقتضاءها كاملة على هذا الأساس دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل فى أن المطعون عليه أقام على الطاعنين ، أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٥٢٦ سنة ١٩٥٤ ، ومن بين ما أورده ، شارحا لها ، أنه بتاريخ ١٩٥١/٩/٢٤ تعاقد مع وزارة الحربية والبحرية — الطاعنة الأولى على أن يورد لها ٩٧٠ حملا من التبغ وأنها طلبت منه توريد ٣٠٠ حمل من هذا التبغ لسلاح الحدود فورد هذا القدر غير أن سلاح الحدود تراخى فى استلامه حتى تلف بسبب هطول الأمطار عليه ، واعتبرته وزارة الحربية مسئولا عن عدم توريد هذا القدر من التبغ وعلى هذا الاعتبار استنزلت مما هو مستحق له قبلها قيمة الزيادة فى ثمن ٣٠٠ حمل تبغ استوردتها من شخص آخر بدلا من التبغ الذى تلف — كما استنزلت أيضا قيمة المصروفات الادارية التى استلزمها استيراد التبغ من هذا الشخص الآخر ، وقيمة الغرامة التى وفعتها عليه بواقع ٤٪ من قيمة التبغ المقول بأنه تأخر فى توريده — وذكر المطعون عليه أن جملة هذه القيم الثلاثة هى مبلغ ١٣٠ ج و ٢٠٠ م وطلب الحكم له ، على الطاعنين متضامنين ، بهذا المبلغ وبطلبات أخرى بينها فى الدعوى — دفع الطاعنان دعوى المطعون عليه بالنسبة لهذا المبلغ ، بأنه قد حدد لتوريد ٣٠٠ حمل من التبغ لسلاح الحدود ، مدة شهر يبدأ من ١٩٥١/١١/١ ولمسلم يقيم المطعون عليه بالتوريد أخطره سلاح الحدود فى ١٩٥٢/١/٢١ بأنه إن لم يورد التبغ فى خلال أسبوع فان سلاح الحدود سيضطر الى شراء ٣٠٠ حمل من التبغ على حسابه ، وإذا لم يقيم المطعون عليه بتوريد التبغ على الرغم من هذا الاخطار ، فقد أجريت مناقصة لتوريد هذا التبغ رست على متعهد آخر بسعر قدره ٢ ج و ٣٥٠ م . للحصول الواحد أى بزيادة ١٠٥ م . عن السعر الذى قبله المطعون عليه وقد قام هذا المتعهد بتوريد التبغ وقبض ثمنه ومن أجل ذلك استنزلت وزارة الحربية ، عملا بنصوص التعاقد من المبالغ الأخرى التى استحققت عليها للمطعون عليه ، قيمة الزيادة فى ثمن هذا التبغ ثم قيمة المصروفات الادارية والغرامة — وذكرت الوزارة أن قيمة المصروفات التى استنزلتها هى ٥٧ جنيها و ٩٣ مليا ولم تنازع فيما قرره المطعون

عليه من أن قيمة الغرامة هي ٢٨ جنيا و ٢٠٠ مليم وقالت إن مازعمه المطعون عليه من أن سلاح الحدود ترانخى في استلام التبن حتى تلف غير صحيح وبتاريخ ١٩٥٦/١١/١١ حكمت المحكمة بالزام وزارة الحربية والبحرية — وحدها بأن تدفع للمطعون عليه قيمة الغرامة والمصروفات الادارية التي استنزلتها وقدرتها بمبلغ ٨٥ جنيا و ٢٩٣ مليم — أما الزيادة في ثمن التبن الذي استوردته الوزارة من متعهد آخر فقد حكمت المحكمة برفض دعوى المطعون عليه بالنسبة لها — وأسست المحكمة قضاءها برفض الدعوى بالنسبة لهذه الزيادة على أن المطعون عليه هو الذى أخل بالتزامه المتعلق بتوريد ٣٠٠ حمل تبن لسلاح الحدود وأنه لم يقدم دليل من الأوراق على ماقرره من أنه ورد هذا القدر ثم هطلت الأمطار وأتلفته نتيجة تقاعس سلاح الحدود عن الاستلام — وأقامت قضاءها برد الغرامة والمصروفات الإدارية على انها يستحيلان في النهاية إلى تعويض لا تستحقه الوزارة إلا إذا كانت قد لحقها ضرر من عدم قيام المطعون عليه بتوريد التبن وهو ما لم يقدم عليه دليل في الدعوى — استأنفت الطاعنة الأولى — وزارة الحربية والبحرية — هذا الحكم بالاستئناف رقم ٩٦٢ سنة ٧٤ ق القاهرة طالبة إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المطعون عليه وذلك لنفس الأسباب التي دفعت بها الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى وكذلك استأنف المطعون عليه هذا الحكم طالبا القضاء له بكامل طلباته ، وقيد استئنافه برقم ١٠٤٨ سنة ٧٤ ق القاهرة — ضمت المحكمة الاستئناف وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٢١ حكمت برفضهما وبتأييد الحكم المستأنف — طعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها إحالة الطعن إلى دائرة المواد المدنية والتجارية لنقض الحكم المطعون فيه . عرض الطعن على دائرة فحص الطعون ، وبتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٢ قررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية — وبعد استيفاء الإجراءات التالية للإحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن الثانى (سلاح الحدود) لم يقض عليه بشيء فإن الطعن المرفوع منه لا يكون مقبولا .

وحيث إنه بالنسبة للطاعنة الأولى فقد استوفى الطعن أوضاعه الشكلية .

وحيث إنه مما تنمى هذه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، خطأه في تطبيق القانون ذلك أنه استند في إلزامها برد قيمة غرامة التأخير والمصروفات الإدارية إلى أن الغرامة والمصروفات تستحيل في النهاية إلى تعويض لا يقوم الحق فيه للوزارة ، إلا إذا كان قد لحقها ضرر من عدم قيام المطعون عليه بتنفيذ تعهداته وهو أمر لم يقم عليه دليل في الدعوى — هذا في حين أن عقد التوريد أساس الدعوى هو عقد إداري تحكمه أصول القانون الإداري دون أحكام القانون المدني وأبرز خصائص العقود الإدارية الاتفاق فيها على غرامة معينة يلزم بها المتعاقد للإدارة إذا ما أهمل في تنفيذ التزامه — وهذه الغرامة تحدد مقدما عند التعاقد ويحق للإدارة أن توقعها مباشرة بإجراء من جانبها دون حاجة إلى إثبات أن ضررا ما قد أصابها كذلك فإن للإدارة أن تستأدى المصروفات الإدارية المتفق عليها في عقد التوريد كاملة باعتبار أن المبلغ المحدد يمثل النفقات التي تحملتها بسبب إعادة المناقصة لشراء الكميات التي تخلف المطعون عليه عن توريدها ودون أن تلزم في هذه الحالة بإثبات ما تكبدته فعلا من المصاريف في سبيل ذلك .

وحيث إن العقد أساس الدعوى ، على ما يبين من حكم محكمة الدرجة الأولى الذي أيده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه ، مبرم بين المطعون عليه وبين إدارة العقود والمشتريات بوزارة الحربية والبحرية ، وقد تعهد المطعون عليه بمقتضاه بتوريد ٩٧٠ حملا من التبغ ، بعضها لحرس الملك السابق والبعض الآخر لسلاح الحدود ، وأودع مبلغ ٢١٦ جنيها و ٧٧٥ مليا تأمينا وتم التعاقد بينه وبين الوزارة عن طريق مناقصة رست عليه — وبين من شروط هذه المناقصة المقدمة صورتها بملف الطعن ، أنه نص في الفقرة الثانية من البند الثامن منها على أن التبغ الذي يورده المطعون عليه تفحصه لجنة من مندوبي الوزارة ، ولا حق للمطعون عليه في الاعتراض على تصرفات هذه اللجنة — ونص في الفقرة الرابعة من هذا البند على أن الوزارة إذا رفضت بعض الأصناف المقدمة من المطعون عليه كان لها أن تشتري أصنافا على حسابه بدلا من المرفوضة وذلك بالطريقة التي تراها صالحة — وتقضى الفقرة الخامسة من هذا البند بأنه

إذا لم يورد المطعون عليه أى صنف من الأصناف فى الميعاد المحدد ، فللوزارة بموجب خطاب مسجل وبدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو إلى الالتجاء إلى القضاء ، أن تمد ميعاد التوريد وتخصم من الثمن غرامة قدرها ١ ٪ عن كل أسبوع أو جزء من أسبوع يمتضى بين الميعاد المحدد بالعقد وبين ميعاد التوريد الفعلى على شرط ألا يزيد مجموع الخصم على ٤ ٪ من قيمة الأصناف التى حصل التأخير فى توريدها أو أن تشتري هذه الأصناف من متعهد آخر وعندئذ يلتزم المطعون عليه للوزارة بما يزيد فى الثمن ويكون لها أن تخصم أيضا ١٠ ٪ من قيمة فرق الثمن كمصاريف إدارية دون أن يخل ذلك بحقوقها فى خصم الغرامة صالفة الذكر - وهذا كله بمجرد حصول التأخير وبدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو الالتجاء إلى القضاء أو ضرورة لإثبات الضرر وتنص الفقرة الثانية من البند التاسع على أن جميع المبالغ التى تستحق للوزارة على المطعون عليه طبقا لما تقدم ، تخصمها مما يكون مستحقا له قبلها بموجب هذا التعاقد أو أى تعاقد آخر أو من التأمينات وذلك بمجرد استحقاق هذه المبالغ وبدون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو الالتجاء إلى القضاء - وأخيرا نص فى الفقرة الثالثة من البند الحادى عشر من هذه الشروط على أنه بمجرد إلغاء العقد لأى سبب من الأسباب يصادر التأمين المودع من المطعون عليه لحساب الوزارة وذلك بدون إخلال بحقوقها فى المطالبة بالتعويض نظير الأضرار التى تحدث من عجز المطعون عليه عن تنفيذ العقد - ولما كان هذا العقد وقد أبرم بين المطعون عليه وإحدى جهات الإدارة (وزارة الحربية والبحرية) بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوى على شروط غير مألوفة فى القانون الخاص ، على ما سلف بيانه ، فإن هذا العقد يعتبر مقدا إداريا تحكمه أصول القانون الإدارى دون أحكام القانون المدنى . ولما كانت هذه الأصول تقضى بأن غرامات التأخير التى ينص عليها فى العقود الإدارية تختلف فى طبيعتها عن الشرط الجزائى فى العقود المدنية إذ أن هذه الغرامات جزاء قصده به ضمان وفاء المتعاقد مع الإدارة بالتزامه فى المواعيد المتفق عليها حرصا على سير المرفق العام بانتظام واطراد ، وفى سبيل تحقيق هذه الغاية يحق للإدارة أن توقع الغرامة المنصوص عليها فى تلك العقود من تلقاء نفسها ودون حاجة لصدور حكم بها وذلك بمجرد وقوع المخالفة التى تقررت الغرامة جزاءا لها كما أن للإدارة أن تستنزل قيمة هذه الغرامة من المبالغ

التي تكون مستحقة في ذمتها للمتعاقد المتخلف ولا يتوقف استحقاق الغرامة على ثبوت وقوع ضرر للإدارة من جراء إخلال هذا المتعاقد بالتزامه ومن ثم فلا تلتزم بإثبات هذا الضرر كما لا يجوز للطرف الآخر أن ينازع في استحقاقها للغرامة كلها أو بعضها بحجة انتفاء الضرر أو المبالغة في تقدير الغرامة في العقد لدرجة لا تناسب مع قيمة الضرر الحقيقي — وكما أن للإدارة سلطة توقيع الغرامة عند التأخير في تنفيذ الالتزام فإن لها أيضا سلطة التنفيذ المباشر بأن تحمل بنفسها محل المتعاقد المتخلف أو المقصر في تنفيذ الالتزام أو تعهد بتنفيذه إلى شخص آخر ويتم هذا الإجراء على حساب ذلك المتعاقد فيتحمل جميع نتائج المألية ومن هذه النتائج المصروفات التي تتكبدها الإدارة في عملية الشراء من متعهد آخر فإذا نص في العقد على طريقة تحديد هذه المصاريف حق للإدارة اقتضاءها كاملة على هذا الأساس دون أن تطالب بإثبات ما أنفقته منها فعلا — لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ استلزم لاستحقاق الطاعنة للغرامة والمصروفات الإدارية المتفق عليها في العقد أن يثبت حصول ضرر لها من جراء إخلال المطعون عليه بالتزامه الخاص بتوريد التبن، وإذ رتب على عدم ثبوت هذا الضرر قضاءه بالتزام الطاعنة برد قيمة هذه الغرامة والمصروفات للمطعون عليه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف يتعين رفض دعوى المطعون عليه بالنسبة للغرامة والمصروفات الإدارية .

جاسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

بريامة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمد زكي محمد ، وأحد أمد الشامي ، وإبراهيم عمر هدى ، ومحمد نور الدين عويس .

(١٥٥)

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) ضرائب . ”ضريبة الأرباح التجارية والصناعية“ . ”وماء الضريبة“ .
”التقدير الحكيم“ .

اتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . فإذا لم يوجد نشاط للمول في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ عمله أو استأنفه خلالها اتخذ أساسا لربط الضريبة عليه الأرباح المقدرة في أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه .

(ب) ضرائب . ”ضريبة الأرباح الاستثنائية“ . ”خضوع الممول للضريبة“ .

شرط خضوع الممول للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية أن يكون خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية . خضوع الممول للضريبة على الأرباح التجارية بعد إزاء . للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية . عدم خضوعه للضريبة .

١ - إذ نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه ”استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط للضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عليه من أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه“ فإنها بذلك تكون قد دلت على

أن سنة القياس البتة وأن تكون سنة ضريبية كاملة يخضع الممول خلالها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية بحيث إذا بدأ الممول نشاطه الخاضع للضريبة خلال هذه السنة تعين اتخاذ أرباح السنة التالية أساساً لربط الضريبة عليه في السنوات التالية .

٢ - يشترط لخضوع الممول للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وفقاً لمادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ أن يكون من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية . وإذا كان الثابت في الدعوى أن الطاعن لم يبدأ خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا بعد إلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ فإنه لا يتأتى خضوعه للضريبة الخاصة عن نشاط تجارى لم يبدأ إلا بعد إلغائها .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التتوير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٥١ سنة ١٩٥٧ تجارى كلى سوماج ضد مصاحبة الضرائب بطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة طعن ضرائب أسبوط الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٢/٦ فيما قضى به من اتخاذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٥١/١٩٥٠ أساساً حكماً في تقدير أرباح سنة ١٩٥٢/١٩٥١ — ومن إخضاع أرباحه في الفترة من ٩/٤ سنة ١٩٥٠ حتى ٣١/١٠/١٩٥٠ للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية — وقال شرحاً لدعواه إنه استأجر ١٦١ فدانا أطيافاً زراعية لمدة ثلاث سنوات زراعية تبدأ من أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ وتنتهى في آخر أكتوبر سنة ١٩٥٢ — وقد أخضعت مأمورية ضرائب جرجا نشاطه في هذه الصفقة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية عملاً بالفقرة السادسة من المادة ٣٢ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ .

وقد ردت صافي أرباحه في الفترة من ١٩٥٠/٩/٤ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ واعتبرته الأساس الذي تجرى عليه محاسبته عن الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية . كما قدرت صافي أرباحه في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ واتخذته أساسا حكما لتقدير الربح في سنة ١٩٥١/١٩٥٢ . وإذا اعترض الطاعن على تقديرات المأمورية عرض الخلاف على لجنة الطعن التي أصدرت قرارها بتاريخ ١٩٥٧/٢/٦ مؤيدا وجهة نظر المأمورية في شأن تحديد سنة الأساس وجعلها سنة ١٩٥٠/١٩٥١ وإخضاع صافي الربح في الفترة من ١٩٥٠/٩/٤ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ للضريبة الخاصة - فقد أقام دهواه المشار إليها واتهم فيها إلى طلب الحكم له بطلانيته وبتاريخ ١٩٥٧/١١/٢ قضت المحكمة أولا - بمخضوع الفترة من ١٩٥٠/٩/٤ إلى ١٩٥٠/١٠/٣١ لضريبة الأرباح التجارية ثانيا - تأييد قرار اللجنة فيما قرره من اتخاذ سنة ١٩٥٠/١٩٥١ هي سنة الأساس بالنسبة للمول (الطاعن) . ثالثا - خضوع الطاعن لضريبة الأرباح الاستثنائية وفق القانون . واستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف أميوطه طالبا إلغاءه في خصوص ما قضى به من إخضاعه للضريبة الاستثنائية ومن اتخاذ أرباح سنة ١٩٥٠/١٩٥١ أساسا حكما للتقدير وقيد هذا الاستئناف برقم ١٦ سنة ٣٣ قضائية . وبتاريخ ١٩٥٩/٣/١٤ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف وقد طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقوت بجلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٦٢ إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم وطلبت المطعون عليها رفض الطعن وخلصت النيابة العامة في مذكرتها إلى طلب رفضه .

وحيث إن حاصل سببي الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوبا بالتقصير من وجهين أولهما أنه اتخذ أرباح الطاعن في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية أساسا لربط الضريبة عليه عن سنة ١٩٥١/١٩٥٢ في حين أنه كان قد بدأ نشاطه الزراعي منذ أول نوفمبر سنة ١٩٤٩ ولمناسبة تحديد أرباحه عن المدة من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ وهي الفترة الخاضعة للضريبة من أرباح سنة ١٩٤٩/١٩٥٠ طبقا للقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ -

قدرت مصلحة الضرائب أرباحه عن السنة المذكورة وكان يتعين اتخاذ هذه الأرباح أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية عملا بالمادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ بصرف النظر عن خضوعها برمتها للضريبة أو عدم خضوعها لها . وإذا أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قاصر البيان واجب النقض .

وحيث إن هذا النعي مردود ذلك أنه وقد نصت المادة الأولى من المرسوم بقانون ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على أنه "استثناء من أحكام الفصل الخامس من الكتاب الثاني من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه تتخذ الأرباح المقدرة عن سنة ١٩٤٧ بالنسبة إلى المولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن كل من السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . فإذا لم يكن للمول نشاط ما خلال سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ نشاطه خلال تلك السنة اتخذ أساسا لربط الضريبة الأرباح المقدرة عليه عن أول سنة لاحقة بدأ فيها المول نشاطه أو استأنفه" فإنها بذلك تكون قد دلت على أن سنة القياس البتة وأن تكون سنة ضريبة يخضع المول خلالها للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية . . كما دلت على أن هذه السنة البتة وأن تكون سنة ضريبة كاملة . بحيث إذا كان المول قد بدأ نشاطه الخاضع للضريبة في خلال السنة تعين اتخاذ أرباح السنة التالية أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية . وإذا كان ذلك، وكان الثابت في الدعوى أن نشاط الطاعن من استئجار الأراضي الزراعية وإعادة تأجيرها لم يخضع للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا ابتداء من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ فإن أرباح هذه السنة لا تصلح أساسا للتقدير الحكيم . ولا يغير من هذا النظر أن تكون مصلحة الضرائب وهي في سبيل تحديد أرباح الطاعن في المدة من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ قد قدرت هذه الأرباح من واقع ما انتهت إليه من تقدير أرباح هذه السنة كاملة وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر واتخذ الأرباح المقدرة عن نشاط الطاعن في سنة ١٩٥٠/١٩٥١ الزراعية أساسا لربط الضريبة في السنة التالية سنة ١٩٥١ و١٩٥٢ الزراعية فإنه لا يكون قد خالف القانون أو جاء مشويا بالقصور في هذا الخصوص .

وحيث إن حاصل الوجه الثانى أن الحكم المطعون فيه أخضع أرباح الطاعن فى الفترة من ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٠ للضريبة على الأرباح الاستثنائية فى حين أن القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ قضى بإبطال الترام كل ممول بهذه الضريبة عن أرباحه خلال سنة ١٩٥٠ من التاريخ المقابل للتاريخ الذى بدأ فيه مريان الضريبة الخاصة عليه فى سنة ١٩٤٠ وفى حين أن الطاعن بدأ خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية فى أواخر سنة ١٩٥٠ وفى تاريخ لاحق لصدور القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية وبالتالى فهى لا تسرى عليه . وقد أغفل الحكم الرد على ما أثاره الطاعن فى هذا الخصوص وهو قصور يعيبه ويبطله .

وحيث إن هذا النعى فى محله ذلك أن المادة الأولى من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ نصت على أنه ” تفرض ضريبة خاصة مؤقتة على الأرباح الاستثنائية التى يحصل عليها أى ممول من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية المقررة بمقتضى الكتاب الثانى من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ “ . ومفاد هذا النص أنه يشترط لخضوع الممول للضريبة الخاصة أن يكون من الممولين الخاضعين للضريبة على الأرباح التجارية . وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من الدعوى أن الطاعن لم يبدأ خضوعه للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية إلا ابتداء من ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٠ بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ فى أول يونيو سنة ١٩٥٠ بإلغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية ومن ثم فإنه لا يتأتى أن يخضع للضريبة الخاصة عن نشاط تجارى لم يبدأ إلا بعد إلغائها . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه فى هذا الخصوص .

جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد قواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد
توكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وعبد الهيد يوسف الفايش ، وإبراهيم محمد عمر هندی .

(١٥٦)

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣١ "أحوال شخصية":

وقف . " شرط الواقف " . " تفسيره " .

كلام الواقف يحمل على المعنى الذى أراده . ارادة الواقف أن لا ينتقل نصيب البنت لأولادها
مادام يوجد أحد من أولاد الظهور . نصيب البنت لا ينتقل لأولادها وإن كانوا أولاد ظهور .

يحمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أراده إعمالاً للسادة العاشرة
من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ . وإذا كان الثابت من كتاب الوقف
أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجاته أمهات أولاده وعلى
أولاده ذكورا وإناثاً ثم من بعدهم على أولاد الذكور منهم الظهور ذكورا وإناثاً
دون أولاد الإناث منهم البطون بحيث إذا ماتت بنت الصلب الظهر لا يكون
لأولادها ذكورا وإناثاً شيء فى الوقف المذكور مادامت أولاد الظهور ثم من
بعدهم على أولاد أولاد الذكور الظهور ذكورا وإناثاً دون أولاد الإناث البطون بحيث
إذا ماتت بنت الصلب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثاً شيء فى الوقف
المذكور مادامت أولاد الظهور وكرر ذلك فى كل الطبقات إلى أن قال فى آخر
الإنشاء والشروط ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك أولاد الظهور
دون أولاد البطون فى كل طبقة ثم إذا انقرض أولاد الذكور البطون الظهور
وأفناهم الموت عن آخرهم كان ذلك وفقاً شرعياً على من يوجد من أولاد بنات
الواقف ذكورا وإناثاً - فإن ظاهر هذا الإنشاء يدل على أن الواقف أراد أن
لا ينتقل نصيب البنت لأولادها مادام يوجد أحد من أولاد الظهور . ولا وجه
للقول باستحقاق ابن البنت هذا النصيب بوصفه ابن ظهر لأنه وإن كان يستحق
فى نصيب أبيه بهذا الوصف إلا أنه لا يستحق فى نصيب أمه وإلا فإنه يكون

قد شارك في استحقاقه له وانتقل هذا النصيب إليه قبل أن تأتي نوبته فيه وهي مشروطة بأنقراض أولاد الظهور^(١).

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث ان الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن — تتحصل في أن عبد الكريم فرج ابراهيم حمزة العدل رفع على علي حسين حمزة ابراهيم العدل وآخرين الدعوى رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ المنصورة الابتدائية للأحوال الشخصية بطلب الحكم له بوفاة شركس ابراهيم حمزة العدل — واستحقاقه الى سبع من ربع الحصص التي كانت تستحقها في وقف المرحوم حمزة العدل وقال شرعا لدعواه إنه بكتاب وقف المرحوم حمزة ابراهيم العدل أمام محكمة مديرية الدقهلية بتاريخ ١٣ جمادى الآخرة سنة ١٢٨١ الأعيان المثبتة بكتاب وقفه على نفسه مدة حياته ثم من بعده على زوجاته أمهات أولاده اللائي يموت وهن على ذمته ما داموا عزابا وعلى أولاده الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا جميعا مثل بعض ثم من بعدهم على أولاد الذكور منهم الظهور ذكورا وإناثا كذلك بعضهم مثل بعض دون أولاد الإناث منهم البطون بحيث إذا ماتت بنت الصلب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف ما دامت أولاد الظهور ثم من بعدهم على أولادهم وذريتهم ونسلهم وعقبهم أولاد الظهور دون أولاد البطون وقد توفي الواقف وزوجاته وأولاده وانتقل الاستحقاق الى أفراد الطبقة الثانية وعددهم ١٦ مستحقا وهم محمد وعبد السلام وعباس وفردوس وحيدة ومجيدة وحفيظة أولاد حسين ابن الواقف وصديقه وفرج وحمزة وأحمد وشركس أولاد ابراهيم ابن الواقف والسيد محمد وعبد الرحمن أولاد حمزة ابن الواقف وحسن ابن المرسى ابن الواقف بالتساوي وقد توفت شركس المذكورة بتاريخ ١٨/٦/١٩٥٢ وبوفاتها ينتقل نصيبها الى أختها صديقة وفرج وحمزة وأحمد وبوفاتهم ينتقل

(١) راجع تقض ١٩٦٣/٢/٢٠ الطعن ٤٣ لسنة ٣٠ ق أحوال شخصية السنة ١٤

نصيبه الى اولاده ومنهم المدعى فيخصه سبع من ريع الحصة التي آلت اولاده عن شركس وبجلسة ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٥ طلب عبد اللطيف بن حسن ابن المرسى ابن الواقف قبوله خصما ثالثا في الدعوى طالبا رفضها وقررت المحكمة قبوله خصما ثالثا مدعى عليه - كما رفع عبد اللطيف المذكور الدعوى رقم ٩٢١ سنة ١٩٥٦ ضد المدعى في الدعوى الأولى وآخرين بطلب استحقاقه لحصة قدرها السدس في نصيب والدته شركس وقال شرحا لدعواه إن شركس هذه توفيت عن اولادها الستة وهم عبد اللطيف (المدعى) وأحمد وإبراهيم ومحمد وزينب ونفيسة اولادها من زوجها المرحوم حسن بن المرسى ابن الواقف وبوفاتها آل ما كانت تستحقه الى اولادها الستة المذكورين عملا بشرط الواقف الذي نص على ايلولة حصة الأصل لفرعه من اولاد الظهور وتطبيقا للمادة ٣٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ التي نصت على أنه إذا كان الوقف على الذرية مرتب الطبقات لا يحجب أصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه الى فرعه - وبجلسة ١٣/٥/١٩٥٧ قررت المحكمة ضم هذه الدعوى الى الدعوى ١٢١ سنة ١٩٥٦ للارتباط وبتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٧ قضت المحكمة برفض الدعوى رقم ٢٩١ سنة ١٩٥٦ واحالة الدعوى رقم ١٢١ سنة ١٩٥٦ على التحقيق لاثبات ونفى ما تدون في منطوق حكمها فاستأنف عبد اللطيف حسن المرمى هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وقيد استئنافه برقم ٢٩ سنة ١٩٥٧ كلى طالبا الغاء فيما قضى به من رفض دعواه والحكم له باستحقاقه لسدس نصيب والدته شركس وبجلسة ٨/٢/١٩٦١ حكمت المحكمة في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف وباستحقاق المستأنف عبد اللطيف حسن المرمى لأربعة قراريط من أصل الحصة التي كانت تستحقها والدته شركس بنت إبراهيم ابن الواقف أصلا وآيلا واعتبار هذا النصيب منها عليه طعن الطاعنون في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته على هذه الدائرة حيث تنازل الطاعنون عن السببين الأول والثاني من أسباب الطعن وصمموا على طلب نقض الحكم المطعون فيه للسبب الثالث وقدمت النيابة العامة مذكرة ثانية أحالت فيها على مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم وطلب المطعون عليه رفض الطعن .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن سبب الطعن — يتحصل في أن الحكم المطعون فيه إذ قضى باستحقاق المطعون عليه لـسـدس نصيب والدته شركس يكون مخالفا لشرط الواقف ذلك أن شرطه صريح في أنه إذا ماتت بنت الصلب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف المذكور ما دامت أولاد الظهر وهذا الشرط قاطع في أن ابن البطن لا يخلف أمه في الاستحقاق وإن خلف أباه الظهر فيما كان يستحقه وإطلاق كلام الواقف يعم أولاد البطن من أي ظهر أتوا سواء كان أبوهم أجنبيا عن الوقف أو من أهل الوقف .

وحيث إن هذا النعمى في محله ذلك أن كلام الواقف يحمل على المعنى الذى أراده إعمالا للسادة العاشرة من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ ولما كان يبين من كتاب الوقف أن الواقف أنشأ وقفه على نفسه ثم من بعده على زوجاته أمهات أولاده وعلى أولاده ذكورا وإناثا الموجودين ومن سيحدثه الله له من الأولاد ذكورا وإناثا جميعهم بعضهم مثل بعض ثم من بعدهم "على أولاد الذكور منهم الظهر ذكورا وإناثا كذلك مثلهم مثل بعض دون أولاد الإناث منهم البطون بحيث إذا ماتت بنت الصلب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف المذكور ما دامت أولاد الظهر" ثم من بعدهم "على أولاد أولاد الذكور الظهر ذكورا وإناثا كذلك بعضهم مثل بعض دون أولاد أولاد الإناث البطون بحيث إذا ماتت بنت بنت الصلب الظهر لا يكون لأولادها ذكورا وإناثا شيء في الوقف المذكور ما دامت أولاد الظهر" وكرر ذلك في كل الطبقات إلى أن قال في آخر الإنشاء والشروط "ثم من بعدهم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم كذلك أولاد الظهر دون أولاد البطون في كل طبقة" ثم إذا انقرض أولاد الذكور الظهر وأبادهم الموت عن أحرمهم "كان ذلك وفقا شرعيا على من يوجد من أولاد بنات الواقف المذكور

ذكورا وإناثا“ وظاهر هذا الإنشاء أن الواقف أراد أن لا ينتقل نصيب البنت لأولادها مادام يوجد أحد من أولاد الظهور وأنه حصر الاستحقاق في أولاد الظهور وحدهم ومن ثم فإن نصيب شركس لا ينتقل إلى ابنها المطلق عليه مادام يوجد أحد من أولاد الظهور ولا وجه للقول باستحقاقه هذا النصيب بوصفه ابن ظهر لأنه وإن كان يستحق عن طريق أبيه إلا أنه لا يستحق عن طريق أمه وألا يكون قد شارك في استحقاقه له وانتقل هذا النصيب إليه قبل أن تتأني نوبته في الاستحقاق بينما هي مشروطة بانقراض أولاد الظهور .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما تقدم ولما جاء بالحكم الابتدائي يتعين تأييده .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول .

(١٥٧)

الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) رسوم بلدية . " الرسم البلدي على الملاهي " . ضريبة . " ضريبة الملاهي " . " عبء الالتزام بكل منهما " .

وقوع عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاهي على أصحابها ومستغليها لا على روادها من الجمهور . بينما ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . استقلال الرسم البلدي عن الضريبة .

(ب) ضرائب . " ضريبة الملاهي " . " وعاء الضريبة " .

وعاء ضريبة الملاهي هو أجرة الدخول أو أجرة المكان . إضافة الرسم البلدي إلى ثمن التذكرة وتحصيله معها . اعتباره جزاء من الأجرة وتسرى عليه بالتالي ضريبة الملاهي .

(ج) ضرائب . " ضريبة الملاهي " . " تحصيل الضريبة " . " الإعفاء من الضريبة " .

جواز تحصيل مافات تحصيله من ضريبة الملاهي . لا يمنع من ذلك اعتماد الجهة المختصة لتذاكر الدخول المشتملة على الرسم البلدي المقرر . لا يصح الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا بنص القانون .

(د) تنفيذ . " التنبيه بالوفاء " . " بياناته " .

الأمر العالي الرقم ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ . اشتغال ورقة التنبيه والانتذار على مقدار المبالغ المستحقة المراد التنفيذ بها دون أي تفصيل آخر لها .

(هـ) ضرائب . " ضريبة الملاهي " . " تقادم الضريبة " . تقادم .

ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السنوية . سقوط الحق في المطالبة بالمستحق منها بمضي ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها .

١ - عبء الالتزام بالرسم البلدي المقصور على الملاهي إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية المقررة على باقي المحال والعقارات والأشياء المبنية في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ، ولا يقدح في صحة هذا النظر كون الرسوم على الملاهي تحدد على أسس مغايرة للأسس التي أتت في تحديد الرسوم على غيرها من المحال المذكورة وبواقع نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستغلال في كل منها وليس في تلك المغايرة دلالة على أن عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاهي يقع على فاتق الرواد - ولا وجه للتعدي بأن عبء الالتزام بضريبة الملاهي المقررة بالرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ يقع على الجمهور ذلك أن نصوص هذا القانون صريحة في تقرير ذلك ، وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدي في طبيعة التكليف المالي المفروض في كليهما ولا يعتبر الرسم تابعا للضريبة حتى يأخذ حكمها بطريق التبعية أو القياس ^(١) .

٢ - وهاء ضريبة الملاهي - هي ما تقضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ - هو أجرة الدخول أو أجرة المكان في محال الفرجة . وهذه الأجرة تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله الملهى ، ومن ثم فإذا قام المستغل للملهى بتحويل الرسم البلدي المقرر مع ثمن التذكرة من جمهور الرواد فإن هذا الرسم يعتبر بهذه المثابة من ضمن أجرة الدخول وتسرى عليه بالتالى ضريبة الملاهي ^(٢) .

٣ - لمصلحة الأموال المقررة استنادا إلى المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ مطالبة المستغلين لمحال الفرجة والملاهي بتكاملة كل فرق يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا ، ولا يحول دون ذلك

(١) راجع تقص ١٩٦١/٣/٣٠ الطعن ٣٦٩ س ٢٦ ق والطعن ٤٣٣ لسنة ٢٦ ق ، و ١١/٥/١٩٦١ الطعن ٥٠٥ س ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٢٨٠ و ٢٨٨ و ٤٧٦

(٢) راجع تقص ١٩٦١/٥/١١ الطعن ٥٠٥ س ٧٦ ق السنة ١٢ ص ٤٧٦ .

خطأ المصلحة باعتمادها لتذاكر الدخول المبين عليها قيمة الرسم البلدي ذلك أن هذا الخطأ لا يكسب المستغل أى حق ولا يمنع من مطالبتها بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون إذ لا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون (١) .

٤ — الأمر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ لم يستلزم بالنسبة للبيان الخاص بالمبالغ المراد التنفيذ من أجلها اشتغال ورقة التنبيه والإنذار على مقدار المبالغ المستحقة دون أى تفصيل آخر لها .

٥ — تنص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على أنه " يجب على أصحاب المحال أن يوردوا في اليوم التالى لكل حفلة إلى أقرب خزانة تابعة لوزارة المالية جميع المبالغ المتحصلة من الضريبة على الدخول أو أجور الأمكنة " كما تنص المادة ١٢ على أنه " يجب على المستغلين تكملة كل فرق بالنقص بين المستحق من الضريبة وبين المودع بخزانة وزارة المالية وذلك في ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الإخطار الذى يرسل إليهم بذلك " . ومفاد ذلك أن ضريبة الملاحى ليست من الضرائب السفوية التى يبدأ مريان التقادم فيها من نهاية السنة التى تستحق فيها . وبالتالى فانه طبقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ والمادة ٣٧٧ فقرة أولى و ٢٨١ من القانون المدنى القائم يسقط الحق في المطالبة بالمستحق من ضريبة الملاحى بمضى ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل

(١) راجع قرض ١٩٦١/٣/٣٠ الطعن ٤٢٣ لسنة ٢٦ ق ٤ ، ١٩٦١/٥/١١ الطعن ٥٠٥ س ٢٦ ق لسنة ١٢ ص ٢٨٨ ، ٤٧٦ .

في أن مصلحة الأموال المقررة وجهت في ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ إلى الشركة الطاعنة تنبيهها بأداء مبلغ ٣٤١٠ جنيريات و ٧٢٦ مليا وانذارا بحجز العقار في حالة عدم الوفاء بهذا المبلغ خلال شهر وذلك عملا بأحكام الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ وأثبت في هذا التنبيه أن المبلغ المطالب به عبارة عن باقى فرق ضريبة ملاهى مستحقة على دارى سينما أبولون وسلمى المملوكين للطاعنة وذلك بعد استبعاد المبلغ الموقع عنه حجز إدارى سابق على منقولات . وبتاريخ ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ أقامت الطاعنة أمام محكمة الزقازيق الابتدائية الدوى رقم ١١ سنة ١٩٥٣ تجارى معارضة في هذا التنبيه وطالبة الحكم بإلغائه تأسيسا على أن القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهى قد نص صراحة على تحصيل هذه الضريبة من الجمهور مع أجرة الدخول وفرض على أصحاب الملاهى أن يقوموا بتوريدها في اليوم التالى لكل حفلة إلى أقرب خزانة تابعة لوزارة المالية وقد قامت المدعية بالالتزامات التى يفرضها عليها ذلك القانون إلى أن صدر القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ الذى أجاز للجاس البلدية والقروية أن تفرض في دائرة اختصاصها رسما على الملاهى ثم صدر مرسوم في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ بتحديد أساس تلك الرسوم وكيفية تحصيلها ونص في المادة الثالثة منه على أن يكون تحديد الرسوم على الملاهى على أساس نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ولم يفصح عن شخص الملتزم بها أهو الجمهور أم صاحب الملهى ومنذ صدور هذا المرسوم جرت الطاعنة على عملية الرسم المقرر على تذاكر الدخول المعتمدة من مصلحة الأموال المقررة وأخذت تحصيله من الجمهور مع ثمن التذكرة وضريبة الملاهى المقررة واستمر الحال كذلك إلى أن صدرت فتوى من مجلس الدولة في ٤/٥/١٩٤٧ بأن الرسوم البلدية المقررة على دور الملاهى قد فرضت على هذه الدور ذاتها وليس على روادها وأنه إذا كان صاحب الدار قد قام بتحصيل هذه الرسوم من الجمهور فإن ما حصله منها يعتبر داخلا في أجرة الدخول وتستحق ضريبة الملاهى في هذه الحالة على تلك الأجرة شاملة ثمن التذكرة الأصلي والرسم البلدى المحصل من الجمهور وقالت المدعية إن هذه الفتوى التى أنبتت عليها مطالباتها بالمبالغ الواردة في ورقة التنبيه والانذار بالحجز المعارض فيها مخالفة للتطبيق الصحيح للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ إذ أن ودى

نصوصهم ما أن الملتزم بدفع الرسم البلدي إنما هو الجمهور أسوة بضريبة الملاهي وليس صاحب الملهى وأنه لذلك لا يحق لوزارة المالية المطعون عليها أن ترجع عليها بفرق ضريبة الملاهي موضوع المطالبة وأضافت الطاعنة أنه حتى لو عيّن النظر الذي قرره الفتوى فإن مصلحة الأموال المقررة قد أخطأت في السنوات المطالب بفرق الضريبة عنها وذلك باعتمادها التذاكر التي حصلت الطاعنة بموجبها رسوم البلدية من الجمهور وعليها أن تتحمل وحدها تبعة خطأها — دفعت المطعون عليها بعدم اختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى تأسيساً على أنها تتضمن طعناً في قرار إداري هو القرار الصادر باستحقاق الخزانة لفرق الضريبة المطالب به — وتحصل دفاعها في الموضوع في أن ضريبة الملاهي الموجه عنها التنبيه مثار نزاع لم تكن نتيجة خطأ كان واقعاً من قبل واكتشف وإنما هي مترتبة على التطبيق القانوني السليم لنصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ١٩٤٥/١٠/٣٠ التي تجعل الالتزام بدفع الرسم البلدي على هاتق صاحب الملهى وليس على هاتق الرواد من الجمهور وقد درجت المدعية منذ فرض هذا الرسم على داربها على تحصيله من الجمهور بدلاً من دفعه من مالها الخاص وترتب على ذلك زيادة أجرة الدخول عن ثمن التذكرة الأصلي الذي على أساسه كانت تؤدي ضريبة الملاهي المستحقة عليها وأنه لذلك يحق للحكومة أن تطالبها بالفرق بين مادفته من هذه الضريبة فعلاً وبين ما هو مستحق عليها على الأساس الصحيح الذي يقضى باستحقاق ضريبة الملاهي على أجرة الدخول بأكملها والتي تشمل في هذه الحالة ثمن التذكرة الأصلي مضافاً إليه الرسم الذي حصل من الجمهور وقالت الوزارة المطعون عليها إنها وقعت في ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٩ حجزين إداريين على منقولات داري السينا المملوكين للطاعنة نظير ذلك الفرق وأنه بسبب عدم كفاية المنقولات المحجوز عليها لاستيفاء المطلوب قامت في ١٥/١٢/١٩٥٢ بإعلان الطاعنة بتنبيه بأداء المستحق عليها من فرق الضريبة وبإصدار بالحجز العقاري إذا لم توف بهذا الفرق خلال شهر — وبتاريخ ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم الاختصاص وباختصاصها بنظر الدعوى وفي الموضوع برفضها فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة وتمسكت بدفاعها الذي أبدته أمام محكمة الدرجة الأولى وأضافت إليه دفعا ببطلان التنبيه المعان إليها في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لعدم اشتماله على بيان كاف للبائع المطلوب

التنفيذ من أجلها وبيان عملية احتساب هذه الضريبة وأساسها كما دفعت بسقوط الضريبة المطالب بها بالتقادم لمدة أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ استحقاقها قبل أن تتخذ المطعون عليها أى اجراء من اجراءات التنفيذ القاطعة للتقادم — وبتاريخ ۲۶ مايو سنة ۱۹۵۸ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فطعن الطاعنة في هذا الحكم الاستئنافى بطريق النقض بتقرير تاريخه ۲۶ ديسمبر سنة ۱۹۵۸ وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ۲۳ يناير سنة ۱۹۶۲ وفيها صممت النيابة على المذكرة التى قدمتها وأبدت فيها رأى برفض الطعن وقررت دائرة الفحص احالة الطعن إلى هذه الدائرة وبالجلسة المحددة لنظره قرر الحاضر عن الطاعنة بنزوله عن التمسك بالسبب الاول من أسباب الطعن المبني على بطلان الحكم المطعون فيه لعدم تلاوة تقرير تلخيص من الهيئة التى أصدرت الحكم وذلك بعد أن ثبت أن هذه الهيئة قد قامت فعلا بهذا الاجراء — وأصرت النيابة على وأياها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنهى فى الأسباب الثانى والثالث والسادس على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه وفى بيان ذلك تقول إن نصوص القانون رقم ۱۴۵ لسنة ۱۹۴۴ الذى أجاز للمجالس البلدية والمحلية فرض رسوم على دور الملاهى ونصوص المرسوم الصادر فى ۳۰ أكتوبر سنة ۱۹۴۵ ببيان القواعد الخاصة بتحديد أساس هذه الرسوم وكيفية تحصيلها — هذه النصوص تدل على أن المشرع قد جعل الالتزام بأداء تلك الرسوم على عاتق جمهور الرواد وليس على عاتق أصحاب ومستغلى دور الملاهى وذلك أسوة بضريبة الملاهى المقررة بالمرسوم بقانون رقم ۸۵ لسنة ۱۹۳۳ إذ لا يختلف الرسم البلدى عن تلك الضريبة بل إنه فرض إضافى لها من نفس النوع وذات الطبيعة وكلاهما مفروض على دور واحد مما لا يجوز معه أن يختلف شخص المتترم بكل منهما ويؤيد هذا النظر مانص عليه فى المرسوم الصادر فى ۳۰ أكتوبر سنة ۱۹۴۵ من تحديد الرسوم على أساس نسبة معينة من الثمن الأسمى لتذاكر الدخول وهو نفس الأساس المقرر لتحديد ضريبة الملاهى كذلك فإن المادة ۲۱ من القانون رقم ۱۴۵ لسنة ۱۹۴۴ تفرض رسوما للبلدية على جميع المحال العمومية بما فيها دور الملاهى وهذه الرسوم هى مقابل انتفاع تلك المحال بما تقدمه لها المجالس البلدية والمحلية من خدمات

ولا يجوز بعد ذلك أن يفرض على دور الملاهي رسم آخر نظير هذه الخدمات ذاتها إذ لا يصح فرض ضريبتين عن مقابل واحد ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واعتبر أن الالتزام بدفع الرسم البلدي المقرر بالمرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ على دور الملاهي يقع على عاتق مستغلي هذه الدور دون جمهور الرواد فإنه يكون قد خالف القانون كذلك تعيب الطاعنة على هذا الحكم أنه خلط بين الضريبة المقررة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ وبين الرسم المقرر بالقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وذلك بتقريره أن المبالغ المطالب بها عبارة عن رسوم وأن أساس المطالبة بها هو القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم سالف الذكر حالة أن تلك المبالغ كما وصفت في التنبيه الذي أعلنت به الطاعنة إنما هي قيمة فرق ضريبة الملاهي المستحقة على دارى السينما اللتين تملكهما الطاعنة ولم يتضمن هذا للتنبيه المطالبة برسوم ما وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد نقل الدعوى من مجال انطباق قانون ضريبة الملاهي رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ إلى مجال انطباق قانون المجالس البلدية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر تنفيذا له في ٣٠/١٠/١٩٤٥ وتعيب الطاعنة أيضا على الحكم المطعون فيه أنه إذ أقر المطعون عليها على احتساب ضريبة الملاهي على ثمن التذكرة الذي يحصله صاحب الدار لحسابه مضافا إليه ما يحصله من رسوم لحساب المجلس البلدي يكون قد فرض ضريبة على ضريبة وهو الأمر المخالف للدستور فضلا عن أنه لا يجوز احتساب ضريبة على مبلغ لم يدخل في حصة صاحب الدار وإنما هو قد حصله كرسوم لحساب المجلس البلدي وتقول الطاعنة إن المشرع إذ فرض الرسم البلدي على ثمن التذكرة الأصلي الذي يتقاضاه صاحب الدار من الجمهور فإنه لا يجوز أن تدخل على هذا الثمن إضافة من أى نوع كان سواء كان ما يضاف ضرائب أو رسوم بلدية أو غير ذلك.

وتنعى الطاعنة في السبب الخامس على الحكم المطعون فيه أنه أغفل بحث دفاع جوهرى لها هو ما تمسكت به أمام محكمة الموضوع من أنه لو صح أن مطالبة المطعون عليها لها على سند من القانون فإن هذه المطعون عليها قد أخطأت باعتمادها تذاكر الدخول التي كان مدونا عليها قيمة الرسم البلدي وهي التذاكر التي حصلت الطاعنة بمقتضاها هذا الرسم من الجمهور وقد أدى هذا الخطأ إلى

فروق الضريبة التي تطالب بها ومن ثم تتحمل نتيجة خطئها هذا ولا يجوز أن تحمل للطاعة هذه النتيجة وتطالبها بتلك الفروق. هذا إلى أن المطعون عليها وقد أقرت النظام الذي اتبعته الطاعة في خصوص تحصيل الضريبة فإن هذا النظام يصبح طبقاً لأصول القانون العام حجة عليها ولا يجوز لها أن تحيد عنه.

وحيث إن هذا النعى بجميع ما تضمنه مردود بأنه يبين من استقراء نصوص القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية ومن مقارنتها بنصوص المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهي أن عبء الالتزام بالرسم البلدي المقرر على الملاهي إنما يقع على أصحابها ومستغليها وليس على روادها من الجمهور شأنه في ذلك شأن سائر رسوم البلدية المقررة على باقي المحال والعقارات والأشياء المينة في المادة ٢٣ من القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ولا يقدح في صحة هذا النظر كون الرسوم على الملاهي تحدت على أسس مغايرة للأسس التي اتبعت في تحديد الرسوم على غيرها من المحال المذكورة وبواقع نسبة مئوية من الثمن الأصلي لتذاكر الدخول ذلك أن هذه المغايرة أمر يقتضيه اختلاف أوجه الاستغلال في كل منها ولقد كان هذا الاعتبار في حسابان المشرع حين نص في المادة ٢٣ سالفه الذكر على أنه يجوز أن يتضمن المرسوم النص على قواعد مختلفة لحساب أساس الرسوم وكيفية تحصيلها وجاء مرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذي صدر تنفيذاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بقواعد مختلفة في هذا الصدد وليس في تلك المغايرة دلالة على أن عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاهي يقع على هاتق الرواد ولا وجه للتحدى بأن ضريبة الملاهي المقررة بالمرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ يقع عبء الالتزام بها على الجمهور ذلك أن نصوص هذا القانون صريحة في تقرير ذلك وهذه الضريبة تختلف عن الرسم البلدي في طبيعة التكليف المالي المفروض في كليهما ولا يعتبر الرسم تابعا للضريبة حتى يأخذ حكمها بطريق التبعية أو القياس ولقد كان المشرع عند إصداره القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ ومرسوم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ الذي وضع قواعد تحديد أساس الرسوم البلدية تنفيذاً للقانون المذكور على بينة من نصوص القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ ولو أنه أراد أن يلزم الجمهور بالرسم البلدي على الملاهي أسوة بضريبة الملاهي لصرح فيهما

بذلك كما صرح في القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ — لما كان ذلك، وكان الثابت أن الطاعة درجت منذ تقرير الرسم البلدي على دور السيدا بالزقازيق على تحصيل الرسم البلدي المقرر مع ثمن التذكرة من جمهور الرواد فإن هذا الرسم يعتبر بهذه المثابة من ضمن أجرة الدخول وتسرى عليه بالتالي ضريبة الملاهي لأن وعاء هذه الضريبة هو — على ما تقتضى به المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ أجرة الدخول أو أجرة المكان في محال الفرجة — وهذه الأجرة تشمل جميع ما يدفعه الجمهور نظير دخوله الملهى ومتى كان ذلك فإنه يجوز للمطعمون عليها أن تطالب الطاعة بما لم يحصل من هذه الضريبة على هذا الأساس ولا يغير من هذا النظر أن رسم البلدية كان مبينا على التذكرة ومندوبا إلى ثمن هذه التذكرة طالما أن هذا الرسم قد حصل من الجمهور فاعتبر لذلك جزءا من أجرة الدخول كما أنه لا وجه للتعدي بأن المطعمون عليها قد أخطأت باعتبارها لتذاكر الدخول المبين عليها قيمة الرسم البلدي المقرر ذلك أن هذا الخطأ لا يكسب الطاعة أى حق ولا يمنع المطعمون عليها من مطالبتها بفرق الضريبة المستحقة وفقا للقانون إذ لا يجوز الإعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا في الأحوال المبينة في القانون وقد أوجبت المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ على المستغلين لمحال الفرجة والملاهي تكملة كل فرق يتضح بين المستحق من الضريبة وما حصل منها فعلا — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه إذ التزم هذا النظر لا يكون مخالفا للقانون ومتى كان صحيحا في نتيجته فإنه لا يعيبه ما ذكره في أسبابه من أن المبالغ المطالب بها عبارة عن رسوم وأن أساس المطالبة بها هو القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر في ١٠/٣٠/١٩٤٥ وأنه يتعين لذلك بحث من الملزم بأداء هذه الرسوم على ضوء نصوص القانون والمرسوم المذكورين دون إلتفات إلى أحكام القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاهي — ذلك أنه وإن كان الحكم قد أخطأ في وصفه المبالغ المطالب بها بأنها رسوم وفيما قاله من أن أساس المطالبة بها هو القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٥٤ حالة أن تلك المبالغ إنما هي ضريبة ملاهي تستند المطالبة بها إلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ إلا أنه لم يكن لهذا الخطأ أثر فيما انتهى إليه في خصوص إحقية المطعمون عليها في المطالبة بما يثبت أن الطاعة لم تؤديه من الضريبة على أساس التطبيق الصحيح للقانون .

وحيث إن حاصل السبب السابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن الطاعة دفعت ببطلان التنبيه الذي وجهته إليها المطعون عليها في ١٩٥٢/١٢/٢٥ تأسيسا على أنه لم يشتمل على بيان لمفردات المبالغ المطلوبة ولتاريخ وسبب استحقاقها وبيان العملية الحسابية التي أدت إلى هذا المجموع وقد رد الحكم على هذا الدفاع بأن التنبيه جاء مستوفيا لشرائطه القانونية المنصوص عليها في المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ في حين أن هذا التنبيه وقع باطلا لاقتصاره على ذكر مجموع المبالغ وأنها فرق ضريبة ملاهى دون بيان لحزئياتها أو تحديد للدة التي استحققت فيها أو كيفية احتساب هذه الضريبة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه رد على هذا الدفاع بقوله "لأنه يبين من مطالعة التنبيه المذكور أنه وقد وضحت فيه المبالغ المستحقة على داري السينما المملوكين للمستأنفة (الطاعة) وبيان الرسوم المستحقة على كل من الدارين بعد استئزال المبالغ المتحصلة بعد انجز الإدارى المتوقع بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢ على منقولات الدارين ومن ثم يعتبر التنبيه مستوفيا لشرائطه القانونية المنصوص عليها في المادة الخامسة من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٨٨٠/٣/٢٥ ويتعين رفض هذا الدفع" وهذا الذى قرره الحكم لا يخالفه فيه للقانون ذلك أن الأمر العالي الصادر في ١٨٨٠/٣/٢٥ الذى يحكم التنبيه محل النزاع لم يستلزم بالنسبة للبيان الخاص بالمبالغ المراد التنفيذ من أجلها سوى اشتمال ورقة التنبيه والإنذار على مقدار المبالغ المستحقة دون أى تفصيل آخر لها ولما كان التنبيه المرسل للطاعة قد اشتمل على هذا البيان فإن النعى بهذا السبب يكون على غير أساس .

وحيث إن حاصل السبب الرابع أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك أن الطاعة دفعت أمام محكمة الموضوع بسقوط حق المطعون عليها في المطالبة بالضريبة التي تطالب بها لمضى أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ استحقاقها قبل اتخاذ أى إجراء من إجراءات التنفيذ القاطعة للتقادم وقد رفض الحكم هذا الدفع بمقولة إن التنبيه المعلن إلى الطاعة في ١٩٥٢/١٢/١٥ لا يعدو كونه إجراءا تكميليا متما لإجراء تنفيذ سابق اتخذته

مصلحة الأموال المقررة ضد الشركة الطاعنة بتوقيع حجزين إداريين ضد هما في ١٩٤٩/١٠/٢٥ على مقولات داري السينا المملوكين لها وأن المحجز يقطع التقادم ويترتب على هذا الانقطاع زوال كل أثر لمدة السابقة عليه وتصبح هذه المدة كأن لم تكن وتقول الطاعنة إن هذا الذي قرره الحكم ينطوي على مخالفة للقانون ذلك أن التنبيه لا يمكن اعتباره اجراءا تكميليا لماسبقه من حجوز كذلك فإن قول الحكم بأن المحجز المتوقع في ١٩٤٩/١٠/٢٢ قد قطع التقادم السابق بحيث تصبح المدة المنقضية قبل توقيعه كأن لم تكن . هذا القول غير صحيح ذلك أن الانقطاع الذي يترتب على المحجز لا يتناول سوى الثلاث سنوات السابقة عليه وليس جميع المدة السابقة كما قال الحكم ولما كانت المبالغ التي أوقع المحجز وفاء لها قد استحققت في المدة من ١٩٤٣/١١/١ حتى ١٩٤٨/٥/١١ فإن بعض هذا الدين يكون قد سقط بالتقادم قبل توقيع ذلك المحجز ولقد أغفل الحكم بحث بالتقادم بالنسبة إلى المبالغ المستحقة قبل الثلاث سنوات السابقة على تاريخ توقيع المحجز ثم إن الحكم قد اخطأ أيضا في اعتباره المبالغ المطالب بها رسوما وأنها تستحق في آخر كل سنة وفيما رتبته على ذلك من أن أثر الانقطاع المترتب على المحجزين الموقعين في ١٩٤٩/١٠/٢٢ يبدأ من نهاية سنة ١٩٤٩ بالنسبة للرسوم التي أوقع من أجلها هذان المحجزان على أساس أن حق الدولة في المطالبة بها لا ينتهي إلا في نهاية تلك السنة وأنه من هذا التاريخ يبدأ التقادم الجديد في السريان هذا في حين أن أثر الانقطاع يبدأ من يوم حدوثه وليس من يوم استحقاق الدين ولقد ترتب على للنظر الخاطئ الذي أخذ به الحكم أنه جعل أثر الانقطاع ممتدا إلى أكثر من ثلاث سنوات أي من ١٩٤٩/١٠/٢٢ تاريخ المحجز حتى ١٩٥٢/١٢/١٥ تاريخ التنبيه هذا إلى أن المبالغ المطالب بها ليست رسوما سنوية وإنما هي ضريبة ملاهي تستحق طبقا للمادة السابعة من القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ في اليوم التالي لتحصيلها من الجمهور .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعنة تمسكت أمام محكمة الاستئناف بسقوط حق المطعون عليها في المطالبة بالضريبة المبيتة في ورقة التنبيه المعلنة إليها في ١٩٥٢/١٢/١٥ لانقضاء أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ استحقاقها قبل أن تتخذ المطعون عليها أي اجراء من اجراءات التنفيذ القاطعة للتقادم وقد رد

الحكم على هذا الدفع بقوله "وحيث إن الثابت من أوراق الدعوى أن التنبية المعلن إلى المستأنفة (الطاعة) بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ لا يعدو كونه إجراء تكميليا متما لإجراء تنفيذ سابق اتخذته مصلحة الأموال المقررة ضد الشركة المستأنفة فهي قد أوقعت بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٢ حجزين إداريين على المنقولات الموجودة بدار سينما سلمى وأبولون نظير فرق الرسوم المستحقة على المستأنفة وتحدد لبيع هذه المنقولات يوم ١٩٤٩/١٢/٣ وليس من شك في أن هذا الحجز يعد قاطعا للتقادم ويترتب على هذا الانقطاع زوال كل أثر للمدة السابقة على الحجز وتصبح المدة المنقضية قبل الانقطاع كأن لم تكن ولا يعتد بها في حساب التقادم الجديد الذي يلي التقادم المنقطع - وحيث إن المادة ٣٨٥/١ مدني إذ نصت على أنه إذا انقطع التقادم يبدأ تقادم جديد يسرى من وقت انتهاء الأثر المترتب على سبب الانقطاع وتكون مدته هي مدة التقادم الأول فإنه يتعين لذلك بحث مدى أثر الحجزين سالفى الذكر في قطع التقادم ومتى يبدأ التقادم الجديد في السريان ، وحيث إن المادة ٣٧٧ مدني قد نصت في فقرتها الأولى على أن تتقادم بثلاث سنوات الضرائب والرسوم السنوية من نهاية السنة التي تستحق عنها فإن الواضح من هذا النص أنه إذا كانت الضرائب أو الرسوم مما يستحق دفعها سنويا فإن التقادم يبدأ في السريان من نهاية السنة المالية التي تستحق عنها تلك الضرائب أو الرسوم وحيث إن المادة ١٢ من المرسوم المؤرخ ١٩٤٥/١٠/٣٠ إذ تنص على أن تبدأ لجنة الحصر والتقدير عملها في أول يناير من كل سنة على أن تنتهى منه في مدى شهر ثم تقدم كشوف الحصر والتقدير إلى رئيس المجلس موقعا عليها من الأعضاء كما نصت المادة ١٣ على أن يقوم رئيس المجلس بإخطار كل ممول بخطاب موصى عليه بقيمة الرسوم التي قدوت عليه فإنه يفهم من ذلك أن هذه الرسوم مما يستحق دفعها سنويا ومن ثم فإن التقادم يبدأ في السريان بالنسبة لهذه الرسوم من نهاية السنة التي تستحق عنها ، وحيث إنه وقد ثبت أن مصلحة الأموال المقررة أوقعت حجزين إداريين في ١٩٤٩/١٠/٢٢ فإن أثر الانقطاع المترتب على الحجزين يظل قائما حتى نهاية سنة ١٩٤٩ بالنسبة للرسوم التي توقع من أجلها هذان الحجزان إذ لا ينتهى حق مصلحة الأموال المقررة في المطالبة بها إلا في نهاية تلك السنة ومن هذا التاريخ يبدأ التقادم الجديد في السريان وحيث إنه لما كانت مصلحة الضرائب قد نهبت على المستأنفة

بالوفاء بقيمة الرسوم المستحقة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فإنه بذلك لم ينقض ثلاث سنوات من تاريخ التقادم الجديد الذي بدأ في السريان في يوم ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ومن ثم فإن الرسوم التي كانت مستحقة حتى سنة ١٩٤٩ لم تسقط بالتقادم". ولما كانت المبالغ موضوع المطالبة والتي من أجلها وجهت المطعون عليها إلى الطاعنة في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢ التنبه منازع النزاع هذه المبالغ ليست كما ذكر الحكم رسوماً للبلدية مستحقة طبقاً للقانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ والمرسوم الصادر تنفيذه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ وإنما هي كما سلف القول وعلى ما بين من ورقة التنبه والإنذار المعلنة للطاعنة والمقدمة منها بملف الطعن عبارة عن فرق ضريبة الملاحى المستحق على دارى السينما المملوكين للشركة الطاعنة وقد نتج هذا الفرق من تحصيل الرسم البلدى مع ثمن التذكرة من الجمهور على النحو السابق لإيضاحه في الرد على الأسباب الثانى والثالث والسادس من أسباب الطعن ومتى كان ذلك، فإنه يجب الرجوع فى كل ما يتعلق بكيفية استحقاق تلك المبالغ وتعيين مبدأ هذا الاستحقاق إلى أحكام المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ الخاص بضريبة الملاحى وليس إلى أحكام القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ أو المرسوم الصادر تنفيذه في ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٥ ولما كانت المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٣ تنص على أنه "يجب على أصحاب المحال أن يوردوا فى اليوم التالى لكل حفلة إلى أقرب خزانة تابعة لوزارة المالية جميع المبالغ المتحصلة من الضريبة على الدخول أو أجور الأمكنة كما تنص المادة ١٢ على أنه يجب على المستغلين تكملة كل فرق بالنقص بين المستحق من الضريبة وبين المودع بخزانة وزارة المالية وذلك فى ظرف ٢٤ ساعة من تاريخ الاخطار الذى يرسل إليهم بذلك فإن مفاد ذلك أن ضريبة الملاحى ليست من الضرائب السنوية وبالتالى فإنه طبقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٤٠ والمادتين ٣٧٧ فقرة أولى و ١/٣٨١ من القانون المدنى القائم يسقط الحق فى المطالبة بالمستحق من هذه الضريبة بمضى ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها ويكون الحكم المطعون فيه إذ اعتبر المبالغ موضوع المطالبة من الرسوم السنوية ورتب على ذلك أن مدة تقادمها لا يبدأ فى السريان إلا من نهاية السنة التى تستحق عنها هذه الرسوم يكون قد أخطأ فى القانون، كذلك فإنه لما كان دفاع الطاعنة أمام محكمة

الموضوع على ما يبين من مذكرتها المقدمة إلى محكمة الاستئناف . لجلسة ٢ يناير سنة ١٩٥٧ قد تضمن أن تاريخ استحقاق المبالغ المطالب بها يرجع إلى أكثر من ثلاث سنوات سابقة على توقيع الججز الحاصل في ٢٢/١٠/١٩٤٩ فإن رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفاع بأنه يترتب على الانقطاع الناتج من هذا الججز والكل أثر للمدة السابقة عليه وتصبح هذه المدة كأن لم تكن - هذا الرد وإن كان صحيحاً في القانون بالنسبة للضريبة التي استحققت خلال الثلاث سنوات السابقة على توقيع الججز إلا أنه غير صحيح بالنسبة للضرائب التي تكون قد اكتملت مدة تقادماًها قبل توقيع الججز ولما كان خطأ الحكم فيما سلف ذكره قد حجبته عن بحث التقادم المدعى به من الطاعة على النحو الذي يتفق مع التطبيق الصحيح للقانون فإن هذا الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى هل ، وصبرى فرحات ، وبطرس زغلول .

(١٥٨)

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) حيازة . " دعاوى الحيازة " . " منع قاضى الحيازة من التعرض للحق " .

لا يجوز الحكم فى دعاوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . جواز الاستئناس بنبوت الحق فى تبين الحيازة وصفها .

(ب) حيازة . " دعاوى الحيازة " . " منع المدعى عليه فى دعوى الحيازة من طلب الحق " .

لا يقبل من المدعى عليه فى دعوى الحيازة دفعها بالاستناد إلى نفي الحق .

(ج) حيازة . " دعاوى الحيازة " . " دعوى منع التعرض " . " شروطها " . حكم . " كفاية التسبيب " .

يكفى لتحقيق فعل التعرض مجرد تأكيد الحيازة والمنازعة فيها . تقرير الحكم أن الطاعن أقام السلم بجميعه داخل النمر . هذا حسب بيانه لفعل التعرض .

١ - متى كان استناد الحكم إلى استمرار استعمال المطعون عليه للمر سواء بالمطل الذى لا نزاع فيه أو بالمرور الذى استخلصه من أقوال الشهود يكفى أن يكون أساسا للقضاء بمنع التعرض ، وكان ما جاء بالحكم عن ثبوت حق المطعون عليه فى ارتفاق المطل والمرور استنادا إلى الحكم الصادر لصالحه ليس إلا تقريرا للواقع للاستئناس به فى تبين الحيازة وصفها فإنه يكون غير صحيح ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه بنى قضاءه على أساس ثبوت الحق^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٦٢/٤/٢٨ الطعن ٤٤٧ : من ٢٦ ق السنة ١٣ ص ٥٥١ ، ونقض

١٩٥٥/٦/١٦ الطعن ٢٧ من ٢٢ ق السنة السادسة ص ١٢٤٥ .

۲ - لا يقبل من المدعى عليه في دعوى الحيازة دفعها بالاستناد إلى نفي الحق .

۳ - فعل التعرض الذي يصلح أساسا لرفع دعوى منع التعرض يتحقق بمجرد تعكير الحيازة والمنازعة فيها ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد في أسبابه عن فعل التعرض أن المستأنف عليه (الطاعن) قد أقام السلم بجميعه بعمده الأربعة داخل الممر وأنه بذلك يعتبر متعرضا للمستأنف (المطعون عليه) فهذا بحسبه بيانا لفعل التعرض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن المطعون عليه أقام الدعوى رقم ۲۵ سنة ۱۹۵۶ كرموز على الطاعن وطالب بها منع تعرض الطاعن لحق الارتفاق المقرر له على الممر الفاصل بين منزليهما وإزالة ما أقيم في ذلك الممر من منشآت وإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل التعرض . وذكر المطعون عليه في بيان دعواه أنه يفصل بين منزله ومنزل الطاعن ممر يبلغ عرضه مترا واحدا وقد ثبت له حق ارتفاق بالمرور والمطل على ذلك الممر بالحكم الصادر في الدعوى رقم ۲۶ لسنة ۱۹۳۰ كلى الاسكندرية والمؤيد استئنافيا بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ۵۵۶ سنة ۴۸ ق مصر وأنه بتاريخ ۲۸ ديسمبر سنة ۱۹۵۵ تعرض له الطاعن في حقه بأن استبدل بالسلم الخشبي الذي كان قائما بجوار الممر سلما من البتن المسلح أنشأه في داخل الممر ذاته فشغل بذلك نصف مساحته ببناء السلم وشغل نصفها الباقي بأربعة أعمدة يستند إليها ذلك السلم دفع الطاعن الدعوى فيما قدمه من أوجه دفاع بأنه أنشأ السلم الجديد في حدود الاتفاق الذي تم بينه وبين المطعون عليه بتاريخ ۲۷ ديسمبر سنة ۱۹۵۵ والمرفق بالشكوى رقم ۱۷ لسنة ۱۹۵۶ لإدارى كرموز .

وبجلسة ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٦ قضت محكمة كرموز الجزئية برفض دعوى المطعون عليه وأمسست قضاءها على أن الاتفاق الذي عقد بين الطرفين لدى تحقيق الشكوى رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ ينطوي على تنازل من جانب المطعون عليه عن حق الارتفاق الذي كان له على الممر . استأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية بالاستئناف رقم ٨٥١ سنة ١٩٥٦ . وبجلسة ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ قضت هذه المحكمة بنبذ خبير هندسي لمعاينة السلم والأعمدة التي أنشأها الطاعن لبيان ما إذا كان قد أقام في حدود ملكه وما إذا كانت الأعمدة قد شيدت داخل الممر ومدى ضرورتها الفنية لاسناد السلم مع بيان ما إذا كانت الأعمدة المذكورة تعوق حق الارتفاق المقرر للمطعون عليه على الممر ومدى هذه الإعاقة . وبعد أن قدم الخبير تقريره قضت المحكمة بجلسة ٣ ديسمبر سنة ١٩٥٨ بإلغاء الحكم المستأنف وبمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه في الممر وإزالة ما أقامه عليه من منشآت ، قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على الرأي الذي ضمنته مذكرتها بطلب نقض الحكم المطعون فيه وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وحددت لنظره أمامها جلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون من ثلاثة أوجه أولها أن الحكم قضى بمنع تعرض الطاعن للمطعون عليه في حيازة الارتفاق الذي يدعيه بناء على ثبوت الحق للمطعون عليه — ذلك أن الحكم المطعون فيه قد استعرض الحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٣٠ مدنى كلى الاسكندرية والمؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٥٦ سنة ١٩٤٨ استئناف مصر وانتهى إلى أنه قد ثبت للمطعون عليه بذلك الحكم الحائز لقوة الشيء المحكوم به . حق ارتفاق بالمرور والمطل على الممر محل النزاع ، كما واجه الحكم الدفع الذى أبداه الطاعن بسقوط حق ارتفاق المرور بعدم الاستعمال وقضى برفضه استنادا إلى أن ذلك الحق ما زال باقيا للمطعون عليه ، وقد بنى الحكم على ذلك كله قضاءه بمنع التعرض وبذلك يكون قد وقع فيما تنهى عنه المادة ٤٨ من قانون المرافعات من عدم جواز الحكم فى دعاوى الحيازة على

أما من ثبوت الحق ، والوجه الثاني أن الحكم المطعون فيه اعتبر أن إنشاء الطاعن للسلم والأعمدة القائم عليها هو تعرض لحيازة المطعون عليه لحق الارتفاق لما يترتب على تلك المنشآت من انتقاص في الانتفاع بحق الارتفاق مع أن الحكم ذاته قد أثبت في أسبابه نقلا عن تقرير الخبير أن المنشآت المذكورة لا تعوق المرور ولا تحجب المظل . وبذلك يكون الحكم قد أخطأ في التكييف القانوني لفعل التعرض بوصفه عنصرا من عناصر دعوى الحيازة . والوجه الثالث والأخير هو أن الحكم الصادر بجلد ٢٤ يناير سنة ١٩٥٨ بنسب الخبير قد قطع في أسبابه بأن الاتفاق المعقود بين الطاعن والمطعون عليه بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ يبيح للطاعن صاحب السلم إقامة ما تقتضيه الضرورة الفنية من منشآت على أرض الممر ولو أدى ذلك إلى تعطيل حق الارتفاق المقرر للمطعون عليه ومع ذلك أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بمنع التعرض على أن المنشآت التي أقامها الطاعن على أرض الممر تعد مخالفة للاتفاق المشار إليه رغم ما ثبت من لزومها من الناحية الفنية . وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف قضاء الحكم الصادر في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٨ والذي حاز قوة الشيء المحكوم به .

وحيث إن هذا الذمى مردود في وجهه الأول ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن حق المطعون عليه في الارتفاق بالمرور والمظل على الممر قد ثبت له بالحكم الصادر في الدعوى رقم ٤٢٦ سنة ١٩٣٠ كلى الاسكندرية والمؤيد بالحكم الصادر في الاستئناف رقم ٥٥٦ سنة ٤٨ في استئناف مصر بعد أن قرر الحكم ذلك أورد أنه لا نزاع بين الطرفين في أن المطعون عليه ما زال مستعملا حقه في المظل على الممر بواسطة النوافذ المفتوحة في الحائط الغربى من منزله كما استدل الحكم بأقوال الشهود الذين سمعهم الخبير على أن المطعون عليه بقى على استعمال حقه في المرور بالممر إلى وقت حصول التعرض ورد الحكم على تمسك الطاعن بسقوط حق المطعون عليه في ارتفاق المرور بعدم الاستعمال بأن ما أثبتته الخبير في تقريره من أن باب منزل المطعون عليه المؤدى إلى الممر لم يستعمل من مدة طويلة بدليل تراكم نسيج العنكبوت عليه رد الحكم على ذلك بأن ما لاحظته الخبير لا يقطع بعدم المرور في الممر المدة التي يتطلبها القانون لاقضاء حقوق الارتفاق ، ولما كان استناد الحكم إلى استمرار استعمال المطعون عليه للممر سواء

بالمطل الذي لا نزاع فيه أو بالمرور الذي استخلصه من أقوال الشهود يكفي أن يكون أساساً للقضاء بمنع التعرض ، وكان ما جاء بذلك الحكم من ثبوت حق المطعون عليه في ارتفاع المطل والمرور استناداً إلى الحكم السابق الصادر لصالحه ليس إلتقيراً للواقع للاستثناس به في تبين الحيابة وصفتها لما كان ذلك ، فانه يكون غير صحيح ما ينهيه الطاعن على الحكم من أنه بني قضاءً على أساس ثبوت الحق . ولا يغير من ذلك ما استورد إليه الحكم من البحث في الدفع الذي أبداه الطاعن بسقوط حق المطعون عليه في ارتفاع المرور بالتقادم إذ أنه لم يكن يقبل من الطاعن دفع دعوى الحيابة بالاستناد إلى نفي الحق .

وحيث إن النعي مردود في الوجه الثاني ذلك أن الحكم المطعون فيه بعد أن خلص إلى توفر حيابة المطعون عليه لإرتفاق المرور والمطل على الممر قد أورد في أسبابه عن فعل التعرض ” أنه لما كان الثابت من تقرير مكتب الخبراء أن المستأنف عليه (الطاعن) أقام السلم جميعه بعمده الأربعة داخل المرفاهه يكون والحالة هذه قد خالف البند الأول من عقد الاتفاق المؤرخ في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ الذي ألزمه بالبناء مكان السلم القديم وبالتالي فانه يعتبر متعرضاً للمستأنف (المطعون عليه) ” وهذا الذي أثبتته الحكم حسبه بياناً لفعل التعرض الذي يتحقق بمجرد تكثير الحيابة والمنازعة فيها ، أما ما استورد إليه الحكم بعد ذلك من أن فعل التعرض قد ترتب عليه انتقاص انتفاع المطعون عليه بما في حيابته من ارتفاع المرور والمطل فلا يعدو أن يكون تزيده لا يعيب الحكم ما يكون قد شابه من خطأ فيه .

وحيث إن النعي مردود في وجهه الأخير ذلك أن الحكم الصادر في ١٤ يناير سنة ١٩٥٨ بنسب الخبير قد جاء به عن الاتفاق المعقود بين الطاعن والمطعون عليه بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ أن التفسير الصحيح لهذا الاتفاق هو أنه لا يعدو التصريح للمستأنف عليه (الطاعن) ببناء سلم من البتن المسلح بدلاً من سلمه الخشبي القديم وعلى ألا يتعدى ذلك حدود ملكه أي ملك المستأنف عليه فإذا دعت الضرورة الفنية عند إنشاء السلم الحديد في الحدود سالفة البيان إلى إقامة مبان تستند فان هذا يكون أمراً يتطلبه العمل الفني لزوماً وأنه إذا أقيم هامود في أرض الممر فيكون للمستأنف (المطعون عليه) الحق في حالة عدم لزومه

في إزالته ... ولا يكون مؤدى هذا الاتفاق أن المستأنف قد تنازل عن حق الارتفاق بالمرور الذى يدعى به إلا إذا كانت الضرورة الفنية لإنشاء السلم الحديد لمنزل المستأنف عليه وفي حدود ملكه تستدعى القيام بعمل انشاءات جديدة لقيام هذا السلم فى أرض الممر فى هذه الحالة وحدها ولو ترتب عليها تعطيل الانتفاع بحق المرور المدعى به فإن هذا يكون سببه ومردده للاتفاق المحرر فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٥٥ ” وقد جاء بالحكم المطعون فيه فى هذا الشأن قوله إنه يتضح من ذلك الاتفاق أن النزاع كان ناشئا بين الطرفين بسبب اعتداء المستأنف عليه (الطاعن) على حق المستأنف (المطعون عليه) فى الارتفاق الواقع بين منزليهما ولم يكن له بأى حال من الأحوال شأن بملكية ذلك الممر كما لم تكن هذه الملكية محل اعتبار وقتئذ بين الطرفين . يدل على ذلك أن المستأنف ارتضى أن يشيد المستأنف عليه سلمه الحديد مكان السلم الخشبي القديم حتى يظل بذلك حقه فى الارتفاق سليما غير منقوص إلا إذا دعت الضرورة الفنية بعد مراعاة الشرط السالف الذكر إقامة عامود فى أرض الممر فى هذه الحالة يجوز انتقاص حق الارتفاق بقدر هذه الضرورة ولا يغير من هذا النظر ما نص عليه فى عقد الصلح من أنه لا يجوز للمستأنف عليه انشاء مبان أو انشاءات خارج حدود ملكه ثم القول بعد ذلك أنه طالما أن الخبير أثبت فى تقريره أن الممر مملوك للمستأنف عليه فإنه لا يكون مخالفا للاتفاق المبرم بينه وبين المستأنف ذلك أن النزاع لم يكن بصدد ملكية الممر وإنما كان بصدد الارتفاق المقرر عليه إذ لا يسوغ من ناحية القول بأن المستأنف اشترط أن يكون السلم الحديد محل السلم القديم أى خارج حدود الممر وفى الوقت نفسه صرح للمستأنف عليه بالبناء فيه ... ومن ناحية أخرى فإنه يمكن حمل هذا القول إلى ملك المستأنف عليه الغير محل بأى حق من حقوق الارتفاق ” وهذا الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه فى أعمال الاتفاق المؤرخ فى ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ لا مخالفة فيه لما اعتمدته المحكمة الصادر بتدب الخبير تفسيرا للاتفاق المذكور إذ أن هذا الحكم وإن قطع فى أسبابه بأن الاتفاق المشار إليه يجوز للطاعن إقامة ما تقتضيه الضرورة الفنية من الأعمدة اللازمة لاستناد السلم على أرض الممر إلا أنه قد اعتبر أن حق الطاعن فى ذلك مشروط فى الاتفاق بأن يكون بناء السلم ذاته فى حدود ملك الطاعن فإذا ما انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن الطاعن وقد أقام السلم على

أرض الممر يعتبر مخالفا لما هو مشروط فى الاتفاق من أن يكون بناء السلم خارج أرض الممر اعتبارا بأنه لم يسمح له بشغل الممر إلا بالأعمدة اللازمة فنيا لاستناد السلم وبأن أرض الممر وإن كانت تدخل فى ملك الطاعن إلا أن المقصود بملكه المسموح له ببناء السلم فيه إنما هو الملك غير المحمل بأى حق من حقوق الارتفاق فإن الحكم المطعون فيه إذ جرى بذلك وأسس عليه قضاءه بعدم أحقية الطاعن طبقا للاتفاق فى إقامة المنشآت التى أقامها على أرض الممر لا يكون قد خالف الحكم الصادر بنسب الخبير فى شىء — ويكون النعى على الحكم المطعون فيه فى ذلك الخصوص فى غير محله .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود مباد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وابراهيم الجاقى ، وصبرى فرحات ، وبطرس زفلول .

(١٥٩)

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٩ القضائية :

إثبات . "قوة الأمر المقضى" . تقضى . "حالات الطعن" . "مخالفة
حكم سابق" .

المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه وحدة المسألة في الدعويين . قوام هذه
الوحدة أن تكون المسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما
بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى الطرفين قبل الآخر في الدعوى الثانية من حقوق
متفرقة عنها .

المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة
في الدعويين ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة
أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما
بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد في الدعوى الثانية أى
الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرقة عنها . فإذا كان الثابت أن الطاعنين أقاما
دعوى بطلب الحكم لهما بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر لهما من المطعون عليه
الثانى عن جزء في المنزل محل النزاع ، واختصم الطاعنان في هذه الدعوى المطعون
عليها الأولى باعتبارها مالكة على الشيوع في هذا المنزل وطلبا لذلك أن يكون
الحكم في مواجهتها وانحصرت منازعة هذه المطعون عليها في تلك الدعوى في أن
المنزل الذى وقع عليه البيع موقوف وأن نصيب البائع فيه يقل عما باعه للطاعنين ،
وقضى للطاعنين في الدعوى المذكورة بصحة ونفاذ عقد البيع عن نصف المنزل
لقاء الثمن المبين بالعقد ، ثم أقامت المطعون عليها بعد ذلك دعوى ضد الطاعنين
والبائع لهما — المطعون عليه الثانى — بطلب أخذ هذا القدر بالشفعة نظير ثمن

يقول عن الثمن الوارد بالعقد سالف الذكر ، فان الموضوع يكون مختلفا في الدعويين كما أن قضاء الحكم الصادر في الدعوى الأولى بصحة عقد البيع نظير الثمن المبين فيه لا يعتبر فصلا في حقيقة الثمن الذي حصل به البيع تحتاج به المطعون عليها الأولى ويمتنع عليها معه إثارة النزاع في حقيقة هذا الثمن في دعوى الشفعة التي رفعتها بعد ذلك إذ لم يكن هذا الثمن محل منازعة من أحد في الدعوى الأولى حتى يعتبر أن الحكم الصادر فيها قد فصل في هذه المسألة بل ما كان يقبل من المطعون عليها إثارة مثل هذه المنازعة في تلك الدعوى ، ومن ثم فإن الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الدعوى الثانية بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق يكون غير جائز .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن وقائع هذا الطعن حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل في أن الطاعنين أقاما في ١١ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ الدعوى رقم ٦٦٨٢ سنة ١٩٥٣ جزئي بنى سوييف واختصما فيها المطعون عليهما وطلبا الحكم لهما ضد المطعون عليه الثاني وفي مواجهة المطعون عليها الأولى بصحة ونفاذ عقد البيع المؤرخ في ٣١ يناير سنة ١٩٥٠ المتضمن بيع المطعون عليه الثاني لهما ٢٣٣ مترا مربعا قيمة ثلثي المنزل البالغ مسطحة ٣٥٠ مترا مربعا المبين الحدود والمعالم بصحيفة تلك الدعوى نظير الثمن المدفوع وقدره ١٩٠ جنيا ، ولدى نظر الدعوى فازعت المطعون عليها الأولى في صحة البيع بحجة أن المنزل المتصرف فيه وقف وأن حصة البائع (المطعون عليه الثاني) فيه هي النصف وليس الثلثين وأن حقيقة مساحة المنزل جميعه على ما هو ثابت بحجة الوقف وبيانات المساحة ١٦٣ر٧٤ مترا مربعا وليس ٣٥٠ كما ورد بعقد البيع فعدل الطاعنان طلباتهما إلى طلب الحكم بصحة التعاقد عن ٨١,٧٨ مترا مربعا باعتباره نصف مساحة المنزل نظير جميع الثمن الوارد بالعقد وهو ١٩٠ جنيا وبتاريخ ١٧/٤/١٩٥٥ حكمت المحكمة حضوريا بصحة ونفاذ عقد البيع للمرفق المؤرخ في ٣١/١/١٩٥٠ الصادر من المطعون عليه

الثاني إلى الطاعنين والمتضمن بيعه لهما نصف المنزل المبين بالحدود والمعلم بالصحيفة والعقد والتي أسفرت البيانات المساحية عن أن حقيقة مسطحه ٧٤ و ١٦٣ مترا مربعا لقاء ثمن قدره ١٩٠ جنيها وأصبح هذا الحكم نهائيا وبتاريخ ١٩ من مايو سنة ١٩٥٥ أنذرت المطعون عليها الأولى الطاعنين والبائع لهما (المطعون عليه الثاني) معلنة إليهم رغبتها في أخذ القدر موضوع الدعوى الأولى بالشفعة نظير الثمن الحقيقي وقدره ٦٦ جنيها و ٤٢٠ مليا وأودعت هذا المبلغ خزانة المحكمة ، ثم رفعت عليهم بتاريخ ١١ من يونية سنة ١٩٥٥ الدعوى رقم ٢٨٦ سنة ١٩٥٥ أمام محكمة بني سويف الجزئية طالبة الحكم بأحقيتها في أخذ ٨٧ و ٨١ مترا مربعا على الشيوع في المنزل البائع مسطحه ٤٧ و ١٦٣ مترا بالشفعة وتسليمها لها في مقابل الثمن الحقيقي وقدره ٦٦ جنيها و ٤٢٠ مليا فدفع الطاعنان هذه الدعوى بسقوط حق المطعون عليها الأولى في الأخذ بالشفعة طبقا لـ ٩٤٢ مدني بعدم ايداعها الثمن الحقيقي وهو مبلغ ١٩٠ جنيها على ما هو ثابت من الحكم الصادر في الدعوى السابقة رقم ٦٦٨٢ سنة ١٩٥٥ جزئي بني سويف وقد رفضت المحكمة هذا الدفع وحكت بتاريخ ٢٢ من فبراير سنة ١٩٥٨ بأحقية المطعون عليها الأولى في أخذ ٧٨ و ٨١ مترا مربعا المبيعة إلى الطاعنين بالشفعة نظير الثمن الحقيقي وقدره ٦٦ جنيها و ٤٢٠ مليا استأنف الطاعنان هذا الحكم أمام محكمة بني سويف الابتدائية طالبين إلغاءه وتمسكا بدفاعهما الذي أبدياه أمام المحكمة الجزئية وقيدا استئنافهما برقم ٨٢ سنة ١٩٥٨ بني سويف الابتدائية وبتاريخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف — فطعن الطاعنان في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بـ ٣ من مارس سنة ١٩٦٢ وفيها طلبت النيابة الحكم بعدم جواز الطعن طبقا لما جاء بمذكرتها وقررت دائرة الفحص إحالته على هذه الدائرة وتحديد له جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنين يستندان في جواز الطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية إلى أنه قد فصل في نزاع خلافا لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الشيء المحكوم به مما يميز الطعن فيه بطريق النقض طبقا لـ ٤٢٦ من قانون المرافعات وفي بيان

ذلك يقول الطاعنان إن الحكم الصادر في دعوى صحة التعاقد رقم ٦٦٨٢ سنة ١٩٥٥ مدني جزئي بني سويف التي كانت المطعون عليها الأولى مختصة فيها قد قضى بصحة ونفاذ البيع الصادر من المطعون عليه الثاني إلى الطاعنين من العين التي طلبت المطعون عليها المذكورة بدعواها رقم ٢٨٦ سنة ١٩٥٥ جزئي بني سويف أخذها بالشفعة كما تضمن قضاؤه أن الثمن الذي تم به البيع هو مبلغ ١٩٠ جنيها وقد حاز هذا القضاء قوة الشيء المحكوم فيه ولما كان الحكم المطعون فيه الصادر في دعوى الشفعة قد خالف ذلك الحكم واعتبر أن الثمن الذي تم به بيع تلك العين للطاعنين هو مبلغ ٦٦ جنيها و ٤٢٠ مليا وقضى بأحقية المطعون عليها الأولى في أخذ هذه العين بالشفعة نظير هذا الثمن وذلك رغم تمسك الطاعنين بأن الثمن الحقيقي هو مبلغ ١٩٠ جنيها على ما هو ثابت بالحكم الأول الذي يعتبر حجة على المطعون عليها الأولى لصدوره في مواجهتها لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون قابلا للطعن فيه بطريق النقض طبقا للمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن الثابت من الوقائع المتقدم ذكرها أن الدعوى الأولى رقم ٦٦٨٢ سنة ١٩٥٥ مدني جزئي بني سويف قد أقامها الطاعنان بطلب الحكم لهما بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر إليهما من المطعون عليه الثاني من جزء في المنزل محل النزاع واختصم الطاعنان في هذه الدعوى المطعون عليها الأولى باعتبارها مالكة على الشيوع في هذا المنزل وطلبا لذلك أن يكون الحكم في مواجهتها وقد انحصرت منازعة المطعون عليها في تلك الدعوى في أن المنزل الذي وقع عليه البيع موقوف وأن نصيب البائع فيه يقل عما باعه للطاعنين وقضى في الدعوى المذكورة بصحة ونفاذ عقد البيع المذكور عن نصف المنزل لقاء ثمن قدره ١٩٠ جنيها ولما كانت الدعوى الثانية قد أقامت المطعون عليها الأولى ضد الطاعنين والبائع لهما - المطعون عليه الثاني - بطلب أخذ هذا القدر بالشفعة نظير ثمن قدره ٦٦ جنيها و ٤٢٠ مليا وقد قضى لها بذلك بالحكم المطعون فيه - وإذا كان الموضوع مختلفا في الدعويين وكان قضاء الحكم الصادر في الدعوى الأولى بصحة عقد البيع نظير ثمن قدره ١٩٠ جنيها لا يعتبر فصلا منه في حقيقة الثمن الذي حصل به البيع تحتاج به المطعون عليها الأولى ويمتنع عليها معه إثارة النزاع في حقيقة هذا

الثنى فى دعوى الشفعة التى رفعتها بعد ذلك إذ لم يكن هذا الثمن محل منازعة من أحد فى الدعوى الأولى حتى يعتبر أن الحكم الصادر فيها قد فصل فى هذه المسألة بل ما كان يقبل من المطعون عليها إثارة مثل هذه المنازعة فى تلك الدعوى، لما كان ذلك، وكان المنع من إعادة النزاع فى المسألة المقضى فيها يشترط فيه أن تكون المسألة واحدة فى الدعويين ويجب لتوافر هذه الوحدة أن تكون المسألة المقضى فيها نهائيا مسألة أساسية يكون الطرفان قد تناقشا فيها فى الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه بعد فى الدعوى الثانية أى الطرفين قبل الآخر من حقوق متفرعة عنها وإذا كان ذلك غير متوافر على ما سلف القول فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بدعوى صدوره على خلاف حكم سابق يكون غير جائز .

جلسة ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/محمود عياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ،
وأميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١٦٠)

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " . ارتفاق .

الدعوى بطلب نفي حق ارتفاق من الدعوى المتعلقة بحق الارتفاق وتقدير قيمتها طبقاً لنص المادة ٣٢ مرافعات . لا يفر من ذلك أن يطلب فيها كذلك خلق المحال التي فتحها المدعى عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها وإزالة الموانع التي عدها فيها . هذا الطلب يعتبر نتيجة مترتبة على طلب نفي حق الارتفاق وتناوبه . لا يدخل في الحساب عند تقدير قيمة الدعوى لأنه غير قابل للتقدير .

(ب) نقض . " حالات الطعن " . اختصاص . دعوى . " تقدير قيمة الدعوى " .

لا يكفي لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص مجرد خطأ محكمة الموضوع وتطبيقها عند تقدير قيمة الدعوى قاعدة غير الواجبة للتطبيق . بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض خروج قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة من نطاق المحكمة التي حكمت فيها حتى ينسب لمحكمة النقض الفصل في مسألة الاختصاص وتعيين المحكمة المختصة .

(ج) حكم . " عيوب التدليل " . " الفساد في الاستدلال " . " ما يعد كذلك " .

رفض الحكم المطعون فيه تحقيق ما تمسك به الطاعن من اكتساب البائع له ملكية حق ارتفاق المرور على الأرض موضوع النزاع بالمسدة الطويلة المكسبة للكلية استناداً إلى عدم النص على وجود هذا الحق للبائع في العقد الصادر منه للطاعن وإلى وجود طريق رئيسي أيسر منه إلى القطعة المبيعة منه للطاعن . مع أن ذلك لا يمنع من أن يكون البائع قد كسب فعلاً حق المرور المدعى بالتقادم — تعيب الحكم بالفساد في الاستدلال .

١ - متى كانت الدهوى قد أريد بها نفي حق ارتفاق يدميه المدعى عليه فإنها تكون من الدهاوى المتعلقة بحق ارتفاق فى معنى المادة ٣٢ من قانون المرافعات ويتمين تقدير قيمتها طبقا لنص هذه المادة باعتبار ريع قيمة العقار المقرر عليه الحق ، إذ يستوى فى اعتبار الدهوى كذلك أن تكون قد رفعت بطلب ثبوت حق ارتفاق أو بطلب نفيه . ولا يغير من اتصاف الدعوى بالوصف المتقدم أن يكون مدعيها قد طلب فيها أيضا غلق المحال التى فتحها المدعى عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها وإزالة الموانع التى مدها على هذه الأرض ذلك أن طلبه هذا يعتبر نتيجة مترتبة على طلبه الأصل المتضمن نفي حق الارتفاق وبالتالي طلبا تابعا له ، وإذا كان هذا الطلب التبعي مما لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات فإنه لا يدخل فى الحساب عند تقدير قيمة الدهوى وذلك عملا بالمادة ٣٠ من القانون المذكور .

٢ - لا يكتفى لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت وطبقت عند تقديرها لقيمة الدهوى قاعدة من قواعد التقدير الواردة فى قانون المرافعات غير القاعدة الواجب تعليةها ، بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض أيضا أن قيمة الدهوى بحسب القواعد الصحيحة المنطبقة تخرج عن نصاب المحكمة التى حكمت فيها وذلك حتى يكون الطعن ذا جدوى وحتى تستطيع محكمة النقض أن تفصل فى مسألة الاختصاص وتعين عند الاقتضاء المحكمة المختصة طبقا لما تنص عليه المادة ٤٤٤ مرافعات المقابلة للمادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٣ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض تحقيق ماتمسك به الطاعن من أن البائع له قد كسب ملكية حق ارتفاق المرور على الأرض موضوع النزاع بالمدة الطويلة المكسبة للملكية واستند فى ذلك إلى مجرد عدم النص على وجود هذا الحق للبائع فى العقد الصادر منه للطاعن ، وإلى وجود طريق آخر رئيسى ليسر الوصول إلى القطعة المبيعة منه للطاعن ، فإن هذا الذى استند إليه الحكم ليس من شأنه أن يؤدى بطريق اللزوم إلى النتيجة التى انتهى إليها ويكون الحكم المطعون فيه مشوبا بفساد الاستدلال .

المحكمة

بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع تتحصل على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن في أن المطعون عليهم أقاموا الدعوى رقم ٣٢٣ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى بور سعيد على الطاعن وطلبوا فيها الحكم بعدم وجود حق مرور له على الشريط الموضح بصحيفة الدعوى للدخول إلى الدكاكين الأربعة التي أنشأها بملكه ومن ثم بإلزامه بغلق المحلات الأربعة المفتوحة على تلك الأرض وبإلزامه أيضا برفع مواسير المجارى التي ركبها عليها وقالوا في بيان دعواهم إنهم يمتلكون على الشيوخ نصف قطعة أرض فضاء مساحتها ١٠٤,٣٥ أمتار مربعة بموجب عقد بيع مسجل في ٣١ من مارس سنة ١٩٣٤ صادر إليهم من ميشيل وباول وجيوز بى كروتشى الذين يمتلكون النصف الثانى وقد نص في هذا العقد على أن لكل من الطرفين الحق في فتح نوافذ بالدور الأرضى وبلكونات ونوافذ في الأدوار العليا وذلك في ملك عائلة كروتشى الواقع غرب القطعة المبيعة وفي ملك المطعون عليهم الواقع في الجهة اقبلية منها وأنه فيما يتعلق بالأرض الواقعة في الجهة البحرية من هذه القطعة والمملوكة لعائلة كروتشى فإن لهم ولأى مشتر لهذه القطعة الحق في فتح نوافذ وبلكونات تطل عليها، وفي سنة ١٩٤٨ اشترى الطاعن من عائلة كروتشى القطعة الواقعة في الجهة البحرية لقطعة الأرض الفضاء وأقام على ما اشتراه عمارة من ثلاثة أدوار وفتح فيها نوافذ في واجهتها القبيلة المطلة على قطعة الأرض الفضاء طبقا للحق المقرر له بعقد ٣١ مارس سنة ١٩٣٤ وزاد على ذلك بأن قام بفتح أربعة محلات على طول شريط الأرض الفضاء وبذلك أصبح يمر على تلك الأرض للدخول إلى تلك المحلات الأربعة كما أنه قام بمد مواسير المجارى من منزله على الأرض المذكورة . ولما كان لا حق له في المرور على أرضهم للدخول إلى المحلات الأربعة ولا حق له في تمرير مواسير المجارى من منزله على ملك غيره فقد أقاموا الدعوى ضده بطلباتهم السابق بيانها ، وقد دفع الطاعن أمام المحكمة

الابتدائية بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى تأسيسا على أنها دعوى نفى حق ارتفاق وأن قيمتها مما يدخل في اختصاص المحكمة الجزئية وبتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٥٦ قضت المحكمة - أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة وباختصاصها - ثانيا : بإلزام المدعى عليه "الطاعن" بغلق المحلات الأربعة المفتوحة على الأرض الموضحة الحدود بصحيفة الدعوى ورفع مواسير المجارى منها... فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف المنصورة طالبا أصليا إلغائه وقبول الدفع بعدم اختصاص محكمة بورسعيد الابتدائية بنظر الدعوى واحتياطيا برفض دعوى المطعون ضدهم وقد قيد استئنافه برقم ٢٦٨ سنة ٨ ق وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، فطعن الطاعن في هذا الحكم بطريق التقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٣١ من مارس سنة ١٩٦٢ وفيها صممت النيابة على ما جاء بمذكرتها من قبول الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى الدائرة المدنية والتجارية وحدد لنظره جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الاول على الحكم المطعون فيه خطأه في القانون وذلك بخالفه قواعد الاختصاص النوعي وخطأه في تكييف الدعوى وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه دفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعيا بنظر دعوى المطعون عليهم تأسيسا على أنها تتعلق بحق ارتفاق فتقدر قيمتها طبقا للسادة ٣٢ مصراعات باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه هذا الحق وأن قيمة هذا الربع يدخل في نصاب المحكمة الجزئية وقد رفض الحكم المطعون فيه هذا الدفع استنادا إلى ما انتهى إليه في أسبابه من أن الدعوى لا تتصل بحق ارتفاق وإنما هي دعوى اعتداء وقع من الطاعن على ملك المطعون عليهم وهي بهذا تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية لأنها غير مقدرة القيمة - ويقول الطاعن إن تكييف الحكم للدعوى على هذا النحو تكييف غير صحيح ذلك أن طلبات المطعون عليهم قد تحددت فيها بطلب الحكم بعدم وجود حق مرور للطاعن على الأرض محل النزاع والدعوى بهذه الصورة تكون متعلقة بحق ارتفاق إذ أن المطلوب بها هو نفى هذا الحق وإذا كان المطعون عليهم قد ضمنوا دعواهم أيضا طلب غلق الأبواب التي

فتحها الطاعن على قطعة الأرض محل النزاع ورفع المواسير التي قام بوضعها على تلك الأرض فان هذا الطلب يعتبر طلبا تابعا للطلب الأصلي — وهو نفى حق الارتفاق وعملا بالمادة ٣٠ مرافعات لا يدخل هذا الطلب التبعي في تقدير قيمة الدعوى لأنه يعتبر من الملحقات غير المقدرة القيمة ولما كانت العبرة في تكييف الدعوى هي بما يحدده المدعى في طلباته فان الحكم المطعون فيه إذ كيف تلك الدعوى بأنها نزاع في الملكية ولا تتعلق بحق ارتفاق يكون قد اخطأ في القانون وقد أدى به هذا الخطأ إلى اعتبار الدعوى داخلة في اختصاص المحكمة الابتدائية حالة أنها تخرج عن اختصاصها لما هو ثابت بعقد شراء الأرض المقرر عليها حق الارتفاق من أن قيمتها ٤٠٠ جنيه مما يقتضى طبقا للمادة ٣٢ مرافعات تقدير قيمة الدعوى بمائة جنيه .

وحيث إنه لما كان الثابت أن المطعون عليهم طلبوا في دعواهم التي أقاموها ضد الطاعن القضاء بعدم وجود حق مرور له على قطعة الأرض الفاصلة بين ملكه وملكهم ينحول له الوصول منها إلى المحال التي أنشأها في ملكه وجعل أبوابها تفتح عليها أو مد مواسير على هذه الأرض وطلب المدعون تبعا للقضاء بنفى حق الارتفاق المذكور الحكم بغلق تلك المحال وإزالة المواسير التي مدها الطاعن على تلك الأرض وبطولها وقد دار النزاع أمام المحكمة بين طرفي الخصومة حول قيام حق الارتفاق وعدم قيامه — لما كان ذلك، فان الدعوى بهذه الصورة وقد أريد بها نفى حق ارتفاق للمدعى عليه تكون من الدعاوى المتعلقة بحق ارتفاق في معنى المادة ٣٢ من قانون المرافعات ويتمين تقدير قيمتها طبقا لنص هذه المادة باعتبار ربع قيمة العقار المقرر عليه الحق إذ يستوى في اعتبار الدعوى كذلك أن تكون قد رفعت بطلب ثبوت حق ارتفاق أو بطلب نفى ولا يغير من انصاف الدعوى بالوصف المتقدم أن يكون مدهوها قد طلبوا فيها أيضا غلق المحال التي فتحها المدعى عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها وإزالة المواسير التي مدها على هذه الأرض وبطولها ذلك أن طلبهم هذا يعتبر نتيجة مترتبة على طلبهم الأصلي المتضمن نفى حق الارتفاق وبالتالي طلبا تابعا له وإذا كان هذا الطلب التبعي مما لا يقبل التقدير بحسب القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات فإنه لا يدخل في الحساب عند تقدير قيمة الدعوى وذلك عملا بالمادة ٣٠ من

القانون المذكور — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ إذا اعتبر الدعوى غير مقدرة القيمة نتيجة لتكييفه لها بأنها دعوى منع اعتداء على ملك الغير أو إزالة تعد على هذا الملك إلا أنه مع ذلك فإنه لما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة ما يدل على أن قيمة هذه الدعوى وفقا لقاعدة التقدير الواجب تطبيقها والمنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون المرافعات تخرج عن نصاب المحكمة الابتدائية إذ أن كل ما قدمه للتدليل على ذلك هو عقد بيع الأرض المقرر عليها حق الارتفاق والسجل في ٣١ من مارس سنة ١٩٣٤ وهذا العقد لا يدل على قيمة هذه الأرض يوم رفع الدعوى في ١١ من يونيو سنة ١٩٥٥ وهو اليوم الذي يجب تقدير قيمة الدعوى باعتبارها فيه عملا بالمادة ٣٠ من قانون المرافعات — لما كان ذلك، وكان لا يكفي لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص أن تكون محكمة الموضوع قد أخطأت وطبقت عند تقديرها لقيمة الدعوى قاعدة من قواعد التقدير الواردة في قانون المرافعات غير القاعدة الواجب تطبيقها بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض أيضا أن قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة المنطبقة تخرج من نصاب المحكمة التي حكمت فيها وذلك حتى يكون الطعن ذا جدوى وحتى تستطيع محكمة النقض أن تفصل في مسألة الاختصاص وتعين عند الاقتضاء المحكمة المختصة طبقا لما تنص عليه المادة ٤٤٤ مرافعات المقابلة المادة ٢٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وإذا كان ذلك، غير ثابت في الطعن الحالي فإنه يتعين رفض هذا السبب من أسمايه .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن في السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه قد شاب قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك أمام محكمة الاستئناف بأنه تلقى ملكية القطعة المبيعة اليه بما لها من حقوق ارتفاق ومنها حق المرور على شريط الأرض المجاور لها الذي اكتسبته عائلة كروتشي (البائعة له) بالمدة الطويلة المكسبة للملكية إذ كانت تستعمل هذا الشريط في المرور الى القطعة المبيعة كما كان مستأجرها — الذي أقام على هذه القطعة مقهى يستعمل هو وزبائن مقهاه هذا الشريط في الوصول الى المقهى ولكن الحكم المطعون فيه رفض تحقيق هذا الدفاع مستندا الى القول بأنه لم ينص على هذا الحق في عقد سنة ١٩٣٤ وأنه لم يكن هناك حاجة تدعو عائلة كروتشي الى

ومستأجرها لاستعمال حق المرور على قطعة الأرض المتنازع عليها لوقوع الأرض المبيعة على شارع رشدي والمرور فيه أيسر وخاصة الى المقاهى من المرور في الشوارع الجانبية — وهذا ساد في الاستدلال إذ أن وقوع القطعة المبيعة على طريق عام لا ينفي اكتساب حق المرور اليها من طريق آخر كما أن عدم النص على هذا الحق في العقد لا يمنع من اكتسابه بالتقادم .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الحكم المطعون فيه رفض تحقيق ما تمسك به الطاعن من أن عائلة كروتشى البائعين له قد كسبوا ملكية حق ارتفاق المرور على الأرض موضوع النزاع بالمدة الطويلة المكسبة للملكية وقل ردا على هذا الدفاع " وحيث إن قول المستأنف (الطاعن) أن عائلة كروتشى قد كسبت حق المرور بالتقادم منذ سنة ١٩٣٤ ففضلا عما في هذا القول من خلاف قانونى حسب القانون المدنى القديم إذ كان البعض لا يجيز كسب حق المرور بالتقادم قياسا على القانون الفرنسى فان عائلة كروتشى لم تنص على حق المرور في عقد سنة ١٩٣٤ ولم يكن هناك من داع يدعوها هي أو مستأجرها أن تستعمل حق المرور هذا في قطعة الأرض محل النزاع بيننا شارع رشدي مفتوح أمامها والمرور في الشوارع الرئيسية وخاصة الى المقاهى أيسر من المرور في الطرق الجانبية مما يستدعى أنه لا محل لتحقيق هذه الواقعة " — ولما كان ما استند اليه الحكم المطعون فيه في نفي حق الارتفاق المدعى به وفي رفض تحقيق دفاع الطاعن في هذا الخصوص ليس من شأنه أن يؤدي بطريق اللزوم الى النتيجة التي انتهى اليها إذ أن عدم النص في عقد سنة ١٩٣٤ على وجود هذا الحق لعائلة كروتشى ووجود طريق رئيسي لها أيسر للوصول منه الى القطعة المبيعة منها للطاعن ذلك لا يمنع من أن تكون عائلة كروتشى قد كسبت فعلا حق المرور المدعى بالتقادم ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه مشوبا بفساد الاستدلال بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسنى العوضى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، واميل جبران ، و ابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات .

(١٦١)

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ القضائية :

شفعة . " إجراءات الشفعة " . " إيداع الثمن " . صورية . إثبات .

وجوب إيداع الثمن الذى حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به البيع . احتمال صورية
الثمن المسمى بالعقد . الشفيع إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات . إيداع الشفيع ثمنا يقل عن الوارد
بالعقد وعجزه عن إثبات صوريته . اعتباره متخلفا عن الإيداع المفروض عليه قانونا .

الثمن الذى توجب المادة ٩٤٢ من القانون المدنى على الشفيع إيداعه حتى
لا يسقط حقه فى الأخذ بالشفعة هو الثمن الذى حصل الاتفاق عليه بين البائع
والمشتري وانعقد به البيع ولا يكون هذا الثمن دائم هو الثمن المسمى فى العقد
إذ يحتمل أن يكون هذا الثمن غير حقيقى بقصد تعجيز الشفيع عن الأخذ
بالشفعة ، وللشفيع أن يطعن فى هذا الثمن بالصورية وبأنه يزيد على الثمن الحقيقى
وعندئذ يقع عليه عبء إثبات هذه الصورية وله أن يثبتها بطرق الإثبات
القانونية كافة بحيث إن عجز عن إثباتها اعتبر أنه قد تخلف عن الإيداع
المفروض عليه قانونا إن كان المبلغ الذى أودعه يقل عن الثمن المسمى
فى العقد^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر
والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق

(١) راجع نقص ١٩٥٩/٤/٢ الطعن ٣٧٢ لسنة ٢٤ ق السنة العاشرة ص ٣٠٣ .

الطعن تحصل في أن الطاعن أقام أمام محكمة طنطا الابتدائية الدعوى رقم ٢٩١ سنة ١٩٥٧ طالبا الحكم بأحقية في أخذ ١٣ ط و ٢٠ من المبينة في صحيفة الدعوى بالشفعة مقابل ثمنها وقدره ٤١٠ ج و ٦٦٨ م — وقال شرحا للدعوى إنه علم بأن المطعون عليهم الأربعة الأولين اشتروا هذا القدر من المطعون عليهم الباقين بالثمن المذكور ، ولأنه يجاور هذا القدر من حدين فقد أعلن إلى كل من البائعين والمشتريين رغبته في أخذه بالشفعة بالثمن الحقيقي وقدره ٤١٠ ج و ٦٦٨ م ثم أودع هذا الثمن خزانة المحكمة وأقام الدعوى بطلباته سائلة الذكر — طلب المشترون رفض الدعوى وكان من بين ما دفعوها به أن المبلغ الذي أودعه الطاعن خزانة المحكمة يقل عن الثمن الحقيقي وهو المسمى في العقد وقدره ٤٣٦ ج و ٣٣٠ م وبتاريخ ١٩٥٧/٩/١٨ حكمت المحكمة بنذب خبير في الدعوى لأداء الأعمال المبينة في الحكم ومن بين هذه الأعمال بحث ما إذا كان الثمن المذكور في عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٦/٤/١٣ هو الثمن الحقيقي أم لا — أودع الخبير تقريره وانتهى فيه إلى أن الثمن المسمى في العقد ليس هو الثمن الحقيقي وأن حقيقة الثمن هو مبلغ ٣٠٨ ج و ٥٣٣ م — تمسك الطاعن بعد ذلك بما قدره الخبير في خصوص الثمن وقال إنه احتفظ لنفسه في صحيفة الدعوى بحقه في أخذ الأرض المبيعة بثمنها الحقيقي وأنه يطلب القضاء له بطلباته مقابل مبلغ الثمن الذي أظهره الخبير — وبتاريخ ١٩٥٨/١/٢٩ حكمت المحكمة بأحقية الطاعن في أخذ الأرض المبيعة بالشفعة لقاء ثمن قدره ٣٠٨ ج و ٥٣٣ م — استأنف المشترون هذا الحكم أمام محكمة طنطا بالاستئناف رقم ٩ سنة ٨ ق وقالوا في استئنافهم إن الثمن الحقيقي هو مبلغ ٤٣٦ ج و ٣٣٠ م كما هو ثابت في عقد البيع ، وأنه لما كان طالب الشفعة — الطاعن — قد أودع خزانة المحكمة مبلغا أقل من هذا الثمن فإن حقه في أخذ العقار المبيع بالشفعة يكون قد سقط — وبتاريخ ١٩٥٨/١٢/٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبسقوط حق الطاعن في أخذ قطعة الأرض المبيعة بالشفعة — طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة العامة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بتاريخ ١٩٦١/١٠/٢٩ فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية — وبعد استيفاء الإجراءات التسالية للاحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٣/١١/١٤ وفيها صممت النيابة العامة على طلبها .

وحيث إن الطاعن ينهى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون ، وفي بيان ذلك يقول إن المادة ٩٤٢ من القانون المدني أوجبت على الشفيع أن يودع خزانة المحكمة كل الثمن الحقيقي الذي حصل به البيع ولم ينص في هذه المادة على أن الثمن المسمى في عقد البيع هو الثمن الحقيقي إذ قد يتواطأ البائع والمشتري فيسعيان ثمنا صوريا عاليا بقصد منع الشفيع من أخذ العقار المبيع بالشفعة . ولما كان الثمن الحقيقي الذي تم به البيع — على ما ثبت من تقرير الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى — هو مبلغ ٣٠٨ ج و ٥٣٣ م وكان الطاعن قد أودع خزانة المحكمة مبلغ ٤١٠ ج و ٦٦٨ م ، أى مبلغا يزيد على الثمن الحقيقي ، فإن إيداعه يكون صحيحا وبالتالي يكون قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط حقه في الشفعة استنادا إلى مجرد أنه لم يتم بإيداع الثمن المسمى في العقد مخالفا للقانون .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن أودع خزانة المحكمة مبلغ ٤١٠ ج و ٦٦٨ مليا وأقام الدعوى بطلب أخذ العقار المبيع بالشفعة نظير هذا المبلغ باعتبار أنه هو الثمن الذي حصل به البيع — وإذ ثار النزاع أمام محكمة الدرجة الأولى حول ما إذا كان الثمن المذكور بعقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٥٦/٤/١٣ وقدره ٤٣٦ جنيها و ٣٣٠ مليا هو الثمن الذي حصل به البيع ، حقيقة ، أم أن الثمن الحقيقي يقل عن هذا المبلغ فقد ندبت محكمة الدرجة الأولى خبيرا كان من مأموريته بحث ما إذا كان الثمن المبين بعقد البيع هو الثمن الحقيقي أم لا — فلما أودع الخبير تقريره وأثبت فيه أن الثمن المذكور في عقد البيع ليس هو الثمن الحقيقي للأرض المبيعة وأن حقيقة ثمنها هو مبلغ ٣٠٨ جنيها و ٥٣٣ مليا طلب الطاعن الحكم بأحقية في أخذ هذه الأرض بالشفعة نظير الثمن الذي أظهره الخبير — ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسقوط حق الطاعن في أخذ العين المبيعة بالشفعة على قوله ” إنه مما لا جدال فيه بين طرفي الخصومة أن الثمن المسمى في عقد البيع الصادر للمستأنفين عن الأرض موضوع النزاع هو مبلغ ٤٣٦ جنيها و ٣٣٠ مليا كما هو ثابت بالعقد المذكور وأن ما قام المستأنف عليه الأول — الطاعن — بإيداعه هو مبلغ ٤١٠ جنيها و ٦٦٨ مليا فقط أى أقل من الثمن المسمى في عقد البيع ... وحيث إنه إذا ما ثبت أن المستأنف عليه

الأول لم يودع كامل الثمن المسمى في عقد البيع الصادر للمستأنفين عن قطعة الأرض موضوع النزاع قبل رفع الدعوى طبقا لما تقدم بيانه فيكون حقه قد سقط في طلب الأخذ بالشفعة طبقا لأحكام المادة ٩٤٢ مدني سالفة الذكر وهو ما ترى هذه المحكمة الحكم به — ولما كان الثمن الذي توجب المادة ٩٤٢ من القانون المدني على الشفيع إيداعه ، حتى لا يسقط حقه في الأخذ بالشفعة هو الثمن الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به البيع ولا يكون هذا الثمن دائما هو الثمن المسمى في العقد إذ يحتمل أن يكون هذا الثمن غير حقيقي بقصد تعجيز الشفيع عن الأخذ بالشفعة ، وللشفيع أن يطعن في هذا الثمن بالصورية وبأنه يزيد على الثمن الحقيقي وعندئذ يقع عليه عبء اثبات هذه الصورية وله أن يثبتها بطرق الإثبات القانونية كافة بحيث إن عجز عن اثباتها اعتبر أنه قد تخلف عن الإيداع المفروض عليه قانونا ، إن كان المبلغ الذي أودعه يقل عن الثمن المسمى في العقد — ولما كان طلب الطاعن أخذ العين المبيعة بالشفعة نظير الثمن الذي أظهره الخبير وقدره ٣٠٨ جنيهات و ٥٣٣ مليا ينطوي على الطعن بالصورية على الثمن المسمى في عقد البيع وقدره ٤٣٦ جنيها و ٣٣٠ مليا وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق واعتبر أنه ما دام الشفيع لم يودع خزانة المحكمة كامل الثمن المسمى في عقد البيع فانه يسقط حقه في الشفعة عملا بالمادة ٩٤٢ من القانون المدني مما مفاده أن المحكمة اعتبرت أن هذا السقوط يقع ولو ثبت أن الثمن المسمى في العقد يزيد على الثمن الحقيقي الذي انعقد به البيع وقد حججها هذا التقرير القانوني الخاطيء عن بحث الصورية المدعاه — فان الحكم يكون معيا بما يستوجب نقضه .

جلسة ١١ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وحافظ محمد بدوي ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين حويس .

(١٦٢)

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . ” الضريبة العامة على الإرادة ” . ” إجراءات ربط الضريبة ” .
” اعلان الممول بالربط ” .

يكفى في صحة اعلان الممول بربط الضريبة العامة على الإرادة أن يكون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . رفض الممول استلام الخطاب يقوم مقدم الإعلان .

في طريقة إعلان الممول بربط الضريبة العامة على الإرادة اكتفى المشرع بأن يكون هذا الاعلان بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وجعل للاعلان بهذه الطريقة ذات الأثر المترتب على الإعلان بالطرق التي نص عليها في قانون المرافعات واعتبر أن رفض الممول استلام هذا الخطاب يقوم مقام الاعلان كما اعتبر الاعلان صحيحا ، ومن ثم فلا حاجة إلى اتباع أحكام المواد من ١٥ إلى ١٩ من قانون المرافعات الخاصة بالاعلان الذي يقوم به المحضر عن طريق البريد في حالة رفض الممول استلام الخطاب .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل في أن مأمورية ضرائب جرجا قامت بتقدير إيراد الطاعن بصفته ممولا

خاضعا للضريبة العامة على الإيراد في كل من سنتي ١٩٥٣ و ١٩٥٤ بمبلغ ٤٠٧٠ جنيها و ٨٤٣ مليا وأخطرته بهذا التقدير على النموذج رقم ٥ ضريبة عامة على الإيراد وذلك في ١٩٥٥/٦/٢١ فارتد الاخطار مؤشرا عليه بأن الطاعن رفض الاستلام ثم وجهت إليه المأمورية النموذج رقم ٦ ضريبة عامة على الإيراد وذلك في ١٩٥٥/٧/٢٥ فارتد الخطاب مؤشرا على ظهوره بأنه رفض الاستلام وذلك في ١٩٥٥/٧/٢٧ وأثر ذلك قامت المأمورية بربط الضريبة عليه ووجهت إليه التنبيهات بالدفع في ١٩٥٥/٨/٢٦ فتسلمها تابعه في ١٩٥٥/٨/٣١ وبتاريخ ١٩٥٥/٩/٧ طعن الممول في قيمة الضريبة المربوطة عليه أمام لجنة الطعن التي أصدرت قرارها في ١٩٥٥/١١/٢٨ بعدم قبول الطعن شكلا لتقديمه بعد الميعاد تأسيسا على أنه قدم طعنه بعد أكثر من ثلاثين يوما من إعلانه بربط الضريبة ومن ثم فقد طعن في هذا القرار أمام المحكمة الابتدائية وهذه قضت في ١٨ من مايو سنة ١٩٥٧ بإلغاء قرار اللجنة المطعون فيه واعتبار الطعن أمام اللجنة حاصلا في الميعاد وإعادة الأوراق إلى اللجنة للنظر في الموضوع فرفضت معصاة الضرائب استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ٣٢٩ تجارى سنة ٣٢ قضائية ومحكمة استئناف أسبوط قضت في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ بإلغاء الحكم المستأنف وباعتبار الطعن غير مقبول شكلا - طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب الواردة بالتقرير ومرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت إحالته إلى الدائرة المدنية والتجارية وباجلسة المحددة لنظره طلب الطاعن نقض الحكم وطلب المطعون عليهما رفض الطعن وصحمت النيابة على طلب رفض الطعن السابق لمداؤه بمذكرتها .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الأول على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ذلك أنه قضى باعتبار الطعن المرفوع منه إلى اللجنة غير مقبول شكلا تأسيسا على أن الطاعن أعلن بربط الضريبة العامة على الإيراد بالنموذج رقم ٦ ضريبة عامة على الإيراد في ١٩٥٥/٧/٢٥ بخطاب موصى عليه مع علم الوصول لكنه رفض استلامه في ١٩٥٥/٧/٢٧ بينما لم يقدم الطعن إلا في ١٩٥٥/٩/٧ أى بعد ميعاد الشهر المنصوص عليه في المادة ٢٠ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ محسبا من تاريخ رفض الطاعن استلام الخطاب بمقولة إن رفض استلام الخطاب الموصى عليه

يعتبر إعلاناً صحيحاً حسبما تقضى به المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحالت إليها المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ وذلك دون حاجة إلى اتباع القواعد الواردة في المسواد ١١ و ١٢ و ١٧ من قانون المرافعات . ولا يؤثر في صحة هذا الإعلان أن يكون عامل البريد قد اكتفى بالتأشير على ظرف الخطاب بالرفض دون التأشير على علم الوصول ذاته لأن ذلك منه لا يعدو أن يكون مجرد مخالفة إدارية إذ أن الخطاب المرفوض سيرد إلى الراسل مما لا حاجة معه إلى التأشير على الإيصال الدال على علم الوصول ويضيف الطاعن أن قانون المرافعات في صدد الإعلان بطريق البريد وإن كان قد نص في المادة ١٩ منه على أن الإعلان يتم بتسليم الرسالة أو بالامتناع عن تسليمها وهو ما نصت عليه المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ إلا أنه لم يقف عند هذا الحد بل بين في المادة ١٧ منه طريقة تسليم الرسالة عند امتناع المرسل إليه عن تسليمها فنص على " أن على عامل البريد أن يؤشر بذلك على علم الوصول ثم يسلم الرسالة على الوجه المبين في المادة ١٢ من قانون المرافعات " أي، بتسليمها حسب الأحوال لمأمور القسم أو البندرا أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن الشخص في دائرته وإذا كانت هذه القواعد لا تتعارض وقانون الضرائب وكان الإعلان بطريق البريد الوارد في قانون الضرائب ليس إلا إحدى تطبيقات قانون المرافعات الواردة في المادة ١٥ منه فكان ينبغي لإعمال أحكام قانون المرافعات التي تعتبر بمثابة الأحكام العامة لقانون الضرائب .

وحيث إن هذا النعى مردود ذلك أن المشرع رأى تبسيطاً للإجراءات ، أن يكون الإعلان بخطاب موصى عليه مع علم الوصول فنص في المادة ٩٦ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التي أحالت عليها المادة ٢٤ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩ بشأن فرض ضريبة عامة على الإرادة على أن " يكون للإعلان المرسل بخطاب موصى عليه مع علم الوصول قوة الإعلان الذي يتم عادة بالطرق القانونية ويعتبر الإعلان صحيحاً ولو رفض الممول استلامه " وظاهر من هذا النص أن المشرع اكتفى في طريقة إعلان الممول بأن يكون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول وجعل لهذا الإعلان بهذه الطريقة ذات الأثر المترتب على الإعلان بالطرق المقررة في قانون المرافعات كما نص فيها على أن رفض الممول استلام الخطاب

الموصى عليه مع علم الوصول يقوم مقام الإعلان ويعتبر إعلانا صحيحا ومن ثم فلا حاجة - عند الرفض - إلى اتباع أحكام المواد من ١٥ إلى ١٩ من قانون المرافعات الخاصة بالإعلان الذي يقوم به المحضر عن طريق البريد هذا فضلا عن أن المادة ٩٦ المشار إليها لا توجب على عامل البريد عند رفض الممول استلام الإعلان تسليمه إلى جهة الإدارة أما القول بضرورة إثبات حامل البريد واقعة الرفض بالتأشير بذلك على علم الوصول ذاته فمردود بأن تعليمات مصلحة البريد لا توجب هذا الإجراء وإنما تكفى بالتأشير على غلاف الخطاب ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ اترم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه قرر في أسبابه أن الطاعن لم يرد على أسباب الاستئناف مع أنه قدم مذكرة بدفاعه في الميعاد المحدد عند حجز القضية للحكم وهذا يدل على أن المحكمة لم تتعرض لدفاع الطاعن وهو إخلال بحق الدفاع يعجز محكمة النقض عن مراقبته كما يدل على عدم تمحيص الدعوى والموازنة بين دفاع الخصمين فيها مما يعتبر قصورا يعيب الحكم .

وحيث إن هذا النعى مردود بأن الطاعن لم يقدم صورة المذكرة التكميلية التي ضمنها دفاعه لتقدير ما إذا كان يعتبر دفاعا جوهريا قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون النعى عاريا عن الدليل .

وحيث إنه لما تقدم يتعين رفض الطعن .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زغلول .

(١٦٣)

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ القضائية :

(١) تموين . استيلاء . "الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥" .

الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المنقترن بالتسليم للواد المستولى عليه وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوي الشأن أو بعد دعوتهم بحضور . لا يخلو ذلك مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته .

(ب) تموين . استيلاء . ملكية . "القيود الواردة على حق الملكية" .

الاستيلاء المحرر لا يعدوان يكون إحرا تنظيميا نصا به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول السدة ومنع المضاربة فيها . ليس من شأن هذا الاستيلاء نقل ملكية السلعة أو حيازتها إلى الحكومة . تقييد حق الملكية بقيود قانونية تنص عليها تشريعات خاصة مراعاة للصحة العامة أمر جائز .

(ج) تموين . تسعيرة جبرية . قانون . "سريان القانون من حيث الزمان" .

تطبيق القرارات المحددة للأسعار الجبرية بأثر فوري . سريانها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها .

(د) فوائد . "بدء سريان الفوائد" . تعويض . مسئولية . "مسئولية تقصيرية" .

عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة للقضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك . التعويض عن العمل غير المشروع . القضاء بالفوائد من تاريخ صدور الحكم .

١ - الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته (١) .

٢ - متى كان قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ والصادر تنفيذا للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد تضمن الاستيلاء استيلاء عاما على جميع ما يوجد من بذرة القطن وكذلك على جميع ما ينتج أو ما يرد منها في المستقبل سواء أكانت تجارية أم للتقاوى وسواء أكانت في المحالج أو في شون البنوك أو في المحال التجارية أو في حيازة الأفراد أو الهيئات بآية صفة كانت ، فإن تقرير الاستيلاء مجردا على هذا النحو لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول البذرة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية البذرة أو حيازتها إلى الحكومة ، يؤكد ذلك صدور قرارات بعد ذلك القرار بتنظيم تداول هذه البذرة وبيان كيفية التصرف فيها وتحديد أسعارها ، وفرض مثل هذه القيود على التصرف في البذرة وتحديد سعر جبري لها لا ينفيان ملكية صاحبها لها إذ أن تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للصالح العامة أمر جائز وقد أقرت ذلك المادة ٨٠٦ من القانون المدني (٢) .

٣ - القرارات المحددة للأسعار الجبرية تطبق بأثر فوري بحيث تسرى الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها دون اعتبار لما قد يلحق أصحاب هذه السلع من خسارة نتيجة فرض تلك الأسعار .

(٢١) راجع نقض ١٩٥٨/١/٢ طعن ٢٢٤ من ٢٢ ق ٨ لسنة التاسعة من ٢٥ و ١٩٦١/١٢/٢١ طعن ٤٤٦ من ٢٥ ق ٨ لسنة ١٢ من ٨١٠ و ١٩٦٢/١٢/١٣ طعن ٢٥٣ من ٢٧ ق ٨ لسنة ١٢ من ١١٣ .

٤ - يبين من الأعمال التحضيرية للمادة ٢٢٦ من القانون المدني أن المشرع قصد من إيراد عبارة "وكان معلوم المقدار وقت الطلب" المذكورة في هذه المادة منع سريان الفوائد المنصوص عليها فيها على التعويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية بها. وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالمبلغ المحكوم به للطاعة على أساس أنه تعويض تستحقه عن الخسارة التي لحقت بها بسبب تقصير المطعون عليهما لعدم استلامهما بذرة التقاوى التي كانت لدى الطاعة في الميعاد المناسب - فإنه يكون قد أقام التزام المطعون عليهما بذلك المبلغ على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع وهو الأساس الصحيح الواجب إقامة مسئوليتهما عليه ، ويكون قضاؤه بالفوائد من تاريخ صدوره غير مخالف للقانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائعه - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي أوراق الطعن - تتحصل في أن الشركة الطاعة أقامت في ١١ من يونية سنة ١٩٥٠ الدعوى رقم ٢٧٥١ سنة ١٩٥٠ كلى القاهرة ضد وزارتى التموين والزراعة (المطعون عليهما) وضمنت صحيفتها أن وزير التموين أصدر في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٩ قرارا بالاستيلاء على بذرة القطن المتقاوى والتجارى من صنف جيزة ٣٠ موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ وبمحظر التصرف فى كميات البذرة الموجودة فى تاريخ العمل بهذا القرار وما ينتج منها مستقبلا وأنه تنفيذا للقرار المذكور قامت الطاعة بإخطار وزارة التموين بكميات البذرة الموجودة لحسابها فى المحالج ثم طلبت من هذه الوزارة بكتاب موصى عليه أرسلته إليها فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٩ - وأبلغت وزارة الزراعة بصورة منه - سرعة استلام هذه البذرة وحملتها فى حالة التأخير مصاريف التخزين والفرق بين ثمن البذرة التقاوى والتجارى عن كمية التقاوى التى تتخلف الوزارة عن استلامها حتى نهاية مدة البذرة وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩

صدر القانون ١٦٨ سنة ١٩٤٩ بمنع حليج أقطان من صنف جيزة ٣٠ من رتبة جود فما فوق إلا لاستخراج تقاوى منها . كما صدر قرار برقم ١٨٩ لسنة ١٩٤٩ بتحديد سعر شراء الحكومة لبذرة القطن التقاوى من محصول ١٩٤٩ - ١٩٥٠ بمبلغ ١ جنيه و ٤٩٥ مليا وقد اعتمدت الطاعة على هذا القرار وأدخلت سعر البذرة المحدد فيه في حساباتها عند احتسابها ثمن الأقطان التي اشترتها في هذا الموسم غير أنه صدر بعد ذلك وبتاريخ ١٩٥٠/١/٢٤ قرار آخر برقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ يقضى بتخفيض سعر شراء بذرة القطن التقاوى من صنف جيزة ٣٠ إلى ١ جنيه و ٤٠٥ مليات وقد ترتب على هذا التخفيض خسارة لها (للطاعة) قدرها تسعة قروش في كل أردب من كمية التقاوى الناتجة من أقطانها وأنه لما كان مقدار البذرة الناتجة من هذه الأقطان في موسم ١٩٥٠/١٩٤٩ هو ١٢١٨٥ أردبا منها ٥٠٧٢ تجارى تم تسليمه للحكومة بعد مضي أكثر من ٤٥ يوما وهو الميعاد المسموح به قانونا مما تسبب عنه عجز في الوزن يتجاوز العجز المسموح به بمقدار ٩٢ أردبا تسأل عنه وزارة التموين كما تسأل عن مصاريف تخزين كمية البذرة التجارية التي تسلمتها وذلك عن المدة الزائدة على الخمسة وأربعين يوما المحددة للاستلام - ومنها ٧١١٣ من البذرة التقاوى تسلم بنك التسليف لحساب وزارة الزراعة ٥٩٨٨ أردبا منها ولم تسلم الباقي حتى مضت مواعيد البذرة وحتى صدر في ٢٠ مايو سنة ١٩٥٠ قرار وزير التموين رقم ١٢٩ لسنة ٥٠ بإلغاء القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ وأنه لما كان هذا الباقي يشمل ١١٠ أردب تبين من شخص أنها لا تصلح للتقاوى فيحتسب سعرها بسعر التجارى و ١٠١٥ أردبا كانت صالحة كتقاوى فيجب احتساب سعرها بسعر البذرة التقاوى وهو ١ جنيه و ٤٩٥ مليا لهذا طلبت الشركة الطاعة في صحيفة دعواها إلزام الوزارتين المدعى عليهما بالمبالغ الآتية :

طيم	جنيه	
٤٢٥	١٥١٧	ثمن ١٠١٥ أردبا من البذرة التقاوى لم يتم تسليمها وذلك على أساس ثمن الأردب ١ جنيه و ٤٩٥ مليا .
٩٢٠	٥٣٨	قيمة فرق سعر البذرة التقاوى بواقع ٩ قروش في الأردب من ٥٩٨٨ أردبا التي تم تسليمها تقاوى .
٥١٠	١٠٣	ثمن ١١٠ أردب من البذرة التقاوى لم تقبل كتقاوى ويحتسب ثمنها بالسعر التجارى وهو ٩٤,١ قرشا .
٣٣٧	٤٤٠	مصاريف تخزين ٥٠٧٢ أردبا من البذرة التجارية في المدة الزائدة على ٤٥ يوما المسموح بها .
٥٧٢	٨٦	قيمة العجز في البذرة التجارية الناتج عن التأخير في الاستلام وقدره ٩٢ أردبا بواقع ثمن الأردب ٩٤,١ قرشا .
٧٦٤	٣٦٨٦	وهو ما طلبت الشركة المدعية إلزام الوزارتين المدعى عليهما به

مع فوائده القانونية اعتبارا من يوم رفع الدعوى والمصاريف والأتعاب ولقيام الوزارتين بعقد رفع الدعوى باستلام ما لم تكن قد تسلمته من البذرة التقاوى وأداء ثمنه بسعر البذرة التجارى عدلت المدعية المبلغ المطالب به إلى مبلغ ۱۷۱۲ جنيها و ۲۳۱ مليا وذلك في مذكرة قدمتها إلى المحكمة ولم تقدم صورة منها بملف الطعن كما لم يبين الحكم الابتدائي أو الأحكام الاستئنافية مفردات هذا المبلغ وكل ما قاله عنها الحكم الابتدائي إن المدعية اتهمت فيها إلى تعديل طلباتها إلى مبلغ ۱۷۱۲ جنيها و ۲۳۱ مليا مع باقي الطلبات على التفصيل الوارد بتلك المذكرة - وقد دفعت المطعون عليهما بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل الالتجاء إلى التحكيم المنصوص عليه في القرار الوزاري رقم ۵۰۴ لسنة ۱۹۴۵ وقبل عرض الأمر على لجان تحديد الأثمان والتعويضات المترتبة على الاستيلاء وفقا لما يقضى به نص المادتين ۴۴ و ۴۷ من المرسوم بقانون رقم ۹۵ لسنة ۱۹۴۵ و طلبتا في الموضوع رفض الدعوى - وبتاريخ ۱/۲۸/۱۹۵۱ حكمت المحكمة الابتدائية بعدم قبول الدعوى لرفعها قبل عرض الأمر على اللجان سالفة الذكر - فاستأنفت الطاعنة هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة وقيد استئنافها برقم ۶۸۵ سنة ۷۱ ق و طلبت أصليا الحكم ببطلان الحكم المستأنف وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للحكم فيها من جديد استنادا إلى وقوع إخلال بحقوقها في الدفاع لعدم إعلائها بالمذكرة التي أبدت فيها المطعون عليهما الدفع الذي أخذت به المحكمة - و طلبت احتياطيا إلغاء الحكم وقبول الدعوى والقضاء لها بطلباتها الختامية التي طلبتها أمام محكمة الدرجة الأولى وبتاريخ ۱۰/۳/۱۹۵۶ حكمت محكمة الاستئناف بقبول الاستئناف شكلا و برفض طلب بطلان الحكم المستأنف و طلبت إعادة القضية إلى محكمة أول درجة ثم حكمت بتاريخ ۲۲/۱۲/۱۹۵۶ بإلغاء الحكم المستأنف و برفض الدفع بعدم قبول الدعوى و بقبولها و بتحديد جلسة لنظر الموضوع و بتاريخ ۲۳ مارس سنة ۱۹۵۷ حكمت بإلزام المستأنف عليهما (المطعون عليهما) بأن يدفعن للمستأنفة (الطاعنة) مبلغ ۴۹۰ جنيها و ۲۰۹ مليات وفوائده وواقع ۴. ٪ من تاريخ هذا الحكم حتى الوفاء والمصاريف المناسبة عن الدرجتين و مبلغ ألف قرش أتعابا للمحاماة ورفضت ما حدا ذلك من الطلبات وقد أقامت المحكمة قضاءها بالمبلغ الذي ألزمت المطعون عليهما به على وقوع تقصير منهما فيما يخص بكمية البذرة البالغ مقدارها ۱۰۱۵

أردبا التي رفضنا استلامها كتقاوى واضطرت الطاعنة لتسليمها بسعر البذرة التجارى وهذا التفسير يمثل فى تباطئهما بغير مبرر فى استلام هذه الكمية حتى مضت المواعيد المعتادة لاستعمال البذرة التقاوى وحتى صدر قرار وزير التموين بإلغاء قراره رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ وقال الحكم إن المبلغ الذى قضى به على المطعون عليهما عبارة من فرق السعر ما بين البذرة التقاوى والتجارى وهو مقدار الخسارة التى لحقت الطاعنة . وبتاريخ ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٨ طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق النقض طالبة نقضه فيما قضى به من رفض باقى طلباتها وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على رأى الذى أبدته فى مذكرتها والمتضمن نقض الحكم نقضا جزئيا فيما قضى به من رفض طلبى مصاريف التخزين ومقابل العجز فى الوزن - وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة انظره تمسكت النيابة برأياها السابق .

وحيث إن الطعن بنى على خمسة أسباب تنمى الطاعنة فى الوجه الثانى من السبب الأول وفى السبب الثانى على الحكم المطعون فيه الخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ذلك أنه استند فى قضائه برفض ما رفضه من طلباتها إلى أن الأمر فيما يتعلق بالبذرة ليس امتلاء وإنما مجرد فرض قيود على تداولها وضمها قرار وزير التموين رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ وتقول الطاعنة إن تكليف الحكم لطبيعة العملية موضوع الدعوى على هذا النحو هو تكليف خاطئ وقد وقع الحكم فى هذا الخطأ بسبب قصوره فى بحث القوانين والقرارات التى تحكم النزاع إذ اقتصر بحثه على القرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ وقال عنه إنه لم يتضمن أية إشارة إلى أن الحكومة اعترفت شراء البذرة والتصرف فيها باعتبارها مالكة وأن القرار الصادر فى ٨ يونيه سنة ١٩٤٩ حدد سعر البيع والشراء على أساس أن سعر البيع يزيد مائة مليم عن سعر الشراء وهذه الزيادة قصد بها أن تكون عمولة لصاحب البذرة هذا فى حين أن القرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ على ما تفيد ديباجته ونصوصه إن هو إلا مجرد قرار تنفيذى صدر لتنظيم تداول البذرة من صنف جيده ٣٠ فى موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ وهذه البذرة كان مستولى عليها فعلا بموجب المادة ٣٢ من القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ١٩ لسنة ١٩٤٦ وقد أصدر

وزير التموين هذين القرارين بالاستناد إلى السلطة المخولة له في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ومن ثم فإنه لمعرفة ما إذا كانت البذرة محل النزاع مستولى عليها أو غير مستولى عليها يجب الرجوع إلى هذا المرسوم بقانون والقرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ ولما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد خولت وزير التموين حق الاستيلاء على كافة مواد الحاجيات الأولية لتموين البلاد وعملاً بهذا الحق أصدر الوزير قراره رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ وأمر في المادة ٣٢ منه بالاستيلاء على كافة بذور القطن الموجودة وقت العمل به أو التي تنتج في المستقبل فإن الاستيلاء على البذرة يكون قائماً من قبل صدور القرار الوزاري رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ ولم يكن المقصد من إصدار هذا القرار إلّا تنظيم تداول نوع معين من البذرة المستولى عليها فعلاً هو بذرة قطن جيزة ٣٠ وفي موسم معين هو موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ فوجود البذرة في حيازة الطاعنة لم يكن بوصفها مملوكة لها لأن الملكية قد انتقلت إلى الحكومة منذ تاريخ الاستيلاء عليها وإنما كان تنفيذاً لنص المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ التي أجازت إبقاء الأشياء موضوع الاستيلاء في المكان المحفوظة فيه بحراسة الحائزين لها وتحت مسئوليتهم حتى يتم الاستيلاء عليها أو توزيعها وتضيف الطاعنة أن استدلال الحكم بتقرير سعر لشراء البذرة يزيد على سعر البيع وأن الفرق بين السعريين يعتبر عمولة للتج و بأن الحكومة لم تحصل على أية فائدة مادية من عملية الاستيلاء على البذرة في موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ هذا الاستدلال فاسد إذ لو كانت الطاعنة مملوكة لها استحدثت عمولة ما عن بيع شيء تملكه كما أن الهدف من الاستيلاء إنما هو تحقيق الصالح العام دون نظر إلى أي ربح .

وحيث إن الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بحسب مفهوم نصوصها إنما هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وبعد جردها جرداً وصفياً في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور بخطاب مسجل وليس هو مجرد صدور قرار بالاستيلاء في ذاته — ولما كان قرار وزير التموين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ١٩٤٦ والصادر تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قد تضمن الاستيلاء استيلاءً عاماً على جميع ما يوجد من بذرة القطن وكذلك على جميع

ما ينتج أو ما يرد منها في المستقبل سواء أكانت تجارية أم للتقاوى وسواء أكانت في المحالج أو في شون البنوك أو في المحال التجارية أو في حيازة الأفراد أو الهيئات بأية صفة كانت (م ٣٢) فإن تقرير الاستيلاء مجردا على هذا النحو لا يبدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول البذرة ومنع المضاربة فيها بعد تحديد سعرها والكميات الواجب صرفها وليس من شأن هذا الاستيلاء أن ينقل ملكية البذرة أو حيازتها إلى الحكومة يؤكذلك صدور قرارات بعد ذلك القرار بتنظيم تداول هذه البذرة وبيان كيفية التصرف فيها وتحديد أسعارها ومن بين هذه القرارات القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ الذي عرض له الحكم المطعون فيه والذي فرض قيودا على تداول بذرة القطن التقاوى والتجارى من صنف جيزة ٣٠ فخطر على اصحاب المحالج والمسؤولين عن ادارتها أن يتصرفوا على أى وجه كان بغير ترخيص من وزارة الزراعة في كميات هذا النوع من البذرة الموجودة في حيازتهم في تاريخ العمل بهذا القرار وما ينتج منها مستقبلا كما حظر نقل أية كمية منها بغير ترخيص خاص من وزارة الزراعة - وفرض مثل هذه القيود على التصرف في البذرة وتحديد سعر جبري لها لا ينفيان ملكية الطاعنة للبذرة محل النزاع إذ أن تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للصالح العامة أمر جائز وقد أقرت ذلك المادة ٨٠٦ من القانون المدنى - ولم كانت الطاعنة لم تدع أن الاستيلاء على بذرتها قد إقترن بالتسليم على الوجه الذى يتطلبه القانون وكل ما ادعته أن الاستيلاء قد ترتب على مجرد صدور القرار الوزارى رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ فإن الحكم المطعون فيه إذا انتهى الى أنه لم يحصل استيلاء بالمعنى القانونى على بذرة الطاعنة لا يكون مخالفا للقانون ولا يعيبه ما تضمنته أسبابه من اعتباره الفرق بين السعر المحدد لشراء البذرة وبين سعر بيعها هو عمولة للمنتج ذلك أنه وقد انتهى الى نتيجة صحيحة فلا يبطله ما تكون قد اشتملت عليه أسبابه من قرارات قانونية غير صحيحة .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه أخطأ في القانون برفضه القضاء للطاعنة بالفرق ما بين السعر الذى كان مقررا بالقرار الوزارى رقم ١٨٩ لسنة ١٩٤٩ للاستيلاء على البذرة التقاوى وهو ١ ج و ٤٩٥ م وبين السعر الذى حدده بعد ذلك القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ وهو ١ ج و ٤٠٥ م وهو السعر

الذى جوسبت الطاعنة على أساسه ذلك أن الحكم قد استند في رفض هذا الطلب الى وجوب تطبيق القرار الأخير على بذرة الطاعنة وبذلك يكون قد طبق هذا القرار بأثر رجعي على البذرة التقاوى الناتجة من أقطانها والتي كان مستولى عليها قبل صدوره بمقتضى تشريعات سابقة عليه وهذه الرجعية لا يقرها القانون — ولقد ترتب على تخفيض السعر الحاق الضرر بالطاعنة بمقدار هذا التخفيض لأنها كانت قد أخذت في حساباتها عند احتسابها اثمان القطن الذى اشترته سعر البذرة الذى كان مقورا وقت الشراء وهو ١ ج و ٤٩٥ م .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه وإن كان قرار وزير التموين رقم ١٨٩ لسنة ١٩٤٩ الصادر في ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٩ قد حدد سعر شراء بذرة القطن التقاوى هامة عن محصول موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ بمبلغ ١ ج و ٤٩٥ م للأردب ثم صدر القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ في ٢٤ يناير سنة ١٩٥٠ محددًا سعر شراء بذرة التقاوى من صنف جيرة ٣٠ بالذات عن موسم ١٩٤٩/١٩٥٠ بمبلغ ١ ج و ٤٠٥ م إلا أنه لما كانت القرارات المحددة للأسعار الجبرية تطبق بأثر فوري بحيث تسرى الأسعار المحددة فيها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها دون اعتبار لما قد يلحق أصحاب هذه السلع من خسارة نتيجة فرض تلك الأسعار لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بسريان السعر المحدد بالقرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ على البذرة التقاوى التي كانت لدى الطاعنة وما زالت على ملكها في تاريخ العمل بذلك القرار — ولم تكن هذه البذرة — على ما سلف القول وخلافا لما تقول الطاعنة مستولى عليها قبل هذا التاريخ — إذ فعل الحكم ذلك فإنه لا يكون قد طبق القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٠ بأثر رجعي وإنما أعمل أثره المباشر ومن ثم لم يخطئ في القانون .

وحيث إن الطاعنة تنعى في النسب الرابع وفي الوجه الأول من السبب الأول على الحكم المطعون فيه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون وفي بيان القصور تقول إنها طلبت بدعواها الحكم لها بمصاريف تخزين البذرة التجارية عن المدة الزائدة على الخمسة وأربعين يوما المسموح بها كما طالبت بقيمة العجز في وزن هذه البذرة (التجارية) الناتج عن تراخي المطعون عليهما في استلامها خلال هذه المدة وكذلك بمصاريف التداول والوزن — وقد أغفل الحكم المطعون فيه الطلبات

الخاصة بقيمة العجز ومصاريف التداول والوزن فلم يشر إليها في أسبابه ولم يبين سبب رفضه لها أما عن الطلب الخاص بمصاريف التخزين فإن الحكم وإن عرض له إلا أنه قد رفضه بناء على أسباب غير صحيحة في القانون ذلك أنه استند في هذا الرفض إلى أن تلك لمصاريف تقع على عاتق الطاعنة باعتبارها مالكة للبذرة وليس على عاتق الحكومة هذا في حين أنه وقد تقرر الاستيلاء على هذه البذرة بمقتضى القرار الوزاري رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ على ما سلف بيانه في السبب الثاني فإنه يترتب على ذلك أن تصبح هذه البذرة منذ انتاجها مملوكة ملكية خالصة للحكومة ويفقد المنتج من هذا الوقت حقوق المالك عليها فلا يستطيع استعمال شيء منها أو التصرف فيه إلا بناء على ما تصدره الوزارة من تراخيص بالسعر الذي تحدده الحكومة - وتضيف الطاعنة أن الوضع لا يختلف حتى إذا أخذ بالنظر الذي ذهب إليه الحكم من أن الأمر لم يكن متعلقا باستيلاء وإنما هو مجرد فرض قيود على تداول البذرة إذ في هذه الحالة أيضا لا يجوز للوزارة إذا ما تباطأت في استلام البذرة التجاري أن تحمل الشركة الطاعنة بوصفها حائزة لهذه البذرة مصاريف تخزينها في المدة الزائدة عن الخمسة والأربعين يوما المسموح بها إذ لم تكن البذرة مودعة في مخازن الطاعنة وإنما في مخازن المحالج التي حلجت فيها أقطانها وقد قامت هي بسداد تلك المصاريف لهذه المحالج . كذلك فإنه بالنسبة لقيمة العجز في وزن كمية البذرة التجاري ومصاريف التداول والوزن فإن سببها جميعا ذات السبب وهو تباطؤ الحكومة في التصرف في هذه البذرة وعدم سحبها في الميعاد المحدد لذلك .

وحيث إنه لما كان الحكم الابتدائي والمطعون فيه خالين مما يدل على أن الطاعنة طلبت الحكم لها بمصاريف التداول والوزن وكانت الطاعنة من جانبها لم تقدم ما يفيد أن المبلغ الذي انتهت إلى طلبه في طلباتها الختامية يشمل تلك المصاريف فإن نعينا على الحكم المطعون فيه إغفاله الفصل فيها يكون على غير أساس - أما عن مصاريف تخزين البذرة وقيمة العجز في الوزن فيلاحظ أنهما - كما تقول الطاعنة - خاصان بالبذرة التجاري وليس بالبذرة التقاوى التي أثبت الحكم المطعون فيه وقوع تقصير من المطعون عليها في استلامها ومن ثم يكون غير صحيح ما رآته النيابة من وجوب امتداد أثر هذا القضاء إلى مصاريف تخزين

البذرة وقيمة العجز في الوزن اللتين طالبت بهما الطاعنة عن البذرة التجارى ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض طلب الطاعنة لمصاريف التخزين على ما قاله من أن صيانة البذرة وتخزينها واجب على الطاعنة باعتبارها مالكة وليس على الحكومة ولما كانت الطاعنة — على ما تقدم ذكره في الرد على السبب الثانى — تعتبر مالكة للبذرة إلى أن تقوم بالتصرف فيها على الوجه المبين في القرار الوزارى رقم ١٧٥ لسنة ١٩٤٩ وكان هذا القرار والقرارات الأخرى التى صدرت بتنظيم تداول البذرة وتحديد أسعار شرائها فى المواسم المختلفة لم يتضمن التزام الحكومة بمصاريف تخزين البذرة فى المدة السابقة على استلامها من المنتجين أو تحديد ميعاد معين يجب أن يتم فيه هذا الاستلام كما أن الطاعنة من جانبها لم تبين مصدر التزام المطعون عليهما بوجوب استلام البذرة التجارى فى ميعاد الخمسة وأربعين يوما الذى تقول عنه إنه المسموح به ولا يجوز تجاوزه — لما كان ما تقدم، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون مخالفا للقانون فى هذا الخصوص كذلك فإنه بالنسبة لقيمة العجز المدعى بمحصله فى وزن البذرة التجارى فإن الحكم المطعون فيه وإن كان لم يفرد أسبابا مستقلة للرد على طلب هذه القيمة إلا أن ما قاله فى شأن مصاريف التخزين يصدق على قيمة العجز فى الوزن والقضاء برفض أحد الطلبين يستتبع حتما رفض الطلب الآخر إذ أن مبنى الطلبين كما تقول الطاعنة نفسها واحد هو — على حد قولها — أن البذرة خرجت من ملكيتها بالاستيلاء عليها وأن الحكومة تأخرت فى استلامها عن ميعاد الخمسة وأربعين يوما المسموح بها — وقد تبين على ما تقدم ذكره فساد هذا الأساس .

وحيث إن حاصل السبب الخامس أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون بقضائه بالفوائد عن المبلغ المحكوم به للطاعنة اعتبارا من تاريخ صدوره وليس من تاريخ المطالبة القضائية بها كما طلبت الطاعنة، ذلك أنها لم تطالب بالمبالغ التى طلبتها بدعواها على أساس أن هذه المبالغ تعويض وإنما باعتبارها نتيجة لإخلال الوزارتين المطعون عليهما بالتزامتهما الناشئة عن الاستيلاء ومن ثم فقد كان لزاما على الحكم المطعون فيه وقد قضى للطاعنة بأحد هذه الطلبات وهو فرق الثمن بين سعر البذرة التقاوى والبذرة التجارى عن كمية التقاوى التى لم تسلمها

الحكومة — أن يقضى بالفوائد عن المبلغ المحكوم به من تاريخ المطالبة القضائية الحاصلة في ١١ يونيه سنة ١٩٥٠ لأن هذا المبلغ كان معين المقدار وقت الطلب وتستحق عنه الفوائد من تاريخ المطالبة بها قضائيا وفقا للمادة ٢٢٦ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بالمبلغ المحكوم به للطاعة على أساس أنه تعويض تستحقه عن الخسارة التي لحقت بها بسبب تقصير المطعون عليهما لعدم استلامهما بذرة التقاوى التي كانت لدى الطاعة في الميعاد المناسب — وبذلك يكون قد أقام التزام المطعون عليهما بذلك المبلغ على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع وهو الأساس الصحيح الواجب إقامة مسؤوليتهما عليه ولما كان يبين من الأعمال التحضيرية للمادة ٢٢٦ من القانون المدني أن المشرع قصد من إيراد عبارة ” وكان معلوم المقدار وقت الطلب “ المذكورة في هذه المادة منع سريان الفوائد المنصوص عليها فيها على التعويض عن العمل غير المشروع من تاريخ المطالبة القضائية بها فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بالفوائد من تاريخ صدوره لا يكون مخالفا للقانون .

وحيث إنه لما تقدم جميعه يكون الطعن على غير أساس متعينا ورفضه .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحفيظ العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وإميل جبران ، وإبراهيم الجاني ، وصبري فرحات .

(١٦٤)

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ القضائية :

نقل . " أمين النقل " . " وكيل بالعمولة " . " مسئولية كل منهما " .
دهوى . تقادم . مسئولية . وكالة . " مسئولية عقدية " . حكم . " عيوب
التدليل " . " قصور " . " ما يعد كذلك " .

سقوط الدهوى على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل بسبب تأخير البضائع أو ضياعها أو تلفها بمضى
١٨٠ يوما . يخرج عن ذلك حالتى الغش والخيانة . لا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما .

مفاد ما نصت عليه المادة ١٠٤ من قانون التجارة من أن " كل دعوى على الوكيل
بالعمولة أو على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط
بمضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالإجراءات التى تحصل فى داخل القطر المصرى ...
وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش والخيانة " أن القانون قد قصر
الاستثناء الوارد فى هذه المادة على حالتى الغش والخيانة فلا محل لقياس الخطأ
الجسيم عليهما فى هذا الشأن . وإذ كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن
الطاعن تمسك بأن ما وقع من مصلحة السكة الحديد وأدى إلى تلف البصل يعتبر
غشا اقتصر على إيراد القاعدة القانونية المتقدمة دون أن يقول كلمته فى وصف
الوقائع التى صح لديه وقوعها من المطعون عليهما وما إذا كانت هذه الوقائع مما يبرى
عليه التقادم القصير المنصوص عليه فى المادة ١٠٤ المذكورة أو يتناوله الاستثناء
الوارد فيها الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون فإن
الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه ^(١) .

(١) راجع نقض ١٩٥٦/٥/٣١ الطعن رقم ٨٠٨ لسنة ٢٢ ق السنة السابعة ص ٦٤٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .
حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع ، على ما يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن ، تتحصل فى أن الطاعن أقام على المطعون عليهما بصفتهما ممثلين لمصلحة السكك الحديدية المصرية ، الدعوى رقم ٦١٧ سنة ١٩٥٣ ، محكمة الاسكندرية الابتدائية طالبا الحكم بالزامهما متضامنين أن يدفعوا إليه مبلغ ٨٠٧ جنيهات و ٥٩٢ مليما ، وذكر فى بيان الدعوى أنه صدرت إليه ، من بلدة العسيرات ثلاث رسائل بصل ، وصلت محطة القبارى بالاسكندرية متأخرة عن موعد الوصول المألوف ، وأنه إذ وجد البصل تالفا بسبب هذا التأخير امتنع عن استلامه ثم أقام دعواه طالبا الحكم بالمبلغ سالف الذكر على أساس أن مصلحة سكة الحديد باعتبارها أمين النقل ، ملزمة بتعويضه عن تلف البصل — وقال إن البصل تلف بسبب أن المصلحة أهملته بمحطة العسيرات ولم تصدره إلا بعد بصل آخر ، تخطت فى تصديره دور بصل الطاعن . دفع المطعون عليهما بسقوط حق الطاعن فى المطالبة لرفعه الدعوى بعد مضي أكثر من ١٨٠ يوما المحددة بمقتضى المادة ١٠٤ من قانون التجارة — وبتاريخ ١٩٥٤/٣/٣١ حكمت المحكمة برفض هذا الدفع وبإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن بطرق الإثبات القانونية كافة أن تلف البصل سببه تأخير مصلحة سكة الحديد فى شحنه — واستندت المحكمة فى قضائها برفض الدفع إلى أن المصلحة لم تلتزم طريق الدور فى الشحن وفضلت فى ذلك بصل الأشخاص ذوى النفوذ على بصل غيرهم ، وبذلك تكون قد ارتكبت خطأ جسيما يرقى إلى مرتبة الغش وتعين مساءلتها على هذا الأساس — نفذ هذا الحكم بسماع أقوال الشهود ، وبتاريخ ١٩٥٦/٥/١٧ حكمت المحكمة بالزام المطعون عليهما متضامنين بأن يدفعوا للطاعن مبلغ ٥٥٥ جنيها و ٩٨١ مليما . استأنف المطعون عليهما هذا الحكم أمام محكمة الاسكندرية بالاستئناف رقم ٢٩٤ سنة ١٢ طالبين إلغاءه والقضاء أصليا بسقوط حق المستأنف عليه — الطاعن —

في المطالبة لمضى المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة —
وبتاريخ ١٩٥٧/١٢/٢٩ حكمت المحكمة بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع
المبدى من المستأنفين — المطعون عليهما — وبسقوط حق المستأنف عليه
في المطالبة بالتقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة —
طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض وتقدمت النيابة العامة بمذكرة
طلبت فيها رفض الطعن — عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ
١٩٦٢/١/٢٨ قررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية ، وبعد استيفاء
الاجراءات التالية للاحالة حدد لنظر الطعن أمام هذه الدائرة جلسة ١٩٦٣/١١/٧
وفيهما سمحت النيابة على طلبها .

وحيث إن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون
والقصور في التسيب وفي بيان ذلك يقول إنه بنى دعواه على أن مصلحة السكك
الحديدية فضلت رسائل بعض ذوى النفوذ والجاه وشحنها قبل رسائله وتسببت
بذلك في تلف البصل من جراء شحنه متأخرا ، وأنها باتباعها هذا النظام
في الشحن — نظام التفضيل — دون نظام الترتيب ، تكون قد اقترفت غشا
أو خطأ جسيما يرقى إلى مرتبة الغش — ووقوع مثل هذا الغش ، من جانب
أمين النقل ، مانع من انطباق قاعدة التقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٠٤
من قانون التجارة — وإذا قضت محكمة الاستئناف بحكمها المطعون فيه بسقوط
دعواه بالتقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٠٤ المذكورة تأسيسا على
على ما قرره من أن ثبوت التفضيل بين المصدرين على النحو الذى استند إليه
للطاعن لا يكتفى ولا يوصل بذاته إلى اثبات قيام الغش المانع من سقوط الدعوى
فإن حكمها يكون معيبا — كذلك يقول الطاعن إن محكمة الدرجة الأولى حكمت
بأحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات الطاعن بطرق الاثبات القانونية كافة ،
أن تلف البصل تسبب عن تأخر مصلحة سكة الحديد في شحنه ، وقد نفذ هذا
الحكم وسمعت أقوال الشهود إلا أن محكمة الاستئناف اغفلت هذا التحقيق
ولم تطلع عليه وذكرت في أسباب الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يدال على دفاعه
المؤسس على واقعة التفضيل في الشحن وتركه مجهلا .

وحيث إنه يبين من الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أن الطاعن ذكر فيها ، أنه بتاريخ ١٩٥٤/٣/٣١ حكمت محكمة الدرجة الأولى بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المدعى - الطاعن - بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها شهادة الشهود أن سبب تلف البصل محل الدعوى هو تأخير مصلحة السكك الحديدية في شحنه - وتمسك الطاعن في هذه المذكرة بما قرره شهوده في هذا التحقيق وقال إنها جاءت مؤيدة لدعواه - كذلك تمسك الطاعن في دفاعه المبين بهذه المذكرة - في مقام الرد على دفع مصلحة السكة الحديد للدعوى ، بسقوطها بالتقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٠٤ من قانون التجارة - بأن هذه المادة استثنت من قاعدة سريان هذا التقادم حالتى الغش والخيانة ، ثم قال (إن شحن البضائع بطريق التفضيل والمحسوبية ، هو نوع من الغش وخيانة لأمانة متعهد النقل الذى يتولى إدارة مرفق عام يتعين عليه أن يحقق المساواة بين جميع عملائه في الخدمات العامة) - ولما كان نص المادة ١٠٤ من قانون التجارة ، يجرى بأن (كل دعوى على الوكيل بالعمولة أو على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالإرساليات التى تحصل فى داخل القطر المصرى ... وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش والخيانة) ومفاد ذلك أن القانون قد قصر الاستثناء الوارد فى هذه المادة على حالتى الغش والخيانة فلا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما فى هذا الشأن - ولما كان الحكم المطعون فيه ، وغم تسليمه بأن الطاعن تمسك بأن ما وقع من مصلحة السكة الحديد وأدى إلى تلف البصل يعتبر غشا ، اقتصر على إيراد القاعدة القانونية المتقدمة دون أن يقول كلمته فى وصف الوقائع التى صح لديه وقوعها من المطعون عليهما وما إذا كانت هذه الوقائع مما يسرى عليه التقادم القصير المنصوص عليه فى المادة ١٠٤ المذكورة أو يتناوله الاستثناء الوارد فيها ، الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون - لما كان ذلك ، وكان ما قرره الحكم من أن الطاعن لم يدلل - لا أمام محكمة الدرجة الأولى ولا أمام محكمة الاستئناف - على الغش المدعى به وعلى ربط للتأخير والتلف بهذا الغش برباط السببية ، وأن عجزه عن التدليل على ذلك من شأنه أن يحمل دعواه قابلة لدفعها من جانب مصلحة السكة الحديد بالسقوط المبني

على التقادم المنصوص عليه في المادة ١٠٤ تجارى - هو تقرير ينطوى على القصور لأن الطاعن استند في هذا الخصوص إلى التحقيق الذى جرى أمام محكمة الدرجة الأولى ولم يعرض الحكم المطعون فيه ، بتاتا ، لهذا التحقيق ولم يورد ما يفيد أن المحكمة اطرحته بل إنه لم يورد حتى ما يفيد أن المحكمة اطلعت عليه - لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

— — —

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، وإبراهيم الجافي ، وبطرس زفلول .

(١٦٥)

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) مسئولية . "مسئولية تقصيرية" . "مسئولية حارس الشيء" .

قيام مسئولية حارس الشيء على أساس خطأ مفترض لا يقبل إثبات العكس — بدراً
مسئولية الحارس إثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يده له فيه . هذا السبب لا يكون إلا
قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ للغير .

(ب) حكم . "عيوب التدليل" . "قصور" . "ما بعد ذلك" . مسئولية .
"مسئولية تقصيرية" . "مسئولية حارس الشيء" .

اكتفاء الحكم في بيان خطأ المضرور بمقولة إنه لم يكن حارساً في حيزه دون بيان
مظاهر عدم هذا الحرس والأعمال التي وقعت من الضرور واعتبرها الحكم عدم حرص
والصدر الذي استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها . قصور .

١ — المسؤولية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني تقوم على أساس خطأ
مفترض وقوعه من حارس الشيء افتراضاً لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن
هذه المسؤولية لا تدرك عن هذا الحارس بإثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام
بما ينبغي من العناية والحليطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته
وإنما ترتفع هذه المسؤولية فقط إذا أثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب
أجنبي لا يده له فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ
الغير . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في القول بانتفاء هذه المسؤولية
عن الوزارة المطعون عليها على ما ذكره من انتفاء الخطأ من جانب الوزارة حارسه
الشيء فإن ذلك لا تندفع به مسئوليتها طبقاً للمادة ١٧٨ من القانون المدني .

٢ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان خطأ المضرور (الطاعن) بعبارة مجملة تتضمن أن الطاعن لم يكن حريصا في سيره دون أن يكشف عن مظاهر عدم هذا الحرص وعن الأعمال التي وقعت من المضرور واعتبرها الحكم عدم حرص منه ودون أن يبين المصدر الذي استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها فإنه يكون مشوبا بالقصور .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومممع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاحه الشكلية .

وحيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ٣٢٣٤ سنة ١٩٥٢ كلى القاهرة طالبا إلزام وزارة الدفاع المطعون عليها بأن تؤدي له مبلغ خمسة آلاف من الجنيهات وقال في بيان الدعوى إنه بتاريخ ١٩٥١/١/٨ أثناء تجنيده إجباريا وبينما كان يقوم بتوصيل خطابات صرية إلى العريش والقنطرة ورفع أصيب بكسر في العمود الفقرى نتيجة سقوطه ليلا في حوض مباحة جاف أنشأته الوزارة المطعون عليها وترتب على ذلك رفته لعدم لياقته طبيا لاملل وقد ثبت من التحقيقات التي أجريت عن حادث إصابته إهمال المطعون عليه في اتخاذ الاجراءات اللازمة لمنع وقوع الحادث كما تبين من التقرير الطبى الموقع عليه أنه أصبح غير قادر على الكسب لذلك أقام دعواه بطلب تعويضه عن الأضرار التي لحقت به بسبب خطأ الوزارة المطعون عليها وبتاريخ ١٩٥٥/١١/١٤ قضت محكمة القاهرة الابتدائية برفض الدعوى تأسيسا على عدم ثبوت الخطأ المدعى به فاستأنف الطاعن هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة وقيد الاستئناف برقم ١٠٠ سنة ٧٤ ق وطلب الطاعن إلغاء الحكم الابتدائى والقضاء له بالتعويض المطلوب وكان مما أقام عليه استئنافه أن المطعون عليها تعتبر مسئولة طبعا للسادة ١٧٨ من القانون المدنى التى تقرر مسؤولية حارس الشئ الذى تفنى حراسته عناية خاصة عما يحدثه هذا الشئ

من ضرر للغير . وبتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤ قضت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف فقرر الطاعن بالظعن في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها متضمنة نقض الحكم وعرض الظعن على دائرة فحص الطعون فقررت بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٣ إحالته إلى هذه الدائرة وقد عرض الظعن بجلسة ١٩٦٣/١١/٧ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه قصوره وفساده في الاستدلال وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن الحكم المطعون فيه نفي عن الوزارة المطعون عليها المسؤولية المقررة بالمادة ١٧٨ من القانون المدني استنادا إلى أن الطاعن لم يكن حريصا في سيره وإلى أن المطعون عليها لم يكن بوسعها إحاطة مكان الحادث بالأسوار لوجوده في ميدان قتال وقد أخطأ الحكم بإسناده الخطأ إلى الطاعن إذ لم يكن في وسعه أن يتنبه إلى وجود حوض السباحة بسبب الظلام الذي كان مخيا على مكان الحادث وقت وقوعه - كذلك أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما تمسك به الطاعن من أن حوض السباحة الذي سبب الحادث يبعد عن الحدود بنحو عشرين كيلومترا مما ينفي ما قرره الحكم من وقوع الحادث في ميدان قتال وما رتبته على ذلك من عدم إمكان إضاءته أو إحاطته بالأسوار ولقد تضمن دفاع الطاعن أن المطعون عليها قامت فعلا بوضع سور حول حوض السباحة بعد وقوع الحادث مما يدل على أنه لم يكن هناك ما يحول دون إقامة هذا السور قبل الحادث ولكن الحكم لم يلتفت إلى هذا الدفاع وأقام قضاءه فيما أقامه عليه على أنه لم يكن في وسع المطعون عليها تسوير الحوض لوجوده في ميدان قتال .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاؤه بنفي مسؤولية الوزارة المطعون عليها على ما أورده في أسبابه من أن "إصابة المستأنف (الطاعن) كانت قسوة وقدرا على النحو المستفاد من قرار اللجنة الطبية المنعقدة في ١٩٥٢/٢/١٤ وأن الواقعة في حقيقتها مردها خطأ المستأنف نفسه فهو لم يكن حريصا في سيره ولم يكن في وسع الوزارة أن تضيء المكان أو تحيطه بالأسوار لوجوده في ميدان قتال وما دام أن الخطأ وقع من المستأنف (الطاعن) ولا بد للوزارة فيه فقد انتفت بذلك مسؤوليتها عملا بالمادة ١٧٨ مدني التي يستند إليها المستأنف ومن ثم يكون الحكم المستأنف وقد قضى برفض

الدعوى قد لازمه التوفيق ويبين من ذلك أن الحكم استند في القول بانتفاء المسؤولية المقررة في المادة ١٧٨ من القانون المدني عن الوزارة المطعون عليها على ما ذكره من وقوع خطأ من الطاعن ومن انتفاء الخطأ من جانب المطعون عليها — ولما كانت المسؤولية المقررة في المادة المذكورة ، تقوم على أساس خطأ مفترض وقوعه من حارس الشيء اقتراضا لا يقبل إثبات العكس ومن ثم فإن هذه المسؤولية لا تدرا عن هذا الحارس — باثبات أنه لم يرتكب خطأ ما وأنه قام بما ينبغي من العناية والحليطة حتى لا يقع الضرر من الشيء الذي في حراسته وإنما ترتفع هذه المسؤولية إذا اثبت الحارس أن وقوع الضرر كان بسبب أجنبي لا يده فيه وهذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير — لما كان ذلك ، فإن ما قاله الحكم في خصوص انتفاء الخطأ من جانب الوزارة المطعون عليها لا تندفع به مسئوليتها طبقا للمادة ١٧٨ من القانون المدني — وإذا كان الحكم فيما قرره من أن الحادث مرده إلى خطأ المضرور (الطاعن) قد اكتفى في بيان هذا الخطأ بعبارة مجملة تتضمن أن الطاعن لم يكن حريصا في سيره دون أن يكشف الحكم عن مظاهر عدم هذا الحرص وعن الأعمال التي وقعت من المضرور واعتبرها الحكم عدم حرص منه ودون أن يبين المصدر الذي استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها فانه يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، و ابراهيم الخافي ، وصبري فرحات .

(١٦٦)

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . " إعلان الطعن " . " الصفة في الطعن " . إعلان . بطلان .

على الطامن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً . وفاة المظنون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة . وجوب توجيه الإعلان إلى جميع الورثة في الميعاد . إغفال ذلك يستتبع بطلان الطعن .

(ب) نقض . " الخصومة في الطعن " . دعوى . " نظر الدعوى أمام المحكمة " . " انقطاع سير الخصومة " .

الخصومة أمام محكمة النقض لا تنقذ إلا بإعلان تقرير الطعن إلى المظنون عليه مؤمراً عليه بقرار الإحالة . لا ينقطع سير الخصومة ولا يقف ميعاد إعلان الطعن بوفاة المظنون عليه قبل إعلانه بالتقرير .

(ج) نقض . " الخصوم في الطعن " . تجزئة . بطلان .

طلب بطلان القيد وإجراءات نزاع الملكية وإنهاء ما انتهت به تلك الإجراءات من الحكم ببيع العين محل النزاع مع تثبيت الملكية . نزاع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة إلى أحد المظنون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .

١ - على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يصح اختصاصه قانوناً بصفته فإن وجد أن خصمه قد توفي كان عليه إعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر بالقانون . وإذا كان إعلان الطعن في الميعاد من الإجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها

البطلان ، وكان الثابت أن المطعون عليه الثانى قد توفى قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة فأعلن الطاعن تقرير الطعن إلى ورثته بعد الميعاد فإن الطعن يكون باطلا بالنسبة إلى ورثة المطعون عليه المذكور^(١) .

٢ - لا تنعقد الخصومة أمام محكمة النقض فى ظل القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ إلا بإعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بالإحالة مما لا يصح معه القول بانقطاع سير الخصومة ووقف ميعاد إعلان الطعن فى حالة وفاة المطعون عليه قبل إعلانه بالتقرير^(٢) .

٣ - متى كان الموضوع الذى صدر فيه الحكم المطعون فيه هو بطلان القيد الذى أجرته الشركة سلف الطاعن على العين محل النزاع وبطلان إجراءات نزع الملكية التى تعاقبا فيها ضد مدينيهما المطعون عليه السادس وإلغاء ما انتهت به تلك الإجراءات من الحكم ببيع تلك العين إلى المطعون عليه الثالث الراسى عليه المزاوم مع تثبيت ملكية المطعون عليه الأول للعين المذكورة تبعا لذلك وبالاقتناع إلى عقد البيع المسجل الصادر له من المطعون عليه الثانى فإن النزاع فى هذه الصورة يكون غير قابل للتجزئة ، ومن ثم فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى ورثة المطعون عليه الثانى يستتبع بطلانه بالنسبة إلى باقى الخصوم^(٣) .

(١) راجع قض ١٣/٦/١٩٦٣ الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٨١٠ .

(٢) راجع قض ٣١/١/١٩٦٢ الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٦ ق السنة ١٣ ص ١٣٧ .

(٣) راجع قض ١٣/٦/١٩٦٣ الطعن ١٨٠ ص ٢٨ ق ، ١٩٦٣/٤/٢٥ الطعن ٧٢ ص ٢٨ ق السنة ١٤ ص ٨١٠ ، ٦١٦ ، ١٩٦٢/٣/٢٨ الطعن ٨ ص ٢٩ ق أحوال شخصية ، ١٩٦٢/١٠/٢٤ الطعن ١٨ ص ٣٠ ق أحوال شخصية ، ١٩٦٢/١١/١٥ الطعن ١٣١ ص ٢٧ ق السنة ١٣ ص ٣٢٣ ، ٩٣٤ ، ١٠٢٨ ، ١٩٦١/١/٢٦ الطعن ٤٦٧ ص ٢٥ ق ، ١٩٦١/٣/١٦ الطعن ٤٩٢ ص ٢٦ ق السنة ١٢ ص ٨٩ ، ٢٥٢ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع حسبما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٨ يناير سنة ١٩٢٠ توفى المرحوم حنا حبشى عن زوجته وأربعة أبناء وأربع بنات وترك أطيانا زراعية مقدارها ١٤٨ فداناً على جملة قطع وفى ٦ مارس سنة ١٩٢٠ باع أحد الورثة (المطعون عليه السادس) نصيبه على الشيوع إلى جرجس حنا البربرى ثم باع المشتري ذات القدر إلى أسعد رزق الذى باعه بدوره إلى أرملة المورث فى ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٢ ، ومن بعد ذلك اقتسم الورثة فيما عدا المطعون عليه السادس جملة الأطيان بمقتضى عقد قسمة مسجل فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٢٣ واختص فيه فرج وعوض حنا حبشى بمقدار ٤٨ فداناً و ٤ قراريط و ٨ أسهم بناحية عرب الرمل مركز قويسنا بخوض رزق رقم ٧ منها ٤١ فداناً و ٥ قراريط و ١ سهم بالقطعة رقم ٤ والباقي بالقطعة رقم ١ وبموجب عقد رسمى مؤرخ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٢٧ رهن فرج وعوض نصيبهما المحدد فى عقد القسمة إلى البنك العقارى (المطعون عليه الرابع) ضماناً لدين عليهما ، ثم اتخذ البنك إجراءات نزع ملكية مدينيه المذكورين من الأعيان المرهونة بالدعوى رقم ٩٢ سنة ٥٦ ق مصر المختلطة فرما مزادها على المرحوم ميخائيل صليب (المطعون عليه الثانى) فى ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ ، وباع الرامى عليه المزاد الأطيان ذاتها إلى ولده المطعون عليه الأول - وسجل عقد البيع فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن شركة بوكتى التى حل الطاعن محلها فى حقوقها كانت قد أوقعت فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ اختصاصاً على جميع أطيان تركة المرحوم حنا حبشى بموجب حكم صادر لها ضد أحد الورثة وهو المطعون عليه السادس ثم اتخذت - إجراءات نزع ملكية مدينها المذكور من تلك الأطيان بالدعوى رقم ٦٧٦ سنة ٥٤ ق مصر المختلطة وعارض سائر الورثة فى قائمة شروط البيع وقضت محكمة مصر المختلطة بجلسته ٢٩ مارس سنة ١٩٥٧ بصورة عقد البيع الصادر من مدينها المشار إليه ببيع حصته الميراثية إلى جرجس حنا البربرى وبصورة ما ترتب

عليه من بيوع حتى البيع الصادر إلى أرملة المورث في ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٢ ، كما قضت بقصر التنفيذ على نصيب المدين شيوعا في أطيان التركية وانتهت الإجراءات برسو المزاد على المطعون عليه الثالث في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وقد تضمن حكم البيع الذي تم على هذه الصورة ٦ أفدنة و ١٨ سهما شيوعا في ٤ فدانا و ٥ قراريط و ٤ أسهم بحوض رزق ٧ قطعة رقم ٤ ، أقام المطعون عليه الأول والمرحوم ميخائيل صليب المطعون عليه الثاني على الطاعن وباقي المطعون عليهم الدعوى رقم ١٠٧٩ سنة ٧٤ ق أمام محكمة مصر المختلطة التي أحيلت بعد ذلك إلى محكمة القاهرة الابتدائية وقيدت لديها برقم ٥١٢٤ سنة ٤٩ ق وقال المدعيان في بيان دعواهما إن شركة بوكتي التي حل محلها الطاعن قد أخطأت في التنفيذ على نصيب مدينتها المطعون عليه السادس شائعا في جميع تركة مورثه ، وكان يتعين عليها وقد اقتسم الورثة أطيان التركة بعقد مسجل قبل تاريخ تسجيل تنبيه نزع الملكية الموجه منها إلى مدينتها المذكور في سنة ١٩٢٥ أن تعدل قائمة شروط البيع تبعا لما أسفر عنه عقد القسمة وأن تجرى التنفيذ على نصيب المدين شيوعا في الحصة المقرزة التي اختصت بها أرملة المتوفى بموجب ذلك العقد لأن هذه الحصة تشمل مع النصيب الآيل إلى أرملة المتوفى بالميراث نصيب المدين المشار إليه والذي آل إليها أيضا بعقد البيع المؤرخ في ٢٣ يوليو سنة ١٩٢٢ — وإذا كانت بحملة الحصة التي أفرزت للأرملة لا تشمل شيئا من الأطيان الكائنة بحوض رزق ٧ قطعة رقم ٤ فقد خلص المدعيان من ذلك إلى بطلان إجراءات نزع الملكية التي اتخذتها شركة بوكتي والطاعن الذي حل محلها فيها ضد مدينتها المطعون عليه السادس وبطلان حكم مرمى المزاد على المطعون عليه الثالث الذي انتهت به تلك الإجراءات بالنسبة إلى ٦ ف و ١٨ س الشائعة في ٤ ف و ٥ ط و ٤ س بحوض رزق ٧ قطعة رقم ٤ وهي حملة القطعة آلت إلى المدعى الثاني ضمن حكم مرمى المزاد الصادر في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣١ ثم انتقلت ملكيتها إلى المدعى الأول ضمن عقد البيع المسجل في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٣٩ والصادر له من المدعى الثاني ورتب المدعيان على ما تقدم طلباتهما بتثبيت ملكية المدعى الأول إلى القدر محل النزاع وبالفاء حكم مرمى المزاد الصادر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ وشطب ومحو كافة التسجيلات والقيود الموقعة على القدر المذكور . وبجاسة ١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ قضت محكمة القاهرة الابتدائية للمدعين بطلباتهما .

استأنف الطاعن هذا الحكم الى محكمة استئناف القاهرة بالاستئناف رقم ٧٠٢ سنة ٦٢ ق فقضت بجلسته ٦ أبريل سنة ١٩٥٦ بتأييد الحكم المستأنف قرر الطاعن بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٢ وفيها تمسكت النيابة بالرأى الذى انتهت اليه في مذكرتها بطلب نقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن الى هذه الدائرة وحددت لنظره أمامها جلسته ٢١ نوفمبر سنة ١٩٦٣ وفيها صممت النيابة على رأياها السابق .

وحيث إن المطعون عليه الأول دفع بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن تقرير الطعن المؤشر عليه بقرار الإحالة لم يعلن الى المطعون عليه الثانى بسبب وفاته ، وقد أعلنه الطاعن الى ورثة المطعون عليه المذكور بعد الميعاد المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض مما يترتب عليه بطلان الطعن بالنسبة الى أوائل الورثة وإذا كان المطعون عليه الثانى قد طالب مع المطعون عليه الأول بطلان إجراءات نزع الملكية التى اتخذها الطاعن وسلفه من قبله ضد مدينتهما المطعون عليه السادس كما طالبا معا الغاء حكم مرسى المزايد الى المطعون عليه الثالث الذى انتهت به تلك الإجراءات - وقضى لهما الحكم المطعون فيه بما طلباه فان الموضوع يكون غير قابل للتجزئة ومن ثم فانه يترتب على بطلان الطعن بالنسبة الى ورثة المطعون عليه الثانى بطلانه أيضا بالنسبة الى المطعون عليه الأول ، لأنه لا يتصور أن تكون تلك الإجراءات باطلة بالنسبة للمطعون عليه الثانى وورثته من بعده وصحيحة بالنسبة للمطعون عليه الأول الذى اشترى العين محل النزاع من المطعون عليه الثانى .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن دائرة فحص الطعون قررت بجلسته ٢٧ فبراير سنة ١٩٦٢ إحالة الطعن الى دائرة المواد المدنية والتجارية ، وأنه بتاريخ ٣ ، ١٠ ، ١٣ مارس سنة ١٩٦٢ أعلن الطاعن تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة الى المطعون عليهم هذا المطعون عليه الثانى الذى تبين أنه قد توفى قبل صدور الإحالة فأعلن الطاعن تقرير الطعن الى ورثته في ١٥ ، ١٦ أبريل سنة ١٩٦٢ ، ولما كانت المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض توجب إعلان الطعن الى جميع

الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة في الجمعة عشر يوما التالية لصدور ذلك القرار وكان على الطاعن أن يراقب ما يطرأ على خصومه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يصح اختصاصه قانونا بصفته فان وجد أن خصمه قد توفي كان عليه اعلان ورثته بتقرير الطعن في الميعاد المقرر بالقانون لما كان ذلك ، وكان اعلان الطعن في الميعاد من الاجراءات الجوهرية التي يترتب على عدم مراعاتها البطلان فانه لذلك يكون الطعن باطلا بالنسبة إلى ورثة المطعون عليه الثاني لعدم اعلانهم به في الميعاد ولا عبرة بما ذهب إليه الطاعن من أنه بصدور القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ الذي تضمن انشاء دائرة فحص الطعون أصبحت الخصومة أمام محكمة النقض تنعقد بمجرد ايداع تقرير الطعن وما رتبته الطاعن على ذلك من القول بانقطاع سير الخصومة ووقف ميعاد اعلان الطعن بوفاة المطعون عليه بعد ايداع التقرير وذلك أن الخصومة أمام محكمة النقض في ظل القانون رقم ٤٠١ لسنة ١٩٥٥ لا تنعقد - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا باعلان تقرير الطعن مؤشرا عليه بالإحالة مما لا يصح معه القول بانقطاع سير الخصومة ووقف ميعاد اعلان الطعن في حالة وفاة المطعون عليه قبل اعلانه بالتقرير .

وحيث إنه لما كان الموضوع الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه هو بطلان القيد الذي أبرته الشركة سلف الطاعن على العين محل النزاع وبطلان اجراءات نزع الملكية التي تعاقبها ضد مدنيهما المطعون عليه السادس والغاء ما انتهت به تلك الاجراءات من الحكم ببيع تلك العين إلى المطعون عليه الثالث الرامي عليه المزاو مع تثبيت ملكية المطعون عليه الأول للعين المذكورة تبعا لذلك وبالاستناد إلى عقد البيع المسجل الصادر له من المطعون عليه الثاني ، فان النزاع في هذه الصورة يكون غير قابل للتجزئة . ولا يغير من ذلك ما تمحى به الطاعن من أن المطعون عليه الثاني لم يطلب حقا خاصا لنفسه وإنما اقتصر على الاشتراك مع المطعون عليه

الأول في المطالبة له بملكية العين محل النزاع التي كان قد باعها له — ذلك أن الفصل في هذا الموضوع مترتب بالضرورة على نتيجة الفصل في أمر صحة وبطلان إجراءات نزع الملكية التي اتخذها الطاعن وسلفه من قبله والغاء حكم مرمى المزايد الذي انتهت به . ولا يتصور أن تكون تلك الإجراءات وحكم البيع المبني عليها باطلة بالنسبة إلى المطعون عليه الثاني وهو خصم أصيل فيها باعتباره بائع العين وأن تكون صحيحة بالنسبة إلى المطعون عليه الأول المشتري من ذلك البائع — لما كان ذلك ، فإن بطلان الطعن بالنسبة إلى ورثة المطعون عليه الثاني يستتبع بطلانه بالنسبة إلى باقي الخصوم ، ويتعين لذلك الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً .

جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وإميل جبران ، وإبراهيم الجفاني ، وصبري فرحات .

(١٦٧)

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٩ القضائية :

جمارك. "المخالفات الجمركية". "الغرامة الجمركية". "مدى الإعفاء منها".

الإعفاء الوارد بالمادة ٣٧ فقرة ٤ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صباهون البضائع المشحونة في طرود .

الإعفاء المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها بالفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة في طرود المنوه عنها في الفقرتين الأولى والثانية (١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - حسباً يبين من الحكم المطعون فيه وغيره من أوراق الطعن - تتحصل في أنه بتاريخ ١٩٥١/٦/٢٧ تبين عند تفريغ الباخرة "بورصا"

(١) راجع تقض ١٩٦١/١٩/٢ الطعن ٥٠٤ لسنة ٢٦ ق لسنة ١٢ ص ٦٤١ ، وتقض ١٩٦٠/١٢/٢٩ الطعن رقم ٥٧٤ ص ٢٥ ق لسنة ١١ ص ٦٨١ ، وتقض ١٩٥٩/٢/١٢ الطعن ٣٣٤ ص ٢٤ ق و ١٩٥٩/٥/٧ الطعن ٣٣٧ ص ٢٤ ق ، ١٩٥٩/١٠/٢٢ الطعن ٢٩٨ ص ٢٥ ق لسنة العاشرة ص ١٥٠ ، ٢٩٠ ، ٦٠١ .

التابعة للشركة المطعون عليها وجود صندوقين محتويين على حديدية اعجزا في شحنتها هما هو مثبت بما نيفستو الشحن، فأصدر مدير عام مصلحة الجمارك قرارا يقضي بالزام الشركة وقبطان الباخرة، متضامنين بغرامة قدرها ثلاثة جنيهات وبتاريخ ١٩٥٤/٦/٢٤ أخطرت الشركة بهذا القرار فعارضت فيه أمام محكمة الاسكندرية الابتدائية بالدعوى رقم ٨٠٥ سنة ١٩٥٤ تجارى كلى طالبة الغاء استنادا الى أن العجز المدعى به لا يتجاوز ٥٪ من مجموع البضائع المفردة مما يدخل في حد الاعفاء المقرر بالفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية بينما تمسكت مصلحة الجمارك بأن هذا الاعفاء مقصور على البضائع المشحونة صبا دون المعبأ في طرود - وبتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٢ قضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بالغاء القرار المطعون فيه مؤسسة قضاءها على أن الفقرة الرابعة سالفة الذكر جاء نصها عاما وأن الاعفاء الوارد بها يشمل البضاعة التي تشحن صبا وتلك التي تشحن في طرود سواء بسواء، وأن القانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ ليس قانونا تفسيريا - استأنفت مصلحة الجمارك هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١١٧ سنة ١٣ ق تجارى طالبة الغاء ورفض معارضة الشركة، المطعون عليها وتأييد قرار مدير عام مصلحة الجمارك المعارض فيه - وبتاريخ ١٩٥٨/٣/٣١ قضت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف آخذة بأسباب الحكم الابتدائي - طعنت مصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة العامة مذكرة خلصت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم - عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وبتاريخ ١٩٦٢/١/١٤ قررت إحالته إلى دائرة المواد المدنية والتجارية وبعد استيفاء الإجراءات التالية للاحالة حددت جلسة اليوم أمام هذه الدائرة لنظر الطعن وفيها أصرت النيابة العامة على رأيها السابق .

وحيث إن الطاعنة تنهى على الحكم المطعون فيه مخالفته للقانون إذ أجرى حكم الاعفاء المقرر في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية على واقعة الدعوى وقضى تبعا لذلك بالغاء قرار مدير عام مصلحة الجمارك بمقتولة إن نص هذه الفقرة جاء عاما وأن الاعفاء الوارد فيها يشمل البضاعة

التي تشحن صبا وتلك التي تشحن في طرود وأنه لو كان هذا النص مقصورا على البضائع المشحونة صبا لما كان المشرع في حاجة إلى تعديله بالقانون رقم ٥٠٧ لسنة ١٩٥٥ — ذلك أن المفهوم من نص المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية ومن سياق فقراتها ودلالة الحال فيها هو قصر الإعفاء المذكور على البضائع المشحونة صبا الوارد ذكرها في الفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة في طرود الوارد ذكرها في الفقرتين الأولى والثانية إذ يقوم التلازم والارتباط بين أحكام هاتين الفقرتين وهما يتحدثان عن البضائع المشحونة في طرود يمكن عدها وقد فرضنا الغرامة على كل طرد زائد أو ناقص عما هو مبين بالمانيفستو — كما يقوم التلازم والارتباط بين أحكام الفقرتين الثالثة والرابعة وهما يتحدثان عن بضائع مشحونة صبا غير معبأة في طرود — وقد فرضنا الغرامة جزافا مع الإعفاء منها إذا لم يتجاوز العجز أو الزيادة الحد المقرر في الفقرة الرابعة وأن المحكمة في قصر الإعفاء على البضائع المشحونة صبا أنه لا يمكن مد هذه البضاعة وأنها لكونها ترد غير معبأة تكون عرضة للزيادة والتقصان نتيجة عوامل طبيعية كالرطوبة والجفاف وعمليات الشحن والتفريغ وهذه المحكمة متفنية بالنسبة إلى البضائع التي تشحن داخل طرود تحميها من هذه العوامل .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الإعفاء المشار إليه في الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا المنوه عنها بالفقرة الثالثة دون البضائع المشحونة في طرود المنوه عنها في الفقرتين الأولى والثانية . لما كان ذلك، وكان الثابت بالحكم المطعون فيه أن البضائع لم تكن مشحونة صبا بل كانت معبأة في طرود — صناديق — فإن هذا الحكم إذ أجرى حكم الفقرة الرابعة من المادة ٣٧ من اللائحة الجمركية على واقعة الدعوى يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

جلسة ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد المستشار أحمد زكي محمد ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد أحمد الشامي ،
ومحمد عبد الطيف ، وإبراهيم محمد عمر هندی ، ومحمد نور الدين هويس .

(١٦٨)

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . " إعلان الطعن " . إعلان . بطلان .

إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتى يترتب على إغفاله البطلان .

(ب) نقض . " إعلان الطعن " . " ميعاد المسافة " . إعلان .

الانتقال الذي يقتضيه إعلان المضمون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر
من مقر محكمة النقض إلى محل من يراد إعلانه . ميعاد المسافة . احتسابه على هذا الأساس .

١ — إعلان الطعن في الميعاد المحدد له هو من الإجراءات الحتمية التي يترتب
على إغفالها سقوط الحق فيه وبالتالي عدم قبول الطعن^(١) .

٢ — إعلان المطعون عليه بصورة من تقرير الطعن لا يلزم لإجرائه مسوي
انتقال المحضر من مقر محكمة النقض التي حصل التقرير بقلم كتابها إلى محل من
يراد إعلانه ، ومن ثم فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد الطعن يحسب على
أساس المسافة بين هذين المحلين^(٢) .

(١) راجع نقض ١٩٦٣/٦/١٣ للطعن ١٨٠ من ٢٢ ق السنة ١٤ ص ٨١٠ ،
١٩٦١/٢/٢ للطعن ٥٤٦ من ٢٥ ق السنة ١٢ ص ١٠١ ، ١٩٦٠/٦/٢٣ الطعن ٢٥ ،
٢٣ من ٢٧ ق السنة ١١ ص ٤٤٨ و ٤٥٤ .

(٢) راجع نقض ١٩٦١/٢/٢ طعن ٥٤٦ من ٢٥ ق السنة ١٢ ص ١٠١ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٤٩٧ سنة ٥١ تجارى كلى القاهرة ضد مصلحة الضرائب يطلب الحكم بإلغاء قرار لجنة التقدير الصادر فى ١٩٥٠/٥/٥ واعتباره كأن لم يكن . وبتاريخ ١٩٥٤/١٢/٤ حكمت المحكمة بإلغاء قرار اللجنة فيما انتهى إليه من تقدير أرباح الطاعن عن السنوات من سنة ١٩٣٩ حتى سنة ١٩٤٤ وتأييد قرارها فيما انتهى إليه من تقدير أرباح الطاعن فى باقى السنوات من سنة ١٩٤٥ حتى سنة ١٩٤٨ واستأنف الطاعن هذا الحكم لدى محكمة استئناف القاهرة طالبا إلغاء والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ١٢٠ تجارى سنة ٧٤ قضائية وبتاريخ ٤ فبراير سنة ١٩٥٩ حكمت المحكمة حضوريا فى موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف فى خصوص تقدير أرباح المستأنف عن السنوات من ١٩٤٥ حتى ١٩٤٧ وبتطبيق نصوص المرسوم بقانون رقم ٢٤٠ سنة ١٩٥٢ على تقديرات أرباح سنة ١٩٤٨ . وقد طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض للسببين الواردين بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت بجلد ١٩٦١/١٢/٣٠ إحالته إلى هذه الدائرة حيث أصر الطاعن على طلب نقض الحكم ودفعت المطعون عليها بعدم قبول الطعن شكلا لإعلانه بعد الميعاد . وطلبت النيابة العامة قبول الدفع .

وحيث إن المطعون عليها دفعت بعدم قبول الطعن شكلا تأسيسا على أن دائرة فحص الطعون أصدرت قرارها بالإحالة إلى هذه الدائرة بتاريخ ١٩٦١/١٢/٣٠ وكان يتعين إعلان التقرير مؤشرا عليه بقرار الإحالة فى ميعاد غايته يوم ١٩٦٢/١/١٤ وإذا كان الإعلان قد تم فى يوم ١٩٦٢/١/١٦ فإنه يكون بعد الميعاد .

وحيث إن هذا الدفع فى محله . ذلك أن المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قبل تعديلها

بالقانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٦٢ الصادر في ١١/٦/١٩٦٢ توجب على الطاعن إعلان الطعن إلى جميع الخصوم الذين وجه إليهم مؤشرا عليه بقرار الإحالة وذلك في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن إعلان الطعن في الميعاد المحدد له هو من الاجراءات الحتمية التي يترتب على إيفائها سقوط الحق فيه وبالتالي عدم قبول الطعن — وإذا كان الثابت في الدعوى أن قرار الإحالة صدر من دائرة فحص الطعون بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦١ بينما لم يعلن الطاعن المطعون عليها بصورة من تقرير الطعن مؤشرا عليها بقرار الإحالة إلا في يوم ١٦ يناير سنة ١٩٦٢ وبعد فوات الميعاد المحدد للإعلان فإن الطعن يكون غير مقبول . ولا يغير من هذا النظر ما تمسك به الطاعن في مذكرة الشارحة من أن موطنه المختار بأسبوط وله ميعاد مسافة . لأن إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لا يستلزم لإجرائه سوى انتقال المحضر من محكمة النقض التي حصل للتقرير بقلم كاتبها إلى محل من يراد إعلانه بهذا التقرير ومن ثم فإن ميعاد المسافة الذي يزداد على ميعاد إعلان الطعن يحسب على أساس المسافة بين هذين المحلين . وإذا كان موطن المطعون عليها بالقاهرة فإنه لا يكون للطاعن الحق في إضافة ميعاد مسافة إلى الميعاد الأصلي المحدد لإعلان الطعن .

وحيث إنه لما تقدم يتعين الحكم ببطلان الطعن .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى علي ، وإبراهيم الجاني ، وطرس زفلول .

(١٦٩)

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(أ) إثبات . ” قواعد الإثبات وعدم تعلقها بالنظام العام ” . نظام عام .

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام .
جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها .

(ب) عقد . ” أركان العقد ” . ” الرضا ” . ” النيابة في التعاقد ” . نيابة .

تعاقد الشخص مع نفسه بإسم من ينوب عنه . اشتراط ترخيص الأصل بذلك .
خروج ما يقضى به القانون أو قواعد التجارة .

(ج) نقض . ” الحكم في الطعن ” . ” أثره ” .

صدور حكم بالإحالة إلى التحقيق لنثبت من صفة المطعون عليها . تركه أمر الرد على
دفاع جوهرى للطاعة للحكم الذى يصدر فى الموضوع . إغفال الحكم الأخير لهذا الدفاع
وتعيينه بالقصور ونقضه تبعا لذلك . لا يعيب ذلك حكم التحقيق بالقصور ولا يستوجب
نقضه .

١ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فيما يجب إثباته بالكتابة ليست
من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها . فتنى كان الثابت
أن الطاعة لم تتمسك بعدم جواز الإثبات بالبيئة قبل صدور الحكم القاضى
بإحالة الدعوى إلى التحقيق ولم تبد اعتراضا ما على الإثبات بالبيئة قبل البدء
فى سماع الشهود بل إنها أحضرت شهودها وسمعتهم المحكمة كما سمعت شهود
المطعون عليها الأولى وانتهى التحقيق بغير إبداء هذا الاعتراض من جانبها فإن

ذلك يعد قبولاً منها للإثبات بالبيئة يسقط حقها في الدفع بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق ولا يجوز لها بعد ذلك أن تعود فيما أسقطت حقها فيه (١).

٢ - تقضى المادة ١٠٨ من القانون المدني بأنه "لا يجوز للشخص أن يتعاقد مع نفسه بلام من ينوب عنه سواء كان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصل". فإذا حصل التعاقد بغير هذا الترخيص فلا يكون نافذاً في حق الأصل إلا إذا أجازته، وقد استثنت المادة من حكمها الأحوال التي يقضى فيها القانون أو قواعد التجارة بصحة هذا التعاقد. فإذا كان الموقع على الإيصال سند الدصوى هو مدير الشركة الطاعنة بوصفه ممثلاً لها وقد تضمن هذا الإيصال - على ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه - إقراره بهذه الصفة باستلام الشركة منه بصفته الشخصية المبلغ المثبت به بصفة وديعة لدى الشركة، فإن هذا الإقرار يكون متضمناً انعقاد عقد وديعة بين نفسه وبين الشخص الاعتباري الذي ينوب عنه (الشركة) وهو ما لا يجوز عملاً بالمادة ١٠٨ سالفة الذكر إلا بترخيص من الشركة أو بإجازتها لهذا التعاقد وبالتالي لا يجوز للمدير أن يرجع على الشركة على أساس عقد الوديعة، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر العبارة المؤشر بها على ظهر الإيصال والموقع عليها من المدير بصفته الشخصية متضمنة إقراراً منه بملكية سيده ما لقيمة تلك الوديعة وكان هذا الإقرار منصفاً على ذات الوديعة المشار إليها في صلب السند فإن الإقرار المذكور لا يكون من شأنه أن يربط بذاته في ذمة الشركة التزاماً جديداً مستقلاً عن الالتزام الناشئ عن عقد الوديعة وإنما يستمد ذلك الإقرار أثره من هذا العقد وبالتالي يدور معه وجوداً وعدماً، ومن ثم فإن عدم نفاذ عقد الوديعة في حق الشركة الطاعنة يستتبع أن يكون الإقرار المذكور غير ملزم لها.

٣ - متى كان حيب القصور الذي لحق الحكم المطعون فيه واستوجب نقضه - بسبب إغفاله الرد على دفاع جوهرى للطاعنة قد يتغير به وجه الرأى في الدعوى - لا يلحق الحكم الاستثنائي الصادر بالإحالة إلى التحقيق لأنه وقد أراد بهذا التحقيق التثبت من صفة المطعون عليها الأولى في رفع الدعوى

(١) راجع نقض ١٩٦٢/١١/١٥ طعن ١٦٣ من ٢٧ ق السنة ١٣ ص ١٠٣١ .

وهو الأمر الذى يجب أن يسبق التعرض لدفاع الطاعنة صالف الذكر ، فإنه لا يمكن رمى ذلك الحكم بالقصور لكونه ترك أمر الرد على هذا الدفاع للحكم الذى يصدر فى موضوع الدعوى بعد أن تثبت الصفة للطعون عليها ومن ثم فإن طلب الطاعنة تقضيه يكون على غير أساس .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وباقي الأوراق — تتحصل فى أن المطعون عليها الأولى أقامت فى ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ أمام محكمة الأسكندرية الابتدائية الدعوى رقم ٢١٧١ سنة ١٩٥٦ ضد الشركة الطاعنة وضد ورثة المرحوم ا. بابا سينسيو (المطعون عليها الثانية بصفتها) وطلبت الحكم بإلزامها بأن يدفع لها مبلغ ٢٥٠٠ جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤ ٪ من تاريخ المطالبة الرسمية .. وقالت فى بيان دعواها إنها تدان المدعى عليها بهذا المبلغ بموجب إيصال مؤرخ ٦ مارس سنة ١٩٥٣ صادر من الشركة المدعى عليها الأولى لصالح السيد / ا. بابا سينسيو مورث المدعى عليها الثانية بصفتها ومحال من الأخير إلى المدعية وأنها قامت بإعلان الشركة بهذه الحوالة فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٥٦ كما أعلنت ورثة المحيل فى شخص المدعى عليها الثانية وقدمت المدعية هذا الإيصال وتبين أنه محرر باللغة الفرنسية ومؤرخ ٦ مارس سنة ١٩٥٣ وصادر من الشركة الطاعنة فى شخص مديرها وهو بذاته — ا. بابا سينسيو ويتضمن استلام الشركة منه شخصيا مبلغ ٢٥٠٠ جنيه فى حساب قابل للتحويل Compte extra transgerable ومؤشر على ظهر الإيصال وفى نفس تاريخه بتأشيرة عليها توقيع للدائن ترجمتها ” نرجو الاعتراف باعتبار السيدة حالة محلى وقائمة مقامى . المبلغ المذكور أعلاه مملوك لها “ وترك اسم السيدة المعنية على بياض — وقد دفعت الشركة الطاعنة بعدم قبول الدعوى لانعدام صفة المدعية

في إقامتها تأسيسا على أن هذه التأشيرة لم يتوافر فيها أركان الحوالة لأنها لم تتضمن اسم المحال إليه كما أنها لا تفيد حوالة لحاملها . كما دفعت ببطلان الحوالة — بفرض اعتبارها كذلك — لانعدام سببها وأخيرا تمسكت بأنه بفرض صحة الحوالة فإن الحق الذي تزعم المدعية أنه أحيل إليها قد انقضى بالمقاصة أو اتحاد الذمة قبل إعلان الحوالة لأن الشركة المدينة دائنة بدورها للحيل بمبلغ ٢٣٥٠ ج و ١٠٢ م — وبتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة الابتدائية بإلزام الشركة الطاعنة بأن تدفع للمطعون عليها الأولى مبلغ ٢٥٠٠ ج وفوائده بواقع ٤٪ سنويا من تاريخ المطالبة الرسمية الحاصلة في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٦ حتى السداد . وصكت منطوق الحكم عن الفصل في طلبات المدعية قبل المطعون عليها الثانية وإن كانت أسبابه تفيد رفض هذه الطلبات وأقام الحكم قضاءه بإلزام الشركة الطاعنة على أن وجود السند في يد المطعون عليها الأولى يعتبر قرينة كافية على أنها صاحبة الدين المحال وأنها المقصودة في التحويل والاعتراف الصادر من المرحوم أ. بابا سينسيو استأنفت الشركة الطاعنة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية طالبة إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعوى أو برفضها وقيد هذا الاستئناف برقم ١٣٥ سنة ١٣ ق كما رفعت المطعون عليها الأولى بدورها أمام نفس المحكمة استئنافا عن الحكم لعدم قضائه لها بطلباتها ضد ورثة أ. بابا سينسيو وطلبت تعديل الحكم المستأنف وإلزام المطعون عليها متضامين بطلباتها الابتدائية وقيد هذا الاستئناف برقم ١٤٩ سنة ١٣ ق وقررت المحكمة ضم الاستئنافين وكان من بين ما أسست عليه الشركة الطاعنة استئنافها أن الإيصال أساس الدعوى باطل طبقا للسادة ١٠٨ من القانون المدني إذ أنه لا يجوز للمرحوم أ. بابا سينسيو أن يتعاقد مع نفسه باسم الشخص الاعتباري الذي يمثله أي الشركة وردت المطعون عليها الأولى على هذا الدفاع بأن السند محل النزاع يحمل ملاوة على توقيع مدير الشركة (وهو حسب ما يبين من عقد الشركة أ. بابا سينسيو) رقبا من أرقام وصولاتها يدل على دخول المبلغ المبين في السند خزائنها ومن ثم وجب عليها أن ترده لمن يستحقه وإلا كان احتفاظها به إثراء بلا سبب — وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها الأولى بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة أنها هي السيدة الممنية بالاقرار المحرر بظاهر السند إعتبارا بأنها هي صاحبة المبلغ محل النزاع وأجازت المحكمة

للطاعة نفى ذلك بذات الطرق - وقد جاء في أسباب هذا الحكم " أن ما اعتمدت عليه محكمة الدرجة الأولى من أن التأشيرة التي بظاهر السند تفيد حوالة للمطعون عليها الأولى وذلك على الرغم من عدم ذكر اسمها كحال إليها إكتفاء بوجود السند في حوزتها - هذا الذي قالته المحكمة المذكورة يخالف الثابت في الأوراق كما يخالف القانون ذلك أن تلك التأشيرة لا تعدو أن تكون إقرارا للسيدة بمجهولة بملكيته بقيمة الوديعة وبالتالي لا تكون هناك حوالة لدين " - وانتهت محكمة الاستئناف إلى أنها ترى لظروف الدعوى إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات مادون في منطوقها . وبعد أن نفى هذا الحكم وسمع شهود الطرفين حكمت المحكمة في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٥٨ برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف تأسيسا على ما قالته في أسباب حكمها من أنها ترجع أقوال شهود الإثبات على أقوال شهود النفي وذلك لوجود السند تحت يد المطعون عليها الأولى ولسابقة إيداعها مبلغين في الشركة الطاعة مجموعهما ٢٥٠٠ جنيه وذلك في ٢٨ مارس سنة ١٩٥١ و ٢٢ يناير سنة ١٩٥٢ وأنه على ذلك يكون قد ثبت للمحكمة أن الإقرار الصادر من المرحوم أ. باباسينسيو على ظهر السند يتضمن إقرارا بملكية المطعون عليها الأولى لفيرة الوديعة ومقدارها ٢٥٠٠ جنيه وأن من حقه ما أن تطالب بهذا المبلغ . طعنت الشركة بطريق النقض في هذا الحكم وفي الحكم الصادر في ٣١ مايو سنة ١٩٥٨ بالإحالة إلى التحقيق . ونظر الطعن أمام دائرة فحص الطعون بجلسته ٣١ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على الرأي الذي أبدته في المذكرة المقدمة منها والمتضمن قبول الأوجه الثلاثة الأولى من أوجه الطعن وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد استيفاء الإجراءات اللاحقة للإحالة حدد لظهوره جلسته ١٩٦٣/١١/٢١ وفيها تمسكت النيابة برأيها السابق .

وحيث إن الطعن بني على أربعة أسباب ترى هذه المحكمة تقديم السبب الثاني لأن النعي به وارد على قضاء الحكيم المطعون فيهما في خصوص ما أثارته الطاعة أمام محكمة الموضوع من انعدام صفة المطعون عليها الأولى في رفع الدعوى وحاصل هذا النعي أن الحكيم المذكورين خالفا للقانون بخالفتهما حكم المادتين ٤٠٤، ٤٠٥ من القانون المدني وفي بيان ذلك تقول الطاعة إنها

تمسكت لدى محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات الادعاء من جانب المطعون عليها الأولى بأنها هي ذاتها السيدة التي ترك اسمها على بياض في عبارة التظهير — بغير الكتابة لأن تلك العبارة تتضمن إقرارا بحق تزيد قيمته على نصاب الإثبات بالبيئة . والإقرار بحق يخضع من حيث الإثبات لما تخضع له سائر المواد فإذا كان اسم المقر له قد ترك على بياض في عبارة الإقرار وادعى شخص بأنه هو صاحب الحق المقر به فإنه يجب التزام قواعد الإثبات المقررة قانونا في إثبات هذا الادعاء لأن الإقرار لشخص غير مسمى لا يعتبر إقرارا بشيء فالمقر له كالمقروك محل الإقرار كل أولئك أركان لا يقوم الإقرار مع انعدام واحد منها . ولما كانت ورقة هذا الإقرار خالية من أية عبارة أو إشارة تفيد من قريب أو بعيد في تعيين شخص المقر له فإن هذه الورقة لا تصاح مبدأ ثبوت بالكتابة يجوز معه الإثبات بالبيئة والقرائن . وقد خالف الحكم الابتدائي هذه الأصول القانونية وجعل عماد قضائه قرينة وحيدة هي وجود الإيصال الذي يحمل تلك العبارة في يد المدعية (المطعون عليها الأولى) ورأى في هذه القرينة الدليل الكافي على أن هذه المدعية هي السيدة المعنية في عبارة التظهير وجاء الحكم الاستثنائي الأول الذي قضى بحالة الدعوى إلى التحقيق مشوبا بنفس العيب إذ أنه وقد استبعد الحوالة أساسا للدعوى وأرمى هذا الأساس على اعتبار أن العبارة المدونة بظهر الإيصال تعتبر إقرارا لسيدة مجهولة انتهى إلى الإحالة إلى التحقيق مجزا إثبات ادعاء المطعون عليها بأنها صاحبة الحق المقر به بالبيئة دون أن يصرح بما يسوغ الإثبات بهذه الوسيلة على خلاف ما يقضى به القانون من اشتراط الكتابة في هذه الحالة فكان ذلك من الحكم قصورا منظوبا على مخالفة لقواعد الإثبات الواجب اتباعها وكذلك شأن الحكم الاستثنائي الأخير فإنه على الرغم من اعتراض الطاعنة في مذكرتها على جواز الإثبات بالبيئة وطلبها من المحكمة أن تعدل من الحكم الصادر بالتحقيق وأن تطرح أقوال الشهود بما لها من سلطة في العدول عملا بالمادة ١٦٥ مرافعات وعلى الرغم من تمسك الطاعنة أيضا بأن الإحالة إلى التحقيق حق للمتهم لا يتصل بالنظام العام فإن لم يتمسك الخصم به فليس للمحكمة أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها — على الرغم من ذلك كله فقد جاء الحكم الاستثنائي الأخير مؤسسا على أقوال شهود الإثبات لحسب ودون أن يبين سنده في الخروج على قواعد الإثبات وإجازته لإثبات حق قيمته ٢٥٠٠ ج

بالبينة وبذلك جاء هذا الحكم الأخير هو أيضا معينا بقصور ينطوى على مخالفة للقانون .

وحيث إن هذا النعى مردود بأنه لما كانت قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها وكان الحكان المطعون فيهما خالين مما يفيد أن الشركة الطاعنة تمسكت بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل صدور الحكم الأول القاضي بإحالة الدعوى إلى التحقيق ولم تقدم الطاعنة من جانبها لمحكمة النقض ما يدل على حصول هذا التمسك كما أنها — على ما هو ثابت من الصورة الرسمية لمحضر التحقيق — لم تبد اعتراضا ما على الإثبات بالبينة قبل البدء في سماع الشهود بل إنها أحضرت شهودها وسمعتهم المحكمة كما سمعت شهود المطعون عليها الأولى وانهى التحقيق بغير إبداء هذا الاعتراض من جانبها فإن ذلك يعد قبولا منها للإثبات بالبينة يسقط حقها في الدفع بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق ولا يجوز لها بعد ذلك أن تعود فيما اسقطت حقها فيه .

وحيث إن الطاعنة تنعى في السبب الأول على الحكمين المطعون فيهما مخالفة القانون والقصور في التصيب وفي بيان ذلك تقول إنه كان من أوجه دفاعها الجوهرية أمام محكمة الموضوع أن الإيصال الرقيم ٦ مارس سنة ١٩٥٣ وما طيه من عبارة التظهير لا يصلحان سندا لدعوى المطعون عليها الأولى لأن الإيصال صدر من مدير الشركة وممثلها لمصلحة نفسه فيكون باطلا وفقا للمادة ١٠٨ من القانون المدني وأنه متى كان هذا الإيصال لا ينتج أى أثر قانونى قبل الشركة فإن عبارة التظهير التى طيه وهى موقعة من الشخص نفسه تكون هى أيضا عديمة الأثر قبل الشركة لأن أثر التظهير مستمد من أثر الإيصال ويدور معه وجودا وعدما — وتقول الطاعنة إنه على الرغم من أن محكمة الاستئناف قد سجلت فى أسباب حكمها الأول القاضى بالإحالة إلى التحقيق تمسك الطاعنة بهذا الدافع فإنها أغفلت الرد عليه كلية فى حكمها هذا وفى حكمها الموضوعى الأخير مع أنه كان من شأنه أن يقضى على الدعوى بغير حاجة إلى تحقيق وسماع شهود . ولما كان هذا الدافع جوهريا يتغير به وجه الحكم فى الدعوى فإن إغفال الرد عليه يكون

قصورا منظويا على مخالفة للقانون فيما نصت عليه المادة ١٠٨ من القانون المدني .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أن الطاعة — على ما يبين من الصورة الرسمية لصحيفة استئنافها — قد تمسكت أمام محكمة الاستئناف ببطلان الإيصال الرقيم ٦ مارس سنة ١٩٥٣ سند الدعوى لمخالفته نص المادة ١٠٨ من القانون المدني قائلة إنه طبقا لهذه المادة ما كان يجوز للرحوم ايمانويل باباسينسيو أن يتعاقد مع نفسه باسم الشخص الاعتباري الذي كان ينوب عنه وهو الشركة — ولما كانت المادة ١٠٨ من القانون المدني تقضى بأنه " لا يجوز للشخص أن يتعاقد مع نفسه باسم من ينوب عنه سواء كان التعاقد لحسابه هو أم لحساب شخص آخر دون ترخيص من الأصل " — فإذا حصل التعاقد بغير هذا الترخيص فلا يكون نافذا في حق الأصل إلا إذا أجازته . وقد استثنت المادة من حكمها الأحوال التي يقضى فيها القانون أو قواعد التجارة بصحة هذا التعاقد . ولما كان لا خلاف بين الطرفين على أن الموقع على الإيصال سند الدعوى هو ايمانويل باباسينسيو بوصفه ممثلا للشركة الطاعنة وقد تضمن هذا الإيصال — على ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه — إقراره بهذه الصفة باستلام الشركة منه بصفته الشخصية مبلغ ٢٥٠٠ ج بصفة ودیعة لدى الشركة . وبذلك يكون هذا الإقرار متضمنا انعقاد عقد ودیعة بين نفسه وبين الشخص الاعتباري الذي ينوب عنه (الشركة) وهو ما لا يجوز عملا بالمادة ١٠٨ سالفة الذكر إلا بترخيص من الشركة أو بإجازتها لهذا التعاقد وبالتالي لا يجوز لايمانويل إذا لم يتوافر أحد هذين الأمرين أن يرجع على الشركة على أساس عقد الوديعة — لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر العبارة المؤشر بها على ظهر الإيصال والموقع عليها من ايمانويل باباسينسيو بصفته الشخصية متضمنة لإقرارا منه بملكية سيدة ما لقيمة تلك الوديعة وكان هذا الإقرار منصبا على ذات الوديعة المشار إليها في صلب السند فان الإقرار المذكور لا يكون من شأنه أن يربط بذاته في ذمة الشركة التزاما جديدا مستقلا عن الالتزام الناشئ عن عقد الوديعة وإنما يستمد ذلك الإقرار أثره من هذا العقد وبالتالي يدور معه وجودا وعدما — لما كان ذلك، فان هدم تقاذ

عقد الوديعة في حق الشركة الطاعنة يستتبع أن يكون الاقرار المذكور غير ملزم لها — ولا عبرة بما تقوله المطعون عليها الأولى في مذكرتها المقدمة لهذه المحكمة من أنه لا محل للاحتجاج بالمادة ١٠٨ متى كانت محكمة الاستئناف قد اعتبرت أن السند في صلبه وظهره يمثل وديعة ولا يمثل ديناً محالاً — ذلك أن المشرع قد أطلق في المادة المذكورة التعبير بالتعاقد ولم ينحصر نوعاً منه بعينه فلا محل إذن لانحراج عقد الوديعة من حكم هذه المادة — لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الاستئناف مع تسجيلها في حكمها الصادر في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٨ تمسك الطاعنة بدفاعها سالف الذكر ورد المطعون عليها الأولى عليه بما يتضمن إجازة الطاعنة التعاقد — فإن المحكمة المذكورة لم تقل كلمتها في هذا الخصوص ولم تكن تبحث دفاع الطاعنة المتقدم الذكر مع أنه دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ومن ثم يكون اغفال المحكمة الرد عليه قصوراً مبطلاً لحكمها الصادر في موضوع الدعوى ومستوجبا لنقضه دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن . ولما كان هذا العيب لا يلحق الحكم الاستئنافي الصادر بالاحالة إلى التحقيق لأنه وقد أراد بهذا التحقيق التثبت من صفة المطعون عليها الأولى في رفع الدعوى وهو الأمر الذي يجب أن يسبق التعرض لدفاع الطاعنة سالف الذكر فإنه لا يمكن رمي ذلك الحكم بالقصور لكونه ترك أمر الرد على هذا الدفاع للحكم الذي يصدر في موضوع الدعوى بعد أن تثبت الصفة للمطعون عليها لما كان ذلك ، وكان سبب الطعن اللذان استغنت هذه المحكمة عن بحثهما لا يتضمنان نعيًا ما على حكم التحقيق فإن طلب الطاعنة نقضه يكون على غير أساس .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٢

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، ولطفى على ، وابراهيم الجاني ، وبطرس زغلول .

(١٧٠)

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ القضائية :

استئناف . "رسم الاستئناف" . رسوم . "رسوم قضائية" . دعوى .

رسم الاستئناف في الدعاوى معلومة القيمة . تقديره على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى من قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . الرسم المنخفض الى النصف لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية . تقديره على أساس الفئات المبينة في تلك المادة . في الدعاوى متعددة الطلبات الناشئة عن أسباب قانونية مختلفة . تحديد الرسم على أساس قيمة كل طلب منها على حدة . لاجل التفرقة بين فصل الحكم في الموضوع أو في مسألة فرعية .

مؤدى نص المادتين الأولى والثالثة من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ أن رسم الاستئناف في الدعاوى المعلومة القيمة يقدر على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى تبعا لقيمة هذه الدعاوى وأن الرسم المنخفض الى النصف المقرر لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية ومنها الحكم الصادر بعدم قبول الطعن في قرار لجنة تقدير الضرائب شكلا إنما يقدر على أساس الفئات المبينة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات ، وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية بالموضوع . كما أنه إذا كانت الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة فإن الرسم يحدد على أساس قيمة كل طلب منها على حدة دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم الصادر في هذه الطلبات قد فصل في الموضوع أو في مسألة فرعية (١).

(١) راجع نقض ١٩٥٨/١٠/٢٣ الطعن ١٤٧ س ٢٤ في السعة التاسعة ص ٦٦٥

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع هذا الطعن على مايبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق تتحصل فى أن مصلحة الضرائب رفعت الدعوى رقم ٥٤٠ سنة ١٩٤٨ تجارى كلى مصر ضد المطعون عليه طاعنة فى قرار لجنة الضرائب بتحديد رأس ماله الحقيقى فى السنوات من ١٩٣٩ الى ١٩٤٤ وطلبت اعتباره ٣٠٠ ج ، ٣٠٠ ج ، ٣٠٠ ج ، ١٢٠٠ ج ، ١٢٤٥ ج ، ١١٨٣ بدلا من تقدير اللجنة الذى حدده بمبلغ ٦٠٠ ج ، ٩٠٠ ج ، ١٤٠٠ ج ، ٢٠٠٠ ج ، ٣٠٠٠ ج ، ٤٠٠٠ ج على التوالى فدفع المطعون عليه بعدم قبول الطعن شكلا وبتاريخ ٢٤ من فبراير سنة ١٩٤٩ قضت المحكمة برفض الدفع وبقبول الطعن شكلا وتحديد جلسة ١٩٤٩/٣/٣١ لنظر الموضوع فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم فيما قضى به من رفض الدفع أمام محكمة استئناف مصر وتعيد استئنافه برقم ٦٧ سنة ٦٦ ق تجارى وبتاريخ أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف مع إلزام المستأنف (المطعون عليه) بالمصروفات ، وبتاريخ ١٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ استصدر قلم كتاب محكمة الاستئناف قائمة بتقدير مبلغ ٤٣ ج و ٥٠٠ م باقى رسوم مستحقة على الاستئناف رقم ٦٧ سنة ٦٦ ق تجارى سالف الذكر وأعلنها بتاريخ ١٩٥٢/٩/٢٤ للمطعون عليه المحكوم عليه بالمصاريف فى هذا الاستئناف فعارض فيها أمام محكمة استئناف مصر وهذه حكمت بتاريخ ١٩ من مارس سنة ١٩٥٣ بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإلغاء القائمة المعارض فيها وألزم المعارض ضده (قلم الكتاب) المصروفات و ٢٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة فطعن قلم الكتاب فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٩٥٩/٢/٢٤ وقدمت النيابة مذكرة طلبت فيها نقض الحكم المطعون فيه وبجلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٦٢ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصممت النيابة على رأيها وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن على هذه الدائرة وحدد لنظره جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مبنى الطعن مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن نصاب الدعوى يتحدد بقيمة موضوعها أو بالطلبات الواردة في عريضتها يوم رفعها طبقاً للمادة ٣٠ من قانون المرافعات ومن هذا التاريخ يتعلق بها حق قلم الكتاب في تحصيل الرسوم المقررة ولا يمنع من ذلك عدم الفصل في الطلبات أو منازعة الخصم فيها وغاية ما هناك أن قلم الكتاب لا يقتضى رسماً على ما هو أكثر من الأربعمائة جنيه الأولى حتى إذا ما حكم في الدعوى بأكثر من ذلك ماد فاستوفى باقي حقه وصوى الرسم على أساس ما حكم به طبقاً للمادة التاسعة من قانون الرسوم ويستوى في هذا أن تكون الدعوى مبتدأة أو مستأنفة ولا فرق إلا أنه ينخفض الرسم إلى النصف إذا كان الحكم المستأنف صادراً في مسألة فرعية طبقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور - وقد تحدت الطلبات في الدعوى رقم ٥٤٠ سنة ١٩٤٨ تجاوى كل مصر في طلب اعتبار رأس مال المطعون عليه في السنوات من سنة ١٩٣٩ إلى سنة ١٩٤٤ بمبلغ ٣٠٠ ج، ٣٠٠ ج، ٣٠٠ ج، ١٢٠٠ ج، ١٢٤٥ ج، ١٨٣ ج بدلاً من ٦٠٠ ج، ٩٠٠ ج، ١٤٠٠ ج، ٢٠٠ ج، ٣٠٠ ج، ٤٠٠ ج على التوالي ومن ثم فهي دعوى معلومة القيمة يتحدد نصابها بالفرق بين التقديرات المطلوبة وتقديرات اللجنة ومن حق قلم الكتاب أن يقتضى رسومه عنها على هذا الأساس وإذا كان النزاع في الدعوى الحالية بصدد مسألة فرعية هي "الدفع بعدم قبول الطعن شكلاً" فإن رسوم الاستئناف الذي رفع عن الحكم الصادر في هذه المسألة تخفض إلى النصف وهذا ما فعله قلم الكتاب في استصدار القائمة المعارض فيها إذ قدر رسم الاستئناف بقيمة نصف الرسم النسبي المستحق عن كل سنة من سنوات النزاع على قيمة الفرق بين القيمة التي قدرتها الطاعنة (مصلحة الضرائب) والقيمة التي حددتها لجنة التقدير فبلغ مجموع هذه الرسوم ٥٢ ج و ٥٠٠ م خصم منها مبلغ ٩ ج كانت دفعت عند رفع الاستئناف والباقي وقدره ٤٣ ج و ٥٠٠ م استصدر به قلم الكتاب قائمة الرسوم موضوع المعارضة ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بإلغاء القائمة على القول بأنه لا محل لتحصيل رسوم مستقلة عن كل سنة من سنوات النزاع لأن محل ذلك عند الفصل في الموضوع فإنه يكون قد خالف القانون ذلك أن الفصل في موضوع الدعوى أو عدم الفصل فيه لا أثر له في أنها دعوى معلومة القيمة تتضمن جملة طلبات يتحدد نصابها باعتبار قيمة كل منها على حدة .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بالغاء قائمة الرسوم على قوله "وحيث إنه من موضوع المعارضة فإن هذه المحكمة تلاحظ أن الحكم الابتدائي الصادر بتاريخ ١٩٤٩/٢/٢٤ قضى برفض الدفع المقدم من المطعون ضده (المعارض) وقبول الطعن شكلا وحددت جلسة ١٩٤٩/٣/٣١ ... ليبدى المطعون ضده وجهة نظره في موضوع الطعن". وقد تأيد هذا الحكم بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١٠ وحيث إنه يبين من هذا أن موضوع الطعن على تقديرات رأس المال لم يفصل فيه بعد فلا محل إذن للقول بوجوب تحصيل رسم مستقل عن كل سنة كما يقول المعارض ضده ومحل ذلك عند الفصل في الموضوع نفسه إذ أنه في هذه الحالة وحدها يمكن القول باستقلال كل سنة عن الأخرى وبوجوب تحصيل رسم مستقل يتعدد بتعدد السنين، وهذا الذي قاله الحكم المطعون فيه ليس صحيحا في القانون ذلك أن المادة الأولى من قانون الرسوم رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ تنص على أنه "يفرض في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي قدره ستة قروش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الأولى والثانية وثلاثة قروش على كل مائة قرش من مائتي الجنيه الثالثة والرابعة وقرشان على كل مائة قرش فيما زاد على أربع مائة جنيه ويكون تقدير الرسم طبقا للقواعد المبينة في المادتين ٧٥، ٧٦" وتنص المادة الثالثة على أنه "يفرض على استئناف الأحكام الصادرة في الدعاوى معلومة القيمة رسم نسبي على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى ويراعى في تقدير الرسم القيمة المرفوع بها الاستئناف وينخفض الرسم إلى النصف في جميع الدعاوى إذا كان الحكم المستأنف صادرا في مسألة فرعية فإذا فصلت محكمة الاستئناف في موضوع الدعوى استكمل الرسم المستحق عنه. ويسوى رسم الاستئناف في حالة تأييد الحكم الابتدائي باعتبار أن الحكم الصادر بالتأييد حكم جديد بالحق الذي رفع عنه الاستئناف" ومؤدى هذه النصوص أن رسم الاستئناف في الدعاوى معلومة القيمة يقدر على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى تبعا لقيمة هذه الدعاوى وأن الرسم المنخفض لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية ومنها الحكم الصادر بعدم قبول الطعن شكلا إنما يقدر على أساس الفئات المبينة في تلك المادة لأن هذا النصف منسوب إلى تلك الفئات، وذلك دون اعتبار لعدم اتصال الحكم الصادر في المسألة الفرعية

بالموضوع . كما أنه إذا كانت الدعوى متضمنة عدة طلبات ناشئة عن أسباب قانونية مختلفة كما هو الحال في الدعوى الحالية فإن الرسم يحدد على أساس قيمة كل طلب منها على حدة دون تفرقة بين ما إذا كان الحكم الصادر في هذه الطلبات قد فصل في الموضوع أو في مسألة فرعية — ولما كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون مخالفا للقانون بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الموضوع صالح للفصل فيه ولما سلف بيانه ولأن تقدير الرسوم قد تم بالموافقة للقانون فإنه يتعين رفض المعارضة وتأييد القائمة .

جلسة ١٩ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمود صياد رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبرى فرحات ، و بطرس زغلول .

(١٧١)

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) قض . " اعلان الطعن " . اعلان .

حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعة في الميعاد . تمسكه ببطلان املاته
بتقرير الطعن دون بيان وجه مصلحته في ذلك . لا بطلان .

(ب) اثبات . " طرق الإثبات " . " اقرار " . " الاقرار غير
القضائي " . " حججه " . محكمة الموضوع .

خضوع الإقرار غير القضائي لتقدير القاضي . له تجزئته كما أن له أن يعتبره
دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو بمجرد قرينة أولا يأخذه أصلا .

١ - متى كان اعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه
قد قدم دفاعة في الميعاد القانوني فانه لا يجوز له التمسك ببطلان الإعلان
بدعوى وجود عيب فيه طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في ذلك ^(١) .

(٢) الاقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته
والأخذ ببعضه دون البعض كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن
يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو بمجرد قرينة أولا يأخذه أصلا ^(٢) .

(١) راجع قض ١٧/١/١٩٦٣ الطعن ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق السنة ١٤ ص ١٢٦ ،
وقض ٤/٤/١٩٦٣ الطعن ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق السنة ١٤ ص ٤٧٥ .

(٢) راجع نقض ٢٨/٦/١٩٦٢ الطعن ١٩ لسنة ٢٧ ق السنة ١٣ ص ٨٦٤ .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل فى أن الطاعن أقام الدعوى رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٥ تجارى كلى المنصورة طلب فيها الحكم بإلزام المطعون عليه بأداء مبلغ ٣٧٧٩ جنيها وقال الطاعن فى بيان دعواه إنه اتفق مع المطعون عليه على تكوين شركة محاصة لتجارة الأقطان على أن يقسم الربح الناتج للشركة مناصفة بينهما وسلم المطعون عليه مبلغ ١٣٧٩ جنيها حصته فى رأس المال ولم يحور عقد كتابى بالشركة لصلة المصاهرة بينهما وأنه عند انتهاء أعمال الشركة طالب المطعون عليه بحصته فى الأرباح وبرد المبلغ الذى دفعه فى رأس مال الشركة فماتل وأخيرا سلمه كشف حساب تضمن مبالغ على أنه سلمها للطاعن ولما كان لم يتسلم شيئا من هذه المبالغ وقد استحال الوصول إلى تسوية ودية بينهما فقد رفع دعواه طالبا إلزام المطعون عليه بأن يودى له المبلغ وهو يمثل فى مبلغ ١٣٧٩ جنيها قيمة حصته فى رأس المال وفى الربح - دفع المطعون عليه الدعوى بأنها خالية من الدليل وبأن الكشف المقدم من الطاعن والذى يستند إليه فى دعواه لا يثبت مديونية المطعون عليه وانكر على الطاعن ما ادعاه أمام المحكمة من أن الشركة حققت ربحا بلغت حصته فيه مبلغ ٢٤٠٠ جنيها وقال إن الشركة قد صفيت وليس للطاعن أى حقوق قبله وبتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٥ قضت المحكمة الابتدائية قبل الفصل فى الموضوع بتعيين خبير حسابى للوصول إلى معرفة ما تم من عمليات تجارية بين الطرفين فى سنة ١٩٥١ و ١٩٥٢ ونتيجة هذه العمليات ولتصفية الحساب بينهما وبعد أن قدم الخبير تقريره عدل الطاعن طلباته إلى طلب إلزام المطعون عليه بأداء مبلغ ٢٣٧٠ جنيها و ٧٠٠ مليم وهو ما أظهره الخبير له فى ذمة المطعون عليه وقد تمسك المطعون عليه بأن كشف الحساب صحيح وبأنه يعتبر إقرارا مركبا لا يجوز تجزئته لإرتباط أقلامه ارتباطا وثيقا وتكوينها مجوعا واحدا لا يشوبه أى تناقض وما دام لا يوجد بين الطاعن أى دليل سوى هذا

الإقرار فيجب أخذه بحالته أو تركه - وبتاريخ ١٥/٤/١٩٥٨ قضت المحكمة الابتدائية بإلزام المطعون عليه أن يؤدي للطاعن مبلغ ٢٣٧٠ جنيها و ٧٠٠ مليم فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم إلى المحكمة استئناف المنصورة وقيد الاستئناف برقم ٣٧ سنة ١٠ قضائية وطلب إلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه (الطاعن) وبتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٩٥٩ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعوى المستأنف عليه (الطاعن) فقرر بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٩ وقدمت النيابة مذكرة انتهت فيها إلى أنها ترى نقض الحكم وقد عرض الطعن على دائرة فحص الطعون بتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٦٢ فقررت إحالته إلى هذه الدائرة وبعد إعلان الطعن أودع المطعون عليه مذكرة في الميعاد القانوني دفع فيها ببطلان الطعن لبطلان إعلانه وطلب رفض الطعن موضوعا ورد الطاعن على هذا الدفع طالبا رفضه وقدمت النيابة مذكرة تكميلية طلبت فيها رفض الدفع وباجلسة المحددة لنظر الطعن أمام هذه الدائرة همم الطرفان على ما ورد بمذكراتهما وتمسكت النيابة برأيها السابق.

وحيث إن المطعون عليه يبنى دفعه ببطلان الطعن على أن إعلانه به وقع باطلا لأن المحضر لم يثبت في ورقة هذا الاعلان سبب امتناعه عن استلام صورة الاعلان وسبب عدم توقيعه على الأصل كما لم يثبت المحضر أن المطعون عليه رفض الانقضاء بأسباب هذا الامتناع ولما كانت الفقرة الخامسة من المادة العاشرة من قانون المرافعات توجب ذكر هذا البيان في ورقة الاعلان وترتب المادة ٢٤ مرافعات البطلان جزاءا على اغفاله فان اعلان الطعن يكون قد وقع باطلا ويترتب على ذلك بطلان الطعن عملا بنص المادة ١١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ الخاص بحالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن هذا الدفع مردود بأنه لما كان إعلان تقرير الطعن قد تم في الميعاد وكان المطعون عليه قد قدم دفاعه في الميعاد القانوني فإنه لا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكائية .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون وفي بيان ذلك يقول الطاعن إنه تمسك في مذكرته أمام محكمة الاستئناف والتي قدم صورة رسمية منها بملف الطعن - بأنه لو صح اعتبار كشف الحساب - الذي حرره المطعون عليه وقدمه للطاعن إلى المحكمة تأييدا لدعواه - يحوى اقرارا فان مثل هذا الاقرار مما تجوز تجزئته ولكن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على أن هذا الاقرار لا تجوز تجزئته مخالفا بذلك القانون الذي يجيز التجزئة في حالة هذا الاقرار .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه برفض دعوى الطاعن على القول "بأن الكشف المقدم من المستأنف عليه (الطاعن) إنما يحوى تفصيل المبالغ التي استلمها المستأنف عليه (الطاعن) من المستأنف (المطعون عليه) خصما من المستحق له ومكتوب أمام كل مبلغ عبارة نقدية بيده - ومما يقطع بتسليمها له يدا بيد وكلا الشقين المكونين لما ورد بالكشف وأولها الاقرار بالمديونية وثانيهما الاقرار بالوفاء صدرا من المستأنف (المطعون عليه) إذ أن المبالغ المخصوصة دفعت وفاء للدين ولذلك فإن واقعة الوفاء لا يمكن أن تنفصل عن واقعة الدين فإذا ادعى المستأنف عليه (الطاعن) على المستأنف (المطعون عليه) دينا فأقر به المستأنف (المطعون عليه) إنما ادعى أنه دفع جزءا منه فليس من العدل أن نكلفه بإثبات دفعه لهذا الجزء مع أن مديونيته لم تثبت إلا بإقراره - فإذا كلفنا المقر بإثبات ما كان في مصاحته فقد حملناه عبء الإثبات من غير حق لأن المقر له لم يقدم دليلا أصلا على وجود الحق حتى يسوغ أن يسمى ما قاله المقر لمصاحته دفعا ونكلفه بإثباته" ولما كان كشف الحساب الذي أشار إليه الحكم إن صح أنه يتضمن إقرارا من جانب المطعون عليه فإن هذا الاقرار يكون إقرارا غير قضائي لعدم صدوره في مجلس القضاء ولما كان الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض

كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضائه برفض دعوى الطاعن على أن هذا الاقرار لا تجوز تجزئته وكان من شأن هذا التقرير الخاطئ، أن المحكمة لم تعمل سلطتها في تقدير الاقرار فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فتواد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : أحمد زكي محمد ، وأحمد أحمد الشامي ، وإبراهيم عمر مهندي ، ومحمد نور الدين موسى .

(١٧٢)

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٩ القضائية :

ضرائب . "دين الضريبة" . "امتياز" . حقوق عينية . "حقوق الامتياز" . تنفيذ .

إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه . التقصير أو التأخير في ذلك . مساهلة المتسبب من أداء الضريبة المستحقة على الممول في حدود قيمة الأموال المبيعة . حق مصلحة الضرائب في التقرير بزيادة العشر .

توجب الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ - إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه ورتبت على التقصير أو التأخير في أي من هذين الإجراءين الجزاء الملازم بما يحفظ حق الخزنة العامة وهو إضافة مدين جديد إلى مدينها الأصلي "الممول" بحيث يكون المتسبب في التقصير أو التأخير مسئولاً معه عن أداء الضرائب المستحقة في حدود قيمة الأموال المبيعة . وبهذا النص لم يرد المشرع إدراج مصلحة الضرائب في عداد أولى الشأن من الدائنين الذين إذا لم يتم إخطار أحدهم جاز له طبقاً للمادة ٦٩١ مرافعات أن يقرر بالزيادة بالعشر خلال ستين يوماً من تاريخ إخطاره برسو المزاد والتمن الذي رسا به ، ومن ثم فإن النص في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - دون قانون المرافعات - على وجوب إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه لا يغير من طبيعة حقها باعتبارها صاحبة حق امتياز عام على أموال مدينها لا أكثر وبالتالي لا يكون لها حق التقرير بزيادة العشر إلا في خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزاد طبقاً للمادة ٦٧٤ مرافعات .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق ومسمع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن —
تتحصل فى أنه بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ رصاص مزاد عقار مملوك للطعون عليه الثانى
على المطعون عليه الأول بصفته وفاء لدين له قبله وبتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٥٨ قررت
مصلحة الضرائب بزيادة العشر على الثمن الرامى به المزاد طبقا للمادة ٦٩١ من قانون
المرافعات وبالتأسيس على أنها لم تعلن بايداع قائمة شروط البيع أو تخبر بالجلسة
المحددة لإجرائه عملا بما تفرضه المادة ٩٠/٣ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩
فى حين أنها تستعق قبل المدين مبلغ ١٧٩٤ جنيه و ٣٥٩ مليا أوقعت بشأنه الججز
التحفظى على ذات العقار فى ١٧/٦/١٩٥٧ ثم أعقبته بالججز التنفيذى ودفع المطعون
عليه بصفته ببطلان التقرير بزيادة العشر استنادا على أن قلم الكتاب كان قد أخطر
مصلحة الضرائب فى ٥/١٠/١٩٥٧ بايداع قائمة شروط البيع وأن هذا الإخطار
سلم إلى مندوب المصلحة فى ٧/١٠/١٩٥٧ بينما لم تقرر مصلحة الضرائب بزيادة
العشر إلا فى ٢٦/١/١٩٥٨ وبعد فوات المواعيد القانونية . وفى ٢٧ مايو سنة ١٩٥٨
حكمت المحكمة ببطلان التقرير بزيادة العشر لما ثبت لديها من أن قلم الكتاب قام
طبقا للعرف الجارى بإخطار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه ووقع مندوبها
المختص باستلام مراسلاتها بما يفيد الاستلام وأن توقيعه يعتبر بمثابة توقيع على
علم الوصول — واستأنفت مصلحة الضرائب هذا الحكم أمام محكمة استئناف
القاهرة طالبة الغاء والحكم بصحة التقرير وقيد هذا الاستئناف برقم ٦٨ سنة ٧٥
قضائية . وبتاريخ ٢٧/١١/١٩٥٨ حكمت المحكمة "بقبول الاستئناف شكلا ورفضه
موضوعا وتأيد الحكم المستأنف" وقد طعنت الطاعنة فى هذا الحكم بطريق
النقض للسبب الوارد بالتقرير . وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون فقررت
بجلسة ٦/٢/١٩٦٢ بأحالة إلى هذه الدائرة حيث أصرت الطاعنة على طلبها نقض

الحكم وطلب المطعون عليه الأول رفض الطعن ولم يحضر المطعون عليه الثاني ولم يبد دفاعا . وصممت النيابة العامة على طلب نقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن حاصل سبب الطعن أن الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ في تطبيقه من وجهين : "أولهما" أنه قضى بصحة الإخبار الموجه من قلم الكتاب إلى مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع مع أن هذا الإخبار إنما تم بخطاب موسى عليه وفي حين أن الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ توجب أن يكون بخطاب موسى عليه مع علم الوصول ومن ثم فإن هذا الإخبار لا يقوم مقام الإخبار الذي نص القانون على وجوب حصوله ولا يفتى عنه - "وثانيهما : "أن الحكم المطعون فيه قضى ببطلان التقرير بزيادة العشر في حين أن المادة ٣/٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ - أوجبت على قلم الكتاب إخبار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع كما أوجبت عليه وعلى كل من يتولى البيع بالمزاد العلني جبرا أو اختيارا أن يخطر بتاريخ البيع كذلك بحيث لا يفتى أي من الإجراءين عن الآخر وبما يترتب عليه في حالة اغفال أيهما أن يجوز للدائنين المشار إليهم في المادة ٦٩١ من قانون المرافعات ومن بينهم أصحاب حقوق الامتياز أن يقرروا بالزيادة بالعشر خلال ستين يوما من تاريخ الإخبار برسو المزاد والتمن الذي رسا به وإذا كان الثابت أن الطاعة لم تخطر بتاريخ جلسة البيع فإن تقريرها بزيادة العشر يكون قد تم في الميعاد .

وحيث إن هذا النعي في غير محله ذلك أنه إذ نصت الفقرة الأولى من البند "ثانيا" من المادة ٩٠ ق ١٤ لسنة ١٩٣٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ على أنه : "ينخر قلم كتاب المحكمة التي تباشر أمامها الإجراءات التنفيذية على العقار مصلحة الضرائب بخطاب موسى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع وذلك في خلال خمسة عشر يوما التالية لتاريخ الإيداع" كما نصت الفقرة الثانية منه على أنه : "على قلم كتاب المحكمة التي يحصل البيع أمامها وكذلك كل من يتولى البيع بالمزاد العلني جبرا أو اختيارا أن يخطر مصلحة الضرائب بخطاب موسى عليه مع علم الوصول بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات وذلك قبل تاريخ البيع بخمسة عشر يوما على الأقل" . ونصت الفقرة الثالثة على أن : "كل تفسير أو تأخير في الإخطار المشار إليه في الفقرتين السابقتين يجعل

المتسبب فيه مسئولاً عن أداء الضرائب المستحقة على المدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المبعة". فإنها بذلك تكون قد دلت على وجوب إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه ثم رقت على التقصير أو التأخير في أى من هذين الإجراءين الجزاء الملائم بما يحفظ حق الخزنة العامة وهو إضافة مدين جديد إلى مدينها الأصلي "المحول" بحيث يكون مسئولاً معه عن أداء الضرائب المستحقة في حدود قيمة الأموال المبعة وهو ما تؤيده الفقرة الأخيرة من البند "ثالثاً" من المادة ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بما قرره من أن "كل تقصير أو تأخير في الإخطار . يجعل المتسبب فيه مسئولاً ... " ويؤكد ذلك ما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٥٥ في صدد تعديل الفقرة الثالثة من المادة ٩٠ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ بقولها إن المشرع وإن كان قد استهدف بالنصوص القائمة " حماية حقوق الخزنة العامة عند التنفيذ إلا أنها جميعاً لا تفي قليلاً إذا عمد الدائن العادى إلى التنفيذ على عقار مدينه ولم تكن مصلحة الضرائب قد قيدت حقوقها على العقار موضوع التنفيذ ... " وأنه : " ... لذلك جميعه رؤى كفالة لحماية حقوق مصلحة الضرائب أن يعدل نص البند ثالثاً من المادة ٩٠ بحيث يوجب على قلم كتاب محكمة التنفيذ . إخبار مصلحة الضرائب بخطاب موصى عليه مع علم الوصول بإيداع قائمة شروط البيع ... وكذلك رؤى تعديل ميعاد إخطار مصلحة الضرائب بتاريخ بيع المنقولات أو العقارات ... كما تناول التعديل في هذا البند الجزاء المترتب على التقصير أو التأخير في الإخطار في الحالتين المتقدمتين إذ جعل المتسبب فيه مسئولاً عن أداء المبالغ المستحقة عن المدين بالضريبة في حدود قيمة الأموال المبعة ... " يضاف إلى ذلك أن نص البند "ثالثاً" من المادة ٩٠ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفقراته الثلاث يدل على أن الشارع لم يرد به — إدراج مصلحة الضرائب في حداد أولى الشأن من الدائنين الذين أوجبت المادتان ٦٣٢، ٦٥٧ من قانون المرافعات إخبارهم بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخ الجلسة المحددة له ومكانه — بحيث إذا لم يتم إخطار أحدهم بإيداع قائمة شروط البيع أو إخباره بتاريخ جلسته جاز له طلب المادة ٦٩١ من قانون المرافعات — أن يقرر بالزيادة بالعشر خلال ستين يوماً من تاريخ إخباره برصو المزاد والتمن الذى رسا به ومن ثم فإن النص فى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ دون قانون المرافعات — على وجوب إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة

شروط البيع وبتاريخه لم يغير من طبيعة حقها باعتبارها صاحبة حق امتياز عام على أموال مدينها لا أكثر . وبالتالي فإنه لا يكون لها حق التقرير بزيادة العشر إلا في خلال الأيام العشرة التالية لرسو المزااد طبقا للمادة ٦٧٤ من قانون المرافعات وإذا كان الثابت في الدعوى أن مصلحة الضرائب لم تقرر بزيادة العشر إلا في ١٩٥٨/١/٢٦ وبعد رسو المزااد على المطعون عليه الأول بتاريخ ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ فإن هذا التقرير يكون "باطلا" لعدم حصوله في الميعاد طبقا للمادة ٦٧٥ مرافعات ولما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون صحيحا فيما انتهى إليه من بطلان التقرير الحاصل من مصلحة الضرائب في ١٩٥٨/١/٢٦ وبالتالي فإن ما تنعاه للطاعة عليه من أنه قضى ببطلان التقرير لحصوله بعد الميعاد في حين أنها لم تخطر بإيداع قائمة شروط البيع بخطاب مسجل موصى عليه مع علم الوصول ولم تخطر بتاريخ البيع كذلك يكون غير متبع ولا جدوى فيه لما سبق بيانه .

جلسة ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / محمد فؤاد جابر نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين ، أحمد زكي محمد ، ومحمد نور الدين موسى ، وإبراهيم عمر ممدى ، وأحمد أحمد الشامي .

(١٧٣)

الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٠ القضائية :

(١) اختصاص . "اختصاص المحكمة الابتدائية" . ارتباط .

المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام . امتداد اختصاصها إلى ما عداه
أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى .

(ب) عمل . "عقد العمل" . "فسخ العقد" . "الفصل المبرر" . شركة .
"التزام الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات
المسئولية المحدودة بتشغيل ٧٥ ٪ من مستخدميها من المصريين" .

الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسئولية المحدودة تعيين
مستخدمين من المصريين وفصل موظفيها الأجانب بما يحقق النسبة المقررة في القانون ٢٦
لسنة ١٩٥٤ . الفصل في هذه الحالة ما يبرره .

١ - المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ،
ومنى كانت مختصة بالنظر في طلب ما فان اختصاصها هذا يمتد إلى ما عداه أن
يكون مرتبطا به من طلبات أخرى وإن كانت أصلا مما تدخل في الاختصاص
النوعى للقاضي الجزئى ، ومن ثم فمضى كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات منها طلب
المكافأة وطلب العمولة وكانت المكافأة محددة على أساس جملة عناصر منها الأجر الثابت
والعمولة وقد استظهرت محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية قيام الارتباط
بين هذين الطلبين وأقامت قضاءها باختصاص المحكمة الابتدائية بطلب العمولة
على هذا النظر فانها لا تكون قد خالفت القانون أو أخطأت في تطبيقه .

٢ - بالرجوع إلى القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٩٣ منه على أنه "يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر في شركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع مستخدميها وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتببات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تؤديها الشركة. ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالأسمهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد رأس مالها عن خمسين ألف جنيه". ومفاد ذلك أن للشركات المشار إليها أن تعين مستخدمين جددًا من المصريين أو أن تفصل من موظفيها الأجانب ما يحقق النسبة المقررة في هذا القانون مما لا يجوز معه القول بأن فصل المطعون عليه من خدمة الشركة وهو من موظفيها الأجانب تحقيقاً لهذه النسبة يكون بغير مبرر .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر أوراق الطعن - تحصل في أن المطعون عليه رفع الدعوى رقم ١٨٠٤ لسنة ١٩٥٤ تجارى كلى مصر طالبا إلزام الشركة للطاعة بأن تدفع له مبلغ ٢٦٥٨ جنيها و ٦٩٠ مليا مقابل ما يستحقه لديها من مكافأة وبدل انذار وبدل أجازة سنوية وعمولة وتعويض من فصله من عمله فصلا تعسفيا وبتاريخ ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٥ حكمت المحكمة - أولا: بالنسبة لطلب العمولة بعدم اختصاصها بنظره نوعيا - وثانيا . بالنسبة لباقي الطلبات بإلزام الشركة بأن تدفع للمدعى مبلغ ١٩٢ جنيها و ٧ مليات والمصروفات المناسبة مع المقاصة في أتعاب المحاماه ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات فاستأنف المطعون عليه هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبا تعديله والحكم له بطلباته وقيد هذا الاستئناف برقم ٢٤٧ سنة ٧٣ قضائية وفي ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٥٧ حكمت المحكمة بنسب خبير حسابي له اطلاع على دفاتر الشركة المستأنف عليها وبيان ما إذا كان للاستأنف حق في العمولة

ومقدار ما يستحقه منها قبل الشركة وبأشر الخبير مأموريته وقدم تقريره ثم عادت وبتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٦٠ وحكت حضوريا وفي موضوع الاستئناف بتعديل الحكم المستأنف وإلزام المستأنف عليها بأن تدفع للمستأنف مبلغ ١١٣٩ جنيها و ٩٠٣ مليات والمصاريف عن الدرجتين ومبلغ ثلاثين جنيها أتعاب محاماه ، فطعننت الشركة في هذا الحكم بطريق النقض للأسباب المبينة بالتقرير وعرض الطعن على دائرة فحصر الطعون فأحالته إلى هذه الدائرة حيث لم تحضر الطاعنة ولا المطعون عليه ولم يبد أحد منهما دفاعا وقدمت النيابة العامة مذكرة أحالت فيها إلى مذكرتها الأولى وطلبت نقض الحكم .

وحيث إن حاصل الوجه الأول من السبب الأول أن المحكمة أغفلت ما نصت عليه المادتان ٤٠٧ و ٤٠٨ مرافعات من وجوب عمل تقرير تلخيص وتلاوته في الجلسة قبل بدء المرافعة ، وحاصل الوجه الثاني أنه في جلسة ٨ فبراير سنة ١٩٥٩ قررت المحكمة شطب الدعوى ثم أمرت بإعادتها للرجل دون أن تكلف المطعون عليه بإعلان الطاعنة بماترتب عليه هدم حضورها في الجلسات التالية ، هذا ومع أن المطعون عليه أعلن الشركة بمذكرته الختامية خلال حجز القضية للحكم وتقدمت الشركة إلى المحكمة بطلب فتح باب المرافعة ورفضت المحكمة هذا الطلب واكتفت بمد أجل الحكم أسبوعا لتقدم الشركة مذكرة بدفائها وقدمتها فتند تجاهلات المحكمة هذه المذكرة وهو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن هذا النعي مردود في الشق الأول منه ذلك أنه في الدعاوى المستعجلة أو التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة لا يستلزم قانون المرافعات عمل تقرير تلخيص عنها يتلى في الجلسة ، وإذا كانت دعوى المطعون عليه من الدعاوى التي يجب الفصل فيها على وجه السرعة طبقا لنص المادة ٥٤ من قانون عقد العمل الفردي رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ فإنه لا يتعين وضع تقرير تلخيص فيها ومردود في الشق الثاني بأن الطاعنة لم تقدم صورا رسمية من محاضر الجلسات أو المذكرة التي تتسك بها تأييدا لوجه النعي مما يجعله عاريا عن الدلائل .

وحيث إن حاصل السبب الثالث أن الحكم المطعون فيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه فيما قضى به من اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر طلب العمولة استنادا إلى المادة ٤١ من قانون المرافعات ومقتضاها أنه إذا تضمنت الدعوى طلبات متعددة ناشئة عن سبب قانوني واحد كان التقدير باعتبار قيمتها جملة في حين أن العمولة جزء من الأجر ومما تختص المحكمة الجزئية بالنظر فيه اختصاصا نوعيا طبقا للمادة ٢/٤٦ من قانون المرافعات .

وحيث إن هذا النقص في غير محله ذلك أنه يبين من الأوراق أن دعوى المطعون عليه تضمنت عدة طلبات منها طلب المكافأة وطلب للعمولة وإذا كانت المكافأة تحدد على أساس جملة عناصر منها الأجر الثابت والعمولة وقد استظهرت محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية قيام الارتباط بين هذين الطلبين وأقامت قضاءها باختصاص المحكمة الابتدائية بطلب العمولة على هذا النظر فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخطأت في تطبيقه إذ أن المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ومتى كانت مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطا به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي .

وحيث إن حاصل السبب الثاني أن الحكم المطعون فيه جاء مشوبا بالقصور وخالف القانون من وجوه : أولا - أن الشركة لم تكن ممثلة في الخصومة تمثيلا قانونيا صحيحا لزوال صفة الحارس عليها أثناء سير الدعوى وعدم إعادة إعلانها في شخص حارسها الجديد ورغم تمسك الشركة في مذكرتها الأخيرة بالدفع بعدم قبول الدعوى لهذا السبب فإن المحكمة لم تلتفت للدفع المذكور ولم تناقشه مما يجعل الحكم مشوبا بالقصور . وثانيا - أن الحكم المطعون فيه استند في قضائه بالتعويض إلى أن الشركة رغم فصلها للمطعون عليه حينت موظفا بريطانيا يدعى "توم مور" في حين بينت الشركة للحكمة أن توم مور هذا لم يكن موظفا بل كان عضوا لمجلس إدارة الشركة ومع ذلك لم تناقش المحكمة هذا الدفاع ولم تجعل له أي اعتبار . وثالثا - أن المحكمة استندت إلى ما جاء بتقرير الخبير دون مناقشة أو تعمق في فحصه الأمر الذي لو تم لاتضح لها

ما انطوى عليه من تخاذل في أسبابه . ورابعها - أنه قضى بالتعويض للمطعون عليه ولم يعتد بما استندت إليه الشركة من أن الفصل تم وفقاً للمادة ٩٣ من القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ وبذلك يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ أن المادة المذكورة إنما شرعت لتحقيق النسبة التي قررت لها للمستخدمين المصريين في الشركات القائمة وقت صدور القانون أو بعده مما يخولها حق فصل المطعون عليه تحقيقاً لهذه النسبة وبما لا محل معه للحكم بالتعويض .

وحيث إن هذا النعي مردود في الأوجه الثلاثة الأولى منه بأن الطاعنة لم تقدم ما يؤيده ومن ثم فهو عار عن الدليل .

وحيث إن الوجه الرابع من هذا النعي في محله ، ذلك أنه بالرجوع إلى القانون رقم ٢٦ سنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة يبين أنه نص في الفقرة الأولى من المادة ٩٣ منه على أنه " يجب ألا يقل عدد المصريين المستخدمين في مصر في شركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع مستخدميها وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التي تؤديها الشركة . ويسرى حكم هذه الفقرة على شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة إذا زاد رأس مالها عن خمسين ألف جنيه" . ومفاد ذلك أنه في سبيل تحقيق الغرض الذي توخاه المشرع يكون للشركات المشار إليها أن تعين مستخدمين جددًا من المصريين أو أن تفصل من موظفيها الأجانب ما يحقق النسبة المقررة في القانون وهو ما لا يجوز معه القول بأن الفصل في هذه الحالة يكون بغير مبرر وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المحترمين : محمود توفيق اسماعيل ، و ابراهيم الجاني ، وصبري فرحات ، وبطرس زفلول .

(١٧٤)

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) نقض . "الحصوم في الطعن" . حكم . "الطعن في الأحكام" .

إختصاص الشركة طالبة الإفلاس في دعوى الاعتراض على حكم الإفلاس . عدم قضاء الحكم الصادر فيها لما بنى . وعدم إفاقتها منه . عدم توجيه الطعن في تلك الدعوى طلبات ما إلى الشركة ولم يكن لها طلبات قبله . إختصاص كل منهما فيها باعتباره مدعى عليه واتحاد مصلحتهما فيها وطلبها رفضها . لا لزوم لإختصاص الشركة في الطعن المرفوع من الحكم الصادر فيها .

(ب) إفلاس . "جماعة الدائنين" . "دعوى التفليسة" . "صنديك" . "دهوى" . "تمثيل الحصوم فيها" .

تمثيل للصندوق لجماعة الدائنين في كل ماله علاقة بأموال التفليسة وفي الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة .

(ج) إفلاس . "صنديك" . "تمثيله لدائني التفليسة" . "انتهاء" .

تمثيل للصندوق لدائني التفليسة . عدم صدور أمر بعزله . عدم انتهاء ذلك التمثيل إلا بانتهاء التفليسة بالصلح أو اتحاد الدائنين .

(د) إعتراض الخارج على الحصومة . "قبوله" .

شرط قبول الاعتراض أن لا يكون المعارض قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعارض عليه .

(هـ) إفلاس . "حكم شهر الإفلاس" . "أثره" . شركة . "شركة التضامن" .

الحكم بشهر إفلاس شركة التضامن يستلج حتماً إفلاس جميع الشركاء المضامين فيها بغير حاجة إلى حكم على الشريك بصفته الشخصية .

(و) إعتراض الخارج عن الخصومة . "أثره" .

الاعتراض على الحكم . أثره . إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد . ما ط
ذلك أن يكون الاعتراض جائزاً أو مقبولاً .

(ز) إعتراض الخارج عن الخصومة . "قبوله" . محكمة الموضوع .
"سلطتها في ذلك" .

على المحكمة التي يرفع إليها الاعتراض أن تتحقق من تعلقها بقضايا من توافر الشروط التي
يتطلبها القانون لقبوله . وجوب القضاء بعدم قبوله لاختلاف هذه الشروط ولو لم يدفع الخصم
أمامها بذلك .

(ح) نقض . "أسباب الطعن" . "السبب الجديد" .

تأليس المطعون عليه اعتراضه أمام محكمة الموضوع على أساس وقوع خطأ جسيم
من كان يمثل في دعوى الإفلاس التي صدر فيها الحكم المعترض عليه . قيام دفاعه
في تلك الدعوى . ودعوى الاعتراض على إنكار أنه شريك متضامن في الشركة المفلسة
تحميه لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه بوصفه مدنياً بالتضامن مع الشركة المقضى بإفلاسها
يحق له الاعتراض على حكم الإفلاس . غير مقبول .

١ - اختصاص الشركة التي صدر حكم الإفلاس بناء على طلبها في دعوى الاعتراض
التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لا يستلزم - طبقاً للقواعد العامة - اختصاصها
في الطعن المرفوع من السنديك عن هذا الحكم متى كان الحكم المذكور لم يقض
لها بشيء ولم تقدم هي منه ولم يكن للطاعن في تلك الدعوى طلبات قبالتها أو كانت
لها هي طلبات قبله وكان كل منهما مختصاً باعتباره مدعى عليه وكانت مصلحة كل منهما
في الدعوى واحدة هي أن يقضى برفضها .

٢ - السنديك يمثل جماعة الدائنين ويعمل باسمها في كل ما له علاقة بأموال
التفليسة كما يمثلهم في الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة . وإذا كانت دعوى
الاعتراض التي أقامها المطعون عليه بطلب عدم الاعتداد بالحكم الصادر بأشهاد
إفلاس الشركة - بالنسبة إليه شخصياً - تعتبر من الدعاوى التي تمس أموال
تفليسة الشركة المذكورة لأن الهدف منها إنما هو إقصاء الأموال الخاصة لرافعها
عن أموال التفليسة التي يشملها حق الضمان العام المقرر لجماعة دائنيها تلك الجماعة

التي تضم الشركة طالبة الإفلاس باعتبارها دائنة عادية للشركة المفلسة فإن اختصاص السنديك في دعوى الاعتراض يكون مغنيا عن اختصاص أى من دائنى التفليسة ومن بينهم تلك الشركة وبالتالي فهو يمثلها في الطعن الذي رفعه بوصفه وكلا لدائنى التفليسة عن الحكم الصادر في دعوى الاعتراض وتفيد هى بذلك من هذا الطعن ولها أن تحتج به على المطعون عليه .

٣ — ما لم يصدر أمر بعزل السنديك فإن تمثيله لدائنى التفليسة لا ينتهى إلا بانتهاء التفليسة بأحد الطريقتين اللذين وضعهما القانون التجارى لإنهاؤها وهما الصلح واتحاد الدائنين واتباع الإجراءات الخاصة بهما ، ومن ثم فلا تنتهى مأمورية السنديك ولا تزول صفته في تمثيل الدائنين بقيام الدائن الذى حكم بإشهار الإفلاس بناء على طلبه بتصفية أعماله التجارية ولا بمغادرته أراضى الجمهورية .

٤ — تشترط الفقرة الأولى من المادة ٥٠ من قانون المرافعات لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها أن لا يكون قد أدخل أو تدخل في الدعوى التى صدر فيها الحكم المعارض عليه . فمضى كان الثابت من الحكمين الابتدائى والاستئنافى في دعوى إشهار الإفلاس واللذين كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن المعارض (المطعون عليه) قد اختصم في تلك الدعوى وأنه حضر أمام المحكمة الابتدائية وأبدى دفاعه في الدعوى وقدم المستندات المؤيدة لهذا الدفاع ، ولما حكم بإشهار الإفلاس رفع المطعون عليه ووالده كل بصفته الشخصية استئنافا عن هذا الحكم ولما حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف طعن هو ووالده في الحكم الاستئنافى بطريق النقض وقضى برفض هذا الطعن ، فإن اعتراض المطعون عليه على حكم الإفلاس بحجة وقوع إهمال جسيم من أخيه ووالده في تمثيله في الخصومة التى صدر فيها هذا الحكم لا يكون مقبولا متى كان هو طرفا في تلك الدعوى ومائلا فيها بشخصه .

٥ — متى كان المطعون عليه شريكا متضامنا فإن الحكم بإشهار إفلاس الشركة يستتبع حتما إفلاسه هو أيضا إذ أن الشركاء المتضامنين مسئولون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة فإذا وقفت الشركة عن الدفع فمضى ذلك أنهم هم أيضا قد وقفوا عنه ولا يترتب على إغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر

إفلاس الشركاء المتضامين فيها أو على إغفاله بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى من الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع كنتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة .

٦ - إذ نصت المادة ٤٥٥ من قانون المرافعات على أنه يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد ، فإن مناط ذلك أن يكون الاعتراض جائزاً ومقبولاً بحسب أحكام المواد السابقة على تلك المادة فإذا لم يكن الاعتراض كذلك فإنه يتمتع على المحكمة التي رفع إليها هذا الاعتراض أن تبت الخصومة من جديد أو أن تقرر فيها ما يخالف ما قرره الحكم المعترض عليه .

٧ - على المحكمة التي يرفع إليها الاعتراض أن تتحقق من تلقاء نفسها من توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقبول الاعتراض وأن تقضى بعدم قبوله إذا تبينت تخلف شرط منها ولو لم يدفع الخصم أمامها بذلك .

٨ - متى كان المطعون عليه لم يؤسس اعتراضه أمام محكمة الموضوع على أساس أنه بوصفه مدعيًا بالتضامن مع الشركة المقضى بإفلاسها يحق له الاعتراض على حكم الإفلاس استناداً إلى الفقرة الثانية من المادة ٤٥٠ مرافعات ، وإنما أسسه على أساس وقوع خطأ جسيم ممن كان يمثل في دعوى الإفلاس وهو الأمر الذي تشير إليه الفقرة الأولى من المادة المذكورة وكانت دفاعه في دعوى الاعتراض كما كان في دعوى الإفلاس التي صدر فيها الحكم المعترض عليه يقوم على إنكار أنه شريك متضامن في الشركة المفلسة فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الأوراق - تحصل في أن شركة ميتاكو (يوسف ليفي وشركاه) أقامت أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٢٣٢ سنة ١٩٤٩ تجارى ضد شركة حسن الاسناوى وأولاده طالبة الحكم بإشهار إفلاس هذه الشركة لتوقفها عن دفع دين عليها للشركة

طالبة الإفلاس عبارة عن ثمن بضاعة محروبه سندات إذنية وبتاريخ ٣ من يونيه سنة ١٩٥٠ قضت المحكمة بحضور يا باشهار افلاس الشركة المدعى عليها واعتبارها متوقفة عن الدفع من يوم أول ديسمبر سنة ١٩٤٩ وبتعيين الأستاذ فؤاد مصطفى (الطاعن) وكيلا مؤقتا للدائنين وبتأييد وضع الأختام على محل الشركة المذكورة - وسجلت المحكمة في أسباب حكمها هذا أن حسن الاسناوى وابنه على حسن الاسناوى (المطعون عليه) قدما مذكرةين بدفاعهما وطلبا في مذكرتهما الختامية رفض الدعوى والأمر بفتح محل حسن الاسناوى الذى وضعت الأختام عليه . كما قدما حوافظ بالمستندات التى رايها أنها تؤيد دفاعهما المتضمن أن هذا المملوك لحسن الاسناوى وحده وأن المعاملات كانت تتم معه فقط وخلص الحكم في أسبابه إلى ثبوت قيام شركة واقعية بين حسن الاسناوى وأولاده كما أثبت أن على حسن الاسناوى (المطعون عليه) وأخاه عباس كاشاشريكين في هذه الشركة - وقد رفع حسن الاسناوى وابنه على حسن الاسناوى استئنافا عن هذا الحكم قيد برقم ١٥٧ سنة ٦٧ تجارى القاهرة اختصاصا فيه شركة ميتا كوطالبة الإفلاس والسنديك الذى صيغته المحكمة الابتدائية (الطاعن) وكان من بين أسباب هذا الاستئناف أن الحكم المستأنف أخطأ فيما قرره من ثبوت قيام شركة بين حسن الاسناوى وولديه على وعباس لأن ما استدل به على قيام هذه الشركة لا يؤدى إلى ثبوت قيام هذه الواقعة . كما عاب المستأنفان على الحكم أنه اعتبر الشركة التى قضى بشهر افلاسها شركة واقعية لها شخصية معنوية دون أن يبين نوع هذه الشركة وما إذا كانت تعتبر شركة تضامن أو توصية أو محاصة مع ما لهذا البيان من أهمية في تحديد مسئولية الشركاء وبتاريخ ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٠ حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وبإلزام المستأنفين بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة . وجاء في أسباب هذا الحكم ردا على أسباب الاستئناف أن المحكمة الابتدائية وقاضى التظلمات بها (الذى رفع إليه التظلم عن الأمر الصادر بوضع الأختام) قد أفاض في بيان الأسباب التى استندا إليها في ثبوت قيام الشركة الواقعية بين حسن الاسناوى وولديه على وعباس بما فيه الكفاية وأن المحكمة - أى محكمة الاستئناف - تضيف إلى أسبابهما أن ما تبين لها من وجود توقيع لعل حسن الاسناوى (المطعون عليه) على السند المؤرخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٤٧ قاطع في أن المذكور - وهو المستأنف الثانى شريك مع

والده حسن الاسناوى فى الشركة وله حق التعامل باسمها وقالت المحكمة ردا على صوب الاستئناف الخاص بعدم بيان نوع الشركة إن الشركة المفلسة تعتبر شركة تضامن مادامت قد ظهرت أمام الجمهور بعنوان — وقد طعن حسن الاسناوى وعلى حسن الاسناوى (المطعون عليه) فى هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض برفض هذا الطعن — بعد ذلك وبتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٨ أقام على حسن الاسناوى المطعون عليه أمام محكمة القاهرة الابتدائية الدعوى رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٨ تجارى ضد شركة ميتاكو (يوسف ليفى وشركاه) والأستاذ فؤاد مصطفى بصفته وكيلًا للدائنين فى تغطية شركة حسن الاسناوى وأولاده (الطاعن) وطلب المطعون عليه فى هذه الدعوى الحكم بعدم الاعتداد بحكم الإفلاس سالف الذكر بالنسبة إليه شخصيا استنادا إلى أنه لم يكن شريكا فى الشركة التى حكم بإفلاسها وإلى أن هذه الشركة وقد وصفها حكم الإفلاس بأنها شركة واقعية تعتبر من شركات المحاصة ولا تضامن فيها بين الشركاء وأن الحكم الذى قضى بإشهار إفلاس الشركة وإن كان قد اعترف بقيام الشركة بين حسن الاسناوى وأولاده إلا أنه لم يبين من هم هؤلاء الأولاد الشركاء فى الشركة كما استند المطعون عليه فى دعواه هذه إلى أنه قد اعتبر ممثلا فى دعوى الإفلاس لمجرد تقديمه طلبا لفتح محل حسن الاسناوى الذى وضعت الأختام عليه ومذكرة بالدفاع وقد فات محاميه الذى قدم ذلك الطلب وهذه المذكرة أن يذكر للحكمة أنهما مقدمان منه أى من المطعون عليه بصفته وكيلًا عن والده وأيس بصفته الشخصية مما يعتبر إهمالا جسيما ممن كان يمثل فى دعوى الإفلاس وخلص المطعون عليه من ذلك كله إلى أنه يحق له طبقا للمادة ٤٥٠ من قانون المرافعات أن يعترض على حكم الإفلاس لأنه لم يكن طرفا فى الدعوى التى صدر فيها هذا الحكم وأضاف أنه يفرض التسليم بأن الحكم المذكور قد صدر ضده باعتباره شريكا فى الشركة المحكوم بإفلاسها فإن ذلك الحكم لا يمتد إليه بصفته الشخصية لأن هذه الشركة تعتبر شركة محاصة وليست شركة تضامن هذا فضلا عن أنه لم ينص على اسمه فى منطوق الحكم المذكور — وبتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٥٨ حكمت محكمة القاهرة الابتدائية بعدم اختصاصها بنظر هذه الدعوى تأميسا على أن الحكم المعترض عليه يعتبر صادرا من محكمة الاستئناف فتكون هى المختصة بنظر الدعوى التى ترفع بالاعتراض عليه من الخارج من الخصومة — وبتاريخ ١٥ مايو

سنة ١٩٥٨ أقام المطعون عليه دعواه أمام محكمة استئناف القاهرة ضد شركة ميتاكو والطاعن بصفته سائلة الذكر وطلب فيها نفس طلباته السابقة واستند إلى ذات الأسباب المتقدم ذكرها . وقيدت هذه الدعوى برقم ١٥٧ سنة ٦٧ ق تجارى وبتاريخ ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة المذكورة حضوريا بقبول الاعتراض وبعدم الاعتداد بحكم إتهار الإفلاس الصادر فى القضية رقم ٢٣٢ سنة ١٩٤٩ تجارى كلى القاهرة والمؤيد استئنافيا فى القضية رقم ١٥٧ سنة ٦٧ ق واعتباره كأن لم يكن بالنسبة للمعتض وألزمت المعتض ضدها الأولى (شركة ميتاكو) بالمصروفات وبمبلغ ألف قرش مقابل أتعاب المحاماة . فطن الطاعن بصفته فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسة ٩ ديسمبر سنة ١٩٦١ وفيها صممت النيابة على الرأى الذى أبدته فى المذكرة المقدمة منها والمتضمن نقض الحكم . وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وبعد إعلانه إلى المطعون عليه أودع مذكرة دفع فيها : أولا - بعدم قبول الطعن شكلا لعدم اختصاص الشركة طالبة الإفلاس التى كانت طرفا فى الحكم المطعون فيه : ثانيا - بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحة الطاعن فيه . وأودع الطاعن مذكرة بالرد على هذين الدفعين انتهى فيها إلى طلب رفضهما كما تنال فى هذه المذكرة عن التمسك بالسبب الأول من أسباب الطعن - وقدمت النيابة مذكرة صممت فيها على رأيها السابق وباجلسة المحددة انظر الطعن أمام هذه الدائرة صمم الطرفان على ما ورد فى مذكراتهما وطلبت النيابة رفض الدفعين وتمسكت برأيها فى نقض الحكم .

وحيث إن المطعون عليه يبنى دفعه بعدم قبول الطعن شكلا على أن شركة ميتاكو التى صدر حكم الإفلاس المعتض عليه بناء على طلبها لم تختصم فى الطعن الحالى مع أنها كانت طرفا فى الحكم المطعون فيه إذ انعقدت الخصومة فى دعوى الاعتراض التى صدر فيها هذا الحكم بين المطعون عليه من جهة وبين تلك الشركة والطاعن بصفته وكلا للدائنين فى تقييسة شركة حسن الاسناوى وأولاده من جهة أخرى وقد ألزم الحكم المطعون فيه شركة ميتاكو بالمصروفات ومقابل أتعاب المحاماة مما كان يقتضى اختصاصها فى الطعن الحالى الذى رفع عن ذلك الحكم لأنها تعتبر خصما أصيلا فى الاعتراض الذى يرد على حكم إتهار الإفلاس

توصلا إلى عدم الاعتداد به ولأن موضوع الاعتراض الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه لا يقبل التجزئة. أما وهي لم تختصم فإن الطعن يكون غير مقبول. ويقول المطعون عليه إن الرأي في الفقه والقضاء مستقر على أن الطعن في حكم إشهار الإفلاس بطرق الطعن العادية وغير العادية يجب أن يوجه إلى كل من طالب الإفلاس ووكيل الدائنين الذي أقامه الحكم الذي يطعن فيه وإلا كان الطعن غير مقبول لعدم قابلية موضوع الدعوى للتجزئة. وأنه يجب أن يكون الوضع كذلك بالنسبة للاعتراض الذي يرد على حكم إشهار الإفلاس لأن موضوعه هو الآخر لا يقبل التجزئة إذ لا يتصور تجزئة حجية الحكم الصادر بعدم الاعتداد بحكم الإفلاس بالنسبة للمعرض. واستشهد المطعون عليه في تأييد رأيه بحكم صدر من محكمة النقض في الطعن رقم ۲۲۶ سنة ۲۶ ق قضى بوجوب توجيه الطعن الذي يرفع من الحكم بإشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبي الإفلاس فضلا عن توجيهه إلى السنديك وإلا كان الطعن باطلا وأضاف المطعون عليه أن تمثيل السنديك في تغطية ما للدائنين فيها قاصر على الحقوق المالية لهؤلاء الدائنين ولا يمتد إلى بعض الحقوق الفردية التي احتفظ المشرع لهم خاصة بحق ممارستها وأن الاعتراض الذي صدر فيه الحكم المطعون فيه لا يرد على حق من الحقوق المالية للتغطية التي يمثلها الطاعن وإنما يرد على خروج المطعون عليه بشخصه وأمواله من مجال الحكم الصادر بإشهار إفلاس الشركة وبالتالي من مجال سلطة الطاعن بوصفه وكيلا لدائني تغطية هذه الشركة.

وحيث إن هذا الدفع غير سديد ذلك أنه وإن كانت شركة ميتاكو التي صدر حكم الإفلاس بناء على طلبها مختصة في دعوى الاعتراض التي صدر فيها الحكم المطعون فيه إلا أن هذا الحكم لم يقض لها بشيء ولم تفدهى منه كما أنه لم يكن للطاعن في تلك الدعوى طلبات قبلها أو كانت لها هي طلبات قبله بل إن كلا منهما كان مختصا باعتباره مدعى عليه وكانت مصلحتهما في الدعوى واحدة هي أن يقضى برفضها ومن ثم فإنه طبقا للقواعد العامة لا يكون اختصاص شركة ميتاكو في هذا الطعن لازما ولا عمل للاستشهاد بحكم النقض الصادر في الطعن رقم ۲۲۶ سنة ۲۶ ق لأنه قد استند فيما قرره من وجوب توجيه الطعن في الحكم الصادر بإشهار الإفلاس إلى الدائنين طالبي الإفلاس فضلا عن وجوب توجيهه إلى

السنديك إلى أن هؤلاء الدائنين يعتبرون من المحكوم لهم فيتعين اختصاصهم في الطعن . وهذا الأمر متفق في دعوى الاعتراض بالنسبة لشركة ميتاكو إذ لم يحكم لها بشيء فيها — فضلا عن أن القواعد العامة المقررة للطعن في الأحكام لا تستلزم اختصاص الشركة المذكورة في هذا الطعن فإن الأحكام الخاصة بالافلاس لا تؤدي هي أيضا إلى وجوب اختصاصها فيه ذلك أن السنديك يمثل جماعة الدائنين ويعمل باسمها في كل ماله علاقة بأموال التفليسة كما يمثلهم في الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة ولما كانت الدعوى التي أقامها المطعون عليه بطلب عدم الاعتداد بالحكم الصادر بأشهار إفلاس شركة حسن الاساوى وأولاده بالنسبة إليه شخصا تعتبر من الدعاوى التي تمس أموال تفليسة الشركة المذكورة لأن الهدف منها إنما هو إقصاء الأموال الخاصة لرافعها عن أموال التفليسة التي يشملها حق الضمان العام المقرر لجماعة دائنيها تلك الجماعة التي تضم شركة ميتاكو باعتبارها دائنة عادية للشركة المفلسة فإن اختصاص السنديك في دعوى الاعتراض يكون مغنيا عن اختصاص أى من دائني التفليسة ومن بينهم تلك الشركة وبالتالي فهو يمثلها في الطعن الحالي الذي رفعه بوصفه وكيلًا لدائني التفليسة من الحكم الصادر في دعوى الاعتراض سالفة الذكر وتفيد هي بذلك من هذا الطعن ولما أن تحتج به على المطعون عليه — ومتى كان ذلك ، فإنه لا وجه لما يشيره المطعون عليه خاصة بعدم قابلية موضوع الحكم المطعون فيه للتجزئة ولما رتبته على ذلك من وجوب اختصاص شركة ميتاكو في الطعن لتفادي صدور حكيم متعارضين في هذا الموضوع ويتعين لذلك رفض الدفع .

وحيث إنه عن الدفع الثاني الخاص بعدم قبول الطعن لانعدام مصلحة الطاعن فيه فإن مبناه على ما يقول المطعون عليه (أولا) إن الطاعن قد وقف موقفا سلبيا في دعوى الاعتراض التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فلم يقدم فيها دفاعا ما سواه في خصوص شكل الاعتراض أو موضوعه ولم ينازع مدعيها (المطعون عليه) في طلباته ومن ثم فلا يقبل منه أن يطعن في الحكم الصادر فيها (ثانيا) أنه إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه لا يوجد دائنون آخرون في تفليسة شركة الاساوى غير الشركة التي طلبت اشهار الإفلاس والتي قرر وكيلها أمام المحكمة في دعوى الاعتراض أنها صفت أعمالها نهائيا وغادرت القطر

المصرى ولم يعد لها مصلحة في النزاع . إذ كان ذلك ، فانه لا يكون ثمت دائن في التفليسة يمثلها الطاعن وبالتالي تنتفى مصلحته في الطعن وأنه إذا كان الطاعن قد زعم لأول مرة أمام محكمة النقض بأن هناك دائنين آخرين في التفليسة وقدم للتدليل على ذلك تقريره الثانى المؤرخ ٢ يناير سنة ١٩٥٥ عن شئون التفليسة إلا أنه لم يقدم ما يدل على سبق عرض هذا التقرير على محكمة الموضوع حتى كان يصح له التمسك به أمام محكمة النقض هذا إلى أن الدائنين الآخرين المشار إليهما في هذا التقرير ضئيلان ولم يتقدم صاحباهما في التفليسة التى يمثلها الطاعن .

وحيث إن هذا الدفع مردود في شقه الأول بأنه بين من أوراق الطعن أن دعوى الاعتراض عرضت على المحكمة لأول مرة بجلسته ٢٠ مايو سنة ١٩٥٨ وفيها قررت المحكمة شطب الدعوى ثم قام المطعون عليه بتجديدها بجلسته ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٨ وذكر في صحيفة التجديد أن الدعوى شطبت لتخلفه عن الحضور في الجلسة المحددة لنظرها بسبب اهدار طرأت عليه (المستندان ٧ و ٨ من حافظة الطاعن ٤ ملف) وثابت من مطالعة الصورة الرسمية لمحضر جلسته ١٦ من أغسطس سنة ١٩٥٨ المقدمة من الطاعن أن الأستاذ حسن عبد الجواد المحامى حضر في هذه الجلسة عن الأستاذ عبد العزيز فهمى عن الطاعن وطلب التأجيل ولم يبين في المحضر السبب الذى طلب من أجله التأجيل - ويقول الطاعن إن السبب الذى أبداه الحاضر عنه ولم يثبت في محضر الجلسة هو تغيب المحامى الأصيل والاستعداد وتقديم مستندات ومذكرات - وقد رفضت المحكمة التأجيل وقررت حجز القضية للحكم لأسبوع واحد ثم أصدرت حكمها المطعون فيه بجلسته ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٨ ولما كان طلب الحاضر من الطاعن في دعوى الاعتراض التأجيل للجواب على الدعوى ينفى ما يدعيه المطعون عليه من أن الطاعن إلزم السلبية الكاملة في موقفه في الدعوى المذكورة ومن ثم ينهار هذا الأساس وما بنى عليه - والدفع مردود في شقه الثانى بأنه ما لم يصدر أمر بعزل السنديك فإن تمثيله لدائى التفليسة لا ينتهى إلا بانتهاء التفليسة بأحد الطريقين اللذين وضعهما القانون التجارى لإنهاؤها وهما الصلح واتحاد الدائنين واتباع الإجراءات الخاصة بهما ومن ثم فلا تنتهى مأمورية السنديك ولا تزول صفته في تمثيل الدائنين بقيام الدائن الذى حكم بإشهار الافلاس بناء على طلبه

بتصفية أعماله التجارية ولا بمغادرته أراضي الجمهورية — بفرض حصول ذلك ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع أيضا .

وحيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الطاعن ينعى في السبب الثاني على الحكم المطعون فيه خطأه في تطبيق القانون فيما قضى به من قبول الاعتراض وفي بيان ذلك يقول الطاعن إن المادة ٤٥٠ مرافعات تشترط لقبول اعتراض الخارج من الخصومة على الحكم الصادر فيها ألا يكون المعارض قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعارض عليه وأنه إذا كان الثابت من الأوراق التي كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن المطعون عليه كان طرفا في الدعوى الابتدائية رقم ٢٣٢ سنة ١٩٤٩ تجارى القاهرة التي صدر فيها حكم الإفلاس وقد أبدى دفاعه فيها وأنه رفع استئنافا عن هذا الحكم بصفته الشخصية قيد برقم ١٥٧ سنة ٦٧ ق القاهرة وطلب في هذا الاستئناف إلغاء الحكم المذكور بالنسبة إليه وذلك لذات الأسباب التي أقام عليها اعتراضه الحالى ولما قضى برفض ذلك الاستئناف طعن في الحكم الاستئنافى بطريق النقض ورفض طعنه . إذ كان هذا ثابتا فإن الحكم المطعون فيه يكون بقبوله الاعتراض قد أخطأ في القانون .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بقبول الاعتراض على قوله "وحيث إنه صدر الحكم بإفلاس شركة الاسناوى وأولاده ونعى المعارض على هذا الحكم ما يأتى : أولا — أن حكم إشهار الإفلاس لم يبين بطريق التحديد من هم أولاد حسن الاسناوى ذكورا وإناثا . ثانيا — أن الشركة المحكوم بإفلاسها وهى شركة محاصة أو شركة واقع ليست بشخص معنوى وبالتالي لا يجوز إشهار إفلاسها ، إنما يجب إشهار إفلاس كل شريك على حدة . ثالثا — أن إشهار إفلاس أى شركة بصفة عامة لا يستتبع إطلاقا إفلاس الشركاء إلا إذا كانوا متضامنين وأنه حتى على هذا الاعتبار يجب تحديدهم بالاسم — وانتهى المعارض إلى أنه لم يكن يوما ما شريكا في شركة حسن الاسناوى وقد مثل خطأ وأقم اسمه في النزاع ممن كان يمثلها وهما والده وشقيقه مباح بطريقة واضح منها الإهمال الجسيم وقد صدر الحكم المعارض عليه دون ذكر أو تحديد

لإسمه خاصة وبذا يكون ليس بذى حجة عليه فيتمين القضاء بعدم الاعتداد به قبله . وحيث إن هذا الذى ذكره المعارض ثابت من أوراق الدعوى إذ بين من مطالعة حكم إشهار الإفلاس المعارض عليه أنه صدر بإشهار إفلاس شركة حسن الاسناوى وأولاده بصفة عامة ولم يحدد فيها من هم هؤلاء الأولاد ولم يثبت أن المعارض قد أدخل أو تدخل فى دعوى الإفلاس المذكورة وأن والده وهو حسن الاسناوى وهو صاحب الشركة أو شقيقه المدعو عباس الاسناوى وهو المدير لها أو الموظف بها والذى كان يقع على جميع مستنداتها — قد أهمل إهمالا جسيما فى تمثيله رغم أن لا مصلحة له فى هذه الشركة إذ لم يتبين أن له نصيبا أو دورا ما فى تلك الشركة . وحيث إن الذى يؤيد هذا النظر أن صحيفة دعوى الإفلاس تم إعلانها إلى مركز الشركة وأن سندات الديون التى طلب من أجلها شهر الإفلاس موقع عليها من المدعو عباس الاسناوى ولا دخل فى ذلك كله للمعارض بصفته الشخصية . وحيث إنه لما تقدم يتعين قبول هذا الاعتراض ثم تعرض الحكم لموضوع الاعتراض وقال فيما قاله فيه إن الشركة المشهر إفلاسها تكاد أن تكون شركة محاصة أو شركة واقع وهى من قبيل الشركات الخفية التى لا يجوز إفلاسها كشركة لعدم وجود الشخصية المعنوية لها ولكن يشهر إفلاس الشريك أو الشركاء الذين يمثلون المحاصة ويجب إعلان كل محاص بالدهوى التى ترفع بسبب أعمال قام بها الشركاء المحاصون كما يجب إعلانه بكل إجراء من إجراءات المرافعة ولا يكفى إعلان مدير الشركة — ولما كان الثابت من الحكيم الابتدائي والاستئنافى فى دعوى إشهار الإفلاس والذين كانتا تحت نظر محكمة الموضوع أن المعارض (المطعون عليه) قد احتصر فى تلك الدعوى وأنه حضر أمام المحكمة الابتدائية وأبدى دفاعه فى مذكرتين قدمت منه ومن والده حسن الاسناوى كما قدم المعارض حواظ بمسندات لتأييد دفاعه الذى قام على أنه لم يكن شريكا فى الشركة المطلوب إفلاسها وأن محل التجارى المقول بأن الشركة تزاول أعمالها فيه هو لوالده وحده وأن المعاملات كانت تتم مع والده فقط دون دخل له فيها ولما حكمت المحكمة بإشهار إفلاس شركة حسن الاسناوى وأولاده رفع المطعون عليه ووالده كل بصفته الشخصية — استئنافا عن هذا الحكم وتمسك المطعون عليه بدفاعه الذى أبداه أمام محكمة الدرجة الأولى ونعى على الحكم المستأنف فيما نراه أنه أخطأ إذ اعتبر الشركة التى قضى بإفلاسها شركة واقعية لها شخصية

معنوية كما أخطأ في عدم بيان نوع هذه الشركة — وقد حكمت محكمة الاستئناف بتأييد الحكم المستأنف وسجلت في أسباب حكمها أن المحكمة الابتدائية قد أصابت فيما انتهت إليه من قيام شركة واقعية بين حسن الاسناوى وولديه عباس وعلى (المطعون عليه) وأضافت في حكمها ما رأت إضافته من أسباب تؤيد اشتراك المطعون عليه بالذات في تلك الشركة وانتهت المحكمة الى أن هذه الشركة تعتبر شركة تضامن — ولم يقف المطعون عليه عند هذا الحد بل إنه أيضا طعن هو ووالده في الحكم الاستئنافي بطريق النقض وقضى برفض هذا الطعن — لما كان ذلك، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٥٠٥ من قانون المرافعات التي أقام المعارض اعتراضه بالاستناد اليها تشترط لقبول اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها أن لا يكون المعارض قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعارض عليه — فان اعتراض المطعون عليه على حكم الإفلاس بحجة وقوع إهمال جسيم من أخيه ووالده في تمثيله في الخصومة التي صدر فيها هذا الحكم — هذا الاعتراض لا يكون مقبولا متى كان هو طرفا في تلك الدعوى وما تلا فيها بشخصه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الاعتراض قد خالف القانون بما يستوجب نقضه . ولا يقدح في ذلك ما قرره هذا الحكم في أسبابه من أن حكم الإفلاس المعارض عليه وإن قضى بشهر إفلاس شركة حسن الاسناوى وأولاده إلا أنه لم يحدد من هم هؤلاء الأولاد — ذلك أن حكم الإفلاس وإن كان لم يبين في منطوقه أولاد حسن الاسناوى الشركاء معه في الشركة المفلسة إلا أنه — على ما تقدم ذكره في وقائع الطعن — قد سجل في أسبابه أن المطعون عليه هو أحد هؤلاء الشركاء وأن الشركة شركة تضامن . ومتى كان المطعون عليه شريكا متضامنا في هذه الشركة فإن الحكم بشهر إفلاسها يستتبع حتما إفلاسه هو أيضا إذ أن الشركاء المتضامين مسئولون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة فإذا وقفت الشركة عن الدفع فعنى ذلك أنهم هم أيضا قد وقفوا عنه ولا يترتب على اغفال الحكم الصادر بإفلاس الشركة النص على شهر إفلاس الشركاء المتضامين فيها أو على إغفاله بيان أسمائهم أن يظلوا بمنأى عن الإفلاس إذ أن إفلاسهم يقع كنتيجة حتمية ولازمة لإفلاس الشركة — كذلك لا عبرة بما قرره الحكم المطعون فيه في أسبابه — على خلاف ما ارتأه حكم الإفلاس المعارض عليه — من أن المعارض (المطعون عليه) لم يكن شريكا في الشركة التي حكم

بإفلاسها وأن هذه الشركة لا تعتبر شركة تضامن وإنما شركة محاصة أو شركة واقع لا يجوز شهر إفلاسها ذلك أنه إذا كانت المادة ٥٥ من قانون المرافعات قد نصت على أنه يترتب على الاعتراض على الحكم إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد . إلا أن مناط ذلك أن يكون الاعتراض جائزا ومقبولا بحسب أحكام المواد السابقة على تلك المادة فإذا لم يكن الاعتراض كذلك فإنه يتمتع على المحكمة التي رفع إليها هذا الاعتراض أن تبحث الخصومة من جديد أو أن تقر فيها ما يخالف ما قرره الحكم المعارض عليه - كذلك فإنه غير صحيح ما يحتاج به المطعون عليه في مذكرته المقدمة في هذا الطعن من أن ما يثيره الطاعن في هذا السبب يقوم على انكار صفة المطعون عليه في الاعتراض على حكم الإفلاس تأسيسا على أنه كان خصما في الدعوى التي صدر فيها هذا الحكم وأنه ما دام أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بانعدام هذه الصفة فإنه لا يجوز له أن يثير هذه المسألة لأول مرة أمام محكمة النقض - هذا الذي يحتاج به المطعون عليه غير صحيح ذلك أن ما يثيره الطاعن في هذا السبب ليس مبنيا على انعدام صفة المعارض في الاعتراض وإنما مبنيا على عدم جواز الاعتراض منه على حكم الإفلاس لتخلف شرط من الشروط التي يتطلبها القانون في المادة ٥٠ مرافعات لجواز الاعتراض وقبوله وهذا الشرط هو أن لا يكون المعارض قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعارض عليه . ولما كان على المحكمة التي رفع إليها الاعتراض أن تتحقق من تلقاء نفسها من توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقبول الاعتراض وأن تقضي بعدم قبوله إذا تبين تخلف شرط منها ولو لم يدفع الخصم أمامها بذلك فإن عدم تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بتخلف الشرط صالف الذكر لا يبرئ الحكم المطعون فيه من المخالفة التي وقع فيها . كذلك لا عبرة بما يتحدى به المطعون عليه في مذكرته من أن طلب الإفلاس لم يكن موجها إلى شخصه وأن الدفاع الذي أبدى باسمه في دعوى الإفلاس لم يقدم منه بصفته الشخصية وإنما بصفته شريكا متضامنا في الشركة المطلوب إفلاسها والذي كان يعنيه الدفاع عنها حتى يأمن عدم الرجوع عليه من دائئها إذا حكم بإفلاسها وأنه لذلك فقد بقي بعيدا بشخصه عن تلك الخصومة وبالتالي يكون الاعتراض الذي رفعه بصفته الشخصية مقبولا - لا عبرة بهذا القول ذلك أنه

ما دام أن القانون يرتب حتماً على الحكم بإفلاس الشركة إفلاس جميع الشركاء المتضامنين فيها وذلك بغير حاجة إلى الحصول على حكم على هذا الشريك بصفته الشخصية فإنه إذا طلب دائن هذه الشركة إفلاسها فإن هذا الطلب يكون متضمناً أيضاً إفلاس هؤلاء الشركاء دون حاجة إلى التصريح بذلك في الطلب ومن ثم فإنه إذا أدخل الشريك المتضامن في دعوى الإفلاس أو تدخل فيها فإنه يكون قد أتيحت له الفرصة لإبداء جميع ما لديه من أوجه دفاع في تلك الدعوى سواء ما يتعلق من هذه الأوجه بالشركة أو بشخصه وبالتالي فلا يقبل منه الاعتراض بالاستناد إلى المادة ٥٠٠ مرافعات على الحكم الذي يصدر بشهر إفلاس الشركة لأن اعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر فيها إنما شرع لمن لم تنح له الفرصة لإبداء دفاعه في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعارض عليه والذي يعتبر حجة عليه .

وحيث إن المطعون عليه تمسك أيضاً في مذكرتيه المقدمتين في هذا الطعن بأنه على أي حال فإن اعتراضه يعتبر مقبولا طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٥٠٠ من قانون المرافعات لأنه باعتباره مدنياً بالتضامن مع الشركة المقضى بإفلاسها يحق له الاعتراض على حكم الإفلاس طبقاً لهذه الفقرة التي تميز للدينين المتضامنين الاعتراض على الحكم الصادر على مدين آخر منهم — وهذا التول مردود بأنه لما كان المطعون عليه — على ما سلف بيانه لم يؤسس اعتراضه أمام محكمة الموضوع على هذا الأساس وإنما على أساس وقوع خطأ جسيم ممن كان يمثل في دعوى الإفلاس وهو الأمر الذي تشير إليه الفقرة الأولى من المادة ٥٠٠ مرافعات وكان دفاعه في دعوى الاعتراض كما كان في دعوى الإفلاس التي صدر فيها الحكم المعارض عليه يقوم على إنكار أنه شريك متضامن في الشركة المفلسة فإنه لا يقبل منه التحدي بهذا السبب لأول مرة أمام محكمة النقض — هذا إلى أن مناط انطباق الفقرة الثانية من المادة ٥٠٠ مرافعات ألا يكون

المدين المتضامن الذي رفع الاعتراض طرفا في الدعوى التي صدر فيها الحكم
المعتراض عليه وهذا الشرط متف في حالة المطعون عليه على ما سلف القول .

وحيث إنه لما تقدم يتمين تقض الحكم المطعون فيه .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه ولما سلف يكون الاعتراض غير مقبول
ويتعين الحكم بعدم قبوله وبالزام المعتراض بالغرامة المنصوص عليها
في المادة ٤٥٦ مرافعات .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضرة السادة المستشارين : محمود توفيق اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى علي ، وصبري فرحات .

(١٧٥)

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٩ القضائية :

إثبات . " تقدير الدليل " . محكمة الموضوع .

سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخصم من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله كذلك . فمرط ذلك أن يقام هذا التقدير على أسباب تنتج عقلًا .

تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخصم من شأنها أن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله كذلك هو من سلطة محكمة الموضوع ، إلا أنه يشترط أن يقام هذا التقدير على أسباب تنتج عقلًا^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

من حيث إن الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية .

ومن حيث إن الوقائع تتحصل — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وبقاى الأوراق — في أن الطاعنة عن نفق او بصفتها تقدمت إلى نقابة المهن الهندسية بطلب يجعل في أن المرحوم المهندس علي صبحي مورثها ومورث القصر المشمولين

(١) راجع نقض ١٩٦١/٣/٩ الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٢ ص ٢١٢، ونقض ١٩٦٠/١٢/٨

الطعن ٤٨٩ ص ٢٥ لسنة ١١ ص ٦٣٥ .

بوصايتها كان قد اتفق مع المطعون ضدهن على رسم وتنفيذ العمارة الكثنة بناحية شارعى نوال ووزارة الزراعة بالدقى وقام فعلا بعمل الرسم وتنفيذه كما يشرف على عملية البناء حتى أوشكت العمارة على الانتهاء ولكن المنية عاجلته قبل أن يسلمها للمطعون ضدهن ، وأنها لذلك طالبتن بأتعاب مورثها عن عمله فأبين وأنها من ثم تطلب تقدير أتعابه قبلهن بصفة مؤقتة بمبلغ ألف من الجنيهات ، فدفع المطعون ضدهن هذا الطلب فى مذكرة قدمها لتقابة المهن الهندسية - من بين ما دفعته بها بأنه لصلة الصداقة التى كانت تربطهن بالمرحوم المهندس على صبحى فقد كلفنه بعمل رسومات لتلك العمارة إن بنفسه أو بواسطة أحد زملائه وأنه قام فعلا بعمل الرسومات وتقاضى أتعابه عنها فى سنة ١٩٥٢ وأنه لم يحصل بينهما وبينه أى اتفاق كتابى أو شفاهى على مباشرة التنفيذ بل بأمره المهندس صلاح الشربيني كمهندس ومقاول على مسئوليته وأنه بذلك لا يكون لمورث الطاعنة قد ذمتن أتعاب ، وأنه بعد أن حققت تقابة المهن الهندسية الطلب ودفعه قررت بجلسته ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٧ تقدير أتعاب مورث الطاعنة على المطعون ضدهن بمبلغ ٧٧٥ ج ، فظلمت المطعون ضدهن من حيث هذا التقدير الى محكمة الجيزة الابتدائية وقيد تظلمهن برقم ٥٢٠ سنة ١٩٥٧ بالجيزة وبجلسته ٢٣ من فبراير سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة بقبول التظلم شكلا وفق الموضوع بإلغاء أمر التقدير المتظلم منه واعتباره كأن لم يكن وألزمت الطاعنة - من مالها الخاص - المصاريف وأتعاب المحاماة فأستأنفت الطاعنة هذا الحكم بالاستئناف رقم ٤٤٢ سنة ٧٥ ق القاهرة فحكمت المحكمة بجلسته ١٨ من ديسمبر سنة ١٩٥٨ برفض الاستئناف وبتأييد الحكم المستأنف مع إلزام الطاعنة شخصيا ومن مالها الخاص المصروفات ، فطعن الطاعنة على هذا القضاء الأخير بالنقض وأبدت النيابة رأى بطلب نقض الحكم المطعون فيه وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلسته ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦١ وفيها قررت إحالة هذه الدائرة وبعد استيفاء الاجراءات التالية لقرار الاحالة عرض الطعن بجلسته ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٦٣ وفيها تمسكت النيابة برأياها السابق .

ومن حيث إنه مما تنهه الطاعنة على الحكم المطعون فيه قصوره فى التسييب وفيه نقول الطاعنة إن الحكم المطعون فيه على الرغم مما أثبتته من أن المطعون

ضدهن في مذكرتهن لمجلس نقابة المهن الهندسية بتكليفهن مورثها بوضع رسومات العمارة مثا النزاع وقيامه بذلك فعلا إلا أنه أغفل ترتيب الأثر القانوني لهذا الاقرار من جهة الزامهن بالأتعاب المناسبة عما أقررن بقيام مورثها به من عمل ذلك أن المبلغ الذي قدرته نقابة المهن الهندسية لم يكن يمثل الأتعاب عن رقابة التصميم فحسب بل كان يتضمن كذلك الأتعاب عن وضع الرسومات مما كان يتعين معه على الحكم المطعون فيه وقد خلص إلى أن تكليف المطعون ضدهن مورث الطاعنة رقابة التنفيذ غير ثابتة الا يدر حق ورثته في أتعابه عن الرسومات ، ثم تضيف الطاعنة أن الحكم المطعون فيه إذ لم يرف في مذكرة المطعون ضدهن لمجلس نقابة المهن الهندسية ساقفة الذكر ما يجعل ثبوت تعاقدهن مع مورثها على رقابة التصميم قريب الاحتمال قايما منه على أن الذي وقع على الرسومات مهندس آخر غيره وعلى أن هذه الرسومات قد تمت قبل البدء في تنفيذ البناء بثلاث سنوات ، فإن الحكم يكون قد أقيم على أسباب لا تؤدي فعلا إلى ما خلص إليه ، ذلك أن المطعون ضدهن على ما جاء في مذكرتهن لم يطلبن من مورثها أن يضع الرسومات بنفسه بل أجزن له تكليف غيره بذلك كما أن ارجاء التنفيذ إلى ما بعد الفراغ من الرسم بفترة من الزمن لا يمتنع معه مباشرة من وضع الرسومات تنفيذها ورقابة هذا التنفيذ .

ومن حيث إن هذا النفي في محله ، ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة تمسكت بأن مذكرة المطعون طين لمجلس نقابة المهن الهندسية تضمنت أصرين - أولهما - اقرار منهن بتكليفهن مورثها بوضع رسومات العمارة إن بنفسه أو بواسطة غيره وقيامه بذلك فعلا - وثانيهما - مبدأ ثبوت بالكتابة يجعل واقعة تعاقدهن معه على رقابة تنفيذ التصميم قريبة الاحتمال يكمل ثبوتها بالينة والقرينة ، كما يبين من نفس الحكم أنه إذ رد على هذا الدفاع من الطاعنة اقتصر على ما قرره من أنه "مردود بأنه وإن كانت المذكرة ساقفة الذكر تعتبر حقا كتابة صادرة من المطعون طين إلا أن ما جاء بها لا يجعل ثبوت واقعة التعاقد قريب الاحتمال وذلك لسهين (الأول) أن الثابت من الرسومات التي عملت أن الذي أجراها هو المهندس مدبولي خضر كما يستفاد ذلك من توقيعه عليها وحده . (والسبب الثاني) أن عمل الرسومات يفصله عن بدء التنفيذ الذي كانت الرقابة مستقوم عليه فترة زمنية طويلة فقد كان

الرسم في سنة ١٩٥٢ وبدأ التنفيذ في سنة ١٩٥٥ وتستخلص المحكمة من ذلك أن إثبات واقعة التعاقد بين مورث الطاعنة وبين المطعون ضدهن ليست قريبة الاحتمال" وظاهر من هذا الذي رد به الحكم المطعون فيه على دفاع الطاعنة أنه أغفل دفاعها المقام على أن ما ورد في مذكرة المطعون ضدهن لمجلس نقابة المهن الهندسية يعد إقراراً منهن بتعاقدن مع مورثها على وضع تصميم العمارة وقيامه بذلك فعلاً إغفالاً تاماً. ولم يقل كلمته فيه مع أنه دفاع جوهري قد يتغير ببحثه وجه الرأي في الدعوى، كما أنه وإن كان من المقرر أن تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخصم من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا يجعله كذلك هو من سلطة محكمة الموضوع، إلا أنه يشترط أن يقيم هذا التقدير على أسباب تنتج عقلًا ولما كانت الأسباب التي استند إليها الحكم المطعون فيه في رفضه اعتبار الورقة التي تمسكت بها الطاعنة مبداً ثبوت بالكتابة في خصوص الاتفاق على الإشراف على التنفيذ ليس من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي انتهى إليها في هذا الصدد ذلك أن توقيع مهندس آخر غير مورث الطاعنة - على الرسومات - لا يمنع أن يكون ذلك المورث هو الذي أشرف على التنفيذ ما دام المطعون ضدهن مقررات بالتصريح له بأن ينبذ غيره في عمل الرسومات، كما أن انقضاء فترة تبلغ الثلاث سنين بين تمام الرسم وبين بدء التنفيذ لا يمنع معه عقلاً أن يشرف المهندس صاحب الرسم على رقابة أعمال التنفيذ. لما كان ذلك، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور في التسيب بما يستوجب نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد/ الحسيني موسى نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، وأميل جبران ، ولطفى علي ، وصبري فرحات .

(١٧٦)

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٩ القضائية :

(١) دعوى . "تكييف الدعوى" .

المبرة في تكييف الدعوى بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها
لا بما يصفه بها الخصوم .

(ب) اختصاص . "اختصاص ولائي" . "التعويض عن أعمال الإدارة
المخالفة للقوانين واللوائح" .

المبرة في اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين
واللوائح هي بمجرد الإثبات بالمخالفة لا بوقوعها بالفعل . وقوع المخالفة شرط للمسئولية
لا للاختصاص .

١ - المبرة في تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم بل بما تبينه
المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها (١) .

٢ - المبرة في اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة
المخالفة للقوانين واللوائح وفقا لنص المادة ١٨ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩
بنظام القضاء هي بمجرد الادعاء بالمخالفة وليس بتحقيق وقوعها إذ أن وقوع المخالفة
فعلا إنما هو شرط للمسئولية لا للاختصاص . وإذا كان طلب الشركة الطاعنة
الحكم لها بمبلغ معين بصفة تعويض لها عما لحقها من ضرر بسبب حرمانها من
الإعانة بقرار إداري مدعى بخالفته للقوانين واللوائح - هذا الطلب لا يهدف
إلى وقف أو تأويل القرار الإداري الصادر برفض صرف الإعانة إليها . كما أن

(١) راجع نص ١٢/٢٩/١٩٥٥ ط ١٦٥ ص ٢٢٢ ق مجموعة ٢٥ سنة ٦٢٨ .

الفصل في موضوع ذلك الطلب لا يقتضى التعرض لهذا القرار بتعطيل أو تأويل إذ يقتصر الأمر على تحرى ما إذا كان القرار المذكور قد صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح أو بالموافقة لها وما إذا كان في حالة تحقق المخالفة قد أضر بالمصلحة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى إليه من عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى الطاعنة بوصفها دعوى بطلب تعويض عن إجراء إدارى مدعى بوقوعه مخالفا للقوانين واللوائح قد أخطأ في تطبيق القانون .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع — على ما يبين من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق — تحصل فى أنه فى ٧ من مارس سنة ١٩٥٣ أقامت الشركة الطاعنة ضد المطعون عليهم الدعوى رقم ٢٠٧٩ سنة ١٩٥٣ كلى القاهرة وانتهت فيها إلى طلب إلزامهم بأن يدفعوا لها مبلغ ٧٩٧٢ جنيها و ٨٦٦ مليا وفوائده القانونية وقالت الطاعنة فى بيان دعواها إنه فى مهيل تشجيع شركات الغزل والنسيج على تصدير منتجاتها للخارج أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ قرارا بالموافقة على مذكرة وزارتي التجارة والمالية بشأن منح إعانة تصدير للغزل والمنسوجات فى حدود مبلغ نصف مليون من الجنيهات وطبقا للفئات المبينة بتلك المذكرة وعلى أن يقصر المنح على ما يصدر خلال السنة المالية ١٩٥٠/٤٩ التى تنتهى فى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ وأن لا يتجاوز ما يصدر من ذلك سنة آلاف طن . وتنفيذا لهذا القرار أصدر وزير التجارة قرارا بتنظيم صرف تلك الإعانة وبيان كيفية فحص الرصائل المصدرة وتم صرف الإعانة فعلا إلى كثير من الشركات من بينها المدعية عن الرصائل التى تم فحصها وتصديرها قبل انقضاء الأجل المحدد لمنح الإعانة وقد لاحظت الوزارة بعد انتهاء هذا الأجل أن الاعتماد المقرر لما يستفد فطلبت من المجلس الترخيص لها بالاستمرار فى صرف الإعانة على الأسس السابقة ووافق المجلس على ذلك بجلسته المنعقدة فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٠

ونفذ هذا القرار بالنسبة إلى كميات الغزل التي سبق للوزارة فحصها قبل تصديرها وانتفعت الشركة المدعية بذلك وصرفت لها إعانة التصدير عن ثلاث رسائل صدرت بعد آخر فبراير سنة ١٩٥٠ غير أنه حدث أن بعض الشركات ومن بينها الشركة المدعية كانت قد صدرت كميات من الغزل بعد هذا التاريخ دون أن يسبق ذلك فحص هذه الرسائل بمعرفة وزارة التجارة وهذا على اعتبار أن الأجل المحدد لصرف الإعانة كان قد انقضى ولم يعد بعد تمت ما يدهو لعرض هذه الرسائل على الوزارة لفحصها فلما قرر مجلس الوزراء استمرار الصرف بعد انتهاء هذا الأجل من فائض الاعتماد الباقي استفتت الوزارة مجلس الدولة في شأن تلك الرسائل وذلك لمناسبة طلب كانت قد تقدمت به الشركة العربية لصرف الإعانة عن رسائلها التي من هذا القبيل فأفتى المجلس بالصرف إلى هذه الشركة حتى ولولم يسبق فحص رسائلها قبل تصديرها وذلك اكتفاء بشهادة من المستورد تفيد أن البضاعة التي صدرت كانت مطابقة للاشتراطات التي سبق للوزارة وضعها واستنادا إلى هذه الفتوى صرفت الوزارة الإعانة إلى الشركة المذكورة كما أن الوزارة أخذت في تطبيق هذا المبدأ على سائر الشركات التي كانت لها رسائل صدرت بدون فحص بعد آخر فبراير سنة ١٩٥٠ فكتبت في ١٩ نوفمبر سنة ١٩٥٠ إلى غرفة صناعة الغزل والمنسوجات طالبة موافقتها بكميات الغزل والمنسوجات التي صدرتها الشركات المختلفة بدون فحص في المدة من أول مارس سنة ١٩٥٠ حتى تاريخ هذا الكتاب ولم تكتف الوزارة بذلك بل إنها طلبت هذا البيان من الشركات مباشرة وحررت في ١٤ يناير سنة ١٩٥١ خطابا إلى المدعية لتقديم المستندات المبنية في هذا الخطاب تمهيدا لصرف الإعانة إليها وأكدت ذلك بخطاب ثان حرره المدعية في ٧ مارس سنة ١٩٥١ أرفقت به نموذجين لطلب وإقرار عن رسائل الغزل التي صدرت بدون فحص في المدة ١٩٥٠/٣/١ حتى ١٩٥٠/١١/١٩ وطلبت من المدعية في هذا الخطاب تحرير طلب وإقرار مطابقين للنموذجين عن كل رسالة من الرسائل المصدرة في الفترة المذكورة وقامت المدعية بتنفيذ ذلك وأرسلت وزارة التجارة الأوراق والمستندات الخاصة بالشركة المدعية إلى وزارة المالية طالبة منها الموافقة على الصرف من المبلغ الفائض من الاعتماد السابق تقريره لهذا الغرض إلا أن وزير المالية أصدر قرارا أبلغه إلى وزارة التجارة في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ يقضى بعدم صرف

أى إمانات للشركات من المبلغ المتبقى بأمانات وزارة التموين لحساب هذه الإمانة وبناء على هذا الإقرار رفضت وزارة التجارة صرف الإمانة للمدعية عن رسائلها سالفة الذكر وأبلغتها بذلك فى ۲۰ من أكتوبر سنة ۱۹۵۲ وانتهت المدعية إلى أن تصرف وزارة المالية لاستند له من القانون ولا من قرارات مجلس الوزراء لأنه مادام المجلس قد قرر الصرف إذا توافرت شروط معينة وقد توافرت هذه الشروط بالنسبة لرسائلها التى طالبت بالإمانة عنها ومادام هناك فائض من الاعتماد المقرر فلا وجه بعد ذلك لامتناع وزارة المالية عن الصرف، لهذا رفعت المدعية دعواها بطلب الزام وزارات التجارة والصناعة والمالية والتموين (المطعون عليهم) بالمبلغ الذى طلبت إلزامهم به على أساس أنه قيمة المستحق لها من الإمانة عن الرسائل التى صدرتها بغير فحص فى المدة من أول مارس سنة ۱۹۵۰ حتى نوفمبر سنة ۱۹۵۰. وقد طلب الحاضر عن الحكومة أمام المحكمة الابتدائية فى بادئ الأمر رفض الدعوى موضوعا تأسيسا على أن مطالبة الطاعة لا تستند إلى أساس من القانون ثم عاد ودفع فى جلسة ۱۲ فبراير سنة ۱۹۵۷ بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى استنادا إلى أنها تهدف بطريق غير مباشر إلى إلغاء القرار الإدارى الصادر من وزير التجارة والمبلغ للمدعية فى ۲۰/۱۰/۱۹۵۲ برفض منح الإمانة إليه أو إلى تفسير هذا القرار تفسيراً يؤدي إلى إعدام أثره كما تتضمن الدعوى الطعن فى القرار الصادر من وزير التجارة بوضع نظام خاص لفحص الرسائل المصدرة مما يخرج الدعوى عن اختصاص المحاكم العادية ويجعلها من اختصاص القضاء الإدارى وبتاريخ ۲۵ أبريل سنة ۱۹۵۷ حكمت المحكمة الابتدائية برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وباختصاصها بنظرها وحددت جلسة لنظر الموضوع ثم حكمت فى ۱۷ من ديسمبر سنة ۱۹۵۷ برفض الدعوى فاستأنفت الشركة الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف القاهرة طالبة إلغاء الحكم ولها بطلباتها الابتدائية وقيد هذا الاستئناف برقم ۲۰۰ سنة ۷۵ ق وتمسك الحاضر عن الحكومة أمام محكمة الاستئناف بالدفع بعدم اختصاص وبتاريخ ۲۷ من نوفمبر سنة ۱۹۵۸ حكمت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وبقبول الدفع بعدم اختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى وبعدم اختصاصها بنظرها. فطعن الشركة الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وعرض الطعن على دائرة فحص الطعون بجلطة ۱۴ من أكتوبر ۱۹۶۲ وفيها صممت النيابة على

الرأى الذى أبدته فى المذكرة المقدمة منها والمتضمن تقض الحكم وقررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وباجلسة المحددة لنظره تمسكت النيابة برأىها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة فى سببى الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله كما شابه فساد فى إسناده وعيب فى استدلاله وفى بيان ذلك تقول الطاعة إنه كان مما ذكرته أمام المحكمة الابتدائية فى مقام تنفيذ الدفع بعدم الاختصاص أن طلبها المبلغ الذى رفعت به دعواها قد يكفى بأنه طلب تعويض مكافئ لحرماتها من الإهانة التى تسببها تنفيذاً لقرارى مجلس الوزراء الصادرين فى ٤ سبتمبر سنة ١٩٤٩م ٢٨٦ يونيه سنة ١٩٥٠م بتقرير الإهانة وبامتداد أجل استجوابها أو يكفى بأنه مطالبة بحق مالى مستحق لها بموجب القرارين المذكورين وأنه على كلا الفرضين يكون الاختصاص بنظر النزاع ثابتاً للحاكم القضائية وادفعت ذلك بقولها إنها تغلب التكييف الثانى على الأول دون تشبث منها بأحدهما وقد أخذت المحكمة الابتدائية بالتكييف الأول وقضت بناء عليه برفض الدفع بعدم الاختصاص ولدى محكمة الاستئناف تمسكت الطاعة فى مذكرتها الختامية بما ورد بالحكم الابتدائى فى شأن الرد على الدفع بعدم الاختصاص وأضافت أن دعواها ترمى إلى اعتبار الحكومة مسئولة مدنياً عن عدم أداء الإهانة إليها لوقوع مخالفة للقوانين واللوائح من جانب الجهات الإدارية وأن كون الحكومة قد أخطأت أو لم تخطئ لا يؤثر على الاختصاص وإنما يكون بحته عند نظر الموضوع - ولم تقتصر الطاعة فى دفاعها سواء أمام المحكمة الابتدائية أو أمام محكمة الاستئناف على وصف واحد للمبلغ الذى تطالب به وإنما صرحت بأنه يستوى لديها أن يوصف هذا المبلغ بأنه تعويض أو تنفيذ للالتزام مالى فى ذمة الحكومة متولد مباشرة عن قرارى مجلس الوزراء المقررين لإهانة التصدير لأن محل المطالبة على كلا الوصفين هو مبلغ محدد من المال تراه المدعية حقاً لها ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى تنفيذ القول باعتبار الدعوى متضمنة المطالبة بتعويض مالى عن الضرر الذى حل بالمدعية نتيجة للقرار الوزارى الذى رفض صرف الإهانة إليها . استند فى ذلك إلى أن هذا الدول لا يستقيم مع ما أكدته الطاعة فى دفاعها الوارد فى مذكرتها المقدمة منها للمحكمة الابتدائية

فإن هذا الذي استند إليه الحكم لا يتفق مع كامل الدفاع الذي عرضته الطاعة على المحكمة بل فيه اختزال معيب للصورة الصحيحة المتكاملة لهذا الدفاع وإسقاط شق منه وإفترض التنازل عنه على خلاف الواقع في الدعوى كذلك أخطأ الحكم المطعون فيه فيما قرره في أسبابه من أن دعوى الطاعة لا تعتبر من دعاوى المسؤولية المدنية التي يرفعها الأفراد على الحكومة بسبب إجراءات إدارية مخالفة للقوانين واللوائح والتي كانت المحاكم العادية مختصة بنظرها قبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ وذلك لأن تلك الدعوى حسبما شرحتها المدعية في صحيفة وفي مذكرتها تقوم على أساس أن لها حقوقاً تستند إلى قرارى مجلس الوزراء وأنها تطالب بهذه الحقوق تنفيذاً لهذين القرارين دون أن تستند إلى الحكومة أية مخافة لقانون أو لائحة . كما أخطأ الحكم فى القانون فيما قرره من أن ما تطلبه الطاعة من إلزام الحكومة بقيمة الإعانة فيه إيقاف للقرار الإدارى الذى رفض منحها الإعانة أو تأويل له على الأقل - ووجه الخطأ فى هذين التقريرين - على ما تقول الطاعة - إنها على خلاف ما ذكره الحكم - قد تمسكت فى دفاعها فى مختلف مراحلها بأن وزارة المالية قد خرجت على مقتضى القوانين واللوائح حيث امتنعت عن صرف الإعانة التى استحققتها بموجب قرارى مجلس الوزراء كما أنها لم تطلب فى دعواها إلغاء أو وقف القرار الإدارى الذى قضى برفض صرف الإعانة إليها وإنما طلبت أن يقضى لها بالمبلغ الذى طلبته إما على اعتبار أنه تعويض لها بقدر الإعانة التى حرمت منها بالقوار الإدارى المذكور الذى صدر مخالفاً لقرارى مجلس الوزراء لأن الوزير باعتباره سلطة أدنى من مجلس الوزراء لا يملك مخالفة ما يقرره هذا المجلس . وإما على اعتبار أن أداء هذا المبلغ التزام مترتب على قرارى المجلس سالف الذكر .

وحيث إن هذا النعى صحيح ذلك أنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بعدم الاختصاص على ما قرره فيما يأتى " وحيث إن القول بأن الدعوى الحالية ما هى إلا مطالبة بتعويض مالى عن الضرر الذى حل بالشركة المستأنفة (الطاعة) نتيجة للقرار الإدارى الذى رفض صرف الإعانة إليها لا يستقيم مع ما تمسك به الشركة فى دفاعها آنف الذكر (يعنى دفاعها الوارد فى مذكرتها المقدمة للمحكمة الابتدائية) كما أنه مردود فى ذاته بأن دعاوى التعويض التى

كانت المحاكم المدنية مختصة بها مع مجلس الدولة قبل صدور القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ الذي قصر الاختصاص بنظرها على مجلس الدولة وحده هي الدعاوى المحددة في البند الثاني من المادة ١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بأنها دعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح فهل هذه الدعوى يمكن اعتبارها كذلك ؟ إن الدعوى حسبما شرحتها الشركة المدعية في صحيفة افتتاحها وفي مذكرتها أمام محكمة أول درجة وفي عريضة الاستئناف وفي مذكرتها لهذه المحكمة قائمة على أساس أن للشركة المستأنفة حقوقا تستند إلى قرارى مجلس الوزراء وأنها تطالب بهذه الحقوق تنفيذا لذين القرارين ولم تستند إلى الحكومة أية مخالفة لقانون أو لائحة " ... ثم انتهى الحكم بعد أن رد على التكييف الآخر للدعوى بقوله " ومتى كان الأمر كما ذكر فإن قرار وزير المالية الذى أبلغه وزير التكوين للشركة المستأنفة (الطاعنة) برفض صرف الإمانة إليها هو قرار إدارى يمتنع على المحاكم المدنية تطبيقا للمادة ٢/١٨ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ أن تؤوله أو توقفه . . . وحيث إن ما تطلب الشركة الحكم به من إلزام الحكومة بأداء قيمة الإمانة فيه من غير شك إيقاف لهذا القرار أو تأويل له على الأقل ومن ثم تكون المحاكم المدنية غير مختصة بنظر الدعوى " ولما كان يبين من الأوراق المقدمة فى الطعن والى كانت تحت نظر محكمة الموضوع أن الشركة الطاعنة طلبت إلزام الحكومة ببلغ معين باعتباره قيمة الإمانة المستحقة لها بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٤ من سبتمبر سنة ١٩٤٩ بتقرير إعانة تصدير الغزل والنسيج وقرار المجلس الصادر فى ٢٨ من يونيو سنة ١٩٥٠ بمد أجل المحدد فى القرار الأول لصرف هذه الإمانة وذكرت الطاعنة فى مذكرتها المقدمة للمحكمة الابتدائية فى مقام الرد على الدفع بعدم الاختصاص أن دعواها إما أن تكيف بأنها مطالبة بحق مالى مصدره القراران المذكوران وشأنهما فى ذلك شأن أى تشريع آخر يربط حقوقا لأصحاب الشأن وإما أن تكيف بأنها دعوى تعويض عن الضرر الذى حل بها نتيجة للقرار الإدارى الذى رفض منحها الإمانة يقاس فيها الضرر بقيمة الإمانة التى حرمت منها وأن الدعوى على أى التكييفين اللذين تغلب هى أولهما على ثانيهما - تكون من اختصاص المحاكم القضائية لأن الدعوى لا تتضمن طلب إلغاء قرار إدارى أو تأويله - وبعد أن صدر الحكم الابتدائى

آخذاً بالتكييف الثاني ومعتبراً الدعوى من دعاوى التعويض التي تختص بنظرها المحاكم العادية عملاً بنص المادة ١٨ من قانون نظام القضاء تمسكت الطاعة في الاستئناف في مذكرتها الختامية بما ورد بالحكم المذكور في شأن الرد على الدفع بعدم الاختصاص وأضافت أنها ترمي بدعواها إلى اعتبار الحكومة مسؤولة مدنياً عن عدم أداء إمانة تمديد الغزل إليها وأن مبنى هذه المسؤولية وقوع مخالفة من جانب الجهات الإدارية للقوانين واللوائح وأن الدعوى على هذا الاعتبار تدخل في ولاية المحاكم القضائية أما كون الحكومة قد أخطأت أو لم تخطئ فإن هذا هو البحث في الموضوع لا في الاختصاص — لما كان هذا هو الثابت في الأوراق فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض اعتبار الدعوى من دعاوى التعويض المشار إليها في المادة ١٨ من قانون نظام القضاء والتي كانت المحاكم العادية تختص بنظرها قبل تاريخ العمل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ — وأبقى هذا القانون الأخير لها ولاية الفصل فيما كان منظوراً أمامها من هذه الدعاوى وقت العمل به — إذ رفض الحكم ذلك استناداً إلى ما قاله من أن تكييف الدعوى بهذا الوصف لا يستقيم مع دفاع الطاعة وإلى أن هذه الطاعة لم تسند إلى الحكومة أية مخالفة لقانون أو لائحة فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وشابه حيب في الاستدلال في هذا الخصوص ولا يشفع له أن تكون الطاعة قد عرضت على المحكمة إلى جانب تكييفها للدعوى بأنها من دعاوى التضمينات عن الإجراءات الإدارية المخالفة للقوانين واللوائح تكييفاً آخر وأن تكون قد صرحت في بادئ الأمر بترجيحها لهذا التكييف ذلك أنه علاوة على أن هذا الترجيح من جانبها ليس من شأنه أن يؤدي إلى إسقاط تكييفها الأول واقتراض التنازل عنه وعلاوة على أنه ما كان يجوز للمحكمة أن تعول في حكمها على هذا الترجيح بعد أن عدلت الطاعة نفسها عنه في الاستئناف علاوة على هذا وذلك فإن العبرة في تكييف الدعوى ليس بما يصفه بها الخصوم بل بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها — لما كان ذلك، وكانت العبرة في اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء هي بمجرد الادعاء بالمخالفة وليس بتحقيق وقوعها إذ أن وقوع المخالفة فعلاً إنما هو شرط للمسئولية لا للاختصاص — وكان طلب الشركة الطاعة بالحكم لها بمبلغ معين بصفة تعويض لها عما لحقها من ضرر لسبب حرمانها

من الاعانة بقرار إدارى مدعى بمخالفة للقوانين واللوائح هذا الطلب لا يهدف —
خلافًا لما قرره الحكم — الى وقف أو تأويل القرار الإدارى الصادر برفض
صرف الاعانة اليها كما أن الفصل فى موضوع ذلك الطلب لا يقتضى التعرض
لهذا القرار بتعطيل أو تأويل إذ يقتصر الأمر على تحرى ما إذا كان القرار
المذكور قد صدر بالمخالفة للقوانين واللوائح أو بالموافقة لها وما إذا كان فى حالة
تحقق المخالفة قد أضر بالمصلحة — لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه
يكون فيما انتهى اليه من عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى الطاعة
بوصفها دعوى بطلب تعويض عن اجراء إدارى مدعى بوقوعه مخالفا للقوانين
واللوائح — قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يستوجب نقضه دون حاجة له بحث
باقى أوجه النعى .

وحيث إن الموضوع صالح للحكم فيه فيما يختص بالدفع بعدم الاختصاص .
وحيث إنه لما سلف بيانه يمين رفض هذا الدفع والقضاء باختصاص المحكمة
بنظر الدعوى .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسين العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، و ابراهيم الخافي ، وصبري فرحات ، و بطرس زقلول .

(١٧٧)

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٩ القضائية :

حكم . "عيوب التدليل" . قصور "ما يعد كذلك" . أهلية . "موارض
الأهلية" . "العتة" .

استناد الحكم في إثبات قيام حالة العتة إلى التقرير الطبي الذي أثبت وجودها في نوفمبر سنة ١٩٥٤
لرجاع الحكم هذه الحالة إلى ديسمبر سنة ١٩٥٣ تاريخ حصول التصرف . خلو التقرير عما يبين على
تأكيد ذلك . عدم إفصاح الحكم عن مصدر آخر استند منه تأكيد رجوع حالة العتة إلى ذلك التاريخ
بالمذات . قصور .

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات قيام حالة العتة لدى البائع
إلى التقرير الطبي الذي أثبت وجودها في نوفمبر سنة ١٩٥٤ ورتب الحكم على ماورد
في هذا التقرير أن هذه الحالة لا بد أن تكون راجعة إلى تاريخ حصول التصرف
المطعون فيه أي في ديسمبر سنة ١٩٥٣ وكان التقرير الطبي خلوا مما يعين على
تأكيد إرجاع حالة العتة التي أثبتها الطبيب في نوفمبر سنة ١٩٥٤ إلى تاريخ ذلك
التصرف ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يفصح عن مصدر آخر استند منه تأكيد
رجوع حالة العتة إلى ذلك التاريخ بالمذات وهو ما يجب ثبوته بيقين لإبطال
التصرف ، يكون قاصرا بما يستوجب نقضه .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن وقائع النزاع على ما يبين من الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن تحصل فى أن المطعون عليهما أقاما الدعوى رقم ٣٩٢ سنة ١٩٥٥ مدنى كلى دمنهور ضد الطاعنة وقالوا إن مورثهما المرحوم الدكتور محمد على الزرقا باع للطاعنة وهى زوجته ١٨ ف و ٢٢ ط و ١٨ س بمقتضى عقد مسجل فى ١٥/١٢/١٩٥٣ وكان البائع وقت صدور هذا العقد فى حالة عته شائعة ثم حكم بتوقيع الحجر عليه فى ٢٧/٣/١٩٥٥ وتوفى بعد توقيع الحجر عليه ولما كان صدور العقد من البائع وهو فى حالة عته شائعة يجعله باطلا فقد أقام المطعون عليهما الدعوى طالبا من الحكم بتثبيت ملكيتهما إلى حصتهما الميراثية شائعة فى القدر المبيع وقدرها ٣ ف و ١ ط و ١٣ س ومحو التسجيلات الموقعة على هذا القدر - ردت الطاعنة على الدعوى بأن البائع لم يكن فى حالة عته شائعة وقت البيع بل كان فى حالة عقلية سليمة وأنه قد صدر العقد منه قبل توقيع الحجر عليه بأكثر من سنة وأن الابن الأكبر للبائع أقرب بصحة العقد المطعون فيه . قضت محكمة أول درجة بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليهما أن البائع كان فى حالة عته شائعة وقت صدور العقد المطعون عليه وصرحت للطاعنة بالنفى وبعد أن سمعت المحكمة شهود الطرفين قضت بتاريخ ١٧/٣/١٩٥٧ برفض الدعوى استنادا إلى أن المدعين (المطعون عليهما) قد عجزا عن إثبات ادعائهما بصدور العقد فى حالة عته شائعة لدى البائع استأنف المطعون عليهما هذا الحكم إلى محكمة استئناف الاسكندرية وقيد الاستئناف برقم ١٧٧ سنة ١٣ ق وبتاريخ ٢٨/١٢/١٩٥٨ قضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف وتثبيت ملكية المستأنفين (المطعون عليهما) إلى ٣ ف و ١ ط و ١٣ س شيوما فى ١٨ ف و ١٩ ط و ١٨ س المبينة بالحدود والمعالم بعريضة افتتاح الدعوى وبالعقد الصادر من المرحوم الدكتور محمد على الزرقا للمستأنف عليها (الطاعنة) والمسجل فى ٣١/١٢/١٩٥٣

برقم ٤٧٤٠ بحيرة واستند الحكم في ذلك إلى أن حالة العته كانت لدى المورث وقت حصول البيع فقررت الطاعة بالظعن على هذا الحكم بطريق النقض وقدمت النيابة مذكرة برأيها متضمنة نقض الحكم وقد عرض الظعن على دائرة فحص الظعون بتاريخ ١٩٦٢/٣/٢٥ فقررت بإحالة إلى هذه الدائرة وعرض بجلطة ١٩٦٣/١٢/٥ وفيها صممت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن مما تنعاه الطاعة على الحكم المظعون فيه فسادة في الاستدلال وفي ذلك نقول إنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بأن البائع لم يكن في حالة ضعف عقلي وقت صدور العقد المظعون عليه في ١٩٥٣/١٢/١٥ واستدلت على ذلك بسلامة أقوال البائع أمام نيابة الأحوال الشخصية في ١٩٥٤/٩/٢١ عند تحقيق طلب الجمر المقدم ضده وكانت هذه الأقوال بعد صدور عقد البيع كما استدلت على ذلك أيضا بأن الكشف الطبي وقع على البائع بعد سنة من التعاقد ولم يرد بالتقرير الطبي ما يدل على أن حالة البائع العقلية ترجع إلى وقت حصول البيع للمظعون فيه ولكن الحكم المظعون فيه قام على أن حالة عته البائع لم تكن طارئة وقت توقيع الكشف الطبي بل كانت موجودة وقت البيع نتيجة لما وصل إليه البائع تدريجيا من انحطاط صحي وعقلي لكبر سنه ولما كان هذا الذي أقام عليه الحكم قضاء مبنيا على مجرد افتراض ولا سند له من الأوراق فإنه يكون معيبا بالقصور.

وحيث إنه يبين من الحكم المظعون فيه أنه بعد أن وصف أقوال البائع الواردة في محضر تحقيق النيابة المؤرخ ١٩٥٤/٩/٢١ بصدد طلب توقيع الجمر عليه بأن هذه الأقوال سديدة ومعقولة ظاهريا قرر الحكم ما يلي: أن هذه الأقوال لا تصلح أن تكون مقياسا صحيحا للحكم على أهلية المورث (البائع) ومدى تسلط الغير عليه وأن العبرة في ذلك بما أثبتته الطبيب الشرعي في تقريره المؤرخ ١٩٥٤/١١/١١ من أن المرحوم الدكتور محمد علي الزرقا به ضعف عقلي شيخوخى وأنه سهل الاتقياد وقد يقع تحت تأثير الغير وهو غير قادر على إدارة شؤنه بنفسه — وبما أن هذه النتيجة التي انتهى إليها الطبيب الشرعي في تقريره وهو من رجال الفن المختصين هذه النتيجة إنما جاءت مطابقة لما ظهر له بعد أن قام بفحص المطلوب الجمر عليه طبيا واستجوابه على النحو الوارد في التقرير — وبما أن هذه الحالة التي وجد عليها مورث المستأنفين لم تكن وليدة ساعتها بل جاءت صورة واضحة لما

وصل إليه المذكور تدريجيا من انحطاط صحى وعقلى فى هذا السن التقدمية وقد تاهز التسعين من عمره ومن ثم فإن هذه الحالة ولو أنها لم تثبت رسميا وطبيا إلا فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤ إلا أنه من المؤكد أنها كانت سائدة قبل ذلك وعلى أقل تقدير خلال الفترة التى تم فيها عقد البيع المطعون عليه أى فى ديسمبر سنة ١٩٥٣. ولما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إثبات قيام حالة العته لدى البائع إلى التقرير الطبى الذى أثبت وجودها فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ ورتب الحكم على ما ورد فى هذا التقرير أن هذه الحالة لا بد أن تكون راجعة إلى تاريخ حصول التصرف المطعون فيه أى فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ كان التقرير الطبى خلوا مما يعين على تأكيد إرجاع حالة العته التى أثبتها الطبيب فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ إلى تاريخ ذلك التصرف فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يفصح عن مصدر آخر استمد منه تأكيد رجوع حالة العته إلى ذلك التاريخ بالذات وهو ما يجب ثبوته بيقين لإبطال التصرف وبالتالى للقضاء للمطعون عليهما بطلب ملكيتهما لنصيبهما الميراثى فى الألبان المتصرف فيها يكون قاصرا بما يستوجب تقضيه دون حاجة إلى بحث باقى أسباب الطعن الأخرى .

جلسة ٢٦ من ديسمبر سنة ١٩٦٣

برئاسة السيد / الحسيني العوضي نائب رئيس المحكمة ، وبحضور السادة المستشارين : محمود توفيق
اسماعيل ، راميل جبران ، ولطفى على ، و ابراهيم الجلفى .

(١٧٨)

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ القضائية :

دعوى . " تدخل النيابة العامة " . بطلان . نيابة عامة . جنسية .

وجوب تدخل النيابة العامة في المطاوى المتعلقة بالجنسية . يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى أصلاً بوصفها دعوى جنسية ، أو ترفع بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة الجنسية كمسألة أولية . فوات ذلك مبطل للحكم .

توجب المادة ٩٩ من قانون المرافعات تدخل النيابة في كل دعوى تتعلق بالجنسية وإلا كان الحكم باطلاً . وإذا كانت هذه المادة لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت النص ، فيستوى في هذا أن تكون الدعوى رفعت أصلاً بوصفها دعوى جنسية أو رفعت بوصفها دعوى مدنية متى كانت قد أثيرت فيها مسألة أولية من مسائل الجنسية تقتضى تدخل النيابة في الدعوى^(١) .

المحكمة

بعد الاطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذى تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه الشكلية .

وحيث إن الوقائع على ما يبين من الحكم المطعون فيه وصائر الأوراق تحصل في أن المطعون عليهم رفعوا الدعوى رقم ٧٤٠ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى الاسكندرية

(١) راجع نقض ١/١١/١٩٦٢ الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٧ ق السنة ١٣ ص ٩٦٥ .

ضد الطاعة طلبوا فيها بطلان عقد الهبة الرسمي رقم ١١٣٥ سنة ١٩٤٥ المسجل بقلم رهون محكمة الاسكندرية المختلطة برقم ٢١٧٣ في ٥ من مايو سنة ١٩٤٥ ومحو تسجيله وما ترتب عليه من آثار وتسجيلات ، وقالوا في بيان دعواهم إنهم أولاد أخ المرحوم شكرى كركور الذى توفى في الاسكندرية في ٢١ من مايو سنة ١٩٤٥ بعد زواجه من الطاعة ببضعة شهور وكان يبلغ من العمر تسعين عاما وأنه في أثناء مرضه الأخير وقبل وفاته بأيام معدودات صدر منه عقد هبة رسمي عن منزله بمدينة الاسكندرية إلى الطاعة ولما كان هذا العقد قد صدر باطلا ولما كانوا يرثون في عموم هذا ثلاثة أرباع التركة فإنه يحق لهم المطالبة بما طلبوا - دفعت الطاعة الدعوى بعدم قبولها لرفعها من غير ذى صفة منكرة إلى المطعون عليهم وراثتهم للمرحوم شكرى كركور فأوقفت الدعوى حتى يفصل من الجهة القضائية المختصة في هذه المنازعة ولما المطعون عليه الأول إلى المحكمة الشرعية واستصدر حكما بثبوت أنه من ورثة المرحوم شكرى كركور بصفته ابن أخ شقيق وأنه يستحق في ميراثه أربعة قراريط ونصف القيراط من أربعة وعشرين قيراطا واستأنفت الطاعة هذا الحكم وتأييد استئنافيا فمجل المطعون عليهم الدعوى رقم ٧٤٠ سنة ١٩٤٦ مدنى كلى اسكندرية وبتاريخ ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٣ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة وعقب ذلك دفعت الطاعة الدعوى : أولا - بأنه ليس للمدعين (المطعون عليهم) حق التقضى أمام المحاكم المصرية لأنهم أجانب يقيمون بالبرازيل وليس لهم محل إقامة بمصر. ثانيا - أنه لا ميراث مع اختلاف الوارثين. ثالثا - أن استلام الميراث لا يكون إلا لمن ثبت له شخصيا الحكم بوراثته. رابعا - لا تركة إلا بعد صداد الديون. خامسا - ضرورة تمثيل النيابة العمومية في الدعوى. وبتاريخ ٢٧ من فبراير سنة ١٩٥٤ حكمت المحكمة ببطلان عقد الهبة الصادر من المرحوم شكرى كركور لصالح المدعى عليها (الطاعة) الموثق بتاريخ ٣ مايو سنة ١٩٤٥ والمسجل بقلم الرهون بمحكمة الإسكندرية المختلطة في يوم ٥ من مايو سنة ١٩٤٥ برقم ١٣٧٣ ومحو تسجيله وما ترتب عليه من آثار وألزم الطاعة المصروفات ومبالغ ٥٠٠ قرش مقابل أتعاب المحاماة وقالت المحكمة في أسباب حكمها عن طلب ضرورة تمثيل النيابة في الدعوى بأن قانون المرافعات حدد الأحوال التى تحضر فيها النيابة والقضايا التى تدخل فيها في المواد من ٩٩ إلى ١٠٧ وليست الدعوى

الحالية بإحداها - استأنفت الطاعة هذا الحكم أمام محكمة استئناف الاسكندرية وتفيد استئنافها برقم ١٦٥ سنة ١١ قى وكان مما أثارته فى صحيفة الاستئناف وفى مذكراتها أن محكمة الدرجة الأولى قد قاتتها رغم أنها كانت فى صدد مسألة من مسائل الأحوال الشخصية أن تستكمل الشكل القانونى وتأمر بتدخل النيابة فى الدعوى عملاً بالمادة ٩٩ من قانون المرافعات وهو إجراء جوهري ترتب عليه بطلان حكمها وطلبت من محكمة الاستئناف أن تأمر بتدخل النيابة . وبتاريخ ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٥٨ حكمت المحكمة برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ولم تتحدث فى حكمها عن طلب تدخل النيابة . وتعرضت لبحث جنسية المرحوم شكرى كركور وقالت إنه لم يكن لبنانى الجنسية كما تزعم المستأنفة (الطاعة) بل كان غير معروف الجنسية ومن ثم يكون القانون الواجب التطبيق فى شأن تركته هو قانون الموطن أى القانون المصرى - طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض بتقرير مؤرخ فى ٥ من مارس سنة ١٩٥٩ وقدمت النيابة مذكرة دفعت فيها ببطلان الحكم المطعون فيه بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام وذلك لعدم تدخل النيابة فى الدعوى تطبيقا لنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات وبجلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٦٢ عرض الطعن على دائرة فحص الطعون وصحمت النيابة على رأيها وفيها قررت دائرة الفحص إحالة الطعن إلى هذه الدائرة وتحديد انظره جلسة ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٢ وفيها أصرت النيابة على رأيها السابق .

وحيث إن النيابة العامة دفعت ببطلان الحكم المطعون فيه بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام وذلك لعدم تدخل النيابة فى الدعوى تطبيقا لنص المادة ٩٩ من قانون المرافعات الذى جرى بأنه "على النيابة أن تتدخل فى كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالجنسية وإلا كان الحكم باطلا . . كما أضافت الطاعة هذا السبب إلى الأسباب التى أوردتها فى تقرير الطعن باعتبارها سببا جديدا يصح إبدائه فى أى وقت أمام محكمة النقض لتعلقه بالنظام العام مقررة أنه ما دامت المحكمة قد تعرضت لمسألة جنسية مورث الطاعة والمطعون عليهم فإنه كان واجبا عليها أن تأمر بإدخال النيابة أما والثابت من الحكم أن النيابة لم تتدخل وبالتالي لم تبد رأيها فى ذلك فإن الحكم يكون باطلا بطلانا مطلقا .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة دفعت دعوى بطلان عقد الهبة الصادر إليها من زوجها المرحوم شكرى كركور لصدوره في مرض الموت بأنه لم يصدر في مرض الموت وبفرض صدوره في مرض الموت فإن ذلك لا يؤثر على العقد لأن المرحوم شكرى كركور كان لبناني الجنسية والقانون اللبناني وهو الواجب التطبيق يجعل الهبة الصادرة في مرض الموت في حكم الوصية وهي طبقا للقانون المذكور جائزة للزوجة في كل التركة إذا مات المورث عنها ولم يترك أبا أو أما أو إخوة أو أخوات ، وقد توفي المورث ولم يترك أحدا من هؤلاء سواها ، وقد عرض الحكم لهذا الدفاع وفصل في جنسية المورث لتبين القانون الواجب التطبيق واستبعد عنه الجنسية اللبنانية وقال إنه كان منعدم الجنسية وخلص من ذلك إلى أن القانون الواجب التطبيق هو الشريعة الإسلامية بوصف أنها قانون الموطن وهي لا تجيز الوصية لوأرث بغير إجازة الورثة — ولما كان ذلك ، وكانت المادة ٩٩ من قانون المرافعات توجب تدخل النيابة في كل دعوى تتعلق بالجنسية وإلا كان الحكم باطلا وكانت هذه المادة لم تفرق بين حالة وأخرى بل أطلقت العنق فيستوى في هذا أن تكون الدعوى رفعت أصلا بوصفها دعوى جنسية أو رفعت بوصفها دعوى مدنية بطالب بطلان عقد هبة متى كانت قد أثبتت فيها مسألة أولية من مسائل الجنسية تقتضى تدخل النيابة في الدعوى — لما كان ذلك ، وكان الثابت أن النيابة لم تتدخل في الدعوى لتبدي رأيها فيها فإن الحكم المطعون فيه يكون قد وقع باطلا بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

القسم الثاني

فهرس هجائي موضوعي

للأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية
ومن الدائرة المدنية ودائرة الأحوال الشخصية
للسنة الرابعة عشرة

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة

للمواد المدنية والتجارية

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
<p>قضاة</p> <p>(طلبات رجال القضاء)</p> <p>إثبات</p> <p>راجع تأمين :</p> <p>(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣١ ق - "رجال القضاء") ع ١٠ ٢ ٤٥٥</p>	
<p>إجراءات</p> <p>إجراءات الطلب :</p> <p>استثناء من الإجراءات أمام محكمة النقض لا يجوز حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . الطالب يباشر جميع الإجراءات بنفسه وإن جاز أن ينوب عنه أحدا من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان العام وبمحكمة النقض وبالنيابة العامة . لا تعرض طلبات رجال القضاء على دائرة فحص الطعون . فيما عدا ذلك تتبع في تقديم الطلبات والفصل فيها القواعد المقررة للنقض في المواد المدنية .</p>	
ع ٢	١٠١
(الطالبان رقم ٢٤ و ٣٧ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”ميعاد رفع الطلب“
٤٣٧	٢٤ ٦	١ - الحكم بعدم قبول الطلب لرفعه بعد الميعاد. متى كان القرار المطعون فيه نتيجة لازمة للقرار موضوع ذلك الحكم ، فان طلب إلغاء القرار الثانى يكون غير مقبول كذلك . (الطلب رقم ٢٠ لسنة ٣١ ق - ”رجال القضاء“)
٤٥٩	٢٤ ١١	٢ - وجوب رفع الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ نشر القرار المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو إعلان صاحب الشأن به . العلم اليقيني به يقوم مقام الإعلان . صرف الطالب مرتبه على النحو الذى لا يرتضيه بعد صدور القرار المطعون فيه يتحقق به العلم من ذلك التاريخ . (الطلب رقم ٢١ لسنة ٣٠ ق - ”رجال القضاء“)
٤٦٢	٢٤ ١٤	٣ - ميعاد الطعن فى القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء هو ثلاثون يوما من تاريخ نشر القرار أو إعلانه لصاحب الشأن . العلم اليقيني يقوم مقام النشر والإعلان . طلب التعويض عن القرار الإدارى لا ميعاد لرفع الدوى به . (الطلبان رقم ١٣٤١ لسنة ٣١ ق - ”رجال القضاء“)
		إحالة
		حالات جوازها :
٤٢٧	٢٤ ٤	١ - سلطة القضاء فى الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة . لامتد إلى المسائل التى يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية لإلتنص خاص ، متى كانت الإحالة من محكمة القضاء الإدارى إلى محكمة النقض غير جائزة قانونا وكان الطلب - فى هذه الحالة - لم يرفع بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ مرافعات فان الطعن يكون غير مقبول شكلا . (الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق - ”رجال القضاء“)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - سلطة المحكمة في الإحالة استنادا إلى المادة ١٣٥ مرافعات لا تمتد إلى الأحوال التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية . بطلان الإحالة في هذه الأحوال . هذه القاعدة لا تنطبق على الإحالة من القضاء الإداري إلى محكمة النقض نفاذا لانتقال الولاية إلى محكمة النقض بحكم القانون . الإحالة في الصورة الأخيرة لا تستند إلى المادة ١٣٥ مرافعات . (الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق - "رجال القضاء") ٨ ٢٤ ٤٤٤
		٣ - اقتصار سلطة الإحالة وفقا لمادة ١٣٥ مرافعات على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي . لا تمتد هذه السلطة إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . إيجاب المادة ١٣٥ مرافعات المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الإحالة بعد أن كانت جوازية . لا وجوب للإحالة إلا في الأحوال التي تصبح فيها الإحالة قانونا إلزام المحكمة المحال إليها بنظر الدعوى إنما يكون بين محاكم الجهة القضائية الواحدة . (الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق - "رجال القضاء") ٩ ٢٤ ٤٤٩
		الإحالة بحكم القانون : طلب ولاية مجلس الدولة بالنسبة لرجال القضاء الشرعي منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ مؤدى ذلك انتقال الدعاوى الخاصة التي كانت قائمة أمام جهة القضاء الإداري إلى محكمة النقض . لم يتضمن القانون ما يفيد قصد المشرع إلى انتهاء تلك الدعاوى بالحكم فيها بعدم الاختصاص . جواز الإحالة في هذه الحالة . (الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق - "رجال القضاء") ٨ ٢٤ ٤٤٤
		وراجع اختصاص الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء" . ٩ ٢٤ ٤٤٩

رقم الصفحة	رقم القاطعة والمدد	
		إختصاص :
		”إختصاص مجلس القضاء الأعلى“ :
		إختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر تظلمات رجال القضاء من تخطيطهم في الترقية . قراره في ذلك نهائي غير قابل للطعن فيه بأي طريق . القرار الصادر بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ مستندا إلى المادة ٢٣ من قانون إصدار قانون السلطة القضائية — كقرار مجلس القضاء الأعلى — لا سبيل للطعن عليه أمام أية جهة قضائية .
٣١٤	١	(الطلب رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — رجال القضاء — جلسة ١٩٦٢/١/٢٦) ...
		إختصاص محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية :
		١ — إختصاص محكمة النقض (بهيئة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء هذا النقل والندب (م ٢٣ قانون نظام القضاء) القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء كاشفا مؤكدا لهذا الإختصاص فلم يضاف إختصاصا جديدا .
		طلب احتساب مدة القيد بمجدول المحامين في المعاش هو من شئون القضاء التي تختص بها محكمة النقض دون غيرها .
٤٢٧	٢٤	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق — ”رجال القضاء“) ...
		٢ — قضاة المحاكم الشرعية الملغاة بمختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ابتداء من أول يناير ١٩٥٦ . إختصاص محكمة النقض دون غيرها منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلبات رجال القضاء الشرعي منذ ذلك التاريخ . لم يعد مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري مختصا بهذه الطلبات .
٤٤٤	٢٤	(الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق — ”رجال القضاء“) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - إلحاق رجال القضاء الشرعى بالمحاكم الوطنية منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ يجرى عليهم ما يجرى على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقررة في شأنهم . اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلباتهم . الدعاوى اللاحقة لهذا التاريخ لا تدخل في اختصاص القضاء الإدارى . إحالة جهة القضاء الإدارى تلك الدعاوى إلى محكمة النقض . إحالة باطلة قانونا . عدم تقديم الطلب بمحكمة النقض وفقا لمادة ٤٢٩ مرافعات . عدم قبوله شكلا .
٤٤٩	٢٤ ٩	(الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق - "رجال القضاء")
		اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية :
		منازعة وزارة العدل في أعمال أثر الحكم بإلغاء قرار النقل إلى إدارة قضايا الحكومة . قرار إدارى - محل التقاضى بشأنه الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية التى تتسع ولايتها للفصل في جميع طلبات رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والنقل والندب . طلب رد الفروق المالية المترتبة على الحكم السابق مما تتسع له ولاية هذه الهيئة وتختص بنظره .
٤٣٣	٢٤ ٥	(الطلب رقم ٢٢ لسنة ٣٠ - "رجال القضاء")
		اختصاص ولائى :
		الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز الاحتجاج به أمام المحكمة ذات الولاية .
٤٦٢	٢٤ ١٢	(الطلبان رقم ١٢ لسنة ٢١ ق - "رجال القضاء")

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الحكم بعدم الاختصاص "أثره" .
		مؤدى حكم محكمة القضاء الإدارى بعدم الاختصاص بنظر الطلب ، إسقاط القرار المطعون فيه أمامها والصادر من اللجنة القضائية وذلك على أساس صدوره فى غير ولاية .
٤٢٧	٢٤٤	(الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق " رجال القضاء ")
		استقالة
		استقالة موظف لأسباب صحية وقبول الوزارة لها لا يتحقق بها شرط إستحقاق مبلغ التأمين على الوجه الذى نص عليه فى القانون .
٤٥٥	٢٤١٠	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣١ ق — " رجال القضاء ")
		أقدمية
		قرار مجلس القضاء الأعلى تعديل أقدمية قاض تنفيذاً للحكم الصادر بتحديد أقدميته وقت التعيين . عدم تعرض الحكم إلى ترقيته إلى درجة رئيس محكمة . انتهاء مجلس القضاء الأعلى بعد البحث فى كفاية الطالب وأهليته للترقية لدرجة رئيس محكمة إلى عدم توافر هذه الأهلية لديه . قراره فى هذا والقرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية المترتبة عليه لا يجوز الطعن فيها قانوناً .
١٤	١٤٣	(الطلب رقم ٢ لسنة ٣٢ ق — رجال القضاء — جامة ١٩٦٢/٢/٢٠) ...

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		أهلية
		(١) "درجات الأهلية" :
		الترقية لوظيفة وكيل محكمة أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية. الأهلية درجات، عند المفاضلة يكون الحائز لدرجة أعلى من غيره أولى بالترقية . (الطلب رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦) ... ١٤١ ٣
		(ب) "تقدير درجة الأهلية" :
		١ - عدم وجوب التفتيش على القضاة قبل إعداد الحركة القضائية في كل سنة . إغفال ذلك التفتيش لا يمنع من أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات كافية لتقدير درجة أهليته بالمقارنه مع زملائه . (الطلب رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٢/١/٢٦) ... ١٤١ ٣
		٢ - بقاء أهلية القاض على وضعها ما لم يتم الدليل على ما يغير من هذه الأهلية . إماره أحد زملاء الطالب للتدريس دون أن يكون له عمل قضائي يمكن إجراء التفتيش عليه مما دعا إلى تقدير أهليته بنفس الدرجة التي حصل عليها في تقرير واحد . لا محل للموازنة بين حاله وحالة الطالب الذي لم يحصل على تقريرين متوالين بدرجة "فوق المتوسط" . (الطلبات رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ، ٥٨ لسنة ٢٨ ق ، ٢١ لسنة ٢٩ ق "رجال القضاء") ... ٢٤٧ ٤٤٠

رقم المادة	رقم والعدد	رقم المادة
تأمين		
”العجز عن العمل“ :		
<p>شروط استحقاق مبلغ التأمين كله أو بعضه في حالة فصل الموظف من الخدمة قبل بلوغه سن الستين بسبب عدم اللياقة الصحية أن يكون هذا الفصل قد بني على قرار من الهيئة الطبية المختصة . هذا القرار أداة لإثبات العجز التام أو الجزئي .</p> <p>استقالة موظف لأسباب صحية وقبول الوزارة لها لا يتحقق بها شرط استحقاق مبلغ التأمين على الوجه الذي نص عليه في القانون .</p>		
٤٥٥	٢٤١٠	(الطلب رقم ١٦ لسنة ٣١ ق — ”رجال القضاء“)
ترقية		
<p>١ — الترقية لوظيفة وكيل محكمه أو ما يعادلها تكون على أساس درجة الأهلية وعند التساوى تراعى الأقدمية . الأهلية درجات ، عند المفاضلة يكون لها نزل درجة أعلى من غيره أولى بالترقية .</p>		
٣	١٤١	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق — رجال القضاء — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) ...
<p>٢ — طلبان منفصلان : الأول أساسه مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملاء تخطوه في الترقية . والثاني أساسه المقارنة مع زملاء آخرين . كل طلب يخضع للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال .</p>		
٣	١٤١	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق — رجال القضاء — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) ...
<p>(راجع . أهلية الطلبات رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ، ٥٨ لسنة ٢٨ ق ، ٢١ لسنة ٢٩ ق ”رجال القضاء“)</p>		
٤٤٠	٢٤٧	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تفتيش قضائي
		عدم وجوب التفتيش على القضاة قبل إعداد الحركة القضائية في كل سنة . إغفال ذلك التفتيش لا يمنع من أن يكون ما في ملف القاضي من تقارير وبيانات كفاً لتقدير درجة أهليته بالمقارنة مع زملائه .
٣	١٤١	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق — رجال القضاء — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) —
		(راجع أهلية . الطلبات رقم ١٤٨ لسنة ٢٦ ق ، ٥٨ لسنة ٢٨ ق ٢١
٤٤٠	٢٤٧	لسنة ٢٩ ق " رجال القضاء ")
		حكم
		" حجية الحكم " :
		الحكم الصادر من محكمة لا ولاية لها لا يجوز الاحتجاج به أمام المحكمة ذات الولاية .
٤٦٢	٢٤١٢	(الطالبان رقم ١٣، ١٤ لسنة ٣١ ق — " رجال القضاء ")
		قانون
		القانون الواجب التطبيق :
		طلبان منفصلان : الأول أساسه مقارنة درجة أهلية الطالب بدرجة أهلية زملاء تخطوه في الترقية . والثاني أساسه المقارنة مع زملاء آخرين . كل طلب يخضع للقانون الذي يحكم موضوعه على استقلال .
٣	١٤١	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق — رجال القضاء — جلسة ١٩٦٣/١/٢٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التشريع التفسيري :
		اختصاص محكمة النقض (بهيئة جمعية همومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء هذا النقل والندب (م ٢٣ قانون نظام القضاء) - القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل لسنة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء كاشفا مؤكدا لهذا الاختصاص فلم يضاف اختصاصا جديدا . (الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق " رجال القضاء ") ٤ ع ٢ ٤٢٧
		القاعدة التنظيمية :
		لا يكون للقاعدة التنظيمية كيان إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها في القانون . سلطة الإدارة التقديرية في منح المعاشات الاستثنائية لا ترقى إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلا للمعاشات . (الطالبان رقا ١٣٤١ لسنة ٣١ ق " رجال القضاء ") ١٢ ع ٢ ٤٦٢
		قرار إداري
		التقاضى بشأنه :
		منازعة وزارة العدل في أعمال أثر الحكم بإلغاء قرار النقل إلى إدارة قضايا الحكومة . قرار إداري . محل التقاضى بشأنه الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية التي تتسع ولايتها للفصل في جميع طلبات رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والندب . (الطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق " رجال القضاء ") ٥ ع ٢ ٤٣٣
		التعويض عنه :
		طلب التعويض عن القرار الإداري لاميعاد لرفع الدعوى به . (الطالبان رقا ١ و ١٣ لسنة ٣١ ق " رجال القضاء ") ١٢ ع ٢ ٤٦٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قضاء إدارى
٤٢٧	٢٤ ٤ ...	(راجع اختصاص . الطلب رقم ٥٥ لسنة ٢٦ ق — "رجال القضاء")
		مجلس القضاء الأعلى
		١ — قرار مجلس القضاء الأعلى تعديل أقدمية قاض تنفيذاً للحكم الصادر بتحديد أقدميته وقت التعيين . عدم تعرض الحكم إلى ترقيته إلى درجة رئيس محكمة . انتهاء مجلس القضاء الأعلى بعد البحث فى كفاية الطالب وأهليته للترقية لدرجة رئيس محكمة إلى عدم توافر هذه الأهلية لديه . قراره فى هذا والقرار الجمهورى الصادر بالحركة القضائية المترتبة عليه لا يجوز الطعن فىهما قانوناً .
١٤	١٤ ٣ ...	(الطلب رقم ٢ لسنة ٢٢ ق — رجال القضاء — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٣)
		٢ — اختصاص مجلس القضاء الأعلى بنظر تظلمات رجال القضاء من تخطيهم فى الترقية . قراره فى ذلك نهائى غير قابل للطعن فيه بأى طريق . القرار الصادر بالحركة القضائية لسنة ١٩٥٩ مستنداً إلى المادة ٢٣ من قانون إصدار قانون السلطة القضائية — كقرار مجلس القضاء الأعلى — لا سبيل للطعن عليه أمام أية جهة قضائية .
٣	١٤ ١ ...	(الطلب رقم ٣٨ لسنة ٢٨ ق — رجال القضاء — جلسة ١٦/١/١٩٦٣)
		محكمة النقض
		"دائرة فحص الطعون" :
		لا تعرض طلبات رجال القضاء على دائرة فحص الطعون .
١٠	١٤ ٢ ...	(الطلبان رقم ٢٤ و ٢٧ لسنة ٢٨ ق — رجال القضاء — جلسة ٢٠/٢/١٩٦٣)
		٢٠ (١٠) . ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية : "اختصاصها" :
		١ - اختصاص محكمة النقض (بهيئة جمعية عمومية) بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بشئون رجال القضاء عدا النقل والندب (م ٣٣ قانون نظام القضاء) القانون رقم ٢٤٠ لسنة ١٩٥٥ المعدل للمادة ٢٣ من قانون نظام القضاء جاء كاشفا مؤكدًا لهذا الاختصاص فلم يضاف اختصاصًا جديدًا .
		طلب احتساب مدة القيد بمجدول المحامين في المعاش هو من شئون القضاء التي تختص بها محكمة النقض دون غيرها . (الطلب رقم ٤٥ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")
٤٢٧	٢٤	٤
		٢ - قضاة المحاكم الشرعية الملغاة يختلف درجاتهم أعضاء بالمحاكم ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ . اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية دون غيرها بالفصل في طلبات رجال القضاء الشرعي منذ ذلك التاريخ . لم يعد مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري مختصا بهذه الطلبات . (الطلب رقم ١٠٩ لسنة ٢٦ ق "رجال القضاء")
٤٤٤	٢٤	٨
		٣ - إلحاق رجال القضاء الشرعي بالمحاكم الوطنية منذ أول يناير سنة ١٩٥٦ - يجري عليهم ما يجري على رجال القضاء والنيابة العامة من أحكام مقررة في شأنهم - اختصاص محكمة النقض منعقدة بهيئة جمعية عمومية بالفصل في طلباتهم . الدعاوى اللاحقة لهذا التاريخ لا تدخل في اختصاص القضاء الإداري . إحالة جهة القضاء الإداري تلك الدعاوى إلى محكمة النقض . إحالة باطلة قانونًا . عدم تقديم الطلب لمحكمة النقض وفقا للمادة ٤٢٩ مرافعات ، عدم قبوله شكلا . (الطلب رقم ٥٢ لسنة ٢٧ ق "رجال القضاء")
٤٤٩	٢٤	٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية :
		” اختصاصها “ :
		منازعة وزارة العدل في أعمال أثر الحكم بإلغاء قرار النقل إلى إدارة قضايا الحكومة . قرار إداري . محل التقاضي بشأنه الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية التي تتسع ولايتها للفصل في جميع طلبات رجال القضاء فيما عدا التعيين والترقية والنقل والندب . طلب رد الفروق المسالية المترتبة على الحكم السابق مما تتسع له ولاية هذه الهيئة وتختص بنظره . (المطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق ” رجال القضاء “)
٤٣٣	٢٤ ٥	
		معاش
		المعاشات الاستثنائية :
		لا يكون للقاعدة التنظيمية كيان إذا كانت استثناء من قواعد منصوص عليها في القانون . سلطة الإدارة التقديرية في منح المعاشات الاستثنائية لا ترقى إلى حد تقرير قواعد تنظيمية عامة مجردة يكون من مقتضاها نسخ القواعد المقررة أصلاً للمعاشات . (المطلبان رقم ١ و ١٣ ق ” رجال القضاء “)
٤٦٢	٢٤ ١٢	
		نقض
		إجراءات الطعن :
		١ - سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى إنما تقتصر على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة . لا تمتد إلى المسائل التي يرجع عدم الاختصاص فيها إلى انتفاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . متى كانت الإحالة من محكمة القضاء الإداري إلى محكمة النقض غير جائزة قانوناً وكان الطلب - في هذه الحالة - لم يرفع بالأوضاع المقررة بالمادة ٤٢٩ مرافعات فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً . (المطلب رقم ٥ لسنة ٢٦ ق ” رجال القضاء “)
٤٢٧	٢٤ ٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٤٩	٢٤	٩ (الطلب رقم ٢ لسنة ٢٧ ق — "رجال القضاء")
نقل		
٤٣٣	٢٤	٥ (الطلب رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق — "رجال القضاء")

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية

ودائرة الأحوال الشخصية

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(١)
		إثبات . إجارة . إحالة . أحكام عرفية . أحوال شخصية . اختصاص . إدارة قضايا الحكومة . ارتباط . ارتفاق . استئناف . استيلاء . أشخاص اعتبارية . إصلاح زراعى . اعتراض الخارج على الخصومة . إعلان . أعمال تجارية . إفلاس . التزام . أمر أداء . أموال عامة . أهلية . أوراق تجارية .
		إثبات
		إجراءات الإثبات :
		١ - لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه . متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها . حسبها أن تقيم قضائها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه . مثال في دعوى وقف .
١٠٤	١٤١١	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٩٨	٦٢ ع ١	٢ — تعيين خبير في الدعوى من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . رفض طلب تعيين خبير لأسباب سائغة . لا سبيل للجدالة في ذلك أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨)
٨٩	٨ ع ١	٣ — قضاء الحكم في منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذي يقوم عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمن الأرض وقت التحكير . قضاء قطعي لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يترتب أساسا مغايرا . نطاق تطبيق المادة ١٦٥ مرافعات مقصور على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات ولا تتضمن قضاء قطعي . (الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٠)
٣٢	٢ ع ١	٤ — مفاد المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل : خضوع إجراءات الإثبات لقانون المرافعات ، بقاء قواعد الإثبات الموضوعية خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية . (الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢)
٤٩٠	٦٨ ع ٢	٥ — عدم تخلف الطاعن عن حضور جلسات التحقيق واءتراضه على مد أجله بناء على طلب خصمه ، رفض الحكم بإجراء التحقيق استنادا إلى أنه طلب غير جدي قصد به إطالة أمد النزاع — تعيب الحكم بالتقصير والخطأ في الاستناد . (الطعن رقم ٣٢٤٢٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
١٠٠٦	١٤٣ ع ٣	٦ — حق محكمة الموضوع في طرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت رسمية . شرط ذلك أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه . (الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		عبء الإثبات :
		١ - عبء إثبات الالتزام يقع على الدائن . متى اعتبرت محكمة الموضوع - في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة - أن الأوراق المقدمة من الدائن لا تفيد في الإثبات . جواز الإحالة إلى التحقيق وإلقاء عبء الإثبات على الدائن . (الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣) ٤٨ ع ١٤ ٣١٣
		٢ - يقع عبء إثبات واقعتي الحياة والانتفاع مدى الحياة بالعين المتصرف فيها وهما مناط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني على عاتق الوارث الطاعن . (الطنان رقا ٤٥٩ ٤٧١٤ لسنة ٢٦ ق - جلسة ٢٥/٤/١٩٦٣) ٨٤ ع ٢ ٥٧٩
		طرق الإثبات :
		(١) الإثبات بالكتابة :
		”أوراق رسمية“ :
		١ - إثبات تلقى الواتف العوض بعد إنهاء الوقف على غير الخيرات . استحدث القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ في هذا الشأن حكما جديدا . اعتباره إقرار الواقف بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون . صدور الإقرار في هذا الميعاد ممن يملكه لا يقبل نفى ما تضمنه ويعد حجة على ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أيلولة المال الذى انحس尔 عنه الوقف إلى الواقف . ليس لوارث الواقف أن يطعن بالصورية على إقرار الواقف الذى أشهد بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله . (الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢١/٣/١٩٦٣) ٤٠ ع ١٤ ٢٧٠

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل، لارقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي الى ما انتهت اليه في شأن الدليل. عدم اعتبار الشهادة المقدمة أصلا أو صورة لورقة رسمية حتى تكون لها حجية معينة في الإثبات ، تقدير الدليل المستمد منها خاضع لسلطان قاضي الموضوع .
٤٣٠	٧٧ ع ٢	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٣)
		٣ - توقيعات ذوي الشأن على الأوراق الرسمية أمام الموثق تعتبر من البيانات التي يلحقها وصف الرسمية. حجيتها في الإثبات حتى يطعن فيها بالتزوير .
١٠٠٦	١٤٣ ع ٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣)
		”أوراق عرفية“ :
		١ - للبصمة قوة الإمضاء في نظر الشارع المهرى .
١٠٠٦	١٤٣ ع ٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣)
		٢ - التوقيع بالإمضاء على المحرر ممن صدر منه لاينفى توقيعه عليه ببصمة الأصبع أيضا .
١٠٠٦	١٤٣ ع ٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/١٠/١٩٦٣)
		الاقرار :
		(١) حجية الاقرار :
		١ - استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملازمة له يستقل به قاضي الموضوع . لارقابة من محكمة النقض .
٢١	١ ع ١	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ٢/١/١٩٦٢)

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
٢٤٨ ع ٢٦	٧٩٠	٢ - الأصل في اقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها ، لا يكفي مجرد طعن الورثة في هذه الإقرارات لاهدار حجيتها بل يجب عليهم اقامة الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات . (الطنان رقما ٥٩ و ٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
١٧١ ع ٣	١١٨٧	٣ - خضوع الاقرار غير القضاى لتقدير القاضى . له تجزئته كما أن له أن يعتبره دليلا كاملا أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أولا يأخذ به أصلا . (الطنن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٩)
(ب) تجزئة الاقرار :		
٢٨ ع ٢	٦٢٥	١ - الاقرار بالدين مع التمسك بوقوع المقاصة فيه ينطوى على واقعيتين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم احدهما وجود الأخرى - جواز تجزئة ذلك الاقرار . (الطنن رقم ٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
٩٨ ع ٢	٦٩٣	٢ - مناط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الاقرار وإعمالها فى شأن ما يرد بدفاتر التاجر من قيود وبيانات هو أن تكون هذه الدفاتر منتظمة ومؤيدة بالمستندات الدالة على صحة القيود والبيانات الواردة فيها وأما أنها . (الطنن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
١٢٢ ع ٢	٨٦٠	٣ - اقرار المستفيد بأنه لم يتسلم الشيك ليكون مدينا بقيمته وإنما لينفق منه على أعمال الساحب . اقرار موصوف - أو مركب - عدم جواز تجزئته . (الطنن رقم ٢٣ لسنة ٣١ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) الاثبات بالبينة :
١٠٥	٧٣ ع ٢	١ - جواز تعويل الحكم بالتطبيق للضرر على البينة الشرعية (الطن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ...
١٠١١	١٤٤ ع ٣	٢ - ادعاء الشفيع بصورية الثمن الذي ورد في عقد البيع لا يففيه من واجب إعلان رغبته في الميعاد . له بعد ذلك الطعن فيه أمام المحكمة واثبات صوريته بكافة طرق الاثبات القانونية . (الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ - جلسة ٧/١١/١٩٦٣)
١١٣١	١٦١ ع ٣	٣ - وجوب ايداع الثمن الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به البيع . احتمال صورية الثمن المسمى بالعقد . للشفيع اثبات ذلك بكافة طرق الاثبات . (الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٦٣)
		(د) الاثبات بالقرائن :
		”القرائن القانونية القاطعة“ :
٧٥	١٤ ع ٥	١ - أصبح البيع الوفاؤى المقصود به إخفاء رهن عقارى باطلا وفقا للمادتين ٢٣٨ و ٣٣٩ مدنى قديم بعد تعديلهما بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاؤى مخفيا لرهنهما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ، كل منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح إثبات عكسها . (الطن رقم ٢٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٣/١/١٩٦٣)
١١١٩	١٥٩ ع ٣	٢ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه وحدة المسألة في الدعوى . قوام هذه الوحدة أن تكون المسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى وأستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الاول وتكون هى بذاتها الأساس فيما يدعيه أى الطرفين قبل الآخر في الدعوى الثانية من حقوق متفرعة عنها . (الطن رقم ٩٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - ليس للواقف الرجوع أو تغيير في وقفه قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في حالتين : الأولى إذا كان قد حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له . والثانية إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو ضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . النص على الحرمان في الحالة الأولى قرينة قاطعة على أن تصرف الواقف كان بمقابل يمنعه من الرجوع دون حاجة إلى تحقيق أو إثبات . إثبات تلقى الواقف العوض ممن له الاستحقاق في الحالة الثانية يكون بكافة الطرق ومنها القرائن .
٢٧٠	٤٠ ع ١	(المعلن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		القرائن القانونية : " حجية الأمر المقضى " .
		١ - الحكم الجنائي له حجته في الدعوى المدنية أمام المحكمة المدنية كلما كان قد فصل فصلا لازما في وقوع الفعل المكون للأساس المشترك بين الدعويين الجنائية والمدنية وفي الوصف القانوني لهذا الفعل ونسبته إلى فاعله . تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة لا يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .
٧١٥	١٠٢ ع ٢	(المعلن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		٢ - صدور حكم نهائي بين الطرفين في دعوى سابقة بأحقية المستأجر في حبس قدر من الأجرة مقابل عدم استعماله المصعد بالعين المؤجرة . فصله في أسبابه المتعلقة بالمنطوق في مسألة كلية حاصلها أن ثمة التزام على عاتق المؤجر بتمكين المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام بما يحق معه للمستأجر الامتناع عن صداد جزء من الأجرة . امتناع العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في تلك الدعوى أو أثبت ولم يبحثها ذلك الحكم .
٧٨٦	١١٠ ع ٢	(المعلن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
٩٨١	٣٤١٣٧	٣ - اختلاف السبب في الدعويين . يتفق عن الحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضى في الدعوى الثانية . (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		قرائن قضائية :
١١١	١٤١٢	اتخاذ الحكم من حصول رهن قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على الأعيان محل النزاع . بطلان الرهن - بفرض تحققه - ليس بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها . (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
		تقدير الدليل :
٣١٣	١٤٤٨	١ - اشتغال بوايصة الشحن على حق مصلحة السكة الحديد - الناقل - في تسليم البضاعة لأي شخص يكون حاملا لبوليصة . اعتبارها في حكم سند النقل لحامله . لا ياتزم الناقل في هذه الحالة بتسليم البضاعة للمرسل إليه المعين بالاسم في البوليصة وتبرا ذمته بتسليمها لحامل البوليصة . مجرد تدوين اسم المرسل إليه بالبوليصة ليس دليلا بذاته على أنه قد تسلّم البضاعة . (الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
		٢ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل ، لا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه في شأن الدليل . عدم اعتبار الشهادة المقدمة أصلا أو صورة لورقة رسمية حتى تكون لها حجية معينة في الإثبات ، تقدير الدليل المستمد منها خاضع لسلطان قاضي الموضوع . (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨)
٥٤٣	٢٤٧٧	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥١٥	٢٤ ٧٣	٣ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . جواز تعويل الحكم بالتطبيق للضرر على البيئة الشرعية . (الطعن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٠/٤/١٩٦٢) ...
١٢١٨	٣٤ ١٧٥	٤ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخصم من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله كذلك . شرط ذلك أن يقام هذا التقدير على أسباب تنتج عقلًا . (الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٢) ...
١١٧٣	٣٤ ١٦٩	قواعد الإثبات وعدم تعلقها بالنظام العام : قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٢) ...
إجارة		
(١) آثار عقد الإيجار :		
"إلتزامات المؤجر" :		
إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم يترتب عليه قيام حق المستأجر في طلب فسخ العقد أو إنقاص الأجرة بتقدير ما نقص من الانتفاع مع التعويض في الحالين إن كان له مقتضى م ٥٦٥ مدني . إفغال الحكم الرد على طلب الطاعن - المستأجر - إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من انتفاعه بالعين المؤجرة ، قضاؤه له بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بسبب إخلال المؤجر بالتزامه بتسليم ما كينة الري الملاحقة بهذه العين على الوجه المتفق عليه في العقد . عدم إفصاح الحكم عما إذا كان قد راعى في تقدير التعويض مقابل ما نقص من الانتفاع بسبب هذا الإخلال . تعيب الحكم بالقصور . (الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/٦/١٩٦٢) ...		
٨١٥	٢٤ ١١٥	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”التزامات المستأجر“ :</p> <p>طلب إخلاء العين المؤجرة استنادا إلى إخلال المستأجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة ينسحب ضمنا إلى طلب الفسخ للتلازم بينهما .</p> <p>(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ٢٤١ ع ٨٩٦</p>
		<p>(ب) إتمام الاجارة :</p> <p>”بيع العين المؤجرة“ .</p> <p>١ - لا يحظر القانون على المؤجر التصرف في العين المؤجرة بالبيع أثناء سريان عقد الايجار ولا يحتم انفساخ العقد بمحصول البيع في جميع الأحوال ولا يعتبر البائع مؤجرا للملك الغير ، الأمر في ذلك مرده إلى اتفاق البائع والمشتري ونفاذ العقد في حق المشتري الجديد وعدم نفاذه طبقا للمادة ٣٨٩ مدني قديم .</p> <p>إغفال الحكم الرد على دفاع المؤجر بمحصول البيع بعد التأجير وهو دفاع جوهري يتغير به إن صح وجه الرأي في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور .</p> <p>(الطن ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ٩١ ع ٦٤٢</p>
		<p>٢ - اتحاد الذمة يقتضي وجود التزام واحد يخلف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه ، فيرتب على اجتماع صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين . اجتماع صفتي المستأجر والمشتري للعين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد الايجار فينتضي بها إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول للمشتري محل المؤجر في هذا العقد بالذات . شراء المستأجر من الباطن العين المؤجرة من المالك يترتب عليه حله محل المالك في الاجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصلي دون حله محل المستأجر في الاجارة الصادرة من الاخير إليه .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧) ٢٨ ع ١٣٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إيجار الأماكن :
		١ - المنازعة في مشروعية الأجرة الزائدة التي يتضمنها عقد صلح وقبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار أو قبوله لها أثناء سريان العقد . المنازعة في ذلك منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتسنزم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية . عدم اختصاص قاضي المحكمة الجزئية بإصدار أمر الأداء بالأجرة الزائدة محل النزاع .
٢٩٣	١٤ ع ٤٤	(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)
		٢ - لا تجيز المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ الطعن في أحكام دوائر الإيجارات . القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . لاسبيل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء . لا يستفاد ذلك من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله . المقصود من التعديل جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية فيما يتعلق بالإستئناف .
٦٤٩	٩٢ ع ٢٤	(الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٣)
		إحالة
		١ - اقتصار استعمال الرخصة المخولة للمحكمة عند الأمر بالإحالة على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي م ١٣٥ مرافعات . نستوى في ذلك أن يكون الاختصاص للمحكمة المحلية أو المحكمة المحال إليها محكوما بقانون المرافعات أو أي قانون خاص آخر .
٨٩٦	١٢٧ ع ٢٤	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - على المحكمة المحال إليها الدعوى نظرها بحالتها التي أحيلت بها - بقاء ما تم صحيحا من إجراءات قبل الإحالة بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى . تهيئة الدعوى للمرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحيلة لا يقتضى اتخاذ إجراءات جديدة لتحضيرها بمعرفة المحكمة المحال إليها .
٨٩٦	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
٥٢٠	٢٤٧٤	(راجع نقض الطعون ٢٩٩ ، ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق) (وراجع طلبات رجال القضاء القواعد ٤ ، ٨ ، ٩)

أحكام عرفية

عدم سماع أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن فيما
أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية
سواء كان الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر . إسباغ هذه
الحماية على الأوامر والتدابير التي يتخذها القائمون على تنفيذ
الأحكام العرفية ولو كانت هذه الأوامر والتدابير خاطئة
وتنطوي على مجاوزة السلطة ما دام أن الغاية من اتخاذها تحقيق
مصلحة عامة .

(الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ٨٧٢ ٢٤١٢٤

أحوال شخصية

(١) دعوى الأحوال الشخصية :

١ - مفاد المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥
و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في
الإثبات بين الدليل والإجراءات الدليل : خضوع إجراءات
الإثبات لقانون المرافعات ، بقاء قواعد الإثبات الموضوعية
خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .

(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ٣٢ ١٤ ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٢	١٤ ٢	٢ - إثبات وقوع الطلاق وتقيده عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية . خضوعه لأحكام الشريعة الإسلامية . تطبيق الحكم المطعون فيه حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني . عدم مخالفته للقانون . (الطن رقم ٤٨ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١/٢) ...
		”تدخل النيابة في الدعوى“ :
		١ - وجوب تدخل النيابة العسامة في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقا للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . الدعوى باعتبار حصص المدعى ٨ ط شيوما في عقار مملوك له وأن ملكيته له ثابتة من إشهاد الوقف هي دعوى ملكية . لا يجرى عليها حكم التدخل . (الطن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠) ...
٥٠٩	٢٤ ٧٢	٢ - لاتعد أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية . لا محل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها . لا يغير من ذلك ورود المواد ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤٧ وما بعدها من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ تحت عنوان في تصفية التركات ضمن الكتاب الرابع الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، ذلك أنه أريد بها مواجهة الأوضاع التي تستلزمها قواعد الإرث في بعض القوانين الأجنبية . (الطن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٦) ...
٦٧٧	٢٤ ٩٦	٣ - وجوب إبداء رأى النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . لا لزوم لإبداء الرأى في كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم إبداء النيابة رأيها بعد إعادة القضية إلى المرافعة - لا بطلان . (الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٦/١٩) ...
٨٤٣	٢٤ ١٢٠	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) المسائل الخاصة بالمصريين المسلمين :
		زواج :
		لا يكتسب عقد الزواج أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغير الزوج ديانتة .
١٨٩	٢٤ ع ١٤	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)
		هدايا الخطبة :
		١ — هدايا الخطبة ليست من مسائل الأحوال الشخصية . هي من قبيل الهبات ويسرى عليها ما يسرى على الهبات من أحكام . يطبق في حق الخاطب في استرداد تلك الهدايا أحكام الرجوع الواردة في المادة ٥٠٠ مدني وما بعدها .
٩٦٧	١٣٥ ع ٣	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		٢ — شرط الرجوع في أهبة في حالة عدم قبول الموهوب له العذر المقبول وعدم وجود مانع من موانع الرجوع (م ٥٠٠ مدني) . لأعمال محكمة الموضوع هذه المادة والقضاء بعدم أحقية الخاطب في استرداد مبلغ الشبكة لانتهاء العذر المقبول الذي يبرر الرجوع . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٩٦٧	١٣٥ ع ٣	(الطن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		نفقة :
		” حجية حكم النفقة “:
		الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة فيرد عليه التغير والتبديل . كما يرد عليه الإسقاط بسبب تغير دواهيها . باعتراف الزوج الإسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس الملى وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق .
١٨٩	٢٤ ع ١٤	(الطن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	نسب :
٢١	١ ع ١	<p>الحمل مما يخفى على المرأة ويعتبر التناقض فيه .</p> <p>(الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...</p> <p>راجع : أحوال شخصية (القاعدة ٥١ ص ٣٣١) .</p> <p>طلاق :</p> <p>١ - إذ كان إثبات وقوع الطلاق وتفيده عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون معتبرا شرعا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون .</p>
٣٢	٢ ع ١	<p>(الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...</p> <p>٢ - الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة . يرد عليه التغيير والتعديل كما يرد عليه الإسقاط . باعتناق الزوج الإسلام لا يكون لحكم النفقة السابق صدوره وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق . اعتبار الحكم أن إيقاع الطلاق قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة هي إسقاط حكم النفقة ورتب على ذلك الحكم بالتعويض عن الطلاق مخالفة للقانون .</p>
١٨٩	٢٤ ع ١	<p>(الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠) ...</p> <p>٣ - كل طلاق يقع رجعيا إلا المكل للثلاث والطلاق قبل الدخول أو على مال . الطلاق نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة يعتبر طلاقا بائنا . ثبوت أن الطاعة أتت بالصغير لا أكثر من سنة من تاريخ هذا الطلاق . ادعاؤها بحصول زواج جديد بعد الطلاق المذكور . عدم ثبوت هذا الادعاء . قضاء الحكم بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن . قصور ومخالفة للقانون</p>
٣٣١	٥١ ع ١	<p>(الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠) ...</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٠٤٥	٣٤١٤٨	٤ - الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى فى المنع من الميراث شرعا . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣١ - أحوال شخصية - جلسة ١٣/١١/١٩٦٣)
		الطلاق على مال :
١٠٤٥	٣٤١٤٨	٥ - الطلاق على مال لا يتم إلا بإيجاب وقبول . إقرار الزوجة بإبراء زوجها من مؤخر صداقها ونفقتها وجميع حقوقها الزوجية مقابل حصولها على الطلاق . خلو عبارة الإقرار مما يفيد إيقاع يمين الطلاق مقابل هذا العوض . مجرد إيجاب من الزوجة لم يصادفه قبول من الزوج . (الطعن رقم ٩ لسنة ٣١ - أحوال شخصية - جلسة ١٣/١١/١٩٦٣)
		”التطبيق للضرر“ :
٥١٥	٢٤٧٣	٦ - جواز تعويل الحكم بالتطبيق للضرر على البيئة الشرعية . (الطعن رقم ٤ لسنة ٣٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ..
٥١٥	٢٤٧٣	٧ - انتهاء الحكم إلى ثبوت الضرر الحاصل من الضرب والإيذاء والهجر . تطبيقه للمادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وإيقاعه الطلاق بائنا لا مخالفة فى ذلك للقانون . (الطعن رقم ٤ لسنة ٣٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ..

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) المسائل الخاصة بالمصريين غير المسلمين : الطلاق والتطليق :
		١ — مؤدى نص المادة ٧/٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن لاتسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروعا في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضى . لا وجه للتحدى بأن الدين المسيحى على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة . الملة الوحيدة التى لا تميز التطليق هى ملة الكاثوليك . لا يرجع لشرعية الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط .
٢١٠	١٤٢٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ... ٢ — المناط في قاعدة الاسناد في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة . الأصل هو تطبيق شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلا من اختصاص المحاكم الشرعية . يستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الزوجان متحدى الملة والطائفة ولهما جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فتطبق عليهما أحكام شريعتهم الخاصة ما لم تتعارض مع النظام العام . لا قيام لهذا الاستثناء في حالة عدم توافر هذه الشروط جميعها .
٢١٠	١٤٢٨	(الطن رقم ٣٦ لسنة ٢٩ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - مفاد نصوص المواد ٦ و ٧ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ و ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين زوجين غير مسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة . استبقاء المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق وهي طوائف الكاثوليك . ثبوت اختلاف الطرفين طائفة ودينوتهم بوقوع الطلاق . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية دون القواعد المشتركة للشرائع الخاصة بخلفى الملة .
٢١٨	١٤٢٩	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...
		٤ - مفاد نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية والمذكرة الإيضاحية أن المشرع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع دعوى الطلاق بالنسبة لهم وبين الطوائف التي لا تدين بالطلاق وهم الكاثوليك فمنع سماع هذه الدعوى بينهم . ثبوت اختلاف الطرفين ملة وطائفة وعدم انتماء أحدهما إلى طائفة الكاثوليك . قضاء الحكم رغم ذلك بعدم سماع الدعوى بينهما مخالف للقانون .
٢٢٣	١٤٣٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٢١ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦)
		الارث :
		١ - دعاوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تجرى فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .
٨٤٣	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تعيين الورثة وتحديد انصباؤهم في الإرث وانتقال التركة إليهم تحكمه الشريعة الإسلامية والقوانين الصادرة في شأنها .
٨٤٣	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)
		ثبوت النسب :
		١ - دعوى النسب بعد وفاة المورث لا ترفع استقلالا ، بل يجب رفعها ضمن دعوى حق في التركة . اختصاص القضاء الشرعي بدعوى النسب عملا بقاعدة قاضي الأصل هو قاضي الفرع - خروج دعوى النسب عن اختصاص المجالس المالية .
٨٤٣	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣) ...
		٢ - عدم تعويل الحكم في إثبات النسب على أقوال الشهود وحددها بل أضاف إليها إقرار المتوفى بالزوجة وبنسبة الحل المستكن إليه في محضر تحقيق وقيدته للواد في دفاتر الصحة باعتباره ابنه . النعي على الحكم بالقصور في التسيب في غير محله .
٨٤٣	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣) ...
		(د) المسائل الخاصة بالأجانب :
		النظام المالي بين الزوجين :
		١ - المنازعات المتعلقة بالنظام المالي بين الزوجين من مسائل الأحوال الشخصية . خضوع القواعد المتصلة بهذا النظام والخاصة بتقرير حقوق للزوجية ومدى هذه الحقوق وماهيتها والموايد الخاصة ببقائها أو سقوطها لقواعد الاسناد الواردة بالمادة ١٣ مدني .
٩١٣	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ٢٦/٦/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — ملكية الزوج لإيرادات وثمار أموال الزوجية في حالة اتحاد الأموال م ١٩٥ مدني سويسري . حق الزوجية في الربح حق شخصي .
٩١٣	٢٤١٢٩	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦) ...
		” إرث “ :
		ادعاء الطاعن بالاستحقاق بالإرث طبقا للقانون المصري باعتبار المورثة مصرية الجنسية . تقرير الحكم أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليوناني هي الواجبة التطبيق في شأن الوراثة والوصية . هذه الأحكام لا تمنح للطاعن حقا على التركة في حالة وجود فرع وارث .
١٩٧	١٤٢٦	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٣٠) ...
		إختصاص
		(١) مسائل الاختصاص :
		١ — الأصل الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات في مسائل اختصاص المحاكم . تمت نصوص خاصة في قوانين أخرى تتعلق بالاختصاص بنظر بعض الدعاوى .
٣٥٥	١٤٥٦	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>” اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية “.</p> <p>” شئون القضاة “ :</p> <p>٢ - اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض قاصر على إلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بأى شأن من شئون القضاة والخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت وطلبات التعويض الناشئة عن ذلك . لا يتسع هذا الاختصاص لطلب التعويض عن عمل غير مشروع لاصلة له بشأن من شئون القضاة .</p> <p>(الطلبان رقم ٢٤٧ و ٢٧٠ لسنة ٢٨ — رجال القضاء — جلسة ١٩٦٣/٣/٣٠) ...</p> <p>راجع : قوة الأمر المقتضى (القاعدة ٣٥ ص ٢٤٧) ونقض (القاعدة ٤٤ و ٤٦ ص ٢٩٣ و ٣٠٣)</p> <p>(ب) الاختصاص الولائي :</p> <p>١ - متى كان الكتاب الدورى الذى وجهه مدير مصلحة خفر السواحل الى مرءوسيه ، لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات صادرة الى أقسام المصلحة بما يجب عليها اتباعه فى حالة وقوع تعد على أملاكها من إبلاغ السلطات الإدارية المختصة للعمل على إزالة هذا التعدى فإن الكتاب بهذه المثابة لا يتمخض عن قرار إدارى فردى يتمتع بالحصانة القانونية أمام المحاكم العادية . وينبنى على ذلك أن ما يقع من رجال المصلحة فى سبيل إزالة التعدى لا يكون مستندا الى قرار إدارى وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هذه التعليمات قرارا إداريا ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحاكم العادية (بما فيها القضاء المستعجل) بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدى ، فإنه يكون قد خالف القانون فى مسألة اختصاص متعلق بالولاية .</p> <p>(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)</p>
١٠	١٤	٢
٣٠٣	١٤	٤٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولى لديهم بشأن بيانات الإقرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها وتعين أصحاب الحق في التعويض عنها . غير ذلك من المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها لا تدخل في اختصاص اللجنة القضائية . الاختصاص بها للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .
٣٧	١٤ ٣	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣) ٣ - الاختصاص بطلب التعويض في الحالات الخاصة التي نص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من أضرار بسبب تنفيذ أحكامه معقود إلى لجنة إدارية . ما عدا ذلك من طلبات التعويض تختص به المحاكم صاحبة الولاية العامة . طلب التعويض من الضرر الناشئ عن هدم مراعاة الحكومة الأصول الفنية في إنشاء مصرف وعدم تعهدا له بالصيانة والتطهير ليس مما ورد بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ عدم اختصاص اللجنة الإدارية بهذا الطلب .
٢٠٣	١٤ ٢٧	(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١) ٤ - اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأموال العامة . إلغاء قانون نظام القضاء للنص الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في هذه المنازعات .
٣٠٣	١٤ ٤٦	(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٢٢	١٧٦ ع ٣	<p>هـ — العبرة في اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح هي مجرد الإدعاء بالمخالفة لا بوقوعها بالفعل. وقوع المخالفة شرط للمسئولية لا للاختصاص.</p> <p>(الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)</p>
		<p>(ج) الاختصاص النوعي :</p>
٢٤٧	٣٥ ع ١	<p>١ — مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في انحصورة ومطروحة على المحكمة دائماً . عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لتعلق قواعد الاختصاص النوعي بالنظام العام . يعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع . متى خالف الحكم قواعد الاختصاص النوعي كان استئنائه جائزاً مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادراً في مسألة اختصاص نوعي.</p> <p>(الطن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)</p>
		<p>٢ — المنازعة في مشروعية الأجرة الزائدة التي يتضمنها عقد صلح وقبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار أو قبوله لها أثناء صريان العقد . المنازعة في ذلك منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وتستلزم تطبيق نصوصه وبالتالي تدخل في اختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية . عدم اختصاص قاضي المحكمة الجزئية بإصدار أمر الأداء بالأجرة الزائدة محل النزاع .</p>
٢٩٣	٤٤ ع ١	<p>مخالفة الحكم المطعون فيه — وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية — قواعد الاختصاص النوعي تستوجب نقضه عملاً بمحكم المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات .</p> <p>(الطن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام. امتداد اختصاصها إلى ما عساه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى . (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٥) ١٧٣ ع ٣ ١١٩٧
		(د) الاختصاص القيمي :
		١ - تعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقا لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في قانون المرافعات . الدعوى بطلب التسليم - بصفة أصلية - تعتبر غير قابلة للتقدير وتعد قيمتها زائدة على مائتي وخمسين جنيها . (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤) ٣٧ ع ١٤ ٢٥٨
		٢ - لا يكفي لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص مجرد خطأ محكمة الموضوع وتطبيقها عند تقدير قيمة الدعوى قاعدة غير الواجبة التطبيق . بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض خروج قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها حتى يتسنى لمحكمة النقض الفصل في مسألة الاختصاص وتعيين المحكمة المختصة . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨) ١٦٠ ع ٣ ١١٢٤
		(هـ) الاختصاص المحلي :
		الدعاوى الشخصية العقارية تستند إلى حق شخصي ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق . دعوى صححة التعاقد من الدعاوى الشخصية العقارية . الاختصاص المحلي بهذه الدعاوى معقود للمحكمة التي يقع بدائرتها العقار أو موطن المدعى عليه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٥٥	١٤٥٦ (الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)

إدارة قضايا الحكومة

تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى والطعون والأحكام -
فما يتعلق بالدولة - إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها
بالأقاليم بحسب الاختصاص المحل لكل منها . إعلان الوزراء
بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء سلمت الصورة في المركز
الرئيسي لإدارة القضايا أو في المأمورية التي تختص بالدعوى محليا .

٢٠٣	١٤٢٧ (الطن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢١)
-----	------	--

ارتباط

المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام .
امتداد اختصاصها إلى ما عداه أن يكون مرتبطا بالطلب الذي
تختص بالنظر فيه من طلبات أخرى .

١١٩٧	١٧٣٣ (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥)
------	------	---

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>ارتفاق</h2> <p>الدعوى يطلب نفي حق ارتفاق من الدعاوى المتعلقة بحق الارتفاق وتقدر قيمتها طبقا لنص المادة ٣٢ مرافعات .</p> <p>لا يغير من ذلك أن يطلب فيها كذلك غلق المحال التي فتحها المدعى عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها وإزالة المواسير التي مدها فيها . هذا الطلب يعتبر نتيجة مترتبة على طلب نفي حق الارتفاق وتابعا له . لا يدخل في الحساب عند تقدير قيمة الدعوى لأنه غير قابل للتقدير .</p> <p>(المعلن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨) ١١٢٤ ٣٤١٦٠ ع</p> <h2>استئناف</h2> <p>رفع الاستئناف :</p> <p>(١) طريقة رفع الاستئناف :</p> <p>١ - الأصل أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب فيما هذا الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات إذ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .</p> <p>دعوى الغير بأحقته محل تجارى وضعت عليه الأختام على أنه مملوك للدين المطلوب شهر إفلاسه ، ليست من دعاوى شهر الإفلاس ولا من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر عنها لا يرفع بتكليف بالحضور .</p> <p>(المعلن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ١٧٦ ١٤٢٢ ع</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن في الحكم سواء بالمعارضة إعمالا للمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ من قانون التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة لعدم وجود نص خاص باستئناف هذا الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٢٤٣	١٤٣٤	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)
		(ب) صحيفة الاستئناف :
		للشركة الشخصية الاعتبارية ولها اسم يميزها عن غيرها ومن ثم فلا يشترط في صحيفة الاستئناف الموجهة من الشركة إلى خصمها أن تحتوي على اسم مديرها كما لا يعتد بالخطأ الذي قد يقع في هذا الاسم أو بإغفال ذكر لقبه في ورقة الاستئناف .
٦٧	١٤٤	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٣/١/١٩٦٣)
		(ج) ميعاد الاستئناف :
		١ - المناط في تحديد الدعاوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم . دعاوى السندات الإذنية ليست من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة وإن لم تكن تخضع لنظام التحضير . أفرد الشارع حكما خاصا لمواعيد الاستئناف : ميعاد الاستئناف في الأوراق التجارية عشرون يوما وفي المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عشرة أيام .
١٠٠	١٤١٠	(الطن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>٢ - الأصل جواز تسليم صورة الإعلان بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج إلى النيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية كي تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية . أوجب الشارع في بعض الأحوال وجوب إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ و ٥٥٠ مرافعات : وجوب إعلان حجز ما للدين لدى الغير لشخص المحجوز لديه المقيم في الخارج أو في موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . لا تجرى مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للطعن إليه موطن معلوم في الخارج .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧) ١٤٣١ ٢٢٦</p> <p>٣ - لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التقلية وخاضعا في استئنائه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ، إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس . ليس كذلك الحكم الصادر في دعوى صورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة . ميعاد الاستئناف بالنسبة له هو الميعاد العادي المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .</p> <p>(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١) ١٤٤٢ ٢٨٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إعلان صحيفة الاستئناف :
		١ - إعلان صحيفة الاستئناف لمكتب المحامي الذي لم يتخذ مخلا مختارا للمستأنف عليه في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . بطلان أوراق التكليف بالحضور لعيب في الإعلان . عدم تعلقه بالنظام العام . تمسك المستأنف بزوال العيب الذي لحق بإعلان صحيفة الاستئناف لحضور محام عن المستأنف عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف . التفات الحكم من هذا الدفاع الجوهري . قصور يستوجب نقضه .
١٥٣	١٤١٨	(الطن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٢)
		٢ - إعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف في موطنهم المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وهو مكتب المحامي الموكل عنهم والذي باشر الخصومة في مرحلتى التقاضى في نطاق توكيله . لا بطلان .
٧٥٠	٢٤١٠٥	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)
		الأحكام الجائز استئنافها :
		مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة على المحكمة دائما . عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها لتعلق قواعد الاختصاص النوعى بالنظام العام . يعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا على قضاء ضمنى باختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع . متى خالف الحكم قواعد الاختصاص النوعى كان استئنافه جائزا مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادرا في مسألة اختصاص نوعى .
٢٤٧	١٤٣٥	(الطن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤) راجع استئناف "الأثر الناقل للاستئناف" (القاعدة ٣٥ ص ٣٤٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الأحكام غير الجائز استئنافها :
		١ - الحكم بإلغاء وقف التنفيذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى ، حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا . (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
٤٧٥	٢٤ ٩٧	٢ - المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديلها بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ لا تجيز الطعن في أحكام دوائر الإيجارات . القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ هو تشريع خاص تضمنت نصوصه قواعد تعتبر استثناء من أحكام قانون المرافعات . لا صيبل إلى إلغاء أحكامه إلا بتشريع ينص على هذا الإلغاء . لا يستفاد ذلك من نص المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديله . المقصود من التعديل جواز الطعن في الأحكام الصادرة بصفة انتهائية من المحاكم الابتدائية أسوة بأحكام المحاكم الجزئية فيما يتعلق بالاستئناف . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
٦٤٩	٢٤ ٩٢	الخصوم في الاستئناف :
		التزاع بين مصلحة الضرائب وورثة الممول على تحديد رقم المقارنة الذي تجرى على أساسه المحاسبة عن الضريبة الاستثنائية مما لا يقبل الجزئية . بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . (الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
٨٢٢	٢٤ ١١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
/		إجراءات نظر الاستئناف :
		(١) تقرير التلخيص
		١ - وجوب إحالة القضية للمرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل بدء المرافعة . إغفال هذا الاجراء يبطل الحكم .
		أخذ الحكم الاستئنافي بأسباب الحكم الابتدائي وتأييده رغم بطلانه . ينبنى على ذلك بطلان الحكم الاستئنافي .
٣٤٢	٥٤ ع ١٠	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)
		٢ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لا يلزم وضع تقرير آخر كلما جد جديد في الدعوى . وجوب إعادة تلاوة التقرير من جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها . إغفال تلاوة التقرير قبل بدء المرافعة وتلاوته بعدها لا يترتب عليه البطلان ما لم يثبت أن أحد الخصوم طلب التعقيب عليه فمنعته المحكمة . إحالة تقرير الخبير على عريضة الاستئناف ومذكرات الخصوم واعتبارها جزءا متما لها لا يعيب التقرير .
٥٧٩	٨٤ ع ٢	(الطنان رقا ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥) ...
		٣ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لم يوجب المشرع وضع تقرير آخر بعد هذه التلاوة كلما جد جديد في الدعوى . في حالة تغير الهيئة يجب تلاوة التقرير من جديد ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٧٧	٩٦ ع ٢	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) سقوط الخصومة .
		سقوط الخصومة هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل عنه صراحة أو ضمنا . صدور ما يدل على أن الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته قد نزل عن التمسك به . لا يصح له أن يعود إلى ما أسقط حقه فيه . ابداء المستأنف عليه طلبات في موضوع الاستئناف مما يفيد أنه اعتبر الخصومة قائمة ومتبعة لآثارها . ليس له بعد ذلك أن يتمسك بسقوط الخصومة .
٣١٣	٤٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤)
		الأثر الناقل للاستئناف :
		١ - ينقل الاستئناف الدعوى إلى محكمة الاستئناف بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فحسب أى في حدود طلبات المستأنف .
		قبول الطاعن بعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات الخارجة عن اختصاص المحكمة الابتدائية القيمي وقصر استئنافه على ما زاد على القدر الذي قبله . لا يطرح الاستئناف في هذه الحالة مسألة الاختصاص إذ لا تعد مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء الذي لم يقبله . الحكم الضمني بالاختصاص بالطلبات التي لم يرفع عنها الاستئناف قضاء انتهائي حائز لقوة الأمر المقتضى . ليس لمحكمة الاستئناف في هذه الحالة أن تتعرض للفصل في مسألة الاختصاص .
٢٤٧	٣٥ ع ١٤	(الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		٢ - عدم تقييد محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد رفع من المضرور . للمحكمة الاستئنافية بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره له ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما ارتآه ذلك الحكم من مسئولية التابع وحده عنه .
٦٦٣	٩٤ ع ٢	(الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩)
		٣ - الاستئناف المرفوع عن الحكم بإعلان إجراءات التنفيذ العقاري من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا الإعلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أسانيد القانونية وأدلتها الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته . لا حاجة لاستئناف فرعي من المستأنف عليه متى كان الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .
٧١٩	١٠٣ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
		٤ - طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة . لا يعد كل اعتراض طلبا قائما بذاته . فصل محكمة الاستئناف في الاعتراضات التي قدمت إلى محكمة أول درجة وأغفلت بحثها لا مخالفة فيه للقانون .
٧١٩	١٠٣ ع ٢	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - الاستئناف المرفوع عن الحكم بطلان إجراءات التنفيذ العقارى من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدلتها الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التى يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء فى ذلك الأوجه التى أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التى تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته .
٧٦٩	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		٦ - طلب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة . لا يعد كل اعتراض طلبا قائما بذاته . فصل محكمة الاستئناف فى الاعتراضات التى قدمت إلى محكمة أول درجة وأغفلت بحثها لا مخالفة فيه للقانون .
٧٦٩	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		” الطلب الأصلي والطلب الاحتياطى “ :
		٧ - لا ينقل الاستئناف الدعوى - بالنسبة للطلب الأصلي - إلى محكمة الدرجة الثانية إلا بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف وفى حدود طلبات المستأنف . الطلب الأصلي والطلب الاحتياطى فى الدعوى . توجيه كل منهما إلى خصم مستقل . إجابة المحكمة الابتدائية الطلب الأصلي دون التعرض للطلب الاحتياطى .

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>استئناف الحكم في الطلب الأصلي لا يطرح على المحكمة الاستئنافية الطلب الاحتياطي الموجه ابتداء لحكم آخر خلاف المستأنف بل يتمتع عليها النظر فيه وذلك متى كان الطلب الاحتياطي ليس نتيجة مقرّبة بطبيعتها على الفصل في الطلب الأصلي وكان الاستئناف المرفوع عن الطلب الأخير جائزا نظره بغير اختصاص لمن وجه إليه الطلب الاحتياطي. هذا الطلب لا يعد من وسائل الدفاع أو الدفوع المشار إليها في المادة ٤١٠ مرافعات.</p> <p>مجال أعمال قاعدة أن استئناف الطلب الأصلي يطرح الطلب الاحتياطي أن يكون الطلبان موجهين إلى خصم واحد .</p> <p>(الطن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣) ٤٧ ع ١٤ ٣٠٨</p>
		<p>الطلب الجديد :</p> <p>١ - طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيان يتقاسمان تنفيذ الالتزام . جواز الجمع بينهما . طلب رد أسهم أو قيمتها ينطوي على الطلبين معا . طلب التعويض عن الضرر اترأخى التنفيذ العيني ليس طلبا جديدا في الاستئناف .</p> <p>(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣) ٦٤ ع ١٤ ٤١٣</p>
		<p>٢ - جواز إضافة الفوائد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف . شرطه أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة الدرجة الأولى وأن يكون ما يطلب إضافته أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية . طلب فوائد "كوبونات" الأسهم المطالب بردا أمام محكمة الدرجة الأولى يعد طلبا جديدا لا يصح إبدائه أمام محكمة الاستئناف .</p> <p>(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣) ٦٤ ع ١٤ ٤١٣</p>

رقم المادة	رقم القاعده والعدد	
		نطاق الاستئناف :
		نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، يترتب عليه عودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض . جواز إضافتهم إلى طلباتهم الأصلية ما أجازره لهم القانون إضافته في الاستئناف .
٥٢٠	٧٤ ع ٢	(الطعن أرقام ٢٩٩، ٣١٩، ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣) -
		الحكم في الاستئناف :
		فصل محكمة الدرجة الثانية في الاستئناف الأصل يغنيها من نظر الاستئناف المرفوع بشأن وصف النفاذ .
٦٧٧	٩٦ ع ٢	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣)
		رسم الاستئناف :
		رسم الاستئناف في الدعاوى معلومة القيمة . تقديره على أساس الفئات الميئة في المادة الأولى من قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . الرسم المنخفض إلى النصف لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية . تقديره على أساس الفئات الميئة في تلك المادة . في الدعاوى متعددة الطلبات الناشئة عن أسباب قانونية مختلفة . تحديد الرسم على أساس قيمة كل طلب منها على حدة . لا محل للتفرقة بين فصل الحكم في الموضوع أو في مسألة فرعية .
١١٨٢	١٧٠ ع ٣	(الطعن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	رقم
استيلاء		
		<p>”الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥“ .</p> <p>١ - الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها وبعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور . لا يتحقق ذلك بمجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته .</p>
١١٣٩	٣٤١٦٣	<p>(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)</p> <p>٢ - الاستيلاء المجرد لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول السلعة ومنع المضاربة فيها . ليس من شأن هذا الاستيلاء نقل ملكية السلعة أو حيازتها إلى الحكومة . تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة أمر جائز .</p>
١١٣٩	١٤١٦٣	<p>(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)</p>
أشخاص اعتبارية		
		<p>١ - الأشخاص الاعتبارية لها الشخصية المعنوية والحق في التقاضى ، ولكل منها نائب يعبر عن ارادته . لم يمنح المشرع مصاحبة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم ينحول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها في شخص مديرها أو في شخص وزير المالية أو وزير الأشغال يجعلها غير مقبولة . تبعية مصلحة التنظيم لمجلس بلدى القاهرة الذى يمثلها محافظها في التقاضى . محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة في تمثيل مصلحة التنظيم .</p>
٦٧٢	٩٥ ٢٤	<p>(الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٧٢	٩٥ ع ٢	٢ - مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزع الملكية لا يضمنى بذاته عليها أهلية التقاضى . وليس فى نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ ما يسبغ على مصلحة التنظيم هذه الأهلية . (الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)
١٠٥١	١٤٩ ع ٣	٣ - دفع مبلغ إلى مصلحة المحارى فى وقت كانت تابعة فيه لوزارة الشؤون البلدية واقتروية وفرعا من فروعها . دخول المبلغ فى ذمة الوزارة . توجيه الدعوى باسترداد ذلك المبلغ إلى الوزارة وحدها لا مخالفة فيه للقانون . (الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٤)
« الشركات » :		
٦٧	١٤ ع ٤	٤ - للشركة الشخصية الاعتبارية ولها اسم يميزها عن غيرها . (الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣)
١٣٦	١٥ ع ١	• - الشركة المساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديرها . توجيه الطعن إلى الشركة المساهمة باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها فى الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها فى تقرير الطعن بالنقض يكفى لصحته فى هذا الخصوص . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إصلاح زراعى
		(١) إقرار المالك والتحفظ الوارد به :
		للك أن يضمن إقراره — بما اختاره من أطيان تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى — ما شاء من التحفظات . تحقيق هذا الإقرار وما تضمنه من تحفظات منوط بالجهة التى حددها القانون . قبول هذه الجهة التحفظ الوارد بإقرار المالك — ومؤداه أن يحتفظ بالقدر المبيع منه ضمن ما اختاره من أطيان معد عدم الاعتداد بعقد البيع . ليس للمشتري من المالك أن يجادل فى صحة ذلك التحفظ أو يعترض عليه . (المعلن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جامة ١٩٦٢/١/٢)
٣٧	١٤٣	
		(ب) تصرفات المالك :
		لم يحظر قانون الإصلاح الزراعى على المالك التصرف فيما يستبقيه لنفسه من أطيان فى حدود المائتى فدان ولم يضع قيودا على ذلك . صدور قانون الإصلاح الزراعى لا يترتب عليه استحالة تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية ما باعه منها . عدم إدراج المالك القدر المبيع ضمن ما اختاره من أطيان بصفة أصلية وإيراده فى إقراره تحفظا بأن يندرج ضمن هذه الأطيان فى حالة عدم الاعتداد بالبيع وقبول جهة الإصلاح الزراعى هذا التحفظ . امتناع نقل الملكية فى الفترة بين تقديم الإقرار وموافقة جهة الإصلاح الزراعى على التحفظ . مانع مؤقت لم يترتب عليه — فى حدود سلطة محكمة الموضوع — زوال المنفعة المرجوة من العقد وليس له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الالتزام فى تلك الفترة دون أن يؤدى إلى انقضاء العقد بقوة القانون . (المعلن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق — جامة ١٩٦٢/١/٢)
٣٧	١٤٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) تصرفات المالك غير الثابتة التاريخ : "عدم الاعتداد بها" :
		عدم الاعتداد بعقد البيع الصادر من مالك خاضع لقانون الإصلاح الزراعي قبل يولييه سنة ١٩٥٢ - في حق جهة الإصلاح الزراعي - لعدم ثبوت تاريخه لا يعني بطلان هذا العقد - موافقة جهة الإصلاح الزراعي على إدراج القدر المبيع ضمن ما اختاره المالك وفقا للقانون يجعل القدر المبيع بمنجاة من الاستيلاء . ليس لجهة الإصلاح الزراعي أن تعترض على التصرفات الواردة عليه . لا تعارض بين قرار اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي - قبل تلك الموافقة - بعدم الاعتداد بالبيع وبين الحكم بالزام المشتري بدفع باقي ثمن المبيع على أساس قيام العقد . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢) ... ١٤٣ ... ٣٧
		(د) القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ :
		قانون الإصلاح الزراعي يعتبر حادثا طارئا فهو حادث استثنائي عام لم يكن في الوصف توقعه ولا كان ممكنا دفعه . الحادث الطارئ قد يكون تشريعا كما قد يكون عملا أو واقعة مادية . النتيجة التي رتبها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ - لا يمكن تعليقها إلا على أساس اعتبار قانون الإصلاح الزراعي ظرفا طارئا .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٧	١٤٣	<p>تدخل المشرع بالقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد به قصر تطبيق نظرية الحدودات الطارئة على خصوصية بعينها إذ صرح بأن حكمه لا يخل بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدني بالنسبة لهذه الصفقة ومن هذه الأحكام حكم الظروف الطارئة .</p> <p>(الملحق رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)</p> <p>(هـ) توزيع الأراضي المستولى عليها :</p> <p>” حق صغار الزراع “ :</p> <p>حق صغار الزراع الذين يوزع عليهم الأراضي المستولى عليها لا يتعلق بالأرض الخاضعة للاستيلاء طبقاً لقانون الإصلاح الزراعي ، إلا بعد تمام الاستيلاء والتوزيع ، أما قبل ذلك فليس لهم تمت حقوق عليها .</p> <p>(الملحق رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)</p> <p>(و) اللجنة العليا للإصلاح الزراعي :</p> <p>” إدارة استيلاء “ :</p> <p>ما يصدر من إدارة الاستيلاء — التي ناط بها المشرع تنفيذ أحكام قانون الإصلاح الزراعي — والقيام بعمليات الاستيلاء والتوزيع ، يعتبر صادراً من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي باعتبار أن هذه اللجنة قد فوضت تلك الإدارة في إصدار كل ما يتعلق بمسائل الاستيلاء .</p> <p>(الملحق رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٣)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ز) اختصاص اللجنة القضائية :
		اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي مقصور على الفصل فيما يعترض الاستيلاء من منازعات سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعي وبين المستولي لديهم بشأن بيانات القرارات المقدمة منهم وصحة الاستيلاء أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعي وبين الغير ممن يدعى ملكية الأرض التي تقرر الاستيلاء عليها وتعيين أصحاب الحق في التعويض عنها . غير ذلك من المنازعات بين الأفراد بشأن تنفيذ الاتفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفا فيها لا تدخل في اختصاص اللجنة القضائية . الاختصاص بها للمحاكم صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص . (الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٣)
٢٧	١٤٣	
		اعتراض الخارج على الحصومة
		(أ) مناطه :
		النش أو التواطؤ أو الإهمال الجسيم ليس مبررا لاعتراض الخارج عن الحصومة إلا إذا توافرت علاقة السببية بينه وبين الحكم الصادر فيها . (الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٢/١/٢٤)
١٧٠	١٤٢١	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) أسبابه :
		استخلاص الحكم أن في مكنة الطاعن تحريك الاستئناف باسم المطعون عليه قبل فوات مدة سقوط الخصومة . اسناده الإهمال الجسيم للطعون عليه — كسبب لإعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر بسقوطها — في غير محله . استخلاص موضوعي مبرر متى كان بأسباب مائغة .
١٧٠	١٤٢١	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		(ج) قبوله :
		١ — شرط قبول الاعتراض أن لا يكون المعارض قد أدخل أو تدخل في الدعوى التي صدر فيها الحكم المعارض عليه .
		٢ — على المحكمة التي يرفع إليها الاعتراض أن تتحقق من تلقاء نفسها من توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقبوله . القضاء يعدم قبوله انتخاف هذه الشروط ولو لم يدفع الخصم أمامها بذلك .
١٢٠٢	١٧٤ ع ٣	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)
		(د) أثره :
		الاعتراض على الحكم . أثره . إعادة طرح الخصومة على المحكمة من جديد . مناط ذلك أن يكون الاعتراض جائزا أو مقبولا .
١٢٠٢	١٧٤ ع ٣	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	إعلان
		إعلان أوراق المحضرين :
		(١) بالنسبة لشخص المعلن إليه :
		وجوب إثبات المحضر في ورقة الإعلان إقامة المخاطب معه مع المعلن إليه ، المساكفة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان. إعلان الطعن إعلانا صحيحا في الميعاد المحدد قانونا إجراء جوهري يترتب على إغفاله البطلان .
٣٤٢	١٤٥٤	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		(ب) بالنسبة للدولة :
		تسلم صور الإعلان بصحف الدعاوى والطعون والأحكام - فيما يتعلق بالدولة - إلى إدارة قضايا الحكومة أو إلى مأمورياتها بالأقاليم بحسب الاختصاص المحلي لكل منها . إعلان الوزراء بوصفهم ممثلين للدولة يكون صحيحا سواء صامت الصيغة في المركز الرئيسي لإدارة القضايا أو في المأمورية التي تختص بالدعوى محليا .
٢٠٣	١٤٢٧	(الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) بالنسبة للمقيم بالخارج :
		الأصل جواز تسليم صورة الإعلان بالنسبة للأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج إلى النيابة لترسلها إلى وزارة الخارجية كي تقوم بتوصيلها بالطرق السياسية . أوجب الشارع في بعض الأحوال وجوب إعلان الشخص الذي له محل إقامة معلوم بالخارج بتسليم الصورة لنفس الشخص أو في موطنه مستبعدا جواز تسليم الصورة للنيابة . من ذلك ما نصت عليه المادتان ٣٧٩ و ٥٥٠ مرافعات : وجوب إعلان حجز ما للمدين لدى الغير لشخص المحجوز لديه المقيم في الخارج أو في موطنه بالأوضاع المقررة في البلد الذي يقيم فيه . مواعيد الطعن في الأحكام تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . لا تجوز مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للعلن إليه موطن معلوم في الخارج .
٢٢٦	١٤٣١	(الطعن رقم ٢٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧)
		(د) إعلان الشركات التجارية :
		المقصود بمركز الشركة الذي يجب تسليم صورة الإعلان فيه على ما نصت عليه المادة ١٠ من قانون المرافعات المختلط والتي تقابل المادة ٨ من قانون المرافعات الأهل الملغى هو المركز الرئيسي للشركة . بطلان الإعلان إذا لم يتم في المركز الرئيسي . تحويل القانون المدعى الحق في رفع دعواه أمام محكمة غير محكمة موطن المدعى عليه لا يعفيه من واجب إعلان المدعى عليه في موطنه الذي أوجب القانون إعلانه فيه .
٦٥٣	٢٤٩٣	(الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	رقم
		إجراءات الاعلان :
		إثبات المحضر في أصل ورقة اعلان الطعن انتقاله الى محل المطعون عليه ومخاطبة تابعه المقيم معه لغيابه واعلانه بصورة من تقرير الطعن . كفاية ذلك في الدلالة على أن الاعلان تم وفقا للقانون . المحضر غير مكلف بالتحقق من صحة من يتقدم اليه لاستلام الاعلان ممن ورد بيانهم في المادة ١٢ مرافعات طالما أن هذا الشخص قد خوطب في موطن المراد إعلانه — عدم وضوح خط المحضر المنوط به الاعلان لا أثر له على صحة الاعلان متى كان المطعون عليه لم يدع أن من قام به ليس من المحضرين .
٧٦٩	٢٤١٠٨	(الطن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		بيانات أوراق المحضرين :
		١ — الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاهنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصوصهم في الدعوى وصفته ومحل علمه كافيا . كل بيان من شأنه أن يفى بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .
٧٥٠	٢٤١٠٥	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)
		٢ — لا يلزم في البيان الخاص باسم المعلن أكثر من ذكر الاسم واللقب م ١٠ مرافعات . لا تأثير لما يقع من خطأ في بيانات الاسم في صحيفه اعلان الطعن على صحته ما دام أنه قد استوفى هذا البيان في صدره . بيانات الورقة المعلنة تكل بعضها بعضا .
٨٧٨	٢٤١٢٥	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - متى وجه الاعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم ممثل الشركة . الشركة هي المقصودة بالخصومة دون ممثلها .
٩٧٤	٣٤١٣٦	(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		٤ - على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة . وجوب توجيه الإعلان إلى جميع الورثة في الميعاد . اغفال ذلك يستتبع بطلان الطعن .
١١٦٠	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
		الاعلان في الوطن المختار :
		١ - اغفال المحضر إثبات عدم وجود المطلوب إعلانه في أصل ورقة إعلان الطعن ، وخلو الأوراق مما يفيد أن المطلوب إعلانه قد اتخذ مقعداً أثره محلاً مختاراً له في ورقة إعلان الحكم . بطلان إعلانه مع الموظف بتلك الدائرة بتقرير الطعن .
٦١٦	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
		٢ - اتخاذ المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة إعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المحل المختار بمقام موطنه الأصلي . جواز إعلان الطعن إليه في هذا المحل .
٧٦٩	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الإعلان بطريق البريد :
		يكفى في صحة إعلان الممول بربط الضريبة العامة على الإيراد أن يكون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . رفض الممول استلام الخطاب يقوم مقام الاعلان . (الملحق رقم ٥٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/١٢/١٩٦٣)
١١٣٥	١٦٢ع ٣	
		إعلان صحيفة الاستئناف :
		١ - إعلان صحيفة الاستئناف لمكتب محام لم يتخذ ملاحضات للمستأنف عليه في ورقة إعلان الحكم الابتدائي . بطلان أوراق التكليف بالحضور اعيب في الإعلان . عدم تعلقه بالنظام العام . تمسك المستأنف بزوال العيب الذي لحق بإعلان صحيفة الاستئناف لحضور محام عن المستأنف عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف . التفات الحكم عن هذا الدفاع الجوهرى . قصور يستوجب نقضه . (الملحق رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/١/١٩٦٣)
١٥٣	١٤١٨ع ١	
		٢ - إعلان الطاعنين بصورة واحدة من صحيفة الاستئناف في موطنهم المختار المبين في ورقة إعلان الحكم وهو مكتب المحامى الموكل عنهم والذي باشر الخصومة في مرحلتى التقاضى في نطاق توكيله . لا بطلان . (الملحق رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٣)
٧٥٠	١٠٥ع ٢	
		راجع : نقض (القواعد ١٠, ١٥, ٢٣ ص ١٠٠, ١٣٦, ١٨٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	اعلان الطعن في الحكم :
٤٧٥	٢٤ ٦٧	١ - حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد ، تمسكه ببطلان اعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك . لا بطلان . (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
٧٣٦	٢٤ ١٠٤	٢ - صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا . متى وجه الاعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم الممثل الحقيقي لها . (الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٨١٠	٢٤ ١١٤	٣ - على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الاعلان ليعلم بالطعن من يجب اعلانه به قانونا . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة ، وجوب توجيه الاعلان إلى جميع الورثة في الميعاد . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٣)
٨١٠	٢٤ ١١٤	٤ - مجال تطبيق المادة ٣٨٣ مرافعات التي تجيز للمحكوم عليه إعلان الطعن إلى ورثة المحكوم له بجملة دون بيان أسمائهم وصفاتهم أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب أن يتم اعلان الطعن فيه . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بطلان إجراءات الإعلان :
		البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من إجراءات بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام، ليس لغير من شرع البطلان لمصاحته التمسك به . كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لغير من شرع البطلان لمصاحته التمسك به . إفادة من صح إعلانه من البطلان الحاصل في إعلان غيره لا يكون إلا بعد أن يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة . ليس للمحكمة أن تقضى من تلقاء نفسها ببطلان إعلان من لم يحضر من الخصوم لعيب في الصورة المسلمة إليه خلا منه الأصل المقدم إليها .
٥٧٩	٢٤ ٨٤	(العنان رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...
١١٧٠	٣٤ ١٦٨	(راجع نقض الطعن ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٨) ...
		أعمال تجارية
		قروض المصارف :
		القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته . وبالنسبة للمقرض فتري محكمة النقض اعتبارها كذلك عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيا كان الغرض الذي خصص له القرض . خروج هذه القروض عن نطاق الحظر الوارد في المادة ٢٣٢ مدني . خضوعها للقواعد والعادات التجارية .
٩٣٦	٢٤ ١٣١	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧) ...
٩٤٦	٢٤ ١٣٢	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧) ...

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة	
		إفلاس
		التوقف عن الدفع :
		تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل . عدم جواز تعديله إلا بطريق الطعن في الحكم بالمعارضة عملا بالمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ ق التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٢٤٣	٣٤ ع ١	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)
		دعوى شهر الافلاس :
		دعوى الغير بأحقية له لمحل تجارى وضعت عليه الأختام على أنه مملوك للمدين المطلوب شهر إفلاسه ، ليست من دعاوى شهر الافلاس ولا من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة . استئناف الحكم الصادر فيها لا يرفع بتكليف بالحضور .
١٧٦	٢٢ ع ١	(الطن رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٦٣)
		الدعوى الناشئة عن التفليسة :
		لا يعتبر الحكم صادرا في دعوى ناشئة عن نفس التفليسة وخاضعا في استئنافه للميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٩٤ من قانون التجارة ، إلا إذا كان النزاع الذي فصل فيه لا يعرض إلا بمناسبة الإفلاس ويستلزم تطبيق حكم من الأحكام الواردة في قانون التجارة في باب الإفلاس . ليس كذلك الحكم الصادر في دعوى صورية التصرف الحاصل من المفلس صورية مطلقة . ميعاد الاستئناف بالنسبة له هو الميعاد العادى المبين بالمادة ٤٠٢ من قانون المرافعات .
٢٨٣	٤٢ ع ١	(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢١/٢/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دعوى إبطال تصرف المفلس في فترة الريبة :
		طلب الدائن إبطال البيع الحاصل من المفلس لصوريته صورية مطلقة وطلب إبطاله لصدوره منه في فترة الريبة . طلبان وإن اتحدا محلا وخصوصا إلا أن السبب القانوني في كل منهما مغاير للآخر .
٢٨٣	٤٢ ع ١٤	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		تمثيل السنديك لجماعة الدائنين :
		١ — تمثيل السنديك لجماعة الدائنين في كل ما له علاقة بأموال التفليسة وفي الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة .
		٢ — تمثيل السنديك لدائني التفليسة . عدم صدور أمر بعزله . عدم انتهاء ذلك التمثيل إلا باقضاء التفليسة بالصلح أو اتحاد الدائنين .
١٢٠٢	١٧٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)
		حكم شهر الإفلاس :
		” أثره “ :
		الحكم بشهر إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس جميع الشركاء المتضامنين فيها بغير حاجة إلى حكم على الشريك بصفته الشخصية .
١٢٠٢	١٧٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		إلتزام
		(أ) مصادر الإلتزام :
		نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للإلتزام .
٥٢٠	٧٤ ع ٢	(الطعن أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٣)
		(ب) أركان الإلتزام :
		محل الإلتزام :
		يكون محل الإلتزام معلوم المقدار إذا كان تحديده مقداره قائما على أصل ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . عدم جواز القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض عن العمل غير المشروع يقتضي تطبيق الحكم ذاته على التعويض عن عدم تنفيذ الإلتزام بمعناه الدقيق أي كان مصدره كلما كان تقدير هذا التعويض خاضعا لمطلق تقدير القاضي . سريان الفوائد في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم النهائي في الدعوى باعتبار أنه التاريخ الذي يصبح فيه محل الإلتزام معلوم المقدار.
٥٥٤	٧٩ ع ٢	(الطعن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٨/٤/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) أوصاف الالتزام :
		”الشرط الواقف“ :
		١- استبدال الوقف لا يتم ولا ينتج آثاره القانونية إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البذل الشرعية ، ومن ثم فالتعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف وبين من يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها يعتبر معلنا على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة بحيث إذا تخلف هذا الشرط بأن رفضت المحكمة توقيع صيغة البذل للراسي عليه المزاد فإن التعاقد يصبح كأن لم يكن .
١٢٣	١٤ ١٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق -- جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٢ - الالتزام بالتعويض عن قرار إداري مخالف للقانون من سنوات لاحقة لرفع الدعوى يعتبر إلزاما احتماليا . عدم صريان التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له .
٥٢٠	٢٤ ٧٤	(الطعن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق -- جلسة ١١/٤/١٩٦٣)
		(د) تعدد طرفي الالتزام :
		”التضامن“ :
		تضامن المتنازل والمتنازل له في المسؤولية عما استحق من ضرائب على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما إلى المتنازليين والمتنازل إليهم المتعاقبين . التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن .
٨٣٤	٢٤ ١١٨	(الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٨ ق -- جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)

رقم القاعدة والعدد	رقم المادة	
		(هـ) آثار الالتزام :
		١ - طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض قسيان يتقاسمان تنفيذ التزام المدين ويتكافآن قدرا بحيث يجوز الجمع بينهما إذا تم التنفيذ العيني متأخرا ، فإذا كانت الدعوى قد رفعت أمام محكمة أول درجة بطلب رد أسهم أو قيمتها فإن الطلب على هذه الصورة ينطوى على طلب التنفيذ العيني والتنفيذ بطريق التعويض .
٤١٣	١٤٦٤	(الطن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٨)
		التنفيذ العيني :
		٢ - القضاء بتنفيذ العقد تنفيذا عينيا على نفقة المفاوض عملا بالمادة ٢٠٩ مدني مؤداه عدم استعالة تنفيذ العقد وبقاؤه نافذ الأثر بين طرفيه .
٦١١	٢٤٨٥	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥)
		٣ - للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى اخلال التعاقد معها بالتزامه - فلها أن تحمل بنفسها محله في تنفيذ الالتزام أو تعهد إلى شخص آخر بتنفيذه على حساب التعاقد المتخلف .
١٠٨	٣١٥٤	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/٢١)
		الحق في الحبس :
		لا يكفي في تقرير حق الحبس وجود دينين متقابلين وإنما يشترط أيضا قيام ارتباط بينهما - ليس للمودع لديه حق حبس الشيء المودع إلا مقابل استيفاء المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون قد أنفقها على ذات الشيء . أجره سائق السيارة التي دفعها المودع لديه عن المودع وبتكليف منه لا تدخل في نطاق المصروفات التي تجيز للمودع لديه حق حبس السيارة لاستيفائها .
٩٤٦	٢٤١٣٣	(الطن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(و) انقضاء الالتزام : " بالوفاء " :
		١ - عرض المشتري باقى الثمن على البائع أمام محكمة الدرجة الأولى وتمسكه بهذا العرض فى مواجهة البائع اعتبار ذلك بمثابة عرض أبدى حال المرافعة . لا يلزم لصحته اتخاذ إجراءات أخرى .
٣٩٨	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٨) راجع : " قوة قاهرة " (القاعدة ٣ ص ٣٧) .
		٢ - شرط إضافة أثر العقد الذى يبرمه النائب مع الغير إلى الأصل أو خلفائه هو أن يكون النائب والغير كلاهما معا مجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . امتظهار محكمة الموضوع فى نطاق سلطتها الموضوعية أن النائب كان على علم بانقضاء توكيله عن أحد الدائنين وانتهاء وصايته من باقى الدائنين ببلوغهم من الرشد . عدم تمتع الغير (المدين) فى هذه الحالة بالحماية التى أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر . الوفاء الحاصل منه للنائب باعتباره وكيلًا ظاهرًا يكون غير مبرئ لذمته .
٧٥٩	٢٤ ١٠٧	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠) ٣ - الدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بمظهر صاحب الحق . لا يكفى فى اعتبار الدائن الظاهر مجرد كونه محكومًا له مع باقى الورثة بالدين المنفذ به . وليس فى اتصافه فى إجراءات التنفيذ بصفة الوصى أو الوكيل ما يتوافر به له مركز قانونى يجعله فى حكم الدائن الظاهر بالنسبة لحصة من ادعى الوصاية أو الوكالة عليه . مناط صحة الوفاء للدائن للظاهر أن يكون المدين حسن النية معتقدا أنه ينفى بالدين للدائن الحقيقى .
٥٩	٢٤ ١٠٧	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		انقضاء الالتزام بما يعادل الوفاء :
		” اتحاد الذمة “ :
		اتحاد الذمة يقتضى وجود التزام واحد يخلف أحد طرفيه الطرف الآخر فيه ، فيرتب على اجتماع صفتي الدائن والمدين في ذات الشخص انقضاء الدين . اجتماع صفتي المستأجر والمشتري للمعين المؤجرة في شخص واحد لا تقوم به حالة اتحاد الذمة بالنسبة لعقد الإيجار فيقتضى بها إلا إذا كان قد ترتب على الشراء حلول المشتري محل المؤجر في هذا العقد بالذات . شراء المستأجر من الباطن المعين المؤجرة من المالك يترتب عليه حلوله محل المالك في الاجارة الصادرة منه إلى المستأجر الأصلي دون حلوله محل المستأجر الأصلي في الاجارة الصادرة من الأخير إليه .
٩٢٨	٢٤١٣٠	(الطنان رقا ٢٢٧ ، ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧) ..
		انقضاء الالتزام دون وفاء :
		” استحالة التنفيذ “ :
		يصح اعتبار الفيضان الغير متظر قوة قاهرة من شأنها إحفاء الملتزم من تنفيذ التزامه . تقرير الحكم بأن الفيضان على إطلاقه لا يعد قوة قاهرة وعدم بحثه ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقعه . قصور .
٦٠	٢٤٨٠	(الطنان رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أمر أداء
		١ - عدم اختصاص قاضي المحكمة الجزئية بإصدار أمر أداء بالأجرة الزائدة المتنازع عليها في منازعة إيجارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .
٢٩٣	٤٤ ع ١	(الملحق رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)
		راجع : اختصاص (القاعدة ٤٤ ص ٢٩٣)
		٢ - أنزل المشرع أمر الأداء منزلة الأحكام وعامله معاملتها - اشتباه أوامر الأداء مع الأوامر على العرائض من حيث طريقة استصدارها ، إلا أنها تصدر بموجب السلطة القضائية لا الولائية . صلاحية أوامر الأداء لإستصدار أمر بالاختصاص .
٤٧٠	٦٧ ع ٢	(الملحق رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٤/٤/١٩٦٣)
		أموال عامة
		لا شبهة في اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة بعد أن ألغى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، النص الذي كان واردا في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة .
٣٠٣	٤٦ ع ١	(الملحق رقم ٢١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	أهلية
		أهلية التقاضى :
		يشترط لصحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلا للتقاضى وإلا قام مقامهم من يمثلهم . على الخصم مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير فى الصفة أو الحالة . علم الطاعن بقصر بعض خصومه وبصفة من يمثلهم وعدم اختصاصهم فى شخص الوصى عليهم . اعتبارهم غير ممثلين فى الدعوى .
٨٢٣	٢٤١١٦	(الطنن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		حوارضى الأهلية :
		” العته “
		١ - صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجر لا يمنع من الحكم بطلانه متى كانت حالة العته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها . قضاء الحكم للطعون عليه باختصاصه بقدر ادعى ملكيته بطريق الشراء من والدته بعقد مسجل . تمسك الطاعن ببطلان ذلك العقد لصدوره من المتصرفه وهى فى حالة عته . انتفات الحكم عن ذلك الدفاع الجوهرى والذى يترتب عليه اوضح تغير وجه الراى فى الدعوى . تعيب الحكم بالقصور ومخالفة القانون .
١٠٣٣	٣٤١٤٦	(الطنن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
		٢ - استناد الحكم فى إثبات قيام حالة العته الى التقرير الطبى الذى أثبت وجودها فى نوفمبر سنة ١٩٥٤ . إرجاع الحكم هذه الحالة الى ديسمبر سنة ١٩٥٣ تاريخ حصول التصرف . خلو التقرير مما يعين على تأكيد ذلك . عدم إفصاح الحكم عن مصدر آخر استمد منه تأكيد رجوع حالة العته الى ذلك التاريخ بالذات . قصور .
١٢٣١	٣٤١٧٧	(الطنن رقم ٧٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	أوراق تجارية
		سند الشحن الإذني : "تظهيره"
		لا تنتقل ملكية الحق الثابت بسند الشحن الإذني إلى المظهر إليه إلا بالتظهير التام م ١٣٤ تجارى . التظهير على بياض يعتبر بمنابة توكيل للمظهر إليه في تسلم البضاعة ولا يخوله حقا مستقلا عن حقوق موكله المظهر .
٧٣٦	٢٤١٠٤	(الطن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
١٠٠	١٤١٠	(وراجع استئناف الطن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)
		شيك :
		الأصل فيه أنه أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة الدليل .
٨٦٠	٢٤١٢٢	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣١ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		(ب)
		بطلان . بيع . بورصة
		بطلان
		البطلان المتعلق بالنظام العام :
		١ - الأصل أن يرفع الاستئناف بعريضة تقدم إلى قلم الكتاب فيما عدا الدعاوى المنصوص عليها في المادة ١١٨ مرافعات إذ يرفع الاستئناف عنها بتكليف بالحضور . مخالفة ذلك مؤداها البطلان الذي تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .
١٧٦	١٤١٢٢	(القضية رقم ٣٣٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - يحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض موقعا عليه من محام مقبول أمامها وموكل عن الطاعن وإلا كان الطعن باطلا . تقضى المحكمة بهذا البطلان من تلقاء نفسها .
٣٤٢	١٤٥٤	(الطعن رقم ٢٥ لسنة ٧٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		٣ - على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يجب اعلانه به قانونا . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالاحالة . وجوب توجيه الاعلان إلى جميع الورثة في الميعاد . اغفال ذلك يستتبع بطلان الطعن .
١١٦٠	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
		٤ - طلب بطلان القيد وإجراءات نزع الملكية والغناء ما انتهت به تلك الاجراءات من الحكم ببيع العين محل النزاع مع تثبيت الملكية . نزاع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة إلى أحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
١١٦٠	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
		٥ - اعلان الطعن في الميعاد لإجراء حتمى يترتب على اغفاله تبطلان .
١١٧٠	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٨)
		٦ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالجنسية . يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى أصلا بوصفها دعوى جنسية ، أو ترفع بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة الجنسية كسألة أولية . فوات ذلك يبطل للحكم .
١٢٣٥	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		البطلان غير المتعلق بالنظام العام :
١٥٢	١٤١٨	١ - بطلان أوراق التكليف بالحضور لغيب في إعلانها لا يتعلق بالنظام العام على ما يستفاد من المادة ١٤٠ من قانون المرافعات ومذكرته التفسيرية . (الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)
٢٩٨	١٤٤٥	٢ - بطلان بيع ملك الغير بطلان نسبي مقرر لمصلحة المشتري . له وحده أن يطلب إبطال العقد - ما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب المشتري البطلان فإن العقد يبقى قائماً منتجاً لآثاره ويكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته فيه ويعد هذا منه إجازة للعقد . (الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)
١٠٠	١٤١٠	٣ - إقفال المحضر إثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه البطلان ، إلا أنه متى كان تقرير الطعن بالنقض قد تم في الميعاد وقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به . (الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)
١٣٦	١٤١٥	٤ - حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد . تمسكه ببطلان إعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك ، غير مقبول . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
٢٠٣	١٤٢٧	٥ - مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو إعلام ذوى الشأن إعلاماً كافياً بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم . كل ما يكفي للدلالة على ذلك يحقق هدف المشرع . مثال . (الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤١٧	١٤٦٥	٦ - بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع سير الخصومة هو بطلان نسبي قرره القانون لمصلحة من شرع الاقطاع لحمايتهم حتى لا تتخذ هذه الإجراءات بغير علمهم ويصدر الحكم في الدعوى في غفلة منهم . (الملن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) راجع : ضرائب (القاعدة ٥٨ ص ٣٧٢) . راجع - إعلان قاعدة ٨٤ ، وشقة قاعدة ٨٦ ، وإعلان قاعدة ٩٣ ، وتنفيذ عقارى قاعدة ١٠٧ ، ونقض قاعدة ١١٤ ، واستئناف قاعدة ١١٦ ، وضرائب قاعدة ١١٩ بورصة عقود بيع القطن تحت القطع : (١) خيار المشتري في التغطية : خيار البائع في قطع السعر يقابله خيار المشتري في التغطية . الترام البائع أن يوفر للمشتري الوقت الذي يتسع للتغطية التي تتم بأجراء عملية عكسية يجريها المشتري في وقت القطع وبسعره ومن مقدار معادل للمقدار الذي تم قطعه كي يأمن تقلبات الأسعار . ومتى تمت التغطية تحقق للمشتري مركز قائم في البورصة قوامه العملية العكسية التي يكون قد أجراها ببورصة العقود . اما إذا استحال إجراء عملية التغطية لعدم وجود تعامل فعلي في بورصة العقود فلا يتحقق هذا المركز . (الملن رقم ١١٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١) ٥٢٩ ٢٧٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) القطع على سعر التعامل :
		القطع على سعر التعامل في بورصة العقود مقيد — على ما جرى عليه العرف — بشرط أن يكون السعر نتيجة تعامل فعلي وليس سعرا اسميا . اقرار المشرع لهذا العرف وتقنينه بما أورده بالمادة الأولى من القانون ١٨٤ سنة ١٩٥٩ المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ .
٢٩٠	٢٤٧٥	(الطن رقم ١١٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١١/٤/١٩٦٣)
		بيع
		انعقاده :
		لا ينعقد البيع إلا باتفاق العاقدين على طبيعة العقد بحيث تتلاقى إرادتهما في إيجاب وقبول على حصول البيع . استخلاص المحكمة استخلاصا سائغا قانونا أن نية الطرفين لم تنصرف إلى البيع بل إلى اتفاقهما — وزارة التموين وشركة — على زيادة مقطوعية السكر المقرر لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية من السكر من الخارج . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٩٣	١٤٩	(الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٣)
		إلتزامات المشتري :
		” الوفاء بالثمن “ :
		عرض المشتري باقى الثمن على البائع أمام محكمة أول درجة وتمسك بهذا العرف في مواجهة البائع . اعتبار ذلك بمثابة عرض أبدى حال المرافعة . لا يلزم لصحته اتخاذ إجراءات أخرى .
٣٩٨	١٤٦٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إلتزامات البائع :
		(١) الإلتزام بنقل الملكية :
		١ - لم يحظر قانون الإصلاح الزراعى على المالك التصرف فيما يستبقيه لنفسه من أطيان فى حدود المائتى فدان ولم يضع قيذا على ذلك . صدور قانون الإصلاح الزراعى لا يترتب عليه استحالة تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية ما باعه منها . عدم إدراج المالك القدر المبيع ضمن ما اختاره من أطيان بصفة أصلية وإيراده فى إقراره تحفظا بأن يندرج ضمن هذه الأطيان فى حالة عدم الاعتداد بالبيع وقبول جهة الإصلاح الزراعى هذا التحفظ . امتناع نقل الملكية فى الفترة بين تقديم الإقرار وموافقة جهة الإصلاح الزراعى على التحفظ . مانع مؤقت لم يترتب عليه - فى حدود سلطة محكمة الموضوع - زوال المنفعة المرجوة من العقد وليس له من أثر سوى تأجيل تنفيذ الإلتزام فى تلك الفترة دون أن يؤدى إلى انقضاء العقد بقوة القانون .
٣٧	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		٢ - لـ لـ لـ أن يضمن إقراره - بما اختاره من أطيان تطبيقا لقانون الإصلاح الزراعى - ما شاء من التحفظات . تحقيق هذا الإقرار وما تضمنه من تحفظات منوط بالجهة التى حددها القانون . قبول هذه الجهة التحفظ الوارد بإقرار المالك - ومؤداه أن يحتفظ بالقدر المبيع منه ضمن ما اختاره من أطيان عند عدم الاعتداد بعقد البيع . ليس للمشتري من المالك أن يجادل فى صحة ذلك التحفظ أو يعترض عليه .
٣٧	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٣ - عدم الاعتداد بعقد البيع - الصادر من مالك خاضع لقانون الاصلاح الزراعي قبل يولييه سنة ١٩٥٢ - في حق جهة الاصلاح الزراعي لعدم ثبوت تاريخه لايعنى بطلان هذا العقد . موافقة جهة الاصلاح الزراعي على ادراج القدر المبيع ضمن ما اختاره المالك وفقا للقانون يجعل القدر المبيع بمنجاة من الاستيلاء . ليس لجهة الاصلاح الزراعي أن تعترض على التصرفات الواردة عليه . لاتعارض بين قرار اللجنة القضائية للاصلاح الزراعي - قبل تلك الموافقة - بعدم الاعتداد بالبيع وبين الحكم بالزام المشتري بدفع باقي ثمن المبيع على أساس قيام العقد .</p>
٣٧	١٤ ٣	<p>(الملحق رقم ٢٦٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣)</p>
		<p>٤ - انتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل حكم صحة التعاقد . هذه الملكية لا تسقط أبدا عن المالك . دعوى الاستحقاق التي تميمها لا يرد عليها التقادم المسقط دون المطالبة بالملكية . لئلا يكسبها ضد أي شخص لاسترداد ملكيته مهما طال عهد انقطاع صلته بهذا الملك .</p>
٣٩٨	١٤ ٦٢	<p>(الملحق رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٨)</p>
		<p>(ب) ضمان عدم التعرض :</p>
		<p>١ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولولم يشمرو وينتقل من البائع إلى ورثته . ليس لهم منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولدى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب الطويل المدة . ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بصحة التعاقد بسقوطها بالتقادم . اعتبار ذلك منازعة ممتنعة قانونا استنادا إلى التزام مورثهم بالضمان .</p>
٣٥٥	١٤ ٥٦	<p>(الملحق رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام أبدي يتولد من عقد البيع ولو لم يشهر وينتقل من البائع إلى ورثته . ليس للورثة منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى العقد إلا إذا تمسكوا بالتقادم المكسب الطويل المدة . دفعهم دعوى تثبيت ملكيته للقدر المبيع بالتقادم المسقط استنادا إلى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم بصحته . منازعة ممتنعة عليهم .
٣٩٨	١٤ ٦٢	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		٣ - انتهاء الحكم إلى انفكاك التزام البائع بضمان التعرض القانوني عملا بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٤١ مدني ، لا يعيبه بعد ذلك وصفه التعرض بأنه مادي إذ لا تأثير لذلك على وجه الرأي في الدعوى .
٦٣١	٢٤ ٨٩	(الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
		(ج) ضمان الاستحقاق :
		استبدال الوقف لا يتم قانونا إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البذل الشرعية . التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها ، معلق على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة . تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن .
		ليس للرامي عليه المزاد - إذا رفضت المحكمة توقيع صيغة البذل له وأوقعتها لغيره وانتقلت الملكية إلى هذا الغير - أن يرجع على وزارة الأوقاف بضمان الاستحقاق أو يطالبها بالتعويض على أساس فسخ العقد . الرجوع بضمان استحقاق البيع لا يكون إلا على أساس قيام عقد البيع كما أن الفسخ لا يرد إلا على عقد كالله وجود .
١٢٣	١٤ ١٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم الفقرة والعدد	
		(د) العجز أو الزيادة في المبيع :
		إذا وجدت زيادة بالمبيع المعين بالذات أو المبيع مقداره في عقد البيع ، ولم يكن هناك اتفاق خاص بين الطرفين بخصوصها أو عرف معين بشأنها فإن العبرة في معرفة أحقية المشتري في أخذ هذه الزيادة بلا مقابل أو عدم أحقيته في ذلك على مقتضى حكم المادة ٤٣٣ من القانون المدني ، هي بما إذا كان ثمن المبيع قدر جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة . أما التمييز بين البيع الجزائي والبيع بالتقدير فامر يتعلق بتحديد الوقت الذي تنتقل فيه ملكية المبيع للمشتري في كل منهما وتعيين ما إذا كان البائع أو المشتري هو الذي يتحمل تبعه هلاك المبيع قبل التسليم . وإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأحقية المشتري في أخذ الزيادة التي ظهرت بالمبيع بلا مقابل عملاً بالمادة ٤٣٣ مدني على مجرد اعتباره البيع جزافاً مع أنه ليس من مؤدى ذلك حتماً أعمال حكم هذه المادة ومناطه أن يتفق على ثمن المبيع جملة لا بحساب سعر الوحدة ، فإن الحكم يكون قاصراً البيان .
٤١٧	١٤٦٥	(الملن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		بيع الوفاء :
		أصبح البيع الوفاي المقصود به إخفاء رهن عقارى باطلاً وفقاً للمادتين ٣٣٨ و ٣٣٩ مدني قديم بعد تعديلهما بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٣ . وقد أورد الشارع قرينتين على اعتبار البيع الوفاي مخفياً لرهن هما : اشتراط رد الثمن مع الفوائد ، بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ، كل منهما قرينة قانونية قاطعة لا يصح اثبات عكسها .
٧٥	١٤٥	(الملن رقم ٣٤١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		بيع ملك الغير :
		بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري ومن ثم فيكون له دون غيره أن يطلب إبطال العقد . وما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب البطلان صاحب الحق فيه ، فإن عقد البيع يبقى قائما منتجا لآثاره بحيث يكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته ويعد هذا منه إجازة للعقد .
٢٩٨	١٤٤٥	(الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/١/١٩٦٣)
		بيع الأعيان الموقوفة :
٧٠٨	٢٤١٠١	(راجع رفق الطعن ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق — ٢٣/٥/١٩٦٣)
		(ت)
		تأمين . تجزئة . تركة . تزوير . تسجيل .
		تسوية جبرية . تسوية الديون العقارية .
		تضامن . تعويض . تقادم . تموين .
		تنفيذ . تنفيذ عقارى . توزيع
		تأمين
		تعين المستفيد :
		تعين المستفيد في مشاركة التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوصها . استظهار المحكمة من مشاركة التأمين أن ورثة العامل هم المستفيدون لا الشركة التي كان يعمل بها .
		عدم خضوع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة على التركات .
٩٦٠	٢٤١٣٤	(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٣/٧/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	تجزئة
		أحوال عدم التجزئة :
		١ - عدم التجزئة المقصود بالمادة ٣٨٤/٢ مرافعات هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه أن الفصل في النزاع لا يحتمل غير حل واحد بعينه . نزاع قابل للتجزئة في شق منه وغير قابل لها في الشق الآخر . الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم عن الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم .
٣٨١	١٤ ٦٠ ...	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ...
		٢ - شرط افادة الخصم الذي فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله في الميعاد في حالة عدم التجزئة انضمامه إلى الطاعن في طلباته . لا يفيد من الطعن إن كانت له طلبات مستقلة تغاير طلبات رافع الطعن أو تزيد عنها .
٣٨١	١٤ ٦٠ ...	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ...
		٣ - النزاع بشأن صحة سند أو تزويره مما لا يقبل التجزئة في معنى المادة ٣٨٤ مرافعات .
٤٩٠	٢٤ ٦٨ ..	(الطعان رقا ٣٢ و ٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤) ... (وراجع حكم قاعدة ٦٨) .
		٤ - البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من اجراءات بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . افادة من صح اعلانه من البطلان الحاصل في اعلان غيره لا يكون إلا بعد أن يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة .
٥٧٩	٢٤ ٨٤ ...	(الطعان رقا ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦١٦	٢٤٨٦	٥ - القضاء ببطلان حكم صادر بالشفعة ورفض دعوى الشفعة ، قيام البطلان على أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تكن هي التي سمعت المرافعة ، مما لا يقبل التجزئة . (الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
٨١٠	٢٤١١٤	٦ - إعلان الطعن في الميعاد اجراء حتمى يترتب على إغفاله البطلان . إغفال إعلان بعض ورثة المطعون عليه يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة متى كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . (الطن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٠/١٣)
٨٢٣	٢٤١١٦	٧ - النزاع بين مصلحة الضرائب وورثة الممول على تحديد رقم المقارنة الذي تجرى على أساسه المحاسبة عن الضريبة الاستثنائية مما لا يقبل التجزئة . بطلان الاستئناف بالنسبة لبعض المحكوم لهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . (الطن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
٩١٦٠	٣٤١٦٦	٨ - طلب بطلان القيد وإجراءات نزع الملكية وإلغاء ما انتهت به تلك الإجراءات من الحكم ببيع العين محل النزاع مع تثبيت الملكية . نزاع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة إلى أحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين . (الطن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		تركة
		تصفية التركات :
		١ - عزل المصنفى أو استبدال غيره به يدخل دائماً في سلطان المحكمة بغير طلب . ليس في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنفى أو استبدال غيره به .
		٢ - حكم محكمة أول درجة بتعديل قائمة الجرد ينفذ في حق المصنفى الذى أقامته محكمة الدرجة الثانية كما كان نافذاً في حق سلفه دون حاجة إلى النص على ذلك في منطوق الحكم الاستثنائي .
٦٧٧	٢٤ ٩٦	(المظن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣)
		٣ - لا تعد أحكام تصفية التركات التى نظمها القانون المدنى من مسائل الأحوال الشخصية . لا محل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها .
٦٧٧	٢٤ ٩٦	(المظن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣)
		تزوير
		الادعاء بالتزوير :
		١ - تبرئة المتهم من جريمة تزوير سند لعدم كفاية الأدلة لا يجيز الادعاء بتزوير ذلك السند والقضاء برده وبطلانه .
٧١٥	٢٤ ١٠٢	(المظن رقم ٢٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - حق محكمة الموضوع في طرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت رسمية . شرط ذلك أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك مائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه .
١٠٠٦	٣٤٣١٤٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٣١)
		تسجيل
		تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم فيها :
		لاتنقل ملكية العقار من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو التأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إن كانت قد سجلت . للدعى في الحالة الأخيرة أن يحتج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذي تم فيه تسجيل الصحيفة . تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم الصادر فيه بصحة العقد دون التأشير بذلك الحكم على هامش الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية ولو كان الحكم نهائيا . بقاء الملكية في هذه الحالة للبائع وبعد التصرف بالمصدر منه لمشتري آخر صادرا من مالك . لا يحول دون الحكم لأخير بصحة ونفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول وصدور حكم لصالحه بصحة تعاقد .
٢٩٨	١٤٤٥	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٤)
		راجع : بيع (القاعدة ٦٢ ص ٣٩٨) .

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		تسوية جبرية
		تطبيق القرارات المحددة للأسعار الجبرية بأثر فوري . سريانها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
١١٣٩	٣٤١٦٣	
		تسوية الديون العقارية
		(١) الديون التي تخضع للتسوية :
		انطباق نص المادة ١٨ مكرر من القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية والمضافة بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ على جميع الدائنين الذين تقوم لجنة التسوية باخطارهم . يدخل في ذلك أصحاب الديون المضمونة برهن تأميني أيا كانت مرتبتها . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧١٩	٢٤١٠٣	
		(ب) واجب الدائنين :
		تخلف الدائنين عن تقديم البيانات والمستندات الخاصة بدينهم ، استبعاد دينهم من التوزيع ويكون حكمهم حكم الدائنين الذين بحثت اللجنة ديونهم ولم يصيبهم نصيب في التوزيع . (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧١٩	٢٤١٠٣	

رقم القاطعة والعدد	رقم الصفحة
(ج) قرار لجنة التسوية :	
"أثره" :	
<p>قرار لجنة التسوية مبرئ لخدمة المدين من كافة الديون التي تزيد على ٧٠ ٪ من قيمة عقاراته حسب قرار اللجنة لغاية يوم صدوره . انتهاء القرار لكل علاقة بين المدين ودائنيه السابقة ديونهم على تاريخ تقديم طلب التسوية . امتداد الحصانة التي أسبغها المشرع على أموال المدينين الذين قبلت اللجنة نهائيا تسوية ديونهم إلى كل مال آخر يؤول إليهم بعد التسوية .</p>	
٧١٩	٢٤١٠٣ ... (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢) ...
"حجته" :	
<p>صدور قرار لجنة التسوية باستبعاد الدين وفوات ميعاد التظلم لديها فيه . صيرورة القرار نهائيا وتكون له حجية الأحكام النهائية . امتناع الجدل فيه أمام المحاكم .</p>	
٧١٩	٢٤١٠٣ ... (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢) ...
(د) تصالح المدين والدائن :	
<p>التصديق على عقد الصلح من المحكمة قبل صدور قرار لجنة التسوية . دخول الدين موضوع الصلح ضمن الديون التي طلب المدينون من اللجنة تسويتها . قرار اللجنة باستبعاد الدين المذكور من التوزيع . لا أثر للصلح في هذه الحالة على القرار ما لم يثبت أنه ظل نافذا برضاء المدينين إلى ما بعد صدور القرار .</p>	
٧١٩	٢٤١٠٣ ... (الطن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تضامن
		تضامن المتنازل والمتنازل له في المسؤولية عما استحق من ضرائب على المنشأة المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما إلى المتنازلين والمتنازل إليهم المتعاقبين . التضامن لا يفترض ولا يؤخذ فيه بالظن . (الظن رقم ٢٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩) ... ١١٨ ع ٢ ٨٣٤
		تعويض
		التعويض عن نزع الملكية للمنفعة العامة :
		وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المنزوعة ملكيته - على ألا يزيد المبلغ الواجب إسقاطه أو إضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك (م ١٣ و ١٤ ق ٥ لسنة ١٩٠٧) . المقصود بزيادة القيمة هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصرا على هذا الجزء أو كان شاملا لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء للمنفعة العامة وسواء كانت هذه المنفعة مقصورة على المالك المنزوعة ملكيته وحده أم كان يشترك معه فيها آخرون . (الظن رقم ٢٧٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧) ... ١٦ ع ١ ١٤١

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التعويض عن الطلاق :
		الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة . يرد عليه التغير والتبديل كما يرد عليه الإسقاط . باصتناف الزوج الإسلام لا يكون لحكم النفقة السابق صدوره وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق . اعتبار الحكم أن إيقاع الطلاق قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة هي إسقاط حكم النفقة ورتب على ذلك الحكم بالتعويض عن الطلاق . مخالفة للقانون .
١٨٩	٢٤ ع ١	(الطن رقم ٥٢٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٠)
		التعويض عن القرار الإداري :
		الالتزام بالتعويض عن قرار إداري مخالف للقانون عن سنوات لاحقة لرفع الدعوى يعتبر التزاما احتماليا . عدم مريان التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له .
٥٢٠	٧٤ ع ٢	(الطون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		التعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح :
		العبرة في اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح هي مجرد الادعاء بالمخالفة لا بوقوعها بالفعل . وقوع المخالفة شرط للمسئولية لا للاختصاص .
١٢٢٢	١٧٦ ع ٣	(الطن رقم ٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)
		عناصر التعويض :
		عدم بيان الحكم لعناصر الضرر عند القضاء بالتعويض . قصور .
٥٢٠	٧٤ ع ٢	(الطون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		تقدير التعويض :
		١ - تقدير التعويض مسألة موضوعية تستقل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائفة . يتمتع الجدل في ذلك أمام محكمة النقض .
٥٦٥	٢٤ ٨١	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)
		٢ - عدم تقييد محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد وقع من المضرور . لمحكمة الاستئنافية بالأساس من سلطة مطلقة في التقدير أن تقرر الحكم الابتدائي على تقديره ولو اصبحت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما أرتأه ذلك الحكم من مسئولية التابع وحده عنه .
٦٦٣	٢٤ ٩٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩) (وراجع فوائد قاعدة ٧٩)
		٣ - عدم جواز التجاء المالك مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عند عدم الاتفاق عليه شرطه أن تكون جهة الإدارة قد اتبعت الإجراءات التي أوجبها القانون لتقدير التعويض . عدم التزام الإدارة هذه الإجراءات واستيلائها بالفعل على العقار دون اتفاق مع المالك على التعويض ، لساك في هذه الحالة أن يلجأ بعد انقضاء المواعيد المحددة لانتهاء من إجراءات تقدير التعويض إلى المحكمة ويطلب منها تقديره بمعرفة أهل الخبرة .
١٠٧٣	٢٤ ١٥٣	(الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		<p style="text-align: center;">تقادم</p> <p style="text-align: center;">(١) الدفع بالتقادم :</p> <p>١ - الدفع بالتقادم من الدفوع الموضوعية . الحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستند به المحكمة ولايتها على النزاع . ينبنى على استئنائه نقل النزاع برمته - دفعا وموضوعا - إلى محكمة الاستئناف التي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . قضاء الحكم المطعون فيه في الدفع والموضوع مما لا يبطله وليس فيه إخلال بحق الطاعنين في الدفاع . محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تلفت أطراف الخصومة إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .</p> <p>(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ... ٤٩ ع ١٢ ٣٢٠</p> <p>٢ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام مؤبد يتولد عن عقد البيع ولولم يشهد وينتقل من البائع إلى ورثته . ليس لهم منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى عقد البيع إلا إذا توافرت لديهم أولادى مورثهم بعد تاريخ البيع شروط التقادم المكسب الطويل المدة . ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بصحة التعاقد بسقوطها بالتقادم . اعتبار ذلك منازعة ممتنعة قانونا استنادا إلى التزام مورثهم بالضمان .</p> <p>(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١) ... ٥٦ ع ١٢ ٣٥٥</p>

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
٣ - التزام البائع بضمان عدم التعرض للمشتري . التزام أبدى يتولد عن عقد البيع ولولم يشهرو وينقل من البائع الى ورثته . ليس للورثة منازعة المشتري فيما كسبه من حقوق بمقتضى العقد إلا إذا تمسكوا بالتقادم المكسب الطويل المدة . دفعهم دعوى تثبيت ملكيته للقدر المبيع بالتقادم المسقط استنادا الى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم بصحته منازعة ممتنعة عليهم .	٣٩٨
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ٦٢ ع ١	٣٩٨
٤ - انتقال الملكية للمشتري من تاريخ تسجيل حكم صحة التعاقد . هذه الملكية لا تسقط أبدا عن المالك . دعوى الاستحقاق التي تمنحها لا يرد عليها التقادم المسقط دون المطالبة بالملكية . للمالك رفعها ضد أى شخص لاسترداد ملكيته مهما طال عهد انقطاع صلته بهذا الملك .	٣٩٨
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ٦٢ ع ١	٣٩٨
٥ - عند امتناع الدفع بالتقادم قانونا ، لا يجدى النعى بخطأ الحكم فيه اعتباره قاطعا للتقادم .	٣٩٨
(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ٦٢ ع ١	٣٩٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) التقادم المسقط :
		١ - المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ تؤول إلى الحكومة ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها . دخولها ضمن الأرباح والفوائد المتفرقة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول الصادرة من أية شركة تجارية أو مدنية . سقوطها بالتقادم مثل كل حق دورى متجدد (كالفوائد) يتقادم بنحو سنوي . حجز البنك جزءا من أرباح الكوبونات تحت يده أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها . أيلولة هذه المبالغ إلى الحكومة باعتبارها جزءا من الفائدة السنوية . لا يغير من طبيعتها مجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع علمه بأنها تزيد عن الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب .
٢٣٢	١٤٣٢	(الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٣)
		٢ - نص المادة ١٧٢ مدنى نص استثنائى . وروده فى خصوص الحقوق التى تنشأ عن العمل غير المشروع عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام .
٥٢٠	٢٤٧٤	(الطعن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ...
		٣ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع ، اعتبارها تصرفات قانونية لا أعمال مادية . سقوطها بالتقادم العادى .
٥٢٠	٢٤٧٤	(الطعن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ...
		٤ - ضريبة الملاحى ليست من الضرائب السنوية . سقوط الحق فى المطالبة بالمستحق منها بمضى ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها .
١٠٩٨	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>• - سقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل بسبب تأخير البضائع أو ضياعها أو تلفها بمضى ١٨٠ يوما . يخرج عن ذلك حالتى الغش والخيانة . لا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما .</p>
١١٥١	١٦٤ ع ٣	<p>(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢)</p> <p>(ج) وقف التقادم :</p> <p>يقف التقادم المسقط - م ١ ق ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ - لحق الحكومة فى المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانونين ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلين كضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك فى المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . الوقف يلحق كافة المبالغ التى بدأ تقادمها ولم يكتمل . لا يغير من ذلك أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التى كان يخشى سقوط الحق فى المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ .</p>
٣٢٠	١٤٤٩ ع ١	<p>(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٣/١٩٦٢)</p> <p>(د) قطع التقادم :</p> <p>١ - فى الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أى من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو ربطها . الإجراء القاطع للتقادم فى تلك الفترة يتمثل فى إخطار المول من قبل المصاحبة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير . فى الفترة اللاحقة لنفاذ القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ينقطع التقادم طبقا للمادة ٢ من القانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها .</p>
٦٩٧	٢٤٩٩ ع ٢	<p>(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٢/٥/١٩٦٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٩٧	٢٤٩٩	٢ - إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا يعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي من شأنها قطع التقادم . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
٧٣٦	٢٤١٠٤	٣ - القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبني عليها كأن لم يكن . (للطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧٦٩	٢٤١٠٨	٤ - تقدم الدائن في التوزيع مطالباً باختصاصه بجزء من أموال مدينه هو مما ينقطع به التقادم في النظام القضائي المختلط . انتهاء الأثر المترتب على هذا الانقطاع بقفل التوزيع . ليس من شأن إجراءات الصرف امتداد أثر انقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)
		(هـ) التقادم المكسب :
		١ - التقادم الطويل المدة :
		١ - كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة سبب قانوني مستقل للتملك . (الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
١١١	١٤١٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - استظهار الحكم لأسباب مائنة أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والحدوء والاستمرار ونية التملك . لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقها بأسباب واقعية . اتخاذ الحكم من حصول رهن قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على الأعيان محل النزاع . بطلان الرهن - بفرض تحققه - ليس بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها .
١١١	١٤١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٣ - بطلان عقد هبة العقار لعدم افراغه في شكل رسمي لا يمنع من تملك الموهوب له الأعيان الموهوبة بالتقادم الطويل المدة .
١١١	١٤١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٢ - تملك الوقف بالتقادم :
		ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة . بقاؤها بلجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع اليد مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفيا جميع الشرائط المفردة قانونا لإكتساب ملكية العقار بالتقادم . وضع يد المحتكر لعين الوقف وورثته من بعده - بهذه الصفة - وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم .
٨٤	١٤٧	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم المادة والعدد	
		٣ - التقادم الخمسى :
		« السبب الصحيح » :
		السبب الصحيح فى التقادم الخمسى المكسب للملكية هو التصرف القانونى الصادر من غير مالك للحق المراد كسبه بالتقادم إذا كان المتصرف مالكا فلا يجدى المتصرف إليه التمسك بهذا السبب .
٣٩٨	١٤٦٢	(المطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢٨)
٧٩٢	١١١٤	راجع حيازة : (المطن ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٦)
تموين		
		الاتفاق على زيادة مقطوعية السكر :
		تكييف العلاقة بين الشركة ووزارة التموين بأنها اتفاق على زيادة مقطوعية السكر المقررة لمصنع الشركة لمواجهة حاجة الاستهلاك الفعلى على أن تصرف من المقادير التى تستورد فعلا . حق الشركة فى تلك الزيادة لا ينشأ إلا من يوم تحقق حاجة الاستهلاك الفعلى للمصنع لامن يوم وصول الكمية المستوردة والمخصصة للصرف .
٩٣	١٤٩	(المطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ :</p> <p>١ - الاستيلاء المقصود في معنى المواد ٤٤ و ٤٥ وما بعدها من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ هو الاستيلاء الفعلي المقترن بالتسليم للواد المستولى عليها و بعد جردها جردا وصفيا في حضور ذوى الشأن أو بعد دعوتهم للحضور. لا يتحقق ذلك بمجرد صدور قرار الاستيلاء في ذاته .</p> <p>٢ - الاستيلاء المجرد لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول السلعة ومنع المضاربة فيها . ليس من شأن هذا الاستيلاء نقل ملكية السلعة أو حيازتها إلى الحكومة . تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للمصلحة العامة أمر جائز .</p> <p>٣ - تطبيق القرارات المحددة للأسعار الجبرية بأثر فوري . مرياتها على ما لم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها .</p> <p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)</p>
١١٣٩	١٦٣ ع ٣	
		<p>تنفيذ</p> <p>إعلان السند التنفيذي :</p> <p>يكفى - في ظل قانون المرافعات القديم - أن يسبق التنفيذ لإعلان السند التنفيذي للدين دون حاجة لإعلان ورثته به إذا اتخذت الإجراءات في مواجهتهم . نص المادة ٤٦٢ مرافعات جديد يوجب إعلان السند التنفيذي لورثة المدين قبل البدء في التنفيذ .</p> <p>نص المادة ٤٦٢ مرافعات جديد نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ولا يسرى على إجراءات التنفيذ التي تمت في ظل القانون الملغى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣)</p>
٨٠	١٤ ع ٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		النفاذ المعجل :
		”التظلم من وصف النفاذ“ :
		الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للتصومة كلها . عدم جواز الطعن فيه استقلالا .
٤٧٥	٢٤٦٧	(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٤)
		وقف التنفيذ :
		الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده ويجرده وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها .
١٠٣٩	٣٤١٤٧	(الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/١٢)
		التنبيه بالوفاء :
		”بياناته“ :
		الأمر العالي الرقم ٢٥ مارس ١٨٨٠ . اشتمال ورقة التنبيه والانذار على مقدار المبالغ المستحقة المراد التنفيذ بها دون أى تفصيل آخر لها .
١٠٩٨	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)
		تنفيذ عقارى
		تنبيه نزع الملكية :
		وجوب اشتمال ورقة تنبيه نزع الملكية على تاريخ إعلان السند المنفذ به . إذا لم يكن السند قد تم إعلانه وجب إعلانه مع إعلان ورقة التنبيه . إغفال ذلك يرتب البطلان .
٧٥٩	٣٤١٠٧	(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الاعتراض على قائمة شروط البيع :</p> <p>أوجه الاعتراض :</p> <p>١ - الاستئناف المرفوع عن الحكم ببطلان إجراءات التنفيذ العقارى من شأنه أن ينقل إلى محكمة الاستئناف النزاع بشأن هذا البطلان بجميع عناصره ويعيد طرحه عليها مع أسانيده القانونية وأدله الواقعية . يجب على المحكمة أن تفصل في كافة الأوجه التي يكون المستأنف عليه قد تمسك بها أمام محكمة أول درجة سواء في ذلك الأوجه التي أغفلت هذه المحكمة الفصل فيها أو تلك التي تكون قد فصلت فيها لغير مصلحته . لا حاجة إلى استئناف فرعى من المستأنف عليه متى كان الحكم المستأنف قد قضى له بكل طلباته .</p> <p>٢ - طالب بطلان إجراءات التنفيذ للأسباب الواردة بتقرير الاعتراض على قائمة شروط البيع يعتبر طلبا واحدا مقاما على أسس قانونية متعددة . لا يعد كل اعتراض طلبا قائما بذاته . فصل محكمة الاستئناف في الاعتراضات التي قدمت إلى محكمة أول درجة وأغفلت بحثها لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢) ٧١٩ ٢٤١٠٣</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠) ٧٦٩ ٢٤١٠٨</p> <p>٣ - متى كان مبنى الاعتراضات على قائمة شروط البيع أوجه بطلان شكلية فعلى المحكمة أن تفصل فيها أما إذا كانت أوجه البطلان موضوعية فالمحكمة بالخيار فلها أن تفصل في موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لها وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه - أو لا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأممر بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصم بعرض النزاع على المحكمة المختصة .</p> <p>(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠) ٧٥٩ ٢٤١٠٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التقرير بزيادة العشر :
		إخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه . التقصير أو التأخير في ذلك . مساهلة المتسبب عن أداء الضريبة المستحقة على الممول في حدود قيمة الأموال المبيعة . حق مصلحة الضرائب في التقرير بزيادة العشر . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٥) ... ١٧٢ ع ٣ ١١٩٢
		توزيع
		التوزيع في النظام القضائي المختلط :
		تقدم الدائن في التوزيع مطالبا باختصاصه بحجزه من أموال مدينه هو مما ينقطع به التقادم في النظام القضائي المختلط . انتهاء الأثر المترتب على هذا الاقطاع بقفل التوزيع . ليس من شأن إجراءات الصرف امتداد أثر اقطاع التقادم المترتب على الدخول في التوزيع . (الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠) ... ١٠٨ ع ٢ ٧٦٩
		(ج)
		جمارك . جنسية
		جمارك
		المخالفات الجمركية :
		الاعفاء الوارد بالمادة ٣٧ فقرة ٤ من اللائحة الجمركية مقصور على البضائع المشحونة صبا دون البضائع المشحونة في طرود . (الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢) ... ١٦٧ ع ٣ ١١٦٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		جنسية
		إسقاط الجنسية واستردادها :
		كل شخص مقيم بالديار العثمانية يعتبر عثمانيا إلى أن تثبت جنسيته الأجنبية . المادة التاسعة من قانون الجنسية العثمانية الصادر في ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ . المقصود بالديار العثمانية في مدلول هذه المادة . زواج المتوفاة من شخص ولد في لبنان وتعهد بها ثم غادرها إلى مصر وظل بها إلى أن توفي . إلحاقها بالجنسية العثمانية حتى بعد وفاة زوجها . محافظة المتوفاة على إقامتها العادية في مصر بعد صدور قانون الجنسية المصرية الصادر في ١٠ مارس سنة ١٩٢٩ . اعتبارها مصرية بحكم القانون وعدم انطباق أحكام استرداد الجنسية عليها . اشتراط المادة ١٢ من قانون الجنسية استئذان الحكومة المصرية في هذا التجنس وإلا تظل الجنسية المصرية قائمة ما لم ترا الحكومة المصرية إسقاطها .
١٩٧	٢٦ ع ١٤	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٣١ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٣٠)
		الدعوى المتعلقة بالجنسية :
		”تدخل النيابة العامة“ .
		وجوب تدخل النيابة العامة في الدعوى المتعلقة بالجنسية . يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى أصلا بوصفها دعوى جنسية ، أو ترفع بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة الجنسية كمسألة أولية . فوات ذلك يبطل للحكم .
٢٣٥	١٧٨ ع ٣	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
(ح)	
<p>حجز . حراسة . حق . حكر . حكم . حوادث طارئة . حوالة . حيازة</p> <p>حجز</p> <p>حجز ما للدين لدى الغير :</p> <p>١ - شرط إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز في حالة تقريره غير الحقيقة ثبوت مديونيته وقت التقرير وعلمه بثبوتها ومقدارها وتعمده بجانب الحقيقة بتقريره بأقل من الدين الذي يعلم بانشغال ذمته به أو إقراره بعدم مديونيته أصلا .</p> <p>٢ - حجية الحكم بصحة الحجز الصادر في مواجهة المحجوز لديه قاصرة على صحة إجراءات الحجز . يمنع على المحكمة التي تنظر دهوى صحة الحجز أن تبحث في حق المحجوز عليه في ذمة المحجوز لديه أو تقض بثبوتيه . حصول الحاجز على حكم انتهاء بصحة الحجز لا يترتب عليه ثبوت مديونية المحجوز لديه للمحجوز عليه .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠) ١٢٥ ع ٢٨ ٨٧٨</p> <p>حجز إداري :</p> <p>عدم سريان المادة ١٩٥ مرافعات على الحجز الإداري .</p> <p>(الطن رقم ٨٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٠) ١٣٨ ع ٣ ٩٨٦</p>	

رقم الصفحة	رقم الفقرة والعدد	رقم
حراسة		
<p>صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا .</p>		
٧٣٦	٢٤	١٠٤ ... (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣) ...
حق		
<p>حق مكتسب :</p> <p>لا يكسب عقد الزواج أيا من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطليق حقا مكتسبا في استبقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذي كان يحكم به قبل تغير الزوج ديانتة .</p>		
١٨٩	٢٤	١٤ ... (الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠) ...
<p>حقوق عينية . " الامتياز " :</p> <p>" الامتياز " عقد يقرر للمتفع حقا عينيا . خضوع الحقوق العينية لقانون موقع العقار . لا يعرف القانون المصري عقد " الامتياز " .</p>		
٣٩١	٦١	١٤ ... (الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ...
<p>" حق الاختصاص " :</p> <p>١ - شرط حسن نية الدائن الوارد في المادة ١٠٨٥ مدني ، مقصود به التصرفات السابقة على الاختصاص والتي لم تسجل .</p> <p>٢ - المعول عليه عند استصدار الأمر بالاختصاص توافر شرط الحكم واجب التنفيذ . صدور أمر بالاختصاص استنادا إلى أمر أداء مشمول بالنفاذ صحته . والعكس صحيح .</p>		
٤٧٥	٦٧	٢٤ ... (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		حقوق الامتياز :
		” امتياز دين الضريبة “ :
		اخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه . التقصير أو التأخير في ذلك . مساءلة المتسبب عن أداء الضريبة المستحقة على الممول في حدود قيمة الأموال المبعة . حق مصلحة الضرائب في التقرير بزيادة العشر . (الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٥) ١٧٢ ع ٣ ١١٩٢
		حكر
		تقدير أجرة الحكر :
		متى كان الحكم قد قطع في منطوقه وأسبابه بأن الأساس الذي يجب أن يقام عليه تقدير أجرة الحكر هو قاعدة النسبة بين الحكر القديم وثمان الأرض وقت التحكيم ومن ثم فإن قضاءه في هذا الخصوص يعد قضاء قطبيا لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا مغايرا . (الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٠) ٨ ع ١٤ ٨٩
		حكم
		(١) اصدار الحكم :
		١ — مخالفة أحكام المادتين ٣٤٣ و ٣٤٤ مرافعات . عدم النص على البطلان . عدم ثبوت وقوع ضرر للطاعن لا بطلان . (الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١٠) ٧١ ع ٢ ٥٠٤
		٢٠ (١٣) ٢٠

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
٦١٦	٢٤ ٨٦	٢ - القضاء ببطلان حكم صادر بالشفعة ورفض دعوى الشفعة ، قيام البطلان على أن الهيئة التي أصدرت الحكم لم تكن هي التي سمعت المرافعة مما لا يقبل التجزئة - الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع ، بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين . (الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
		(ب) بيانات الحكم :
		اسم عضو النيابة الذي أبدى الرأي في القضية : وجوب إبداء رأي النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . لا لزوم لإبداء الرأي في كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم إبداء النيابة رأيها بعد إعادة القضية إلى المرافعة . لا بطلان (الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
٨٤٣	٢٤ ١٢٠	(ج) تسبيب الحكم :
		تسبيب كاف :
		١ - إغفال الحكم ذكر نصوص المستندات التي اعتمد عليها لا يعيبه . تكفي مجرد الإشارة إليها . طالما أنها مقدمة إلى المحكمة ومبينة في مذكرات الخصوم . (الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٩/٢)
٢١	١٤ ١	٢ - بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين ، جزءا متما له . لا يعيبه عدم تدوينه تلك الأسباب ورصدها كلها أو بعضها ما دامت قد أصبحت بهذه الحالة ملحقه به . (الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)
٣٢٠	١٤ ٤٩	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - انتهاء الحكم إلى عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، لا يعيبه تأويله لحكم آخر خلاف ذلك الذى أقام عليه قضاءه بعدم جواز نظر الدعوى وفهمه على خلاف النايت فيه :
٥٠٩	٢٤٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)
		٤ - استخلاص محكمة الموضوع أن التفريغ قد تم بمعرفة السفينة يكفى فى اعتبار الناقل الثانى الذى قام بعملية التفريغ تابعاً للسفينة لا مقاولاً للتفريغ .
٧٣٦	٢٤١٠٤	(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣)
		٥ - تكفل تقرير الخبير بالرد على اعتراضات الطاعن . إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمنى على تلك الاعتراضات - الجدل فى ذلك موضوع لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٠/٦/١٩٦٣)
		٦ - نفى المحكمة الاستئنافية فى حدود سلطتها التقديرية قيام المانع الأدبى . استلزامها الدليل الكتابى فى إثبات دفع مبلغ المهر . هذا حسبها لرفض الدعوى مادام لم يقدم ذلك الدليل . مناقشتها أقوال الشهود التى استند إليها الحكم الابتدائى الذى الفته . ذلك من قبيل التزيد ويستقيم الحكم بدونه .
٩٦٧	٣٤١٣٥	(الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٤/١٠/١٩٦٣)
		٧ - لا يبطل الحكم اشتغال أسبابه على قرارات قانونية غير صحيحة مادام منظوقه يتفق والتطبيق الصحيح للقانون .
١٠٢٠	٣٤١٤٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٧/١١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - يكفي لتحقيق فعل التعرض مجرد تعكير الحيازة والمنازعة فيها . تقرير الحكم أن الطاعن أقام السلم بجميعه داخل الممر . هذا حسبه بياقا لفعل التعرض .
١١١٢	١٥٨ ع ٣	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)
		عيوب التدليل :
		القصور :
		"ما يعد كذلك" :
		١ - إذا كان الثابت من بيانات الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الاستئناف أنه تمسك بأن حضور محام عن المطعون عليه في أول جلسة حددت لنظر الاستئناف يزيل العيب الذي لحق بإعلان صحيفة الاستئناف في مكتب محام - كان ويكلا عنه أمام محكمة أول درجة ولم يتخذ مكتبه محلا مختارا لهم في ورقة إعلان الحكم الابتدائي - وكان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الدفاع الجوهرى الذى قد يترتب على الأخذ به تغيير وجه الفصل فى الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف فإنه يكون قد عاره قصور فى التسبيب يستوجب نقضه .
١٥٣	١٨ ع ١	(الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٣٢٧	٥٠ ع ١٤	٢ - ورقة عرفية متنازع عليها . قول الحكم إن مورثة الطاعنين تمسك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن إمشهادا بوقف فهو وصية . رد الحكم على هذا الدفاع بأن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إمشهاد رسمي أو يحورر بها عقد عرفي مصدق فيه على إمضاء الموصى بخطه ويوقع عليها بإمضائه وإلا كانت باطلة ، وأن شيئا من ذلك لم يتحقق . مخالفة هذا الرد لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية . هذه المخالفة تحجب بها الحكم عن مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب بجميعه بخط المتوفى وعليه إمضاءه . دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . قصور . (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ...
٣٣١	٥١ ع ١٤	٣ - كل طلاق يقع رجعا إلا المكل للثلاث والطلاق قبل الدخول أو على مال . الطلاق نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة يعتبر طلاقا باثنا . ثبوت أن الطاعنة أتت بالصغير لاكثر من سنة من تاريخ هذا الطلاق . ادعاؤها بحصول زواج جديد بعد الطلاق المذكور . عدم ثبوت هذا الادعاء . قضاء الحكم بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن . قصور ومخالفة للقانون . (الطعن رقم ٢ لسنة ٣٢ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/٢/٢٠) ...
٣٤٧	٥٥ ع ١٤	٤ - يشترط فى الارهاق الذى يصيب المدين فى تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة . الخسارة المألوفة فى التعامل لا يعتد بها . تمسك الدائن بأن هبوط أسعار الاطيان الزراعية لا يهدد المدين بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد فى الأسعار . دفاع جوهرى . إغفاله يعيب الحكم بالقصور . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٠٩	٦٣ ع ١	<p>٥ - إثبات الوقف بغير إثمهاد عليه لا يكون مقبولا عند الإنكار ما لم يتبين أنه موجود من قبل العمل بلائحة المحاكم الشرعية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز إثبات الوقف رغم الإنكار بغير طريق الإثمهاد الشرعي استنادا إلى أنه أنشئ في تاريخ سابق على العمل باللائحة المذكورة وكان الحكم قد خلا من بيان ما يدل على أن الوقف قد أنشئ في وقت سابق على العمل بهذه اللائحة ولم يفصح عن المصدر الذي استقى منه هذه الواقعة فإنه يكون معيبا بالقصور بما يستوجب نقضه .</p> <p>(الطن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>
٤١٧	٦٥ ع ١	<p>٦ - العبرة في أحقية المشتري في أخذ الزيادة في المبيع بلامقابل أو عدم أحقيته في ذلك هي بما إذا كان الثمن قدر جملة واحدة أم أنه قد حدد بحساب سعر الوحدة . التمييز بين البيع الجزافي والبيع بالتقدير أمر يتعلق بتحديد وقت انتقال الملكية وبمن تقع عليه تبعة الهلاك قبل التسليم . الاستناد في القضاء بأحقية المشتري في الزيادة بلامقابل إلى مجرد اعتبار البيع جزافا . قصور .</p> <p>(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)</p>
٤٩٠	٦٨ ع ٢	<p>٧ - عدم تخلف الطاعن عن حضور جلسات التحقيق واعتراضه على مد أجله بناء على طلب خصمه ، رفض الحكم بإجراء التحقيق استنادا إلى أنه طلب غير جدى قصد به إطالة أمد النزاع ، تعيب الحكم بالقصور .</p> <p>(الطنان رقا ٢٣، ٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)</p>
٥٢٠	٧٤ ع ٢	<p>٨ - عدم بيان الحكم لعناصر الضرر عند القضاء بالتعويض . قصور .</p> <p>(الطنون أرقام ٣٢١، ٣١٩، ٢٩٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٩ - يصبح اعتبار الفيضان العالى الغير متظر قوة قاهرة من شأنها اعفاء الملتزم من تنفيذ التزامه - تقرير الحكم بأن الفيضان على اطلاقه لا يعد قوة قاهرة ، وعدم بحثه ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقعه - قصور .
٥٦٠	٢٤ ٨٠	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٣)
		١٠ - قضاء الحكم باستحقاق المستاجر للمصروفات التى أنفقها على الزراعة وإلزام المؤجر بها دون بيان الأساس القانونى لذلك . غموض أسبابه مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون - قصور .
٦٣٨	٢٤ ٩٠	(الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٣)
		١١ - إغفال الحكم الرد على دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى يعيبه بالقصور .
٦٤٢	٢٤ ٩١	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٣)
		١٢ - لا يحظر القانون على المؤجر التصرف فى العين المؤجرة بالبيع أثناء سريان عقد الإيجار ولا يحتم انفساخ العقد بمحصول البيع فى جميع الأحوال ولا يعتبر به البائع مؤجرا لملك الغير . الأمر فى ذلك مرده إلى اتفاق البائع والمشتري ونفاذ العقد فى حق المشتري الجديده وعدم نفاذه طبقا للمادة ٣٨٩ مدنى قديم . إغفال الحكم الرد على دفاع المؤجر بمحصول البيع بعد التأجير وهو دفاع جوهرى يتغير به إن صح وجه الرأى فى الدعوى يجعل الحكم مشوبا بالقصور .
٦٤٢	٢٤ ٩١	(الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢/٥/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٥٦	٢٤١٠٦	<p>١٣ - تتكون شهرة المحل التجارى من جملة عناصر تعمل مجتمعة على اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته - الترخيص بإدارة المحل أحد هذه المقومات . التمويل فى قيام الشهرة على الترخيص وحده يعيب الحكم بالقصور .</p> <p>(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)</p>
٧٩٢	٢٤١١١	<p>١٤ - حيازة الوكيل لعقارات موكله التى تحت يده بسبب هقد الوكالة تعتبر لحساب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصيل بوساطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التى تفقدها أثرها فى كسب الملكية بالتقادم . عدم كشف الحكم عن قيام أحد هذه العيوب ورفض إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملك الأصيل العقار بالتقادم المكسب الطويل المدة . تعيب الحكم بالقصور والخطأ فى القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٦)</p>
٨١٥	٢٤١١٥	<p>١٥ - إخلال المؤجر بالتزامه بالتسليم يترتب عليه قيام حق المستأجر فى طلب فسخ العقد أو انقاص الأجرة بمقدار ما نقص من الانتفاع مع التعويض فى الحالى إن كان له مقتضى م ٥٦٥ مدنى . إغفال الحكم الرد على طلب الطاعن (المستأجر) إنقاص الأجرة بقدر ما نقص من انتفاعه بالعين المؤجرة ، قضاؤه له بالتعويض عن الأضرار التى لحقت به بسبب إخلال المؤجر بالتزامه بتسليم ما كينة الرى الملحق بهذه العين على الوجه المتفق عليه فى العقد . عدم إفصاح الحكم عما إذا كان قد راعى فى تقدير التعويض ما نقص من الانتفاع بسبب هذا الإخلال . تعيب الحكم بالقصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٨٨	١٢٦ ع ٢	<p>١٦ - ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها . لا تتحقق مسئولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . إغفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توافر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ...</p>
١٠٣٣	١٤٦ ع ٣	<p>١٧ - صدور التصرف قبل تسجيل قرار الحجر لا يمنع من الحكم ببطلانه متى كانت حالة العته شائعة وقت التعاقد أو كانت الطرف الآخر على بينة منها . قضاء الحكم للطعون عليه باختصاصه بقدر ادعى ملكيته بطريق الشراء من والدته بعقد مسجل . تمسك الطاعن ببطلان ذلك العقد لصدوره من المتصرفه وهي في حالة عته . التفات الحكم عن ذلك الدفاع الجوهري والذي يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأي في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور ومخالفة القانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧) ...</p>
١٠٦٧	١٥٢ ع ٣	<p>١٨ - ما يكتشفه الموظف أو يبتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلًا في نطاقها تملكه الدولة ولا يكون للموظف أى حق فيه . الأمر كذلك بالنسبة للعامل متى كانت طبيعة الأعمال التي تهيئ بها العامل تتطلب منه إفراغ جهده في الكشف أو الاختراع وحيات له ظروف العمل الوصول إلى ما اهتدى إليه من ذلك . إغفال الحكم بحته هذه القواعد ومدى العلاقة التي كانت تربط المطعون عليه بالشركة في فترة إعارته إليها ولا أثر البعثة الثانية التي أوفدته فيها المصاحبة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف . تعيب الحكم بالقصور .</p> <p>(الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢١) ...</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١٩ — إذ كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن الطاعن تمسك بأن ما وقع من مصلحة سكة الحديد وأدى إلى تلف البصل يعتبر غشا اقتصر على إيراد القاعدة القانونية المتقدمة دون أن يقول كلمته في وصف الوقائع التي صح لديه وقوعها من المطعون عليها وما إذا كانت هذه الوقائع مما يسرى عليه التقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٠٤ تجارى المذكورة أو يتناوله الاستثناء الوارد فيها الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يستوجب نقضه .
١١٥١	٣٤١٦٤	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)
		٢٠ — اكتفاء الحكم في بيان خطأ المضرور بمقولة إنه لم يكن حريصا في سيره دون بيان مظاهر عدم هذا الحرص والأعمال التي وقعت من المضرور واعتبرها الحكم عدم حرص والمصدر الذى استمد منه هذه الواقعة أو يقيم الدليل عليها . قصور .
١١٥٦	٣٤١٦٥	(الطن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)
		٢١ — اعتناد الحكم في إثبات قيام حالة العته إلى التقرير الطبى الذى أثبت وجودها في نوفمبر سنة ١٩٥٤ . إرجاع الحكم هذه الحالة إلى ديسمبر سنة ١٩٥٣ تاريخ حصول التصرف . خلو التقرير مما يعين على تأكيد ذلك . عدم إفصاح الحكم عن مصدر آخر استمد منه تأكيده رجوع حالة العته إلى ذلك التاريخ بالذات . قصور .
١٢٣١	٣٤١٧٧	(الطن رقم ٧٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/٢٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		قصور :
		” ما لا يعد كذلك “ :
		١ - قصر الطاعن مرافقته الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه . إجابة المحكمة طلبه والتصريح له بذلك وتقديمه المذكرة خلال فترة حجز الدعوى للحكم . لا إخلال في ذلك بحق الدفاع . استظهار الحكم وقائع الدعوى وأوجه دفاع الطاعن فيها وأسانيده أمام محكمة أول درجة وفي الاستئناف . عدم انطواء الحكم على القصور في أسبابه الواقعية .
٥٠٩	٢٤٧٢	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)
		٢ - إذا كانت عبارة العقد تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من تكييف له بأنه عقد بيع لاشركة . عدم رده على الحجج التي ساقها الطاعن لتأييد تكييفه بأنه شركة . لا خطأ في القانون ولا قصور .
٥٦٠	٢٤٨٠	(الطعن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٣)
		٣ - إحالة حكم محكمة الدرجة الثانية إلى أسباب الحكم الابتدائي لا ينصرف إلا إلى ما لا يتعارض من هذه الأسباب مع أسبابه هو . اعتبار الحكم الاستثنائي أن الضرر قد نتج عن خطأ مشترك بين والد المصاحب وتابع الطاعنة وإحالة إلى أسباب الحكم الابتدائي التي من بينها ما ينفي الخطأ عن والد المصاحب . لا قصور .
٦٦٣	٢٤٩٤	(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٩/٥/١٩٦٣)
		٤ - تقرير الحكم بأن مجال بحث دفاع الطاعن المؤسس على أن عقده كان معلقا على شرط قد تحقق هو ألا يكون العقد باطلا بطلانا مطلقا . إفعال الحكم الرد على هذا الدفاع لا يعيبه .
٧٠٨	٢٤١٠١	(الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٥ - تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع .</p> <p>عدم تمويل الحكم في إثبات النسب على أقوال الشهود وحدها بل أضاف إليها إقرار المتوفى بالزوجة وبنسبة الحمل المستكن إليه في محضر تحقيق وقيده للولود في دفاتر الصحة باعتباره ابناً له .</p> <p>النهي على الحكم بالقصور في التسيب في غير محله .</p>
٨٤٣	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		<p>٦ - انتهاء الحكم المطعون فيه إلى قعود المستأجر عن سداد الإيجار المتأخر ، تعين الحكم بالاخلاء سواء أقيم على أساس من الشرط الفاسخ الضمني أو الشرط الفاسخ الصريح ، لا يعيب الحكم بالاخلاء عدم انفصاحه عن أى منها تضمنه عقد الإيجار .</p>
٨٩٦	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		<p>٧ - المقصود بالمادة التجارية التي تعنيها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ مدني هي ما اعتاده المتعاملون في التعامل - يكفي في العادة التجارية أن تكون معبرة عن سنة مستقرة .</p> <p>استدلال الحكم على قيام عادة تجارية تجيز تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وعلى تجاوز مجموع الفوائد لرأس المال بأن العادة التجارية تثبت بكافة طرق الإثبات ومن ذلك ما كان مستمداً من طبيعة العمل نفسه وخصائصه وأن القروض الطويلة الأجل هي من صميم أعمال البنوك وجريان العادة منذ نشوء الائتمان العقاري على اقتضاء فوائد تزيد على رأس المال . استدلال سائق لا عيب فيه .</p>
٩٤٦	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	الفساد في الاستدلال :
٢٣٩	١٤٣٣	١ - المناط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاوله أو غيره من العقود هو توافق عنصر التبعية وهي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته . المادة ٦٧٤ مدني والمادة الاولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . يكفي لتحقيق هذه التبعية صورتها التنظيمية أو الإدارية . استخلاص الحكم قيام هذه التبعية من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع العامل في تنفيذه لإشراف ورقابة رب العمل . استخلاص سائق لا يشوبه فساد في الاستدلال (الملن رقم ١٣٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٣/٢/١٩٦٣)
١١٢٤	٣٤١٦٠	٢ - رفض الحكم المطعون فيه تحقيق ما تمسك به الطاعن من اكتساب البائع له ملكية حق ارتفاع المرور على الأرض موضوع النزاع بالمدة الطويلة المكسبة للملكية استنادا الى عدم النص على وجود هذا الحق للبائع في العقد الصادر منه للطاعن وإلى وجود طريق رئيسي أسير منه إلى القطعة المباعة منه للطاعن . مع أن ذلك لا يمنع من أن يكون البائع قد كسب فعلا حق المرور المدعى بالتقادم - تعيب الحكم بالفساد في الاستدلال . (الملن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٣)
		الخطأ في الاستناد :
		” ما لا يعد كذلك “ :
١٠٤	١٤١١	متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الواقف نص صراحة في إظهار التغير على أن يكون لزوجته ما هو مشروط له في الوقف وكان من المشروط له استعمال الشروط العشرة مع التكرار ولم يقدم الطاعن ما ينفي هذا الذي أورده الحكم ، فإن النعي عليه بالخطأ في الاستناد ومخالفة الثابت في الأوراق يكون عاريا عن الدليل . (الملن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٦/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تناقض :
		” ما يعد كذلك “ :
		تقرير الحكم مسئولية الطاعن (المؤجر) عن تعويض الضرر الذى لحق الزراعة بسبب عدم قيامه باصلاح الآلات الزراعية، واقواره في الوقت ذاته بقيام المطعون عليهم (المستأجرين) باصلاح تلك الآلات . قضاؤه مع ذلك بالزام الطاعن بتكاليف اصلاحها . تناقض .
٦٤٢	٢٤٩١	(الطن رقم ١٢٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		تناقض :
		” ما لا يعد كذلك “ :
		١ — التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى تنحى به أسبابه بحيث لا يبقى بعدها ما يمكن حمله عليه . اشتغال أسباب الحكم على ما يكفي لحمله ويبرر وجه قضاؤه . لا محل للنعي عليه بالتناقض .
٢١	١٤١	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٣٠ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢)
		٢ — قيام الحكم على صدور التصرفات عن المورث منجزة واستيفائها للشروط التى يتطلبها القانون ومحتتها تبعاً لذلك سواء اعتبرت بيوماً حقيقية أو هبات مستورة في عقود بيع . لا تناقض .
٥٧٩	٢٤٨٤	(الطنان رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) الطعن في الحكم :
		الأحكام المنهية للخصومة :
		١ - قضاء الحكم الاستثنائي بالنقض الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة من المتعاقدين لرفعها من غير ذى صفة . استناد الحكم المطعون فيه على ما ارتآه من جواز رجوع المتعاقد مع الوكيل بالعمولة الذى أظهر اسم موكله وقت التعاقد بحسب تصوير الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين الطرفين ، دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها هي العلاقة الحقيقية التى تقوم عليها مسئولية الوكيل بالعمولة في العقد ومع الاحتفاظ له بما تمسك به من انصراف أثر العقد إلى موكله . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منهيًا للخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالاً .
١٣٠	١٤ ١٤	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٢ - إدعاء الطاعن بالاستعفاء بالارث طبقاً للقانون المصرى باعتبار المورثة مصرية الجنسية . تقرير الحكم أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليونانى هي الواجبة التطبيق في شأن الوراثة والوصية ، وهي لا تمنع للطاعن حقاً على التركة في حالة وجود فرع وارث . الحكم أنهى الخصومة بين الطرفين ويجوز الطعن فيه استقلالاً عن الحكم الأخير في الدعوى المتعلق بباقي الطلبات التى لا تخص إلا المطعون عليهم .
١٩٧	٢٦ ١٤	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق - جلسة ٣٠/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	رقم
		مواعيد الطعن :
٢٢٦	١٤٣١	مواعيد الطعن تبدأ من تاريخ إعلان الحكم لنفس المحكوم عليه أو في موطنه الأصلي . لا تجرى مواعيد الطعن من تاريخ تسليم الصورة للنيابة متى كان للمعلن إليه موطن معلوم في الخارج . (الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/٣٠) ...
		القبول المانع من الطعن :
١٣٦	١٤١٥	يشترط في القبول المانع من الطعن في الحكم أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه به بما لا يحتمل مجالا للشك أو التأويل ، مجرد إبداء الرغبة في تنفيذ حكم واجب التنفيذ لا يفيد الرضا به على وجه يرتفع معه الشك . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧) ...
		المصلحة في الطعن :
٢٨٨	١٤٤٣	١ - يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم . لا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك متى كان الطاعن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . (الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٧) ...
٦٣١	٢٤٨٩	٢ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الطاعن طرفا في الحكم أو ألزمه بشيء . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ...
		التنازل عن الطعن :
٢١٨	١٤٢٩	وجوب أن يكون التنازل عن الطعن صريحا واضحا . عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل . رفع النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلا عن هذا الطعن . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الخصوم في الطعن :
		١ - شرط إفادة الخصم الذي فوت الميعاد أو قبل الحكم من الطعن المرفوع من زميله في الميعاد في حالة عدم التجزئة انضمامه إلى الطاعن في طلباته . لا يفيد من الطعن إن كانت له طلبات مستقلة تغاير طلبات رافع الطعن أو تزيد منها .
٣٨١	١٤ ٦٠	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		٢ - عدم التجزئة المقصود بالمادة ٢/٣٨٤ مرافعات هو عدم التجزئة المطلق الذي يكون من شأنه أن الفصل في النزاع لا يحتمل غير حل واحد بينه . نزاع قابل للتجزئة في شق منه وغير قابل لها في الشق الآخر . الطعن المرفوع من أحد المحكوم عليهم عن الشق القابل للتجزئة لا يفيد منه زملاؤه الذين فوتوا ميعاد الطعن أو قبلوا الحكم .
٣٨١	١٤ ٦٠	(الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		٣ - تفويت ميعاد الطعن أو قبول الحكم لا يمنع المحكوم عليه من الطعن في الحكم أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه . شرط ذلك أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزئة أو في إلزام بالتضامن أو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . وسيلة المحكوم عليه في ذلك أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه أو أن يتدخل في الطعن منضمًا - في الحالين - للطاعن في طلباته .
٤٩٠	٢٤ ٦٨	(الطعان رقم ٢٢٤ ، ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٤٩٠	٦٨ ع ٢	<p>٤ - النزاع بشأن صحة سند أو تزويره مما لا يقبل التجزئة في معنى المادة ٣٨٤ مرافعات - للطاعن وهو محكوم عليه فيه أن يتدخل في الاستئناف منتظماً إلى زميله في الخصومة أثناء نظر الاستئناف المرفوع منه في ميعاده .</p> <p>(الطعن رقم ٣٢ ، ٣٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)</p>
١٣٠٢	١٧٤ ع ٣	<p>٥ - اختصاص الشركة طالبة الإفلاس في دعوى الاعتراض على حكم الإفلاس . عدم قضاء الحكم الصادر فيها لها بشيء وعدم افادتها منه . عدم توجيه الطاعن في تلك الدعوى طلبات ما إلى الشركة ولم يكن لها طلبات قبله . اختصاص كل منهما فيها باعتباره مدعى عليه واتحاد مصلحتهما فيها وطلبهما رفضها .</p> <p>لا لزوم لاختصاص الشركة في الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)</p> <p>الأحكام الجائز الطعن فيها :</p> <p>١ - الحكم بإلغاء وقف النفاذ أو بإلغاء الحكم بوقف التنفيذ دون التصدي لموضوع الدعوى . حكم صادر قبل الفصل في الموضوع وغير منه للخصومة كلها أو بعضها - عدم جواز الطعن فيه استقلالاً .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)</p> <p>٢ - الأحكام التي تصدر قبل الفصل في موضوع الدعوى ولا تنتهي بها الخصومة كلها أو بعضها لا يجوز الطعن فيها إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع - الحكم برفض وقف الدعوى لا تنتهي به الخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالاً .</p> <p>(الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)</p>
٦٢٠	٨٧ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٤٩	٩٢ ع ٢	٣ - لا تجيز المادة ٣٩٦ مرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٦ الطعن في أحكام دوائر الإيجارات . (الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢)
		(هـ) حجية الحكم :
		”حجية الحكم بوقف الدعوى“ :
		١ - الحكم بوقف الدعوى كلما رأت المحكمة تعليق أمر الفصل فيها على الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعي لا يجوز العدول عنه دون أن يقوم الدليل على الفصل في المسألة الأخرى التي يتوقف عليها الحكم في موضوع الدعوى . عدول المحكمة الاستثنائية عن حكم الوقف مع تمسك الخصم بحجته وعدم قيام الدليل على البت في المسألة الأخرى يعد إهدارا لحجية هذا الحكم .
٣٣٧	٥٣ ع ١٤	(الطعن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)
		راجع : قوة الأمر المقضي (القاعدة ٣٥ ص ٢٤٧)
		” قضاء قطعي “ :
		٢ - قضاء الحكم في منطوقة وأسبابه بأن الأساس الذي يقوم عليه تقدير أجرة الحكم هو قاعدة النسبة بين الحكم القديم وثنن الأرض وقت التحكير . قضاء قطعي لا يجوز العدول عنه بحكم آخر يقرر أساسا مغايرا . نطاق تطبيق المادة ١٦٥ مرافعات مقصود على الأحكام الصادرة بإجراء من إجراءات الإثبات ولا تتضمن قضاء قطعي .
٨٩	٨ ع ١٤	(الطعن رقم ٢٩٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”حجية الأمر المقضي“ .
		١ - الأصل أن حجية الأمر المقضي لا ترد إلا على منطوق الحكم وعلى ما يكون من الأسباب مرتبطا بالمنطوق ارتباطا وثيقا دون الأسباب التي تكون المحكمة قد عرضت فيها إلى مسألة لم تكن بها حاجة إليها للفصل في الدعوى .
٦٢٠	٢٤ ٨٧	(الطن رقم ١٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
		٢ - حجية الحكم قاصرة على طرفي الخصومة . الحكم للشريك في الملكية بالريع عن حصته لا يعتبر حجة على المحكوم ضده بالنسبة للريع المستحق لباقي الشركاء ما دام أنهم لم يختصموا في دعوى الريع . لا يغير من ذلك اختصاصهم في القضية التي صدر فيها الحكم بالريع مادام أن اختصاصهم كان مقصورا على دعوى المطالبة بسند . جمع الدعويين في صحيفة واحدة لا ينفي عنهما الاستقلال . .
٨٧٨	٢٤ ١٢٥	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		٣ - الحكم بالملكية لا يرتب بذاته انشغال ذمة المحكوم ضده بالملكية بالريع ولا يسد في وجهه السبيل في المنازعة في هذا الريع إذا ما طُلب به . الحكم لا يكون حجة إلا بما فصل فيه من الحقوق .
٨٧٨	٢٤ ١٢٥	(الطن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		”حجية الحكم الأجنبي“ :
		حجية الحكم الأجنبي أمام المحاكم المصرية ولولم يكن قد أعطى الصيغة التنفيذية مادام قد صدر نهائيا ومن جهة ذات ولاية بإصداره وليس فيه مخالفة للنظام العام في مصر .
٩١٣	٢٤ ١٢٩	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”قوة الأمر المقضى“ :</p> <p>صدور حكم نهائى بين الطرفين فى دعوى سابقة بأحقية المستأجر فى حبس قدر من الأجرة مقابل عدم استعماله المصعد بالعين المؤجرة . فصله فى أسبابه المتصلة بالمنطوق فى مسألة كلية حاصلها أن ثمة التزام على طاق المؤجر بتمكين المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام بما يحق معه للمستأجر الامتناع عن سداد جزء من الأجرة . امتناع العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها فى تلك الدعوى أو أثرت ولم يبحثها ذلك الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٦) ١١٠ ع ٢ ٧٨٦</p> <p>(وراجع طلبات رجال القضاء . القاعدة ١٢) .</p>
		<p>حوادث طارئة</p> <p>(١) ماهيتها :</p> <p>”قانون الإصلاح الزراعى“ :</p> <p>الحادث الطارئ قد يكون تشريعا كما قد يكون عملا أو واقعة مادية .</p> <p>قانون الإصلاح الزراعى يعتبر حادثا طارئا فهو حادث استثنائى عام لم يكن فى الوسع توقعه ولا كان ممكنا دفعه .</p> <p>(الطن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق — جلسة ١٩٦٣/١/٢) ١٤٣ ٣٧</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣“ :
		النتيجة التي رتبها القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ - لا يمكن تعليقها إلا على أساس اعتبار قانون الإصلاح الزراعي ظرفاً طارئاً .
٣٧	١٤ ٣	تدخل المشرع بالقانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ لم يقصد به قصر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على خصوصية بعينها إذ صرح بأن حكمه لا يخل بحقوق الطرفين طبقاً لأحكام القانون المدني بالنسبة لهذه الصفقة ومن هذه الأحكام حكم الظروف الطارئة . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		(ب) نطاق نظرية الحوادث الطارئة :
		١ - لا يشترط في انطباق نظرية الحوادث الطارئة أن تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ . يكفي وجود التزام على أحد العاقدين لم يتم تنفيذه وصورته بالحادث الطارئ مرهقاً للمدين . (الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
٣٤٧	١٤ ٥٥	٢ - نص المادة ٢/١٤٧ مدني نص عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقاً للمدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري وعلى العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين فالأجل من شروط التعاقد . شرط تطبيق هذه النظرية ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد الحادث الطارئ راجعاً إلى خطأ المدين .
		هدم انطباق نظرية الحوادث الطارئة على ”عقود الغرر“ فهى تعرض العاقدين - بطبيعتها - لاحتفال الكسب الكبير أو الخسارة الفادحة . (الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
٣٧	١٤ ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) تطبيق نظرية الحوادث الطارئة : " شرط الإرهاق " :
		١ - لا يكفي في تقي قيام شرط الإرهاق القول بأن قانون الإصلاح الزراعي ليس سببا في هبوط ثمن الأفيان . تقرير المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ أنه قد ترتب على صدور قانون الإصلاح الزراعي انخفاض أثمان الأراضي الزراعية وتحديد قيمتها الإيجارية . وجوب النظر في تقرير الإرهاق إلى ذات الصفة محل التعاقد .
٣٧	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)
		٢ - يشترط في الإرهاق الذي يصيب المدين في تنفيذ التزامه من جراء الحادث الطارئ أن يكون من شأنه تهديد المدين بخسارة فادحة . الخسارة المألوفة في التعامل لا يعتد بها . تمسك الدائن بأن هبوط أسعار الأفيان الزراعية لا يهدد المدين بخسارة فادحة بل يعتبر من قبيل الخسارة المألوفة والتفاوت المعتاد في الأسعار . دفاع جوهري . إغفاله يعيب الحكم بالقصور .
٣٤٧	١٤٥٥	(الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)
		(د) أثر نظرية الحوادث الطارئة :
		أثر تطبيق نظرية الحوادث الطارئة على عقود البيع التي يكون الثمن فيها مؤجلا أو مقسطا ، رد الالتزام إلى الحسد المعقول لا يكون إلا بالنسبة للقسط أو الأقساط التي يثبت أن التزام المدين بها أصبح مرهقا بسبب الحادث الطارئ بما يهدده بخسارة فادحة . لا يعمل القاضي هذا الجزء بالنسبة للأقساط المستقبلية التي يحتمل زوال أثر الحادث الطارئ عند استحقاقها وشأنها في ذلك شأن الإجراءات في عقود المدة من حيث التأثير بالظروف الطارئة .
٣٧	١٤٣	(الطعن رقم ٢٦٣ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>حوالة</h2> <p>لا تنعقد الحوالة إذا كان الحق المحال به قد زال عن المحيل قبل الحوالة . استصدار الناقل الأول إذن تسليم من الناقل الثاني ثم طلبه منه بعد ذلك تسليمه البضاعة طبقا لنظام تسليم صاحبه وإعفائه من المسؤولية المترتبة على التسليم . اعتبار ذلك تزولا من الناقل الأول عن الحقوق الثابتة له بموجب إذن التسليم . حوالة الإذن من الناقل الأول إلى المرسل إليه في هذه الحالة لا تصادف محلا تنعقد به الحوالة ولا تنشأ عنها علاقة مباشرة بين المرسل إليه وبين الناقل الثاني الذي أصدر إذن التسليم .</p> <p>(الظن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٣) ١٠٤ع ٢ ٧٣٦</p>
		<h2>حيازة</h2> <p>حيازة النائب :</p> <p>حيازة الوكيل لعقارات موكله التي تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصيل بوساطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهي الإكراه والخفاء واللامس أو الغموض .</p> <p>(الظن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٦) ١١١ع ٢ ٧٩٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		دعوى الحيازة :
		” منع قاضى الحيازة من التعرض للحق “ :
		لا يجوز الحكم فى دعوى الحيازة على أساس ثبوت الحق أو نفيه . جواز الاستئناس بثبوت الحق فى تيين الحيازة وصفتها .
١١١٢	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)
		” منع المدعى عليه فيها من طلب الحق “ :
		لا يقبل من المدعى عليه فى دعوى الحيازة دفعها بالاستناد إلى نفي الحق .
١١١٢	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)
		دعوى منع التعرض :
		” فعل التعرض “ :
		يكفى لتحقيق فعل التعرض مجرد تمكيد الحيازة والمنازعة فيها . تقرير الحكم أن الطاعن أقام العلم بجميعه داخل الممر . هذا حسب بيانا لفعل التعرض .
١١١٢	٣٤١٥٨	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(خ) خبير . خلف خبير رأى الخبير : تكفل تقرير الخبير بالرد على اعتراضات الطاعن - إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمني على تلك الاعتراضات - الجدل في ذلك موضوعي لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ١٢٧ ع ٢ ٨٩٦
		خلف منشأة فردية . صيرورتها شركة . استقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استموار عقود العمل مع رب العمل الجديد . (الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠) ١٥١ ع ٣ ١٠٦٢
		(د) دائن . دعوى . دفاع . دفع دائن الدائن الظاهر : ١ - الدائن الظاهر هو من يظهر أمام الجميع بمظهر صاحب الحق . لا يكفي في اعتباره دائنا ظاهرا مجرد كونه محكوما له مع باقى الورثة بالدين المنفذ به . وليس في اتصافه في إجراءات التنفيذ بصفة الوصى أو الوكيل ما يتوافر به له مركز قانوني يجعله في حكم الدائن الظاهر بالنسبة لحصة من أدعى الوصاية أو الوكالة عليه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٧٥٩	٢٤١٠٧	٢ — مناط صحة الوفاء للدائن الظاهر أن يكون المدين حسن النية معتقداً أنه يفي بالدين للدائن الحقيقي . (الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)
		دعوى
		شروط قبول الدعوى :
		(أ) أهلية التقاضي :
		يشترط لصحة انعقاد الخصومة أن يكون طرفاها أهلاً للتقاضي وإلا قام مقامهم من يمثلهم . على الخصم مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة أو الحالة . علم الطاعن بقصر بعض خصومه وصفة من يمثلهم وعدم اختصاصهم في شخص الوصي عليهم . اعتبارهم غير ممثلين في الدعوى .
٨٢٣	٢٤١١٦	(الطعن رقم ٢٥٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		(ب) الصفة في الدعوى :
		١ — ” الوكالة في الخصومة ”
		انعقاد الخصومة صحيحة بين الطرفين إذا أقيمت الدعوى من شخص بصفته ولياً أو وكلاً . لا عمل لإعمال قاعدة ” لا يجوز لأحد أن يناصب بوكيل عنه ” إذا أفصح الوكيل عن صفته وعن اسم موكله .
٤١٧	١٤٦٥	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - دفع مبلغ إلى مصلحة المجارى في وقت كانت تابعة فيه لوزارة الشؤون البلدية والقروية وفرعا من فروعها . دخول المبلغ في ذمة الوزارة . توجيه الدعوى باسترداد ذلك المبلغ إلى الوزارة وحدها لا مخالفة فيه للقانون .
١٠٥١	١٤٩ ع ٣	(الطعن رقم ٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٣)
		(ج) تعديل تاريخ التوقف عن الدفع :
		تاريخ التوقف عن الدفع إنما يتحدد في حكم إشهار الإفلاس تحديدا مؤقتا أو في حكم مستقل ولا يصح تعديل ذلك التاريخ إلا بطريق الطعن في الحكم ومن ثم فإن طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .
٢٤٣	١٤٣ ع ١	(الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)
		(د) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		١ - إقامة الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قضاءه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطا وثيقا على أساس أن المشتري قد أوفى بثمن المبيع ردا على دفاع البائع بأن الوفاء لم يتم . صدور الحكم المطعون فيه بين نفس الخصوم في دعوى تالية بفسخ عقد البيع ذاته استنادا إلى عدم الوفاء بالثمن . قضاء مخالف لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . وجوب تقضيه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يمنع من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحدا وقد تضمن الحكم الصادر في الدعوى الأولى الفصل في السبب المشترك للدعويين وتكون له حجته في هذا الخصوص .
٢٨٨	١٤٣ ع ١	(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣)
		راجع : قوة الأمر المقضى (القاعده ٣٥ ص ٢٤٧) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يتمتع معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .
٥٠٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/١/١٩٦٣) ... وراجع إثبات - حجية الأمر المقضى قاعدة ١١٠ .
		٣ - اختلاف السبب في الدعويين . ينفي عن الحكم الصادر في الدعوى الأولى حجية الأمر المقضى في الدعوى الثانية .
٩٨١	٣٤١٣٧	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٠/٢٤/١٩٦٣) ...
		(هـ) عدم سماع الدعوى :
		في الأحوال الشخصية :
		١ - الحمل مما يخفى على المرأة وينتفر التناقض فيه .
٢١	١٤١	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٠/٢/١٩٦٣) ..
		٢ - مؤدى نص المادة ٧/٩٩ من لأئحة ترتيب المحاكم الشريعة أن لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروما في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي . لا وجه للتعدى بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة . الملة الوحيدة التي لا تميز التطبيق هي ملة الكاثوليك لا يرجع لشريعة الزوجين عند اختلافهما في الطائفة أو الملة إلا لبحث دينوتهما بوقوع الطلاق فقط .
٢١٠	١٤٢٨	(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ - أحوال شخصية - ١٠/٢/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - مفاد نصوص المواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ و ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين زوجين غير مسلمين إذا ما اختلفا طائفة أو ملة . استبقاء المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية بالنسبة للطوائف التي لا تدين بوقوع الطلاق وهي طوائف الكاثوليك . ثبوت اختلاف الطرفين طائفة ودينوتها بوقوع الطلاق . وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية دون القواعد المشتركة للشرائع الخاصة بمختلفي الملة .
٢١٨	١٤٢٩	(الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...
		٤ - مفاد نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية والمذكرة الإيضاحية أن المشرع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع دعوى الطلاق بالنسبة لهم وبين الطوائف التي لا تدين بالطلاق وهم الكاثوليك فمنع سماع هذه الدعوى بينهم . ثبوت اختلاف الطرفين ملة وطائفة وعدم انتماء أحدهما إلى طائفة الكاثوليك . قضاء الحكم رغم ذلك بعدم سماع الدعوى بينهما مخالف للقانون .
٢٢٣	١٤٣٠	(الطعن رقم ٣ لسنة ٣١ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...
		في الوقف :
		لا يشترط - في الشريعة الإسلامية - التوثيق لإنشاء الوقف ولا يمنع سماع الدعوى إذا لم يكن مكتوبا . جواز إثبات الوقف في الشريعة الإسلامية بكافة الأدلة المقبولة شكلا . في لائحة المحاكم الشرعية يتمتع سماع الدعوى عند الإنكار ما لم يوجد إشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعي أو مأذون من قبله وبشرط قيده بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية . إثبات الوقف بغير إشهاد أصبح غير مقبول عند الإنكار ما لم يثبت أنه سابق على العمل باللائحة المذكورة .
٤٠٩	١٤٦٣	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		في تدابير الأحكام العرفية :
		عدم سماع أية دعوى أو دفع يكون الغرض منه الطعن فيما أمرت به أو تولته السلطة القائمة على إجراء الأحكام العرفية سواء كان الطعن بطريق مباشر أو غير مباشر .
٨٧٢	٢٤١٢٤	(الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		عدم قبول الدعوى :
		« أثره » :
		القضاء في الدعوى الأصلية بعدم القبول على أساس عدم وجود حق للمدعى قبل المدعى عليه يترتب عليه زوال ما كان لهذه الدعوى من أثر في قطع التقادم واعتبار انقطاع التقادم المبنى عليها كان لم يكن .
٧٣٦	٢٤١٠٤	(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
		نطاق الدعوى :
		« وصف السرعة » :
		المناطق في تحديد الدعاوى التي ترفع على وجه السرعة هو أمر الشارع لا تقدير المحكمة ولا إرادة الخصوم . دعاوى السندات الإذنية ليست من الدعاوى التي تنظر على وجه السرعة وإن لم تكن تخضع لنظام التحضير . أفرد الشارع حكما خاصا لمواعيد الاستئناف : ميعاد الاستئناف في الأوراق التجارية عشرون يوما وفي المواد التي يوجب القانون الفصل فيها على وجه السرعة عشرة أيام .
١٠٠	١٤١٠	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>تقدير قيمة الدعوى :</p> <p>” تعدد الطلبات “ .</p> <p>١ — تعدد الطلبات في الدعوى . اختلافها موضوعا وسببا وخصوما . لا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع هذه الطلبات وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة ولو كان السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر .</p> <p>مثال : طلب إلزام ثلاثة أوقاف بما يستحقه المدعى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة . طلبات ثلاثة . سبب الالتزام في كل طلب منها هو عقد عمل مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر . أسباب مختلفة في معنى المادة ٤١، مرافعات ولو تماثلت في النوع .</p> <p>(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٢) ... ١٤٣٥ ... ٢٤٧</p> <p>” سبب الدعوى “ .</p> <p>٢ — طلب الدائن إبطال البيع الحاصل من المفلس لصوريته صورية مطلقة وطلب إبطاله لصدوره منه في فترة الريبة . طلبان وإن اتحدا محلا وخصوما إلا أن السبب القانوني في كل منهما مغاير للآخر .</p> <p>(الطن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ٢١/٢/١٩٦٢) ... ١٤٤٢ ... ٢٨٣</p> <p>” الدعاوى المجهولة القيمة “ .</p> <p>٣ — تعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقا لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التي وضعها المشرع في قانون المرافعات .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٥٨	١٤٣٧	الدعوى بطلب التسليم - بصفة أصلية - تعتبر غير قابلة للتقدير وتعد قيمتها زائدة على مائتي وخمسين جنيها . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)
		الدعوى المتعلقة بحق الارتفاق :
		٤ - الدعوى بطلب نفى حق ارتفاق من الدعاوى المتعلقة بحق الارتفاق وتقدر قيمتها طبقا لنص المادة ٣٢ مرافعات . لا يغير من ذلك أن يطلب فيها كذلك غلق المحال التي فتحها المدعى عليه على الأرض المتنازع على تقرير حق الارتفاق عليها وإزالة المواسير التي مدها فيها . هذا الطلب يعتبر نتيجة مترتبة على طلب نفى حق الارتفاق وتابع له . لا يدخل في الحساب عند تقدير قيمة الدعوى لأنه غير قابل للتقدير . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)
١١٢٤	٣٤١٦٠	• - لا يكفي لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص مجرد خطأ محكمة الموضوع وتطبيقها عند تقدير قيمة الدعوى قاعدة غير الواجبة التطبيق . بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض خروج قيمة الدعوى بحسب انقاعدة الصحيحة عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها حتى يتسنى لمحكمة النقض الفصل في مسألة الاختصاص وتعيين المحكمة المختصة . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)
١١٢٤	٣٤١٦٠	أساس الدعوى :
		١ - طلب التنفيذ العيني وطلب التنفيذ بطريق التعويض قسيمان يتقاسمان تنفيذ الالتزام . جواز الجمع بينهما . طلب رد أسهم أو قيمتها بنطوى على الطرفين معا . طلب التعويض عن الضرر لتراخي التنفيذ العيني ليس طلبا جديدا في الاستئناف . (الطن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨)
٤١٣	١٤٦٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - نفي الحكم عن اتفاق الطرفين وصف الحكر أو "الامفتيز". عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في حق الحائز في بقاء الأطيان في حيازته مدة حياته ومن بعده لخلفائه حتى ينقرضوا وذلك مقابل جعل معين أو أجر. نعى الطاعن أمام محكمة النقض بأن تأييد المنفعة أمر يأباه القانون ومن شأنه أن يجعل العقد باطلا بطلانا مطلقا. منازعة جديدة لا يصح التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت متعلقة بالنظام العام ما دام نطاق الدعوى لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة.
٣٩١	١٤٦١	(الطن رقم ٣٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨) ... راجع : استئناف (القاعدة ٤٧ ص ٣٠٨) نقض (القاعدة ٦١ ص ٣٩١) .
		٣ - مطالبة المشتري البائع بالتعويض على أساس ضمان التعرض والاستحقاق وعدم تمسكه أمام محكمة الموضوع بإخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع ، اعتبار ذلك سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .
٦٣١	٢٤٨٩	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ... ٤ - طلب إخلاء العين المؤجرة استنادا إلى إخلال المستأجر بالتزامه بالوفاء بالأجرة ينسحب ضمنا إلى طلب الفسخ للتلازم بينهما .
٨٩٦	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ... تكييف الدعوى :
		١ - استيلاء الجهة نازعة الملكية على العقار بناء على اتفاق ذوى الشأن يغني عن صدور قرار وزاري بالاستيلاء . خروج النزاع على تقدير التمويض في هذه الحالة عن نطاق نصوص قانون نزع الملكية ويصبح الطرفان أمام دعوى عادية تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد للقواعد العامة .
٤٩٥	٢٤٦٩	(الطن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٢٢٢	١٧٦ ع ٣	<p>٢ - العبرة في تكييف الدعوى بما تبينه المحكمة من وقائعها ومن تطبيق القانون عليها لا بما يصفه بها الخصوم .</p> <p>(الملن رقم ٧٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)</p> <p>نظر الدعوى أمام المحكمة :</p> <p>(١) تقرير التلخيص :</p> <p>١ - وجوب إحالة القضية للمرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل بدء المرافعة . إغفال هذا الإجراء يبطل الحكم .</p> <p>أخذ الحكم الاستثنائي بأسباب الحكم الابتدائي وتأنيده رغم بطلانه . ينبنى على ذلك بطلان الحكم الاستثنائي .</p> <p>(الملن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)</p> <p>٢ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لا يلزم وضع تقرير آخر كما جد جديد في الدعوى . وجوب إعادة تلاوة التقرير من جديد إذا ما تغير أعضاء المحكمة ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .</p> <p>إغفال تلاوة التقرير قبل بدء المرافعة وتلاوته بعدها لا يترتب عليه البطلان ما لم يثبت أن أحد الخصوم طلب التعقيب عليه فمنعته المحكمة .</p> <p>إحالة تقرير التلخيص على عريضة الاستئناف ومذكرات الخصوم واعتبارها جزءا متما لها لا يعيب التقرير .</p> <p>(الملن رقم ٤٥٩ ، ٤٧١ ، ٤٨٦ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)</p>
٥٧٩	٢٨٤ ع ٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - جواز الاستدلال من الحكم على تلاوة تقرير التلخيص متى خلت محاضر الجلسات من هذا البيان . التمسك ببطلان الحكم يكون عاريا عن الدليل طالما لم يتقدم الطاعن بصورة من هذا الحكم .
٦٣١	٢٤٨٩	(الملحق رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		٤ - وجوب إحالة القضية إلى جلسة المرافعة بتقرير من قاضي التحضير وتلاوته قبل المرافعة . لم يوجب المشرع وضع تقرير آخر بعد هذه التلاوة كلما جد جديد في الدعوى . في حالة تغير الهيئة يجب تلاوة التقرير من جديد ، إلا أنه لا يشترط أن يكون هذا التقرير من عمل أحد أعضائها .
٦٧٧	٢٤٩٦	(الملحق رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)
		٥ - لا محل لإعداد تقرير تلخيص وتلاوته مادامت الدعوى قد تهيأت للمرافعة دون عرضها على قاضي التحضير . تقرير التلخيص لا يلزم إلا عند إحالة القضية من قاضي التحضير إلى المرافعة .
٨٩٦	٢٤١٢٧	(الملحق رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		(ب) الخصوم في الدعوى :
		١ - النزاع بشأن صحة سند أو تزويره مما لا يقبل التجزئة في معنى المادة ٣٨٤ مرافعات - للطاعن وهو محكوم عليه فيه أن يتدخل في الاستئناف منضما إلى زميله في الخصومة أثناء نظر الاستئناف المرفوع منه في ميعاده .
٤٩٠	٢٤٦٨	(الملحق رقم ٢٢ و ٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ — الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع . بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين .
٦١٦	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥)
		٣ — ليس في نصوص القانون ما يوجب اختصاص الدائنين في دعوى عزل المصنفى أو استبدال غيره به .
٦٧٧	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٥/١٦)
		٤ — يشترط وجود وكالة خاصة للمرافعة أمام القضاء — لا يكفي القول بقيام المفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة .
٨٢٩	٢٤١١٧	(الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/١٩)
		٥ — اختصاص الغير في الدعوى لا يتم إلا باتباع الأوضاع المعتادة في التكليف بالحضور م ١٤٣ مرافعات . تعديل المطعون عليه أطلباته في دعواه في المذكرة المعلنة منه لأخوى الطاعن المختصمين في دعوى منضمة . لا يتحقق به قانونا اختصاصهما في دعوى المطعون عليه .
٩٢٨	٢٤١٣٠	(الطعن رقم ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧)
		٦ — تمثيل السنديك لجمعية الدائنين في كل ماله علاقة بأموال التفليسة وفي الدعاوى التي ترفع على هذه التفليسة .
١٢٠٢	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) تدخل النيابة العامة .
		١ - وجوب تدخل النيابة العامة في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . الدعوى باعتبار حصص المدعى ٨ ط شيوخاً في مقام مملوك له وأن ملكيته له ثابتة من إشهاد الوقف هي دعوى ملكية . لا يجري عليها حكم التدخل .
٥٠٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣)
		٢ - لا تعد أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية . لا عمل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها .
٦٧٧	٢٤٩٦	(الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣)
		٣ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالجنسية . يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى أصلاً بوصفها دعوى جنسية ، أو ترفع بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة الجنسية كسالة أولية . فوات ذلك مبطل للحكم .
١٢٣٥	٣٤١٧٨	(الطن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٣)
		(د) انقطاع سير الخصومة :
		١ - بطلان الإجراءات التي تتم بعد قيام سبب انقطاع الخصومة . بطلان نسي مقرر لمصاحبة من شرع الانقطاع لحمايتهم .
٤١٧	١٤٦٥	(الطن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٦٣)
		٢ - الخصومة أمام محكمة النقض لا تنعقد إلا بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه مؤشراً عليه بقرار الإحالة . لا ينقطع سير الخصومة ولا يقف ميعاد إعلان الطعن بوفاء المطعون عليه قبل إعلانه بالتقرير .
١١٦٠	٣٤١٦٦	(الطن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(هـ) وقف الدعوى :
		١ - الحكم بوقف الدعوى كلما رأت المحكمة تعليق أمر الفصل فيها على الفصل في مسألة أخرى . حكم قطعي لا يجوز العدول عنه دون أن يقوم الدليل على الفصل في المسألة الأخرى التي يتوقف عليها الحكم في موضوع الدعوى . عدول المحكمة الاستئنافية عن حكم الوقف مع تمسك الخصم بحججه وعدم قيام الدليل على البت في المسألة الأخرى يعد إهدارا لحجية هذا الحكم .
٣٣٧	١٤٥٣	(الطن رقم ٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		٢ - وقف الدعوى باتفاق الخصوم ، خضوعه لحكم المادة ٢٩٢ مرافعات . لا يمنع من ذلك سابقة وقفها طبقا للقانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ .
٥٠٤	٢٤٧١	(الطن رقم ٢٩٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠)
		٣ - وقف الدعوى إستنادا إلى المادة ٢٩٣ مرافعات أمر جوازي للمحكمة .
٨٩٦	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		(و) سقوط الخصومة :
		”مدة السقوط“ :
		١ - نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد . مدة سقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى ، لا من تاريخ إعلانه .
١٧٠	١٤٢١	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”التزول عنه“ :
		٢ - سقوط الخصومة هو مما يتصل بمصلحة الخصم فله التنازل منه صراحة أو ضمنا . صدور ما يدل على أن الخصم الذي شرع السقوط لمصلحته قد نزل عن التمسك به . لا يصح له أن يعود إلى ما أسقط حقه فيه . إبداء المستأنف عليه طلبات في موضوع الاستئناف مما يفيد أنه اعتبر الخصومة قائمة ومتجة لآثارها . ليس له بعد ذلك أن يتمسك بسقوط الخصومة . (الطن رقم ٣٦٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٣) ١٤٤٨ ٣١٣
		٣ - طلب الحكم بسقوط الخصومة يجوز تقديمه وفقا لأحكام قانون المرافعات الجديد على صورة الدفع لدى تعجيل الدعوى الموقوفة - إجراء مستحدث - سريانه على الدعوى الموقوفة في ظل قانون المرافعات القديم واستمر وقفها إلى ما بعد تاريخ العمل بالقانون الجديد . (الطن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٣) ٢٤١٠٠ ٧٠٣
		(ز) ضم دعوى لأخرى :
		ضم الدعويين لا يفقد كلا منهما استقلالها ولا يؤثر على مركز الخصوم فيها . (الطنان رقا ٢٢٧ و ٢٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٣) ٢٤١٣٠ ٩٢٨
		(ح) تنحي القاضي عن نظر الدعوى :
		تنحي القاضي عن نظر الدعوى أمر يتعلق بشخصه ولا مصلحة للخصوم فيه . (الطن رقم ٣٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣) ٢٤٩٦ ٦٧٧

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		رسوم الدعوى :
		١ - عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطلان. لا يترتب على المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي بطلان العمل إلا بنص .
٨٩٦	٢٤١٢٧	(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
		٢ - رسم الاستئناف في الدعاوى معلومة القيمة . تقديره على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى من قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . الرسم المنخفض إلى النصف لاستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية . تقديره على أساس الفئات المبينة في تلك المادة . في الدعاوى متعددة الطلبات الناشئة عن أسباب قانونية مختلفة . تحديد الرسم على أساس قيمة كل طلب منها على حدة . لا محل للفرقة بين فصل الحكم في الموضوع أو في مسألة فرعية .
١١٨٢	٣٤١٧٠	(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٩)
		تقادم الدعوى :
		سقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل بسبب تأخير البضائع أو ضياعها أو تلفها بمضي ١٨٠ يوما . يخرج عن ذلك حالاتي الغش والخيانة . لا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما .
١١٥١	٣٤١٦٤	(الطن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أنواع الدعاوى :
		”الدعاوى الشخصية العقارية“ :
		١ - الدعاوى الشخصية العقارية تستند إلى حق شخصي ويطلب بها تقرير حق عيني على عقار أو اكتساب هذا الحق. دعوى صحة التعاقد من الدعاوى الشخصية العقارية. الاختصاص المحلى بهذه الدعاوى معقود للحكمة التي يقع بدائرتها العقار أو موطن المدعى عليه .
		لم يرد بالفانون المدني أية قاعدة بشأن الاختصاص بنظر الدعاوى الشخصية العقارية .
٣٥٥	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		”دعوى صحة التعاقد“ :
		٢ - ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بصحة التعاقد بسقوطها بالتقادم . اعتبار ذلك منازعة ممتنعة قانونا استنادا إلى التزام مورثهم بالضمان .
٣٥٥	١٤٥٦	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		”دعوى الاستحقاق“ :
		٣ - ليس لورثة البائع دفع دعوى المشتري بتثبيت ملكيته للقدر المبيع بالتقادم المسقط استنادا إلى مضي أكثر من خمس عشرة سنة على عدم تسجيل العقد أو الحكم بصحته .
٣٩٨	١٤٦٢	(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>دعوى الضمان الفرعية :</p> <p>الضمانون حق الرجوع على متعهد الضمان متى كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار. ضمان السفينة لدى اجتيازها مياه القناة وموانئها لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تسبب السفينة في حدوثها. وقوع الخطأ الذي نشأ عنه الضرر الذي حكم على شركة القناة في الدعوى الأصلية بتعويضه من الربان والمرشد وكلاهما تابع لشركة السفينة. مسئولية شركة السفينة عن هذا الخطأ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعة. القضاء بأحقية شركة القناة في الرجوع على شركة السفينة بما حكم به عليها في الدعوى الأصلية. لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤) ... ١٣٦ ع ٣ ٩٧٤</p>
		<p>دفاع</p> <p>الاخلال بحق الدفاع :</p> <p>” مالا يعد كذلك “ .</p> <p>فصر الطاعن مرافعته الشفوية على طلب التصريح له بتقديم مذكرة بدفاعه . إجابة المحكمة طلبه والتصريح له بذلك وتقديمه المذكرة خلال فترة حجب الدعوى للحكم . لا اخلال في ذلك بحق الدفاع .</p> <p>(الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/١٠) ... ٧٢ ع ٢ ٥٠٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	دفع
		الدفع بالتقادم :
		الدفع بالتقادم دفع موضوعي ، والحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفد به المحكمة ولايتها على النزاع وينبني على استئنائه أن ينتقل النزاع برمته - دفعا وموضوعا - إلى محكمة الاستئناف لكي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع وأوجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى في الدفع والموضوع فإنه لا يكون قد أخل بحق الطاعنين في الدفاع أو شابه عيب يبطله ذلك أنه ليس على محكمة الموضوع أن تلفت المحكوم إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .
٣٢٠	١٤٤٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)
		الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		راجع : دعوى (القاعدة ٤٣ ص ٢٨٨) .
		(ر)
		رسوم البلدية على الملاهي . رسوم الشهرى العقارى . رسوم قضائية . رى
		رسوم البلدية على الملاهي
		وقوع عبء الالتزام بالرسم البلدى على الملاهي على أصحابها ومستغليها لاهل روادها من الجمهور . بينما ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . استقلال الرسم البلدى عن الضريبة .
١٠٩٨	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٣٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<h2>رسوم الشهر العقارى</h2> <h3>رد الرسوم :</h3> <p>١ - عدم جواز رد رسوم التسجيل في حالة عدول ذوى الشأن عن إتمامه . سريان قانون الرسوم القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية في مواد الشهر العقارى فيما يتعلق برد الرسوم . عدم جواز رد أى رسم إلا في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .</p> <p>(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧) ١٣٦ ١٤١٥</p> <p>٢ - عدم جواز رد رسوم الشهر العقارى (رسوم التسجيل) في حالة عدول ذوى الشأن عن الاجراء الذى حصل عنه الرسم . سريان قانون الرسوم القضائية والتوثيق والرسوم أمام المحاكم الشرعية في مواد الشهر العقارى فيما يتعلق بتقدير الرسوم وتحصيلها ورددها والمنازعة فيها . القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٥٧ المعدل لقوانين الرسوم القضائية ورسوم التسجيل والتوثيق أورد أحكاماً صريحة تقضى بعدم جواز رد هذه الرسوم ، إذا عدل أصحاب الشأن عن السير في الاجراء الذى حصلت عنه .</p> <p>(الطن رقم ١٥٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤) ٢٥٤ ١٤٣٦</p> <h2>رسوم قضائية</h2> <p>١ - عدم دفع الرسم النسبي لا يترتب عليه البطالان - لا يترتب على المخالفة المالية في القيام بعمل إجرائي بطلان العمل إلا بنص .</p> <p>(الطن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ٨٩٦ ١٢٧٢</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - رسم الاستئناف في الدعاوى معلومة القيمة . تقديره على أساس الفئات المبينة في المادة الأولى من قانون الرسوم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ . الرسم المخفض إلى النصف لإستئناف الأحكام الصادرة في المسائل الفرعية . تقديره على أساس الفئات المبينة في تلك المادة . في الدعاوى متعددة الطلبات الناشئة عن أسباب قانونية مختلفة . تحديد الرسم على أساس قيمة كل طلب منها على حدة . لا محل للفرقة بين فصل الحكم في الموضوع أو في مسألة فرعية .</p> <p>(الطن رقم ٧٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٩) ١٧٠ ع ٣ ١١٨٢</p>
		<p>رى</p> <p>الاختصاص بطلب التعويض في الحالات الخاصة التي نص القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ على استحقاق التعويض فيها عما ينشأ من أضرار بسبب تنفيذ أحكامه معقود إلى لجنة إدارية . ما عدا ذلك من طلبات التعويض تختص به المحاكم صاحبة الولاية العامة . طلب التعويض عن الضرر الناشئ عن عدم مراعاة الحكومة الأصول الفنية في إنشاء مصرف وعدم تعهدها له بالصيانة والتطهير ليس مما ورد بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ . عدم اختصاص اللجنة الإدارية بهذا الطلب .</p> <p>(الطن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣١) ٢٧١ ع ١ ٢٠٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(ش)
		شركات . شفعة . شيك
		<u>شركات</u>
		الشخصية الاعتبارية للشركة :
		١ - إذا كان للشركة الشخصية الاعتبارية وفقا لحكم المادة ٥٢ من القانون المدني - فإن لها تأسيسا على ذلك اسم يميزها عن غيرها .
٦٧	١٤٤	(الطن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢)
		٢ - الشركة المساهمة ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديريها . توجيه الطعن إلى الشركة المساهمة باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها . ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في تقرير الطعن بالنقض يكفي لصحته في هذا الخصوص .
١٣٦	١٤١٥	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
		الشركة المساهمة :
		”فترة التأسيس“ :
		١ - تعتبر الشركة المساهمة في فترة التأسيس ممثلة بالمؤسسين . لأحدهم خلال هذه الفترة أو يتقدم - ولحساب الشركة المستقبلية - للدفاع عن العلامة التجارية التي انتقلت إليها ملكيتها .
١٨٠	١٤٢٣	(الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		راجع : ضرائب (القاعدة ٥٧ ص ٣٦٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”الالتزام بتشغيل ٧٥ ٪ من مستخدميها من المصريين“ :</p> <p>٢ - للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة تعيين مستخدمين من المصريين وفصل موظفيها الأجانب بما يحقق النسبة المقررة في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . الفصل في هذه الحالة له ما يبرره .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٥) ... ١٧٣ ع ٣ ١١٩٧</p> <p>شركة التضامن :</p> <p>”إفلاسها“ :</p> <p>الحكم بشهر إفلاس شركة التضامن يستتبع حتما إفلاس جميع الشركاء المتضامنين فيها بغیر حاجة إلى حكم على الشريك بصفته الشخصية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦) ... ١٧٤ ع ٣ ١٢٠٢</p> <p>شفعة</p> <p>الخصوم في دعوى الشفعة :</p> <p>الخصومة في دعوى الشفعة لا تنعقد إلا باختصاص البائع والمشتري والشفيع . بطلان الطعن بالنسبة لأحدهم يستوجب بطلانه بالنسبة للباقيين .</p> <p>(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ... ٢٨٦ ع ٢ ٦١٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إجراءات الشفعة :
		” الإنذار الرسمي “ :
		١ - تقدير كفاية بيان العقار الجائز أخذه بالشفعة مما يستقل به قاضي الموضوع .
		٢ - المقصود بشروط البيع الواجب بيانها في الإنذار شروطه الأساسية التي لا بد من علم الشفيع بها ويتوقف عليها تقرير موقفه من حيث الأخذ بالشفعة أو تركها . لا يعد منها شرط منع المشتري أجلا في الوفاء ببعض الثمن ولا شروط عقد تمليك البائع . لا يبطل الإنذار خلوه من شرط منع المشتري أجلا في الوفاء ببعض الثمن .
		٣ - تضمين الإنذار الموجه من المشتري إلى الشفيع دعوة الأخير إلى الحضور لمكتب الشهر العقاري للتنازل له عن الصفقة لا يزيل الآثار القانونية المترتبة على الإنذار ما دام قد تضمن جميع البيانات التي أوجبها القانون .
١٠١١	٣٤١٤٤	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
		إعلان الرغبة :
		ادعاء الشفيع بصورية الثمن الذي ورد في عقد البيع لا يعفيه من واجب إعلان رغبته في الميعاد . له بعد ذلك الطعن فيه أمام المحكمة وإثبات صوريته بكافة طرق الإثبات القانونية .
١٠١١	٣٤١٤٤	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		إيداع الثمن الحقيقي :
		”ملحقات الثمن“ :
		١- يتطلب قانون الشفعة القديم إعلان رغبة الشفيع مشتملا على عرض الثمن والملحقات . إغفال القانون المدني الجديد هذه القاعدة . اشتراطه إيداع كامل الثمن الحقيقي وإلا سقط الحق في الأخذ بالشفعة . هذا القيد لا ينسحب إلى ملحقات الثمن التي لم يرد بها تكليف في القانون .
٢٧٨	١٤٤١	(الطن رقم ٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢١)
		٢- وجوب إيداع الثمن الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به البيع . احتمال صورية الثمن المسمى بالعقد . للشفيع إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات . إيداع الشفيع ثمنا يقل عن الوارد بالعقد وعجزه عن إثبات صوريته . اعتباره متخلفا عن الإيداع المفروض عليه قانونا .
١٠١١	١٤٤٤	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
		شيك
		الأصل في الشيك أنه أداة وفاء . على من يدعى خلاف هذا الأصل إقامة الدليل .
٨٦٠	١٤٢٢	(الطن رقم ٢٣ لسنة ٣١ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	(ص)
		صلح . صورية
		صلح
٢٩٣	١٤٤٤	راجع : إجارة
٧١٩	١٠٣٤	راجع : تسوية الديون العقارية
		صورية
		١ - استحدث الشارع عند إنهاء الوقف حكما جديدا بشأن إثبات تلقى الواقف العوض فنصت المادة ٢/٤ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أنه " يعتبر إقرار الواقف بأشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون " ومؤدى ذلك أن الإقرار إذا صدر ممن يملكه وفي خلال هذا الميعاد فإنه لا يقبل تقي ما تضمنه وتمتد حجته إلى ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أيلولة المال الذى انحل عنه الوقف إلى الواقف كالورثة والمستحقين وغيرهم وذلك لضمان استقرار الحقوق وحسم المنازعات وينبنى على ذلك أنه ليس لوارث الواقف أن يطعن بالصورية على إقرار الواقف الذى أشهد فيه بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله . (الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
٢٧٠	١٤٤٠	...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - متى طلب الدائن في الدعوى إبطال البيع الحاصل من مدينه المقاس لصوريته صورية مطلقة كما طلب إبطاله لصدوره منه في فترة الرتبة ، فإن هذين الطلبين - وإن اتحدا محلا وخصوما - إلا أن السبب القانوني في كل منهما يختلف عنه في الآخر .
٢٨٣	١٤٤٢	(الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		٣ - ادعاء الشفيع بصورية الثمن الذي ورد في عقد البيع لا يعفيه من واجب إعلان رغبته في الميعاد . له بعد ذلك الطعن فيه أمام المحكمة وإثبات صوريته بكافة طرق الإثبات القانونية
١٠١١	١٤٤٣	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
		٤ - وجوب إيداع الثمن الذي حصل الاتفاق عليه بين البائع والمشتري وانعقد به البيع . احتمال صورية الثمن المسمى بالعقد . للشفيع إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات . إيداع الشفيع ثمنا يقل عن الوارد بالعقد وعجزه عن إثبات صوريته . اعتباره متخلفا عن الإيداع المفروض عليه قانونا .
١١٣١	١٤٦١	(الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٥)
٥٧٩	٢٤٨٤	راجع : وادث : الطعن في تصرفات المورث

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ض) ضرائب
		ضريبة الأرباح التجارية والصناعية :
		(١) وعاء الضريبة :
		١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام . سريانها على كل مهنة أو منشأة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . الضريبة على أرباح المهن غير التجارية لا تسرى إلا على المهن التي عينها المشرع في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو صدر بها قرار من وزير المالية . مهنة المخرج السينمائي ليست من بين المهن التي عدتها المادة سالفة الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية . لا محل لقياسها على مهنة الخبير . التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ .
١٩٣	١٤٢٥	(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٠)
		”الأرباح التي تخضع للضريبة“ :
		٢ - تعاقد الشركة وهي شركة توصية بسيطة - مع شركات التأمين الأجنبية على القيام بعمليات التأمين بالوكالة عنها . خضوع الأرباح التي يحققها فرع التأمين بالشركة للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية باعتبارها أرباحا حققتها الشركة لا الشركاء وقد اتخذت في سبيل تحقيقها شكل المشروع التجاري متميزة في إدارته واستغلاله عن شركات التأمين التي تعمل لحسابها .
٨٠١	٢٤١١٢	(الطن رقم ٢٤٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقدير وعاء الضريبة :
		التقدير الحكمي :
		١ - الشريك المتضامن يأخذ حكم الممول الفرد من حيث إخضاع كل منهما للضريبة في حدود ما يصيبه من ربح - مباشرة الممول نشاطه كشريك متضامن في المنشأة خلال سنة ١٩٤٧ ، اتخاذ الأرباح المقدرة في سنة ١٩٤٨ وهي السنة التالية لبدء نشاطه أساسا لربط الضريبة عليه في السنوات التالية .
٥٣٩	٢٤٧٦	م ٢/١ من المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ . (الطن رقم ٣١١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٧)
		٢ - إتخاذ أرباح سنة ١٩٤٧ بالنسبة للمولين الخاضعين لربط الضريبة بطريق التقدير أساسا لربط الضريبة عليهم عن السنوات من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ . إذا لم يوجد نشاط للمول في سنة ١٩٤٧ أو كان قد بدأ عمله أو استأنفه خلالها اتخذ أساسا لربط الضريبة عليه الأرباح المقدرة في أول سنة لاحقة بدأ فيها نشاطه أو استأنفه .
١٠٨٨	٣٤١٥٥	(الطن رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٧)
		التقدير الأولى :
		عدم موافقة الممول على التقدير الأولى الذي اقترحت عليه مصلحة الضرائب . سقوطه باعتباره مجرد عرض لم يلحقه القبول . عدم التزام المصاحبة به .
٩٩٤	٣٤١٤٠	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	التنازل عن المنشأة :
		١ - بيع المنشأة على وجه يتحقق به معنى التنازل عنها وانتقال ملكيتها من البائع للمشتري مقتضاه توقف البائع عن مباشرة نشاطه من تاريخ تسليمها للمشتري . لا يصح اتخاذ أرباحه من سنة البيع أساسا لربط الضريبة عن السنوات التالية . لا يغير من ذلك افتتاحه منشأة أخرى جديدة في تاريخ لاحق لأنه بذلك يكون قد استأنف نشاطه بعد توقفه خلال هذه السنة .
٤٩٩	٢٤٧٠	(الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠)
		٢ - الخسارة الرأسمالية التي تصيب المنشأة من بيع أحد أصولها أو تصفيتها تدخل في وعاء ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .
٥٧١	٢٤٨٢	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)
		٣ - تضامن المتنازل والمتنازل له في المسؤولية عما استحق من ضرائب على المنشآت المتنازل عنها إلى تاريخ التنازل مقصور على طرفي التنازل وحدهما ولا يتعداهما إلى المتنازلي والمتنازل إليهم المتعاقبين . التضامن لا يفترض ولا يؤخذه بالظن .
٨٣٤	٢٤١٨	(الطعن رقم ٣٢٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩)
		” الإخطار به “ :
		٤ - الطلب الذي يوجهه المتنازل له إلى مصلحة الضرائب لتوافيه ببيان الضرائب المستحقة على المنشأة المتنازل عنها هو إجراء قائم بذاته . لا يغني عنه الإجراء الخاص بالإخطار عن التنازل نفسه . مدة الستين يوما التي يترتب على انقضاءها إهفاء المتنازل له من المسؤولية عن هذه الضرائب يبدأ سريانها من تاريخ طلب البيان لا من تاريخ الإخطار بالتنازل .
٢٦١	١٤٣٨	(الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>”توقف المنشأة“ :</p> <p>توقف المنشأة عن العمل الذي تؤدي الضريبة على أرباحه توقفاً كلياً أو جزئياً . أثره . تحصيل الضريبة على الأرباح لغاية التاريخ الذي وقف فيه العمل . شرط انتفاع الممول بهذا الحكم هو وجوب إبلاغه مصلحة الضرائب عن التوقف وتقديمه للوثائق والبيانات اللازمة لتصفية الضريبة في بحرستين يوماً من تاريخ التوقف . تخلف الممول عن ذلك يترتب عليه نوع من الجزاء المالي هو التزام الممول بدفع الضريبة عن سنة كاملة بصرف النظر عن أسباب التوقف ودواعيه :</p> <p>(الملن رقم ٢٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧) ١٤٥٩ ٣٧٦</p>
		<p>(ب) إجراءات ربط الضريبة :</p> <p>١ — توجيه النموذج رقم ١٨ ”ضرائب“ في الحالات التي يجب أن يوجه فيها هو إجراء جوهري يتعين على مصلحة الضرائب التزامه تحقيقاً للحكمة التي توخاها الشارع من إيجابه ويترتب على إغفاله البطلان .</p> <p>(الملن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٢/٢٧) ١٤٥٨ ٣٧٢</p>
		<p>٢ — استخلاص محكمة الموضوع لأسباب مائغة أن المكان الذي تم فيه اعلان النموذجين ١٨ و ١٩ لا يعتبر موطناً للشركة . ترتيبها البطلان جزاء ذلك لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الملن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٤) ٢٤٨٣ ٥٧٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) الطعن في الربط :
		١ - استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعا جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره. مرياتها بأثر فوري على جميع الحالات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به . إخطار الشركة بقيمة الضريبة المربوطة عليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور . إجراء لازم لا ينفى عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتح ميعاد الطعن. رفض الدفع بعدم قبول الطعن استنادا إلى عدم اتمام إجراءات الربط قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠. لا مخالفة للقانون .
٣٦٢	١٤٥٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)
		٢ - بحسب الحكم المطعون فيه أن يؤيد قرار لجنة الطعن المودع ملف الدعوى ويحيل إلى أسبابه ليكون ما يحويه هذا القرار من وقائع وأسباب ورد على دفاع الطاعنين ، جزءا متمم له ، لا يعيبه عدم تدوينه تلك الأسباب ورصدها كلها أو بعضها ما دامت قد أصبحت بهذه الإحالة ملحقه به .
٣٢٠	١٤٤٩	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠)
		الضريبة على المهن غير التجارية :
١٩٣	١٤٣٥	راجع : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الضريبة على فوائد الديون :
		استخلاص الحكم أن المبالغ التي ساهم بها البنك في صندوق تعاون وادخار موظفيه والفوائد المستحقة عن مجموع المبالغ المودعة به تخرج عن ملكية البنك وتصبح ملكا للموظفين وأن البنك يستثمر هذه الأموال لحسابه . خضوع فوائد هذه الديون التي يدفعها البنك والموظفون في صندوق التعاون والادخار للضريبة واستحقاق الضريبة على المجموع الكلي للفوائد .
٢٣٢	١٤٣٢	(الملن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٢)
		الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة :
		١ — المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم قانونا بعد تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٩ تؤول إلى الحكومة ويسقط حق أصحابها في المطالبة بها . دخولها ضمن الأرباح والفوائد المتفرقة عن الأسهم والسندات القابلة للتداول الصادرة من أية شركة تجارية أو مدنية . سقوطها بالتقادم مثل كل حق دوري متجدد (كالفوائد) يتقادم بخمس سنوات . حجز البنك جزءا من أرباح الكوبونات تحت يده أكثر من خمس سنوات دون أن يطالب أصحاب الشأن بها . أيلولة هذه المبالغ إلى الحكومة باعتبارها جزءا من الفائدة السنوية . لا يغير من طبيعتها مجرد استقطاعها وحجز البنك لها مع علمه بأنها تزيد عن الضريبة المستحقة لمصلحة الضرائب .
٢٣٢	١٤٣٢	(الملن رقم ١٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٣/٢/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية :</p> <p>تحديد رقم رأس المال المستثمر :</p> <p>معاملة رأس المال الحقيقي المستثمر من ناحية إجراءات تحديده نفس المعاملة المقررة لتقدير الأرباح العادية . إصدار المأمورية قرار بتحديد رقم رأس المال الحقيقي المستثمر وإعلانه للمول من غير الشركات المساهمة وعدم تلقيها قبولا منه . وجوب إحالة الأمر إلى لجنة التقدير لإصدار قرار بتحديد . للمول والمصلحة الطعن فيه وفق نصوص قانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ . عدم جواز ربط الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية في غير حالة قبول الممول تحديد المأمورية أو صدور قرار من اللجنة بهذا التحديد . مخالفة المصلحة لهذه الإجراءات وإعلان الطاعن بربط الضريبة الاستثنائية مباشرة . بطلان . للطاعن رفع دعوى مبتدأة به .</p> <p>(الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٩) ١١٩ ع ٢ ٨٣٧</p>
		<p>” تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة “ :</p> <p>١ - تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة . المادتان ٣ و ٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ . اختيار رقم المقارنة . عدم استعمال الممول حقه في اختيار رقم المقارنة حتى انتهاء الميعاد المحدد بالقرار الوزاري رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٢ يترتب عليه سقوط حقه في الاختيار .</p> <p>(الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣) ١٧ ع ١ ١٤٧</p>
		<p>٢ - تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة . مريان الضريبة على الممولين الذين بدأ نشاطهم قبل سنة ١٩٤٠ أو خلالها وعلى الممولين الذين بدأوا نشاطهم بعدها . التزام الممول بالضريبة على الأرباح الاستثنائية عن سنة كاملة أخذا بمبدأ سنوية الضريبة .</p> <p>(الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٣٠) ١٣٩ ع ٣ ٩٨٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		” خضوع الممول للضريبة “ .
		شرط خضوع الممول للضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية أن يكون خاضعا للضريبة على الأرباح التجارية . خضوع الممول للضريبة على الأرباح التجارية بعد الغاء الضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية . عدم خضوعه للضريبة .
١٠٨٨	٣٤١٥٥	(الملحق رقم ١٤٨ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٧)
		الضريبة العامة على الإراد :
		” اجراءات ربط الضريبة “ :
		يكفى في صحة اعلان الممول بربط الضريبة العامة على الإراد أن يكون بخطاب موصى عليه مع علم الوصول . رفض الممول استلام الخطاب يقوم مقام الاعلان .
١١٣٥	٣٤١٦٢	(الملحق رقم ٥٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/١١)
		رسم الأيلولة على التركات :
		الوارث :
		الوارث في حكم المادتين ١ و ٣ ق ١٤٢ لسنة ١٩٤٤ هو من آل إليه نصيب في التركة بسبب من أسباب الارث تحقق هند الوفاة وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والقوانين المختارة منها . لا يكفى في اكتساب صفة الوراثة مجرد القرابة للمتوفى سواء نال هذا القريب نصيبا في الارث أو منع منه أو حجب عنه .
٩٠٨	٢٤١٢٨	(الملحق رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	سعر الرسم :
		١ - اختلاف الدين وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية مانع من موانع الارث . الابن المسلم لا يعتبر وارثا لأمه المسيحية . الوصية المصادرة منها له وصية لغير وارث . خضوعها لسعر مساو لما يفرض على الطبقة الأخيرة من الورثة .
		٢ - فرق المشرع في سعر الرسم المستحق على أيلولة المال بطريق الوصية بين الموصى له الوارث والموصى له غير الوارث . خضوع نصيب الأول للرسم المفروض عليه كوارث . وخضوع نصيب الثاني لرسم مساو لما هو مقرر على الطبقة الأخيرة من الورثة .
٩٠٨	٢٤١٢٨	(الطن رقم ٢٩٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٦)
		وعاء الضريبة :
		تعيين المستفيد في مشاركة التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوصها . استظهار المحكمة من مشاركة التأمين أن ورثة العامل هم المستفيدون لا الشركة التي كان يعمل بها . عدم خضوع مبلغ التأمين لرسم الأيلولة على التركات .
٩٦٠	٢٤١٣٤	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢)
		الجمع بين ضريبتين :
		أجاز القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ الجمع بين أكثر من ضريبة . إخضاع ما يؤخذ من أرباح الشركات لمصلحة عضو أو أعضاء مجالس الإدارة لتوعين من الضريبة هما الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة والضريبة على كسب العمل . تعيين الشركة أحد موظفيها عضوا في مجلس إدارتها . خضوع مرتبه الذي كان يتقاضاه قبل تعيينه عضوا في مجلس الإدارة للضريبة على المرتبات وما في حكمها . خضوع ما يمنح له فوق ذلك مقابل حضور الجلسات ومن المكافآت أو الأتعاب الأخرى على اختلاف أنواعها لضريبة القيمة المنقولة .
٣٦٢	١٤٥٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقادم الضريبة :
		”وقف التقادم“ :
		يقف التقادم المسقط — م ١ ق ١٨٩ لسنة ١٩٥٠ — لحق الحكومة في المبالغ المستحقة لها بموجب أحكام القانونين ١٤ لسنة ١٩٣٩ و ٦٠ لسنة ١٩٤١ المعدلين كضرائب على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى الأرباح الاستثنائية وذلك في المدة من ٤ سبتمبر إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٠ . الوقف يلحق كافة المبالغ التي بدأ تقادمها ولم يكتمل . لا يغير من ذلك أن يكون الغرض من القانون هو مواجهة الحالات التي كانت يخشى سقوط الحق في المطالبة بالضريبة عنها قبل نهاية سنة ١٩٥٠ .
٣٢٠	١٤٤٩	(الطن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠)
		”قطع التقادم“ :
		١ — في الفترة السابقة على تاريخ العمل بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ لم يكن أي من النموذجين ١٩ و ٢٠ ضرائب يتضمن إخطارا من المأمورية للمول بتحديد عناصر ربط الضريبة أو ربطها . الإجراء القاطع للتقادم في تلك الفترة يتمثل في إخطار المول من قبل المصلحة بربط الضريبة بعد حصول الاتفاق عليها أو بعد صدور قرار لجنة التقدير .
		في الفترة اللاحقة لنفاذ القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ يتقطع التقادم طبقا للسادة الثانية من القانون رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ بإخطار المول بعناصر ربط الضريبة أو ربطها .
٦٩٧	٢٤٩٩	(الطن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٩٧	٢٤٩٩	٢ - إحالة النزاع بشأن الأرباح إلى لجنة التقدير لا يعتبر بمثابة الإحالة إلى لجنة الطعن التي من شأنها قطع التقادم . (الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٢)
		دعوى الضريبة : وقف السير في الدعوى :
		مد مواعيد الوقف المنصوص عليها في المادة الخامسة من القانون رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٥٤ لا ينطبق إلا على الدعاوى الموقوفة طبقاً لأحكامه لا الدعاوى التي أوقفت استناداً إلى المادة ٢٩٢ مرافعات .
٥٠٤	٢٤٧١	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٠)
		دين الضريبة : " امتياز " :
		أخطار مصلحة الضرائب بإيداع قائمة شروط البيع وتاريخه . التقصير أو التأخير في ذلك . مساعلة المتسبب عن أداء الضريبة المستحقة على الممول في حدود قيمة الأموال المبيعة . حق مصلحة الضرائب في التقرير بزيادة العشر .
١١٩٢	٣٤١٧٢	(الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٥)
		ضريبة الملاهي : " عبء الالتزام بها " :
		وقوع عبء الالتزام بالرسم البلدي على الملاهي على أصحابها ومستغليها لا على روادها من الجمهور . بينما ضريبة الملاهي يقع عبء الالتزام بها على الجمهور . استقلال الرسم البلدي عن الضريبة .
١٠٩٨	٣٤١٥٧	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاطنة والمدد	
		<p>”وعاء الضريبة“ :</p> <p>وعاء ضريبة الملاهي هو أجرة الدخول أو أجرة المكان . اضافة الرسم البلدي إلى ثمن التذكرة وتحصيله معها . اعتباره جزءا من الأجرة وتسرى عليه بالتالي ضريبة الملاهي . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨) ١٥٧ ع ٣ ١٠٩٨</p>
		<p>”تحصيل الضريبة والاعفاء منها“ :</p> <p>جواز تحصيل مافات تحصيله من ضريبة الملاهي . لا يمنع من ذلك اعتماد الجهة المختصة لتذاكر الدخول المشتملة على الرسم البلدي المقرر . لا يصح الاعفاء من الضريبة أو تخفيضها إلا بنص القانون . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨) ١٥٧ ع ٣ ١٠٩٨</p>
		<p>”تقادم الضريبة“ :</p> <p>ضريبة الملاهي ليست من الضرائب السنوية . سقوط الحق في المطالبة بالمستحق منها بمضي ثلاث سنين ميلادية من تاريخ استحقاقها . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨) ١٥٧ ع ٣ ١٠٩٨</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ع)

عادات تجارية . عقد . علامات تجارية . عمل .

عادات تجارية

المقصود بالعادة التجارية التي تعنيها الفقرة الأخيرة من المادة ٢٣٢ مدني هي ما اعتاده المتعاملون في التعامل . يكفي في العادة التجارية أن تكون معبرة عن سنة مستقرة في التعامل .

(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧) ... ١٣٢ ع ٢ ٩٤٦

عقد

أركان العقد :

«الرضا» :

١ - عدم تعيين ميعاد للقبول لا يسقط به الإيجاب . عدم حصول الموجب عن إيجابه وصدور القبول من المعروض عليه الإيجاب . تمام العقد .

(الطن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨) ... ٧٨ ع ٢ ٥٥٠

٢ - اشتراط مطابقة القبول للإيجاب لانعقاد العقد . اقران القبول بما يعدل في الإيجاب لا يجعله في حكم القبول الذي يتم به التعاقد . اعتباره بمثابة إيجاب جديد . استخلاص محكمة الموضوع لأسباب سائغة أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد وليس وليد خطأ مادي وقع فيه القابل ورتبت على ذلك عدم مطابقة القبول للإيجاب وبالتالي عدم انعقاد العقد أصلاً - لا مخالفة في ذلك للقانون .

(الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ... ٩٣ ع ٢ ٦٥٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - تعاقد الشخص مع نفسه باسم من ينوب عنه . اشتراط ترخيص الأصل بذلك . خروج ما يقضى به القانون أو قواعد التجارة .
١١٧٢	٣٤١٦٩	(الملن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩)
		٤ - السبب ركن من أركان العقد . ينظر في توفره أو عدمه إلى وقت انعقاده . متى انعقد العقد صحيحا بتوفر سببه فإنه لا يمكن القول بتخالف هذا السبب بعد وجوده .
٩٦٧	٣٤١٣٥	(الملن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١٠/٢٤)
		تكييف العقد :
		١ - استخلاص محكة الموضوع من عبارات العقد أنه عقد بيع تام مستكمل لأركانه القانونية استخلاصا سائفا يتفق مع مدلولها الظاهر . عدم تقديم الطاعن ما يخالف هذا التكييف . النعي على الحكم الخطأ في التكييف لا أساس له .
٣٥٥	١٤ ٥٦	(الملن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)
		٢ - إذا كانت عبارة العقد تؤدي إلى ما انتهى إليه الحكم من تكييف له بأنه عقد بيع لا شركة . عدم رده على الجمع التي ساقها الطاعن لتأييد تكييفه بأنه شركة . لا خطأ في القانون ولا قصور .
٥٦٠	٢٤ ٨٠	(الملن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٨)
		٣ - قيام الحكم هل صدور التصرفات عن المورث منجزة واستيفائها للشروط التي يتطلبها القانون ومحتها تبعاً لذلك سواء اعتبرت بيوعاً حقيقية أو هبات مستورة في عقود بيع . لا تناقض .
٥٧٩	٢٤ ٨٤	(الملن رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - إبرام عقد مع إحدى جهات الإدارة لتوريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام واحتوائه على شروط غير مألوفة في القانون الخاص . اعتباره عقدا إداريا . (الملحق رقم ٢٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢١/١٩٦٢)
١٠٨١	٣٤١٥٤	
		آثار العقد :
		١ - شرط إضافة أثر العقد الذي يبرمه النائب مع الغير إلى الأصيل أو خلفائه في حالة انقضاء النيابة هو أن يكون النائب والغير كلاهما معا مجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . (الملحق رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٥/٢٠/١٩٦٢)
٧٥٩	٢٤١٠٧	
		” العقود الزمنية والعقود المؤجلة التنفيذ وعمود الفرر ” :
		٢ - نص المادة ٢/١٤٧ مدني نص عام يتسع لتطبيق نظرية الحوادث الطارئة على جميع العقود التي يفصل بين إبرامها وبين تنفيذها فترة من الزمن يطرأ خلالها حادث استثنائي عام غير متوقع يجعل تنفيذ الالتزام مرهقا للمدين . انطباق هذه النظرية على عقود المدة ذات التنفيذ المستمر أو الدوري وعلى العقود الفورية التي يتفق فيها على أجل لاحق لتنفيذ بعض التزامات العاقدين فالأجل من شروط التعاقد . شرط تطبيق هذه النظرية ألا يكون تراخي تنفيذ الالتزام إلى ما بعد الحادث الطارئ راجعا إلى خطأ المدين .
		عدم انطباق نظرية الحوادث الطارئة على ” عقود الفرر ” فهى تعرض العاقدين - بطبيعتها - لاحتمال الكسب الكبير أو الخسارة العادحة . (الملحق رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢/١٩٦٠)
٣٧	١٤ ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”العقود المتبادلة“ :
		٣ - لا يشترط في انطباق نظرية الحوادث الطارئة أن تكون الالتزامات المتبادلة متراخية التنفيذ على وجه التقابل إلى ما بعد الحادث الطارئ . يكفي وجود التزام على أحد العاقلين لم يتم تنفيذه وصيرورته بالحوادث الطارئ مرهقا للدين .
٣٤٧	١٤٥٥	(الطن رقم ٢٥٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		راجع : حوادث طارئة (القاعدتان ٣ و ٥٥ ص ٣٧ و ٣٤٧) .
		بطلان العقد :
		(١) العقد الباطل :
		”آثاره“ :
		بطلان عقد هبة العقار لعدم إفراغه في شكل رسمي لا يمنع من تملك الموهوب له الأعيان الموهوبة بالتقادم الطويل المدة .
		عقد قسمة الأعيان الموهوبة بالعقد الباطل يلحقه بالبطلان كذلك . لا يمنع هذا من صحة البيع الذي يتضمنه عقد القسمة عن أعيان لم تؤل ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد الهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مترتب عليه ولا صلة له به ، باعتبار عقدنا مستقلا واردا في عقد القسمة المذكور .
١١١	١٤١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدد	
		(ب) العقد القابل للإبطال :
		”التمسك بالإبطال“ :
		بطلان بيع ملك الغير بطلان نسبي مقرر لمصلحة المشتري . له وحده أن يطلب إبطال العقد - ما لم يثبت أن البائع غير مالك ويطلب المشتري البطلان فإن العقد يبقى قائما متجانياً آثاره ويكون للمشتري أن يطالب البائع بتنفيذ التزاماته فيه ويعد هذا منه اجازة للعقد .
٢٩٨	١٤٤٥	(الطن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٢)
		المفاضلة بين عقدين :
		مناط المفاضلة بين عقدين أن يكونا صحيحين . لا محل لهذه المفاضلة متى كان أحدهما باطلا بطلانا مطلقا .
٧٠٨	٢٤١٠١	(الطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢)
		العقود الادارية :
		”غرامات التأخير“ :
		١ - إختلاف طبيعة غرامات التأخير المنصوص عليها في العقود الادارية من الشرط الجزائي . المقصود منها ضمان وفاء المتعاقد مع الادارة بالتزامه في المواعيد المتفق عليها حرصا على انتظام سير المرفق العام . للادارة توقيع الغرامة من تلقاء نفسها دون حاجة لصدور حكم بها ، ولها استردادها من المبالغ المستحقة في ذمتها للتعاقد المتخلف .
		٢ - لا يتوقف استحقاق غرامة التأخير على ثبوت وقوع ضرر للادارة من جراء إخلال المتعاقد معها بالتزامه .
١٠٨١	١٥٤٣	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢١/١١/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>إخلال التعاقد مع الإدارة بالتزامه :</p> <p>”التنفيذ العيني“ :</p> <p>للإدارة سلطة التنفيذ المباشر لدى إخلال التعاقد معها بالتزامه . فلها أن تحل بنفسها محله في تنفيذ الالتزام أو تعهد إلى شخص آخر بتنفيذه على حساب التعاقد المتخلف .</p> <p>(الطعن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢١) ١٥٤ع ٣ ١٠٨١</p>
		<p>علامات تجارية</p> <p>(أ) التشابه بين علامتين :</p> <p>”مناطه“ .</p> <p>ليس الفاصل في التمييز بين علامتين باحتواء العلامة على حروف أو رموز أو صور مما تحتويه العلامة الأخرى . العبرة بالصورة العامة التي تنطبع في الذهن نتيجة لتركيب هذه الصور أو الرموز وبالشكل الذي تبرز به في علامة أخرى بصرف النظر عن العناصر المركبة فيها وعما إذا كانت الواحدة فيها تشترك في جزء أو أكثر مما تحتويه الأخرى .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ٢٣ع ١ ١٨٠</p>
		<p>(ب) المعارضة في تسجيلها :</p> <p>لصاحب الشأن أن يعارض في تسجيل العلامة التجارية . تقديم ورثة المالك الأصلي للعلامة التجارية هذه العلامة والمحل التجاري ضمن الحصص المبنية للشركة المطعون عليها . انتقال ملكية العلامة التجارية إليها بمقتضى عقد الشركة . اعتبار الشركة من ذوى الشأن بالنسبة لحق المعارضة في تسجيل العلامة التجارية .</p> <p>(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) ٢٣ع ١ ١٨٠</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ج) نقل ملكية العلامة :
		الغير الذي لا يحتاج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق هينى بموض .
١٨٠	١٤٣٣	(الطن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		عمل
		عناصر عقد العمل :
		”تسمية العامل لرب العمل“ :
		المخاط في تكييف عقد العمل وتمييزه عن عقد المقاولة أو غيره من العقود هو توافر عنصر التبعية وهي تتمثل في خضوع العامل لإشراف رب العمل ورقابته . المادة ٦٧٤ مدني والمادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . يكفي لتحقيق هذه التبعية صورتها التنظيمية أو الإدارية . استخلاص الحكم قيام هذه التبعية من تحديد نوع العمل ونطاقه وحدوده والمواعيد المقررة له وخضوع العامل في تنفيذ هذه لإشراف ورقابة رب العمل . استخلاص مائع لا يشوبه فساد في الاستدلال .
٢٣٩	١٤٣٣	(الطن رقم ١٣٧ لسنة ٢٥ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٣)
		”الأجر والمكافأة“ :
		تعدد الطلبات في الدعوى . اختلافها موضوعا وسببا وخصوصا . لا ينظر في تقدير قيمة الدعوى إلى مجموع هذه الطلبات وإنما تقدر الدعوى باعتبار قيمة كل طلب منها على حدة ولو كان السبب الذي يستند إليه كل من هذه الطلبات من نوع السبب الذي يستند إليه الطلب الآخر .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>مثال : طلب إلزام ثلاثة أوقاف بما يستحقه المدعى في ذمة كل منها من مرتب متأخر ومكافأة . طلبات ثلاثة . سبب الإلتزام في كل طلب منها وهو عقد عمل مستقل بذاته عن عقد العمل الذي يستند إليه الطلب الآخر . أسباب مختلفة في معنى المادة ٤١ مرافعات ولو تماثلت في النوع .</p> <p>(الملحق رقم ٧٣ لسنة ٢٨ ق — جلد ١٤ / ٢ / ١٩٦٣)</p> <p>راجع : ضرائب (القاعدة ٥٧ ص ٣٦٢)</p> <p>عقد العمل . آثاره :</p> <p>أداء المنحة :</p> <p>الأصل في المنع أنها تبرع من رب العمل لا يلزم بأدائها ولا تعتبر جزءا من الأجر إلا إذا كانت مقررة في عقود العمل أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح العمال يعتبرونها جزءا من الأجر . السكن المجاني يعتبر من الامتيازات العينية التي لم ينص عليها المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . عدم تمسك العامل باتفاقه على السكن المجاني في العقد أو أن العرف قد جرى به على الوجه الذي يشترطه القانون . عدم اعتبار الحكم بالسكن المجاني جزءا من الأجر في هذه الحالة لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الملحق رقم ٢٤٧ لسنة ٢٩ ق — جلد ١٢ / ١ / ١٩٦٣)</p>
٢٤٧	١٤٣٥	
٨٠٤	٢٤١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	التزامات العامل :
		<p>” الالتزام بتنفيذ العمل - اختراعات العامل “ :</p> <p>ما يكتشفه الموظف أو يبتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخلا في نطاقها تملكه الدولة ولا يكون للموظف أى حق فيه . الأمر كذلك بالنسبة للعامل متى كانت طبيعة الأعمال التى تعهد بها العامل تتطلب منه افراغ جهده فى الكشف أو الاختراع وهيات له ظروف العمل الوصول إلى ما اهتدى إليه من ذلك . إغفال الحكم بمحتمة هذه القواعد ومدى العلاقة التى كانت تربط المطعون عليه بالشركة فى فترة إعارته إليها ولا أثر البعثة الثانية التى أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف . تعيب الحكم بالقصور .</p>
١٠٦٧	١٥٢ ع ٣	(الطن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١١/٢١/١٩٦٣)
		<p>اتهاء عقد العمل :</p> <p>” أسباب الانهاء الخاصة بالعقود غير المحددة المدة “ :</p> <p>المادة ٤٥ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . النص فيها على أحوال انتهاء عقد العمل بوفاء العامل أو بمجزئه عن تأدية عمله أو بمرضه مرضا يستوجب انقطاعه عن العمل مدة معينة لم يرد على سبيل الحصر .</p>
١٠٥٦	١٥٠ ع ٣	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٦٣)
		<p>” سلطة رب العمل فى تنظيم منشاته “ :</p> <p>تحديد رب العمل من الستين لتقاعد عماله . تصرف منه بماله من سلطة مطلقة فى إدارة منشاته وتنظيم العمل بها . انتهاء عقد العامل لهذا السبب لا يكون بغير مبرر .</p>
١٠٥٦	١٥٠ ع ٣	(الطن رقم ٤٨٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٠/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”مسئولية الخلف“ :
١٠٦٢	٣٤١٥١	مفشة فردية . صيرورتها شركة . استقلال أحد الشركاء بإدارتها لا يمنع من استمرار عقود العمل مع رب العمل الجديد. (الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠)
		”مكافأة نهاية الخدمة“ :
١٠٦٢	٣٤١٥١	استمرار علاقة العمل إلى ما بعد العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ما لم يكن قد تم أو اكتمل من آثاره يحكمه هذا المرسوم بقانون . قواعد تنظيمية أمره . خضوع أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة لأحكامه . (الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠)
		التعويض عن انتهاء عقد العمل :
		”تقدير التعويض“ :
٥٦٥	٢٤٨١	١ - تقدير التعويض مسألة موضوعية تستغل به محكمة الموضوع متى أقيم على أسباب سائغة . يمنع البطل في ذلك أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٤)
		٢ - تقدير الحكم للمدة التي يستحق عنها العامل التعويض بأنها المدة التي يتعطل فيها عن العمل . تقدير سليم يتفق وأحكام القانون . عدم قضاء الحكم بتعويض للعامل عن المدة التي التحق فيها بعمل آخر بأجر لا يقل عن أجره المتفق عليه مع رب العمل . لا مخالفة في ذلك للقانون . (الطن رقم ٣٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٢)
٨٠٤	٢٤١١٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”الفصل المبرر“ :
		للشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة تعيين مستخدمين من المصريين وفصل موظفيها الأجانب بما يحقق النسبة المقررة في القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ . الفصل في هذه الحالة له ما يبرره .
١١٩٧	٣٤١٧٣	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/٢٥) نطاق تطبيق القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ . ”الطوائف المستثناة منه“ :
		المرشدون وعمال هيئة البوغاز بالاسكندرية لا يعتبرون موظفين عموميين ولا تعتبر هذه الهيئة مؤسسة عامة . لا يسرى عليها الاستثناء الوارد في المادة ١/٤ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩
١٠٣٩	٣٤١٤٧	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٣) التحكيم في منازعات العمل . ”المنازعات الخاضعة لتوفيق والتحكيم“ .
		المنازعات الخاضعة للتوفيق والتحكيم تشمل كل نزاع مهما كانت صفته سواء كان ناشئا عن خلاف في تطبيق القانون أو غير ذلك من المنازعات الاقتصادية التي تستند إلى نص في القانون .
١٠٣٩	٣٤١٤٧	(الطن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٣)
		(غ)
		غير
		١ - الغير الذي لا يحتاج عليه بنقل ملكية العلامة التجارية إلا بعد التأشير والإشهار هو كل من يثبت له على العلامة المبيعة حق عيني بعوض .
١٨٠	١٤٢٣	(الطن رقم ٣٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>٢ - لا تنقل ملكية العقار من البائع إلى المشتري إلا بتسجيل عقد البيع أو تسجيل الحكم النهائي بإثبات التعاقد أو بالتأشير بذلك الحكم على هامش تسجيل صحيفة الدعوى إن كانت قد سجلت . للدعى في الحالة الأخيرة أن يحتج بحقه على الغير ابتداء من اليوم الذى تم فيه تسجيل الصحيفة . تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والحكم الصادر فيها بصحة العقد دون التأشير بذلك الحكم على هامش الصحيفة لا يترتب عليه نقل الملكية ولو كان الحكم نهائيا . بقاء الملكية في هذه الحالة للبائع وبعد التصرف الصادر منه لمشتري آخر صادرا من مالك . لا يحول دون الحكم للأخير بصحة ونفاذ عقده مجرد تسجيل صحيفة دعوى المشتري الأول وصدر حكم لصالحه بصحة تعاقدته .</p> <p>(الملن رقم ٢٤٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣) ... ٤٥ ع ١٤ ٢٩٨</p>
		<p>(ف)</p> <p>فضالة . فوائد</p> <p>فضالة</p> <p>يشترط وجود وكالة خاصة للرافعة أمام القضاء . لا يكفى القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة .</p> <p>(الملن رقم ٣١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣) ... ١١٧ ع ٢٤ ٨٢٩</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		فوائد
		جواز إضافة الفوائد إلى الطلب الأصلي في الاستئناف . شرطه أن تكون الفوائد قد طلبت أمام محكمة الدرجة الأولى وأن يكون ما يطلب إضافته أمام محكمة الدرجة الثانية هو ما استجد منها بعد تقديم الطلبات الختامية . طلب فوائد "كوبونات" الأمهم المطالب بردها أمام محكمة الدرجة الأولى بعد طلبا جديدا لا يصح إبداءه أمام محكمة الاستئناف . (الطن رقم ١٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) ٦٤ ع ١٤ ٤١٣
		بدء سريان الفوائد :
		١ - عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك التعويض عن العمل غير المشروع . يكون محل الالتزام معلوم المقدار إذا كان تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة التقدير . عدم جواز القضاء بالفوائد من تاريخ المطالبة الرسمية بالنسبة للتعويض من العمل غير المشروع ، يقتضى تطبيق الحكم ذاته على التعويض عن عدم تنفيذ الالتزام بمعناه الدقيق أي كان مصدره كلما كان تقدير هذا التعويض خاضعا لمطلق تقدير القاضي ، سريان الفوائد في هذه الحالة من تاريخ صدور الحكم النهائي في الدعوى باعتبار أنه التاريخ الذي يصبح فيه محل الالتزام معلوم المقدار . (الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨) ٧٩ ع ٢٤ ٥٥٤

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
٢ - استحقاق الفوائد من تاريخ الحكم بالتعويض . لا يحول دون الحكم بها القول بأنها لم تقترب بعد في الذمة . القضاء بها تقرير لحق الدائن فيها قبل مدينه إذا تأخر في الوفاء . (الطن رقم ٥٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٨)	٧٩ ع ٢ ٥٥٤
٣ عدم سريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التي لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك . التعويض عن العمل غير المشروع . القضاء بالفوائد من تاريخ صدور الحكم . (الطن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)	١٦٣ ع ٣ ١١٣٩
تخفيض سعر الفائدة :	
١ - استمرار سريان الفوائد المتفق عليها في عقد سابق على تاريخ العمل بالمرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ ولو تجاوزت الحد الأقصى للفوائد التي يجوز الاتفاق عليها بمقتضاه . خضوع الفوائد القانونية من تاريخ صدوره للحد الوارد به ولو كانت ناشئة عن عقد أبرم قبله . م ٢ منه .	
٢ - انطباق حكم المادة ٢٢٧ مدني القاضى بتخفيض الفوائد الاتفاقية الى ٧ ٪ . بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥/١٠/١٩٤٩ . تعيين الحد الأقصى للفسائدة التي يجوز الاتفاق عليها أمر يتصل بالنظام العام .	
(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)	١٣١ ع ٢ ٩٣٦

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقاضى فوائد على متجمد الفوائد وتجاوز الفوائد لرأس المال :
		١ - حظر تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومنع تجاوز للفوائد لرأس المال . خروج ما تقتض به العادات التجارية من دائرة هذا الحظر - م ٢٣٢ مدنى - . نص مستحدث لم يكن له مثيل فى القانون المدنى القديم .
٩٣٦	٢٤١٣١	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢١ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
٩٤٦	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
		٢ - المقصود بالعادة التجارية التى تعنيها م ٢٣٢ مدنى هى ما اعتاده المتعاملون فى التعامل . يكفى فى العادة أن تكون مبررة من سنة مستقرة فى التعامل .
٩٤٦	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
		٣ - القروض التى تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته . وبالنسبة للمقرض قرض محكمة النقض اعتبارها كذلك عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيا كان الغرض الذى خصص له القرض . خروج هذه القروض عن نطاق الحظر الواردة فى المادة ٢٣٢ مدنى . خضوعها للقواعد والعادات التجارية .
٩٣٦	٢٤١٣١	(الطن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
٩٤٦	٢٤١٣٢	(الطن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)

رقم القضية	رقم القاعده والعدد
	(ق)
	قاض . قانون . قرار إدارى . قرض .
	قوة الأمر المقضى . قوة قاهرة .
	قاض
	أثر قبول الاستقالة :
	بطلان الحكم لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التى أصدرته مما تزول به ولايته . النعى على الحكم بذلك مع عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذى يستدل به على صحة هذا السبب ، يكون حاريا عن الدليل .
١٦٢	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤) ... ٢٠ ع ١٤
	طلبات رجال القضاء : (القواعد من ١ - ١٤) .
	قاضى الأمور المستعجلة :
٢٠٣	راجع : قرار إدارى . الطعن ٣١٨ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٦٢/٢/١٤ ... ٤٦ ع ١٤

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
<p style="text-align: center;">قانون</p> <p style="text-align: center;">(أ) القانون الواجب التطبيق :</p> <p style="text-align: center;">”التنازع الداخلى لقوانين الأحوال الشخصية“ .</p> <p>المناطق في قاعدة الإسناد في قضايا الأحوال الشخصية للصيرين غير المسلمين هو اتفاق الزوجين أو اختلافهما في الطائفة والملة . الأصل هو تطبيق شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية . يستثنى من ذلك حالة ما إذا كان الزوجان متعدي الملة والطائفة ولهما جهة قضائية مالية منتظمة وقت صدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فنطبق عليهما أحكام شريعتهم الخاصة ما لم تتعارض مع النظام العام . لا قيام لهذا الاستثناء في حالة عدم توافر هذه الشروط جميعها .</p> <p>(الطن رقم ٢٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٦) ٢٨ ع ١٤ ٢١٠</p> <p style="text-align: center;">(ب) مريان القانون من حيث الزمان :</p> <p>١ - الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام . مريانها على كل مهنة أو مشاة لا تسرى عليها ضريبة أخرى خاصة بها . الضريبة على أرباح المهن غير التجارية لا تسرى إلا على المهن التي عينها المشرع في المادة ٧٢ من القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ أو صدر بها قرار من وزير المالية . مهنة المخرج السينمائي ليست من بين المهن التي حددتها المادة صالفة الذكر قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ ولم يصدر قرار من وزير المالية باعتبارها من المهن غير التجارية . لا محل لقياسها على مهنة الخبير . التعديل الذي أدخله المشرع بموجب القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ هو تشريع مستحدث لا يسرى إلا من أول يناير سنة ١٩٥١ .</p> <p>(الطن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٠) ٢٥ ع ١٤ ١٩٣</p>	

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		٢ - استحدث القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ أوضاعا جديدة لتحديد أرباح شركات المساهمة وربط الضريبة عليها وأدائها وإجراءات الطعن في هذا الربط والجهة المختصة بنظره. صريانها بأثر فوري على جميع الحسابات التي لم يكن قد تم ربط الضريبة فيها قبل تاريخ العمل به. إخطار الشركة بقيمة الضريبة المربوطة عليها قبل تاريخ العمل بالقانون المذكور. إجراء لازم لا يفتى عنه إجراء آخر وبغيره لا يفتتح ميعاد الطعن. رفض الدفع بعدم قبول الطعن استنادا إلى عدم اتمام إجراءات الربط قبل تاريخ العمل بالقانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠. لا مخالفة للقانون.
٣٦٢	١٤ ٥٧	(الطن رقم ٢٢٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٧) راجع : وقف (القاعدة ١١ ص ١٠٤).
		٣ - استمرار علاقة العمل إلى ما بعد العمل بالرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢. مالم يكن قد تم أو اكتمل من آثاره يحكمه هذا المرسوم بقانون. قواعد تنظيمية أمره. خضوع أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة لأحكامه.
١٠٦٢	٣٤ ١٥١	(الطن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠)
		٤ - تطبيق القرارات المحددة للأسعار الجبرية بأثر فوري. صريانها على مالم يكن قد تم بيعه من السلع قبل صدورها.
١١٣٩	٣٤ ١٦٣	(الطن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
		سريان قوانين المرافعات :
		١ - نص المادة ٤٦٢ مرافعات جديد نص مستحدث لا يعمل به إلا من تاريخ العمل بقانون المرافعات الجديد ولا يسرى على إجراءات التنفيذ التي تمت في ظل القانون الملغى.
٨٠	١٤ ٦	(الطن رقم ٢٢٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الأصل الرجوع إلى أحكام قانون المرافعات في مسائل اختصاص المحاكم . تمت نصوص خاصة في قوانين أخرى تتعلق بالاختصاص بنظر بعض الدعاوى .
٣٥٥	٥٦ ع ١	(الطن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١)
		٣ - لا تلازم بين قوانين المرافعات المتعلقة بالإجراءات وتلك المتعلقة بالمواعيد - سريان قوانين المرافعات على ما لم يكن قد فصل فيه من الدعاوى أو تم من الإجراءات قبل تاريخ العمل بها - عدم سريان القوانين المعدلة للمواعيد متى كان المبدأ قد بدأ قبل تاريخ العمل بها . المادة الأولى من قانون المرافعات الجديد رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ .
		٤ - طلب الحكم بسقوط الخصومة يجوز تقديمه وفقاً لأحكام قانون المرافعات الجديد على صورة الدفع لدى تعجيل الدعوى الموقوفة - إجراء مستعجلت - سريانه على الدعوى الموقوفة في ظل قانون المرافعات القديم واستمر وقفها إلى ما بعد تاريخ العمل بالقانون الجديد .
٧٠٣	١٠٠ ع ٢	(الطن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٢)
		تطبيق القانون المدني :
		انطباق حكم المادة ٢٢٧ مدني القاضى بتخفيض الفوائد الاتفاقية إلى ٧٪ بأثر فوري من تاريخ العمل بالقانون المدني الجديد في ١٥/١٠/١٩٤٩ .
٩٣٦	١٣١ ع ٢	(الطن رقم ١١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٧)
		وداجع طلبات رجال القضاء القاعدتين ٤ و ١٢

رقم المادة والعدد	رقم المادة	
		(ج) تنازع القوانين من حيث المكان :
		١ - أشكال العقود والتصرفات :
		تخضع أشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه . توثيق التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة بمعرفة السلطات الرسمية بيوغرافيا . عدم اعتراض المطعون عليها على إجراءات التوثيق في الخارج أو على ما تضمنه التوكيل . استكمال شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه إسباغ صفة الوكالة للعامى الذى قرر بالطعن .
٢٢٦	١٤٣١	(الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٩)
		٢ - الحقوق العينية :
		"الامفتيز" عقد يقرر الانتفع حقا مينا . خضوع الحقوق العينية لقانون موقع العقار . لا يعرف القانون المصرى عقد "الامفتيز" .
٣٩١	١٤٦١	(الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨)
		قرار إدارى
		١ - مجرد تعليمات مدير مصلحة إلى مرءوسيه بما يتبع في حالة التعدى على الأملاك العامة لا يتخض عن قرار إدارى فردى له حصانته أمام المحاكم العادية . ما يقع من رجال مصلحة السواحل لإزالة التعدى لا يكون مستندا - في هذه الحالة - إلى قرار إدارى . اعتبار الحكم التعليمات قرارا إداريا وقضاؤه بعدم اختصاص المحاكم العادية - القضاء المستعجل - بنظر دهوى لإثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدى مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية .
٣٠٣	١٤٤٦	(الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٥٢٠	٧٤ ع ٢	٢ - مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع. اعتبارها تصرفات قانونية لا أعمال مادية . سقوطها بالتقادم العادى . (الطعن رقم ٢٢٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ..
٥٢٠	٧٤ ع ٢	٣ - التزام الإدارة بالتعويض عن قرار إدارى يخالف للقانون من سنوات لاحقة لرفع الدعوى يعتبر التزاما احتماليا . عدم سريان التقادم بالنسبة له إلا إذا انقلب إلى التزام محقق بوقوع الضرر الموجب له . (الطعن رقم ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١١/٤/١٩٦٣) ..
		وراجع طلبات رجال القضاء القاعدتين ١٢ و ٥
قرض		
قروض المصارف . طبيعتها :		
القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للصرف المقرض عملا تجاريا بطبيعته . وبالنسبة للمقرض فتبقى عمكة النقض اعتبارها كذلك عملا تجاريا مهما كانت صفة المقرض وأيا كان القرض الذى خصص له القرض . خروج هذه القروض من نطاق الحغار الوارد فى المادة ٢٣٢ مدنى خضوعها للقواعد والعادات التجارية .		
٩٣٦	١٣١ ع ٢	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٣)
٩٤٦	١٣٢ ع ٢	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>قوة الأمر المقضي</p> <p>١ - قبول الطاعن ببعض ما قضى به الحكم الابتدائي في الطلبات الخارجة من اختصاص المحكمة الابتدائية القيمي وقصر استئنافه على ما زاد على التقدير الذي قبله . لا يطرح الاستئناف في هذه الحالة مسألة الاختصاص إذ لا تعد مستأنفة تبعا لاستئناف الجزء الذي لم يقبله ، الحكم الضمني بالاختصاص بالطلبات التي لم يرفع عنها الاستئناف قضاء إتهائي حائز قوة الأمر المقضي . ليس لمحكمة الاستئناف في هذه الحالة أن تتعرض للفصل في مسألة الاختصاص .</p> <p>(الطن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٣) ... ٣٥ ع ١٤ ٢٤٧</p> <p>راجع : حكم (القاعدة ٥٣ ص ٣٣٧) .</p> <p>٢ - القضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يمتنع معه العودة لمناقشة موضوع هذه الدعوى وما عساه أن يتصل بهذا الموضوع من دفاع .</p> <p>(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ... ٧٢ ع ٢٤ ٥٠٩</p> <p>٣ - صدور حكم نهائي بين الطرفين في دعوى سابقة بأحقية المستأجر في خمس قدر من الأجرة مقابل عدم استعماله المصعد بالعين المؤجرة . فصله في أسبابه المتصلة بالمنطوق في مسألة كلية حاصلها أن ثمة التزام على طاق المؤجر بتمكين المستأجر من استعمال المصعد وأن المؤجر قد أخل بهذا الالتزام بما يحق معه للمستأجر الامتناع عن سداد جزء من الأجرة . امتناع العودة إلى مناقشة هذه المسألة ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في تلك الدعوى أو أثبت ولم يجز ذلك الحكم .</p> <p>(الطن رقم ٢١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١/٦/١٩٦٣) ... ١١٠ ع ٢ ٧٨٦</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه وحدة المسألة في الدعويين . قوام هذه الوحدة أن تكون المسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى الطرفين قبل الآخر في الدعوى الثانية من حقوق متفرعة عنها . (المظن رقم ٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١١/٢٨/١٩٦٢)
١١١٩	١٥٩ ع ٣	
قوة قاهرة		
		١ - لم يحظر القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على المالك التصرف فيما يستقبله لنفسه في حدود الماشي فدان ولم يضع أى قيد على هذا التصرف ومن ثم فلا يترتب على صدور هذا القانون استعالة تنفيذ التزام المالك بنقل ملكية القدر الذى باعه من تلك الأطيان . (المظن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١/٢/١٩٦٢)
٢٧	١٤٣	
		٢ - يصح اعتبار الفيضان العالى الغير منتظر قوة قاهرة من شأنها إعفاء الملتزم من تنفيذ التראה . تقرير الحكم بأن الفيضان على إطلاقه لا يعد قوة قاهرة وعدم بحثه ما تمسك به الطاعن من أن الفيضان كان فيضانا استثنائيا لا يمكن توقعه . قصور . (المظن رقم ٩٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٤/١٨/١٩٦٢)
٥٦٠	٢٤٨٠	

رقم الصفحة	رقم القائمة والعدد	
		(م)
		محاماة . محكمة الموضوع . محل تجارى . مسئولية . مصالحة التنظيم . مصلحة المجارى . معارضة . مقابلة . ملاحاة . ملكية . موظفون .
		محاماة
		توكيل المحامى :
٢٢٦	١٤٣١	١ - إستيفاء التوكيل الصادر للمحامى شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه أن يسبغ عليه صفة الوكالة . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧)
		أجر المحامى :
١٠	١٤٢	٢ - استثناء من الإجراءات أمام محكمة النقض لا يجوز حضور محام عن رجال القضاء والنيابة أمام محكمة النقض في طلبات رجال القضاء . الطالب يباشر جميع الإجراءات بنفسه وإن جاز أن ينب منه أحدا من رجال القضاء والنيابة والموظفين القضائيين بالديوان . (الطلبان رقا ٣٧٤٢٤ لسنة ٢٨ - رجال القضاء - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠)
١٦٢	١٤٢٠	٣ - يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى يبذله المحامى . (الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		إنهاء وكالته :
٣٣٥	١٤٥٢	إنهاء المطعون عليه توكيله إلى محاميه . إنعدام صفة المحامى في تقديم مذكرة أوفى الحضور عنه في الطعن . (الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		راجع : تقض . وكالة .

رقم القاطنة والعدد	رقم الصفحة
-----------------------	---------------

محكمة الموضوع

سلطة محكمة الموضوع :

(١) في تكييف العقد :

١ - تكييف العلاقة بين الطرفين استنادا إلى أسباب سائفة وصاحلة للنتيجة التي انتهت المحكمة إليها . لا تلزم محكمة الموضوع بتعقب جميع حجج الخصوم والرد استقلالاً على كل حجة أو طلب متى كان فيما ساقته من أدلة تتضمن الرد الضمني على دفاعهم .

(الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٣) ... ٤ ع ١٦٧

٢ - متى كانت محكمة الموضوع قد استخلصت - من عبارات العقد أنه عقد بيع تام مستكمل لأركانه القانونية وكان هذا الاستخلاص سائفاً يتفق مع مدلولها الظاهر وكان الطامن لم يقدم لمحكمة النقض ما يدل على أن العقد الذي لم يقدم صورته بملف الطمن - يحوى عبارات أخرى غير التي أثبتتها الحكم المطعون فيه تخالف ما ذهبت إليه محكمة الموضوع في تكييفها للعقد ، فإن النى عليها الخطأ في هذا التكييف يكون على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١) ... ٥٦ ع ٣٥٥

٣ - لا ينعقد البيع إلا باتفاق العاقدين على طبيعة العقد بحيث تتلاقى إرادتهما في إيجاب وقبول على حصول البيع . استخلاص المحكمة استخلاصاً سائفاً قانوناً أن نية الطرفين لم تنصرف إلى البيع بل إلى إتفاقيهما - وزارة التموين وشركة - على زيادة مقطوعة السكر المقررة لمصنع الشركة مقابل استيراد الأخيرة كمية السكر من الخارج . لا مخالفة في ذلك للقانون .

(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠) ... ٩ ع ٩٣

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٤ — اشتراط مطابقة القبول للإيجاب لا انعقاد العقد — اقتران القبول بما يعدل في الإيجاب لا يجعله في حكم القبول الذي يتم به التعاقد . اعتباره بمثابة إيجاب جديد . استخلاص محكمة الموضوع لأسباب سائغة أن الخلاف بين الإيجاب والقبول يتناول مسألة جوهرية في التعاقد وليس وايد خطأ مادي وقع فيه القابل وترتيبها على ذلك عدم مطابقة القبول للإيجاب وبالتالي عدم انعقاد العقد أصلا — لا مخالفة في ذلك للقانون . (الطن رقم ١٤٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢) ... ٩٣ ع ٢٤ ٦٥٣
		(ب) في الإثبات :
		١ — لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في إجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه متى رأت من ظروف الدعوى والادلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها . حسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما انتهت إليه . مثال في دعوى وقف . (الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/١٦) ... ١١ ع ١٤ ١٠٤
		٢ — عبء إثبات الالتزام يقع على الدائن . اعتبار محكمة الموضوع — في حدود سلطتها التقديرية وبأسباب سائغة أن الأوراق المقدمة من الدائن لا تفيد في الإثبات ، جواز الإحالة إلى التحقيق وإنهاء عبء الإثبات على الدائن . (الطن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/١٤) ... ٤٨ ع ١٤ ٣١٣
		٣ — تعيين الخبير في الدعوى رخصة من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض إجابة طلب تعيين الخبير قائما على أسباب مبررة له . ومتى كان ما استند إليه الحكم في رفض طلب تعيين الخبير سائغا فلا سبيل للجاذنة في ذلك أمام محكمة النقض . (الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) ... ٦٢ ع ١٤ ٣٩٨

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		«الإحالة إلى تقرير الخبير» .
		٤ - تكفل تقرير الخبير بالرد على اعتراضات الطاعن . إحالة الحكم إلى تقرير الخبير فيه الرد الضمني على تلك الاعتراضات . الجدل في ذلك موضوع لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
٨٩٦	٢٤١٢٧	(الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠)
		(ج) في تقدير الدليل :
		١ - الجدل في غوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع . من شأن محكمة الموضوع . لا دخل لمحكمة النقض فيه .
		استخلاص دلالة الإقرار والظروف الملابسة له يستقل به قاضي الموضوع . لا رقابة من محكمة النقض .
		لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له تقديمًا صحيحًا . وموازنة بعضها ببعض الآخر ، وترجيح ما تظمن نفسه إلى ترجيحه منها . واستخلاص ما يرى أنه هو واقع الدعوى .
٢١	١٤١	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١/٢) -
		«عدم التزامها بالرد على كل ما يثيره الخصوم» :
		٢ - عدم التزام قاضي الموضوع بتعقب حجج الخصوم وأوجه دفاعهم والرد على كل منها استقلالاً ، حسبه أن يبين الحقيقة التي اقتنع بها وأن يذكر دليلها .
٢١	١٤١	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٢/١/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		٣ - استقلال قاضي الموضوع بتقدير الأدلة المقدمة في الدعوى . جواز تعويل الحكم بالتطبيق للضرر على اليقظة الشرعية .
٥١٥	٢٤٧٣	(الطن رقم ٤ لسنة ٢٢ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٠/٤/١٩٦٣) ...
		٤ - استقلال محكمة الموضوع بتقدير الدليل . لارقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى كانت الأسباب تؤدي إلى ما انتهت إليه في شأن الدليل . عدم اعتبار الشهادة المقدمة أصلاً أو صورة لورقة رسمية حتى تكون لها حجية معينة في الإثبات . تقدير الدليل المستمد منها خاضع لسلطان قاضي الموضوع .
٥٤٣	٢٤٧٧	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٣)
		٥ - تقدير أقوال الشهود مما تستقل به محكمة الموضوع . عدم تعويل الحكم في إثبات النسب على أقوال الشهود وحدها بل أضاف إليها إقرار المتوفى بالزوجة وبنسبة الحمل المستكن إليه في محضر تحقيق وقيدته للولود في دفاتر الصحة باعتباره إبناً له . الزمى على الحكم بالقصور في التسيب في غير محله .
٨٤٣	٢٤١٢٠	(الطن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣) ..
		٦ - حق محكمة الموضوع في طرح ما يقدم لها من أوراق المضاهاة ولو كانت رسمية . شرط ذلك أن تكون الأسباب التي تستند إليها في ذلك سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما انتهت إليه .
١٠٠٦	٢٤١٤٣	(الطن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٣١/١٠/١٩٦٣)
		٧ - خضوع الإقرار غير القضائي لتقدير القاضي . له تجزئته كما أن له أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكفاية أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً .
١١٨٧	٢٤١٧١	(الطن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩/١٢/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٨ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير ما إذا كانت الكتابة الصادرة من الخصم من شأنها أن تجعل وجود النصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله كذلك . شرط ذلك أن يقام هذا التقدير على أسباب تنبئ عقلًا .
١٢١٨	١٧٥ ع ٣	(الطن رقم ٤٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)
		(د) في تقدير التعويض :
		عدم تقيد محكمة الاستئناف بمحدود مبلغ التعويض المحكوم به متى كان الاستئناف قد رفع من المضرور . للمحكمة الاستئنافية بما لها من سلطة مطلقة في التقدير أن تقر الحكم الابتدائي على تقديره ولو اعتبرت أن الضرر نتيجة خطأ مشترك خلافا لما ارتآه ذلك الحكم من مسئولية التابع وحده عنه .
٦٦٣	٩٤ ع ٢	(الطن رقم ١٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩)
		(هـ) في اعتراض الخارج من الخصومة :
		١ - استخلاص الحكم أن في مكنة الطاعن تحريك الاستئناف باسم المطعون عليه قبل فوات مدة سقوط الخصومة . امساده الاهمال الجسيم للطعون عليه - كسبب لاعتراض الخارج عن الخصومة على الحكم الصادر بسقوطها - في غير محله . استخلاص موضوعي مبرر متى كان بأسباب مائغة .
١٧٠	٢١ ع ١٦	(الطن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		٢ - على المحكمة التي يرفع إليها الاعتراض أن تتحقق من تلقاء نفسها من توافر الشروط التي يتطلبها القانون لقبوله . انقضاء بعدم قبوله لتخلف هذه الشروط ولو لم يدفع الخصم أمامها بذلك .
١٢٠٢	١٧٥ ع ٣	(الطن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)

رقم المادة والعدد	رقم الصفحة
(و) في عزل أو استبدال المصنف :	
عزل المصنف أو استبدال غيره به يدخل دائماً في سلطان المحكمة بغير طلب .	
(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/١٦)	٢٤٩٦
٦٧٧	
(ز) في الفصل في الاعتراضات على قائمة شروط البيع :	
حتى كان مبنى الاعتراضات على قائمة شروط البيع أوجه بطلان شكلية فعلى المحكمة أن تفصل فيها - أما إذا كانت أوجه البطلان موضوعية فالمحكمة بالخيار فلها أن تفصل في موضوع الاعتراض وتقرر بناء على ما يتضح لها وجوب الاستمرار في التنفيذ أو وقفه ، أو لا تتعرض للفصل في موضوع الاعتراض وتأمراً بالاستمرار في التنفيذ مع تكليف الخصم بعرض النزاع على المحكمة المختصة .	
(الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٠)	٢٤١٠٧
٧٥٩	
(ح) في تعيين المستفيد في مشاركة التأمين :	
تعيين المستفيد في مشاركة التأمين هو من مسائل الواقع التي تتصل بنصوصها :	
(الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٧/٢)	٢٤١٣٤
٩٦٠	
(ط) في تعيين الموطن :	
استخلاص محكمة الموضوع لأسباب مائفة أن المكان الذي تم فيه إعلان النموذجين ١٨ - ١٩ ضرائب لا يعتبر موطناً للشركة . ترتيبها البطلان جزاء ذلك لا مخالفة فيه للقانون .	
(الطعن رقم ٢٧٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٤/٤/٢٤)	٢٤٨٣
٥٧٦	

رقم المقابلة	رقم القائمة والعدد	
		(ي) في بيانات انذار الشفعة :
		تقدير كفاية بيان العقار الجائر أخذه بالشفعة مما يستقل به قاضى الموضوع .
١٠١١	١٤٤ ع ٣	(الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
		محل تجارى
		شهرة المحل :
		تتكون شهرة المحل التجارى من جملة عناصر تعمل مجتمعة على اجتذاب العملاء وتدخل ضمن مقوماته . الترخيص بإدارة المحل أحد هذه المقومات . التعويل فى قيام الشهرة على الترخيص وحده يعيب الحكم بالقصور .
٧٥٦	١٠٦ ع ٢	(الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٩)
		مسئولية
		مسئولية مصدرها القانون :
		مسئولية الإدارة عن القرارات الإدارية المخالفة للقانون مصدرها القانون لا العمل غير المشروع . اعتبارها تصرفات قانونية لا أعمال مادية . سقوطها بالتقادم العادى .
٥٢٠	٢٤٧٤	(الطعن أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٦٣/٤/١١)
		مسئولية تقصيرية :
		” مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه “ :
		١ - قيام علاقة التبعية على توافر الولاية فى الرقابة والتوجيه .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٦٣	٩٤ ع ٢	٢ - تبعية المدارس الحرة والعاملين بها لوزارة التربية والتعليم بالمعنى المقصود في المادة ١٧٤ من القانون المدني (الطن رقم ١٢٣ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٩)
٦٨٩	٩٧ ع ٢	٣ - مسؤولية المتبوع من أعمال تابعه حال تأدية وظيفته أو سببها قوامها وقوع خطأ من التابع مستوجب لمسئولته هو . انتفاء مسؤولية التابع يستتبع انتفاء مسؤولية المتبوع . قضاء الحكم مع ذلك على المتبوع بالتعويض مخالف للقانون . (الطن رقم ١٧٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/١٦)
٨٨٨	١٢٦ ع ٢	٤ - قيام رابطة التبعية متى كان للمتبع على تابعه سلطة فعلية ورقابة في توجيهه م ١٥٢ مدني قديم . تبعية العاملين بالمدارس الحرة لوزارة التربية والتعليم بما يجعل الوزارة مسئولة عن خطأ صاحب المدرسة وموظفيها باعتبارها متبوعا . (الطنان رقا ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠)
٨٨٨	١٢٦ ع ٢	٥ - ملكية المدرسة لا تتحقق بها وحدها علاقة التبعية الموجبة لمسئولية مالكيها . لا تتحقق مسؤولية المتبوع إلا إذا كانت له على تابعه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه . إضفال الحكم المطعون فيه بحث دفاع الطاعن المتضمن عدم توافر هذه السلطة له لندبه لمدرسة أخرى وهو دفاع جوهري من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى . قصور . (الطنان رقا ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - قيام رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حراً في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه (م ١٧٤ مدني) . تبعية المرشد للمجهز أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة . ممارسة المجهز لسلطة الرقابة والتوجيه عليه بواسطة ربانه . انسلاخ المرشد في فترة مباشرته نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التي يتبعها أصلاً . عدم مساءلة تلك الجهة عن الأخطاء التي تقع منه في تلك الفترة .
٩٧٤	٣٤١٣٦	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		٧ - للضمان حق الرجوع على متعهد الضمان متى كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار . ضمان السفينة لدى اجتيازها مياه القناة وموانئها لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تسبب للسفينة في حدوثها . وقوع الخطأ الذي نشأ عنه الضرر الذي حكم على شركة القناة في الدعوى الأصلية بتعويضه من الربان والمرشد وكلاهما تابع لشركة السفينة . مسئولية شركة السفينة من هذا الخطأ مسئولية المتبوع عن أعمال تابعه . القضاء بأحقية شركة القناة في الرجوع على شركة السفينة بما حكم به عليها في الدعوى الأصلية . لا مخالفة فيه للقانون .
٩٧٤	٣٤١٣٦	(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		مسئولية المكلف بالرقابة :
		لا تنفي مسئولية المكلف بالرقابة إلا إذا أثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أثبت أن الضرر كان لا بد واقعا ولو قام بهذا الواجب . نفى محكمة الموضوع في حدود سلطتها الموضوعية كلا الأمرين بأسباب سائغة . لا مخالفة في ذلك للقانون .
٨٨٨	٢٤١٣٦	(الطنان رقا ٢٠٩ و ٢٢٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ..

رقم القاعدة والعدد	رقم الصفحة
مسئولية حارس الشيء :	
قيام مسؤولية حارس الشيء على أساس خطأ مفترض لا يقبل اثبات العكس — يدرأ مسؤولية الحارس اثباته وقوع الضرر بسبب أجنبي لا يدل عليه فيه . هذا السبب لا يكون إلا قوة قاهرة أو خطأ المضرور أو خطأ الغير .	
(الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)	١١٥٦ ع ١٦٥
مسئولية عقدية :	
” مسؤولية أمين النقل والوكيل بالعمولة “ :	
سقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل بسبب تأخير البضائع أو ضياعها أو تلفها بمضى ١٨٠ يوما . يخرج عن ذلك حالتى الغش والخيانة . لا عمل لقياس الخطأ الجسيم عليهما .	
(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)	١١٥١ ع ١٦٤
بدء مريان الفوائد من التعويض عن العمل غير المشروع :	
عدم مريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية على المبالغ التى لا تكون معلومة المقدار وقت رفع الدعوى . مثال ذلك . التعويض عن العمل غير المشروع . القضاء بالفوائد من تاريخ صدور الحكم .	
(الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)	١١٣٩ ع ١٦٣

رقم المادة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>تقدم دعوى التعويض عن العمل غير المشروع :</p> <p>نص المادة ١٧٢ مدني نص استثنائي . وروده في خصوص الحقوق التي تنشأ عن العمل غير المشروع . عدم جواز تطبيقه بالنسبة إلى الحقوق الناشئة عن مصادر أخرى للالتزام .</p> <p>(الطعون أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١١)</p>
٥٢٠	٧٤ ع ٢	<p>مصاحبة التنظيم</p>
		<p>أهلية التقاضي :</p> <p>١ - الأشخاص الاعتبارية لما الشخصية المعنوية والحق في التقاضي ولكل منها نائب يعبر عن إرادته . لم يمنع المشرع مصاحبة التنظيم الشخصية الاعتبارية ولم يخول مديرها حق تمثيلها أمام القضاء . رفع الدعوى عليها في شخص مديرها أو في شخص وزير المالية أو وزير الأشغال يجعلها غير مقبولة .</p> <p>تبعية مصاحبة التنظيم لمجلس بلدي القاهرة الذي يمثله محافظها في التقاضي . محافظ القاهرة هو وحده صاحب الصفة في تمثيل مصاحبة التنظيم .</p>
٩٧٢	٩٥ ع ٢	<p>٢ - مباشرة مصاحبة التنظيم لإجراءات نزع الملكية لا يضاف بذاته عليها أهلية التقاضي . وليس في نصوص القانون لسنة ١٩٠٧ ما يسبغ على مصاحبة التنظيم هذه الأهلية .</p> <p>(الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	رقم
مصلحة المجارى		
أهلية التقاضى :		
<p>دفع مبلغ إلى مصلحة المجارى فى وقت كانت تابعة فيه لوزارة الشؤون البلدية والقروية وفروعا من فروعها . دخول المبلغ فى ذمة الوزارة . توجيه الدعوى باسترداد ذلك المبلغ إلى الوزارة وحدها لا مخالفة فيه للقانون .</p>		
١٠٥١	٣٤٩	(الطن رقم ٤١ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٤/١١/١٩٦٢)
معارضة		
فى حكم إشهار الإفلاس :		
<p>تاريخ التوقف عن الدفع . تحديده فى حكم إشهار الإفلاس تحيديدا مؤقتا أو فى حكم مستقل . عدم جواز تعديله إلا بطريق الطن فى الحكم بالمعارضة عملا بالمادتين ٣٩٠ و ٣٩٤ ق التجارة أو بطريق الاستئناف طبقا للقواعد العامة . طلب تعديل تاريخ التوقف عن الدفع بدعوى مبتدأة يجعلها غير مقبولة قانونا .</p>		
٢٤٣	٣٤	(الطن رقم ٢٢٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٦٢)
ميعاد المعارضة :		
<p>المعول عليه فى انفتاح ميعاد المعارضة فى الحكم الغيابى فى ظل قانون المرافعات الملغى هو تنفيذه أو الشروع فى تنفيذه . لا يغنى عن ذلك علم المحكوم عليه بالحكم عن طريق آخر .</p>		
٥٤٣	٧٧	(الطن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٨/٤/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مقابلة
		القضاء بتنفيذ العقد تنفيذا عينيا على نفقة المفاوض عملا بالمادة ٢٠٩ مدني مؤداه عدم استحالة تنفيذ العقد وبقاؤه نافذ الأثرين طرفيه .
٦١١	٢٤٨٥	(الملحق رقم ٤٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)
		ملاحظة
		مسئولية المجهز :
		قيام رابطة التبعية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كانت له عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه (م ١٧٤ مدني). تبعية المرشد للمجهز أثناء قيامه بعملية إرشاد السفينة . ممارسة المجهز لسلطة الرقابة والتوجيه عليه بواسطة وبنانه . إنسلاخ المرشد في فترة مباشرته نشاطه على ظهر السفينة عن الجهة التي يتبعها أصلا . عدم مساءلة تلك الجهة عن الأخطاء التي تقع منه في تلك الفترة .
٩٧٤	٣٤١٣٦	(الملحق رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>الملاحه في قناة السويس :</p> <p>”مسئولية السفينة“ .</p> <p>للضمون حتى الرجوع على متعهد الضمان متى كان الأخير هو ذات الشخص المسئول عن الفعل الضار . ضمان السفينة لدى اجتيازها مياه القناة وموانئها لشركة القناة كل دعوى تقام عليها من الغير من جراء أية أضرار مباشرة أو غير مباشرة تتسبب السفينة في حدوثها . وقوع الخطأ الذي نشأ عنه الضرر الذي حكم على شركة القناة في الدعوى الأصلية بتعويضه من الربان والمرشد وكلاهما تابع لشركة السفينة . مسئولية شركة السفينة من هذا الخطأ مسئولية المتبوع من أعمال تابعه . القضاء بأحقية شركة القناة في الرجوع على شركة السفينة بما حكم به عليها في الدعوى الأصلية . لا مخالفة فيه للقانون .</p> <p>(الطن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤) ١٣٦ ع ٣ ٩٧٤</p>
		<p>ملكية</p> <p>ملكية الأموال العامة :</p> <p>اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأموال العامة . إلغاء قانون نظام القضاء للنص الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذي كان يحظر على المحاكم الحكم في هذه المنازعات .</p> <p>(الطن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/١٤) ١٤٦ ع ١ ٣٠٣</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		أسباب كسب الملكية :
		”التصاق“ :
		المادة ٦٥ من القانون المدنى الملغى انما تنطبق على المنشآت التي يقصد بإنشائها بقاءها على وجه الدوام سواء كانت بناء أو غراما ، لا مجال لإعمال حكم تلك المادة على المحاصيل الزراعية الدورية .
٦٣٨	٢٤٩٠	(الطن رقم ١٢٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		التقادم المكسب الطويل المدة :
		١ — كسب الملكية بالتقادم الطويل المدة سبب قانونى مستقل للتملك .
١١١	١٤١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
		٢ — حيازة الوكيل لعقارات موكله التى تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصيل بوساطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التى تفقدها أثرها فى كسب الملكية بالتقادم وهى الاكراه والخفاء واللبس أو الغموض . عدم كشف الحكم من قيام أحد هذه العيوب ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملك الأصيل العقار بالتقادم المكسب الطويل المدة . تعيب الحكم بالقصور والخطأ فى القانون .
٧٩٢	٢٤١١١	(الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٦/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعده والعدد	
		<p>ملكية الوقف على غير الخيرات :</p> <p>ما انتهى إليه الوقف على غير الخيرات يصبح ملكا للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع فيه فلان لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . استثناء من ذلك لا تؤول الملكية إلى الواقف إذا ثبت أن استحقاق من سيخلفه كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف في هذه الحالة يؤول ملك الرقبة إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .</p>
٢٧٠	١٤٤٠	<p>(الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)</p> <p>راجع : وقف .</p>
		<p>القيود الواردة على حق الملكية :</p> <p>الاستيلاء المجرد لا يعدو أن يكون اجراء تنظيميا قصد به تحقيق العدالة في التوزيع وتنظيم تداول السلعة ومنع المضاربة فيها . ليس من شأن هذا الاستيلاء نقل ملكية السلعة أو حيازتها إلى الحكومة . تقييد حق الملكية بقيود قانونية تتضمنها تشريعات خاصة مراعاة للصحة العامة أمر جائز .</p>
١١٣٩	١٦٣٣	<p>(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		<p>موظفون</p> <p>اختراعات الموظف :</p> <p>ما يكتشفه الموظف أو يهتدى إليه من اختراع أثناء أو بسبب قيامه بأعمال وظيفته ويكون داخل نطاقها تملكه الدولة ولا يكون للموظف أى حق فيه . الأمر كذلك بالنسبة للعامل متى كانت طبيعة الأعمال التى تعهد بها العامل تتطلب منه افراغ جهده فى الكشف أو الاختراع وهيئات له ظروف العمل الوصول إلى ما اهتدى إليه من ذلك . اغفال الحكم بحته هذه القواعد ومدى العلاقة التى كانت تربط المطعون عليه بالشركة فى فترة إعارته إليها ولا أثر البعثة الثانية التى أوفدته فيها المصلحة التابع لها على ما وصل إليه من اكتشاف . تعيب الحكم بالقصور .</p>
١٠٦٧	٣١٥٢	(المطن رقم ٢٧٢ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد
---------------	-----------------------

(ن)

نزع الملكية للمنفعة العامة . نظام عام .

نقض . نقل . نقل بحرى . نيابة .

نيابة عامة

نزع الملكية للمنفعة العامة

المعارضة في تقدير الخبير لثمن العقار المنزوع ملكيته :

”ميعادها“ :

ميعاد الطعن بالمعارضة في تقدير أهل الخبرة يفتح بصدد
القرار الوزاري بالاستيلاء على العقار وإعلانه لذوى الشأن .
حصول الاستيلاء بناء على اتفاق ذوى الشأن يغنى عن صدور
قرار وزاري بالاستيلاء — خروج النزاع على تقدير التعويض في
هذه الحالة عن نطاق نصوص قانون نزع الملكية ، ويصبح
الطرفان أمام دعوى عادية تخضع من حيث الإجراءات والمواعيد
للقواعد العامة .

(الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٤/٤) ٢٤٦٩ ٤٩٥

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الطعن في التعويضات .
		عدم صريان الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات الواردة في القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع الملكية للنفعة العامة على التعويضات المرفوع بشأنها دعاوى أمام المحاكم أو المحالة على الخبراء وقت العمل بأحكامه . م ٣٠ ف ٢ منه . استمرار خضوعها للأحكام التي كانت مقررة في القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ في هذا الشأن .
٧٧٩	٢٤١٠٩	(الطعن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)
		لجنة المعارضات :
		” طبعتها “ :
		لجنة المعارضات التي أنشأها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ هيئة إدارية ذات اختصاص قضائي إذ ناط بها المشرع الفصل في الخلاف القائم بين المصلحة وذوى الشأن على التعويضات المقدرة لهم عن نزاع الملكية .
١٠٢٠	٣٤١٤٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
		قرار لجنة المعارضات :
		” الطعن فيه “ :
		ولاية المحكمة الابتدائية فاصرة على نظر الطعون التي تقدم إليها من المصلحة أو من أصحاب الشأن في قرارات لجان المعارضات . هذا الطعن من نوع خاص وليس بدعوى مبتدأة . لا تملك المحكمة تقدير التعويض ابتداء . لا تتعدى ولايتها النظر في مدى موافقة قرار اللجنة لأحكام القانون . ما لم يسبق عرضه على اللجنة وما لم تصدر قرارا فيه لا يجوز طرحه ابتداء أمام المحكمة إذ لا يتسع الطعن أمام المحكمة للطلبات الجديدة . طلب الطاعن أمام المحكمة زيادة التعويض السابق طلبه أمام اللجنة يعتبر طلبا جديدا فيما يختص بالفرق .
١٠٢٠	٣٤١٤٥	(الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		”نظر الطعن المرفوع عنه“ :
١٠٢٠	٣ع١٤٥	وصف الاستعجال الوارد في المادة ١٤ من القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ لا ينصرف إلا إلى الطعن في قرار لجنة المعارضات ولا يتعداه إلى ما قضت فيه المحكمة بصفة مبتدأة . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
		”الحكم في الطعن المرفوع عنه“ :
		١ — نهائية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن في قرار لجنة المعارضات التي استحدثها القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ م ١٤ منه . إذا لم يكن الحكم صادرا في طعن مرفوع عن قرار من اللجنة المذكورة بالذات فلا ينطبق هذا النص . (الطن رقم ٢١٤ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٥/٣٠)
٧٧٩	٢ع١٠٩	٢ — انتهاية الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في الطعن المرفوع إليها في قرار لجنة المعارضات قاصرة على الأحكام التي تصدرها المحكمة في حدود النطاق الذي رسمه القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٩٦٣/١١/٧)
١٠٢٠	٣ع١٤٥	تقدير التعويض :
		١ — وجوب مراعاة قيمة الزيادة أو النقص في الجزء الذي لم تنزع ملكيته عند تقدير قيمة الجزء المتروعة ملكيته — على ألا يزيد المبلغ الواجب اسقاطه أو اضافته عن نصف القيمة التي يستحقها المالك (م ١٣ و ١٤ ق ٥ لسنة ١٩٥٧) . المقصود بزيادة القيمة هو ما يطرأ على قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكيته من تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة سواء كان هذا التحسين قاصرا على هذا الجزء أو كان شاملا لعقارات أخرى لم يؤخذ منها شيء للنفعة العامة وسواء كانت هذه المنفعة مقصورة على المالك المتروعة ملكيته وحده أم كان يشترك معه فيها آخرون . (الطن رقم ٣٧٠ لسنة ٢٧ ق — جلسة ١٩٦٣/١/١٧)
١٤١	١ع١٦	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - عدم جواز التجاء المالك مباشرة إلى المحكمة لطلب التعويض عند عدم الاتفاق عليه شرطه أن تكون جهة الإدارة قد اتبعت الإجراءات التي أوجبها القانون لتقدير التعويض . عدم التزام الإدارة هذه الإجراءات واستيلائها بالفعل على العقار دون اتفاق مع المالك على التعويض ، لئلا في هذه الحالة أن يلجأ بعد انقضاء المواعيد المحددة للاهتمام من إجراءات تقدير التعويض إلى المحكمة ويطلب منها تقديره بمعرفة أهل الخبرة . (الطن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢١) ١٥٣ ع ٣ ١٠٧٣
		٣ - ولاية لجنة المعارضات قاصرة على الفصل في اعتراض المالك في حدود المبلغ الذي حدده في اعتراضه وأدى الرسم عنه في الميعاد . متى انقضى الميعاد امتنع على المعارض أن يزيد في ذلك المبلغ . (الطن رقم ١٨٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧) ١٤٥ ع ٣ ١٠٢٠
		مسائل متنوعة :
		مباشرة مصلحة التنظيم لإجراءات نزع الملكية لا يضمن بذاته عليها أهلية التقاضي وليس في نصوص القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ ما يسبغ على مصلحة التنظيم هذه الأهلية . (الطن رقم ١٥٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٩) ٢٤٩٥ ع ٢ ٦٧٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	نظام عام
		١ - لئن كان من الجائز لإبداء السبب المتعلق بالنظام العام في أى وقت إلا أن التمسك بمثل هذا السبب بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يكون مجدياً - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستكملة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمياً صحيحاً وفي المواعيد التي حددها القانون .
١٦٢	١٤٢٠	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) راجع : بطلان (القواعد ٢٤ و ٥٤ ص ١٧٦ و ٣٤٢) . ونقض (القاعدة ٦١ ص ٣٩١) . واستئناف (القاعدة ٤٨ ص ٣١٣) .
		٢ - تعيين الحد الأقصى للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها أمر يتصل بالنظام العام .
٩٣٦	١٣١ خ ٢	(الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)
		٣ - صدور تصرف في صورة بيع منجز ممن هو أهل للتصرف . حق الوارث في الطعن فيه بأن حقيقته وصية وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث . قواعد الارث من النظام العام وكل تحايل عليها لا يقره القانون .
٩٨١	١٣٧ ع ٣	(الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		٤ - استمرار علاقة العمل إلى ما بعد العمل بالمرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ . ما لم يكن قد تم أو اكتمل من آثاره بحكمه هذا المرسوم بقانون . قواعد تنظيمية أمرية . خضوع أحوال استحقاق مكافأة مدة الخدمة لأحكامه .
١٠٦٢	١٥١ ع ٣	(الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٥ - قاعدة عدم جواز الإثبات بالينة فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام . جواز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها .
١١٧٣	٣٤١٦٩	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩)
		نقض
		إجراءات الطعن .
		(١) تقرير الطعن :
		١ - يحصل الطعن بالنقض بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض موقعا عليه من محام مقبول أمامها وموكل عن الطامن وإلا كان الطعن باطلا . تقضى المحكمة به من تلقاء نفسها .
٣٤٢	١٤٥٤	(الطن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١)
		٢ - استكمال التوكيل الصادر للحامي الذي قرر بالطعن شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه أن يسبغ عليه صفة الوكالة
٢٢٦	١٤٣١	(الطن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٢/٧)
		٣ - متى كان الطعن موجها إلى الشركة المساهمة - وهي ذات شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية مديريها - باعتبارها الأصلية فيه المقصودة بذاتها في الخصومة دون ممثلها فإن ذكر اسمها المميز لها عن غيرها في تقرير الطعن بالنقض يكون كافيا لصحته في هذا الخصوص .
١٣٦	١٥١٤	(الطن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٠٣	١٤٢٧	<p>٤ - مقصود الشارع من وجوب ذكر البيانات المتعلقة بالخصوم في الطعن هو اعلام ذوى الشأن إعلاما كافيا بالبيانات المتعلقة بأسماء الخصوم وموطن كل منهم . كل ما يكفى للدلالة على ذلك يحقق هدف المشرع . مثال .</p> <p>(الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢١)</p> <p>” التوكيل بالطعن “ :</p> <p>صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفي الطعن بطريق النقض في الأحكام زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر في صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا . متى وجه الإعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم المنزل الحقيقي لها وقت إجرائه .</p>
٧٣٦	٢٤١٠٤	<p>(الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)</p> <p>وراجع طلبات رجال القضاء القاعدتين ٩٤٤ .</p> <p>(ب) إيداع صور الأحكام والمستندات :</p> <p>١ - إيداع صور من الحكم الابتدائي والأحكام التي أحال إليها وفصلت في شق من النزاع إذا كان الحكم المطعون فيه أحال إليه في أسبابه . إجراء حتمى يترتب على إغفاله بطلان الطعن .</p> <p>(الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ - أحوال مخفية - جلسة ١٩٦٣/١/٢٣)</p>
١٥٧	١٤١٩	<p>٢ - جواز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام في أى وقت .</p> <p>التمسك به بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يجدى ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستمدة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقدما صحيحا وفي المواعيد التي حددها القانون .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - بطلان الحكم لصدوره بعد قبول استقالة أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته مما تزول به ولايته . النعى على الحكم بذلك مع عدم تقديم حكم الجمعية العمومية لمحكمة النقض الذي يستدل به على صحة هذا السبب ، يكون عاريا عن الدليل .
١٦٢	١٤٢٠	(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤) راجع : محكمة الموضوع (القاعدة ٥٦ ص ٣٥٥) .
		إعلان الطعن :
		١ - مناط صحة إعلان الطعن أن يعلن تقرير الطعن مؤشرا عليه بقرار الإحالة بورقة من أوراق المحضرين وبالأوضاع العادية في الخمسة عشر يوما التالية لقرار الإحالة . وجوب اشتغال ورقة الإعلان على البيانات المنصوص عليها بالمادة العاشرة من قانون المرافعات . لا يبطل الإعلان خلو الصورة المسلمة إلى الخصم من بيان تاريخ التقرير بالطعن لقلم الكتاب أو اسم الموظف الذي قرر بالطعن أمامه لأنه ليس من البيانات الواجبة قانونا .
١٨٠	١٤٢٣	(الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		٢ - إغفال المحضر إثبات بعض البيانات اللازمة في صورة الإعلان مما يترتب عليه البطلان ، إلا أنه متى كان تقرير الطعن بالنقض قد تم في الميعاد وقدم المطعون عليه دفاعه في الميعاد القانوني فلا يجوز له التمسك بهذا البطلان طالما أنه لم يبين وجه مصلحته في التمسك به .
١٥٥	١٤١٠	(الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٣ - حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد . تمسكه ببطلان إعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك ، غير مقبول . (الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/١٧) ... ١٥ ع ١٣٦
		٤ - وجوب إثبات المحضر في ورقة الإعلان إقامة المخاطب معه مع المعلن إليه . المساكنة في هذه الحالة شرط لصحة الإعلان . إعلان الطعن إعلانا صحيحا في الميعاد المحدد قانونا لإجراء جوهري يترتب على إغفاله البطلان . (الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٣/٢١) ... ٥٤ ع ٣٤٢
		٥ - حضور المطعون عليه في الطعن وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد . تمسكه ببطلان إعلانه بتقرير الطعن دون أن يبين وجه مصلحته في ذلك . لا بطلان . (الطعن رقم ٢٦٤ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٤) ... ٦٧ ع ٤٧٥
		٦ - البطلان الذي رتبته المادة ٢٤ مرافعات جزاء مخالفة ما أوجبه المادة ١٢ منه من إجراءات ، بطلان نسبي لا يتعلق بالنظام العام . ليس لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . كون موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة لا يسمح لغير من شرع البطلان لمصلحته التمسك به . إفادة من صح إعلانه من البطلان الحاصل في إعلان غيره لا يكون إلا بعد أن يتمسك به صاحب الشأن فيه وتحكم به المحكمة . ليس للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها ببطلان إعلان من لم يحضر من الخصوم لغيب في الصورة المسماة إليه خلا منه الأصل المقدم إليها . (الطعان رقم ٥٩٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥) ... ٨٤ ع ٥٧٩

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٧ - إغفال المحضر لإثبات عدم وجود المطلوب إعلانه في أصل ورقة إعلان الطعن - وخلو الأوراق مما يفيد أن المطلوب إعلانه قد اتخذ مقر دائرته محلا مختارا له في ورقة إعلان الحكم - بطلان إعلانه مع الموظف بتلك الدائرة بتقرير الطعن .
٦١٦	٢٤٨٦	(الطعن رقم ٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/٢٥)
		٨ - الغرض من ذكر البيانات المتعلقة بأسماء الطاعنين وموطنهم وصفاتهم هو إعلام ذوى الشأن في الطعن بمن رفعه من خصومهم في الدعوى وصفته ومحل علمه كافيا . كل بيان من شأنه أن يفى بهذا الغرض يتحقق به قصد الشارع .
٧٥٠	٢٤١٠٥	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٩)
		٩ - اتخاذ المطعون عليه وهو محام عنوان مكتبه في ورقة إعلان الحكم يدل على رغبته في قيام المحل المختار مقام موطنه الأصلي . جواز إعلان الطعن إليه في هذا المحل .
٧٦٩	٢٤١٠٨	(الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٢٠)
		١٠ - إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتمي يترتب على إغفاله البطلان . إغفال إعلان بعض ورثة المطعون عليه يستتبع بطلان الطعن بالنسبة لجميع الورثة متى كان موضوع الدعوى غير قابل للتجزئة . عدم انقضاء الشركة بوفاء المورث طبقا لنص في عقد الشركة يوجب توجيه الإعلان إلى ممثل الشركة لا الورثة .
٨١٠	٢٤١١٤	(الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		١١ - على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة قبل إجراء الإعلان ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة ، وجوب توجيه الإعلان إلى جميع الورثة في الميعاد .
		١٢ - مجال تطبيق المادة ٣٨٣ مرافعات التي تميز المحكوم عليه إعلان الطعن إلى ورثة المحكوم له جملة دون بيان أسمائهم وصفاتهم ، أن تكون وفاة المحكوم له قد وقعت خلال الميعاد الذي يجب أن يتم إعلان الطعن فيه . (الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٣) ... ١١٤ ع ٢ ٨١٠
		لا يلزم في البيان الخاص باسم المعلن أكثر من ذكر الاسم واللقب (م ١٠ مرافعات) لا تأثير لما يقع من خطأ في بيانات الاسم في صيغة إعلان الطعن على صحته مادام أنه قد استوفى هذا البيان في صدره . بيانات الورقة المعلنة تكمل بعضها بعضاً . (الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠) ... ١٢٥ ع ٢ ٨٧٨
		١٣ - متى وجه الإعلان من الشركة فلا يعيبه ما وقع فيه من خطأ في اسم ممثل الشركة . الشركة هي المقصودة بالخصوصية دون ممثلها . (الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤) ... ١٣٦ ع ٣ ٩٧٤

رقم الصفحة	رقم القاطعة والعدد	
		١٤ - على الطاعن مراقبة ما يطرأ على خصمه من وفاة أو تغيير في الصفة ليعلن بالطعن من يجب إعلانه به قانوناً . وفاة المطعون عليه قبل صدور قرار دائرة الفحص بالإحالة . وجوب توجية الإعلان إلى جميع الورثة في الميعاد ، إغفال ذلك يستتبع بطلان الطعن .
١١٦٠	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
		١٥ - إعلان الطعن في الميعاد إجراء حتمي يترتب على إغفاله البطلان .
١١٧٠	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٨)
		١٦ - الانتقال الذي يقتضيه إعلان المطعون عليه بتقرير الطعن بالنقض هو انتقال المحضر من مقر محكمة النقض إلى محل من يراد إعلانه . ميعاد المسافة . احتسابه على هذا الأساس .
١١٧٠	٣٤١٦٨	(الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٨)
		١٧ - حضور المطعون عليه وتقديمه مذكرة بدفاعه في الميعاد . تمسكه ببطلان إعلانه بتقرير الطعن دون بيان وجه مصلحته في ذلك . لا بطلان .
١١٨٧	٣٤١٧١	(الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٩)
		راجع : إعلان (القواعد ٢٧ و ٣١ و ٥٤ و ٢٠٣ و ٢٢٦ و ٣٤٢) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الأحكام المخائز الطعن فيها :
		١ - قضاء الحكم الاستثنائي بإلغاء الحكم الابتدائي فيما قضى به من عدم قبول الدعوى الموجهة للوكيل بالعمولة من المتعاقدين لرفعها من غير ذى صفة . استناد الحكم المطعون فيه على ما ارتآه من جواز رجوع المتعاقد مع الوكيل بالعمولة الذى أظهر اسم موكله وقت التعاقد بحسب تصوير الحكم الابتدائي لواقع العلاقة بين الطرفين ، دون أن يقطع الحكم المطعون فيه بأنها هى العلاقة الحقيقية التى تقوم عليها مسئولية الوكيل بالعمولة فى العقد ومع الاحتفاظ له بما تمسك به من انصراف أثر العقد إلى موكله . قضاء الحكم المطعون فيه بقبول الدعوى على هذا الأساس لا يكون منهيًا لخصومة كلها أو بعضها ولا يجوز الطعن فيه استقلالاً .
١٣٠	١٤ ع ١٣٠	(الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٢)
		٢ - إدعاء الطاعن بالاستحقاق بالإرث طبقاً للقانون المصرى باعتبار المورثة مصرية الجنسية . تفسير الحكم أن المورثة يونانية الجنسية وأن أحكام القانون اليونانى هى الواجبة التطبيق فى شأن الوراثة والوصية ، وهى لا تمنح للطاعن حقاً على التركة فى حالة وجود فرع وارث . الحكم أنهى الخصومة بين الطرفين ويجوز الطعن فيه استقلالاً عن الحكم الأخير فى الدعوى المتعلق بباقي الطلبات التى لا تخص إلا المطعون عليهم .
١٩٧	٢٦ ع ١٩٧	(الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ٣٠/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		الخصوم في الطعن :
		١ - " التدخل الانضمامي " :
		لا يجوز التدخل في الطعن بالنقض بالانضمام إلى المطعون عليهم المختصين فيه إلا لمن كان خصما في القضية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه . لا يقبل طلب التدخل من دائن استعمالا لحق مدينة المطعون عليه .
٣٣٥	١٤٥٢	(الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
		٢ - طلب بطلان القيد وإجراءات تزع الملكية والغاء ما انتهت به تلك الإجراءات من الحكم ببيع العين محل النزاع مع تثبيت الملكية . نزاع غير قابل للتجزئة . بطلان الطعن بالنسبة إلى أحد المطعون عليهم يستتبع بطلانه بالنسبة للباقيين .
١١٦٠	٣٤١٦٦	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
		٣ - اختصاص الشركة طالبة الإفلاس في دعوى الاعتراض على حكم الإفلاس . عدم قضاء الحكم الصادر فيها لها بشيء وعدم افادتها منه . عدم توجيه الطاعن في تلك الدعوى طلبات ما إلى الشركة ولم يكن لها طلبات قبله . اختصاص كل منهما فيها باعتباره مدعى عليه واتحاد مصلحتهما فيها وطلبهما رفضها .
		لا لزوم لإختصاص الشركة في الطعن المرفوع عن الحكم الصادر فيها .
١٢٠٢	٣٤١٧٤	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		المصلحة في الطعن :
		١ - يكفي لتوافر المصلحة في الطعن قيامها وقت صدور الحكم . لا يحول دون قبول الطعن زوالها بعد ذلك متى كان الطاعن طرفا في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه .
٢٨٨	٤٣ ع ١	(الطن رقم ٢١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٧)
		٢ - عند امتناع الدفع بالتقادم قانونا ، لا يجدي النعي بخطأ الحكم فيما اعتبره قاطعا للتقادم .
٣٩٨	٦٢ ع ١	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		٣ - مناط المصلحة في الطعن أن يكون الطاعن طرفا في الحكم أو ألزمه الحكم بشيء ما .
٦٣١	٨٩ ع ٢	(الطن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
		حالات الطعن :
		(١) مسألة اختصاص :
		١ - مجرد تعليمات مدير مصلحة إلى مرءوسيه بما يتبع في حالة التعدي على الأملاك العامة لا يتمخض عن قرار إداري فردي له حصانته أمام المحاكم العادية . ما يقع من رجال مصلحة السواحل لإزالة التعدي لا يكون مستندا - في هذه الحالة - إلى قرار إداري . اعتبار الحكم التعليمات قرارا إداريا وقضاؤه بعدم اختصاص المحاكم العادية - القضاء المستعجل - بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدي مخالفة للقانون في مسألة اختصاص متعلق بالولاية .
٣٠٣	٤٦ ع ١	(الطن رقم ٢١٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/١٤)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٢٩٣	٤٤ ع ١	٢ - مخالفة الحكم المطعون فيه - وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة استئنافية - قواعد الاختصاص النوعي تستوجب نقضه عملاً بحكم المادة ٤٢٥ من قانون المرافعات . (الطن رقم ١٧٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٤/٣/١٩٦٢)
١١٢٤	١٦٠ ع ٣	٣ - لا يكفي لنقض الحكم لمخالفته قواعد الاختصاص مجرد خطأ محكمة الموضوع وتطبيقها عند تقدير قيمة الدعوى قاعدة غير الواجبة التطبيق . بل يجب أن يثبت لمحكمة النقض خروج قيمة الدعوى بحسب القاعدة الصحيحة عن نصاب المحكمة التي حكمت فيها حتى ينسئ لمحكمة النقض الفصل في مسألة الاختصاص وتعيين المحكمة المختصة . (الطن رقم ١٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٦٢)
		(ب) مخالفة حكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى :
٢٨٨	٤٣ ع ١	١ - إقامة الحكم بصحة ونفاذ عقد بيع قضاءه في أسبابه المرتبطة بمنطوقه ارتباطاً وثيقاً على أساس أن المشتري قد أوفى بثمن المبيع رداً على دفاع البائع بأن الوفاء لم يتم . صدور الحكم المطعون فيه بين نفس الخصوم في دعوى تالية بفسخ عقد البيع ذاته استناداً إلى عدم الوفاء بالثمن . قضاء مخالف لحكم سابق حائز لقوة الأمر المقضى . وجوب نقضه وإلغاءه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . لا يمنع من ذلك اختلاف الطلبات في الدعويين ما دام الأساس فيهما واحداً وقد تضمن الحكم الصادر في الدعوى الأولى الفصل في السبب المشترك للدعويين وتكون له حجته في هذا الخصوص . (الطن رقم ١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٧/٣/١٩٦٢)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - المنع من إعادة النزاع في المسألة المقضى فيها شرطه وحدة المسألة في الدعويين . قوام هذه الوحدة أن تكون المسألة أساسية تناقش فيها الطرفان في الدعوى الأولى واستقرت حقيقتها بينهما بالحكم الأول وتكون هي بذاتها الأساس فيما يدعيه أى الطرفين قبل الآخر في الدعوى الثانية من حقوق متفرقة عنها .
١١١٩	١٥٩ ع ٣	(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٢٨) (ج) مخالفة القانون :
		١ - استخلاص الحكم من عبارات إلهادي الوقف والتغيير أن لزوجة الواقف حق تكرار استعمال الشروط العشرة . لا مخالفه في ذلك لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقا لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة . ولا لحكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مادام أن إلهاد التغيير الصادر من زوجة الواقف قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور . (الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١/١٦) ..
١٠٤	١٤١ ع ١	٢ - صدور التصرف قبل تسجيل قرار الجبر لا يمنع من الحكم بطلانه متى كانت حالة المته شائعة وقت التعاقد أو كان الطرف الآخر على بينة منها . قضاء الحكم للطعون عليه باختصاصه بقدر ادعى ملكيته بطريق الشراء من والدته بعقد م سجل . تمسك الطاعن بطلان ذلك العقد لصدوره من المتصرفه وهي في حالة مته . التفات الحكم عن ذلك الدفاع الجوهري والذي يترتب عليه لو صح تغيير وجه الراى في الدعوى . تعيب الحكم بالقصور ومخالفة القانون .
١٠٣٣	١٤٦ ع ٣	(الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١١/٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(د) بطلان الاجراءات :
		” مالا يعد كذلك “ .
		الدفع بالتقادم من الدفوع الموضوعية . الحكم بقبوله قضاء في أصل الدعوى تستنفذ به المحكمة ولايتها على النزاع . ينبنى على استثناؤه قتل النزاع برمته — دفعا وموضوعا — إلى محكمة الاستئناف التي تنظر فيه على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفوع وأوجه دفاع جديدة وما قدم من ذلك إلى محكمة الدرجة الأولى . قضاء الحكم المطعون فيه في الدفع والموضوع معا لا يبطله وليس فيه إخلال بحق الطاعنين في الدفاع . محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تلفت أطراف الخصومة إلى واجبه في الدفاع ومقتضياته .
٣٢٠	١٤٤٩	(الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٢/٣/٢٠)
		أسباب الطعن :
		(١) أسباب واقعية :
		١ — الجدل في خوى الدليل وتقدير كفايته أو عدم كفايته في الإقناع . من شأن محكمة الموضوع . لادخل لمحكمة النقض فيه .
٢١	١٤١	(الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٠ — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/١/٢) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والمدة	
		٢ - استظهار الحكم لأسباب سائفة أركان وضع اليد المملك من حيث الظهور والهدوء والاستمرار ونيسة التملك . لا تجوز المجادلة في ذلك أمام محكمة النقض لتعلقها بأسباب واقعية . اتخاذ الحكم من حصول رهن قرينة على وضع اليد الظاهر بنية التملك على الأعيان محل النزاع . بطلان الرهن - بفرض تحققه - ليس بذى أثر على قيام هذه القرينة وصحة الاستدلال بها .
١١١	١٤١٢	(الطن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٣ - يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل . مراعاة الحكم هذه العناصر مضيفا إليها كعنصر من عناصر التقدير مركز الوكيل . تقدير الأتعاب مما تستقل به محكمة الموضوع . المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة ببيان سبب تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب .
١٦٢	١٤٢٠	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ٢٤/١/١٩٦٣)
		٤ - تعيين خبير فى الدعوى من الرخص المخولة لمحكمة الموضوع . رفض طلب تعيين خبير لأسباب سائفة . لاسبيل للمجادلة فى ذلك أمام محكمة النقض .
٣٩٨	١٤٦٢	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٨/٢/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		(ب) الأسباب المتعلقة بالنظام العام :
		جواز إبداء السبب المتعلق بالنظام العام في أى وقت . التمسك به بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض لا يجدى ما لم تكن عناصر الفصل في الطعن المطروح بناء على هذا السبب مستقلة من واقع المستندات المقدمة بملف الطعن تقديمًا صحيحًا وفي المواعيد التي حددها القانون .
١٦٢	١٤٢٠	(الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
		(ج) السبب الجليدي :
		١ - في الحكم عن اتفاق الطرفين وصف الحكم أو "الامفتيز" عدم منازعة الطاعن أمام محكمة الموضوع في حق الحائز في بقاء الأطلاق في حيازته مدة حياته ومن بعده لخلفائه حتى ينقضوا وذلك مقابل جعل معين أو أجرة . نعى الطاعن أمام محكمة النقض بأن تأييد المنفعة أمرًا ياباه القانون ومن شأنه أن يجعل العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً . منازعة جديدة لا يصح التحدى بها لأول مرة أمام محكمة النقض ولو كانت متعلقة بالنظام العام مادام نطاق الدعوى لم يكن يتسع لبحث هذه المنازعة .
٣٩١	١٤٦١	(الطن رقم ٢٤٢ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨)
		٢ - ليس للطاعن أن يتمسك بسبب من أسباب الطعن لم يرد في تقرير الطعن .
٥٥٠	٢٤٧٨	(الطن رقم ٥٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/١٨)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٦٣١	٢٤٨٩	٣ - مطالبة المشتري البائع بالتعويض على أساس ضمان التعرض والاستحقاق ، وعدم تمسكه أمام محكمة الموضوع باخلال البائع بالتزامه بتسليم المبيع . اعتبار ذلك سببا جديدا لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢)
٨١٥	٢٤١١٥	٤ - خلو مذكرة الطاعن المقدمة إلى محكمة الاستئناف والتي رفع بها الطاعن استئنافه الفرعي مما يتضمن طعنه على قضاء محكمة أول درجة برفض طلبه الفوائد عن المبالغ المحكوم له بها . عدم تقديم الطاعن إلى محكمة النقض ما يدل على مرضه بهذا الوجه من أوجه طعنه على محكمة الاستئناف . هذا الوجه سبب جديد لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/١٤)
٨٩٦	٢٤١٢٧	٥ - النعي على الحكم بخلو أوراق الدعوى من توكيل للحاضر عن المطعون عليه مع عدم التمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، يعتبر سببا جديدا لا يجوز إيدأؤه أمام محكمة النقض . (الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٠)
١٢٠٢	٣١٧٤	٦ - تأسيس المطعون عليه اعتراضه أمام محكمة الموضوع على أساس وقوع خطأ جسيم ممن كان يمثل في دعوى الإفلاس التي صدر فيها الحكم المعارض عليه . قيام دفاعه في تلك الدعوى ، ودعوى الاعتراض على إنكار أنه شريك متضامن في الشركة المفلسة . تحديه لأول مرة أمام محكمة النقض بأنه بوصفه مدينا بالتضامن مع الشركة المقضى بافلاسها يحق له الاعتراض على حكم الإفلاس . غير مقبول . (الطعن رقم ٢٢ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/٢٩)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التنازل عن الطعن :
		وجوب أن يكون التنازل عن الطعن صريحا واضحا . عدم الأخذ فيه بالظن والتأويل . رفع النزاع من جديد مع قيام طعن لا يعتبر تنازلا عن هذا الطعن . (الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٦) ...
٢١٨	١٤٢٩	
		نظر الطعن :
		١ - إنهاء المطعون عليها توكيها إلى محاميه . انعدام صفته في تقديم مذكرة أو في الحضور عنها في الطعن . ادعاءه بعدم جواز الإنهاء لصدور الوكالة لصالح الغير دون رضا منه مع عدم تقديمه دليلا على صحة هذا الادعاء . لا يجدى . (الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١)
٢٣٥	١٤٥٢	
		٢ - الخصومة أمام محكمة النقض لا تتمقدا إلا بإعلان تقرير الطعن إلى المطعون عليه مؤشرا عليه بقرار الإحالة . لا ينقطع سير الخصومة ولا يقف ميعاء إعلان الطعن بوفاء المطعون عليه قبل إعلانه بالتقرير . (الطعن رقم ٢٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٣/١٢/١٢)
١١٦٠	٣٤١٦٦	
		الحكم في الطعن :
		”أنره“ :
		١ - نقض الحكم الصادر بقبول الاستئناف شكلا والعضاء بعدم قبوله لرفعه بغير الطريق الذي رسمه القانون . وجوب نقض الحكم الموضوعي الصادر في الاستئناف تبعا لذلك . (الطعن رقم ٢٢٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤)
١٧٦	١٤٢٢	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
١٧٠	٢١ ع ١٤	٢ - نقض الحكم وإحالة القضية إلى محكمة الاستئناف للفصل فيها من جديد . مدة سقوط الخصومة تبدأ في هذه الحالة من تاريخ صدور حكم النقض باعتباره آخر إجراء صحيح في الدعوى ، لا من تاريخ إعلانه . (الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤)
٥٢٠	٧٤ ع ٢٤	٣ - نقض الحكم وإعادة الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته ، يترتب عليه عودة الخصوم إلى ما كانوا عليه قبل إصدار الحكم المنقوض جواز إضافتهم إلى طلباتهم الأصلية ما أجازهم لهم القانون إضافته في الاستئناف بعد الحكم المستأنف . (الطعن أرقام ٢٩٩ و ٣١٩ و ٣٢١ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١١)
١١٧٣	١٦٩ ع ٣	٤ - صدور حكم بالإحالة إلى التحقيق للثبوت من صفة المطعون عليها . تركه أمر الرد على دفاع جوهرى للطاعة للحكم الذى يصدر في الموضوع . اغفال الحكم الأخير لهذا الدفاع وتعيبه بالقصور وتنفضه تبعا لذلك . لا يعيب ذلك حكم التحقيق بالقصور ولا يستوجب تنفضه . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩)
		آثار الطعن :
		”وقف التنفيذ“ :
		الطعن بطريق النقض لا يبنى عليه وحده وبجوده وقف تنفيذ الأحكام أو القرارات المطعون فيها . (الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١١/١٣)
١٠٣٩	١٤٧ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		نقل
		مسئولية الناقل للأشياء :
		”الالتزام بتسليم البضاعة“ :
		اشتمال بوليصة الشحن على حق مصلحة السكة الحديد — الناقل — في تسليم البضاعة لأي شخص يكون حاملا للبوليصة . اعتبارها في حكم سند النقل لحامله . لا يلتزم الناقل في هذه الحالة بتسليم البضاعة للمرسل إليه المعين بالاسم في البوليصة وتبرا ذمته بتسليمها لحامل البوليصة . مجرد تدوين اسم المرسل إليه بالبوليصة ليس دليلا بذاته على أنه قد تسلم البضاعة .
٣١٣	١٤٤٨	(الملحق رقم ٢٦٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٤/٢/١٩٦٢)
		تقديم الدعوى :
		سقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة أو أمين النقل بسبب تأخير البضائع أو ضياعها أو تلفها بمضي ١٨٠ يوما . يخرج عن ذلك حاثي الغش والخيانة . لا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما .
١١٥١	٣٤١٦٤	(الملحق رقم ٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٢)
		نقل بحرى
		سند الشحن الإذنى :
		”تظهيره“ :
		لا تنتقل ملكية الحق النابت بسند الشحن الإذنى إلى المظهر إليه إلا بالتظهير التام . م ١٣٤ تجارى . التظهير على بياض يعتبر بمثابة توكيل للمظهر إليه في تسلم البضاعة ولا ينحوله حقا مستقلا عن حقوق موكله المظهر .
٧٣٦	٢٤١٠٤	(الملحق رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق — جلسة ٢٣/٥/١٩٦٢)
		٢ . (١٧) . ٢

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		مسئولية الناقل :
		١ - " شرط الإعفاء من المسؤولية في سند الشحن المباشر : شرط الإعفاء الوارد بسند الشحن المباشر بإعفاء الناقل الأول من مسؤولية سلامة البضاعة أثناء عملية النقل الثاني يتوقف نفاذه على تمكين الناقل الأول المرسل إليه من استلام البضاعة من الناقل الثاني ومن الرجوع مباشرة عليه . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧٣٦	٢٤١٠٤	
		٢ - استخلاص محكمة الموضوع أن التفريغ قد تم بمعرفة السفينة يكفي في اعتبار الناقل الثاني الذي قام بعملية التفريغ تابعاً للسفينة لا مقاولاً للتفريغ . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧٣٦	٢٤١٠٤	
		إذن التسليم :
		لا تنعقد الحوالة إذا كان الحق المحال به قد زال من المحيل . استصدار الناقل الأول إذن تسليم من الناقل الثاني ثم طلبه منه بعد ذلك تسليمه البضاعة طبقاً لنظام تسليم صاحبه وإعفائه من المسؤولية المترتبة على التسليم . اعتبار ذلك نزولاً من الناقل الأول عن الحقوق الثابتة له بموجب إذن التسليم . حوالة الإذن من الناقل الأول إلى المرسل إليه في هذه الحالة لا تصادف محلاً تنعقد به الحوالة ولا تنشأ عنها علاقة مباشرة بين المرسل إليه وبين الناقل الثاني الذي أصدر إذن التسليم . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)
٧٣٦	٢٤١٠٤	

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	نيابة
		النيابة في التعاقد :
		١ - " النيابة الظاهرة " :
		شرط إضافة أثر العقد الذي يبرمه النائب مع الغير إلى الأصل أو خلفائه هو أن يكون النائب والغير كلاهما معا يجهلان انقضاء النيابة وقت التعاقد . استظهار محكمة الموضوع في نطاق سلطتها الموضوعية أن النائب كان على علم بانقضاء توكيله عن أحد الدائنين وانتهاء وصايته عن باقي الدائنين ببلوغهم سن الرشد . هدم تمتع الغير - المدين - في هذه الحالة بالحماية التي أسبغها القانون على من يتعامل مع النائب الظاهر . الوفاء الحاصل منه للنائب باعتباره وكيلا ظاهرا يكون غير مبرئ لذمته .
٧٥٩	٢٤١٠٧	(الطن رقم ١٦٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٥/٣٠)
		٢ - تعاقد الشخص مع نفسه باسم من ينوب عنه . اشتراط ترخيص الأصل بذلك . خروج ما يقضى به القانون أوقواعد التجارة .
١١٧٣	٣٤١٦٩	(الطن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/١٢/١٩)
		نيابة عامة
		تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية :
		١ - وجوب تدخل النيابة في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم طبقا للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . الدعوى باعتبار حصة المدعى ٨ قرار يبط شيوعا في عقار مملوك له وأن ملكيته له ثابتة من اشهاد الوقف هي دعوى ملكية . لايجرى عليها حكم التدخل .
٥٠٩	٢٤٧٢	(الطن رقم ١٦ لسنة ٢٩ ق - جلسة ١٩٦٢/٤/١٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - لا تعد أحكام تصفية التركات التي نظمها القانون المدني من مسائل الأحوال الشخصية. لا محل لتدخل النيابة في القضايا المتعلقة بها .
٦٧٧	٢٤٩٦	(الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٦/٥/١٩٦٣)
		٣ - وجوب ابداء رأى النيابة في قضايا الأحوال الشخصية . لا لزوم لإبداء الرأى في كل خطوة من خطوات الدعوى . عدم ابداء النيابة رأيا بعد إعادة القضية إلى المرافعة . لا بطلان .
٨٤٣	٢٤١٢٠	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)
		٤ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بالجنسية . يستوى في ذلك أن ترفع الدعوى أصلا بوصفها دعوى جنسية ، أو ترفع بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة الجنسية كمسألة أولية . فوات ذلك مبطل للحكم .
١٢٣٥	٣٤١٧٨	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٩ ق - جلسة ٢٦/١٢/١٩٦٣)
		(هـ)
		هبة
		١ - بطلان عقد هبة العقار لعدم انراغه في شكل رسمي لا يمنع من تملك الموهوب له الأعيان الموهوبة بالتقادم الطويل المدة . عقد قسمة الأعيان الموهوبة بالعقد الباطل يلحقه البطلان كذلك . لا يمنع هذا من صحة البيع الذي يتضمنه عقد القسمة عن أعيان لم تؤل ملكيتها للبائع أو لمورثه بسبب عقد الهبة الباطل وإنما بسبب آخر غير مترتب عليه . ولا صلة له به باعتباره عقدا مستقلا واردا في عقد القسمة المذكور .
١١١	١٤١٢	(الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٩٦٧	٣٤١٣٥	٢ - شرط الرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له المعذر المقبول وعدم وجود مانع من موانع الرجوع (م ٥٠٠ مدني) . أعمال محكمة الموضوع هذه المادة والقضاء بعدم أحقية الخاطب في استرداد مبلغ الشبكة لانتفاء العذر المقبول الذي يبرر الرجوع . لا مخالفة في ذلك للقانون . (الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		(و)
		وارث . وديعة . وصية . وفاء . وقف . وكالة .
		<u>وارث</u>
		التحويل على أحكام الارث :
٥٧٩	٢٤٨٤	١ - حق الوارث في إثبات اخفاء عقود البيع الصادرة عن مورثه لو صايا وذلك بكافة طرق الإثبات . اخفاق الطاعنين في إثبات طعنهم على العقود الصادرة عن المورث بأنها تخفى وصايا واعتبار المحكمة إياها منجزة في حقيقتها وخالصة من التحويل على أحكام الارث ، ليس فيه معنى التحويل على أحكام الإرث . (الطعن رقم ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...
		٢ - صدور تصرف في صورة بيع منجز ممن هو أهل للتصرف . حق الوارث في الطعن فيه بأن حقيقته وصية وأنه قصده به المساس بحقه في الميراث . قواعد الإرث من النظام العام وكل تحايل عليها لا يقره القانون . (الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
٩٨١	٣٤١٣٧	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		الطعن في تصرفات المورث :
		الأصل في اقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها . لا يكفي مجرد طعن الورثة في هذه الاقرارات لإهدار حجيتها ، بل يجب عليهم إقامة الدليل على عدم صحتها بأي طريق من طرق الإثبات .
٥٧٩	٢٤٨٤	(الطعان دقا ٤٥٩ ، ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ...
		موانع الارث :
		الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في المنع من الميراث شرعا .
١٠٤٥	٣٤٨٨	(الطعن رقم ٩ لسنة ٣١ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١١/١٣) ...
		وديعة
		إلتزام المودع لديه بالرد :
		لا يكفي في تقرير حق الحبس وجود دينين متقابلين ، وإنما يشتراط أيضا قيام ارتباط بينهما . ليس للسودع لديه حق حبس الشيء المودع إلا مقابل استيفاء المصروفات الضرورية أو النافعة التي يكون قد أنفقها على ذات الشيء . أجرة سائق للسيارة التي دفعها المودع لديه عن المودع وبتكليف منه لا تدخل في نطاق المصروفات التي تجيز للمودع لديه حق حبس السيارة لاستيفائها .
٩٥٦	١٣٣٢	(الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٦/٢٧)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	وصية
		<p>انعقادها :</p> <p>ورقة عرفية متنازع عليها . قول الحكم إن مورثة الطاعنين تمسك في دفاعها بأن هذا المحرر إن لم يكن إسهادا بوقف فهو وصية . رد الحكم على هذا الدفاع بأن المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إسهاد رسمي أو محرر بها عقد عرفي مصدق فيه على إمضاء الموصي بخطه ويوقع عليها بإمضاءه وإلا كانت باطلة ، وأن شيئا من ذلك لم يتحقق . مخالفة هذا الرد لما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية . هذه المخالفة تمنح بها الحكم من مواجهة دفاع الطاعنين من أن المحرر المتنازع عليه مكتوب بجميعه بخط المتوفى وعليه إمضاءه . دفاع جوهرى من شأنه اوضح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى . قصور .</p> <p>(الطن رقم ٣٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٠) ١٤٥٠ ٣٢٧</p> <p>التصرف المضاف الى ما بعد الموت :</p> <p>١ - " ماهيته " .</p> <p>ملكية رقبه العين الموقوفة - بعد إلغاء الوقف - لا تؤول الى المستحق عن الواقف الذى أصدر الإقرار بتلقى العوض وإنما تؤول إلى المقرله بأجازة من القانون .</p>

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التصرف الذي يعتبر مضافا إلى ما بعد الموت ويأخذ حكم الوصية طبقا للمادة ٩١٧ مدني هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفا يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها . إقرار الواقف بتلقي العوض لا ينصب إلا على تلقي العوض ولا يرد على الملكية . عدم خضوعه لحكم المادة ٩١٧ مدني .
٢٧٠	١٤٤٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		٢ - صدور تصرف في صورة بيع منجز بمن هو أهل للتصرف . حق الوارث في الطعن فيه بأن حقيقته وصية وأنه قصد به المساس بحقه في الميراث . قواعد الإرث من النظام العام وكل تحايل عليها لا يقره القانون .
٩٨١	٢٤١٣٧	(الطن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٤)
		القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني :
		١ - عدم قيام القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ مدني إلا باجتماع شرطين ، احتفاظ المتصرف بحيازة العين وبحقه في الانتفاع بهما مدى الحياة لحساب نفسه . انتفاء تلك الضريبة متى كانت الحيازة والاستغلال لحساب الغير .
		ضرورة استناد انتفاع المتصرف بالعين المتصرف فيها إلى حق ثابت لا يستطيع تجريد منه المتصرف إليه .
		٢ - يقع عبء إثبات واقعي الحيازة والانتفاع مدى الحياة بالعين المتصرف فيها وهما مناط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدني على عاتق الوارث الطامن .
٥٧٩	٢٤٨٤	(الطنان رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		وفاء
		عرض المشتري باقى الثمن على البائع أمام محكمة الدرجة الأولى وتمسكه بهذا العرض فى مواجهة البائع اعتبار ذلك بمثابة عرض أبدى حال المرافعة . لا يلزم لصحته اتخاذ إجراءات أخرى . (الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ ق — جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
٣٩٨	١٤٦٢	
		وقف
		الاستحقاق فى الوقف :
		١ — ” المصادقة على الاستحقاق ” :
		يعمل بالمصادقة على الاستحقاق وإن خالفت كتاب الوقف وذلك فى حق المقر خاصة . يرد هذا الاقرار إلى الواقف نفسه فيعتبر كأنه استحقاق بشرط الواقف . لا وجه للتفريق بين المستحق بشرط الواقف والمستحق بإقرار مستحق آخر . وجود كل من المقر والمقر له على قيد الحياة عند صدور القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، استحقاق المقر له بالحصة المقر له بها . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٣١ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/١٩) ..
٨٦٦	١٢٣٣ ع ٢	
		٢ — إعصار الموقوف عليه كشرط للاستحقاق فى الوقف . وجوب تحقيق هذا الشرط فى تاريخ العمل بالقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . لايتأتى القول بعدم استحقاقه بغير هذا التحقيق . (الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣١ ق — أحوال شخصية — جلسة ١٩٦٣/٦/٣٠) ...
٩٩٩	١٤١٣ ع ٣	

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		اثبات الوقف "الاشهاد بالوقف" .
		لا يشترط - في الشريعة الإسلامية - التوثيق لإنشاء الوقف ولا يمنع سماع الدعوى إذا لم يكن مكتوبا . جواز إثبات الوقف في الشريعة الإسلامية بكافة الأدلة المقبولة شكلا . في لائحة المحاكم الشرعية يتمتع سماع الدعوى عند الإنكار ما لم يوجد اشهاد بالوقف ممن يملكه محرر على يد حاكم شرعى أو مأذون من قبله وبشرط قيده بدفاتر احدى المحاكم الشرعية . إثبات الوقف بغير اشهاد أصبح غير مقبول عند الأفكار ما لم يثبت أنه سابق على العمل باللائحة المذكورة .
٤٠٩	١٤٦٣	(الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٨) راجع : وصية (القامدة ٥٠ ص ٣٢٧)
		شرط الواقف :
		"تفسيره" .
		١ - المادة ١٠ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ أطلقت للقاضى حرية فهم غرض الواقف من عبارته دون التقييد بالقواعد اللغوية . هذا الحق مقيد بعدم الخروج في هذا الفهم لشرط الواقف عن معناه الظاهر إلى معنى آخر يخالفه . تعبير الواقف بالنسبة للشروط للناظر بقوله "تكون وفقا" مع عدم النص على أن هذا المشروط أجز نظر أو في مقابلة العمل . اعتباره امتحاناً للناظر قل أو كثر . بجانب الحكم هذا النظر ، اساءة تأويل شرط الواقف وخروج عن معناه الظاهر إلى معنى آخر غير سائغ .
٢٦٥	١٤٣٩	(الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/٢/٢٠)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٢ - الوقف على غير وجوه الخير لا يكون على سبيل القرية والصدقة وإنما يكون على سبيل البر والصلة ما لم ينط الاستحقاق فيه بوصف يدخله في الوقف على وجوه الخير . عدم اعتبار المبالغ التي كان يصرفها الناظر بموافقة المستحقين من قبيل الاستحقاق والمرتبات التي يفرز من أجلها حصة في أعيان الوقف . وتقرير الحكم أن ذلك الصرف لا يعدو أن يكون صدقة لا تكسبها صفة الاستحقاق . استخلاص سائح يظاھرہ شرط الواقف .
		٣ - شرط الواقف تخصيص مبالغ معينة من ريع الوقف تصرف لأحفاده نظير قيام كل منهم بمباشرة شأن من شئون الوقف ومن بعدهم لأولادهم - اعتبار هذه المبالغ استحقاقاً لهم لا أبر نظر . لا خروج عن المعنى المستفاد من عبارات الواقف .
٨٥٢	٢٤١٢١	(الطن رقم ١٤ لسنة ٣٠ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩/٦/١٩٦٣)
		٤ - كلام الواقف يحمل على المعنى الذي أراده . إرادة الواقف أن لا ينتقل نصيب البنت لأولادها مادام يوجد أحد من أولاد الظهور . نصيب البنت لا ينتقل لأولادها وإن كانوا أولاد ظهور .
١٠٩٣	٢٤١٥٦	(الطن رقم ٢١ لسنة ٣١ - أحوال شخصية - جلسة ٢٧/١١/١٩٦٣) ...
		”الشروط العشرة“ :
		٥ - استخلاص الحكم من عبارات إلهادي الوقف والتغيير أن لزوجة الواقف حق تكرار استعمال الشروط العشرة . لا مخالفة في ذلك لحكم المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي توجب صدور الأحكام طبقاً لأرجح الآراء من مذهب أبي حنيفة . ولا لحكم المادتين ١٢ و ٥٦ من قانون الوقف رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ مادام أن إلهاد التغيير الصادر من زوجة الواقف قد تم ضبطه قبل صدور القانون المذكور .
١٠٤	١٤١١	(الطن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		٦ - متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على أن الواقف نص صراحة في إشهاد التغيير على أن يكون لزوجته ما هو مشروط له في الوقف وكان من المشروط له استعمال الشروط العشرة مع التكرار ولم يقدم الطاعن ما ينفي هذا الذي أورده الحكم فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد ومخالفة الثابت في الأوراق يكون حاريا عن الدليل .
١٠٤	١٤١١	(الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٠ - أحوال شخصية - جلسة ١٦/١/١٩٦٣) ...
		استبدال الوقف :
		١ - استبدال الوقف لا يتم قانونا إلا إذا أوقعت المحكمة المختصة صيغة البذل الشرعية . التعاقد الحاصل بين وزارة الأوقاف ومن يرسو عليه مزاد العين المراد استبدالها ، معلق على شرط واقف هو توقيع هذه الصيغة . تخلف هذا الشرط يجعل التعاقد كأن لم يكن .
١٢٣	١٤١٣	(الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٧/١/١٩٦٣)
		٢ - لا يتم استبدال الوقف قانونا إلا إذا وقعت المحكمة صيغة البذل . لا عبرة بالأسباب التي حالت دون ذلك . صدور المرسوم بقانون ١٨٠ سنة ١٩٥٢ بإلغاء نظام الوقف على الخيرات وخروج الأمر عن اختصاص المحاكم الشرعية ، ليس من شأنه الخروج عن هذه القاعدة .
٧٥٠	١٠٥٢	(الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٢٨ ق - جلسة ٢٩/٥/١٩٦٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تملك الوقف بالتقادم :
		ملكية الوقف لا تسقط الدعوى بها بمجرد الإهمال فقط مدة ثلاث وثلاثين سنة. بقاؤها بلجهة الوقف ما لم يكسبها أحد بوضع اليد مدة ثلاث وثلاثين سنة مستوفيا جميع الشرائط المقررة قانونا لإكتساب ملكية العقار بالتقادم . وضع يد المحتكر لعين الوقف وورثته من بعده — بهذه الصفة — وضع يد مؤقت مانع من كسب الملكية بالتقادم .
٨٤	١٤٧	(الطن رقم ٢٦٢ لسنة ٢٧ق — جلسة ١٠/١/١٩٦٣)
		إلغاء الوقف على غير الخيرات :
		(١) أيلولة الملكية :
		١ — ما انتهى إليه الوقف على غير الخيرات يصبح ملكا للواقف إن كان حيا وله حق الرجوع فيه فإن لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين كل بقدر حصته في الاستحقاق . استثناء من ذلك لا تؤول الملكية إلى الواقف إذا ثبت أن استحقاق من سيخلفه كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . فى هذه الحالة يؤول ملك الرقبة إلى من سيخلف الواقف من المستحقين كل بقدر حصته ويكون للواقف حق الانتفاع مدى حياته .
٢٧٠	١٤٤٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ق — جلسة ٢١/٢/١٩٦٣)
		٢ — ملكية رقبة العين الموقوفة — بعد إلغاء الوقف — لا تؤول إلى المستحق عن الواقف الذى أصدر الإقرار بتلقى العوض وإنما تؤول إلى المقر له بإجازة من القانون .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		التصرف الذي يعتبر مضافا إلى ما بعد الموت ويأخذ حكم الوصية طبقا للمادة ٩١٧ مدني هو تصرف الشخص لأحد ورثته تصرفا يرد على ملكية العين أو على حق عيني فيها . إقرار الواقف بتلقي العوض لا ينصب إلا على تاقى العوض ولا يرد على الملكية . عدم خضوعه لحكم المادة ٩١٧ مدني .
٢٧٠	١٤٤٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - ١٩٦٣/٢/٢١)
		(ب) المنازعة في الاستحقاق :
		٣ - النص في المادة الثالثة من القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ على أن يصبح ما ينتهي فيه الوقف ملكا للواقف إن كان حيا . فان لم يكن آلت الملكية للمستحقين الحاليين ، لا يحول دون المنازعة أو التداعي في شأن هذا الاستحقاق . يستوى في ذلك ان تكون المنازعة سابقة أو لاحقة لصدوره .
١٠٠٢	٣٤١٤٢	(الطن رقم ٤٦ لسنة ٣١ ق - أحوال شخصية - جلسة ١٩٦٣/١٠/٢٠)
		(ج) إثبات تلقي العوض :
		” قبل القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ “ :
		١ - ليس للواقف الرجوع أو التغيير في وقفه قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في حالتين : الأولى إذا كان قد حرم نفسه وذريته من الاستحقاق ومن الشروط العشرة بالنسبة له . والثانية إذا ثبت أن هذا الاستحقاق كان بعوض مالى أو لضمان حقوق ثابتة قبل الواقف . النص على الحرمان في الحالة الأولى قرينة قاطعة على أن تصرف الواقف كان بمقابل يمنع من الرجوع دون حاجة إلى تحقيق أو إثبات . لإثبات تلقي الواقف العوض ممن له الاستحقاق في الحالة الثانية يكون بكافة الطرق ومنها القرائن .
٢٧٠	١٤٤٠	(الطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)

رقم الصفحة	رقم القامدة والعدد	
		” بعد إنهاء الوقف على غير الخيرات “ :
		٢ - استحدث القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ في هذا الشأن حكما جديدا . اعتباره لإقرار الواقف بإشهاد رسمي بتلقى العوض أو ثبوت الحقوق قبله حجة على ذوى الشأن جميعا متى صدر خلال الثلاثين يوما التالية للعمل بهذا القانون . ومدور الإقرار في هذا الميعاد ممن يملكه لا يقبل نفى ما تضمنه ويعد حجة على ذوى الشأن ممن لهم مصلحة في أيلولة المال الذى انحل عنه الوقف إلى الواقف . ليس لوارث الواقف أن يطمئن بالصورية على إقرار الواقف الذى اشهد بتلقى عوض مالى أو ثبوت حقوق قبله .
٢٧٠	١٤٤٠	(المطن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٢١)
		التصرف فى الأعيان الموقوفة :
		١ - عدم جواز التصرف فى الأعيان الموقوفة بأى نوع من أنواع التصرفات . بيع المستحقى لأعيان الوقف باطل بطلانا مطلقا لا تلحقه الاجازة .
		٢ - قرار إنهاء الوقف لتخريبه وعدم إفلاله قرار منشىء للحق لا مقرر له . لا تزول عن الأعيان الموقوفة حصاتها إلا من تاريخ صدوره . ليس من شأن ذلك القرار تصحيح البطلان الذى لحق بالتصرف فى الأعيان الموقوفة السابق على صدوره .
		٣ - لم يتضمن القانون ١٨٠/١٩٥٢ بإنهاء الوقف على غير الخيرات أى نص على إجازة التصرفات فى الأعيان الموقوفة السابقة على صدوره وتصحيحها .
٧٠٨	٢٤١٠١	(المطن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	وكالة
		انعقادها :
		تخضع اشكال العقود والتصرفات لقانون البلد الذي أبرمت فيه . توثيق التوكيل المقدم من الشركة الطاعنة بمعرفة السلطات الرسمية بيوغوسلافيا . عدم اعتراض المطعون عليها على إجراءات التوثيق في الخارج أو على ما تضمنه التوكيل . استكمال شرائطه الشكلية والقانونية من شأنه اسباغ صفة الوكالة للعامى الذى قرر بالظمن .
٢٢٦	١٤٣١	(الظمن رقم ٣٨٣ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٢/٧)
		الوكالة فى الخصومة :
		١ - إذا كان يبين من حكم محكمة أول درجة أن الدعوى أقيمت من شخص بصفته وليا على ولده ووكيلا عن آخرين فإن الخصومة تكون قد انعقدت صحبة بين المدعين والمدعى عليه ويكون التمسك بقاعدة " لا يجوز لأحد أن يناصب بوكيل عنه " فى غير موضعه ذلك أنه لا محل لإعمال هذه القاعدة عند ما يفصح الوكيل عن صفته وعن أمم موكله .
٤١٧	١٤٦٥	(الظمن رقم ١٢٤ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢٨)
		٢ - صدور توكيل من الحارس الخاص على الشركة إلى أحد المحامين لتمثيلها أمام القضاء وفى الظمن بطريق النقض فى الأحكام . زوال صفة الحارس بعد ذلك لا يؤثر فى صحة التوكيل لأنه يعتبر صادرا من الشركة باعتبارها شخصا معنويا .
٧٣٦	٢٤١٠٤	(الظمن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
٨٢٩	٢٤١١٧	٣ - يشترط وجود وكالة خاصة للرافعة أمام القضاء . لا يكفى القول بقيام الفضالة إذا لم تتوافر هذه الوكالة الخاصة . (الطن رقم ٢١٦ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/١٩)
		أجر الوكيل :
١٦٢	١٤٢٠	يراعى في تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل . مراعاة الحكم هذه العناصر مضافا إليها كعنصر من عناصر التقدير مركز الوكيل . تقدير الأتعاب مما تستقل به محكمة الموضوع . المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة ببيان سبب تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب . (الطن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٢/١/٢٤)
		آثار الوكالة :
		”علاقة الموكل بالوكيل“ :
٧٩٢	٢٤١١١	حيازة الوكيل لعقارات موكله التى تحت يده بسبب عقد الوكالة تعتبر لحساب الأصيل طالما أن الوكيل لم يدع أنه غير صفة حيازته بما تتغير به قانونا . لا تسقط مدة حيازة الأصيل بوساطة وكيله من مدة التقادم إلا إذا شابها عيب من العيوب التي تفقدها أثرها في كسب الملكية بالتقادم وهى الإكراه والخفاء واللبس أو الغموض . عدم كشف الحكم عن قيام أحد هذه العيوب ورفضه إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات تملك الأصيل العقار بالتقادم المكسب الطويل المدة . تعيب الحكم بالقصور والخطأ في القانون . (الطن رقم ٢٣٥ لسنة ٢٨ ق - جلسة ١٩٦٢/٦/٦)

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		علاقة الموكل والوكيل بالغير :
		١ - عدم إفصاح الوكيل عن صفته في العقود التي يبرمها مع الغير لحساب الموكل لا يؤدي بذاته إلى صورية التوكيل . تعامل الوكيل باسمه مع الغير لا يغير من علاقته مع موكله ، إلزام الموكل تبعا لعقد الوكالة بتنفيذ ما التزم به الوكيل . (الطعن رقم ٤٥٩ و ٤٧١ لسنة ٢٦ ق - جلسة ١٩٦٣/٤/٢٥) ٢٤٨٤ ٥٧٩
		٢ - تعاقد الوكيل بالعمولة لحساب موكله باسم نفسه . بقاء الموكل أجنبيا عن العقد ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تميز لأحدهما الرجوع على الآخر بدعوى مباشرة . (الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣) ١٠٤ ٢٤ ٧٣٦
		انتهاء الوكالة :
		إنهاء المطمون عليها توكيلها إلى محاميها . انعدام صفته في تقديم مذكرة أو في الحضور منها في الطعن . ادعائه بعدم جواز الإنهاء لعدم الوكالة لصالح الغير دون رضائه منه مع عدم تقديمه دليلا على صحة هذا الادعاء . لا يجدي . (الطعن رقم ٢٣٨ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/٣/٢١) ١٤٥٢ ٣٣٥
		وكيل بالعمولة :
		راجع : حكم (القاعدة ١٤ ص ١٣٠) .

رقم الصفحة	رقم القاعدة والعدد	
		تقديم الدعوى :
		سقوط الدعوى على الوكيل بالعمولة أو أمين الثقل بسبب تأخير البضائع أو ضياعها أو تلفها بمضى ١٨٠ يوما . يخرج عن ذلك حالتى الغش والخيانة . لا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما .
١١٥١	١٦٤ع٣	(الطعن رقم ٩ لسنة ٢٩ ق — جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣)

فهرس المواد

١ - الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية

قانون المرافعات

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٣٥	الإحالة إلى محكمة أخرى	٩٥٨ و ٩٥٤	٤٢٩	التقرير بالطعن بالنقض	٩٥٤

قوانين ومراسيم مختلفة

٢١	قانون استقلال القضاء رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٢	٩٠	اختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية بشئون القضاء	٥ و ٢
٢٢ من مواد الاصدار ٨٩	قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩	٩٢	ميعة ارفع الطلب ...	١٢ و ١١
	التعيين	٢٣	قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩	
	الطعن في قرارات مجلس القضاء الأعلى		الطعن في القرارات الإدارية الخاصة بشئون القضاء ...	١٢٦٤٤٢

(ب)

رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة	رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
١٠	القانون ٣٦ لسنة ١٩٦٠ بالفصل من الخدمة بسبب عدم اللياقة الصحية شرط استحقاق مبلغ التأمين ... القانون ٣٧ لسنة ١٩٢٩ بالمعاشات الملكية منح معاشات أو مكافآت استثنائية	١٦	٢	معدلة بقانون ٢٤٠/ ١٩٥٥ ٦٣٠/ ١٩٥٥ حظر تمثيل المحامين للقضاة ... القانون ٦٢٤ لسنة ١٩٥٥ بتنظيم شؤون رجال القضاء الشرعي المقولين إلى المحاكم الوطنية سريان الأحكام المقررة في شأن رجال القضاء وأعضاء النيابة على قضاة المحاكم الشرعية ...	٢٣
١٢		٣٨	٩٠٨		٨

(ج)

٢ - الأحكام الصادرة من الدائرة المدنية والتجارية ودائرة الأحوال الشخصية

القانون المدني القديم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٦٥	كسب الملكية		٣٣٨	البيع الوفاي ٥	
	بالالتصاق ٩٠		٣٣٩		
١٥٢	قيام رابطة التبعية ... ١٢٦		٣٨٩	تصرف المؤجر في	
٢٦١	إلتزام البائع بضمان			العين المؤجرة ٩١	
٣٠٠	عدم التعرض ٦٢ و ٥٦				

القانون المدني القائم

١٣	قواعد الإسناد ١٢٩	١٠٧	جهل النائب والمتعاقد
٤٨	منع التعرض للحق في	١٠٧	معه بانقضاء النيابة ... ١٠٧
	دعوى الحيازة ... ١٥٨	١١٤	تصرف المعتوه ... ١٤٦
٥٢	الأشخاص الاعتبارية ٩٥ و ٩٤	١٣٦	سبب العقد ١٣٥
٥٣	تمثيل الشخص	١٤٤	نظرية تحول العقد
	الاعتباري ٩٥		الباطل ٦١
٨٣	تقسيم الأموال .. ٥٦	١٤٧	الحادث الطاريء ... ٨٠, ٥٥, ٣
٩٤	عدم تعيين ميعاد	١٥٧	فسخ العقد ١٣
	للقبول ٧٨	١٧٢	تقادم دعوى التعويض
٩٦	اقتران القبول بما يعدل		عن العمل غير المشروع ٧٤
	في الإيجاب ٩٣	١٧٤	مسئولية المتبوع ... ٩٤ و ٩٧
١٠٦	عدم إفصاح النائب		١٣٦ و
	عن صفته في العقد ... ١٠٤ و ٨٤		

(تابع) القانون المدني القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢٠٩	التنفيذ العيني ٨٥	٤٠٥	٤٣٥ و ٤٣٨	حجية الأمر المقضى وقوته ١٠٢	١٢٩ و ١٣٧
٢٢٤	تقدير التعويض ... ١١٣	٤٠٦	٨٧ و ٨٧	حجية الحكم الجنائي ... ١٠٢	١٢٩ و ١٣٧
٢٢٦	بدء سريان الفوائد ... ٧٩	٤٠٨	١٢٥ و ١١٠	دلالة الإقرار ... ٢٣٥	١٢٩ و ١٣٧
٢٢٧	تخفيض الفوائد ... ١٣١	٤٠٩	١٢٥ و ١١٠	تجزئة الإقرار غير القضاي ... ١٢٢	١٢٩ و ١٣٧
٢٣٢	منع تقاضى فوائد على متجمد الفوائد ومنع تجاوز الفوائد لرأس المال ... ١٣١ و ١٣٢	٤١٨	١٢٥ و ١١٠	انقضاء البيع ... ٩	١٢٩ و ١٣٧
٢٣٥	استعمال الدائن حقوق مدينه ... ٥٢	٤٣٣	١٢٥ و ١١٠	الزيادة في المبيع ... ٦٥	١٢٩ و ١٣٧
٢٤٦	حق الحبس ... ١٣٢	٤٣٩	١٢٥ و ١١٠	التزام البائع بضمان عدم التعرض ... ٦٢	١٢٩ و ١٣٧
٣٣٣	الوفاء للدائن الظاهر ... ١٠٧	٤٤١	١٢٥ و ١١٠	ضمان البائع للتعرض القانوني ... ٨٩	١٢٩ و ١٣٧
٣٧٠	اتحاد الذمة ... ١٣٠	٤٦٦	١٢٥ و ١١٠	بيع ملك الغير ... ٤٥	١٢٩ و ١٣٧
٣٧٥	تقادم الضرائب ... ٣٢	٤٨٨	١٢٥ و ١١٠	انقضاء الهبة ... ١٢	١٢٩ و ١٣٧
٣٧٧	تقادم الضرائب ... ١٥٧	٥٠٠	١٢٥ و ١١٠	الرجوع في الهبة ... ١٣٥	١٢٩ و ١٣٧
٣٨١	تقادم الضرائب ... ١٥٧	٥٦٥	١٢٥ و ١١٠	النقص في الانتفاع بالعين المؤجرة ... ١١٥	١٢٩ و ١٣٧
٣٨٩	إثبات الدائن للالتزام ... ٤٨	٦٧٤	١٢٥ و ١١٠	تكييف عقد العمل ... ٣٣	١٢٩ و ١٣٧
٣٩١	حجية الأوراق الرسمية ... ١٤٣	٦٨٣	١٢٥ و ١١٠	منع العمال ... ١١٣	١٢٩ و ١٣٧
٣٩٤	حجية الأوراق العرفية ... ١٤٣	٦٨٨	١٢٥ و ١١٠	إختراعات العامل ... ١٥٢	١٢٩ و ١٣٧
٤٠٣	المانع الأدبي ... ١٣٥				
٤٠٤	القرينة القانونية ... ٤٠				

(تابع) القانون المدني القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٧٠٢	اشتراط وكالة خاصة	٩٤٥	انتفاع الشفيع	١٤٤	بتأجيل الثمن
٧١٣	أمام القضاء	١١٧	دعوى منع التعرض -	١٥٨	فعل التعرض
٧١٥	تعاقد الوكيل مع الغير	١٠٤، ٦٨٤	التقادم الطويل	١٢	المكسب للملكية
٨٧٥	إنهاء الموكل للوكالة ...	٥٢	المكسب للملكية ...	١٢	التقاوم المكسب
٨٧٧	أحكام تصفية	٩٦٨	التقاوم المكسب	٦٢	الخمسة
٩١٧	التركات	١٢٠، ٩٦	الخمسة	٧	كسب ملكية الأعيان
٩٤١	عزل المصنف	٩٦٩	كسب ملكية الأعيان	٧	الموقوفة بالتقادم ...
٩٤٢	واستبدال غيره به ...	٩٦	الموقوفة بالتقادم ...	٩٧٢	حيازة الوكيل
	تصرفات المورث ...	٦٨٤، ٤٠	حيازة الوكيل	١١١	لعقارات موكله ...
	بيانات إنذار الشفعة	١٣٧	لعقارات موكله ...	٦٧	حق الاختصاص ...
	إيداع كامل الثمن	١٤٤	حق الاختصاص ...		
	الحقيقي	١٤٤، ٤١			

القانون المدني السويسرى

١٩٥	ملكية الزوج لأموال	٢١٤	حق الزوجة في ربح
١٢٩	الزوجية	١٢٩	أموال الزوجية ...

القانون التجارى

١٣٤	تظهير سند الشحن	٣٩٠	تعديل تاريخ التوقف
١٠٤	الإذنى	٣٩٤	عن الدفع
		٣٩٤	استئناف حكم التفليسة ٤٢، ٣٤

(و)

قانون المرافعات القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
١	سريان القانون من حيث الزمان	٤٥	٣٥	الاختصاص النوعي ...	٣٥
١٠	بيانات أوراق المحضرين	٥١	١٠٩	نصاب الدعوى ...	١٠٩
١٢	واجبات المحضر في الإعلان	٥٦	١٢٥ و ١٣٦	الاختصاص المحلي للدعوى الشخصية	٥٦
١/١٤	الإعلانات الخاصة بالدولة	٩٥	٨٤ و ٨٦ و ١٠٨	العقارية بطلان إعلان الخصم الغائب تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية	٨٤
٤/١٤	إعلان الشركات التجارية	١٠٧	١٢٠	قبول مستندات جديدة ومذكرات تكميلية	١٢٠
١٠/١٤	إعلان الأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج	١١٦	١٢٧ و ٥٤	تقرير التلخيص ...	١٢٧ و ٥٤
٢٤	بطلان الإعلان	١١٨	٢٢ و ١٠	الدعوى غير الخاضعة لنظام التحضير ...	٢٢ و ١٠
٣٠	تقدير قيمة الدعوى	١٢٧	١٠٨	محو العبارات الجارحة من أوراق الدعوى ...	١٠٨
٣٢	تقدير قيمة الدعوى المتعلقة بحق ارتفاق	١٣٤	٣٥	في الاختصاص النوعي ...	٣٥
٤١	تقدير قيمة الدعوى متعددة الطلبات	١٣٥	١٢٧	الإحالة إلى المحكمة المختصة	١٢٧
٤٤	الدعوى غير قابلة التقدير	١٤٠	١٨	بطلان أوراق التكليف بالحضور ...	١٨

(ز)

(تابع) أحكام قانون المرافعات القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٤٣	اختصاص الغير في الدعوى ١٣٠	٣٤٩	١٦٥	عدول المحكمة عن إجراءات الإثبات ٨	١٣٠
٢٨١	الادعاء بالتزوير ... ١٠٢	٣٤٩	٢٩٢	وقف الدعوى اتفاقا ٧١	١٣٠
٢٩٣	وقف الدعوى للفصل في مسألة أخرى ... ١٢٧٠٥٣	٣٤٩	٢٩٤	انقطاع سير الخصومة ٦٥	١٣٠
٣٠١	سقوط الخصومة ... ٤٤٨٠٤١	٣٧٧	٣٠٣	طلب الحكم بسقوط الخصومة ... ١٠٠	٣٧٧
٣٤٣	بجز الدعوى للحكم ... ٧١	٣٧٨	٣٤٤	مد أجل النطق بالحكم ... ٧١	٣٧٨
٣٤٤	مد أجل النطق بالحكم ... ٧١	٣٧٩	٣٨٠	إعلان الطعن للنقض ... ٨٦	٣٧٩
		٣٨٢	١١٤	إعلان الطعن لورثة المحكوم له جملة ... ١١٤	٣٨٢
				المصلحة في الطعن والقبول المانع منه .. ٨٩٠١٥	
				الطعن في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع والتي لا تنهى الخصومة ... ٦٧٠١٤	
				بدء مواعيد الطعن في الأحكام ... ٣١	
				إعلان الطعن للنقض ... ٨٦	
				إعلان الطعن لورثة المحكوم له جملة ... ١١٤	

(ح)

(تاج) أحكام قانون المرافعات القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٢/٣٨٤	الانضمام في الطعن ...	٦٧٠٦٠	٤١١	ما يضاف للطلب	
٣٩٦	استئناف الأحكام			الأصل في الاستئناف	٧٤٠٦٤
	الاقترائية ...	٩٢		نقض الحكم الاستئنافي	
٤٠١	نصاب استئناف		٤٢٥	لمخالفة قواعد	
	الأحكام الصادرة			الاختصاص النوعي	٤٤
	قبل الفصل في			إيداع المستندات	
	الموضوع ...	٣٥	٤٢٩	لدى التقرير بالطعن	٦٥٤٠٢٠
٤٠٢	ميعاد الاستئناف	٤٢٠١٠			١٠٨٠١٠٥
٤٠٥	بيانات صحيفة			التدخل الانضمامي	
	الاستئناف ...	٤	٤٣٥	أمام محكمة النقض ...	٥٢
٤٠٥	طريقة رفع الاستئناف	٢٢		نقض الحكم لمخالفة	
٤٠٦	إعلان الاستئناف ...	٤٢	٤٤٤	قواعد الاختصاص	١٦٠
٤٠٧	وضع تقرير تلخيص			أثر نقض الحكم ...	٢٢
	في الاستئناف ...	٩٦٠٨٤	٤٤٧	اعتراض الخارج من	
٤٠٨	تلاوة تقرير التلخيص	٨٩٠٨٤	٤٥٠	المصومة ...	٢١
		٩٦		إعلان السند التنفيذي	
٤٠٩	الأثر الناقل للاستئناف	٤٧٠٣٥	٤٦٢	لورثة المدين ...	٦
		١٠٣		التظلم من وصف النفاذ	٦٧
٤١٠	وسائل الدفاع			وقف التنفيذ ...	٦٧
	والدفوع في	١٠٣٠٤٧	٤٧١		
	الاستئناف ...	١٠٨	٤٧٢		

(ب) أحكام قانون المرافعات القائم

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٥١٩	اعتبار المجز كان لم يكن لمسلم بيع المحجوزات خلال ستة شهور ... ١٣٨	٧٩٢	٨٥٣	العرض الفعلي دون إجراءات ... ٦٢	٦٢
٥٥٠	إعلان المجز لشخص المحجوز لديه المقيم بالخارج ... ٣١	٨٥٥	٨٥٦	معاملة أوامر الأداء بمثابة حكم غيابي ... ٦٧	٦٧
٥٦٦	إلزام المحجوز لديه بدين الحاجز ... ١٢٥	٨٥٦	٨٥٧	معاملة أوامر الأداء بمعاملة الأحكام ... ٦٧	٦٧
٦١٠	بيانات ورقة تنويه تزع الملكية ... ١٠٧	٨٥٧	٩٣٩	معاملة أوامر الأداء بمعاملة الأحكام ... ٦٧	٦٧
٦٤٢	الاعتراض على قائمة شروط البيع - أوجه البطلان ... ١٠٧، ١٠٣	٩٣٩	٩٤٠	أحكام تصفية الشركات » » » ٩٦	٩٦
٦٤٨	الاعتراض على قائمة شروط البيع - أوجه البطلان الشككية ... ١٠٧	٩٤٠	٩٤٧	» » » ٩٦	٩٦

قانون المرافعات القديم

٨	إعلان الشركات ... ٩٣	٣٢٩	المعارضة في الحكم الغيابي ... ٧٧	٣٣٠	٧٧
٣٤	اختصاص شركات التأمين والنقل ... ٩٣	٥٣٧	إعلان السفة التنفيذي ٦		

قانون المرافعات المختلط

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٠	إعلان الشركات ...	٩٣	٣٥	اختصاص شركات التأمين والنقل ...	٩٣
٢٤	بطلان الإعلان ...	٩٣			

قوانين ومراسيم وقرارات مختلفة

أحوال شخصية ووقف

٢٥	المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية	٥	القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية
٥	الطلاق على مال والرجعي واللبائن ...	٦	الأحكام الاجرائية ...
٦	التطبيق للضرر ...	٧	الأحكام الموضوعية ...
٧٨	المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية	١٣	أثر تغيير الطائفة والملة
٩٩	سماع الدعوى ...	—	أثر إلغاء المواد المتعلقة بالأدلة ...
٢٨٠	القواعد الشرعية الواجبة التطبيق ...	١٢٠	أثر أحكام القانون المذكور على اختصاص المحاكم الشرعية والمالية ...

(تابع) أحوال شخصية ووقف

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١	القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف	٥٦	١١	سريان أحكام القانون على الأوقاف الصادرة قبل العمل به	١١
١	تدخل النيابة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف	٥٧	١٢٣	عدم سريان بعض المواد على الأوقاف السابقة	١٢٣
	٧٢			المرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالغاء نظام الوقف على غير الخيرات	
١	القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوقف	٢	١٢٣، ١٢١، ١٢٣، ١٤٢	أيلولة الوقف المنتهى	
١٠	استبدال الوقف ... ١٠٥	٤	٤٠	الاستحقاق نظير عوض مالي	
١١	حمل كلام الواقف على المعنى الذى يظهر أنه أراد ... ١٥٦، ٣٩	٨ معدلة		بالقانونين ٣٩٩ لسنة ١٩٥٣ ، ٢٧٧ لسنة ١٩٥٤ المنازعة في الاستحقاق ١٤٢	
١٢	الرجوع والتغير في الوقف ٤٠				
١٨	الشروط العشرة ... ١١				
٢٠	انتهاء الوقف لتخرجه ... ١٠١				
	ابطال اقرار الموقوف عليه لغيره بكل أو بعض استحقاقه ١٢٣	٢	٥٠	القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ بشأن الوصية تمام الوصية ٥٠	

(د)

ضرائب

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	القانون ١٤ لسنة ١٩٣٩				
١	وعاء الضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة ... ٥٧				
١٥	إخضاع فوائد الديون للضريبة ... ٣٢				
١٨	استحقاق الضريبة على المجموع الكلي للفوائد ... ٣٢				
٢٨	أيلولة المبالغ والقيم التي يلحقها التقادم إلى الحكومة ... ٣٢				
٣٢	ضريبة الأرباح التجارية والصناعية هي ضريبة القانون العام ... ٢٥				
٣٤	الضريبة على حصة الشريك المتضامن ... ٧٦				
٣٨	سنوية الضريبة ... ١٣٩				
٣٩	بيع أحد أصول المنشأة ... ٨٢				
٤٥	إجراءات ربط الضريبة ... ٥٧				
٥٨	توقف المنشأة عن العمل ... ٥٩				
٥٩	معدلة بالقانون ١٣٧ لسنة ١٩٤٨				
١١٨٦٣٨	التنازل عن المنشأة ... ٢٥				
٧٢	ضريبة أرباح المهن غير التجارية ... ٩٩				
٩٩	تقادم الضريبة ...				
	القانون ١٤٦ لسنة ١٩٥٠				
—	ضريبة المهن غير التجارية ... ٢٥				
—	تحديد أرباح الشركات المساهمة وربط الضريبة عليها ... ٥٧				
٩٩	الإجراءات القاطمة لتقادم الضريبة ...				
	القانون ١٨٩ لسنة ١٩٥٠				
١	وقف التقادم المسقط لحق الحكومة في الضرائب ... ٤٩				

(م)

(تاج) ضرائب

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١	المرسوم بقانون ٢٤٠ لسنة ١٩٥٢ التقدير الحكيم ١٥٥٦٧٦			القانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية	
٢	المرسوم بقانون ٣٤٩ لسنة ١٩٥٢ قطع التقادم ٩٩	١	١	شرط خضوع الممول للضريبة ١٥٥	
		٢	٢	تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة ١٧	
		٣	٣	تحديد الربح الاستثنائي الخاضع للضريبة ١٣٩٦١٧	
		١١	١١	تحصيل الضريبة ... ١٣٩	
		١٢	١٢	الأرباح التي تسرى عليها الضريبة للمرة الأولى ١٣٩	
٥	وقف الدعوى ٧١	١٣	١٣	إلغاء الضريبة ... ١٣٩	
				القانون ١٠٤ لسنة ١٩٥٨ استمرار وقف الدعوى الموقوفة طبقا لأحكام القانون ٦٠ لسنة ١٩٥٤ ٧١	
				القرار الوزاري ٢٦ لسنة ١٩٤٢ باللائحة التنفيذية للقانون ٦٠ لسنة ١٩٤١ إجراءات تحديد رأس المال المستثمر .. ١١٩	

(ن)

(تابع) ضرائب

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
	المرسوم بقانون ٨٥ لسنة ١٩٣٣ بضريبة الملاهي			القرار الوزاري ٢٤٢ لسنة ١٩٤١ والقرار الوزاري ٢٢ لسنة ١٩٤٢	
١٥٧	وعاء ضريبة الملاهي	١		ميعاد اختبار رقم	
	توريد الضريبة	٧		المقارنة لتحديد	
١٥٧	وتقادمها		١٧	الرجح الاستثنائي...	
	تسكلة الفرق في	١٢			
١٥٧	الضريبة			القانون ٦٠ لسنة ١٩٥٠	
				إلغاء الضريبة	٩
	القانون ١٤٥ لسنة ١٩٤٤ بنظام المجالس البلدية والقروية		١٣٩	الخاصة على الأرباح الاستثنائية ...	
١٥٧	الرسم البلدي على الملاهي ...	٢٣		القانون ١٤٢ لسنة ١٩٤٤	
	قوانين ومراسيم مختلفة			بفرض رسم أيلولة	
	عمل			على التركات	
	القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩				
١٤٧	الطوائف المستثناة من قانون العمل...	١/٤	١٢٨	تحديد الوارث ...	١
	المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢		١٢٨	معر الرسم ...	٣
	تكييف عقد العمل...	١	١٣٤	مشمولات التركة	١٢
٣٢				أساس الرسم	

(س)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	رقم القاعدة	الموضوع	رقم المادة
٣٧	مكافأة مدة الخدمة ...	١٥١		القانون ٩٢ لسنة ١٩٤٤	
٤٥	إنهاء عقد العمل			رسوم التسجيل والحفظ	
	لسبب قهري ...	١٥٠	٩	رد رسوم التسجيل ...	٣٦٤١٥
٤٨	مسئولية الخلف ...	١٥١			
	مدلطة رب العمل			القانون ٨١ لسنة ١٩٥٧	
	في تنظيم منشأته ...	١٥٠		المعدل لقوانين الرسوم	
				القضائية ورسوم	
	المرسوم بقانون ٣١٨			التسجيل والتوثيق	
	لسنة ١٩٥٢			رد الرسوم ...	٣٦
	المنازعات الخاضعة				
	للتوفيق والتحكيم	١٤٧		القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦	
				بتنظيم الشهر العقاري	
	رسوم		٩	تسجيل التصرفات ...	٤٥
	القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤			أثر تسجيل عريضة	
	بشأن الرسوم القضائية		١٧	دعوى صحة التعاقد ...	٤٥
	ورسوم التوثيق المدنية				
٦٦	رد الرسوم ...	٣٦٤١٥		إصلاح زراعى	
				المرسوم بقانون ١٧٨	
	القانون ٩١ لسنة ١٩٤٤			لسنة ١٩٥٢	
	بالرسوم أمام المحاكم			تضمين المالك	
	الشرعية			إقراره ما شاء	
٥٥	رد الرسوم ...	٣٦٤١٥		من التحفظات ...	٣

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
—	حق المالك في التصرف فيما استبقاه لنفسه في حدود الـ ٢٠٠ فدان ٣	١	٣	القانون ٤٥٢ لسنة ١٩٥٢ إعماله لنظرية الظروف الطارئة ٣	٣
—	إدارة الاستيلاء التابعة للجنة العليا للاصلاح الزراعي ... ٣	٣	٣	القانون ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ اختصاص اللجنة القضائية بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأرض المستولى عليها ... ٣	٣
١٠	توزيع أرض الحدائق على تربيحي المعاهد الزراعية ٣	٣	٣	المرسوم بقانون ٢٠ لسنة ١٩٣٨ بتخفيض سعر الفائدة تخفيض سعر الفائدة القانونية والاتفاقية ... ١٣١	١٣١
١٢	استعانة اللجنة العليا بالفنيين ٣	٣	٣	القانون ١١٠ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء بنك الأتمان العقارى طبيعة القروض التي يمنحها البنك ١٣٢٦	١٣٢٦
١٣	مضافة بالقانون ١٣١ لسنة ١٩٥٣ ومعدلة بالقانون ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ اختصاص اللجنة العليا ٣	٣	٣		

(ف)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
٢٠-٩	المطالبة بالتعويض...	١٥٣٤٦٩	١٩	القانون ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع ملكية المقارات للمنفعة العامة	١٦
١٤	زيادة أو نقص قيمة الجزء الذي لم تنزع ملكته بأسباب أعمال المنفعة العامة	١٦	٣٠	الأحكام الخاصة بالفصل في المعارضات	١٠٩
—	ليس في نصوص القانون ما يسبغ على مصلحة التنظيم أهلية التقاضى	٩٥	—	الأمر العالى الصادر فى ١٨٨٠/٣/٢٥ بشأن الحجر الإدارى بيان المبلغ المنفذ به...	١٥٧
١٣-٧	القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع الملكية للمنفعة العامة	١٤٥	١٤	قانون الشفعة القديم الصادر فى ٢٣ مارس ١٩٠١ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة	٤١
١٤	ولاية المحكمة الابتدائية بنظر الطعن فى قرارات لجنة المعارضات	١٠٩٤١٤٥	٤	القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بإيجار الأماكن تحديد الأجرة القانونية	٤٤

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم المادة	رقم المادة	الموضوع	رقم المادة
٦	بطولان الاتفاق المخالف للأجرة القانونية ٤٤	١٩	١٥	اختصاص المحاكم الابتدائية بالمنازعات الناشئة عن تطبيق القانون ٩٢٤٤٤	١٥١
٧٧	القانون ٦٨ لسنة ١٩٥٣ في شأن الرى والصرف اختصاص اللجنة الإدارية بطلب التعويض ٢٧	—	٢٨١	القانون ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن موظفى الدولة اختراعات الموظف ١٥٢	٢٦
—	القانون ٣٨ لسنة ١٩٤١ بشأن المدارس الحرة تبعية المدارس الحرة والعاملين بها لوزارة التربية والتعليم ١٢٦	١٢	٢٦	قانون الجنسية المصرية الصادر في ١٠ مارس ١٩٢٩ اكتساب الجنسية المصرية ٢٦	٢٦

(ق)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١٢	المعارضة في تسجيل العلامة ٢٣	٢٣	٢	القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات التجارية	١٢٤
٢٠	الغير الذي لا يحتاج عليه بنقل ملكية العلامة ٢٣	٢٣	١٣	القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء تحديد مسائل الأحوال الشخصية ١٢٠	١٢٠
١٨ مكرر	القانون ١٢ لسنة ١٩٤٢ بتسوية الديون العقارية والمعدل بالقانون ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ تقديم الدائنين بيانات ديونهم ومراتب تسجيلاتهم ١٠٣	١٠٣	٧	القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بحالات وإجراءات الطعن بالنقض إيداع صورة الحكم الابتدائي ١٨	١٨
٢٤	النظم من قرار لجنة التسوية ١٠٣	١٠٣	١١	إعلان الطعن ٦٧٦٢٣	٦٧٦٢٣
٢٦	أثر قرار لجنة التسوية ١٠٣	١٠٣	١٤	التدخل الانضامى ٥٢	٥٢
			٢٣	مخالفة قواعد الاختصاص ١٦٠	١٦٠
			—	وقف تنفيذ الأحكام المطعون فيها ١٤٧	١٤٧

(ر)

(تابع) قوانين ومراسيم مختلفة

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
١	القانون ١٨٤ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم بيوع الأقطان الآجلة في الداخل المعدل للرسوم بقانون ١٣١ لسنة ١٩٣٩ مد أجل قطع السعر ببورصة العقود ... ٧٥	البند الأول فقرة ٣	١٣٦	لائحة الملاحة في قناة السويس ضمان السفينة كل دعوى تقسام على شركة القناة من الغير بسبب الأضرار التي تقع من السفينة...	١٣٦
—	قرار وزير المالية رقم ١٧ لسنة ١٩٥٢ حظر إجراء أية عملية من عمليات البيع على استحقاق أشهر معينة ٧٥	٤٥٦	١٠٢	قانون الإجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ حجية الحكم الجنائي أمام المحكمة المدنية..	١٠٢
٣٩	القانون ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحاد نقابات المهن الطبية عدم جواز إعادة الانتخاب لأكثر من مرة على التوالي... ٦٦	٦٤	٣١	القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ توثيق التوكيل بمعرفة السلطات الأجنبية	٣١
			١٤٩	قرار وزير الشؤون البلدية والقروية رقم ١١٦ لسنة ١٩٥١ الحاق بعض أقسام مصلحة المحارى بمجلس بلدى القاهرة	١٤٩

(ث)

معاهدات

معاهدة بروكسل الخاصة بتوحيد بعض القواعد المتعلقة
بالمصادمات البحرية

رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة	رقم المادة	الموضوع	رقم القاعدة
٥	مسئولية السفينة بسبب خطأ المرشد ١٣٦				

(ث)

موضوعات وصفحات فهرس الأحكام

الصادرة من الهيئة العامة للمواد المدنية والتجارية
ومن الدائرة المدنية ودائرة الأحوال الشخصية
للسنة الرابعة عشرة

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
			(١)
٦٧	إفلاس		إثبات
٦٩	التزام	١٧	إجارة
٧٤	أمر أداء	٢٥	إحالة
٧٤	أموال عامة	٢٧ و ٤	أحكام عرفية
٧٥	أهلية	٢٨	أحوال شخصية
٧٦	أوراق تجارية	٢٨	إختصاص
	(ب)	٣٦ و ٦	إدارة قضايا الحكومة
٧٦	إعلان	٤١	إرتباط
٧٩	بورصة	٤٢	إرتفاق
٨٠	بيع	٤٢	إستئناف
	(ت)	٥٣	إستيلاء
٨٥ و ١٠	تأمين	٥٣	أشخاص اعتبارية
٨٦	تجزئة	٥٥	إصلاح زراعى
٨٨	تركة		إعتراض الخارج على
٨٨	تزوير	٥٨	الخصومة
٨٩	تسجيل	٦٠	إعلان
٩٠	تسوية جبرية	٦٦	أعمال تجارية

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	(د)	٩٠	تسوية الديون العقارية
١٣٤	دائن	٩٢	تضامن
١٣٥	دعوى	٩٢	تعويض
١٥١	دفاع	٩٥	تقادم
١٥٢	دفوع	١٠١	تموين
	(ر)	١٠٢	تنفيذ
١٥٢	رسوم البلدية على الملاهي ...	١٠٣	تنفيذ عقارى
١٥٣	رسوم الشهر العقارى ...	١٠٥	توزيع
١٥٣	رسوم قضائية		(ج)
١٥٤	رى	١٠٥	جمارك
	(ش)	١٠٦	جنسية
١٥٥	شركات		(ح)
١٥٦	شفعة	١٠٧	حجز
١٥٨	شيك	١٠٨	حراسة
	(ص)	١٠٨	حق
١٥٩	صلح	١٠٩	حكر
١٥٩	صورىة	١٠٩ و ١١	حكم
	(ض)	١٢٩	حوادث طارئة
١٦١	ضرائب	١٣٢	حوالة
	(ع)	١٣٢	حيازة
١٧٣	عادات تجارية		(خ)
١٧٣	عقد	١٣٤	خبير
		١٣٤	خلف

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٠٩	مقاوله	١٧٨	علامات تجارية
٢٠٩	ملاحة	١٧٩	عمل
٢١٠	ملكية		(غ)
٢١٣	موظفون	١٨٢	غير
	(ن)		(ف)
٢١٤	نزع الملكية للنفعة العامة ...	١٨٤	فضالة
٢١٨	نظام عام	١٨٥	فوائد
٢١٩ و ١٥	نقض		(ق)
٢٣٧	نقل		قاض
٢٣٧	نقل بحرى	١٨٨ و ٣	قانون
٢٣٩	نيابة	١٨٩ و ١١	قرار إدارى
٢٣٩	نيابة عامة	١٩٢ و ١٢	فرض
	(هـ)	١٩٣	قوة الأمر المقتضى
٢٤٠	هبة	١٩٤	قوة قاهرة
	(و)	١٩٥	(م)
٢٤١	وارث	١٩٦	محاماة
٢٤٢	وديعة	١٩٧	محكمة الموضوع
٢٤٣	وصية	٢٠٢	محل تجارى
٢٤٥	وفاء	٢٠٣	مسئولية
٢٤٥	وقف	٢٠٧	مصلحة التنظيم
٢٥٢	وكالة	٢٠٨	مصلحة التجارى
		٢٠٨	معارضة

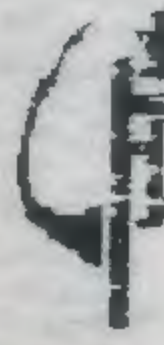
تصويب

الصفحة رقم	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٧١	٢٧:٢١	واضعوا	واضعو
٩٩٩	١٥	السيد المقرر	السيد المستشار المقرر
١٠٤٦	٨	لربيع	لربيع
١٠٥٦	٢	منشأته	منشأته
١٠٦٣	٢٤	٥٠٠ جنيه	٥٠٠ قرش
١٠٦٦	٢	النعي	النص
١٠٩٣	١٩	ثم إذا انقرض أولاد الذكور البطون الظهور	ثم إذا انقرض أولاد الذكور الظهور
١١٠٥	٢٥	بلدية	البلدية
١١١٧	٣	ملكه	ملكه
١١٢٥	٣	ربيع	ربيع
١١٣٩	١٣	المجرد	المجرد
١١٤٥	١٧	للتج	للتج
١١٤٧	١	جوسبت	جوسبت
١٢٠٥	٦	آخر كلمة	تبحث
١٢٢٦	١٤	الإخصاص	الاختصاص

تم طبع هذا العدد بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية فرع دار القضاء العالي
في يوم الثلاثاء ١٢ مايو سنة ١٩٦٤ (٣٥ ذوالحجة سنة ١٣٨٣) م

محمد الفاتح عمر

عضو مجلس الإدارة المتدب



Bibliotheca Alexandrina



0542392